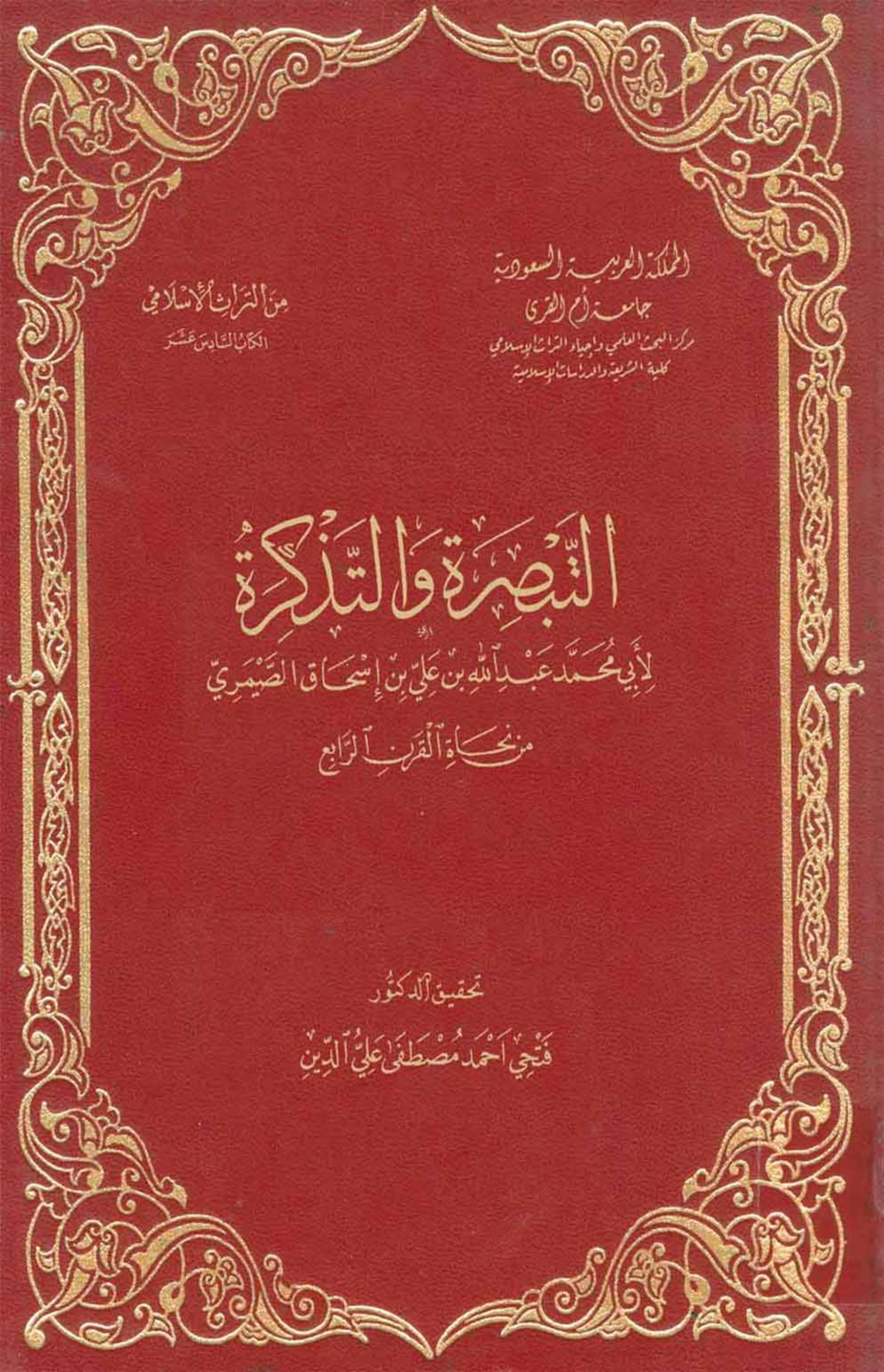


المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
من التراث الإسلامي
الكتاب السادس عشر
التبصرة والتذكرة
لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري
من نحاة القرن الرابع
تحقيق الدكتور
فتحي أحمد مصطفى علي الدين

المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

من التراث الإسلامي
الكتاب السادس عشر



التبصرة والتذكرة

لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري

من نحاة القرن الرابع

تحقيق الدكتور

فتحي أحمد مصطفى علي الدين

الجزء الأول

الطبعة الأولى
١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م



طبع هذا الكتاب بطريقة الصف التصويري وا
في دار الفكر بدمشـق ص . ب (٩٦٢) هاتف (

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدك اللهم حمداً يكافىء سابغ نعمتك، وأستديم به رضاك وعظيم منتك.

وأصلي، وأسلم على مصطفاك من خلقك، وشفيعنا يوم لاذو شفاعة بمغن فتيلاً عن المذنبين من عبادك، سيدنا محمد القائل: خيركم من تعلم القرآن وعلمه، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فهذا تحقيق، ودراسة لكتاب «تبصرة المبتدي، وتذكرة المنتهي» لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصَّيْمَرِيّ.

ولقد دفعني إلى دراسة كتاب الصيمري وتحقيقه أمران:

أولهما: أن آراء الصيمري النحوية وردت في آثار كبار النحويين كالسهيلي وأبي علي الشلوبين شيْخي الأندلسيين، وأبي حيّان، وابن عقيل، والسّيوطي، وابن مالك. والُمرادي وغيرهم.

ثانيهما: أن الصَّيْمَرِيّ شخصية لم تأخذ نصيبها من الشهرة رغم أنه انفرد بآراء نحوية، وأن اختياراته تزْخَر بها كتب النحويين من بعده.

ولم أجد في المصادر التاريخية مايلقي مزيداً من الضوء على شخصية الصَّيْمَرِيّ، فهذه المصادر مثلاً لم تذكر لنا تاريخ ميلاده، أو وفاته، ولم تذكر لنا أين ولد؟ وأين عاش؟ ومن هُم أساتذته؟ ولا من هُم تلاميذه، والذين تأثروا به؟!

ولقد ذكر المستشرق الألماني كارل بروكلمان[1] أن الصيمري توفي سنة إحدى وأربعين وخمسمائة، ولم يذكر لنا بروكلمان من أين له هذا التاريخ، وكل ماذكره من مصادر هو بغية الوعاة[2] التي لم يذكر السيوطي فيها شيئاً عن تاريخ وفاة الصَّيْمَرِيّ.

ولقد أثْبَتُّ خطأ بروكلمان في تحديده سنة وفاة الصيمري، كما أثبت أنه من نحاة القرن الرابع الهجري، وأنه أخذ عن السِّيرافيّ، والرُّمَّانيّ، والنَّمَرِيّ.

ومما يدل على قوة شخصية الصّيْمَرِيّ العلمية أن الصَّفَدي[3] قال عنه: «... له كتاب في النحو جليل، أكثر مايشتغل به أهل المغرب».

وقال السيوطي[4]: «أكثر أبو حيان من النقل عنه».

ولقد سرت في تحقيق هذا الكتاب، ودراسته على النحو الآتي:جعلت البحث قسمين:

أولهما: دراسة عن الصيمري، حياته، وعصره، وشيوخه، ومن تأثروا به، وعن كتابه، منهجه فيه، وآرائه، واختباراته التي تابع فيها غيره.

ثانيهما: تحقيق نص الكتاب.

ثم ذيلت البحث بخاتمة أثبت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها،

---

(١) تاريخ الأدب العربي جـ٥ ص ١٦٤ ـ١٦٥.

(٢) ص ٢٨٥.

(٣) الوافي بالوفيات جـ ١٧، ورقة ٧١ (نسخة أحمد الثالث).

(٤) بغية الوعاة ص٢٨٥.

وأخيراً صنعت الفهارس العامة للكتاب، حتى تتم الفائدة التي أرجوها من عملي هذا.

وأنا أدعو الله العلي الأعلى أن يجعل هذا الجهد خالصاً لوجهه الكريم إنه خير مسؤول، وهو حسبي ونعم الوكيل.

د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين
كلية الشريعة ـ قسم اللغة العربية
جامعة أم القرى

مكة المكرمة في غُرَّة المحرم ١٤٠١ هـ

الفصل الأول
الصّيْمَرِيّ، حياته، وعصره

هو أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصّيْمَرِيّ، ولم يـذكر المترجمون لـه تاريخَ ميلاد أو تاريخ وفاة، كما أنهم لم يحددوا المكان ـ أو الأماكن ـ التي عاش فيها، ولم يذكروا من ذلك شيئاً سوى أنه قدم مصر.

فقد قال عنه الفيروزبادي[1]: «عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي، له كتاب «التّبْصِرَة» في النحو، أحسن فيه التعليل على قول البصريين».

وقال القِفْطِي[2]: «قدم مصر، وحُفِظ عنه شيء من اللغة وغيرها. وكان فَهِماً عاقِلاً. وصنّف كتاباً في النحو سماه التّبْصِرَة، وأحسن فيه التعليل على مذهب البصريين.

ولأهل المغرب به عناية تامة، ولايوجد به نسخة إلا من جهتهم».

وقال الصفدي[3]: «عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري أبو محمد النحوي له كتاب في النحو جليل، أكثر مايشتغل به أهل المغرب سماه كتاب «التبصرة» ».

وقال السيوطي[4]: «عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي أبو

---

(١) انظر: البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزبادي ص١١٢.

(٢) انظر: إنباه الرواة جـ٢ ص١٢٣.

(٣) انظر: الوافي بالوفيات جـ١٧ ورقة رقم ٧١، (نسخة أحمد الثالث).

(٤) انظر: بغية الوعاة ص٢٨٥.

محمد، لـه «التبصرة» في النحو، كتـاب جليـل، أكثر مـايشتغـل بـه أهـل المغرب ذكره الصفدي.

قلت: أكثر أبو حيان من النقل عنه، وله ذكر في جمع الجوامع».

هذا ماذكره المترجمون له، ولم يحدد أحد منهم تاريخَ ميلادِه أو وفاته. بَيْـد أن «كارل بروكلمان» حدد في كتابه تاريخ الأدب العربي تاريخَ وفاةٍ للصَّيْمَرِيِّ، قال في جـ٥ ص١٦٤ ـ ١٦٥: «عبـد الله بن علي بن إسحـاق الصيمري، توفي سنـة ٥٤١هـ ١١٤٦م» ولم يذكر لنا بروكلمان من أين له هذا التـاريخ؟ والغريب منـه أنـه ذكر مصـادره عن الصيمري وهي: بغيـة الوعـاة للسيوطي، وكشف الظنون لحاجي خليفة، كما أنه ذكر أن بغية الوعاة ليس فيه تاريخ وفاة الصيمري.

وهـذا التحـديـد من المستشرق الألمـاني بعيـد كل البعـد عن الصـواب، ولايمت إلى الحقيقة بسبب.

فالصيمري قد توفى قبل هذا التاريخ بمـائـة وخمسين عـامـاً أو مـايقرب من ذلك، وهو على هذا من نحاة القرن الرابع الهجري، ويبدو أنه توفي في أواخر هذا القرن الرابع، أو على أكثر تقدير في أوائل القرن الخامس.

فها هو ذا يقول أكثر من مرة في كتابـه «التبصرة» هـذا قول[1] شيخِنـا أبي الحسن علي بن عيسى»، ويقـول: «قـال شيخنـا أبـو الحسن[2] علي بن عيسى النحوي»، وشيخه هذا هو الرماني المتوفى سنة أربع وثمانين وثلاثمائة.

وإنما رَجّحْتُ أنه الرمّاني، وليس الرَّبَعِي، لأن الرَّبَعِيَّ متوفى سنـة عشرين وأربعمائـة، وَيَبْعُـد أن يكون الصيمري أخـذ عن الربعي لأن شيـوخـه الآخرين

(١-٢) انظر ص١٣٥ من التبصرة، وانظر أيضاً ص٢١١، ص٤٤٠، ص٥٣٤ من التبصرة.

كانوا معاصرين للرماني، فالصيمري قد أخـذ عن أبي عبـد الله النمري المتوفى سنـة خمس وثمانين وثلاثمائة.

كما أنه أخذ عن السيرافي المتوفى سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة.

قال الصيمري: «وأملى علينا أبو عبد[1] الله النمري».

وقال أيضاً: «أنشدناه[2] أبو سعيد السيرافي».

وأَخْذُهُ عن السيرافي يحتاج إلى تأكيد سيأتي فيما بعد مفصلاً مدعوماً.

الـذي أستطيع توكيـده الآن أن الصَّيْمَرِيّ حينمـا يقـول: قـال شيخنـا أبـو الحسن علي بن عيسى النحوي فهو يعني الرمّاني.

وأضيف إلى مـاسبـق ـ ممـا يـؤكـد أن المراد بـأبي الحسن هـو الرمـاني ـ أن الرمانيَّ نفسه نقل عن الصَّيْمَرِيّ، ولا غرابة في ذلك، فقـد كان أبو علي الفـارسي «يقتنع بعلم ابن جني في بعض الأمور فيدون[3] رأيه في كتبه».

أقول: إن الرمـاني نقـل عن الصيمري، ففي كتـابـه معـاني الحروف ص٧٨: «فأما قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ[4] أَوْ يَزِيدُونَ﴾ ففيـه خمسـة أقوال، ثلاثة منها للبصريين:

أحدها: قال سيبويه، وهو أن «أو» ههنـا للتخيير، والمعنى: إذا رآهُم الرائي منكم يُخَيّر في أن يقول: هُم مائة الف أو يزيدون.

والثـــاني: حكاه الصيمري عنهم، وهـو أن «أو» ههنـــا لأحـــد الأمرين على الإبهام، وهو أصل «أو».

---

(١) انظر: ص٦٥١ من التبصرة.

(٢) انظر: ص٢٧٤ من التبصرة.

(٣) انظر مقدمة الخصائص ص٢٠.

(٤) الآية ١٤٧ من سورة الصافات.

قال محقق[1] كتاب معاني الحروف للرماني معلقاً على ذلك: «في الأعلام للزركلي ثلاثة يلقبون بالصيمري، وأسبق الثلاثة للرماني هو محمد بن إسحاق بن إبراهيم الصيمري أبو العنبس، نديم المتوكل والمعتمد العباسيين... ولي قضاء «الصيمرة» فنسب إليها. ولم أجد من مؤلفاته مايشير إلى أنه كان مشتغلاً بالنحو حتى يستشهد به الرماني هنا».

وأرجح أن الصيمري الذي عناه الرمّاني هنا هو صاحب «التبصرة» وليس بلازم أن يكون الرماني قد قرأ «التبصرة» كتاب تلميذه، بل الذي أرجحه هو أن الرمّاني أخذ ذلك عن الصيمري مشافهة في حلقة من حلقات دُروسه التي كان يلقيها على طلبته ومنهم الصيمري، أو في إحدى لقاءات الأستاذ بتلميذه أو نحو هذا.

والذي دعاني إلى ذلك هو أن الذي نقله الرماني عن الصيمري موجود بنصه في التبصرة، فقد قال الصيمري[2] في معاني «أو»: «..فأحد الشيئين على الإبهام كقولك: جاء زيد أو عمرو أردت أحدهما، وكقوله: جل وعز: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾، معناه ـ والله أعلم ـ أرسلناه إلى أحد العددين على الإبهام»، وانظر جيداً إلى قول الرماني: نقل الصَّيْمَرِيّ عنهم، فليس ماذكره الصيمري عن معنى «أو» في الآية من ابتكاره، وإنما نقله عن السيرافي، وإن لم يصرح هو بذلك، ففي شرح السيرافي[3]: «وأما قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ ففيه وجهان:

أحدهما: أن يكون «أو» فيه مثلها في «أو» التي للإباحة، وتقديره: أرسلناه إلى بشر كثير...

---

(١) هو الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي.

(٢) انظر ص١٣٢ من التبصرة.

(٣) الجزء الرابع ص٢٢٦.

والوجه الآخر: أن يكون «أو» لأحد الأمرين، وأبهمه الله تعالى على المخاطبين، لأنه أراد تعريفهم كثْرتَهم، ولم تكن فائدة في تعريف عددهم».
وهناك شيء آخرُ يؤكد أن شيْخَ الصَّيْمَريِّ هو الرماني، وذلك أن الرمّاني عُني كثيراً بباب الإخبار بالذي والألف واللام ونقل ذلك عنه تلميذه الفَارِقِيُّ سعيد بن سعيد المتوفى بالقاهرة سنة إحدى وتسعين[1] وثلاثمائة في كتابه المسمى: «تفسير المسائل المشكلة[2] في أول المقتضب».

وقد عنى الصيمري بهذا الباب أيضاً وأسهب فيه كثيراً على الرغم من اختصاره الشديد في بعض أبواب النحو الهامة كباب الفاعل مثلاً، وهذه العناية بهذا الباب الثقيل أثر من آثار ارتباط التلميذ بأستاذه، وتأثره به، وفي هذا الباب كَثُر نقلُ الصيمري عن شيخه أبي الحسن علي بن عيسى كما يتضح ذلك من قراءة[3] الباب في التبصرة.

فإذا كان الصيمري قد أخذ عن الرماني، وعن النمري، وعن السيرافي[4] فهو ـ كما قلت ـ من نحاة القرن الرابع الهجري، وليس كما زعم بروكلمان من نحاة القرن السادس.

وأواخر القرن الرابع بدا فيه ضعف الدولة العباسية، وانقسامها إلى دويلات، ويبدو أن ذلك الانقسام كان سبباً في ازدهار الحياة الثقافية في ظل هذه الدويلات.

---

(١) انظر: البغية ص ٢٥٥.

(٢) انظر مجلة كلية اللغة العربية بالرياض، العدد السادس سنة ١٣٩٦ هـ ص ٣١ وقال الشيخ عضيمة: «ولا يستطيع أحد مهما كانت ثقافته النحوية أن يتابع الفارقي في مسائل الإخبار بالألف واللام، انظر العدد السابق من المجلة.

(٣) انظر: ص ٥٢٥ ـ ٥٣٨ من التبصرة.

(٤) سيأتي الحديث على ذلك قريباً.

وقد ظهر في هذا العصر غيرُ من ذكرنا كثيرٌ من أفذاذ العربية وعلمائها أمثال: الفارسي، وابن جِنّي تلميذه.

وقد تعددت في هذا العصر العواصم العلمية ونمت وازدهرت، وكثر تردد العلماء وأسفارهم هنا وهناك، طلباً للعلم، وحباً في الاستزادة منه، ويبدو أن الصيمري قد نال حظه من ذلك، فقد ثبت أنه قدم مصر وهو عراقي المنشأ والثقافة، فمن نسبته نتبين أنه قد نشأ بالقرب من البصرة، فهو إما أن يكون منسوباً إلى «صيمرة» وهي موضع[1] بالبصرة، أو بلد بين ديار الجبل وديار خوزستان، وإمّا أن يكون منسوباً إلى نهر من أنهار البصرة يقال له «الصيمر[1] ».

ولكن لم تذكر المصادر شيئاً عن الفترة التي مكثها الصيمري في مصر، وهل أخذ عن أحد من علمائها؟ أم أنه أخذ عنه غيره؟

كالم تذكر المصادر شيئاً عن ارتحاله عن مصر، وأين كانت وجهته بعدها؟ وهل ذهب إلى المغرب من مصر؟ فقد حدث المحدثون أن لأهل المغرب بكتاب التبصرة عناية فائقة، وأنه لا توجد من الكتاب نسخة إلا من طريقهم[2]، فما سر هذا الاهتمام؟

ولم أجد في فهرس ابن خير الإشبيلي شيئاً عن الصيمري، وابن خير عُني بعلماء المشرق الذين قدموا المغرب.

على كل حال فحظ الصيمري من الحديث في المراجع قليل جداً، فلم تذكر هذه المراجع شيئاً عن شيوخه، ولا عن تلاميذه، ولا عن نشأته.

---

(١) انظر: معجم البلدان (صيمرة) والأنساب للسمعاني ص ٣٥٩ واللباب في معرفة الأنساب ورقة ١٣٩، والقاموس (صمر) .

(٢) انظر: ص ٩.

الفصل الثاني

شيوخه

كما قلت لم تذكر المصادر التاريخية شيئاً عن شيوخ الصيمري، وقد عَرَّفَنا هُوَ بعضَ شيوخه إذ ذكر بعضاً منهم في كتابه «التبصرة» ولا نعلم له وراء ذلك شيخاً ولا تلميذاً.

وأول شيوخه هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد القاضي السيرافي[1] ولي القضاء ببغداد، وكان أبوه مجوسياً فأسلم.

وكان أبو سعيد يدرس القرآن، والقراءات، وعلوم القرآن، والنحو، واللغة والفقه، والفرائض، والشعر، والعروض، والقوافي وغير ذلك.

وكان من أعلم الناس بنحو البصريين، قرأ على أبي بكر بن مجاهد القرآن، وعلى أبي بكر بن دريد اللغة، ودرسا جميعاً عليه النحو، وقرأ على أبي بكر بن السَّرَّاج.

له كتاب «أخبار النحويين البصريين» وكتاب «شرح سيبويه» الذي لم يسبق إليه بمثله، وحسده عليه أبو علي الفارسي وغيره من معاصريه.

وهو منسوب إلى سيراف[2]، وهي ـ كما قال ياقوت ـ مدينة جليلة على ساحل بحر فارس، وتوفي سنة ثمان وستين وثلاثمائة، وقيل: سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة.

---

(١) انظر: الفهرست ص ٩٣، ووفيات الأعيان ج ١ ص ٣٦٠، والبداية والنهاية ج ١١ ص ٢٩٤، ومعجم الأدباء ج ٨ ص ١٤٧ وإنباه الرواة ج ١ ص ٣١٣.

(٢) انظر: معجم البلدان ج ٥ ص ١٩٣.

وثاني شيوخ الصيمري هو أبو الحسن عِلي بن عيسى الرماني[1] شيخُ العربية ببغداد، وكانت ولادته بها في سنة ستٍّ وتسعين ومائتين، وهو أحد الأئمة المشاهير، جمع بين علم الكلام والعربية، وله ما يقرب من مائة مصنف منها: تفسير القرآن العظيم، وشرح كتاب سيبويه، وشرح الأصول لأبي بكر بن السرّاج، وكتاب معاني الحروف[2]، وكتاب النكت في إعجاز[3] القرآن وغير ذلك، وتوفي سنة أربع وثمانين وثلاثمائة.

وثالث شيوخ الصيمري هو الحسين بن علي النَّمَري أبو عبد الله البصري الشاعر، النحوي، الأديب، قال عنه الثعالبي[4]: «وكان من صدور البصرة في الأدب والشعر، وقد جمع الحفظ الكثير الغزير والعلم القويم والنظم الظريف».

وللنمري آثار منها: «أسماء الفضة والذهب» و «معاني الحماسة» و «الخيل المُلَمّعَة» و «المُلَمّع»[5]، وتوفي النمري بالبصرة سنة خمس وثمانين[6] وثلاثمائة.

هؤلاء شيوخ الصيمري الذين ذكرهُم في التبصرة.

وقد ذكر الصيمري صراحة أخذه عن أبي الحسن علي بن عيسى، وأبي عبد الله النمري كما ذكرت قبل ذلك. أما السيرافي فقد ذكر الصيمري ما يدل على أخذه عنه حيث قال في باب «نعم وبئس»: «وقال الشاعر: أنشدناه[7] أبو سعيد السيرافي».

---

(١) انظر: شذرات الذهب ج ٣ ص ١٠٩، والمنتظم ج ٧ ص ١٧٦، وإنباه الرواة ج ٣ ص ٢٩٤.

(٢) وهو مطبوع ومحقق.

(٣) وهو مطبوع ومحقق أيضاً.

(٤) انظر: يتيمة الدهر ج ٢ ص ٣٥٨.

(٥) وهو مطبوع ومحقق، وهو معجم خاص بالألوان.

(٦) انظر إنباه الرواة ج ١ ص ٣٢٣.

(٧) انظر ص ٢٧٤ من التبصرة.

هذا ما قاله الصيمري، والقارئ لكتابه «التبصرة» يتبين بما لا يدع مجالاً للشك أن الصيمري أخذ عن السيرافي كثيراً، بل إنني أقول إن تأثير السيرافي في الصيمري عند التحقيق باد أكثر من تأثير شيخَيْه الآخَرَيْن، أقول هذا التأثير واضح في معظم أبواب التبصرة، بل إن هناك آراء نسبها الصيمري لنفسه وهي للسيرافي كما سأثبت ذلك.

وهناك موقف آخر يقطع بأن الصيمري آخذ عن السيرافي.

فقد قال الصيمري في باب الإدغام: «وروى عنه[1] إدغام الميم في الباء إذا تحرك ما قبل الميم مثل: ﴿مَرْيَمَ[2] بُهْتَاناً﴾ و ﴿لِكَيْلاَ يَعْلَمَ بَعْدَ[3] عِلْمٍ شَيْئاً﴾ ، و ﴿أَعْلَمَ[4] بِالشَّاكِرِينَ﴾.

وإذا سألت أصحاب أبي عمرو عن اللفظ بذلك لم يأتوا بباء مشددة، ولو كان فيه إدغام لصار في اللفظ باءً مشددة، لأن الحرف إذا أُدْغِم في مقاربه قُلب إلى لفظه ثم أُدْغم على ما مضى فيما كتبناه.

وقال بعض شيوخنا: سألت أبا بكرِ بنَ مجاهدٍ رحمه الله عنه فذكر أنهم يترجمون عنه بإدغام، وليس بإدغام.... » .

والصيمري يقصد بقوله: بعض شيوخنا هنا السيرافي بدليل الآتي:
في شرح السيرافي[5]: «وروى عن أبي عمرو أنه كان يدغم الميم في الباء إذا تحرك ما قبل الميم، مثل: «مَرْيَمَ بُهْتَاناً» و «لِكَيْلاَ يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئاً» . و «أَعْلَمَ

---

(١) عن أبي عمرو. انظر ص ٩٦٢ من التبصرة.

(٢) الآية ١٥٦ من سورة النساء.

(٣) الآية ٧٠ من سورة النحل.

(٤) الآية ٥٣ من سورة الأنعام.

(٥) ج ١ ص ٧٨١.

بِالشَّاكِرِيْنَ» ، فإذا سألت أصحاب أبي عمرو عن اللفظ بما ترجموا عنه من إدغام ذلك لم يأتوا بباء مشددة[1] » .

ثم قال السيرافي عقب ذلك مباشرة: «وقد سألت أبا بكر بن مجاهد رحمه الله عنه فذكر أنهم يترجمون عنه بإدغام، أو نحو هذا من اللفظ.. » وسأعود إلى عرض ما بين السيرافي والصيمري فيما بعد.

(١) انظر: مدى تطابق الألفاظ، وترتيب الكلام في النصين.

الفصل الثالث
من تأثروا بالصيمري

لم تذكر لنا المصادر التاريخية شيئاً عن تلاميذ الصيمري، أو عمن تأثروا به.

ولقد رأينا فيما سبق أن السيوطي ذكر في البغية أنّ أبا حيّان أكثر من النقل عنه، ولقد تتبعت نقول أبي حيان عن الصيمري في «ارتشاف الضرب» فوجدته نقل عنه أو نسب إليه فيه أكثر من عشر مرات، وقد أثبت ذلك مفصلاً في أثناء تحقيق النص.

كذلك تتبعت آراء الصيمري في «همع الهوامع» للسيوطي، فوجدته أيضاً نقل عنه أو نسب إليه في جُلّ المسائل التي نقل عنه أو نسب إليه فيها أبو حيان في «ارتشاف الضرب»، ومعلوم أن «همع الهوامع» قد جمع فيه السيوطي آراء أبي حيان في «ارتشاف الضرب» وفي «التذييل والتكميل» كما صرح هو بذلك في مقدمة الهمع.

كما نقل السيوطي عن الصيمري في الأشباه والنظائر، وقد أثبت أيضاً كل ذلك في مواضعه ونبهت عليه.

وقد نقل بعض آراء الصيمري ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك، حيث نقل عنه في باب إعمال المصدر، وباب التعجب.

وكذلك في شرح التسهيل المسمى «المساعد على[1] تسهيل الفوائد» نجد ابن

---

(١) مايأتي من نقول عن المساعد تمّ قبل تحقيق الأستاذ الدكتور بركات للجزء الأول منه .

عقيل نقل عن الصيمري في «باب المفعول معه[1]»، وفي باب المستثنى[2]

وفي باب «نعم وبئس»[3] (إعراب المخصوص) .

وفي باب «التعجب»[4] .

وممن نقل عن الصيمري أيضاً ابن مكتوم صاحب (الدر اللقيط من البحر المحيط) عند تفسير قوله تعالى من سورة يونس: ﴿مكانكم أنتم[5] وشركاؤكم﴾، قال ابن مكتوم: «قال أبو حيان:... ولقراءة من قرأ: «أَنْتُمْ وشُركَاءَكُمْ» بالنصب على أنه مفعول معه، والعامل فيه اسم الفعل، ولو كان أنتم مبتدأ وقد حذف خبره لما جاز أن يأتي بعده مفعول معه، تقول: كل رجل وضيعته بالرفع، ولا يجوز فيه النصب، قال جامعه: أجازه أبو محمد عبد الله بن إسحاق الصيمري النحوي صاحب كتاب « التبصرة»، انظر: الدر اللقيط بهامش البحر المحيط جـ٥ ص١٥١.

بل نقل عن الصيمري شيخ الأندلسيين أبو علي الشلوبين، ففي شرح الكافية الشافية لابن مالك ورقة ١١٣/ب قال الشيخ أبو علي الشلوبين: «حكى الصيمري أن مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله، والصواب أن ذلك جائز، وهو المشهور، والمتصوَّر، هكذا قال الأستاذ أبو علي وهو المنتهي إلى المعرفة بهذا الفن نقلاً، وفهماً».

وفي شرح المرادي على التسهيل ص٣٦٦: «اختلف في «كان» الزائدة،

---

(١) انظر المساعد على تسهيل الفوائد جـ١ ورقة ٨٠/ب، ٨١/أ.

(٢) انظر المساعد على تسهيل الفوائد جـ١ ورقة ٨٦ ب.

(٣) انظر المساعد على تسهيل الفوائد جـ١ ورقة ١١٣ ب.

(٤) انظر المساعد على تسهيل الفوائد جـ١ ورقة ١١٧ أ.

(٥) الآية ٢٨ من سورة يونس.

فذهب السيرافي والصيمري إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل، كأنه قيل: كان هو أي كان الكون».

وقد نقل الرضي عن الصيمري في شرحه على الكافية جـ١ ص١٩٨، في باب المفعول معه.

وورد في الخزانة جـ٣ ص١٨٥: «... ونقل أبو حيان في تذكرته أن الصيمري ذهب إلى أنها ـ أي إذا ـ تُكَفّ بما مثل إذ فَتَجْزِم...».

وقد نقل المالَقِيُّ في كتابه رصف[1] المباني عن الصيمري رأيه في أن «إما» حرف عطف.

وممن نقل عن الصيمري أيضاً الشيخ عبد العزيز بن جمعة الموصلي المعروف بابن القواس في شرحه على ألفية[2] ابن معطي، انظر: ٣٥/أ، ٩١/ب، كذلك تردد اسم الصيمري غير مرة في التصريح على التوضيح.

وفي شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه.

وإنما أردت بتتبع آراء الصيمري في هذه الكتب التَّعَرُّفَ على قيمته العلمية وأين هو ممن تنقل آراؤهم ويُهتمُّ بها.

كما أردت أيضاً زيادة توثيق النص الذي بين يدي، ولقد وجدت مانقله النحويون عن الصيمري موجوداً بنصوصه وحروفه في التبصرة، وذلك ثابت في مواضعه حيث إني أثبت مانقله كل هؤلاء بإزاء مافي التبصرة، لمقارنة النصوص بعضها ببعض، وردّ ماليس في التبصرة عن نسبته إلى الصيمري، ولم

---

(١) تحقيق أحمد الخراط (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٩٧٥)، انظر ص١٠٠ من الكتاب.

(٢) شرح الدرة الألفية، مصور على ميكروفيلم رقم ٦٣ نحو، بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية.

عشر إلا على رأي واحد أثبت أنه ليس للصيمري وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله .

وفي مقدمة مَنْ تأثر بالصيمري إبراهيم بن محمد المعروف بابن ملكون الإشبيلي المتوفى سنة أربع وثمانين وخمسمائة الذي ألف كتابه المعروف بالنُّكَت على تبصرة الصيمري، وسيأتي لذلك أيضاً فضلُ بيان.



الفصل الرابع

الصيمري عرف بالتبصرة

هل للصيمري كتاب آخر ـ أو كتب أخرى ـ غيرُ التبصرة؟

هـذا سؤال سوف يظـل بـدون إجـابـة إلى أن تَظْهر لنـا الأيـام على وجـه اليقين اثاراً أخرى للصيمري.

بيْـد أن الثـابت حتى الآن أن الرجـل لم يعرف إلا بـالتبصرة، فمعظم من نسب إليه رأياً أو نقل عنه كلاماً فإنما ينقل عن التبصرة، كأن يقول مثلاً: قـال الصيمري صـاحب كتـاب تبصرة المبتـدي وتـذكرة المنتهي، أو يقـول: خـلافـاً للصيمري صـاحب التبصرة، أو يقـول: قـال الصيمري في كتـاب التبصرة، كما أن من ينقلون عنه بدون إشارة إلى التبصرة يوجد نقلهم عنه في التبصرة.

ولم تتحدث المصـادر التـاريخيـة عن الصيمري إلا مقروناً بتبصرتـه، كما أنها لم تذكر له سواه.

وبـالإضـافـة إلى مـاسبـق نجـد في كشف الظنـون[1]: «التبصرة في النحـو للشيـخ أبي محمـد عبـد الله بن علي الصيمري، وعليـه نكت لإبراهيم بن محمـد المعروف بابن مُلْكُون الإشبيلي...».

وفي معجم المـؤلفين[2]: «عبـد الله بن علي بن إسحـاق الصيمري (أبـو محمـد)، نحوي، من آثاره: تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي».

---

(١) حـ١ ص٣٣٩.

(٢) حـ٦ ص٨٧.

الفصل الخامس
نظرة عامة في كتاب التبصرة

التبصرة كتاب ضمنه الصيمري آراءه النحوية، واختياراته، وهو في أبوابه يتراوح بين الاختصار تارة والتطويل تارة أخرى.

وأسلوب الصيمري في التبصرة يمتاز بالعذوبة والسلاسة في التعبير، والإحكام في بناء القواعد النحوية، وعباراته خالية من التعقيد، وتمتاز بالدقة وإصابة المحز.

وللصيمري ولعٌ بالعلل النحوية، ولاتكاد تخلو مسألة من مسائل التبصرة من ذكر علتها أو عللها، وكثيرا مايقول: والعلة فيه كذا، أو تعليله كذا.

فها هو ذا يقول في باب الضمير[1]: «وأما المجرور فليس له إلا ضمير متصل، ليس له منفصل، والعلة في ذلك: أن الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد، لايجوز أن يتقدم المجرور على الجار، ولا يفصل بينهما، لأن المجرور كبعض حروف الجار، وبعض حروف الشيء لايتقدم عليه.

وليس كذلك المرفوع والمنصوب، لأنهما يتقدمان، ويتأخران، ويفصل بين الرافع والمرفوع، والناصب والمنصوب لعدم تلك العلة فيهما...».

والكتاب يمتاز أيضاً بكثرة شواهده من قرآن وأشعار.

أما الحديث فإن الصيمري لم يستشهد منه إلا بثلاثة أحاديث فقط.

---

(١) انظر: ص٥٠٦ من التبصرة.

وهو يهتم كثيراً بأوجه القراءات حتى إن القارئ للتبصرة في باب الإدغام يكاد يظن نفسه يقرأ كتاباً في قراءات أبي عمرو وغيره ممن اهتموا بالإدغام، ولعل ذلك راجع إلى تأثره بالسيرافي، وسيرى القارئ أيضاً مدى توافق كلاميهما بل وتطابقهما أحيانا كثيرة في باب الإدغام، وسيأتي لذلك زيادة توضيح.

ولقد ذكر الصيمري في مقدمة كتابه أنه جمع فيه من أصول علم النحو وفروعه... ليسهُل وعْرُه، ويذلّ صعْبُه، فيخفّ على طالب النحو ماكان منه ثقيلا، ويقرب إليه ماكان منه نافرا بعيدا، ويتبصر بقراءته المبتدئ الراغب، ويتذكر بتصفحه المنتهي الثاقب».

والحق أن الكتاب خرج كما أراد له صاحبه، وإن كان يستعصي على أفهام المبتدئين بما اشتمل عليه من شواهد وتعليلات، وإشارات خاطفة لمسائل تحتاج إلى شرح يُخْرِج خَبْأَها، ويُيَسّرُ فهمها.

إلا أن البون شاسع بين المبتدئين في عصر الصيمري وبينهم الآن، فهل بيننا مبتدئ الآن يستطيع أن يفهم باب الإخبار بالذي والألف واللام؟ أو أن يفهم شيئاً من مسائل التمارين العقلية في علم الصرف؟ .

الفصل السادس
منهج الصيمري في التبصرة

منهج الصيمري في التبصرة ليس بالمنهج المألوف الذي اتبعه ابن مالك وشراحه وغيرُهما لكنه يختلف عن ذلك اختلافاً بيّناً.

فقد بدأ بقوله: الكلام كله يأتلف من اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، ثم عقد فصلاً تكلم فيه على الكلام وقسمه إلى ضربين مفيد وغير مفيد، وبعد ذلك قسم رؤوس المسائل إلى أبواب، وفروعها إلى فصول، وخالف ذلك التقسيم أحياناً، فقد قسم الممنوع من الصرف إلى أبواب بعدد العلل التي تمنع صرف الاسم، وعقد في بعض هذه الأبواب بعض الفصول.

وقد أدخل بعض الأبواب في بعض، فنجده مثلاً قد عقد باباً سماه: باب الأسماء المعتلة وحكمها في الإعراب، تكلم فيه على الأسماء المعتلة وجعلها ثلاثة أقسام: الأسماء المقصورة، والأسماء الممدودة، ثم قال: ـ «والثالث من المعتلة هي ستة أسماء مضافة تكون في الرفع بالواو، وفي النصب بالألف، وفي الجر بالياء، وهي: أخوك وأبوك... » إلى آخر الحديث عن الأسماء الخمسة، أو الستة.

ثم ذكر بعد ذلك «باب التثنية» ، ثم «باب الجمع السالم في المذكر والمؤنث». ثم ذكر «باب قسمة الأفعال» و «باب الأفعال المعتلة وحكمها في الإعراب» . و «باب الأفعال التي رفعها بالنون» تكلم فيه على الأفعال الخمسة، ثم عقد باباً للمعرفة والنكرة لم يتكلم فيه على الأسماء الموصولة، وإنما أفرد لها باباً جعله كالمدخل لباب الإخبار بالذي والألف واللام، ثم تكلم على المبتدأ

وخبره، وعقد باباً للفعل الذي لا يتعدى ذكر فيه فصلاً تكلم فيه على الفاعل قليلاً، ولم يفرده بباب مستقل.

وفي كلامه على التوابع لم يفرد عطف البيان بباب مستقل، ولكنه عقد له فصلاً في آخر باب الصفات حيث قال: ـ

«**فصل:** اعلم أنهم يذكرون الأسماء التي ليس فيها معنى الفعل، ويتبعونها الأول في الإعراب، ويسمونها عطف البيان فيجري مَجْرى الصفات في البيان عن الأول، وليست بصفات.... » .

وفي باب إسم الفاعل والمفعول به عقد فصلاً تكلم فيه على النعت السببي في بعض أمثلته حيث قال: «واعلم أن اسم الفاعل يكون صفة لمن له الفعل ولغيره إذا كان بسببه كقولك: مررت برجل ضارب زيداً، فضارب صفة لمن له الفعل... » .

وفي آخر باب الصفات المشبهة باسم الفاعل عقد فصلاً تكلم فيه على بعض باب أفعل التفضيل حيث قال: واعلم أن باب أفعل منك مثل قولك: زيد أفضل منك هو مشبه بالصفة المشبهة، فلا يعمل إلا في ضمير الأول، ولا يثنى، ولا يجمع ولا يؤنث، ولا يعرّف... » .

هذا وقد أتم الكلام على أفعل التفضيل في باب الجر حيث عقد فصلاً قال فيه: واعلم أن باب أفعل إذا أضيف إلى شيء كان جزءاً مما أضيف إليه كقولك: زيد أفضل القوم.... » .

وتكلم على بعض أمثلة التحذير في باب ما ينتصب من الأسماء والمصادر بإضمار فعل.

والغريب أنه تكلم على الألقاب في آخر باب مالا ينصرف حيث عقد

فصلاً لذلك قال فيه: «وأما الألقاب فإذا لقبت مفرداً بمفرد أضفته إليه، وأجريته مَجْرى الأسماء، إن كان مما ينصرف صرفته، وإن كان مما لا ينصرف لم تصرفه كقولهم: هذا سعد كرز، وهذا قيس قفة، وهذا زيد بطة.... » .

ثم تكلم على أبواب الصرف فبدأ بالنسب، ثم باب المقصور والممدود، وباب المذكر والمؤنث، وباب التثنية والجمع السالم في الأسماء المقصورة والممدودة والمعتلة.

ثم تكلم على جمع التكسير فعقد باباً سماه: باب جمع التكسير ذكر فيه بعض الفصول، ثم عقد لكل نوع من أنواع الأبنية باباً مستقلاً، وفي داخل كل باب فصول، وهذه الأبواب هي: باب جمع ما لحقته الهاء في أبنية الثلاثي، باب جمع ما كان على أربعة أحرف فصاعداً، باب جمع الجمع.

ثم تكلم على التصغير، والإمالة، والوقف على أواخر الكلم، إلى آخر أبواب الصرف ولم يفرد الإعلال بباب مستقل بل تكلم عليه ضمن باب حروف البدل، وفي آخر باب ما يلحق الجمع المكسر من الاعتلال تكلم على مسائل التمارين وأطال في ذلك بعض الإطالة، ثم ختم أبواب الصرف بالكلام على الإدغام.

وختم باب الإدغام بباب ذكر فيه أحكام حروف المعجم في الإدغام على ترتيب: أ، ب، ت، ث، واهتم فيه بالقراءات اهتماماً واضحاً وسيأتي لهذا مزيد بيان.

والحق أن التبصرة كتاب استحق الصيمري أن يتبوأ به مكانته بين النحويين، فهاهي ذي آراؤه واختياراته تزخر بها أمهات كتب النحو التي بين أيدينا، والتي لا تزال حبيسة المخطوطات ولم تر النور بعد.

ولقد اهتم النحويون بعد الصيمري بالتبصرة حتى إن أحدهُم وهو ابن مُلْكُون صَنّف عليه «النُّكَت» ، فقد ذكر السيوطي في البغية[1] في ترجمة ابن مُلكون أن من مؤلفاته «النكت» على تبصرة الصيمري.

ولقد حاولت العثور على نكت ابن مُلْكُون فلم أوفق إلى ذلك، ويبدو أن الكتاب لم يَبْقَ منه إلا اسمُه، ولو قد عثرت عليه لكنت قد أفدت منه كثيراً.

بيد أن الصيمري قد تبدر منه بعض العبارات الغامضة التي كانت تحتاج إلى شرح وتوضيح، من ذلك:

أنه قال ـ في تعليل عدم جزم الأسماء ـ[2]: «وإنما لم تجزم الأسماء لتمكنها، لأن الاسم لو أُسْكِن آخرُه للجزم لجاز أن يلقاه ساكن، فلا بد من تحريكه لالتقاء الساكنين، وحركة التقاء الساكنين بناء، فلما كان الجزم يخرج الأسماء من التمكن إلى البناء وجب ألا تُجزم» فعبارة: وحركة التقاء الساكنين بناء تحتاج إلى إيضاح.

وقد يختصر بعض القواعد اختصاراً مُخِلّاً كما قال في باب قسمة الأفعال[3] «..والثاني فعل الأمر، وهومبني على السكون» ولم يذكر أن فعل الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه.

كما أنه قد لا يحالفه التوفيق في بعض أقواله، من ذلك قوله في باب المبتدأ وخبره: « ..والضمة من أول مخارج الحروف» .

وليست الضمة حرفاً حتى تكون من أول مخارج الحروف، والصواب أن الضمة أول حركات الإعراب.

---

(١) ص ١٨٨، وانظر: كشف الظنون ج ١ ص ٣٣٩، وهدية العارفين ج ١ ص ١٠.

(٢) انظر ص ٨٠ من التبصرة.

(٣) انظر ص ٩٠ من التبصرة.

الفصل السابع
آراء الصيمري واختياراته

آراء الصيمري واختياراته النحوية ضمنها كتابه التبصرة، ونقلها عنه النحويون في كتبهم.

وسأستعرض هنا بعضاًمن هذه الآراء التي وردت في التبصرة وذكرها النحاة وسأنبه على ما انفرد به الصيمري محاولاً نقد هذه الآراء.

فقد نسب إليه النحويون[1] أنه يجيز النصب في نحو:«كل رجل وضيعته» في باب المفعول معه، وهذا رأي انفرد به الصيمري.

ففي التبصرة[2] : «وتقول: ما صنعت وأباك، أي مع أبيك، واستوى الماءُ وشفيرَ الوادي، أي مع شفير الوادي، وكنت وزيداً كالأخوين أي مع زيد، وتقول: كل رجلٍ وضيعتَه، وكل امرئ وشأنَه، ويجوز الرفع في هذا على تقدير العطف، ويكون خبر الابتداء محذوفاً... » .

وما ذكره الصيمري هنا من إجازة النصب في نحو كل رجل وضيعته مخالف لما عليه الجمهور، ففي شرح السيرافي[3] : «ولا يجوز أن تقول: كل امرئ

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ص ٦٠٢، ٦٠٤، وشرح التسهيل لابن عقيل ج ١ ص٨٠ / ب و ٨١ / أ، وتلخيص ابن مكتوم على هامش البحر المحيط ج ٥ ص ١٥١ والتصريح على التوضيح ج ١ ص ٣٤٣، وهمع الهوامع ج ١ ص ٢٢١، وشرح الأشموني ج ٢ ص ١٧٨.

(٢) ص ٢٥٦ - ٢٥٧.

(٣) ج ٢ قسم ١ ص ٣٧٩ - ٣٨٠.

وضيعتَـه، ولا أنت وشأنَـك فتنصب الثـانيَ كما كنت تنصب «مـع» لـو حضرت «مع» ، لأن «مع» إذا حضرت فمذهبها مـذهب الظرف، تقول: زيـد مع عمرو كما تقـول: زيـد خلفَ عمرو، والنـاصب استقر، وإضماره جـائـز مـع الظرف، فـإذا جعلت الواو مكان «مع» والذي بعدهـا اسم لم يتخـط الاستقرار إليـه، ولم يعمل فيه كما عمل الفعل فيه في قولك: ما صنعت وزيداً.

وقـد ضَعَّفَ الرضيُّ رأْيَ الصيمري حيث قـال[1] : «وأجـاز الصيمري نصبَـه بالخبر المقدر، وأنكره ابن بابْشاذ.

ويجب على مجيز النصب إضمار الخبر قبـل الـواو، أي كل رجـل مقرون وضيعته، فإن أظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه» .

وقـال السيوطي[2]: « ...وأقول: إن المجوّز لـذلـك هـو الصيمري، نص عليـه في التبصرة... قـال ابن مـالـك: ومن ادعى جـواز النصب في نحـو كل رجـل وضيعته على تقدير: كل رجل كائن مع ضيعته فقد ادعى مالم يقله عربي» .

وقـد نسب النحـاة إلى الصيمري رأيـاً في تكرر إلا بعـد المستثنى بهـا من نحو: ما جـاءني إلا زيـداً إلا عمراً، وأن مثل ذلـك عنـده على تقـدير العـاطف، قالوا[3]: وأجاز الصيمري طرح العاطف، وقال: إلا قامت مقـامـه، والـذي قـالـه الصيمري[4] في هـذه المسـألـة هـو: «والضرب الآخر من الاستثنـاء المتكرر: أن يكون الثاني بمعنى الواو كقولك: ما فيهـا إلا زيـداً إلا عمراً إلا خـالـداً قومـك،

---

(١) انظر: الرضي على الكافية ج ١ ص ١٩٨.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر ج ٤ ص ١٨.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ص ٦٢١، وشرح التسهيل لابن عقيل ج ١ ص٨٦ / ب والهمع ج ١ ص ٢٢٧.

(٤) انظر ص ٣٧٨ ـ ٣٧٩ من التبصرة.

والتقدير: ما فيها إلا زيداً وعمراً وخالداً قومك، وهو استثناء مقدم، ولو أجزت لجاز رفعها كلها ونصبها على ما قدمنا من البدل والاستثناء» .

هذا ما قاله الصيمري، ولم يقل هنا: إنه يجوز طرح العاطف، وأن «إلا» قامت[1] مقامه.

هذا وقد نسبوا إلى الصيمري أنه يرى أن العلم أعرف المعارف فقد قال أبو حيان في ارتشاف الضرب[2]: «وقيل: أعرفها العلم، ونسب إلى سيبويه والكوفيين، وهو قول الصيمري» .

وقد اختار أبو حيان رأي الصيمري الذي نسبه إليه.

وقال السيوطي في الهمع[3]: «اختُلِف في أعرف المعارف، فذهب سيبويه والجمهور إلى أن المضمر أعرفها، وقيل: العلم أعرفها، وعليه الصيمري، وعزي للكوفيين، ونسب لسيبويه، واختاره أبو حيّان» وقد نسب ذلك أبو حيان إلى الصيمري في كتابه منهج السالك[4].

ولم أعثر على هذا الرأي للصيمري في التبصرة، ولم يقل بذلك تصريحاً أو تلميحاً في كتابه.

فالصيمري تكلم على المعارف في باب المعرفة[5] والنكرة وقسمها خمسة

---

(١) وأقرب كلامهم إلى كلام الصيمري هو ما ذكره ابن القواس في شرح ألفية ابن معطي، قال في ٩١ / ب: «وإذا كان المستثنى مكرّراً نحو: ما جاءني إلا زيدا إلا عمرا، أجاز الصيمريّ رفعْ الثاني على إرادة حرف العطف، أو على تقدير نيابة «إلا» عن الواو، وهو رأي الكوفيين، أو على بدل الغلط... » .

(٢) ص ٢٩٩.

(٣) ج ١ ص ٥٥.

(٤) انظر: أبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي ص ٤٨٩ ـ ٤٩٠ حيث نقلت ما نسبه أبو حيان إلى الصيمري، وذكرت أنه اختار مذهبه.

(٥) انظر: ص ٩٥ من التبصرة.

أقسام، قال: «المعرفة خمسة أقسام: الاسم العلم، وهو كل اسم خصصت به شيئاً بعينه لتعرفه به نحو: زيد وعمرو.

والاسم المضمر، نحو: التاء في قمتُ، وقمتَ، وقمتِ، والكاف في ضربتك وغلامك ...» وذكر بقية الأقسام، ولم يذكر هنا اختياره. بيد أنه ذكر مذهبه صراحة في باب[1] الصفات حينما قال: «والمضمر لا يوصف ولا يوصف به.

أما ترك صفته: فلأن الصفة تعريف وتبيين للأول، والمضمر لا يضمر إلا بعد أن يعرف فاستغنى عن الصفة.

وأما ترك الصفة به، فلأنه أخص الأسماء، وَحَقُّ الصفة أن يكون تعريفُها أَقَلَّ من تعريف الموصوف، لأن المتكلمَ يجب أن يذكر للمخاطب أخص الأسماء وأعرفها، فإن عَرَفه اسْتَغْنَى عن الوصف، وإن لم يعرفه وصَفَه بصفة تُبِينُ عنه.

فلما كان المضمر أخص الأسماء وأعرفها لم يجز أن يكون تابعاً لما هو أنقص منه في التعريف.

والاسم العلم بعد المضمر أخص؛ فلذلك وصف بجميع ما يصح الوصف به من المعارف» .

والصيمري صاحب شخصية علمية قوية، لم يدون قواعد النحو في كتابه دُونَ أن يذكر الرأي الراجح عنده، بل كان يختار من الآراء ما قَوِي لديه مما جعل النحاة بعده يدونون آراءه في كتبهم، ويختارونها في بعض الأحيان.

وَمِمّا نقل عنه أبو حيّان أنّ دخولَ لامِ الابتداء في خَبر «إن» على المضارع من وجوه مشابهته للاسم، قال أبو حيّان[2]:«... وظاهر كلام سيبويه أن دخول

---

(١) انظر: ص ١٧١ من التبصرة.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ص٢٦٣.

اللام من وجوه الشبه، نحو: إن زيدا ليقوم كما تقول: إنَّ زيدا[1] لقائم، وبه قال أبو علي في الأغفال، وعليه الصيمري.

والصيمري بصْرِيٌّ النزْعة، ولقد رأينا المترجمين له يقولون عن كتاب التبصرة:«أحسن فيه التعليل على مذهب البصريين».

ولقد اعتمد عليه النحويون كثيراً في تفسير مذهب البصريين في بعض المسائل، قال أبو حيان[2] في بناء كان الناقصة للمفعول:«ذهب سيبويه والسّيرافي، والكوفيون والكسائي والفراء وهشام إلى جواز ذلك، وذهب الفارسي إلى المنع، وهو الذي نختاره، فأما سيبويه فقال في كتابه فهو كائن ومكون، ولم يبين ماالذي يقوم مقام المحذوف، وتأول الفارسي والأعلم قول سيبويه: مكون إنه من كان التامّة، وقال طاهر وابن خروف: مكون من كان الناقصة لايُتَكلّم به، وإنما قصد سيبويه أنها فعلٌ منصرفٌ، ويُستعمل منه مالايُستعمل من الأفعال إلا إن منع مانع.

وقد نص الصيمري[3] على ان مذهب البصريين المنع من بناء كان الناقصة للمفعول، وإجازة ذلك تنسب للكوفيين.

ومن مظاهر اهتمامه بالتعليل مانراه في هذا النص الذي نقله عنه المالَقِيُّ والذي أثبت فيه الصيمري بالحجة والدليل أن «إما» حرف عطف مع دخول الواو عليها، قال المالَقِيُّ: «والصحيح أنها حرف عطف، وهو نَصُّ الصيمري في

---

(١) هذا بنصه في التبصرة ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ص٥٢١.

(٣) التبصرة ص١٢٥، وقال الصيمري عقب ذلك: «والعلة في ذلك أن «كان» تعمل في المبتدأ والخبر، وقد ذكرنا أنه لابد للمبتدأ من الخبر، فلو رددنا «كان» إلى مالم يسم فاعله لوجب أن نحذفَ اسمَها المرفوعَ ونُبْقيَ الخبر، ولابد لكل واحد منهما من الآخر، فلذلك لم يجز ردها إلى مالم يسم فاعله».

تبصرته[1]، لأنه قال: وإنما دخلت «إما» الأولى لتُؤذِن أنّ الكلام مبني على مالأجله جيء بها، ودخلت الواو ثانية تنبئ أن «إما» الثانية هي الأولى، قال: لايصح أن تكون الواو عاطفة للكلام، لأنه فاسد، لأن الواو مُشَرِّكةٌ لفظاً ومعنى، والكلام الذي فيه «إما» ليس على ذلك، بل على المخالفة من جهة المعنى.

وهذا الذي ذكره الصيمري هو الحق، وهو ظاهر مذهب سيبويه ومذهب أئمة المتأخرين كأبي موسى الجُزولي وغيرِه، وفيه الرد على أبي علي وأتباعه ضرورةً .

وكثيرا مايدلي الصيمري برأيه في المشاكل التي لكبار النحويين آراء فيها وإليك مثال من هذا:

«وأما قول ذي الرُّمّة:

حَراجِيحُ ماتَنْفَكُّ إلا مُناخةً   على الخَسْف أوْ نَرْمي بها بلداً قَفْراً

فحمله آكثر النحويين على الغلط، وجعله ضرورة، لأن قوله: ماتنفك إثبات على ماقدمنا.

ووجهه[2] عندي: أنه أدخل «إلاّ» في هذا الكلام لأن لفظه نفي وإنْ كان معناه الإيجاب كما قال جَذِيمةُ الأبْرش:

رُبّما أوْفَيْتُ في عَلَمٍ   تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمالاتُ

فأدخل النونَ في الواجب، والنونُ موضعُها غيرُ الواجب، لأن «رُبّ»

(١) ص١٣٨ من التبصرة: وما ذكره المالَقيُّ هو كلام الصيمري بنصه مع تصرف يسير جداً.

(٢) التبصرة ص١٨٩ ـ ١٩٠.

تقليلٌ، والتقليل بمنزلة النفي، لأنه نفي الكثير، فَشَبّه التقليل بالنفي وأدخل النون في ترفعن».

وكذلك «مانفك» لفظه نفي وإن كان المعنى على الإيجاب، فأدخل «إلا» لحكم اللفظ ولم يراع المعنى، ومثلُه قوله عز وجل: ﴿أَلَيْسَ[1] ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ فأدخل الباء في الإيجاب، لأن اللفظ نفي، ولا يجوز: زيد بقائم، لأن هذه الباء إنما تدخل لتأكيد النفي».

وفي هذا البيت توجيهان للفراء، وآخران للسيرافي، وليس منهما ماذكره الصيمري.

وقد ينسب النحويون إلى سيبويه آراء ليس له نصٌّ صريحٌ فيها، ويكون ذلك اعتماداً منهم على فهم مضمون كلام سيبويه واستخراج الرأي من هذا الفهم.

ويبدو أن الصيمري كان طويل الباع في هذا المضمار، قال في باب التعجب: «ولا يجوز الفصل بين[2] فِعل التعجب وبين ماعمل فيه عند سيبويه، لأن فعل التعجب لايتصرّف، وقد لَزِم طريقة واحدة فَضَعُف عن الفصل...».

قال أبو[3] حيان: «...وذهب الأخفش في أحد قوليه، والمبرد، وأكثر البصريين إلى المنع، واختاره الزمخشري، ونسبه الصيمري إلى سيبويه «ولقد أطلت النظر في كتاب سيبويه لاستخراج مانسبه الصيمري إليه منه فلم أوفق،

---

(١) الآية ٤٠ من سورة القيامة.

(٢) التبصرة ص ٢٦٨.

(٣) ارتشاف الضرب ص٩٢٣، وانظر ذلك أيضاً في شرح التسهيل لابن عقيل جـ١/ ١١٧ أ، وشرحه على ألفية ابن مالك جـ ٢ ص١١٩ وشرح الكافية الشافية ١١٣ ب حيث نقل ابن مالك ماحكاه الشلوبين عن الصيمري.

وبعد طول البحث والعناء وجدت ابن[1] يعيش يقول: «فأما سيبويه فلم يصرح في الفصل بشيء، وإنما صرح بمنع التقديم»، وقال الأزهري[2] أيضاً: وليس لسيبويه في ذلك نص».

وحينما تصح الفكرة لديه، ويقوى عنده الدليل يخرج علينا برأيه وإن كان في هذا الرأي مخالفةً صريحةً لسيبويه.

فها هو ذا يقول في باب اشتغال الفعل بالضمير:

«فأما البيت الذي أنشده سيبويه وهو قوله:

فَما أدْرِي أغيرهُم تَنَــــــــاءٍ   وطـولُ العهْـدِ، أم مـالٌ أصـابُـوا؟

فسيبويه منع من نصب المال على مابينا.

وعندي[3] أن النصبَ فيه غيرُ ممتنع.بتقدير: أغيرهُم تناءٍ؟ أم أصابُوا مـالاً؟ لتكون «أمْ» تلي الفعل كما وليتْهُ ألفُ الاستفهامِ فتكون معادلةً لها، ويكون «أصابوا» معطوفاً على «غيرهُم»، وإذا رفعت المال فهو معطوف على «تناء» وأم غير معادلة للألف، وحمله على المعادلة مع صحة المعنى أحسن، فالرفع والنصب على سواء، لأن التقدير: أغيرهُم تناءٍ؟ أم أصابوا مالاً فغيّرهُم؟ وهو مفهوم وإن لم يذكر كما تقول لمن تُخاطبه: ماقطعك عنّي؟ أحَبَسك زيدٌ؟ أم لقيتَ عمراً؟ والمعنى أمْ لقيت عمرا فقطعَك أو حبسك عني، وهذا معنى مفهوم مشهور في كلام الناس.

---

(١) جـ٧ ص١٥٠، وقال السيرافي جـ١ قسم ٢ ص١٦٤: «ولم يعرض للفصل بين الفعل والمتعجب منه».

(٢) انظر: التصريح جـ٢ ص٩٠.

(٣) التبصرة ص٣٣١.

ومما انفرد به الصيمري أنه أجاز الجزم[1] بإذا مكفوفة بما مثل «إذ»، قال ابن القواس في شرحه على ألفية ابن معطي[2] «وأجاز الصيمري أن يُجَازَى بها مطلقاً إذا لحقتها «ما» لأنها تكف عن الإضافة كما في قوله:

وكانَ إذا مايَسْلُلِ السّيفَ يضْربِ

وقال البغدادي في الخزانة[3]: «ونقل أبو حيان في تذكرته أن الصيمري ذهب إلى أنها تُكَفُّ بما مثل «إذْ» فتجْزِم كبيت الفرزدق».

---

(١) التبصرة ص٤٠٨.

(٢) ق ٣٥ أ.

(٣) جـ٢ ص١٨٥.

الفصل الثامن

بين السيرافي والصيمري

سبق أن ذكرت أمرين قويا لدي فكرة اتصال الصيمري بأبي سعيد السيرافي وأخذه عنه.

ووعدت آنئذٍ بأن أزيد هذا الأمر بيانا، وهأنذا أفي بما وعدت به.

لقد لفت نظري قول الصيمري في بيت طرفة:

مـا أقلّت قـدمٌ نـاعِلَهـا   نَعِمَ السّـاعـون في الأمر المُبِرّ

أنشده[1] أبو سعيد السيرافي. ولقد دعاني ذلك إلى أن تصفحت شرح السيرافي كله، ورأيت كثيراً من أوجه الشبه في طريقة عرض السيرافي للمسائل وطريقة عرض الصيمري لهذه المسائل، وهأنذا أضع أمام القارئ نماذج من ذلك لعلها بالإضافة إلى ماسبق ـ تؤكد ماستنتجته.

ذكر الرماني في معاني الحروف[2] أن الصيمري حكى عنهم أن «أو» في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إلى[3] مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ لأحد[4] الأمرين على الابهام وفي شرح السيرافي[5] : «والوجه الآخر أن يكون «أو» لأحد الأمرين وأبهمه الله على المخاطبين، لأنه أراد تعريفهم كثرتهم، ولم تكن فائدة في تعريف عددهم»

---

(١) وفي النسخة «ق»: أنشدنا أبو سعيد السيرافي.

(٢) ص ٧٨.

(٣) الآية ٥٨ من سورة الصافات.

(٤) التبصرة ص ١٣٢.

(٥) جـ٤ ص ٢٢٦.

قال الصيمري[1]: وأنشد بعض النحويين:

وَلَيْلٍ يقولُ الناس من ظُلماتِه سواءٌ صحيحاتُ العيونِ وعورُها

كأنّ لَنَا منها بيوتاً حصينةً مسوحاً أعاليها وساجاً كُسورها

وقول الصيمري: وأنشد بعض النحويين بنصه قبل البيتين في شرح السيرافي[2] ولم أهتد إلى من استشهد بهما قبل السيرافي.

وقال الصيمري[3]: والوجه الآخر من وجهي كان: أنْ تستعمل زائدة لتبيين معنى الماضي فقط من غير أن تدخل على اسم واحد ولا على جملة، ويكون فاعلها المصدر مضمراً فيها كقولك: زيد قائم كان، أي كان ذلك الكون، وفي شرح السيرافي[4]:... وذلك قولك[5]: زيد كان قائم، أو زيد قائم كان، تريد: كان ذلك الكون».

وأيضاً فإن البيت الذي استشهد به الصيمري وهو:

سَراةُ بني أبي بكرٍ تَسامَوْا على كان المُسوّمةِ العِرَابِ

في الموضع نفسه من شرح السيرافي، وسترى في تخريجه أنه لم يستشهد به أحد قبل السيرافي.

وفي بعض الأحيان يأخذ الصيمري عن السيرافي ولا يذكره بالاسم، فبعد أن يذكر رأي سيبويه في بيت الشماخ:

---

(١) التبصرة ص ١٧٧.

(٢) جـ ٢ ق ٢ ص ١٩٣.

(٣) التبصرة ص ١٩١، وفي الهمع جـ١ ص١٢٠: «وقد اختلف في «كان» المزيدة، هل لها فاعل؟ فذهب السيرافي والصيمري إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل كأنه قيل: كان الكون..» وقد ذكر ذلك المرادي في شرح التسهيل ص ٣٦٦.

(٤) جـ ١ ق ٢ ص ٤٦.

(٥) ذكر ذلك البغدادي في الخزانة جـ٤ ص٣٤ نقلاً عن السيرافي.

كُمَيْتَا الأعالي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

يذكر رأي السيرافي قائلا: وأما غير سيبويه[1] فإنه لايجيزه في الشعر ولا في الكلام... ويتأول «جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا» على غير ماذكره سيبويه، وهو أن يجعل «الأعالي» بمنزلة الأَعْلَيَيْن، ويجعل الضمير الذي في «مصطلاهما» راجعاً إلى الأعليين...».

وفي شرح السيرافي[2]: وقد أنكر ذلك على سيبويه، وخُرّج البيت بما يَخْرجُ به عن «حَسنُ وجْهِهِ»، و «حَسَنَةُ وجْهِهَا»... كأنه قال: كُميتَا الأعالي جَونَتَا مُصْطَلى الأعالي، فالضير في «المصطلى» يعود إلى الأعالي لاإلى الجارتين فيصير بمنزلة قولك: الهندان حسنتا الوجوه مليحتا خدودهما، وأراد بالضمير الهندين، فالمسألة فاسدة، فكذلك: جونتا مصطلاهما إن أردت بالضمير «الأعالي» فهو صحيح، وإن أردت بالضمير الجارتين فهو رديء...

فان قال قائل: فإذا كان الضمير الذي في «مصطلاهما» يعود إلى الأعالي فَلِمَ يثنى والأعالي جمع؟

قيل له: الأعالي في معنى الأعليين، فرد الضمير إلى الأصل، ومثله:

مَتَى مَاتلْقني فردين ترجُفْ رَوانِفُ أَليَتَيْكَ وتُسْتَطَارا

فرد «تستطارا» إلى «رانفتين»، لأن روانف في معنى رانفتين...

وقد يذكر الصيمري رأي السيرافي بدون أن يشير إلى أن هذا الرأي له بل يذكر ذلك مجردا من أي نسبة.

---

(١) انظر: ص٢٣٥.

(٢) جـ٢ ق١ ص١١٦ ـ ١١٧.

من ذلك: قوله في الآية: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي[1] يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ ﴿يَتِيماً﴾ منصوب بإطعام[2]، وهو مصدر أطعم، ولم يذكر الفاعل لدلالة الكلام عليه....

وهذا هو رأي السيرافي[3]، قال: والتقدير فيه: أو أن تطعموا، فحذف الفاعل ولو أظهر لقال: أو إِطْعَامٌ أنتم.

ويجوز عندي أن لايقدر فاعل، وينصب بالمصدر نفسه كما نصب التمييز في قولك: عشرون درهماً...

ومن ذلك أيضاً: قال الصيمري[4]: وإذا قلت: ماأعظم الله فتقديره: شَيْءٌ أَعْظَمَ الله، وذلك الشيء عباده الذين يُعَظِّمونه ويعبدونه وهو مايُسْتَدل به على عظمته من بدائع خلقه.

ويجوز أن يكون ذلك الشيء هو الله عزوجل، فيكون لنفسه عظيماً، لالشيء جعله عظيماً...

وفي شرح السيرافي[5]: «وقد أنكر بعض الناس على الخليل قوله: إن ماأحسن عبد الله، بمنزلة شيء أحسن عبد الله، فقال: يلزمه في هذا أن يكون قولنا: ماأعظم الله بمنزلة شيء أعظم الله.

وليس هذا الاعتراض بشيء، لأنه يتوجه الجواب عنه من ثلاثة أوجه:

---

(١) الآيتان ١٤، ١٥ من سورة البلد.

(٢) التبصرة ص٢٤٢.

(٣) جـ٢ ق١ ص٩٧.

(٤) التبصرة ص٢٦٥.

(٥) جـ١ ق٢ ص١٥٦ ـ ١٥٨.

منها أن يقال: قولنا: ماأعظم الله، شيء أعظم الله، وذلك الشيء يعني به من يعظمه من عباده، لأن عباده يعظمونه.

والوجه الثاني: أن يعني بذلك الشيء مادل خَلْقَه المعتبرين على أنه عظيم من عجائب خلق السموات والأرض وما بينهما...

والوجه الثالث: أن يقال: أعظم الله تعالى، ويرجع بذلك الشيء إليه، فيكون بنفسه عظيماً، لالشيء جعله عظيماً...

وفيه وجه رابع... »

وقد يعبر عن السيرافي بقوله: أجازه بعضهم، قال في باب التعجب: فإذا قلت: ماكان أحسن[١] ماكان زيد، فكان الأولى زائدة، والثانية مع «ما» في تأويل المصدر على ماقدمنا...

ولا يجوز أن تجعل «كان» غير زائدة على أن تُضْمِرَ فيها اسمَها، وتَجْعلَ ما بعدها خبراً لها، لأن «ما» التي للتعجب لاتقع إلا على فعل التعجب، فإذا أضمرت في «كان» وجعلتها غير زائدة فقد أوقعت «ما» عليها، فلم تَلِ فعلَ التعجب في لفظ ولا تقدير، وإذا جعلتها زائدةً فكأنها وَلِيَتْ فعلَ التعجب، فلذلك لم يحسن أن تجعل «كان» غير زائدة، وقد أجازه[٢] بعضهم على قبحه.

وقد ذهب السيرافي[٣] إلى جواز أن تكون «كان» هنا غير زائدة.

ومما يؤخذ على الصيمري أنه قد ينسب إلى نفسه ماليس له، قال في

---

(١) انظر: التبصرة ص٢٧٠.

(٢) في ابن يعيش جـ٧ ص١٥٠: «وكان السيرافي يذهب إلى جواز أن تكون «كان» هنا غير زائدة، وتكون خبر «ما» وفيها ضمير من «ما»، وأحسن زيدا خبر كان، وقد حكاه الزجاجي، وفيه بعد».

(٣) جـ١ ق٢ ص١٦٧.

الكلام على إضافة «إيا» إلى الظاهر في قولهم: إذا بَلَغَ الرجلُ الستين فإيّاه وإيَّا الشَّوابِّ.

وأجمعوا على استقباح إيّا زيدٍ[1] أكرمت، بإضافة «إيّا» إلى زيد، وإجماعُهم على هذا لاينقض عندي مذهبَ الخليل، لأن الخليل لم يجعل قولهم: فإيّاه وإيّا الشوابِّ أصلاً يقاس عليه في إضافة «إيا» إلى الأسماء الظاهرة، وإنما استَدَلَّ بإضافتهم «إيا» الى الشواب على أن مابعد «إيّا» من المضمرات في موضع جر بإضافة «إيّا» إليها، وهذا استدلال صحيح، لأنه استدل على إعراب مالايتبيَّنُ فيه الإعراب بإعراب مايتبين فيه الإعراب، ألا ترى أنا نستدل على إعراب سائِرِ المضمرات بإعراب المظهرات التي تقع موقعها.... إلى آخره.

وفي شرح السيرافي[2]: «والصحيح عندي ماقاله الخليل رحمه الله، وذلك أني رأيت مايقع بعد «إيا» من الضمير هو الضمير الذي كان يقع للمنصوب ولو كان متصلا بالفعل، لأنك تقول: ضربتك، ثم تقول: إيّاك ضربتُ وضربتكما، وإياكُمَا ضربتُ وضربتُكم، وإياكُمْ ضربْت، وضربتكُنّ... وكان حق هذا الضمير أن يكون متصلا بفعل، فَلَمّا قدموه لِمَا يستحق المفعول به من التقديم والتأخير أتوا بإيا فتوصلوا بها إلى الضمير المتصل، و«إيا» هو اسم ظاهر، واتصال الأسماء بالأسماء يوجب للثاني منها الخفضَ، وجعلوا «إيَّا» هو الذي يقع عليه الفعل، وقد رأيناهُم فعلوا مشبها بهذا حيث قالوا: ياأَيُّها الرجلُ...

وقد يُتابع الصيمريُّ السيرافيَّ فيما ليس عليه جمهور البصريين وفي ذلك دلالة واضحة على ماذهبت إليه.

---

(١) انظر: التبصرة ص٥٠٤.

(٢) جـ٢ ق٢ ص٣٤٢ ـ ٣٤٣.

قال في باب مالاينصرف: «والضرب[1] الثالث من المعدول: المعدول عن طريقة الجمع نحو جُمَع، وكُتَع في التوكيد، وهما جمع جمعاء، وكتعاء.

وباب فعلاء وأفعل في الجمع أن يكون على فُعْل ساكنة العين نحو أحمر وحمراء وحُمْر، وأشهب وشهباء وشُهْب، وكان حَقُّ جَمْعَاء وكَتْعاء، وأَجْمَع وأَكْتَع أن يكون جمعه على «فُعْل» نحو جُمْع وكُتْع ساكنة الحرف الثاني على قياس حُمْر وشُهْب وصُفْر..» وماذكره الصيمري هنا بنصه تقريباً في شرح السيرافي[2].

وفي باب مالا ينصرف نسب الصيمري إلى المبرد أنه وافق عيسى بن عمر في صرف المذكر الذي سميت به مؤنثا.

وبالرجوع إلى المقتضب يتبين أن المبرد ذكر رأيَيْنِ ولم يرجح أحدهما على الآخر، ثم بعد ذلك نجد الصيمري ناقلا لما في شرح السيرافي بنص حروفه تقريبا، قال الصيمري: «واعلم أنك إذا سميت[3] مذكرا بمؤنث على ثلاثة أحرف صرفته ساكن الأوسط كان أو غير ساكن كرجل سميته بقَدَم، تقول: هَذَا قَدَمٌ، ومررت بِقَدَمٍ فتصرفُ، وكذلك إن سمّيته بِهْندٍ في لغة من لا يصرف في المؤنث صرفته....

فإن سميت مؤنثاً باسم مذكر على ثلاثة أحرف وأوسطه ساكن لم ينْصرف في المعرفة في قول أكثر النحويين، وذلك كامرأة سمَّيْتَها بعمرو، تقول: هذه عمرو

---

(١) انظر التبصرة ص ٥٦١ ـ ٥٦٢.

(٢) جـ٤ ص٣٣٨ وهو أيضاً رأي الأخفش، والفارسي، واختاره ابن عصفور، وبعضهم ذهب إلى أنها معدولان عن فعالى كصحراء وصحارى، والصحيح أنها معدولان عن «فعلاوات» لأن مفردهما جَمْعاء وكَتْعاء، وقياس فَعْلاء إذا كان اسماً كصحراء أن يجمع على «فَعْلاَوَات» كصحراء وصحراوات، انظر: التصريح جـ٢ ص٢٢٢ ـ ٢٢٣، وشرح الأشموني جـ٣ ص٢٨٠.

(٣) التبصرة صـ ٥٥٣

ومررت بعمرو.... وكان عيسى بن عمر يرى صرفه، وإليه ذهب أبو العباس[1] المبرد....

وفي شرح السيرافي[2] : «... وقد اختلف في هذا من مضى، فكان قول أبي إسحاق، وأبي عمرو، ويونس، والخليل، وسيبويه أنه لا ينصرف، وكان عيسى بن عمر يرى صرف ذلك، وإليه ذهب أبو العباس المبرد» .

وقد ينسب السيرافي بعض العلل إلى بعض النحويين دون تعيين، فيحذو الصيمري حَذْوَه، من ذلك:

قال الصيمري في باب النسب: «... ومن [3] ذلك: قولهم في النسب إلى البَصْرة: بِصْرِيّ بكسر الباء، والقياس الفتح....

وقد احتج بعض النحويين لهذا التغيير فقال: كَسَروا الباء من «بصري» إتباعا لكسرة الراء، لأن الحرف الذي بينهما ساكن، وليس بحاجز قوي، كما قالوا: مِنْتِن، ومِنْخِر بكسر الميم إتباعا لكسرة الراء بعدها، ولم يعتدوا بالحرف الساكن بينهما....» .

وفي شرح السيرافي[4]: «.. وبعض النحويين قال: كسروا الباء إتباعا لكسرة الراء، لأن الحاجز بينهما ساكن، وهو غير حصين، كما قالوا: مِنْتِن ومِنْخِر، فكسروا الميم لكسرة الخاء...» .

وقد ينسب بعض اللغويين إلى السيرافي رأيا معينا، ولكن الصيمري لا يذكره بالاسم رغم ذلك.

---

(١) انظر المقتضب جـ ٣ صـ ٣٥١ ـ ٣٥٢ حيث ذكر المبرد الرأيين ولم يرجح أحدهما على الآخر.

(٢) جـ ٤ صـ ٣٧٠.

(٣) التبصرة صـ ٥٨٧.

(٤) جـ ٤ صـ ٥٢٠.

قال في جمع التكسير: «وقد جُمِع[1] «فِعْلَة» على «أَفْعُل» في حرفين، قالوا: نِعْمَةٌ وأَنْعُم، وشِدَّة وأَشُدّ، وهذا قول سيبويه والفرّاء.

وقال أبو عبيدة: أَشُدّ جمع لا واحد له، وقال غيرهُم: أَشُدّ جمع[2] شَدّ نحو قَدّ وأَقدّ.

وفي شرح السيرافي[3] : «وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى: أشد جمع لا واحد له، وقال غير أبي عبيدة: أَشد جمع شَد كما قالوا: قَد» .

هذا وقد نسب الصيمري إلى الجرمي أنه قال: إنّ فَلُوّا يُجمع على فِلاَء، وفُلِيّ وفِلِيّ، وعندما حاولت تخريجَ ما قاله الجرمي لم أعثر عليه إلاّ في شرح السيرافي، قال الصيمري: «وقد جاء في فلو» غيرُ[4] ما ذكر سيبويه: فِلاء وفُلِيّ وَفِلِيّ قاله أبو عُمر الجرمي» .

وفي شرح السيرافي جـ ٥ صـ ١١١: لم يذكر سيبويه[5] في «فَلُوّ» غيرَ أفلاء، وقد ذكر أبو عُمر الجرمي في فَلُوّ: أَفْلاء وفِلاَء، وفُلِيّ، وفِلِيّ، وهو على فُعُول» وأعاد السيرافي ذلك في صـ ١٨٩ من الجزء نفسه.

وأحيانا يذكر الصيمري رأي السيرافي معبرا عنه بقوله: وقال بعضهم.

قال في باب أبنية المصادر: «فأما الحَيَدَان[6] والمَيَلاَن فحملها سيبويه على غير القياس، لأنه ليس فيها زعزعة شديدة مثل ما كان فيا مضى من المصادر،

---

(١) التبصرة صـ ٦٥٢ ـ ٦٥٣.

(٢) في اللسان (شدد) : «وقال السيرافي: القياس شد وأشد كما يقال: قَدّ وأَقُدّ».

(٣) جـ ٥ صـ ٥٢.

(٤) انظر: كتاب سيبويه جـ ٢ صـ ١٩٥، وانظر التبصرة صـ ٦٦٥.

(٥) وجمع «فلو» أيضا على فلاوى مثل خطايا، وأصله فعائل. انظر: تاج العروس (فلو).

(٦) انظر: التبصرة صـ ٧٦٩.

وقال بعضهم: هو على القياس، لأن الحَيَدَان والمَيَلاَن إنما هو أخذ في جهة عادلة عن جهة أخرى فهما بمنزلة الرَّوَغَان....» .

وفي شرح السيرافي جـ ٥ صـ ٢٤٥ ـ ٢٤٦: «وقد يجوز عندي أن يكون على الباب، لأن الحَيَدَان والمَيَلاَن إنما هو أخذ في جهة ما عادلة عن جهة أخرى فهما بمنزلة الرَّوَغان..» .

وقال الصيمري في باب مصادر ما زاد على ثلاثة أحْرف: «وإنما كان أصل هذا الباب وقياسُه الفَعْلَلَةَ، لأنه لا يمتنع شيء في هذا الباب منه، وقد يمتنع من الفِعْلاَل في بعض ذلك وإن كان كثيرا، فوجب أن يكون العامُّ هو الأصل الذي عليه الباب، ألا ترى أنك تقول: دَحْرَجْتُهُ[1] دَحْرَجَةً ولم يسمع فيه دحراجاً[2]...» .

وأول من قال ذلك هو السيرافي في جـ ٥ صـ ٣٦١ حيث قال: «ولم يسمع فيه دحراج» .

ولم يمنع تأثر الصيمري الواضح بأبي سعيد السيرافي أن يختار الرأي المخالف له مؤيداً اختياره بالتعليل والشرح.

قال بعد أن ذكر أقوال النحاة في اشتقاق تَسَرَّيْتُ: «وهو عند أبي سعيد[3] السيرافي من السِّرّ الذي هو النكاح، والأجود عندي في الاشتقاق ما قاله ابن السَّرَّاج، لأن السِّر الذي هو الكتمان معنى يخص السُّرِّيَّة دون غيرها، وأما

---

(١) التبصرة صـ ٧٧٣.

(٢) وقد نسب الأزهري والصبان هذا القول إلى الصيمري، ولم ينسباه إلى السيرافي، انظر: التصريح جـ ٢ صـ ٧٦، والصبان على الأشموني جـ ٣ صـ ٣٤، أما ابن يعيش فقد قال: «ولم يسمع فيه دحراج» ، ولم ينسب ذلك لأحد. انظر جـ ٦ صـ ٤٨، ٤٩.

(٣) التبصرة صـ ٨٣٦.

السرور والسِّر الـذي هـو النكاح وركـوب السَّراة وغير ذلـك ممـا قيـل فيهـا فتشترك فيـه الـزوجـة والسُّريـة، وليست إحـداهمـا بهـذه التسميـة أولى من الأخرى...» .

وهناك أمثلة كثيرة غير ما ذكرت تركتها خوف الإطالة، وأنتقل إلى باب الإدغـام حيث الصـورة فيـه أوضـح مـا تكـون دلالـة على مـا نحن بصـدده، وسأكتفي هنا أيضا بعرض نماذجَ قليلةٍ تفي بالمراد.

وقـد أفرد السيرافي في آخر كتـابـه بـابـا لإدغـام القرّاء، ولم يحـذُ الصيمري حَذوه، بل خلط إدغام القراء بباب ذكر أحكام حروف المعجم في الإدغام، قـال الصيمري: «وقرأ أبـو عمرو: ﴿لَـذَهَبَ بِسَمْعِهِم[1]﴾ فـأسكن البـاء الأولى وأدغم تخفيفـا لتـوالي الحركات، وحكى عنـه: ﴿الرُّعْبَ بِمَـا[2]﴾ بـالإدغـام والجمع بين سـاكنين فهـذا غير جـائـز عنـد البصريين، وحملـوا ذلـك على الإخفـاء من أبي عمرو...» ولم أر فيما لـديَّ من كتب القراءات من مَثّل بـآيـة آل عمران لـلإدغـام عنـد أبي عمرو، ووجـدت كـلام الصيمري والتمثيـل بـآيـة آل عِمْران في شرح السيرافي جـ ٦ صـ ٧٨٠ ـ ٧٨١.

وقـال الصيمري: «واختلف[3] النحـويـون في إدغـام الراء في الـلام، فقـال سيبويه وأصحـابـه: لا تـدغم الراء في اللام ولا في النون.... ولم يخـالف سيبويـه أحـدٌ من البصريين في ذلـك الا مـا رُوي عن يَعْقُـوب الحضْرمي أنـه كان يـدغم الراء في اللام.... وحكى أبو بكر بن مجـاهـد رحمـه الله عن أبي عمرو بن العـلاء رحمه الله أنه كان يدغم الراء في اللام....» .

---

(١) الآية ٢٠ من سورة البقرة.

(٢) الآية ١٥١ من سورة آل عمران.

(٣) التبصرة صـ ٩٤٩ ـ ٩٥١.

وما ذكره الصيمري هنا بنصه في شرح السيرافي جـ ٦ صـ ٧٩٥ ـ ٧٩٦، وانظر هنا جيدا قول السيرافي: «ولا أعلم أحدا من النحويّين[(١)] البصريين بعدُ خالفه ـ يقصد سيبويه ـ الا ما رُوي عن يعقُوب الحَضْرمي... الخ.

وفي آخر إدغام الراء قال الصيمري: «قال أبو بكر بن[(٢)] مجاهد: لم يقرأ بذلك أحد علمناه بعد أبي عمرو سواه» .

وهذه العبارة بحروفها في شرح السيرافي جـ ٦ صـ ٧٩٧.

وقال الصيمري في إدغام الزاي: «.. ولا أعرف إدغامها[(٣)] في شيء من حروف القرآن» .

وقال السيرافي جـ ٦ ص ٧٩٨ : وأما الزاي فلا أعلمها أدغمت في شيء من حروف القرآن.

وقال الصيمري في إدغام الضاد في الشين: «قال أبو بكر[(٤)] بن مجاهد رحمه الله: لم يرو عن أبي عمرو إدغام الضاد في الشين إلا أبو شعيب السُّوسي عن اليزيدي وهو خلاف ما ذكره سيبويه» .

وفي شرح السيرافي جـ ٦ صـ ٧٩٩: «ولم تدغم في شيء إلا ما ذكر أبو بكر بن مجاهد أن أبا شعيب السوسي روى عن اليزيدي عن أبي عمرو أنه كان يدغم الضاد في الشين... قال أبو بكر بن مجاهد: ولم يَرو عن أبي عمرو... إلى قوله: وهو خلاف ما ذكره سيبويه» .

---

(١) قال أبو حيان في البحر المحيط جـ ٢ صـ ٣٦٢: «.. قال أبو سعيد: ولا نعلم أحدا خالفه إلا يعقوب الحضرمي، وإلا ما روى عن أبي عمرو أنه كان يدغم الراء في اللام....» .

(٢) التبصرة ٩٥١ .

(٣) التبصرة صـ ٩٥١.

(٤) التبصرة صـ ٩٥٣.

وقال الصيمري عقب ذلك: «.. وقال بعض النحويين[1]: ليس إدغام الضاد في الشين عندي بالمنكر لأنها مقاربةٌ للشين في المخرج والشين أشد استطالة من الضاد....» .

وفي شرح السيرافي جـ ٦ صـ ٧٩٩ ـ ٨٠٠: «... وإدغام الضاد في الشين عندي ليس بالمنكر لأنها مقاربةٌ للشين في المخرج، والشين أشد استطالة من الضاد، وفي الشين تَفَشٍّ ليس فيها، علىٰ أن سيبويه حكى اطجع بإدغام الضاد في الطاء، فدل ذلك على جواز إدغامها في الشين، لأن الشين أقوى منها وأفشى» .

وقد سبق أن ذكرت أن الصيمري قال[2]: «وروي عنه ـ يقصد أبا عمرو ـ إدغام الميم في الباء إذا تحرك ما قبل الميم... وإذا سألت أصحاب أبي عمرو عن اللفظ بذلك.. إلى أن قال: وقال بعض شيوخنا: سألت أبَا بكرِ بنَ مجاهد رحمه الله عنه، فذكر أنهم يترجمون عنه بإدغام، وليس بإدغام...» وأن السيرافي قال في جـ ٦ صـ ٧٨١: «.. وقد سألت أبا بكر بن مجاهد رحمه الله عنه، فذكر أنهم يترجمون عنه بإدغام أو نحو هذا من اللفظ...» ثم قال السيرافي: «والذي يُتَبَين من لفظ ما حكَوْه تسكينُ الميم والباء وهو على أحد وجهين:

إما أن يكون أخفى الحركة على ما يعتقده كثير من البصريين، ويتأوله أبو بكر بن مجاهد رحمه الله في بعضها... وذلك أنه حكى عن اليزيدي عن أبي عمرو تسكين الراء في ﴿يَنْصُرْكم[3]﴾ و ﴿يأمرْكم[4]﴾ .. وإما..» .

---

(١) التبصرة صـ ٩٥٤.

(٢) التبصرة صـ ٩٦٢.

(٣) الآية ١٦٠ من سورة آل عمران، والآية ٢٠ من سورة الملك.

(٤) الآيات ٦٧، ٩٣، ١٦٩، ٢٦٨ من سورة البقرة و ١٥٨ من سورة النساء.

وبعد فهذه نماذج أردت بذكرها تأكيد ما بين الرجلين من صلة.

ولم أستبعد أن يكون الصيمري قد قرأ شرح السيرافي فتأثر به فقط، بيد أن ما ذكرته من أدلة تبين وتؤكد - في رأي الباحث - وجود علاقة التلمذة بين السيرافي والصيمري.

وأختم هذا الفصل برأي نسبه الصيمري إلى أبي العباس المبرد، ولم أعثر عليه في المقتضب، ثم وجدته بنصه في شرح السيرافي، ولم أعثر عليه في أي مصدر آخر.

ففي التبصرة[1]: «وقال أبو العباس: حَيَوان أصله فَعْلان ساكن العين، لأن فَعَلانا إنما يجيء فيما يكون اضطرابا نحو الغَلَيان، والنَّزَوان، فلو قلبوا اللام واوا لزمها القلبُ إلى الياء، لأن الياء قبلها ساكنة، وكان يلزمه الإدغام فيصير حَيَّان مثل أيَّام، فحركوا العين، وأبدلوا اللام واوا، كأنهم قالوا: حيَيان واستثقلوا جمع الياءين فأبدلوا الثانية واوا، وانما استثقلوا حييان كما استثقلوا رَحَيِيّ، وإن كان رَحَيِيٌّ أثقل، هذا وما ذكره الصيمري هنا موجود بنصه في شرح السيرافي[2].

(١) صـ ٩٢٤.

(٢) جـ ٦ صـ ٤٣٠.

الفصل التاسع
شواهد التبصرة

عُني الصيمري بشواهد الشعر وعوّل عليها كثيراً، ولقد وجدت في كتابه التبصرة جُملة من الشواهد لم أهتد إلى من استشهد بها في كتب النحو المتداولة.

وقد رأيت أن أجمعها لأنها تُعدّ إضافة من الصيمري إلى شواهد النحو، وقد خرجت كثيراً من هذه الشواهد من بعض كتب اللغة والأدب، وتخريجُها في مواطن هذه الشواهد من الكتاب، ولم أوفق إلى تخريج بعض منها رغمَ طول البحث والتنقيب.

وهذه الأبيات هي:

قول عبد يغوث:

وقَدْ كُنت نَحّارَ الجَزورِ ومُوغِلَ الـ ... مَطيِّ وأَمْضِي حَيْثُ لا حَيّ ماضِيا[1]

وقال حُسَيْل بن سَجيح الضَّبي:

وبيضاءَ من نَسْجِ ابْن دَاودَ نثرةٍ ... تخَيّرْتُها يومَ اللقاء المَلابِسا[2]

(١) التبصرة ص ٩٦.

(٢) التبصرة ص ١١١.

وقال ذو الإصبع العَدواني:

أزْرى بنا أنّنا شالت نعامتُنا ... فَخَالَني دونَه بل خلتُه دوني[1]

وقال حُميد بن ثَور الهلالي:

وقامت بأثناءٍ من الليل ساعةً ... سَرَاها الدّواهي واسْتَنام الخَرَائِدُ[2]

وقال الأعشى:

وَلَمّا رأيت الناس أقبل جمعُهم ... وثَابُوا إلينا من فصيح وأعجم

وَقيم عَلَيْنا بالسيوف وبالقَنَا ... إلى رايةٍ منصوبة عند مَوْسِمِ[3]

وقال ذو الرُّمة:

كأنّهُنّ خَوافِي أجدلٍ قرمٍ ... ولَّى ليسْبَقَه بالأَمْعَزِ الخَرَبُ[4]

وقال الفرزدق:

وقد حُمدتَّ بأخلاقٍ خُبِرْتَ بها ... وإنما يا بنَ ليلى يُحْمَدُ الخبَرُ

سَخَاوةٍ من نَدَى مروانَ نعرفُها ... والطعنِ للخيل في أكتافها زَوَرُ

ونائلٍ يا بنَ لَيْلَى لو تَضَمّنَهُ ... فيضُ الفرات لأضْحَى وهو مُحْتَقَرُ[5]

وقال الشّمَيْذَر الحارثي:

بَني عَمَّنا لا تذكروا الشعر بعدما ... دفنتم بصحراء الغمير القوافيا[6]

---

(١) التبصرة ص ١١٤.

(٢) التبصرة ص ١٢٢.

(٣) التبصرة ص ١٢٦.

(٤) التبصرة ص ١٥٣.

(٥) التبصرة ص ١٦٠.

(٦) التبصرة ص ٣٥٧.

وقال الفرزدق:

وكم من أبٍ لي يــــا معــــاويَ لم يكن ... أبـوك الـذي من عبـد شمس يقـاربُـه[1]

وقال كعب بن زهير:

أمست سُعاد بـأرض مـا تُبلِّغُهـا ... إلا العِتـاق النجيبـاتُ المراسيـلُ[2]

وقال النابغة:

لا مرحبـاً بِغــدِ ولا أهـلاً بِــه ... إن كان تفريـق الأحبـة في غـد[3]

وقال مُزرِّد بن ضِرار أخُو الشّمّاخ:

تَطَـاليْتُ فـاسْتَشْرَفْتُـهُ فَرأيتُــهُ ... فقلتُ لــهُ آأنْتَ زيــد الأرَانِبِ[4]

وأنشد ابن الأعرابي:

عَمّرتُكم آبــــــــاءكم إذْ لقيتُم ... ألم تخبروا الأقـوام كيف نُضارِبُ[5]

وقال النابغة:

فحلفتُ يـــا زُرعَ بنَ عمرٍو إنّــه ... مِمّـا يشُـقّ على العــدُوّ ضِراري[6]

وقال الشاعر:

ولَقَــدْ عَلِمْتُ لَتَــأْتِينَّ عَشِيَّـــةٌ ... ما بَعْدَهـا خوفٌ عليَّ ولا عـدمْ[7]

---

(١) التبصرة ص ٣٦٩.

(٢) التبصرة ص ٣٧٦.

(٣) التبصرة ص ٣٩٣.

(٤) التبصرة ص ٤٤١.

(٥) التبصرة ص ٤٤٩ ولم أعثر له على قائل.

(٦) التبصرة ص ٤٥١.

(٧) التبصرة ص ٤٥٢.

وقال عبد يغوث:

أبـــــا كَرِبٍ والأيهمَيْن كليهما وَقَيْساً بأعلى حَضْرَمَوْتَ اليَمانِيا[1]

وقال جرير:

قـال الأخيطِـل إذْ رَأى رايـاتِنـا يـا مـارَ سَرْجِسَ لا نُريـد قتـالاً[2]

وقال الأخطل:

عفَـا واسِطٌ من آل رَضْوى فَنَبْتَـلُ فَمُجْتَمَـعُ الحَرَّين فـالصَّبْرُ أجمَـلُ[3]

وقال رؤبة:

كالحيَّةِ الأصْيدِ من طولِ الأرقْ[4]

وقال عِياض بن دُرّة الطّائي:

إذا مـا ثَنـا مَتْنـاً كأن تَلِيلَـهُ صَلِيفٌ بَرَتْهُ كَفٌّ خرقـاءَ طـالِقِ[5]

وقال ذو الرمة:

على عَصَوَيْهـا سـابِريٌّ مُشَبْرَقُ[6]

وقال عبد الله بن دُميثٍ الطائي:

تَـدارَكْتُـه مِنْ بَيْنِ جَبْلَيْن بعـدَمـا تَطَـاوَحَـهُ لـولا أنـا الرّجَوانِ[7]

---

(١) التبصرة ص ٥٧٣.

(٢) التبصرة ص ٥٧٥.

(٣) التبصرة ص ٥٨٢.

(٤) التبصرة ص ٦٢١.

(٥) التبصرة ص ٦٢٧.

(٦) التبصرة ص ٦٣٢.

(٧) التبصرة ص ٦٣٣ ولم أهتد إلى قائله.

وقال الشاعر أنشده أبو زيد:

أَنْشُدُ من أمٍّ عُنُوقٍ[1] حِمْحِمِ

وقال جرير بن الحارث الأزدي:

تَبَاطأْتُمُ أنْ تُدْرِكوا رِجْلَ شَنْفَرَى   وأَنْتُمْ خِفَافٌ ثَمَّ أَجْنِحة الغُرْبِ[2]

وقال الهُذَلي:

متى ما أشأ غير زَهْو المُلُو   كِ أَجْعَلْك رَهْطاً على حُيَّضِ[3]

وقال الراجز:

أَنْشُدُ والبَاغِي يُحِبُّ الوِجْدان[4]

وقال الشاعر:

إنّي وَأَتْيَ ابْنِ غَلَّاقٍ لِيَقْرِيَنِي   كَغَابِطِ الكَلْبِ يَبْغي الطِّرق في الذَّنَبِ[5]

وقال امرؤ القيس:

كأن سَرَاتَهُ وجِدَّةُ مَتْنِهِ   كَنَائِنُ يَجْرِي فَوقَهُنَّ دَلِيصُ[6]

هذا وقد ذكر الصيمري أربعة شواهد قدم لها بقوله: أنشد سيبويه ولم أجد هذه الشواهد في كتاب سيبويه، وهذه الشواهد هي:

---

(١) التبصرة ص ٦٦٣.

(٢) التبصرة ص ٦٥٩.

(٣) التبصرة ص ٦٧٠.

(٤) التبصرة ص ٧٦٠.

(٥) التبصرة ص ٧٦٠.

(٦) التبصرة ص ٧٩٩.

١ ـ في باب الاستغاثة:

يَبْكِيكَ نَاءٍ بعيدُ الدار مُغْتَرِبُ يا لَلْكُهولِ ولِلشُّبَّانِ لِلْعَجبِ[١]

٢ ـ في باب أبنية المصادر:

فصدقْتُه وكَذَبْتُه والمَرْءُ ينفعُه كِذابُهْ[٢]

٣ ـ في باب إبدال الهاء:

وأَتَى صواحِبَها فقلن هَذَا الّذي مَنَحَ المودّة غيْرنا وجفَانا[٣]

٤ ـ في باب إبدال الجيم:

يا رب إن كنت قبلت حِجَّتِجْ فلا يزال شَاحِجٌ يأتيك بِجّ[٤]

أَقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّي وَفْرَتِجّ

وذكر الصيمري أيضاً شاهدين قدم لهما بقوله: أنشد الفراء، وهما:

١ ـ في باب النداء:

إنّي إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا دَعَوْتُ يااللهُمَّ يااللّهُمّا[٥]

٢ ـ في باب المذكر والمؤنث:

رأيتُ خَتُونَ العامِ والعامِ قَبْلَه كحائضَةٍ يُزْنَى بها غيرَ طاهرِ[٦]

ولم أعثر عليها في معاني القرآن للفرّاء.

---

(١) التبصرة ص ٣٥٩.

(٢) التبصرة ص ٧٥٩.

(٣) التبصرة ص ٨٥٨.

(٤) التبصرة ص ٨٦٥.

(٥) التبصرة ص ٣٥٦.

(٦) التبصرة ص ٦٢٨.

الفصل العاشر

«نسخ التبصرة»

حصلت - بحمد الله - على نسخ التبصرة التي يغلب على الظن أنها الموجودة في مكتبات[1] العالم.

وقد أشار بروكلمان[2] إلى نسخة واحدة من التبصرة، وهي المحفوظة بالمكتبة الأهلية بباريس.

ولم يُشر بروكلمان إلى بقية النسخ، وقد حصلت على مصورات لجميع النسخ من أماكن حفظها بمعونة معهد إحياء المخطوطات التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية.

وهذه النسخ هي: -

١ - نسخة محفوظة بمكتبة الأمبروزيانا، بميلانو رقم ٦٨.

---

(١) كتب الدكتور محمود الطناحي الخبير بمعهد المخطوطات مقالاً في مجلة الثقافة (العدد ٢٧ - ديسمبر سنة ١٩٧٥) جاء في ص ٧٧ منه: «ويورد جمال الدين القفطي كلاماً جيداً يشهد لذلك - يقصد اهتمام المغاربة بعلم النحو - يقول في ترجمة أبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي: قدم مصر، وحُفظ عنه شيء من اللغة وغيرها، وصنّف كتاباً في النحو سماه: «التبصرة» وأحسن فيه التعليل على مذهب البصريين، ولأهل المغرب باستعماله عناية تامة، ولا يوجد به نسخة إلا من جهتهم» ، ويُقَوّي كلام القفطي هذا أني عرفت ثلاث نسخ مخطوطة من هذا الكتاب كلها مكتوبة بخط أندلسي مغربي عتيق: النسخة الأولى محفوظة بمكتبة الأمبروزيانا بميلانو، كتبت سنة ٥٨٢، والثانية بالخزانة العامة بالرباط نسخت سنة ٥٩٧، والثالثة بخزانة القرويين بفاس وهي من خطوط القرن السابع في أكبر الظن، وبقي من هذا الكتاب نسخة رابعة، ذكر المستشرق كارل بروكلمان أنها محفوظة بالمكتبة الأهلية بباريس، ولا أعلم من حالها شيئاً فأذكره» .

(٢) تاريخ الأدب العربي ج ٥ ص ١٦٤ - ١٦٥.

٢ ـ نسخة بالخزانة العامة بالرباط رقم ٣٣٢.

٣ ـ نسخة بخزانة القرويين بفاس، رقم ٤٠ / ٥١٧.

٤ ـ نسخة المكتبة الأهلية بباريس، رقم ٤٠٠٧.

«النسخة الأولى»

وهي نسخة عدد أوراقها سبع وأربعون ومائة ورقة، ومسطرتها ثلاثة وعشرون سطراً، (مقاس ١٧ × ٢٣ سم) .

وهي مكتوبة بخط أندلسي مغربي عتيق، وبآخر النسخة تاريخ نسخها وهو السابع عشر من صفر عام اثنين وثمانين وخمسمائة، وعلى صفحة العنوان تمليك صيغته «ملك الفقير إلى الله ابن البارزي[1] غفر الله له، آمين» .

وهي مضبوطة بالشكل ضبطاً جيداً، وبهوامشها تعليقات نفيسة، وهي أكمل النسخ، ولذا اعتبرتها أصلاً على الرغم من أنها ليست أقدم النسخ.

وهذه النسخة هي أول ما حصلت عليه من الكتاب ولم أكن في هذه الأثناء أعلم شيئاً عن وجود نسخ أخرى.

وعندما تصفحت النسخة وجدت بأوراقها اضطراباً حدث نتيجة عدم ترقيم أوراقها كما أن نهايات الصفحات لم تكن بها تعقيبات تبين بداية الصفحة التالية.

وقد حدث هذا الخطأ في ترتيب أوراق النسخة في ثلاثة مواضع:

أولها: الورقة رقم ٣٠ (باب الصفات المشبهة باسم الفاعل) ، وكانت الورقة ٣٠ / أ بها بداية باب الصفات المشبهة، والورقة نفسها ٣٠ / ب بها باقي باب حتى.

---

(١) اشتهر بهذا أكثر من واحد من فقهاء الشافعية في القرنين السادس والسابع.

ثانيها: الورقة ٥٩ / أ بها جزء من باب النسب، و ٥٩ / ب بها باقي باب الصفات المشبهة.

ثالثها: الورقة ٨٩ / أ بها جزء من باب حتى، و ٨٩ / ب بها جزء من باب النسب.

وقد قمت بترتيب أوراق النسخة حتى استقامت على الطريقة، وحينما حصلت على بقية النسخ راجعت نسخة الأصل عليها، ورقمتها ترقيماً جديداً بعد أن تبينت صحة ما قمت به من ترتيب لأوراقها.

النسخة الثانية

نسخة الخزانة العامّة بالرّباط، وهي مبتورة الأول، وأول الموجود منها: فصل: اعلم أن الألف والياء في التثنية، والواو والياء في الجمع عند سيبويه حروف الإعراب.

وآخرها: فصل: والياء تدغم في مثلها من كلمتين إذا انفتح ما قبلها كقولك: اِخْشَيْ ياسراً...

وهي بقلم أندلسي صحيح متقن، وعلى حواشيها تعليقات جيّدة، .وقد طغت الأرضة على أطرافها فأصلحت بالترميم، كتبها محمد بن داود التّادُلي، وفرغ منها في الثاني من رمضان سنة ٥٩٧، وهي ١٤٢ ورقة، ومسطرتها ٢٤ سطراً (مقاس ١٧ × ٢٣ سم) ، وهي من جزأين ينتهي الأول منهما عند آخر باب الضمير، وقد رمزت إليها بالرمز «ر» .

النسخة الثالثة

نسخة خزانة جامعة القرويين بفاس، وهي مبتورة الآخر، وسطورها الأخيرة متآكلة، وما يمكن قراءته منها قوله: فصل: والهاء تدغم في مثلها، كقولك: اِجْبَهْ هّلالا...

وهي مكتوبة بقلم أندلسي صحيح من خطوط القرن السابع ظناً، وقد عبثت بها الأرضة عبثاً شديداً حتى كادت تغتال الورقات الأولى اغتيالاً.

وبأول النسخة تحبيس من السلطان أحمد المنصور على خزانة القرويين، وتاريخ التحبيس غير واضح.

وعدد أوراقها ١٤٢ ورقة، ومسطرتها ٢٩ سطراً (مقاس ٢٠ × ٣٠ سم) ، وقد رمزت إليها بالرمز «ق» .

النسخة الرابعة

نسخة المكتبة الأهلية بباريس، وقد فقد منها نحو نصفها، وأول الموجود منها قوله: والواو في نفسها ثقيلة، فإذا كان ما قبلها من جنسها كان أثقل، فجاز حذفها لثقلها، وليست النون ثقيلة فلذلك لم يجز حذفها.

فصل: واعلم أنه لا يجوز أن يستعمل الضمير المنفصل إذا قدرت على المتصل... وهي نسخة ـ رغم نقصها ـ في غاية النفاسة، كتبت بقلم أندلسي متقن، فرغ منها ناسخها في جمادى الأولى سنة اثنتين وخمسمائة، فهي أقدم النسخ، وهي مضبوطة بالشكل ضبطاً جيداً، وعدد أوراقها ٦٧ ورقة، ومسطرتها ٢٨ سطراً (مقاس ٢٠ × ٣٠ سم) وهذه النسخة هي الوحيدة التي أشار إليها بروكلمان، وهي كالنسخة «ر» تقع في جزأين ينتهي الأول منها عند نهاية باب الضمير.

وجاء في الجزء الثاني من تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (الملحق ص ٩١٦) : «كتاب التبصرة والتذكرة في النحو» ونسبه إلى من سماه بالنُّصَيْري، وذكر أن هذا الكتاب محفوظ بخزانة القرويين بفاس برقم ١١٩٦، هذا ولم أعثر للنصيري هذا على ترجمة.

وقد بدأت في تحقيق التبصرة، ولم يكن لدي سوى النسخة الأولى، وقد

رجحها فضيلة الأستاذ الدكتور محمد رفعت فتح الله رغم الاضطراب الذي ظننته ـ قبل تصحيحه ـ بَتراً في النسخة، وكنت قد عرضت على فضيلته هذه النسخة، وأخبرته بما فيها، وقلت لفضيلته: إن هذه النسخة قد تكون هي الموجودة من التبصرة، وعرضت على فضيلته كتاباً آخر هو: «الحاصر لفوائد مقدمة الطاهر» وهوشرح على مقدمة ابن بابشاذ لِعَليّ بن حمزة العلوي صاحب كتاب «الطراز» .. في علوم البلاغة.

وكان فضيلته يقول لي آنئذٍ: إني أفضل تبصرة الصيمري بنسخته الوحيدة على ما بها من عيب لأن للصيمري قيمته العلمية التي تُغْرِي بتحقيق كتابه، وإخراجه إلى النور.

وفي هذه الآونة أرسل معهد المخطوطات بعثة إلى المغرب وكان أحد أعضائها صديقي الدكتور محمود الطناحي فقلت له: أنت تعلم مشكلتي مع تبصرة الصيمري، وأنت أيضاً تعلم ما قاله القفطي عن عناية أهل المغرب التامة بالتبصرة ، وطلبت منه أن يبحث لي في أثناء وجوده بالمغرب عن نسخ التبصرة وأن يصور لي ما يجده منها.

وكان أن وفقه الله وعثر على نسختَي الرّباط والقرويين، وأرسل إلي بأنه قد أتم تصوير النسختين لي.

ثم طلبت ـ عن طريق معهد المخطوطات أيضاً ـ تصوير نسخة المكتبة الأهلية بباريس، وتم بحمد الله تصويرها، وبذا أكون قد حصلت ـ بحمد الله ـ على نسخ التبصرة التي هي ـ فيما أعلم ـ الموجودة في العالم[1] منه.

---

(١) في أثناء إعداد الكتاب للطبع نبهني مشكوراً الأستاذ عبد الرحمن العثيمين إلى أنه عثر على نسخة من تبصرة الصيمري غير النسخ الأربع المشار إليها ، وبالرجوع إلى تلك المخطوطة تبين أنها مقدمة في النحو تسمى « التبصرة » لايعلم مؤلفها ، وتقع في اثنتي عشرة ورقة ، وهي مصورة من جامعة برنستون بالولايات المتحدة الأميركية ، وتاريخ نسخها القرن الحادي عشر الهجري ، ومسطرتها عشرون سطراً ، أولها : الكلام عبارة عما تحصل به الفائدة ... الخ وآخرها باب الإدغام .

(معهد أحياء المخطوطات العربية)

المكتبة 186 رقم الفيلم ٢٥

ورقم المخطوط فيها

اسم الكتاب تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي

اسم المؤلف عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري

تاريخ النسخ ٥٨٢

عدد الأوراق ١٤٧ المقاس

الملاحظات

الورقة الأولى من نسخة

كتاب تنبيه تبصرة

للمبتدئين وتذكرة للمنتهين

تأليف الشيخ أبي الحسن

علي بن عبد الله [illegible]

رضي الله عنه

[illegible]

الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم   صلى الله على محمد وآله وسلم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله الطاهرين الطيبين

قال [illegible] عبد الله بن [illegible] [illegible] هذه كلمات جمعت فيها من أصول علم النحو وفروعه ما [illegible] بيانه وثبتت [illegible] [illegible] [illegible] وكشفت [illegible] وسلكت [illegible] ونقضت [illegible] لتسهل [illegible] وتقرب [illegible] على طالب النحو ما [illegible] منه [illegible] وتقرب إليه ما [illegible] منه ما [illegible] [illegible] [illegible] الراغب [illegible] [illegible] [illegible] وسميته [illegible] [illegible] ولم [illegible] جميع ما ذكرته [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الاختصار مع الإيضاح والله أسأل التوفيق والتسديد وهو حسبي ونعم الوكيل

الكلام ما ألف من اسم وفعل وحرف جاء لمعنى

[illegible] [illegible] على معنى في نفسه [illegible] غير مقترن بزمان [illegible] كقولك رجل وفرس [illegible] [illegible] الفعل [illegible] [illegible] على معنى في نفسه مقترن بزمان [illegible] كقولك ذهب وانطلق وحد الحرف لفظ يدل على معنى في غيره كقولك [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] من الحروف [illegible] من هذه الثلاثة خواص يعرف بها فمن خواص الاسم جواز دخول الألف واللام عليه وأن يكون [illegible] [illegible] [illegible] وأن [illegible] [illegible] [illegible] عليه حرف من حروف الجر نحو قولك الرجل والرجلان والرجال [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] فمن خواص الفعل [illegible] نحو قولك ضرب [illegible] [illegible] [illegible] وأن [illegible] عليه قد والسين وسوف نحو قولك [illegible] [illegible] وسوف [illegible] [illegible] وأن [illegible] به الضمير المرفوع [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ومن خواص الحرف امتناع كون خواص الاسم والفعل [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ولا يجمع ولا يتصرف تصرف الفعل

فصل [illegible] [illegible] على [illegible]

الورقة الثانية من نسخة

[illegible]

ذلك إن شاء الله . **باب الإعراب والبناء** . الإعراب تغيير آخر الكلمة

بعامل نحو جاءني زيدٌ ورأيت زيداً ومررت بزيدٍ فتغيّر آخر زيد بالعوامل التي قبله هو الإعراب وكذلك

الفعل نحو لن يقومَ ولم يقمْ وما أشبه ذلك . والبناء هو لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركةً نحو كمْ

ومَنْ وحيثُ ومنذُ وهؤلاءِ وما أشبه ذلك مما لا يغيّره العوامل . **فصل** وأصل الإعراب للأسماء

دون الأفعال والحروف وإنما كان كذلك لأن الأسماء تكون على صيغة واحدة وتختلف عليها المعاني فلا

بدّ من أن يفرّق بينها نحو قولك ما أحسنَ زيداً في التعجب وما أحسنَ زيدٌ في النفي وما أحسنُ زيدٍ في الاستفهام

ألا ترى أن الإعراب فرق بين هذه المعاني ولولا هو لم تتميز . وأما الأفعال فلا يقال [illegible] اختلاف

صيغها على اختلاف معانيها فيستغنى عن الإعراب كقولك قام إذا أردت الزمان الماضي وسيقوم إذا أردت

المستقبل ويقوم إذا أردت الحال وإنما أعرب الفعل المضارع لمشابهته الاسم من ثلاثة أوجه أحدها أنه يقع

[illegible] كقولك كان زيد يقوم [illegible] . والثاني أن لام الابتداء تدخل عليه في خبر إنّ كما تدخل

على الاسم تقول إن زيداً ليقوم كما تقول إن زيداً لقائم قال الله عز وجل وإن ربك ليحكم بينهم ولا تدخل هذه اللام

[illegible] الفعل الماضي لا تقول إن زيداً لقام [illegible] قول الشاعر

[illegible] ولا قال [illegible]

ثم التي تدخلت [illegible] جواب القسم [illegible] دخلت على الفعل المضارع لزمته النون كقولك

والله ليقومنّ زيد ولا تقول والله ليقوم زيد [illegible] . والوجه الثالث من مشابهته

الفعل الاسم أن الحرف ينقله من احتمال زمانين إلى اختصاص بواحد بعينه كما أن الحرف ينقل الاسم من احتمال الجنس إلى

اختصاص بواحد بعينه ألا ترى أن الحرف [illegible] تقول يقوم [illegible] يصلح للحال والاستقبال فإذا

قلت سيقوم [illegible] اختص بالمستقبل [illegible] يصلح لكل واحد من هذا الجنس

[illegible] واحد بعينه فلما أشبه الفعل [illegible] الاسم من هذه الوجوه أعطي الإعراب [illegible]

[illegible] . وأما الفعل الماضي [illegible] الاسم من هذه الأوجه لم يستحق الإعراب

إلا أنه [illegible] اسم الفاعل [illegible] موضع الفعل المضارع [illegible]

[illegible]

[illegible] موضع الفعل المضارع . وأما فعل الأمر فلا يستحق الإعراب لأنه [illegible]

الأصـــل

لم وهذه الحروف ليست لها غنة فإذا أدغمت بغنة فلأن النون لها غنة في نفسها سواء كانت من الفم أو من

الأنف فالغنة من الخيشوم تتبع الحروف وإن كان خروج الحرف من الفم وهو كالنون قبل الإدغام غنة

فجرى مجراها [illegible] لا تكون النون أقرب من صوتها البتة وهم يعدون سبيلا إلى الإبانة بها وأما إذا أدغمت النون

في الميم فليست محتاجة إلى غنة من أجل الميم لأن الميم فيها غنة وإن كان خروجها من الشفتين تغني عن

غنة النون وكذلك إذا أدغمت في نون مثلها والنون الثانية وإن كان مخرجها من الفم ففيها غنة

واعلم أن النون تخفى إذا كانت ساكنة في غير مثلها والنون الثانية وإن كان مخرجها من الفم ففيها غنة

قبل خمسة عشر حرفا من حروف الفم وهي القاف والكاف والجيم والشين والطاء والظاء والسين والزاي

والصاد والذال والتاء والضاد والدال والثاء والفاء وإنما أخفيت النون عند هذه الحروف لأنها حروف

الفم والنون موضع من الفم تخرج منه فقاربت هذه الحروف ملابسة للنون باشتراكهن في الفم ومع ذلك أن

النون تزاحم في حروف من حروف الفم والإخفاء في طلب الخفة كالإدغام في طلب الخفة فلما أمكن استعمال

الخيشوم وحده في النون ثم استعمل الفم فيما بعده كان ذلك أخف عليهم من أن يستعملوا الفم في إخراج النون

ثم يعودوا إلى الفم فيما بعد النون والنون تبين عند حروف الحلق وهي ستة الهمزة والهاء والعين والحاء والغين

والخاء كقولك من أجل إذا خففت الهمزة ومن [illegible] ومن عندك ومن حملك فأما الغين والخاء فمنهم

من يخفي النون قبلهما ومنهم من يبينها فمن أخفاها عندهما فلأنهما أقرب إلى حروف الفم التي تخفى النون

عندها ومن بينها فلأنهما من حروف الحلق فأجراهما مجرى أخواتهما الأربع التي ذكرنا ما قبل والتنوين

بمنزلة النون الساكنة في جميع ما ذكرنا من الإدغام والإخفاء والبيان . واعلم أن الحروف الستة التي ذكرنا

أن النون تدغم فيها فيعرض في بعضها ما يوجب ترك إدغام النون فيه وهو الواو والياء وذلك قولهم شاة

زنماء وغنم زنم ولو أدغموا لقالوا شاة زماء وغنم زم لئلا يتوهم أن [illegible] مثل شاة

[illegible] وقنية لو أدغم لقيل [illegible] فيصير بمنزلة ما عينه ولامه

[illegible] ثم [illegible]

[illegible] **فصل** [illegible]

[illegible]

[illegible]

الورقة الأخيرة من نسخ

فإن كانت حركة ما قبل الواو من جنسها فهي بمنزلة الألف فلا تدغم في شيء كما أن الألف لا تدغم في شيء لأنك لو أدغمتها
إذا كانت وما قبلها مضموم لذهب المد الذي فيها بالإدغام إلا أن تكون الواوان في كلمة واحدة فإن ذلك يختلف
فإن كانت الواو الأولى سكنت على أصل البناء ولم تنقلب من الياء جاز إدغامها نحو مغزوّ ومدعوّ وعدوّ وإن
كانت الأولى منقلبة من الألف لم يجز إدغامها نحو قُوول وقُووِم لأن الواو منقلبة من ألف قاوم وقاول لأن الألف
في البنية ولذلك لم يجز إدغامها وأما إذا كانت حركة ما قبلها فتحة فلما ذهبت الفتحة منها لم تشاكل الألف ولم
تكن فيها المد فجاز لذلك إدغامها في مثلها في كلمة كانت أو كلمتين وتدغم الواو في الياء إذا سكنت وقبلها
فتحة أو قلبت ياء وتدغم في الياء التي بعدها نحو لويته ليًّا ولويته ليًّا والأصل لَوْيًا ولَوْيًا وقد يغتفر حكم
هذا ولا يجوز الإدغام في عدوّ وأقول ومدعوّ وأصل ونحوه لأنك لو أدغمت الواو المشددة فيما بعدها لوجب
أن تسكن المتحركة منهما للإدغام فيما يليها فكان يلتقي ساكنان الواو الأولى والثانية فلذلك لم يجز إلا الإظهار

فصل والهاء تدغم في مثلها كقولك اجبه هلالا وتدغم في الحاء كقولك اجبه حاتما قال سيبويه
والبيان أحسن لاختلاف المخرجين وأن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام لقلتها قال والإدغام حسن لقرب
المخرجين ولأنهما مهموستان رخوتان وإن كانت الحاء قبل الهاء قلبت الهاء حاء ثم أدغمت فيها الحاء الأولى كقولك
اذبح هذه لثقلها في موضع …

فصل والهمزة مثل الألف لا تدغم في شيء ولا يدغم فيها لأنها تخرج
بمنزلة الصوت فليس لها اعتماد لأنها لا تكون ابتداء إلا ساكنة فلذلك لا تقع في أول الكلام لأنه لا يبتدأ بساكن

فصل والياء تدغم في مثلها من كلمتين إذا انفتح ما قبلها كقولك اخشى ياسرا وارضي بشارا فإن انكسر
ما قبلها لم تدغم كقولك اقضي ياسرا والعلة في هذا كالعلة في الواو إذا انضم ما قبلها فإن كانت الياءان في كلمة
واحدة وسكنت الأولى فلا بد من الإدغام انكسر ما قبلها أو انفتح كقولك بردي ومقضي ووليّ والمفتوح نحو
طيّ وليّ وإن قلبت هذه الياء مشددة في كلمة أخرى لم يجز إدغامها نحو ولي يزيد لئلا يجتمع ساكنان
كما ذكرنا في عدوّ وليد … إن شاء الله عز وجل

كمل كتاب التبصرة بحمد الله وحسن عونه وصلى الله
على محمد نبيه المصطفى وآله وسلم وشرف وكرم … السلام
عشرين … شهر … سنة ثمان … وخمس …

الأصل

كتاب فيه تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي
تأليف
الشيخ أبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري رضي الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على محمد وآله(وسلم)[(١)] [٢ / ١]

﴿[(٢)] الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد خاتم النبيين، وعلى آله الطاهرين الطيبين[(٢)]﴾.

قال(أبو محمد)[(١)] عبد الله بن علي بن إسحاق الصّيمري[(٣)]: هذا كتابٌ جمعتُ فيه من أصول علم النحو وفروعه ماأوضحتُ بيانَه، وبيَّنْتُ برهانه، وأَوْرَيْتُ[(٤)] قياسَه، وألَنْتُ شِماسَه[(٥)]، وكشفتُ خفاءَه، وسَلَبْتُ غطاءَه، وتَقَصَّيْتُ شرحَه، ليسهُلَ وَعْرُهُ، ويَذِلَّ صعبُه، فيخفَّ على طالب النحو[(٦)] ماكان منه ثقيلاً، ويقْرُبَ إليه ماكان(منه)[(١)] نافراً بعيداً، ويتبصَّرَ بقراءته المبتدئ الراغب، ويتذكَّرَ بِتصَفُّحِهِ المُنْتَهِي الثّاقب[(٧)]، وسمّيْتُه لذلك «التبصرة والتذكرة» ولم آلُ

---

(١) نقص في «ق».

(٢ ـ ٢) نقص في «ق».

(٣) انظر: ترجمته في ص٩.

(٤) في اللسان (وَرَى): «وَرَى الزَّند يَرِي وَوَرَى يَرِي ويوْرِي ورْياً ووَرِيّا: اتّقد... أوريْتُ الزند فورت... وأوريته أنا أثقبته... وَرَى الزند: خرجت ناره. وأوراه غيره إذا استخرج ناره».

(٥) في اللسان (شمس): «شَمَست الدابة والفرس تشمُس شِماساً، وشُمُوساً، وهي شَمُوس: شَرَدتْ وجَمَحَتْ، ومنعَت ظهرها» والمراد أنه سَهّل صَعْبَه.

(٦) في «ق»: على طالبه.

(٧) يقال: شهاب ثاقِبٌ أيْ مضيء، وثقب الكوكب ثقوباً أضاء، وفي التنزيل العزيز: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ. النَّجْمُ الثَّاقِبُ﴾ قال الفراء: الثاقب: المضيء، والمراد هنا: ثاقب العلم مضيئه، انظر: اللسان (ثقب).

في جميع ماذكَرْتُه قصد الإيجاز مع الإيضاح، ولم أتجاوز حد الاختصار مع[1] الإفصاح، والله أسأل التوفيق والتسديد، وهو حسبي ونعم الوكيل.

الكلام كله يأتلف من اسم وفعل وحرف جاء لمعنى

فحَدُّ الاسم: لفظ يدل على معنى في نفسه مفردٍ غير مقترن بزمانٍ مُحَصَّلٍ[2] كقولك: رَجلٌ، وفَرَسٌ، وجَمَلٌ.

وحد الفعل: لفظ يدل على معنى (في نفسه)[3] مقترن بزمان مُحَصَّل كقولك: ذَهَبَ، وانْطَلَقَ.

وحد الحرف: لفظ يدل على معنى في غيره كقولك: هل زيد منطلق؟ فهَلْ دلت على استفهام في غيرها، وكذلك سائر الحروف.

ولكل واحد من هذه الثلاثة خَواصٌّ يُعرف بها.

فمن خواص الاسم: جواز دخول الألف واللام عليه، وأن يكون فاعلاً ومفعولاً وأن يُثَنّى ويُجمع، وأن يَدْخل[4] عليه حرف من حروف الجر نحو قولك: الرّجُل، والرّجُلاَن، والرِّجال، وخرجْتُ من دَارِك، ورأيتُ أباك، وجاءني أخُوك.

ومن خواص الفعل التَّصَرُّف نحو قولك: ضَرَب يَضْرب، وقَام يَقُوم، وأن

---

(١) في «ق»: عند.

(٢) أي مُميَّز، والتحصيل: تَمْييز مايحصل. انظر اللسان (حصل).

(٣) نقص في «ق».

(٤) في الأصل وفي «ق»: وأنْ يدخله.

يـدخل عليـه قـد، والسين، وسوف، نحو قـولـك: قَـد انْطلـقَ، وسـوف يَنْطلـق، وسَيقوم، وأن يتصـل بـه الضمير المرفـوع نحـو ضربْتُ، وقُمْتُ، وقُمْنَـا، وضَرَبْنـا، وقُمْتُم، وضَرَبْتُم ومأأشبه ذلك.

ومن خـواص الحرف: امتنـاع كـون خـواص الاسم والفعـل فيـه، أي أن الحرف لاتـدخل عليـه الألف واللام، ولا يُثنى، ولا يُجمع، ولا يَتَصَرَّفُ تصريفَ الفعل.

فصل: والكلام على ضربين: مفيدٍ وغيرِ مفيدٍ.

فالمفيـد مـايتركب من اسمين نحو : زيـد أخوك، ومن فعل واسم نحو: قـام زيـد، ومن حرف واسمين نحو: إنّ زيـدا صـديقُـك، ومن حرف واسم وفعل نحو لَيْتَ زيـداً يقومُ، ومن فعـل واسمين نحـو كان زيـدٌ أخـاك، ومـاأشبـه هـذا من التركيبات المفيدة.

وأما غير المفيد: فما يتركب من غير مـاذكرنـا نحو: ذهب، خرج، وانطلق، هل، ومأأشبه هذا من التركيبـات التي لاتفيـد شيئـاً (فـاعرف / ذلـك إن شـاء الله)[1] [٢ / ب]

---

(١) نقص في (ق).

باب الإعراب والبناء

الإعراب[1]**:** هو تَغيّر آخرِ الكلمة بعامل، نحو جاء زيدٌ، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ، فتغيرُ آخر زيدٍ بالعوامل التي قبله هو الإعراب، وكذلك الفعل نحو: لن يقومَ زَيْدٌ، ولم يقمْ زَيْدٌ وماأشبه ذلك.

والبناء: هو لزوم آخر الكلمة سكوناً[2] أو حركةً نحو: كَمْ، ومَنْ، وحَيْثُ، ومُنْذُ، وهؤُلاء وماأشبه ذلك مما لاتغيره العوامل.

فصل: وأصل الإعراب للأسماء دون الأفعال والحروف، وإنما كان ذلك كذلك؛ لأن الأسماء تكون على صيغة واحدة، وَتَخْتَلِفُ عليها المعاني فلابد من أن يُفَرَقَ بينها نحو قولك: ماأحْسَنَ زَيداً في التعجب، وماأحْسَنَ زيدٌ في النفي، وماأحْسَنُ زيْدٍ؟ في الاستفهام، ألا ترى أن الإعراب فَرّق بين هذه المعاني ولولا هُوَ لم تتميَّزْ.

وأمّا الأفعال فيدل اختلاف صيغها على اختلاف معانيها فتستغني عن الإعراب، كقولك: قام؛ إذا أردت الزمان الماضي، وسيقوم، إذا أردت المستقبلَ، ويقوم، إذا أردت الحال.

وإنما إعرب الفعلُ المضارعُ لمشابهته الاسْمَ من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنّه يقع في معناه كقولك: كان زيد يقوم، في معنى «قائماً».

والثاني: أنَّ لامَ الابتداء تدخل عليه في خَبَر «إنّ» كما تدخل على الاسم،

---

(١) هنا سقط في «ق» يبدأ من أول الباب إلى مايقرب من آخره ص ٨١ .

(٢) في الأصل: سكون.

تقول: إنّ زيدا لَيَقُوم[1] كما تقول: إنّ زيدا لقائمٌ، قال الله عز وجل: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ[2] لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾.

ولا تلحق هذه اللامُ الفعلَ الماضيَ، لاتقول إن زيدا لقام، فأمّا قول الشاعر:

حَلَفْتُ لها بالله حِلْفَةَ فاجِرٍ[3]   لَنَامُوا فما إن من حَديثٍ ولا صَالي

فإن هذه اللام التي دخلت على «ناموا» هي اللام التي تكون في جواب القسم، فإن أدخلت على الفعل المضارع لزمته النون كقولك: والله لَيَقُومَنّ زيد ولا تقول والله لَيَقُوم زيد، فاعرف الفرق بين اللامين.

والوجه الثالث من مضارعة الفعل الاسم: أن الحرف ينقله من احتمال زمانين إلى اختصاص بواحد بعينه، كما أن الحرف ينقل الاسم من احتمال الجنس إلى اختصاص واحد بعينه، تقول: يُصَلِّي فيحتمل الحال والاستقبال، فإذا قلت سيصلي، وسوف يصلي، اختص بالمستقبل دون الحال، كما تقول: رجل، فيحتمل كل واحد من هذا الجنس، فإذا قلت الرجل، اختص بواحد بعينه، فلما أشبه الفعلُ الاسْمَ من هذه الوجوه أُعطي الإعرابَ، فَهُو للاسم بحق الأصل، وللفعل بحق الشبه كما بينا.

---

(١) في ارتشاف الضرب لأبي حيان ص٢٦٣: «... وظاهر كلام سيبويه: أن دخول اللام من وجوه الشبه نحو: إن زيدا ليقوم، كما تقول ان زيدا لقائم، وبه قال أبو علي في «الأغفال» والصيمري».

(٢) الآية ١٢٤ من سورة النحل.

(٣) البيت لامرئ القيس، وهو من شواهد ابن السراج في الأصول جـ١ ص٢٩٣، وانظر الإيضاح العضدي جـ١ ص١١٧ ـ ١١٨ وابن يعيش جـ٩ ص٢٠، ٢١، ٩٧، والمقرب جـ١ ص٢٠٥ والخزانة جـ٤ ص٢٢١ ومغني اللبيب ص١٧٣، ٦٣٣، وشرح شواهده ص١٦٨ والهمع جـ١ ص١٢٤، وجـ٢ ص٤٢، والدرر اللوامع جـ١ ص٩٦، وجـ٢ ص٤٨، واللسان (حلف) والضرائر ص١٢٤ ومعجم شواهد العربية ص٣٠٩. والصّالي: المستدفئ بالنار. والشاهد فيه: مجيء جواب القسم في قوله: «لَناموا» باللام من غير «قد».

وأمّا الفعلُ الماضي: فَلَمَّا لَمْ يُشبه الاسْمَ من هـذه الأوجـه لم يستحق الإعراب، إلا أنه وقع موقعَ اسم الفاعل في مثل قولك: مررت برجل خَرَجَ، كما تقول: مررْتُ برجلٍ، خارجٍ، ووقع موقعَ الفعل المضارع في قولك: إنْ أكْرمْتني أكرمْتُك، كما تقول: إنْ تُكرمْني أُكْرِمْكَ، فبُني على الفتح؛ لتكون لـه مَزِيَّـةٌ على فعل الأمر الذي لم يُشبه الاسْمَ ولم يقع موقعَ الفعل المضارع.

[٣ / ١] **وأما الحرف:** فلا يستحق الإعراب، لأنـه لايقـوم بنفسـه/وإنما يصير كبعض حروف مـايـدخـل عليـه، وبعض الكلمـة لايعرب فـوجب ألا يعربَ الحرفُ لذلك.

فصل: وإذْ قـد ثبت أن الإعراب للأسماء دون الأفعـال إلا مـاأُعرب منهـا بحق الشبه فالاسم المتمكن أَحقُّ به، وهو: ماتمكن في الاسميّـة فلم يخرج عنهـا إلى شبـه الحرف، وشبهه للحرف: أن يقوم مقامه ويتضمّن معنـاه، كقولـك: أيْنَ، وكَيْفَ، فقد قامتا مقـام ألف الاستفهـام وتضمّنتـا معنـاه، ألا ترى أن مَعْنَى قولنـا: أَيْنَ زيدٌ؟ إنما هو سؤال عن مكان زيد، تقديره: أفي السوق زيـد؟ أفي الـدار زيـد؟ وكذلك كيف، إنما هو سؤال عن حالٍ تقديره: أصالحٌ زيد؟ وكـذلـك مـاأشبـه هـذين من الأسماء التي وقعت مـوقـع الحروف فـأدت معنـاهـا تستحـقّ البنـاء، لنيابتها عن مَبْنِيّ، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

فصل: واعلم أن أصل البنـاء السكون، وأن مـاحُرِّكَ مما يستحق البنـاءَ فَلِعلـةٍ، وإنما كان ذلـك، لأن البنـاء نقيض الإعراب، والإعراب بـالحركـة، فيجب أن يكون نقيضُه بالسّكون، والعلة في تحريك مايستحق البناء على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يستحق الاسم البنـاء بعـد أن كان معربـاً فيبنى على حركـة، لِيُفْرَقَ بينه وبين مايستحق البناء من الأصْل نحو يازَيْدُ، وقبْلُ وبعْدُ.

والـوجـه الثـاني في الحركـة: أن يبنى مـااستحـق البنـاء على السكـون،

فيلتقي في آخره ساكنان، فيحرك الأخير منهما، لئلا يلتقيَ ساكنان نحو: أيْنَ، وكَيْفَ، وسَوْفَ، وحَيْثُ، ومأأشبه ذلك.

والثالث: أن يكون المستحق للبناء أولاً، فيحرك، ليمكن النطق به نحو: باء الإضافة[1]، ولامِها، وما أشبههما.

وما لم تعرض فيه علة من هذه العلل بُنِي على أصل البناء، وهو السكون نحو: مَنْ، وكَمْ، وقَدْ، وهَلْ، وبَلْ، ومأأشبه ذلك.

---

(١) أي باء الجر .

باب وجوه الإعراب

وجوه الإعراب أربعة: رفع، ونصب، وجر، وجزم، فالرفع، والنصب للأسماء والأفعال المضارعة نحو: زيد يقومُ، ومحمد لن يقومَ، والجر مختص بالأسماء نحو: بزيدٍ، ولعمروٍ، والجزم يختص بالأفعال نحو: لم يقمْ، ولم يذهبْ.

وإنَّما لم يدخل الجر الأفعال، لأن الجرّ لايكون إلا بأدواتٍ من الحروف، والأسماء يستحيل دخولُها على الفعل، لقلّة الفائدة في ذلك، ألا ترى أنَّه لافائدة في قولك: غلامُ يذهب بالإضافة، ولا في: مررت بيقوم، والكلام وُضِعَ للفائدة، فلما لم يكن في دخول أدوات الجر على الأفعال فائدة تُرِك جَرُّها أصلاً.

ووجه آخر وهو: إن الفعل والفاعلَ كالشيء الواحد، والمجرور[1] يقوم من الاسم الجار مقامَ التنوين، فلم يجز أن يقوم الفعل والفاعل ـ وهما شيئان قَوِيَّان ـ مقام التنوين وهو حرف ضعيف.

وإنما لم تُجْزم الأسماءُ، لتمكنها، لأن الاسم لو أُسْكِن آخرُه للجزم لجَاز أن يلقاه ساكن، فلا بد من تحريكه، لالتقاء الساكنين، وحركة التقاء الساكنين بناء[2]، فلما كان الجزم يُخْرِجُ الأَسماءَ من التمكُّن إلى البناء وجب ألاَّ تُجْزَمَ.

---

(١) أي بالإضافة كغلامِ زيد.

(٢) لم أهتدِ إلى من قال ذلك من النحويين وأقرب ماوجدته إلى تعليل الصيمري هو: في شرح السيرافي جـ١ قسم ١ ص٤٠:

«... فإن قال قائل: أليس المجزوم قد يتحرك لالتقاء الساكنين إذا قلت: لم يقمِ الرجل؟ قيل له: بلى،وليست هذه=

ووجه آخر وهو: أننا لو حذفنا حركة الإعراب / من الاسم علامة للجزم [٣ / ب] لتبعَها التنوين، لأنه تابع لحركة الإعراب، وحَذْفُ شيئين من الاسم - وهو أخف من الفعل - إجحافٌ به، فلذلك لم تُجْزم الأسماء.

فصل: واعلم أن الأسماء المستحقة للإعراب - وهي المتمكنة التي قدمنا ذكرها - تنقسم قسمين:

أحدهما: ماتمكن في الاسمية فلم يخرج عنها إلى شبه الأفعال، فهو يستحقّ إعراب الأسماء: الرفع، والنصب، والجر، ويلحقه التنوين عَلاَمةً للتَّمَكُّنِ، وهو الذي يسمى المنْصرف، وذلك نحو: زيد، وعمرو، وما أشبهها.

والآخر: ماأشبه الفعل بعلل فرعية حَصَلَتْ فيه نحو التعريف[١] والتأنيث[٢] الزائدَيْن على موضوع الاسم، إذْ الأصل في الأسماء التنكير والتذكير، لعلَّةٍ نُبَيّنُها في غير هذا الموضع إن شاء الله تعالى.

فهذا الضرب الذي أشبه الفعل بمثل هذه العلل يُرفع، ويُنصب، ولا

=الحركة بموجودة في كل حال، وإنما هي عارضة توجد فيه إذا وليّه مافيه الألف واللام أو ساكن غير ذلك، ولو فصلت بينهما لزم الجزم، ولم يضطر إلى تحريكه، والتنوين لازم للاسم في أوليته، فلو دخل الجازم وحذف الحركة لم يسلم السكون لما يوجبه التنوين من الحركة، فلم يصح دخوله، لأنه لايصح تأثيره في أوليّة الأسماء».

وفي ابن يعيش جـ٩ ص١٢٧ «وإنما وجب في التقاء الساكنين التحريك بالكسر لأمرين:

أحدهما: أن الكسرة لاتكون إعراباً إلا ومعها التنوين أو مايقوم مقامه من ألف ولام أو إضافة، وقد تكون الضمة والفتحة إعرابين ولا تنوين يصحبها، فإذا اضْطُرِرْنا إلى تحريك الساكن حرّكناه بحركة لايتوهَّم أنها إعراب، وهي الكسرة».

وانظر أيضاً: الرضي على الشافية جـ٢ ص٢٣٥ والهمع جـ٢ ص١٩٩ ففيهما مثل مافي ابن يعيش، وعلى هذا فالصيمري يقصد بقوله: وحركة التقاء الساكنين بناء، الكسرة التي هي الأصل في التخلص من التقاء الساكنين».

(١) أي بالعلمية.

(٢) هنا ينتهي السقط الذي أشرت إلى وقوعه في «ق» في ص ٧٦ .

يُجر[1]، ولا يُنوَّن، لأنه أشبه بـالفعل الـذي لايُجَرّ، ولا يُنوَّنُ، وهو الـذي سُمِّيَ غيرَ منصرف، وذلـك نحو: زينب، تقول: هـذه زينبُ، ورأيت زينبَ، ومررت بـزينبَ، فـإن أضفت هـذا الضربَ الـذي لاينصرف، أو أَدْخَلْتَ عليـه الألفَ واللام، جررْتَه في موضع الجر، لأنَّ الألفَ واللاَّمَ، والإضـافـة أخرجـاه من شَبَـه الأفعـال، لأنّهـا لاتكـون في الأفعـال، وإنمـا هي من خـواص الأسماء كما بَيَّنّـاهُ، وذلك نحو قولك: مررت بزينبِ القوم وبالأحمرِ، وما أشبـه ذلـك، فـاعرفـه إن شاء الله عز وجل.

(١) أي إنه لايجر بالكسرة، بل يجر بالفتحة نيابة عنها.

باب الأسماء المعتلة وحكمها في الإعراب

الأسماء المعتلة ثلاثة أقسام:

أحدها ماكان آخره ألف مقصورة نحو: عَصا، ورَحى، ومولًى، وحكمه: أن يكون في الرفع، والنصب، والجر، على صورة واحدة، وإنما كان كذلك[١]، لأن الألف متى حُرّكت انقلبت واواً أو ياءً، والواو والياء إذا كانتا في موضع حركة وانفتح ماقبلها انقلبتا ألفين، فلو حركت هذه الألفات التي في أواخر هذه الأسماء لانقلبن إلى الياء والواو، ثم كن يُعَدْنَ ألفاتٍ، لأن ماقبلها مفتوح، ولو فعلنا هذا لكان ضرباً من العبث، فتُركت الأسماء المقصورة على صورة واحدة لهذه العلة، والإعراب فيها مقدر (و)[٢] ولا يجوز غير ذلك، لأنه لم يعرض لها مايوجب لها البناء، وهي تنقسم قسمين:

أحدهما: منصرف. **والآخر:** غير منصرف.

فالمنصرف: يلزمه التنوين في الوصل، تقول: هذه عَصاً ياهذا، فَتَسْقُط الألف؛ لسكونها وسكون التنوين، وكانت الألف بالحذف أولى، لأن التنوين علامة للتمكن، والألف ليست بعلامة.

وأما غير المنصرف: فإنه لاينون، وتثبت ألفه في الوصل والوقف، تقول: هذه حُبْلى وبُشْرَى فلا ينون، ولا تسقط ألفه، لأنه غير منصرف.

---

(١) في «ق»: وإنما كان ذلك.

(٢) نقص في «ق».

والثـاني من المعتلـة: مـاكان في آخره يـاء قبلهـا كسرة نحـو: القـاضِي، والُمعتدِي، والُمسْتدعِي، **وحكمه:** أن يكون في الرفع، والجر سـاكنـاً، وفي النصب مفتوحاً كقولـك: هـذا القـاضي (و[1] المعتـدي)، والمستـدعِي، ومررت بـالقـاضِي والمستـدعِي، ورأيت القـاضيَ والمستـدعيَ / وإنما أُسكن[2] في الرفـع والجر، لأن [٤ / ا] الضمـة والكسرة تُسْتَثْقـلان على يـاء قبلهـا كسرة، فـأمـا الفتحـة فـإنهـا أخفُّ الحركات، فلذلـك جَرَتْ في النصب على أصلهـا[3]، وكـذلـك إذا حَـذَفْتَ الألف والـلام من هـذه الأسماء استـوى الرفـع والجر، إلا أنـك إذا حـذفتهـا التقى في آخرها[4] ساكنان: الياء السـاكنـة، والتنوين فتحـذف اليـاء لالتقـاء السـاكنين، ويبقى التنوين في الوصل[5]، لأنـه عـلامـة للتمكن فتقـول هـذا قـاضٍ، ومررت بقاضٍ، ورأيت قاضياً.

والثـالث من المعتلـة هي: ستـة أسماء مضـافـة تكون في الرفـع بـالـواو، وفي النصب بالألف، وفي الجر بالياء، وهي:

أخوك، وأبوك، وحَموك، وفُوك، وذو مال، وهنوك.

وإنما جعلوا تغييرها بالحروف دون الحركات، ليكون ذلك توطئةً لما يـأتي من التثنية والجمع، وكانت هذه الأسماء أولى بالتوطئـة من غيرهـا، لأن الإضـافـة تلزمها في اللفظ والمعنى، والإضـافـة فرع على الإفراد، كما أن التثنيـة والجمع فرع عليه، فلاشتراكهما في الفرعية جُعِل أحدهما توطئة للآخر.

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) في «ق»: وإنما سكن.

(٣) في «ق»: على أصله.

(٤) في «ق»: في آخرهما.

(٥) في «ق»: في الأصل.

واعلم أن الواو، والألف، والياء التي تُغَيِّر هذه الأسماء بهن لسن[1] إعراباً، وإنما الإعراب مقدر في هذه الحروف، لأن الإعراب إنما يَحُلُّ[2] في الكلمة بعد تمامها، وهذه الحروف من تمام هذه الأسماء، فالإعراب يجب أن يكون بعدها مقدراً، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

---

(١) قال الرضي في شرح الكافية جـ١ ص٢٧: «قال المصنف: ظاهر مذهب سيبويه أن لها إعرابين: تقديري بالحركات، ولفظي بالحروف، قال: لأنه قَدَّر الحركة، ثم قال: هي في الواو علامة الرفع، وهو ضعيف لحصول الكفاية بأحد الإعرابين» ثم ذكر مذهب الكوفيين والأخفش والربعي والمازني والجرمي في ذلك.

(٢) في «ق»: يجعل.

باب التثنية

تثنيـة المرفوع بـالألف: نحو: الزيـدان، (العمران)[1]، والغـلامـان، وتثنيـة المجرور والمنصوب بالياء نحو: الزيـدَيْن، والغلامَيْن، وفي الألف علامتـان: علامـة الرفع، وعـلامـة التثنيـة، وكـذلـك في اليـاء عـلامـة التثنيـة، وعـلامـة النصب والجر، ويفتح ماقبل الياء حملاً على مـاقبل الألف، ليكونـا على طريق وَاحـدة، وتكسر النون، لسكونها وسكون الحرف الذي قبلها، فاعرف ذلك.

(١) نقص في «ق».

باب الجمع السالم في المذكر والمؤنث

أما المذكر فجمعه في الرفع بالواو كقولك: الزيدون، والعمرون، وفي النصب والجر بالياء، نحو: الزيدين، والعَمرِين، وفي الواو ثلاث علامات: علامة الرفع، وعلامة الجمع، وعلامة التذكير، وكذلك في الياء (ثلاث[1] علامات) : علامة الجر والنصب، وعلامة الجمع، وعلامة التذكير، ويكسر ما قبل الياء فرقاً بين التثنية والجمع، وتفتح النون؛ لسكونها وسكون ما قبلها، وكان الفتح أولى؛ لأنها تقع بعد واو قبلها ضمة، أو ياء قبلها كسرة، فاستثقلوا كسرَها أو ضمَّها بعدهما.

فأما المؤنث فجمعه بالألف والتاء نحو؛ المسلماتَ، والصالحات، وتضم التاء علامة للرفع، وتكسر علامة للنصب والجر، حملاً على نصب جمع المذكر وجره، لأن المؤنث فرع على المذكر؛ فوجب أن يَجرِيَ على طريقته[2]، فالكسرة (مع[3] التاء) في هذا الجمع كالياء في ذلك الجمع، وفي التاء علامتان؛ علامة الجمع، وعلامة التأنيث / ؛ ولذلك حذفْتَ التاء من مسلمة إذا جَمعْت فقلت: [٤ / ب] مسلمات لئلا يجتمع تأنيثان في كلمة واحدة، كما لا يجتمع تعريفان في كلمة واحدة.

فصل: فإن قال قائل: لِمَ كانت التثنية في الرفع بالألف ولم تكن بالواو، والواو من الضمة، والضمة علامة الرفع في الواحد؟ ولِمَ كانت في النصب بالياء، ولم تكن بالألف، والألف من الفتحة، والفتحة علامة النصب في

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) في «ق» على طريقيه.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من «ق» .

الواحد؟ ولوفعلتم ذلك كان أشكل، قيل له: (أما)[1] الرفع فلو[2] جعل في التثنية بالواو لوجب أن يفتح ما قبل الواو؛ للفرق بين التثنية والجمع، ولو فعلنا ذلك، لالتبست التثنية بجمع المقصور نحو: مُصْطَفَوْن وما أشبهه، فعدل عن الواو في هذا الموضع؛ لهذه العلة، وجُعلت الألف لتُخَصَّ تثنيةُ المرفوع بعلامة، كما اختص جمعه بعلامة وهِيَ الواوُ.

وأَمَّا النصب في هذا الباب فلم يكن[3] بالألف؛ لئلا يقع في الكلام لبس، إذ لو جعلوا النصب في التثنية والجمع بالألف لم يقع بينهما فرق كما وقع بين المرفوع والمجرور، فلما وجب العدول عن الألف لهذه العلة، لم يكن بد من حمله على المرفوع أو المجرور، فكان حمله على المجرور أولى؛ لأن الجر يختص بالأسماء، والرفع ينتقل عنها إلى الأفعال، فكان حمله[4] على ما يختص به أولى.

وأيضاً فإن المنصوب والمجرور متآخيان في أشياء منها:

أن ضميرهما يتفق، كقولك غلامه وغلامك، وضربته وضربتك.

ومنها: أنهما يجيئان بعد تمام الكلام، كقولك: ضرب زيد عمراً، وذهب زيد إلى عمرٍو، ألا ترى أن الكلام قبل مجيء المنصوب والمجرور تام.

ومنها: أنهما يتفقان في المعنى كقولك: مررت بزيد، وجُزْتُ زيدا، معناهما واحد؛ فلهذه المناسبة وجب حمله على المجرور.

فصل: واعلم أن الألف والياء في التثنية، والواو والياء في الجمع عند

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل.

(٢) في الأصل: لو.

(٣) في الأصل: فلم يكن في هذا بالألف.

(٤) انظر شرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

سيبويه[1] حروف[2] الإعراب، والإعراب[3] مقدّر فيها، وهو الصحيح، وإنما كان كذلك؛ لأن الإعراب حقه أن يكون في آخر الكلمة وبعد تمام معناها، وهذه الحروف بها يتم معنى الكلمة، فوجب أن يكون الإعراب بعدها، وهو مقدر فيها كما قدر في الأسماء المقصورة وأشباهها مما تقدم ذكره.

والنون في التثنية والجمع عِوض من ذهاب الحركة والتنوين، والدليل[4] على أنها عوض منهما جميعاً: أنها تثبت في الموضع الذي تثبت فيه الحركة مع الألف واللام، نحو قولك: الرجلان والغلامان، وتسقط في الموضع الذي يسقط فيه التنوين مع الإضافة، كقولك: غلاما زيد، وصاحبا أخيك، ولو كانت عوضاً من التنوين فقط لسقطت في الموضع الذي يسقط فيه التنوين، ولو كانت عوضاً من الحركة فقط لسقطت في الموضع الذي تسقط فيه الحركة، للاستغناء عنها، فلما[5] لم تكن كذلك علم أنها عِوض منهما جميعاً، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

---

(١) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، توفي سنة ثمانين ومائة على الأصح، وهو إمام النحاة، ورأس مدرسة البصرة.

انظر: أخبار النحويين البصريين ص ٣٧ ، وإنباه الرواة ج ٢ ص ٣٤٧ ، ووفيات الأعيان ج ٣ ص ١٣٤ .

(٢) انظر: الكتاب ج ١ ص ٤ ـ ٥، وانظر أيضاً: المقتضب ج ٢ ص ١٥٣ ـ ١٥٥ حيث رد المبرد رأي سيبويه واختار رأي الأخفش والمازني وهو أن هذه الحروف دلائل على الإعراب، وانظر: شرح السيرافي ج ١ قسم ١ ص ٢٤٨ ـ ٢٥٤ .

(٣) في شرح السيرافي ج ١ قسم ١ ص ٢٤٨ : «واعلم أن الألف والياء في التثنية، والواو والياء في الجمع عند جمهور مفسري كتاب سيبويه هن حروف الإعراب بمنزلة الدال من زيد والراء من جعفر والألف من قفا وعصا» ، وانظر: الرضي على الكافية ج ١ ص ٣٠ والهمع ج ١ ص ٤٨.

(٤) انظر: شرح السيرافي ج ١ قسم ١ ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

(٥) في «ر» ، «ق» : فلما كانت كذلك.

باب قسمة الأفعال

[٥ / ا] الأفعال تنقسم ثلاثة أقسام؛ اِثنان منها / مبنيان، وواحد معرب.

فأحد المبنيين: الفعل الماضي، وهو: ما حسُن فيه أمس نحو: انطلق وسار، وهومبنيٌّ على الفتح.

والثاني: فعل الأمر، وهومبني على السكون[١] نحو: اذْهبْ، وانطلقْ، واضربْ، فهو يَخْتَصُّ بالاستقبال، ويحسن معه غَدٌ، تقول: قم غداً، وانطلق غداً.

والثالث: فعل مضارع للاسم، وهو: ما في أوله إحدى الزوائد الأربع وهي: ألف[٢] المتكلم، إذا قال: أَقومُ وأَنْطلِقُ، ونون المتكلم: إذا كان معه غيره نحو: نقوم وننطلق، وتاء المخاطب والأنثى الغائبة نحو: تقومُ أنتَ، وتذهب هند، وياء الغائب نحو: زيد يُكرم ويُحسن.

وهذا الفعل معرب وقد بينا علة إعرابه (فيما[٣] تقدم) ، وهو يصلح لزمانين: الحال، والاستقبال، فإذا أردت أن تُخَلِّصَه للاستقبال أدخلت عليه السين، أو سوف فقلت: سوف يصلي، وسيصلي.

وإنما كان الفعل على هذه القسمة؛ ليدل على الأزمنة، والأزمنة (ثلاثة)[٤]: ماض ومستقبل وحاضر، وإنما كانت كذلك؛ لأنها حركات الفلك فمنها حركة مضت وتَقَضَّتْ، ومنها حركة لم تأت بعد، وبينهما حركة تفصل بين الماضية والآتية، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

---

(١) الأمر مبني على ما يجزم به المضارع، وقوله: مبني على السّكون أي في أول أحواله.

(٢) هذا تعبير القدماء، والمراد: همزة المتكلم.

(٣) نقص في «ق» ، وانظر فيما سبق ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٤) نقص في «ق» .

باب الأفعال المعتلة وحكمها في الإعراب

الفعل المعتل ما كان في آخره واو قبلها ضمة، أو ياءٌ قبلها كسرة، أو ألف قبلها فتحة، نحو: يدعُو، ويرجُو، ويرْمِي (ويقضِي)[1]، ويخشَى وينهَى.

وحكم هذا الفعل أن يكون في الرفع ساكنَ الآخِر؛ لأن الحركة تستثقل على الواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها، والألف لا تكون إلا ساكنة، فإذا تحركت انقلبت إلى إحدى أختيها وهما الواو، والياء، وقد تقدم مثل هذا[2].

فأما جزم هذا الفعل فَبِحَذْفِ الواو، والياء، والألف نحو: لم يدْعُ، ولم يرْمِ، ولم يَنْهَ، وإنما كان ذلك كذلك؛ لأن الجزم يجب أن تَحْذِفَ له علامةَ الرفع، وكان هذا الفعل في الرفع ساكناً، فلما دخل الجزم صادف حرفاً ساكناً فحذفه، ليقع الفرق بين المرفوع والمجزوم.

وأما نصبه فما كان منه في آخره واو، أو ياء فُتِحَ في النصب؛ لأن حركته خفيفة كما وصفنا، كقولك: لن يغزوَ، ولن يرميَ.

وأما ما كان (منه)[3] في آخره ألف فيستوي نصبه، ورفعه كقولك: لن يخشى، وهو يخشى؛ والعلة في ذلك أن الألف لا تُحَرّكُ، لما بينا.

(فصل)[4]: وإذا كان الفعل قبل آخره واو، أو ياءٌ، أو ألفٌ جرى على

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) انظر: ص ٨٣ ـ ٨٤ فيما سبق.

(٣) نقص في «ر» .

(٤) نقص في «ر» و «ق» .

أصلـه في الإعراب، تقول في الرفع: هو يقومُ، ويبيـعُ، ويخـافُ، وفي النصب لن يقومَ، ولن يبيعَ، ولن يخـافَ، وفي الجزم لم يقمْ، ولم يبعْ، ولم يخفْ، تُسَكِّنُ أواخرَ هذه الأفعالِ علامةً للجزم، وتَحْذِفُ الياء، والواو، والألف لالتقاء الساكنين.

وإنمـا كان حـذف هـذه الحروف أولى، لأنـك لـو حـذفت أواخرَ الأفعـالِ لبقيت الواوُ ساكنةً، وكذلك الياء والألف سواكن في أواخرها وجاز أن يلقـاهـا ساكن من كلمـة أخرى فتسقطهـا لالتقـاء السـاكنين / ، وحــذف حرفين مـع [٥ / ب] حركة الإعراب من كلمة إجحاف، فلما كان حذف أواخر هذه الأفعال يؤدي إلى حـذف الحروف التي قبلهـا لم تحـذف (الحروف)[1] الأواخرُ وحُـذف مـا قبلهـا، فـإذا لقيهـا سـاكن حركت؛ لالتقـاء السـاكنين نحـو: لم يَقُمِ الرجـل، ولم يبـعِ القـوم، ولم يخَفِ الغـلام، ولم تَرُدَّ الـواوَ واليـاءَ والألفَ لتحرك مـا بعـدهـا؛ لأن حركة التقاء الساكنين عارضـة ليست بلازمـة، فلم يُعتـدّ بهـا فـاعرف ذلـك إن شاء الله.

(١) نقص في «ق» .

باب الأفعال التي رفعها بالنون

وهي خمسة أمثلة: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وأنتِ تفعلين.

واعلم أن الألف، والياء، والواو اللواء قبل النون من هذه الأمثلة الخمسة ضمائرُ الفاعلين، والنون فيها علامةُ الرفع، وحذفها علامة النصب والجزم.

وإنما كانت النون علامةَ الرّفع؛ لأَنَّ هذه الضمائرَ صارت مع الفعل كالشيء الواحد، وحالت بين الإعراب و (بين)[1] آخر الفعل، فلم يكن بد من زيادة حرف علامة الرفع.

وكانت النون بذلك أولى من غيرها؛ لأن فيها مشابهةً من حروف المد واللين التي تكون للإعراب، لأنها غُنَّة تخرج من الخيشوم، وكُسِرَت النون في فعل الاثنين؛ لسكونها، وسكون الألف قبلها على أصل التقاء الساكنين، وفتحت في فعل الجماعة، وفعل المؤنث؛ لأنها وقعت بعد واو مضموم ما قبلها، وياء مكسور ما قبلها فوجب لها الفتح استخفافا، وَحُمل النصب على الجزم في هذا الموضع كما حُمل النصب على الجر في تثنية الأسماء وجمعها؛ لأَنَّ الجزم في الأفعال نظيرُ الجر في الأسماء.

فصل: اِعلم أن فعل جماعة النساء مثل: يضرِبْن ونحوه مبنيٌّ، غيرُ معرب، وهو عند سيبويه[2] محمول على الماضي نحو ضَربْن؛ لأنه لَمّا وجب في الفعل الماضي أن تَسكُن لامُه لئلا تتوالى أربعُ متحركات حمل المضارع عليه؛ لأَنها من جنس واحد، قال سيبويه[2]: وليس هذا بأبعدَ فيها إذْ كانت هي و «فَعَل» شيئاً

---

(١) نقص في «ر» .

(٢) انظر الكتاب جـ ١ صـ ٦.

واحداً من «يفعل» إذْ جازَ فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء، وليست باسم.

يعني ليس هذا التسكين للفعل المضارع والحمل على الماضي بأبعد فيها - وهما مشتركان في الفعلية - من حمل الأفعال المضارعة على الأسماء في الإعراب، وليست من جنسها، (⁽¹⁾ فإذا جاز لهم حمل الأفعال المضارعة على الأسماء - وليست من جنسها -⁽¹⁾) كان حملها على الأفعال الماضية في تسكين أواخرها عند إلحاق النون بها أولى وأوجب (⁽¹⁾ من غيرها⁽¹⁾؛) لأَنَّ مُشاكلَةَ الفعل المضارع للماضي أكثرُ من مشاكلته للاسم، فاعرفه إن شاء الله عز وجل.

(١-١) نقص في الأصل .

«باب المعرفة والنكرة»

المعرفة خمسة[1] أقسام: الاسم العلم، وهو كل اسمٍ خَصَصْتَ به شيئاً بعينه لتُعرِّفه به نحو زيد وعمرو، والاسم المضمر نحو: التاء في قمتُ، وقمتَ، وقمتِ، والكاف في ضربتك وغلامك، والهاء في ضربته وغلامه ونحو: أنا ونحن وما أشبه ذلك من المضمرات التي تقف عليها في موضعها في الكتاب إن شاء الله [٦ / ١] تعالى.

والاسم المبهم نحو: هذا، وهذه، وتلك، وذلك، وما أشبهه.

والاسمْ الذي فيه الألف واللام نحو: الرجل، والغلام.

والاسم المضاف إلى واحد من هذه الأربعة نحو: غُلامِ زيدٍ، وصاحبِك، ودارِ هذا، وجاريةِ ذلك، وعبدِ الرجلِ.

وإنما كان العلمُ معرفة لأنك وضعته لشخصٍ بعينه لا يشرَكُه فَيه غيره.

وإنما كان المضمر معرفة؛ لأنه لا يُضمر إلا بعد أنْ يُعرف.

وإنما كان المبهم معرفة لأنك تشير إلى واحد بعينه.

---

(١) وهي خمسة عند سيبويه أيضا. انظر الكتاب جـ ١ صـ ٢١٩، وقد بدأ الصيمري هنا بالعلم، هذا وبعض النحويين يرى أن مذهبه أن العلم أعرف المعارف، قال أبو حيان في ارتشاف الضرب صـ ٢٩٩:
«... وقيل: أعرفُها العلمُ ونُسب إلى سيبويه والكوفيين، وهو قول الصيمري» وفي همع الهوامع جـ ١ صـ ٥٥ «.. وقيل: العلم أعرفها وعليه الصيمري وعُزي إلى الكوفيين، ونُسب لسيبويه واختاره أبو حيان» وانظر: «أبو حيان النحوي» صـ ٤٨٩ وفي صـ ٤٩٠ من «أبو حيان النحوي» : «وأما أبو حيان فقد اختار مذهب الصيمري» بيد أني أعتقد أن هذا ليس اختيارَ الصيمري، وإنما ذلك عَدٌّ منه لأنواع المعارف، وسيأتي ما يُقوي ذلك حيث ذكر الصيمري في باب الصفات صـ ١٧٢ أن المضمر أخص الأسماء وأعرفها، وانظر ذكرَ سيبويه لأنواع المعارف جـ ١ صـ ٢١٩ حيث بدأ بالعلم وانتهى بالمضمر، وانظر أيضا الأصول لابن السراج جـ ٢ صـ ٣٠ ـ ٣١ والإنصاف صـ ٧٠٧ ـ ٧٠٩.

وأما الألف واللام فإنها يكونان على وجهين:

أحدهما: أن يكونا لتعريف العهد في واحد بعينه كقولك لمن بينك وبينه عهد: كيفَ الرجلُ؟ وما صنع الغلامُ؟ .

والآخر: أن يكونا لتعريف الجنس كقولك: الرجل أفضل من المرأة، أي جنس الرجال أفضل من جنس النساء، وكقولك: أهلك الناسَ الدينارُ والدرهَمُ، لم ترد دينارا واحدا، ولا درهما واحدا، وإنما أردت الجنس (من[1] هذا)، ومن هذا قوله عز وجل: ﴿وَالْعَصْرِ إنّ الإنْسَانَ[2] لَفِي خُسْرٍ﴾ أراد بالإنسان الجنس، والدليل على ذلك أنه استثنى منه فقال: ﴿إلاَّ الَّذينَ[3] آمَنُوا﴾، ولا يُسْتَثْنى من واحد.

ومنه قول عبد يغوث :

وقد كنتُ[4] نحّارَ الجَزُورِ ومُوغِلَ الـ ... ـمَطِيِّ وأَمْضِي حَيْثُ لا حَيّ ماضيا

فلفظ الجزور واحد، وليس المعنى على واحد؛ لأنه لا يفتخر بنحر جَزُورٍ واحدة[5] وإنما يريد الجنس، ولو أراد جزورا واحدة[6] لفسد اللفظ أيضاً؛ لأن «فَعّالاً» لا يكون إلا لتكرير الفعل، ويستحيل تكرير النحر على جزور

---

(١) نقص في «ر» و «ق» .

(٢) الآيتان ١، ٢ من سورة العصر.

(٣) الآية ٣ من سورة العصر.

(٤) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، ولم أهتد إلى مَنْ استشهد به في كتب النحو المتداولة، ولم يرد له ذكر في معجم شواهد العربية، وهو من قصيدة لعبد يغوث في ذيل أمالي القالي صـ ١٣٣ وفي الأغاني جـ ١٦ صـ ٣٣٥ ضمنَ القصيدة، وأورده البغدادي في الخزانة عرضا جـ ١ صـ ٣١٦، وهو في كل هذه المراجع برواية: وَمُعْمِلَ المطي.

(٥) في اللسان (جزر) : «الجَزور يقع على الذكر والأنثى وهو يؤنث لأن اللفظة مؤنثة تقول: هذه الجزور وان أردت ذكرا».

(٦) في «ق» : جزورا واحدا.

واحدة، كما يستحيل أن يقال: زيدٌ قتّالُ عمروٍ؛ لأن قتلَ عمروٍ لا يتكرر، وكذلك نحر جزور واحدة لا يتكرر،فَعُلِمَ[1] أنّه أراد الجنس.

وأما المضاف إلى واحد من هذه الأربعة فإنما صار معرفة؛ لأنه تكسب التعريف من الاسم الذي أضيف إليه فلذلك صار معرفة.

وأما النكرة: فكل اسم لا يَخُصّ واحداً بعينه في أصل موضوعه كقولك: جَلٌ، لا يخص واحداً (بعينه[2]) من جنسه دون آخر، كما يَخُصُّ زيدٌ وهندٌ[3]، وكذلك فرس لا يخص واحدا بعيْنه.

وتعتبر النكرة بأن يحسُن دخول «رُب» «والألفُ واللامُ» عليها كقولك: رُبَّ رجلٍ، ورُبَّ فرسٍ، والرجلُ والفرسُ، ولا تقول رُبَّ هذا، ولا رُبَّ غلامك.

فصل: واعلم أن المعرفة إذا ثُنِّي تَنكَّرَ فَيَحْتاجُ حينئذٍ إلى علامة التعريف نحو الألف واللام، والإضافة؛ لأنه إنما كان معرفة بالدلالة على واحد بعينه، فإذا شاركه غَيْرُهُ احتيج إلى إزالة الاشتراك فيه.

فإذا ثنّيتَ زيداً الذي هو عَلَمٌ فقلت: زيدان فقد تنكر؛ لأن الصيغة التي كانت تُنْبِيء عن واحد بعينه قد زالت، فإذا أردت تعريفَه أدخلت (الألف[4]) واللام فتقول: الزيدان، فيتعرفُ الاسمُ بالألف واللام، ولولا أنَّ التنكيرَ عرض في التثنية لم يحسُن دخولُ الألف واللام، كما لم يحسن دخولُها على زيد قبل أن يثني، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

فصل: واعلم أن النكرة قبل المعرفة؛ لأن كل معرفة فإنما هي منقولة من [٦/ ب]

---

(١) في «ق» فاعلم.

(٢) نقص في «ر» .

(٣) أي كما يخص زيد وهندٌ واحدا بعيْنه.

(٤) نقص في «ق» .

الأصل إلى الوضع على واحدٍ بعينه، أو مُعَرَّفَةٌ بعلامة لم تكن في الأصل، ألا ترى أن الألف واللام زائدتان في الاسم؟ ، وكذلك الإضافة يكون قبلها الاسمُ مفرداً قائماً بنفسه، ومما يدلك أن زيدا كان في الأصل نكرة ثم نقل إلى واحد بعينه، أنه مصدر تقول: زادَ يزيدُ زَيْداً، قال ذو الإصبَع العَدْوَانيّ:

وَأنتمُ معشرٌ زَيْـدٌ على مـائـةٍ[1] فـأَجْمعـوا أمرَكم طُرًّا فكِيـدوني

فزيد مصدر، أي زيادةٌ على مائـة، والمصـادر تكون نكراتٍ كقولـك: قمت قيـامـا، وضربت ضربـا، ثم تُعَرَّفُ بـالنقـل إلى التسميـة، أو بعـلامـة التعريف، وكذلك سائر المعارف أصلها التنكير، فاعرف ذلك إنْ شاءَ الله تعالى.

(١) وهـو من شـواهـد المبرد في الكامـل صـ ٢٩٣ وانظر: شرح السيرافي جـ ١ قسم ١ صـ ٣٠٩ وابن يعيش جـ ١ صـ ٣٠ وورد عرضا في الخزانة جـ ٣ صـ ٢٢٧، ٤١٥ والبيت ضمن قصيدة للشـاعر في الأغـاني جـ ٣ صـ ١٠٤ ـ ١٠٦، وانظر أيضـا الاشتقـاق صـ ٢٠، واللسـان (زيـد) و (عشر) وتـاج العروس (جمـع) ومعجم شـواهـد العربية صـ ٤٠٣.

باب المبتدأ وخبره

اِعلم أن كل اسم ابتدأت[١] بـه لتخبرَ عنـه ولم تُعْمِل فيـه عـاملاً لفظيـاً فهو رفعٌ بالابتداء.

والابتـداء هو: التعريـة من العوامـل اللفظيـة، وإنمـا كانت (التعريـة[٢] من) العوامل اللفظيـة عـاملـة في الاسم؛ لأن العوامل إنمـا هي علامـات للعمل، لا أنها تعمل شيئاً في الحقيقة، والعلامة تكون بحدوث[٣] شيء وبعدمه، والـدليل على هذا أَنَّ ثوبين أبيضيْن متساوِيَيْن لو أَردْنا أن نفصل بينهما فعلّمنـا أحـدهمـا بعلامة، وتركنا الآخر بغير علامـة، لكان الفصل يقع بينهما بـذلـك، وإن كانت العلامة في أحدهمـا دون الآخر، فـإذْ قـد ثبت أن عـدم العلامـةِ يكون علامـةً، وَجَبَ أن تكون التعريـة من العـوامـل تجري مَجْرى العـوامـل في أنهـا تستحـق عملاً، كما أن العوامل إذا ذُكِرَتْ استحقت عملاً.

وإنمـا خُصّ الابتـداء بعمل الرفع لأن المبْتَـدأَ أَوَلٌ، والضمـة من أول مخـارج الحروف[٤]، فَأُعْطِيَ الأوّلُ الأَوّلَ.

ولا بد للمبتدأ من خبر؛ لأَنه لا فـائـدة في ذكر اسم يعرفـه المخـاطب إذا لم يُخْبَرْ عنـه بشيء، وخبره مرفـوع إذا كان اسْماً مفرداً نحـو: زيـد أخـوك، وعمرو منطلق.

---

(١) في «ر» و «ق» ابتدأته.

(٢) نقص في «ق».

(٣) في «ر» بوجود شيء.

(٤) ليست الضمـة من أول مخـارج الحروف، وإنمـا هي أُولى حركات الإعراب، ولعـل هـذا من مصطلحـات القدماء.

وإنما وجب الرفع في الخبر؛ لأنـه الأولُ في المعنى، فمن حيث وجب للمبتـدأ الرفعُ وجب للخبر مثلُ ذلك، كما أن النعت يشرَك المنعوت في إعرابـه؛ لأنـه هو المنعوت في المعنى.

والعامل في المبتدأ والخبر جميعاً هو الابتداء[1] الذي قدمنا ذكره.

واعلم أن خبر المبتدأ يكون أحد أربعة أشياء: -

اِسم مفرد كما ذكرنـا، وفعل لـه نحو زيـد قـام وعمرٌو ينطلـقُ، وظرف من ظروف المكان (أو الـزمـان)[2] نحـو: زيــد خلفَــك (والخروج[2] اليـومَ) ، وعمرو عندَك.

والرابع: أن يكون جملة فيها ذكر يعود[3] على المبتدأ نحو قولك: زيد قـام أبوه، وزيدٌ عَمْرٌو قَائِمٌ إليْه.

وإنما جاز أن يكون الظرف والجملة خبراً عن المبتـدأ؛ لأَنـه[4] هو في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد في الدار فسُئلتَ: مَنْ زيدٌ؟ لقلت: الذي في الـدار، ولو قيل: مَنْ في الدار؟ لقلتَ: زيدٌ، وكـذلـك إذا / قلتَ: عمروٌ أخوه منطلق، [٧ / أ] لو قيل[5]: من عمرو؟ لقلت: الـذي أخوه منطلق، ولـو قيـل: مَنْ الـذي أخـوه منطلق؟ لقلت: عمرو؟ ، فلو لم يكن الخبر هـو الأولَ لَمَـا جـاز أن يكـون كل

---

(١) هذا رأي بعض البصريين، ومذهب سيبويـه وجمهور البصريين أن المبتـدأمرفوع بـالابتـداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، ومذهب الكوفيين أنها ترافعا، ومذهب المبرد أن الابتداء رافع للمبتدأ، وأن الابتداء والمبتدأ رافعـان للخبر. انظر شرح الأشموني ج ١ ص ١٩٤.

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

(٣) في «ر» و «ق» : يعود إلى المبتدأ.

والمراد أن يكون في جملة الخبر ضمير يعود على المبتدأ وهو أحد الروابط الأربعـة التي اشترط النحـاة وجودهـا في الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ.

(٤) في الأصل: لأنها هو.

(٥) في «ر» : ولو قيل.

واحد منهما جواباً عن الآخر، فبهذا تَعْتَبِرُ صِحَّةَ الخبر، وهـذا لا يصح[1] إلا إذا كان في الجملة ذكر يعود على الأول، ألا ترى أنـك لو قلت: زيـدٌ عمروٌ منطلقٌ، ثم قيل (لك)[2] مَنْ زيـدٌ؟ لم يصح[3] أن تقول في الجواب: الـذي عمرو منطلق، كما قلت في الأول: الذي أخوه منطلق؟ ، فتدبر هذا إن شاء الله.

فصل: واعلم أنه يجوز أن تقدم خبر المبتدأ عليـه إذا كان اسماً؛ أوظرفـاً، أو جملة، كقولك: قَائمٌ زيد؛ وخلفَكَ عمرو، وأبوهُ منطلق زيـد، لا فرق بين تقـديم ذلك، وتأخيره عند سيبو يه[4].

فأمَّا إذا كان الخبر فعلاً فـإنـه لا يجوز[5] أن يتقـدم؛ لأَنّـه إذا تقـدم الفعل على الاسم خرج من حـد الابتـداء وارتفع بـالفعل نحو: زيـد قـام، فزيـد رفـع بالابتداء، وقام خبره، فإذا قدمت فقلت: قام زيـد، ارتفع زيـدٌ بقـام، فـاعرفـه إن شاء الله عز وجل.

فصـل: واعلم أَنَّ الاسْمَ المبتـدأَ يجبُ أن يكـونَ معرفـةً، والخبرُ نكرةً، هـذا وجه الكلام.

وإنما وجب ذلـك، لأن الفـائـدة في الخبر، وإنمـا يُـذْكر الاسْمُ لتُسنـد إليـه الفائدة، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد قـائم، فـالمخـاطب لم يستفـد بقولـك: زيـدٌ،

---

(١) في «ق» لا يصلح .

(٢) نقص في «ر».

(٣) في «ق» لم يصلح.

(٤) في الكتاب ج ١ ص ٢٧٨: «وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنـه يستقبح أن يقول: قـائم زيـد، وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيـداً عمرو، وعمرٌو على «ضرب» مرتفع، وكان الحـد أن يكون مقدماً، ويكون زيد مؤخراً، وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتـداء فيه مقدماً، وهذا عربي جيد، وذلـك قولـك: تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك» .

(٥) انظر كتاب سيبويه بعد الموضع السابق مباشرة.

شيئاً؛ لأنه كان يعرفه، وإنما فائدته في قولك: قائم؛ لأنه قد كان يجوز أن يَجْهل قيامَه، فإذا أخبرتَه به فقد أَوْصَلْتَ إليه فائدة.

ولو قلت: رَجلٌ قائم، فجعلت المبتدأ نكرةً، لم يُسْتَفَدْ منه (شيءٌ)[1]، لأنه لا يُنْكَرُ أن يكون في الدنيا رجل قائم، فلا فائدة في مثل هذا، ولكنك لو قرّبته من المعرفة فقلت: رجل في الدار قائم، ورجل من بني[2] تميم منطلق لكانت فيه فائدة؛ لأنك ميّزته من رجل ليس في الدار، ومِنْ رَجُلٍ ليْس من بني تميم.

فأما إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين جميعاً، فقد تكون فيه فائدة، كقولك: اللهُ رَبُّنَا، ومُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا، وزيد القائم، وعمرو أخوك، فهذا وما أشبهه متى استفاد المخاطب به فائدة، جاز، وإن لم يَسْتَفِدْ لم يجز؛ لأنك تخبره بما يعرف، ولا فائدة له في ذلك.

فصل: واعلم أن المبتدأ إذا كان جثة، لم يجز أن يكون ظرفُ الزمانِ خبراً[3] له؛ لقلة الفائدة في ذلك، لا تقول: زيد يومَ الجمعة، ولا عمرو الليلةَ، والفرق بين ظرف الزمان في هذا، وظرف المكان أنك إذا قلت: زيد خلفَك فقد كان يجوز أن يجهل المخاطب كونَ زيد خلفَه أو عنده، فاستفاد بقولك خلفك كونَه في هذا المكان دون غيره من الأمكنة، وإذا أنت قلت: زيد يومَ الجمعة، لم يستفد السامع شيئاً؛ لأن معناه زيد في يوم الجمعة، ولا يشك أحد

---

(١) نقص في «ر».

(٢) يعني خصّصْته بالوصف.

(٣) في «ر» لم يجز أن يكون ظرف الزمان خبره.

أن يومَ الجمعة إذا دخل كان زيدٌ وغيره فيه، حياً كان، أو ميتاً، فلمّا لم يكن في مثل هذا فائدة، لم يجز أن يكون خبراً.

فصل: وأما قولهم: «الليلةَ الهلال» فمحذوف تقديره: الليلةَ حدوثُ الهلالِ، فَحُذِف المضاف، وأقيم المضاف إليه مُقَامه؛ لكثرة الاستعمال، وعلم المخاطب به، وإنما يستعمل هذا عند توقع رؤية الهلال، والحالُ الحاضرةُ دَالَّةٌ على معناه، وفي هذا الكلام فائدة؛ لأنه قد يجوز أن يحدث، وقد يجوز ألاّ يحدثَ / ، فإذا قال الليلة الهلال فقد أفاده حدوثَ الهلال الذي قد كان يجوز [٧ / ب] ألا يحدثَ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقولَ الليلةَ القمرُ؛ لأن المخاطب لا يجهل هذا فاعرفه إن شاء الله تعالى.

وأما إذا كان المبتدأ غير جثةٍ جاز أن تكون ظروفُ الزمان خبرَهُ كقولك: القتالُ يومَ الجمعة؛ لأن القتال قد يجوز أن يكون في هذا اليوم، و (قد)[١] يجوز ألا يكون، فحصلت في الإِخْبَار به فائدة.

وتقولُ أَيْنَ زَيْدٌ؟ ، ولا يجوز متى زَيْدٌ؟ ؛ لأَن أَيْنَ من ظروف المكان، ومتى من ظروف الزمان، ولو قلتَ: متى الخروج لجاز لِمَا عرفْتُك.

(فصل)[٢]: وتقول: زيد والله لأُكْرِمَنَّهُ، فيكون زيدٌ مبتدأً، والقَسَمُ وجوابُه خبرَه، وتقول: «زيدٌ هندٌ أبوها قائمٌ عمرٌو إليْه عندَه» فزيدٌ مبتدأ أَوَّلُ، وهندٌ مبتدأ ثانٍ، وأبوها مبتدأ ثالث، وما بعده خبر له، والأبُ وما بعده خبرُ هندٍ، وهندٌ وما بعدها خبرُ زيد، والهاء في عنده راجعة إلى زيد، والهاء في إليه

---

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في «ر» و «ق».

راجعة إلى الأب، والضمير في قولك: أبوها، لهند، وإنما تصح المسألة بهذه الرواجع، ولو سقطت واحدة منها بطلت المسألة.

وتقول: «العَمْرَان البَكْران هندٌ أبوها عمروٌ تكرمهُ جاريتُه عندهُما من أجلها» ، ففي هذه المسألة خمسة مبتدآت: العَمْران أَوَّلُ، والبَكْرَانِ ثَانٍ، وهِنْدٌ ثالث، وأبوها رابع، وعمرو خامس، فلا بد من خمسة[1] رواجع فتبتدئ بالمبتدأ الأخير، وهو عمرو فترتب خبره والراجعَ إليه وتجعله مع خبره خبرَ الأب، وتجعل الأَبَ وخبرَه خبراً لهند، وتجعل هنداً وخبرها خبر البكرين، وتجعل البكرين وخبرَهما خبرَ العمرين، والهاء في تكرمه لعمروٍ وفي جاريته للأب، وضمير المؤنث في الأب لهند، وعندهما للبكرين، ومن أجلها للعمرين.

ولو قلت عَمْرٌو هِنْدٌ زيدٌ أبوه قائم عنده، لم يَجُزْ؛ لأَنّه لم يرجع إلى هند من خبرها ذكر، وتصحيح المسألة أن تقول: أبوه قائم إليها عنده، وتقول: «الرجلُ الغلامُ زيدٌ يخاصمُه من أجله» فهذا على ذلك، وتقول: زيد أبوه عمرٌو إن تكرمْه يأتِك عندَه، فالجملة التي بعد عمرو خبره، وعمرو وخبرُه خبرُ الأب، والأبُ وما بعدَه خبرُ زيدٍ، وتقول: زيدٌ عمرٌو أخوه يضرب أباه، فزيد مبتدأً أوَّلُ، وَعَمْرٌو مبتدَأ ثَانٍ وأخوه مبتدأ ثالث، ويضرب أباه خبر الأخ، وفي «يضرب» ضمير يعود إلى الأخ، والهاء في «أباه» لزيد وفي «أخوه» لعمرو، ويجوز أن تجعل «أخوه» بدلاً من «عمرو» ، وتكون الهاءان راجعتين إلى زيد، وفي ذكر مثل هذه المسائل رياضة ومعونة على استخراج المعاني فتدبر ذلك وقس عليه إن شاء الله تعالى.

---

(١) في الأصل فلا بد من خمس رواجع.

بَابُ الفعلِ الذي لا يتعدى

اِعلم أن الفعل الـذي لا يتعـدى الفـاعـلَ إلى غيره هـو الـذي لا يـدل على مفعول نحو: قام زيد، وذهب عمرو، وجلسَتْ هند، ولا بد لكل فعل من فـاعل، إما ظـاهر، وإمـا مضمر، ومرتبـة الفعل أن يكون في اللفـظ قبلَ الفـاعل، فـإذا كان كذلك / كان الفاعل ظاهرا، وإن تقدم الفـاعل[1] علىِ الفعل خرج من أن [٨ / ١] يكون فاعلا في اللفـظ، وأُضمر الفـاعل في الفعل، فـإنْ كان الاسم مفردا لم يظهر له ضمير، نحو: زيدٌ قام، ففي قام ضمير يرجع إلى زيـد، وإن كان الفـاعل اثنين أو أكثر ظهر الضمير في الفعل، فتقول: الزيدان قاما، والزيدون قاموا.

وإنمـا لم يظهر الضمير في الفعـل إذا كان الفــاعـل واحــدا، وظهر إذا كان اثنين، أو أكثر؛ لأنـه معلوم أن الفعل لا يخلو من فـاعل واحـدٍ، وقـد يجـوز أن يَخْلُوَ من الاثنين، أو الجماعـة، فـاستتر الضمير في الموضع الـذي (لا يُشَـك فيـه[2]، وظهر في الموضع) الذي يحتـاج فيـه إلى البيـان، وإن كان الفـاعل مؤنثـا لحقت فعله علامةُ التأنيث تقدم أو تـأخر، وهي تـاء سـاكنـة كقولـك: قـامتْ هنـدٌ، وهندٌ قامتْ، وليست هذه التاء بضمير؛ لأنهـا لو كانت ضميراً لم تلحق الفعلَ قبل ذكر الفـاعـلِ، وتلحـق هـذه التــاءُ ضميرَ الفــاعلتين إذا تَقَــدَّمَتَــا على الفعـل، كقـولـك: الهنـدان قـامتـا، فـإذا كان الفعـل للمتكلم، أو المخـاطب سَكَنَ لامُـهُ، ولَحِقَتْـه تـاءٌ هي ضميرهـا، تكون مضمومـةً للمتكلم مـذكرا كان أو مؤنثـا، نحـو:

---

(١) في «ق» وإن تقدم الفعل على الفاعل .

(٢) نقص في «ق» .

ضربْتُ، وذهبْتُ، ومفتوحة للمخاطب المذكر نحو ضربْتَ وذهبْتَ، ومكسورة للمؤنث المخاطب نحو: قمتِ وضربتِ وذهبتِ، وكذلك إذا كان الفعل لجماعةٍ متكلمين أو مخاطبين تسْكُن لامُهُ نحو قُمْتَ وقُمْتم، وكذلك تسكن لام الفعل لنون جماعة النساء نحو قُمْنَ وذهَبْنَ.

وإنما وجب إسكان لام الفعل في هذه المواضع؛ لأن هذه الحروفَ - التي هي ضمائر الفاعلين والفاعلات - هي أسماءٌ ولا بد لها من حركة، فاستثقلوا تَوالِيَ أَرْبَعِ متحركات، ولم يَجُزْ إسكان الأَوَّلِ من الكلمة؛ لأَنَّهُ لا يُبْتَدَأُ بساكن، ولا إسكانُ الثاني؛ لأنه به يُعْرَفُ وزنُ الكلمةِ، فلم يَبْقَ إلا لامُ الفعل فَأُسْكِن لذلك.

فصل: واعلم أن الفعل لا يُثَنَّى، ولا يُجمع، وإنما تُثنّى وتُجمع ضمائرُ الفاعلين التي تلحقه، ولو جاز أن يثنى الفعل (إذا كان[1] لاثنين) ، ويجمعَ إذا كان لجماعة لجاز أن يثنى (ويجمع[2]) إذا كان لواحد؛ لأن الفاعل الواحد (قد[2]) يتكرر منه الفعل الذي من جنس واحد مرارا، فكان يجب على هذا أن يقال: (زيد قاما[3]و) زيد قاموا إذا تكرر منه القيام، فَلَمَّا بطل هذا علمنا أن التثنيةَ، والجمْعَ إنما يلحقان ضمائر الفاعلين، دون أفعالهم، فاعرف ذلك إن شاء الله.

فصل: واعلم أن الفاعل في حكم العربية هو: ما بُنِي على فِعْلٍ صيغ له على طريقة «فَعَل» ، ولا فرق بين أن يكون الفعل مُوجَباً، أو منفيا، أو

---

(١) نقص في الأصل و «ق» .

(٢) نقص في الأصل و «ر» .

(٣) نقص في «ق» .

مُسْتَفْهَماً عنه؛ لأَنَّ الفاعل مبني على الفعل الذي قبله في هذه الأحوال كُلِّها، تقول: قام زيدٌ، وما قام زيدٌ، وسيقوم زيْدٌ، وهل قام زَيْدٌ؟ فزيد مرفوع بالفعل الذي قبله على ما ذكرنا.

واعلم أنه إنما وجب أن يكون الفاعل مرفوعا - وإنْ نُفِيَ عنه الفعل - ؛ لأن النفي يقع على حد الإيجاب، ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيد، ثم نفيت أدخلت حرف النفي على هذا الفعل الذي عمل في الاسم الذي بعده، فلم يُبْطِل الحرفُ عملَه عما كان / عليه قبل دخوله؟ وكذلك الاستفهام، فاعرف ذلك [٨ / ب] تصب إن شاء الله.

فصل: واعلم أن الأفعال على ضربين:

أحدهما: ما يجعل حديثا عن فاعله في الحقيقة نحو قام زيدٌ، وجرَى الفرسُ، وذهبتْ هند، وما أشبه هذا.

والآخر: ما جُعِل حديثا عن غير فاعله في الحقيقة نحو: مات زيد، وسقط الحائط، ورَخُص السعرَ، واشْتَدَّ الحَرُّ، وسَكَن البردُ، فهذه الأفعال وما أشبهها جُعِلتْ حديثا عن غير فاعلها في الحقيقة؛ لأَنَّ الله عز وجل يُميت زيدا، ويُسقِطُ الحائطَ، ويُرْخِصُ السعرَ (ويُشِدُّ الحر[١]) ويُسْكِنُ البردَ، وإنما رُفعت هذه الأسماء بها وإن لم تكن فاعليها في الحقيقة، لأنها لَمَّا جُعِلَتْ[٢] حديثا عنها - كما يكون الفعل حديثا عن فاعِلِه في الحقيقة - أُجْرِي هذا مُجْرى[٣] ذلك، فاعرفه تُصِبْ إن شاء الله تعالى.

فصل: واعلم أن من العرب من يقول: قَاما أخواك، وقامُوا إخوتُك،

---

(١) نقص في «ر» و «ق» .

(٢) في «ق» لأنها إنما جعلت.

(٣) في «ر» : أجرى هذا المجرى.

وذهبنَ جواريك فيُلحِقُ الفعلَ علامةَ التثنيةِ والجمع كما يلحقه علامةَ التأنيث في قولك: قامتْ هندٌ، قال الله عز وجل: ﴿وأسَرُّوا النَّجْوى الَّذينَ ظَلَمُوا﴾[1]، وقال الفرزدق:

ولكن دِيَافِيٌّ أبُوه وأُمُّه ... بِحوْرَانَ يَعصِرْن السَّلِيطَ[2] أقارِبُهْ

فهذا يحتمل ثلاثة[3] أوجه: -

أحدها: أن يكون التقدير: أخواك قاما، وجواريك ذَهَبْنَ، فتكون هذه الأفعال أخبارا مقدمة، والأسماء التي بعدها رَفْعٌ بالابتداء.

والثاني: أن تكون هذه الأسماءُ بدلا من الضمائر التي قبلها.

والثالث: أن تكون هذه الحروفُ علاماتٍ تُؤذِنُ أنَّ الفعلَ لاثنين أو جماعة، وليست بأسماءٍ مضمرةٍ، كما تُؤْذِنُ التاءُ في قولك: قامت هندٌ، أن الفعلَ لمؤنّثٍ، والاختيار أن تقول: قام إخوتُك، وقام أخواك، ولا تُلْحِقُ الفعلَ علامةَ التثنية والجمع.

والفرق بين هذا وبين قامت هند، أن التأنيث لازم للاسم لا يفارقه، والجماعة قد تفترقُ فيخبرُ عن كل واحد منهم على الانفراد[4]، فاعرف ذلك إن شاء الله.

---

(١) الآية ٣ من سورة الأنبياء.

(٢) وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ٢٣٦، وانظر: شرح السيرافي جـ ١ قسم ١ صـ ٢٨٥، والخصائص جـ ٢ صـ ١٩٤ والمخصص جـ ١٦ صـ ٨٠، والخزانة جـ ٢ صـ ٣٨٦ و جـ ٣ صـ ٢٩٣، ٤٣٤، و جـ ٤ صـ ٥٥٤ وابن يعيش جـ ٣ صـ ٨٩ و جـ ٧ صـ ٧ وهمع الهوامع جـ ١ صـ ١٦٠ والدرر اللوامع جـ ١ صـ ١٤٢ وديوانه صـ ٥٠ ومعجم شواهد العربية صـ ٤٢ يهجو بهذا عمرو بن عفراء، ديافي: منسوب إلى دياف، وهي قرية بالشام. حَوْران: من مدن الشام أيضا. السليط: الزيت، والشاهد فيه: إلحاق الفعل ضمير جمع الإناث، وأتى به مؤنثا لأنه أراد الجماعات.

(٣) انظر: كتاب سيبويه جـ ١ صـ ٢٣٦ ـ ٢٣٧ وابن يعيش جـ ٣ صـ ٨٧ ـ ٨٩.

(٤) في «ر» على الإفراد.

باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد

اِعلم أن الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد هو الذي يدل على مفعول واحد، نحو قولك: أكرم زيدٌ عمراً، وضرب عبدُ الله أباك.

واعلم أنَّ الفعل الذي لا يتعدى متى نقلتَه من «فَعَل» إلى «أَفْعَل» دخل في هذا الباب، فتَعدّى إلى مفعول واحد كقولك: ذهب زيد ثم تقول: أَذْهَب زيدٌ عمرا، وكذلك: قام زيد، ثم تقول: أقمْتُ[1] زيْداً، فهذا مُطَّرِدٌ في القياس، فاعرفه إن شاء الله.

فصل: واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل والذي يتعدّاه جميعا يشتركان في التعدي إلى الزمان، والمكان، والمصدر، والحال، نحو قولك: قام زيد قياما يومَ الجمعة عندَك ضاحكاً، وكذلك تقول: أكرم زيد عمراً إكراما اليومَ خلفَكَ مُستبشِراً.

وإنما وجب أن يشتركا في التعدي إلى هذه الأربعة؛ لأن كل فعل فهو دال [٩ / ١] بصيغته على مصدر وزمان، ولا بد من أن يكون في مكان، ولا بد من حال يكون فاعلُ ذلك الفعلِ عليها، فَلَمَّا اشتركا في الدلالة على هذه الأشياء اشتركا في التعدي إليها، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

---

(١) في الأصل: أقام زيْدٌ عَمْراً.

باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين لك أن تقتصر على أحدهما

اعلم أن هذا الفعل على ضربين:

(أحدهما[١]) : أن يتعدى إلى مفعولين، وأحد المفعولين فاعِلٌ في المعنى، وذلك نحو قولك: أعطيتُ زيدا ديناراً، وألبستُ عمراً ثوبا، ألا ترى أن معناه أخذ زيدٌ دينارا، ولبس عُمروٌ ثوبا؟ ، ومنه عَرَّفْتُ زَيْداً أخاك، كان الأصل: عَرَفَ زيدٌ أخاك.

وكذلك إن نقلت ما يتعدى إلى مفعول واحد من «فَعَل» إلى «أَفْعَلَ» صار من هذا الباب، وتعدى إلى مفعولين، كقولك: ضرب زيد عَمْراً، ثم تقول: أضربْتُ زَيْداً عمراً، وكذلك: كَسَبَ زَيْدٌ المالَ ثم تقول: أكسبْتُ زَيْداً المالَ.

والضرب الثاني: أن يتعدى إلى مفعولين وليس أحدهما فاعلاً، فكان الأصل أن يتعدى إلى الثاني منهما بحرف جر، فحذف منه حرف الجر استخفافاً، فوصل النصب إلى ما بعده، وذلك قولك: اخْتَرْتُ زيداً الرجال، وسَمَّيْتُ أخاك[٢] زيْداً، وكنيتُه أبا فلان، كان الأصل: اخترتُ زيدا من الرجال، وسميّتُ أخاك بزيد، وكنيتُه بأبي فلان، قال الله عز وجل: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ[٣] رَجُلاً لميقاتنا﴾ ، أي من قومه، ومن ذلك قول الشاعر[٤]:

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) في الأصل: وسمّيْتُ زيداً أخاك.

(٣) الآية ١٥٥ من سورة الاعراف.

(٤) هو حُسَيْل بن سَجيح الضّبي بفتح السين أو سُجَيْح بالتصغير. انظر: المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة ص ٣٦.

وَبيْضـاءَ من[1] نسج ابْن داودَ نثرةٍ تخيرتُهـا يـومَ اللقـاء المـلابِسَـا

أي من الملابس، ومنه أيضاً قولُ الآخر[2]:

أَسْتَغْفِرُ الله ذنبـاً لسْتُ مُحصِيَـهُ ربَّ العبادِ إليه الوجـهُ [3] والعملُ

أي أستغفر الله من ذنب، ومنه: وعدت زيداً خيراً وشراً، أي بخير وشر، قال الله عز وجل: ﴿وكُلاً وَعَدَ الله[4] الحسْنَى﴾ أي بالحُسْنى، وقال عز وجل: ﴿النَّـارُ[5] وَعَدَهَا الله الّذِينَ كَفَرُوا﴾ أي وعدَ بها.

---

(١) لم يذكره صاحب معجم شواهد العربية، ولم أعثر على من استشهد به في كتب النحو المتداولة، وقد عثرت عليه ضمن مقطوعة من ثمانية أبيات في شرح ديوان حماسة أبي تمام للمرزوقي ص٥٦٧، وقبله مباشرة بيت آخر سيستشهد به الصيمري في باب «الصفات المشبهة باسم الفاعل ص٢٣٧، وهذا الشاهد هو:

بمُطّرِدٍ لـدْنٍ صحـاحٍ كعـوبُـه وذي رونـقٍ عَضْبٍ يقُـدّ القـوانِسَـا

وهذا الشاهد الأخير في ابن يعيش غيرَ منسوب، وقد خرّجه صاحب معجم شواهد العربية من ابن يعيش فقط ولم ينسبه بل عزاه إلى مجهولٍ علماً بأنه محقق شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي مع زميل له، وسأنبه على ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

بيضاء من نسج ابن داود: هي الدرع النقية من الصدأ ونسبها إلى داود لأنه أوّلُ مَن اشتغل بعمل الدروع، وانتصب الملابس على المفعول، لأن الفعل بعد حذف الجر منه وصل إليه فنصبه. نَثْرة: الدرع النثرة هي السّلِسةُ الملبس، وقيل هي الدرع الواسعة، وإنما جُرّ «نثرة» لأنها صفة لبيضاء المجرورة بالعطف على قوله: بمطردٍ في البيت السّابق

(٢) هذا البيت من أبيات سيبويه التي لايعلم قائلها، والمشهور أن هذه الأبيات خمسون كما أشار إلى ذلك كل من الجرمي والمازني، وقد نشر الدكتور رمضان عبد التواب بحثاً جيداً حول هذه الأبيات سماه «أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه» وهو في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق جـ٢ مجلد٤٩ ربيع الأول سنة ١٣٩٤هـ، ابريل سنة ١٩٧٤م من صفحة ٦١ إلى صفحة ١٠٤، وقد أثبت الباحث أن هذه الأبيات بلغت في كتاب سيبويه خمسة وثمانين ومائتي بيت منها خمسة عشر بيتاً نُسبت إلى قبيلة الشاعر كما في قول سيبويه: وقال رجل من باهلة، وقد وفق الباحث في نسبة كثير من هذه الأبيات إلى قائليها، وانظر في تخريج الشاهد: سيبويه جـ١ ص١٧ والمقتضب جـ٢ ص٣٢١، وجـ٤ ص٣٣١ والإيضاح في علل النحو جـ١ ص١٣٩ والأصول جـ١ ص٢١٢ وشرح السيرافي جـ١ قسم ٢ ص٥، وابن يعيش جـ٧ ص٦٣ وجـ٨ ص٥١ والخزانة جـ١ ص٤٨٦ وشذور الذهب ص٣٧١، والهمع جـ٢ ص٨٢ والدرر جـ٢ ص١٠٦، والتصريح جـ١ ص٣٩٤ والأشموني جـ٢ ص١٢٤، ومعجم شواهد العربية ص٢٩٢.

(٣) في «ق»: إليه القول والعمل، وهي رواية في البيت.

(٤) الآية ١٠ من سورة الحديد.

(٥) الآية ٧٢ من سورة الحج

وتقول: كِلْتُ زيداً الطعامَ، وَوَزَنْتُه المالَ، وعدَدْتُه الثيابَ، أي كِلْتُ[1] له، وَوَزَنْتُ له، وَعَدَدْتُ له، قال الله تعالى ذكره: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ[2]﴾ أي كالوا لهم، أو وزنوا لهم يخسرون.

واعلم أن حذف حرف الجر من هذا الباب لايُقاس عليه، وإنما يُتَكلم (منه[3]) بما تكلمت به العرب ولا يُتَجاوز، ألا ترى أنك لاتقول مَرَرْتُ زيداً، تريد: مَرَرْتُ بزيد؟ ولا أخذتُ زيداً مالاً، تريد: أخذت من زيد مالاً؟.

---

(١) في «ر» أي كلت لزيد.

(٢) الآية ٣ من سورة المطففين.

(٣) نقص في «ق» و «ر».

باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين ليس لك أن تقتصر على أحدهما

هذا الفعل يدخل على مبتدأ وخبره، والدليل على ذلك: أنك إذا نزعت الفعل عنهما وجدتهما كلاماً تاماً، وذلك قولك: ظننت أخاك منطلقاً، وخِلْتُ بَكْراً شاخصاً، وحَسِبْتُ هِنْداً قائمةً، ورأيتُ محمَّداً عالِماً، إذا أردت رؤية القلب، وكذلك علمت زيداً مقيماً، ووجدت قومَك سائرين إذا أردت وجود القلب، [٩ / ب] وزعمت بِشْراً فقيهاً، ألا ترى أنك لو حذفت «ظننت» لبقي «أخوك منطلق»، وهذا كلام تام، وكذلك أخواتها إذا حذفتها كان مابعدها كلاماً تاماً؟.

ولا يجوز في شيء من هذه الأفعال أن يُقتصَر على أحد المفعولين دون الآخر، والعلة في ذلك: أنها تدخل على المبتدأ والخبر فلابد لكل واحد منهما من صاحبه، لأن بمجموعها تصح الفائدة للمخَاطَب.

واعلم أن هذه الأفعال إذا تقدمت على المفعولَيْن فلابد من إعمالها فيهما، وإذا توسَّطَتْ، أو تأخرت جاز إعمالُها وإلغاؤها، وإنما كان ذلك كذلك، لأنك إذا ذكَرْتَها في أول كلامك فقد اعتمدت عليها، فلا بد من أن تُعْمِلَها.

وإذا توسطت أو تأخرت فقد بَنيْتَ كلامك على غيرها، فيجوز أن تنويَ بها التقديمَ فتُعْمِلَها، ويجوز ألا تنويَ بها التقديمَ فلا تُعْمِلَها.

فصل: واعلم أن المفعولَ الثَّانِيَ في هذه الأفعال يصح أن يكون اسماً مفرداً، وفعلاً للمفعول الأول، وظرفاً، وجملة يعود إلى الأول منها ذِكْرٌ كما ذكرنا في خبر المبتدأ فتقول: حَسِبْتُ زيداً منطلقاً، وحَسِبْتُ زيداً يذهبُ، وحسبْتُ عَمْراً أَبُوه قَائِمٌ، وخلْتُ بَكْراً في الدار، قال ذو الإصْبع العَدْوانيّ:

أزرى بنا أننا شَالَتْ نعامتُنا فَخَالَني دونَه بَل خلتُه دوني[1]

وقال أبو ذُؤَيْب الهُذَلي:

فَإن تزعُمِيني كنتُ أجهل فِيكُمُ[2] فإني شَريْتُ الحلمَ بعدك بالجهْلِ

فالنون والياء في تزعميني المفعولُ الأول، وقوله: كنت أجهل فيكم جملةٌ في موضع المفعول الثاني.

ويجوز في جميع هذه الأفعال أن تَقْتَصِرَ على الفاعل، ولا تَذْكر المفعولَيْنْ كقولك: «ظننت»، وتسكت، وفي مثل من أمثال العرب «مَنْ يَسْمَعْ[3] يَخَلْ» ففي «يَخَلْ» ضمير فاعل ولم يَذْكُرْ مَفعُولَيْه.

ويجوز أن تَذْكُر المصدر ولا تَذْكُر المفعولَيْن فتقول: ظَنَنْتُ ظنَّاً، كما قال الله عز وجل: ﴿وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ[4] السَّوْءِ﴾.

ويجوز أن تقول ظَنَنْتُهُ زيداً شاخصاً، فتُضْمِرَ المصْدَرَ، لدلالة الفعل عليه، ويجوز أن تقول ظننت ذاك، فلا تحتاج إلى ذكر اسم آخر، لأن «ذاك» إشارة إلى المصدر، ويجوز الاقتصار على المصدر.

وتقول: ظننت أنّ زيداً قائمٌ، فأنَّ وما عملت فيه بتقدير اسم واحد

---

(١) لم يذكره صاحب معجم شواهد اللغة العربية، ولم أهتد إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة وعثرت عليه في: أمالي القالي جـ١ ص٢٦٠ ضمن قصيدة طويلة لذي الإصبع، وانظر: الأغاني جـ٣ ص١٠٤، والمحكم واللسان (نعم) وأورده السيوطي عرضاً في شرح شواهد المغني ص١٤٧. أزرى به: حقّره وهوّنه، شالت نعامتهم: إذا تفرقت كلمتهم وذهب عِزّهم وهو شاهد على مجيء المفعول الثاني لخلت ظرفاً.

(٢) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٦١، وانظر: شرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص٣٥٢، ومغني اللبيب ص٤٣٦، وشرح شواهده ص٢٨٢، وهمع الهوامع جـ١ ص١٤٨، والدرر اللوامع جـ١ ص١٣١ وديوان الهذليين ص٩٠، ومعجم شواهد العربية ص٣٠٠.

(٣) انظر أمثال القاسم بن سلام ص١٤ ومجمع الأمثال جـ٢ ص٣٠٠ والمَعْنى: من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه.

(٤) الآية ١٢ من سورة الفتح.

تقـديره: ظننت قيـامَ زيـد، ولـو ذكرت قيـام زيـد بعـد ظننت لاحتجْتَ إلى مفعول آخر، ولم تحتج مع «أنّ» إلى مفعول آخر، لأن «أنّ» دخلت على اسم وخبر مذكورَيْن في اللفظ، ثم دَخَلَتْ «ظننت» عليها فاكتفت بها، لأن مـابعـدهـا اسم وخبر فحصلت الفائدة بذلك، وإذا قلت: ظننت قيـامَ زيـد، فهو اسم واحـد في اللفظ، فلا بد من اسم آخر على مابينا.

فصل: واعلم أن ظننت لها معنيان:

أحدهما: الشك، **والآخر:** التُّهَمَةَ.

فإذا كانت[1] للشك تعدت إلى مفعولين كما ذكرنا، وإذا كانت للتهَمة تعدت إلى مفعول واحد كقولك: ظننت زيداً، أي: اتهمت زيـداً، ومن هـذا قراءة من قرأ ﴿وَمَاهُوَ عَلَى[2] الْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾ أي[3] بمتهم.

وكـذلـك «وجـدت» تكـون على معنيين: أحـدهمـا: وجـود القلب فتتعـدى إلى مفعولين كقولك: وجدت/ عبد الله منطلقاً، والآخر: وِجْدَان الضـالـة فتتعـدى [١٠ / أ] إلى (مفعول)[4] واحدٍ كقولك: وجد زيد ضالّته.

وكذلك «عَلِمْتُ» على وجهين: أحدهما: ماذكرنـا نحو: عَلِمْتُ زيـداً سـائراً،

---

(١) في «ق»: فإذا كان الشك تعدى... وإذا كان التهمة تعدى إلى مفعول واحد.

(٢) الآيـة ٢٤ من سـورة التكـوير و «بظنين» قراءة عبـد الله، وابن عبـاس، وزيـد بن ثـابت وابن عُمر، وابن الـزبير، وعـائشـة، وعمر بن عبـد العـزيـز، وابن جبير، وعُروة، وهشـام بن جُنـدَب، ومُجـاهـد، وابن كثير، وأبـو عمرو، والكسـائي، ووافقهم ابن محيصن واليزيـدي انظر: السبعـة ص٦٧٣، والتيسير ص٢٢٠، وإبراز المعـاني ص٤٩٢، والبحر المحيط جـ٨ ص٤٣٥، والنشر جـ٢ ص٣٩٨ ـ٣٩٩، وإتحاف فضلاء البشر ص٥٣٥ ومعاني القرآن للفراء جـ٣ ص٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(٣) في اللسـان «ظنن»: «.. والظنين: المتهم الـذي تظن بـه التهمـة، ومصـدره الظِّنـة.... ورجـل ظَنين: متهم من قوم أظِنّاء... وقـال الفراء: ويقـال: (ومـا هو على الغيب بظنين) أي بضعيف» وانظر معـاني القرآن للفراء في الموضع السـابق.

(٤) نقص في «ر» و «ق».

والآخر: بمعنى عرفْتُ فتتعدى إلى واحد كقولك: عَلِمْتُ زَيْداً، أي عَرَفْتُ زيداً، كما قال الله عز وجل ﴿لاَ تَعْلَمُونَهُمْ[1] الله يَعْلَمُهُمْ﴾ أي لاتعرفونهم اللهُ يعرفهم.

وكذلك «رأيتُ» إذا أردت بها رؤية القلب تعدت إلى اثنين كقولك: رأيت أباك منطلقاً، وإذا أردت رؤيةَ العين تعدت إلى واحد كقولك: رأيت زيداً، أي أبصرتُه.

وباقي ماذكرنا في هذا الباب من الأفعال فهو على أصله يتعدى إلى مفعولين؛ لأنها ليْسَتْ لها إلا معنى واحدٌ فإذا قلت: ظننت زيداً منطلقاً وأردت معنى التُّهمة، فزَيْدٌ نَصْبٌ بظننت، ومنطلقاً نَصْبٌ على الحال، وإذا أردت معنى الشك فزيد مفعول أوَّلُ، ومنطلق مفعول ثانٍ وكذلك الأفعال الأُخَرُ التي لكل واحد (منها)[2] معنيان.

وتقول: زيد في الدار منطلقاً ظننتُ، فزيد مبتدأ، وفي الدار خبره، ومنطلقاً حال، وألغَيْتَ الظنَّ، لأنه أتى بعد أن مضى الكلام على اليقين.

وتقول: في الدار ظننت زيدٌ[3]، فتلغى «ظننت» لتوسطها كما قال الشاعر[4]:

---

(١) الآية ٦٠ من سورة الأنفال.

(٢) نقص في «ق».

(٣) في الأصل: في الدار ظننت زيدا.

(٤) هو اللّعين المنقري.

وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٦١، وانظر الأصول جـ١ ص٢٢٠، والإيضاح العضدي جـ١ ص١٣٥، وابن يعيش جـ٧ ص٨٤، ٨٥، وورد عرضاً في الخزانة جـ١ ص١٢٤ برواية: خلت اللؤم والفشل، ثم قال البغدادي: «وهذا البيت ينشده النحويون: وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور، والصواب ماذكرنا فإن القصيدة لامية إلا أن يكون من قصيدة أخرى رائية، وذكره الجاحظ في «الحيوان» جـ٤ ص٢٦٦ - ٢٦٧ برواية: وفي الأراجيز جَلْبُ اللؤم والكسل، ولا شاهد فيه على روايته، وانظر أيضاً العيني جـ٢ ص٤٠٤، والهمع جـ١ ص١٥٣، والدرر جـ١ ص١٣٥، ومعجم شواهد العربية ص١٦٣.

أَبالأراجِيز ياابْنَ اللؤم تُوعِدني ... وفي الأراجيزِ خلتُ اللّؤْمَ والخَورُ

وإن شئت قلت: في الدار ظننت زيداً على ماقدمنا، وتقول: حَسِبْتُ بكراً يظن أنك منطلق، فبكر مفعول أول، ويظن وما بعده في موضع المفعول الثاني، وأنك منطلق في موضع مفعولي يظن.

فصل: واعلم أن من العرب[1] من يستعمل القول وما تصرف منه استعمال الظن، فَيُعْمِلُه في المفعولين، فيقول: قلتُ زيدا منطلقاً، كما تقول: ظننتُ زيدا منطلقاً.

ومنهم من يجعل القول بمنزلة الظن إذا اسْتَفْهَمَ المخاطَبَ خاصَّةً فيقول: أَقُلْتَ[2] زيداً منطلقاً؟ وأتقول عَمْراً خَارجاً؟ على معنى: أظننت؟، وأتظن؟.

فإذا قالوا للمخاطب: أيقول عمرو زيد منطلق؟ حَكَوْا ولم ينصبوا.

وإنّما نصبوا في الخطاب، ورفعوا في الخبر؛ لأنه كَثُرَ استفهام المخاطب عن ظَنِّ نفسِه واعتقاده فيقال له: ماتقولُ في كذا؟ وأتقولُ كذا؟ ولم يكثُر استفهامه عن ظَنّ غيرِه، فإذا استفهموا المخاطب عن ظنه وقوله نصبوا، وإذا استفهموه عن ظن غيره رجعوا إلى القول في الحكاية، وقال الكميت في النصب:

---

(١) هُم بنو سليم، انظر سيبويه جـ١ ص٦٣.

(٢) في كتاب سيبويه جـ١ ص٦٢: «...ولم يجعل (قلت) كظننت لأنها إنما أصلها عنده أن يكون مابعدها محكياً فلم تدخل في باب (ظننت) بأكثر من هذا» أي أن سيبويه يقصر استعمال القول بمعنى الظن على صيغة «أتقول»، وعلى ذلك فالصيمري بقوله: «أقلت» بصيغة الماضي مخالف لسيبويه، ومتبع للسيرافي حيث قال في شرحه جـ١ قسم٢ ص٣٥٧: «وفيهم من يجعله بمنزلة الظن إذا استفهم المخاطب خاصة فنقول: أقلت زيدا منطلقاً، وأتقول زيدا منطلقا على معنى أظننت زيدا منطلقا، وأتظن زيدا منطلقا»، وانظر ابن يعيش جـ٧ ص٧٩، وقال السيوطي في الهمع جـ١ ص١٥٧: «... وذهب السيرافي إلى جواز إعمال الماضي بشروط المضارع وفي التصريح جـ١ ص٢٦٢: «.. وسوى به السيرافي «قلت» بالخطاب، وسوى به الكوفي «قُلْ» فيجوز على قولها إعمال الماضي المسند إلى تاء المخاطب» ونقل الصبان كذلك رأي السيرافي في حاشيته على الأشموني جـ٢ ص٤٣. وهذا مما يقوي ماذهبت إليه من وجود علاقة التلمذة بين السيرافي والصيمري.

أجُهَّـــالاً تَقُــولُ بَني لُــؤَيٍّ لَعَمْرُ أبيــك أمْ مُتجـاهِلينَــا؟[1]

بمعنى: أجُهّالاً تظن؟.

وقال عُمر بن أبي ربيعة (المخزومي)[2]:

أمّــا الرحيــلُ فـدونَ بعْـد غـدٍ فمتى تقــولُ الــدارَ تجمعُنـــا؟[3]

قال سيبويه[4]: «وان شئت رفعت بما[5] نصبت».

يعني إن شئْتَ حكيْتَ بعد القول في الاستفهام، ولم تجعلْه في مذهب أَتظن فقلت: أتقُولُ: زيدٌ منطلقٌ، على الحكاية، لأنّ الحكايـة مـذهب الأكثر، فـاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

---

(١) وهـو من شـواهـد سيبـويـه جـ١ ص٦٣ وانظر: المقتضب جـ٢ ص٣٤٩، وشرح السيرافي جـ١ قسم ٢ ص٣٦٠، والخزانـة جـ١ ص٤٢٣، وجـ٤ ص٢٣. والعيني جـ٢ ص٤٢٩، والهمع جـ١ ص١٥٧، والـدرر جـ١ ص١٤٠، والتصريـح جـ١ ص٢٦٣، والأشموني جـ٢ ص٤٣، ومعجم شواهد العربية ص٣٨٦. ولم أعثر عليه في الهاشميات.

(٢) نقص في «ق».

(٣) وهو من شـواهـد سيبـويـه جـ١ ص٦٣، وانظر المقتضب جـ٢ ص٣٤٩، والجمـل ص٣١٤، وشرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص٣٦٠، والخزانـة جـ١ ص٤٢٣، والعيني جـ٢ ص٤٣٤، والتصريح جـ١ ص٢٦٢، واللسـان (رحل) وديوانـه: ص٤٣٤ طبع دار النشر ببيروت ١٣٩٨هـ. والشاهد فيه إعمال «تقول» عمل «تظن» لأنها بمعناها لأنه أراد اعتقاد القلب.

(٤) انظر الكتاب جـ١ ص٦٣.

(٥) في شرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص٣٦٠: «قال أبو عثمان: غلط سيبويـه في قولـه «وإن شئت رفعت بمـا نصبت» لأن الرفع بالحكاية، والنصب بإعمال الفعل، يريد أبو عثمان: أنك إذا قُلتَ: زَيْـدٌ منطلق، فزيـد مرفوعٌ بـالابتـداء، وإذا قلت: أتقول زيدا منطلقاً فهو منصوب بالفعل، فقال المجيب عن سيبويه: إن هذا لايذهب على من هو دون سيبويه، ولم يَغْزُ سيبويـه هـذا المغزى، إنما أراد وإن شئتَ رفعتَ في الموضع الـذي نصبتَ، ولم يعرض لـذكر العـامل كما تقول: زيـد بالبصرة، وإنما تريد: في البصرة، وقد يجوز أن يكون المعنى: وإنْ شئْتَ رفعت مـانصبت، والبـاء زائـدة، كما قـال تعـالى: (تنبتُ بالدهن).

باب الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين [١٠ / ب]

وهو: أَعْلَمْتُ، وأرَيتُ، ونَبَّأتُ وَأَنْبَأْتُ، وخَبَّرْتُ، وأخْبَرْتُ، وحَدَّثْتُ، وهذه (الأفعال)[1] على ضربين:

أحدهما: ماكان متعدياً إلى مفعولين لايجوز الاقتصار فيه على أحدهما من الأفعال التي في الباب الذي قبل هذا فَيُنْقَلُ إلى هذا الباب.

ومعنى النقل: أن تُدْخِلَ في أول الفعل الثلاثي همزةً فتنقله من «فَعَلَ» إلى «أفْعَل»، فإن نقلت «فَعَل» مما لايتعدى إلى «أفْعَل» تعدى إلى مفعول واحدٍ، نحو قام زيد، وأقَمْتُ زيداً

وإن نقلت «فَعَلَ» مما يتعدى إلى مفعول واحد هذا النقل، تعدى إلى اثنين، نحو: ضرب زيد عمراً، ثم تقول: أَضْرَبْتُ زيداً عمرا، وهذان الضربان قد تقدّما.

فإن نقلت «فَعَلَ» مما يتعدى إلى مفعولين تعدى إلى ثلاثة مفعولين، وهو الذي نذكر في هذا الباب، وذلك في فعلين نُقِلا من الباب الذي قبل هذا وهما: «عَلِمَ» و «رَأى»، تقول: أعْلَمْتُ زيداً عمراً أخَاكَ، وأرَيْتُ بِشْراً أباه منطلقاً، وكان الأصل: عَلِم زيدٌ عمراً أخاك، وَرَأى بِشْرٌ أباه منطلقاً، فلَمّا نقلتها بإدخال الهمزة في أولها وجب أن يصير الذي كان فاعلاً مفعولاً على القياس الذي ذكرناه.

---

(١) نقص في «ر» و «ق».

وكان الأخفشُ[1] يُجيزُ[2] القياسَ على هـذين[3] الفعلين وينقـل بـاقي الأفعال السبعة المذكورة في الباب الذي قبل هذا فيقول: أَظْنَنْتُ زيدا عمرا منطلقاً، وأَزْعَمْتُه أخاه سائرا، وكان الأصل: ظَنَّ زيدٌ عمرا منطلقا، وزعم زيد أخاه سائراً.

وغيره من النحويين لايتجاوز ماقالته العرب وهو: أَعْلَمْتُ، وأَرَيْتُ.

فأما الضرب الثاني من ضربَيْ هذه الأفعال فهي الأفعال الخمسة التي بعد أعْلَمْتُ وأَرَيْتُ تقول: أَنْبَأْتُ زيداً عَمْراً أخاك، وأَخْبَرْتُ زيداً عَمْراً (مقيماً)[4] وخَبَّرْتُ أخَاكَ أباهُ ذَاهِباً، وحَدَّثْتُ بِشْراً مُحَمَّداً سائِراً، وأَنْبَأْتُ أبا عبد الله هِنْداً مُقيمَةً.

والتقدير في هذه الأفعال أن تتعدى بعَنْ، وكان الأصل: أخبرت عن زيد، وَنَبَّأْتُ عنه، وحدَّثْتُ عنه فحذف «عن» ونصب مابعدها على ماقدمنا[5] في حذف حرف الجر.

واعلم أن المفعول الثالث في هذا الباب بمنزلة المفعول الثاني في الباب الذي قبله، فجميع ماجاز في ذلك من اسم، وفعل، وظرف، وجملة فهو هاهنا كذلك، ثم تقول: أَعْلَمْتُ زيدا بِشرا يقوم، وأَرَيْتُ محمدا أخاه أبوه منطلق، وأَنْبَأْتُ بكرا محمدا في الدار وقال الحارث بن حِلِّزَةَ اليَشْكُري:

---

(١) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة وهو الأخفش الأوسط، وينصرف إليه الحديث إذا ذكر الأخفش دون وصف، قال عنه السيرافي: «وهو أحذق أصحاب سيبويه» له عدة كتب ذكرها المترجمون له، منها: «الأوسط في النحو» و «تفسير معاني القرآن»، توفي سنة إحدى وعشرين ومائتين، وقيل سنة خمسة عشرة ومائتين، انظر: المعارف لابن قتيبة ص٢٣٧ ـ ٢٣٨ وأخبار النحويين البصريين ص٣٩ والفهرست ص٧٨ ووفيات الأعيان جـ٢ ص١٢٣.

(٢) في «ق»: يجري القياس.

(٣) انظر: الرضي على الكافية جـ٢ ص٢٤٧ وابن يعيش جـ٧ ص٦٥ ـ ٦٦ والصبان على الأشموني جـ٢ ص٤٩ وانظر أيضاً: «أبو الحسن الأخفش وأثره في النحو للدكتور طه الزيني ص١٩٠، ١٩١.

(٤) نقص في «ق».

(٥) انظر ص١١٠ من التبصرة فيما سبق.

أوْمَنَعْتُم مــــاتُسْـــأَلــون فَمَنْ حُــدِّثْتُمُـوه لــه علينــا العــلاء[1]

فضمير المخاطبين في «حُدِّثْتُمُوه» المفعول الأول، وقد أُقيم مُقَامَ الفاعل فيما لم يُسَمّ فاعله، والهاء التي بعده المفعول الثاني، وله علينا العلاء جملة في موضع المفعول الثالث.

ويجوز أن تقتصر في هذا الباب على المفعول الأول، لأَنه بمنزلة الفاعل في الباب الذي قبله، فتقول: أعْلَمْتُ زيدا، وأَرَيْتُه، ولا تذكر ماالذيَ أعلمتَه وأريتَه ([2] كما تقول أَعْطَيْتُ زيداً، ولا تذكر ماالذي أَعْطَيْتَه[2]). [١١ / ١]

ويجوز أن تحذف المفعولَ الأَوّلَ وتأتي بالمفعولين الأخيرين إذا كان في الكلام دليل عليه، ولم يُتوهَّم أن المحذوف هو الثاني أو الثالثُ، فتقول: أعلمتُ بِشْرا خارجا، ولا تذكر من الذي أعلمتَه، كما تقول: أعطيتُ درهما، ولا تذكر من الذي أعطيْتَه.

ولا يجوز أن تحذفَ المفعول الثالث وتأتي بالأول والثاني، لأنّ المفعول الثالثَ خبر عن المفعول الثاني، فلا بد منهما كما ذكرنا في الباب الذي قبل هذا.

فصل: واعلم أنك إذا قلت: سَرَقَ زَيْدٌ عَمْراً ثَوْباً اليومَ، ففيه وجهان:

يجوز أن تجعل «اليَوْمَ» مفعولاً به على سعة الكلام، فيكون من هذا الباب، ويجوز أن تجعله ظرفاً، فيكون من باب اخترت الرجال زيدا، لأنه

---

(١) وهو من شواهد السيرافي في شرح كتاب سيبويه جـ١ قسم٢ ص٢٢، وانظر: ابن يعيش جـ٧ ص٦٥ ـ ٦٦ والعيني جـ٢ ص٤٤٥، والهمع جـ١ ص١٥٩، والدرر اللوامع جـ١ ص١٤١، والصبان على الأشموني جـ٢ ص٤٨، ومعجم شواهد العربية ص٢٣.

(٢ـ٢) نقص في «ر».

(يكـون)[1] تقـديره: سَرق زيـدٌ من عمرو ثـوبـا، ثم تحـذفُ حرفَ الجر، وتنصُب عمرا.

ومعنى قولنا مفعول على سعـة الكلام هو أن تُعـدِّيَ الفعلَ إلى الظروف كما تُعَـدِّيـه إلى سـائر الأسماء من غير تقـدير (حـذف)[1] حرف الجر وذلـك أن كل ظرف فهو مقدر بـ «في».

فإذا قلت سار زيد يومَ الجمعة (أو[2] سار ليلـةَ كـذا) أو قـام عمرو خلفـك فتقـديره: سـار في يـوم الجمعـة، وقـام في خلفـك، فيجـوز أن تحـذفَ «في» من التقدير، ويُشَبَّه بالمفعول الذي يُحذَفُ منه حَرْفُ الجَرِّ.

فإذا قدمت اليوم في مسألتك هذه، وأضمرته على أنه ظرف فتقـديره: اليومَ سَرق زيدٌ عمرا ثوبا فيه، وإن جعلته مفعولا على سعة الكلام قلت: اليومَ سرقه زيد عمرا ثوبا كما قال حُمَيْدُ بن ثَوْر الهِلالي:

وقَـامتْ بـأثنـاءٍ مِنَ اللّيل سـاعـةً   سَرَاها الدّواهِي واسْتَنَام الخَرائِـدُ[3]

أي سرى فيها كل داهية، وهذا يُحْكَم في باب[4] الظروف إن شاء الله تعالى.

وتقول: اليومَ أَعْطَيْتُه عَمْراً دينارا، فتُعَـدّي أعطيتُ إلى ثلاثـة (مفعولين)[5] أحدها ضمير اليوم الذي جعلته مفعولاً على السَّعة.

---

(١) نقص في «ق».

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من (ر) وفي (ق) : أو سار زيدٌ ليلة كذا

(٣) لم يذكره صاحب معجم شواهد العربية، ولم أهتد إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة، ووجدتـه في اللسـان (نوم) وانظر: ديوان حميد بن ثور ص٧١. استنـام: بمعنى نـام أي نـام الخرائـد، والخرائـد جمع خريـدة، والخريـدة، والخريـد، والخَرُود من النسـاء: البكر التي لم تمس قـط وقيـل: هي الحَيِيَّـةُ، الطـويلـة السكوت، الخـافضـة الصـوت، الخَفِرة، المستترة، قد جاوزت الإعصار ولم تَعْنِسْ. انظر اللسان (خرد).

(٤) انظر ص٣٠٤ فيما يأتي من التبصرة.

(٥) نقص في «ر» و «ق».

ومن النحـويين[1] من لايجيز أن يُعـدِّيَ الفعـلَ الـذي يتعـدى إلى ثـلاثـة مفعولين إلى الظرف على سعـة الكلام، لأنـه يصير متعـديـاً إلى أربعـة مفعولين، وليس فِعْلٌ يتعدى إلى أربعـة مفعولين، وإذا انتهى الفعل في التعـدي إلى ثلاثـة مفعولين جاز أن يتعـدى بعـدهـا إلى المصـدر، وظرف الزمـان، والمكان، وظرف الحال، والمفعول له، فيصير الفعل على هذا متعديـاً إلى ثمـانيـة مفعولين كقولـك: أَعْلَمْتُ زيْـداً عَمْراً منطلقـاً إعْلاَمـاً يومَ الجُمُعَـةِ عنـدَك ضـاحِكاً حِـذار[2] شرِّه، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

(١) انظر ابن يعيش جـ٧ ص٦٨.

(٢) في «ر» مخافة شره.

بَابُ مالم يُسَمَّ فاعلُه

اعلم أن المفعول الذي لم يسم فاعله يجري مَجْرى الفاعل في أنه يبني على فِعْلٍ صِيغَ له على طريقة «فُعِل» كما يُبنى الفاعل على فِعْل صيغ له على طريقة «فَعَل» و (في[1]) أنه يُجعَلُ (الفعلُ[2]) حديثا عنه، كما يُجعل حديثا عن الفاعل، وفي أنه تصح به وبفعله الفائدة ويحسن السكوت عليهما كما كان ذلك في الفاعل.

[١١ / ب] وكل فعل كان / يتعدىَ إلى واحد فإذا نقلته إلى مالم يُسَمَّ فاعله لم يَتَعَدَّ[3] كقولك فيما سُمِّيَ فاعله: ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً، فإن لم[4] تُسَمِّ الفاعلَ صُغْتَ الفعل على بناء «فُعِل» ، وحَذَفْت الفاعل، وأقمت المفعول به مُقَامَ الفاعل، فتقول: ضُرِبَ عمروٌ، فلا يتعدى إلى مفعول آخر؛ لأنه لا يدل على مفعول غير الذي قد أقيم مُقَامَ الفاعل.

فإن نقلت ما كان يتعدى إلى اثنين فيما سُمِّيَ فاعله إلى مالم يُسَمَّ فاعلُه تَعدّى إلى واحد تقول: أُعْطِيَ زيدٌ درهما، وكُسِيَ بكرٌ ثوبا.

وكذلك ما يتعدى إلى ثلاثة إذا صُغْتَه لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعلُه تعدى إلى اثنين[5] كقولك: أُعْلِمَ زيدٌ عَمْراً أخاك، (وَنُبِّئْتُ أَخَاكَ[6] أبا فلان)، وهذا عكس ما تقدم من

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

(٣) في «ر» : لم يتعده.

(٤) في «ق» : فإن رددته إلى مالم يُسَمَّ فاعله صغت الفعل....

(٥) في «ر» تعدى إلى واحد.

(٦) نقص في «ق» .

نَقْلِ «فَعَل» إلى «أَفْعَل» ؛ لأَنَّ في ذلك تَزِيدُ واحدا واحدا، وفي هذا الباب تَنْقُص واحدا واحدا.

واعلم أن هذا الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعلُه يتعدى إلى الزمان، والمكان، والمصدر، والحال، والمفعول له، كما يتعدى الفعل الذي سُمِّيَ فاعلُه فتقول: ضُرب زيدٌ ضرباً يومَ الجمعة خلفَك ضاحكا مخافةَ شَرِّه.

واعلم أنه لا يجوز أنْ يقامَ مُقام الفاعل في هذا الباب الحالُ، ولا المفعولُ له.

أما الحال: فإنما لم يجز أن يقام مُقام الفاعل، لأنها لا تكون إلا نكرة، والفاعل قد يُضمر، والمضمر معرفة؛ فلذلك لم يجز أن يقامَ مُقام الفاعل.

فأما المفعول له: فكان أصله أن يستعمل باللام كقولك: جئتُ لمخافة الشر، ثم حذفتَ اللام، والمخافةُ تدل على ما حُذفَ منها، فلو أُقِيمَتْ مُقامَ الفاعل بَطَلَتْ دلالتها على المحذوف.

وأمّا « كان زيدٌ أخاك » فلا يجوز عند البصريين[1] ردُّها إلى مالم يُسَمَّ فاعلُه، والعلة في ذلك أن كان تعمل في المبتدأ والخبر وقد ذكرْنَا أنه لا بد للمبتدأ من الخبر، فلو رَدَدْنَا «كان» إلى مالم يُسَم فاعله لوجب أن نحذف اسمها المرفوع - وهو المبتدأ - ، ونُبْقِيَ الخبرَ، ولا بد لكل واحد منهما من الآخر؛ فلذلك لم يجز ردّها إلى مالم يسم فاعله.

---

(١) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب: صـ ٥٢١: «... فذهب سيبويه والسيرافي والكوفيون والكسائي، والفراء، وهشام إلى جواز ذلك، وذهب الفارسي إلى المنع وهو الذي نختاره . فأما سيبويه فقال في كتابه فهو كائن ومكون، ولم يبين ما الذي يقوم مقام المحذوف، وتأول الفارسي والأعلم ، قول سيبويه «مَكون» : إنه من «كان» التامة، وقال ابن طاهر وابن خروف: «مكون» من الناقصة لا يتكلم به، وإنما قصد سيبويه أنها فعل متصرف، ويستعمل منه مالا يستعمل من الأفعال إلا إن منع مانع، وقد نص الصيمري على أن مذهب البصريين المنع من بناء كان الناقصة للمفعول، وإجازةُ ذلك تنسب للكوفيين» .

والفعل الـذي لا يتعـدى في تسميـة الفـاعل إلى مفعول لا يجوز أن يُرد إلى مالم يسم فاعله نحو قوله قام زيد، وجلس عمرو؛ لأن مالم يُسَمَّ فاعله إنما يُحْـذَفُ الفـاعلُ منـه ويصـاغ الفعل للمفعول، وليس في هـذا الفعل مفعول يقـومَ مَقـام الفاعل، فلذلك لم يجز أن يرد إلى مالم يسم فاعله، فأما قول الأعشى:

ولَمّـا رأيتُ النـاسَ أقبـل جمعُهم … وثَـابُـوا إليْنـا من فصيـح وأعجم

وقِيمَ عليْنـا بـالسيوفِ وبـالقَنـا … إلى رايـةٍ منصوبـةٍ عنـد مَـوْسِم[1]

فـإنّ هـذا كان متعـديـا فيما سُمِّيَ فـاعلُـه بحرف الجر، إمَّـا «عَلَى» ، وإمَّـا «الباء» ، فلذلك ردَّه إلى مالم يُسَمَّ فاعلهُ.

فَأمَّا «على» فكقولك: قام زيد على الجبل، فـإذا رددت هـذا إلى مـا لم يسم فـاعلـه قلت: قِيمَ على الجبل، كما تقول: غَضِبَ على زيـد، كقـولـه تعـالى: ﴿غَيْرِ المَغْضُوبِ[2] عَلَيْهِمْ﴾ وتقديره: غير الـذين غُضِبَ عليهم، وغَضِب لا يتعـدى بغير حرف الجر / ، وكذلك قام لا يتعدى بغير حرف الجر. [١٢ / ١]

وأما الباء فإنّها في تعدية الأفعال بمنزلة الهمزة، تقول: قـام زيـد وأقَمْتُـه، كما تقول: قُمْتُ بـه، وذَهَب زيـد وأذهبْتُـه وذَهَبْتُ بـه، كما قـال الله عـز وجـل: ﴿وَلَـوْ شَـاءَ الله لَـذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وأَبْصَـارِهِمْ[3]﴾ وهـو بمعنى لأذهب[4] سمعَهُمْ

---

(١) لم يذكره صاحب معجم شواهد العربية، ولم أهتد إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة، والبيتـان من قصيدة للأعشى في ديوانه صـ ٩٥، وروايتها في الديوان هكذا: ـ

فلمـا رأيت النـاس للشَّر أقبلـوا … وثـابـوا إلينـا من فصيـح وأعجم

وصيـح علينـا بـالسيـاط وبـالقنـا … إلى غـايـة مرفـوعـة عنـد مـوسم

ثابوا: رجعوا، وفي اللسان (ثوب) : «ثاب الرجل يثوب ثوبا وثوبانا: رجع بعد ذهابه» . والفصيح: المنطلق اللسان في القول الذي يعرف جيد الكلام من رديئه، والأعجم: الأخرس... وكل من لا يقدر على الكلام. والموسم: الجمع الكثير، وفي اللسان (موسم) : «قال ابن السكيت: «كل جمع للناس كثير هو موسم، ومنه موسم منى» .

(٢) الآية ٧ من سورة الفاتحة.

(٣) الآية ٢٠ من سورة البقرة.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ ١ صـ ١٢.

وأَبْصَارَهُمْ، فَلَمَّا كانت الباء بمنزلة الهمزة في تعدي الفعْلِ صار هذا الفعلُ متعديا إلى ما تعلَّقتْ به الباءُ، فيجوز على هذا: قِيمَ بزيد، وذُهِبَ بعمرو، كما تقول: أُقيم زيدٌ، وأُذْهِبَ عمرو.

وتعديةُ الفعل الذي في البيت فيما سمِّيَ فاعلُه على تقدير الباء في قام القوم علينا بالسيوف، بمعنى أَقَامَ القومُ علينا السيوفَ فهذا مُتَعَدٍّ؛ فلذلك رُدَّ إلى مالم يُسَمَّ فاعلُه، وفيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون قوله «بالسيوف» في موضع رفع بما لم يُسَمَّ فاعِلُه.

والثاني: أن يكون «علينا» في موضع رفع.

والثالث: أن يكون المصدر في موضع رفع؛ لأن الفعل يدل عليه كما تقول: سير يزيدَ يوم الجمعة، فتجوز فيه الأوجُهُ الثلاثةُ.

فأما إذا لم يتعدَّ الفعلُ فيما سمِّيَ فاعلُه إلى مفعول فإنه لا يجوز أنْ يُصَاغَ المصدرُ على لفظ مالم يُسَمَّ فاعلُه؛ لأنَّه لا فائدة في ذلك؛ لأنَّ كُلَّ فعْلٍ سمِّيَ فاعِلُه، أَوْ لَمْ يُسَمَّ فاعلُه فهو دالٌّ على مصدره، وإنما يقام المصدر مُقام الفاعل إذا شُغِلَ الاسْمُ الذي تعدى إليه الفعل بحرف الجر؛ لأَنَّ المصدرَ والظرف، وحروف الجر تتساوى في إقامتها مقام الفاعل إذا لم يكن معها مفعول به صحيح؛ تقول: سِيرَ بِزَيْدٍ فرسخان يَوْمَيْن، وإن شئت رفعت اليومين ونصبت الفرسخين، وإن شئت نصبتَهُما، وجعلْتَ بزيد في موضع رفع بما لم يُسَمَّ فاعلُه، وإن شئْتَ نصبتَها كُلَّهَا وقَدَّرْتَ المصدرَ (في[1]) موضع الفاعل.

وتقول: أَرَى عَمْرٌو زيداً الهلال ابْنَ ليلتين، فإن قَدَّرْتَه من رؤية القَلْب فهو من باب ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، فإذا لم يُسَمَّ الفاعلُ رَفَعْتَ أحدَها

---

(١) نقص في «ر».

وتركت الاثنين منصوبين فيكون «زَيدٌ» اسْمَ مالم يسم فاعلُه، والهلالُ المفعول الأَوَّل في هذا، وابْنَ ليلتين المفعول الثاني[1].

وإن قَدَّرْتَه من رؤية العين تعدَّى في تسمية الفاعل إلى مفعولين كقولك: أَرَى زَيْدٌ عَمْراً خالداً، وكان أصلُه: رأى عَمْرٌو خالداً، ثم عَدَّيْتَه بالهمزة فصيرت عمرا - وهو فاعل - مفعولاً.

فإذا رددت هذا إلى ما يُسَمَّ فاعلُه قلت: أُرِيَ زيدٌ الهلالَ ابْنَ ليلتين، فزيد [اسم[2] ما] لم يسم فاعله[3]، والهلالُ مفعول مالم يُسَمَّ فاعلُه، وابن ليلتين حال كما تقول[4]: رأيت عبد الله جالسا، مِنْ رُؤْيَةِ العيْنِ.

وتقول: سُلب المُعْطَى أخوه درهمين ثوبين، فيكون[5] (المُعْطَى[6]) اسمَ مالم يُسَمَّ فاعلَه في «سُلِبَ»، وأخوه اسم مالم يُسَمَّ فاعلُه في «المُعْطَى»؛ لأنَّه في تقدير الذي أُعْطِيَ أَخُوه (و[7]) درهمين مفعولُ المُعْطَى و «ثَوْبين» مفعول «سُلِبَ».

ويجوز أن ترفع الدرهمين والثوبين على أن تجعلها اسْمَ مالم يُسَمَّ فاعلُه في الفعلين، وتنصب «الأَخَ» فتقول: سُلب المُعْطَى أخاه / درهمان[8] ثوبان، وإن شئت رَفَعْتَ أَحَدَهُما ونصبْتَ الآخر على ما مضى من التفسير. [١٢ / ب]

---

(١) هنا يبدأ سقط في «ر»، ينتهي في صـ ١٣٤.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من جميع النسخ وأضفته ليتم الكلام وقد سبق له نظير قبل قليل وسيأتي أيضاً له نظير قريبا والمراد بقوله: اسم مالم يسم فاعله أنه نائب فاعل.

(٣) في «ق»: فزيد مفعول لم يسم فاعله والهلال مفعول لم يسم فاعله.

(٤) في الأصل: كما يكون.

(٥) في الأصل: «يكون».

(٦) نقص في «ق».

(٧) نقص في الأصل.

(٨) في «ق» درهمين.

ولو قلت: سُلِبَ بالمُعْطَى بأخيه درهمان ثوبان، لرفعْت الدرهمين والثوبين جميعا على مالم يُسَمَّ فاعلُه؛ لأنك شغَلْتَ الاسمَيْن الأوّليْن بالباء.

وتقول: ظُنَّ غِلمانُك قائمةً جواريهم، فغلمانُك رَفْعٌ «بظُن» و «قائمة» مفعول «ظُنّ» و «جواريهم» رفع بـ «قائمة» ، ولو قلْتَ: ظُنَّ غلمانُك قائماتٌ جواريهم، فرفعْتَ «قائماتٍ» على أنه خبر مقدم، وجواريهم رفع بالابتداء جاز.

وتقول: أُعْلِم عبدُ الله أباه خيرَ الناس غُلامُه قائمٌ، «عبد الله» رَفْعٌ بأُعْلِمَ، و «أباه» مفعول أوَّلُ و «خيرَ الناس» صفة للأب و «غلامه قائم» مبتدأ وخَبَرٌ في موضع المفعول الثاني.

وتقول: أُنْبِيءَ أخوك غلامَه زيداً صاحبَ عمرو ظانا محمدا أبوه مظنونٌ عمراً أبا زيد فـ «أخوك» رَفْعٌ بأُنْبِئَ، و «غلامَه» مفعولٌ أوَّلُ، و «زيدا» بدل منه أو عطف بيانٍ و «صاحبَ عمرو» صفة له و «ظانا» المفعول الثاني لأنبئ ، ومحمدا مفعولٌ أوَّلُ للظانّ، «وأبوه مظنونٌ» مبتدأ وخبر في موضع المفعول الثاني لـ «ظانٌّ» ، وفي «مظنون» ضمير قام مقام الفاعل لما (لم[1]) يسم فاعله، وعمرا مفعولُ «مظنون» ، و «أبا زيد» بدل من «عمرو» أو صفة.

وتقول: حُسِبَ (حُسْبَانُ[2]) زيدٍ أبا عَبْدِ الله الظانَّ أخاه منطلقةً جاريتُه أبوه ظان عمراً في دارك باطلاً.

فحسبانٌ مصدر وهورَفْعٌ بحُسِبَ؛ لأنّهُ لم يُسَمَّ[3] فاعله، و «زيد» فاعل «الحسبان» ، في المعنى وهو مجرور في اللفظ، وأَبَا عبد الله مفعولٌ أوَّلُ لحسبان،

---

(١) نقص في (ق) .

(٢) نقص في الأصل .

(٣) في «ق» : لأنه مفعول ما لم يسم فاعله.

والظـانٌّ صفـةٌ لأَبي عبـد الله، وأخوهُ مفعول أَوّلُ للظـانّ، و «منطلقـةٌ» المفعـول الثاني له و «جاريته» رَفْعٌ بمنطلقة و «أبوه ظـان» مبتـدأ وخبر في موضع المفعول الثـاني للمصـدر و «عَمْراً» مفعـولٌ أَوّلُ لظـانّ و «في دارك» المفعـول الثـاني لـه، وقولك: «بـاطلاً» مفعول «حُسِبَ» كما تقول حُسِبَ قولـك (بـاطلاً)[1]، فعلى هـذا فقس إنْ شاء الله عزّ وجَلَّ.

---

(١) نقص في «ق» .

بَابُ العَطْفِ[1]

حروف العطف عشرة: الـواو، والفـاء، وثُم، وأَوْ، وإمَّـا مكسـورة الألف مكررة، وأَمْ في الاستفهام، وَحتَّى، وبَلْ، ولكنْ الخفيفة، ولا.

اعلم أن هـذه الحروفَ تُشَرِّك الثـانِيَ فيما دخـل فيـه الأَوّلُ من الإعراب، وتختلفُ معانيها.

فـالـواو: مَعْنَـاهـا الجمع بين الشيئين في الأسماء المختلفـة من غير ترتيب، وإنما كانت كـذلـك؛ لأنَّها في الأَسْماء المختلفـة بمنزلـة التثنيـة في الأَسماء المتفقـة كقولك: قام زيد وعمرو، فلو اتفقا لم تحتج إلى الواو وكنت تقول: قام الزيدان، وذهب العَمْران، ولا تقول قام زيد وزيـد، ولا ذهب عَمْروٌ وعَمْروٌ، فَلَمَّا كانت التثنيـة لا تُرتب، وكانت الواو تجري مجراهـا فيما ذكرنـا، وجب ألا تُرَتِّبَ أيضـاً قـال الله عـز وجـل في قصـة واحـدة في «البقرة» : ﴿وَادْخُلُـوا الْبَـابَ[2] سُجَّـداً وَقُولُوا حِطّةٌ﴾ ، وقال في «الأعراف» ﴿وقُولُوا حِطّةٌ وادْخُلُوا البَابَ﴾[3] ، وهـذا يَدُلُّ على أَنها لا تُرتب. [١٣ / ١]

والفاء: تُرَتِّبُ من غير مهلة كقولك: ذَهَبَ زيدٌ فَعَمْروٌ.

وثُمَّ: تُرَتِّبُ بمهلة كقولك: جاء زيدٌ ثُمَّ عَمْروٌ.

و أَوْ: تكون على أربعة أوجه: ـ

---

(١) في «ق» باب حروف العطف.

(٢) الآية ٥٨ من سورة البقرة.

(٣) الآية ١٦١ من سورة الأعراف.

الأَوَّلُ: أَحَـدُ الشيئيْن أو الأشيـاء على الإبهـام، **والثـاني:** الشـك، **والثالث:** التخيير. **والرابع:** الإباحة.

فأحد الشيئين على الإبهام كقولك: جاء زيدٌ أو عَمْرٌو، أردت أحدهما، وكقوله عز وجل: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إلى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[1]، معناه والله أعلمَ: أرسلناه إلى أحد العددين[2] على الإبهام، ومعنى قولي على الإبهام أي من غِير تبيين ما يُقصَدُ إليه أن يُبَيَّن، وذلك أن المتكلم إذا قال: جاءني زيد أو عمرو، قد يجوز أنِ يَعْلَم الذي جاءه بعينه، وإنما يُدْخِلُ «أَوْ» في كلامه لِيُبْهِم على السامع، ومثلُه قول لبيد:

تَمَنّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعيشَ أَبوهما ... وَهَلْ أنا إلا من رَبيعةَ أَوْ مُضَرْ[3]

وقد عَلِم لبيدٌ أنه من مضر وليس من ربيعة، وإنما أراد من إحدى هاتين القبيلتين أفنى كما فَنَوْا، ومنه قول تَوْبَةَ بن الحُمَيْر:

وقد زعمت لَيْلَى بأنّي فاجر ... لِنَفْسِي تُقَاها أو عليها فُجُورُها[4]

---

(١) الآية ١٤٧ من سورة الصافات.

(٢) في معاني الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني ص ٧٨: « .. فأما قوله تعالى «وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ» ففيه خمسة أقوال، ثلاثة منها للبصريين: أحدها: قاله سيبويه وهو أن «أو» ههنا للتخيير والمعنى: إذا رآهم الرائي منكم يخير في أن يقول: هُم مائة ألف أو يزيدون.

والثاني: حكاه الصيري عنهم وهو أن «أو» ههنا لأحد الأمرين على الإبهام وهو أصل «أو»، قال محقق كتاب «معاني الحروف للرماني»: في الأعلام للزركلي ثلاثة يلقبون بالصيري، وأسبق الثلاثة للرماني هو محمد بن إسحاق بن إبراهيم الصيري أبو العنبس نديم المتوكل والمعتمد العباسيين... ولي قضاء الصيرة فنسب إليها، ولم أجد من مؤلفاته ما يشير إلى أنه كان مشتغلاً بالنحو حتى يستشهد به الرماني هنا.

(٣) وهو من شواهد ابن يعيش ج ٨ ص ٩٩، وانظر الخزانة ج ٤ ص ٤٢٤، ومغني اللبيب ص ٥٦٩ ـ ٥٧٠ وشرح شواهد المغني ص ٣٠٤، وشذور الذهب ص ١٧٠ وديوان لبيد ص ٢١٣ ومعجم شواهد العربية ص ١٣٢.

(٤) وهو من شواهد أبي عليٍّ القالي في أماليه ج ١ ص ٨٨ وانظر أمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٣١٧، والمغني ص ٦٢ وشرح شواهده ص ٧٠ وهمع الهوامع ج ٢ ص ١٣٤ والدرر اللوامع ج ٢ ص ١٨١، وورد عرضاً في الخزانة ج ٤ ص ٤٢٤، وانظر ترجمته في الأغاني ج ١١ ص ٢٠٤ وفيها قصة هذا الشعر وبعض أبيات هذه القصيدة وليس منها الشاهد، وانظر أيضاً معجم شواهد العربية ص ١٥٩.

لأن الإنسان إمّا أن يكون تَقِيّاً فله تُقاه، وإما أن يكون فاجراً فعليه فجوره، فأو دخلت لأحد الأمرين.

وأما الشك فكقولك: مررت برجل أو امرأة، وصورة «أوْ» في هذه المسألة والتي قبلها واحدة، إلا أن الفرق بينها: أن المتكلم في هذه المسألة شَاكٌّ لا يعلم بأَيِّها مَرَّ، وفي الأولى يعلم أحدهما بعينه، إلا أنه أبهمه لغرض له في الإبهام.

فأَمَّا التخيير: فكقولك: كُلِ السَّمَكَ أَوْ اشْرَبِ اللَّبَنَ، أَيْ أَنْتَ مُخَيَّرٌ فيها إن شئْتَ تناولتَ هذا، وإن شئت هذا.

والإباحة كقولك: جالس الحَسَنَ أو ابْنَ سِيرِين، وتَعَلَّمْ الفقهَ أو النَّحوَ، أيْ جالس هذا الضرب من الناس، وتعلم هذا الضرب من العلم.

والفرق بين «أو» في الإباحة وبينها في التخيير: أن المخيَّر متى تناول الاثنين كان عاصياً و (في)[1] الإباحة إذا تناول أَحَدَهُا لم يكن عاصياً.

والفرق بين «الواو» وبين «أو» في قولك: (تعلم الفقه والنحو)[2] وتعلم الفقه أو النحو: أن الواو معناها الجمع، فلو تعلَّم النحوَ ولم يتعلم الفقهَ كان عاصياً؛ لأَنَّ معناه تعلم هذين و «أو» إن تَعَلَّمَهُمَا أو تعلم أحدهما لم يكن عاصياً، وقوله جل وعز ﴿وَلاَ تُطِعْ[3] مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً﴾ ، جاء على عكس الإباحة؛ لأن الحَظْر يجبُ أن يَجْرِيَ على طريق الإباحة، كما أن النفي يجري على حَدِّ

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) الآية ٢٤ من سورة «الإنسان» .

الإيجاب في قولك: قام زيد، وما قام زيد كأنه قال: لا تُطِعْ (منهم)[1] الآثم ولا الكفورَ على اجتماعهما أو انفرادهما.

و «إما»[2] مثل «أو» في هذه المعاني التي ذكرنا.

والفرق بينهما: أن «أو» تأتي بعد أن يمضي الكلام على اليقين[3] ثم يدركه الشك أو غيره من المعاني التي ذكرنا.

و «إما» يَبْني المتكلم عليها كلامه على الشك[4] من أوله، تقول: جاءني إمّا زيد، وإما عمرو فيحتمل أن يكون شاكاً[5]، ويحتمل أن يكون مُبْهِماً غيرَ شاك، كما ذكرنا في «أو» .

[١٣ / ب] وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ[6] وَإِمَّا فِدَاءً﴾ تخييرٌ؛ لأن المنَّ: الإطلاقُ بغيْرِ فداءٍ، والفداءُ أخذُ عِوَضٍ، فليس فيه مَنٌّ.

وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِمَّا شَاكِراً[7] وَإِمَّا كَفُوراً﴾ إباحةٌ؛ لأَنَّ المعنى: إن شكر فقد هديناه، وإن كفر فقد[8] هديناه، وإن شكر ثم كفر فقد هديناه، وكُلَّمَا جاءتْ «إما» تدل على الأوجه الثلاثة على ما فسرناه فهي التي تكون

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) ذكر ابن هشام لإما خمسة معان خامسها التفصيل ومثل له بقوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِراً وإِمَّا كَفُوراً﴾ . وانظر: مغني اللبيب ص ٦٠.

(٣) انظر: معاني الحروف ص ١٣٠.

(٤) انظر: الأصول ج ٢ ص ٥٧، ومعاني الحروف ص ١٣٠، ١٧١ ـ ١٧٢.

(٥) هذا بداية الموجود بعد انتهاء السقط الذي أشرت إلى حدوثه في «ر» .

(٦) الآية ٤ من سورة محمد «ﷺ» .

(٧) الآية ٣ من سورة الإنسان.

(٨) انظر: معاني القرآن للفراء ج ٣ ص ٢١٤.

للإباحة[1]، هذا قول شيخنا أبي الحسن[2] علي بن عيسى النحوي.

و «أم» في الاستفهام على ضربين: أحدهما: متصل، والآخر: منقطع.

فالمتصل: هو أن تكون معادلة لألف الاستفهام بمعنى: أيِّها وأيِّهم، ([3]كقولك: أزيد عندك أم عمرو؟ بمعنى: أيّها عندك؟ .

والمنقطع هو: أن تأتيَ غيرَ معادلة للألف بغير معنى أيّها وأيّهم[3]) ، وذلك قولك: أزيد في الدار أمْ خلفَك عمرو؛ لأنه لا يمكنك تقرير أيّها عندك في هذا الكلام، وكذلك إن جاءت بعد الخبر كقول العرب: إنّها لإبل أم شاء، ومنه قوله عز وجل: ﴿الم تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لاَ رَيْبَ فِيهِ مِنْ[4] رَبِّ الْعَالَمِينَ. أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾.

ويقدرونها إذا كانت منقطعة تقدير «بل» و «الاستفهام» ؛ لأن فيها رجوعاً عن الأوّل واستئنافاً للثاني، فتقدير قولهم: إنها لإبل أم شاء: إنها لإبلٌ بل أهيَ

---

(١) في معاني الحروف للرماني ص ١٣٠: « .. ولها موضع واحد هو الشك، وذلك قولك: أكلت إما خبزاً وإما تمراً، أنت متيقن أنك أكلت أحدهما وشاكٌّ فيما أكلت منها، والفرق بين «إما» و «أو» : أنك إذا قلت: أكلت إما خبزاً وإما تمراً فقد ابتدأت بالشك وبنيت كلامك عليه، .. والثاني: أن تكون تخييراً.. والثالث: أن تكون إباحة» وقال في ص ١٧١: « .. لأن معناها معنى «أو» في الشك والتخيير والإباحة وأحد الشيئين على الإبهام، لا فرق بينها إلا من جهة أنك تبتدئ بإما شاكاً نحو ضربت إما زيداً وإما عمراً، فإن أتيت بأو دلَّلتَ على الشك عند ذكر الثاني نحو قولك: ضربت زيداً أو عمراً» .

(٢) هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن النحوي، المعروف بالرمّاني، له مؤلفات كثيرة منها: شرح كتاب سيبويه، وشرح مقتضب المبرد، وشرح أصول ابن السراج، ورسالة في معاني الحروف مطبوعة بتحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ورسالة في إعجاز القرآن تسمى النكت مطبوعة أيضاً، ولد سنة ست وتسعين ومائتين، وتوفي سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، انظر: شذرات الذهب ج ٣ ص١٠٩ والمنتظم ج ٧ ص ١٧٦ وإنباه الرواة ج ٣ ص ٢٩٤.

(٣-٣) نقص في «ر» و «ق» .

(٤) الآيات ١، ٢، ٣، من سورة السجدة.

شاء؟ ؛ لأن قولَه: إنها لإبل إخبارٌ، وهو كلام تام، وقولَهُ: أم شاء؟ استفهام عند شك عرض له، وشَاءٌ مرفوع على خبر لابتداء محذوف، تقديره: أمْ هِيَ شَاءٌ، وقوله عز وجل: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾[1](تقديره)[2] بل أيقولون افتراه؟ على جهة الإنكار.

وحتى في العطف: بمنزلة الواو، ويكون ما بعدها جزءاً مِمَّا قبلها، كقولك: ضربت القوم حتى زيداً، وجاء القوم حتى زيدٌ، ومررت بالقوم حتى زيدٍ، وهي في هذه المواضع كلها بمنزلة الواو، ولها أربعة مواضع نفسرها في باب يفرد لها إن شاء الله تعالى.

ومعنى بل: الإضرابُ عن الأول حتى يصير بمنزلة ما لم يُذْكر، وإيجابُ المعنى للثاني كقولك: ما جاءني زيدٌ بل عمروٌ، أَضْرَبْتَ عن ذكر زيد، كأنك لم تذكره، وأثبت المجيء لعمرو، وتقول: جاءني زيد بل عمرو، فالنفي والإثبات فيه سواء؛ لأن الاول بمنزلة ما لم تذكره.

ومعنى لكنْ: الاستدراك بعد النفي، تقول: ما جاءني زيد لكنْ عمروٌ، فإن ذكرتها[3] بعد إيجاب فلا يجوز الاقتصار على اسم واحد بعدها، ولكنك تذكر جملة مضادة لما قبلها، كقولك: جاءني زيد لكنْ عمروٌ لم يجئ، ولا يجوز أن تقول: جاءني زيد لكنْ عمرو (ثم تسكت)[4]؛ لأنهم قد اسْتَغْنَوْا ببل في مثل هذا الموضع عن «لكنْ» .

---

(١) الآية الثالثة من سورة السجدة.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) في الأصل: فإن ذكرتها.

(٤) نقص في «ر» و «ق» .

والفرق بين «لكنْ» و «بل» أن «لكنْ» لا بد فيها من نفي وإثبات، إنْ كان قبلها نفيٌ كان بعدها إيجابٌ، وإن كان قبلها إيجابٌ كان بعدها نفيٌ، وهذا الحكم ليس يراعى في «بل» ؛ لأنه رجوع عن الأول حتى يصير بمنزلة ما لم يُذكر، وما لم تذكره فليس فيه نفْيٌ ولا إثباتٌ.

فإن قال قائل: فَلِمَ لا يكون جاءني زيدٌ لكنْ عمروٌ، على معنى النفي؟ قيل له: لأن النفي لا يكون إلا بعلامة حرف النفي، وليس الإيجابُ كذلك فاستغنَيْتَ في الإيجاب عن حرف.

وإذا قلت: ما جاءني زيد لكنْ عمرو، لم تَسْتَغْنِ / في النفي عن الحرف لما بينا (لك)[1]. [١٤ / ا]

ومعنى لا: إخراج الثاني مما دخل فيه الأولُ كقولك: جاءني زيدٌ لا عَمْروٌ وضربْتُ الزَّيْدَيْنِ لا العَمْرَيْنِ.

ولا يجوز: ما ضربت الزيدَيْنِ لا العَمْرَيْنِ؛ لأنها لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول، فالأولُ في هذا لم يدخل في شيء فيَخرجَ منه الثاني.

فصل: وحروف العطف لا يدخل بعضها على بعض؛ لأن ذلك يوجب خروج أحدهما عن معنى العطف، فلا يجوز جاءني زيد وثم عمرو؛ لأنه لا يخلو من أن تكون الواو عاطفة أو «ثم» فأيُّها ثبت له الحكم اسْتُغْنِيَ به عن الآخَر. فأما قولك: ما قام زيد ولا عمرو فالواو هي العاطفة، و «لا» لتأكيد النفي، وكذلك إذا دخلت الواو على «لكنْ» فالواوُ هي العاطفة جملةً على جملةٍ و «لكنْ» على معناها في الاستدراك دون العطف كقولك: جاءني زيد ولكنْ عمرو لم يجيءْ، «فعمرو» رَفْعٌ بالابتداء و «لم يجيءْ» خبره، كما تقول: جاءني زيدٌ وعمروٌ لم

---

(١) نقص في «ق».

يَجِيءْ، فلو كانت (لكنْ[1]) عاطفةً في مثل هذا الموضع لم يجز رفعُ عمروٍ بالابتداء، كما أنك إذا قلت: ما جاءني زيدٌ لكنْ عمروٌ، لم يكن عمرو مبتدأ، وكان معطوفا بلكن على ما قبله، وإذا كانت «لكنْ» في إيجاب ما قبلها تخرج عن العطف من غير دخول الواو عليها فإذا أدخلت الواو كان أَجْدَرَ لخروجها عن العطف.

وقد قال سيبويه[2]: ما مررت برجل صالح (و)[1] لكن طالحٌ.

فالرفع على تقدير: ولكن هو طالح، وفي هذا بيانُ أن الواو هي العاطفةُ، فأما دخول الواو على «إما» في قولك: جاءني إمَّا زيد وإمَّا عمرو، فإمَّا[3] هي العاطفة دونَ الواو.

والدليل على ذلك أنَّ الواوَ لَوْ كانتْ العاطفةَ في هذه المسأَلَةِ لتناقض[4]

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) انظر: الكتاب جـ ١ صـ ٢١٦.

(٣) انظر الكلام على «إما» في كتاب سيبويه جـ ١ صـ ٤٧١،٣٥ و جـ ٢ صـ ٦٧ ومعاني القرآن للفراء جـ ٣ صـ ٢١٤ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ ٢ صـ ٥١٩ والمقتضب جـ ٣ صـ ٢٨ والأصول جـ ٢ صـ ٥٧ وابن يعيش جـ ٨ صـ ١٠٣ والمقرب جـ ١ صـ ٢٣١ ـ ٢٣٢ ومغني اللبيب صـ ٥٩ ـ ٦٠.

(٤) قال المالقي في كتاب «رصف المباني» .. والصحيح أنها حرف عطف. وهو نص الصيمري في «تبصرته» لأنه قال: «وإنما دخلت إما الأولى لتؤذن أن الكلام يبنى على ما لأجله جيء بها، ودخلت الواو ثانية تُنْبِيء أن «إما» الثانية هي الأولى، قال: لا يصح أن تكون الواو عاطفة للكلام لأنه فاسد لأن الواو مشرّكة لفظا ومعنى والكلام الذي فيه «إما» ليس على ذلك، بل على المخالفة من جهة المعنى، وهذا الذي ذكره الصيمري هو الحق، وهو ظاهر مذهب سيبويه ومذهب أئمة المتأخرين كأبي موسى الجزولي وغيره، وفيه الرد على أبي علي ضرورة» .

هذا ويرى أبو علي الفارسي أن «إمّا» ليست عاطفةً، قال في الإيضاح العضدي جـ ١ صـ ٢٨٩: «وليست «إما» بحرف عطف؛ لأن حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفردا على مفرد، أو جملة على جملة، وأنت تقول: ضربت إما زيدا وإما عمرا فتجدُها عاريةً من هذين القسمين، وتقول: وإما عمرا فتدخل عليه الواو ولا يجتمع حرفان لمعنى » .
ويرى الرمّاني أيضا أن «إما» ليست حرف عطف، انظر معاني الحروف صـ ١٣١.

الكلام؛ وذلك أنّ «الواو» معناها الجمعُ بين الشيئين، و «إمّا» معناها أحَدُ الشيْئَيْن، فكان يجيء من ذلك أن تكون المسألة يراد بها الجمعُ والتفريق في حال واحدة، وهذا محال، وإنما دخلتْ الواوُ؛ لِتُؤذِنَ أنّ «إمّا» الثانيةَ هي الأُولى؛ لأنّ «إمّا» لا تُسْتَعْمَلُ في العطف إلاّ مُكَرَّرَةً، والعاطفةُ هي الثانية منها، فأمّا الأُولى فللإيذان بالمعنى الذي بُنِيَ عليه الكلام من الشك وغيره، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

فصل: والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه، دون ما يستحقه الأول من الأحكام التي يكون عليها الاسم من التعريف، والتأنيث، والإضمار، والإظهار، فيجوز أن يُعطف المعرفةُ على النكرةِ، والنكرةُ على المعرفة، والمؤنّثُ على المذكر، والمذكرُ على المؤنّثِ، والمضمرُ المنفصلُ على الظاهرِ، والظاهرُ على المضمرِ، إلا أن يكون المضمرُ مرفوعاً متصلاً، أو مجروراً، فتقول: جاءني زيدٌ ورجلٌ صالحٌ، ورأيتُ رجلاً وامرأةً، ورأيتُ عبدَ اللهِ وأباكَ، وأكرمتُك وعبدَ الله.

فأما المضمر المرفوعُ فلا يحسن العطف عليه إذا كان متصلا حتى يُؤَكَّدَ بالمنفصل، أو يتوسطَ بينه وبين ما يُعْطَفُ عليه كلامٌ يقوم مَقَامَ / التأكيد، [١٤ / ب] فتقول: ذهبتُ أنا، وزيدٌ، وأكرمْتُ أنا وعبدُ الله أخاك.

ولا يحسن ذهبت وزيدٌ، ولا أكرمت وعمروٌ أخاك؛ لأن هذا الضمير قد اختلط بالفعل حتى صار كبعض حروفه، فصار العطفُ عليه كالعطفِ على الفعل.

فإذا أكدته بالمنفصل صار تقديرُ العطف على هذا المنفصل؛ لأنّه هو في المعنى، فإن قلت: أكرمت أخاك وعمروٌ جاز وحَسُنَ؛ لأنّك قد فَصَلْتَ بين

الضمير و (بين[1]) المعطوف عليه بقولك: أخاك، فَسَدَّ مَسَدَّ المنفصل، ومثله قوله عز وجل ﴿لَوْ شَاءَ اللهُ[2] مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا﴾ ، عُطِفَ «ولا آباؤنا» ، على ضمير الجماعة في «أَشْرَكْنَا» ؛ لأن «لا» توسطت بينهما فقامت مَقَامَ التوكيد بالضمير المنفصل.

وأما الضمير المجرور فلا يجوز أن يُعطف عليه إلا بإعادة العامل؛ لِعلتين:

إحداهما: شدة اتصاله بالجارِّ حتى صارا كشيء واحد، ألا ترى أنه يقوم مَقَام التنوين في قولك: غلامه[3] وغلامك وما أشبهها؟ ، فلَمَّا لَمْ يقم بنفسه، واشتد اتصالُه بالأول صار كبعض حروفه، فلم يَجُزِ العطفُ عليه، كما لا يُعْطَفُ على بعض حروف الكلمة.

وليس كذلك المنصوبُ؛ لأنَّ له ضميراً منفصلاً يقوم بنفسه، ويتقدم ويتأخر، فتقول: رأيت زيداً وإيّاك، وتقول[4]: إيّاك ضَرَبْتُ، ولا يجوز هذا في هذا الضمير المجرور.

والعلة الثانية: ما حُكي[5] عن المازني[6] أن المعطوفَ شريكُ المعطوفِ

---

(١) نقص في «ر» .

(٢) الآية ١٤٨ من سورة الأنعام.

(٣) هذا بداية سقط في «ر» ينتهي في صـ ١٤٨.

(٤) في «ق» : فتقول: رأيت زيدا وإياك ضربت ولا يجوز هذا...

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ ٢ صـ ٢ ـ ٣ والإنصاف صـ ٤٦٧ وابن يعيش جـ ٣ صـ ٧٨ والبحر المحيط جـ ٣ صـ ١٥٨ وخزانة الأدب جـ ٢ صـ ٣٣٩.

(٦) المازني هو بكر بن محمد بن بقية، وقيل بكر بن محمد بن عدي بن حبيب أبو عثمان من بني مازن بن شيبان، وهو أستاذ المبرد، وله عدة تصانيف منها كتاب «التصريف» وكتاب «العروض» وكتاب «القوافي» توفي بالبصرة سنة ثمان وأربعين ومائتين، وقيل: سنة تسع وأربعين ومائتين وقيل غير ذلك. انظر: أخبار النحويين البصريين صـ ٥٧ ـ ٥٨ وإنباه الرواة جـ ١ صـ ٢٤٦ وبغية الوعاة صـ ٢٠٢.

عليه في أن كل واحد منهما يعطف على صاحبه كقولك: رأيت زيدا وعمرا، ثم تقول: رأيت عمرا وزيدا، فكل واحد منهما جائز فيه ما جاز في الآخر (من العطف[1]) .

والمضمر المجرور لا يجوز عطفه على ما قبله، لا تقول: مررت بزيد وه، ولا مررت بعمرو وكِ، فَلَمَّا لم يُجز أن يكون معطوفا إلا بإعادة العامل لم يُجز أيضا أن يعطف عليه إلا بإعادة العامل، هذا معنى قول المازني، فتقول: مررت به وبزيد[2]، ولا يجوز مررت به وزيد، بغير الباء إلا في ضرورة[3] الشعر كما قال:

فَاليومَ قَرَّبْتَ تَهجُونا وتشتِمُنا ... فاذهب فما بِكَ والأيّامِ من عَجبِ[4]

عطف «الأيام» على الكاف في «بك» بغير الباء: لضرورة الشعر، وكذلك قوله:

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ ٢ صـ ٢، والأصول جـ ٢ صـ ٨٠.

(٣) أجاز ابن مالك ذلك في النثر أيضا، قال:

وليس عندي لازما إذ قد أتى ... في النظم والنثر الصحيح مثبتا

فوافق يُونسَ والأخفشَ والكوفيين، واختار ذلك أبو حيان. انظر: الإنصاف صـ ٤٦٣ ـ ٤٧٤ وابنَ يعيش جـ ٣ صـ ٧٨ ـ ٧٩ والبحر المحيط جـ ٢ صـ ١٤٧ و جـ ٣ صـ ١٥٨ والتصريح جـ ٢ صـ ١٥١ والصبان على الأشموني جـ ٣ صـ ١٩٢.

(٤) وهو من أبيات سيبويه المجهولة القائل، انظر كتاب سيبويه جـ ١ صـ ٣٩٢ والكامل صـ ٤٥١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ ٢ صـ ٣ والإنصاف صـ ٤٦٤ وابن يعيش جـ ٣ صـ ٧٨ و صـ ٧٩ والرضي على الكافية جـ ٢ صـ ٣٢٠ وإبراز المعاني لأبي شامة صـ ٢٨٤ والبحر المحيط جـ ٢ صـ ١٤٨ وجـ ٣ صـ ١٥٨ والمقرب جـ ١ صـ ٢٣٤ والخزانة جـ ٢ صـ ٣٣٨ والعيني جـ ٤ صـ ١٦٣ والهمع جـ ١ صـ ١٢٠ و جـ ٢ صـ ٢٣٩ والدرر جـ ١ صـ ٩٠ و جـ ٢ صـ ١٩٢ والصبان على الأشموني جـ ٣ صـ ١٩٢ ومعجم شواهد العربية صـ ٦١.

نَعَلِّقُ في مِثْلِ السَّوارِي سيُوفَنا ... وما بينها والكعبِ مَهْوى نَفانِفِ[1]

عطف الكعب على الضمير في «بينها» ، وهذا مذهب البصريين، وخطّؤوا مَنْ قرأ: ﴿تَسَاءَلُونَ[2] بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾ فجرّ[3] الأرْحَامَ عطفا على الهاء في «به» لأن هذا لا يجوز عندهُم إلا في ضرورة (الشعر[4]) .

واعلم أنه يجوز في المعطوف مالا يجوز في المعطوف عليه تقول: كُلّ شاةٍ وسِخْلتِها[5] بدرهَم ولا يجوز كل شاةٍ سخلتها بدرهَم، ونقول: رُبَّ رجلٍ[5] وأخيه، ولا يجوز: رُبَّ أخيه؛ لأنه إذا تقدم ذكر النكرة المعطوفِ / [١٥ / ا] عليها حمل على التأويل بتقدير: كل شاة وسِخْلةٍ لها بدرهَم، ورُبَّ رجلٍ وأخٍ له، وإذا لم يتقدم ذكر النكرة لم يمكن هذا التأويل، وأنْشِدَ لمجنون بني عامر:

---

(١) البيت لمسكين الدارمي، وهو من شواهد السيرافي في شرح كتاب سيبويه جـ ٢ قسم ٢ صـ ٦٩ وانظر: الإنصاف صـ ٤٦٥ وابن يعيش جـ ٣ صـ ٧٩ وإبراز المعاني صـ ٢٨٤ والبحر المحيط جـ ٢ صـ ٢٤٨ و جـ ٣ صـ ١٥٨ والعيني جـ ٣ صـ ١٦٤ والصبان على الأشموني جـ ٣ صـ ١٩٢ والحيوان جـ ٦ صـ ٤٩٤ واللسان (غوط) ومعجم شواهد العربية صـ ٢٣٧ وديوان مسكين الدارمي صـ ٥٣ برواية تنائف ويروي أيضا وما بينها والكعب غَوْط نفانف.

والنفانف: جمع نَفْنَف وهو الهواء بين الشيئين، والتنائف: جمع تَنُوفة وهي المفازة ، والغُوط كما في اللسان جمع الغائط وهو المتسع من الأرض مع طمأنينة، والسواري جمع سارية وهي العمود.

(٢) الآية الأولى من سورة النساء.

(٣) وهو حمزة، انظر: السبعة صـ ٢٢٦ والتيسير صـ ٩٣ وإبراز المعاني صـ ٢٨٣ - ٢٨٤ والبحر المحيط جـ ٣ صـ ١٥٧ - ١٥٨ والنشر جـ ٢ صـ ٢٤٧ وإتحاف فضلاء البشر صـ ٢٢٠ ونسبها أبو حيان في البحر المحيط جـ ٢ صـ ١٤٧ عند تفسير قوله تعالى: «وكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» إلى ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنخعي ويحي بن وثاب، والأعمش وأبي رزين، ثم قال: « ومن ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كَذَب، وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة» وأورد سبعة أبيات شواهد على صحة هذه القراءة.

(٤) نقص في الأصل.

(٥) انظر سيبويه جـ ١ صـ ٢٤٤، وفي اللسان (سخل) : «السَّخلة: ولد الشاة من المعز والضأن، ذكرا كان أو أنثى» .

أيُّ فَتى هَيْجَـاءَ أنْتَ وجـارِهـــا إذا ما رِجالٌ بـالرِّجـالِ اسْتَقَلَّتِ(١)

على تقدير: أيُّ جـارٍ لهـا، ولا يجوز فيهـا الرفع؛ لأنـه يبطل بـالرفع معنى التعجب والمبالغة، وقال الأعشى:

وَكَمْ دُونَ بيتـــــك من صَفصَفٍ ودَكْـدَاكِ رَمْـلٍ وأَعْقَـادِهــا(٢)

وَوَضْـعِ سِقـــاءٍ وإحْقَـــابِـــه وَحَـــلِّ حُلـــوسٍ وإغْمادِهَـــــا

((٣) بتقدير: وأعقادٍ لها، وإحقابٍ له، وإغمادٍ لها(٣)) .

ومن هذا قول الأعشى أيضاً:

الـواهبُ المـائـةِ الهِجـانِ وعبـدِهـا عُـوذاً تُـزَجِّي(٤) بينَهـا أطْفـالَهـا

---

(١) وهو من شواهد سيبويـه جـ ١ صـ ٢٤٤ بروايـة: وأيّ فتى، وهو من أبيـاتـه المجهولـة القـائل، وأورد سيبويـه صـدره فقـط في جـ ١ صـ ٣٠٥ وهو في أصـول ابن السراج جـ ٢ صـ ٣٩، وانظر معجم شـواهـد العربيـة صـ ٧٣، وليس البيت في ديوان مجنون بني عامر المطبوع وإن كان فيه قصيدة من نفس الوزن والقافية من صـ ٨٤ إلى صـ ٨٧، «وجـار» هنا نكرة لأن «أيا» إذا أضيفت إلى واحد لم يكن إلا نكرة؛ لأنه فرد الجنس، وهو وإن كان مضافا إلى ضمير هيجاء فإنـه نكرة في المعنى لأنّ ضمير هيجاء في الفائدة مثلها، وكأنه قال: أيُّ فتى هيجـاءَ وأيُّ جـارِ هيجـاء أنت، قـال الأعلم: «وأراد بفتاها: القائم بها المُبْلى فيها، وبجارها: المجير منها الكافي لها، ومعنى استقلت: نهضت» .

(٢) وهو من شواهـد سيبويـه ج ١ ص ٢٤٥، وانظر: الأصـول ج ٢ ص ٣٩، ومعجم شـواهـد العربيـة ص ١٣١. والصَّفصَف: المستوى من الأرض لا يُنْبِت، والدَّكْداك: ما تلبس واستوى، والأعقـاد: جمع عَقَـدَ بـالتحريـك وهو: المتراكم، والحُلُوس: جمع حِلس بالكسر، وهو: كساء على ظهر البعير تحت البرذعة.

والبيتان في ديوان الأعشى ص ٥٤ بيد أنها ليسا مُتواليَيْن ولكن بينهما بيت، والشـاهـد: حمل هـذه الثلاثـة على معنى التنكير لأنها معطوفة على «صفصف» الواقعة موقع المنصوب على التميز.

(٣-٣) نقص في الأصل.

(٤) وهـو من شـواهـد سيبـويـه ج ١ ص ٩٤، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ١٦٣، والأصـول ج ١ ص ١٥٩ وج ٢ ص ٣٢٢ والمخصّص ج ١٦ ص ١٢٥ والرضي على الكافية ج ٢ ص ٣٢١ والخزانة ج ٢ ص ١٨١، ٣٤١ وج ٣ ص ١٣١ والمقرب ج ١ ص ١٢٦ والهمع ج ٢ ص ٤٨، ١٣٩ والـدرر ج ٢ ص ٥٧، ١٩٢ وديـوانـه ص ٢٥ ومعجم شـواهـد العربيـة ص ٢٧٣ والشاهدُ فيه: عطف «عبدِها» على«المائة».

وقد اعْتُرِض على سيبويه بأنه ليس مثل: الضاربِ الرجلِ وعبدِ الله، لأن عبدها ليس أجنبياً لأنـه بمثـابـة عبـد المائة، لأن الضمير فيه عائد إلى المائة، وأما الضارب الرجلِ وعبـدِ الله فـإن المعطوف ليس فيـه ضمير الأول فهو أجنبي =

ولا يجوز الواهب عبدِها على قول سيبويه[1]، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

فصل: واعلم أن العطف على عاملين[2] لا يجوز عند أكثر النحويين[3]، لا يجوز عندهُم: قام زيدٌ في الدار والقصرِ عَمْروٌ على تقدير: وفي القصر عمرو.

ومعنى قولنا عطف على عاملين هو: أن «قام» عمل في «زيد» الرفع، و «في» عملت في «الدار» الجر، فإذا قلت: والقصرِ عمرو فقد جَرَرْتَ «القصر» بالعطف على الدار، وَرَفَعْتَ «عمراً» بالعطف على «زيد» فقد عطفت على عاملينَ، وهما: «قام» و «في» .

وإنما لم يجز هذا؛ لأن حرف العطف ينوب عن العامل، ويغني عن[4] إعادته، ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيد وعمرو فقد أغْنَتْ الواوُ عن إعادة «قام» وإن كان معناه: قام زيد وقام عمرو؟ ، فَلَمَّا كان حرف العطف كالعامل في نيابته عنه وإيجابه للإعراب الذي يقتضيه العامل (الأوّل)[5] للثاني، وكان العامل الواحد لا يعمل عملين مختلفين وجب لِمَا يقوم مقامه ألا ينوب عن شيئين مختلفين؛ لأنه لما كان الأصل الذي هو العامل لا يجوز أن يعمل عملين وجب في

= منه، وأجيب بأن سيبويه لم يقصد ذلك، وإنما قصد أن المعطوف على ما فيه الألف واللام من ذلك يكون بمنزلته في الجرّ. والهِجان: البيض، وهي أكرم الإبل، والعُوذُ جمع عائذ مثل حُول وحائل وهو شاذ، وعائذ: صيغة نسب وهي الحديثة النتاج، انظر اللسان (عوذ) .

(١) انظر: الكتاب ج ١ ص ٩٣.

(٢) هذا تجوز من القدماء في التعبير، والمراد: العطف على معمولي عاملين.

(٣) منعه سيبويه، انظر: الكتاب ج ١ ص ٣١ ـ ٣٣ والأصول ج ٢ ص ٧١ ـ ٧٢ والرضي على الكافية ج ١ ص ٣٢٥ ومغني اللبيب ص ٤٨٦.

(٤) هذا التعليل إلى نهايته موجود بنصه في شرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ١٢٩.

(٥) نقص في «ق» .

الفرع الذي يقوم مقامه ألا يعمل عملين؛ لأن الفرع أضْعَفُ مِنَ الأصل.

وأجاز الأخفش[1] العطف على عاملين، فأجاز: قام زيد في الدار والقصرِ عمرو فقدم المجرور على المرفوع؛ لأن الجار والمجرور كشيء واحد، ولم يُجز قام زيدٌ في الدار وعَمْروٌ القصرِ؛ لئلا يفصل بين الجار والمجرور، واحتج بقول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِيْنَ. وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ. وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللهُ مِنَ السَّمَاء مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعقلُونَ﴾[2] فقال[3]: ﴿وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ مجرور بالعطف على المجرور الذي قبله، وقوله: ﴿آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقلُونَ﴾ منصوب بالعطف على ما عملت فيه «إنَّ»، فالواو عنده على هذا عطفت على عاملين: جار، وهو: «في» وناصب، وهو: «إنَّ» .

---

(١) انظر: المقتضب ج ٤ ص ١٩٥ والكامل ص ٤٨٨ ـ ٤٨٩ والأصول ج ٢ ص ٧٠، ٧٤ وشرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ١٣٠ والرضي على الكافية ج ١ ص ٣٢٤ ـ ٣٢٥ وابن يعيش ج ٣ ص ٢٧ ومغني اللبيب ص ٤٦٣ وإبراز المعاني لأبي شامة ص ٤٦٣ والبحر المحيط ج ٨ ص ٤٢ ـ٤٣، وقال ابن هشام في المغني: «وأما معمولا عاملين: فإن لم يكن أحدهما جاراً فقال ابن مالك: هو ممتنع إجماعاً نحو كان آكلا طعامك عمرو وتمرَك بكر، وليس كذلك، بل نقل الفارسي الجوازَ مطلقاً عن جماعة، وقيل: إن منهم الأخفش.

وإن كان أحدهما جارّاً فإن كان الجار مؤخراً نحو زيدٌ في الدار والحجرةِ عمروٌ، أو وعمروٌ الحجرةِ، فنقل المَهْدَوِيُّ أنه ممتنع إجماعاً، وليس كذلك، بل هو جائز عند من ذكرنا، وإن كان الجار مقدماً نحو في الدار زيد والحجرةِ عمرو، فالمشهور عن سيبويه المنع، وبه قال المبرد وابن السرّاج وهشام وعن الأخْفش الإجازة، وبه قال الكسائي والفراء والزجاج، وفصل قوم ـ منهم الأعلم ـ فقالوا: إن وَليَ المخفوضُ العاطفَ كالمثال جاز لأنه كذا سمع، ولأن فيه تعادل المتعاطفات وإلا امتنع نحو: في الدار زيد وعمرو الحجرةِ.

(٢) الآيات ٣، ٤، ٥، من سورة الجاثية، ونصب «آيات» قراءة حمزة والكسائي ويعقوب والأعمش والجحدري، انظر: السبعة ص ٥٩٤ والتيسير ص ١٩٨ وإبراز المعاني ص ٤٦٣ ـ ٤٦٤ والنشر ج ٢ ص ٣٧١ والبحر المحيط ج ٨ ص ٤٢، وقرأ الجمهور بالرفع.

(٣) انظر: شرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ١٣٠.

وَرَدَّ أبو العباس[1] هذه القراءة[2] ورفع «الآيات» في الآيتين الأخيرتين ليخلُص من العطف على عاملين فأُلْزِمَ / مثلَ ما فر منه، وذلك أنه جرّ [١٥ / ب] «واختلاف» بالعطف على ما عملت فيه «في» ، ورفع «الآيات» بالابتداء عطفاً على موضع «إنَّ» كما تقول: إن زيداً في الدار والقصرُ عمروٌ، وهذا عطفٌ على عاملين أيضاً، وهما: «في» « (و)[3] موضع إن » الذي هو ابتداء.

وسوى ابن السَّرَّاج[4] بين الرفع والجر والكسر في الآية الثالثة في أنه ليس فيها عطف على عاملين فغلّط الأخفش وأَبا العباس[5] فيما ذهبا إليه من العطف على عاملين فيمن جر[6]، وَوَجَّهَهُ على وجهٍ حسنٍ وهو التكرير للتأكيد، وذلك يخرجه من العطف على عاملين، وهو كقولك: إن زيداً في الدار والبيتِ زيداً، فهذا جائز بإجماع؛ لأنه بمنزلة إن زيداً في الدار والبيتِ[7]، وهذا وجه حسن؛ لأنه جَعَلَ «الآيات» الأخيرة هي الأولى، وإنما كُرِّرتْ للتأكيد وطول الكلام، فخرج من أن يكون معطوفاً على عاملَيْن.

---

(١) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف بالمبرد، أخذ عن الجرمي والمازني وغيرهما له عدة كتب أشْهرُها: المقتضب، والكامل. ولد سنة عشر ومائتين وقيل سنة سبع ومائتين، وتوفي سنة ست وثمانين، وقيل سنة خمس وثمانين ومائتين ببغداد. انظر: أخبار النحويين البصريين ص ٧٢ ـ ٧٧ والأنساب ١١٦ / ب، ووفيات الأعيان ج ٣ ص ٤٤٤ وغاية النهاية ج ٢ ص ٢٨٠.

(٢) انظر المقتضب ج ٤ ص ١٩٥ والكامل ص ١٦٣، وص ٤٨٨ ـ ٤٨٩ وشرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ١٣٠، ١٣٧.

(٣) نقص في الأصل.

(٤) هو محمد بن السري أبو بكر النحوي المعروف بابن السرّاج، أخذ عن المبرد، له عدة مؤلفات، أشهرها الأصول، والسّرّاج نسبة إلى عمل السروج وتوفي سنة ستَ عَشْرَةَ وثلاثمائة، انظر إنباه الرواة ج ٣ ص ١٤٥ ـ ١٤٩ وأخبار النحويين البصريين ص ٨١ وتاريخ بغداد ج ٥ ص ٣٩.

(٥) انظر الأصول ج ٢ ص ٧٤، ٧٦. وإبراز المعاني لأبي شامة ص ٣٦٤ ـ ٤٦٤.

(٦) في «ق» فيمن كسر.

(٧) في الأصل: والبيت منْها.

والعطف على عـاملين عَيْبٌ عنـد من أجـازه، ففي هـذا دليـل على أنـه لا يجوز حمل «الآيات» على العطف على عاملين؛ لأنَّ القرآن لا يُحمل على شيء فيه عيب.

وقد قُرئ «آياتٍ» بالكسر فتأويله على ما ذكره ابن السراج دون مـا ذكره الأخفش وغيره ممن أجاز العطف على عاملين.

وكذلك جميع ما يُحتج بـه في العطف على عـاملين يُخَرَّجُ على (العطف)[1] على عامل واحد[2] فلا حجة له فيه، فتذكر ما ذَكَرْتُهُ تَرْشُدْ إن شاء الله تعالى.

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) انظر كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٣.

باب الفعلين المعطوف أحدِهما على الآخر

اعلم أنك إذا عطفت فعلاً على فعل، وذكرت لهما فاعلاً واحداً فأنت مخير، إن شئت[1] رفعت الفاعلَ بالفعل الأوّل، وإن شئت رفعته بالفعل الثاني، إلا أن الأجود أن يعمل الفعل في الذي يليه، لأنه أقربُ إليه[2]، فحمْلُه على ماكان أَقرب مُتَنَاولاً أحسنُ، ويجوز حمله على الأبعد، لصحّة معناه إذ كانت الجملتان قد صارتا بمنزلة جملة واحدة فتقول: قامَ وقعد زيد، إنْ شئْتَ رَفَعْتَ «زيدا» بقعد، وإن شئت بقام، والأجود أن ترفعه بقعد، لأنه أقرب الفعلين إليه، ويكون في «قام» ضمير فاعل، لأن الفعل لايخلو من فاعل ظاهرٍ أو مضمر، فلمّا رفعْت الفاعل الظاهر بأحد الفعلين وجب أن يُضْمَرَ في الآخَرِ، وقد قدمنا أن ضمير الغائب الواحد لايظهر في الفعل.

فإن ثَنَّيْتَ أو جمعْت ظهر الضمير فقلت: قاما وقعد[3] الزيدان، وقاموا وقعد الزيدون، رفعت «الزيدان» و «الزيدون» بقعد، فلذلك وَحَّدْتَه، وتُبَيِّن الضميرَ المستترَ في «قام» لَمّا ثَنَّيْتَ وجَمَعْتَ، ولا يجوز غير ذلك عند البصريين[4].

---

(١) كلمة «شئت» نهاية السقط الذي أشرت إلى حدوثه في «ر» في ص ١٤٠ .

(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص٣٧ والإنْصاف ص٨٣ وابن يعيش جـ١ ص٧٧، والتصريح جـ١ ص٣٢٠.

(٣) انظر: المقتضب جـ٤ ص٧٧.

(٤) انظر: الكتاب جـ١ ص٣٨ والصبان على الأشموني جـ٢ ص١٣٢.

فأمّا الكوفيون: فالكسائي[1] منهم يجيز إعمال الفعل[2] الثاني على أن لايُضْمِرَ في الفعل الأول فاعلاً، لأنه لايرى الإضمار[3] قبل الذكر، وهذا الذي أجَازَهُ الكسائي أقْبَحُ من الإضمار قبل الذكر، لأن الفعلَ لابد له من فاعل.

وأمَّا الفراءُ[4]، فإنه لايُجيز إلا / إعمال الفعل الأول في مثل هذه[5] المسألة [١٦ / أ] ([6] لأنه لايُضمِرُ قبل الذكر، ولا يُخلي الفعل من فاعل، فوجب على هذا الأمر ألا تجوز المسألة[6]) في مذهبه، أعني: قاما وقعد الزيدان، وهذا الذي ذكره الفراء هو قياسٌ لولا ماسَمِعَ[7] من العرب من إعمال الفعل الثاني، وإضمار الفاعل في الفعل الأول، وهو قول طُفَيْل الغَنَوي:

وَكُمْتاً مُدَمّاةً كأنّ متُونَهَا
جَرى فوقها واسْتَشْعَرتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[8]

---

(١) هو أبو الحسن علي بن حمزة أحد أئمة القراء من أهل الكوفة، وإمامهم في النحو واللغة، له عدة كتب منها: «معاني القرآن» و «مختصر النحو»، توفي بالري سنة سبع وتسعين ومائة. انظر: الفهرست ص٩٧ ـ ٩٨، وغاية النهاية جـ١ ص٥٣٥ وتاريخ بغداد جـ١١ ص٤٠٤، والأنساب ٤٨٢/أ وبغية الوعاة ص٣٣٦.

(٢) انظر: ابن يعيش جـ١ ص٧٧ وشرح التسهيل لابن عقيل ٦٧/ب والصبان على الأشموني جـ٢ ص١٣١.

(٣) انظر: الإنصاف ص٨٧ والصبان على الأشموني جـ٢ ص١٣٢.

(٤) هو أبو زكريا يحيى بن زياد المعروف بالفراء، له عدة كتب أشهرها «معاني القرآن» وكان أشْهَرَ أصحاب الكسائي، وأعلم الكوفيين بالنحو بعده، توفي سنة سبع ومائتين. انظر: الفهرست ص١٠٠ ووفيات الأعيان جـ٥ ص٢٢٥ والأنساب ٤٢٠/أ، ومرآة الجنان جـ٢ ص٣٨ ومعجم الأدباء جـ٢٠ ص١٠.

(٥) انظر: ابن يعيش جـ١ ص٧٧ وشرح التسهيل لابن عقيل ٦٦/ب والرضي على الكافية جـ١ ص٧٩ والإنصاف ص٨٧ والصبان على الأشموني جـ٢ ص١٣٢ وحاشية يس على التصريح جـ١ ص٣١٨.

(٦-٦) نقص في «ق».

(٧) في «ر»: لولا ماسمع إعمالَ الفعل الثاني.

(٨) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٩، وانظر: المقتضب جـ٤ ص٧٥ وشرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص١٧٤ ـ ١٨٢ والجُمل ص١٢٧ والإنصاف ص٨٨ وابن يعيش جـ١ ص٧٧، ٧٨، والعيني جـ٣ ص٢٤ والأشموني جـ٢ ص١٣٣ واللسان (كمت) و (شعر) و (دمى) وتاج العروس (دمى) وديوانه ص٢٣، وفي اللسان (كمت): «الجمع» كُمْت كسروه على مُكبَّره المتوهم، وإن لم يُلفظ به، والكُمَيْت: الذي لونه حمرة يخالطها سواد، ومُدَمَّاة: شديدةُ الحُمرة حتى كأنها قد طُليتْ بالدم

فقد ذكر في البيت فعلين أحدهما: «جرى» والآخر: «واستشعرت»، وأنشده الرواة بنصب «لون مذهب» باستشعرت، لأنّه أقرب الفعلين إليه، فلابد من إضمار فاعل في «جرى» على ماذكرنا، ولو أَعمل «جرى» لقال: جرى فوقها واستشعرتْهُ لونُ مذهب؛ لأن التقدير: جرى فوقها لونُ مذهب واستشعرتْهُ، والإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير موجود في كلام العرب وفي القرآن، كقوله عز وجل: ﴿إنّهُ أنَا اللهُ﴾[1]، وقال عز وجل: ﴿إنّهُ مَنْ يَأتِ رَبَّهُ مُجْرِماً﴾[2]، وقال عز وجل: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[3]، فالهاء في «إنّهُ» غير راجعة إلى مذكور قبله، وكذلك «هو».

ويقولون: نِعْم رجلاً زيْدٌ، ففي «نِعْم» ضمير قبل الذكر على شريطة التفسير، فمن منع من الإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير فقد خالف كتاب الله عز وجل، ودفع[4] في كلام العرب.

وكذلك إن ذكرْتَ مع الفعلين مفعولاً ظاهراً أُجْرِيَ ذلك المُجْرى فتقول: ضربني[5] وضربْتُ زيداً على إعمال الثاني وإضمار الفاعل في الأول، وكان الأصْلُ: ضَرَبني زيدٌ وضربْتُ زيداً، إلا أنك أضمرت زيدا الأوّلَ، لدلالة الثاني عليه.

وفي التثنية والجمع: ضرباني[6] وضربت الزيدَيْن، وضربوني وضربْتُ الزيدِينَ، على ماذكرناه من الإضمار على شريطة التفسير.

=والمتون جمع متن، وهو الظهْر، واستشعرت لون المذهب: جعلت هذا اللون شعارها، وأصل الشعار: العلامة التي يتخذها المحارب ليعرف بها، أو هو: مايلي الجسد من الثياب. والمذهب: المموه بالذهب، أي لون شيء مُمَوّه بالذهب.

(١) الآية ٩ من سورة النمل.

(٢) الآية ٧٤ من سورة طه.

(٣) الآية ١ من سورة الإخلاص.

(٤) في «ق»: ووقع في كلام العرب.

(٥) انظر: سيبويه جـ١ ص٣٧ والمقتضب جـ٤ ص٧٤.

(٦) انظر: ابن يعيش جـ١ ص٧٧.

فإن أعملت الأوّل قلت: ضربني وضربْتُه زيدٌ، والتقدير: ضربني زيدٌ وضربته، وفي التثنية والجمع: ضَرَبَني وضربتُهما الزيدان، وضَرَبَني وضربْتهم الزيدُون والتقدير[1]: ضربني الزيدان وضربتهما وضربني الزيدون وضربتهم.

وتقول: ضربت وضربني زيدٌ على إعمال الثاني، وفي التثنية والجمع: ضربْتُ وضربني الزيدان، وضربْتُ وضربني الزيدون، تحذف المفعول من الأول لدلالة الثاني[2] عليه (لأن المفعول[3] هو الفاعل) بعينه، ولا يجوز حذف ماليس عليه دليل.

ودلالة الكلام على المحذوف ينقسم قسمين:

أحدهما: أن يدل الكلام على محذوف غير معين، فهذا لايحتاج إلى خَلَفٍ كقولك: ضَربت اليوم، فدل هذا الكلام على مضروب ما مِنْ غير تعيين.

والآخر: أن يدل على محذوف بعينه فلا بد مِنْ خَلَفٍ منه في الكلام كقولك: ضربت وضربني زيدٌ، فزيد الفاعل يدل على زيدٍ المفعول به، لأن التقدير: ضربْتُ زيداً، وضربني زيدٌ، ([4] ولو كان التقدير على ضربْتُ عَمْراً وضَرَبَني زَيْدٌ[4]) لم يجز الحذف، لأن «زيدا» لايدل على «عمرو».

وَحَذْفُ المفعول إذا كان في الكلام مايدل عليه حسن جائز كقول الله عز وجل: / ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ[5]، وَالذَّاكِرِينَ الله كَثِيراً [١٦ / ب]

---

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص٤٠ والمقتضب جـ٤ ص٧٨.

(٢) في «ر»: لدلالة الفاعل عليه.

(٣) نقص في «ق».

(٤-٤) نقص في «ر» وفي «ق»: ولو كان الكلام على تقدير: ضربت عمراً... .

(٥) الآية ٣٥ من سورة الأحزاب، وقد قدم الصيمري الشطر الثاني من الآية (والذاكرين) كما صنع سيبويه في جـ١ ص٣٧، وأثبتها على ماهي عليه في المصحف.

قال أبو حيان في البحر المحيط جـ٧ ص٢٣٢: «لم يَذْكر لهذه الأوصاف متعلقاً إلا في قوله: «والحافظين فروجهم» =

وَالذَّاكِرَاتِ﴾ والتقدير: والحافظاتِها[1] والـذاكراتِـه، لأن الثّـانِي هو الأول، ولو كان التقدير: والذاكرين الله كثيرا والذاكرات عظيم سلطَانه، أو ماأشبه ذلـك لم يجز حذفه، لأنه ليس في الكلام مايدل عليه[2]، ومن المحـذوف[3] الـذي فيا بقي دليل على ماأُلْقِيَ قولُ الفرزدق:

يَـامَنْ رَأَى عَـارِضـاً أَرِقْتُ لَـهُ ... بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَـةِ الأَسَـدِ[4]

يريد ذراعَيْ الأسَدِ وجبهته، فَحَذف المضافَ إليه من الأول لدلالة الثاني عليـه، ومثلـه قول الله عز وجل: ﴿والله وَرَسُـولُـهُ أَحَـقُّ أَنْ يُرْضُـوهُ﴾[5]، كان الأصـل: والله أحق أن يرضوه[6] ورسوله أحق أن يُرضوه، فَحَذَف أَحـدَهُما لـدلالـة الآخر عليـه، وتقـول: متى تَعْلَمُ أو تظنُّ زيـدا منطلقـاً ، على إعمـال الـذي يليـه، ولـو أعملت الأول لقلت: متى تعلم أو تظنه إيّـاه زيـداً منطلقـاً، فـالتقـدير: متى تعلم زيدا منطلقاً أو تظنُّه إيّاه، فالهاء في «تظنُّه» ضميرُ زيد، و «إيّـاه» ضمير منطلق،

= «والذاكرين الله كثيرا» ، نص على متعلق الحفـظ لكونـه منزلـة العقلاء ومركب الشهوة الغـالبـة، وعلى متعلق الـذكر بالاسم الأعظم وهو لفظ الله، إذ هو العلم المحتوي على جميع أوصافه ليتذكر المسلم من تذكره وهو الله تعالى، وحـذف من الحافظات والذاكرات المفعول لدلالة ماتقدم، والتقدير: والحافظاتها والذاكراته».

(١) في جميع النسخ: والتقدير: والذاكراته والحافظاتها وهو الموافق لترتيب الآية عنده وعنـد سيبويـه، ومـاأثبتـه هو الموافق لترتيب التلاوة.

(٢) في «ر» و «ق»: مايدل على هذا المحذوف.

(٣) في «ر» و «ق»: ومن الحذف.

(٤) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٩٢ وانظر: المقتضب جـ٤ ص٢٢٩، والخصـائص جـ٢ ص٤٠٧ وسر الصنـاعـة جـ١ ص٢٩٧ وابن يعيش جـ٣ ص٢١ والخزانـة جـ١ ص٣٦٩ وجـ٢ ص٤٢٦ والمغني ص٣٨٠، ٦٢١ وشرح شـواهـده ص٢٧٠ والعيني جـ٤ ص٤٥١ والتصريح جـ١ ص١٠٥ والأشموني جـ٢ ص٣٥٤ ومعجم شـواهـد العربيـة ص١٢٨ وديـوانـه ص٢١٥، العـارض: السحـاب يعترض الأفـق، والـذراعـان والجبهـة من منـازل القمر الثانيـة والعشرين. وصف عـارض سحـاب اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة.

(٥) الآية ٦٢ من سورة التوبة.

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجّاج جـ٢ ص٥٠٧.

وكثر هـذا البـاب في الفعلين المتفقين، لأن الأَبْيَن في الـدلالـة على المحـذوف أن يكون الـذي يعمل في الأول هو الـذي يعمل في الثـاني، ويجوز في المُخْتَلِفَيْن على ماذكرنا، قال الفرزدق في المتفقين:

ولكن نَصْفــاً لَـوْ سَبَبْتُ وسَبَّنِي   بنُو عبدِ شمسٍ من[1] منافٍ وهاشِم

فهذا على إعمال الثاني، ولو أعملَ الأوّل في الكلام لقال: سَبَبْتُ وسبُّوني بني عبـد شمس، لأن التقدير: سبَبْتُ بني عبد شمس وسبُّوني.

وقال عُمَرُ بنُ أبي ربيعةَ[2] في المختلفين:

إذَا هِيَ لَمْ تَسْتَـكْ بعـود أراكَـةٍ   تُنُخِّلَ فَـاسْتَـاكتْ بـه عُودُ إسْحِـل

فهـذا على إعـمـال الأول وتقـديره: تُنُخِّل عُودُ إسْحِلٍ فـاستـاكت بـه، ولو أعمـل الثّانِيَ لقال: تُنُخِّل فاستاكت بعود إسْحِل، وقال ذو الرُّمَّة:

كَـــأنهنّ خَـوافِي أجْـــدَلٍ قَرِم   وَلَّى ليسْبِقَـهُ بـالأمْعَـزِ الخَرَبُ[3]

أعمل الأول وهو «ولىّ»، والتقدير: ولى الخَرَبُ ليسبقَهُ بالأَمْعَزِ، فالهاء في «يسبقه»

---

(١) وهو من شواهـد سيبويـه جـ١ ص٣٩ وانظر: المقتضب جـ٤ ص٧٤ وشرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص١٨٢ والجمل ص١٢٧ والإنصاف ص٨٧ وابن يعيش جـ١ ص٧٨ وشروح سقط الزنـد ص٢٠١ ومعجم شواهـد العربيـة ص٣٦٤، وديوانـه ص٨٤٤، ويروى: ولكن عدلا، والعدل والنِّصْفُ بمعنى واحد.

(٢) ونسب إلى طفيـل الغَنَـويّ كما نقـل الشَّنْتَمَريّ عن الأصمعي، ونسب أيضـاً إلى المُقَنَّـع، انظر: ديـوان طفيـل ص٢٥ وملحقـات ديوان عمر بن أبي ربيعـة ص٤٩٠. والبيت من شواهـد سيبويـه جـ١ ص٤٠ وانظر: شرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص١٨٥ وابن يعيش جـ١ ص٧٨ ـ ٧٩ والعيني جـ٣ ص٣٢ والهمع جـ١ ص٦٦ والـدرر جـ١ ص٤٦ والأشمـوني جـ٢ ص١٣٥ ومعجم شواهـد العربيـة ص٣٠٦: تُنُخِّـلَ: اخْتير، والإسحِـل بكسْرِ الهمـزة وسكـون السين شجر دقيـق الأغصـان يتخذ منه السواك أيضاً.

(٣) لم يذكره صاحب معجم شواهد العربية، ولم أهتد إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة، وانظر: أمـالي القـالي جـ٣ ص١٦٥، وجمهرة الأشعـار للقرشي ص٣٥٩ وديـوانـه ص١٦. والأجـدل: الصقر، والخـوافي ريشتـان تحت الجناح، قَرِم: شديد الشهوة إلى اللحم. والأمعز: ماغَلُظ من الأرض ذات الحجارة السود.

راجعة إلى «الأجدل» وهو الصقر، ولو ثُنِّيَ هذا لقيل: ولىّ ليسبقاه بالأمعز الخَرَبان بتقدير: ولّى الخَرَبان ليسبقاه، والخَرَب: ذكر الحبارى.

وقال رجل من بَاهِلَة في إعمال الثاني:

وَلَقد أرى تَغْنَى بها سَيْفَانَةٌ تُصْبي الحليمَ ومثلُها أصْبَاه[1]

على إعمال الثاني، وهو «تَغْنَى»، ولو أعمل الأول وهو «أرَى» لقال سيفانةً بالنصب.

وتقول: أتعلمان أم تقولان هندٌ منطلقةٌ، على إعمال «تقولان» فترفع «هندا» بالابتداء، و «منطلقةٌ» خبرها، هذا إذا جعلت «أتقولان» على مذهب الحكاية، [١٧ / ا] وإن جعلته على مذهب الظَنِّ نصبْتَ به، فإن أعملت الأول على هذا قلت:/ أتعلمان أم تقولان هِيَ هِيَ هنداً منطلقةً؛ لأن التقدير: أتعلمان هنداً منطلقةً أم تقولان هِيَ هِيَ، فَهِيَ الأولى ضميرُ هند، وهي رفعٌ بالابتداء، وهي الثانية ضمير منطلقة، وهي خبر الابتداء.

فإن جَعَلْتَ «تقولان» على مذهب الظن (وأعملت[2] الأول) قلت: أَتعلمان أَمْ تَقُولانِها إيَّاها هنداً منطلقة، والتقدير: أتعلمان هنداً منطلقةً أو تقولانها إيّاها.

وتقول: أعطيت وأعطاني زيدٌ الثوبين، على إعمال الثاني، ولو أعمل الأول لقال: أعطيت وأعطانيها زيداً الثوبين.

---

(١) وهو منسوب إلى رجل من باهلة أيضاً عند سيبويه، وقد استشهد به على إعمال الثاني جـ ١ صـ ٣٩، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه إلى وَعْلة الجَرْمي انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي جـ١ ص١٧٣، وانظر: المقتضب جـ٤ ص٧٥ والإنصاف ص٨٩ ومعجم شواهد العربية ص٤١٧، تَغْنَى: تقيم من غني بالمكان: أقام به والسيفانة: المشوقة، تُصْبي الحليم: تدعوه إلى الصِّبا.

(٢) نقص في «ر» و «ق».

وتقول: أكِرْمْ إن صادفت زيدا وعمرا، على إعمال «صادفت»، فإنْ أَعْمَلتَ «أكْرِمْ» قلت: أكْرِمْ إن صادفتها زيداً وعمراً بتقدير: أكرم زَيْداً وعَمْراً إن صادفْتَهُمَا، فإن جئت بأو في موضع الواو قلت: أكرم إن صادفت زيدا أو عمرا، على إعمال الثاني، فإنْ أعملت الأوّلَ قُلْتَ: أكْرِمْ إن صادفتَهُ زيدا أو عمرا، تُضْمِر واحدا، لأنّ التقديرَ: أكْرِمْ أحدهما إن صادفتَه، ويجوز إضمارُهُمَا جميعا فتقول: أكْرِمِ إن صادفتها زيدا أو عمرا على تقدير أكْرِمْ أحدهما إن صادفتها.

والفرق بين هذا والأول: أنك في الأول أَمَرْتَهُ بإكرام مَنْ صادف منهما، وفي الثاني أمرته بإكرام أحدهما إن صادفَهُما جميعاً، فإن صادف أحدهما دونَ الآخر لم يجب عليه إكرام، وفي الأول إن صادف أحَدَهُمَا وَجَبَ عليه الإكرام، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

بَابُ البَدَلِ

اعلم أن البدل يجيء في الكلام على تقدير وقوعه موقع الأول من غير الغاء الأول وإبطال الفائدة بذكره، ولكن على أن البدل قائم بنفسه غيرُ مُبينٍ عن الأول بيان النعت الذي هو مِن تمام المنعوت.

والدليل على هذا أنك إذا قُلْتَ: زيدٌ رأيت أخاه عَمْراً، جَعَلْتَ عَمْراً بدلاً من الأخ، فلو كان التقدير إزالة الأخ وإبطال الفائدة به لكان تقدير اللفظ: زيدٌ رأيت عَمْراً، وهذا فاسد، فقد بان أن البدل غير مبطل للمبدل منه، وإنما الفائدة بذكر البدل أن الشيء الواحد قد يكون له أَسْماءٌ مشتقةٌ من مَعَانٍ فَيُشْتَهَرُ ببعضها عند قوم، وببعضها عند آخرين، فإذا جمعتَها في لفظك فقد بيّنْتَهُ من جميع وجُوهِ البيان، ألا ترى أنه قد يَعْرِف بعضُ الناس أخا زيد بعيْنِه ولا يعرف اسمَه، وبعضُهُم يعرف اسمه ولا يعرف أنه أخو زيد؟، فإذا قُلْتَ: زَيْدٌ رأيْتُ أخاه عَمْراً، فقد جَمَعْتَ له الاسم والأُخُوَّةَ فَعَرَفَهُ من لم يعرفه من الجهتين جميعاً، فكذلك إذا قلت: مررت بزيد رجلٍ صالحٍ، فقد يجوز أن يَعرِفَ زيداً ولا يَعْلم أنه رجل صالح، فقد ذكرْتَ صلاحَه ليعرِفَهُ المخاطبُ كما عَرَفْتَهُ.

والبدل في كلام العرب على أربعة أوجه:

[٧ / ب] **أحدها:** بدل الشيء من الشيء[١] وهُوَ هُوَ كقولك: / مررت بزيد أخيك، ورأيت أخاك زيداً.

---

(١) وهو البدل المطابق

والثاني: بدل الشيء من الشيء وهو بعضه كقولك: أتاني بنو تميم أكثرُهُم، ورأيت زيداً وجْهَهُ.

والثالث: بدل الشيء من الشيء وهو مشتمل عليه كقولك: سُرِقَ زَيْدٌ ثَوْبُه، وأعجبني غلامُك كلامُه.

والرابع: بدل الغلط وهو على جهة سبق اللسانِ إلى مالايريده الإنسانُ فيرجعُ عنه إلى مايريد كقولك: رأيت زَيْداً عَمْراً (أردت أن تقول: رأيت عمراً[1]) فسبق لسانك إلى زيد ثم رجعَ لسانك عنه إلى عمرو الذي أردت.

ويجوز بدل المعرفة من المعرفة، والنكرة من النكرة، والمعرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة، والظاهر من المضر، والمضمر من الظاهر، كل ذلك جائز: لما بينا أن البدل تقديره أن يقع موقع الأول فتقول: أكرمت أخاك عمراً، ورأيت بَكْرا رجلاً صالحاً، ومررت برجلٍ صالحٍ زيدٍ، (و)[2] إذا جرى ذكر قوم قلت: أكرموني إخوتُك، ورأيت زيداً إيَّاهُ، وفي التنزيل: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ[3] صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ فهذا بَدَلُ المعرفة من المعرفة، وفيه: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ[4] صِرَاطِ اللهِ﴾ فهذا بَدَلُ المعرفة[5] من النكرَةِ، وفيه: ﴿لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ[6] نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ فهذا بدل النكرة من المعرفة.

فأما بدل الشيء من الشيء وهو بعضه فيحتمل وجهين:

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ق».

(٣) الآيتان ٦، ٧ من سورة فاتحة الكتاب.

(٤) الآيتان ٥٢، ٥٣ من سورة الشورى.

(٥) انظر كتاب سيبويه جـ١ ص٢٢٤ والمقتضب جـ١ ص٢٦.

(٦) الآيتان ١٥، ١٦ من سورة العلق.

أحدهما: أن يكون الكلام مَبْنِياً على الثاني الذي هو البـدل، إلا أنـه كُرِّرَ ذكرُه توكيداً، وذلـك أن القـائل قـد يقول: رأيت قومَـك، وهو يريـد البعض، فيفهم ذلك عنه.

وإذَا قال: رأيت قومـك أكثرهُم فقـد ذكر البعض الـذي قـد كان يجوز أن يُعلم من غيرِ ذكرِه تَوْكيـداً، ومثلُـه في القرآن: ﴿ولِلّـهِ عَلَى النَّـاسِ[1]حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾، لأنه لو قيل: ﴿وَلِلَّـهِ عَلَى النّـاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ لعُلِم أنـه على المستطيعين منهم دون غيرِهِم، لأن الله عـز وجـل لايكلف نفســا إلا وُسْعها، فَذَكر ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ﴾ توكيداً.

والوجه الثاني: أن يكون المتكلم لَمْ يقصِدِ البدل[2] في أول كلامه، وإنما بدا له أن يُبَيِّنَ ماأراد بَعْـد الاقتصـار على الأوَّلِ فـذكر البعض للتَّبْيين، وكلا الوجهين عن سيبويه[3].

فأما بدل **الاشتمال:** فهو ماتصح العبارة بالأول عنه، وذلك أنـك إذا قلت: سُرِق زيدٌ، فقد عُلم أنـه سُرق شيءٌ من مِلْكِـه، ويجوز أن يُعْلم أنـه ثوب بـدليلٍ، فلما احتمل المعنى ـ وإن لم يُذْكر ـ جاز ذكره للبيـان، وفي القرآن: ﴿يَسْـأَلُونَـكَ عَنْ الشَّهْرِ[4] الحَرَام قِتال فيهِ﴾ فهـذا بـدل الاشتمال، لأنـه لو قيل: ﴿يَسْـأَلُونَـكَ عَنِ[4] الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾ لعُلم أنهم لم يَســألـوا عن الشهر الحرام بعينــه، لأنهم كانـوا يعرفونه، وإنما سألوا عن أحوال الشهر الحرام[5] وما يحدث فيه، فجاز أن يُـذْكر

---

(١) الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

(٢) في «ر»: لم يقصد إلى البدل من أول كلامه، وفي «ق»: لم يقصد إلى البيان في أول كلامه.

(٣) انظر الكتاب جـ١ ص٥٧.

(٤) الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

(٥) في معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ ص٢٨١: «المعنى: يسألونك عن قتال في الشهر الحرام».

ماكان غَرَضَهم في السؤال عنه تَبْييناً، ومثلُه قول الشاعر[1]، أنشده سيبويه:

وذَكَرتْ تَقْتَـدَ بَرْدَ مَـائِهـا ‏ ‏ ‏ ‏ وعَتَـكَ البَـوْلُ عَلَى أَنْسَـائِهـا

لأنَّ التذكرَ إنّمَا هو لأحوال «تَقْتَدَ» من برد مائها وغيره، ومثله قول الأعشى: [١٨ / ١]

لقـد كان في حَـوْل ثَـواءٌ ثَـوَيْتُـهُ ‏ ‏ ‏ ‏ تُقَضَّى لُبَانَـاتٌ وَيَسْـأمُ سَـائِمُ[2]

والحَوْل مشتمل على الثَّواء وغيره؛ لأنـه يُفهَم من قـولـه: لقـد كان في حـول تقضى لبانات ما يُفهَم من إقامة حول وثَواء حَوْل.

وأمـا بـدل الغلـط فلا يقع في قرآنٍ؛ ولا شعرٍ، ولا كـلامٍ رُوي فيـه، وإنما يكون على جهة سبق اللسان.

وإنما لم يقع في القرآن؛ لأنه معلوم أن المتكلم به ـ عز وجل ـ لا يجوز عليه الغلط، ولا يقع في شِعْر؛ لأن الشاعر يفتش شعره، فمتى تنبه[3] على الغلط أزالـه (لما عليه من[4] السُّبَّةِ به)، وإذا سبق لسان المتكلم إلى الشيء الذي لا يريـده لم

---

(١) هو أبو وجزة السعدي أو جبر بن عبد الرحمن.

والبيت من شواهد سيبويـه جـ١ ص٥٧، انظر: شرح السيرافي جـ٢ قسم١ ص٣٦ ومعجم البلـدان (تقتـد)، ونسبـه يـاقوت إلى أبي وجزة الفقعسي وروايته هكذا:

حتى إذا مـاتم من أظْمائِهـا ‏ ‏ ‏ ‏ وعَتَـكَ البـولُ على أنسـائِهـا

و(تقتد) بالفتح ثم السكون وتاء أخرى مفتوحة.. وضبطه الزمخشري بضم التاء الثانية، وهي رَكِيَّةٌ (بئر) في شق الحجاز من ميـاه بني سعـد بن بكر بن هوازن، وقيل: هي قريـة بـالحجـاز. وانظر: الأصول جـ٢ ص٤٨، والعيني جـ٤ ص١٨٣، وقـال: «قـائلـه هو أبو وجزة السعـدي»، ويقـال: جبر بن عبـد الرحمن وهو الصحيح، وانظر أيضـاً: الجمهرة (عتـك) جـ١ ص٢١، ونسبه ابن دريد إلى جبر بن عبد الرحمن، وشطره الأول في اللسـان (قتـد)، وعَتَـكَ البوْلُ على فَخْذِ النّـاقـة أي يبس، انظر: اللسـان (عتك) والأنساء: جمع نسا، وهو عرق يستبطن الفخذ والسـاق.

(٢) وهو من شواهد سيبويـه جـ١ ص٤٢٣، وانظر: المقتضب جـ١ ص٢٧، وجـ٢ ص٢٦، وجـ٤ ص٢٩٧، والأصول جـ٢ ص٤٨ والجمـل ص٣٨ وأمـالي ابن الشجري جـ١ ص٢٦٣ وابن يعيش جـ٣ ص٦٥ والمغني ص٥٠٦، وشرح شـواهـده ص٢٩٧ ومعجم شواهد العربية ص٣٤١ وديوانه ص٥٦، ورواية الديوان: تَقَضِّي لُبانَاتٍ.

(٣) في اللسان (نبه) : «تَنَبَّه على الشيء: شَعَرَ به» .

(٤) نقص في «ر» .

يمكنه ردُّ ما تكلم به، ولكنه يرجع عنه حتى كأنه لم يذكره، فيقول: مررت برجلٍ حمارٍ، أراد مررت بحمارٍ، فسبق لسانه إلى رجل، ثم ذكر ما كان قَصْدُه إليه وهو حمار.

وإعراب البدل مثل إعراب المبدل منه؛ لأنه هو في المعنى، وعلى تقدير وقوعه موقعه.

وتقول: مررت برجلين زيدٍ وأخيه على البدل، وإنْ شئْت رفعت فقلت: برجلين زيدٌ وأخوه، أي هُمَا زَيْدٌ وأخوه، ومررت برجلين رجلٍ من العرب ورجلٍ من العجم، كما قال النجاشي:

وكنتُ كذي رجْلَيْن رجلٍ صحيحةٍ ورجلٍ رماها صائبُ الحدَثانِ[1]

وقال الفرزدق[2]:

وقَد حُمِدْتَ بأخلاقٍ خُبِرْت بِها وإنما يابنَ ليلى يُحمَد الخبرُ
سخاوةٍ من يَدَيْ مَروانَ نعرفُها والطعنِ للخيل في أكتافها زَوَرُ
ونائلٍ يابنَ ليلى لو تَضَمّنَهُ فيضُ الفراتِ لأضْحَى وَهُو مُحْتَقَرُ

فأبدل «سخاوة» و «الطعن للخيل» و «نائل» من «أخلاق» المجرورة في البيت الأول، ولو رفع كل هذا لجاز على الابتداء بتقدير: منْهُمَا رجلٌ صحيحةٌ، ومنْهَا سخاوةٌ، وما أشبه ذلك من التقدير.

وتقول: بِعْت طعامك بعضَه مكيلاً وبعضَه موزوناً، على البدل، ويجوز الرفع، فتقول: بِعْت طعامَك بعضُه مَكيلٌ وبعضُه موزونٌ، على أن يكون

---

(١) وهو في نوادر أبي زيد ص ١٠، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٢٩١، وحماسة ابن الشجري ص ٢٣ والخزانة ج ١ ص ٤٠٠ وج ٢ ص ٣٧٨ والعمدة ج ٢ ص ٢٢٠ ومعجم شواهد العربية ص ٣٩٩.

(٢) انظر: ديوانه: ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤، ولم أعثر على من استشهد به في كتب النحو المتداولة.

«بعضُه» مرفوعاً بالابتداء و «مَكيلٌ» خبره و «بعضُه» الثاني مبتدأ و «موزونٌ» خبره، وواو الحال محذوفة تقديره: بِعْت طعامَكَ وبعضُه مكيلٌ وبعضُه موزون، أي هذه حاله كما تقول: رأيت زيداً أبوه قائم، أى وأبوه قائم، أي رأيته في حال قيام (أبيه)[1].

والفرق بين الرفع في المسألة وبين النصب: أنك إذا رفعت فالعَقْدُ وقع على جميعه الذي منه مكيل ومنه موزون؛ وإذا نصبْت فالعقد وقع على كل بَعْضٍ على حِدة كأنك قلت: أبيعُك هذا البعضَ بكذا وكذا وزنا، وهذا / البعضَ بكذا وكذا كيلا. [١٨ / ب]

وتقول: ضربت الناسَ بعضَهم قائماً وبعضَهم قاعداً، فالبعض بدل من الناس؛ وقائماً وقاعداً نَصْبٌ على الحال.

وتقول: مررت بقومك بعضِهم فقيراً وبعضِهم غنيّاً، على ما بيَّنّا، ويجوز رفع «بعضهم» بالابتداء، ورفع «فقير» و «غنيّ» على الخبر، والجملة في موضع الحال بتقدير الواو، وتقول: ألزمتُ النّاسَ بعضَهم بعضاً، وخَوَّفْتُ الناسَ ضعيفَهم قويَّهم، على ذلك، ومنه قوله عز وجل: ﴿ولْولا دِفَاعُ[2] اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾ فبعضهم بدل من الناس، والباء دخلت في «ببعض» لِتَعْدِيَةِ الفعل؛ لأن التقدير: جَعَل الله الناسَ يَدْفَعُ بعضُهم بعضاً.

فصل: واعلم أن الفعل يُبْدَل من الفعل إذا كان في معناه، ولا يجوز فيه

---

(١) نقص في «ر» .

(٢) الآية ٢٥١ من سورة البقرة، ٤٠ من سورة الحج. و «دِفاع» قراءة نافع وأبي جَعْفَر، ويعقوب والحسن وسهل، وقرأ الباقون: «ولولا دفع» ، انظر إبراز المعاني ص ٢٥٦ والنشر ج ٢ ص ٢٣٠ وص ٢٣٧ والتيسير ص ٨٢ والبحر المحيط ج ٢ ص ٢٦٩ واتحاف فضلاء البشر ص ١٩٢، ٣٨٣.

شيء من أقسام البـدل غيرُ هـذا، فتقول: مَنْ يكرمْني يُحْسِنْ إليَّ أكرمْـهُ أبـدلْتَ «يُحْسِنْ» من «يُكْرِمْ» ؛ لأنه في معناه، ومثله قول الشاعر[1]:

متى تَـأتِنـا تُلْمِمْ بنـا في ديـارنـا تجِـدْ حَطَبـاً جـزْلاً ونـاراً تـأجّجَـا

أبدل «تُلْمِمْ» من «تَأتِنا» ؛ لأنه في معناه.

وقال آخر، أنشده سيبويه:

إنَّ عَلَيَّ اللهَ أنْ تُبـايِعَـا تُؤخَـذَ كَرْهَـاً أو[2] تَجِيءَ طـائِعـاً

فـأبـدل «تؤخَـذَ» من «تبـايعَ» وعَطَف «تَجيءَ» عليـه، وهـوفي معنـاه: لأنَّ المبايعة لا تكون إلا على أحد هذين الوجهين، إمَّا كَرْهاً، وإمّـا طَوْعـاً، فـاعرف ذلك إن شاء الله.

---

(١) هو عبد الله بن الحرّ، ونسب للحطيئة وليس في ديوانه.

والبيت من شواهد سيبويـه ج ١ ص ٤٤٦ وانظر: المقتضب ج ٢ ص ٦٣ والإنصـاف ص ٥٨٣ وابن يعيش ج ٧ ص ٥٣ وج ١٠ ص ٢٠، والخزانة ج ٣ ص ٦٦٠، ٦٦٣ والهمع ج ٢ ص ١٢٨ والدرر ج ٢ ص ١٦٦ والأشموني ج ٣ ص ٢١٣ وحـاشيـة يس على التصريح ج ٢ ص ١٦٢ ومعجم شـواهـد العربيـة صـ ٧٦، وقـد شرح البغـدادي في الخـزانـة بيتـاً من شـواهـد الرضي في شرح الكافيـة في بـاب البـدل ملفقـاً من بيتين أحـدهمـا للحطيئـة والآخر لعبـد الله بن الحرّ وهـذا البيت هو:

متى تـأتـه تعشـو إلى ضـوء نـاره تجـد حطبـاً جـزلاً ونـاراً تـأججـا

ثم قـال: في ج ٣ ص ٦٦١: «وعلم من هـذا أن مـا أنشـده الشـارح مركب من بيتين سهـواً، فصـدره للحطيئـة، وعجزه لابن الحرّ.

الجزل: الغليظ، تأجّجا: الضمير للحطب والنار، أو الألف للإطلاق مع تذكير النـار، أو لأن النـار مؤنث مجـازي عاد الضمير إليها مذكراً.

(٢) البيت من شـواهـد سيبـويـه التي لا يعلم قـائلهـا، وقـد استشهـد بـه في ج ١ ص ٧٨ وانظر: الرضي على الكافيـة ج ١ ص ٣٧٥، والخـزانـة ج ٢ ص ٣٧٣ والعيني ج ٤ ص ١٩٩، والتصريـح ج ٢ ص ١٦١، والأشمـوني ج ٣ ص ٢١٣ ومعجم شواهد العربية ص ٤٩٧، عَلَيَّ الله، أي علي واللهِ فلما حذف واو القسم نصب على نزع الخافض.

باب التوكيد

اعلم أن التوكيد تابع للمؤكَّد في إعرابه، وهو في الكلام على ضربين: **أحدهما:** تمكين المعنى في النفس، **والآخر:** لإزالة الغلط.

فأما تمكين المعنى: فإنّه يكون بتكرير الشيء كقولك: قام زيدٌ زيدٌ، وذَهَب ذَهَبَ.

وهذا الضرب من التوكيد يجوز في الاسم والفعل والحرف، فيجوز: إنّ إنّ زيداً منطلقٌ، على تكرير «إنّ» ، ومنه قوله عز وجل: ﴿وأمّا الَّذينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدينَ[1] فِيهَا﴾ ، ومنه قول الشاعر: ـ

أَلا يـا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثُمّتَ اسْلَمِي ... ثَـلاثَ تَحيّـاتٍ وإن[2] لم تَكَلَّمِ

وأمّا التوكيد لإزالة الغلط فكقولك: جاءني إخوتُك كلُّهم؛ لأنه يجوز أن تقول: جاءَني إخوتُك، فيُتوهّم أنه جاءك بعضُهم، فإذا قُلْتَ: كلُّهم، فقد أزلْتَ وجْهَ الشّك.

والتكرير في الأذان ـ إذا قلت: «الله أَكبرُ الله أَكبرُ» ـ يحتمل أن يكون لتمكين المعنى في النفس، ويحتمل أن يكون لإزالة الغلط عَمَّن سمع: «الله أكبرُ» فتوهم أن إنساناً كَبّر من غير أذانٍ، فإذا تكرر فقد زال الشك.

---

(١) الآية ١٠٨ من سورة هود.

(٢) لم أعثر لهذا البيت على قائل، وهو من شواهد ابن يعيش ج ٣ ص ٥٣٩ وانظر: معجم شواهد العربية ص ٣٦٢ والياء لمجرد التنبيه، ويجوز أن تكون حرف النداء، والمنادى محذوف، وثلاثَ تحيات منصوب على أنه معمول لمحذوف أي أهديك مثلاً ، ويجوز رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقدير: هذه ثلاث تحيات ، وفي اللسان (ثم) : «والعرب تزيد في ثم تاء، تقول: فعلت كذا وكذا ثُمّتَ فعلت كذا» .

[١٩ / ١] والأسماء الموضوعة للتأكيد: «نَفْسُه» / و «عينه» و «كُلُّه» و «أجْمَعُ» و «جَمْعَاءُ» و «كِلاَ» و كِلْتَا» .

فالنفس والعين يؤكَّدُ بها المذكر والمؤنث، تقول: رأيت زيدا نفسَه عيْنَه و (تقول[١]) : مررت بها نفْسِها عَيْنِها، ورأيتُهمَا أَنْفُسَهُمَا أعْيُنَهُمَا، وضربتُهُمْ أَنْفُسَهُم أعْيُنَهُم.

فأما «كُلٌّ» و «أَجْمَع» و «جَمْعَاءُ» فلا يؤكَّدُ بها إلا ما يَتَبَعَّضُ، تقول: رأيت القومَ كلَّهم، وأخذت المال أجمعَ، ودخلت دارك جمعاءَ، ولا يجوز جاءني زيد كلُّه، ولا عَمْرو أجمعُ، ولا هنْد جَمْعَاءُ.

فأما «كِلاَ» فموضوع لتأكيد الاثنين لا غير، وهو اسم واحد كَمِعَى، وَمَنزلتُه في الإضافة كمنزلة «على» في الأسماء الظاهرة والمضمرة.

وتقول: جاءني كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين، فإذا أضفته إلى ضمير الاثنين قَلَبْتَ ألفَه في النصب والجر ياءً، وتركته في الرفع على حاله، فتقول: جاءني الرجلان كلاهُما، ورأيتُهما كِلَيْهما، ومررت بهما كِلَيْهما، وإنما شبَّهْتُه بعلى؛ للزوم الإضافة له كما يلزم «على» ، ولا تقلب ألفه مع الأسماء الظاهرة كما لا تقلب ألف «على» معها، وكذلك في الرفع مع المضمر لا تنقلب ألفُه؛ لأن «على» لا يقع مرفوعا؛ لأنه ظرف، وليست ألف «كلا» ألفَ تثنية؛ لأنها لو كانت ألفَ تثنية لانقلبت في النصب والجر ياء (مع الأسماء[٢] الظاهرة) كما تنقلب ألف التثنية، ولم يجز أن تقول: رأيت كِلَيْ أخَويْك، ومررت بِكِلَيْ

---

(١) زيادة في «ر» .

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

أخويك، إلاَّ بالياء[1]، وإنما ألفه من نفس الكلمة قُلبَتْ يـاء مع المضر المنصوب، والمجرور تشبيها بألف «على» ؛ لما ذَكَرْنا.

و «كلتا» في المؤنثين بمنزلة «كلا» في المـذكرين، تقول: رأيت كِلْتَـا المرأتين، ومررت بِكلتا[2] المرأتين، وجاءتني كلتا المرأتين.

وتقول: جاءتني المرأتان كلتاهُما، بالألف، ومررت بجارتَيْـكَ كلتيْهِما، بـاليـاء على قياس المذكر.

واعلم أنه لا يؤكد إلا المعرفةُ لعلتين:

إحـداهمـا: أن هـذه الأسماءَ التي يـؤكَّـدُ بهـا مَعَـارِفُ، وهي تجري مجرى النعوت؛ فلا يجوز أن يَتْبَعَ إلا معارفَ مِثْلَها، كما أنه لا يَتْبَعُ المعرفةَ إلا مَعْرِفَةٌ.

والعلة الثانيـة: أنـه لا فـائـدة في تـأكيـد مـالا يُعْرف: لأَنَّ الغرض في التوكيد إثباتُ الخبر عن المخْبَر عنه، وذلك أنك إذا قلتَ: جاءني زيد، فقد يجوز أن يُتوهَم أن أمرَ زيد جاءك دون زيد، فإذا قلت: جـاءني زيـدٌ نفسُـه أخْبَرْتَ أن الذي تولى المجيء هو بعينه، وأنت إذا قُلت: جاءني رجل، فليس من إثبـات هذا الخبر فائدة إذْ[3] لا يُسْتَنْكَرُ أنْ يجيئك رجل: فلذلك لم تؤكَّد النكرة.

ويجـوز تـأكيـد المضمر؛ لأن التـأكيـد بمنزلـة التكرير، وليس كالنعت في الحقيقـة: لأنّ النعْتَ[4]: الغرضُ فيـه تبيينُ المنعوت حتى يُعْرَفَ بـه، والتوكيـدُ: إثبَاتُ الخَبَرِ بالتكرير أو بما يقوم مَقَامَه؛ فلهذا جاز تأكيد المضمر.

---

(١) في الأصل: إلا بالياء.

(٢) في «ق» : بكلتي المرأتين.

(٣) في الأصل: إذْ كان لا يَسْتَنْكر....

(٤) في «ق» : لأن النعت يبين المنعوت.

وهذه الأسماء التي يؤكد بها لها مراتب: ـ

فالنفس والعين يجب تقديمها على «كُلّ» ، وإنما كانا بالتقديم أولى؛ لأنهما قد يُسْتَعْمَلان اسمين غيرَ مؤكِّدَيْن كقولك: نزلتُ بنفسِ الجبل، ورأيت عَيْنَ زيدٍ، فلما كانا يستعملان مفردين من غير معنى التوكيد، وكان «كلٌّ» و «أجمعون» لا يجوز أن يُسْتَعْمَلا إلا تابعين، أو بتقدير التابع وجب أن يُقَدَّمَ ما يقوم بنفسه على التابع. [١٩ / ب]

فأما «كلٌّ» و «أجمعون» فيجب تقديم «كُلٍّ» على «أجمعين» ؛ لأن «كُلاًّ» يُسْتعمل مبتدأ كقولك: كُلُّهم منطلقون، ولا يجوز أن تقول: أجمعون منطلقون، فلما كانت «كلٌّ» قد استُعمِلت مبتدأةً وليس قبلها ما تتبعه، وكان «أجمعون» لا يُسْتَعْمَلُ إلا تابعا وجب أن يُقَدَّمَ ما (قد)[١] يُسْتَعْمَلُ غَيْرَ تابع وهو «كل» .

وأما «أجمعون» فيتقدم على «أكتعين» و «أبصعين» ، لأن «أجمعين» مأخوذة من الاجتماع المعروف، وليس لأكتعين وأبصعين اشتقاق معروف، فكان تقديم ما عُلِم وعُرِف أولى مِمَّا لم يُعلم.

ولا يجوز أن يُسْتَعْمَلَ «أكتعون» و «أبصعون» من غير تقديم «أجمعين» ؛ لأن هذه الأسماء هي تابعة لأجمعين كما يقال: عطشَانٌ[٢] نَطْشَانُ، وحَسَنٌ[٣] بَسَنٌ، فكما لا يقال هو بَسَنٌ، وَنَطْشَانُ، من غير تقديم حَسَنٍ وعَطْشَانَ، فكذلك لا يقال: «أكتعون» وما بعدها من غير تقديم «أجمعين» .

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) في اللسان (نطش) : «النطش: شدة جبلة الخلق، ورجل نطيش جَبْلة الظهر: شديدها، وقولهم: ما به نطيش أي ما به حراك وقوة... وعطشان نطشان: إتباع» وانظر: الأصول جـ ٢ صـ ٢١.

(٣) ذكر القالي في أماليه جـ ٢ صـ ٢٢٠ هذا المثل وله فيه بحث طويل نقله السيوطي في المزهر جـ ١ صـ ٤١٦ ـ ٤١٧، وقال في جـ ١ صـ ٤١٤ في النوع الثامن والعشرين (معرفة الإتباع) «قال ابن فارس في فقه اللغة: للعرب الإتباع وهو أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها أو رَوِيِّها إشباعا وتأكيدا، وروى أن بعض العرب سئل عن ذلك =

وإنما كان «أجمعون» معرفةً؛ لأن جمعَه أقيم مُقام إضافته، وكان الأصل أن يقال: مررت بالقوم أجمعِهم، بالإضافة، إلا أن «أفعل» إذا أضيف إلى شيء كان بعضَ ذلك الشيء كقولك: زيدٌ أفضَل القوم، فهو واحد من القوم، فكرهوا أنْ يُظَنَّ أَنَّ القَوْمَ بَعْضُ الهاء والميم إذا قالوا: (مررت)[1] بالقوم أجمعهم، فجمعوه وجعلوا جَمْعَهُ كإضافته؛ فلذلك كانت معرفة.

وإذا أكَّدت جَماعةَ المذكرين قلت: جاءني إخوتُك كلُّهم أَجْمَعُونَ أَكتعون أبصعون، فيكون هذا تأكيدا بعد تأكيد كما قال الله عز وجل ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[2] فهذا عند سيبويه[3] تأكيدٌ بعد تأكيدٍ.

وتقول في جماعة النساء: رأَيْتُ جواريَك كُلَّهن جُمَعَ كُتَعَ بُصَعَ (ولا ينصرف جُمَعُ وكُتَعُ وبُصَعُ[4]) فتكون في الرفع مضمومة، وفي الجر والنصب مفتوحة؛ وتقول: قمتم كلُّكم ولا يجوز قمتم أنفسُكم: لأن النفس لما اسْتُعْمِلَتْ اسماً غيرَ مؤكد قَبُح أن تَتْبَع ما هو مختلط بالفعل كأنه حرف من حروفه، كما قَبُحَ العطفُ عليه.

فإن أكدته بالمنفصل صَلَح أن تؤكده بالنفس فتقول: قمتم أنتم أنفسُكم، وأَمَّا كُلٌّ إذا أُضيف إلى المضمر فالأغلب عليه التأكيد: فلذلك جاز أن يؤكد به الضمير المتصل المرفوع.

= فقال: هو شيء نَتِد به كلامنا» ، وفي اللسان (بسن) «.. وحسن بسن إتباع، .. أبسن الرجل إذا حَسُنَتْ سَحْنَتُه وانظر: صحاح الجوهري، وتاج العروس (بسن) . وانظر أيضا: أصول ابن السراج جـ ٢ صـ ٢١.

(١) نقص في «ر» .

(٢) الآيتان ٣٠ من سورة الحجر، و ٧٣ من سورة ص.

(٣) انظر: الكتاب جـ ١ صـ ٢٩٣.

(٤) نقص في «ر» .

ويجوز: مررت بِك نفسِك، ورأيتُه نفسَه؛ لأَنَّ المنصوبَ والمجرورَ لم يُغَيَّرْ لهما ما قبلهما كما غُيِّر الفعلُ للمضمر المرفوع بإسكانِ لامِه.

والتأكيد على ضربين: -

تأكيد العموم، وتأكيد المعنى من غير عموم.

فتأكيد العموم (كقولك[1]) جاءني إخوتُك كلُّهم.

وتأكيد المعنى من غير عموم كقولك: جاءني زيد نفسُه.

وتقول: مررت بهم ثلاثتِهم وخمستِهم: على التأكيد، وإن شئت نصبْتَ؛ لأنه وقع موقع المصدر كأنك قلت: اختصاصاً بهذه العِدّة، وأمَّا الجر فعلى تقدير: مررتِ بهم كلِّهم.

وتقول: مررت به وحْدَه، ولا يجوز[2] فيه إلا النصبُ؛ لقوة دلالته على المصدر كأنك قلت: مررت به إفرادا، بمعنى أفردته إفرادا.

---

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) وقع هنا خطأ في ترتيب أوراق النسخة «ق» وقد قمتُ بترتيب أوراق النسخة ترتيبا صحيحا حتى استقامتْ على الطريقة كبقية النسخ، وسينتهي هذا الاضطراب في ص ١٧٩ .

[٢٠ / أ]

بَابُ الصِّفَاتِ

صفة المعرفة معرفةٌ، وصفة النكرة نكرةٌ، ولا توصف المعرفة بالنكرة؛ لأن الصفة لإزالة الاشتراك العارض، والنكرة لا تزيل الاشتراك العارضَ؛ فبطلَ أن توصف المعرفة بالنكرة.

ولا تُوصف النكرة بالمعرفة (لأن المعرفة)[1] أحقُّ بالتقديم، ولا يجوز - مَعَ أنها أَحقُّ بالتقديم - أن تكون تابعة للنكرة.

والصفة على ضربين:

صفة تُعَرِّفُ الأول وتميزه من غيره، **وصفة مدح أو ذم.**

فصفة التعريف والتمييز مثل (قولك)[1] رأيت زَيْداً العطارَ والبَزّار، وما أشبه ذلك مما يُميِّزُهُ من غيره.

فأما صفة المدح فهي[2] على ضربين:

أحدهما: يحتمل أن يكون تخصيصاً وتبييناً، ويحتمل أن يكون مدحاً، كقولك: جاءني زيدٌ العالمُ وعمرو العاقلُ، فهذا يحتمل الأمرين جميعاً على حسب ما يراد به في الحال.

والآخر: ما تريد به المدحَ لا غيرُ كقولك: ركب الخليفةُ العادلُ الشجاعُ،

---

(١) نقص في «ق».

(٢) في الأصل: فهو على ضربين.

ومـا أشبهـهُ، ومثـل صفـات الله عـز وجـل كقـولـك: الرحمنُ، الرحيمُ، المهيمنُ، (العزيزُ)[1] الجبارُ، تبارك (الله)[2] وتعالى.

وكذلك صفة الذم تحتمل الوجهين؛ لأنه نقيض المدح.

وجميع هذه الصفات تتبع الموصوف في إعرابه، فتقول: مررت بزيد العـاقلِ وعمروٍ الظريفِ، ورأيت رجلاً راكباً، و (لقيت)[3] فرساً عائداً.

وصفة النكرة تقربه من المعرفة؛ لأَنَّها تُخَصِّصُه وتُمَيِّزُه من غيره كقولـك: مررت برجلٍ قائمٍ، فقـد ميزتـه من آخرَ ليس بقـائمٍ، ورأيت رجلاً كريمـاً أبوه، (فقد)[4] ميزته من آخر ليس بكريم أبوه.

فصل: واعلم أن الاسم العلم يوصف بثلاثة أشياء:

أحدها: الألف واللام كقولـك: جـاءني زيـدٌ العـاقلُ (الظَّريفُ)[3] وعمرو الكريم.

والثاني: المبهم كقولك: مَرَرْتُ بزيدٍ هذا، وبعمرو ذاك.

والثـالث: المضـاف إلى المعرفـة كقولـك: جـاءني زيـد غلام عمرو، ورأَيْتُ بِشْراً صاحِبَكَ.

[٢٠ / ب] وما فيه الألف واللام يوصف بمثله، وبمـا أضيف إلى مثلـه كقولـك: مررت بالرجلِ الكاتبِ، وبالغلامِ ذي المال.

---

(١) نقص في «ر» .

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ق» .

(٤) زيادة في «ق» .

والمبهم يوصف بما فيه الألف[1] واللام لا غير كقولك: مررت بهذا الرجل وبهذه المرأة.

والمضاف إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء:

بالمضاف إلى المعرفة كقولك: جاءني غلامُك أخو زيد.

وبما فيه الألف واللام كقولك: رأيت أخا المرأة الكريمَ.

وبالاسم المبهم كقولك: مررت بصاحب عمرو هذا.

والمضمرُ لا يُوصَفُ ولا يُوصَفُ به.

أما ترك صفته؛ فلأن الصفة تعريف وتَبْيينٌ للأوّل، والمضمر لا يضمر إلا بعد أن يُعرف فاسْتَغْنى عن الصفة.

وأما ترك الصفة (به)[2] فلأنه أخص الأسماء، وحق الصفة أن يكون تعريفها[3] أقلَّ من تعريف الموصوف، لأن المتكلم يجب أن يَذْكُرَ للمخاطب أَخَصَّ الأسماء وأعرفَها، فإن عَرَفَه استغنى عن الوصف، وإن لم يعْرفْه وصَفَه بصفةٍ تُبِينُ عنه.

---

(١) في كتاب سيبويه ج ١ ص ٢٢٢: «وإنما وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام لأنها والمبهمة كشيء واحد» .

وقال ابن السّرّاج في الأصول ج ٢ ص ٣١ ـ ٣٢ شارحاً كلام سيبويه: «يعني أنك إذا قلت: هذا الطويل، فإنما تريد: الرجلَ الطويلَ أو الرمحَ الطويلَ أوْ ما أشبه ذلك لأن هذا مبهم يصلح أن تُشيرَ به إلى كل ما بحضرتك فإذا ألبس على السامع... وجب أن تقول: بهذا الرجل أو بهذا الرمح، فالمبهم يحتاج إلى أن يُمَيَّزَ بالأجناس عند الإلباس، فلهذا صار هو وصفته كشيء واحد وخالف سائر الموصوفات لأنها لم توصف بالأجناس» وانظر: ابن يعيش ج ٣ ص ٥٧.

(٢) نقص في «ر» .

(٣) في «ق» : أن يكون تعريفه.

فلما كان المضمرُ أَخَصَّ الأسماء وأعرفَها[1] لم يجز أن يكون تابعاً لما هو أنقص منه في التعريف.

والاسمُ العلمُ بعد المضمر[1] **أَخَصُّ**؛ فلذلك وُصِفَ بجميع ما يصح الوصف به من المعارف.

والمضاف إلى العلم بمنزلة العلم؛ لأنه تكسب التعريف منه.

وما / فيه الألف واللام لا يوصف بالعلم؛ لما ذكرنا من أنه أخصُّ، ولا يوصف بالمبهم؛ لأن المبهم أيضاً أخصُّ (منه)[2]، وذلك أن تعريف المبهم يتعلق بالعين والقلب، وتعريف ما فيه الألف واللام يتعلق بالقلب وحده، وما تعرف[3] بشيئين أخصُّ مما تعرف (بشيء)[4] واحد.

والمبهم[5] لا يوصف إلا بما فيه الألف واللام على طريق الجنس، فلا يجوز أن يوصف بالمضاف إلى ما فيه الألف واللام؛ لأن المبهم يُزيل عما فيه الألف واللام تعريف العهد، وينقُله إلى تعريف الحَضْرة بالإشارة[6]، والمضاف يكتسب التعريف من المضاف إليه، فلو وصفت المبهم بالمضاف إلى ما فيه الألف واللام

---

(١) هذا هو رأي الصيمري واختيارُه الذي سبق أن أشرت إليه في «باب المعرفة والنكرة» ص ٩٥، وليس أدلَّ على رأيه من تصريحه بقوله: «فلما كان المضمر أخص الأسماء وأعرفها» وقوله: «والاسم العلم بعد المضمر أخص» ، ومراتب المعارف مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين، وبين البصريين أنفسهم، فالكوفيون يرون أن الاسم المبهم أعرف المعارف واختار ذلك صاحب الإنصاف، وانظر: الإنصاف ص ٧٠٧ ـ ٧٠٩ والمقتضب ج ٤ ص ٢٨١ وابن يعيش ج ٣ ص ٥٦ وج ٥ ص ٨٧ والمقرب ج ١ ص ٢٢٢ والتصريح ج ١ ص ٩٥ والصبان على الأشموني ج ١ ص ١٦٧ وهمع الهوامع ج ١ ص ٥٥ وارتشاف الضرب ص ٢٩٩.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) في «ر» : وما تعلق بشيئين أخص مما تعلق بواحد.

(٤) نقص في «ر» و «ق» .

(٥) تكلم إجمالاً على وصف المبهم فيما سبق ص ١٧١، وسيتكلم الآن على ذلك بالتفصيل.

(٦) في «ر» : بالإشارة والقلب.

لحصل في اسم واحد تعريفان من وجهين مختلفين؛ تعريفِ الإشارة وتعريفِ العهد، وذلك محال، كما أن تأنيثين في اسم واحد محال.

ويجوز وصف المبهم بالصفة التي فيها الألف واللام كقولك: مررْت بهذا الطويلِ، وبهذين الفقيهين.

واعلم أن المبهم مع صفته كشيء واحد ولا يجوز الفصل بينهما؛ وذلك لأن المبهم قد أحدث في الاسم تعريفاً غير تعريفه الأول كما ذكرنا فصار كلامِ[1] التعريف، فكما لا يُفصَل بين الاسم وبين الألف واللام، كذلك لا يُفصَلُ بينه وبين المبهم.

وأما غير المبهم من الموصوفات فإنه (قد)[2] يجوز أن يفصل بينه وبين صفته بالظرف كقولك: مررت بزيد اليوم الظريفِ، ولا يجوز مررت بهذا اليومَ العاقلِ؛ لِمَا بيَّنا.

فصل: وأما النكرة فإنها توصف بالاسم النكرة كقولك: مررت برجلٍ قائمٍ، وبامرأةٍ ذاهبةٍ، وبالفعل وما تعلق به، كقولك: مررت برجلٍ يضربُ عمراً؛ وبامرأةٍ أحسنتْ إلى بكرٍ، وبالجملة كقولك: جاءني رجل أبوه كريمٌ، وامرأةٌ جاريتُها ذاهبةٌ، وبالظرف كقولك: مررت برجلٍ في الدار، وبغلامٍ عندك، ويوصف بأي إذا أريد المبالغة كقولك: مررت برجل أيِّ رَجُلٍ، وبظريفٍ أيِّ ظريف.

---

(١) هناك خلاف بين الخليل وسيبويه في كون أداة التعريف اللام وحدها أو الألف واللام، ويبدو أن هذا الخلاف ينحصر في أصلية الهمزة كما يرى الخليل ، وزيادتها كما يرى سيبويه، انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٦٣ ـ ٦٤ وج ٢ ص ٢٧٢ والمقتضب ج ١ ص ٨٣ وج ٢ ص ٩٠، ٩٤ وابن يعيش ج ٩ ص ١٧ والهمع ج ١ ص ٧٨ ـ ٧٩ والتصريح ج ١ ص ١٤٨ ـ ١٤٩، والصبان على الأشموني ج ١ ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨.

(٢) زيادة من «ر» و «ق» .

فصل: واعلم أنه يجوز أن تجمع الموصوفَ وتُفَرِّق[1] الصفـةَ؛ فتقول: مررت برجال قائمٍ وقاعدٍ ونائمٍ، ومررت برجلين مسلمٍ وكافرٍ؛ على النعت، وإن شئت على البدل، وإن شئت رفعت فقلت: مسلمٌ وكافرٌ، على تقدير: أَحدُهُما مسلمٌ والآخر كافرٌ.

ويجوز أن تُفَرِّقَ الموصوفَ وتجمع الصفة فتقول: مررت برجل وامرأة وحمار قيامٍ؛ ويجوز إذا فرقتَ الصفة أن يكون على البدل، وأن ترفع على تقدير التبعيض فتقول: مررت بثلاثة (رجال)[2] مقيمٍ وذاهبٍ وراكبٍ، على الصفة، و (على)[3] البدل، وأنشد سيبويه[4]:

بَكيْتُ ومـا بُكا رجـلٍ كبيرٍ على رَبْعَيْنِ مسلـوبٍ وبـالٍ

وإن شئت رفعت على تقدير: أحـدُهمـا مقيمٌ؛ والآخرُ ذَاهِبٌ، والآخَرُ راكبٌ.

فإن نقص عدد الصفات عن الموصوفين لم يكن إلا الرفْعُ على التبعيض كقولك: مررت بعشرة: فارسٌ وراجلٌ وقائمٌ؛ لأن تقديره: منهم فارسٌ، ومنهم راجلٌ، ومنهم قائمٌ، ولا يجوز حمله على الأول؛ لأنه أنقص منه عِدّة.

[٢١ / ١] وإذا كان الموصوف / مبهماً لم يجز أن تفرق صفتَه، تقول: مررت بهذين الطويلين ولا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير؛ لأن المبهم ونعتَه كشيء واحد كما بيَّنا.

---

(١) في «ر» و «ق» : وتفرد الصفة.

(٢) زيادة من «ر» .

(٣) نقص في «ق» .

(٤) انظر: الكتاب ج ١ ص ٢١٤ حيث نسبه سيبويه إلى رجل من باهلة.

ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغني ص ٢٦٢ إلى ابن ميّادة، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٢٩١ والمقرب ج ١ ص ٢٢٥ ومغني اللبيب ص ٣٥٦ ومعجم شواهد العربية ص ٣١٥، المسلوب: الذي سلب بهجته لخلوه من أهله، والشاهد فيه: النعت مع التفرقة، بالواو، والقطع جائز.

وتقول: مررت برجل راكع لا ساجدٍ، أردت أن تؤكد ركوعه بنفي السجود عنه، وبامرأة إمّا ذاهبةٍ وإمّا مقيمةٍ، شكَكْتَ في الصفة فأدخلْتَ «إمّا» لذلك، ولا تفصل «إما» بين الصفة والموصوف، كما لا تفصل «لا» إذا قلت: مررت برجل لا قائمٍ ولا قاعدٍ، (إذا[1]) أدخلْتَ «لا» لنفي الصفة، وعطفْتَ الثانية على الأولى بالواو.

وتقول: مررت برجل مثلِك، وشبهِك، ورأيت رجلاً غيرَك، ومررت برجل ضاربٍ زيداً غداً، وهذا رجلٌ ضاربُه زيدٌ غدا، ورأيت رجلاً ملازمَهُ رجلٌ، ومررت برجلٍ مخالِطَه داءٌ، فهذه الأسماء وإن كانت مضافةً إلى المعارف فهي غيرُ مُعَرَّفَةٍ؛ وذلك أن وجوهَ المماثلة والمشابهة كثيرةٌ، فإذا قلت: مثلَك وشبهَك لم تُخَصِّص وجها من وجوه المماثلة والمشابهة، ألا ترى أنه يجوز أن يكون مثلك وشبهَك في أنه رجل وأنت رجل، وفي أنه جسم وأنت جسم، وفي أنه طويل وأنت طويل، وغير ذلك من وجوه المماثلة والمشابهة؟ فَلَمَّا كان يحتمل الوجُوهَ الكثيرةَ لم يتخصَّصْ بإضافته إلى معرفة.

والدليل على أن مثلك نكرة: أن «رُبَّ» تدخل عليه، و «رُبَّ» لا تدخل إلا على النكرة، قال أبو محجن[2]:

يا رُبَّ مِثْلِكِ في النساء غَرِيرَةٍ ... بيضاءَ قَد متّعْتُها بطلاق

---

(١) نقص في «ق».

(٢) البيت ليس في ديوان أبي محجن الثقفي المطبوع.

وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ٢١٢ وصـ ٣٥٠، وانظر: المقتضب جـ ٤ صـ ٢٨٩ وابن يعيش جـ ٢ صـ ١٢٦ ومعجم شواهد العربية صـ ٢٥٣، الغريرة: الشابة الحديثة التجربة ولا تعرف ما تعرف النساء، متعتها بطلاق: أعطيتها ما تستمتع به عند طلاقها، كأنه يهددها بالطلاق.

وكذلك اسمُ الفاعل إذا أريد به الحال، أو الاستقبال نَكِرةٌ، (قال جرير:[1])

يـا رُبَّ غـابِطِنـا لـو كان يطْلُبُكم لاقَى مُبَـاعَـدَةً منكم وحِرْمـانـا

ولو كان معرفـة لم تـدخـل عليـه «رُبَّ» ، والتقـدير: يـا رُبَّ غـابِـطٍ لنـا، وكذلك قوله عز وجل: ﴿هَذَا عَـارِضٌ[2] مُمْطِرُنَـا﴾ ، ولو كان «ممطرنـا» معرفـة بإضافته إلى المضمر لم يجز أن يوصف به «عارض» وهو نكرة (مثله[3]) فـالتقـدير: ممطرٌ لنا.

فـأمـا «غيرك» إذا قلت: مررت برجـل غيرِك، فمعنـاه مررت برجـل لَيْسَ بِكَ، ومن ليس بك غيرُ معروف؛ لأن كل شيء سواك فهو غيرُك وليس بِكَ .

فأما ضَارِبُ زيدٍ، وضارِبُهُ زيـدٌ فهو بمنزلـة يضْرِب زيـدا، ويضربـه زيـدٌ، وكذلك مُلازِمُه بمنزلـة يلازمـه، ومخـالطُـه بمنزلـة يخـالطـه، والفعل لا يكون إلا نكرة.

فأمّا شَبِيهُك فلا يكون إلا معرفة؛ لأن معناه: المعروف بِشْبِهِـك، وتعريفـه كتعريف جليسك وأكيلك، أي مجالسك ومؤاكلك.

فـإذا كان بعـد الموصوف اسم غير مشتق من فعل فـالأحسن ألا يُجْرى على الأوّل، ولكن يُرفع، وتُجعل الجملةُ صِفةً لـه كقولـك: مررت برجلٍ مـائـةٌ إبِلُـه،

---

(١) نقص في «ر» .

والبيت من شواهـد سيبويـه جـ ١ صـ ٢١٢، وانظر: المقتضب جـ ٣ صـ ٢٢٧ و جـ ٤ صـ ١٥٠، ٢٨٩ والجمـل صـ ١٠٣ وابن يعيش جـ ٣ صـ ٥١ والمغني صـ ٥١١ وشرح شـواهـدِه صـ ٢٤٢، ٢٩٨ والعيني جـ ٣ صـ ٣٦٤ والتصريـح جـ ٢ صـ ٢٨ والهمع جـ ٢ صـ ٤٧ والدرر جـ ٢ صـ ٥٦ والأشموني جـ ٢ صـ ٢١٣ وديوانه صـ ١٦٣ ومعجم شواهـد العربيـة صـ ٢٨١.

(٢) الآية ٢٤ من سورة الأحقاف.

(٣) زيادة من «ق» .

وبرجلٍ أبُو عشرةٍ أبُوه، وبسَرْجٍ خَزٌّ صُفَّتُه[1]، وبدابّةٍ أسدٌ أبوها، فيكون الأول في هذا كله رفعا بالابتداء، والثاني خبره، والجملة صفة لما قبلها.

وقد أجازوا: مررت برجل مائةٍ إبلُه، وبرجلٍ أبي عَشْرَةٍ / (أبوه[2] وبسرجٍ [٢١ / ب] خَزٌّ صُفَّتُه، وبدابّةٍ أسدٍ أبُوها على صفة الأول، والأحسنُ ما بدأنا به.

وتقدير الصفة في هذه الأشياء: أن يكون قولُك: بإبلٍ مائةٍ، بمعنى إبلٍ معدودةٍ، وبرجل أبي عشرة[2]) أي برجل والد عشرة، وبصُفَّةٍ خَزٍّ، أي ليّنةٍ، وبدابّةٍ[3] أسدٍ، أي شديد، فيحمل[4] على التأويل[5]؛ ليرجعَ إلى معنى الفعْل، قال الأعشى[6]:

لَئِنْ كنتَ في جُبٍّ ثمانين قامةً ... وَرُقِّيتَ أسبابَ السّماء بسُلَّم

فوصفَ[7] بثمانين، على ما عرفتك.

وأنشد بعض النحويين:

وليلٍ يقول النّاسُ من ظُلُماتِهِ ... سواءٌ صحيحاتُ العيون[8] وعورُها

---

(١) في اللسان (ضعف) : «وصفة الرّحل والسرج: التي تضم العرقوتين والبدادين من أعلاهما وأسفلهما».

(٢-٢) نقص في الأصل.

(٣) في الأصل: وبرجل.

(٤) في «ق» : فيحتمل.

(٥) في «ر» فيُحمَل على معنى التأويل.

(٦) انظر ديوانه صـ ٩٤.

وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ٢٣١، وانظر: الأصول جـ ٢ صـ ٢٦ وابن يعيش جـ ٢ صـ ٧٤ واللسان (سبب) و (رقى) ومعجم شواهد العربية صـ ٣٥٩.

(٧) في «ر» و «ق» فوصفه.

(٨) البيتان لمضرّس بن رَبَعي، وهما من شواهد السيرافي في شرح سيبويه جـ ٢ قسم ٢ صـ ١٩٣ حيث قال: وأنشد بعض النحويين وانظر: حماسة ابن الشجري صـ ٢٠٤ والخزانة جـ ٢ صـ ٢٩١ واللسان (سوج) ومعجم شواهد العربية صـ ١٦٠، والسَّاج: الطيلسان الضخم الغليظ وقيل: هو الطيلسان المقوّر ينسج كذلك، وفي اللسان (سوج) «إنما نعت بالاسمين لأنه صيرهما في معنى الصفة كأنه قال: مسودة أعاليها، مخضرة كُسُورُها» .

كأنّ لنـا منْهـا بيـوتـاً حصينـةً مُسُوحاً أعاليها وسَاجاً كُسُورُهـا[١]

ذهب بمسوح إلى سُود، وبساجٍ إلى كثيف.

والأجودُ: رفْعُ مسوح وساج؛ لأنَّهمَا أسماء غيرُ مشتقة من الفعل.

وتقول: مررت بإخوتِـك القـائمِ والراكعِ والسـاجـدِ: على الصفـة و (على[٢]) البدل، وإن شئت رفعت على التبعيض.

فصل: واعلم أن الاسم يوصف بفعلـه وبفعل سببـه فيجري مجرى الـوصف بفعلـه، تقول: مررت برجل قـائمٍ فهـذا فعلـه، وتقول: مررت برجلٍ قـائمٍ أبـوه، فالقيام[٣] للأب وقد جرى صفةً لرجلٍ؛ لأنـه من سببـه، ولو كان من غير سببـه لم يجز كقولـك مررت برجـل قـائمٍ عَمْروٌ، فهـذا لا يجـوز؛ لأنَ عَمْرا[٤] ليس من سبب الأول.

فإن قلت: مررت برجل قائمٍ عَمروٌ إليه جاز؛ لأَنّ الهاء ضمير الأول.

(و[٥]) تقـول: مررت برجـلٍ ضـاربِ زيـدٍ أبـوه، فـإن ثَنَيْتَ قلت: مررت برجلين ضاربِ زيدٍ أبواهما، وفي الجمع: مررت برجال ضاربِ زيدٍ آبـاؤهُم (و[٦]) لا تثني ضاربا ولا تجمعه؛ لأنه بمنزلة فِعلٍ مقدم على فاعلـه، وكـذلـك إن نَوَّنْتَ ونصبْت قلت: مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً أبُوه.

فـإن قلت: مررت برجلٍ أفضلُ منـه أبُوه وأحسنُ منـه أخوه وخيرٌ[٧] منـه

---

(١) في «ق» : ستورها.

(٢) نقص في «ر» .

(٣) في «ر» و «ق» : فالقائم الأب .

(٤) في «ر» : لأنه ليس من سبب الأول.

(٥) نقص في «ق» .

(٦) نقص في «ر» و «ق» .

(٧) في «ق» : وخيرا.

غلامُه، فلا يجوز عند سيبويه[1] أن يُجْرَى أحسنُ وأفضلُ وما أشبهها من باب «أفْعَلَ» على الأول ويُرْفَعُ به الأبُ والأخُ، ولا يجوز عنده إلا رفعُ «أفضلَ» و «أحسنَ» و «خيرٍ» بالابتداء ويكون ما بعدها خبرا لها، والجملة صفة للأول.

والعلة في ذلك: أنه لا يمكن إفرادُه فتقول: مررت برجلٍ أفضلَ، وبرجل أحسنَ، وبرجل خيرٍ، كما قلت مررت برجل قائم وضارب وحسن وشديدٍ، فلَمّا لم يمكن إفراده كما يمكن إفراد اسم الفاعل والصفة المشبهة به بَعُدَ من شَبَه اسم الفاعل فلم يَجُز أن يُتَصرف في الظاهر والمضمر تصرّفَ اسم الفاعل، فوجب أن يجريَ مَجْرى: مررت برجل أبو عشرة أبوه في أن يُجْعَل مبتدأ وخبراً، ويوصفَ «رجلٌ» بالجُملة.

فإذا قلت: ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ، لم يكن بد من أن تجعل «أحسنَ» صفة لرجل، وترفع الكحل به، والهاء في «عينه» للرجل، والهاء في «منه» للكحل.

والفرق بين هذا والأول: أنك لو رفعت «أحسنَ» هٰهُنا كنت إما أن ترفعه بالابتداء، وخبره الكحلُ، أو ترفعَ «الكحلَ» بالابتداء و «أحسنُ» خبره، وقولك: «في عينه منه في عين زيد» كلُّه في صلة «أحسنَ» ، وكنت تفرق بين «أحسن» / و (بين[2]) ما في صلته[3] بالكحل الذي هو خبر الابتداء، وسبيله: أن يكون مؤخَّراً عن الجميع، أو مقدّما على الجميع. [٢٢ / ١]

فإن أخرته فالهاء في «منه» للكحل وقد قدمتَه قبل المذكور، ولا يجوز تقديمُه، فلَمَّا كان رفع «أحسنَ» بالابتداء، أو خبر الابتداء يؤدي إلى مالا يجوز في

---

(١) انظر: الكتاب جـ ١ صـ ٢٣٢ والمقتضب جـ ٣ صـ ٢٤٨ والتصريح جـ ٢ صـ ١٠٦.

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

(٣) هنا ينتهي الاضطراب الذي سبق أن أشرت إلى وقوعه في أوراق النسخة «ق» .

اللفظ حُمِل على الصفة، وأُجْرِيَ على الأول، وصار هذا أجودَ؛ للضرورة التي ذكرناها.

وكذلك: «مَا مِنْ أيام أحبُّ[1] إلى الله فيها الصومُ منه إليه في عَشْرِ ذي الحجّة » جَعلْتَ «أحبَّ» صفةً للأيام، فرفعْتَ الصومَ به، والهاءُ في «فيها» للأيام، وفي «منه» للصوم، وفي «إليه» لِلّه.

وقد يحذفون فيقولون: «ما من أيام أحبُّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة» ؛ لعلم المخاطب، وكثرة الاستعمال.

(وعلى[2] هذا) قال سُحَيْم بن وَثِيل:

مَرَرْتُ على وادي السِّباع ولا أرى	كوادي السباع حين يُظْلِم واديا[3]
أقَلَّ بـه رَكْبٌ أَتَـوْهُ تَئِيَّـةً	وأخوفَ إلا ما وقَى الله سَارِيا

---

(١) هذا الحديث أخرجه ابن ماجة في سُنَنه جـ ١ صـ ٥٥٠ ـ ٥٥١ (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي) برواية مغايرة في بعض الألفاظ، وأخرجه الترمذي في صحيحه جـ ٣ صـ ٢٨٩ ـ ٢٩٠ بشرح الإمام ابن العربي المالكي (طبع المطبعة المصرية بالأزهر سنة ١٣٥٠ هـ وسنة ١٩٣١ م) وأخرجه أحمد في مسنده جـ ٣ صـ ٢٩٨، و جـ ٥ صـ ٥٤ و جـ ٧ صـ ٢٥٧ و جـ ١٠ صـ ٩٨ و صـ ٩٠، ٩١، وأخرجه أيضا الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب جـ ٢ صـ ١٢٤، وأخرجه أبو داود في سننه جـ ٣ صـ ٣٢٠ ـ ٣٢١ (مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري تحقيق أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي طبع مطبعة أنصار السنة المحمدية سنة ١٣٦٨ هـ ، ١٩٤٩ م) .

(٢) نقص في «ق» .

(٣) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٣٣ وانظر: الأصول ج ٢ ص ٢٩ والمخصص ج ١٦ ص ٥٨ والخزانة ج ٣ ص ٥٢١ والعيني ج ٤ ص ٤٨ ومعجم البلدان (وادي السباع) ومعجم شواهد العربية ص ٤٢٢، والواو في قوله: «ولا أرى» اعتراضية، ويرى العيني أنها حالية، والتئية: التلبُّث والتوقف، وهي على وزن تفعلة من أيِيَ، وفي اللسان (أيا) «تأيا أي توقف وتمكث، تقديره تَعَيّا، ويقال: قد تأَيَّيْتُ على تفعلت أي تلبثت وتَحَبّست، ويقال ليس منزلكم بدار تَئِيّة أي بمنزلة تلبث».

وأخوف: أفعْل تفضيل مأخوذ من المبني للمجهول أي أشد مَخُوفيّة كما أخذوا أَشْهَر وأحمد من الفعل المبني للمجهول أي أشد مَشْهُورية ومَحْمُودية، كذا قال البغدادي في الخزانة، والساري السائر ليلاً.

والمعنى: أقل به ركب أتوه تَئِيَّةً منهم به، فحذف «منهم به» ، والهاء في «به» المذكورة في البيت ضمير «واديا» ، والهاء في «به» المحذوفة المقدرة بَعْد «منهم» ضميرُ «وادي السباع» . وقوله «أقلّ» نعتٌ لواديا، و «ركبٌ» رفع بأقل، و «أَتَوْهُ» صفة لركب، و «تئيّةً» منصوب على التمييز كما تقول: هو أفضل منك أبا، وأحسن منك وجها، فحذف «منهم» و «به» كما تقول: أنت أفضل، فلا تذكر من (كل)[1] أحد، وتقول: الله أكبر، والمعنى: من كل شيء.

فصل: وإذا كانت الصفة مدحاً، أو ذماً، ولم تكن لتعريف الأول، وتَبْيِينِهِ فلك أن تتبعها الأول في إعرابه كما وصفنا، ولك أن تقطعها منه وترفعَها بإضمار مبتدأ، وتنصبَها بإضمار فعل.

فالمدح كقولك: الحمد لله أهلُ الحمد، تريد به: هو أهلُ الحمد، وإنْ شئتَ نصبت بتقدير: أعْني أهلَ الحمد، وأَخْتَصُّ أهلَ الحمد.

وقال مُهَلْهِلُ:

ولقد خَبَطْنَ[2] بيوتَ يَشْكُرَ خَبْطَةً   أخوالُنَا وَهُمُ بَنو[3] الأَعْمَامِ

بتقدير: هُم أخوالُنا، ولو جَرَّهُ على الصفة ليشكرَ لجاز.

والذم كقولك: جاءني زيد الفاسقَ الخبيثَ، بتقدير: أعني، وإن شئت رفعت كما بيّنا، قال عُروةُ الصّعَاليك:

---

(١) نقص في «ر» و «ق» .

(٢) في «ق» : خبطت.

(٣) وهومن شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٢٥، ٢٤٨ وانظر: معجم شواهد العربية ص ٣٧٦، والضمير في خبطن: للخيل وفرسانها، والخبط: الضرب الشديد.

سَقَوني الخمرَ[1] ثُمَّ تَكَنَّفُوني عُداةَ اللهِ مِنْ كَذبٍ وزُورِ

وقال النابغة:

أَقَارِعُ عَوْفٍ لا أُحَاوِلُ غيرَها وجوهَ قُرُودٍ تَبْتَغِي[2] مَن تُجَادِعُ

وإنْ شئت رفعْتَ فيهما جميعاً على ما تقدم.

وكذلك إذا ذكرت للموصوف عدة صفات فلك أن تُتْبِعَها الأولَ على إعرابه، كقولك: مررت بإخوتِك الكرامِ الظرافِ الأشرافِ، ولك أن تُتْبِعَ بعضها الموصوفَ، وترفعَ الباقيَ أو تنصبَ، ولك أن ترفع الجميع بإضمار مبتدأ، فتقول: مررت بإخوتك الكرامُ الظرافُ الأشرافُ / بالرفع على تقدير: هُم [٢٢ / ب] الكرامُ الأشرافُ، ولك أن تنصب الجميع بإضمارٍ: أعني الكرامَ الأشرافَ، والنصبُ والرفعُ على المدح والاختصاص، كما قال الله عز وجل: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ[3] الزَّكَاةَ﴾ وقالت خِرْنِقُ:

لا يَبْعَدَنْ قَومي الذين هُمُ سَمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزْرِ

النّازلين بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطيبون[4] معَاقِدَ الأُزْرِ

---

(١) في «ق» سقوني النَّسْءَ وقد رويَ في بعض المصادر بهذه الرواية، والمراد بالنُّسْء : الخمْر.

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٥٢، وانظر كتاب الهمز لأبي زيد ص ٣٢ ومجالس ثعلب ص ٤١٧، واللسان (نسأ) ومعجم شواهد العربية ص ١٨٥، وديوانه ص ١١ وهوشاهد على نصب «عداة» على الشتم، ولو رفع على القطع لكان جائزاً، تكنفوني: أحاطوا بي.

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٥٢ وانظر: أمالي ابن الشجري ج ١ ص ٣٤٤ والبحر المحيط ج ١ ص ٨٢ وج ٢ ص ٤٠٥ والخزانة ج ١ ص ٤٢٦ واللسان (جدع) وديوانه ص ٥٠ وعَوف: قبيلة، والمجادعة: المشاتمة، وأصلها من الجدْع، وهوقطع الأنف والأذن، والمقارعة: المضاربة بالسيوف وهوشاهد على نصب «وجوه» على الذم، ولو رفعه على القطع لجاز.

(٣) الآية ١٦٢ من سورة النساء.

(٤) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٠٤، ٢٤٦، ٢٤٩ وانظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج ٢ ص ١٤٤ والأصول ج ٢ ص ٤٠ والجمل ص ٢٨ والمحتسب ج ٢ ص ١٩٨ وأمالي ابن الشجري ج ١ ص ٢٤٤ والإنصاف=

الموصوف: «قومي» ، و «هُم» في موضع رفع بيبعدن، وما بعدهم صفة لهم.

وينشد برفع الجميع، ورفع الأول ونصب الثاني، ورفع الثاني ونصب الأول على المدح، فالرفع بتقدير هُم، والنصب بتقدير أعني وأخْتَصُّ وما أشبه ذلك.

فصل: اعلم أنهم يذكرون الأسماء التي ليس فيها معنى الفعل ويُتْبِعُونها الأول في الإعراب، ويُسمّونها عطفَ البيان فيجري مجرى الصفات في البيان عن الأول، وليست بصفات، وذلك مثل قولك: رأيت أخاك زيداً، فزيداً عطف بيان ويحتمل البدل.

والفرق بين الصفة وعطف البيان: أن الصفة مَعْنىً كلٌّ مَن كان فيه وجب أن يوصف به مثل قولك: زيد العاقل، فكل من حصل فيه العقل (فقد)[1] استحق الصفة بعاقل، وليس كذلك عطف البيان؛ لأنه ليس كل أحد يجب أن يسمى بزيد، فقد بان أن عطف البيان لو شاركه غيره في كل شيء لم يجب له مثلُ اسمه العَلم.

والفرق بينه وبين البدل: أن البدل تقديره أن يقع موقع الأول، فتقدير قولك: رأيت أخاك زيداً، إذا أردت البدل: رأيت زيداً، وليس كذلك عطف البيان؛ لأنه تبْيينٌ عن الأول من غير أن يُنْوى به غيرُ موضعه.

وتقول: يا أخانا زيداً على عطف البيان، ولو أردتَ البدلَ لقُلْتَ:

=ص ٤٦٨، ٤٧٣ والبحر المحيط ج ١ ص ٢٠٤ والخزانة ج ٢ ص ٣٠١ والعيني ج ٣ ص ٦٠٢ وج ٤ ص ٧٢ والهمع ج ٢ ص ١١٩ والدرر ج ٢ ص ١٥٠ والتصريح ج ٢ ص ١١٦، ٢٠٤ والأشموني ج ٣ ص ١٣٢، وص ٣١٧ ومعجم شواهد العربية ص ١٨٦، وديوانها ص ٢٩، وقولها: «لا يبعدن» دعاء لقومها خرج مخرج النهي، ويبْعَد مضارع بَعِد من باب «فَرِح» ، أيْ لا يهلِكَنْ، والعُداة بضم العين جمع عاد، والأزُر بضمتين جمع إزار ومعاقدها مواضع عَقْدِها، وكنَتِ الشاعرةُ بقولها «الطيبين معاقد الأزر» عن طهارتهم عن الفاحشة.

(١) نقص في «ر» و «ق» .

يا أخانا زيدُ[1]؛ لأن تقدير «زيد» أن يقع موقع «أخانا» .

وأنشد سيبويه[2]:

أنـــا ابنُ التـــارك البكْريِّ بِشْرٍ   عَليْـــهِ الطّيرُ تَرْقُبُـــهُ وقــوعـــا

فهذا يوضح لك أنه عطف البيـان، ولا يجوز على البـدل؛ لأنـك لو حملتـه عن البدل صار تقـديره: أنـا ابن التـاركِ بِشرٍ، وهـذا لا يجوز؛ لأنـه لا يضـاف ما فيه الألف واللام إلى ما ليس فيه الألف واللام، فاعرف ذلك إن شاء الله.

---

(١) ببناء زيد على الضّمّ؛ لأن البدل تقديره أن يقع موقع الأول، فكأنه حرف النداء قد دخل على البدل.

(٢) انظر: الكتاب ج ١ ص ٩٣.

والبيت للمراد الأسـدي، وانظر: الأصـول ج ١ ص ١٦٠، وابن يعيش ج ٣ ص ٧٢، ٧٣ والمقرب ج ١ ص ٢٤٨ والخـزانـة ج ٢ ص ١٩٣، ٣٦٤، ٣٨٣ وشـذور الـذهب ص ٤٣٦ والعيني ج ٤ ص ١٢١ والتصريـح ج ٢ ص ١٣٣ والهمع ج ٢ ص ١٢٢ والدرر ج ٢ ص ١٥٣ والأشموني ج ٣ ص ١٥٣ ورسالة الملائكة ص ١٨٢ ومعجم شواهد العربية ص ٢١٤.

بَابُ الأفْعَالِ التي ترفعُ الأَسْماءَ والتوابعَ وتنصب الأخبارَ

وهي «كان» و «صار» و «بات» و «أصبح» و «أمسى» و «ظل» و «أضحى» و «ليس» و «مازال» و «مادام» و «ماانفك» و «مابرْح» و «مافتِئ» .

اعلم أن هذه الأفعالَ تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول، كقولك: كان زيد عالماً، وأصبح محمد أميراً، وكان الأصل: زيدٌ عالمٌ، ومحمدٌ أميرٌ.

وإذا كان بعدها اسمان معرفتان فلك أن تجعل أَيَّهُمَا شئْتَ الاسمَ، وأَيَّهُمَا شئْتَ الخبرَ، كقولك: كان أخوك زيداً / ، وكان زيدٌ أخاك، كما قال الله عز وجل: ﴿فَمَا كانَ جَوَابَ قَوْمِهِ[1] إلاَّ أَنْ قَالُوا﴾ ، قُرئ برفع[2] الجواب، ونصبه[3]؛ لأنه معرفة بإضافته إلى «قَوْمه» و «أَنْ قالُوا» في تقدير: قولهم، فكأنه قال: فما كان جوابَ قومه إلا قولُهم، فيمن نصب الجواب، وقولَهم فيمن رفع الجواب، وهما معرفتان. [٢٣ / أ]

وإذا كان بعدها معرفة ونكرة فالاختيار أن تكون المعرفةُ الاسْمَ، والنكرةُ الْخَبَرَ كما كان ذلك في الابتداء، فتقول: كان زيد منطلقاً، وكان أبوك راكباً،

---

(١) الآية ٥٦ من سورة النمل و٢٤ من سورة العنكبوت.

(٢) وهي قراءة الحسن وابن أبي إسحاق.

(٣) وهي قراءة الجمهور: انظر في تخريج القراءتين: المحتسب ج ٢ ص ١٤١ والبحر المحيط ج ٧ ص ٨٦، قال ابن جنى: «أقوى من هذا - يعني قراءة الرفع - «جوابَ قومه» بالنصب، ويجعل اسم كان قوله: «أن قالوا أخرجوا آل لوط» يشبه «أن» بالمضمر من حيث كانت لا توصف كما لا يوصف، والمضمر أعرف من هذا المظهر» .

ولا يحسن كان منطلقٌ زيداً، وكان راكبٌ أباك، إلا في ضرورة الشعر كما قال القَطاميُّ:

قِفِي قبلَ التفرق يا ضُبَاعَا ولا يَكُ موقفٌ منك الودَاعَا[1]

فَرَفَعَ «موقفا» وهو نكرة، ونَصَبَ «الْوَدَاعَ» وهو معرفة.

وإنما جاز ذلك؛ لأن الاسمَ هو الخبرُ، فَلَمَّا كانا[2] لشيء واحد اسْتجازَ[3] في أحدهما ما اسْتجازَ في الآخر، وكذلك قولُ حَسَّان بن ثابت[4]:

كأنّ سَبِيئَةً مِن بيتِ رَاسٍ يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءُ

فمزاجها معرفة، وعسل نكرة، وهو في هذا البيت أجود منه في الأول؛ وذلك أن «عسلا» اسمُ الجنس، فتعريفه وتنكيره سواء في المعنى؛ لأنَّه لو قال: مزاجَها العسلُ والماءُ بالتعريف، لعُلم أنه لم يستغرق الجنس بالمزاج، وأن المزاج لبعض[5] الجنس؛ فلهذا كان أجودَ.

---

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٣١، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٩٤، والجمل ص ٥٩ والأصول ج ١ ص ٩٤، والإيضاح العضدي ج ١ ص ٦٩، ٢٦٨ وابن يعيش ج ٧ ص ٩١ والخزانة ج ١ ص ٣٩١ وج ٤ ص ٦٤، والمغني ص ٤٥٣ وشرح شواهده ص ٢٨٧ والعيني ج ٤ ص ٢٩٥ والهمع ج ١ ص ١١٩، ١٨٥ والدرر ج ١ ص ٨٨، ١٦٠ والضرائر ص ٢٠٣، ٢٣٣ والأشموني ج ٣ ص ٢٦٥ والأغاني ج ٢٤ ص ٣٩ ومعجم شواهد العربية ص ٢١٣، وديوانه ص ٣١.

(٢) في الأصل: فلما كان كشيء واحد.

(٣) في «ر» و «ق» : جازَ في أحدهما ما جازَ في الآخر.

(٤) وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ٢٣، وانظر: المقتضب جـ ٤ صـ ٩٢، وقال المبرد: «وكان المازني يروي: يكون مزاجُها عسلاً وماءً، يريد: وفيه ماء» وانظر أيضا: الأصول جـ ١ صـ ٧٣، ٩٤، والمحتسب جـ ١ صـ ٢٧٩ وابن يعيش جـ ٧ صـ ٩١، ٩٣ والخزانة جـ ٤ صـ ٤٠، ٦٣، والمغني صـ ٤٥٣، ٦٩٥ وشرح شواهده صـ ٢٨٧ والهمع جـ ١ صـ ١١٩ والدرر جـ ١ صـ ٨٨ واللسان (سبا) ومعجم شواهد العربية صـ ٢٠ وديوانه جـ ١ صـ ١٧، السبيئة: الخمر، بيت راس: موضع بالشام، وخبر كأن في بيت تال للشاهد، قال ابن يعيش: جـ ١ صـ ٩٤: «وقد رواه أبو عثمان المازني: يكون مزاجُها عسلاً وماءً، برفع المزاج على أنه اسم يكون وهو معرفة، وعسلا الخبر، وهو نكرة على شرط الباب، وماء مرفوع حملا على المعنى لأن كل شيء مازج شيئا فقد مازجه الآخر فصار التقدير: ومازجه ماء أي خالطه» .

(٥) في «ر» و «ق» : وأن المزاج بعض الجنس.

واعلم أن الإخبار عن النكرة في هذا الباب مثله في (باب[1]) الابتداء؛ فما كانت فيه للمخاطب فائدة جاز ذكره، وما لم تكن فيه فائدة لم يجز ذكره كقولك: كان رجل من بني تميم في دارك، وكان غلام لك منطلقا، فهذا جائز.

وتقول: ما كان أحدٌ مثلَك إذا نفيت المماثلة، وما (كان[2]) أحدٌ مجترئاً عليك وما كان أحدٌ منك، فهذا كله جائز بوقوع الفائدة (للمخاطب[3]) في هذا الخبر؛ لأن المخاطب قد كان يجوز أن يَجهل مثل هذا فيظن[4] أن له أمثالا وأن في الناس خيراً منه ومجترئاً عليه، فإذا أعْلَمْتَه ذلك فقد أفدته فائدة، وجواز الإخبار معقود بالفائدة في المعرفة والنكرة جميعا كما بينا في باب الابتداء.

واعلم أن أخبار هذه الأفعال تجري مجرى خبر المبتدأ، فما جاز أن يكون خبرا للمبتدأ جاز أن يكون خبرا لهذه الأفعال، فتقول: كان زيد أخاك، وكان عمرو منطلقا، وكان محمد أبوه قائم، وكان أبوك في الدار.

ويجوز أن تَتَقَدَّمَ أخبارُ هذه الأفعال على أسمائها، وعليها كقولك: كان قائمًا زيد، وقائمًا كان زيد؛ لأن الخبر في هذا بمنزلة المفعول في قولك: ضرب عمراً زيدٌ، وعمراً ضرب زيدٌ، إلا ما كان منها في أوله حرف النفي فإنه لا يجوز أن يتقدم الخبر[5] عليه؛ والعلة في ذلك أن الحروف ضعيفة لا تتصرف في معمولها كما لا تتصرف في أنفسها، فلذلك لم يتقدم الخبر عليها.

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) نقص في الأصل.

(٣) زيادة في «ر» .

(٤) في الأصل: فظن.

(٥) في ابن يعيش جـ ٧ صـ ١١٣: «.. وحروف النفي أربعة: «ما» و «لم» و «لن» و «لا» فإن كان النفي بما نحو ما زال وما انفك وما فتىء وما برح، فمذهب سيبويه والبصريين أنه لا يجوز تقديم أخبارها عليها، فلا يقال: قائما ما زال زيد، وإليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء... ويجوز ذلك مع «لم» و «لن» و «لا» .

فأمَّا «ما دام» فليست «ما» للنفي، وإنما «ماَ» وما بعدها بتأويل المصدر،
[٢٣ / ب] وما تعلق بالمصدر فلا يجوز أن يتقدم عليه؛ لأنه في صلته، وصلةُ الشيء كبعض حروفه، فكما لا يتقدم بعض حروف الاسم عليه كذلك لا تتقدم الصلة على الموصول.

و (أَمَا[1]) ما دام - وإن كان في تأويل المصدر - فإنّهُ يُراد به الزمان، فإذا قلت: أنا أزورك ما دام زيد غائبا فمعناه: أنا أزورك دوامَ غَيْبَة زيد بتقدير: وقت دوام غَيْبة زيد، كما تقول: أنا أزورك مَقْدِمَ الحاج، أي وقت مَقْدِمِ الحاج، وخفوق النجم، أي وقت خُفوق النجم.

واعلم أن جميع هذه الأفعال يُسْتَعْمَلُ كما يُسْتَعْمَلُ ماضيها إلا «ليس» و «ما دام» .

فأما «ليس»: فلا يستعمل لها مستقبل؛ لأَنها لا تُسْتَعْمَلُ إلا في نفي الحال والاستقبال[2]، ولفظ الحال والاستقبال واحد كقولك: ليس زيد قائما الآن، وليس زيد قائما غدا، فلما كان عملها (فيما يُعبّر[3] عنه) بلفظ واحد اختير لها لفظ واحد فكان لفظُ الماضي أولى بها من لفظ المستقبل؛ لأَنه أخفُّ من لفظ المستقبل، وكان أصلها لَيِس[4] بكسر الياء مثل صيِد البعير، ويُسَكّنون

---

(١) نقص في «ر» و «ق» .

(٢) قال المبرد في المقتضب جـ ٤ صـ ٨٧: «وأمَّا امتناعُها من التصرف، فإنك إذا قلت: وكان - دللت على ما مضى، فإذا قلت: «يضرب» و «يكون» دللت على ما هو فيه وما لم يقع. وأنت إذا ق زيد قائما غدا، أو الآن أردت ذلك المعنى الذي في يكون، فلما كانت تدل على ما يدل عليه المضارع اسْتُغْنِ المضارع فيها» هذا وقد نسب أبو حيان إلى الصيمري أنه في ذلك متابع للمبرد وابن السراج وابن درستويه. انظ الضرب صـ ٤٣٨، وانظر أيضا: أبو حيان النحوي صـ ٤٨٨.

(٣) نقص في «ق» .

(٤) انظر: اللسان (ليس) والصبان على الأشموني جـ ١ صـ ٢٣٠.

هذه الياء فيقولون: صَيْد البعير كما تقول: عَلْم ذلك في عَلِم ذلك فلذلك أُسْكِنَت ياءُ «ليْسَ» تخفيفاً.

فأما «ما دام» : فإنه لا يُسْتَعْمَلُ لها مستقبلٌ في هذا الباب، ولا تكون إلا بعد كلام كقولك: أنا أنتظرك ما دُمْتَ قائما، ولا يجوز أنا أنتظرك ما تدوم قائما؛ لأن القائل يستعمله فيما قد وقع، ويشترط له اتصاله ودوامه، فلما كان المعنى على ما وقع وجب له لفظ ما قد وقع وهو لفظ الماضي، ولا تقول مُبتدئاً: ما دام زيد قائما؛ لما قلنا (من[1]) أنه في تقدير الظرف فلابد (من[1]) أن تُوقِع في الظرف شيئا إذا ذكرتَه، فإذا قلت: أنا أنتظرك ما دام زيد قائما ، فما دام في موضع نصب بأنتظرك؛ لأنه مصدر وقع موقع الظرف كما بينا.

واعلم أن «ما زال» و «ما انفك» و «ما برح» و «ما فتىء» وإن كان في أولها حرف النفي فليس بنفي؛ وذلك أن النفي إذا دخل على النفي صار إيجابا، فقولك: «زال» نفي و «انفك» و «فتىء» و «برح» نفي، فإذا أَدخَلْتَ عليها «ما» وهو حرف نفي فقد نفيت النفي وصار إيجابا، فلذلك لا يجوز أن تُدْخِلَ على خبرها «إلا» ، لا تقول: ما زال[2] زيد إلا عالما، ولا ما انفك عمرو إلا منطلقا، كما لا تقول: زيد إلا قائم، وعمرو إلا منطلق؛ لأن ما نَفَيْتَ عنه النَّفْيَ بمنزلة مالم يدخل عليه حرف النفي.

وأما قول ذي الرمة:

حراجيجُ ما تَنْفَكُّ إلاّ مُنَاخَةً ... على الخَسْفِ أو نَرْمي بها بلدا[3] قفرا

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) في «ر» ما دام زيد إلا قائما.

(٣) وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ٤٢٨، وانظر: معاني القرآن للفراء جـ ٣ صـ ٢٨١ وشرح السيرافي جـ ٣ قسم ٢ صـ ٢٧٧ والمحتسب جـ ١ صـ ٣٢٩ وأمالي ابن الشجري جـ ٢ صـ ١٢٤ وابن يعيش جـ ٧ صـ ١٠٦ والإنصاف =

فحمّله أكثر النحويين[1] على الغلط وجعله ضرورة؛ لأن قوله: «مـا تنفـك» إثبات، على ما قدَّمْنا.

ووجهه عندي[2] أنه أدخل «إلا» في هـذا الكلام؛ لأن لفظـه نفي وإن كان معناه الإيجاب، كما قال جَذِيمَةُ الأَبْرَش:

رُبَّما أوفيتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثــوبي شَمالاتُ[3]

[٢٤ / ا] فـأدخـل النـون في الـواجب،/والنـون مـوضُعهـا غيرُ الـواجب، لأن «رُبَّ» تقليل، والتقليل بمنزلـة النفي، لأنـه نفي الكثير، فَشَبَّـه التقليل بـالنفي وأَدْخَل النون في «تَرْفَعَنْ».

وكذلك «مانفك» لفظُـه نفيٌ وإن كان المعنى على الإيجـاب، فـأدخل «إلا»

= صـ ١٥٦ والخزانـة جـ ٤ صـ ٤٩ والمغني صـ ٧٣ وشرح شواهـد المغني صـ ٧٩ والهمع جـ ١ صـ ١٢٠، ٢٣٠ والـدرر جـ ١ صـ ٨٨، ١٩٥، معجم شواهد العربية صـ ١٣٧ وديوانه صـ ١٤١٩، حراجيج: طوال ضـامرات من الهُزال، الخسف: الإذلال والظلم، ويطلق أيضا على الجوع.

(١) انظر: ابن يعيش جـ ٧ صـ ١٠٧.

(٢) هذا توجيـه الصيمري، وقـد ذكر الفراء في معـاني القرآن جـ ٣ صـ ٢٨١ توجيهـا آخر وذكر السيرافي في شرح كتاب سيبويه توجيهين آخرين جـ ٣ قسم ٢ صـ ٢٧٧ ـ ٢٧٨ أحدهمـا للفراء، وقـال ابن يعيش جـ ٧ صـ ١٠٧: «.. فـإن الأصمعي والجرمي قالا: أخطأ ذو الرمّة، ووجه تخطئته: أن يكون مناخةً الخبر، وتكون «إلا» داخلة عليه، وذلـك خطـأ على ما تقدم، قال المازني: إلا فيـه زائـد، والمراد: مـا تنفـك منـاخـة، وقيل: الخبر على الخسف، ومنـاخـةً حـال، والمراد: ما تنفك على الخسف إلا مناخة، فما تكون «إلا» قـد دخلت على الخبر، وقيل: إن إلا واقعـة في غير موقعهـا، والنيـة بها التأخير، والمراد ما تنفك مناخة إلا على الخسف، ومثله في وقوع «إلا» في غير موقعها قوله تعالى: «إنْ نَظُنُّ إلاَّ ظَنًّا» .

(٣) وهـو من شـواهـد سيبـويـه جـ٢ ص١٥٣، وانظر: نـوادر أبي زيـد ص٢١٠ والمقتضب جـ٣ ص١٥ والإيضـاح العضـدي جـ١ ص٢٥٣ والـلامـات ص١١٥ والمـؤتلف والمختلف ص٣٩ وابن يعيش جـ٩ ص٤٠ والمقرب جـ٢ ص٧٤ والمغني ص١٣٥، ١٣٧، ٣٠٩ وشرح شـواهـــده ص١٣٤، ٢٤٥ والعيني جـ٣ ص٣٤٤ وجـ٤ ص٣٢٨ والتصريـح جـ٢ ص٢٢ و ٢٠٦ والهمع جـ٢ ص٣٨، ٧٨، والـدرر جـ٢ ص٤١، ٩٩ والضرائر ص٣١٥ والأشموني جـ٢ ص٣٠٢ وجـ٣ ص٣١٩ ومعجم شواهـد العربيـة ص٧٠، العلم: الجبل، الشَّمالات: جمع شَمال بـالفتـح، وهي الريـح التي تهب من هـذه الجهـة. يفخر بـأنـه يحفـظ أصحابه في رأس الجبل، إذا خافوا العدو فيكون طليعةً لهم.

لحكم[1] اللفظ ولَمْ يُراعِ المعنى، ومثله قوله عز وجل: ﴿أَلَيْسَ ذلك بقادرٍ[2] على أنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ فأدخل الباء في الإيجاب، لأن اللفظ نفي، ولايجوز زيد بقائم، لأن هذه الباء إنما تدخل لتأكيد النفي.

فصل: واعلم أن من هذه الأفعال مايُسْتَعْمَلُ على غير ماذكرنا من دخولها على مبتدأ وخبر.

فأما كان: فإنها تُسْتَعْمَل على وجهين غيرِ ماذكرنا:

أحدهما: أن تُسْتَعْمَل في معنى حَدَثَ الشيء ووقع كقولك: كان الأمر، أي حدث ووقع ، ومنه قوله عز وجل: ﴿إلاَّ أَنْ تَكُونَ[3] تِجَارَةٌ﴾، أي إلا أن تحدث تجارةٌ، أو تقع تجارةٌ، ومثلُه ماأنشد سيبويه[4]:

فِدىً لِبَني ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي ... إذا كان يومٌ ذُو كواكبَ أَشْهَبُ

وتسمى هذه «كان» التامَّةَ، لأنَّها تَمَّتْ بفاعلها، ولم تحتج إلى مفعول، وتسمى «كان» التي تدخل على المبتدأ والخبر الناقصةَ، لأنها لاتتم بالاسم دون الخبر.

والوجه الآخر من وجهَيْ كان: [أن][5] تستعمل زائدة لتَبْيين معنى

---

(١) في «ر»: بحكم اللفظ.

(٢) الآية ٤٠ من سورة القيامة.

(٣) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة، والآية ٢٩ من سورة النساء. وقد قرأ برفع «تجارة» أبو جعفر ونافع وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وابن عامر. وقرأ بالنصب عاصم وحمزة والكسائي وخلف، ووافقهم الحسن والأعمش انظر: السبعة ص٢٣١ والتيسير ص٩٥ وإبراز المعاني ص٢٦٤ والبحر المحيط جـ٣ ص٢٣١ والنشر جـ٢ ص٢٤٩ وإتحاف فضلاء البشر ص٢٢٤.

(٤) انظر: الكتاب جـ١ ص٢١. والبيت لمقاس العائذي وانظر: المقتضب جـ٤ ص٩٦ وابن يعيش جـ٧ ص٩٨. واللسان (شهب) ومعجم شواهد العربية ص٣٦.

(٥) مابين الحاصرتين ساقط من جميع النسخ، وبمثله يلتئم الكلام.

الماضي فقط من غير أن تدخل على اسم[1] واحد ولا على جملة، ويكون فاعلها المصدر[2] مُضْمَراً فيها كقولك: زيدٌ قائمٌ كان، أي كان[3] ذلك الكون، ومنه قول الشاعر:

سَرَاةُ بَني أبي بكرٍ تسامَوْا على كَانَ المُسَوَّمةِ العِراب[4]

أي تساموا على المسومة العراب كان ذلك، فهي زائدة لتوكيد معنى المضيّ.

وأما «صار» فتدخل على غير جملة كقولك: صار زيد إلى عمرو، أي انتقل زيد إلى عمرو، وكذا أصبح (زيد)[5] وأمسى (عمرو)[5] وأضحى أي دخل في هذه الأوقات كما تقول: أظهر الرجل، إذا دخل في وقت الظهر، وأشهر، إذا دخل في الشهر، فهذا لايحتاج إلى خبر.

وكذلك تقول: دَام المطر، ودَام زيد على كذا، فلا تحتاج إلى غير الفاعل.

فصل: واعلم أنهم يضمرون في «كان» و «ليس» الأمرَ (والشأنَ)[6] والحديثَ

---

(١) في «ق»: على فاعل واحد.

(٢) في شرح التسهيل للمرادي ص٣٦٦ «واختُلِف في كان الزائدة فذهب السيرافي والصيمري إلى أنها رافعةٌ لِضَمير المصدر الدال عليه الفعل كأنه قيل: كان هو أي كان الكون».

وفي همع الهوامع جـ١ ص١٢٠: «.. وقد اختُلف في «كان» المزيدة هل لها فاعل؟ فذهب السيرافي والصيمري إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل، كأنه قيل: كان الكون» وانظر أيضاً: الخزانة جـ٤ ص٣٤ حيث نقل البغدادي مذهب السيرافي.

(٣) في شرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص٤٦: «... وذلك قولك: زيد كان قائم أو زيد قائم كان تريد: كان ذلك الكون»، ثم انظر: مدى تطابق عبارة الصيمري مع عبارة السيرافي.

(٤) لم أعثر لهذا البيت على قائل وهو من شواهد السيرافي في شرح سيبويه جـ١ قسم٢ ص٤٦ وانظر: ابن يعيش جـ٧ ص٩٨، ١٠٠ والخزانة جـ٤ ص٣٣ والعيني جـ٢ ص٤١ والتصريح جـ١ ص١٩٢ وحاشية يس عليه جـ١ ص١٩١ والضرائر ص٣٠٩ والأشموني جـ١ ص٢٤٧ والهمع جـ١ ص١٢٠ ومعجم شواهد العربية ص٦٣.

(٥) نقص في «ر».

(٦) نقص في «ر» و «ق».

فيقـولـون: كان زيـدٌ منطلـقٌ، وليس عمرٌو ذاهبٌ على معنى: كان الأمرُ زيـدٌ منطلقٌ، وليس الحديثُ عمروٌ ذَاهِبٌ.

وهذا الضمير كالضمير في قولك: إنّه زيـد خـارج، أي أن الحـديثَ والشأنَ زيدٌ خارج، إلا أنـه يظهر في «إن»، لأنـه منصوب (بمنزلـة المفعول[1]) ويستتر في «كان» و «ليس»، لأنه مرفوع بمنزلة الفاعل.

فـإذا قلت: ليس زيـدٌ خـارج، فـالضميرُ اسم ليس وقولـك: «زيـدٌ خـارجٌ» خبره، وكـذلـك كان زيـد منطلـق، الضميرُ في «كان» اسمُهـا، «وزيـدٌ منطلـقٌ» خبرها، لأن قولك: زيد منطلق، حديث وخبر.

وقـالت العرب: «ليس[2] خلق الله مثلـه «فلولا أن في «ليس» ضميراً لم يجُـزْ أن يليَهَـا فعل، لأن الفعل لايعمل في الفعل، ولابـد من اسم يرتفع بـه، وأنشـد سيبويه[3] قول / حُمَيْدٍ الأرقط: [٢٤ / ب]

فـأصْبَحُـوا والنَّـوى عَـالِي مُعَرَّسِهِمْ   ولَيْسَ كُـلَّ النَّـوى يُلْقي المسـاكينُ

فَكُـلٌّ منصـوب بيُلقي، ولـو لم يكن في «ليس» ضمير الأمر لارتفـع «كل» وكنت تحتاج (إلى[4]) أن تقول: وليس كلُّ النوى تُلقيه المساكينُ بهاء تكون ضميرَ «كل»، ولا يحسن حـذف الهـاء في الخبر، ألا ترى أنـه لايحسن أن تقـول: زيـدٌ ضربْتُ

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص٣٥.

(٣) انظر كتاب سيبويه جـ١ ص٣٥ ـ ٣٧.

وانظر: المقتضب جـ٤ ص١٠٠ والأصـول جـ١ ص٩٨ وأمـالي ابن الشجري جـ٢ ص٢٠٣، ٢٠٤ والعيني جـ٢ ص٨٢ والأشموني جـ١ ص٣٤٥ ومعجم شواهد العربية ص٣٩٣، والمُعَرّس: موضع التعريس وهو النزول في آخر الليل، وعَرّس المسافر: نَزل في وجه السحر، انظر اللسان (عرس).

(٤) زيادة في «ق».

بمعنى زيدٌ ضربْته؟، ولا يجوز أن ترفع «المساكين» بليس، لأن «كُلاً» ينتصب بيلقي، فكنت تُوليها ماينتصب بخبرها ولا يجوز أن يليَ «ليس» و «كان» ماعمل فيه الخبر دون ماعملتا فيه، لايجوز كانت زيداً الحمى تأخذ، لأن «زيدا» منصوب بتأخذ، ولا يجوز أن يفصل بين «كان» وما عملت فيه بما ليس منها، فليس فيه إلا الإضمار في «ليس»، ونصبُ «كل» بتُلقى ورفْعُ «المساكين»، لأنهم الفاعلون.

وأما قول الفرزدق:

قَنافِذُ هَدّاجُونَ حَوْلَ خِيامهم[1] بما كان إيَّاهُم عطيةُ عَوَّدا

ففيه وجهان:

أحدهما: أن تجعل «كان» زائدةً، ويكون تقديره: بالذي إيّاهُم عطيةُ عوّد بمعنى عَوّدَهُ.

والثاني: أن تُضْمِر في «كان» الأمرَ والشأنَ، والجملةُ في موضع الخبر، قال سيبويه:[2] ومثل ذلك من الإضمار قوله:

---

(١) في «ق»: حول خبائهم، وهي رواية السيرافي.

وهو من شواهد السيرافي في شرح سيبويه جـ١ قسم٢ ص١٥٢، وانظر: المقتضب جـ٤ ص١٠١ والخزانة جـ٤ ص٥٧ والمغني ص٦١٠ والعيني جـ٢ ص٢٤ والهمع جـ١ ص١١٨ والدرر جـ١ ص٨٧ والتصريح جـ١ ص١٩٠ والأشموني جـ١ ص٢٤٢ ومعجم شواهد العربية ص٩٤.

القنافذ: جمع قنفذ وهو حيوان معروف يضرب به المثل في سُرَى الليل، يقال: أسْرى من قنفذ، وقوله قنافذ خبر مبتدأ محذوف أي هُم قنافذ. هدّاجون صيغة مبالغة من الهدْج بإسكان الدال والهدجان بتحريكها وهو السير السريع وهو من هدج كضرب. انظر: اللسان (هدج).

(٢) في الكتاب جـ١ ص٣٥: «... ومثل ذلك في الإضمار قول بعض الشعراء العجير، سمعناه ممن يوثق بعربيته».

إذا متُّ كانَ النّاس صنْفان شامتٌ   وآخَرُ مُثْنٍ بـالـذي كُنْتُ أصنـعُ[1]

ففي «كان» ضمير الأمر والشأن، وقال هشام أخو[2] ذو الرمة:

هي الشفـاء لـدائي لو ظَفرتُ بهـا   وليسَ منها شفاءُ الـدّاء مبـذُول[3]

معناه: ليس الأمرُ منها.

فصل: وتقول: ليس زيد بقائمٍ ولا ذاهبا، وإن شئت ولا ذاهبٍ،

فالنصب: بالعطف على موضع الباء في: بقائم، لأنه في موضع نصب.

والجر: بالعطف على قائم.

وأنشد سيبويه في جواز النصب قَوْلَ عقبة[4] الأسدي:

---

(١) البيت للعجَيْر السَلُولي.

وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٦ وانظر: شرح السيرافي جـ١ ص١٥٢ والجمل ص٦٣ وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٣٣٩ وابن يعيش جـ١ ص٧٧ وجـ٣ ص١١٦ وجـ٧ ص١٠٠ والعيني جـ٢ ص٨٥ والهمع جـ١ ص٦٧، ١١١ والدرر جـ١ ص٤٦، ٨٠ والأشموني جـ١ ص٢٤٥ والأغاني جـ١٣ ص٧١ وروايته: كان الناس صنفين. ولا شاهد فيه. وانظر أيضاً: معجم شواهد العربية ص٢١٧.

(٢) في الأصل: أخي ذي الرمّة.

(٣) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٦، ٧٣ وانظر: المقتضب جـ٤ ص١٠١ والجمل ص٦٤ وشرح السيرافي جـ١ قـم٢ ص١٥٤ وابن يعيش جـ٣ ص١١١ والدرر جـ١ ص٨٠ ومعجم شواهد العربية ص٢٩٤. وقال السيوطي في شرح شواهد المغني: هذا البيت برمته من قصيدة كعب بن زهير التي أولها: بانت سعاد ، أغار هذا الشاعر عليه، هذا وقد فتشت عن هذا البيت في «بانت سعاد» فلم أعثر عليه.

(٤) في «ق»: عتيبة، واسم الشاعر: عُقَيْبة بن هبيرة الأسدي، والبيتُ من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٤، ٣٥٢، ٣٧٥، ٤٤٨ وانظر: المقتضب جـ٢ ص٣٣٨ والجمل ص٦٨ وشرح السيرافي جـ١ قـم٢ ص١٤١ وسر الصناعة جـ١ ص١٤٧، ٢٩٤ وأمالي القالي جـ١ ص٣٧ وأواخر مقدمة الشعر والشعراء ص٤٥ والإنصاف ص٣٣٢ وسمط اللآلي ص١٤٨، ١٤٩ والمغني ص٤٧٧ وشرح شواهده ص٢٩٤ وابن يعيش جـ٢ ص١٠٩ والخزانة جـ١ ص٣٤٢ وجـ٢ ص١٤٣ ومعجم شواهد العربية ص٩٧.

والشاهد مطعون في روايته، انظر في ذلك: مقدمة الشعر والشعراء وشرح مايقع فيه التصحيف والتحريف ص٢٠٧، وخزانة الأدب جـ١ ص٣٤٣، ونشأة النحو ص٧٧، قال الشنتري: «وسيبويه غير متهم - رحمه الله - فيما =

مُعَــاوِيَ إنّنــا بشرٌ فــأسْجِـحْ فَلسْنَـا بـالجبـالِ ولا الحـديـدَا

وأنشد لكعْب بن جُعَيْل:

ألا حَيٍّ نَـدْمَـانِي عُمَيْرَ بْنَ عـامرٍ إذا مـاتَلاَقَيْنَـا مِنَ اليوْم[1] أو غَـدا

فنصب «غـدا» على مـوضـع «مِن»، والـوجـه الجر في جميـع هـذا؛ لأنَّ المعْنَى في النّصب والجرِّ واحد، ولاتِّفاقُ[2] اللفظين والمعنى واحد أحسَنُ من اختلافهما.

وتقول: ليس زيد بقائمٍ ولا قاعدٌ أخُوه، ترفعُ «قـاعـدا» على أنـك عطفت جملة على جُملة، فأخوه: مبتدأ، وقاعد: خبر مقدم، وإن شئْتَ نصبْتَ «قـاعـدا» بـالعطف على مـوضـع البـاء في «بقـائم»، وإن شئت جررْت ([3] بـالعطف على «قـائم»، فـإن قلت: ليس زيـدٌ بقـائمٍ ولا قـاعـدٌ عمرو، جـاز الرفع والنصب على مـاتقـدم، وإن شئْتَ جَرَرْتَ[3]) على مـذهب من يجيز العطف على عـاملين، وقال[4] الشِّنِّيُّ الأعور:

هَـوِّن عليـكَ فـإن الأمُـو رَ بِكَفِّ الإلـهِ مَقَـادِيرُهـا

= نقله عن العرب، ويجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة، أو يكون الذي أنشده رده إلى لغته فَقَبِلَه منه سيبويه منصوبا فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لابقول الشاعر. وقد نسَب البغدادي في الخزانة إلى المبرد أنه نقد سيبويه في روايته لهذا البيت، هذا ولم يتعرض المبرد في المقتضب لهذا النقد، انظر: حاشية المقتضب جـ٢ ص٣١٨. أسْجِحْ بمعنى: أرفق.

(١) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٥، وانظر: المقتضب جـ٤ ص١١٢، ١٥٤ والمحتسب جـ٢ ص٣٦٢ والإنصاف ص٣٣٥، ٣٧٦، ومعجم شواهد العربية ص٩٤. النَدمان: الجليس على الشراب، ويطلق على الواحد والجمع.

(٢) في «ر» و «ق»: لأن المعنى في النصب والجر واحد باتفاق اللفظين.

(٣-٣) نقص في الأصل.

(٤) في كل المصادر، وقال الأعور الشّنّيُّ، واسمُه بِشْرُ بن مُنْقِذ، انظر: المؤتلف والمختلف ص٤٥، ٧٧.

فليسَ بـــآتيـــك مَنْهِيُّهَـــا ولا قَـاصرٌ عَنْـكَ مـأمُـورُهـا[1]

[٢٥ / ١]

ففي قاصر[2] ثلاثةُ أوجه:

النصبُ بالعطف على موضع الباء والرفع على أن يكون «مأمورها» مبتدأ، و «قاصر» خبر مقدم، فهذان الوجهان لاخلاف فيها، ويجوز الجر على العطف على عاملين، فيكون «مأمُورها» معطوفا على اسم ليس وهو «مَنْهِيُّها»، ويكون «قاصرا» معطوفا على خبرها وهو «بآتيك»، فقد عطف بالواو على «ليس» و «الباء» وهما عاملان، فاعرف ذلك إن شاء الله.

---

(١) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٢، قال الأعلم: «استشهد بالبيت الأخير على جواز النصب في الخبر المعطوف على خبر «ليس» وإن كان الآخر أجنبياً ، لأن «ليس» تعمل في الخبر مقدماً ومؤخراً بقوتها» وانظر: المقتضب جـ٤ ص١٩٦، ٢٠٠ والأصول جـ٢ ص٧٠ وشرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص١٢٧، والبيت الأول في المقرب جـ١ ص١٩٦، وانظر أيضاً: المغني ص١٤٦، ٤٨٧، ٥٣٢ وشرح شواهده ص١٤٦، ٢٩٥ والهمع حـ١ ص١٢٨ وجـ٢ ص٢٩ والدرر جـ١ ص١٠٢ وجـ٢ ص٢٣ ومعجم شواهد العربية ص١٧٢.

(٢) قال ابن هشام في مغني اللبيب ص٤٨٧ ـ ٤٨٨: «...ومما يشكل على مذهب سيبويه قوله: هون عليك... البيتين، لأن «قاصر» عطف على مجرور الباء، فإن كان «مأمورها» عطفاً على مرفوع «ليس» لزم العطف على معمولي عاملين، وإن كان فاعلاً بقاصر لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه، إذ التقدير حينئذ: فليس منهيها بقاصر عنك مأمورها، وقد أجيب عن الثاني بأنه لما كان الضمير في «مأمورها» عائدا على الأمور كان كالعائد على المنهيات لدخولها في المأمور».

بَابُ مَا

وهي في لغة أهل الحجاز[1] بمنزلة «ليس» يُرفع بها الاسم ويُنصب الخبر،
إذا كان اسمها مقدما وخبرها مؤخرا، كقولك: مازيد قائما، ك
على [illegible]
تقول: ليس زيدٌ قائمًا.

فإن قدمت الخبر قبل الاسم، أو أدخلت فيه «إلاّ» لم يكن فيه إلا الرفعُ
كقولك: ماقائمٌ زيدٌ، وما عمروٌ إلا ذاهبٌ.

فأمّا بنو تميم فلا يُعْملونها، ويرفعون الاسم على ماكان عليه (من[2] الابتداء والخبر) قبل دخول «ما» فيقولون: مازيدٌ منطلقٌ، والقرآن نزل بلغة أهل الحجاز، قال الله عز وجل: ﴿مَاهَـذَا[3] بَشَراً﴾[4] و﴿مَاهُنَّ[5] أُمَّهَاتِهِمْ﴾، وقال: ﴿مَاأَنْتَ[6] إلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾، ويقولون: مازيد قائماً ولا عمرو قاعداً، تعطف عَمْراً على زيد، وقاعداً على قائم، ويجوز قاعدٌ بالرَّفع، على أن تكون الجملة الثانية منقطعة من الاولى (فيكون[7]) مبتدأ وخبرا، ولو قدمت الخبر لم يجز إلا الرفعُ في المذهبين جميعا، تقول: مازيدٌ قائما ولاقاعدٌ عمرو وقال الفرزدق:

---

(1) انظر: معني اللبيب ص302.

(2) نقص في «ر»، وفي «ق»: على ماكان عليه من الابتداء قبل دخول «ما».

(3) الآية 31 من سورة يوسف.

(4) قال الفراء في معاني القرآن جـ2 ص42: «وقوله: «ماهذا بشرا» نصبت بشرا لأن الباء قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجار ينطقون إلا بالباء فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك، الا ترى أن كل مافي القرآن بالباء إلا هذا؟ وقوله: «ماهن أمهاتهم» . وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء، فإذا أسقطوها رفعوا وهو أقوى الوجهين في العربية. وانظر: الإنصاف ص165 ـ 197.

(5) الآية 2 من سورة المجادلة

(6) الآية 154 من سورة الشعراء.

(7) نقص في الأصل.

لعمرك ماامعْنٌ بتارِكِ حقِّهِ ولا مُنسِئٌ معْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ[1]

وإنّما لم يجز مع تقديم الخبر إلا الرفع في لغة من ينصب: لأن «ما» حرف ضعيف غير متصرّف في نفسه، وكذلك لايتصرف في معموله.

فأمّا ليس فهي - وإن لم تتصرف - أقوى من الحرف فلذلك عملت في التقديم والتأخير.

وأما إذا أدْخلْتَ «إلا» فلم يجز إلا الرفع، لأن الكلام خرج إلى الإيجاب، فلمّا بطل معناها بطل عملها.

وتقول: ماهند قائمةً ولاذاهباً أبوها، فتنصب، لأنّك لو جعلت «ذاهبا» خبرا لهند لجاز؛ لأن السبب يجري مجرى النفْس، ألا ترى أنك لو قلت: ما هندٌ ذاهباً أبوها لجاز، ولا تؤنث «ذاهبا»، لأنه فعل الأب.

ولو قلت: ماأبو هندٍ مقيماً ولا منطلقةً أمُّها، لم يجز في «منطلقة» إلا الرَّفْعُ، لأنه لم يُخْبَرَ بها عن اسم «ما»، لأنّ اسمَها «أبو هند» ولم يرجع إليه من الجملة الأخرى ذكر، فلا يجوز نصبُه، لأنك لو قلت: ماأبو هند منطلقةً أمُّها لم يجز؛ لأن الخبر إذا كان جملة فلا بد من عائد يعود منها إلى المخبرَ عنْه، ولو قلت: منطلقةٌ أمه لجاز، لرجوع الهاء إلى اسم «ما».

وتقول: ماكلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً ولا بيضاءَ[2] شحمةً، وإنْ شِئْتَ (شحمةٌ)[3]

---

(1) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣١ وانظر: أمالي القالي جـ٢ ص٧٥ والخزانة جـ١ ص١٨١ والهمع جـ١ ص١٢٨ والدرر جـ١ ص١٠٢ ومعجم شواهد العربية ص١٥٣، وديوانه ص٣٨٤.

المتيسر: المتساهل، وفي اللسان (يسر): تيسر النهار تيسرا: إذا برد. ويقال: أيسِر أخاك أي نفس عليه في الطلب ولا تعْسره أي لاتشدد عليه ولا تضيّق.

(2) هذا المثل ذكره القاسم بن سلام في أمثاله ص١٢ برواية: لاتحسبن كل سوداء تمرة. وذكره الميداني في مجمع الأمثال جـ٢ ص٢٨١ برواية: ماكلُّ بيضاءَ شحمةً ولاكلُّ سوداءَ تمرةً. وهو يضرب في موضع التهمة، وانظر: كتاب سيبويه جـ١ ص٣٢ والأصول جـ٢ ص٧١ وابن يعيش جـ٣ ص٢٦، ٢٧ وجـ٥ ص١٤٣ وجـ٨ ص٥٢ وجـ٩ ص١٠٥.

(3) نقص في «ر».

بـالرفع، وتفسيره: أن «كلٍّ» اسم «مـا»، و «سوداء» في موضـع جر بكل، و «تَمْرَةً» خبرها وبيضاء في موضع جر بتقدير: ولا كُلّ بيضـاء، إلا أنـك حـذفت «كُلاًّ». (الثَّانِيَ)[1] من هذا؛ لـدلالـة الأول عليـه، لأن الكلامين قـد صـارا بمنزلـة جملـة واحـدة، ولو نويت الانفصـال لم يكن/ بُـدٌّ من إعـادة «كُلّ»، لئلاّ يكون عطفـاً على عاملين، وأنشد سيبويه[2] في حذف «كُلٍّ» قَوْلَ أبي دُؤَاد: [٢٥ / ب]

أكلَّ امْرئٍ تَحْسَبينَ امْرَأً ونَـارٍ تَـوقَّـدُ بِـاللَّيـل[3] نـارا

أراد (و[4]) كل نارٍ بتقدير «كُلّ» مُعَـادةٍ، ولم يعطف نـارا على «امرئٍ» ، واستَغْنى عن ذكر[5] «كلِ» لذكره إيَّاها في أول الكلام، ومن كان من مذهبـه العطفُ على عاملين أجاز حملَ البيت والمسألةِ عليه.

وتقول: مازيـدٌ ضـاربـاً عبـد الله، ولا يجوز أن تقـدم «عبـد الله» منصوبـاً بضارب فتقول: ماعبدَ الله زيدٌ ضارباً، كما لم يجز في «ليس» أن يليَهـا مـاانتصب بغيرها.

وأما قول مُزاحمٍ العُقَيْلِيِّ:

---

(١) زيادة من «ر».

(٢) الكتاب جـ١ ص٣٣.

(٣) انظر: الكامل ص١٦٣، ٤٨٩، ونسبـه المبرد إلى عـدي بن زيـد وانظر أيضـاً: الأصـول جـ٢ ص٧١، ٧٥ وشرح السيرافي جـ١ ص١٣٩ وأمـالي ابن الشجري جـ١ ص٢٩٦ والإنصـاف ص٤٧٣ وابن يعيش جـ٣ص٢٦، ٢٧، ٢٩، ٧٩ وجـ٥ ص١٤٢ وجـ٨ ص٥٢ وجـ٩ ص١٠٥ والمقرب جـ١ ص٢٣٧ وورد شطره الثـاني عرضـاً في الخـزانـة جـ٢ ص٢٥٣، وانظر أيضـاً: المغني ص٢٩ وشرح شواهده ص٢٣٩ والتصريح جـ٢ ص٥٦ والهمع جـ٢ ص٥٢ والـدرر جـ٢ ص٦٥ والأشموني جـ٢ ص٢٥٣ ومعجم شواهد العربية ص١٤٧ وديوان أبي دُؤَاد ص٣٥٣، وذيل ديوان عديّ بن زيد ص٩٩

(٤) نقص في الأصل.

(٥) في «ق» عن تثنية «كل».

وقـالـوا تَعَرَّفْهَـا المنـازلَ من مِنىً   ومـا كُـلُّ مَن وافىَ مِنىً أنَـا عـارفُ[1]

فإنه روى بنصب «كلٍّ»، ورفعِه.

فمن نصبه حمله[2] على لغة بني تميم وأعمل في «كُلّ» «عارفا»، وجاز هذا كما يجوز في الابتداء: عبدَ الله أنا ضارب.

وأمَّا الرَّفعُ فمن وجهين:

أحدهما: أن يكون محمولا على لغة أهل الحجاز، وتقديره: أن «كلٌّ» اسم «ما»، وأنا عارفُ ابتداء وخبر، والتقدير: «عارفُه»، بهاء ترجع إلى «كل» في التقدير كما قال أبو النجم:

قَـدْ أصبحَتْ أمُّ الخيـارِ تـدَّعي   علَيَّ ذنبـا كُلُّـه لم أصنـع[3]

(أراد[4]): كلُّه لم أصنعْه.

والوجه الآخر: أن يكون محمولا على لغة بني تميم، ويكون «كلٌّ»[5] رفعا

---

(١) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٦، ٧٣، وانظر شرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص١٥٤ ـ ١٥٥ والخصائص جـ٢ ص٣٥٤، ٣٧٦ وشذور الذهب ص١٩٥ والمغني ص٦٩٤ وشرح شواهدِهِ ص٣٢٨ والعيني جـ٢ ص٩٨ والتصريح جـ١ ص١٩٨ والأشموني جـ١ ص٢٥٧ ومعجم شواهد العربية ص٢٣٧. تعرّفْها: أمر من تَعَرّفَ يتعرف من قولهم تعرفْتُ ماعند فلان أيْ تطلبته حتى عرفتُه.

(٢) في «ق»: حمل «ما».

(٣) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٤، ٦٤، ٦٩، وانظر: شرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص١٥٤ ـ ١٥٥، والخصائص جـ١ ص٢٦٢ وجـ٣ ص٦١، والمحتسب جـ١ ص٢١١ وأمالي ابن الشجري جـ١ ص٨، ٩٣، ٣٢٦ وابن يعيش جـ٢ ص٣٠ وجـ٦ ص٩٠ والخزانة جـ١ ص١٧٣، ٤٤٥ والمغني ص٢٠١، ٤٩٨، ٦١١، ٦٣٣ وشرح شواهدِهِ ص١٨٥ والهمع جـ١ ص٩٧ والدرر جـ١ ص٧٣ ومعجم شواهد العربية ص٤٩٩.

(٤) نقص في «ر».

(٥) في الأصل: ويكون كلا.

بالابتداء، و «أنا عارف» جملة في موضع (رفع)[1] خبر «كل»، والهاء محذوفة من «عارفه» أيضاً.

وتقول: ماكلُّ يوم ذاهبٌ فيه زيدٌ منطلقٌ فيه عمروٌ سائراً فيه أخوك. فكل اسم «ما» و«ذاهبٌ فيه زيد» صفة ليوم، و «منطلقٌ فيه عمرو» صفة لكل، و «سائراً فيه أخوك» خبرُ «ما»، فقس على هذا إن شاء الله تعالى.

(١) نقص في «ق».

بابُ الحروفِ التي تَنْصِبُ الأسماء والتوابعَ وترفعُ الأَخْبَار

وهي: «إنَّ» و «أنَّ» و «لكنَّ» و «كأنَّ» و «ليْت» و «لعلَّ».

اعلم أن هذه الحروف مُشَبَّهَةٌ[1] بالأفعال: لأنها على ثلاثة أحرف فصاعدا، وأواخرها مبنيةٌ على الفتح كآخر الفعل الماضي، وهي تدخل على الابتداء والخبر فتنصب المبتدأ تشبيهاً بالمفعول المقدم، وترفع الخبر تشبيهاً بالفاعل (المؤخر)[2].

ولا يجوز أنْ يُؤَخَّرَ اسمُها ويُقَدَّمَ خبرها، لأنه خولف بها طريقُ الفعل إذْ كانتْ مُشَبَّهَةً به وليست بأفعالٍ، فلا تتصرف في معمولها كما لاتتصرف في أنفسها.

فأمَّا «إنَّ» المكسورة، فلها ثلاثةُ مواضعَ:

أحدها: أن تقع معاقبة للابتداء كقولك: إن زيداً منطلقٌ، قال الله عز وجل: ﴿إنَّ الله وملائكتَهُ[3] يُصَلُّونَ عَلى النَّبيِّ﴾، فقد عاقَبَتْ الابتداء، لأنَّه كان الأصل: زيدٌ منطلقٌ، مبتدأ وخَبَرٌ، فَلَمَّا دخلت «إنّ» عاقَبَتْ الابتداء في العمل.

والثاني: أن يكون في خبرها اللامُ كقولك: علمت إن زيداً لخارج، كما قال الله

---

(١) انظر: المقتضب جـ٤ ص١٠٨ والأصول جـ١ ص٢٧٨ والإنصاف ص١٧٦ ـ ١٧٨.

(٢) نقص في «ق».

(٣) الآية ٥٦ من سورة الأحزاب.

[٢٦ / ا] عز وجل: ﴿وَاللَّه يَعْلَمُ إِنَّكَ[1] لَرَسُولُهُ﴾، ولولا اللام / لقلت: علمت أنّ زيدا خارجٌ، بالفتح.

والثالث: أن تكون بعد القول كقولك: قال زيد إن عمراً منطلقٌ، قال الله عز وجل: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يامَرْيَمُ[2] إنَّ الله اصْطَفَاكِ﴾.

وجميع هذه المواضع ترجع إلى الابتداء والخبر، لأن اللام توجب الابتداء، والحكاية بعد القول تكون مبتدأة.

وأما «أن» المفتوحة: فهي مع مابعدها بمنزلة المصدر، فلا تقع إلا مَبْنِيّة عَلى كلام قبلها كقولك: عَلِمْتُ أنَّ زيداً منطلقٌ، ولولا أنَّ عمرا خارجٌ لأقمْتُ، وَتقعُ فاعلةً ومفعولةً، ومرفوعةً بالابتداء، ومجرورةً[3].

فالفاعلة كقولك: بلغني أنَّ عمراً خارجٌ، تقديره: خروجُ عمرو، قال الله عز وجل: ﴿فَلَمَّا تَبيَّنَ[4] لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ للهِ﴾ وتقديره: فلَمّا تبين له عُدْوانه.

والمفعولةُ كقولك: علمتُ أنَّك منطلقٌ، تقديره: علمت انطلاقَك، قال الله عز وجل: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ الله يُزْجِي[5] سَحَاباً﴾، تقديره: إزجاء الله السحابَ.

والمرفوعة بالابتداء كقولك: عِنْدِي أنَّك ذَاهب، أي عندي ذهابك، قال الله عز وجل: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ[6] الله وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ الله بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُه﴾.

---

(١) الآية ١ من سورة المنافقون.

(٢) الآية ٤٢ من سورة آل عمران.

(٣) في الأصل: ومَحْذُوفَة.

(٤) الآية ١١٤ من سورة التوبة.

(٥) الآية ٤٣ من سورة النور.

(٦) الآية ٣ من سورة التوبة.

والمجرورة (كقولك[1]): عجبتُ من أنكَ سائرٌ، أيْ عَجِبْتُ من سيرك، ومعْنى المكسورةِ والمفتوحةِ جميعاً: التأكيدُ.

والفرق بين «لكنّ» المشددة و «لكن» الخفيفة: أنّ المشددة مشبّهَةٌ بالفعل، فلا بد لها من اسم وخبر، تشبيهاً بالفاعل والمفعول.

وأمّا الخفيفة فإنها تدخل على المفرد فَتُشَرِّكُهُ في إعراب الاسم الذي قبلها كقولك: ماجاءني زيد لكن عمروٌ، ومعناهما جميعاً الاستدراك.

ومعنى «كأنّ» التشبيه كقولك: كأنّ زيداً الأسدُ.

ومعنى «لَيْتَ» التمنّي كقولك: ليْتَ زيداً عندنا.

ومعنى «لَعَلّ» الترّجّي كقولك: صَلِّ لعَلّ الله يغفرُ لك، أيْ صَلِّ راجياً مغفرة الله.

واعلم أن أخبار هذه الحروف بمنزلة خبر الابتداء، تكون بالاسم، والفعل، والظرف، والجملة كقولك: إن زيدا قائمٌ، ولكنّ بكراً يَذْهَبُ، وكأنّ سعيدا عندك، وليت أخاكَ عَمْرو في داره، ولعلّ بشرا إن أتيْتَه يأتِكَ.

ولا يتقدم الخبر في هذا الباب على الاسم، إلا أن يكون ظرفا، أو حرفا من حروف الجر، كقولك: إنّ في الدار زيداً، وإن عليك دَيْناً، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً[2] وَجَحِيماً﴾، وقال عز وجل: ﴿إِنّ لَهُ أَباً[3] شَيْخاً كَبيراً﴾.

(١) نقص في «ق».

(٢) الآية ١٢ من سورة المزمل.

(٣) الآية ٧٨ من سورة يوسف.

وإنما جاز أن يتقدم الظرف إذا كان خبراً على الاسم، لأنّ (هـذه[1]) الحروفَ غيرُ عاملةٍ في لفظه، وإنّما العاملُ فيه الفعلُ المذكورُ أو الاستقرارُ، ولا يجوز على هذا أن يتقدم الفعل إذا كان خبرا - وإن لم تكن هذه الحروف عاملة في لفظه - ؛ لأنها (إنما[2]) أُعملَتْ بشبه الفعل، فإذا أوليْتَها الفعلَ فكأنك قد جمعْت بين لفظيْ فعلين من غير عطف، كقولك: قام وقعَد، وهذا لايجوز، فلهذا لم يجز تقديم الفعل فيه.

فصل: واعلم أنه يجوز أن تُضمِر في «إن» الأمر والشأن فتقول: إنه زيدٌ خارجٌ فيكون / الهاءُ اسْمَ «إنّ» ، و «زيدٌ خارجٌ» في موضع الخبر، والهاء ضمير الأمر والحديث. [٢٦ / ب]

وقد تُضْمَرُ القصة، لأن كلَّ كلام فهو أمرٌ وقصةٌ وحديثٌ، وأكثر ماتُضْمَر القصة مع المؤنث، تقول: إنها أمةُ الله ذاهبةٌ، قال الله عز وجل: ﴿إنّها إنْ تَكُ[3] مثْقالَ حبّةٍ مِنْ خرْدَلٍ﴾، وقال جل وعز في التذكير: ﴿إنّهُ مَنْ[4] يأتِ رَبَّهُ مُجْرِماً﴾.

وقد أجازوا الإضمار في «لكنّ» في الشّعر (و)[1] أنشد سيبويه[5] للفرزدق:

---

(١) نقص في «ر».

(٢) نقص في «ق».

(٣) الآية ١٦ من سورة لقمان.

(٤) الآية ٧٤ من سورة طه.

(٥) انظر: الكتاب جـ١ ص٢٨٢، ومجالس ثعلب ص١٢٧ والأصول جـ١ ص٢٩٩ والمحتسب جـ١ ص٩٢ والمنصف جـ٣ ص١٢٩ والإنصاف ص١٨٢ وابن يعيش جـ٨ ص٨١، ٨٢ والمقرب جـ١ ص١٠٨ والبحر المحيط جـ٦ ص١٢٨ والخزانة جـ٤ ص٢٧٨. وورد عرضاً في الخزانة أيضاً جـ٤ ص٤٢، ٤٩٣، وانظر أيضاً المغني ص٢٩١ وشرح شواهده ص٢٢٩ والهمع جـ١ ص١٣٦، ٢٢٣ والدرر جـ١ ص١١٤، ١٩١ ومعجم شواهد العربية ص١٧٧ والأغاني جـ٢١ ص٣٢٢ برواية:

فلو كنت قينيّاً إذا ما حجبتني ... ولكن زنجيّاً غليظاً مشافره

وانظر كذلك: الجمهرة (باب مايستعار فيتكلم به في غير موضعه جـ٣ ص٤٩٠)، واللسان (شفر) وديوانه ص٤٨١، وذكر البغدادي في الخزانة أن صواب قافية البيت «مشافره». والمشْفر بكسر الفاء وفتحها كالشفة للإنسان، وقد يقال للإنسان مشافر على الاستعارة.

فلـو كُنْتَ ضَبِّيّــاً عَرفت قرابتي ... ولكنَّ زِنجيٌّ عظيمُ المشــافرِ

على تقدير: ولكنّكَ زِنْجِيٌّ.

وحكى الخليل[1] أن بعض العرب[2] يقول: إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ على تقـدير: إنّهُ بِكَ زيدٌ مأخوذٌ، قال سيبويه[3]: والنصبُ في كلام العرب أكثر.

وقال الشاعر:

فَـلا تَلْحَنِي فيهـا فـإنّ بحبِّهـا ... أخاك مصابُ القلب[4] جمٌّ بلابِلُـه

فهذا على تقـدير: إن بـك زيـداً مـأخوذ، وإنَّ فيـك زيـداً راغبٌ، وهـو وجـه الكلام، وقد أضمروا في كأنْ مخففة، قال ابن صُريْم اليشكري[5]:

---

(١) هو الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي، قال عنه السيرافي: «كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه ، وهو أول من استخرج العروض وحصر أشعار العرب، وعمل أول كتاب العين المعروف المشهور»، كانت ولادته سنة مائة للهجرة، وتوفى سنة سبعين، وقيل: خمس وسبعين ومائة، وقيل غير ذلك، انظر: أخبار النحويين البصريين ص٣٠ وتهذيب التهذيب جـ٣ ص١٦٣ وغاية النهاية جـ١ ص٢٧٥ ووفيات الأعيان جـ٢ ص١٨، ١٩.

(٢) انظر: الكتاب جـ١ ص٢٨١.

(٣) انظر: الكتاب جـ١ ص٢٨٢.

(٤) وهو من أبيات سيبويه التي لايعلم قائلها، وانظر: كتاب سيبويه جـ١ ص٢٨٠ والأصول جـ١ ص٢٤٧ والمقرب جـ١ ص١٠٨ والمغني ص٦٩٣ وشرح شواهده ص٣٢٧ والخزانة جـ٣ ص٥٧٢ والهمع جـ١ ص١٣٥ والدرر جـ١ ص١١٣ والأشموني جـ١ ص٢٨٢ ومعجم شواهد العربية ص٢٨٨. ولحاه يلحوه ويلحاه لحواً ولَحْياً: لامه وعذله. الجم: الكثير. البلابل: شدة الهم والوساوس جمع بلبلة، والشاهد فيه: رفع «مصاب» على أنه خبر «إن» مع الغاء الجار والمجرور لأنه من صلة الخبر وتمامه.

(٥) هو باعث بن صُريم اليشكري، ونُسب إلى كعب بن أرقم اليشكري وإلى زيد بن أرقم اليشكري وإلى راشد بن شهاب اليشكري، وإلى علباء بن أرقم اليشكري، وإلى ابن أصرم اليشكري.

والبيت من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٨١، ٤٨١ وانظر: الأصول جـ١ ص٢٩٧ والمنصف جـ٣ ص١٢٨ وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٣ والإنصاف ص٢٠٢ وابن يعيش جـ٨ ص٨٢، ٨٣ والمقرب جـ١ ص١١١، والمغني ص٣٣ وشرح شواهده ص٤١ وشذور الذهب ص٢٨٤ والتصريح جـ١ ص٢٣٤ والهمع جـ١ ص١٤٣ وجـ٢ ص١٨ والدرر جـ١ ص١٢٠ وجـ٢ ص١٢ والخزانة جـ٤ ص٣٦٤، ٤٨٩ والأشموني جـ١ ص٤٠٨ والضرائر ص٢١٥ واللسان (قسم) ومعجم شواهد العربية ص٣٢٥.

فَيَوْمـاً تـوافينـا بـوجـهٍ مقسَّمٍ كأنْ ظبيـةٌ تعْطُـو إلى وَارِقِ السَّلَم

على تقدير: كأنْها ظبيةٌ.

فصل آخر: وتقول: إن زيـداً قـائمٌ وعمرٌو، وإن شئْتَ: وعمراً، فـالرفـع من وجهين:

(أحدهما[1]): أن تعطفه على موضِع (اسم[2]) «إن»، لأن موضعَـه[3] الابتـداء، كما قال جرير[4]:

إنّ الخـلافـةَ والنبـوّةَ فيهمُ والمكرمـاتُ وسـادةٌ أطهـارُ

والوجه الثاني: أن تعطفَه على المضمر في «قائم»؛ لأن فيه ضميراً يرجع إلى زيد، وهذا لايحسن إلاّ بتأكيد الضمير كقولك: إن زيدا قائم هُوَ وعمرُو؛ لِمَا قـدمنـا في العطف على المضمر المرفوع[5].

وهذا الوجه من الرفع يجوز في باقي الحروف، تقول: ليْتَ زيداً قـائم وعمرٌو؛ ولَعَلَّ زيداً ذاهب وبشرٌ، وكأن محمدا مقيم وعمرو، وكل هذا بالعطف على الضمير.

فـأمـا «لكن»: فمنهم من يُجَوِّزُ فيـه الـوجهين لأنـه يصرف[6] الكـلام إلى الاستئناف ومنهم من لايجيز (إلا)[7] الوجهَ الآخَر.

---

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في الأصل وفي «ق».

(٣) في الأصل وفي «ق»: لأنه موضعها.

(٤) ليس في ديوانه المطبوع.

وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٨٦، وانظر: ابن يعيش جـ٨ ص٦٦، والعيني جـ٢ ص٢٦٣، ومعجم شواهد العربية ص١٦٩.

(٥) انظر: ص١٣٩ ـ ١٤٠ فيما سبق من التبصرة.

(٦) في «ر»: فمنهم من يُجَوِّز فيـه الـوجهْين، ومنهم من لايُجيز إلا الـوجـه الآخر، لأنـه يُصْرفُ الكـلام إلى الاستئناف.

(٧) نقص في «ق».

وأمّا النصبُ: فبالعطف على المنصوب، **ولا** خلاف في جوازه في الحروف كلِّها، قال رؤبة:

إنّ الربيعَ الجوْدَ والخريفا   يَدا أبي العبّاسِ والصُيوفا[1]

وقال الأخطل:

إن العَرارةَ والنبوحَ لدَارِم   والمستخفُّ أخوهُم الأثقالا[2]

فإنْ كان بعد الخبر صفةٌ نحو: إن زيداً محسنٌ/ الظريفٌ، فلك في الظريف [٢٧ / ا]
الرفع والنصب، فالرفع من وجهين:

أحدهما: أن يكون بدلا من المضمر في الخبر.

([3]**والثاني:** أن يكون خبر ابتداء محذوف.

والنصب أيضاً من وجهين:

أحدهما: أن يكون صفة للمنصوب بإنّ[3]).

والثاني: أن يكون منصوباً بفعل مضمر.

قال الله عز وجل: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ[4] بِالْحَقِّ عَلاَّمَ الْغُيُوبِ﴾، قُرِئ بالرفع[5]، والنصب[6].

---

(١) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٨٥ وانظر: المقتضب جـ٤ ص١١١ والعيني جـ٢ ص٢٦١ والتصريح جـ١ ص٢٢٦ والهمع جـ٢ ص١٤٤ والدرر جـ٢ ص٢٠٠، ومعجم شواهد العربية ص٥٠٣، وملحقات ديوانه ص١٧٩، وأبو العباس هو: السفاح، أول خلفاء بني العباس.

(٢) وهو من شواهد السيرافي في شرح كتاب سيبويه جـ٣ قسم١ ص٣٩، انظر: اللسان (نبح) و (عرر) ومعجم شواهد العربية ص٢٧١، وديوانه ص١١٦. والعرارة: الشدة، والنبوح: الجماعة الكثيرة من الناس.

(٣-٣) نقص في الأصل.

(٤) الآية ٤٨ من سورة سبأ.

(٥) وهي قراءة الجمهور.

(٦) وهي قراءة عيسى، وابن أبي إسحاق، وزيد بن علي، وابن أبي عَبلة، وأبي حَيْوة وحرب عن طلحة، انظر: شواذ ابن خالويه، والبحر المحيط جـ٧ ص٢٩٢.

وإن جئت بتوكيد فلك أن تحمله على اسم «إنّ» فتنصبه، وأن تحملَه على المضمر في الخبر فترفعَه، كقولك: إنّ إخْوَتَكَ انطلقوا كلَّهم، وكلُّهم.

فإن قلت: إن زيدا وعمرو قائمٌ، فهو عند سيبويه على التقديم[1] والتأخير، كقولك: إن زيدا قائمٌ وعمرو، حَمْلاً على قوله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا والصّابُون[2] والنصّارى﴾، كما قال الشاعر[3]:

وإلاّ فاعْلموا أنّا وأنتمْ ... بغاةٌ ما بقينا في شِقاقِ

كأنه قال: أنّا بغاةٌ وأنتم، كما قال ضابئ البُرْجُمِي:

فمن يَكُ أمسى بالمدينة رَحْلُه ... فإنِّي وقيارٌ بها[4] لَغَرِيبُ

---

(١) انظر: الكتاب جـ١ ص٢٩٠.

(٢) الآية ٦٩ من سورة المائدة، وقد قرأ: «والصابون» أبو جعفر، وشيبة، ونافع، انظر: السبعة ص١٥٧ والمحتسب جـ١ ص٢١٦ وإبراز المعاني ص٢٣٣ ـ ٢٣٤، والبحر المحيط جـ١ ص٢٤١ والنشر جـ١ ص٢٩٧ وجـ٢ ص٢١٥، قال ابن جني في توجيه هذه القراءة في المحتسب جـ١ ص٢١٧: «.. وأما والصابون فعلى إبدال الهمزة البتة فصارت كالصابون من صبوت، وكُتَجَنُّونَ من تَجَنَّيْتَ».

وقال أبو حيان في البحر المحيط: جـ١ ص٢٤١: «وقرأ نافع بغير همز، فيحتمل وجهين: أظهرهما: أن يكون من صبا بمعنى مال.. والوجه الآخر: أن يكون أصله الهمز فسهل بقلب الهمزة ألفا في الفعل، وياء في الاسم ..».

(٣) هو بشر بن أبي خازم الأسدي.

والبيت من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٩٠، وانظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ ص٢١٢، والأصول جـ١ ص٣٠٧، والإنصاف ص١٩٠، وابن يعيش جـ٨ ص٦٩ والخزانة جـ٤ ص٣١٥ والتصريح جـ١ ص٢٢٨، والعيني جـ٢ ص٢٧١، ومعجم شواهد العربية ص٢٥١، وديوانه ص١٦٥.

والشاهد فيه: «أنا وأنتم بغاة» حيث وقع الضمير المنفصل الذي يكون في محل الرفع بعد اسم «إن» وقبل استكمال الخبر، وهذا جائز عند الفراء والكسائي، أما سيبويه فلم يرتض ذلك، والكلام عنده على التقديم والتأخير كما ذكر المؤلف.

(٤) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٨ وانظر: نوادر أبي زيد ص٢٠، والكامل ص١٨١ ومجالس ثعلب ص٣١٦ وص٥٩٨ وشرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص١٣٨، وابن يعيش جـ٨ ص٦٨ والإنصاف ص٩٤، والمغني ص٤٧٥ وشرح شواهده ص٢٩٣ والهمع جـ٢ ص١٤٤، والدرر جـ٢ ص٢٠٠، والخزانة جـ٤ ص٣٢٣ والتصريح جـ١ ص٢٢٨، والأشموني جـ١ ص٤٠٠، واللسان (قير) ومعجم شواهد العربية ص٣٩، قيار: اسم جمل الشاعر.

بتقدير: فإني (بها)[1] لغريبٌ وقيارٌ كذلك، قال أبو الحسن علي بن عيسى: ومن زعم أنه عطف على الموضع فقد غَلِطَ، لأنّه لايُعطف على الموضع إلا بعد تمام الكلام، لأنّه حُمل على التأويل، والحمل على التأويل قبل التمام فاسد[2].

فصل: واعلم أنه يجوز حذف خبر «إن» إذا دخلت على الأجناس المنكورة، إذا كان في الحال دليل على المحذوف، وذلك عند الافتخار كقولك: إن[3] مالا، وإن خيلا، وإن رجالا، أي إن لنا مالا، وإن لنا خيلا، وإن لنا رجالا[4]، كما قال الأعشى:

إنَ مَحَلاً وإن مُرْتَحَلاً وإن في السَّفْرِ إذْ مَضَوْا مَهْلا[5]

ولا يحسن هذا مع المعارف[6]، لا تقول: إن الرجل، وإن الفرس؛ لأنه

---

(١) نقص في «ق».

(٢) في «ق»: والحمل على التأويل قبل تمام الكلام فاسد، وانظر شرح كتاب سيبويه للرماني ـ القسم الأول ـ ق ١٥٠/أ.

(٣) انظر: الأصول جـ١ ص٣٠٠.

(٤) في «ق»: وإن لنا رجلا.

(٥) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٨٤، وانظر: المقتضب جـ٤ ص١٣٠ والأصول جـ١ ص٣٠٠، والخصائص جـ٢ ص٣٧٣، والمحتسب جـ١ ص٣٤٩ وأمالي ابن الشجري جـ١ ص٣٢٢، وابن يعيش جـ١ ص١٠٣، ١٠٤، والمقرب جـ١ ص١٠٩ والمغني ص٨٢، ٢٣٩، ٦٠٩، ٦٣١ وشرح شواهده ص٨٤، ٢٠٨، والهمع جـ١ ص١٣٦، والدرر جـ١ ص١١٣ والخزانة جـ٤ ص٣٨١ وحاشية يس على التصريح جـ١ ص١٦٩، ومعجم شواهد العربية ص٢٧٤، وديوانه ص١٥٥. المحل والمرتحل: مصدران ميميان بمعنى الحلول والارتحال، أو هما اسما زمان، أي إن لنا في الدنيا حلولا، وإن لنا عنها ارتحالا، والسَفْرْ: اسم جمع مسافر، وقيل: جمع مسافر، والمهل: السبق، قال ابن جني في المحتسب: «أراد: إن لنا محلا، وإن لنا مرتحلا فحذف الخبر، والكوفيون لايجيزون حذف خبر «إن» إلا إذا كان اسمها نكرة، ولهذا وجه حسن عندنا وإن كان أصحابنا يجيزونه مع المعرفة».

(٦) قال ابن جني في الخصائص جـ ٢ صـ ٣٧٤: «وأصحابنا يجيزون حذف خبر «إنّ» مع المعرفة، ويحكون عنهم أنهم إذا قيل لهم: إن الناس ألب عليكم، فمن لكم؟ قالوا: إن زيدا وإن عمرا، إي إن لنا زيدا، وإن لنا عمرا، والكوفيون يأبون حذف خبرها إلا مع النكرة» ، وانظر قوله في المحتسب آنفاً في الحاشية (٥) عند تخريج بيت الأعشى السابق.

لا يُفتخر بفرس واحد (منها[1]) ولا برجل واحد (منهم[1]) ، ولكن لو افْتُخِرَ بواحد مشهور جاز مثل أن يقول القائل: هل لكم أحد؟ فيقول: إن الأمِيرَ، أي إن لنا الأمير، كما قال الأخطل:

خَلاَ أَنَّ حَيًّا مِنْ قُرَيشٍ تَفضّلوا على النَّاسِ أَوْ أَنَّ الأكَارِمَ نَهْشَلا[2]

لأن «نَهْشَلاً» قبيلةٌ معروفة، ولا يُحذف شيء إلا إذا كان عليه دليل.

وتقول: إن أفضَلَهم المظنونُ أخوه الآخذَ دراهمَك آمرا، فأفضلُهم: اسم «إنَّ» «والمظنونُ» : خبره، و «أخوه» : رفع بالمظنون، والآخذَ: منصوب بالمظنون، و «دراهمَك» منصوبة بالآخذ و «آمرا» : حال.

وتقول: إن خيرَ القوم كان أخوه ظانَّك سائرا، فخير القوم: اسم «إنَّ» ، و «أخوه» : اسم «كان» و «ظانُّك سائرا» : خبر كان، و «كان» وما عملت فيه خبر «إن» ، وإن شئت رفعْت «ظانّك» ، وجعلت «كان زائدة، ويكون «أخوه» رفعا بالابتداء، وما بعده خَبَرُهُ، والجملة خبر «إنَّ» .

وتقول: إن خلفَك[3] آكلا زيدٌ طعامَك، فخلفك: خبر مقدم، و «آكلا» : اسم إن، و «زيد» مرفوع بآكل، و «طعامَك» مفعُول بالآكل.

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) وهو من شواهد المبرد في المقتضب جـ ٤ صـ ١٣١، وانظر: الخصائص جـ ٢ صـ ٣٧٤، وأمالي ابن الشجري جـ ١ صـ ٣٢٢، وابن يعيش جـ ١ صـ ١٠٤، والمقرب جـ ١ صـ ١٠٩ والخزانة جـ ٤ صـ ٣٨٥، وقال البغدادي: لم أجده في ديوانه، وانظر أيضا معجم شواهد العربية صـ ٢٦٣ وزيادات ديوانه صـ ٣٩٢ طبع بيروت. والشاهد فيه: حذف خبر «أن» المفتوحة الهمزة لدلالة ما قبله عليه واسمها معرفة وهي غير مكررة، و «أو» هنا بمعنى الواو، و «نهشل» بدل من الأكارم. وقال ابن جني في الخصائص: «فأما احتجاج أبي العباس عليهم بقوله: خلا أن حيا.. البيت» قال أبو علي: وهذا لا يلزمهم، لأن لهم أن يقولوا: إنما منعنا حذف المعرفة مع «إن» المكسورة، فأما مع «أن» المفتوحة فلن نمنعه» .

(٣) قال ابن السراج في الأصول جـ ١ صـ ٣١٠، ٣١١: «فإن قلت: خلفك آكلا زيد استوى القولان في تأخير الطعام بعد زيد فقلت: إن خلفك آكلا زيد طعامك، ولك أن تؤخر «آكلا» .

فإن قلت: إن آكلا زيدٌ طعامَك، جاز على أن «آكلا» اسم «إنّ» ، وزيد رفع به وقد سد مسد الخبر كما تقول: أقائمٌ زيدٌ، فيكون «قائم» مبتدأ، و «زيد» رفع به وقد سد مسد الخبر، هذا مذهب البصريين.

وأمَّا الكوفيون[1]: فلا يجيزون إن آكلا زيدٌ / طعامَك؛ لأنهم يجعلون زيدا [٢٧ / ب] خبر «إنّ» ، وقد فَصَلْتَ به بين العامل والمعمول فيه فتفسد المسألة، وهي جائزة عندنا على ما فسرت.

واعلم أن اللام تدخل على خبر «إنَّ» اسما كان، أو فعلا مضارعا، أو ظرفا، كقولك: إن زَيْداً لَقَائمٌ، وإنّ عَمْراً لَيَقُومُ، وإنَّ أخاك لَفِي الدار.

فإنْ قلت: إن زيدا في الدار قائم، جاز أن تَدْخُلَ اللامُ على الظرف وإن لم يكن خبرا، فتقول: إن زيداً لَفِي الدار قائمٌ، فإن قَدَّمْتَ الخبر على الظرف فقلت: إن زيدا قائمٌ في الدار، لم يجز أن تدخل اللام على الظرف؛ لأنه إذا تقدم قبل الخبر ودخل اللام عليه فهو تأكيد للخبر، وإذا تأخر الظرف عن الخبر بطل أن يكون دخول اللام عليه تأكيدا للخبر؛ لأن الخبر مقدم، قال أبو زبيد الطائي:

إنَّ امْرَأً خَصَّنِي عَمْداً مودتَّه ... على التَّنائِي لَعِنْدِي[2] غيرُ مَكْفُورِ

---

(١) قال ابن السراج في الأصول: جـ ١ صـ ٣١٠: «ولا يجيز الكوفيون: إن آكلا زيد طعامك إذا كان المنصوب بعد زيد، وهذا جائز عند البصريين، فإن قلت: إن آكلا طعامك زيد كانت المسألة جائزة في كل قول» .

(٢) وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ٢٨١، وانظر: الأصول جـ ١ صـ ٢٩٧ والإنصاف صـ ٤٠٤، وابن يعيش جـ ٨ صـ ٦٥ والمغني صـ ٦٧٦ وشرح شواهدهِ صـ ٣٢٢ والهمع جـ ١ صـ ١٣٩ و جـ ٢ صـ ٤٩ والدرر جـ ١ صـ ١١٦ و جـ ٢ صـ ٥٩، ومعجم شواهد العربية صـ ١٨٣، وديوانه صـ ٧٨. والشاهد فيه: دخول لام الابتداء على الظرف وعدم دخولها على خبر «إن» وأصلها أن تدخل على خبر «إن» أو اسمها المتأخر عن خبرها، وأصل الكلام هنا: لغير مكفور عندي.

غيرُ مكفور هو الخبر، وقد أدْخَل اللام في «عندي» وهو ظرف للخبر[1] (قبله[2]) كما قدمنا.

وتقول: إنَّ زيدا في الدار قائما، على أن يكون «في الدار» الخبر، و «قائما» حال.

فصل: واعلم أن هذه الحروف تدخلُ عليها «ما» فيَبْطُلُ عملُها من غيرِ إبطالٍ لِمعناها، تقول: إنما زيدٌ منطلقٌ، وعلِمت أنّما زيدٌ صاحبُك، قال الله عز وجل: ﴿إنّما أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إليَّ أَنَّمَا إلَهُكُمْ إلَهٌ[3] واحِدٌ﴾ ، وقال عَمْرو بن الإطْنابة:

أبْلِغِ الحارثَ بنَ ظالِمِ الْمُو ... عِدَ والناذرَ النذورَ عَلَيَّا
أنّما تقتلُ النِّيامَ ولا تَقْـ ... ـتلُ يقظانَ ذا سلاحٍ كَمِيَّا[4]

ويجوز أن تقول: إنما (تقتل)[2] النيام بالكسر على الابتداء.

وكذلك تقول: كأنما زيدٌ الأسدُ، ولكنما عمروٌ أخوك، ولعلما أنتَ سائر، وليتما عمروٌ عندك.

وإنما أبطلت «ما» عَمَلَ هذه الحروفِ؛ لأنَّهَا (إنما[2]) تعمل في الاسم بشبه الفعل، فَلَّما فُصِل بينها وبين ما عَمِلَتْ فيه ضَعُفَتْ عن العمل، قال ابن كُراع العُقيلي:

---

(١) في «ر» : وهو ظرف لا خبر فيه.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) الآية ١١٠ من سورة الكهف.

(٤) وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ٤٦٥، وانظر: الأصول جـ ١ صـ ٣٣٠، وابن يعيش جـ ٨ صـ ٦٥، ومعجم شواهد العربية صـ ٤٢٨.

تَحَلَّلْ وعالِج ذَاتَ نفسِكَ وانظُرَنْ　　　أبـا جُعَـلٍ لعلَّمَـا أنْتَ[1] حـالِمُ

قال سيبويه[2]: وكان رُؤْبَةُ يُنْشِدُ هذا البيت رفعا، وهو قول النابغة:

قَالَتْ ألا ليتمـا هـذَا الحَمامُ (لنـا)[3]　　　إلى حمـامتنــا ونصفُــه فقَــد[4]

وقد يجوز أن لا يُعْتَدَّ بـ «ما» في الحروف الناصبة ويُنْصبَ ما بعدها، كما لا يُعْتدُّ بها في قوله عز وجل: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾[5] ، و ﴿فَبِما رَحْمَـةٍ مِنَ اللهِ﴾[6]، ويُنْشَدُ بَيْتُ النابغة بِنصب «الحمام» .

والرفع في «إنما» و «لكنما» أكثر؛ لأنهما لا يُغَيِّرانِ معنى الابتداء.

وأما غيرهما من هذه الحروف فَتُغَيِّرُ معنى الابتـداء، والرفع والنصب فيهـا حَسَنٌ، فاعرف ذلك إن شاء الله عزّ وجل.

---

(١) البيت لسُويد بن كُراع العُقَيْليّ، وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ٢٨٣، وانظر: أمـالي ابن الشجري جـ ٢ صـ ٢٤١، وابن يعيش جـ ٨ صـ ٥٤، ٥٨، ١٣١ وشروح سقط الزند صـ ١٧٣١ ومعجم شواهد العربية صـ ٣٤١. تحلل من يمينك أي اخرج منها، وذلك أن يباشر من الفعل الذي يقسم عليه مقدارا يبر به قسمه ويحلله، والتحلل أيضا: أن يخرج من يمينه بكفارة أو حِنْثٍ يُوجب الكفارة، انظر: اللسان (حلل) . ذات نفسك، أي نفسك، طلب منه أن يعالجَ ما ذهب من عقله وتعاطيه ما ليس في طاقته، ثم يقول: إنك كالحالم في وعيدك إياي، والشاهد فيه: إلغاء «لعل» لأنها جعلت مع «ما» من حروف الابتداء.

(٢) الكتاب جـ ١ صـ ٢٨٢.

(٣) نقص في «ق» .

(٤) وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ٢٨٢، وانظر: الأصول جـ ١ صـ ٢٨٢، والخصائص جـ ٢ صـ ٤٦٠، وأمـالي ابن الشجري جـ ٢ صـ ١٤٢، ٢٤١، والإنصـاف صـ ٤٧٩ وابن يعيش جـ ٨ صـ ٥٤، ٥٨ والمقرب جـ ١ صـ ١١٠ وشـذور الذهب صـ ٢٨٠ والمغني صـ ٦٣، ٢٨٦، ٣٠٨، وشرح شواهده صـ ٧٢، ٢٣٦، والخزانة جـ ٤ صـ ٢٩٧ والعيني جـ ٢ صـ ٢٥٤ والتصريح جـ ١ صـ ٢٢٥ والهمع جـ ١ صـ ٦٥، ١٤٣، والدرر جـ ١ صـ ٤٤، ١٢١، والأشموني جـ ١ صـ ٢٩٧ والأغـاني جـ ١١ صـ ٣٥، ومعجم شواهد العربية صـ ١١٧، وديوانه صـ ١٦.

(٥) الآية ١٥٥ من سورة النساء، والآية ١٣ من سورة المائدة.

(٦) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

[٢٨ / أ]

بَابُ اسْمِ الفاعلِ والمفعولِ بِه

اسم الفاعل على ضربين، **أحدهما:** أن يكون بمعنى (الفعل[1]) الماضي، **والثاني:** أن يكون بمعنى الفعل المضارع.

فإذا كان بمعنى الماضي لم يكن فيه إلا الإضافةُ إلى ما بعده كقولك: هذا ضاربُ زيدٍ أمْسِ، وقاتِلُ بكرٍ أمْسٍ؛ لأنه يَجْري مَجْرى سائر الأسماء نحو: غلامُ زيدٍ، وصاحبُ بكرٍ.

فأما إذا كان اسم الفاعل بمعنى المضارع، فإنه يجري مجرى الفعل المضارع، فإن كان الفعل غيرَ متعدٍّ لم يتعدَّ، وإن كان الفعل يتعدى إلى واحد تعدى اسم الفاعل إلى واحد، وإن كان يتعدى إلى اثنين تعدى هو[2] إلى اثنين، وإنْ تعدى الفعل إلى ثلاثة تعدى هو إلى ثلاثة؛ لأنه إنَّما يعمل بشبه الفعل الذي أُخِذَ منه، فتقول[3]: زيدٌ قائم فلا تُعَدِّيه، كما لا تُعدِّي «يقوم» .

وتقول: زيد ضاربٌ عَمْراً كما تقول: يضربُ عمرا، وتقول: زيد ظانٌّ عمْراً أباك كما تقول: زيدٌ يظنّ[3] عمرا أباك، وتقول: زيدٌ مُعْلِمٌ بكراً أخاك منطلقا، كما تقول: زيدٌ يُعْلِم بكْراً أخاك منطلقا، فالتنوين في اسم الفاعل، ونصب ما بعده هو الأصل.

ويجوز حذف التنوين والإضافة تخفيفا، كما قال المرّار الأسدي:

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) في «ق» : تعد اسم الفاعل إلى اثنين.

(٣) في «ر» : كما تقول: زيد عمرا يظن أباك.

سَلِّ الهمومَ بكُل مُعْطِي رأسِه ... ناجٍ مُخالِطِ صُهْبةٍ مُتَعَيِّسِ[1]

مُغْتالِ أحْبُلِهِ مُبينٍ عُنْقَه ... في منكبٍ زَبَنَ المَطِيَّ عَرَنْدَسِ

فحذف التنوين تخفيفا، والأصل: مُعْطٍ رأسَه بالتنوين والنصب، والدليل على ذلك: أنَّ مُعْطي رأسِهِ نكرة وإن كان مضافا إلى معرفة، ولولا أنَّه نكرة لم تدخل عليه «كُلّ» ؛ لأنَّ «كُلاًّ» لا تدخل على واحد بعينه، ألا ترى أنك لا تقول مررت بكلّ عمرو، وأنت تريد عمرا واحدا؟ ، وإنّما المعنى - إذا قُلْتَ هذا - (مررت[2]) بكل رجل اسمه عمروٌ، وأيضا فلو كان معرفة لم يَجُزْ أن يُوصَفَ بالنكرة، وقد وصَفَه بقوله: «ناج» (وبقوله: مخالطِ[3] صُهْبَةٍ) وبقوله: متعيس، وقَوْلُه في البيت الثاني: «مُبينٍ عُنْقه» بالتنوين يدل على أن ما قبله مرادٌ به التنوينُ، وكذلك قول ذي الرّمة:

سَرَتْ تَخْبِطُ الظَّلْماءَ من جانبَيْ قساً ... وحُبَّ بها من خابِطِ اللَّيلِ زائرِ[4]

فوصف «خابطا» وهو مضاف إلى المعرفة بقوله: زائر؛ لأن «خابط الليل» نكرة، وكذلك قول جرير:

ظَلِلْنا بِمُسْتَنِّ الحَرُور كَأنَّنا ... لَدَى فَرسٍ مُسْتَقْبِلِ الرّيحِ صائمِ[5]

---

(١) وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ٨٥، ٢١٢، وانظر: الإيضاح العضدي جـ ١ صـ ١٤٣، والمحتسب جـ ١ صـ ١٨٤، وأسرار العربية صـ ١٨٨، واللسان (عردس) ومعجم شواهد العربية صـ ٢٠١. معطي رأسه: منقاد ذلول، ناج: سريع، الصُّهْبَة: بياض مشرب بالحمرة، المُتَعَيِّس: الأبيض، الاغتيال: الذهاب بالشيء، زبن: زاحم ودفع، العرندس: الشديد، يقول: سل همك بسبب فراقك عمن تهوى بكل بعير ترتحله للسفر هذه صفته.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ق» .

(٤) وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ٢١٢، وانظر: اللسان (خبط) و (قسا) ، وتاج العروس (خبط) ومعجم شواهد العربية صـ ١٥٤ وديوانه صـ ١٦٨٣. تخبط الظلماء: تسير فيها على غير هدى، وقسا: موضع.

(٥) وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ٢١١، وانظر: مجالس ثعلب صـ ٧١ والمحكم (حرّ جـ ٢ صـ ٢٦٢) ، وحماسة ابن الشجري صـ ٢٠٣ والهمع جـ ٢ صـ ١١٨، والدر جـ ٢ صـ ١٤٩، ومعجم شواهد العربية صـ ٣٦٢، وديوانه صـ ٩٩٤. ومُسْتَنّ الحرور: موضع.

فوصف «فرسا» وهو نكرة بقوله: «مستقبلِ الريح» ؛ لأنه نكرة مثله.

وإنما وجب أن يكون اسم الفاعل ـ إذا أريد به الحالُ والاستقبالُ ـ نكرةً؛ لأنه يجري مَجْرى الفعل، والفعلُ لا يكون إلاَّ نكرةً.

واعلم أن اسم المفعول يَجْري مَجْرى الفعلِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، يتعدى إلى ما يتعدى إلَيْه فعلُه، ويمتنع مما امتنع منه فِعْله، فتقول: زيدٌ مضروبٌ، فلا يتعدى كما لا يتعدى يُضْرَبُ زيد، ولا ضُرب زيدٌ، وتقول: زيد مُعْطىً دِرْهَماً كما تقول: زيد يُعْطَى دِرهماً، وتقول: زيد مَظْنُونٌ عَمْراً، كما تقول: زيْدٌ يُظَنُّ عَمْراً، وزيدٌ مُعْلَمٌ أخاك مُنْطلِقاً، كما تقول: يُعْلَم أخاك منطلقا. [٢٨ / ب]

واعلم أن اسم الفاعل والمفعول يتعدى كل واحد منهما بعد انتهاء تعديته لما كان يتعدى (إليه)[1] فعله من المصدر والزمان والمكان (والظرف)[1] والحال، والمفعول له فتقول: هذا ضاربُ زيْدٍ اليوم ضرباً[2] عندَك مشدُوداً اتباعَ أمرِك، وهذا معطىً درهماً اليومَ عندك إعطاءً حَسَناً مُتَعَاقِلاً[3] خَوْفَ لِسَانِهِ.

ويجوز تقديم ما عمل فيه اسم الفاعل والمفعول عليه كما يجوز ذلك في الفعل، تقول: زيداً هذا ضاربٌ، كما تقول زيداً هذا يضربُ، ودرهماً يُعْطَىً أبوك، كما تقول: درهماً يُعْطَى أبوك (بتقدير[4] يُعْطَى أبُوك) درهماً.

فإن قلت: زيداً عبدُ الله أبُوه ضاربٌ، فأبو العباس[5] يُجيزُه (على

---

(١) نقص في «ر» .

(٢) في «ر» : هذا ضاربٌ زيداً ضرباً اليوم...

(٣) في اللسان (عقل) : «تعاقل: أظهر أنه عاقل فَهِمٌ، وليس بذاك» .

(٤) نقص في الأصل.

(٥) في المقتضب ج ٤ ص ١٥٦: «فإذا قلت: عبدَ الله جاريتُك أبوها ضاربٌ. فالجارية ابتداء و (أبوها) ابتداء ثان و «ضارب» خبر أبيها، وهما جميعاً خبر الجارية، فقد تباعد آخر الكلام من أوله، وليس ما قالوا في كراهية النصب بشيء، وذلك لأن ضاربا يجري مجرى الفعل في جميع أحواله من العمل في التقديم والتأخير، وما كان خبراً للأول ـ مفرداً أو مع غيره ـ فمجراهما واحد.. » وانظر: الأصول ج ١ ص ١٥١.

القيـاس)[١]، وبَعْضُ النحويين يمنع منـه؛ لتَبـاعُـد العـامل مّما عَمل فيـه، إذْ كان الفعل (الذي)[٢] هو أصل في العمل يضعُف عملـه في التقـديم حتى يجوز إدخـال اللام على مفعوله كقولك: لِزيْدٍ ضربْتُ، وإن تقـدم الفعل لم يجز إدخـال اللام عليه، فإذا كان الفعل الذي هو أصل في العمل يضعف في التقديم، وكان المشبـه بـه أضعف مع تبـاعـده فـامتنع من العمل، وتقـول: هـذا ضـاربُ زيـدٍ وعمرٍو، بالعطف على لفـظ زيـد، وإن شئت (و)[٣] عمراً بـالحمل على المعنى كأنـك قلت: ويضربُ عمراً؛ لأن ضارباً دل على الضرب كما أنشد سيبويه[٤]:

أَعِنِّي بِخَـوَّارِ العِنَـانِ تَخَـالُـه ... إذا راح يَرْدِي بـالْمُـدَجَّـج أحْرَدَا
وأبيضَ مَصْقُـولَ السِّطـام تخـالُـه ... وذَا حُبُـكٍ من نسْـجِ دَاوُدَ مُسْرَدا

فحمل[٥] ما في البيت الثاني على المعنى فنَصَبَ، وإذا جـاز النصب في هـذا فهو في المسألة أحسنُ وأجوزُ؛ لأن الأصل: ضـاربٌ زيـداً وعمراً، فحَمْلتَ الثـاني على مـا كان ينبغي لـلأوّل أن يكـون عليـه، وفي البيت لم يحملـه على مـا هـو الأصل، وإنما حمله على المعنى.

فإذا فصلت في هذا بين المعطوف والمعطوف عليه بشيء كان النصب أقوى، لبعده من الجار كقولك: هـذا ضـاربُ زيـدٍ اليومَ وعمراً، كما قـال الله عز وجل:

---

(١) نقص في «ر» .

(٢) نقص في الأصل .

(٣) نقص في الأصل و «ر» .

(٤) البيتـان لكعب بن جُعَيْل التغلبي، وهما من شواهـد سيبويـه ج ١ ص ٨٦، وانظر: المخصص ج ٦ ص ١٧٣، خَوّار العنان: فَرَس منقاد ليِّن العنان، والخوَّار: الضعيف الليِّن، يَرْدِي: من الرَّدَيَـان، وهو أن يضرب بيـديـه عنـد السير ضربا لمرحه، والمُدجج بفتح الجيم المشـددة وكسرهـا: اللابس للسلاح، والأحْرَد: الـذي يميل بيـديـه عن القصـد لمرحـه، والأبيض: السيف، والسِّطَام: حـد السيف، والمهنـد: المنسوب إلى الهنـد ، والحبـك جمع حبيكـة، وفي اللسـان (حبـك): «وحبيـك البيض للرأس: طرائق حـديـده... وقـال الفراء: الحبـك: تكسر كل شيء كالرملـة إذا مرت عليهـا الريح السـاكنة... ، والدرع من الحديد لها حبك أيضاً» ورواية سيبويه، وذا حَلَقٍ والمراد به: حَلَق الدرع أيضـاً، والمُسْرَد: اسم مفعول من الثلاثي على غير بابه، وقياسُه مسرُود، والدرع المسرودة هي المثقوبة، والمراد بالمُسْرد هنا: المتتابع النظم.

(٥) في «ق» : فجعل.

﴿ وجاعِلُ[1] اللَّيْلِ سَكَناً والشَّمْسَ والقَمَرَ حُسْبَاناً ﴾ فنصب «وجاعل»[2] بمعنى المُضِيِّ حملاً على المعنى؛ لِطُولِ الكلام.

فإن أدخلت على اسم الفاعل الذي بمعنى المضيِّ الألف واللام نصبت ما بعده كقولك: هذا الضاربُ زيداً والقاتلُ عمراً؛ لأن الألف واللام يمنعان الإضافةَ، هذا إذا كانت الألف واللام بمعنى الذي، فإن كانا بمنزلتها في «الرجل» و «الغلام» لم تَجُزْ الإضافَةُ ولا النصب، ولم يكن إلا الإفراد كقولك: هذا الضاربُ وهذا القاتلُ، كما تقول: هذا الغلام.

فصل: واعلم أن اسم الفاعل يكون صفة لمن له الفعل، ولغيره إذا كان بسببه كقولك: مررت برجلٍ ضاربٍ (زيداً)[3] فضارب صفة لمن له الفعل، وتقول: مررت برجل ضارب أبوهُ (زيداً)[3] فالفعل بسببه وهو الأب وقد صار صفة لرجل، وكذلك يكون خبراً عمن له / الفعل وعمن يكون الفعل بسببه [٢٩ / أ] (له)[4] كقولك: زيدٌ قائم، فقائم خبر عنْ زيد وفعل له، وتقول: زيد قائم أبوه، فقائم خبر عن زيد، وهو فعل الأب.

فإذا أجريت اسم الفاعل صفةً أو خبراً لغير من هو فعْلُه فلا بُدَّ من إظهار الفاعل بعده كقولك: هِنْدٌ زيدٌ ضاربتُه هِيَ، فهند: مبتدأ، وزيدٌ: مبتدأ ثانٍ، وضاربته: خبر زيد وهو فعل لهند، ولا بد من «هي» ؛ لأنه ضمير الفاعل.

---

(١) الآية ٩٦ من سورة الأنعام. وانظر: البحر المحيط ج ٤ ص ١٨٦.

(٢) المراد فنصب الشمس، هذا وقد قرأ عاصم وحمزة والكسائي: «وجَعَلَ الليل سَكَناً» بغير ألفٍ. وقرأ الباقون: «وجاعلُ الليلِ» بالألف وكسر الليلِ، وحجتهم قوله: «فالقُ الإصباحِ» فأجْرَوْا «جاعل الليل» على لفظ ما تقدمه إذْ أتى في سياقه. ونصبوا «والشمسَ والقمرَ» على تأويل «وجعل الشمس والقمرَ حُسْبَاناً» . قال الزّجّاج: لأنّه في «جاعل» معنى «جَعَل» وبه نصب «سَكَناً» . قال أبو عمرو: أو نصب «الشمسَ والقمرَ» على الإتباع، لّما قُلْت «سَكَناً» أتبعت النصب النصبَ، انظر: حجة القراءات لأبي زرعة ص ٢٦٢.

(٣) نقص في «ر» و «ق» .

(٤) نقص في «ق» .

فإن قلت: زيد هند ضاربتُه، لم تحتج إلى إظهار الفاعل؛ لأنه خبر عمَّن له الفعل.

وتقول: هند مررت برجلٍ ضاربتُه هِيَ، هند: مبتدأة، وضاربتُه: فعل لها وقد جرى صفة لرجل فأظهرْت الفاعلَ؛ لأنه صار صفة لغير من له الفعل، ولو قُلْتَ: هِنْدٌ مَرَرْتُ برجلٍ ضاربها، لم تحتج إلى إظهار الفاعل؛ لأنه جرى صفة لمن له الفعلُ.

وإذا ثنّيْتَ شيئاً من هذه المسائل أو جمعت قلت: الهندان الزيدان ضاربتها هُما؛ والهنداتُ الزيدون ضاربَتُهم هُنَّ، ولا تُثَنّى: «ضاربا» ولا تجمعه؛ لأن فاعله بعده وهوضمير الهندين والهندات وهو بمنزلة قولك: الهندان الزيدان ضاربُهما أبواهُما، والهندات الزيدون ضاربُهم أباؤهنّ، وكذلك الصفة كقولك: الهندان مررت برجلين ضاربتُها هما، والهندات مررت برجالٍ ضاربتُهم هُنَّ، فعلى هذا فأجرِ المسائل إن شاء الله تعالى.

فصل: وإذا ثَنَّيْتَ اسم الفاعل في معنى المُضِيِّ وجمعْتَه لم يكن فيه إلا الإضافة، كما كان قبل التثنية والجمع، فتقول: الزيدان ضارِبَا عمروٍ، والزيدون ضاربُو عمروٍ، والهنداتُ ضَوارِبُ أخيكَ.

فإن أردت به معنى الحال والاستقبال فالأصل إثبات النون والنصب كقولك: الزيدان ضاربان عَمْراً، والزيدون ضاربونَ بكراً.

ويجوز حذف النون والإضافة تخفيفاً كما كان ذلك في التنوين؛ لأن النون في هذا بمنزلة التنوين في الواحدِ، فتقول: مررت برجلين ضارِبَيْ عمروٍ، وبرجال ضارِبِيْ أخيك، قال الفرزدق:

أُسَيِّــدُ ذُو خُرَيِّطَـــةٍ نهَـــاراً   مِنَ الْمُتَلَقِّطِي[1] قَرَدِ القُمَــــامِ

أراد من المتلقطين قردَ القُمام، وقال رجلٌ من بني ضَبَّة:

الفارجو بابِ الأَميرِ[2] الْمُبْهَمِ.

وقد تُحذف النون لغير الإضافة تخفيفاً، ويترك ما بعدها منصوباً على حاله.

وقال رجل من الأنصار[3]:

الحَـــافِظُــو عَــوْرَةَ العشيرة لا   يَـــأتيهِمُ مِنْ وَرَائِنَـــا وَكَفُ

أُنْشِدَ بنصب «عورة» وجرها، فمن جر حذف النون؛ للإضافة كما يحذف التنوين، ومن نصب حذف النون، لغير الإضافة؛ ولكن تخفيفاً واختصاراً كما تُحْذَفُ من تثنية «الذي» وجمعه، قال الأخطل:

---

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٩٥، وانظر: اللسان (قرد) ومعجم شواهد العربية ص ٣٧٠ وديوانه ص ٨٣٥، أسَيِّد أي إنسان أسود وهو تصغير أسود، وفي اللسان (قرد) يعني بالأسيد هنا سوداء، وقال من المتلقطي قرد القمام ليثبت أنها امرأة: لأنه لا يتتبع قرد القمام إلا النساء ، «والخُرَيِّطَة: تصغير خَريطَة وهي هَنَةٌ مثل الكيس من خِرق وأدم تُشْرَج على ما فيها، والقرد بالتحريك: نِفايَةُ الصوف والوبر والشعر وغيره مما يُغزل، والقُمام: جمع قمامة وهو ما كنس، يقول: من اللائي يتتبعن القرد في القمامات ويلتقطْنه ليغزلْنه بعد أن يفنى غَزْلُهن» .

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٩٥، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ١٤٥ والجمل ص ١٠١ ومعجم شواهد العربية ص ٥٤٠، المبهم: المغلق، والفارج: الفاتح، وقد نسب الصيري الشاهد إلى رجل من بني ضبة كما فعل سيبويه والأعلم.

(٣) البيت لعمرو بن امرئ القيس، ونسب إلى قيس بن الخطيم، وهو في زيادات ديوانه ص ١٧٢.

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٩٥، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ١٤٥ والإيضاح العضدي ج ١ ص ١٤٩ والجمل ص ١٠١ والمحتسب ج ٢ ص ٨٠ والمنصف ج ١ ص ٦٧ والخزانة ج ٢ ص ١٨٨، ٣٣٧، ٤٨٣، والهمع ج ١ ص ١٤٩ والدرر ج ١ ص ٢٣ والأشموني ج ٢ ص ٣٢٠ وجمهرة أشعار العرب ص ٢٥٣ والضرائر ص ٧١، ومعجم شواهد العربية ص ٣٢٩، والوكف: العيب والإثم، ورواية سيبويه: نَطف، وهو التلطخ بالعيب.

أَبني كليبٍ إن عَمَّي الَّلــــــــذَا   قَتَــلا الملُــوكَ وفكَّكا[1] الأغْــلالا

أراد: اللّذانِ قتلا، وقال الأشهب بن رُمَيْلَة:

إن الـذِي حــانت بفَلْـجٍ دِمــاؤهُمْ   هُمُ القومُ كُلُّ القومِ يا أمَّ خَالِـدِ[2]   [٢٩ / ب]

أراد: الذين؛ ولذلك قال: دماؤهُم فجمع العائد.

وإذا حُـذفت النون والتنـوينُ واتصـل اسم الفـاعـل بـالمضر نحـو قـولـك: الضارِبُك والضارِبَاكَ والضارِبُوكَ، فالكاف في موضع جَرٍّ عنـد سيبويـه[3]؛ لأنـه لَمّا كان الوجه في المظهر أن يكون مجروراً في قولك: الضّاربو زيـدٍ، والضـاربَـا عمروٍ، كان في المضمر الجر؛ لأنه أشد اتصالاً من المظهر.

فأما الأخفش[4] فإن المضمر عنده في موضع نصب؛ لأَن اتصـال الكنـايـة[5] عاقَبَ التنوين والنون فصار بمنزلـة مـالا ينصرف، إذ لا يُمْكنـك أن تُنَوِّنَ، ولا (أنْ)[6] تأتِيَ بالنون مع المضمر، لا تقول: هو ضاربُنْك، ولا هُما ضاربَـانِـك، ولا

---

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٩٥ وانظر: الاشتقاق لابن دريد ص ٣٣٨، واللسان (فلج) والمقتضب ج ٤ ص ١٤٦ والمنصف ج ١ ص ٦٧ والمحتسب ج ١ ص ١٨٥ وأمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٣٠٦، وابن يعيش ج ٣ ص ١٥٤، ١٥٥، والخزانة ج ٢ ص ٤٩٩ وج٣ ص ٤٧٣ والعيني ج ١ ص ٤٢٤ والتصريح ج ١ ص ١٣٢ والهمع ج ١ ص ٤٩ والدرر ج ١ ص ٢٣ والضرائر ص ٦٨ ومعجم شواهد العربية ص ٢٧١، وديوانه ج ١ ص ١٠٨.

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٩٦، وانظر: اللسان(فلج) والمقتضب ج ٤ ص ١٤٦ والمنصف ج ١ ص ٦٧ والمحتسب ج ١ ص ١٨٥ وأمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٣٠٧ وابن يعيش ج ٣ ص ١٥٤، ١٥٥ والمغني ص ١٩٤، وشرح شواهده ص ١٧٥ والهمع ج ١ ص ٤٩ وج ٢ ص ٧٣ والدرر ج ١ ص ٢٤ وج ٢ ص ٩٠ والخزانة ج ٢ ص ٥٠٧ والعيني ج ١ ص ٤٨٢ والتصريح ج ١ ص ١٣١ والضرائر ص ٦٩ ومعجم شواهد العربية ص ١١٤، وفي اللسان (فلج) : «فلج: موضع بين البصرة وضريّة، مذكر، وقيل: هو واد بطريق البصرة إلى مكة ببطنه منازل للحجاج، معروف، حانت دماؤهُم، أي هلكت، والمراد: أنه لم يؤخذ لهم بدية أو قصاص» .

(٣) انظر: الكتاب ج ١ ص ٩٦.

(٤) انظر: شرح السيرافي ج ٢ قسم ١ ص ٩٢ والرضي على الكافية ج ١ ص ٢٨٢ وج ٢ ص ١٦ وابن يعيش ج ٥ ص ١٢٤ والهمع ج ٢ ص ٤٨ والتصريح ج ٢ ص ٣٠ ـ ٣١ والصبان على الأشموني ج ٢ ص ٣٢٠ وج ٣ ص ٢٤.

(٥) المراد بالكناية هنا الضمير.

(٦) نقص في الأصل.

هم ضاربونَك فهو بمنزلة قولك: هؤلاء ضواربُ زيدٍ، والنساء حواجُّ بيت الله، في أنك لا تنون هذا كما لا تنون ذلك، وأما قول الشاعر:

ولم يَرْتَفِقْ والناسُ مُحْتَضِرُونَهُ جَميعاً وأيدي المُعْتَفِينَ[1] رواهِقُهْ

فإن سيبويه[2] قال: هذا مصنوع، وهو من ضرورة الشعر، وجعل الهاء في محتضرونه كناية.

وذكر أبو العباس[2] أن هذه الهاءَ هاءُ سكت واضْطُر الشاعر (إلى)[3] أن يُجْرِيها في الوصل مُجْرَاها في الوقف، وحركها تشبيهاً بهاء الكناية إذا قلت: غلامُهُ، ودارُهُ، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

---

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٩٦، وانظر: الكامل ص ٢٠٦ وشرح السيرافي ج ١ قسم ١ ص ٣٧٥، وابن يعيش ج ٢ ص ١٢٥ والمقرب ج ١ ص ١٢٥ والضرائر ص ٣١٢ والخزانة ج ٢ ص ١٨٨ ومعجم شواهد العربية ص ٢٤٧، وقال السيرافي: «والصحيح الجيد في هذا أن تكون الهاء هي هاء الوقف وجعلها في الوصل على حكمها في الوقف وحرّكها كما قال: القسطل والأفكل، وقال بعضهم: هذه الهاء هي ضمير المفعول، وضمير المفعول متى اتصل باسم الفاعل لم يجز فيه إلا حذف التنوين في الواحد والاثنين والجماعة، ألا ترى أنك تقول: هذا ضاربك وهذان ضاربانك، وهؤلاء ضاربونك غير أن سيبويه قد أجاز هذا في ضرورة الشعر» ، الارتفاق: الاتكاء على المرفق كناية عن عدم اشتغاله عن قضاء حوائج الناس، أو معناه لم يرتفق بماله، أي لم يبذله بالرفق، بل جار عليه بالجود. محتضرونه أي حاضروه، المعتفون: طالبو المعروف والإحسان جمع مُعْتَف. رواهق جمع راهقَة يقال: رهقة: إذا غشيه وأتاه.

(٢) قال المبرد في الكامل ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦: «وقد روى سيبويه بيتين محمولين على الضرورة، وكلاهما مصنوع، وليس أحد من النحويين المفتشين يجيز مثل هذا في الضرورة لما ذكرت من انفصال الكناية، والبيتان اللذان رواهما سيبويه:

هُمُ القائلون الخيرَ والآمِرُونَهُ إذا ما خَشَوْا مِنْ مُحْدَثِ الأمْرِ مُعْظَمَا

وأنشد: ولم يرتفق.. البيت، وإنما جاز أن تبين الحركة إذا وَقَفْتَ في نون الاثنين والجميع لأنه لا يلتبس بالمضمر، تقول: هما رجلانه، وهم ضاربونه إذا وقفت لأنه لا يلتبس بالمضمر إذ كان لا يقع هذا الموقع، ولا يجوز أن تقول: ضربته وأنت تريد: ضربت والهاء لبيان الحركة لأن المفعول يقع في هذا الموضع فيكون لبساً فأما قولهم: ارْمِهْ، واغْزُهْ فتلحق الهاء لبيان الحركة فإنما جاز ذلك لما حذفت من أصل الفعل ولا يكون في غير المحذوف» وانظر: ابن يعيش ج ٥ ص ١٢٥.

(٣) نقص في «ق» .

فصل: واعلم أن الصفات المعدولة عن اسم الفاعل للمبالغة تعمل عمل اسم الفاعل، وتَجْري مَجْراهُ كقولك: فَعَّال، وفَعُول، ومِفْعَال، وفَعِل، وفَعِيل، نحو قتّال، وضَرُوب، ومِطْعام ورَحِيم وحَذِر، تقول: زيدٌ قَتَّالٌ أعداءَه، وضَرُوبٌ غِلْمانه، ومِطْعامٌ ضِيفانَه، ورحيمٌ المساكينَ، وحَذِرٌ أمرَك، كما تقول: هو يقتل أعداءَه، ويضرب غلمانَه، ويُطْعِم ضِيفانَه، ويرحم المساكينَ، ويَحْذَرُ أمرَك، قال أبو طالب عم النبي ﷺ:

ضَرُوبٌ بنَصْلِ السّيفِ سُوقَ سمَانِها ... إذا عَدِمُوا زاداً فإنَّكَ عَاقِرُ[1]

وقال (الراجز[2] وهو) القُلاَخُ:

أخا الحرب لبَّاساً إليْها جِلالَها ... وليْس بوَلاّجِ الخَوالِفِ[3] أَعْقَلاَ

أراد لبَّاساً جلالها.

ويجوز في هذه الأسماء التقديمُ والتأخير كما جاز في اسم الفاعل، وأنشد سيبويه[4]:

---

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٥٧، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ١١٤ والجمل ص ١٠٤ والأصول ج ١ ص ١٤٥ وأمالي ابن الشجري ج ٢ ص ١٠٦، وابن يعيش ج ٦ ص ٧٠ والخزانة ج ٢ ص ١٧٥ وج ٣ ص ٤٤٦، والشذور ص ٣٩٣ والعيني ج ٣ ص ٥٣٩ والتصريح ج ٢ ص ٦٨ والهمع ج ٢ ص ٩٧ والدرر ج ٢ ص ١٣٠ والأشموني ج ٣ ص ٢٠، ومعجم شواهد العربية ص ١٥٥، وديوانه ص ٧٩.

(٢) زيادة في «ر» .

(٣) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٥٧، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ١١٣ وشرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ٣٢٤، وابن يعيش ج ٦ ص ٧٠، وشذور الذهب ص ٣٩٢، والعيني ج ٣ ص ٥٣٥، والتصريح ج ٢ ص ٦٨، والهمع ج ٢ ص ٩٦ والدرر ج ٢ ص ١٢٩ والأشموني ج ٣ ص ٢٠ ومعجم شواهد العربيةص ٢٦٤.

(٤) انظر: الكتاب ج ١ ص ٥٧، ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم.

وانظر أيضاً: شرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ٣٢٤، وابن يعيش ج ٦ ص ٧٠، ٧١ حيث نسبه إلى أبي طالب، ولم أعثر عليه في ديوانه، وانظر أيضاً معجم شواهد العربية ص ٤١، اللأواء: الشدة والمشقة، الدارعين: جمع دارع وهو لابس الدرع.

بَكَيْتُ أخا اللأْوَاء يُحْمَدُ يَوْمُه كَريمٌ رؤوسَ الدَّارِعين ضَرُوبُ

أراد: ضروبٌ رؤوسَ الدارعين، قال سيبويه[1]: وسمعنا من يقول: أَمّا العسَلُ فأنا شرَّابٌ، فينصب العسل بشرَّاب كما تقول: أما العسلُ فأنا شَارِبٌ، وأنا أَشْرَبُ.

واعلم أن فعيلا على ضربين:

أحدهما: معدول عن فاعل مثل رحيم، وعليم وقدير، عُدِل عن رَاحمٍ وقادِرٍ وعالِمٍ؛ للمبالغة فهو يعمل كما يعمل «فاعل» المعدول عنه.

والثاني: غير معدول، بل جار على فعله نحو: كريم وظريف، تقول ظَرُفَ يَظْرُفُ فهو ظَرِيف، وكَرُمَ / يَكْرُمُ فهو كَريم، وهذا لا يعمل عمل اسم الفاعل؛ [٣٠ / ا] لأنه غير معدول عنه.

وكذلك «فَعُول» إذا كان معدولاً عن اسم الفاعل تعدى، وإن لم يكن معدولاً لم يتعدّ، فالمعدول نحو: ضَرُوب وأَكُول، وغيرُ المعدول نحو: عَجُوز وعَمُود، وجميع ما ذكرنا هو مذهب سيبويه[2].

وقد خولِفَ في تَعدِّي فَعِلٍ وفعيل، وأنشد سيبويه شَاهِداً في تَعدِّي فَعِيلٍ وهُوَ قَوْلُ ساعِدةَ بنِ جُؤَيّة الهُذَلِيِّ:

حتّى شآهَا كلِيلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ باتت طِرَاباً وباتَ الّليْلَ[3] لم يَنَم

---

(١) انظر: الكتاب ج ١ ص ٥٧ والمقتضب ج ٢ ص ١١٢ وابن يعيش ج ٦ ص ٧٠.

(٢) انظر: الكتاب ج ١ ص ٥٧ - ٥٨.

(٣) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٥٨، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ١١٥ والمنصف ج ٣ ص ٧٦ وشرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ٣٢٧، وابن يعيش ج ٦ ص ٧٢، والمقرب ج ١ ص ١٢٨، والمغني ص ٤٣٥، والخزانة ج ٣ ص ٤٥٠ وحاشية يس على التصريح ج ٢ ص ٦٨ واللسان (عمل) و (شأى) ومعجم شواهد العربية ص ٣٦٨، وديوان الهذليّين =

فأعمل «كليلا» في «موهن» ، قال غيرُه[1]: إنما «مَوْهِنٌ» منصوب على الظرف.

وأنشد سيبويه في «إعمال» «فَعِلٍ» قولَ الشاعر[2]:

حَــذِرٌ أمـــوراً لا تَضِيرُ وآمِنٌ   مـــا ليس مُنْجِيــهِ مِنَ الأقـــدارِ

ووافقه في «فَعِلٍ» أبو عُمَرَ الجَرْمِيّ[3]، وخالفه[4] في «فَعِيلٍ» مع أكثر النحويين[5]، قال: لأن «فَعِلاً» جاء على وزن الفعل، فأشبه أن يكون جارياً مجراه، وليس بكثير، وقيل في «كليل» : إنّه بمعنى مُكِلّ، وهو اسم الفاعل من أكل يُكِلّ فهو مُكِلّ كقولهم: عذاب أليم، وداء وَجيع، بمعنى مُؤلِم ومُوجِع.

= ص ١١٢٩. و «كليل» عند سيبويه فعيل بمعنى مُفعِل كسميع بمعنى مُسْمِع، «موهنا» : مفعول به على المجاز كما يقال: أتعَبْتَ يومك، والمعنى: أن البرق يَكِلُّ أوقات الليل بدوامه وتَوالي لمعانه، و «شأها» : شاقها أو ساقها وأزعجها من موضعها، والموهن: وقت من الليل.

(١) هو المبرد، انظر: المقتضب ج ٢ ص ١١٥.

(٢) هو أبو يحيى اللاحقي، أو ابن المقنع. والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ٥٨، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ١١٦ والجمل ص ١٠٥ وأمالي ابن الشجري ج ٢ ص ١٠٧ وابن يعيش ج ٦ ص ٧١ والخزانة ج ٣ ص ٤٥٦ والعيني ج ٣ ص ٥٤٣، والأشموني ج ٣ ص ٢١، وقال الأشموني: «والقَدْح فيه من وضع الحاسدين» وانظر أيضاً: معجم شواهد العربية ص ١٨٩، هذا وقال بعضهم: إنه موضوع، انظر: المقتضب وحاشيته ج ٢ ص ١١٦ - ١١٨، والخزانة ج ٣ ص ٤٥٧.

(٣) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي مولى بني جرم من قبائل اليمن، له عدة كتب منها «المختصر» و «الأبنية» و «غريب سيبويه» توفي سنة خمس وعشرين ومائتين، انظر: أخبار النحويين البصريين ص ٥٥ - ٥٦، والفهرست ص ٨٤، وإنباه الرواة ج ٢ ص ٨٠ ومعجم الأدباء ج ١٢ ص ٦.

(٤) انظر: الأصول ج ١ ص ١٤٧ وشرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ٣٢٨ وشرح التسهيل لابن عقيل ١٢٢ / ب، وخزانة الأدب ج ٣ ص ٤٥١ - ٤٥٢.

(٥) في الهمع ج ٢ ص ٩٧: «وأنكر أكثر البصريين الأخيرَيْن أي «فعيل» و «فعل» : لقلّتهما، وأنكر الجرمي فَعِل دون فعيل؛ لأنه أقل وروداً حتى إنه لم يُسْمَعْ إعماله في نثر، وقال أبو عمرو: يعمل «فَعِل» بضعف، وقال أبو حيان: لا يتعدى فيهما السماع بل « يقتصر عليه» .

واعلم أَنَّك إذا جمعت شيئاً من الصِّفات المعدولة عن اسم الفاعل، أعملتَ جميعها[1] كما أعْمَلْتَ واحدها، قال طرفةُ:

ثُمَّ زادُوا أَنَّهم في قَـــــوْمِهم غُفُرٌ ذَنْبَهُم غيرُ[2] فُجُرُ

غُفُرٌ جَمْع غَفُور، وقد نصب «ذَنْبَهم» به، وقال الكُمَيْت[3]:

شُمٌّ مَهَاوِينُ أَبْدَانِ الجزورِ مَخَا مِيصُ العَشِيَّاتِ لا خُورٌ ولا قَـزَمُ

مَهاوين: جمع مِهْوَان، ونَصَبَ أَبْدانَ الجزورِ بها، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

---

(١) في «ق» : جميعه.

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٥٨، وانظر: نوادر أبي زيد ص ١٠ والجمل ص ١٠٦ وشرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ٣٢٨، وابن يعيش ج ٦ ص ٧٤، ٧٥ والخزانة ج ٣ ص ٤٦٤ والعيني ج ٣ ص ٥٤٨، والتصريح ج ٢ ص ٦٩، والهمع ج ٢ ص ٩٧، والدرر ج ٢ ص ١٣١، والأشموني ج ٣ ص ٢٢ ومعجم شواهد العربية ص ١٣٤، وديوانه ص ٧٨.

(٣) هو الكميت بن معروف.

والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ٥٩، وانظر: شرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ٣٢٩ وابن يعيش ج ٦ ص ٧٤، ٧٥، والخزانة ج ٣ ص ٤٤٨، والعيني ج ٣ ص ٥٦٩، والهمع ج ٢ ص ٧٢، والدرر ج ٢ ص ١٣١. مهاوين: جمع مهوان مبالغة في مُهين، والشم: ارتفاع في قصبة الأنف مع استواء أعلاه كناية عن العزة، ويروى: أبداء الجزور جمع بدء وهو أفضل الأعضاء، مخاميص: جمع مِخْماص وهو الشديد، الخُور: جمع أخْوَر وهو الضعيف، والقَزَم بالتحريك: رذالُ الناس وسفلتهم يقال للذكر والأنثى والواحد والجمع، هذا ورواية الصيمري برفع الأوصاف الواردة في البيت، والأوصاف مرفوعة أيضاً في رواية سيبويه (نسخة بولاق) ، وقال البغدادي في الخزانة ج ٣ ص ٤٤٨: «والبيت إنما ورد في كتاب سيبويه والمفصل وغيرهما شاهداً على إعمال مفعال عمل فعله، وليس فيها ما يدل على أن الأوصاف مرفوعة أو مجرورة» وأورد بيتاً قبل الشاهد استدل به على أن الأوصاف مجرورة...

بَابُ الصِّفَاتِ المشَّبهةِ باسْمِ الفاعِل

اعلم أن الصفة المشبهة (باسم[1] الفاعل) تعمل (عمل[2] الفعل) في شيئين[3]:

أحدهما: ضمير الموصوف، **والثاني:** ما كان من سبب الموصوف، ولا تعمل في الأجنبي، فتقول: مررت برجُلٍ حَسَنٍ، ففي «حسن» ضمير يعود إلى الموصوف، وهو في موضع رفع بحسن.

وتقول: مررت برجل حَسَنٍ وجهُهُ، فوجْهُه رفع بحسن وهو من سبب «رجل» ولولا الهاءُ العائدةُ على «رَجُلٍ» من «وَجْهِهِ» لم تَجُز المسألة.

ولو قلت: مررت برجل حَسَنٍ عَمْرٌو، لم يجز؛ لأن الحُسْن لعَمْرٍو، فلا يجوز أن يُجْعَل صفةً لرجُل إلا بعُلْقَةٍ هي الهاء التي وصفْنا.

وتقول: مررت برجل كريمٍ أبوه، وبرجلٍ حَسَنَةٍ جاريتُهُ (وإنما جاز أن تقول مررت برجل حسنةٍ جاريتُه[1]) فتؤنّثُ حسنة وهي صفة لمذكر؛ لأنه فِعْلٌ للجارية، وإنما وُصِفَ الرجُل بِهَا للعُلْقة (اللفظية[4]) التي بينهما.

فإن أردت التثنية والجمع لم تُثَنَّ الصفةُ ولم تُجْمَع؛ لأنَّها بمنزلة فِعْلٍ مقدَّم، فتقول: مررت برجلين كريم أبواهُما حسنةٍ جاريتاهُما، وبرجالٍ كريمٍ أباؤهُم حسنةٍ جواريهم، فهذا أصل هذا الباب.

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

(٣) في «ق» : في وجهين.

(٤) نقص في «ق» .

وقد يُنْقَل الضمير من الاسم المرفوع بالصفة إلى الصفة فيسْتَتِرُ فيها، ويُعوَّضُ الاسمُ الأخيرُ من نقل الضمير عنه الألفَ واللامَ، وتضافُ الصِّفة إليه فتقول: مررت برجل كريمِ الأب، وبرجل حَسَنِ الجاريةِ ذكَّرْتَ حَسَناً؛ لأنه صفة للأول وفيه ضميرُه، وتُثَنّي هذا وتجمعه فتقول: مررت برجلين / كَرِيمَيْ [٣٠ / ب] الأبوين، وبرجلين حَسَنَيْ الجاريتين، وبرجالٍ كَرِيمِي الآباء، وبرجال حَسَنِي[١] الجواري.

وفي (مثل[٢]) هذه المسألة ستة ألفاظ:

الأول: ـ وهو الأصل ـ هذا رجل حَسَنٌ وجهُهُ.

والثاني: حَسَنُ الوجْهِ، وهو الاختيار بعد الأصل: لأن «الوجه» فاعل في المعنى، والفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد، فلما أُبْطِلَ لفظُه المرفوعُ بنقل الضمير عنه إلى الصفة اخْتِير أيضا أن يُجعل مع ما قبله بمنزلة شيء واحد، فأضيفت الصفة إليه: لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، وجُعِلتْ الألف واللام عِوَضاً من نقل الضمير.

والثالث: حَسَنُ وَجْهٍ، بالإضافة من غير تعويض.

والرابع: حَسَنٌ الوجْهَ بالتنوين والنصب مع العوض، تشبيها بقولك: ضارِبٌ الرجلَ.

والخامس: حَسَنٌ وجْهاً: بالتنوين والنصب من غير عِوض تشبيها بقولك: ضاربٌ رجلاً.

والسادس: حَسَنٌ الوجهُ، بالتنوين وبرفع الوجه على تقدير: حَسَنٌ الوجْهُ منه.

---

(١) في «ق» : حسان الجواري.

(٢) نقص في «ق» .

فهذه الوجوه كلها نَكِرات تُوصَف بها النكرات؛ لأن الإضافةَ غيرُ حقيقيَّةٍ[1]، والأصل على ما عَرَّفتُك.

فإن أردت التعريف أَدْخَلْتَ على الصفة الألفَ واللامَ، وجاز فيها خمسة ألفاظٍ أُخَرَ:

الأول: هذا زيدٌ الحسنُ وجْهُهُ، على الأصل.

والثاني: الحسنُ الوجْهِ، بالإضافة مع الألف واللام؛ لأنها إضافة لفظية لا يكتسب المضاف بها تعريفا بما أضيف إليه، واحتيج في تعريف الصِّفة إلى إدخال الألف واللام عليْها، قال سيبويه[2]: وليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب.

والثالث: الحَسَنُ الوجهُ، على تقدير: الحَسَنُ الوجهُ منه.

والرابع: الحَسَنُ الوجهَ؛ بالنصب كما تقول: الضاربُ الرجلَ.

والخامس: الحَسَنُ وجهاً، (بالنصب[3]) على التشبيه بالمفعول (به[4]) وينشد بيتُ امرئ القيس على ثلاثة أوجه (وهو[5]) :

كَبِكْرِ المُقانَاةِ البَياضَ بِصُفْرةٍ ... غَذَاها نَميرُ الماء غَيرِ[6] الْمُحَلَّلِ

---

(١) بل لفظيّة؛ لأنها إضافة الوصف، وفائدتها رفع القُبح.

(٢) انظر: الكتاب جـ ١ صـ ١٠٣.

(٣) نقص في «ر» .

(٤) نقص في «ر» و «ق» .

(٥) نقص في الأصل.

(٦) وهو من شواهد ابن يعيش جـ ٦ صـ ٩١، وانظر: الشعر والشعراء صـ ٥١٧، واللسان (نمر) و (حلل) و (قنا) ومعجم شواهد العربية صـ ٣٠٤ وديوانه صـ ١٦، والبكر من كل شيء أوله، والمقاناة: الخَلْط، يقال: قانيت بين الشيئين إذا خلطت أحدهما بالآخر، والنير: الماء النامي، والمحلل يحتمل معنيين: =

يروى: البياضِ بالجر؛ والبياضُ بالرفع، والبياضَ بالنصب، وكل وجه من هذه شاهد لوجه مما ذكرنا.

قال عمرو بن شأس:

أَلِكْنِي إلى قومي السلامَ رسالةً ... بآيةِ ما كانوا ضعافا ولا عُزْلاَ
ولا سَيِّئي زِيٍّ إذا ما تَلبَّسُوا ... إلى حاجةٍ يوْماً مُخَيَّسَةً بُزْلاَ[1]

فهذا شاهد على حَسَنِ وَجْهٍ، وكذلك قول حُمَيْدٍ الأرقطِ:

لاحِقُ بَطْنٍ[2] بِقَراً سمينِ

وقال عديٌّ بنُ زيد:

مِنْ حَبيبٍ أوْ أَخِي ثقةٍ ... أو عَدُوٍّ شاحِنطٍ[3] دارَا

= **أحدهما:** أن يعنى به أنه غذاء ليس بمحلل أي ليس بيسير، ولكنه مبالغ فيه.

والآخر: يعني به غير محلول عليه فيكدَّر ويفسُدُ.

ومعنى البيت: أن هذه الفتاة كبكر البيض التي خولف بياضها بصفرة، يعني بيض النعام، والبياض الذي يخالطه صفرة أحسن الألوان عند العرب، وقيل: شبهها في صفاء وجهها بدُرّة فريدة تضمنتها صدفة بيضاء شابت بياضها صفرةً.

(١) وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ١٠١، وانظر: المقتضب جـ ٤ صـ ١٦٠، وشرح السيرافي جـ ٢ قسم ١ صـ ١١٣، والمنصف جـ ٢ صـ ١٣٠، والعيني جـ ٣ صـ ٥٩٦ والهمع جـ ٢ صـ ٥٠ والدرر جـ ٢ صـ ٦٤، ألكني: تَحَّمل رسالتي. تلبسوا: ركبوا وَغَشَوْا، المخيَّسَة: المذَلَّلة بالركوب، يعني الإبل، والبزْل: جمع بازل، وهو المُسِنّ.

(٢) وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ١٠١، وانظر: المقتضب جـ ٤ صـ ١٥٩ والجمل صـ ١٠٨ والأصول جـ ١ صـ ١٥٧ وشرح السيرافي جـ ٢ قسم ١ صـ ١١٤، وابن يعيش جـ ٦ صـ ٨٣، ٨٥ والأشموني جـ ٣ صـ ٦٥، واللسان (رزن) ومعجم شواهد العربية صـ ٥٥٤ واللاحق: الضامر، والقَرا: الظهر، والشاهد فيه: إضافة «لاحق» إلى البطن مع حذف الألف واللام، فهو بمنزلة حسنِ وَجْهٍ. ولاحق، وإن كان اسم فاعل كضارب إلا أنه أُجْرِيَ مُجْرى الصفة المشبهة في إضافته إلى الفاعل، فالبطن فاعل في المعنى.

(٣) وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ١٠٢، وانظر: شرح السيرافي جـ ٢ قسم ١ صـ ١١٤، والمغني صـ ٤٥٩، وشرح شواهدِهِ صـ ٢٩٠، والعيني جـ ٣ صـ ٦٢١، والتصريح جـ ٢ صـ ٨٢ ومعجم شواهد العربية صـ ١٤٢ وديوانه صـ ١٠١، أخي ثقة: يوثق به في الشدائد والملمات ، والشاحط: البعيد، وهو اسم فاعل أجري مجرى الصفة المشبهة.

فهذا شاهد على «حَسَن وجهاً» ، وكذلك قول أبي زُبيد الطائي:

كأنّ أثـوابَ نَقَّـادٍ قُـدِرْنَ لَـه   يَعْلُو بِخَمْلَتِهَا كهبـاءَ هُـدَّابـا[1]

نصب «هُـدَّابـا»[2] بكهبـاء، ولـو كان منصرفـا لَنُـوِّن، ونُصِبَ على التميز[3]، وقال الحارث بنُ ظالم:

فَمَـا قـومي بِثَعْلَبَـةَ بن سَعْـدٍ[4]   ولا بفـزارةَ الشُّعرِ[5] الرِّقَـابـا [٣١ / ١]

فهـذا شـاهـد على «الحَسَنِ الوجْـهَ» ، ويروى: الشُّعْرَى رِقـابًـا، على «الحَسَنِ وجْهاً» .

واعلم أن مـا أُضيف إلى سبَبِ الأوّل بمنزلـة السَّبب، ومـا أضيف إلى الألف واللام بمنزلة مـا فيـه الألف واللام، فتقول: مررت برجل حَسَنٍ وَجْـهُ أخيـهِ، كما تقول: حَسَنٍ وَجْهُـهُ؛ لأَنَّ الأَخَ «مضـاف إلى ضميره، ومررت برجـلٍ حَسَنِ وجـهِ الأخِ، بالإضافة، كما تقول: حَسَنِ الأَخِ[6]، ويجوز في هذا من الوجوه مـا جـاز في الأول، قال زُهَيْرٌ:

---

(١) وهو من شواهـد سيبـويـه جـ ١ صـ ١٠١، وانظر: مجـالس ثعلب صـ ٢٠٨، واللسـان (نقـد) ومعجم شـواهـد العربية صـ ٣٠ وديوانه صـ ٣٩، النقاد: صاحب جلود النُّقَد بالتحريك، وهو ضرب من الغنم صغار الأجسام. قـدرن لـه: جُعِلْن على قدر جسمه. يعلو بخملتها أي يُعْلِي خَمْلتهـا والبـاء معـاقبـة للهمزة، والخملة: ثوب مخمل من صوف كالكسـاء، والكهباء: التي تضرب إلى غُبْرة، والهُدَّاب: هدب الثوب، وهو طرفه الذي لم يُنْسَج.

(٢) في الأصل: نصب «كهباء» بهدابا.

(٣) في «ر» و «ق» : على الحال.

(٤) في «ق» : ابن زيد.

(٥) وهـو من شـواهـد سيبـويـه جـ ١ صـ ١٠٣، وانظر: المقتضب جـ ٤ صـ ١٦١ وشرح السيرافي جـ ٢ قسم ١ صـ ١٢٤ والإنصاف صـ ١٣٣ وابن يعيش جـ ٦ صـ ٨٩ والعيني جـ ٣ صـ ٦٠٩، والأشموني جـ ٣ صـ ٦٥، والبيـان والتبيين جـ ٤ صـ ٣٨ والأغـاني جـ ١١ صـ ١٢٥، ومعجم شـواهـد العربيـة صـ ٣١. والشُّعْر: جمع أشْعَر، وهـو كثيرُ شَعْر القفـا، والشُّعْرَى: مُؤنَّث الأشْعَر، والمراد بها القبيلة.

(٦) في الأصل: حسن الوجه.

أَهْـوَى لهـا أسْفَـعُ الخَـدَّيْنِ مُطَّرِقٌ ... رِيشُ القَوادِمِ لَمْ يُنْصَبْ[1] لـه الشَّبَـكُ

نون «مُطَّرِقاً» ، وأعمله في المضاف إلى ما فيه الألف واللام، وهو بمنزلة: (مُطَّرِقُ[2] القوادمُ مثل) حَسن الوجْهُ، وقال طرفة:

رَحِيبٌ قِطابُ الجيبِ منها رَفيقَةٌ ... بِجَسِّ النَّـدامَى بَضَّـةُ[3] المُتَجَرِّدِ

كأنه قال: رحيبٌ الجيبُ منها، بمنزلة حَسَنٍ الوجهُ منه.

فقد بان بذلك أن المضافَ إلى مافيه الألف واللام بمنزلة مافيه الألف واللام، قال سيبويه[4]: وقد جاء في الشعر حسنة وَجْهِهَا، شبَّهُوه بحسنَة الوجهِ، وذلك رَدِيءٌ، وأنْشَد قولَ الشَّمَّاخِ:

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفاً ... كُمَيْتَا الأَعالي جَوْنَتَا مُصْطَلاهُمَا[5]

---

(١) وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ١٠٠ وانظر ديوانه صـ ١٧٢، أهوى: انقَضّ، لها: للقطاة؛ لأنه يصف صقرا انقضّ على قطاة، أسْفَع الخدين: أسودُهما، مُطّرق: من الاطّراق، وهو تراكب الريش. والقوادم: جمع قادمة وهي: ريش مُقَدّم الجناح ، والشَّبَك: جمع شبكة، وهي ما يصاد بها، ومعنى لم ينصب له الشَّبك: أن ذلك الصقر وحشي لم يصد ولم يذلل، وذلك أشد وأسرع لطيرانه.

(٢) زيادة في «ق» .

(٣) وهو من شواهد السيرافي جـ٢ قسم١ ص١١٨، وانظر: المحتسب جـ١ ص١٨٣، والخزانة جـ٢ ص٢٠٣، وجـ٣ ص٤٨١، واللسان (قطب)، والتصريح جـ٢ ص٨٣، وديوانه ص٤٨. الرحيب: الواسع. قطاب الجيب: مُجْتَمَعُه حيث قُطِب أي جمع، وهو مخرج الرأس من الثوب، والرفيقة: اللطيفة الملائمة اللينة، والجَسّ: اللّمس، والبَضّةُ: الناعمة الرقيقة، والمراد بالمتجرد: حيث يتجرد من بدنها أي يُعَرَّى من الثوب وهو الأطراف، وخصَّهُ بالذكر مبالغة في نعومتها.

(٤) انظر: الكتاب جـ١ ص١٠٢.

(٥) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص١٠٢، وانظر: الخصائص جـ٢ ص٤٢٠، وشرح السيرافي جـ٢ قسم١ ص١١٥، وابن يعيش جـ٦ ص٨٣، ٨٦، والمقرب جـ١ ص١٤١، والخزانة جـ٢ ص١٩٨ وجـ٣ ص٤٧٧، والعيني جـ٣ ص٥٨٧، والهمع جـ٢ ص٩٩، والدرر جـ٢ ص١٣٢، والأشموني جـ٣ ص٥٩، ومعجم شواهد العربية ص٣٣٣، وديوانه ص٣٠٨. الرَّبع: موضع النزول. جارتا صفا: الأثْفِيتَان من أثافي القِدْر، والصفا: أراد به الجبل، وهو ثالثة الأثافي، والكميت: مالونه بين الحمرة والسواد، والجَوْن: الأسود. والمُصْطَلى: موضع الصّلا وهو النار. قال البغدادي في الخزانة =

الشاهد في قوله: «جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا»، لأنه أضاف «جَوْنَتَا» إلى «مُصْطَلَاهُمَا» مع وجود الضمير فهو بمنزلة «حَسَنَةٍ وجْهِهَا»، بإضافة حسنَة إلى وجهها، وأنشد بعضهم قول طرفة:

رَحيبُ قطابِ الجيبِ منها

بإضافة «رَحيب» إلى «قِطَابٍ»، وهو أيضاً مثل «حَسَنَة وجهها»، لأن قوله: الجيب منها بمنزلة جيبها، فكأنه قال: رَحيبُ قطابِ جَيْبِها، وهو بمنزلة (قوله[1]) رحيبُ جيْبِها، وهذا رَدِيءٌ عند سيبويه[2]، لأنه لايُجيزُه إلا في ضرورة الشِّعر.

وأما غير سيبويه فإنه لايُجيزُه في الشعر ولا في الكلام، ويمنع إضافة

= جـ٢ ص١٩٩: «والضمير المثنى في «مُصْطَلَاهما» عند سيبويه لقوله: جارتا صفا، وعند المبرد للأعالي، وأما محل الشاهد فقوله: جَوْنَتَا مُصْطَلَاهما، فإنه أضاف «جَوْنَتَا» إلى مصطلاهما»، قال السيرافي: جَوْنَتَا مثنى وهو بمنزلة حَسَنَتا، وقد أضيف إلى «مصطلاهما»، ومصطلاهما «بمنزلة وجهها فكأنه قال: حسنتا وجْهِهِمَا، والضمير الذي في مصطلاهما يعود إلى «جارتا صفا» وانظر: أيضاً: الخزانة جـ٢ ص٢٠٠ ـ ٢٠٣، وقال السيرافي جـ٢ قسم١ ص١١٦: «وقد أُنْكِر ذلك على سيبويه، وخُرِّج البيت بما يَخْرُجُ به عن حَسَن وَجْهِهِ، وحَسَن وجهِهَا» وقال في ص١١٧: «كأنه قال: كُمَيْتا الأعالي جَوْنَتَا مُصْطلى الأعالي، فالضمير في المُصْطَلى يعود إلى الأعالي، لا إلى الجارتَيْن فيصير بمنزلة قولك: الهندان حَسَنَتَا الوجوه مليحتَا خُدودِهِما، وأراد بالضمير الهندين، فالمسألة فاسدة، فكذلك «جونتا مصطلاهما» ، إن أردت بالضمير الأعالي فهو صحيح، وإن أردت بالضمير الجارتين فهو رديء، إلا أنه مثل قولك: هِنْدٌ حَسَنَةٌ وجْهِهَا، فإن قال قائل: فإذا كان الضمير الذي في مصطلاهما يعود إلى الأعالي فَلِم يُثَنّى والأعالي جمع؟ قيل له: الأعالي في معنى الأَعْلَيَيْن فرد الضمير إلى الأصل، ومثله:

متَى تلقني فردين ترجُفْ روانف أَلْيَتَيْـــــك وتُسْتَطــــارا

(١) نقص في الأصل.

(٢) انظر: الكتاب جـ١ ص١٠٢، وقال البغدادي في الخزانة جـ٢ ص٢٠٣: «قال السيرافي: ومما يدخل في هذا النحو قول طرفة: رحيب قطاب الجيب منها... البيت، وهذه الإضافة رديئة بمنزلة حسنة وجهها، وذلك أن الأصل وهو الإنشاد الصحيح: رحيبٌ قطاب الجيب بتنوين رحيب، فقطاب يرتفع برحيب، وضمير منها يعود إلى الأول، فإذا أضفنا «رحيب» فقد خلا منه الضمير العائد فلا معنى لها » وانظر أيضاً: الخزانة جـ٣ ص٤٨١.

رَحيب مع إمكان التنوين فيه، ويتأول «جَوْنَتَا مُصْطَلاهُمَا» على غير ماذكر سيبويه[1] وهو: أن يجعل الأعالي بمنزلة[2] الأعْلَيَيْن، ويجعل الضمير الذي في «مُصْطَلاهُمَا» راجعاً إلى الأعْلَيَيْنِ كأنه قال: كُمَيْتَا الأَعْلَيَيْنِ (جَوْنَتَا مُصْطَلَى الأَعْلَيَيْنِ[3]) ثم أضمَرَ الأَعْلَيَيْنِ كما تقول: هاتان امرأتان كَرِيمَتَا الزوجيْن حَسَنَتَا وُجُوهِهِا، بتقدير: حَسَنَتَا وجوهِ الزوجَيْن، ثم أضمَرْتَ، وإذا أمكنَ تأويل البيت على هذا فليس فيه ضرورة، وهو جائز في الكلام وغيره، وجاز أن يُجْعَل الأعالي وهو جمع بمعنى الاثنين، ويُرَدُّ الضمير على المعْنى كما قال عنترة:

مَتَى مَا تلْقَنِي فَرْدَيْن تَرجُفُ ... رَوانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطَارَا[4]

فقال: «تُسْتَطارا» لأنه جعل «روانِف» بمعنى رانِفَتين، وهما طرفا الأليتينْ، وتقول: مررت برجلٍ كرامٍ أباؤه، ولا يجوز مررتُ / برجُلٍ كريميْن آباؤه، لأن [٣١ / ب] (هذه)[5] الصفة بمنزلة فعل مقدم فلا يُثَنّى ولا يُجْمع إذا كان فاعلُه بعدَه، فأمّا جمع التكسير فيجري مجرى الواحد فلذلك جاز، قال حُسَيْلُ بنُ سَجِيح الضَّبِّي:

---

(١) انظر شرح السيرافي جـ٢ قسم١ ص١١٦، ١١٧، والخزانة جـ٢ ص١٩٩ ـ ٢٠٣ حيث ذكر البغدادي رأي المبرد والسيرافي.

(٢) هذا هو ماذكره السيرافي وما نقلته عنه في التعليق على بيت الشماخ.

(٣) نقص في «ق».

(٤) وهو من شواهد السيرافي في شرحه جـ٢ قسم١ ص١١٧، وانظر: ابن يعيش جـ٢ ص٥٥، ٥٦ وجـ٤ ص١١٦، وجـ٦ ص٨٧ وأسرار العربية ص١٩١، وشرح شواهد الشافية ص٥٠٥ والعيني جـ٣ ص١٧٤، والتصريح جـ٢ ص٢٩٥، والهمع جـ٢ ص٦٣ والدرر جـ٢ ص٨٠، وورد عرضا في الخزانة جـ٢ ص٢٠٠، وانظر أيضا: الضرائر ص٩٠، ومعجم شواهد العربية ص١٤٣ وديوانه ص٧٥، فردين أي منفردين، ترجف أي تضطرب وتتحرك، والروانف جمع رانفة، وتستطارا من قولهم: استُطير الشيء إذا طُيِّر، والألف فيه ضمير الروانف، ويجوز أن يكون ضمير الأليتين.

(٥) نقص في «ق».

بِمُطَّرِدٍ لَـدْنٍ صِحَـاحٍ كُعُـوبُـه   وذِي رَوْنَقٍ عَضْبٍ يَقُدُّ القَوانِسَا[1]

فصل: واعلم أن بـاب «أفعلُ منـك» مثل قولـك: زيـد أفضلُ منـك هـو مشبَّـهٌ بـالصفـة المشبهـة[2]، فـلا يعمـل إلاّ في ضمير الأوّل، ولا يُثَنَّى، ولا يُجْمـع، ولا يُؤنّث، ولا يُعَرَّف، كقولـك: زيـد أفضَلُ من عمروٍ، والزيـدان أفْضَلُ من عَمْرو، والزيـدُونَ أفْضلُ من عَمْرو، والهِنْـداتُ أفْضَلُ من عمْروٍ، ومررت برجـلٍ أفضـلَ من زيـد، وبرجلٍ خيرٍ من عمروٍ. وإنما لم يجز أن يثنى ويجمـع ويـؤنث ويعرف لأنك إذا قلت: زيدٌ أفضلُ من عمرو، فأفضلُ بمنزلة الفِعْل والمصدر، كأنـك قلت: يَزِيدُ فضلُه على فضلِ عمروٍ، فلمّا كان مُضَمّناً للمصـدر وزيـادَتـه صـار كالفعل في تضمّنـه المصـدرَ والزمـان، والفعلُ لايُثنى ولا يُجمـع ولا يُعرّف وكـذلـك مـاكان بمنزلته.

ولا بـد في هـذه الصفـة من «مِنْ» مـذكورةٍ أو مقـدرةٍ ليُبَيِّنَ الموضعُ الـذي يزيدُ فضلُه منه، كقولكَ: زيد أفضل مِنْ عمرو، والله أكبر مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.

وفي أفضلَ ضميرٌ يرتفعُ بـه ويعـودُ إلى الأول، ولايجـوز أن ترفـع شيئـاً من الأسماء الظـاهرة، لاتقول: زيـدٌ أفضلُ من عمروٍ أبوه، ولا خيرٌ منْـك أخُوه؛ لأن باب «أفعَل» بَعُدَ عن شَبَهِ اسْمِ الفاعل، إذْ كان صفَةً مشبهّةً بالمُشَبَّهِ باسْم الفاعل،

(١) وهو من شواهد ابن يعيش جـ٦ ص١٠٧ ولم ينسبه، وهو في اللسان (قنس) ونسبـه إلى حُسَيل، والبيت ضمن مقطوعة من ثمانية أبيات في شرح حمـاسـة أبي تمام للمرزوقي ص٥٦٩، وقـد سبق أن استشهـد الصيمري ببيت آخر لحُسَيل تالٍ لهذا الشاهد (انظر ص٧٦ من التبصرة، باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين لك أن تقتصر على أحدهما).

هذا وقد خرّجَ صاحبُ معجم شواهد العربية الشاهدَ هُنا من ابن يعيش فقـط ولم يخرجـه من اللسـان، كما أنـه نسبـه إلى مجهولٍ تبعـا لابن يعيش، مـع أنـه محقّقُ شرح المرزوقي لحَماسـة أبي تمام ، وهـذا الشرح من مصـادره في مُعجمـه، وانظر معجم شواهـد العربيـة ص١٩٥. والبـاء في قولـه: «بمطرد» متعلقـة بقـولـه: «أزْهَبْت» في بيت آخر قبـل الشـاهـد، ومعنى الاطّراد في الرمح: تَقَوّمُه وتوافق أنابيبـه عنـد الهَزّ، والقوانس أعلى البيض، وقونس الفرس منـه وهو العظم الـذي تحتـه العصفوران، والقَدّ: القطع طولا ، وذي رونق: ذي ماء، وعَضب أي قاطع نافذ.

(٢) في «ق»: المشبهة به.

فلذلك ضَعُفَ عن رفْعِ الاسم الظاهر إلا ماقَدّمْنَا في باب الصفات[1]، للعلة المذكورة هناك، وَتُذكر الخَصْلَةُ التي بها يَفضُل الأَوَّلُ الثانِيَ فَتَقُول: زيد أفضلُ من عمروٍ أباً، وعَمْرُوٌ خيرٌ مِنْ بكر فعلاً، ولا يكون إلا نكرة منصوبةً على التميز، لأنك إنما تذكره لتُبَيِّنَ النوعَ الذي فَضْلُه فيه، كما تقول: عِشرون درهماً، فيكون «درهما» نكرةً، لأنك تُبَيِّنَ به النوعَ المعدودَ.

ولا يكون أيضاً إلا من سبب الأول، لو قلت: زيد أفضل من عمرو خالدا لم يجز؛ لأن «خالدا» ليس من سبب «زيد»، ولكن تقول: عَمْرٌو أَفْضَلُ منك قبيلةً وحيًّا وما أشبه ذلك، لأن التقدير: قبيلتُه أفْضَلُ من قبيلتِك، وحَيُّه أَفْضَلُ من حيِّك، وأَبُوه أفْضَلُ من أبيك، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

(١) انظر: ص١٧٩ فيما سبق من التبصرة.

بَابُ مايَعْمَل من المصْدَرِ عَمَلَ الفِعْلِ

اعلم أن المصدر يجري مَجْرى الفعل المأخوذ منه، فإن كان الفعل متعديا تعدى المصدر، وإن كان الفعل غيرَ مُتَعد لم يتعدَّ المصدر.

وجميع مايعمل من المصادر مقدَّرٌ بأنْ والفعل المأخوذ منه، وكل مالم يَجُز تقديره بأن والفعل الذي أخذ منه لم يَجُز أن يعمل عمل الفعل، وذلك إذا كان توكيدا للفعل كقولك: ضَرَبْت ضربا، وأكلت أكلا، أو كان الفعل المأخوذ من لفظه عاملا فيه كقولك: ضربت زيداً الضربَ الشديدَ، فهذا لايجوز/ أن يعمل عمل الفعل؛ لأنه لايمكن تقديره بأن والفعل، ألا ترى أنّك لاتقول: ضَرَبْتُ أنْ ضَرَبْتُ، ولا أكَلْتُ أَنْ أَكَلْتُ، ويجوز أن تقول: كَرِهْتُ ضَرْبَ زَيدٍ عمراً، لأنك تقول: كَرِهْتُ أنْ ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً، فتدبّر الفرق بين المصدرين؛ ليجري الكلام عليه، إن شاء الله. [٣٢ / ا]

واعلم أن المَصدر له ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يُنَوَّنَ ويَرْفَعَ الفاعلَ بعده ويَنْصِبَ المفعولَ كَقولك: عَجِبْتُ من ضربٍ زيدٌ عمراً، كما أنشد سيبويه[1]:

بِضَرْبٍ بالسيوف رؤوسَ قَوْمٍ ... أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ المَقِيلِ

---

(١) انظر: الكتاب جـ١ ص٦٠، ٩٧.

والبيت للمرار بن منقذ التيمي كما ذكر العيني، وهو من شواهد السيرافي جـ٢ قسم١ ص٩٨، وابن يعيش جـ٦ ص٦١، والعيني جـ٣ ص٤٩٩، والأشموني جـ٣ ص٦ ومعجم شواهد العربية ص٣١٧، والهام: جمع هامة وهي الرأس، والضمير فيه راجع إلى الرؤوس، أو راجع إلى قوم، والقوم يُذكّر ويؤنّث، ومقيل الرأس هو العنق، وأصل المقيل: مكان القيلولة.

والثاني: أن تَدْخلَ عليه الألفُ واللامُ، فيرفعَ أيضا الفاعلَ وينصبَ المفعولَ كقولك: عجبت من الضرّب زيدٌ عَمراً، وأنشد سيبويه[1]:

ضعيفُ النكايـــةِ أعـــداءَه يَخَـــالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجَـلْ

والثالث: أن تَحْذِف الألفَ واللامَ والتنوينَ جميعاً، وتُضِيفَه إلى الاسم الذي يليه فاعلا كان أو مفعولا، وتُجْرِيَ الثانِيَ على مايَستحقّه من الإعراب، إن كان فاعلاً رفعتَه، وإن كان مفعولاً نصبْتَه، كقولك: أعجبني دقُّ القصّارِ الثوبَ، أَضَفْتَه إلى الفاعل، وأعجبني دَقُّ الثوبِ القصّارُ، أضفْتَه إلى المفعول، قال (لبيد[2]):

عَهْدِي بِهَا الحيَّ الجميعَ وفيهمُ قَبْلَ التفرّقِ مَيْسِرٌ ونِدَامُ[3]

فالمصدر مضاف إلى الفاعل وهو ضمير المتكلم في عهدي، وتقول: عَجِبْتُ من ضَرْبك عَمْراً، وأعجبني ضربُ عمروٍ إيَّاك.

وإنما جاز أن يضاف المصدرُ إلى الفاعل، و (إلى)[4] المفعول جميعا، ولم يَجُزْ

---

(١) انظر الكتاب جـ١ ص٩٩، والبيت من أبيات سيبويه المجهولة القائل.

وانظر أيضاً: الإيضاح العضدي جـ١ ص١٦٠ والمصنف جـ٣ ص٧١ وشرح السيرافي جـ٢ قسم١ ص١٠٠، والمقرب جـ١ ص١٣١، والخزانة جـ٣ ص٤٣٩ والشذور ص٣٨٤، والتصريح جـ٢ ص٦٣، والهمع جـ٢ ص٩٣، والدرر جـ٢ ص١٢٤، والأشموني جـ٣ ص٦، ومعجم شواهد العربية ص٢٦٢، والنكاية: مصدر نَكَيْتُ العدو ونكيت فيه إذا أثّرْتَ، وهو يتعدى ويكون لازما، يراخي الأجل: يُبَاعده ويُطيله.

(٢) نقص في «ر».

(٣) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٩٨، وانظر: شرح السيرافي جـ٢ قسم١ ص٩٨ وابن يعيش جـ٦ ص٦٢، واللسان (حضر)، وديوانه ص٢٨٨، ومعجم شواهد العربية ص٣٥٤، الجميع: المجتمعون، والميسر: القمار على الجَزور ليعود نفعها على المعوزين ، والنّدام: المنادمة، أو النّدام: جمع نَدْمان أو نَديم، وعهدي: مبتدأ سد الحال مسد خبره وهو جملة: «وفيهم ميسر» كقولهم: حكمك مُسَمّطاً.

(٤) زيادة في «ر» و «ق».

في اسم الفـاعل أن يُضَـافَ إلا إلى المفعول لاغير، لأن المصـدرَ غيرُ الفـاعـل وغيرُ المفعول فجازت إضافتـه إلى كل واحـد منهما، لتعلقـه بكل واحـد منهما، فتعلّقـه بالفاعل لأنه منه وقع، وتعلقه بالمفعول لأنه عليه وقع.

وأما اسم الفـاعل فهو الفـاعل كقولـك: زيـدٌ ضـاربٌ، فضـاربٌ هو زيـدٌ، فلم تَجُز إضافتُه إلى نفسه، وجازت إضافتُه إلى المفعول: لأنه غيرُه.

وإنما جاز إعمال المصـدر مع الألف واللام والتنوين، لأنـه يعمل بمنـاسبتـه الفعل، والألفُ واللامُ والتّنْوينُ (لا)[1] يُخْرِجَـانـه من منـاسبـةِ الفعـل، فلـذلـك عمِلَ مع وجود كُلٍّ واحدٍ منهما فيه.

وتقول: عجبت من إعطاء عمروٍ زيداً الدنانيرَ، فعمروٌ فاعل الإعطـاء، وهو مجرور في اللفظ، و «زَيْدٌ» و «الدنانير» مفعولان تعـدّى المصـدر إليهما كما يتعـدى الفعل (مِنْ) قولِـكَ: أعطى عمروٌ زيـداً الـدنـانيرَ، والمصـدر يجري مجرى الفعـل، وكذلك تقول: أعجبني إعلامُ زيدٍ عمراً أبَاهُ خارجاً، فيتعـدى المصـدر إلى ثلاثـة مفعولين كما تَعدّى فعلهُ.

ولا يجوز تقديم ماعمل فيه المصدر عليـه، لأنـه في صلَتـه، والصّلـة لاتَتَقـدّم على الموصول.

ويجوز أن تحـذف فـاعِلَ المصـدر إذا كان في الكلام دليلٌ عليـه كقـولـك: أعجبني إكرامٌ زَيْداً، قال الله عز وجل: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي[2] مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ذَا

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) الأيتان ١٤، ١٥ من سورة البلد.

[٣٢ / ب] مَقْرَبَةٍ﴾ (يَتيماً)[١]/ منصوبٌ بإطعام،[٢] وهو مصدر أطْعَم، ولم يُذْكَر الفاعلُ، لدلالة الكلام عليه، كأنكَ قلت: أوْ إطعَامٌ الإنسانَ يتيماً، لأنه قد تقدم ذكر الإنسان، كما قال الشاعر، أنشده سيبويه[٣]

أخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ فَنَفَحْتُ فِيه مُحَافظةً لَهُنَّ إخَا الذِّمَام

فَنَصب «إخا الذمام» بمُحافظةٍ، ولم يذكر بعده فاعلاً؛ لأن ماقبله يَدُلُّ عليه، ويجوز إضافَتُه إلى المفعول مع حذف الفاعل، فتقول: أعجبني ضربُ زيدٍ، فهذا يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أنْ يكون زيدٌ الفاعلَ، وهو الأصل.

والثاني: أن يكون المفعولَ.

والثالث: أن يكون في المعنى مرفوعاً بتقدير مالم يُسَمَّ فاعلُه.

فإذا عطفت على مثل هذا كان لك أربعة أوجه:

العطف على اللفظ مجرورا، وعلى معنى الفاعلِ مرفوعاً، وعلى معنى المفعول به

---

(١) نقص في «ق».

(٢) هذا هو رأي السيرافي، يقول في شرحه جـ٢ قسم١ ص٩٧: «.. والتقدير فيه: أو أن تطعموا فحذف الفاعل، ولو أظهر لقال: أو إطعامٌ أنتم، ويجوز عندي أن لايقدر فاعل وينصب بالمصدر نفسه كما نُصِب التمييزُ في قولك: عشرون درهما، وما في السماء موضعُ راحةٍ سحابا من غير أن يُقَدّر فاعل » وانظر: أصول ابن السراج جـ١ ص١٦٤.

(٣) انظر: الكتاب جـ١ ص٩٧، وهو من أبيات سيبويه المجهولة القائل.

وانظر أيضا: شرح السيرافي جـ٢ قسم١ ص٩٨، ومعجم شواهد العربية ص٣٧٠: السَّجْلُ: الدلو الضخمة المملوءة بالماء. نَفَحْتُ: أعْطيت، إخا الذمام: أي إخاء الذمام، والذمام: الحق والحُرمة، والتقدير: لأن حافَظْتُ إخاء الزمام، أيْ راعيته، والمعنى: أن يُقَارِضَهنَّ بما فعلن.

منصوبا، وعلى (معنى)[1] مالم يُسَمَّ فاعلُه مرفوعاً، فتقول: أعجبني ضربُ زيدٍ وعمروٍ، على اللفظ (مجرورا)، وضربُ زيدٍ وعمروٌ، على معنى الفاعل، وضربُ زيدٍ وعمروٌ، على معنى مالم يُسَمّ فاعلُه، وضربُ زيدٍ وعَمْراً، على (معنى)[1] المفعول، قال الراجز[2] أنشده سيبويه:

قَدْ كنت دَايَنْتُ بها حَسّانَا مخافةَ الإفْلاَسِ واللِّيَانَا

يُحْسِنُ بَيْعَ الأُصْلِ والقِيَانَا

فنصب «القيانا» على المعنى.

وتقول: ظننت إعطاء الدراهِم زيدٌ المظنونَ عمراً معجباً المعطَى ديناراً، «إعطاء» مصدر، وهو مفعول أوّلُ لظننت، و «الدراهم» مفعولٌ أوّلُ للإعطاء و «زيد» فاعلُه، و «المظنونَ» مفعول ثانٍ للإعطاء، وفيه ضمير مالم يُسَمّ فاعله، و «عَمْراً» مفعولٌ ثانٍ للمظنون، و «مُعْجِباً» مفعولٌ ثانٍ لظننت، و «المعطَى» منصوبٌ به وفيه ضمير مالم يُسَمّ فاعلُه، و «ديناراً» مفعوله.

وتقول: عجبتُ من الضَّرب عمراً بخالدٍ زيدٌ، فَعَمْروٌ منصوبٌ بالضَّرب، و «زيد» فاعل الضرب، وبخالد معناه: بسبب خالد، وكله في صلة المصدر.

---

(١) نقص في «ق».

(٢) هو رؤبة، انظر: ملحقات ديوانه ص١٨٧، ونسبه ابن يعيش والسيوطي في شرح شواهد المغني إلى زياد العنبري ثم قال السيوطي: «وقيل: لرؤبة»، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب جـ١ ص٩٨.

وانظر: الإيضاح العضدي جـ١ ص١٥٩، وشرح السيرافي جـ٢ قسم١ ص١٥٠، وأمالي ابن الشجري جـ١ ص٢٢٨ وجـ٢ ص٣١، وابن يعيش جـ٦ ص٦٥ والمغني ص٤٧٦، وشرح شواهده ص٢٨٢، والعيني جـ٣ ص٥٢٠ والتصريح جـ٢ ص٦٥، والهمع جـ٢ ص١٤٥، والدرر جـ٢ ص٢٠٢، والأشموني جـ٣ ص١٣ ومعجم شواهد العربية ص٥٤٧. داينت: من المداينة، وهي البيع بالدين، بها أي بالابل، والليان: مصدر لويته بالدين لَيّاً ولِيّاناً إذا مطله وهو مصدر نادر، انظر: اللسان (لوى) يقول: داين حسان بالإبل، لأنه لايماطل مخافة أن يداين بها غيرَ حسان فيماطل لإفلاسه ، وأراد بالبيع: الشراء لأنه من الأضْدَاد، والقِيَان جمع قَيْنَة، وهي الأمة مغنية كانت أو غير مغنية.

وتقول: إعلامَ الله أخاك[1] زيداً عالما أحَبّ أبوك، «إعلام» مصدر منصوب بأحب، و «أبوك» فاعلُ «أحَبّ»، والتقدير: أحَبّ أبوك أن أعْلَمَ الله أخاك زيداً عالماً.

وتقول: سَرّ ظَنٌّ زيدٍ أخاك منطلقاً أباك، «أباك» مفعول «سرّ»، و «أخاك منطلقاً» مفعولا ظَنّ، وهو فاعل «سرّ»، و «زيد» فاعل «ظن».

وتقول: المقاتَلةَ[2] زيدٌ الأسدَ كَرِهَ بَكْرٌ، «المقاتلة» (مصدر)[2] منصوب بكره، و «بكر» فاعل «كَرِهَ»، والباقي على ماذكرنا.

وتقول: ماكَرِه شيءٌ شيئاً كراهيةَ شُرْبِ الماء زيدٌ أخوك عَمْرٌو، «كراهية» مصدر ونَصَبَهُ؛ لأنه وقع موقع المصدر المشبّه به تقديره: ماكره شيء شيئاً كراهيةً ككَراهيةِ شُرْبِ الماء زيدٌ، وحُذِفَتْ الكراهيةُ الأولى، وأُوقِعَتْ الثانيةُ موقعَها كما تقول: زَيْدٌ يشرَبُ شُرْبَ الإبل، أي يشرب شُرْبا كشُرب الإبل، و «شرب» مصدر، و «الماء» مفعول في المعْنى مجرور في اللفظ، و «زيد» فاعل/ [٣٣ / ا] «شرب»، و «أخوك» بدل منه، و «عمرو» فاعل «كراهية».

وتقول: عجبْتُ مِن طعامكَ زيداً طعَامك، على أن يكون «طعامك» الأول - وهو اسْمٌ - في موضع إطعامك، وهو مصدر، كأنك قلت: عجبت من إطعامك زيداً طَعامَك كما قال القطامي:

أكُفْراً بعد رَدِّ الموت عَنّي ... وبعدَ عَطائك المِائَةَ الرِّتاعا[3]

---

(١) في الأصل: إعلام الله زَيْداً أخاك عالماً...

(٢) نقص في «ق».

(٣) والبيت من شواهد ابن السراج في الأصول جـ١ ص١٦٦، وانظر: شرح الحماسة للمرزوقي ص٩٩٨ وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص١٤٢ والتصريح جـ٢ ص٦٤، والهمع جـ١ ص١٨٨، وجـ٢ ص٩٥، والدرر جـ١ ص١٦١ وجـ٢ ص١٢٧، والأشموني جـ٣ ص١٠ والأغاني جـ٢٤ ص٤٠، ومعجم شواهد العربية ص٢١٤ وديوانه ص٣٧. والرتاع :الإبل التي أسامها صاحبها.

فجعل «عَطَائك» - وهُو اسْم - في موضع «إعطائك» ونصب به «المـائـة» وهو من النوادر[1]، وقال الشاعر[2]:

أَظُلَيْمُ إنّ مصـــــابَكُم رَجُـــــلاً أَهْـــــدَى السَّـلام تَحِيَّـــــةً ظُلْمُ

فأقـام «المصـاب» مُقـام «الإصـابـة» ونصب بـه رجلا (كأنـه[3] قـال: إن إصـابتكم رجلا[3])، وقد يجوز أن يكون «مصابكم» مصدرا، لأن المصدر قد يجيء على لفـظ المفعول، كما أنشد سيبويه[4]:

أُقـــاتِــل حتى لاأرى لي مُقَـــاتَــلاً وأنجُــو إذاغُمَّ الجبـــانُ[5] من الكَرْبِ

بمعنى حتى لاأرى لي قِتَالا، ويجوز أن يكون حتى لاأرى (لي)[6] موضعـاً للقتـال، فتدبر هذا وقس عليه تصب إن شاء الله تعالى.

---

(١) نقل ابن عقيل عن الصيمري أن إعمال اسم المصدر شاذ، انظر: شرح ابن عقيل لألفية ابن مالـك جـ٢ ص٧٧، ونقل ذلـك عن الصيمري أيضـا الأشمـوني، انظر: الصبـان على الأشمـوني جـ٣ ص١١١. هـذا وإعمـال المصدر جـائـز عند الكـوفيين والبغـداديين ومنعَـه البصريـون. انظر: الأصـول جـ١ ص١٦٥ـ ١٦٦ والهمـع جـ٢ ص٩٥ والتصريـح جـ٢ ص٦٤، والصبان على الأشموني جـ٣ ص١١٠.

(٢) هو العَرْجي أو الحارث بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي.

والبيت من شواهد ابن السراج في الأصول جـ١ ص١٦٥، وانظر: مجـالس ثعلب ص٢٧٠، والاشتقـاق ص٦١، ٩٤، والمغني ص٥٣٨، ٦٧٣، وشرح شواهده ص٣٠١ وشـذور الـذهب ص٤١١ والعيني جـ٣ ص٥٠٢ والتصريح جـ٢ ص٦٣، والهمع جـ٢ ص٩٤ والـدرر جـ٢ ص١٢٦، والأشمـوني جـ٣ ص١٠، والأغـاني جـ٩ ص٢٦، ودرة الغـواص جـ٢ ص١٠٨ وديـوان العرجي ص١٩٣، ومعجم شواهـد العربيـة ص٣٥٣، وظُلَيم: ترخيم ظليمـة، وهـو اسم امرأة، وجملـة «أهـدى السـلام» في محـل نصب صفة لرجُل.

(٣ـ٣) نقص في الأصل.

(٤) انظر: الكتاب جـ٢ ص٢٥٠.

والبيت لمالك بن أبي كعب أو كعب بن مـالـك، وانظر: ديوان كعب ص١٨٤، وهو من شواهـد المبرد في المقتضب جـ١ ص٧٥، وانظر أيضـا: الخصـائص جـ١ ص٣٦٧ وجـ٢ ص٣٠٤ والمحتسب جـ٢ ص٦٤، والمخصص جـ١٤ ص٢٠٠ وابن يعيش جـ٦ ص٥٠، ٥٥ واللسان (قتل) والأشباه والنظائر جـ١ ص١١٩.

(٥) شطره الثاني في «ق» هكذا: وأنجو إذا لم يَنْجُ إلا المكيَّس.

(٦) نقص في «ر» و «ق».

بَابُ أسماء سمِّيَ الفعلُ بها في الأَمْرِ والنَّهْي

من ذلـك: «رُوَيْـدَ» و «هَلُمّ» و «حَيّهَلْ» و «صَـهٍ» و («إيـه»[1]) و «عَلَيْـكَ» و «عِنْـدَكَ» و «دُونَـكَ» ، ومـا عُـدِلَ عن فعـل الأمر إلى «فَعَـالِ» نحـو «حَـذَارِ» و «بَدَارِ» فأمّا «رُوَيْدَ» : فتتصرف على أربعة أوجه:

الأول: أن يكون اسماً للفعل[2] مبنِّياً على الفتح، وإنما وجب بنـاؤه؛ لأنـه وقع موقع فِعْل الأمر، وهو مبني، فوجب أن يُبْنَى، ويُنْصَبُ مـا بعـده، فتقـول: رُوَيْدَ زيداً، بتقدير: أَرْوِدْ زيداً، قال الهُذَلي[3]:

رُوَيْـدَ عَليّاً جُـدَّ مَـا ثَـدْيُ أُمِّهِمْ إليْنَـــا ولكن وُدُّهُمْ مُتَمَـــايِنُ

«عَلِيٌّ» قبيلة، كأنه قال: أَرْوِدْ علياً.

والثـاني: أن يكون صفـة[2] فيعربُ؛ لأنـه لم يقـع مـوقـع مَبْنِيٍّ فيستحـقّ البناءَ كقولك: ساروا سيراً رُوَيْداً، وهذا سيرٌ رويدٌ.

والثـالث: أن يكون حـالاً، وذلـك إذا حـذفت الموصوفَ، فتقـول سـاروا رويداً أي ساروا مُرْوِدِينَ

---

(١) نقص في الأصل و «ر» .

(٢) انظر: سيبويه ج ١ ص ١٢٤ والأصول ج ١ ص ١٧٠.

(٣) هو المعطل الهذلي، وقيل: هو مالك بن خالد الخناعي، انظر: ديوان الهذليين ص ٤٤٧.

والبيت من شـواهـد سيبـويـه ج ١ ص ١٢٤، وانظر: المقتضب ج ٣ ص ٢٠٨، ٢٧٨ والمخصص ج ٤ ص ٨٩ وابن يعيش ج ٤ ص ٤٠ والأشموني ج ٣ ص ٣٠٢ واللسان (رود) و (جدد) و (مـأن) و (مين) ومعجم شواهـد العربيـة ص ٣٩١ وجُدّ: قُطِع، المَيْن: الكذب.

والرابع: أن يكون مصدراً مضافاً أو مفرداً، فالمضاف: كقولك: رُوَيْدَ[1] زيدٍ بمنزلة: ضَرْبَ زيدٍ، كما قال الله عز وجل: ﴿فَضَرْبَ[2] الرِّقَابِ﴾ .

والمفرد: كقولك: رُوَيْداً يا زيدُ، كما تقول: ضَرْباً يا زيدُ.

وأما هَلُمَّ: فأهل الحجاز يستعملونه في الواحد والاثنين والجميع والمؤنث على لفظ[3] واحد، تقول: يا رجل هَلُمَّ، ويا رجلان هَلُمَّ، ويا رجال هَلُمَّ، ويا هِنْدُ هَلُمَّ، قال الله عز وجل: ﴿وَالقَائِلِينَ لإِخْوَانِهِمْ[4] هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ .

وأما بنو[5] تميم فيُثَنُّون وَيَجْمعون ويُؤَنِّثون، فيقولون للواحد: هَلُمَّ، وللاثنين: هَلُمَّا، وللجميع: هَلُمُّوا، وللمرأة: هَلُمِّي، وللنساء: هلْمُمْن.

ويُستعمل متعدياً وغير متعد، فإذا أريد به معنى «أَقْبِل» لَمْ يتعَدَّ، تقول: هَلُمَّ يا زَيْدُ، أيْ أقبل يا زيدُ، وتقولُ: هَلُمَّ زيداً، إيتِ زَيْداً فَتُعَدِّيه.

وأما حَيَّهلْ: فمعناه الاستدعاء، ويستعمل مُتعدياً، وغيرَ متعد، مثل «هَلُمَّ» ، تقول: حَيَّهلْ / الثَّريدَ، بمعنى: إيتِ الثَّريدَ فتُعديه، وحَيَّهَلْ بمعنى [٣٣ / ب] «تَعَال» : فلا تعديه، وقد يستعمل «هَلْ» بغير حَيَّ» ، كما قال النابغة الجعدي:

أَلا حَيِّيَا لَيْلَى وقُولا لَهَا هَلا[6]

---

(١) انظر سيبويه ج ١ ص ١٢٥ والأصول ج ١ ص ١٧٠.

(٢) الآية ٤ من سورة محمد ﷺ .

(٣) انظر: سيبويه ج ٢ ص ١٥٨ والمقتضب ج ٣ ص ٢٥، ٢٠٢ والأصول ج ١ ص ١٧٠.

(٤) الآية ١٨ من سورة الأحزاب.

(٥) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ١٢٧ وج ٢ ص ١٥٨ والمقتضب ج ٣ ص ٢٥، ٢٠٣، والأصول ج ١ ص ١٦٩.

(٦) عجز البيت: فقد رَكِبَتْ أمْراً أغَرَّ مُحَجَّلا.

وهو من شواهد ابن يعيش ج ٤ ص ٤٧، وانظر: الخزانة ج ٣ ص ٣١ واللسان (هلا) والأغاني ج ٥ ص ١٦ ومعجم شواهد العربية ص ٢٦٥ وديوانه ص ١٢٣. هَلاَ: زَجْرٌ تزجر به الفرس الأنثى إذا أُنْزِي عليها الفحلُ لتَقَرَّ وتسكُن.

واستعمل «حَيَّ» بغير «هل» في الأذان تخفيفاً، وعُدِّيَ بِعَلَى كقولك: حَيَّ على الصلاة، حَيَّ على الفلاح، إنما هو استدعاء إلى الصلاة وحَثٌّ عليها.

وتقول: رويدَكَ زيداً، ورويدكما زيداً، ورويْدَكُمْ زيداً، وحَيَّهَلَكَ عَمْراً، فالكاف حرف للخطاب عند سيبويه[1] (و)[2] لا موضع لها من الإعراب كالكاف في ذلك، ولا يجوز تأكيدها كما لم يجز أن تقول: ذلك نفسَك، ولا ذلك نفسِك فتؤكد الكاف؛ لأنها حرفٌ لِلْخِطابِ ليس باسم، ولا تُؤَكَّد الحروفُ.

وفي «رويدكَ» و «هَلُمَّ[3] لَكَ» و «حَيَّهَلَكَ» ضمير[4] مرفوع؛ لأنها تقوم مقام الفعل، فلا بد من فاعل، فهو مضمر في النية فيجوز أن تؤكده كما تؤكد المضمر المرفوع.

ويجوز العطف عليه بعد التأكيد فتقول: رويدك أَنْتَ نفسُك، وحَيَّهَلك أنتَ وعبدُ الله، وهَلُمَّ أنت وأخوك، ويَقْبُحُ أن تعطف عليه بعد تأكيد كما قَبُحَ ذلك في الفعل، فأمّا إذا جعلت «رويداً» مصدراً فأضفته إلى الكاف، فالكافُ اسم مجرور يجوز توكيده كقولك: رويدَك نفسِك، كما تقول: مررت[5] بِك نفسِك.

فأما «صَهْ» و «مَهْ» و «إيهِ» ، وما أشبه ذلك فأصوات وضعت للأمر والنهي كما يقال للناقة«حَلْ»[6] ولِلْجَمَل «حَوْب»[7].

---

(١) انظر: الكتاب ج ١ ص ١٢٤ والمقتضب ج ٣ ص ٢٠٩، ٢٧٧، والأصول ج ١ ص ١٧١.

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

(٣) في كتاب سيبويه ج ١ ص ١٢٥: «ونظير الكاف في «رويدك» في المعنى لا في اللفظ «لك» التي تجيء بعد «هَلُمَّ» في قولك: هَلُمَّ لك، فالكاف ههنا اسم مجرور باللام» ، وانظر الأصول ج ١ ص ٧٠.

(٤) انظر: المقتضب ج ٣ ص ٢١٠، ٢٧٩.

(٥) في «ق» : كما تقول: ضربتكَ نفسَك.

(٦) «حل» لزجر إناث الإبل، انظر اللسان (حلل) ، وانظر: ابن يعيش ج ٤ ص ٨٣.

(٧) «حوب» زجر للبعير ليمضي، انظر: اللسان (حوب) وانظر: ابن يعيش ج ٤ ص ٨١.

ومعنى صَهْ: اسكت، ومَهْ: اكفُف، وإِيْهِ: استزادة.

وأمَا عليك، ودُونَكَ، وعِنْدَكَ فتتعدى كل واحدة منهن إلى مفعول واحد، تقول: عليك زيداً، ودونَكَ عَمْراً، وعندك بكراً، ومعناه الإغراء كأنك قلت: خُذْ زيداً من فوقك، وَخُذْ عمراً من تحتك، وخذ بكراً من حضرتك، وفي كل واحدة من هذه الثلاثة ضميران: أحدهما ضمير مرفوع كما قلنا في «رويد» - والآخر ضمير مجرور وهو الكاف، ويجوز أن تؤكدهما جميعاً فتقول: عليك نفسِك زيداً، وعليك أنت نفسُك، وعليك (نفسِك)[1] أنت نفسُك زيداً فتؤكدهما جميعاً.

واعلم أن جميع ما ذكرنا في هذا الباب من اسم الفعل لا يستعمل في الأمر والنهي إلا للمخاطب، لا يجوز أن تقول: رويْدَهُ زيداً كا قلت: رويدك زيداً، ولا عليه زيداً، فأَمَّا من قال: عليه رجلاً[2] لَيْسَنِي فشاذ، والشاذ لا يقاس عليه، وإنما وجب ألا يستعمل للغائب، لأَن هذه الأسماءَ موضوعة لأمر المخاطب ونهيه كا توضع الأصوات نحو «حَلْ» و «حَوْب» و «بَسْ»[3] وما أشبه ذلك.

فلما جرت مجرى الأصوات - والأَصواتُ لا تستعمل للغائب - وجب ألا يُسْتَعْمَل هذا أيضاً للغائب.

وأما «عليك» و «دونَك» و «عندَك» فليس بابها أن تتعدى إلى شيء، وإنما «على» حرف جر، و «وعِنْدَ ودون» ظرفان، فلما نقِلت عن بابها وجب ألا يُتَصَرَّفَ فيها، لأن نقلها شاذٌ، والشّاذُ لا يُتَصَرَّفُ فيه.

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ١٢٦، والمقتضب ج ٣ ص ٢٨٠.

(٣) في اللسان (بسس) وبَسْ بَسْ ضرب من زجر الإبل، وأكثر ما يقال بالفتح، وانظر ابن يعيش ج ٤ ص ٨٤.

[٣٤ / ا] ولا يتقدم المفعول في هذا الباب على هذه العوامل، / لا تقول: زيداً رويداً، ولا زيداً عليك، ولا عمراً دونك؛ لِمَا ذكرنا.

وأمّا قوله عز وجل: ﴿كِتَابَ اللهِ[1] عَلَيْكُمْ﴾ فليس ﴿كِتَابَ اللهِ﴾ منصوباً بعليكم، وإنّما هو منصوب على المصدر[2]؛ لأن قوله: ﴿حُرِّمَتْ[3] عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ وما بعده يدل على: كُتِب ذلك عليكم كتابَ الله (عليكم)[4].

وأما قول الراجز:

يَا أَيُّهَا المائِحُ دَلْوِي دونَكا[5]

فدَلوي يحتمل أن يكون في موضع رفع كأنه قال: دَلوي عندك، كما تقول: دلوي بقُربك، استدعاءً لِمَلْئها، وإن لم يكن ذلك في لفظ الفعل، ويَحْتَمِل أن يكون «دَلْوي» في موضع نصب بفعل مضمر، لا بدونك المذكور، والدليل على

---

(١) الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٢) في البحر المحيط ج ٣ ص ٢١٤: «انتصب بإضمار فعل، وهو فعل مؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله حرمت عليكم» .

(٣) الآية ٢٣ من سورة النساء.

(٤) نقص في «ر» و «ق» .

(٥) نسب الأزهري في التصريح هذا الرجز إلى جاريةٍ من بني مازن، وقال ابن عبد ربه في العقد الفريد: خرج وائل بن صُرَيْم اليشكري من اليمامة فلقيه بنو أُسَيْدِ بن عمرو بن تميم فأخذوه أسيراً فجعلوا يغمسونه في الرَّكِيَّةِ ويقول: يا أيها المائح دلوي دونكا.

وهو من شواهد الزجاج في معاني القرآن ج ١ ص ٣٦، وانظر: شرح السيرافي ج ٢ قسم ١ ص ٢٩٨، والإنصاف ص ٢٢٨ وأسرار العربية ص ١٦٥، وابن يعيش ج ١ ص ١١٧ والمقرب ج ١ ص ١٣٧ والخزانة ج ٣ ص ١٥ والمغني ص ٦٠٩، ٦١٨ والشذور ص ٤٠٧ والعيني ج ٤ ص ٣١١ والتصريح ج ٢ ص ٢٠٠ والهمع ج ٢ ص ١٠٥ والدرر ج ٢ ص ١٣٨ والأشموني ج ٣ ص ٢٠٧ وحاشية يس على التصريح، واللسان، وتاج العروس (ميح) والعقد الفريد ج ٦ ص ٥٨.والمائح: هو الرجل الذي يكون في جوف البئر يملأ الدلاء.

هذا أنه لو قال: «يا أيها المائح (دلوي»[1] ،) وسكت لفُهِم منه ما يُفْهَم بقوله: «دونك» ، والتقدير: خُذْ دَلْوي واملأ دلوي، كما تقول لإنسان يضرب: يا أيها الضارب زيداً، أي يا أيها الضارب اضرب زيداً، فالحال المشاهدةُ أغنت عن إظهار الفعل، وكذلك يا أيها المائح، وذكر «دونك» تَنْبيهاً[2] لموضع دَلْوِهِ، أي هي بالقرب منك فاملأها.

وَأَمّا المعدول عن فعل الأمر فعلى ضربين: **أحدهما:** معدول عن فعل مُتَعَدٍّ، **والآخر:** معدول عن فعل غير متعد، فما كان معدولاً عن فعل متعدٍّ تعدى، وما عدل عن فعل غير مُتَعَدٍّ لم يتعدَّ كقولك: تَرَاكِ زيداً، أي اترك زيداً، وَمَنَاعِ عَمْراً، أي امنعه، كما قال الراجز[3]:

تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا أَمَا ترى الموتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا

وقال الآخر:

مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا أَمَا تَرَى الموتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا[4]

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) في «ر» و «ق» تبييناً.

(٣) هو طُفَيْل بن يزيد الحارثي كما في الخزانة.

والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٢٣ وج ٢ ص ٣٧، وانظر: المقتضب ج ٣ ص ٣٦٩ والكامل ص ٢٦٩ والمخصص ج ١٧ ص ٦٣، ٦٦ وابن يعيش ج ٤ ص ٥٠ وأمالي ابن الشجري ج ٢ ص ١١١، ١٣٥ والإنصاف ص ٥٣٧ والخزانة ج ٢ ص ٣٥٤ و ٤٠٩ والشذور ص ٩٠ واللسان (ترك) ومعجم شواهد العربية ص ٥١٥. وقال البغدادي في الخزانة: «قال يعقوب بن السكيت: أُغِير على إبل قوم من العرب، فلحق أصحاب الإبل فجعلوا لا يدنو منها أحد إلا قتلوه فقال الذين أغاروا على الإبل ذلك، وقال ابن الشجري: أراد أن أوراكها من شدة السير كأنها في استرخائها قد شارفت الموت» .

(٤) هذا الرجز من شواهد سيبويه المجهولة القائل، انظر: الكتاب ج ١ ص ٢٣، وج ٢ ص ٣٦ والمقتضب ج ٣ ص ١٧٠ والمخصص ج ١٧ ص ٦٣ وأمالي ابن الشجري ج ٢ ص ١١١ والإنصاف ص ٥٣٧ وابن يعيش ج ٤ ص ٥١ والخزانة ج ٢ ص ٣٥٤ والأرباع: جمع رُبَع بضم الراء وفتح الباء وهو ولد الناقة التي تلده في الربيع، وأولاد الإبل تتبعها، ويجوز أن يراد بالأرباع جمع رَبْع بفتح الراء وسكون الباء وهو المنزل كما قال صاحب الخزانة وابن الشجري.

وقال الكُمَيْت:

نَعَاءِ جُذَاماً غَيْرَ مَوتٍ ولا قَتْلٍ ولكنْ فراقاً للدعائِمِ والأَصْلِ[1]

كأنه قال: انْعَ جُذَاماً.

وتقول: نَزَالِ، أي انزل فلا يتعدى، كما لا يتعدى «انزل» ، قال زُهير:

وَلأنت أشجَعُ من أسامةَ إذْ دُعِيْتَ نَزَالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ[2]

وإنما بُنِيَتْ على الكسر؛ لالتقاء الساكنين.

وسيبويه[3] يُجيز القياس في الأفعال الثلاثية على هذا المعدول، فيجوز عنده: ضَرَابِ زيْداً، وقتالِ عمراً؛ لأن العدل كثر في الثلاثي، وغَيْرُسيبويه[4] يمنع القياس عليه فلا يتكلم إلا بما تكلمت به العرب؛ لأنه إخراج الشيء عن بابه.

---

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٣٩، وانظر: شرح السيرافي ج ١ قسم ١ ص ١١٧ وج ٢ قسم ١ ص ٣٣٦، والإنصاف ص ٥٣٩ وابن يعيش ج ٤ ص٥١ واللسان (نعا) ومعجم شواهد العربية ص ٣٠١ وليس البيت في ديوان الكميت.

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج ٢ ص ٣٧ وانظر: المقتضب ج ٣ ص ٣٧٠ وإصلاح المنطق ص ٣٧١ وما ينصرف ومالا ينصرف ص ٧٥، والأصول ج ١ ص ١٣٦، وشرح السيرافي ج ١ قسم ١ ص ١١٦ والجمل ص ٢٣٣ والمخصص ج ١٧ ص ٦٧ وأمالي ابن الشجري ج ٢ ص ١١١ ومختارات ابن الشجري ج ٢ ص ١٠ والإنصاف ص ٥٣٥، وابن يعيش ج ٤ ص ٢٦، ٥٠، ٥٢، والخزانة ج ٣ ص ٦١ وشروح سِقْط الزَّند ص ١٠٥٨، وشرح شواهد الشافية ص ٢٣٠ والأغاني ج ١٠ ص ٣٠٤، والصبان على الأشموني ج ١ ص ٨٩ ومعجم شواهد العربية ص ١٨٦، وديوانه ص ٨٩.

(٣) انظر الكتاب ج ٢ ص ٤١ وشرح السيرافي ج ١ قسم ١ ص ١١٦ ـ ١١٨ وابن يعيش ج ٤ ص ٥٢.

(٤) قال السيرافي في شرحه ج ١ قسم ١ ص ١١٦ ـ ١١٨: «وزعم سيبويه أنه يطرد في هذا الباب من الأفعال الثلاثية كلها أن يُقَال فيها «فَعَالِ» بمعنى «افْعَل» ، فما كان منه غير متعد لم يتعد «فَعَال» الذي وقع موقعه، وما كان «افْعَل» متعدياً تعدى «فَعَالِ» منه» .

وأما الرباعي فقليل لا يقاس عليه[١] عند الجميع، ولم يُسْمَع منه[٢] إلا في شيئين، قالوا: قَرْقَارِ؛ بمعنى قَرْقِرْ[٣]، وعَرْعَارِ بمعنى عَرْعِرْ، وهي لعبة للأعراب، قال أبو النجم:

قالتْ لهُ ريحُ الصَّبَا قَرْقَارِ ... واختلط المعروفُ بالإنكارِ[٤]

وقال النابغة:

مُتَكَنِّفَيْ جَنْبَيْ عُكَاظَ كِليهما ... يَدْعُو[٥] وَليدُهُم بها عَرْعَارِ

(١) انظر: شرح السيرافي، (الموضع السابق منه) ، وانظر أيضاً: ابن يعيش ج ٤ ص ٥٢، واللسان (قرر) .

(٢) في «ر» و «ق» : منهم.

(٣) في اللسان (قرر) : «وقرقر البعير قرقرة: هدر، وذلك إذا هدل صوته ورجَّعَ» .

(٤) وهو من شواهد سيبويه ج ٢ص ٤٠، وانظر: شرح السيرافي ج ١ قسم ١ ص ١١٨ وانظر أيضاً: الجمهرة (عرعر) ج ١ ص ١٤٥ ـ ١٤٦ وروايته: قالت له ريح الصبا عرعار، ثم قال ابن دريد: «ويروى قرقار» ، وانظر كذلك: المخصص ج ١٧ ص ٦٥، ٦٦ وابن يعيش ج ٤ ص ٥١ والخزانة ج ٣ ص ٥٨، واللسان (عرر) و (قرر) ومعجم شواهد العربية ص ٤٨١.

(٥) في «ر» : يدعو بها ولدانهم عرعار.

والبيتُ من شواهد السيرافي في شرحه ج ١ قسم ١ ص ١١٨، وانظر: الجمهرة، (عرعر) ج ١ ص ١٤٥ ـ ١٤٦ والمخصص ج ١٧ ص ٦٦ وابن يعيش ج ٤ ص ٥٢ والخزانة ج ٢ ص ٦٠ واللسان (عرر) وديوانه ص ١٠٢، متكنفي جنبي عكاظ: يعني أنهم يقيمون في كَنَفَي جنبي عكاظ، والكَنَف: النّاصية، ومتكنفي جمع مذكر سالم حذفت نونه للإضافة وهي إضافة لفظية، وعُكاظ: سوق قريبة من مكة كانت تقام في الجاهلية، وضمير بها لعكاظ.

بَابُ المَفْعُولات

[٣٤ / ب] المفعولات خمسة: مفعول / مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعول له، ومفعول معه.

فأمّا المفعول المطلق فهو: المصدر كقولك: ضَرَبَ ضَرْباً، وأكل أكلاً، وسار سيراً، وهو يذكر على وجوه أربعة:

أحدها: أن يكون لتأكيد الفعل فيقوم مقام تكرير الفعل كقولك: انْطَلَقَ انطلاقاً، فهو بمنزلة قولك: انْطلقَ انطلقَ، وإنما كان هذا بمنزلة تكرير الفعل؛ لأنك إذا قلت: انْطَلَق، فقد علم أنه فَعَل الانطلاق، فلا فائدة في ذكره أكثر من فائدة التكرير.

والثاني: أن يكون لبيان نوع الفعل كقولك: انْطَلَقَ انطلاقاً شديداً.

والثالث: أن يُذْكر لتبيين عدد مرات الفعل، كقولك: ضربت ضربتين، وأكل أكْلَةً واحدة.

والرابع: أن يُذْكر لتبيين هيئة كقولك: هو حَسَنُ المِشْيَةِ والقِعدة والجِلسة، تَكْسِرُ أوله للفرق بين الهيئة وبين المرّة الواحدة.

وجميع هذه الوجوه إذا ذكرْتَها بعد الفعل نصبتَها كقولك: سار سيراً وأكل أكلة (واحدة)[١] وقعد قِعدة حسنة، وجلس جِلسة سَوْء.

وكذلك إن أدخلت عليه الألف واللام كقولك: ضَرَبَ الضَّرْبَ الشديدَ، وسارَ السِّيرَةَ الحسنة، وركب الرِّكبة الواحدة.

---

(١) نقص في الأصل و «ر» .

وأما المفعول به فقد تقدم ذكره مع الفاعل[1] كقولك: ضرب زيدٌ عَمْراً، فعمرو مفعول به، لأنك أوقعتَ به الضربَ.

وأما المفعول فيه فشيئان: أحدهما: الحال، والآخر: الظرف، فالحال كقولك: ذهب زيدٌ ماشِياً، أي ذهب في حال مَشْيِهِ، والظرف نحو: زيد أمامَك، أي زيد في أمامك، أي في هذا المكان، وكذلك صمت يوم الخميس، أي في يوم الخميس، ونحن نُفْرد لكل واحد من الحال، والظرف باباً نستقصي فيه شرحَهُ إن شاء الله تعالى.

وأما المفعولُ له: فهو ما كان عذراً لوقوع الفعل كقولك: أكرمت زيداً مخافةَ عمروٍ، أي أكرمته لِمخافَةِ عمرو، وأهنت خالداً محبَّة زيدٍ، أي لمحبة زيد، قال الله عز وجل: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي[2] آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ أي لِحَذَرِ الموت، وقال حاتم الطائي:

وأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكريم ادّخَارَهُ وأُعْرِضُ عن شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا[3]

أي لادّخَارِهِ وللتّكرّم، قال النابغة الذُّبْياني:

وحَلّت بُيُوتي في يَفَاعٍ مُمَنَّعٍ يُخَالُ به راعي الحَمُولةِ طائرا

(١) في «ر» : مع الفعل، وقد تكلم على الفاعل في باب الفعل الذي لا يتعدى، وتكلم على المفعول به عرضاً في باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد، انظر ص ١٠٩ فيما سبق من التبصرة.

(٢) الآية ١٩ من سورة البقرة.

(٣) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٨٤، ٤٦٤، وانظر: نوادر أبي زيد ص ١١٠ والمقتضب ج ٢ ص ٤٣٨، والكامل ص ١٦٥ والجُمل ص ٣١٠ والأصول ج ١ ص ٢٥٠ وأسرار العربية ص ١٨٧ وابن يعيش ج ٢ ص ٥٤ والخزانة ج ١ ص ٤٩١ والعيني ج ٣ ص ٧٥ ومعجم شواهد العربية ص ٣٢٨ وديوانه ص ٢٣٨. العوراء: الكلمة القبيحة أو الفَعلة، ادخاره: إبقاء عليه، يقال: ادّخره: جعله ذُخْراً له، أي إذا جَهِل عليه احتمل جهلَه، وإذا شتمه اللئيم أعرض عن شتمه إكراماً لنفسه عنه.

حِـذَاراً على ألاَّ تُنَـال مَقَـادتِي ولاَ نِسْـوَتِي حتَّى يُمُتْنَ[1] حَرائِرَا

أي لِلْحِذَارِ.

وهـذه اللام المقـدرة يجوز ذكرهـا في الكلام، وحـذفهـا كقـولـك: جئتـك لمخافتك ولِطَمَعٍ فيك، وإنْ شئتَ حذفْتَها ونصبت مـا بعـدهـا فقلت: جِئْتُـكَ مخافةً لك وطمعاً فيك، على ما بينا.

وأمّا المفعول معه فهو: ما كانت الواو فيه بمعنى المصاحبـة كقولـك: جلستُ والساريةَ، أي جلست مع السارية.

[٣٥ / ١] وليست / هـذه الواو واو عطف؛ لأنهـا لو كانت للعطف لوجب أن تُشْرِكَ الثانيَ في إعراب الأول، فلو قلت: جَلَسْتُ والساريةُ؛ بالعطف لم يجز؛ لأنه يصير المعنى: جلست وجلست الساريـةُ، ولم تُرِد هـذا المعنى، وإنمـا أردت: جلسْتُ مع السارية و «مع» في موضع نصب، فلما حـذفتهـا وصل النصب إلى مـا بعـدهـا، وجَعَلْتَ الواو خلفاً منها.

ولا يجوز حذف الواو من هذا المفعول كما جاز حذف اللام من المفعول لـه؛ لأنـه يعمل فيـه الفعل الـذي لا يتعـدى، فلا بـد من توسـط حرف يُبَيِّن تعلقَ الفعلِ بما بعده.

وتقول: ما صنعتَ[2] وأباك، أي مع أبيـك، واستوى المـاءُ وشفيرَ[3] الوادي، أي مع شفير الوادي، وكنتُ وزيداً كالأخوين، أي مع زيد.

---

(١) وهـو من شـواهـد سيبـويـه ج ١ ص ١٨٥ وانظر: الأصـول ج ١ ص ٢٥١ وابن يعيش ج ٢ ص ٤٥، ومعجم شواهد العربية ص ١٤١ وديوانه ص ١٣٣ ـ ١٣٤. اليَفـاع: المشرف من الأرض، والحمولـة الإبل قد أطـاقت الحمل، يُخـال طائرا، أي كالطائر في صِغَرِهِ لإشرافه وبعده، وكل مكان عالٍ يبدو ما فيه من الأشياء الكبار صغيراً، أو يريـد: كالطـائر المحلقَ في الهواء، والمقادة: الطاعة والانقياد، والحرائر: جمع حرة على غير قياس.

(٢) انظر سيبويه ج ١ ص ١٥٠، والأصول ج ١ ص ٢٥٤ وشرح السيرافي ج ٢ قسم ١ ص ٣٧٣ ـ ٣٧٤.

(٣) في اللسان (شفر) : «شفير الوادي: حد حرفه» .

وتقول: كلُّ رجلٍ[1] وضيعتَه، بمعنى مع ضيعته، وكلُّ امْرئٍ وشأْنَهُ، أيْ مع شأنه، ويجوز[2] الرفع في هذا على تقدير العطف، ويكون خبر الابتداء محذوفاً، تقديره: كلُّ رجل وضيعتُه مقرونان، وكُلُّ امرئٍ وشأْنُه مقرونان، قال شداد العبسيُّ أبو عنترة:

فَمَنْ يَكُ سائِلاً عنِّي فإنّي   وجِرْوَةَ لا تَرُودُ ولا[3] تُعَارُ

فُسِّرَ على وجهين:

أحدهما: أن يكون «جروةَ» معطوفاً على اسم إن، والخبر محذوف تقديره: فإني وجروةَ مقرونان، ثم أخبر عن «جروةَ» خاصة بقوله: لا تَرُودُ ولا تعار.

---

(١) والنصب في مِثْل «كل رجل وضيعته» مما انفرد به الصيمري، وقد نقل ذلك عنه أبو حيان في ارتشاف الضرب ص ٦٠٢، ٦٠٤ حيث قال: «وشرط انتصابه أن يكون بعد تمام الكلام، وأجاز الصيمريُّ أن ينتصب عن تمام الاسم، فأجاز: كل رجل وضيعتَه» ونقله عنه ابن مكتوم في الدر اللقيط بهامش البحر المحيط ج ٥ ص ١٥١، والسيوطي في الهمع ج ١ ص ٢١ والأشباه والنظائر ج ٤ ص ١٨ وابن عقيل في شرح التسهيل ج ١ ق ٨٠ / ب، ٨١ / أ، والأزهري في التصريح ج ١ ص ٣٤٣، والأشموني ج ٢ ص ١٧٨، هذا وقد قال السيرافي في شرحه ج ٢ قسم ١ ص ٣٧٩ ـ ٣٨٠: «ولا يجوز كل امرئ وضيعتَه، ولا أنت وشأنَك فتنصب الثانيَ كما كنت تنصب «مع» لو حضرت «مع» ؛ لأن مع إذا حَضَرَتْ فمذهبها مذهبُ الظرف، تقول: زيد مع عمرو كما تقول: زيد خلف عمرو، والناصب «استقر» ، وإضماره جائز مع الظرف فإذا جعلت الواو مكان «مع» والذي بعدها اسم لم يتخطَّ الاستقرار إليه، ولم يعمل فيه كما عمل الفعل فيه في قولك: ما صنعت وزيدا» فما ذهب إليه الصيمري مخالف لجمهور النحاة وقد ضعَّفَهُ الرضي أيضاً حيث قال في شرح الكافية ج ١ ص ١٩٨: «وأجاز الصيمري نصبه بالخبر المقدّر، وأنكره ابن بابَشاذ، ويجب على مجيز النصب إضمار الخبر قبل الواو أي كل رجل مقرون وضيعته، فإن أظْهَرْتَ الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه» ونقل السيوطي في الأشباه والنظائر ج ٤ ص ١٨ قولَ ابن مالك: «ومن ادعى جواز النصب في نحو كل رجل وضيعته على تقدير: كل رجل كائن مع ضيعته فقد ادعى ما لم يقلْهُ عربي» .

(٢) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ١٥٠ ـ ١٥١.

(٣) البيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٥٢، وانظر: شرح السيرافي ج ٢ قسم ١ ص ٣٨٢ ونسب الخليل لابن الكلبي ص ٦٧. والأغاني ج ١٧ ص ٢٠٧، واللسان (جرا) وديوان عنترة ص ٧٨. جِروة: اسم فرسه، وفي المخصص ج ٦ ص ١٩٦: «جِروةَ: فرس شداد بن معاوية» ، تَرُود: تجيء وتذهب.

والثاني: أن تكون الواو بمعنى «مع» ويكون خبر «إن» تقديره: فإني مع جروة كما تقول: إني مع زيد، (ثم)[1] أخْبَرَ عنها بقوله: لا ترود ولا تعار.

ونظير هذا قولك: زيدٌ والشمالَ يُبَاريها، أي زيد مع الشمال، فزيد مبتدأ، ومع الشمال خبره، ثم أخبر عنه خبراً آخر بقوله: يُبَارِيها.

ويجوز أن يكون «لا ترود ولا تعار» في موضع الحال من «جِرْوة»، وكذلك «يُبَارِيها» يكون حالاً من زيْد، كأنك قلت في الأول: فإني مع جروة لا رَائِدَةٌ ولا مُعَارَةٌ، وفي الثاني: زيد مع الشمال مُبَارِياً لها.

وقال الشاعر، أنشده سيبويه[2]:

فكونوا أنتمُ وبني أبيكمْ ... مَكان الكُلْيَتَيْنِ من الطِّحَالِ

أي مع بني أبيكم، وأنشد أيضاً:

فَكان وإياهَا كَحَرَّانَ لم يُفِقْ ... عَن الماء إذْ لاقَاه حَتَّى[3] تَقَددَّا

أي كان معها.

وتقول: ما أنت وزيداً، وكيف أنت وعبدَ الله، أجاز[4] سيبويه فيهما

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ١٥٠، وهو من شواهده المجهولة القائل.

وانظر أيضاً: مجالس ثعلب ص ١٢٥ والأصول ج ١ ص ٢٤٥، وابن يعيش ج ٢ ص ٤٨، ٥٠ والعيني ج ٣ ص ١٠٢ والتصريح ج ١ ص ٣٤٥، والهمع ج ١ ص ٢٢٠، ٢٢١ والدرر ج ١ ص ١٩٠ والأشموني ج ٢ ص ١٨٢ ومعجم شواهد العربية ص ٣١٦.

(٣) البيت لكعب بن جُعَيْل كما ذكر الشنتمري، وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٥٠ وانظر: الجُمل ص ٣٠٧ وشرح السيرافي ج ٢ قسم ١ ص ٣٧٣، الحَرَّان: الشديد العطش، لم يُفِقْ عن الماء: لَمْ يَقْلَعْ عنه لشدة عطشه، تقدّد: انْقَدّ بطنُه وتشقق من شدة الامتلاء.

(٤) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ١٥٦.

النصب بتقدير ما كنت (أنت)(١) وزيداً، وكيف تكون أنت وعبدَ الله، أي مَعَ عبد الله، على ما فسرناه، والرفع في هذا أجود(٢)، تقول: ما أنت وزيدٌ، وكيف أنت وعبدُ الله: لأنَّكَ لم تذكر فعلاً ينصب ما بعد الواو، وإنما جاز أن تُضْمِر «كان» في هذا لكثرتها في الأفعال.

والواو في الرفع والنصب جميعاً بمعنى «مع» إلا(٣) أنك إذا ذكرت فعلاً تعدّى فَنَصَبَ، وإذا لم تذكر فعلاً فالأجودُ الرَّفْعُ(٤) كما أنشد سيبويه:

يا زِبْرِقانُ أخا بني خَلَفٍ ... ما أنت وَيْبَ أبيك والفخرُ(٥)

معناه: ما أنت مع الفخر / في افتخارك وتحقُّقك به، وكما أنشد أيضاً: [٣٥ / ب]

وَأَنْتَ امْرُؤٌ من أهلِ نَجْدٍ وأَهْلُنا ... تَهَامٌ فما النَّجْدِيُّ(٦) والمُتَغَوِّرُ

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) انظر كتاب سيبويه جـ ١ صـ ١٥٦ .

(٣) في الأصل: ألا ترى أنك إذا ذكرْتَ.....

(٤) ليس في مثل هذا عند سيبويه إلا الرفع. انظر: الكتاب ج ١ ص ١٥٠ ـ ١٥١، وابن يعيش ج ٢ ص ٥١.

(٥) البيت للمخبَّل السعدي كما ذكر البغدادي في الخزانة، ونسبه الآمدي في المؤتلف والمختلف ص ٢٧٢ إلى المُتَنَخِّل السعدي، وخطأه البغدادي وصحح نسبة البيت إلى المخبل، والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٥١ وانظر: شرح السيرافي ج ٢ قسم ١ ص ٣٧٧ وابن يعيش ج ١ ص ١٢١ وج ٢ ص ٥١ والهمع ج ٢ ص ١٤٢ والدرر ج ٢ ص ١٩٦ والخزانة ج ١ ص ٥٣٥ ـ ٥٣٦، ومعجم شواهد العربية ص ١٦٨ وَيْبَ أبيك: تحقير له وتصغير، وويب مثل ويل، والشاهد فيه عند سيبويه: رفع «الفخر» عطفاً على «أنت» مع أن الواو في معنى «مع» ، ويمتنع النصب إذ ليس قبله، فعل، وللصيمري رأي مخالف حيث قال: والأجود الرفع، ومفهوم هذا جواز النصب عنده.

(٦) البيت لجميل بن معمر، وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٥١، وانظر: الكامل ص ١٨٨ والخزانة ج ١ ص ٥٠٠، وورد عرضاً في العيني ج ٤ ص ٤٠٨، وورد أيضاً في شرح شواهد المغني ص ١٧٠ ضمن قصيدة من ثلاثة وعشرين بيتاً، وانظر: اللسان (غور) ومعجم شواهد العربية ص ١٥٢ وديوانه ص ٩١. تَهَام بفتح التاء: نسبة إلى تهامة بالكسر، وذلك بحذف ياء النسب لزيادة الألف كما قالوا: شآم ويمان وفُتحت التاء شذوذاً، والنجدي: المنسوب إلى نجد، والمتغور: الذي نزل الغور وهو غَوْر تهامة.

وأنشد لبعض الهذليين[1] في النصب:

وما أنا والسَّيرَ في مَتْلَفٍ ... يُبَرِّحُ بالذَّكَرِ الضَّابِطِ

كأنه قال: ما كنت، وأنشدَ عن أبي[2] الخَطَّاب:

أتوعِدُني بقومك يا ابن حَجْل ... أُشَابَاتٍ يُخَالون العِبَادَا

بِمَا جَمَّعْتَ من حَضَنٍ وعَمْرٍو ... وما حَضَنٌ وعمروٌ والجيادا[3]

بتقدير: ما كان حَضَنٌ، على ما قدمناه، فاعرفه إن شاء الله عز وجل.

---

(١) هو أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي.

والبيتُ من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٥٣، وانظر: الجُمل ص ٣٠٩ وشرح السيرافي ج ٢ قسم ١ ص ٣٨٣ ـ ٣٨٤، وابن يعيش ج ٢ ص ٥١، ٥٢. والعيني ج ٣ ص ٩٣، والهمع ج ١ ص ٢٢١ والدرر ج ١ ص ١٩٠، والأشموني ج ٢ ص ١٨١، واللسان وتاج العروس (عبر) ومعجم شواهد العربية ص ٢٠٧ وديوان الهُذَليين ص ١٢٨٩، المتلف: القفر الذي يتلف فيه من سلكه، ويقال بَرحَ به إذا جَهَدَهُ، والذكر: الجمل وهو أقوى من الناقة، والضابط القوي، قال العيني: ينكر على نفسه السفر في مثل هذا المهلك الذي تهلك الإبل فيه.

(٢) هو عبد الحميد بن عبد المجيد، الأخفش الأكبر، لَقِيَ الأعراب، وأخذ عنهم وعن أبي عمرو بن العلاء وطبقته، وأخذ عنه سيبويه والكسائي ويونس وأبو عبيدة، وقت وفاته مجهول، انظر: مرآة الجنان ج ٢ ص ٦١ وإنباه الرواة ج ٢ ص ١٥٧ ـ ١٥٨.

(٣) البيتان لشقيق بن جَزْء بن رياح الباهلي كما في الحماسة البصرية ج ١ ص ١٠٣ ـ ١٠٤، وهما من شواهد سيبويه ج ١ ص١٥٣، وانظر: المحتسب ج ١ ص ٢١٥، ج ٢ ص ١٤، وأمالي ابن الشجري ج ١ ص ٦٦ واللسان (حضن) ، والأشابات: الأخلاط جمع أشابة بالضم، ونصبها على الذم، والعباد: جمع عبد، وقد جعل العباد هنا بمعنى العبيد، وحضن: بطن من بني العين كما في تاج العروس ج ٩ ص ١٨٢، وعمرو قبيلة أيضاً. والجياد: جمع الجواد من الخيل، أي ليسا من الجياد وركوبها في شيء، والشاهد فيه: نصب الجياد حملاً على معنى الفعل أي وملابستها الجياد.

بَابُ ما يَنْتَصِبُ مِن الأسماء والمصادرِ بإضمارِ فِعْل

فمن ذلك ما ينتصب على الدعاء، وذلك: سَقْياً (لك)[1] ورَعْياً، وخَيْبَةً لكَ، وجَدْعاً وعَقْراً، فهذه مصادر منصوبةٌ بإضمار الفعل كأنك قلت: سَقَاك الله سقياً، وَرَعَاك (الله)[2] رَعْياً، وجَدَعَه جَدْعاً، وَعَقَرَهُ عَقْراً، وخَابَ خَيْبَةً.

ومن الأسماء التي جرت مجرى هذه المصادر قولك: تُرْباً وجَنْدَلاً، أي ألزمه الله تُرْباً، وألزمه جَنْدَلاً، ويجوز الرفع كقولك[3]: تُرْبٌ له، وجَنْدَلٌ (له)[4]، أي ثبت له تُرْبٌ، وثبت له جَنْدَلٌ، كما قال الشاعر:

لقدِ أَلّبَ الواشُون أَلباً لِبَيْنِهِمْ فَتُرْبٌ لأَفْوَاهِ الوُشَاةِو[5] جَنْدَلُ

ومما يجري هذا المجرى: هَنِيئاً مَرِيئاً تريد: كُلِ الشيء هَنِيئاً مَرِيئاً، وهما صفتان منصوبتانْ على الحال.

ومن ذلك: وَيْحَه، وَوَيْلَه (وَوَيْبَهُ)[6] (وَوَيْسَهُ)[7] وهي مصادرُ لم تُسْتَعْمَلْ

---

(١) نقص في «ق».

(٢) زيادة من «ر».

(٣) في «ر»: كأنك قلت.

(٤) نقص في «ر» و «ق».

(٥) البيت من شواهد سيبويه المجهولة القائل، انظر: الكتاب ج ١ ص ١٥٨ والمقتضب جـ٣ صـ٢٢٢ وابن يعيش جـ١ صـ١٢٢ والهمع جـ١ ص ١٩٤ والدرر ج ١ ص ١٦٦ والمخصص ج ١٢ ص ١٨٥ وشرح حماسة أبي تمام للتبريزي ج ٣ ص ٢٧٢ وشروح سقط الزند ص ١١٦٦، ومعجم شواهد العربية ص ٢٨١. ألب: جمع، لبينهم: أي ليبينوا ويبعدوا، والترب والجندل: كناية عن الخيبة لأن من ظفر من حاجته بها لم يحظ بطائل، والجندل جمع جندلة وهي الحجارة.

(٦) نقص في الأصل.

(٧) في اللسان: (ويب) «ويب: كلمة مثل ويل، ويباً لهذا الأمر، أي عجباً له»، وفيه أيضاً: (ويس): «ويس: كلمة في موضع رأفة واستملاح كقولك للصبي: ويسه ما أملحه والويح والويس بمنزلة الويل في المعنى، وويس له أي ويل».

أفعالُها؛ فإذا أضفْتَها لم يكن فيها إلا النصبُ بإضمار فعل؛ وإذا فصلْتَها من الإضافة جاز نصبها ورفعها كقولك: ويلٌ له، وويحٌ له.

وإن شئت ويلاً (له)[1] وويحاً (له)[1]، قال الله عز وجل: ﴿وَيْلٌ[2] لِلْمُطَفِّفِينَ﴾، وقال تعالى: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾[3]، وقال الشاعر[4]:

كَسَا اللؤمُ تَيْماً خُضْرَةً في جُلُودِها ... فويلٌ لتَيْم مِنْ سرابيلِها الخُضْرِ

فالنصب بتقدير: ألزمه الله ذلك، والرفع بالابتداء، والمعنى: ثبت له ويلٌ وويحٌ.

ومن ذلك ما يستعمل في الأمر والتحذير كقولك: الأسدَ الأسدَ، والنجاءَ النجاءَ، والطريقَ الطريقَ، على تقدير: احْذَر الأسدَ، والْزَم النجاءَ، وخلِّ الطريقَ، وكُرِّرَ الاسمُ تأكيداً، فصار أحدُ الاسمين بمنزلة الفعل.

فإذا ذكرت الفعل لم تُكَرِّر فتقول: احذَر الأسدَ، والْزَم النجاءَ، وخلِّ الطريقَ، ([5] ولا تقل: خَلِّ الطريقَ الطريقَ)[5]؛ لأن التكرير إنما جُعل

(١) زيادة في «ق».

(٢) الآية من سورة المطففين.

(٣) الآية ١٥ من سورة المرسلات، والآية ١٠ من سورة المطففين.

(٤) هو جرير.

والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٦٧، وروايته: فويلاً بالنصب، وانظر: المقتضب ج ٣ ص ٢٢٠ واللامات ص ١٣٣ ـ ١٣٤ وابن يعيش ج ١ ص ١٢١، وديوانه ص ٥٩٦، والخُضرة هنا: السواد، قال الأعلم: «وجعل لها سرابيل سوداً من اللؤم بادية عليهم على طريق المثل، لأنهم يقولون في الكريم النقي العرض: فلان طاهر الثوب، أبيض السربال» والسرابيل: جمع سربال وهو القميص، وقد استشهد به سيبويه على نصب «ويلاً» كما قال الأعلم، والأكثر في كلام العرب رفعه، وقد أشار الصيمري إلى رواية النصب، قال سيبويه ج ١ ص ١٦٦: «فهذه الحروف كلها مبتدأة مبني عليها ما بعدها، والمعنى فيهن: أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك» ثم قال في ص ١٦٧: «واعلم أن بعض العرب يقول: ويلاً له، وويلةً له».

(٥-٥) نقص في الأصل.

عِوضاً من ذكر الفعل، فإذا ذُكِرَ الفعلُ اسْتَغْنى عن التكرير، كما قال جرير:

خَلِّ الطريقَ لِمَنْ يَبْنِي المنارَ بِه   وابْرُزْ بِبَرْزَةَ حَيْثُ اضطرك[1] القَدَرُ

ومن ذلك: نعمة، وكرامةً، ومسرّةً، أي أكرمُك كرامةً، وأسرّك مسرّةً.

ومِن المعطوف في هذا الباب قولك: إيّاك والشرَّ، وأهلكَ والليلَ، وحسبُك وزيداً درهمٌ (والتقدير)[2]: إيّاكَ احْذَرْ من الشّر، وإياك/ منصوب [٣٦ / أ] باحْذَرْ، وموضع «من» نصب باحْذَرْ أيضا، فَلَمَّا حذفتَها وصل النصب إلى مابعدها، وكذلك أهلَكَ واللَّيْلَ، (أهلكَ)[2] منصوب بتقدير: أهلَك بادِرْ قبل الليل، وموضع «قَبل» نصب ببادِر، فإذا حذفتها وصل النصب إلى مابعدها، ويجوز أن يكون منصوباً بالعطف على ماقبله من غير تقدير حرف الجر، فيكون «إيَّاك» منصوباً بالفعل المضمر، والشرّ معطوفا عليه، وكذلك «أهلك» منصوب بالفعل المضمر، و «الليل» معطوف عليه، وحسبك وزيدا درهَم، معطوف على معنى «حسبُك» كأنك قلت: يكفيك ويكفي زيداً درهَمٌ، كما قال الشاعر:

إذا كانَت الهيْجَاءُ وانشقت العَصَا   فحسبُك والضّحاكَ سَيْفٌ مُهَنّد[3]

واعلم أن في «إيّاك» ضميراً مرفوعاً، لأن التقدير: إيّاكَ نَحِّ، وإيّاك اتَّقِ

---

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٢٨، وانظر: أمالي ابن الشجري ج ١ ص ٣٤٢، وابن يعيش ج ٢ ص ٣٠ والعيني ج ٤ ص ٣٠٧ والتصريح ج ٢ ص ١٩٥ والأشموني ج ٣ ص ٢٨٦ والأغاني ج ٨ ص ٧١ واللسان (برز) ومعجم شواهد العربية ص ١٦٢ وديوانه ص ٢١١. المنار: جمع منارة وهي أعلام الطريق. وبرزة: أم عمر بن لجأ أو إحدى جدّاته، وكان جرير يهجوه بهذا الشعر.

(٢) نقص في «ق».

(٣) لم أعثر على قائل هذا البيت، وهو من شواهد ابن يعيش جـ٢ ص٤٨، ٥٠، وانظر: المغني ص٣٠٤، واللسان (عصا) والعَصا هنا: الجماعة «ضرب انشقاق العصا مثلا في اختلاف القوم لهول المقام»، والشاهد فيه: نصب «الضحاك» لامتناع حمله على الضمير المخفوض، وكان معناه: يكفيك، ويكفي الضحاك، وذكر ابن هشام في المغني أن البيت يروى بالأوجه الثلاثة.

ومأأشبه ذلك من التقدير، ففي الفعل المُضْمَر ضمير الفاعل، فإذا عطفت اسما على لفظ «إيّاك» نصبته.

ويجوز أن تؤكّدَ الضميرَ المرفوعَ في الفعل المستتر، وتعطفَ عليه مرفوعا، قال جرير:

إيّـاكَ أنتَ وعبـدَ المسيـح أنْ تقربـا قِبْلَـةَ المَسْجِـدِ[1]

أنشده يونس[2] بنصبٍ[3] « عبدَ المسيح » عطفا على «إيّاك»، ولو رُفع «عَبْدُ المسيح» بالعطف على المضمر المرفوع لجاز، لأنك قد أكدّته بأنت فحسُنَ العطف عليه.

ومن ذلك: وراءَك أوسعَ لك، وحسبك خيرا (لك)[4]، وقال الله عز وجل: ﴿انْتَهُوا[5] خيراً لَكُمْ﴾، ففي نصب «أوسع» و «خيرا» تقديران:

أحدهما: أن يكون التقدير: وراءك يكُنْ أوسعَ لك، والمعنى: تأخر وراءك يكن أوسعَ لك، وحسبُك خيراً لك، أي اكتف يكُنْ خيرا لك، وانتهوا يكنْ خيراً لكم.

والتقدير الثاني: أن يكونا منصوبين بفعلٍ مضمرٍ يدل عليه هذا المذكور، والمعنى: تأخّرْ واطلبْ مكانا أوسعَ لك أي مكانا واسعاً، وانتهوا (وأتوا)[4] خيرا لكم، لأنهم لما نُهُوا عن الأوّل عُلِمَ أنه يطلب منهم إتيان غير مانُهُوا عنه، فاعرف ذلك إن شاء الله.

---

(١) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص١٤٠، وانظر: المقتضب جـ٣ ص٢١٣ ومعجم شواهد العربية ص١٣٠، وديوانه ص١٠٢٧، ويعني بعبد المسيح: الأخطل، يخاطب الفرزدق لميله مع الأخطل.

(٢) هو أبو عبد الرحمن يُونس بن حبيب مولى بني ضَبّة، سَمِع من العرب، وروى عنه سيبويه كثيرا، له من الكتب: «كتاب معاني القرآن»، و «كتاب اللغات» و «كتاب النوادر الكبير» وغير ذلك، ولد سنة تسعين، وتوفي سنة اثنتين وثمانين ومائة، وقيل غير ذلك، انظر: الفهرست ص٦٣، وأخبار النحويين البصريين ص٢٧، ومعجم الأدباء جـ٢٠ ص٦٥، ووفيات الأعيان جـ٦ ص٢٤٢.

(٣) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص١٤٠.

(٤) نقص في «ق».

(٥) الآية ١٧١ من سورة النساء.

باب التعجب

(^(١)^ معنى التعجب: ماخَفِيَ سببُه وخرج عن نطاقِهِ[١]) وهو قولك: ماأحسنَ زَيْداً، وماأجْمَلَ خالداً.

فما عند سيبويه اسمٌ غيرُ موصولٍ[٢]، مرفوعٌ بالابتداء، و «أحْسَنَ» فعل ماض، وفيه ضمير يرجع إلى «ما»، و «زيد» مفعول «أحسن»، وتقديره: شيءٌ أحْسَنَ زيداً، أيْ حَسَّنَه وأصَارَهُ إلى الحُسْنِ، فلو قلنا: شيءٌ أحْسَنَ زيداً، لم يكن تعجبا، لأنّ «شيئاً» غيرُ مُبْهَم، وإنّما التعجُّبُ ممـا اسْتَبْهَم ولم يُعْرف سببُه، ألا ترى أنّك لو قلت: زيد أحْسَنَ عمْراً، لم يكن هذا تعجبا؟.

وإذا قلت: ماأَعْظَمَ اللهَ، فتقديره: شيءٌ أعْظَمَ[٣] اللهَ، وذلك الشيء عبادُه الذين يُعظِّمونه ويعبدونه، وهو مايُسْتَدل به على عَظمته من بدائع خلقه، ويجوز أن يكون ذلك الشيء هو الله جل وعز فيكون لنفسه عظيما، لالشيء جعله عظيما، ومثل هذا مستعمل في كلام العرب كما قال الشاعر[٤]:

نَفْسُ عِصامٍ سوَّدتْ عِصَامَا [٣٦ / ب]

(١-١) نقص في الأصل وفي «ر».

(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص٣٧، ٤٧، وشرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص١٥٦، وابن يعيش جـ٧ ص١٤٩ والصبان على الأشموني جـ٣ ص٦٨.

(٣) انظر: المقتضب جـ٤ ص١٧٦٠، وقد ذكر السيرافي أربعة أوجه لتفسير قولهم: ماأعظم الله، أحدها ماذكره الصيمري هنا، وثالثها ذكره الصيمري أيضاً بقوله: ويجوز أن يكون ذلك الشيء هو الله جل وعز، وقد نقل ذلك عن الصيمري السيوطي في الهمع جـ٢ ص١٩٥ والأشباه والنظائر جـ٤ ص٦٢، وانظر الأشموني جـ٣ ص٦٦ حيث نقل ذلك عن السيوطي.

(٤) هو النابغة الذبياني، انظر ديوانه طبع المطبعة الأهلية ببيروت ص٧٩.

وقد ذكره البغدادي عرضا في الخزانة جـ٤ ص٩٧، وانظر: أمثال القاسم بن سلام ص١٥، وأمثال العرب للمفضّل =

واعلم أن فعل التعجب يُنْقل من الأفْعَال الثلاثية ولا ينقل من غيرها، وهي ثلاثة أبنية، «فَعَل» نحو ضَرَب، و «فَعِل» نحو عَلِم، و «فَعُل» نحو حَسُن، ولا يُنْقَل إلا من فعل الفاعل كقولك: ماأَضْرَبَ زيداً، وما أَعْلَمَ خالداً، وما أَحْسَنَ بَكْراً.

وأما قولك: ماأعطاه للدراهم، وما أولاه للجميل[1]، فهو مردود من الرباعي إلى أصلِه الثلاثي وهو عَطَا يَعْطُو، وَوَلِيَ يَلِي، ثم نقل «عَطَا» و «وَلِيَ» إلى التعجب، وكذلك: ماأفقر زيدا، هو مردود إلى «فَقُرَ»، لأَنه الأصْل، وعليه جرى «فَقِير» مثل كَرُم فهو كريم، وظَرُف فهو ظَرِيف.

فأما قولهم: ماأَبْغَضَه إِلَيَّ، وما أَمْقَتَهُ إِلَيَّ[2] وأنت تريد: أنه مُبْغَضٌ، وأنه مَقيتٌ، فإنه مأخوذ من «بَغُض» و «مَقُت»، وهما فعل الفاعل.

وإنما لم يجز أن يؤخذ فعلُ التعجب من فعل المفعول، لأَن النّقْل بالهمز لايكون إلا في فعل الفاعل كقولك: جلس وأَجْلَسْتُه، وذهب وأَذْهَبْتُه، وباب التعجب نَقْلٌ، فوجب ألا يُنْقل فيه إلا فعلُ الفاعل.

فإن أردت التعجب من فعل أكثرَ من الثُّلاثي اشْتَقَقْتَ فعلَ التعجب من الثلاثي وأوقعْتَهُ عليْه، فتقول: ماأَشَدَّ حُمرةَ زيدٍ، لأن فعلَه احمرّ واحمارّ، وهو أكثر من ثلاثة أحرف.

وتقول: ماأسرع انطلاقَ زيدٍ، وما أكثر استغفارَ خالدٍ، وما أحْضَر جوابَ بكرٍ، لأنه من انطلق، واستغفر، وأجاب.

= الضَّبي ص٧٨، ومجمع الأمثال جـ٢ ص٣٣١، والعقد الفريد جـ٢ ص١٢٩ وجـ٣ ص٢٨٩، ٣٢٤ والأغاني جـ١١ ص١٢، ومعجم شواهد العربية ص٥٣٤. وعصام هذا هو عصام بن شهبر حاجب النعمان بن المنذر، وكان صديقا للنابغة الذبياني، وقيل: إنه هو الذي حذره من النعمان.

(١) في «ق»: بالجميل، وانظر: المقتضب جـ٤ ص١٧٨.

(٢) في «ق»: وما أمقته لي.

وتقول: ماأسْوَدَ زيدا من السُّودَدِ[1]، لأن فعلَه ساد يسود وهو ثلاثي ، وتقول: فإن أرَدتَّ السَّوَادَ لم يجُز، لأنّ فَعْله اسْوَدّ واسْوَادّ، وتقول: ماأقْبَحَ عورَه، وما أصْفَى بياضَه، وما أَبْيَنَ حَوَلَهُ، لأن أصلَه اعْوَرَّ وابْيَضَّ واحْوَلّ.

فإن قيل لك: ماالدليل على أن الأصْلَ «اعوّر» وأنت تقول: عَوِرَ زيدٌ؟ فالجواب: أنه (قد)[2] اطَّرد في الخَلْقِ، والألوان أنْ يجيء ماضيها على «افْعَلَّ» كقولك: احْمَرَّ، واصْفَرَّ، واسْوَدَّ، وازْرَقَّ، ولا تجيء كلها على «فَعِل» من جميعها على أنه فرْعٌ اسْتُعْمِلَ في بعضها تخفيفا، وأن الأصل «افْعَلّ»، لاطرادِه فيها.

وجميع مابنيت منه فعْلَ التعجبِ يجوز أن تبنيَ منه «أفْعِلْ بِهِ» كقولك أحْسِنْ بزيدٍ، وأَجْمِل بعمروٍ، ومعناه: ماأحَسَنَ زيداً، وما أجْمَلَ عَمْراً ، إلا أنَّ الفرق بينهما أنك إذا قلت : ماأحْسَنَ زَيْداً فأنت وحدك متعجب ، وإذا قُلْتَ: أحْسِنْ بزيدٍ وأجْمِلْ بعمروٍ، فقد استدعَيْتَ غيرَك إلى التعجبِ، قال الله عز وجل: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ[3] وَأَبْصِرْ﴾.

ولا يتغيرُ لفظُ «أفْعِل بِه» في التثنية ولا الجمع ولا المؤنث، تقول: يازيدُ أحْسِنْ بعمروٍ، ويازيدَانِ أحْسِنْ بعمروٍ، وياهنداتُ أحْسِنْ بعمروٍ؛ لأنك لا تأمرُهُم أن يفعلوا شيئا، وإنما نَبَّهْتَهم على مايُتَعَجَّبُ منه، ولا يجوز أن تقول: أحْمِر بزيد، ولا أَصْفِرْ به، كما لم يَجُز: ماأحْمَره، وماأصفَرَه.

وكذلك جميع الأفعال الرباعية (لا)[4] تُبْنَى (على)[4] «أفْعِل به» مثل مالَمْ

---

(١) في اللسان (سود) «..والسُّودَدُ: الشّرَفُ، معروف وقد يهمز».

(٢) نقص في «ر» و «ق».

(٣) الآية ٣٨ من سورة مريم.

(٤) نقص في «ق».

تَبْنِ «ماأَفْعَلَه»، تقول: أَسْرِعْ بانْطلاقِهِ، وأَكْثِرْ باستغفـاره، وأَشْـدِدْ بحُمْرتـه، وأَنِقْ ببياضِهِ.

[٣٧ / أ] ولا بـد من البـاء في هـذا للفرق بين/ مـايُراد بـه الأمر على الحقيقـة وبين مايُراد به التعجب.

ولا يجوز الفصل بين فعل التعجب و (بين)[1] ماعمل فيـه عنـد سيبويـه[2]؛ لأن فعلَ التعجب لايَتَصّرف وقد لزِمَ طريقةً واحدة فضعُف عن الفصْلِ.

وقد أجاز غيرُ سيبويه[3] الفصلَ (فيه)[4] بـالظرف، وحروف الجر كقولـك:

---

(١) نقص في «ر».

(٢) بعد طول بحث وعناء في كتاب سيبويـه للعثور على رأيـه في هـذه المسـألـة وجـدت الآتي في شرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص١٦٤: «ولم يعرض ـ أي سيبويـه ـ للفصل بين الفعل والمتعجَّب منـه» وفي ابن يعيش جـ٧ ص١٥٠: «فـأمـا سيبويـه فلم يصرح في الفصل بشيء، وإنما صرّح بمنـع التقـديم، فقـال: ولا يجـوز أن تقـدم عبـد الله وتُـؤخر مـا، ولا أنْ تُزيل شيئا عن موضعه، فظاهر اللفظ أنه أراد تقـديم مـافي أول الكلام وإيلاء الفعل وتـأخير المتعجّب منـه بعـد الفعل، ولم يتعرض للفصل بالظرف»، وما نقله ابن يعيش عن سيبويه موجود بنصه في الكتـاب جـ١ ص٣٧، وقـال الأزهري في التصريح جـ٢ ص٩٠: «وليس لسيبويه في ذلك نص». وانظر مايأتي من تعليق.

(٣) في شرح الكافيـة الشـافيـة لابن مـالـك ورقـة ١١٣/ب: «قـال الشيـخ أبـو علي الشلـوبين: حكى الصيمري أن مـذهبَ سيبويـه مَنْعُ الفصل بـالظرف بين فعل التعجب ومعمولـه، والصواب أن ذلـك جـائز، وهـو المشهور والمتصـور، هكذا قال الأستاذ أبو علي، وهو المنتهي في المعرفة بهذا الفن نقلا وفهما.

وقال أبو حيـان في ارتشاف الضرب ص٩١٣: «...وإن تعلق الظرف والمجرور بالفعل فـذهب الجرمي، والفراء، والأخفش في أحد قوليه، والمـازني والفـارسي، وابن خروف، والأستـاذ أبو علي الشلوبين إلى جواز الفصل، وهو الصحيح المنصور... وذهب الأخفش في أحد قوليه والمبرد وأكثر البصريين إلى المنع، واختاره الزمخشري ونسبـه الصيمري إلى سيبويـه»، وقـال ابن عقيـل في شرح التسهيـل جـ١ ص١١٧/أ: «وذهب المبرد وأكثر البصريين ومنهم الأخفش في المشهـور عنـه إلى المنـع، ونسبــه الصيمري إلى سيبـويــه»، وانظر: الرضي على الكافيــة جـ٢ ص٣٠٩، والهمـع جـ٢ ص٩١ والتصريـح جـ٢ ص٩٠ والصبـان على الأشموني جـ٣ ص٧٧ ـ ٧٨ وابن يعيش جـ٧ ص١٤٩ ـ ١٥٠، وشرح ابن عقيـل على ألفيـة ابن مـالـك جـ٣ ص١١٩. هذا وقد نسب الجميع إلى المبرد المنْعَ، وقـد نَصَّ هو على المنع صراحـة في المقتضب جـ٤ ص١٧٨ بيـد أنـه في جـ٤ ص١٨٧ قال: «وتقول: «ماأحسن إنسـانـاًقـام إليـه زيـد. ومـاأقبح بـالرجل أن يفعل كـذا، فـالرجل الآن شـائع، وليس التعجب منه، وإنما التعجب من قولك: أن يفعل كذا كنحو: ماأقبح بالرجل أن يشتم الناس».

(٤) نقص في «ر».

مـاأحْسَنَ في الـدار زيـداً، ومـاأحسن اليومَ عَمراً، وقـالوا[1]: ليس فعل التعجب بأضعف من الحروف المشبهة بالفعل نحو «إنّ» وأخواتها، وقـد جـاز الفصل بينهما وبين ماعملت فيه بالظرف وحروف الجر، فيجب أن يجوز الفصل في التعجُّب.

وتقول: ماأحْسَنَ ماقام زيدٌ، فما الثانيـة مع الفعل في تقـدير المصـدر، وهو (في)[2] موضع نصب[3] بالتعجب تقديره: ماأحْسَنَ قيامَ زيدٍ.

وكذلك: ماأحسن ماكان زيد، تقديره: ماأحْسَنَ كَوْنَ[3] زيدٍ، وكان تـامّـة لاتحتاج إلى خبر.

فإن قلت: ماكان أحْسَنَ زَيْداً، فكان زائـدة ليس لهـا اسمٌ ولا خبرٌ، وإنمـا دخلت لتوكيد معنى الماضي[3].

وتقـول: مـاكان أَبْرَدَهـا، ومـاكان أَسْخَنَهـا على زيـادة «كان»، ولا يجـوز ماأصبح[4] أبْرَدَها، ولا ماأمْسَى أدْفَأهَا، لأنّ «كان» لكثرتها جاز أن يُتَصَرَّفَ فيهـا مالم يَجُزْ في غيرها.

ولا يجـوز مـاأضْرَبَ زيـداً عَمْراً؛ لأَن فِعْـلَ التعجب لايَتَعَـدَّى إلى مفعـولٍ غيرِ المُتَعَجَّبِ منه.

وكذلك[5] لايجوز أن يُبْنَى فِعْلُ التعجب من «كان»؛ لأنهـا تلزم المفعولَ في

---

(١) في ابن يعيش جـ٧ ص١٥٠: «وذهب آخرون كالجرمي وغيره إلى جواز الفصل بالظرف... واحتجوا بأَنّ فِعْلَ التعجب وإن كان ضعيفـا فلا ينحـط عن درجـة «إنّ» في الحروف، وأنت تُجيزُ الفصـل في «إنّ» بـالظرف، ...وإذا جـاز ذلك في الحروف كان في الفعل أجْوَزَ وإن ضعُفَ، لأنه لايتقاصر عن الحروف».

(٢) نقص في «ر» و «ق».

(٣) انظر: المقتضب جـ٤ ص١٨٤ ـ ١٨٥، والأصول جـ١ ص١٢٤.

(٤) انظر: الأصول جـ١ ص١٢٥.

(٥) في الأصل: ولذلك.

اللفظ كقولك: كان زيدٌ أخاك، فلو قُلْتَ: ماأكْوَنَ[1] زيداً أخاك، صار بمنزلة: ماأَضْرَبَ زيداً عَمْراً، وهذا لايجوز لِمَا بَيَّنَّاه.

فإذا قُلتَ: ماكان أحْسَنَ ماكان زيدٌ، فكان الاولى زائدة، والثانية مع «ما» في تأويل المصدر على ماقدَّمْنا، ويجوز أن تنصب زَيْداً على أن تَجْعَل «ما» الثانيةَ بمعنى الذي، وتَجْعَلَ في «كان» ضميرا يعود عليْه، وتَنْصبَ «زيداً» على خبر «كان»، ولا يجوز أن تَجْعَلَ «كان» الأولى غيرَ زائدة على أن تُضْمِرَ فيها اسْمَها، وتجعلَ مابعدها خبراً لها؛ لأن «ما» التي للتعجب لاتقع إلا على فعل التعجب. فإذا أضْمَرْتَ في «كان» وجعلتهَا غيرَ زائدة فقد أوْقَعْتَ «ما» عليها، فلم تَلِ فعلَ التعجب في لفظٍ ولا تقدير، وإذا جعلتهَا زائدة فكأنها وَلِيَتْ فعلَ التعجب؛ فلذلك لم يَحْسُن أن تَجْعَل «كان» غير زائدة، وقد أجَازه بعضُهم[2] على قُبْحه، وَجَعْلُ «ما» الثانية في معنى الذي أيضا[3] قبيح، والأجود أن يكون بمعْنَى المصدر، وإنما قَبُح أنْ تُجعلَ بمعنى الذي، لأنّ «ما» موضوعة لذوات مالا يعقل، ولصفات[4] من[5] يعقل، فإذا جعلتها بمعنى الذي في قولك: ماأحْسَنَ ماكان زيْداً، فقد جعلتها لذات زيْدٍ؛ فلذلك قبُح.

---

(١) قال ابن السراج في الأصول جـ١ ص١٢٥: «ولا يجوز عندي أن يُشْتَقَّ فِعْلُ التعجب من «كان» التي هي عبارة عن الزمان.

(٢) هو السيرافي، قال ابن يعيش جـ٧ ص١٥٠: «وكان السيرافي يذهب إلى جواز أن تكون «كان» ههُنا غيرَ زائدة، وتكون خبر «ما»، وفيها ضميرٌ مِنْ «ما»، و «أحسن زيدا» خبرُ «كان»، وقد حكاه الزَّجّاجي، وفيه بعد «وهذا بنصه في شرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص١٦٧.

(٣) في «ر»: وجعل «ما» أيضا الثانية في معنى الذي قبيح.

(٤) انظر: المقتضب جـ٤ ص١٨٥.

(٥) في الأصل: مايعقل.

وتقول: ماأَحْسَنَ وأَجْمَلَه زيداً، على إعمال الأَول[1]؛ وفي التثنية: ماأَحْسَنَ وأجملَها الزيدَيْنِ و (في الجمع[2]): ماأَحْسَنَ وأجملَهُم الزيدِينَ، وما أَحْسَنَ وأجملَهُنّ الهنداتِ.

وعلى إعمال الثاني (تقول[3]): ماأحسن وأجمل زيدا، وماأحسن وأجمل الهندات، تحذف من الأول استغناء بالثاني، كما بينا في باب الفعلين[4]

وإذا رددت فعل التعجب[5] إلى نفسك تقول: ماأَحْسَنَني كما تقول: ماأَكْرَمَني، فإن رددته إلى نفسك/ مستفهماً قلت: ماأَحْسَنِي؟ كما تقول: [٣٧ / ب] ماغُلامِي؟ وهذا يدلك على أن «أَحْسَنَ» في التعجب فِعْلٌ[6]، لأن ضمير المنصوب يتصل به، كما يتصل بالأفعال من قولك: ضَرَبَنِي، وأَكْرَمَنِي، ولو كان اسْماً لَكَانَ ضميرُ المتكلم ياءً وحدَها، مثل الاستفهام في قولك: ماأَحْسَنِي كقولك: ماأخي وما صاحِبِي.

ولا يجوز أن يُسْتعمل الفعلُ المستقبلُ في التعجب؛ لأنه إنما يُتعجب مما قد ثبت ووقع ولم يُعْلم سببه؛ فلذلك لم يُسْتَعمل فيه إلا الفعل[7] الماضي.

---

(١) أجاز بعض النحويين التنازعَ بين فِعْلَي التعجب، ومنعَه بعضهم، وقد أجازه المبرد، قال في المقتضب جـ٤ ص١٨٤: «وتقول في شيء من مسائل هذا الباب: ماأحسن وأجمل زيدا إذا نصبْتَ بأَجْمل، فإن نصبْتَه بأَحْسَنَ قُلْتَ: ماأَحْسَنَ وأَجْمَلَه زيداً؛ لأنك تريد: ماأحسن زيداً وأَجْمَلَه»، وانظر: الأصول جـ١ ص١٢٤، والرضي على الكافية جـ١ ص٨٢ والأشباه والنظائر جـ٤ ص١٠٩.

(٢) نقص في الأصل، وفي «ق»: وفي التثنية والجمع ماأحسن.

(٣) نقص في «ر» و «ق».

(٤) انظر: ص ١٥٣ـ ١٥٥ فيما سبق من التبصرة.

(٥) هنا سقط في «ر» يستغرق باقي التعجب وبابَيْ نِعْمَ وبِئْس» و «حبَّذا» وجزءاً من باب الجر وينتهي في ص٢٩٢، وسأنبه على بداية الموجود من النسخة في موضعه إن شاء الله.

(٦) هذا مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين، أما بقية الكوفيين فذهبوا إلى أن «أَفْعَلَ» في التعجب اسم. انظر: الإنصاف ص١٢٦ ـ ١٤٨.

(٧) في «ق»: إلا لفظَ الماضي.

ولا يستعمل له مصدر؛ لأنه لايَتَصرّف، وإنما لم يَتَصرّف؛ لأنه تَضَمّن ماليس له في الأصل، إذ أصْلُه الخبرُ دون التعجب، وهو «حَسُنَ زيدٌ جداً»، فلما نُقِل عن الخبر (المحض)[1] إلى التعجب أُلْزِم لفظا واحدا ولم يُصَرَّف.

ويُصغَّر فعلُ التعجب، لأنّهُ لَمَّا مُنِعَ من التصرف أشبه الاسمَ، فتقول: ماأُحَيْسِنَ زيداً، وما أُمَيلح عَمْراً، قال الشاعر[2]:

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانَاً شَدَنَّ لَنَا ... مِنْ هؤُلَيّاءِ[3] بَيْنِ الضّالِ والسَّمُر

وليس في تصغيره دليل على أنه اسم؛ لما قدمنا؛ ولأن آخره مبنيٌّ على الفتح كبناء الأفعال الماضية.

---

(١) زيادة في «ق».

(٢) هو العَرجي. انظر ذيل ديوانه ص١٨٣، ونُسِب إلى كُثَير عزة، وإلى شاعر يدعى كامل الْمُنْتَقِفِيّ.

(٣) في «ق»: من هؤليائكنّ، وهي رواية في البيت.

وهو من شواهد ابن الشجري في أماليه جـ٢ ص١٣٠، ١٣٣، ١٣٥، وانظر: الإنصاف ص١٢٧ وابن يعيش جـ١ ص٦١ وجـ٣ ص١٣٤ وجـ٥ ص١٣٥ وجـ٧ ص١٤٣، والخزانة جـ١ ص٤٥ وجـ٤ ص٩٥، وشرح شواهد الشافية ص٨٣ والمغني ص٦٨٢ وشرح شواهده ص٣٢٤ والعيني جـ١ ص٤١٦ والهمع جـ١ ص٧٦ وجـ٢ ص٩٠، ١٩١ والدرر جـ١ ص٤٩، ٥٠، وجـ٢ ص١١٩، ٢٢٩ والأشموني جـ٣ ص٦٩، ٧٩ واللسان (شدن) ومعجم شواهد العربية ص١٧٩. وقد نسب هذا البيت إلى شاعر يدعى كامل المنتقفيّ أو المنتقى، ففي ترجمته جـ١ ص٦٦ من دمية القصر: «ولكامل هذا شعر بدوي.. فما علق بحفظي من مترنماته قوله من قصيدة أولها:

إنسانة الحيّ أمْ إدْمَانة السَّمُر ... بالنِّهي رقصها لحن من الوتر

ياماأميلح غزلانا شدن لنا ... من هؤليائكن الضال والسمر

بالله ياظبيات القاع قلن لنا ... ليلاي منكن أم ليلى من البشر؟

الغزلان: جمع غزال، وهو ولد الظبية، ويشبه العرب به حسان النساء، وشَدَنَّ: أصله من قولهم: شدَنَ الظبي من باب قعد إذا قوي وترعرع، وهؤلياء: تصغير هؤلاء على غير قياس، والضال: السِّدر البَري واحدته: ضَالَة، والسَّمُر: شجر الطلح، واحدته سَمُرة.

ووجه تصغير هـذا الفعـل أنهم أرادوا أن يُصَغِّرُوا الجنسَ[1]، ولم يصلـوا إلى المصدر الذي هو اسم الجنس[1]، والفعلُ يـدل على المصـدر فصغروه وهم يريـدون تصغيرَ المصـدر، وإذا كان هـذا هكـذا فليس في تصغيره[2] دليـل على أنـه اسم، فاعرفه إن شاء الله تعالى.

---

(١) في «ق»: الحسن.

(٢) انظر: الإنصاف ص١٢٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤١، ١٤٢.

باب «نعم» و «بئس»

وهما فعلان[1] لا يعملان إلا في الأجناس خاصَّةً، فما كان منها معرَّفاً بالألف واللام رفعاه، وما كان منها نكرة نصباه كقولك: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، ونِعْمَ رجلاً عبدُ الله، وليس يُراد بالرجل واحدٌ بعينه، وإنما أريد به الجنسُ، لأنك تريد أن تجعل المدح الذي يستحقه الجنسُ كُلُّه للواحدِ منه، وكذلك بئسَ الرجلُ غُلامُكَ، وبئس صاحباً زيدٌ، أردت أن تَجْعَلَ له جميعَ الذم الذي يستحقه الجنسُ كلُّه؛ ولذلك لا يجوز أن يليَهُمَا غيرُ الجنس؛ لأنك تُريد المدحَ العامَّ والذمَّ العامَّ.

وكان الأصل فيهما «نَعِمَ» و «بَئِسَ» مثل «عَلِم» و «جَهِل»، ثم كُسِرت النونُ والباءُ إتباعاً لكسرة العين والهمزة فصارا: «نِعِم» و «بِئِس» بكسرتين متواليتيْن مثل «إِبِل» و «إِطِل»[2] ثم أُسْكِنَتَا تخفيفاً، فصار «نِعْم» و «بِئْس»، وقد استُعْمِلا على الأصل، وقال الشاعر[3]، أنشدناه[4] أبو سعيد[5] السيرافي[6]:

---

(١) هذا مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين، وذهب باقي الكوفيين إلى أنها اسْمان مبتدآن. انظر: الإنصاف ص٩٧ ـ ١٢٦، وابن يعيش جـ٧ ص١٢٧ ـ ١٢٨.

(٢) الإطل: الخاصرة.

(٣) هو طرفة بن العبد. انظر: ديوانه ص٨٥.

(٤) في باقي النسخ أنشده أبو سعيد السيرافي.

(٥) انظر: شرح السيرافي جـ٣ قسم ١ ص٩٧.

(٦) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد، ولي القضاء ببغداد، كان من أعلم الناس بنحو البصريين، قرأ على أبي بكر بن مجاهد القرآن، وعلى أبي بكر بن دريد اللغة، له من التصانيف كتاب «شرح سيبويه» الذي لم يسبق إليه بمثله، وكتاب «أخبار النحويين البصريين» توفي سنة ثمان وستين، وقيل: سنة إحدى وسبعين، وقد اعتمدت على شرحه لكتاب سيبويه كثيراً كما بينت في قسم الدراسة.

انظر: الفهرست ص٩٣، ومعجم الأدباء جـ٨ ص١٤٧، ووفيات الأعيان جـ١ ص٣٦٠، وغاية النهاية جـ١١ ص٢٩٤، وإنباه الرواة جـ١ ص٣١٣ ـ ٣١٤ والبغية ص٢٢١، وتاريخ بغداد جـ٧ ص٣٤٢.

فَفِــــــــداءٌ لبَنِي قَيْسٍ على   مــاأصــاب النَّـــاسَ من سُرٍّ وَضُرّ
مــــا أَقلَّتْ قـــدمٌ نَـــاعِلَهَــــا   نَعِمَ السَّـــاعُـون في الأَمْرِ المُبِرّ[1]

والدليل على أنها فِعْلان: أنّك تُضْمِرُ فيهما إذا قلت: نِعْم رجلاً زيد، ونِعْم غلاماً غلامك، ولا يُضْمرون إلا في الفْعل.

وكَذلك تلحقها تـاء[2] التـأنيث في قولـك: نِعْمَت الجـاريـةُ هنـد، وبِئْسَت الجاريةُ جاريتُك، كما تلحق سائر الأفعال إذا جُعِلَتْ للمُؤَنَّث.

ولاَ تتصرف «نعم» و «بئس»؛ لأنهما نُقِلاَ من الخَبَر إلى معْنى المـدْحِ/ والـذمِّ، [٣٨ / ا] فلَمَّا تَضَمّنَا ما ليس لهما في الأصل مُنِعَا (من)[3] التصرف.

والرجل في قولـك: نِعْمَ الرجلُ زيـدٌ، مُرْتَفِعٌ بنعم ارْتِفَـاعَ الفـاعلِ بفعلِـه، وزيد مرفوع بالابتداء، ونِعْمَ وما عملت فيـه خبره، وإنْ[4] شئْتَ كان زيـدٌ خبر ابتداء محذوف تقديره: هُوَ زيدٌ، والنكرة المنصوبةُ بعـد «نِعْمَ» مشبَّهـةٌ بـالمفعول؛ لأن في «نِعْمَ» ضميرٌ فاعلٌ، والفعل إذا اشْتَغَل بفاعِلِه وجب أن يَنْصِبَ مـا بعـده.

---

(١) وهـو من شـواهـد سيبـويـه جـ٢ ص٤٠٨ بروايـة: نَعِمَ السـاعـون في الحيّ الشُّطُر، وانظر: المقتضب جـ٢ ص١٤٠، والخصائص جـ٢ ص٢٢٨ والمحتسب جـ١ ص٣٤٢ وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٥٥ والإنصاف ص١٢٢ وابن يعيش جـ٧ ص١٢٧، والخزانة جـ٤ ص١٠١، والهمع جـ٢ ص٨٤ والدرر جـ٢ ص١٠٨ واللسان (نعم) ومعجم شواهد العربية ص١٣٤، ورواية الديوان هكذا:

خـــــالتي والنّفسُ قِــــدْمـــا إنهم   نَعِمَ الســـــــاعـــــــون في الحيّ الشُّطُر.

(٢) في الأصل: هاء التأنيث.

(٣) نقص في الأصل.

(٤) قال أبو حيان في لرتشاف الضرب ص٩١٣ فزيد مبتدأ، والجملة قبله خبر عنه كحاله إذا تقدم، هـذا مـذهب سيبويه والأخفش، وقيل: خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو زيد، ونسب هـذا إلى سيبويـه وقـال بـه جـاعـة منهم الجرمي والمبرد والـزجـاج وابن السرّاج، والسيرافي والفـارسي وابن جني والصيمري، وذكر ذلـك ابن عقيـل في شرح التسهيـل جـ١ رقم ١١٣/ب، وذكر ذلك أيضاً الأشموني، انظر جـ٣ ص٩١، وقد أجاز الصَّيْمري هنا الوجهيْن.

ولا يجوز إظهار الفاعل المضر عند سيبويه[1]، ويجوز عند أبي العباس[2] كقولك: نعم الرجل رجلاً زيدٌ، وإنما لم يُجز عند سيبويه إظهاره؛ (لأنّ المرفوع والمنصوب جميعاً يدُلاَّنِ على الجنس وأحدهما يغني عن الآخر)[3]، وأبو العباس[2] يُجيزُه على التوكيد.

وتقول: زيدٌ نِعْم رجلاً، والزيدان نِعْم رَجُلين، والزيدُون نِعْم رِجَالاً، ولا يجوز أن تقول: نِعْمَا ولا نِعْمُوا؛ لأنه فِعْلٌ غير مُتَصرف.

ويجوز زيدٌ نِعْمَ الرجل، ولا يجوز: زَيْدٌ قامَ الرجل؛ لأن «نِعْم» لَمَّا كانت تعمل في الجنس صار بمنزلة ما فيه عائدٌ إلى المبتدأ؛ لأن معناه: زيدٌ ممدوح في الرجال، وقولك: قام الرجل لا يقدر فيه أكثرُ[4] من لفظه.

واعلم أن المضاف إلى مافيه الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف، وكذلك المضاف إلى النكرة بمنزلة النكرة، فتعمل «نِعْم» و «بِئْس» فيهما، كما عَمِلَتَا في الأول، فتقول: نِعْمَ سيِّدُ القوم عمرٌو، وبئس غلامُ رجلٍ صاحِبُك، قالَ ذو الرُّمّة:

أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبْجَاءُ مُجْفِرَةٌ ... دَعائِمَ الزَّوْرِ نِعْمَتْ زَوْرَقُ[5] البَلَدِ

---

(١) انظر: الكتاب جـ١ ص٣٠٠ ـ ٣٠١.

هذا وقد شرح ابن يعيش مذهب سيبويه في جـ٧ ص ١٣٢.

(٢) انظر: المقتضب جـ٢ ص١٥٠ وابن يعيش في الموضع السابق.

(٣) ذكر ذلك ابن يعيش في الموضع السابق وهو شرح لمذهب سيبويه، ثم قال ابن يعيش عقب ذلك: «وأيضاً فإن ذلك ربّما أَوْهَم أن الفعل الواحد له فاعلان، وذلك أنّك رفعتَ اسْمَ الجنس بأنّه فاعل، وإذا نَصَبْتَ النكرة بعد ذلك آذنْتَ بأن الفعل فيه ضميرٌ فاعل، لأن النكرة المنصوبة لا تأتي إلا كذلك».

(٤) في الأصل: وليس كذلك: قام الرجل لا يقدر فيه أكثر من لفظه.

(٥) وهو من شواهد ابن يعيش جـ٧ ص ١٣٦، وانظر: المقرب جـ١ ص٦٨، والخزانة جـ٤ ص١١٩، واللسان (نعم) ومعجم شواهد العربية ص١١٦ وديوانه ص١٧٤. الحرة: الكريمة، وأراد بها الناقة، والعَيْطل: الطويلة العنق، وثبجَاء: ضخمة، والثَّبَج بفتحتين: ما بين الكاهل إلى الظهر، أي إن هذا فيها عظيم، والمُجْفرة: العظيمة الجنب =

وتقول: نعم فيك راغبا زيدٌ، وبئس لِعَمْرو أخاً أنْتَ، فيجوز هذا بإجماع[1]، قال الله تعالى: ﴿بِيسَ للظَّالِمِينَ[2] بَدَلاً﴾.

فإنْ قلت: نِعْمَ فيك الراغبُ زيدٌ، وجعلت «فيك» من صلة «الراغب» لم يَجُز[3]؛ لأن الصلة لا تتقدم على الموصول، وإن جعلت «فيك» تبيينا غيرَ صلةٍ جاز؛ لأنك أردت: نعم الراغبُ، ثم قلت: «فيك» لتبيِّن موضعَ الرغبة كما قال الله عز وجل: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾[4]؛ لأنه لو قيل: وكانوا مِن الزاهدين لم يُعْلَم فِيمَ[5] ذا؟ فجِيءَ بفيه للْبيان، وليست في صِلةِ الزاهدين.

واعلم أن الاسمَ العلَمَ (قد)[6] يُجْعَلُ بمنزلة الجنس، ويَدْخلُ عليه الألف واللام إذا قُدِّر جماعةً، اسمُ كلّ واحدٍ (منهم)[6] مثلُ الآخر، فتقول: نِعْم الزَّيْدُ زيدُك، كأنك قلت: ممدوحٌ في المسمِّينَ بزيد زيدُك.

= الواسعة الجوف، والجُفر بالضّم: الوَسط، يقال: فرس مُجْفِرة إذا كانت عريضة الجِرْم، وناقة مُجْفِرة كذلك، وصفها بأنها عظيمة القوائم، وكنّى عن ذلك بدعائم الزّوْر. والدعائم: القوائم، والزّوْر بفتح الزاي: أعلى الصدر، وهو شاهد على أنه تُؤَنّث «نِعْم» لِكَوْن المخصوص مؤنثا وإن كان الفاعل مذكراً.

(١) في هذا الإجماع نظر، قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ص٩٠٩: «وقال ابن الحاج في نقده على المقرب، قال الصيري: أما تقدُّمه على التمييز نحو: نعم فيك راغباً زيد فجائز بإجماع، قال ابن السراج، وفيه نظر، وأما نِعْم طعامَك آكلا زيد فلا يجوز»، وقد قال ابن السراج في الأصول جـ١ ص١٤٠ ـ ١٤١: «وتقول: نعم بِكَ كَفيلاً زيدٌ، كما قال الله تعالى: «بِئْسَ للظَّالِمِينَ بدَلاً» ويُجيزُ الكسائي نعم فيك الراغبُ زيدٌ، ولا أعرفه مسموعا من كلام العرب.. ولا يجوز عندي: نعم طعامَك آكلا زيد».

(٢) الآية ٥٠ من سورة الكهف. وإبدال الهمزة ياء في «بئس» قراءة ورش من طريقيه وأبي عمرو من طريق السوسي، وهي أيضا قراءة أبي جَعْفَر، انظر: التيسير ٣٥ ـ ٣٦ وإبراز المعاني ص١٠٩ ـ ١١٠، والنشر جـ١ ص٣٩٠ ـ ٣٩٢ والإتحاف ص ٦٧.

(٣) انظر: الأصول جـ١ ص١٤٠.

(٤) الآية ٢٠ من سورة يوسف.

(٥) في الأصل وفي «ق»: فيماذا، والصحيح أنّ «ما» الاستفهامية إذا دخل عليها جارّ وجب حذف ألفها، انظر: مغنى اللبيب ص٢٩٨ ـ ٣٠٠.

(٦) نقص في «ق».

وتَقُولُ: بِئْس الحَجَّاجُ حَجّاجُ بْنُ[1] يُوسُفَ، فتجعلُه من أمّةٍ (اسمُ)[2] كلٍّ واحدٍ منهم حَجّاج.

وتقول: نعم رجلاً وصاحباً أخُوك، وبئس الرجلُ والصاحِبُ عمرٌو، ولا يجوز نعم الرجلُ وصاحباً[3] عمرٌو؛ لأنه لَمْ يتقدم ([4] منصوب يُعْطَفُ عليه، وكذلك لا يجوز: نعم صاحباً والرجلُ أخوك؛ لأنه لم يتقدم[4]) مرفوعٌ يعطفُ عليه، ولا يعطف على المضمر (في[4] نعم)، لأنه مضمرٌ مجهول، ولا يعطف على المجهول.

ويجوز أن تصف الجنس فتقول: نعم الرجل الظريفُ أنت، ونعم رجلاً عاقلاً أخوك، كما قال الشاعر[5]:

[٣٨ / ب] نِعْمَ الفتَى المُرِّيُّ أَنْتَ إذا هُمُ حَضَروا لَدَى الحُجُرَات نارَ الموقدِ

وإنما جاز ذلك - وإن كان القصدُ فيه الإبهامَ -: لأنه يجري مَجْرى الاسْم العلَم إذا جُعِلَ كالجنس، فيكون التقدير: مَمْدُوح في الفِتْيان المُرِّيِّينَ أنتَ، كما كان تقدير ذلك: مَمْدُوحٌ في الزيدين أنتَ؛ لأن الاسم (الْعَلَم)[4] يَقصُره على قوم دون قوم، وكذلك الصفة تَقْصُره على قوم دون قوم.

---

(١) انظر: الأصول جـ١ ص١٤٢.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) انظر: الأصول. الموضع السابق.

(٤-٤) نقص في «ق».

(٥) هو زهير بن أبي سلمى. والبيت من شواهد ابن السراج في الأصول جـ١ ص١٤٢، وانظر: المغني ص٥٧٨ وشرح شواهده ص٣٠٩، والعيْني جـ٤ ص٢١، والخزانة جـ٤ ص١١٢، والأشموني جـ٣ ص٨٥ ومعجم شواهد العربية ص١٢٥ وديوانه ص٢٧٥. المُرِّيّ: المنسوب إلى مرة وهو من أجداد سنان بن أبي حارثة بن مُرَّة، وكان زهير مادحاً له ولابن هَرِم بن سنان المُرِّي، وأنْتَ هو المخصوصُ بالمدح، واذا ظرفية، و «هم» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، و «لدى» ظرف متعلق بحضروا والمراد بالحجرات: البيوت التي ينزل فيها الضيوف، والموقد: هو الذي يوقد النار ليَدُلَّ بها الغرباءَ والعفاةَ.

فإذا أدخلت «ما» على «نعم» و «بئس» بطَلَ عملُهما، وجاز أنْ يليَهما ما لم يكن يَليهما قبل دخول «ما»، تقول: نِعْم مَا أنْتَ، وبئس ما صَنَعت، قال الله عز وجل: ﴿بِيسَمَا اشْتَروا[1] بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾، ولم يَجُز قبل أنْ تُدْخِل «ما» أن تَقول: نعم أنت، ولا بئس صنعت، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

(١) الآية ٩٠ من سورة البقرة. وانظر تخريج قراءة تخفيف الهمزة في «بئسما» فيما ذكرته قريباً من آية الكهف ص٢٧٧، وانظر أيضاً: السبعة ص١٣١.

بَابُ حَبّذا

واعلم أنّ «حَبَّـذَا» تجري مَجْرى «نِعْمَ» و «بِئْسَ» في نَصْبِ النكرة خـاصَّـةً، فتقول: حَبَّذَا رَجُلاً زيدٌ، وحبذا جَارِيةً جاريتُك، فرجُلاً وجـاريـةً، منصوبـان على التمييز، أو على التشبيـه بـالمفعول (بـه)[1]؛ لأَن «حَبَّ» فعل و «ذا» اسم مُبهم جُعِل مع «حَبَّ»[2] بمنزلـة المضمر في «نِعْم» إذا قلت: نِعْم رجلاً زيـدٌ؛ لأَن «حَبَّ» مع المبهم بمنزلة اسم واحد، وليس يلزمه التفسيرُ كما يلزم «نِعْمَ» و «بِئْسَ».

وتقول: حَبَّذَا عبدُ الله، وحبذا هِنْدٌ، لأن «ذَا» (قد)[3] سد مَسَدّ الجنْسِ.

ورَفْعُ الأَسماء بعد «حَبَّذَا» على ثلاثة أَوْجُه:

أحدها: أنْ يكون «حبَّذَا» رَفْعاً بالابتداءِ، والاسمُ العلمُ خبرهُ.

والثاني: أن يكون مرفوعاً بالابتداء، وحَبَّذا خبرٌ مقدم، والتقدير: الممدوحُ زيدٌ.

والثالث[4]: أن يكون «زيدٌ» خَبَرَ ابتداءٍ محـذوفٍ كما ذكرنـا في «نِعْم»، تقـديرُه: هو زيد.

---

(١) نقص في «ق».

(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص٣٠٢، والمقتضب جـ٢ ص١٤٥.

(٣) زيادة في «ق».

(٤) ذكر أبو حيـان في ارتشـاف الضرب ص٩١٧ أن ذلـك هو اختيـار الصيمري، وذكر ذلـك أيضـا السيوطي في الهمع جـ٢ ص٨٨.

وقـال الرضي في شرح الكافيـة جـ٢ ص ٣١٨ ـ ٣١٩ «وعنـد المبرد وابن السراج أن تركيب«حب» مـع «ذا» أزال فعليّـة «حب»؛ لأن الاسم أقـوى، فحبـذا: مبتـدأ والمخصـوص خبره، أي المحْبـوب زيـد، وقـال بعضُهم: بـل التركيب أزال اسمية «ذا» لأن الفعل هو المقدم فالغلبة له، وصار الفاعل كبعض حروف الفعل، فحبذا: فعل، والمخصوص فاعله...

والأَوْلَى أن يقال في «حبذا»: إنه كإعراب مخصوص «نعم» إما مبتدأ، أو خبر مبتدأ لا يظهر كما قالـه قوم هنـاك، لكن لا تعمل النواسخ في هذا المخصوص ولا يقدم على حبذا وقـال بعضهم: المخصوص بعـد (حبـذا) عطف بيـان لـذا، =

ويجـوز إسقـاط «ذا» من «حَبّـذَا»، واستعمال «حَبّ» وحـدَهـا، ويلـزمهـا التفسير كما لزم «نِعْم» و «بِئس» فتقـول: حَبّ رجـلاً زيـدٌ، والأصـل: حَبُبَ على «فَعُل» كقولك: كَرُم، ثم تَسْكُن الباءُ الأُولى وَتُدْغَم في الثـانيـة، ومنهم من يترك حركـة الحـاء على حـالهـا قبل الإدغـام، ومنهم منْ ينقُـل ضمـة البـاء إلى الحـاءِ فيقول: حُبَّ رجُلاً زيْدٌ، قال الأخطل:

فَقُلْت اقتلـوهـا عنكم بِمِـزاجِهـا وحُبَّ بِهَـا مقتـولَـةً حين تُقْتَـل[1]

يُنشَد بضم الحاء على تقدير نَقْل الحركة، وفتحها على الأصل.

وبـاب «فَعُل» يستمر في هـذا البـاب ويَطَّرد، تقول: كَرُمَ رجلاً زيـدٌ، ولَؤُمَ غُلامـاً عمرٌو، وظَرُفَ امرأ أخُـوك، وحَسُنَ وجْهـاً وجهُـك، قـال الله عـز وجـل: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَـةً تَخْرُجُ مِنْ[2] أَفْـوَاهِهِم﴾ وفي (جميـع)[3] هـذه الأفعـال ضميرٌ على شريطة التفسير، كما ذكرنا في «نِعْمَ» و «بِئْسَ» ، فاعرف ذلك إن شاء الله.

= وكان ينبغي أن يجوز ادعـاء مثل ذلـك في مخصـوص «نعم» و «بئس»، إلا أن دخـول النـواسـخ يمنع من ذلـك، وقـال الرَّبعيّ: «ذا» زائدة كما في: مـاذا صنعت، والمخصوص فـاعل «حب»، وقـد اشتق منـه فعل نحو لا تحبـذه كحوْلَق، وبسْمَل ونحوهما».

(١) هو من شواهد ابن السراج في الأصول جـ١ ص١٢٧، وانظر:

أسرار العربية ص١٠٨، وابن يعيش جـ٧ ص١٢٩، وشرح شواهد الشافية ص١٤ والخزانة جـ٤ ص١٢٢، والعيني جـ٤ ص٢٦، ومعجم شواهد العربية ص٢٧٨، وديوانه جـ١ ص١٩٣٧.

(٢) الآية ٥ من سورة الكهف.

(٣) زيادة في «ق».

بَابُ الجَرِّ

الجر يكون في الكلام بثلاثة أشياء، بأسماءٍ، وظروفٍ، وحروفٍ.

فالأَسماء: لا تُحْصى، وكل اسم أُضِيفَ إلى اسم فالثَّاني مجرورٌ بإضَافَةِ الأَول إليْه كقولك: غلام زيدٍ، ودار عمروٍ، وصاحب عبد الله، وما أشبه ذلك.

ومنه ما تغلب عليه الإضافة نحو «مِثْل» و «مَثَل» و «وَسْط» و «وَسَط» و «شِبْه» و «شَبِيه» و «خِدْن» و «خَدِين» و «غَيْر» و (نحو)[1] و «كُلّ» و «بَعْض» و «سُبْحان» و «مَعَاذ» و «أَيّ» و «ذِي» و «ذَاتُ»، فهذه /الأسماءُ وما أشبهَها [٣٩ / ا] مُضَمَّنَةٌ بالإضافة نحوُ: مِثْل زيدٍ، وشِبْه عمروٍ، وخِدن هنْدٍ، وكُلّ القومِ، وغَيْر أَخيك، وأيّ النّاسِ، وذو مالٍ، وذاتُ حُسْنٍ.

والظرف: نَحوُ «بَيْن»، و «سِوى»، و «سَواء»، و «أَسْفل» و «تُجَاه» و «لَدُن» و «عِنْد» و «عَدَا» و «خَلاَ» و «قُبَالَة» و «إِزَاء» و «حِذَاء» و «قَبْلُ» و «بَعْدُ» و (مع)[1] و «عَلَى» و «عَنْ» (فيمن جعلها اسمين)[1] و «خَلْف» و «قُدّام» و «أَمَام» و «وَرَاء» و «تَحْتَ» و «فَوْقَ» وما أشْبَه ذلك كقولك: زيد عِنْد عمروٍ، وإزاءَ خالد، وحِذَاءَ بكرٍ، وجاءني القوْمُ سِوَى زيدٍ و (سوى)[1] أبيك، وقَبْلَ عَمْروٍ وبَعْدَ عُمَرَ، وكذلك جميع الظروف إذا أضفْتَ منها شيئاً إلى شيء فالثّاني مجرور نحو ما ذكرنا.

وأَمّا الحروفُ فتنقسم قسمين: أحدهما يُسْتَعملُ حرفاً وغيرَ حرف، والآخر يكون حَرفاً لا غير.

---

(١) نقص في الأصل.

فــأمــا مــا يستعمــل حرفــاً وغير حرف فنحــو «عَلَى» و «عَنْ» و «كاف التشبيه» و «مُنْذُ» و «مُذْ» فهذه تكون حروفاً في حال، وأسماءً في أخرى.

قال ذُو الرُّمّة[1]:

فقُلْت اجْعَلي ضَـوْءَ الفراقـدِ كلِّهــا يمينــاً وَمَهْــوَى النَّجم من عَنْ شِمالِــكِ

فأدخل «مِنْ» عَلَى «عَنْ»؛ لأنه جعلهـا اسما، ومِنْ لا تـدخل إلا على الاسْم، وقال آخر[2]:

غَدَتْ مِن عَلْيه تنفُضُ الطَّل بعدما رأَتْ حَـاجبَ الشّمس اسْتَـوى فتَرفّعَـا

فأدخل «مِنْ» عَلَى «عَلَى»؛ لأنه جعلها اسْما، وقال امْرُؤُ القيْسِ:

ورُحْنا بِكابْنِ المـاءِ يُجْنَبُ وَسْطَنـا تُصَوِّبُ فيه العيْنُ طَوْراً وترْتَقِي[3]

فـأدخل البـاء على كاف التشبيـه، لأنهـا اسم، كأنـه قـال: بمثـل ابْنِ المـاء، وقـال الأعشى:

---

(١) رواية الديوان:

وقلت اجعلي ضـــوء الفراقـــد كلهــــا يمينــــا ومهـــوى النَّسْر من عَنْ شِمالِـــكِ

والنَّسْرَان كوكبان في السماء معروفان على التشبيـه بـالنسر الطـائر، والبيْت من شواهـد ابن السراج في الأصول جـ١ ص٥٣٢، وانظر: أسرار العربيـة ص٢٥٤ وابن يعيش جـ٨ ص٤٠ وشرح سقـط الزنـد ص٥٣٩ وديوانـه ص١٧٤٣، ولم ينسبْـه أحـد من هؤلاء، ولم يخرّجـه صـاحب معجم شواهـد العربيـة إلا من ابن يعيش كما ذكر في ص٢٥٨، وهـو عنْـدَهُ لمجهول، الفرقدان نجمان في السماء لا يغرُبان، وقد قالوا فيها فراقد كأنهم جعلوا كلَّ جزء منها فرقدا.

(٢) هو يزيد بن الطثرية.

والبيت في نـوادر أبي زيـد ص١٦٣، وهـو من شـواهـد المبرد في المقتضب جـ٢ ص٣٢٠ وانظر: الكامـل ص٤٨٨ وأمـالي ابن الشجري جـ٢ ص٢٢٩، وأسرار العربية ص٢٥٦، وابن يعيش جـ٨ ص٣٨، ومعجم شـواهـد العربيـة ص٢١١. حاجب الشمس: قرنها. وهو ناحية من قرصها حين تبدأ في الطلوع، والطلّ: المطر الخفيف، أو النّدَى.

(٣) وهـو من شـواهـد ابن الشجري في أمـاليـه جـ٢ ص٢٢٩، ٢٨٦ وانظر: الضرائر ص١٧٦، ومعجم شـواهـد العربية ص٢٤٩ وديوانه ص١٧٦. ابن الماء: طائر، وسطنا: بيننا، يصف فرسا. تصوب فيه العين طورا وترتقي: أي تنظر العين إلى أعلاه وأسفله من إعجابها به.

أتنْتَهُون ولن يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كالطَّعْن يذهَبُ فيه الزيت[1] والفُتُلُ

كأنه قال: مثلُ الطعن.

وأما «مُذْ» و «مُنْذُ» فهما بمعنى واحد (و)[2] يكونان اسمين[3] وحرفين؛ فإذا جُرَّ بهما فهما حرفان، وإن رُفع بهما كانا اسمين.

والغالب على «مُنْذُ» أن تكون حرفاً خافضاً؛ لأنه في الزمان بمنزلة «مِنْ» في المكان، تقول: ما رأيته مُنْذُ يومين، ومُنْذُ شهرين، ومُنْذُ اللّيلةِ، ومُنْذُ اليومِ، والغالب على «مُذْ» أن يكون اسماً؛ لأنه محذوف مِنْ «مُنْذُ»، والحذف حقه أن يكون مِن الأسماءِ؛ لتصرفها وتمكنها؛ فإذا أريد بـ «مُذْ» ما مضى جُعِلتْ اسْماً، وَرُفِع ما بعدها؛ كقولك: ما رأيته مُذْ يومان، ومُذْ يومُ الجمعة، وإذا أريد به ما أنتَ فيه جَعَلْتَه حرفَ جرٍّ كقولك: ما رأيتُه مُذْ الشهرِ، ومُذْ الليْلةِ.

وتقول: ما رأيتُه مُذْ قَدِمَ زيدٌ، فتُدْخِلُه على الفعل إذا جعلته اسْماً؛ لأَن الظرف يُضَافُ إلى الأفْعال كقوله عز وجل: ﴿هَـذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[4]، وتأويله: (ما رأيته)[2] مُذْ قُدومِ زيدٍ، فإذا جعلتَه حرْفاً لم يدْخُل على الفعْل.

---

(١) وهو من شواهد المبرد في المقتضب جـ٣ ص٤ والكامل ص٤٤، وانظر: الإيضاح العضدي جـ١ ص٢٦٠، والخصائص جـ٢ ص٣٦٨، وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٢٢٩، ٢٨٦، وابن يعيش جـ٨ ص٤٣، والخزانة جـ٤ ص١٣٢، ١٦٣، والعيني جـ٣ ص١٩١ والهمع جـ٢ ص٣١ والدرر جـ٢ ص٢٩ وحاشية يس على التصريح جـ٢ ص١٨ وديوانه ص٤٨. أتنتهون: استفهام انكاري وتنتهون بمعنى تَنْزَجِرُون، وقوله: ولن ينهى ذوي شطط جملة معترضة بين الفعل ومتعلقه في بيت تال للشاهد. الشطط: الجور، وجملة: يذهب صفة للطعن؛ لأن اللام فيه للجنس، والفُتُل جمع فَتِيلة يعني بها فَتيلة الجراحة.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) انظر: مغنى اللبيب ص٣٣٥ ـ ٣٣٦.

(٤) الآية ١١٩ من سورة المائدة.

وأما ما لا يستعمل إلا حرفا في هذا الباب: فالباء الزائدة في قولك: بزيد؛ واللام الزائدة في (قولك)[1] لزيدٍ مالٌ، و «مِنْ» و «إلى» و «فِي» و «رُبَّ» و «حَتّى» إذا كانت غايةً، وسنذكرها في بابها إن شاء الله تعالى.

[٣٩ / ب]

ومعنى الباء: الإلصاقُ[2] باستِعانةٍ/وبغير استِعَانةٍ.

فأمّا الاستعانةُ: فما عُمِل بآلة، كقولك: كَتَبْتُ بالقلم، وقطعْتُ بالسّكين، أي استعنت على الكتابة بالقلم، وعلى القطع بالسكين.

وغير الاستعانة كقولك: خاضَ برجله الماءَ، وضرب بزيد الأرضَ، أي ألصق رِجْلَه بالماء خائضاً له، وألصق زيداً بالأرض مضروبا.

ومعنى اللام: المِلْكُ والاستحقاقُ، كقولك: الدارُ لزيدٍ، أي يمْلِكُها، والْمَغْفِرَةُ لِعمروٍ، على طريق الدعاء، أي استحق المغفرةَ، وما أشبه هذا.

ومعنى «مِنْ»: ابتداءُ الغاية كقولك: سِرْتُ من الكوفة إلى البَصْرة، فابتداء المسير من الكوفة.

وتكون للتبعيض كقولك: أخذتُ من مال زيدٍ ديناراً.

وتكون للتّبْيينِ كقوله عز وجل: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ[3] مِنَ الأَوْثَانِ﴾، كأنّه قال: اجتنبوا الرِّجْسَ الذي هو الأوثان.

وتكون لاستغراق الجنس كقولك: ما في الدار من رجلٍ، وما بها مِن أنيسٍ.

وتكون زائدة مع الأسماء العامة[4] كقولك: ما جاءني من أحد، وإنما جُعلتْ

---

(١) نقص في «ق».

(٢) في «ق» : الإلزاق، وهو بمعنى الإلصاق.

(٣) الآية ٣٠ من سورة الحج.

(٤) أي مع النكرات الواقعة في سياق النّفْي، وإذا وقَعتْ النكرة في سياق النفي أفادت العموم.

هھُنا زائدةً؛ لأنَّها لم تُفِدْ بدخولها معنىً لم يُعْلم قبل دخولها، ألا ترى أنك إذا قلتَ: ما جاءني أحدٌ، فقد نفيْتَ (نفيا)[1] عاما لا يُحْتَاجُ معه إلى دَلالةٍ أخرى؟ فلمَّا دخلت «مِنْ» والكلام مستغن عنها، ولم تكن زائدة[2] في المعْنى حُكِمَ بأنها زائدة.

ومعنى «إلى» الانتهاءُ، كقولك: خرج عبد الله من داره إلى المسجد، فالمسْجد انتهاءُ خروجه، و «مِنْ» ابتداؤُه.

ومعنى «في» الوعاء[3] كقولك: زيد في الدار، أي صارت الدار وعاءً لزيد، هذا أَصْلُه، وقد يقال على المجاز: في يد زيدٍ ضيعةٌ، أيْ احتوى مِلْكُه على الضَّيْعَةِ كاحتواءِ الوعاء على ما فيه.

ومعنى «رُبَّ» التقليل[4]، كقولك: رُبَّ رجلٍ يقول ذاكَ (أي قَلَّ مَنْ[5] يقول ذاك) .

وجميع هذه الحروف والظروف والأسماءِ التي ذكرنا، والتي في معناها مِمَّا لم نَذْكُرْ متى أُضِيفَ (شيء)[6] منها إلى شيءٍ فالثاني مجرور.

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) أي لم تأتِ بمعْنى جديد.

(٣) أي الظرفيّة.

(٤) هذا هو اختيار الصيمري وقد أشار إلى ذلك السيوطي، قال في الهمع جـ٢ ص٢٥: وفي مفادها أقوال، أحدها: أنه للتقليل دائماً، وهو قول الأكثر، قال في البسيط كالخليل وسيبويه... والرُّمَّانِي وابن جني والسيرافي والصيمري، وانظر: الأصول جـ١ ص٥٠٧ ـ ٥٠٩، ومن النحاة من يرى أن «رُبَّ» تأتي للتكثير كثيرا، ومِنْهم من يرى أنها تأتي للتكثير دائماً، قال ابن هشام في المغني ص١٣٤: «وليس معناها التقليل دائماً خلافا للأكثرين، ولا للتكثير دائما خلافا لابن دُرُسْتَوَيه وجماعة بل ترد للتكثير وللتقليل قليلا»، وانظر: التصريح جـ٢ ص٧ ـ ١٨ والصبان على الأشموني جـ٢ ص٣٠٠.

(٥) زيادة في «ق».

(٦) نقص في الأصل.

فَمَا كان من الأسماء مُنَوَّناً وأضفتَهُ حذفْتَ منه التنوينَ؛ لأَن الإضافةَ والتنوينَ زائدان، وأحدُهُمَا يُعاقِبُ الآخر.

وإن أَضفتْ اسْماً فيه الأَلفُ واللامُ حذفْتَ الألفَ واللامَ للإضافة؛ لأَن الألف واللام للتعريف، والإضافة تُعَرِّفُ، فأَحدُهما يُغْني عن الآخر إلا ما ذكرنا في باب «الْحَسَن الوجْه» ؛ لأَنها إضافةٌ غيرُ حقيقية، وكذلك إذا أضفْتَ اسْما مثنى أو مجموعاً جمعَ السَّلامة حذفت النون؛ لأَنّها بمنزلة التنوين، فتقول: غلاما زيدٍ، ومُسْلِمُو عَمْرٍو[1].

ولا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في شيء من الكلام. فأَمّا في الشعر فإن سيبويه[2] يُجيز الفصلَ بالظُّرُوفِ، وحروفِ الجر خاصَّةً، وأَنشد[3]:

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يَوْماً ... يُهودِيٍّ يقاربُ أو يُزِيلُ

أراد: بكفِّ يهوديٍّ يوْماً، فَفَصَلَ بينهما بالظرف، وقال ذو الرمة:

كأَنَّ أَصْواتَ مِنْ إيغَالِهِنَّ بنَا ... أَواخِرِ الْمَيْسِ أصواتُ الفَرَارِيج[4]

(١) انظر: ص٢٣٠ فيما سبق من التبصرة.

(٢) انظر: الكتاب جـ١ ص٩٠.

(٣) انظر: الكتاب جـ١ ص٩١.

وانظر أيضاً: المقتضب جـ٤ ص٣٧٧ والأُصول جـ٢ ص٢٣٦ والإيضاح العضدي جـ٢ ص١٤٦، وشرح السيرافي جـ١ قسم ١ ص٤٥٢ والإنصاف ص٤٣٢، وابن يعيش جـ١ ص١٠٣ والعيني جـ٣ ص٤٧٠ والتصريح جـ٢ ص٥٩، والهمع جـ٢ ص٥٢، والدرر جـ٢ ص٦٦ والأشموني جـ٢ ص٣٥٨ واللسان (عجم)والضرائر ص١٤٤، وإبراز المعاني ص٣١٦ ومعجم شواهد العربية ص٢٩٥، شبه رسوم الدار بالكتاب في دقتها، وخص اليهود لأنهم أهل كتاب، وجعله يقارب بين كتابته ويفرق تمثيلا لتلك الآثار يتقارب بعضها ويتباعد البعض.

(٤) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٩٢، ٢٩٥، ٣٤٧، وانظر: المقتضب جـ٤ ص٣٦٧، والأصول جـ١ ص٤٩٠ والخصائص جـ٢ ص٤٠٤ وسر الصناعة جـ١ص١١، وشرح السيرافي جـ١ قسم ١ ص٤٥١ واللامات ص١٠٩ والإنصاف ص٤٣٣ وشرح الحماسة للمرزوقي ص١٠٨٣، وابن يعيش جـ١ ص١٠٣ وجـ٢ ص١٠٨ وجـ٣ ص٧٧ والخزانة جـ٢ ص١١٩ وديوانه ص٩٩٦. أوغل في الأرض: أبعد فيها، يعني الإبل، و «من» للتعليل والأواخر جمع آخرة وهي من الرَّحْل: عُود في آخره ليستند إليه الراكب، والميس شجر يُتّخَذُ منه الرِّحَال، والفراريج: جمع فَرُّوج، وهو صغار الدجاج.

أراد: كأن أصوات أَواخرِ الْمَيْسِ، وقال عَمرو بن قَمِيئَةَ:

لَمَّا رأَتْ سَـاتِيـدَ مَـا استعْبَرَتْ ... لله دَرُّ اليَـومَ مَنْ لاَمَهَـا[1]

وأَمّـا قراءَة من قرأ: ﴿أَوْلادَهُمْ[2] شُرَكَـائِهِمْ﴾ فَنصَبَ[3] «أولادَهم» وتقـديره قَتْلُ شركائِهم أولادَهُم، فلا يجوز عند/ البصريين[4]؛ لأَنه فَصَل بين المضاف والمضاف إليه في غير موضِع ضرورة، ولا يجوز مثلُه في الشِّعر عند سيبويه[5]. [٤٠ / أ]

فأَمّا ما أنشد بعضُهم[6] من قوله:

---

(١) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٩١، وانظر: المقتضب جـ٤ ص٣٧٧، والأُصول جـ٢ ص٢٣٥ ومجالس ثعلب ص١٥٢ وشرح السيرافي جـ١ قسم ١ ص٤٥٢ واللامات ص١٠٨ والإنصاف ومجالس ثعلب ص٤٣٢ وابن يعيش جـ٢ ص٤٦ وجـ٣ ص١٩، ٢٠، ٧٧ وجـ٨ ص٦٦ والخزانة جـ٢ ص٢٤٧ ومعجم البلدان (ساتيد ما)، وإبراز المعاني ص٣١٦، ومعجم شواهد العربية ص٣٣٧ وديوانه ص١٨٢. والضمير في «رأت» لابنته التي ذكرها في بيت سابق، و «ساتيد ما» جبل بالهند لا ينقطع ثلجه، وذكر البغدادي أنه نهر قرب أرزن، واستعبرت: بَكتْ.

(٢) الآية ١٣٧ من سورة الانعام.

(٣) هو ابن عامر. انظر: السبعة ص١٠٧ وإبراز المعاني ص٣١٥ ـ ٣١٩، والنشر جـ٢ ص٢٦٣، والإتحاف ص٢٥٨، وقد أنكر الزمخشري هذه القراءَة، ورد عليه أبو حَيّان وغيره، وقال في توجيه هذه القراءة في البحر المحيط جـ٤ ص٢٢٩: «.. وقرأ ابن عامر كذلك أي ببناء» زين للمجهول ....، إلا أنه نصب «أولادهم»، وجر «شركائهم»، فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول وهي مسألة مختلَفٌ في جوازها، فجمهور البصريين يمنعونها، متقدِّمُوهم ومتأخِّرُوهم، ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر، وبعضُ النحويين أجازها وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصَّريح المحْض «ابن عامر»الآخذ القرآنَ عن عثمان بن عفّان قبل أن يَظْهرَ اللحن في لسان العرب، ولوجودها أيضا في لسان العرب في عدة أبيات».

(٤) انظر: الإنصاف ص٤٣١ ـ ٤٣٦، والبحر المحيط في الموضع السابق.

(٥) انظر: الكتاب جـ١ ص٩٠.

(٦) هو أبو الحسن الأخفش، زاده في حواشي كتاب سيبويه. انظر: الشنتمري جـ١ ص٨٨.

والبيت من شواهد الفراء في معاني القرآن جـ١ ص٣٥٨، وجـ٢ ص٨١، وذكر في ص٨٣ أنه باطل، وأن الصواب: زَجّ القلوصِ أبو مزادة، وانظر: مجالس ثعلب ص١٥٢ والخصائص جـ٢ ص٤٠٦ والإنصاف ص٤٢٧ وابن يعيش جـ٢ ص١٩، ٢٢، وقال الزمخشري في المفصل: «وما يقع في بعض نسخ الكتاب من قوله فزججتها .. البيت، فسيبويه بريء من عهدته» وانظر أيضاً: إبراز المعاني ص٣١٧ والبحر المحيط جـ٤ ص٢٢٩، والمقرب جـ١ ص٥٤، والخزانة جـ٢ ص٢٥١والعيني جـ٣ ص٤٦٨، والأشموني جـ٢ ص٣٥٧، ومعجم شواهد العربية ص٩٩، وقال البغدادي في الخزانة: «وهذا البيت لم يعتمد عليه متقنو كتاب سيبويه حتى قال السيرافي: لم يثبته أحد من أهل الرواية، وهو من زيادات أبي الحسن الأخفش=

فَــزَجَجْتُهــــا بِمِـــزَجَّـــةٍ   زَجَّ القلــــوصَ أَبِي مَــــزَادَة

تقديره: زَجَّ أبي مزادَه القلوصَ، فليس معروفا عند البصريين[1]، ولا مشهوراً عن ثقة يُؤْخَذُ بلغته، ولا يُعْرف من حَيثُ يَصحّ.

فصل[2]: واعلم أن «رُبَّ» لا تدخل إلا على النّكرات، كقولك: رُبَّ رجلٍ قد رأيتُ، ورُبَّ امرأةٍ قد أكْرَمْتُ، ورُبَّ عالِمٍ[3] قد لقيتُ، ورُبَّ رجل وأخيه، فتعطفُ «أخيه» على رجلٍ، ولا يجوزُ: رُبَّ أخيه، لأنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه، وقد تقدم هذا[3].

وتقول: رُبَّ رجلٍ منطلق نفسُه وزيدٌ، فتُؤكد الضميرَ الذي في «منطلق» ثم تعطف عليه «زيدا» ولا يجوز أن تَجُرَّ «نفسَه» توكيدا لرجل؛ لأنه نكرة، وتقول: رُبّ مَنْ يقول ذاك، كأنك قلت: رُبَّ إنسانٍ يقولُ ذاك، قال الشاعر[4]:

يــــا رُبَّ مَنْ يُبْغِض أَذْوادَنــــا   رُحْنَ عَلى بَغضـائِـه واغْتَـدَيْنْ

كأنه قال: رُبَّ إنسان يُبغِض أذوادنا.

=في حواشي كتاب سيبويه، وأدخله بعض النساخ حتى شرحه الأعلم، وابن خلف، زججتها: طعنتها بالزُّج، والزُّج بضم الزاي: الحديدة التي تُركَّبُ في أسفل الرمح. والمِزجّة: الرمح القصير، والقلوص: الناقة الشّابّة وأبو مزادة: كنية رجل. ولم أقف على قائل هذا البيت.

(١) انظر: الإنصاف ص٤٣١ ـ ٤٣٦.

(٢) في «ق»: باب «رب».

(٣) انظر: ص١٠٢ فيما سبق من التبصرة.

(٤) هو عمرو بن قميئة.

والبيت من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٧٠، وانظر: المقتضب جـ١ ص٤١، وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٣١١، وابن يعيش جـ٤ ص١١ والحيوان جـ٣ ص٣٠٦، ومعجم شواهد العربية ص٣٧٩ وديوانه ص١٩٦. الأذواد: جمع ذود بالفتح وهو القطيع من الإبل ما بين الثلاث إلى الثلاثين، يعني أنهم أشداء أعزاء لا يستطيع أحدٌ صدَّ إبلِهم عن مرعى، قال الشنتمري: «.. ويُبْغض في موضع الوصف لمَنْ، يقول: نحن محسودون لشرفنا وكثرة مالنا والحاسد لا ينال منا أكثر من إظهار البغضاء لنا لعزنا وامتناعنا».

وتقول: رُبَّ مِثْلِك، ورُبَّ شِبْهِك، ورُبَّ غيرِك؛ لأنها نكرات، ولا يجوز: رُبَّ شَبيهِك؛ لأن شَبيهَك معرفةٌ معناه: المعروف بشَبيهِك.

والفرق (بينه و)[1] بين شِبْهِك: أنّ شِبْهَك الإضافةَ غالبةٌ على لفظه؛ووجوه الشبه كثيرة، وشبيهُك ليْست الإضافة غالبة على لفظه؛ فإذا أُفْرِد تَنكَّر، وإذا أُضيفَ إلى معرفة تعرّف.

واعلم أنّ «رُبّ» تُحذَف وتُجْعَل الواو عوضاً منه فَيُجرُّ مابعدها على تأويل «رُبّ»، كما كانت عوضا من باء القسم في قولك: والله، فتقول: وبلدةٍ قطعْتُ، ومجلسٍ حَضَرْتُ، على معنى: رُبّ بلدةٍ، ورُبَّ مجلسٍ، وتُسمّى هذه الواوْ «واو رُبَّ»، كما قال رُؤبة:

وبَلدٍ عاميةٍ أَعْمَاؤُهْ[2]

أي رُبّ بَلدٍ، وقال

وَقاتِمِ الأعْمَاقِ خَاوي الْمُخْتَرَقْ[3]

أيْ رُبَّ بلدٍ قاتِمِ الأعْمَاقِ، والدليل على هذا أن واو العطف لاتُذْكَرُ إلا بعد كلام، وقوله: قاتم الأعماق أوّلُ القصيدة، وكذلك: وبلدٍ عاميةٍ أعماؤه، فإذا

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) وهو من شواهد ابن الشجري في أماليه جـ١ ص٣٦٦ وجـ٢ ص٣٩، وانظر: الإنصاف ص٣٧٧، ٣٨١، ٥٢٩ وابن يعيش جـ٢ ص١١٨، واللسان (عمى) وفيه: «وقوله: عامية أعماؤه، أراد متناهية في العمى على حد قولهم: ليل لائل فكأنه قال: أعماؤه عامية فقدم وأخر، ...قال الأزهري: عامية: دارسة، وأعماؤه: مجاهله، بلد مجهلٌ وعَمِي: لايُهْتدى فيه» وانظر أيضا: معجم شواهد العربية ص٤٣٧، وديوانه ص٣.

(٣) وهو من شواهد سيبويه جـ٢ ص٣٠١، وانظر: الخصائص جـ١ ص٢٦٤ وجـ٢ ص٢٢٨ وص٣٢٠ والمنصف جـ٢ ص٣، ٣٠٨، وابن يعيش جـ٢ ص١١٨ وجـ٩ ص٢٩ والخزانة جـ١ ص٣٨ وجـ٤ ص٢٠١ والمغني ص٣٤٢، ٣٦١ وشرح شواهده ص٢٥٩، ٢٦٥، والعيني جـ١ ص٣٨ والهمع جـ٢ ص٣٦ والدرر جـ٢ ص٣٨ والأشموني جـ٥٤، والعمدة جـ٢ ص٢٤٠ وشروح سقط الزند ص٥٨٢، ١٥٨٧، وديوان رؤية ص١٠٤ ومعجم شواهد العربية ص٥٠٤، والقاتم: المغبر، والأعماق: النواحي القاصية، والخاوي: الخالي، والمخترق: المتسع، يعني جوف الفلاة.

ذُكِرَتْ «رُبَّ» مَع «الواو» فقيل: ورُبَّ بَلَدٍ، لم يجُزْ أنْ يكون أوّلَ الكلام؛ لأنّ الواو حينئذٍ للعطف.

وفي «رب» أربع[1] لغات: «رُبَّ» مُشَدَّدَة، وَ «رُبَ» مُخففة، (و[2] «رُبْ») بالتخفيف والتسكين، و «رُبَّتْ» بعلامة التأنيث، والأصل «رُبَّ» بالتشديد ثم تخفف على وجهين: أحدهما: أن يُحذف المتحرك، والآخر: أن يُحْذف الساكن، كما قال أبو كبير الهذلي:

أَزُهَيْرَ إن يَشِبِ[3] القَذَالُ فإِنّه   رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لفَفْتُ بِهَيْضَلِ

وإذا أُدْخِلت «ما» عليها منعَتْها مِنْ عمل الجر[4]، وتَدْخُل على الأفعال، كما قال الله عز وجل: ﴿رُبَمَا يَودُّ[5] الّذينَ كَفَرُوا﴾، وقال الشاعر[6]:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النفوسُ مِنَ الأَمـ   ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقالِ

---

(١) ذكر السيوطي أن «رب» فيها سبع عشرة لغة، انظر: الهمع جـ٢ ص٢٥.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) في الأصل: إن شاب. وهو من شواهد ابن جني في المحتسب جـ٢ ص٣٤٣، وانظر: أمالي ابن الشجري جـ٢ ص٤، ٣٠٢ والتصحيف والتحريف ص٣٦٤، والإنصاف ص٢٨٥، وابن يعيش جـ٥ ص١١٩ وجـ٨ ص٣١، والمقرب جـ١ ص٢٠٠ والخزانة جـ٤ ص١٦٥، واللسان (هضل) ومعجم شواهد العربية ص٣١٩، وديوان الهذليين ص١٠٧٠. وزهير: هو ابن الشاعر، والقذال: مابين نقرة القفا وأعلى الأذن وقد يطلق على الرأس كله، والهَيْضَل من معانيه كما في اللسان: الجماعة من الناس، ولَجِب: كثير الجَلَبَة مرتفع الأصوات، ولففت: جمعت، يريد أنه جمع جيشا بجيش للحرب.

(٤) في الأصل: من عمل الحروف.

(٥) الآية ٢ من سورة الحجر.

(٦) هو أمية بن أبي الصلت، وقيل: عبيد بن الأبرص، ونُسِبَ إلى غيرهما. والبيت من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٧٠، ٣٦٢، وانظر: المقتضب جـ١ ص٤٢ وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٢٣٨، وابن يعيش جـ٤ ص٢ وجـ٨ ص٣٠ والخزانة جـ٢ ص٥٤١ وجـ٤ ص١٩٤، والمغني ص٢٩٧، وشرح شواهده ص٢٤٠ والشذور ص١٣٢ والعيني جـ١ ص٤٨٤ والهمع جـ١ ص٨، ٩٢ والدرر جـ١ ص٤ وص٦٩ والأشموني جـ١ ص٢٣٠ واللسان (فرج) والحيوان جـ٣ ص٤٩ والبيان والتبيين جـ٣ ص٢٦٠، ومعجم شواهد العربية ص٣٢٣، وزيادات ديوان أمية بن أبي الصلت ص٣٦٠، وديوان عبيد بن الأبرص ص١١٢. والفرجة بفتح الفاء: الانفراج في الأمر، وبالضم: الشق فيما يرى ويحس، والعقال: حبل تشد به قوائم الابل. وقد روي البيتُ في «ق» هكذا: رُبما تجزع... وهي رواية فيه.

فصل[1]: واعلم أن بـاب «أفعل» إذا أضِيف إلى شيء كان جُـزءا ممّـا أُضِيف إليـه كقولـك: زيـد أفضلُ القومِ، وعمرو خَيْرُ/ النـاس؛ فـزيـد من القـوم، وعمرو من [٤٠ / ب] النـاس، ولو قلت: زيـد أَفْضَلُ الحميرِ، لم يَجُـز، لأَنـه ليس من الحمير، ولـو قلت: زيد أفضلُ الدّوابّ، جاز؛ لأن الـدّوابَّ تقع على الآدميين وغيرهِم، قـال الله عز وجل: ﴿إنّ شَرَّ الدَّوَابِّ[2] عِنْدَ الله الَّـذِينَ كَفَرُوا﴾، ونقول: الخَزُّ أفضل الثيـاب؛ لأَنـه منهـا، ولو قلت: الخز أفْضلُ الكتـان، لم يَجُزْ؛ لمـا عَرّفْتُـك، وتقـول: زيـد أفضل الإخوة، فهذا جائز؛ لأَنه أَحـدُ الإخوة، فـإنْ قُلْتَ: زيـد أفضل إخوتـه لم يجز؛ لأن هذا الككلام يُوجِبُ أن يكون زيداً أخا نفسِه، وهذا محال.

فإن أردت أن تضيف «أفْعل» إلى شيء لايحتمل أن يكون جُزْءاً منه أدخلت «مِنْ» فتقول: اليـاقُـوت أفضـلُ مِن الـزّجـاج[3]، والخـز أفضـل (من)[4] الكتّـان؛ لأنك إذا أدْخلْتَ «مِنْ» بَطَل أن يكون الأول جزءا من الثاني.

ولايُثَنىّ «أفعلُ» (وبـابُـه)[5]، ولا يُجمع، ولا يُؤنّث، تقول: زيـد أفضـلُ من عمرو؛ (والزيدان أفضل من[4] عمروٍ) والزيدون أفضل من عمرو، والهندات أفضل من زيـدٍ، وإنمـا لم يُثَنّ، ولم يُجْمـعْ، ولم يُـؤنث؛ لأنــه بمنزلـة الفعـل والمصــدر، تقديره: عمرو يَزيد فضلَه على فَضْلِ زيـد، فَلمـا كان المعْنى على هـذا لم يُثَنَّ، ولم يُجمع، ولم يُؤنث، لأن المصدر المُطْلَق لايُثَنّى، ولا يجمعُ، ولا يُؤنث.

---

(١) في «ق»: باب «أفعل وحكمه.

(٢) الآية ٥٥ من سورة الأنفال.

(٣) هذا هو بداية الموجود من النسخة «ر» ونهاية السقط الذي أشرت إليه سابقا.

(٤) نقص في الأصل.

(٥) نقص في «ق».

ومعنى «مِنْ» هَهُنا: ابتداءُ[1] الغاية، كأنه قـال: ابتـدأ فَضْلُـه من زيـد فزاد عليه وعلى أمثاله، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

فصل[2]: واعلم أن ظروف الزمان خَاصّةً تُضاف إلى الجُمل، ولا تُغَيّرُ ألفـاظُهـا عمّا كانت عليه قبلَ الإضافة (تقول)[3] جئتـك يوم عبـد الله أمير، وأجيئـك يومَ تقوم، وهـذا زَمُن أخوك سـائرٌ، ووقْتُ يقوم زيـدٌ، ويومُ يزورُك بكرٌ، فما بعـد هـذه الظروف من الأفعـال والجمل في موضع جرٍّ بإضـافتها إليـه، ولولا ذلـك لنَوَّنتهَا؛ لأنها مُتَمَكِّنَـةٌ متصرفـة، قـال الله عز وجل: ﴿هَـذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّـادِقِينَ صِدْقُهُمْ[4]﴾، وقال: ﴿هَذَا[5] يَوْمُ لاَيَنْطِقُونَ﴾ .

فإنْ أضَفْتَ (ظرف)[6] الزمان إلى فعل ماض كان لـك وجهـان: إن شئْتَ أعرَبْتَه وأجريْتَه على أصله، وإن شِئتَ بنيْتَـه على الفتح، لأنـك أضفتَـه إلى غير مُعْرب فتقولُ: هذا[7] يومَ نفع[8] زيداً صدقُه، فتفتحُه وموضعُـه رفع، وإن شئْتَ رَفَعْتَه على ماقلنا، قال النابغة:

---

(١) يرى سيبويه أنها للتبعيض مع ابتداء الغاية الذي هو الأصل فيها، قال في الكتـاب جـ٢ ص٣٠٧: «وكـذلـك هذا أفضل من زيد، إنما أراد فضله على بعض ولا يعم»، ويرى ابن مالك أنها للمجاوزة، قال ابن هشام في المغني ص٣٢١: «وزعم ابن مـالـك أن «من» في نحـو: زيـد أفضـل من عمرو للمجـاوزة، وكأنـه قيـل: جـاوز زيـد عمرا في الفضـل» وقـال الصبان شارحـا معنى التبعيض عنـد سيبويـه: «يؤخـذ من قول سيبويـه في «هو أفضل زيـد»: فضلـه على بعض ولم يعم: أن المراد بـالتبعيض كـون مجرورهسا بعضـا لاالتبعيض المتقـدم في حروف الجر»، وانظر: الصبـان على الأشمـوني جـ٣ ص١٠٢.

(٢) في «ق»: باب حكم ظروف الزمان في الإضافة.

(٣) نقص في الأصل.

(٤) الآية ١١٩ من سورة المائدة.

(٥) الآية ٣٥ من سورة المرسلات.

(٦) زيادة في «ق».

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ٢ ص٤٧ ـ ٤٨.

(٨) في الأصل: ينفع.

عَلَى حينَ عاتبْتُ المشيب على الصِّبا ... وقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشيبُ وازع[1]

يُنشد بفتح «حين»؛ لأنه مضاف إلى مبني، ويُكْسر على الأصل، ومثله في القرآن: ﴿مِنْ خِزْيِ[2] يَوْمَئِذٍ﴾، فمن كسر[3] أعْرَب، وأجراه على أصله، ومن فتح[4] بناه مع «إذْ» لأنه غير متمكن.

وتقول: رأيتك إذْ عبدُ الله سائرٌ، فما بعد «إذْ» في موضع جرٍّ بإضافتها إليه وهي ظرف للزمان الماضي.

وتقول: سأزورك إذا وَلِيَ بكرٌ (بغداد)[5]، فالجملة[6] في موضع جرٍّ بإضافة «إذَا» إليها، وهو (ظرف)[7] للزمان المستقبل.

وأمَّا حَيْثُ: فهو ظرف مكانٍ، ويُضَاف إلى الجُمل؛ لأنَّه أشبه «إذْ»؛ لإبْهَامِه[8] في المكان كإبهام «إذ» في الزمان، فتقول: رأيتك حيثُ زيدٌ قائمٌ وأكرمك حيثُ يقُوم زيدٌ.

---

(١) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٦٩، وانظر: الأصول جـ١ ص٣٣٥، والإيضاح في علل النحو ص١١٤، والمنصف جـ١ ص٥٨، وأمالي ابن الشجري جـ١ ص٤٦ وجـ٢ ص١٣٢، ٢٦٤، وابن يعيش جـ٣ ص١٦ وص٨١ وجـ٤ ص٩١ والإنصاف ص٢٩٢ والمقرب جـ١ ص٢٩٠ والخزانة جـ٣ ص١٥١ والشذور ص٧٨ والمغني ص٢٩٨، والعيني جـ٣ ص٤٠٦ وجـ٤ ص٣٥٧ والتصريح جـ٢ ص٤٢ والهمع جـ١ ص٢١٨ والدرر جـ١ ص١٨٧، والأشموني جـ٢ ص٢٤٣ ومعجم شواهد العربية ص٢٢٢، وديوانه ص٤٤. الوازع: الناهي الزاجر، وإسناده إلى المشيب مجاز.

(٢) الآية ٦٦ من سورة هود.

(٣) وهم: ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة.

(٤) وهم: نافع والكسائي، وأبو جعفر، قال أبو حيان: «وهي فتحة بناء؛ لإضافته إلى «إذ» وهو غير متمكن» انظر: السبعة ص٣٣٦ والنشر جـ٢ ص٢٨٧، والبحر المحيط جـ٥ ص٢٤٠ والإتحاف ص٣٠٧ وإبراز المعاني ص٣٤٨.

(٥) نقص في «ق».

(٦) في «ق»: فما بعد «إذا».

(٧) نقص في «ر» و «ق».

(٨) في «ر»: فإبهامه في المكان، وفي «ق»: لأنه أشبه إذ في إبهامه في المكان.

فـأَمـا قراءةُ من قرأ ﴿هَـذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّـادِقِينَ[1] صِـدْقُهُمْ﴾ بفتح اليـوم[2] فليس فتحُـه للبنـاء، ولكنـه منصـوب على الظّرف[3]/ كأنـه قـال: هـذا الـذي [٤١ / ا] ذكرنـاه يكون يوم ينفع الصَّـادقين صـدقُهم، أو يحـدثُ، أوْ يستقر، أو مـاأشبـه ذلك.

والفرق بين القراءتين في الرفع والنصب: أن من رفـع فقـد أشـار بهـذا إلى اليوم، ومن نصب فقـد أشـار إلى مـايحـدث في اليوم، فـوجب أن يُنْصَبَ؛ لأنـه ظرف.

ولا يُضـاف شيءٌ من ظروف المكان إلى الجمـل إلاّ «حيثُ» كما ذكرنـا، وإنمـا خُصّ الزمان بـذلـك؛ لأن الفعل يَـدُل عليـه بصيغتـه، ولا يَـدُلّ على المكان إلا بمعناه دون صيغته، فكان[4] مايَدُل عليه بصيغته أشدَّ اختصاصاً بهِ مما يَدُلّ عليـه بتأويل، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

فصل: واعلم أن الإضافة تكون في الكلام بمعنيين:

أحدهما: بمعنى اللام، ويُراد به المِلكُ والاستحقاقُ.

والآخر: بمعنى «مِنْ» ويُرادُ به الجنسُ.

---

(١) الآية ١١٩ من سورة المائدة.

(٢) هو نـافع ووافقـه في فتح الميم ابن مُحيْصِن، والرفع قراءة الجمهور. انظر: السبعـة ص٢٥٠، والتيسير ص١٠١، والبحر المحيط جـ٤ ص٦٣، والإتحاف ص٢٤٣.

(٣) قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه جـ٢ ص٢٤٧: «فـأمـا من رفع «اليوم» فعلى خبر هـذا اليوم، قـال الله: اليـوم ذو منفعـة صـدق الصادقين، ومن نصب فعلى أن يـوم منصـوب على الظرف» وقـال أبـو حيـان في البحر المحيـط جـ٤ ص٦٣: «..وقرأ نـافع هـذا يوم بفتـح الميم، وخرّجـه الكـوفيـون على أنـه مبني خبر لهـذا، وبني لإضـافتـه إلى الجملـة الفعليـة، وهم لايشترطون كونَ الفعل مبنيـا في بنـاء الظرف المضـاف إلى الجملـة، فعلى قولهم تتحـد القراءتـان في المعنى، وقـال البصريون: شرط هـذا البنـاء إذا أُضِيف الظرف إلى الجملـة الفعليـة أن يكـون مُصَـدَّراً بفعـلٍ مَبنيٍّ؛ لأنـه لايسْري إليه البناء إلا من المبني الذي أضيف إليه.... فعلى قول البصريين هُوَ معرب لامبني».

(٤) في الأصل: فكأن.

فما كان بمعنى اللام فهو: أَن يُضَاف الاسمُ إلى اسمٍ لا تجوز العبارة بأحدهِمَا عن الآخر كقولك: دارُ زيـدٍ، وعَبْـدُ عمروٍ، والتقـدير: دَارٌ لزيـدٍ، وعَبْـدٌ لِعَمْروٍ، ألا ترى أنه لا يجوز أَن تُعَبِّر عن زيـد بـالـدار ولا عن الـدار بزيـد؟ وكـذلـك لا تَصِحُّ العبـارة عن العبـد بعمرو ولا عن عمرو بـالعبـد، لا تقـول: هـذا عمرو، وأنت تشير إلى عبـده إذا لم يكن مُسَمًّى بعمرو، ولا هـذا زيْـد، وأنت تشير إلى الدار.

وأما ما كان بمعنى «مِنْ» فأَن تُضيف الاسْمَ إلى اسْمٍ تجوزُ العبارة عن أحدهما بالآخر كقولك: خاتِمُ حديـدٍ، وثَوبُ خَزٍّ، والتقـدير: خَـاتَمٌ مِنْ حـديـدٍ، وثوبٍ مِنْ خَزٍّ؛ لأنك لم تُرِد أَنَّ الخَـاتَمَ هو الحـديـدُ كُلُّـه، ولا أن الثَّوْبَ هو الخزُّ كُلُّـه، ولكنك أردت أنه خَاتَمٌ من هذا الجنس (وثوب من[1] هـذا الجنس) ، ويجوز أن تشير إلى الخاتم فتقول: هذا حديدٌ، وإلى الثوب فتقول: هَذَا خَزٌّ، فـاعرف ذلـك إن شاء الله.

---

(١) نقص في «ر» .

بَابُ الْحَالِ

الحال لا تكون إلا نكرة؛ لأَنها زيادةٌ في الفائدة، والفائدة في الخبر نكرة؛ لأَنه لو كان معرفةً لم يَسْتَفِدْهُ المخاطبُ، ألا ترى أنك لو أخبرت الإنسانَ بما يعلمه لم تكن فيه فائدة؟ وإنما الفائدة أن تُخْبِرَهُ بِما لا يعلم.

ولا تكون الحال إلا منصوبةً؛ لأَنّ الاسمَ الذي منه الحال (قد)[1] حجز بينه وبين ما يعمل فيه غيرَ النصب، ألا ترى أنك إذا قلتَ: جاءَني زيدٌ راكباً، فزيد قد حجز بين «جاءني» و (بين)[2] «راكب» ؛ لأَنه ارتفع به، وجاءَ «راكبٌ» بعد تمام الفعل بفاعله، واستغنى الكلام عنه؟ فلا بُدَّ من نصبه.

ولا بد للحال من عامل يعمل فيها، والعامل فيها على ضربين: أَحدهما: فِعْلٌ مُتَصرِّفٌ، والآخر: معنى فعل.

فإذا كان فعلاً متصرفاً جاز تقديم الحال، وتأخيره، كقولك: جاءني راكباً زيدٌ، وماشِياً سار زيدٌ.

فإذا كان غير فعل لم تتقدم الحال، كقولك: هذا زيدٌ مقبلاً، وفي الدار زيدٌ قائِماً، فلا تُقَدّم الحالُ؛ لأن العاملَ غيرُ فعلٍ.

وتقول: مررت بزيدٍ راكباً؛ ومَرَرْتُ راكباً بزيد؛ إن جعلته حالاً منك (جاز)[2]، وإن جعلته حالاً من زيد لم يجز تقديمه؛ لأن ما عملت فيه الباء

---

(١) نقص في «ر» و «ق» .

(٢) نقص في «ر» .

لا يجوز تقديمه؛ لأن التقديم والتأخير إنما يجوز فيما يَتَصَرَّفُ في نفسه، كقولك: [٤١ / ب] قام، يقوم، وسيقوم، وما / لم يتَصَرَّف في نفسه لَا يُتَصَرَّفُ في معموله.

واعلم أن الحالَ حقُّها أن تكون من المعرفة (و)[١] كل ما جاز أن يكون صفةً للنكرة، فهو حال من المعرفة، كقولك: مررت بزيد قائماً؛ ومررت بزيد يضربُ عمراً، ومررت بزيد في الدار، ومررت بزيد غلامُهُ منْطلقٌ؛ لأَن هذا كلَّه يكون صفة للنكرة كما قدَّمْنا[٢]، ولا تحسن الحال من النّكرة؛ لأَن المعنى في صفته، والحالِ منه واحدٌ، إذا قلت: جاءني رجل ضاحكٌ (وضاحكاً)[٣]،فكان حملُه على الصفة، وإتْبَاعُهُ الأَوّلَ في إعرابه أحسنَ من قطعه عنه، وإنما كان المعنى فيهما واحداً؛ لأنك إذا قُلْتَ: جاءني رجلٌ ضاحكٌ، على الصفة فليس يجب أن يكون في وقت إخبارك عنه ضاحكاً، وكذلك إذا نصبته على الحال فقلت: ضاحكاً، فَلَمّا لم يكن بينهما فرق في وقت الإخبار، كان حملُه على الصفة أحسنَ لِمَا بيّنّا، وليس المعرفة كذلك؛ لأنك إذا قُلْت: جاءني زيْدٌ الضّاحكُ، فهو في وقت إخبارك عنه ضاحكٌ؛ لأَنك إنّما وصفته به لتُبَيِّنَهُ بهذه الصفة من غيره، فإذا قلت: جاءني زيد ضاحكاً، لم يجب أن يكون في وقت الخبر ضاحكاً، فلمّا كان بين المعرفة والنكرة هذا الفرقُ في المعنى، وجب أن تكون المعرفةُ أحقَّ بالحال، والنكرةُ أحقَّ بالصفة.

فإذا قُدِّمَتْ صفةُ النكرةِ خرجتْ من أَن تكون صفةً فَنُصِبَتْ (على[٤] الحال) ؛ لأنّه قد كان يجوز الحال من النكرة على ضَعْفٍ و (إن)[٥] كان الوجهُ

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) انظر ص ١٧٣ فيما سبق من التبصرة.

(٣) نقص في «ر» .

(٤) نقص في الأصل.

(٥) نقص في «ق» .

الصّفةَ، فَلَمّا تقدمت بطل معنى الصّفةِ، وقَوِيَت الحـالُ، فتقول: جـاءني ضـاحكاً رجلٌ، وسار ظريفاً غلامٌ، كما قال كُثَيِّر:

لِميَّةَ مُوحِشاً طلَلٌ قديمُ[1]

و (قال آخر)[2] أنشده سيبويه[3]:

وبِـالجِسْم منِّي بيِّنــاً قَــدْ علِمْتِــه	شحـوبٌ وإنْ تستَشْهـدي العينَ تشهَـدِ

قال سيبويه: (و)[4] هـذا الكلام أكثرُ مـا يكون في الشعر. وأَقَلُّ مـا يكون في الكـلام، يعني أن الضرورة تـدعـو الشـاعرَ إلى تقـديم صفــة النكرة عليهــا، فإذا قدّمَها نصبَها، وليس في الكلام ضرورةٌ إلى تقديمها.

واعلم أن المصادر تكون أحوالاً، كقولك: جـاءني زيـد مَشْيـاً، أيْ مـاشيـاً، ومَنَعَ سيبويه[5] أن يُقال: جاءَني زيد سرعةً، بمعنى مسرعـاً؛ لأَن الْمَصْـدر الـذي وقع موقع الحـال هُوَ شيءٌ وقع في غير موضعـه، فلا يجـوز القيـاس عليـه، ولكن يُتَكلّم بما تكلّمَتْ به العرب، وأبو العبـاس يجيز (القيـاس)[6] (عليـه)[7] في (كل)[4]

---

(١) هذا صدر البيت، وعجزه:

عفاه كل أسْحَمَ مستديم

وهـو من شـواهـد سيبـويــه ج ١ ص ٢٧٦، وانظر: ابن يعيش ج ٢ ص ٦٢، ص ٦٤ والخزانــة ج ١ ص ٥٣١، والتصريح ج ١ ص ٣٧٥، ومعجم شواهد العربيـة ص ٣٥٢، وملحق ديوانـه ص ٥٣٦ والشـاهـد فيـه: تقـديم موحش على الطلل، ونصبه على الحال، وقد كان «موحش» قبل التقديم صفة لطلل، إذ كان الأصل: لميّة طللٌ موحشٌ.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) انظر: الكتاب ج ١ ص ٢٧٦.

وهو من أبيـات سيبويـه المجهولـة القـائل، وانظر أيضـاً: العيني ج ٣ ص ١٤٧ والأشموني ج ٢ ص ٢٣٣، ومعجم شواهد العربية ص ١١٤.

(٤) نقص في «ر» .

(٥) انظر: الكتاب ج ١ ص ١٨٦.

(٦) نقص في الأصل.

(٧) نقص في الأصل وفي «ر» .

ما كان الفعل دالاً عليه، فيجيز[1]: أتانا زيد سرعةً،(أي[2] مسرعاً) ، وأتانا بُطْئاً، أي مُبْطِئاً؛ لأَن الإتْيان يكون على أَحَدِ هذين الوصْفيْن، وإقامة المصدر مُقَام الحال كثيرة في كلام العرب كقولك: قتلْتُه صبْراً، وَلَقِيتُهُ كِفاحاً، وكلّمتُه شفاهاً، أيْ قتلتُه مصبوراً[3]، أي محبوساً، ولقيته مكافحاً، أيْ مُواجهاً وكلّمْتُهُ مشافِهاً.

وتقول: كلّمتُه فَاه إلى فِيَّ، وإن شئت قُلْتَ: فُوه إلى فِيَّ.

فأمّا النصبُ: فالبصريون[4] يجعلون «فاه إلى فِيَّ» في موضع «مُشَافَهةً» ، ومعناه مشافهاً، وينصبونه؛ لأَنه وقع موقعَ منصوب، والعامل فيه «كلّمْتُه» المذكور، والكوفيون[5]: يُضْمِرون / بعد «كلمته» ما ينصب «فاه إلى فِيَّ» [٤٢ / ا] فتقديره عندهُم: كلّمْتُهُ جاعلاً فاهُ إلى فِيَّ، ولو جاز هذا التقدير لجاز أن تقول: كلّمْتُه وجْهَهُ إلى وجهي، ويدَه في يدي تريد: كلمته جاعلاً وجهه إلى وجهي، وجاعلاً يده في يدي، وهذا لم يقله أحد.

---

(١) انظر: المقتضب ج ٣ص ٢٣٤، ص ٢٦٩ وج ٤ ص ٣١٢، وانظر اختلاف النحاة في النقل عن المبرد في حاشية المقتضب ج ٣ ص ٢٣٤.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) في المقتضب ج ٣ ص ٢٣٤ « ... وذلك قولهم: قتلته صبراً، إنما تأويله: صابراً أو مُصبراً» وفي اللسان (صبر) : «والصبر: نصب الإنسان للقتل فهو مصبور.. وأصل الصبر: الحبس، وكل من حبَس شيئاً فقد صَبَره، ومنه الحديث نهي عن الْمَصْبُورة... والمصبورة التي نُهِيَ عنها هي المحبوسة على الموت» هذا وقياس اسم المفعول من الثلاثي مفعول، وعلى هذا فقولهم: مُصْبر ليس بقياس كقول الشاعر: من نسج داود مُسْرَدا.

(٤) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ١٩٥ والمقتضب ج ٣ ص ٢٣٦، وابن يعيش ج ٢ ص ٦١ والرضي على الكافية ج ١ ص ٢١١.

(٥) في ابن يعيش ج ٢ ص ٦١: « .. هذا مذهب أكثر أصحابنا البصريين، والكوفيون ينصبون «فاهُ إلى فِيَّ» بإضمار «جاعلاً» أو «ملاصقاً» كأنه قال: كلمته جاعلاً فاه إلى فِيَّ، أو ملاصقاً فاه إلى فِيَّ، والمذهب الأول، وهو رأي سيبويه، إذْ لوكان بإضمار «جاعلاً» لما كان من الشاذ الذي لا يقاس عليه غيره ولجاز أن تقول: كلمته وجهَهُ إلى وجهي، وعينَه إلى عيني وأشباهَ ذلك، وفي امتناعه دليل على ما قلناه» .

وأما الرفع فجائز[1] ومعناه: كلمتُه وفُوه[2] إلى فِيَّ، وهـذه واو الحـال، وإن شئت حذفتها والمعنى عليها، وإن شئت ذكرتها، كما تقول: رأيت زيدا أبوه قـائمٌ، أيْ وأَبُوه قائم.

وتقول: الْبُرُّ أَرْخَصُ مـا يكـون قفيزان، فـالْبُرُّ مبتـدأ، وأرْخَصُ مـا يكـون مبتـدأ ثـان، و «قفيزان» خبرُ المبتـدأ الثـاني، والجملـة خبرُ الأوّل، والراجـع إليـه محذوف، تقديره قفيزان منه فحذف؛ لدلالة المعنى عليـه، و «مـا» مع «يكون» في تقدير المصدر، تقديره: أَرْخَصُ كَوْنِه، أيْ أرخصُ أحوالِه، والحالُ محـذوفـةٌ يـدل عليهـا الكـلام تقـديره: الْبُرُّ أرخصُ مـا يكـون ([3] مُسَعَّراً قفيزان أيْ أَرْخَصُ ما يكون[3]) في (حال)[4] تسعيره، والسِّعْرُ يحـذف من هـذا ومـا أشبهـه لـدلالـة المعنى عليه، قال عمرو بن مَعْدِي كَرِب:

الحَرْبُ أَوّلُ مـــا تكـونُ فُتَيَّـــةً ... تَسْعى بِـزِينَتِهـا لكُـلِّ جَهُـولِ[5]

ففي هذا البيت أربعة أوجه:

نصبُ «أوّل» و «فُتَيَّــة» ، ورفعها، ونصبُ «فُتَيَّــة» ورفــعُ «أوّل» ، ونصبُ «أوّل» ورفع «فُتَيَّة» .

---

(١) في الخزانة ج ١ ص ٥٢٧: «قال أبو حيـان في الارتشـاف: قـال الفراء: أكثر كلام العرب كلمتـه فـاه إلى فِيَّ بالنصب، والرفع صحيح» .

(٢) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ١٩٥، وابن يعيش ج ٢ ص ٦١.

(٣-٣) نقص في الأصل.

(٤) نقص في الأصل وفي «ر»

(٥) وهو من شواهـد سيبويـه ج ١ ص ٢٠٠، وانظر: المقتضب ج ٣ ص ٢٥١، وشروح سقـط الـزنـد ص ١٦٧٨، وشرح حماسة أبي تمـام للمرزوقي ص ٢٥٢، وص ٣٦٨، وص ٤٠٨، واللسـان (خـدع) ، فُتَيَّة: تصغير فتـاة، يعني أنها تبـدأ صغيرة ثم يشتد أُوارُها، والمراد بقوله: تسعى بزينتها أنها تخدع أهلها.

فمن نصبهُما جميعاً جعل «الحرب» رفعاً بالابتداء، و «تسعى» خبر الابتداء، و «أوّل» منصوب على الظرف، والعاملُ فيه «تسعى» كأنه قال: تسعى في أول ما تكون ثم حذف «في» ونَصَبَ «أوّل» ، و «فُتَيَّة» نَصْبٌ على خبر تكون.

والرفع فيهما (جميعاً)[1] أن تكون «الحربُ» مبتدأ و «أوّلُ ما تكون» مبتدأثان، و «فُتَيَّةٌ» خبرٌ أوّلُ، وفي «تكون» ضمير يرجع إلى الحرب.

وأما نصب «أَوَّلَ» ورفع «فُتَيَّة» فالحرب رفع بالابتداء، و «فُتَيَّةٌ» خبره و «أَوَّلَ ما تكون» ظَرف، كأنّه قال: الحرب فُتَيَّةٌ في أول ما تكون، ومن رفع «أوَّلَ» ونصبَ «فُتَيَّة» جعل «أوَّل» بدلاً من «الحرب» ونصب «فُتَيَّة» على الحال بتقدير: إذا كانت فُتَيَّةً، كما تقول: عَبْدُ الله أحْسَنُ ما يكونُ راكباً، فعبد الله مبتدأ، و «أحسنُ ما يكون» بدَل منه، و «ما» مع «يكون» في تقدير المصدر، تقديره: أحْسَنُ كَوْنِهِ، وفي «تكون» ضمير فلا تحتاج إلى خبر لأنها «تكون» التامة بمعنى تَحْدُث، وخبر «أحسن» محذوف تقديره: إذا كان راكباً، و «راكب» حال، وليس بخبر «كان» المضمرة، لأن كان المضمرة في تقدير «حَدَث» و «وقع» أيضاً، وهذا الكلام تام من جهة اللفظ لا من جهة المعنى، ووجهُ تمامِه: أنه قد حصل مبتدأ وخبره، فالمبتدأ وخبره يتمّ بهما الكلام، فجاز أن يُجْعَل «راكباً» حالاً، حَمْلاً على اللفظ، لا على المعنى، فلو كان راكباً خبر «كان» المضمرة، لَجاز أن يكون معرفة، فكنت تقول: عبدُ الله أَحْسَنُ ما يكون الراكبَ؛ لأن خبرَ «كان» يكون معرفة ويكون نكرةً، فَلَمّا لم يكن هذا إلا نكرة، عُلِم أنه حال وليس بخبر قال سيبويه[2]: وتقول: عَهْدي به قائماً، وعِلْمِي به ذَا مَالٍ، فتنصبه

---

(١) نقص في «ر» .

(٢) انظر: الكتاب ج ١ ص ٢٠٨.

على أنه حال، وتأويل هذا: أنّ «عهدي» و «علمي» مبتدآن، و «به» الخبرُ، والباء في موضع نصب / بالاستقرار كأنك قلتَ: عَهدي مُسْتَقرٌّ به، وعلمي [٤٢ / ب] مُسْتَقرٌّ به، كما تقول: زيدٌ بالبصرة مقيماً (أي مُسْتَقِرٌّ[1] بالبصرة) ، فالكلام تام على هذا، فإذا تم الكلام به وجَبَ نصب ما بعده على الحال، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

---

(١) نقص في الأصل.

بَابُ الظّروف

اعلم أن الظروف تنقسم قسمين: أَحـــدهمـــا: ظرف مكان، والآخر: ظرف زمـان، فظرفُ المكان: مـا كان في أَحـد أقطـار الشيء، وهو ستـة: يمينٌ، وشِمالٌ، ووراءُ، وتَحْتُ، وَفَوْقُ، وما كان بمعنـاهـا، كخَلْف، وأمـام (وأسفل[1] وأعلى) ومـا أشبه ذلك.

واعلم أن ظروف المكان تنقسم قسمين: أَحـــدهمـــا: مبهمٌ، والآخر: مُخْتَصٌ، فـالمبهم نحو مـا ذكرنـا، ويتعـدى الفعل إليـه بغير حرف الجر، والفعل المتعـدِّي إليه على ضربين: -

أحدهما: فعل يُسْتَعْمَلُ مُظْهراً، ومضراً، **والآخر:** الاستقرار، ولا يُسْتَعْمَلُ إلا مضراً.

فما يَنْتَصب بـالفعل المظهر والمضر نحو: قـدم زيـد يومَ الجمعـة، وتُضْمِرُ مثلَ هـذا الفعل إذا كان في الكلام دليل عليـه، فتقـول: خيرَ مقـدَم اليـومَ، تقـديرهُ: قَدِمْتَ خَيْرَ مَقْدَمِ اليومَ.

وأَمّا الاستقرار فنحو قولك: زيـدٌ خلفَـك، وزيـدٌ أمـامـك، وزيـد فوقَـك وتحتَك، وقُبالَتَك، ومكانَك، وموضِعَك، فهذا كلُّه وما أشبهه بتقدير: زيـدٌ استقر خلفَك، واستقر أَمامك، وكذلك هُو شَرْقِيَّ كذا، وغَرْبِيَّه، وَقِبْلِيَّه، قال جرير:

---

(١) زيادة في «ق» .

هَبَّتْ شمالاً فـذكرى مـا ذَكَرْتُكُمُ		أَصْـلُ[(1)] الصَّفـاةِ التي شَرْقِيَّ حَـوْرَانـا

أي التي استقرت «شرقيَّ حَوْرانا» وكل ظرف منصوب فلا يخلو العامل فيه مما ذكرنا.

وأمّا الظرف المختص: فهو ما كان من الأماكن له بنية وهيئة يتميز بها من غيره نحو «المسجد» و «الدار» و «السوق» وما أشبه ذلك، فهذا الضرب من الظروف لا يتعدى الفعل إليه مُظْهَراً، ولا مُضْمَراً إلاّ بحرف الجر، تقول: قمتُ في المسجد، وجلستُ في السوق، وأَقَمْتُ في الدار، ([2]) ولا يجوز قُمْتُ المسجدَ، وجلَسْتُ السوقَ، وأقمت الدَّارَ[(2)]) ، وكذلك إن أعملتَ فيه الاستقرار نحو: زيد في الدار، وعمرو في السوق، وأخوك في السطح بتقدير: استقر في هذه الأمكنة.

وأَما ظروف الزمان: فما جاز عليه الانتقال والتَّقَضِّي نحو: اليومَ، والليلةَ، والساعةَ، والغداةَ، والعشيَّ، وهو أيضاً فيه خاصٌّ، وعَامٌّ؛ فالخاصُّ نحو ما ذكرنا، والعامُّ نحو وقْت، وزمان.

والفعل يتعدى إلى ظروف الزمان خاصِّها وعامِّها من غير توسط حرف الجر؛ لدَلالَته عليها، وتغيُّر صيغته من أجلها، تقول: سرتُ اليومَ، وقُمْتُ يومَ الجمعة، وأجيئُك الساعةَ، ورأيتُك وقْتاً، وكَلّمْتُكَ غداةً.

فصل: والظروف تنقسم قسمين، أحدهما: متمكن، والآخرُ: غيرُ متمكن.

---

(١) في «ق» : عند الصفاة.

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ١١٣ وص ٢٠١ وانظر: ديوانه ص ١٦٥. حوران بفتح الحاء بلد بالشام، والضمير في «هبت» للريح لدلالة «الشمال» عليها، و «ما» في «ما ذكرتكم» زائدة مؤكدة أي فذكرتكم ذكري، والصَّفَاة: الصخرة الملساء.

(٢-٢) نقص في الأصل.

فالمتمكّنُ: يتصرف بوجوه الإعراب، فتدخل عليه العوامل، فتنقله من إعراب إلى إعراب كقولك: طاب مكانُك، واتّسع موضعك، وإنّ يومَك مُبَارَكٌ، وساعتُك طيِّبَةٌ.

[٤٣ / ا] وأما غير المتمكن: فإعرابه النصب، والجر، ولا / تدخل عليه من حروف الجر إلا «مِنْ» في غالب الأمر نحو: جئتُ مِنْ قبلِك، ومِنْ بعدِك، وسِرْتُ مِنْ عندك، وقَدِمْتُ قَبْلَك، وبعدَك، وأقمت عندك.

وتقول: سير بزيد فرسخان، فترفع «فرسخين» ؛ لأنه متمكن، ولا يجوز: سِيرَ بزيْدٍ عندُك[1] بالرفع؛ لأنه غير متمكن، وإنما لم يتمكن؛ لأنَّهُ ليس بمكانٍ محصور.

وكذلك: سير به اليومُ فترفع؛ لأنه متمكنٌ، ولا يجوز: سير به قبلُك وبعدُك بالرفع؛ لأنهما غيرُ متمكنين، وإنما لم يتمكنا؛ لأنهما ليسا باسمين لشيء من الأوقات كيوم وليلة وساعة، وإنما يدلان على التقديم والتأخير فقط؛ فلذلك لم يتمكنا.

وتقول: سير عليه عِشاءً وصباحاً ومساءً، وبُعَيْدَاتِ بَيْنَ، وذاتَ مرَّة، ولا يجوز رَفْعُ شيءٍ من هذه ؛ لأنها غيرُ متمكنة، وإنما لم يتمكن «عِشاءً» و «صباحاً» و «مساءً» ؛ لأنك إذا قلت: أنا أزورك عِشاءً، وصباحاً، ومساءً، لم يذهب به الوهم إلا إلى صباح يومك، ومسائه، وَعِشائه، فلما كانت هذه الأسماءُ تدُلّ على أوقاتٍ بأعْيانها من غير أن تكون أسماءً أعلاماً لهذه الأوقاتِ بَعُدَ[2] تمكنها؛ لتضمُّنِها ما ليس لها في أصل موضعها.

وأما «ذَاتَ مَرّة» : فليست من أسماء الزمان، ألا ترى أنك إذا قلت:

---

(١) في الأصل: غيرك.

(٢) في «ق» : نقص تمكنها.

ضربتُك مرَّةً أو مرتين، فإنما تريد: ضَرَبْتُكَ ضَرْبَةً، أو ضَرْبَتين، فَلَمَّا اسْتُعْمِلَتْ في أَسْماء الزمان ـ ولَيْستْ منها ـ ضعُفَتْ فلم تتّمكن.

وأما «بُعيْدَاتِ بَيْنَ» : فبُعيْداتِ تصغيرُ «بعد» ، وجمعه، وقد بيّنا أن «بَعْدُ» و «قَبْلُ» غير مُتَمَكِّنَيْنِ، فلما لم يجز أن يقال: سِيرَ قبلُك، وبعدُك بالرفع، فكذلك لم يجز في مُصَغَّرِه أن يُرْفعَ.

و «ذاتَ يوم» ، و «ذاتَ ليلة» بمنزلة «ذاتَ مرَّة» في أنه غير متمكن، تقول: سير عليه ذات ليلةٍ، وذاتَ يومٍ.

وكذلك: سِيرَ عليه ذَا صباح، كقولك: سِيرَ عليه ذاتَ يوم (وأَتَتْ[1] ذات يوم، واليوم، فذكر أنه أراد ذات نفس يوم، أوْ حال يوم، قال امرؤ القيس[2]:

صَبَّحْتُهـا الحيَّ ذَا صباحٍ فَكَانَ أَشْقَاهُمُ الرِّجالُ

وَ)[1] لا يُرْفع؛ لأنَّه لا يتمكن في جميع لغة العرب، إلا في لغة «خَثْعَم»[3] فإنهم يجرونه مُجْرى المتمكن فيقولون: سِيرَ عليه ذاتُ مرَّةٍ، وذاتُ يومٍ، وذاتُ ليلةٍ، بالرفع ولا يَعْتَدُّون بالإبْهام الذي فيه، قال رجل من خَثْعَم[4]، أنشده سيبويه:

(١-١) نقص في الأصل و «ر» .

(٢) انظر: ديوان امرئ القيس ص ١٩٣، ورواية الشطر الأول فيه هكذا:

صَبّحْتُها الحيَّ فِي غداةٍ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية، ولم أعثر على من استشهد به في كتب النحو المتداولة.

(٣) في كتاب سيبويه ج ١ ص ١١٥: «و «ذو صباحٍ» بمنزلة «ذات مرَّة» تقول: سير عليه ذا صباحٍ، أخبرنا بذلك يونس عن العرب، إلا أنه قد جاء في لغة لخثعم مفارقاً لذات مرة، وذات ليلة، وأمّا الجيِّدة العربية فأن تكون بمنزلتها» .

(٤) هو أنس بن مدركة الخثعمي كما في الخزانة ج ١ ص ٤٧٦ وابن يعيش ج ٣ ص ١٢ والدرر اللوامع ج ١ =

عَـزَمْتُ على إقـامـةِ ذي صبـاحٍ لأمرٍ مـــا يُسَـــوَّدُ مَنْ يسُـــودُ

فهذا بمنزلة قولك: عزمْتُ على إقامة يومٍ، فَعلى هذه اللغة يجوز الرّفع.

وإنمـا يجوز الرفـع من الظروف فيما يُسْتَعمـل اسْماً، وظرفـاً نحـو اليـوم، والشهر والمكان، والمـوضع، ومـا أشبـه ذلـك، تقـول: الغـداةُ بـاردة، والشهرُ مبـارك، والمكانُ واسعٌ، والموضِعُ مُسْتَوٍ، فترفعهـا؛ لأنـك جعلتهـا أسماءً، وأخبرْتَ عنها، كما تخبر عن زيد وعمرو.

وتقول: سرتُ اليومَ ميلاً، فإن قدّمْتَ اليومَ، وكنيْتَ عنه وقد جعلته ظرفا قلت: اليومُ سِرْت فيه مِيلاً.

فإن كنيْتَ عنـه (وهو)[1] غير ظرف، ولكن على أنّـه مفعول (بـه)[2] قلت: اليومُ سرتهُ مِيلاً، وكذلـك إن كنيت عن المِيل تقول: المِيلُ سِرْتـهُ اليومَ، وسرت فيه اليومَ، كما أنشد سيبويه[3]:

[٤٣ / ب] ويـومٍ شهِـدْنـاهُ سُلَيْماً وعـامِراً قليلٍ سِوى الطَّعْنِ النِّهَال نوافِلُهْ

= ص ١٦٨، والروض الأنف للسهيلي ج ١ ص ٢٢٠.

والبيتُ من شواهد الكتاب ج ١ ص ١١٦، وانظر أيضاً: المقتضب ج ٤ ص ٣٤٥، والخصائص ج ٣ ص ٣٢ وأمـالي ابن الشجري ج ١ ص ١٨٦ والمقرب ج ١ ص ١٥٠ وج ٢ ص ٥٤٥ والهمع ج ١ ص ١٩٧ والمخصص ج ١٣ ص ٢٢١، واللسان (صبح) وقال ابن جني في الخصائص: «ما مجرورة الموضع لأنها وصف لأمر، أيْ لأمرٍ مُعتدٌ أو مؤثر يُسَوِّد من يَسُود» يريد الشاعر أنّه عَزَمَ على أن يُقيم صباحاً ويؤخر الغارة على العدو إلى أن يَعْلُوَ النهار، ثقةً منه بقوته وانتصاره عليهم، والشاهد فيه: جر «ذي صباح» بالإضافة اتساعاً، والوجه الظّرفيّة.

(١) زيادة في «ق».

(٢) نقص في «ق».

(٣) انظر: الكتاب جـ١ ص٩٠، ونسبه سيبويه والشنتمري إلى رجل من بني عامر. وفي «ق»: ويوما، وهكذا رواهُ المبرد في الكامل، وابن هشام في المغني. وانظر أيضا: المقتضب جـ٣ ص١٠٥، والكامل ص٢١، وأمالي ابن الشجري جـ١ ص٦ وص١٨٦، وابن يعيش جـ٢ ص٤٥ وص٤٦ والمقرب جـ١ ص١٤٧ والمغني ص٥٠٣ والهمع جـ١ ص٢٠٣، والدرر جـ١ ص١٧٢، وسليم وعامر: قبيلتان من قَيْس عَيْلان، والطعن: جمع طعْنَة، والنهال: المرتوية بالدم، جمع نَهَل، ونَهَل جمع ناهل كخدم وخادم، وحرس وحارس.

فقال: شهدناه؛ لأنه جَعَلَهُ مفعولا غَيْرَ ظرف، فلو جُعِل ظرفا لقيل: شَهِدْنا فيه.

واعلم أن ظروف الزمان لاتكون أخبارا عن الجثث، ولكنها تكون أخبارا عن المصادر كقولك: قدومُك غداً، وسيرُك اليومَ، وخروجُك عَشِيَّةً، قال النابغة:

زَعَم الغدافُ[1] أنّ رحلتَنا غدا وبذاك خَبَّرَنا الغدافُ الأَسْودُ

فإن قلت: زيدٌ اليومَ، أو المسجدُ العَشِيَّةَ، لم يجُز، وقد تقدم شرح هذا[2]

فصل: واعلم أنّ المصادرَ تُستعمل ظروفا للزمان والمكان كقولك: زيدٌ مِنِّي مَناطَ النَّجْمِ، و (عمرو[3] مني مَقعَدَ القابلةِ، ومَزْجَرَ الكلب، والتقدير: زَيْدٌ مِنِّي[3]) مَوضِعَ مَناطِ النّجْمِ، ومَوضِعَ مقعدِ القابلة، وموضِعَ مزجرِ الكلب، ويُراد بهذا الكلام التقريبُ والتبعيدُ، قال عبد الرحمن بن حسان[4]:

---

(١) في «ر»:

زعم البوارح أن رحلتنا غدا وبذاك خبرنا الغراب الأَسْوَدُ

وهي رواية في البيت، وفي «ق»:

زعم الغداف بأنَّ رحلتنا غدا وبذاك تَنْعَابُ الغرابِ الأَسودِ

وهي رواية فيه أيضا.

والبيت من شواهد ابن جني في الخصائص جـ١ ص٢٤٠ وانظر: الهمع جـ١ ص٩٩ والدرر جـ١ ص٧٥ وديوانه ص٢٩، وفي اللسان (غدف): «الغداف: الغراب وخص بعضهم به غراب القيظ»، والشاهد فيه: جواز الرفع والنصب في الزمان الواقع خبرا عن اسم المعنى، والنصب أجود كما قال السيوطي في الهمع.

(٢) عند قوله: واعلم أن المبتدأ إذا كان جثة لم يجز أن يكون ظرف الزمان خبرا له، انظر ص١٠٢ فيما سبق من التبصرة.

(٣-٣) نقص في «ق».

(٤) ونُسِب إلى الأحوص، وهو في ديوانه ص١٩١، وقال صاحب معجم شواهد العربية: إنه ليس في ديوانه، انظر: معجم الشواهد ص٣٤٤.

وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٠٦، ونسبه إلى الأحوص، وانظر: المقتضب جـ٤ ص٣٤٣ وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٢٥٤، ونسبه إلى عبد الرحمن بن حسان. مناط الثريا: مُتَعلَّقُهَا من نِطْتُ الشيء أَنُوطه إذا عَلِقْتُه، وأراد ببني حرب آل أبي سفيان بن حرب، والشاهد فيه: نصب «مناط الثريا» على الظرف.

فَـــإنَّ بني حَرْب كما قـــد عَلِمْتُمُ   مَنَـاطَ الثُّرَيـا قَـد تعَلَّتْ نُجُـومُهَـا

وقال أبو ذؤيب:

فَـوَرَدْنَ والعَيُّـوقُ مَقعَـدَ رَابِئِ الـ   ـضُّرَبـاء خَلْفَ النَّجْمِ لاَ يَتَتلَـعُ[1]

وكذلك في الزمـان، تقول: أزورك خفوقَ النَّجْم، وقُـدومَ الحـاج، أي وقتَ خُفُوقِ النجم و (وَقْتَ)[2] قُدوم الحاجِ، قال مُزاحِمٌ[3] العُقَيْلِيّ:

ومـــا هي إلاّ في إزارٍ وعِلْقَـــةٍ   مُغَـارَ ابنِ هَمَّامٍ عَلى حَيٍّ خَثْعَمَـا

أي (زمن)[2] مُغَارِ ابنِ هَمَّام، أي وقْتَ إغارتهِ.

([4] **فصـل:** واعلم أن الظروف على ضربين: أحـدهمـا: مَبْنِيٌّ، والآخرُ[4]) مُعْرَبٌ فالمبني نحو: «إذْ» و «إذَا» و «أيْنَ» و «مَتَى» و «حَيْثُ».

فـإذْ: للزمـان المـاضي، وإذا: للزمـان المستقبل، وهمـا يُضَـافـان إلى الجُمَل، كقولك: جئتك إذْ زيدٌ قائمٌ، (وإذ قام[4] زيد)، وأجيئك إذا يقومُ زيدٌ.

---

(١) وهو من شـواهـد سيبـويـه جـ١ ص٢٠٥، وانظر: الميسر والقـداح ص١٣٣، والمقتضب جـ٤ ص٣٤٤ والمحتسب جـ٢ ص٢٤٧، وابن يعيش جـ١ ص٤١ واللسـان (ضرب)، والخزانـة جـ١ ص٢٠١، وجمهرة أشعـار العرب ص٢٥٨، وديـوان الهـذليين ص١٩، والعَيُّوق: كـوكب أحمر يطلع بجبـال الثريـا وهـو لايكـون كـذلـك إلا في شـدة الحر من آخر الليـل، والضُّرَبـاء: جمع ضَريب، وهم القوم يضربون بـالقـداح، ورابئهم: رَجـل يقعـد فـوق القـوم الضـاربين ينظر مـايصنعـون، والمراد بالنجم هنـا: الثريـا، لايَتَتَلَّع: لايتقـدم ولا يرتفع، يقول: مكانـه من الثريـا مثل مكان قعود الرابئ من الضربـاء، يصف حُمُراً وردت الماء في ذلك الوقت من شدة الحر، والشاهد فيه: نصب «مقعـد» على الظرف مع اختصـاصـه تشبيهـا له بالمكان.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) ونسب إلى حُمَيْدِ بن ثَوْرٍ، وليس في ديوانه. وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص١٢٠ ونسبه إلى حُمَيْـد بن ثور، وكـذا الأعلم، وانظر: المقتضب جـ٢ ص١٢١ والكامـل ص١١٥ ولم ينسبه المبرد، ونسب في حـواشي الكامـل إلى حميـد بن ثور، وانظر أيضا: المخصص جـ٤ ص٣٥، وشرح الحماسة للتبريزي جـ٢ ص٣٠٠، وشروح سقط الزند ص٥٥٦ والخصائص جـ٢ ص٢٠٨ والمحتسب جـ٢ ص٢٦٦ وابن يعيش جـ٦ ص١٠٩ واللسان (علق) والأغاني جـ٨ ص١٧٥. ومُغـار في الأصل مصـدر ميمي، والإزار: ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن، والعِلْقة بـالكسر: ثوب قصير بلا كُمَّيْن تلبسـه الجـاريـة، أو أول ثوب يلبسه المولود، يصف المرأة بأنها كانت صغيرة السن وقت إغارة ابن همام على حي خثعم، وهو من أحياء اليمن.

(٤-٤) نقص في «ق».

وقد يكون «إذا» ظرفاً من ظروف المكان أيضاً، وذلك في قولـك: خرجْتُ فـإذا زيـدٌ، كأنـك قلت: خرجت فَحضَرَني زَيْـدٌ، والمعنى: ففـاجـأني زيـدٌ عنـد خُروجي، فزيد: رَفْعٌ بالايتداء، و «إذا» خبره، وهو كقولك: (عندك)[1] زيدٌ.

فإن جِئْتَ بعد «زيدٍ» بشيء يصلح أن يكون خبرا كان لـك فيـه وجهـان: الرفعُ على الخبر، والنصب على الحال كقولك: خرجت فإذا زيدٌ قائم، وإن شئت قائماً، كما تقول: عندَكَ زيدٌ قائمٌ، وقائماً.

و «مَتَى»: ظرف للزمان مبهم، يُسْتَعمل في الاستفهام، والجزاء، وجوابُـه في الاستفهـام بـالزمـان مـاضيـا كان أو مستقبلا؛ لأن السـؤال لايَخُصّ شيئـا دون شيء، ولا يكون جوابه إلا معروفا كقولـك: مَتَى خرجْتَ؟ فتقول: أمْس، ومتى تخرجُ؟ فتقول: غدا، وكذلك: متى خروجُـكَ؟ فتقول: غـداً، أو يوْمَ الجمعـة، ولو قلت يومـا أو يومين، أو وقتـا من الأوقـات، لم يجز؛ لأن السؤال وقع عن تعيين الزمـان. و «أيْن»: ظرف مكان، ويستعمل أيضـاً في الاستفهـام، والجزاء، تقـول: أيْنَ زيـدٌ؟ فجـوابـه: في المسجـد، أو في السـوق، أو مـاأشبـه هـذا من الأمكنـة المختصة.

و «حَيْثُ»: ظرف مكان[2]/ يُضـاف إلى الجُمَلِ، تقول: رأيتُـك حيثُ زيـدٌ [٤٤ / أ] قائمٌ، وزرتك حيثُ قَامَ زيدٌ، ولا يُضاف إلى المفرد[3]؛ لأنه في المكان بمنزلة «إذْ» في الزمان فَأجْرِي مُجْراه، في الإضافة إلى الجُمَل.

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) في ابن يعيش جـ٤ ص٩٢ وقد يستعمل «حيث» بمعنى الزمان، نحو قوله:

للفتى عَقْـــــــلٌ يعيشُ بـــــــــه　　　　حيْثُ تَهْـــدي ســـاقُـــهُ قَـــدَمُـــه

وقال ابن هشام في المغني ص١٣١ «.. قال الأخفش: وقد ترد للزمان».

(٣) جاء نادرا: إضافتها إلى المفرد كقول الشاعر:

ونَطْعَنُهم تحت الكلى بعـــــــــد ضَرْبِهم　　　　ببيضِ المـــــواضي حَيْثُ لَيِّ الْعَمَـــــائِم

انظر: ابن يعيش جـ٤ ص٩٢، ومغني اللبيب ص١٣٢.

فـأمّـا بنـاؤُهـا على الضم؛ فـلأنّـه كان حَقهـا أن تُضـاف إلى المفرد كسـائر أخواتها كقولك: زيدٌ خلفَ عمرو، وأمامَ بكر، فلما قُطِع عن الإضـافـة إلى المفرد بُني على الضم، كما بُنِيَ «قَبْلُ» و «بَعْدُ» إذْ قُطِعَتا عن الإضافة.

وأمّـا المعرب من الظروف فينقسم قسمين، أحـدهمـا: متمكن، والآخر: غيرُ متمكن، فـالمتمكن: مـاجـاز أن يُسْتعمل اسْماً غَيْر ظرف كما قَـدَّمْنـا، وغير المتمكن: مالا يستعمل إلا ظرفا، وقد قدمنا مثاله (فيما مضى[1]).

واعلم أن المتمكن بعضه أشد تمكنا من بعض، وهو ماكثر استعماله في الأَسماء، ومنه مالم يكثر استعمالُهُ في الأسماء، فلا يَحْسُنُ رفْعُه إلا في الشّعر، كقَوْلِ لَبيدٍ:

فَغَـدَتْ كِـلاَ الفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنّـه مَوْلَى المَخَـافـةِ خَلْفُهـا وأَمَـامُهـا[2]

وكقول حسّان بن[3] ثابت:

---

(١) زيادة في «ر». وانظر ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦ من التبصرة.

(٢) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٠٢، وانظر: المقتضب جـ٣ ص١٠٢، وجـ٤ ص٣٤١ ومعاني القرآن وإعرابـه للزجاج جـ١ ص١٥٦، وابن يعيش جـ٢ ص٤٤ وص١٢٩ وشذور الذهب ص١٦١ والهمع جـ١ ص٢١٠ والدرر جـ١ ص١٧٨ ومقـاييس اللغـة جـ١ ص٢٩ وجـ٢ ص٢١٢، وأمـالي ابن الشجري جـ٢ ص٢٥٢ واللسـان (أمم) و (كلا) وديوانـه ص٣١١. الفرج: موضع المخافـة كالثغر والثغرة والعورة، وثنّـاه لأنـه عَنى موضعي مخـافتهـا أي خوفهـا من الأمـام والخلف، والضمير في «فغدت» للبقرة الوحشية التي يصفها، المولى: في اللسـان (أمم): «مولى مخـافتهـا أي وَليّ مخـافتهـا» ونقل الشيخ عضيمـة في حاشية المقتضب جـ٣ ص١٠٢ عن ثعلب أن المولى هنا بمعنى الأَوْلى بالشيء كقوله تعـالى: «مَـأوَاكُمُ النَّـارُ هِيَ مَوْلاَكُمْ» أي أولى بكم، وذكر أبو حيان هذا المعنى في تفسير الآية، انظر البحر المحيط جـ٨ ص٢٢٢ ولبيـد هنـا يصف بقرة وحشيـة أوْجست خيفة من صائد.

(٣) البيت في زيـادات الـديوان جـ١ ص٥٢٢، وخطّـأ البغـداديُّ في الخـزانـة نسبـةَ البيت إلى حسـان، وصَحّـحَ نسبتَه إلى كعب بن مالك، وهو في ديوانه ص٢٧١.

وانظر: الخزانة جـ١ ص١٩٩ واللسان (جبر)، ومعجم شواهد العربية ص٣٤٤، يد الدهر: مـدى الـدهر كما قـال البغـدادي في الخزانة.

فَصِرْنا وما تَلْقَى لَنا من كَتيبَةٍ   يَدَ الدّهرِ إلاّ جَبْرَئِيل أَمامُها

فرفع «أمامها» على مابَيَّنّا.

ومن ذلك: سِوَاء (كقولك: مررت برجل[1] سِواءَك)، ولا يكون إلا منصوبا؛ لأَنه ظرف غيرُ متمكن، قال سيبويه[2]: ولا يكون اسما إلا في الشعر، قال الشاعر:[3]

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمامَةِ نَاقَتي   وما عَدَلَتْ مِنْ أَهْلِها لِسِوائِكا

فهو عنده ضرورة، مثل قولِ الآخر[4]:

فَصُيِّروا مثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُول

لأن هذا قد جعل الكاف - وهو حرفٌ - في هذا الموضع اسْماً (وجرّه بمثل[5])، كما أنّ ذلك جعل «سِواءك» - وهو ظرف غَيْرُ متمكن - اسْماً، وجَرّهُ باللام.

---

(١) نقص في الأصل و «ر».

(٢) انظر: الكتاب جـ١ ص٢٠٣.

(٣) هو الأعشى، انظر: ديوانه ص٦٦.

والبيت من شواهد سيبويه جـ١ ص١٣ وص٢٠٣، وانظر: المقتضب جـ٤ ص٣٤٩، وأمالي ابن الشجري جـ١ ص٢٣٥، وجـ٢ ص٤٥ وص١١٩ وص١٢٤، والتصحيف والتحريف ص٢٩٨ والإنصاف ص٢٩٥ وابن يعيش جـ٢ ص٤٤ وص٨٤ والخزانة جـ٢ ص٥٩ والأشباه والنظائر جـ٣ ص٦٦ وص٦٩ والهمع جـ١ ص٢٠٢ والدرر جـ١ ص١٧١ واللسان (سِوا)، تجانف: تنحرف وأصله تتجانَف بتاءيْن، يعني أنه لم يقصد سواه من أهل اليمامة، وجعل المَيْل عن غيره إليه فعلَ الناقة على المجاز.

(٤) هو حُمَيْدُ الأرقط، ونسب إلى رُؤْبَة، وهو في ملحقات ديوانه ص١٨١.

والبيت من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٠٣ ونسبه إلى حميد الأرقط، وانظر: المقتضب جـ٤ ص١٤١ وص٣٥٠ والأصول جـ١ ص٣٤٥ والخزانة جـ٤ صَ٢٧٠، والمغني ص١٨٠ وشرح شواهده ص١٧١، والعيني جـ٢ ص٤٠٢، والتصريح جـ١ ص٢٥٢ والهمع جـ١ ص١٥٠ والدرر جـ١ ص١٣٣ والأشموني جـ٢ ص٢٩، وصف الراجز قوما استؤصلت شأفتهم فصاروا كالعصف الذي أكل حبه، والعصف التبن أو الزرع الذي أكل حبه.

(٥) نقص في الأصل و «ر».

فصل: واعلم أن «سَحَرَ» و «غُـدْوةً» و «ضَحوةً» و «عَشِيَّـةً» إذا أردتهـا من يـومٍ[1] بعينه لاتنصرف.

فأما «سَحَرُ»: فَالعِلَّةُ فيه أنه معرفةٌ مَعْـدُولٌ عن الألف واللاّم، وكان الأَصل أن يكون تعريفُه بـالألف واللام، فيقـال: السَّحَرُ، كما يُقـال: الغَـدَاةُ، فلمّـا عُـدِل عن الألف واللام، وجُعل معرفـةً من غير أن يكون عَلَماً، ولا مُعَرّفـاً بعلامَـةٍ من عـلامـات التّعريف، تَضَمّنَ مـاليس لـه في أصلـه، فَلَم يتمكن، ولم ينْصرِفْ، فـإذا قُلْت: سِيرَ عَلَيْه سَحَرَ، لم يجُز رفعه، ولا صَرْفُـه، فـإن صغَّرْتَـه انصرف، ولم يُرفَع؛ أمّا صرفُه؛ فلأنّه لَمْ يُعْدَل في[2] حـال التصغير، فقـد زالت عنـه إحـدى العلتين، وأمّا تركُ رفعه: فلأنه لم يخرج من تَضَمُّن ماليس لـه بـالتصغير، إذ كان يُرادُ بـه ذلك الوقت من يومك؛ فلذلك لم يُرفع.

وأمّـا «بُكْرةً» و «غُـدْوَةً» (و «ضَحْـوَةً[3]») و «عَشِيَّـةً»: فـإنهُنّ مُتَمَكِّنـاتٌ غيرُ منصرفات؛ فأمّا تمكّنُها فلأنّها لم تتضمّن ماليس لها في أصْلِهـا، كما تضمّن «سحرُ»، وأمّـا امتنـاع الصرف فيهـا؛ فللتعريف والتـأنيث، فـإذا نكّرْتَهـا صرفْتَهـا كلهـا فقُلت: سيرَ عليه سحرٌ من الأسحار، وبُكْرَةٌ من البُكَرِ، وعَشِيَّةٌ من العشايا.

واعلم أنّ الظروف تنقسم قسمين؛ تام، وغير تام:

فـالتـام: يحسن السكـوت عليـه في الخبر كقـولـك: زيـد خلفـكَ، وعمرو عندَك، وبكرٌ قَبْلَك، وبَعْدَك، وهذا تام؛ لهذه العِلّة.

---

(١) في «ر» و «ق»: مِنْ يومك.

(٢) في الأصل: عن حال التصغير.

(٣) نقص في «ق».

فـأمّـا غيرُ التّـامِّ: فَمَـا لايحْسُنُ / السكوت عليـه، نحو: زيـدٌ فيـك، وعمرو [٤٤ / ب] بـك، فهـذا لايجـوز السكـوت عليـه حتى تَـأتِيَ مَعَـهُ بخبر، فتقـول: زيـد فيـك راغبٌ، وعمرو بـك مـأخـوذٌ، وإذا حَسُنَ السكـوتُ على الظرف، وجئتَ بعــدهُ بخَبَرٍ جاز نصبه على الحال، كقولك: زيدٌ خلفَك سـائراً، وعمروٌ أمـامَـك راكبـا، فإنْ كان الظرف غير تامٍّ لم يجُز نصْبُ الخبر، لايجوز: زيدٌ بك مأخوذاً، ولا عمرو فيك راغِباً؛ لَمَا بَيَّنَّا، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

بَابُ التَّمْيِيزِ

التميز لايكون إلا نكرة؛ لأنه واحد يدل على أكثر منه كقولك: خمسة عشر درهماً، ولا يكون إلا منصوباً؛ لأنه تَبْيِينٌ للمعدود، والمقدار، كما كانت الحال تَبْيِيناً للصفة التي يكون عليها الاسم، فكلاهما يجيء بعد تمام الكلام، كقولك: هو أكْرَمُ منك أبا، وأحْسَنُ منك وجها، ألا ترى أن الكلام تامٌّ بقولك: هو أكرم منك، وأحسن منك؟ وإنما جِئتَ بقولك: «أباً» و «وَجْهاً»؛ لتمييز الشيء الذي به صار أكرَم منه وأحْسَن منه، كما أنك إذا قلتَ: جاءَني زيد ماشيا، فجاءَني زيد كلام تامٌّ، وجِئْتَ بقولك: ماشيا؛ لتُبَيِّنَ الصِّفَة التي كان عليها في وقت مجيئه.

والتمييز على ضربين: أحدهما: منقولٌ عن أصله، والآخر: غيرُ منقول. (فالمنقول[1]:) نحو قولك: تَصبَّبَ عَرَقاً، وحَسُنَ وجهاً، وتَفَقّأ[2] شَحما، وطاب نفسا، كان الأصلُ: تَصبَّب عَرَقُه، وحسُن وجهه، وتَفقأ شحمُه، وطابتْ نفْسُه، ثم نُقل الفعلُ عَن فَاعله، وجُعِل لِمَا هو من سببه للتصرف في الكلام والاتساع فيه.

وأمّا غيرُ المنقول: فَمَا كان بعد المقادير من المَكِيل، والموزون، والمعدود، والممسوح، كقولك: عنده كُرَّان[3] شَعِيراً، ومنوان سمناً، وعشرون درهما، وطولُه ثلاثون ذراعا.

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) في اللسان (فقأ) «... والفقْءُ: الشَّقُّ... وفي حديث أبي بكر رضي الله عنه: تفقَّأت، أي انفلقَتْ وانشقَّتْ ومن مسائل الكتاب: تفقأتَ شحْماً بنصبه على التمييز أي تفقأ شحمي...».

(٣) في اللسان: (كرر) «الكرُّ مكيال لأهل العراق... وهو عند أهل العراق ستون قفيزا».

فصل: واعلم أن العدد من أحدَ عَشَرَ إلى تسعةٍ وتِسعين في المذكر والمؤنث يُفسَّرُ بواحدٍ منكور[1]، والتنوين مُقَدَّرٌ في أَحَدَ عَشَرَ، إلى تِسْعَةَ عَشَرَ، إذا قلت: أحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، وتِسْعَ عَشْرَةَ جَارِيةً؛ لأَنّ أصْلَه أحَدٌ وعَشَرَةٌ، وتِسْعٌ وعَشْر، ولذلِك نصبْتَ رَجُلاً وجاريةً، وكلّ عدد نوّنْتَه نصبتَ مابعده مِمّا يُميَّزُ به كقولك إذا نوّنتَ: (عندي[2]) ثلاثةٌ رجالاً، وخمسةٌ أثواباً، قال الشاعر[3]:

إذَا عَاشَ الفتى مِائَتَيْنِ عاماً ... فقد ذهب الْمَسَرَّةُ والفَتَاءُ

فالتنوين في «ثلاثة» ومأأشبهها من الأعداد المضافة، إذا نُوِّنَت، بمنزلة النون في مائتين، وإن حذفْتَ النونَ والتنوينَ؛ فليس غيرُ الإضافة، تقول: هذه عشرو زَيْدٍ، وثلاثُو أخيك، وتِسْعُو بَكرٍ، ومائَتاك، وثلاثةَ أثوابٍ، ومائَتا رجلٍ.

واعلم أَنَ «عشرين» وما أشبهها إنما تنصِبُ المميَّزَ على التشبيه بالمفعول؛ لأَنّ «عشرين» قَد جُعِل بمنزلة: «ضاربين» في أنه تُحْذف نونُه، وتُضافُ، كما تُحذفِ نون «ضاربين» وتضافُ في قولك: ضاربُو زيدٍ، وإذا أثبتّ النونَ نصبْتَ فتقول: ضاربونَ زيداً، فَشُبِّهتْ «عِشْرُون» ومَاأشبهها من الأعداد إلى تسعةٍ وتسعين/ بضاربين وما أشْبَهه. [45 / ا]

واعلم أن قولك: أَحدَ عَشَرَ رجلاً، وعشرون جاريةً، وثلاثون ديناراً، إنما

---

(1) في «ر»: مُنَوّن.

(2) نقص في «ر».

(3) هو الرَّبيع بن ضَبُع الفزاري كما قال سيبويه وغيرُه.

والبيت من شواهد سيبويه جـ1 ص106 وص293، ونسبه في الموضع الثاني إلى يزيد بن ضبة، وانظر: المقتضب جـ2 ص169 ومجالس ثعلب ص332 والجمل ص246 وشرح السيرافي جـ2 قسم1 ص189 وأمالي القالي جـ3 ص221 والمخصص جـ1 ص38 وجـ5 ص132 والمُعَمّرين ص7، وشروح سقط الزند ص1631، والمقصور والممدود ص83، وابن يعيش جـ6 ص21 والمقرب جـ1 ص306 والخزانة جـ3 ص306 والعيني جـ4 ص481 والهمع جـ1 ص253 والدرر جـ1 ص210 والتصريح جـ2 ص274، والأشموني جـ4 ص79 واللسان (فتا) ومعجم شواهد العربية ص21. والفتاء: الشباب مصدر فَتِيَ يفْتَى.

الأَصل فيــه: أحــدَ عَشَرَ من الرجــال، وعشرون من الجـواري، وثـلاثـون من الدنانير، و «مِنْ» ههُنا لتبيين الجنس، وحذفوا لفظ الجميع، وأتَوْا بواحدٍ منكورٍ[١] يدل على هذا التقدير إيجازا واختصارا.

ولا يجوز أن يكون المُمَيِّزُ جَمْعاً[٢] إلا في موضع يلتبس الـواحد (فيـه)[٣] بالجمع كقولك: زيد أَفْرَهُ منك عَبيدا، ولو قلت: زيـد أَفْرَهُ منـك عَبْـدا، وأردت الجمعَ، لم يكن فيه دليل، والتبس بأَنك تُريد: عبدا واحـدا، فقلت: عبيـدا، ليُعْلَمَ أَنك أَردت الجمعَ، كما قال الله عز وجل: ﴿هَلْ نُنَبِّئُكُم[٤] بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً[٥]﴾.

ويجوز أن تَدْخُل «مِنْ» على المُمَيِّز إذا خُشِيَ التباسُه بالحـال، كقولـك: لِلّهِ دَرُّهُ فارساً، فهو يحتمل التمييزَ، ويحتمل الحـالَ؛ فتقـديره إن أردت الحـال: لِلّهِ دَرُّه في حـال فُروسيَّتِـه، وتقـديره في التمييز: لِلّهِ دره من الفرســان، فتُــدْخِـلُ «مِنْ» عليـه، ليَزُول اللبس، فتقولُ: لِلّـهِ دره من فـارسٍ، ومـا رأيت مثلَـه مِنْ رَجلٍ، وما أشجعه مِن فارسٍ، على مابينا.

فصل: واعلم أَنّه لايجوز تقديمُ المُمَيِّزِ إذا كان العامل غَيْرَ مُتَصرِّف عند أحـد من النحويين؛ فأَمّا إذا كان العاملُ متصرفا فلا يجوز عند سيبويه[٦] تقـديمُـه، وأَجـاز

---

(١) في «ر»: منون.

(٢) في الأصل: جميعا.

(٣) مابين الحاصرتين غير موجود في جميع النسخ، وبمثله يلتئمُ الكلام.

(٤) في الأصل: «هل أنبئكم...».

(٥) الآية ١٠٣ من سورة الكهف.

(٦) انظر: الكتاب جـ١ ص١٠٥.

ذلك المازنيُّ[1] وشَبَّهُ بالحال، كقوله عز وجل: ﴿خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ[2] مِنَ الأَجْدَاثِ﴾ واسْتَشْهَدَ بقول الشاعر[3]:

أَتهْجُر سَلمى لِلْفِراق حبيبَهـــــــا   ومــا كان نَفْســاً بــالفِراق تَطِيبُ

فيجوز عنده على هذا: شَحْماً تفقَّأت، ووجْهاً حسُنْت، وما أشْبَه ذلك.

ولايُجيزُ سيبويه ذلك؛ لأَن هذا الفعل منقول من فـاعلـه إلى غير فـاعلـه، فضعُفَ[4] أنْ يعْمـل مُتقـدّمــاً، ووجــه آخر وهـو: أن المميِّـزَ في تفقـأت شَحْما، وما أشبهه فاعل في الحقيقة كما بيّنا، والفـاعل لايجوز تقـديمـه على نيـة التـأخير؛ لم يَجُز تقديمُ هذا المميِّز إذا كان فاعلا في المعنى، قال أصحابُ سيبويه: إنّ نفسـا في قوله: «وما كان نفسا بالفراق تطيب» منصوبةٌ بفعل مُقدر، تقـديره[5]: أعْنِي

---

(١) انظر: المقتضب جـ٣ ص٣٦ حيث اختــار ذلــك المبرد، وانظر أيضــا: شرح السيرافي جـ٢ قسم١ ص١٥٨، والأصول جـ١ ص٢٧٠ ـ ٢٧١، وقال ابن السراج:

«والكوفيون في ذلك على مـذهب سيبويـه فيـه»، وانظر أيضا: الخصائص جـ٢ ص٣٨٤ والإنصاف ص٨٢٨ ـ ٨٣٤ وابن يعيش جـ٢ ص٧٣ ـ ٧٤ وأسرار العربية ص١٩٧، والرضي على الكافية جـ١ ص٢٢٣، والهمع جـ١ ص٢٥٢.

(٢) الآية ٧ من سورة القمر.

(٣) هو المخبل السعدي.

والبيت من شـواهـد المـازني وزيـاداتـه في كتـاب سيبـويـه جـ١ ص١٠٨، وانظر: المقتضب جـ٣ ص٣٧ والجمل ص٢٤٦ والخصائص جـ٢ ص٣٨٤، وقال ابن جني: «فأمـا مـاأنشـده أبو عثمان وتلاه فيـه أبو العبـاس من قول المخبّل: أتهجر ليلى.. البيت، فنقابله برواية الزجّاجي، وإسماعيل بن نصر، وأبي إسحاق أيضا:

وماكان نفسي بالفراق تطيب

فَروايـةٌ بِروايـةٍ، والقيـاسُ بعدُ حـاكمٌ» وانظر أيضا شرح السيرافي جـ٢ قسم١ ص١٥٩ ـ ١٦٠، والإنصــاف ص٨٢٨ وأسرار العربية ص١٩٧ وابن يعيش جـ٢ ص٣٧، ٧٤، والعيني جـ٣ ص٢٣٥، والهمع جـ١ ص٢٥٢، والدرر جـ١ ص٢٠٨، والأشموني جـ٢ ص٢٦٦، واللسان (حبب) ومعجم شواهد العربية ص٤١.

(٤) انظر كتاب سيبويه جـ١ ص١٠٥.

(٥) انظر: الإنصاف ص٨٣١.

نفْساً، وليست منصوبةً على التمييز، وإذا كان (هذا[1]) هكذا فلا شاهدَ فيه على تقديم[2] التمييز.

وتقول: على التّمرة مثلُها زُبدا، وهذا مُشَبَّهٌ بالمقادير، كأنّه قال: على (التّمرةِ[1]) مقدارُ التمرةِ من الزُّبد وما يُسَاويها، وما في السماء موضعُ راحةٍ سَحابا؛ لأنّ «موضعَ راحة» مقدارٌ، وتقول: داري قُدّامَ داره ميلاً، وخلفَ داره فَرسخا، فتنصب «مِيلاً» و «فرسخا» على التمييز؛ لأنك أردت أن تُبيِّن المقدارَ.

وتقول: لي مِلؤه عسلاً، ونصفُه ماءً، وعنده رَاقُودٌ[3] خَلاًّ، ونِحْيٌ سمْنا؛ لأن هذه مقادير فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

---

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) في الأصل: على تقدير.

(٣) في اللسان (رقد): «الراقود: إناء خزف مستطيل مُقَيَّر، وهو مُعَرَّب، هذا ومعنى مُقَيَّر أنه طُلِيَ داخله بالْقَار.

بَابُ كَمْ

اعلم أن لكَمْ موضعين في الكلام: أحدهما: الاستفهام، والآخر: الخبر.

فأما الاستفهام: فجُعِلت (فيه)[1] بمنزلة عدد يَنْصبُ مـابعـده، نحو: عشرين، وثلاثين، وما أشبه ذلك، ويكون من جنس مايُفسره.

وتكـون مرفـوعـة؛ ومنصـوبـة، ومجرورة، لأَنهـا اسْمٌ، ولايعمـل فيهـا من العوامل/ إلا مابعدها، إلا مايَجُرّ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام. [٤٥ / ب]

فأَما الجـار فلم يجز أن يُؤَخّر عنـه؛ لأَن الجـارّ والمجرور بمنزلـة شيءٍ واحـد، ولايُفْرد أحدُهما عن صاحبه، تقول: كَمْ رجُلاً رأَيْتَ؟ فهي ههُنا رجالٌ وهي في موضع نصب برأيت تقديره: أعشرين رجلاً رأيتَ؟

وتقول: كَمْ رجلا أتاك؟ فكم في موضع رفع بالابتداء، وأتاك خبره، وتقول: بكم درهما ثوبُك؟ فهي ههُنا دراهِم، وهي مجرورة بالبـاء كأنـك قلت: أبِعِشْرِينَ درهماً ثوبُك؟

وتقـول: كَمْ يـومـاً عبـدُ الله مقيمٌ؟ فهي ههُنـا أيـامٌ، وهي نَصْبٌ بمقيم على الظرف، تقـديره: أعشرين يومـا عبـدُ الله مقيمٌ؟ وكـذلـك إنْ حَـذفْتَ «يـومـا» فقلت: كَمْ عبدُ الله ماكِثٌ؟ تُريد: كَمْ يوماً؟ أو كَمْ شهراً؟

وتقـول: كَمْ مثلُـه لـك؟ كما تقـول: أعشرون مثلُـه لـك؟ وكم غيرَه شِبْهَـك عنده؟ فغيرَه نَصْبٌ بكم، و «شِبْهَك» صفةٌ لغيره، و «عندَه» خبر المبتدأ وهو «كم».

ويجوز أن يُفصَلَ بين «كَمْ» وبين مـاتُمَيِّـزُه، فتقـول: كَمْ لَـكَ دينـاراً؟ وكم

---

(١) نقص في «ق».

عنـدك ثوبـا؟. ولا يَحْسُن الفصـلُ في «عشرين» في الكـلام، لـو قُلْتَ: أعشرون لـك دينـارا؟ وأثـلاثـون عنـدك ثـوبـا؟ لم يَجُـز، ويجـوز هـذا في الشعر، أنشـد سيبويه[1]:

عَلى أَنَّني بَعْـــدَ مـــاقَـــد مضَى ثَـلاثُـونَ للهَجْرِ حَـوْلاً كَمِيــلاً

وإنمـا حَسُن في «كَمْ» الفصلُ، ولم يحسن في «عِشرين» و «ثلاثين»؛ لأن «كَمْ» يكثُر حذفُ مفسِّرِهـا أصْلا (فيقـال[2]: كَمْ مـالُـك؟ وكَمْ ثيـابُـك؟ تريـد: كَمْ درْهمـاً مالك؟ وكَمْ ثَوباً ثِيابُك؟ فَلَمّا كان يُحـذَفُ المفسِّرُ من «كَمْ»[2])، ويُستَغْنى عنْـه، ويُفهم المرادُ (منـه[3]) مع الحـذف كان الفصل قويـاً فيـه، ولم يَقْوَ مـع العشرين؛ لأَن التفسير يلزمها.

وأمّا كم في الخبر: فجُعلتْ بمنزلة عدد يجُرّ مـابعـده نحو: مِـائـة درهَم، وألف درهَم، ولايعمل إلا فيا عملت فيـه «رُبَّ»؛ إلا أن «رُبَّ» للتقليل، و«كم» للتكثير، تقول: كم عالمٍ لقيتُ، وكم بلدٍ[4] دخلْتُ، وكم فَضْلٍ لك عَليَّ، وبيتُ الفرزدق:

كَمْ عَمَّـةٍ لَـكَ يـاجريرُ وخـالـةٍ فَدْعَـاءُ قَـد حَلَبَتْ عَليَّ عِشَـارِي[5]

يُروى بنصب «عَمّةٍ»، ورفعها، وجرها.

---

(١) انظر الكتاب جـ١ ص٢٩٢.

والبيت للعبـاس بن مرداس السُّلَمي، وانظر أيضـاً: المقتضب جـ٣ ص٥٥ ومجـالس ثعلب ص٤٩٢ والإنصـاف ص٣٠٨، وابن يعيش جـ٤ ص١٣٠، والخزانة جـ١ ص٥٧٣، وجـ٣ ص١١٩ وذكر أنه من أبيات سيبويه الخمسين، وانظر أيضا: العيني جـ٤ ص٤٨٩، والمغني ص٥٧٢، وشرح شواهده ص٣٠٧ والهمع جـ١ ص٢٥٤ والـدرر جـ١ ص٢١٠، والأشموني جـ٤ ص٨٤، والإيضاح العضدي جـ١ ص٢٢٤، واللسان (كمل)، والكميل: الكامل.

(٢-٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ر» و «ق».

(٤) في «ق»: بلدة.

(٥) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٥٣ وص٢٩٣، وص٢٩٥، وانظر: المقتضب جـ٣ ص٥٨، والجمل ص١٤٨ وابن يعيش جـ٤ ص١٣٣ والمقرب جـ١ ص٣١٢ والخزانة جـ٣ ص١٢٦ والمغني ص١٨٥، وشرح شواهدِه ص١٧٤، والعيني جـ١ =

فمن نصب: جعل «كَمْ» استفهاما، وموضعُه رفع بالابتداءِ، وقد حلبَتْ «خبرَه، والتقدير: أعشرون عمّةً لك قد حلبت عليَّ عشاري؟

ومن رفع: أوقع «كم» على المرار، ورفَعَ «عمّة» بالابتداءِ، وقد حلبت «خبرَها، و «كم» في موضع نصب بحلبت، كأنه قال: أعشرين[1] مَرّة عمّةٌ لك قد حلبتْ؟ والعمّةُ في هذا واحدة. ومن جرّ جَعَلَ «كَمْ» خبراً، وموضعُها رفعٌ بالابتداءِ أيضا، وقد حلبَتْ» الخبرُ، والعَمّات كثيرة، كأنه قال: مائةُ عَمّةٍ لكَ قد حلبت.

فإن فصلت بين «كم» وما عملت فيه في الخبر نصبْتَ فتقول: كم (لك)[2] عندي يداً، كما تقول: هذا مُكْرِمٌ بكَ عَمرا، ولا يجوز: هذا مكرم بك عَمروٌ، قال زهير[3]:

تَؤُمّ سِنَانا وكَمْ دُونَهُ ... مِن الأَرْض مُحْدَوْدِباً غَارُهَا

وقال القطامي:

كَمْ نالَني منْهُمُ فَضْلاً على عَدَمٍ ... إذْ لا أَكادُ من الإقْتَارِ[4] أَحْتَمِلُ [٤٦ / ا]

= ص٥٥٠ وجـ٤ ص٤٨٩ والتصريح جـ٢ ص٢٨٢ والهمع جـ١ ص٢٥٤ والدرر جـ١ ص٢١١ والأشموني جـ٤ ص٩٦ وص٩٧ وديوانه ص٤٥١. والفدعاء: المعوجة الرسغ من اليد أو الرجل، والعِشار: جمع عَشْرَاء: وهي الناقة أتى على حملها عشرة أشهر.

(١) في «ق»: أعشرون.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) ليس في ديوانه المطبوع، ونسب إلى كَعْب بن زهير وإلى الأعشى وليس في ديوانيهما المطبوعين أيضاً.

وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٩٥، ونسبه أيضاً إلى زهير، وانظر: المحتسب جـ١ ص١٣٨ ونسبه ابن جني إلى الأعشى، وانظر أيضاً: الإنصاف ص٣٠٦، وابن يعيش جـ٤ ص١٢٩، ١٣١ والعيني جـ٤ ص٤٩١، والأشموني جـ٤ ص٩٨، واللسان (غور) والضمير في تؤم لناقته، يعني أنه متوجه بها إلى من يمدحه على بعد الشقة بينهما. والطريق المحدودب: الذي به آكام ومتون، والغار: الغائر كما قيل في الشائك: شاك، وفي هائر: هار، والشاهد فيه: الفصل بين «كم» وتمييزها وهو «محدودبا» والنصب واجب للفصل.

(٤) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٩٥، وانظر: المقتضب جـ٣ ص٦٠، والإنصاف ص٣٠٥ وابن يعيش جـ٤ ص١٢٩ و ص١٣١ والعيني جـ٤ ص٤٩٤، وورد في العيني أيضا عرضا جـ٣ ص٢٩٨، وانظر أيضا الهمع جـ١ ص٢٥٥،=

قال سيبويه[1]: وإن شاءَ رفع فَجَعَلَ «كم» المرارَ التي نالَه فيها الفضلُ، فيرتفع الفضلُ بنالني كقولك: كم (قد)[2] أتاني زيد، فزيد فاعل، و «كم» للمرات كأنك قلت: كَمْ مرَّةً أتاني زيد، قال الشاعر:

وَكَمْ قَـــدْ فَـــاتني بَطَـــلٌ كَمِيٌّ ... ويَـــاسِرُ فِتْيَـــةٍ سَمحٌ هَضُــومُ[3]

كأنه قال: كَمْ مرّةً فاتني بَطَلٌ.

ومنهم[4] من يَجُرُّ مع الفصل في الشعر كما قال (الشاعر)[5]:

كَمْ بِجُــودٍ مُقْرِفٍ نـــالَ العُـــلا ... وكريمٍ بُخْلُـــه قَـــدْ وَضَعَـــهْ[6]

كما يُفصَل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر فيترك على حاله من الجر، وقد بيَّنّا هذا فيما مضى[7].

ومن العرب من ينصب في الخبر بِجَعْل «كَمْ» بمنزلة عدد[8] مُنَوَّن، فيقُول:

=والدرر جـ١ ص٢١٢، والأشموني جـ٤ ص٩٨ وديوانه ص٣٠. العَدمُ: فقد المال وقلته، والإقتار، والشاهد فيه: نصب «فضلاً» على التميز حين فصل بينها وبين «كم» الخبرية.

(١) انظر: الكتاب جـ١ ص٢٩٥.

(٢) نقص في «ق».

(٣) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٩٥، وانظر: المقتضب جـ٣ ص٦٢، ومعجم شواهد العربية ص٣٥٢ حيث قال عنه صاحبه إنه من الخمسين، وقال عنه د. رمضان عبد التواب إنه منسوب للأَشْهَب بن رُمَيْلَة في «فُرْحَةَ الأديب»، انظر مقالة عن «أسطورة الأبيات الخمسين» في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ص٨٩ «الكَمِيّ: الشجاع، والياسر: الداخل مع القوم في الميسر لكرمه والهضُوم: الذي يهضم ماله للصّديق والسائل والمحتاج، والهَضْمُ: الظلم والنقصان.

(٤) انظر: الإنصاف ص٣٠٣ ـ ٣٠٩، وهو رأي الكوفيين.

(٥) نقص في الأصل و «ق».

(٦) قائل هذا البيت أنس بن زُنَيْم، ونُسب إلى أبي الأَسْود، وإلى عبد الله بن كُرَيْز، وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٩٦، وانظر: المقتضب جـ٣ ص٦١، والجمل ص١٤٧، والإنصاف ص١٠٣ وابن يعيش جـ٤ ص١٣٢ والمقرب جـ١ ص٣١٣ والخزانة جـ٣ ص١١٩، والهمع جـ١ ص٢٥٥ و جـ٢ ص١٥٦، والدرر جـ١ ص٢١٢ وجـ٢ ص٢٠٦ والأشموني جـ٤ ص٢٩٨. المقرف: النذل اللئيم.

(٧) انظر: ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨ فيما سبق من التبصرة.

(٨) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص٢٩٣.

كم نِعْمَـةً للهِ عَليَّ، والأَعْـدَادُ المضـافـة إذا نُـوِّنَتْ في الشعر نَصَبتْ مـا بعـدهـا كقولك: ثلاثةٌ أثواباً، وعَشرةٌ رِجَالاً. ويجوز أن تَـذْكرَ بعـد «كم» في الخبر واحـداً وجماعَـةً، كقـولـك: كَمْ غـلامٍ أَكْرَمْتَ، وإنْ شئْتَ: كم غِلْمانٍ، وإنما جـاز الجمع والـواحـد؛ لأنّـك إذا ذكرْتَ الجمعَ شبَّهْتَـهُ بعشرةٍ، وإذا ذكرت الـواحـد شبهتـه بمِائَة، كما تقول: عَشْرةُ رجالٍ، ومائةُ رجلٍ.

وتقولُ: على كم جذعاً بيتك مَبْنِيٌّ، فـالنصب[1] على الاستفهـام، وإن شئتَ جررت على تقدير «مِنْ»، كأَنك قلت: على كم مِنْ جذعٍ بيتُـك مبْنِيّ؛ لأَنـه كَثُر استعمالُ «مِنْ» في هـذا الموضع، فكأَنـك ذكرْتَهـا، فـاعرف ذلـك إن شـاء الله عز وجل.

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص٢٩٣.

بَابُ اشتغالِ الفِعْل بالضمير

اعلم أنّك إذا ابتدأتَ باسْمٍ، وشَغَلْتَ الفعلَ عنه بضميرِهِ اخْتِير في الاسْم الرّفعُ بالابتداءِ، وما بعده خبرهُ، وذلك نحو: زيدٌ ضربْتُهُ، وعمروٌ أكرمْتُه، ترفعُ زيدا وعمرا بالابتداءِ، وما بَعْدهُما خبرهُما، ويجوز النصب فيهما بأَنْ تُضْمِرَ فِعْلا يفسِّرُه هذا الظاهر، فتقول: زيداً ضربْتُه، وعمراً أكرمتُه، والتقدير: ضربْتُ زيداً ضَربْتُه، وأَكْرَمْتُ عمرا أكْرمتُه.

وإنّما كان الرفْعُ أَجْوَدَ؛ لأنّك في الرفع لا تحتاجُ إلى إضمار شيءٍ، وفي النصب لا بُدَّ مِنْ إضْمارِ فِعْلٍ، والمَعْنَى في المنصوب والمرفوع سواءٌ، فَكُلَّما قَلَّ العملُ مع صحة المعْنى كان أوْلى وأجودَ، قال الله عز وجل: ﴿سُورَةٌ[1] أَنْزَلْنَاهَا﴾، (وقرأ عيسى[2] بن عُمر) ([3] ﴿سُورَةً أَنْزَلْنَاهَا﴾ بالنصب[4]، وقال الله تعالى ذكره:[3]) ﴿وأَمَّا ثَمُودُ[5] فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ وقُرِئَ «ثَمُودَ» بالنّصب[6] على إضْمار فعلٍ

---

(١) الآية الأولى من سورة النور، وليست الآية في «ق».

(٢) نقص في «ق».

وهو عيسى بن عمر الثقفي البصري المقرئ النحوي أخذ عن عبد الله بن إسحاق وغيره وأخذ عنه الخليل، له كتابان في النحو أحدهما: «الجامع»، والآخر: «المُكْمل»، واشتهر بالتقعير واستعْمال الغريب في كلامه، تُوفي سنة تسع وأربعين ومائة، انظر: أخبار النحويين البصريين ص٢٥ والمعارف لابن قتيبة ص٢٣٥، والفهرست ص٦٣ وغاية النهاية جـ١ ص٦١٣، وإنباه الرواة جـ٢ ص٣٧٤ ـ ٣٧٥، ومعجم الأدباء جـ١٦ ص٢٤٧.

(٣-٣) نقص في الأصل و «ق».

(٤) وقرأ بالنصب أيضا عمر بن عبد العزيز، ومُجاهد، وعيسى بن عمر الهمداني الكوفي، وابْن أبي عبْلَة،وأبو حيوة، ومحبوب عن أبي عمرو، وأم الدرداء، وابن محيصن.

انظر: شواذ ابن خالويه ص١٠٠ وإتحاف فُضلاء البشر ص٣٩٠ والبحر المحيط جـ٦ ص٤٢٧، والرّفع قراءة الجمهور.

(٥) الآية ١٧ من سورة فصلت.

(٦) وهي قراءة ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، والحسن، وهي أحد الوجهين في روايةالمطوّعي عن الأعمش، =

بعد «ثَمُود»؛ لأن «أمّا» لا يليها إلا الاسم، فتقديره في النصب: فَأمّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَا (هدينا)[1] هم، قال بِشْرُ بْنُ أَبِي خَازِم:

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمُ بْنُ مُرٍّ   فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوْبَى[2] نِيَامَا

ويروى بالنصب والرفع على ما ذكرنا.

([3] فأمّا قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾ وقرأها عيسى بْنُ عُمر (سُورَةً)[4] بالنصب؛ فالرفعُ على خبر ابتداءٍ محذوف، كأنَّ التقدير: هذه سورةٌ، و «أَنْزَلْنَاهَا» صفةٌ للسُّورة تقديره: هذه سورةٌ مُنَزّلَةٌ، ويقبُح الرفْعُ بالابتداء[5]؛ لأنّ «سورةٌ» نكرة، والنصب بإضْمار فعل تقديرهُ: أنْزلنا سورةً أَنْزَلْنَاهَا، أوْ اتْلُ سورةً أَنْزَلْنَاهَا[3]) وكذلك[6] إن أَوْقَعْتَ الفعلَ بشيءٍ من سبب الأوَّلِ كان مجراهما[7] واحدا في اختيار الرفع في الأوّل، وجواز النصب، كقولك: زيدٌ أكرمْتُ أباهُ، وعمروٌ ضربْتُ غُلامَه، إلا أنّك إذا نصبْتَ هذا الضّرْبَ أَضْمرتَ فعلا

= وقرأ الجمهور بالرفع. انظر: شواذ ابن خالويه ص١٣٣ ومعاني القرآن للفراء جـ٣ ص١٤ والبحر المحيط جـ٧ ص٤٩١ وإتحاف فضلاء البشر ص٤٦٧.

(١) نقص في الأصل.

(٢) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٢ وانظر: مجالس ثعلب ص٢٣٠، وشرح السيرافي جـ١ قسم ٢ ص١٩٥، وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٣٤٨، ومختارات ابن الشجري جـ٢ ص٢٤ واللسان: (روب)، وديوانه ص١٩٠، الروبى: الذين استثقلوا نوما.

(٣-٣) نقص في الأصل.

(٤) نقص في «ق».

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء جـ٢ ص٢٤٣ ـ ٢٤٤.

وقال في جـ٢ ص٢٤٤: «ولو نصبْتَ» السورةَ «على قولك: أَنْزَلْنَاهَا سورةً وفَرضْنَاها كما تقول: مجردا ضربْتُه، كان وجها، وما رأيت أحداً قرَأَ به» يُريدُ الفراءُ أنّها تُنْصَبُ على الحال، وانظر: البحر المحيط جـ٦ ص٤٢٧ حيث نقل ذلك أبو حيان عن الفراء بنص مخالف.

(٦) في «ر» و «ق»: فان أوقعت.

(٧) في «ق»: جرى مجرى ما ذكرنا في اختيار الرفع.

[٤٦ / ب] في معنى هذا الفعل المذكور، فتقول: زيداً أكرمْتُ أباه، وعمراً ضربْتُ/ غُلامَهُ بتَقْدير: خَصَصْتُ زيدا أكرمْتُ أباه، وأَهَنْتُ عمْراً ضربْتُ غُلامَه، وما أَشْبه ذلك من التقديرات، ويجوز أن تُضْمِرَ في قولك: زيداً أكرمْتُ أَبَاه فِعْلا (من[1] لفظه) مثل ما ظَهر[2]، فتقدر: أكرمْتُ زيدا أكرَمْتُ أباه؛ لأن إكرام الأب يكون إكراما لزيد، وكذلك إن كان المقدَّم ظرفاً كقولك: يومُ الجمعةِ أَلقاكَ فيه، وإنْ شئتَ نصبْتَ فقلْتَ: يَوْمَ الجمعةِ أَلقاكَ فيه، بتقدير: أَلقاكَ يومَ الجمعة أَلقاك فيه. فإنْ قدّمْتَ الظرفَ ـ بَعْد أنْ جعلْتَه مفعولاً على السَّعة ـ قلْتَ: يَوْمُ الجمعة ألقاكَهُ؛ وإنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ أيضا على ما بيّنّا، ويجوز أنْ تحذفَ الضميرَ الرّاجعَ إلى الأوّل في الشّعْرْ مع الرّفْع فتقول: زيدٌ ضربْتُ، ويومُ الجمعة ألقاكَ، وهو في الكلام قبيحٌ، قال الشاعر أنشدَهُ سيبويه[3]:

ثَلاثٌ كُلُّهن قَتَلْتُ عَمْدا ... فَأَخْزَى اللهُ رابعةً تعودُ

على تقدير: قَتَلْتُهنَّ، فلو نَصَبَ «ثلاثا» كان أجودَ؛ لأَن نصْبَه لا يُغيِّرُ المعنى، ولا يَكْسِرُ[4] الشِّعْرَ، وأَنْشدَ أَيْضاً[5]:

وَمَا أَدْري أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ ... وطُولُ العهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا

---

(١) نقص في الأصل و «ق».

(٢) في «ر»: مثل هذا الفعل.

(٣) انظر الكتاب جـ١ ص٤٤.

والبيتُ من أبيات سيبويه التي لا يُعرف قائلها، وانظر: شرح السيرافي جـ١ قسم ٢ ص٢٠، وأمالي ابن الشجري جـ١ ص٣٢٦، والخزانة جـ١ ص١٧٧ وقال البغدادي «إن حذف العائد هَهُنا قياس عند الفراء».

(٤) في «ر»: ولا يلبس الشعر.

(٥) انظر الكتاب جـ١ ص٤٥، ٦٦

والبيت للحارث بن كَلَدَة، وانظر شرح السيرافي جـ١ قسم ٢ ص٢٠٩، وأمالي ابن الشجري جـ١ ص٥ وص٣٢٦ وجـ٢ ص٣٣٤ وابن يعيش جـ٦ ص٨٩، والبحر المحيط جـ٨ ص٢١٩ والعيني جـ٤ ص٦٠، والتنائي: التباعد. وانظر أيضا معجم شواهد العربية ص٤٨.

أراد: أصابُوه، (و)[1] قال جرير:

أَبَحْتَ حِمَى تِهامَةَ بعْدَ نجْدٍ وما شَيْءٌ حَمَيْتَ بمُسْتَبَاحِ[2]

يُريد: حَمَيْتَهُ، ولا يجوز النصب في هذين البيتين عند سيبويه[3]:

أمّا البيْتُ الأول: فالمال معطوف على «تَناءٍ»، وهو فاعل «غَيّرَهُمْ»، و «أَصابُوه» صفةٌ للمال، والصفة لا تعمل في الموصوف.

وأمّا بيتُ جرير: فلو نَصَب شَيْئا بحميْتَ[4] لانتقض المعنى، وصار المديح هَجْواً؛ لأنه يصير التقدير: وما حَمَيْتَ شيئا مستباحا، فالمعْنى على أنك حميْتَ شيئاً غيرَ مُسْتَباح، وما كان غير مستباح لم يَحْتَج إلى حماية، فلهذا لم يجُز النصب (فيه)[5] مع حذف الضمير، قال النَمِرُ[6] بنُ تَوْلَب:

---

(١) نقص في «ر».

(٢) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٥ وص٦٦، وانظر: شرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص٢٠٩ وص٣٨٣ وأمالي ابن الشجري جـ١ ص٥ وص٧٨ وص٣٢٦، والمغني ص٥٠٣ وص٦١٢ وص٦٣٣، وشرح شواهدِهِ ص١٦ وص٢٩٧، والعيني جـ٤ ص٧٥، والتصريح جـ٢ ص١١٢وديوانه ص٤٨. حِمَى تِهامة: يقال: حمى فلان الأرضَ يحميها حِمىً لا يقرب، والحِمَى: موضع فيه كلأ يُحْمَى من النّاس أن يُرْعَى، وتهامة: هي الناحية الجنوبية من الحجاز، ونجد: هي الناحية التي بين الحجاز والعراق.

(٣) قال سيبويه في الكتاب جـ١ ص٤٥: «ولا سبيل إلى النصب، وإن تركت الهاء، لأنه وصف كما لم يكن النصب فيما أتْمَمْتَ به الاسم » وقال السيرافي جـ١ قسم ٢ ص٣٨٤: «ولم ينصب» المال «به، ولا يجوز ذلك؛ لأنه لو نُصِبَ صار التقدير: أمْ أَصابوا مالا، و «أم» من حروف العطف، ولا يعطف «أصابُوا» وهو فعل على «تناء» وهو اسم». هذا، وقد جاء عطف الفعل على الاسم في القرآن الكريم في قوله تعالى: «صافاتٍ ويقبضن».

(٤) قال السيرافي في شرحه جـ١ قسم٢ ص٣٨٣ ـ ٣٨٤: «فجعل (حميتَ) نعتا لشيء وهو اسم (ما) فلذلك أدخل الباء في (مستباح)، ولو نصبت (شيئا) بحميت بطل الكلام، ولم يكن يجوز دخول الباء في (مستباح)؛ لأن الباء إنما تدخل في الأخبار، فإذا نصبْت شيئا ضار تقديره: وما حميت شيئا بمستباح، و (مستباح) نعت لشيء فهذا غير جائز، كما لايجوز: رأيت رجلا بقائم، ولو حذفت الباء أيْضاً مع نصب شيء لكان ضعيفا ناقصَ المعنى، وذلك أنّك إذا قلتَ: وماحميت شيئا مستباحا فقد أوجبت أن الذي حماه لم يكن مستباحا».

(٥) نقص في «ق».

(٦) في «ر»: قال النير بن تولب.

والبيت من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٤ وانظر: الكشاف للزمخشري جـ١ ص٣٢٧، والعيني جـ١ ص٥٦٥، والهمع جـ١ ص١٠١ وجـ٢ ص٢٨، والدرر جـ١ ص٧٦ وجـ٢ ص٢٢ ومعجم شواهد العربية ص١٣٦.

فَيــوْمٌ عليْنـــا ويــوْمٌ لَنَـــا   ويـــومٌ نُسَـــاءُ ويـــومٌ نُسَرّ

أراد: يوم نُسَاءُ فيه، ويوم نُسَرُّ فيه، أو نُسَاؤُه ونُسَرُّ، على مابَيَّنَّا، وهذا الضَّميرُ وإن حُذفَ من اللفظ فهو مراد في النية؛ وذكره أَجْوَدُ، وهو مشبه بقولك: الذي ضَربتُ زيدٌ، وإن شئْتَ قلتَ: الذي ضربْتُه زيدٌ، إلا أنّ حذْفَه من صلة الذي أجودُ؛ لطُول الاسْم بالصِّلة.

(فصل[1]:) فإن جئْتَ بعدَ هذه الجملة بجملة أخرى مثلِها وعطفْتَها على الأولى كان لك وجهان: إن شئتَ حملتَه على الاسم المرفوع، وإن شئت حملتَه على الفعل الذي عَمِلَ في ضميره؛ فإن حملتَه على الاسم رفعتَ، وإن حملتَه على الفعل نصبْتَ، وذلك قولك: زيدٌ لقيتُه، وعمروٌ أكرمته؛ إن شئْتَ حملتَ «عمرا» على «زيد» فرفعتَه بالابتداء، كما رفعت «زيدا»، وإن شئت حملته على «لقيتُه» وهو فعل فأضمرت له فعلا، ونصبتَه فتقول: زيدٌ لقيتُه وعَمراً أكرمْتُه/ كأنّك [٤٧ / أ] قُلتَ: لقيتُ زيداً[2] وأكرمْتُ عمراً أكرمتُه؛ لأن الهاء في «لقيتُه» ضميرُ «زيد»، والرفْعُ أَحسنُ في «عمرو»، ليكون أوّلُ الجملة الثانية محمولا على (أول)[3] الجملة الأولى.

فإن كان في أول الجملة الأولى فعل كان الاختيار في الثانية النصبَ سواءٌ كان الفعل الأول رافعاً، أوْ ناصبا، أوْ متعديا بحرف جر، كقولك: قام زيد وعمراً لقيتُه، ومررت بزيد وعمراً أكرمتُه، ورأيْتُ أباك وأخاكَ أكرمتُه، فهذا أجودُ؛ لتكون قد عطفت فعلا على فعل، كما قال الربيع بن ضَبُع الْفَزاري:

أَصْبحتُ لاأحْمِـلُ السِّـلاح ولاَ   أملِـــك رأس البعيرِ إنْ نَفرا

---

(١) نقص في «ق».

(٢) في «ر»: كأنك قلت: زيد لقيته وأكرمت عمرا أكرمته.

(٣) نقص في «ق».

والـذِّئْبَ أَخْشَـاه إن مررْتُ بــه   وحـدي وأَخْشَى الرّيَـاحَ والمطرَا[1]

فتنصب «الـذئْبَ» بمعنى[2]: أَخشى الـذِّئْبَ أخْشـاه؛ لأَنّ قبلَـه فعْلا وهو: «أَحمـل السلاح».

فأمّا البيت الذي أنشده سيبويه وهو قوله:

فَمَــــا أَدْرِي أَغيّرهُم تَنـــــاءٍ   وطُـولُ العَهْـدِ أَمْ مــالٌ أَصـابُـوا

فسيبويه[3] منع من نصب المال على مابيّنا.

وعنـدي[4] أنّ النصبَ فيـه غيرُ مُمْتنِـع بتقـدير: أَغيّرهُم تَنـاءٍ؟ أَمْ أَصـابُـوا مـالاً؟؛ لتكون «أَمْ» تَلي الفعْل كما وَليَتْـهُ أَلفُ الاستفهـام، فتكون معـادِلـةً لهـا، ويكون «أَصابُوا» معطوفاً على «غَيَّرَهُم».

وإِذَا رفعْت «المال» فهو معطوف على «تَنَاءٍ» (و)[5] «أمْ» غَيرُ مُعَادِلَـةٍ للأَلِف، وحملُه على المعادِلة مع صحة المعنى أحسن، فالرفعُ والنصب على هذا (التقـدير)[6] سواء، لأَن التقـدير: أَغيّرَهُم تنـاءٍ أمْ أصـابُوا مـالاً فغيّرهُم؟ وهو مفهـوم وإن لم يُذْكر، كما تقول لمن تُخاطبه: ماقطعَـك عنّي؟ أَحَبَسَـكَ زَيْـدٌ؟ أمْ لقيتَ عَمْراً؟

---

(١) وهما من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٦ وانظر: نوادر أبي زيد ص١٥٩، وشرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص٢١٥ والجمل ص٥٢ والمُعَمّرين للسجستاني ص٧، وابن يعيش جـ٧ ص١٠٥ (البيت الأول فقط)، وانظر: أيضا العيني جـ٣ ص٢٩٧ والتصريح جـ٢ ص٣٦، والهمع جـ٢ ص٥٠، والدرر جـ٢ ص٦٠، وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص١١٨ ومعجم شواهد العربية ص١٤٦.

(٢) في «ر» و «ق»: بتقدير.

(٣) انظر: الكتاب جـ١ ص٤٥.

(٤) هذا اختيار الصيمري ولم أقف عليه لغيره، وقد وافق السيرافيُّ سيبويه.

(٥) نقص في الأصل.

(٦) نقص في الأصل.

(والمعنى[1]: أَمْ لقيتَ عمراً) فقطعَك أو حبسـك عَنِّي؟ وهـذا معنى مفهوم مشهور في كلام الناس.

فصـل: واعلم أن الاستفهـام، والأمر، والنهي، والمجـازاة، والنفي، (والعرض)[1] يُخْتـارُ فيهنَّ نَصْبُ الاسم الـذي اشتغل الفعل بضميره كقـولـك: أزيـدا لقيتَـهُ؟؛ وعمراً اضْرِبْهُ، وأخاك لاتشتِمْه، وإنْ أباك بَرَرْتَهُ اثْبُتْ، ومـا زيـداً أكرمْتَـه، قـال النَّمرُ بنُ تَوْلَب:

لاتجْـزَعي إن مُنْفِسـاً أَهْلَكْتُـه ... وإذاهَلَكْتُ فعنـدذلـك فـاجـزعي[2]

وإنما اختير النصب بعد هذه الأشياء؛ لأنّهـا بـالفعل أولى، فـاختـاروا إضمار فعل يَنْصِبُ الاسمَ، والتقـدير: ألَقيتَ زيـداً لقيتَـه؟ واضربْ عمرا اضربْـهُ، ولا تشتمْ أخاك لاتشتِمْهُ، وإن بَرَرْتَ أباكَ بَرَرْتَهُ اثبُتْ، وما أكرمتَ زيداً أكْرمتَـه، وقـال هُدْبَةُ بن الخَشْرم[3]:

فَـلاَ ذَا جَـلالٍ هِبْنَـه لِجَـلالِـه ... ولاَ ذَا ضَيَـاعٍ هُنّ يَتْرُكْنَ للفَقْرِ

---

(١) نقص في «ق».

(٢) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٦٧، وانظر: المقتضب جـ٢ ص٧٦ والكامل ص٦٢٠، وأمالي ابن الشجري جـ١ ص٣٣٢ وابن يعيش جـ٢ ص٣٨ والخزانة جا ص١٥٢ وص٤٥٠ وجـ٣ ص٦٤٢ وجـ٤ ص٤١٠ والمغني ص١٦٦ وص٤٠٣، وشرح شـواهدِهِ ص١٦١ وص٢٨١، والعيني جـ٢ ص٥٣٥ والأشموني جـ٢ ص٩١ والضرائر ص٣٠٠ ومعجم شـواهدالعربية ص٢٣٢، والمنفس: النفيس يُتَنافس فيه.

(٣) وفي كتاب سيبويه أيضا «ابن الخشرم»، واسم أبيه خشرم بدون ألْ. انظر ترجمته في الأغاني جـ٢١ ص٢٥٤ وانظر أيضاً المؤتلف والمختلف ص٦٢.

والبيت من شواهد سيبويه جـ١ ص٧٢، وانظر: أمالي القالي جـ١ ص٢٥٠، وسمط اللآلي ص٥٥٦ وص٣٦٩، وورد عرضا في الخزانة جـ٤ ص٨٦ وشرح شواهد المغني ص٩٦ ورواية الخزانة: فلا تَتّقي ذَا هيبةٍ لجلاله، وانظر أيْضا: أمالي ابن الشجري جـ١ ص٣٣٤ وابن يعيش جـ٢ ص٣٧، والأغاني جـ٢١ ص٢٦٤ وروايته كرواية البغدادي، وقبله في الأغاني بيتان هما: =

وكذلك أُنْشِد قولُ ذي الرمة:

إذا ابْنَ أبي مـوسى بـلالاً بَلَغْتِـهِ ... فقام بِفَأسٍ بَيْن وِصْلَيْـكِ جَـازِرُ[1]

بنصب «ابن»؛ لأن «إذا» فيها معنى المجازاة، وإضمارُ الفعلِ بعدهـا أَحْسَنُ[2]؛ لأن المجازاة لاتكون إلا بالفعل/ والتقدير: إذا بلَغْتِ ابنَ أبي موسى بلَغْتِـهِ، وكـذلـك [٤٧ / ب] إن وقـع الفعـلُ بِسَبَبِ الأول كقـولـك: أزيـداً[3] أكرمْتَ أبـاه؛ وعمرا زُرْ أخـاه، وخالداً لاتَشْتِمْ غُلامَه؛ لأنَّ السبب يجري مجرى النفس كما بينا.

وحروف التَّحْضيض تجري مَجرى ماذكرنا في (اختيـار)[4] النصب بعدهـا؛

=ألا يـا القـومي للنـوائب والـدهر ... وللمرء يردي نفسـه وهـو لايـدري

ولـلأرض كم من صـالـح قـد تَـوَدَّأَتْ ... عليـه فَـوارَتْـهُ بِلَمَّـاعـةٍ قَفْرِ

وسيستشهد الصيمري بالبيت الأول في باب الاستغاثة، وانظر: معجم شواهد العربيـة ص١٧٤، ومن الغريب أن صـاحب معجم شواهد العربية لم ينسب البيت الثاني في ص١٧٥ إلى هُـدْبَـة بل عزاه إلى مجهول، وأُرْجِئ بقيـة الكلام إلى موضعـه إبّان تخريج الشاهد.

(١) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٢، وانظر: المقتضب جـ٢ ص٧٧، والكامل ص٦٢٠ والخصائص جـ٢ ص٣٨٠ وأمـالي ابن الشجري جـ١ ص٣٤، وابن يعيش جـ٢ ص٣٠، وجـ٤ ص٩٦، والمغني ص٢٦٩، وشرح شـواهـده ص٢٢٦ والخزانة جـ١ ص٤٥٠، وديوانه ص١٠٤٢ الوصل بكسر الواو: واحـد الأَوصـال وهي المفـاصل، ودخلت الفـاء على الفعل؛ لأنه في معنى الدعاء على الناقة.

(٢) في كتاب سيبويه جـ١ ص٤٢: «فالنصب عربي كثير، والرفع أجود» وظاهر عبـارة سيبويـه أن الرفع جـائز على الابتداء، ورأيُه أن «إذا» يَقْبُح الابتداء بعدها، قال في جـ١ ص٥٤: «وممّـا يَقْبُحُ بعـده ابتـداءُ الأسماء، ويكون الاسم بعده إذَا أوقعْت الفعل على شيء من سببه نصبا في القياس: «إذا»، و «حيث»، تقول: إذا عبد الله تلقاه فـأكْرِمْـهُ... لأنها يكونان في معنى حروف المجـازاة، ويقبح إن ابتـدأتَ الاسم بعـدهمـا إذا كان بعـده الفعل...» فيكون الرفع أجودَ على أنّ «ابن أبي موسى» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المـذكور على سبيل الابتـداء. هـذا تحقيق كلام سيبويـه في الموضعين، وقـال المبرد في المقتضب جـ٢ ص٧٧: «ولو رَفع على هـذا رافعٌ على غير الفعل لكان خطـأ؛ لأن هـذه الحروف لاتقـع إلا على الأَفْعَال، ولكن رَفْعُه يجوز على مالايَنْقُض المعنى، وهو أن يُضمر «بَلغَ» فيكون: إذا بُلغ ابنُ أبي موسى، وقولـه: بلغْتِـه إظهار للفعل، وتفسير للفاعل».

(٣) في «ر»: كقولك: زيد أكرم أباه، وفي «ق»: إن زيداً أكرمت أباه.

(٤) نقص في «ق».

لأنها بمنزلة الأمر وهي: «هَلاَّ» و «أَلاّ» و «لَوْلاَ» و «لَوما»، وتقول: هَلاَّ زيداً أكرمته؛ ولَوْلاَ عَمْراً زُرْتَه، وأَلاّ خالداً أحسنْتَ إليه، ولَوْمَا أخاك أتيتَه، قال جرير:

تَعُدُّونَ عَقْر النِّيبِ أَفْضلَ مَجْدكُم ... بَني ضَوْطَرَى لَوْلاَ الكَمِيَّ المُقَنَّعَا[1]

أي هَلاَّ تَعُدُّون الكَمِيَّ المقَنَّعَا.

والرفع يجوز أيضاً بعد هذه الأشياء، وهو في بعضها أحسنُ من بعض، فالرفع في الاستفهام والنفي أحسنُ منه في الأمر وما بعده؛ لأن (ألف)[2] الاستفهام قد تلي الأسماء كقولك: أَزيدٌ عندك أم عمرو؟ وكذلك النفي، تقول: ما زيد قائماً[3]، وهو في الاستفهام أحسن منه في النفي.

وأمّا الأمر وما بعده فلا يكون إلا بالفعل فالنصب بعده أحسنُ، والرفع في جميعها جائز بالابتداء، إلا في المُجازاة فإنك لا تُوليه إلا الفعل رفعْتَ أو نصبْتَ؛ لأن المُجازاة لا تكون إلا بالفعل[4]، فإذا رفعت أضمرت فعل[4] ما لم

---

(١) وهو من شواهد المبرد في الكامل ص١٥٨، وانظر: الجُمل ص٢٤٥ وشرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص٢٥٠ والخصائص جـ٢ ص٤٥ وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٢١٠، وابن يعيش جـ٢ ص٣٨، وص١٠٢ وجـ٨ ص١٤٤ وص١٤٥ والخزانة جـ١ ص٤٦١ وجـ٢ ص٤٩٨ والمغني ص٢٧٤، وشرح شواهدِهِ ص٢٢٩ والهمع جـ١ ص١٤٨ والدرر جـ١ ص١٣٠ والأشموني جـ٤ ص٥٩، واللسان (ضطر) وديوانه ص٩٠٧.

وقال السيوطي في شرح شواهد المغني بعد نسبة البيت إلى جرير: «ورأيت في تفسير ابن المنذر نسبة هذا البيت إلى الأشْهَب بن رميلة».

العَقْرُ: القطع، عقر الفرس والبعير بالسيف. عقرا: قطع قوائمه وذلك لنحره، «وبنو ضَوْطَرى: حي معروف، وقيل: الضوطرى: الحمقى» والكمي: الشجاع المتكي في سلاحه أي المستتر بالدرع والبيضة، والنيب: جمع ناب وهي: المسنة من النوق، والمقنّع هو: الذي عليه بَيْضَة ومِغْفَر.

(٢) نقص في «ر» .

(٣) في «ر» : ما زيد قائم.

(٤) انظر ما نقلته قريباً عن سيبويه والمبرد في ص ٣٣٣ ـ ٣٣٤.

يُسَمَّ فاعلـه، ورَفعْتَ الاسم بـه كقولـك: إنْ أبُوكَ بَرَرْتَـهُ اثْبُتْ، أَي إن بُرَّ أبوك (بَرَرْتَهُ[1] اثْبُتْ) ، والمعنى فيا سُمِّيَ فاعلُه وما لم يُسَمّ فـاعلُـه واحـد؛ لأَن «الأب» مفعول في الوجهين جميعاً، إلا أنه فيا سُمِّي فـاعلـه منصوب، وفيا لم يُسَمَّ فـاعلـه مرفوع.

فصل: واعلم أن الفعل الـذي يتعـدى بحرف جر لا يجـوز إضماره (ولكن[2] يُضْمَرُ فعل في معناه) ، كقولك: زيداً مررت به، وعَمْراً أحسنت إليه، والتقـدير: جُزْتُ زيداً مررت بهِ، وأَكْرَمتُ عَمْراً أحسَنْتُ إليه، قال جرير:

أَثَعْلَبَــةَ الفَــوَارِسَ أَمْ ريــاحــا عَـدَلْتَ بهم طُهَيَّـةَ والخِشَـابَـا[3]

فـالنـاصب لثعلبـة فعـل في معنى «عَـدَلْتَ بهم» تقـديره: أَقِسْتَ ثعلبـةَ، أوْ أَذكرتَ، أو مَثَّلْتَ (ثعلبـة)[4] ، ومـا أشبـه هـذا من التقـدير مِمَّـا يُـوافـق معنى «عَـدَلْتَ بِهم» ، وكـذلـك قـولـه عـز وجـل: ﴿يُـدْخِـلُ مَنْ يَشَـاءُ في رَحْمَتِـهِ[5] والظَّالِمِيْنَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِياً﴾ تقديره ـ والله أعلم ـ ويُعذِّبُ[6] الظـالمين أعـد[7] لهم عذاباً أليماً.

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ر».

(٣) وهـو من شـواهـد سيبـويـه ج ١ ص ٥٢ وص ٤٨٩، وانظر: أمـالي ابن الشجري ج ٢ ص ٣١٧ والعيني ج ٢ ص ٥٣٣ والتصريـح ج ١ ص ٣٠٠ والأُشمـوني ج ٢ ص ٩٦، وديـوانـه ص ٨١٤. ثعلبـة: هم بنـو ثعلبـة بن يَرْبُـوع بن حَنْظلة بن مالك بن زيد منـاة من تميم، وريـاح: من يربوع بن حنظلـة، وطهيـة: ابن مـالـك بن حنظلـة، والخشـاب: قبائل من أبناء مالك بن حنظلة، يهجو جرير الفرزدق فاخراً عليه برهطه من بني تميم.

(٤) نقص في الأصل .

(٥) الآية ٣١ من سورة الإنسان.

(٦) في «ق» وعذب.

(٧) في معاني القرآن للفراء ج ٣ ص ٢٢٠ «نصبت الظـالمين، لأن الواو في أولهـا تصير كالظرف لأَعَـدَّ» ، وانظر: البحر المحيط ج ٨ ص ٤٠٢.

وإنما لم يَجُز إضْمار الفعل المتعدي بحرف الجر؛ لأَن ذلك يؤدي إلى إضمار حرف الجر ولا يجوز إضمارُ الجار؛ لأنه مع المجرور كالشيء الواحد، وهو عامل ضعيف فلا يجوز أنْ يُتَصَرَّفَ فيه بالإضْمار والإظهار كما يُتَصَرَّفَ في الفعل، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

باب النداء

حروف النداء خمسة، وهي: «يا» و «أيا» و «هيا» و «أي» و «الألف» ، فأمَّا الألف فإنه يستعمل في نداء مَنْ / قَرُب منك، والأربعة التي قبلها [٤٨ / ا] تستعمل للقريب والبعيد، وأصلها أن تستعمل للبعيد؛ لأنها لِمَدِّ الصوت، ولكنها تستعمل في القريب تأكيداً (وتنبيهاً)[١] لمن تناديه.

فإذا ناديت اسماً مفرداً علماً، أو نكرة تَقْصِدُ قصدَها وتُقْبِلُ عليها فهما مَبْنِيَّان على الضم كقولك: يا زيدُ، يا رجلُ، قال الله عز وجل: ﴿يَا نُوحُ اهْبِطْ[٢] بِسَلَامٍ مِنَّا﴾ و ﴿يَا صَالِحُ[٣] إِيتِنا﴾ ، وقال الشاعر[٤] أنشده سيبويه:

ألاَ يا بيتُ بالعَلْياء بيتُ ... ولولا حُبُّ أَهلِكَ ما أَتَيْتُ

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) الآية ٤٨ من سورة هود.

(٣) الآية ٧٧ من سورة الأعراف، وقد رسمت في كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٥٨ هكذا: «يا صالحُيْتنا» موصولة، وقال سيبويه: زعموا أن أبا عمرو قرأ «يا صَالِحُيْتِنَا» جَعَلَ الهمزة ياء ثم لم يقلبها واواً وقال أبو حيان في البحر المحيط ج ٤ ص ٣٣١: وقرأ أبو عمرو إذا أدرج بإبدال همزة فاء ائتنا واواً لضمة حَاءِ «صالح» وانظر أيضاً الخصائص ج ٢ ص ٣٥٠ ـ ٣٥١ حيث شرح ابن جني قراءة أبي عمرو.

(٤) هو عمرو بن قعاس أو ابن قِنْعَاس كما قال الشنتمري، وفي اللسان (قعس) « .. ومقاعس أبو حي من تميم وهو لقب، واسمه الحارث بن عمرو بن كعب... وعمرو بن قِعَاس من شعرائهم» .

وانظر: الكتاب ج ١ ص ٣١٢، وانظر أيضاً: المحتسب ج ١ ص ٢٥٠، واللسان (بيت) والمخصص ج ١٦ ص ٩١ والعلياء: موضع.

وقال الأعشى:

قَالَتْ هُرَيْرَةُ لَمّا جِئْتُ زائِرَهَا   وَيْلِي عليكَ وَوَيْلِي منْك يا رجلُ[1]

وعلة هذا البناء: أن المنادى المفردَ أشبَه الكنايات[2] من ثلاثة أوجه: أحدها: أنّه مفرد، والثاني: أنّه معرفة، والثالث: أنّه مخاطب، وحق الخطاب أن يقع بالكنايات كقولك: ذهبْت وَقُمْت، ولا تقول لمن تخاطبه ذَهَبَ زيدٌ، وأنت تريد المخاطب، فَلّما استعمل الاسم الظاهر في موضع الكناية وجبَ أن يُبْنَى كما تُبْنَى.

وإنما بُنِيَ على حركة؛ لِيُفْرَقَ بينَ ما نُقِلَ إلى البناء من[3] حال الإعراب وبين ما بُنِيَ في أول أحواله.

وكانت الضمةُ أولى؛ لأنه لو بُنِيَ على الكسر أشبه المضافَ إلى المتكلم كقولك: يا غُلامِ، ولو بني على الفتح أشبه المنصوبَ المضاف[4] والنكرة فلم يبق إلاّ الضمُّ فَبُنِي عليه.

وأمَّا ما سوى المفرد العلم، والنكرة المقصودِ قَصْدُها فهو منصوب في النداء، وذلك أربعة أشياء:

---

(١) وهو من شواهد الزجاجي في الجُمل ص ١٦٣ وانظر: المحتسب ج ٢ ص ٢١٣، وورد عرضاً في الخزانة ج ٣ ص ٤٥٨ وج ٤ ص ٥٤٥، وانظر أيضاً: معجم شواهد العربية ص ٢٩٠، وديوانه ص ٤٣.

(٢) قال المبرد في المقتضب ج ٤ ص ٢٠٤: «وإنما فعل به ذلك لخروجه عن الباب، ومضارعته مالا يكون معرباً، وذلك أنك إذا قلت: يا زيد ويا عمرو فقد أخرجته من بابه لأن حد الأسماء الظاهرة أن تخبر بها عن واحد غائب، والمخبر عنه غيرها فتقول: قال زيد، فزيد غيرك وغير المخاطب، ولا تقول: قال زيد وأنت تعنيه، أعني المخاطب، فلما قلت: يا زيد خاطبته بهذا الاسم، فأدخلته في باب مالا يكون إلا مبنياً نحو «أنت» .... فلما أخرج من باب المعرفة وأدخل في باب المبنية لزمه مثل حكمها» ، وانظر: الإنصاف ص ٣٢٤ ـ ٣٢٥.

(٣) في «ر» و «ق» : ليفرق بين ما نقل من حال الإعراب إلى البناء.

(٤) في «ق» : أشبه المنصوب من المضاف والنكرة..

نكرة مفرد شائع في جنسه، ونكرة موصوف، ومضاف، وموصول[1].

فالنكرةُ الشائعُ: كقولك: يا رجلاً أقبلْ، فكلٌّ من أقبل عليك فهو المدعوُّ؛ لأنك لم تُرِد واحداً بعينه، ولو أردت ذلك لَبَنَيْتَهُ على الضم، قال عبد يَغُوث:

فَيَاراكباً إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدامايَ من نجرانَ ألاَّ تلاقيا[2]

والمضاف نحو: يا عبدَ اللهِ، ويا أخا زيدٍ، قال الله عز وجل: ﴿يَا أَبَانَا مَالَكَ[3] لاَ تَأْمَنَّا﴾.

والموصولُ: كُلُّ اسمٍ لا يتمُّ بنفسه ويحتاج إلى تمامٍ، كقولك: يا خيراً من زيدٍ، ويا حَسَناً وجْهُهُ، ويا كريماً أَبُوهُ؛ لأَنك لم تُرِدْ أَنْ تنادي خيراً وحسناً على الإطلاق، فكان ما بعدهما من تمامها، قال الله عز وجل: ﴿يا حسرة[4] على العباد﴾، وقال ذو الرمة:

أَدَاراً بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَماءُ الهوى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ[5]

---

(١) وهو التشبيه بالمضاف، ويسميه الأقدمون موصولاً، لأَنه: ما اتصل به شيء من تمام معناه.

(٢) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣١٢، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٢٠٤ والجُمل ص ١٥٨ وأمالي القالي ج ٣ ص ١٣٣ وابن يعيش ج ١ ص ١٢٧ وص ١٢٨، ١٢٩، والخزانة ج ١ ص ٣١٣، والشذور ص ١١١، والتصريح ج ٢ ص ١٦٧ والأشموني ج ٣ ص ٢٢٤ والأغاني ١٦ ص ٣٣٣ واللسان (عرض).

(٣) الآية ١١ من سورة يوسف.

(٤) الآية ٣٠ من سورة يس.

(٥) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣١١، وانظر: الجمل ص ١٦٠، والخزانة ج ١ ص ٣١١ والعيني ج ٤ ص ٢٣٦ وص ٥٧٩ والأشموني ج ٣ ص ٢٢٣ وج ٤ ص ٣٨٥ وديوانه ص ٤٥٦. حُزوى: جبل من جبال الدّهناء، والعبرة: الدمعة، وماء الهوى هو الدمع لأن الهوى يبعثه، ويرفض: ينصب متفرقاً، والترقرق: أن يجيء ويذهب فترى له حركة وتلألؤاً.

والموصوف النكرة كقولك: يا رجلاً[1] صالحاً، ويا غلاماً عاقلاً، قال توبة بن الحُمَيِّر:

أظنك يا تيساً نَزَا في مَرِيرَةٍ ... مُعَذِّبَ لَيْلَى أنْ تراني أَزُورُها[2]

وإنما وجب نصب هذه الأسماء ولم تُبْنَ كما بُنِيَ المفردُ العلم؛ لأنها لم تُشبه الكنايات كما أشبهها العلم المفرد؛ لأنَّ الكناية / لا تكون نكرةً؛ ولا مضافة، ولا موصولة، (ولا موصوفة)[3]. [٤٨ / ب]

وأَصْلُ النداء النصبُ؛ لأنك إذا قلت: يا زيدُ، فأنت داعٍ له مناد له، كأنَّك قلت: أَدعو زيداً، وأريد زيداً، وأُنادي[4] زيداً.

وإذا وصفت العلم بصفة مفردة كان لك (وجهان)[5] فيها:

النصب على الموضع، والرفع على اللفظ، كقولك: يازيدُ الظريفَ، والظريفُ، قال جرير:

فما كعبُ بْنُ مَامَةَ وابْنُ سُعْدَى ... بأَجْودَ منك يا عُمَرُ الجوادَا[6]

---

(١) في الأصل: يا رجلاً وصالحاً.

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣١٢ وانظر: نوادر أبي زيد ص ٧٢ والمقتضب ج ٤ ص ٢٠٣ والنّزو للتيس: حركته عند السِّفاد، والمريرة: الحبل المحكم الفتل، قال الأعلم: «الشاهد فيه: نصب «تيس» لأنه منادى منكور في اللفظ لوصفه بالفعل، ولا يوصف به إلا النكرات» .

(٣) نقص في «ر» .

(٤) انظر الإنصاف ص ٣٢٦.

(٥) نقص في الأصل و «ق» .

(٦) وهو من شواهد المبرد في المقتضب ج ٤ ص ٢٠٨ والكامل ص ٤٠٠، وانظر: الجُمل ص ١٦٥ والخزانة ج ٤ ص ١١٠ والعيني ج ٤ ص ٢٥٤، والمغني ص ١٩ وشرح شواهدِه ص ٢٠ والتصريح ج ٢ ص ١٦٩ والهمع ج ١ ص ١٨٦ والدرر ج ١ ص ١٥٣، والأشموني ج ٣ ص ٢٢٩ وديوانه ص ١٣٥ (طبع الصاوي) . وكعب بن مامة الإيادي أحد من اشتهر بالجود من العرب، وروي أنه آثر رفقته في سفر بالماء حتى مات عطشاً، ومامة: أبوه، وابن سُعْدَى: هو أوس بن حارثة بن لأم الطائي، وسُعْدَى أمّه.

وإنما جاز الرفع في الصفة ـ وإنْ كان الأَوَّلُ غيرَ مرفوع ـ؛ لأنَّه قد استمر واطّرد الضم في كل (عَلَمٍ)[1] مُنَادىً.

ولا يلزم على هذا أن تقول: مررت بعثمانَ الظريفَ فتنصبَ «الظريفَ» على لفظ «عثمان» ؛ لأَنه لم يطرد في كل اسم يقع في هذا الموقع أنْ لا ينصرف فيُفْتح، فاعرف الفرق بينهما.

وأمّا صفات ما سِوى المفرد المضموم في النداء، فليس فيها إلا النصبُ؛ لاتفاق اللفظ والمعنى كقولك: يا عبدَ الله العاقلَ، ويا خيراً من زيد الظريفَ، ويا رجلاً محسناً، فإن وصفت المفرد باسم مضاف نصبتَ لا غيرُ، فتقول: يا زيدُ أخَانا، ويا عمرو صاحبَ بكرٍ، قال الشاعر أنشده سيبويه[2]:

أَزيدُ أَخا وَرْقَاءَ إنْ كنت ثَائِراً فَقَد عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حَقٍّ فَخَاصِمِ

وإنما لم يُحْمَل هذا[3] على اللفظ؛ لأَنه لو وقع موقع المنادى لم يكن إلا نصباً، والصفة المفردة لو وقعت موقع المنادى لم تكن إلا مضمومةً[4] فَحُمل كل واحد منهما على ما يستحقه لو وقع موقع الأول.

وإذا وصفتَ العلم بابْنِ فلانٍ لم يكن في الصفة إلا النصبُ، وكان لك في المنادى وجهان:

---

(١) نقص في «ر» و «ق» .

(٢) انظر: الكتاب ج ١ ص ٣٠٣.

وهو من شواهد سيبويه التي لا يُعلم قائلها، وانظر: ابن يعيش ج ٢ ص ٤ وص ١٥، والهمع ج ٢ ص ١٤٢، والدرر ج ٢ ص ١٩٦، واللسان (حنا) ورقاء: حي من قيس، ويقول العرب: فلان أخو بني تميم أي من قومهم، والثائر: طالب الثأر، وأحناء الأمور: أطرافها ونواحيها جمع «حنْو» ، وقال ابن منظور: وأحناء الأمور: ما تشابه منها، أيْ إن كنت طالباً لثأرك فقد أمكنك ذلك فاطلبه الآن وخاصم فيه.

(٣) في الأصل: وإنما لم يحمل على هذا على اللفظ.

(٤) في الأصل و «ر» : مضموماً.

إنْ شئت تركتـه على ضَمِّـهِ، وإن شِئْتَ بنيتَـه على الفتـح، إتبـاعـاً لفتحـة نُون «ابن» ، تقول: يا زيدُ بْنُ عمرو، ويا زيدَ بْنَ عمرو، وقال العَجَّاج:

يا عُمَرَ بْنَ مَعْمَرٍ لاَ مُنْتَظَرْ[1]

وقال آخر[2]:

يا حَكَمَ بْنَ المنذرِ بْنِ الجَارُود

وكـذلـك إنْ كَرَّرْتَ المنـادى، وأَضَفْتَ الثـانيَ كان لـك في الأول الفتـح والضم، كقولك: يا زيدَ زيدَ عمروٍ، ويا زيدُ زيدَ عمرو، كما قال جرير:

يـا تَيْمَ تَيْمَ عَـدِيٍّ لا أَبـا لَكُمُ ... لاَ يُلْقِيَنَّكُمُ في سَـوْءَةٍ[3] عُمَرُ

ففي هذا البيت قولان:

أحدهما: أن يكون أراد يا تَيْمَ عَدِيٍّ، ثم أقحم (تيمَ)[4] الثانيَ، والأوَّل في نِيَّـةِ

---

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣١٤، وانظر: معجم شواهد العربية ص ٤٦٩، وديوانه ص ٤٧.
قال الشنتمري: «وعُمر هذا هو عمر بن عبيد الله بن معمر القرشي، وكان سيد أهل البصرة وواليها، وقوله: لا منتظر، أي لا انتظار، يَحُثّه على إعطائه، وتسريحه» .

(٢) هو الحرمازي، أو رؤبة وهو في ملحقات ديوانه ص ١٧٢، ونفى العيني أن يكون لرؤبة.
والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣١٣ ونسبه إلى أحد بني الحرماز، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٢٣٢، وابن يعيش ج ٢ ص ٥، والعيني ج ٤ ص ٢١٠ والتصريح ج ٢ ص ١٦٩ والأُشموني ج ٣ ص ٢٢٧ واللسان: (سردق) ومعجم شواهد العربية ص ٤٦٠، وبعده:سُرادِقُ المجدْ عليْكَ مَمْدُودْ.

(٣) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٦ وص ٣١٤، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٢٢٩، والجُمل ص ١٧٠ واللّامات ص ١٠١ والخصائص ج ١ ص ٣٤٥، وأمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٨٣، وابن يعيش ج ٢ ص ١٠ وص ١٠٥ وج ٣ ص ٢١، والخزانة ج ١ ص ٣٥٩ وج ٢ ص ١١٦ وج ٤ ص ٢٧٣ والمغني ص ٤٥٧ وشرح شواهده ص ٢٨٩، والعيني ج ٤ ص ٢٤٠ والهمع ج ٢ ص ١٢٢ والدرر ج ٢ ص ١٥٤ والأُشموني ج ٣ ص ٢٤٢ وديوانه ص ٢١٢. لا يلقينكم: الضمير لتيم بن عبد مناة، وعدي هذا هو عدي بن عبد مناة نسبه إلى أخيه، وعمر: هو ابن لجأ، والسوأة: الفعلة القبيحة.

(٤) نقص في الأصل، وفيه: ثم أقحم الثانيَ في الأول في نية الإضافة.

الإضافة، فترك فتحه على حاله في الإضافة، كما قال الشاعر[1]:

يـــا بُـــؤسَ لِلْحَربِ الّتي وَضَعَتْ أَراهِــطَ فـــاستراحُـوا

أراد: يا بؤسَ[2] الحرْبِ فأَقحم اللامَ.

والقول الثاني: أن يكون أراد: يا تَيْمَ عدي تَيْمَ عدي، ثم حـذف أحـدهما؛ لدلالة الآخر عليه، ومثله قولُ عبدِ الله بن رَوَاحَةَ:

يَا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلاَتِ الذُّبَّلِ[3]

يُنْشَدُ بضم الأول (على الأصل)[4]، وبفتحه على الإتباع.

فصل: وإذا ناديتَ اسماً فيه الألفُ واللّامُ لم يَجُزْ أَن يليَهَا «يا» ؛ لأن «يا» [٤٩ / أ]

---

(١) هو سعد بن مالك: وسيأتي استشهاد المؤلف بهذا البيت في جمع التكسير ص ٥٩٩.

وهو من شواهد سيبويـه ج ١ ص ٣٢٥، وانظر: الجُمل ص ١٨٨ واللامات ص ١١٠ والخصائص ج ٣ ص ١٠٦ والمحتسب ج ٢ ص ٩٣ والمؤتلف والمختلف ص ١٩٨، وأمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٨٣، وابن يعيش ج ٢ ص ١٠ وص ١٠٥ وج ٤ ص ٣٦ وج ٥ ص ٧٢ والمغني ص ٢١٦ وشرح شواهده ص ١٩٨ وحاشية يس على التصريح ج ١ ص ١٩٩ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ٥٠٠ واللسان(رهط) ، والرهط عدد يجمع من ثلاثة إلى عشرة، وبعض يقول من سبعة إلى عشرة، وقيل: الرهط ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة، قال الله تعالى: «وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ» ولا واحداً له من لفظه مثل ذَوْد.

(٢) في «ق» : يا بؤس من الحرب.

(٣) ونُسِبَ إلى سَلْمَى الْهَذَلِيَّة، وإلى شَماء الهَذلية، وإلى جندل بن المثنى.

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣١٥ وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٢٣٠، واللّامات ص ١٠١، وابن يعيش ج ٢ ص ١٠، والخزانة ج ١ ص ٣٦٢، والمغني ص ٤٥٧ وص ٦٢١ وص ٦٢٢ وشرح شواهدهِ ص ٢٨٩، والهمع ج ٢ ص ١٢٢، والدرر ج ٢ ص ١٥٤، والأُشموني ج ٣ ص ٢٤٢، واللســـان (عمـل) ، والروض الأنف ج ٢ ص ٢٥٨ وعُيـون الأثر ج ٢ ص ١٥٤، والاستيعاب (زيد بن أرقم) ج ١ ص ١٩٧، وزيد: هو زيد بن أرقم الذي يخاطبه ابن رواحة، واليَعْملات: جمع يعملة وهي: «الناقة السريعة اشتق لها اسمها من العمل» ، والذُّبَّل الضامرة، وأضاف زيداً إلى اليَعْملات لحسن قيامه عليها، وبعد هذا الرجز:

تَطاوَلَ الليل هُديتَ فانْزِلِ.

(٤) نقص في الأصل و «ر» .

مـع القصـد تُعَرِّفُ الاسْمَ، ألا ترى أنـك تَقُـول: يـا رجـلُ، فَتَبنيـه على الضم كما تَبْنِي العَلَمَ؟ ؛ لأنـه قـد تعرَّف بيـا وقَصْـدِكَ إليـه، فلم يَجُز أَنْ تَـدْخُلَ (على)[1] الألف واللام، لأنها للتعريف (أيضـاً)[2] ولا يُجْمَعُ تعريفـان في اسم واحـد، وإذا أردتَ نداءَه جئْتَ بأيٍّ، وَوَصَلْتَها بهاءٍ، وأَوْلَيْتَها المنادى كقولك: يا أيها الرّجُل، فأَيّ هو المنادى في اللفظ؛ فلذلك بنيته على الضَّم، و «هـا» عِوض من الإضـافـة المحذوفة منها، و «الرجل» صِفَةٌ له، وهو منادى في المعنى، ولذلك لا يجوز نصبه كما يجوز: يا زيدُ الظريفَ؛ لأَن «أَيّاً» وُصْلَةٌ إلى نِدَاء الرجل، وهما كشيء واحـد، وليس «زيدٌ» وصلةً إلى (نداء)[3] الظريف، فلذلك لم يجز في الرجل مـا جـاز في الظريف، وأيضاً فإنه لا يجوز السُّكوت على «يا أيها» دون أن تـأتي بـالمنـادى في الحقيقة، ولو جـاز السكوت عليـه كما جـاز (السكوت)[4] على (يـا)[5] زيـد لجاز في هذا ما جاز في ذلك.

فإن جئت لهذا [6] المنادى بصفة لم يكن فيهـا إلا الرفعُ كقولـك: يـا أَيُّهـا الرجل الطويلُ، ويا أَيُّهـا الرجل أخوُ عمروٍ؛ لأَن الرَّجلَ مرفوع، وصفـة المرفوع مرفوع كما قدمنا، قال رُؤبة:

يا أَيُّها الجاهِلُ ذُو التَّنَزِّي[7]

(١) نقص في «ق» .

(٢) زيادة في «ر» و «ق» .

(٣) نقص في «ر» و «ق» .

(٤) نقص في «ق» .

(٥) نقص في «ر» .

(٦) في «ق» : فإن جئت بعد المنادى بصفة.

(٧) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٠٨، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٢١٨، وأمـالي ابن الشجري ج ٢ ص ١٢١ وص ٣٠٠، وابن يعيش ج ٦ ص ١٣٨، والعيني ج ٤ ص ٢١٩ والأُشموني ج ٣ ص ٢٤١ وديـوانـه ص ٦٣. التنزي: خِفَّـةُ الجهل، وأصل التنزي: التوثب. والشاهد فيه: نعت «الجـاهل» «بـذو التنزي» مرفوعـة مع أنهـا مضـافـة، لأن الجـاهل غير منادى فليس في موضع نصب حتى تنصب صفته على المحل.

واذا قلت: يا هذا الرجل ففيه وجهان:

أحدهما: «هذا» بمنزلة أيّها[1]، وصلةٌ إلى نداء «الرجل»، فيكون «الرجل» مرفوعا لا غير كما كان في «أيّ»، ولا يجوز السُّكوتُ على هذا؛ لأن المُرَاد: نداءُ الرجلِ، كما أنشد سيبويه[2]:

يا صَاحِ ياذَا الضَّامِرُ العَنَسِ　　　والرَّحْلِ والأَقْتَابِ والحِلْسِ

بتقدير: يا أيّها الضامرُ العنَس، أي الضامر عَنَسُهُ، وأنشد أيضاً[3]:

يَاذَا الْمُخَوِّفُنَا بمَقْتَلِ شَيْخِه　　　حُجْرٍ تَمنِّيَ صاحبِ الأَحْلام

بتقدير: يا أيّها المُخَوِّفُنَا، أي المخوِّفُ لنا.

والوجه الآخر: أن يكون «هذا» بمنزلة اسم مفرد يجوز السكوت عليه كقولك: يا زيدُ، فإن أردت هذا الوجهَ جاز نصب «الرجل»، كما جاز نصب صِفَةِ العَلَم، فتقول: يا هذا الرَّجلُ، والرَّجلَ.

فصل: وأما نداء اسم الله عز وجل فعلى وجهين:

أحدهما: أن تُدْخِل عليه «يَا» فتقول: يا أَللهُ اغفرْ لي، وإنما جاز أن تَلِيَهُ

---

(١) في «ق»: بمنزلة يايها.

(٢) انظر: الكتاب جـ١ ص٣٠٦، ونسبه سيبويه إلى ابن لَوْذان السدوسي واسمه خَزَز.

ونُسِبَ أيضا إلى خالد بن المهاجر، وانظر: المقتضب جـ٤ ص٢٢٣، ومجالس ثعلب ص٣٣٣، والخصائص جـ٣ ص٣٠٢، وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٣٢٠ وص٣٢١ وص٣٢٢، وابن يعيش جـ٢ ص٨، والمقرب جـ١ ص١٧٩، والأغاني جـ١٦ ص١٩٩، والخزانة جـ١ ص٣٢٩. صاح: مرخم صاحب، والضامر: من ضمر الحيوان من باب نَصَرَ إذا دَقّ لَحْمُه. والعنَس: الناقة الشديدة الصُّلْبة والأَقتاب: جمع قَتَب، وهو رَحْل صغير على قدر السَّنام، والحِلْسُ: كل شيء وَلِيَ ظَهرَ البعير أو الدابّة تحت البرذَعة، والشاهد فيه: رفعُ وصف المنادى وهو مضاف إضافةً غير محضة، فإن «الضامر» مضاف إلى «العنس» إضافة ليست محضة.

(٣) انظر كتاب سيبويه جـ١ ص٣٠٧، والبيتُ لِعَبِيد بن الأبرص.

وانظر أيضا: أمالي ابن الشجري جـ٢ ص٣٢٠، والخزانة جـ١ ص٣٢١، ومعجم شواهد العربية ص٣٧٦، وديوانه ص١٢٢، وهو يخاطب الشاعر امرأ القيس رَادًّا على تهديده بالانتقام لمقتل أبيه حُجْر الكِنْدي والشاهد فيه: وصف المنادى بالمضاف بعده مع رفع المضاف.

«يا» مع امتناع دخولها على ما فيه الألف واللام؛ لأَن الألف واللام لا يُفارقان هذا الاسم، فصارا بمنزلة ما هو من نفس الكلمة، وجرى معها مجرى الأَسماء الأَعْلام؛ لأَنها عِوضٌ من (ذَهاب)[1] همزة «إِلَه».

والوجه الآخر: أَن تَحْذِفَ «يا»، وتَزيد في آخر الاسم ميماً مشددة، وتَبنيه على الفتح (فيكون)[1] عوضا من «يا»، تقول: اللّهُمَّ اغفر لي، هذا مذهب البصريين[2].

فأَمّا الفراءُ[3]: فَزعم أَنّ أصلَه: يا أَللهُ أُمَّنَا بِخير، أَيْ اقْصِدْنا بخير، ثُمَّ خُفِّفت همزة «أُمَّنَا» (وَحُذِفتْ)[4]، وجُعِلَتْ الكلمتان شَيْئاً واحدا، فقيل: اللّهُمَّ، وهذا ليس بشيء؛ لأَنه لو كان كما قال لَمَا جاز أَنْ تَجْمَعَ بينهما فتقول: اللّهُمَّ أُمَّنا بخير، فجواز هذا يدل على ما قال سيبويه[5]، وهو: أن الميمين عِوض من «يا»، ولذلك لا يجوز أن يُجمع بينَهما في الكلام، فَيُقَال: يا اللّهُمَّ، وهذا إجماعٌ (من)[1] البصريين[6].

[٤٩ / ب] ومنع سيبويه[7] من صفة «اللهم»؛ لأَنه لفظ لا يقع إلاَّ/ في النداءِ، كقولهم: يا هَنَاهُ، ويا نَوْمَانُ، وما أشبه هذا، وليس شيءٌ منه يوصف، وأجاز

---

(١) نقص في «ق».

(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص٣٠٩ ـ ٣١٠، والمقتضب جـ٤ ص٢٣٩ ـ ٢٤٢، والإنصاف ص٣٤٣ ـ ٣٤٧، والرَّضِي على الكافية جـ١ ص١٤٦، والهمع جـ١ ص١٧٨، والتصريح جـ٢ ص١٧٢.

(٣) انظر: معاني القرآن جـ١ ص٢٠٣، والإنصاف ص٣٤١، والرضي على الكافية جـ١ ص١٤٦، والهمع جـ١ ص١٧٨، والتصريح جـ٢ ص١٧٢.

(٤) نقص في الأصل.

(٥) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص٣١٠.

(٦) انظر: الانصاف ص٣٤٣.

(٧) قال في الكتاب جـ١ ص٣١٠: «وإذا ألحقت الميم لم تَصِفْ الاسْمَ من قِبَل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت كقولهم، يا هناه».

غيره[1] الصفة، لأنَّ الميم عوض[2] من «يَا»، ولا تُمْنَع الصفة مع «يا» كقولك: يا أللهُ الكريمُ، وكذلك مع ما يكون عِوضا، قال اللهُ عزَّ وجل: ﴿قُل اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ[3] وَالأَرْضِ﴾، فمذهب سيبويه[4]: أن «فاطِرَ» منْصُوبٌ على نِدَاءٍ ثَانٍ، كأنه قيل: اللّهُمَّ يا فاطرَ السمواتِ والأَرض، وغيره[5] يجعله نعتاً مع يا، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

فصل: وإذا أَبْدلْتَ (الاسمَ)[6] المفردَ العلم من المضاف، أو غيره مِمّا يستحق النصب بنيتَه عَلَى الضّم؛ لأَنك تُقَدّرُ وقوعهُ موقعَ الأَوّل، فتقولُ: يا صاحبَنا زيْدُ، ويا كريماً أَخُوه عمرُ، وكذلك إنْ أَبْدَلْتَ المضافَ من المفرد أَجْرَيْتَهُ على حُكْمِ نفسِه لو وقع موقع الأَوّل، فتقول: يا زيدُ أخا عَمرٍو، على البدل، وتقولُ: يا هذا (ذَا)[7] المالِ، فتُبْدلُ (ذَا المال)[8] من «هذا»، ولا يجوز أن يكون صفةً له، وقد تقدَّم[9] شرحه، وتقول: يا أيها الرجل ذا الجُمَّةِ[10] على إبدال «ذَا الجمة» من «أيُّها»، لا على الصفة لما ذكرنا.

وكذلك إن عطفْت على المنادى اسما فحكمه حكم البدل، تقول يا زيدُ وعبدَ الله، ويا عبدَ الله وزيدُ، وتقول: يا زيْدُ لا صاحبَهُ، ويا صاحِبَ زيْدٍ لا

---

(١) هو المبرد، قال في المقتضب جـ٤ ص٢٣٩: «ولا يجوز عنده وصفه، ولا أراه كما قال».

(٢) في «ق»: لأن الميم إنما كانت عوضا.

(٣) الآية ٤٦ من سورة الزمر.

(٤) انظر: الكتاب جـ١ ص٣١٠.

(٥) انظر: المقتضب جـ٤ ص٢٣٩.

(٦) زيادة في «ر».

(٧) نقص في «ق».

(٨) نقص في «ر».

(٩) انظر ص١٧٢ من التبصرة عند قول الصيمري: والمبهم لا يوصف إلا بما فيه الألف واللام...

(١٠) الجمة بالضم: مجتمع شعر الرأس، وقيل: هو الشّعر الكثير.

عَمْرٍو؛ لأنّ المعطوف والمعطوف عليه شريكانِ في العامل، وتقولُ: يا أَيُّها الرَّجُلُ وقومَه، ويا أَيُّها الرّجلُ وزيدُ، فإن عطفت اسما مفردا فيه الألف واللام على العلم المنادى فحكمه كحكم صفته، يجوزُ فيه الرفع على اللفظ، والنصبُ على الموضع كقولك: يا زيدُ والحارثُ (والحارثَ)[1] (كما)[2] قال الشاعر:

أَلاَ يـــا زَيـــدُ والضَّحَّـــاكُ سيرَا فَقَــدْ جــاوزتُما خَمَرَ الطّريــق[3]

بنصب «الضحاك»، ورفعه على ما بَيَّنَّا.

فصل: وتقول: يا أَخانَا زيداً؛ على عطف البيان، ويا أَخانا زيدُ، على البدل، وتقول: يا زيدُ زيدُ الطويلُ، كما تقول: يا زيدُ الطويلُ، ويا زيدُ زيدٌ وزيداً، على عطف البيانِ على اللفظِ، وعلى الموضع وتُنَوِّنُه؛ لأنه لم يعرض ما يوجب فيه البناءَ؛ لأن حرف النداء وقع على غيْره، وحكى سيبويه[4] عن يونس: أَنَّ رُؤْبَةَ[5] كان يقول: يا زيدُ زيداً الطويلَ، فينصب زيداً والطويلَ على الموضع.

وقال رُؤْبَة[6]:

إِنّي وأَسْطَـــارٌ سُطِرْنَ سَطْرَا لَقـــائِلٌ يـــا نَصْرُ نصرٌ نصرَا

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ق».

(٣) لم أقف على نسبة هذا البيت الى قائل معين، وهو من شواهد الزجاجي في الجمل ص١٦٥، وانظر: ابن يعيش جـ١ ص١٢٩، والهمع جـ٢ ص١٤٢، والدرر جـ٢ ص١٩٦، واللسان (خمر)، وفيه: «والخَمَر: وهْدَةٌ يختفي فيها الذئب» وفيه أيضا: «وأخمرته الأرض عَنّي ومِنّي وعَلَيَّ: وَارَتْهُ».

(٤) انظر: الكتاب جـ١ ص٣٠٤.

(٥) في الأصل: وحكى سيبويه عن يونس عن رؤبة كان.

(٦) انظر ملحقات ديوان رؤبة ص١٧٤؛ وفي الخزانة والعيني أن الصغاني ذكر أنه ليس لرؤبة، وقد نسبه ابن هشام في الشذور إلى ذي الرمة، وليس في ديوانه.
=

يروى على ثلاثة أوجه:

يـا نصرُ نصرُ نصرًا، وهـو اختيـار أبي[1] عمرو، وجعـل[2] «نصر» الثـانيَ بـدلاً من الأوّل، وعَطف الثالثَ على الموضع.

ويا نصرُ نصراً نصرًا، بعطفها على الموضع.

ويا نصرُ نصرٌ نصَرا، بعطف أحدهما على اللفظ، والآخر على الموضع.

ويجـوز في غير هـذا الشعر رفْعُها جميعـا (على اللفـظ)[3] و (يجـوز)[4] نصب الأول على الموضع، ورفع الثاني على اللفظ، ويجوز نصبها جميعا على المصدر كأنه قال: يا نصرُ انصرني نصراً، وكرَّر للتأكيد، كما تقول: إنما أنتَ سيراً سيراً، أي تَسيرُ سَيْراً، فهذه ستة[5] أوْجُـه، وروَى المـازني[6] عن أَبي عُبيْـدة[7] يـا نَصْرُ نَضْراً نضْرَا،

= وهو من شـواهـد سيبـويـه جـ١ ص٣٠٤ وروايتـه: يـا نصر نصراً نصراً، وانظر المقتضب جـ٤ ص٢٠٩ والخصـائص جـ١ ص٣٤٠، وأسرار العربيـة ص٢٩٧، وابن يعيش جـ٢ ص٣ وجـ٣ ص٧٢ والخزانـة جـ٢ ص٣٢٥، والمغني ص٣٨٨، ٣٩٦، ٤٥٧ وشرح شواهـده ص٢٧٤ والشـذور ص٤٣٧، والعيني جـ١ ص٣٢٦ والهمع جـ١ ص٢٧٤ وجـ٢ ص١٢١ والـدرر جـ١ ص٢٠٥ وجـ٢ ص١٥٣ واللسان (نصر) ومعجم شواهد العربية ص٤٧٢، والأسطار: يعني بها آيات القرآن الكريم وسُطِرْن: كتبن.

(١) هـو زَبَّان بن العـلاء بن عمـار النحـوي، أحـد القراء السبعـة، كان إمـام أهـل البصرة في القراءات والنحـو، واللغة، أخذ عن بعض التابعين وقرأ عليه اليزيدي وغيره وأخذ عنه أبو عبيدة والأصمعي وغيرهمـا، توفي سنـة أربع وقيل تسع وخمسين ومائة. انظر بغية الوعاة ص٢٦٧.

(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص٣٠٤ ـ ٣٠٥، وشرح السيرافي جـ٣ قسم ١ ص١٢٢ وابن يعيش جـ٢ ص٣.

(٣) نقص في «ق».

(٤) زيادة من «ر».

(٥) في الأصل: فهذه ثمانية أوجه.

(٦) انظر: شرح السيرافي جـ٣ قسم ١ ص١٢٢، والشنتمري جـ١ ص٣٠٤، والخـزانـة جـ١ ص٢٢٥ ـ ٢٢٦ والمقتضب جـ٤ ص٢١١ وابن يعيش جـ٢ ص٣.

(٧) هو أبو عبيدة مَعْمَر بن المُثَنّى التّيْمي، قال عنه السيرافي: «وكان أبو عبيدة من أعلم النـاس بـأنسـاب العرب وبـأيـامهم» «أخـذ عن يونس وأبي عمرو ولـه كتب كثيرة منهـا: «مجاز القرآن» و «غريب القرآن»، و «غريـب الحـديث»، ويقال: إنه ولـد في سنـة عشر ومـائـة في الليلـة التي مـات فيهـا الحسن البصري، وتوفي سنـة ثلاث عشرة ومـائتين، وفي تحديد سنة وفاتـه أقوال كثيرة، انظر: الفهرست ص٧٩ ـ ٨٠ وأخبـار النحويين البصريين ص٥٣ وتهـذيب التهـذيب جـ١ ص٢٤٧ وإنباه الرواة ص٢٧٦ ـ ٢٨٠.

قال: كان نَضْرُ ـ بالضَّاد معجمةً ـ حاجبَ نصرِ بْنِ سيَّارٍ، وكان حَجَبه فقال: يـا نصرُ ـ يعني نصرَ بن سيار ـ نصْراً نَضْرا، أي حاجبك/ يُغْرِيه به. [٥٠ / ا]

فصل: وإذَا أَضفْتَ المنادى إلى نفسك ففيه أَرْبعةُ أَوْجُه:

إثباتُ الياءِ مفتوحة، كقولك: يا غلامِيَ أَقْبِل، وهو الأصل.

وإثباتُها ساكنة للتخفيف، كقولـك: يـا غلامي، وقُرِئَ: ﴿يَـا عِبَـادِي لاَ خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾[1]، وقال عبد الله بن عبد الأَعْلى القرشي:

وَكُنْتَ إذْ كُنْتَ إلاهِي وَحْـدَكَـا ... لَمْ يَـكُ شَيْءٌ يـا إلاَهِي قَبْلَكا[2]

وحَذْفُها تخفيفا (أَيْضَـاً)[3]؛ لأَنَّ الكسرة تـدلّ عليهـا؛ كقولـك: يـا غلامِ، وقُرِئَ: ﴿يَا عِبَادِ[4] فاتّقُون﴾.

وقَلْبُها أَلفاً؛ لأَنَّهَا أَخفُّ من اليـاءِ، كقولـك: يـا غُلاَمَـا أَقْبِل، وإذا وقفتَ على هذا الوجه وقفت على الهاءِ كقولك: يا غُلاماه.

(١) الآيـة ٦٨ من سورة الزخرف، قـال أبو حيـان في البحر المحيـط جـ٨ ص٢٦: قُرِئَ يـا عبـادي» بـاليـاء، وهو الأصل، ويا عِبادِ» بحذفها، وهو الأكثر، وكلاهما في السبعة» وإثبات الياء قراءة: نـافع، وابن عـامر، وأبو عمرو، وأبو بكر عن عـاصم وكلّهم أسكنهـا غيرَ عـاصم في روايـة أبي بكر فـإنـه فتحهـا»، وقرأ عـاصم في روايـة حفص وابن كثير وحمـزة والكسـائي (يـا عبـادِ) بغير يـاء في الوصـل والـوقف. وانظر: السبعـة ص٥٨٨، والتيسير ص١٩٧، وإبراز المعاني ص٤٦٢، والنشر جـ٢ ص٣٧٠ والإتحـاف ص٤٧٥، وفيـه أن أبـا جعفر ورُوَيْس ـ من غير طريـق أبي الطيب ـ قرأا أيضا بـإثبـات اليـاءِ ساكنةً، وأنهما حركاها بالفتح وصلا على خلاف عن رُوَيْس في ذلك. وبذا يكون إثبات اليـاء سـاكنـة وصلا ووقفـا ثبت عن أبي عمرو.

(٢) وهو من شـواهـد سيبـويـه جـ١ ص٣١٦، وانظر: المقتضب جـ٤ ص٢٤٧، والمنصف جـ٢ ص٢٣٢ وابن يعيش جـ٢ ص١١ والمغني ص٢٧٩ وشرح شـواهـده ص٢٣٣، والعيني جـ٣ ص٣٩٧، والتصريـح جـ٢ ص٣٦، والهمـع جـ٢ص٥٠ والدرر جـ٢ ص٦٠.

(٣) نقص في «ق».

(٤) الآية ١٦ من سورة الزمر، وقد استشهد بهـا سيبويـه جـ١ ص٣١٦ على حـذف يـاء النفس المضـاف إليهـا في النداء اجتزاءً بالكسرة، بيد أن سيبويه قـال بعـد ذلـك: وكان أبو عمرو يقول: «يـا عبـادي فـاتقون» وغير معروف عنـد القراءِ إثبـاتُ اليـاءِفي هـذه الآيـة عن أبي عمرو، وفي الإتحـاف ص٤٥٩: «واخْتُلِفَ عن رويس في «يـا عبـادِ»، فجمهـور العراقيين على إثباتها عنه كذلك، والآخرون على الحذف، وهو القياس.

وإنْ ناديْتَ مضافاً إلى مُضَافٍ (إليْـكَ)[1] أثبتَّ اليـاءَ لا غيرُ، كقولـك: يـا غلامَ غُـلامي، ويـا صـاحبَ أخِي، وإنمـا لم يُجـز إلا إثبـاتُ اليـاء؛ لأن حرف النداءِ لم يقع عليه، والموجبُ للتغيير هو النداء.

وأمَّا يـا بْنَ أُمّ، ويـا بن عَمّ، فلكثرة استعمال العرب إيـاهُما حـذفُوا اليـاءَ منهُما تخفيفاً، وفيهما لغاتٌ أيضا:

إثباتُ الياء متحركة على الأَصْل، كقولك: يا بْنَ امِّيَ، ويا بن عمِّيَ.
وإثباتُها ساكنةً ([2] كقولك: يا بن أُمِّي، ويا بْنَ عمِّي.
وحذْفُها والاجْتزاءُ بالكسرة كقولك: يا بْنَ أمِّ، ويا بْنَ عَمِّ[2]).

وحذفُها مع بنـاءِ آخرِ «أُمّ» و «عَمّ» على الفتح، وجعلِها مع مـا قبلَها بمنزلـة اسْمٍ واحد مثل «خمسةَ عَشَرَ» كقولك: يا بن أمَّ، ويا بن عمَّ[3]

وقلبها ألفاً كقولك: يا بن أمّا، ويا بْنَ عَمَّا، فإذا وقفْتَ وقفتَ بالهـاءِ كما بيَّنّـا، ويجوز أنْ يكون المفتوح محذوفـاً من هـذا، حَـذفْتَ الأَلف بعـد مـا قُلِبَتْ من الياءِ للتخفيف وقُرِئَ: ﴿يا بن أمَّ﴾ و[4] ﴿يا بن أُمِّ﴾ بالفتح[5] والكسر[6].

---

(١) نقص في «ر».

(٢-٢) نقص في الأصل.

(٣) بعد ذلك مباشرة جاء في الأصل: «وحـذفها وكسْرُ الميم»، وهـذا الوجه سبق ذكره من الجزء السّاقـط من نسخة الأصل، وهو قوله: وحذفها والاجتزاء عنها بالكسرة.

(٤) الآية ٩٤ من سورة «طه».

(٥) وهي قراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو وحفص عن عاصم.

(٦) وهي قراءة ابن عـامر وحمـزة، والكسـائي، وخلف وأبي بكر. وانظر: السبعـة ص٤٢٣ والتيسير ص١١٣، وإبراز المعاني ص٣٢٩، والنشر جـ٢ ص٢٧٢ والبحر المحيط جـ٤ ص٣٩٦، والإتحاف ص٢٧٤.
وقال أبو حيّان في البحر: وأجْوَدُ اللّغات الاجتزاءُ بالكسرة عن ياءِ الإضافة، ثم قَلْبُ الياءِ ألفاً والكسرةِ قبلها فتحـةً، ثم حذفُ الياءِ وفتحُ الميم، ثم إثبات الياءِ مفتوحةً أوْ ساكنة».

(و)[1] قال أبو[2] دؤاد في إثبات الياء:

يَـــابْنَ أُمِّي ويــــاشُقَيِّــقَ نَفْسِي　　　أَنْتَ خَلَّيْتَنِي لِـــدَهْرٍ شَـــدِيــــدِ

وقال أبو النجم في قلبها ألفا:

يَابْنَةَ عَمّا لاتَلُومي واهْجَعِي[3]

وأمّا ياأبَتِ، ويا أُمّت: فالهاءُ زيدتْ للتـأنيث، والـدليل على ذلـك: أنّـك تقف عليها بالهاء فتقول: ياأبَهْ، وياأُمّهْ كما تقول: مُسلِمه، وقائمه، إذا وقفْتَ.

فأمّا زيادتها (في)[4] «أُمّ» فلتحقيق التأنيث، وأمـا في الأَب فللتفخيم كما تزاد الهاء في المذكر في مثل «علاَّمَة» و «نَسَّابَة» لِمُزَاوجةِ الكلام أيْضاً، ولا يجوز زيادةُ الهاء في قولك: «ياعَمّ»، كما زْدتَها في «ياأَبَه»، لأَنّ العَمَّ[5] له مُؤَنَّثٌ من لَفْظِهِ، ولو قُلْتَ: ياعَمَّه، لالتبس المذكر بالمؤَنث، وكـذلـك (يـا)[6] خـال و (يـا)[6] خـالـه، وفيها - أعني في ياأبَه، وياأُمّه - أربعة أَوجه:

---

(١) نقص في «ق».

(٢) في «ر»: ابن أبي دؤاد.

والبيت من شـواهـد سيبـويـه جـ١ ص٣١٨ وانظر: الجُمـل ص١٧٣ وأمـالي ابن الشجري جـ٢ ص٧٤، وص١٣١ والبحر المحيط جـ٤ ص٣٩٦ وابن يعيش جـ٢ ص١٢ والعيني جـ٤ ص٢٢٢، والتصريح جـ٢ ص١٧٩ والهمع جـ٢ ص٥٤، والدرر جـ٢ ص٧٠، والأشموني جـ٣ ص٢٤٧، واللسان (شقق) وجمهرة أشعار العرب ص٢٧٨ وروايته:

يــــابن خنســــاء يــــاشقيــق نفسي　　　يـاجـلاح خليتني لـدهر شـديـد

ولا شـاهـد فيـه على هـذه الروايـة، وانظر: معجم شـواهـد العربيـة ص١٢٩، وليس البيت في ديـوان أبي دُؤاد المطبـوع ووجدته في ديوان أبي زبيد الطائي ص٤٨.

(٣) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣١٨، وانظر: نوادر أبي زيد ص١٩، والمقتضب جـ٤ ص٢٥٢، والمحتسب جـ٢ ص٢٣٨ والجمل ص١٧٢ وابن يعيش جـ٢ ص١٢ و١٣، والعيني جـ٤ ص٢٢٤ والتصريـح جـ٢ ص١٧٩، والهمـع جـ٢ ص٥٤ والدرر جـ٢ ص٧٠ والأشموني جـ٣ ص٢٤٧ وإتحاف فضلاء البشر ص٢٧٤ ومعجم شواهد العربية ص٤٩٩.

(٤) نقص في «ر».

(٥) انظر ابن يعيش جـ٢ ص١١ - ١٢.

(٦) زيادة في «ر».

ياأبتِ، وياأُمَّتِ بالكسر.

وياأبتَ، وياأُمَّتَ بالفتح.

وياأَبَتُ، وياأُمّتُ بالضَّم.

وياأبتَا، وياأُمّتَا بالألف.

ولا يجوز إثبات الياء فيها؛ لأن التاءَ[1] عِوض من الياء، فلا يُجْمع بين العوض والمعوّض منه.

فأما الكسرة فللدلالة على الإضافة، والفتح على حذف الألف من أبتا، وأُمّتا، والضم على أن تجعله بمنزلة «يازيدُ».

فإذا وقفت على المكسور، والمضموم، والمفتوح وقفتَ بالهاء فقلت: ياأَبَهْ، ياأُمّهْ، وإذا وقفت على مافيه الألف زدت هاءً للسَّكْتِ، (ووقفت[2] عليها) فقلت ياأبتَاه، وياأُمّتَاه.

فصل: (و)[3] اعلم أنه يُسْتَعْمَل/ في النداء من الأسماء مالا يُستعمل في غيره، [٥٠ / ب] وذلك لقوة النداء على التغيير، فمن ذلك: ياهنَاهُ بمعْنى ياهَنُ، وهَنٌ كنايةٌ عَن (الجنس)[4] فمعناه ياإِنْسَان، ومنه: يانَوْمَانُ، يُرادُ به كَثْرَةُ النّوْم، ويامَلْكَعَانُ، يُراد به اللؤْمُ، وكذلك: يالُكَعُ (و)[2] يافُسَقُ، (بمعنى[5] يافاسقُ)، وياخُبَثُ، بمعنى: ياخبيثُ، وتقول في المؤنث: يافَسَاقِ، وياخَبَاثِ، ويالكاعِ، وبُنِيَ على الكسر؛ لأنّ الكسر من علامات التأنيث.

---

(١) في الأصل، وفي «ق»: لأنّ الهاء.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) زيادة في «ر».

(٤) نقص في «ق».

(٥) نقص في «ر».

ولايجوز أنْ يُنْعَتَ منهـا شيءٌ؛ لأَنهـا أَسْماءٌ لاتقع إلا في النـداء، ولاتُستعمل في غير النداء إلا في ضرورة الشعر، كما قال الحُطيْئة:

أُطَـوّفُ مـــاأُطَـوّفُ ثُمّ آوِي إلى بَيْتٍ قَعيـدتُـه لَكَـاعِ[1]

ولا يُقاس على هـذه الأَسْماء، لاتقول: يـاكَفَـارِ كما قلت: يـافَسَـاقِ، ولا غيرَ ذلـك؛ لأَنّ التغيير النـادر إذا وقع في بـاب من أبواب العربيـة (ولم)[2] يستمرّ في بابه، ولم يطرد في أشكاله لم يَجُز القياسُ عليه.

فصل: واعلم أَنّ الشاعرَ إذا اضْطرَّ إلى تنوين المنادى المفرد فمذهب سيبويـه[3]: أَنّـه يُنَـوّن، (ويُترك)[4] على لفظـه، ولا يُردّ إلى الأَصـل؛ لأَن الضم قـد اطَّرد (فيه)[5] حتى صار كالأَصْل.

وأمّـا عيسى[6] بن عُمر: فكان يختـار ردَّه إلى أَصلـه في النصب؛ لأَن وجودَ التنوين يطـالب بـالردّ إلى الأَصْل، تشبيهـا بـالنكرة في قولـك: يـارَجُلاً أَقْبِل، قال سيبويه: وَلَه وَجْـه من القيـاس إذا نُوّن فطـال كالنكرة (نحو:)[7] يـاعشرينَ

---

(١) وهو من شواهد المبرد في المقتضب جـ٤ ص٢٣٨ والكامل ص١٤٧، وانظر: الجمل ص١٧٦ وأمـالي ابن الشجري جـ٢ ص١٠٧، وابن يعيش جـ٤ ص٥٧، والخـزانـة جـ١ ص٤٠٨، والشـذور ص٩٢، والعيني جـ١ ص٤٧٣ وجـ٤ ص٢٢٩، والتصريـح جـ٢ ص١٨٠ والهمـع جـ١ ص٨٢ وص١٧٨، والـدرر جـ١ ص٥٥ وص١٥٤، والأشمـوني جـ٣ ص٢٥٠، ومعجم شواهد العربية ص٢٣١، وديوانه ص٢٨٠.

(٢) نقص في «ر».

(٣) انظر: الكتاب جـ١ ص٣١٣.

(٤) نقص في «ر» و «ق».

(٥) نقص في «ق».

(٦) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص٣١٣، واختار المبرد النصب، انظر المقتضب جـ٤ ص٢١٣ ـ ٢١٤، وانظر أيضـا: الخزانة جـ١ ص٢٩٤.

(٧) زيادة من «ر»، وفي الأصل: كالنكرة وياعشرين.... والعبارة في كتاب سيبويه هي «وله وجه من القيـاس إذا نون وطال كالنكرة وياعشرين رجلا كقولك: ياضاربا رجلا».

رَجُلاً، وياضارِباً رجلاً[1]، لطولها، قال سيبويه[2]: ولم نسمع عربيا يقوله، يعني قول «عيسى بن عمر»، وقال الأَحوص:

سَلاَمُ الله يـــامَطَرٌ عليْهــا وليس عليــكَ يــامَطَرُ السَّلامُ[3]

فسيبويه يختار: «يامطرٌ»، وعيسى يختار: «يامطراً» على ماقدمنا.

ويجوز في ضرورة الشعر أن تدخل «يـا» على مـافيـه الألف والـلام، كقـول الشاعر:

فيَــا الْغُــلاَمــانِ اللــذَّانِ فَرّا إيّــاكُمَــا أنْ تُكْسِبَــانَــا شَرَّا[4]

أَراد: ياأيّها الغلامان.

(و)[5] أنشد سيبويه[6]:

---

(١) بعد قوله: وياضاربا رجلا في «ق» مايأتي: يريد أن المنون يطول بالتنوين فينصب كما تنصب ياعشرين رجلا، وياضاربا رجلا.

(٢) انظر: الموضع السابق من كتاب سيبويه.

(٣) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣١٣، وانظر: المقتضب جـ٤ ص٢١٤ وص٢٢٤ ومجالس ثعلب ص٩٢ وص٥٤٢، والجمل ص١٦٦ والمحتسب جـ٢ ص٩٣، وأمالي ابن الشجري جـ١ ص٣٤١ والإنصاف ص٣١١، والخزانة جـ١ ص٢٩٤ والشذور ص١١٣ والمغني ص٣٤٣، وشرح شواهده ص٢٦٠، والعيني جـ١ ص١٠٨ وجـ٤ ص٢١١ والتصريح جـ٢ ص١٧١ والهمع جـ٢ ص٨٠ والدرر جـ٢ ص١٠٥، والأشموني جـ٣ ص٢٣٠ ومعجم شواهد العربية ص٣٥٠، وديوانه ص١٨٩.

(٤) ولم أهتد إلى اسم قائل هذا البيت، وهو من شواهد المبرد في المقتضب جـ٤ ص٢٣٤، وانظر: الإنصاف ص٣٣٦، وأسرار العربية ص٢٣٠ واللامات ص٣٤، وابن يعيش جـ٢ ص٩، والمقرب جـ١ ص١٧٧، والتصريح جـ٢ ص١٧٣ والهمع جـ١ ص١٧٤ والدرر جـ١ ص١٥١، والأشموني جـ٣ ص٢٣١ والضرائر ص١٨١، والخزانة جـ١ ص٣٥٨، ومعجم شواهد العربية ص٤٧٢.

(٥) نقص في «ق».

(٦) انظر: الكتاب جـ١ ص٣١٠.

مِن اَجْلِـكِ يـاالَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبي وأَنْتِ بَخيلَـةٌ بـالـوُدِّ عَنِّي[1]

يريد: ياأيَّتُها التي، قال سيبويه[2]: شَبّهَهُ بِيَاالله، وأنشد (الْفَرَّاءُ)[3]:

إنّي إذا مَـاحَـدَثٌ أَلَمَّـا دَعَـوْتِ يـااللَّهُمَ يـااللَّهُمَّـا[4]

فجمع بين العِوضِ والمعوَّضِ منه للضَّرُورة (كما)[5] قال الفرزدق:

هُما نَفَثَـا فِي فِيَّ مِنْ فَمَـوِيْهِمَـا عَلى النَّابِحِ الْعَـاوِي أشَـدّ[6] رِجَـامِ

---

(١) هذا البيت من أبيات سيبويه التي لايُعلم قائلها، وانظر: المقتضب جـ٤ ص٢٤١، وأسرار العربية ص٢٣٠، والإنصاف ص٣٣٦، وابن يعيش جـ٢ ص٨، والخزانة جـ١ ص٣٥٨، والهمع جـ١ ص١٧٤، والدرر جـ١ ص١٥٢، واللامات ص٣٤، ومعجم شواهد العربية ص٤٠٥، تيمت قلبي: ذلَّلتْهِ واستعْبَدته، وعَنّي، أي عليَّ من نيابة «عن» عن «علي».

(٢) انظر: الكتاب جـ١ ص٣١٠.

(٣) نقص في «ر».

(٤) ولم أعثر على البيت في معاني القرآن للفراء.

وقد نسب هذا الرجز لأمية بن أبي الصلت، وليس في ديوانه، ونسب أيضا إلى أبي خراش الهذلي، وهو في شرح أشعار الهذليين ص١٣٤٦، وفي هذا الموضع منه فضل تَخْريج، وهو من شواهد أبي زيد في نوادره ص١٦٥، وانظر: المقتضب جـ٤ ص٢٤٢، والمخصص جـ١ ص١٣٧، والمحتسب جـ٢ ص٢٣٨، وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص١٠٣، والإنصاف ص٣٤١ وأسرار العربية ص٢٣٢، وابن يعيش جـ٢ ص١٦ والخزانة جـ١ ص٣٥٨، والعيني جـ٤ ص٢١٦ والتصريح جـ٢ ص١٧٢، والهمع جـ١ ص١٧٨، والدرر جـ١ ص١٥٥ والأشموني جـ٣ ص٢٣٣ واللسان (أله) والضرائر ص١٨٢، قال البغدادي في الخزانة: «وهذا البيت من الأبيات المتداولة في كتب العربية، ولايُعرف قائله ولا بقيته، وزعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي، قال: وقبله:

إن تغفر اللهم تغفر جَمّـا وأي عبـد لـك لاألمـا

وهذا خطأ فإن هذا البيت الذي زعم أنه قبله بيت مفرد لاقرين له، وليس هو لأبي خراش، وإنما هو لأمية بن أبي الصلت قاله عند موته».

(٥) نقص في «ق».

(٦) وهو من شواهد سيبويه جـ٢ ص٨٣، وص٢٠٢، وانظر: المقتضب جـ٣ ص١٥٨، والخصائص جـ١ ص١٧٠ وجـ٣ ص١٤٧ والمحتسب جـ٢ ص٢٣٨، والمقرب جـ٢ ص١٢٨ والإنصاف ص٣٤٥ وأسرار العربية ص٢٣٥، والخزانة جـ٢ ص٢٦٩ جـ٣ ص٣٤٦، وشرح شواهد الشافية ص١١٥، والهمع جـ١ ص٥١، والدرر جـ١ ص٢٦، واللسان (فوه) وديوانه ص٧٧١. قال الشَّنْتَمَرِيّ: «وصف شاعرَيْن من قومه نَزَع في الشعر إليها، وذكر البغدادي في الخزانة جـ٢ ص٢٧٠ أن الضمير في «هما» لإبليس وابنه بدليل البيت الذي قبله، وهو:

وان ابن إبليس وإبليس ألْبَنَـا لَهُم بعـذابِ النـاس كُـلَّ غـلام =

فجمع بين الواو والميم، وإنما الميم[1] بدَلٌ من الواو، فجمع بينهما للضّرورة.

فصل: واعلم أنَّ المنادى إذا كان قريباً منك، ولم تَحْتَجْ في ندائه إلى مَدِّ الصوت جاز أن تَحْذِف حرف النداء، فتقول: زَيدُ أَقبلْ، وغلامَ عبدِ الله تَعالَ، قال الله عز وجل: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ[2] عَنْ هَذَا﴾، وقال الشَّمَيْذَرُ[3] الحارثي:

بَنِي عَمِّنَا لاتَذْكُروا الشِّعْرَ بَعْدَمَا ... دَفَنْتُم بِصَحْرَاء الغُمَيْرِ القَوافِيَا [٥١ / أ]

أراد يابني عَمِّنا، وهذا مُطَّرد في جميع الأَسْماء إلا النّكرَةَ والمُبْهَم، فلا يجوز إسقاطُ حرف النداء معَهما؛ لأَنها يكونان نَعْتاً لأَيٍّ، كقولك: يَاأَيُّهَذا[4] أقبل،

= وألبنا: سقيا اللبن، ونَفَثَا: ألقيا، والرِّجام: المدافعة من المراجمة بمعنى المراماة بالحجارة، وسيذكر الصيمري هذا البيت مرة أخرى في باب الإبدال ص٨٦١.

(١) في الأصل: وإنما الواو بدل من الميم.

(٢) الآية ٢٩ من سورة يوسف.

(٣) هذا لقب الشاعر، واسمه سُويد بن صُميع المَرْثَدي من بني الحارث، وكان قد قُتِل أخوه غِيلَةً فقتل قاتل أخيه نهارا في بعض الأسواق من الحضر. انظر: شرح المرزوقي لحماسة أبي تمام ص١٢٤.

والبيت شاهد لعلماء البلاغة على التعريض، ولم أهتد إلى مَنْ استشهد به في كتب النحو المتداولة، ولم يذكره صاحب معجم شواهد العربية، وقد وجدته مطلع مقطوعة من خمسة أبيات في شرح ديوان حماسة أبي تمام للمرزوقي ص١٢٤ وبعده:

فلسنا كمن كُنتم تُصيبُون سَلَّةً ... فنقبل ضَيْماً أو نُحَكِّم قَاضِيا

وانظر أيضا: المؤتلف والمختلف ص٢٠٦، والتصحيف والتحريف ص٣٩٩ والعقد الفريد جـ٦ ص١٢٨. قال المرزوقي: «قال الدريدي: شَمَيْذر: دابة زعموا، ولا أحسبُها عربية صحيحة»، وفي اللسان (شمذر) الشميذر من الإبل: السريع، والأُنْثَى شَمَيْذَرَة، وشِمْذَرَة، ورجل شِمْذَار يعنف في السير»، يقول الشاعر: دعوا التفاخر في الشعر وبالشعر فإنكم قصرتم بصحراء الغمير ولم تبلوا فيها فتنطلق ألسنتكم لدى المساجلة، والقافية: آخر البيت المشتمل على مابنى عليه القصيدة، وقد يسمى البيت قافية، قال الشاعر:

وقافية مثل حد السّنا ... نِ تبقى ويذهب من قالها

قال الأخفش: وتسمى القصيدة بأسرها قافية، قال الشاعر:

فمن للقوافي بعد كعب يَحُوكُهَا

(٤) في «ق»: يأيهذا الرجل أقبل.

ويأَيُّهَا الرجل تَعَالَ، وإذا قُلت: يارجلُ، وياهذا فقد حـذفْتَ الموصوف وأقمْت الصفة مُقَامَـه، فلو حـذفت «يـا» منهما فقلت: هـذَا أقْبل، ورَجُلُ تعـال، لكنت قد أَجْحَفْتَ بالاسْم إذ حذفت الموصوف وحرف النداء جميعا.

فأَمّا غَيْرُ هذين فجائزٌ حذفُ حرفِ النداء منه؛ لعدم هـذه العلَّـةِ (فيـه)[1] فاعرفه إن شاء الله عز وجلّ.

---

(١) نقص في «ر».

بابُ الاستغاثة

لامُ المستغاثُ بـه مفتوحٌ، ولامُ المستغـاثِ من أَجْلِـه مكسورٌ؛ للفرق بينهما، وهما جميعا (لامُ الجر[1]) يخفضـان مـابعـدهمـا من الأسماء، فتقول: يـالَزَيْـدٍ أَقْبل، ويالَبَكْر تعالَ؛ بفتح اللام، كما قال مُهَلهِل:

يـــــالَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لي كُلَيْبــــاً   يـــــــالَبكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ[2]

فإنْ جئْتَ بالمستغاث مِن أجله كسرْتَ لامَـه، فتقول: يـالَزَيْـدٍ للعَجَبِ، فتكسر لامَ «العجب»؛ لأنّهُ المستغاثُ مِن أجْله، كأنّكَ قُلْتَ: أَدْعُوكَ للعُجَب.

فـإذا استغَثْتَ بـاسْمين وعطفْتَ أَحـدَهمـا على الآخر كسرْتَ لامَ المعطوفِ؛ لأنّ حرفَ العطف قد أزال اللَّبْسَ وأشْرَكَ بينَ الاسْمَيْنِ فتقول: يالَزَيْـدٍ ولِعَمْرٍو؛ بكسر اللاَّم من عمرٍو؛ لما بيّنا، وأنشدَ سيبويْه[3]:

يَبْكِيـكَ نَـاءٍ بعيـدُ الـدَّارِ مُغْتَرِبٌ   يـــالَلْكُهُـولِ ولِلشُّبَّـــانِ لِلْعَجَبِ

ويستوي في هذا الباب نداءُ الواحد والجمع كقولك: يالَلنَّـاسِ، ويـالَلْمُسلمين، إذا استغثتَ بهم، قال هُدْبَةُ بن خَشْرَم:

---

(١) زيادة في «ر».

(٢) وهو من شواهـد سيبـويـه جـ١ ص٣١٨، وانظر: اللامـات ص٨١، والخصـائص جـ٣ ص٢٢٩ والخـزانـة جـ١ ص٣٠٠، والأغاني جـ٥ ص٥٩، والعقد الفريد جـ٦ ص٦٥.

(٣) كـذا في جميع النسخ، وليس البيت في كتـاب سيبويـه. ولم أعثُر لـه على قـائل. وهـو من شـواهـد المبرد في المقتضب جـ٤ ص٢٥٦، والكامـل ص٦٠٢، وانظر: الجمـل ص١٨٠، والمقرب جـ١ ص١٨٤، والخـزانـة جـ١ ص٢٩٦، وقـال البغدادي: «وهذا البيت من شواهد جمل الزجاجي وغيره، ولم ينسبه أحد إلى قائله».

وانظر أيضـا: العيني جـ٤ ص٢٥٧، والهمع جـ١ ص١٨٠، والـدرر جـ١ ص١٥٥، والتصريـح جـ٢ ص١٨١، والأُشمـوني جـ٣ ص٢٥٥، والنائي: البعيد النسب هنا.

أَلاَ يـالَقَـوْمي للنَّـوائب والـدَّهْرِ ولِلمَرْء يَأتي حَتْفُه وَهْوَ لايَـدْري[1]

وقد يجوز أنْ تَحْذِفَ المستغاث به إذا لم تقصد شيئا بعينه، وتأتي بالمستغـاث من أَجْلِـه، فتقول: يـالِلْمظلوم، ويـالِلضَّعيف، كأنّـك قُلْتَ: يـانَـاسُ أَدْعُوكم للْمظلوم ولِلضَّعيف، وليس الضَّعيفُ والمظلوم بِمَـدْعُوَّيْنِ، وإنما المـدْعُوُّ غيرُهمـا؛ فلـذلـك كُسِرَت اللاَّمُ فيها، ولو كانا مَدْعُوَّيْنِ فُتِحَتْ لامُهَا، وعلىَ ذلك قولُ الشَّاعِر:

يـــالَعْنَـــةُ الله والأَقْــوامِ كُلِّهِمُ والصَّـالحينَ عَلَى سِمْعَـانَ مِنْ[2] جَـارِ

فـالمنـادى غَيْرُ اللّعنـةِ، ولـذلـك رفعهـا، ولو وقـع النـداء عليهـا لَنُصِبَتْ؛ لأَنّهـا مُضَافَةٌ.

وتقول: يالَلعجب، ويالَلرّخاء فتدعو الرخـاء والعجب، وليسَـا بمنـاديَيْن في الحقيقة، ولكنـه يـدل على كثرة العجب والرّخـاء، قـال سيبويـه[3]: كأنـه قـال:

---

(١) هـذا البيت خرجـه صـاحب معجم شواهـد العربيـة ص١٧٥ من أسرار البلاغـة ص٢٤٦ ولم يَـزِدْ على ذلـك، ومن الغريب أنّه عزاهُ لِمَجْهُول، على الرغم من أنه خرج بيتا آخر في ص١٧٤ من معجمه لهُدْبةَ بن خشرم ونَسَبَـه إليـه، وهذا البيت هو ثالث أبيات ثلاثة أولها شاهدنا هنا، والبيت المشار إليه هو:

فـــلا ذا جـــلال هِبْنَـــه لجـــلالـــــه ولا ذا ضَيـــــــــاعٍ هن يتركن للفقر

وهو من شواهد الصيمري في بـاب اشتغـال الفعل بـالضمير، انظر ص٣٣٢ من التبصرة، والبيت: ألا يـالقومي....: ورد في الأغـاني جـ٢١ ص٢٥٣، ٢٦٤، وسِمْطِ اللآلي ص٦٣٩، وَوَرد عرضـا في الخزانـة جـ٤ ص٨٦، وشرح شـواهـد المغني ص٩٦، والنوائب جمع نائبة وهي النـازلـة، ونوائب الـدهر نوازلـه، والحتف: الموت، ولايبنى منـه فعل وقول العرب مـات حَتْفَ أنفه أي بلا ضرب ولا قتل.

(٢) البيت من شواهـد سيبويـه التي لايعلم قـائلهـا، انظر: الكتـاب جـ١ ص٣٢٠، والكامـل ص٦٠١ وأمـالي ابن الشجري جـ١ ص٣٢٥، وجـ٢ ص١٥٤، والإنصـــاف ص١١٨، وابن يعيش جـ٢ ص٢٤ وجـ٨ ص١٢٠، والمغني ص٣٧٣، وشرح شـواهـدِهِ ص٢٦٩، والعيني جـ٤ ص٢٦١، والهمـع جـ١ ص٧٤، وجـ٢ ص٧٠. والـدرر جـ١ ص١٥٠ وجـ٢ ص٨٦، واللاَّماتِ ص١٢.

(٣) في كتاب سيبويه جـ١ ص٣٢٠: «..وقالوا ياللعَجب ويالَلْماء، لَمَّا رَأوا عجبـا أو رأوا مـاء كثيرا كأنـه يقول: تعال ياعجب، أو تعال ياماء فإنه من أيامك وزمَانك».

ياعجب تعال فإنه من إبَّانك، وهذه اللامُ عند الخليل[1] بمنزلة الألف والهاء في قولك: ياعجباه، والمعنى فيهما واحد، وكذلك جميع مالايصحّ نداؤه يجري هذا المجرى، وكذلك قوله عز وجل: ﴿يَاحَسْرَتَا[2] عَلَى مَافَرَّطْتُ في جَنْبِ اللهِ﴾ ليست الحسرةُ/ ممَّا تُنَادَى (ولكنه)[3] كأنه قال: ياحسرتَا تَعَالَيْ فهذا وقت [٥١ / ب] إتيانِكِ[4]، فعلى هذا يجري بابُ الاسْتِغَاثة، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

(١) انظر: كتاب سيبويه في الموضع السابق.

(٢) الآية ٥٦ من سورة الزمر.

(٣) نقص في «ر» و «ق».

(٤) انظر: البحر المحيط جـ٧ ص٤٣٥.

بَابُ النُّدْبَة

اعلم أَنَّ النُّدْبَةَ: تَفَجُّعٌ على الهالـكِ، ولا يُنْـدب إلاّ بـأَعْرَفِ أَسمائِـهِ: ليكون (ذلك)[1] عُذْراً في التفجع، ولا يُنْدبُ بنكرةٍ، ولا مُبْهَمٍ، لما بيّنّا.

ولا بُـدّ في أول الاسْمِ من «وَا» أَوْ «يَـا»، وفيَ آخره من ألف، وهــاء (في)[2] الوقف في أكثر الكلام، كقولك: يـا زيْـداهْ، (و)[3] واعَمْرَاهْ، وإنما وجب ذلـك؛ لأَن المَـدْعُـوَّ في هـذا البـاب بحيْثُ لا يَسْمَـع فـاحتيـج إلى نهـايـة مـا يُمَـدُّ بـه الصوتُ، ليكون ذلك دلالة على حزنِ الفاقـد، وألفُ النُّـدْبـةِ تقْلِبُ كُلَّ حركـة قبلها إلى الفتح؛ لأَن الأَلف لا يكون ما قَبْلَها إلا مفتوحا.

فَإِنْ كان المندوب مضافا إلى المتكلم، فَمَنْ (كَانَ)[4] مذهَبُه في النداءِ إثبـاتَ اليـاءِ متحركـةً في قـولـك: يـا غـلامِيَ تركَهـا على تَحرِيكهَـا ههُنــا، فتقـولُ: واغلامِيَاهْ. ومَنْ كان مذهَبُه إثباتَهَا ساكنةً فله ههُنا وجهان:
إن شاءَ حركها؛ لالتقاء السـاكنين، وإن شـاءَ حـذفَهـا؛ لالتقـائهما، كقولـك في غلامِي: يا غلامِيَاه، وإنْ شئْتَ: واغلامَاه.

ومن كان مـذهبُـه هنـاك حـذفَ اليـاءِ حَـذَفَهَـا ههُنــا أَيْضــاً (فيقـول:[4] واغُـلاَمَـاه)، فـإن صـادفت الأَلفُ في آخر الاسم يـاءً سـاكنـةً من نفس الكلمــة فَتَحْتَهَا؛ لالتقاء الساكنينِ، ولم تَحْذِفْها كقولك: وارَامِيَاه، واغـازِيَـاه، فيَمَنْ اسْمُـه (رامِي)[2] وغازِي؛ لأَنّ الفتحة هاهُنا بمنزلة فَتْحَةِ النصب.

---

(١) نقص في «ر».

(٢) نقص في «ق».

(٣) زيادة في «ر».

(٤) نقص في الأصل و «ر».

فـإنْ وصلْتَ الكـلامَ أسْقَطت الهـاءَ من آخر المنـدوبِ كقولـك: وازيـداً الكريمَ، واعَمْراً الظريفَ، وإنْ شئْتَ أسْقطت الألف أيضـا، وأَجْرَيْتَ لفظــهُ على مثالِ لفظِ المنادى، كقولـك: وازيـدُ؛ إذا لم تُضِفْ، وَوَازَيْـدِ، إذا أضفْتَ إلى نفسك، وإن شئتَ أثبتَّ الياءَ سـاكنـةً، وإنْ شئْتَ مفتوحـةً كما كان في النـداء، (فإن أثبتها مفتوحة[1] جاز) الوقف عليها بالهاء كقولك: وازيديَـهْ، كما قـال الله عـز وجـل: ﴿يَـا لَيْتَني لَمْ أوتَ كِتَـابِيَـهْ.[2] وَلَمْ أَدْرِ مَـا حِسَـابِيَـهْ﴾، وقـال عبيد[3]الله بن قَيْسِ الرُّقيَّات:

تَبْكيهِمْ دَهْمَــاءُ مُعْـوِلَـــةٌ وَتَقُــولُ سَلْمَى وَارَزِيَّتِيَــهْ

(دَهْماءُ: اسم امرأة)[4]، وهذه الهاء لا تكون إلا في الوقف، فـإنْ أَضفتَ المنـدوبَ إلى مضاف إليكَ أثبتَّ اليـاءَ؛ لأنّ المضـافَ إليـك غيرُ منـدوبٍ، فتقولُ: واغلامَ صاحبيَاه، وإن شئتَ قلت: واغلامَ صاحبي، بغير علامَةِ الندبة كما بينـا، وتقول: وامُثَنَّايَاه، إذا ندبْتَ «مثنّى»؛ لأنك إذا أَضَفْتَهُ إلى نفسك قلت: مُثَنّايَ، ثم تَزيدُ على الياءِ ألف النّدبْة، وتقول: واعِشْرِيَّاه، إذا ندَبْتَ «عِشْرِينَ» ؛ لأنَّـكَ تَحـذِفُ النـون لـلإضـافـة وتُـدْغِمُ يَـاءَ «عِشْرينَ» في اليـاء التي هي اسْمُـك[5]، وتلحقــه علامَةَ النُّدْبَـةِ، وكـذلـكَ تقول: وامُسْلِمِيَّـاه، إذَا نَـدَبْتَ «مُسْلِمِينَ»، ولا يجوز أنْ

---

(١) نقص في «ر».

(٢) الآيتان ٢٥، ٢٦ من سورة الحاقة.

(٣) هذا هو اسم الشاعر، وفي جميع النسخ: وقال عبد الله....

والبيت من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٢١، وانظر: المقتضب جـ٤ ص٢٧٢، والعيني جـ٤ ص٢٧٤، والتصريح جـ٢ ص١٨١ وديوانه ص٩٩. الدهماء: السوداء، وهي أيضا: العدد الكثير من الناس، والمعولة: الباكية، وهي حـال مؤكـدة، والرَّزِيَّـةُ: المصيبة، وأصله من المهموز: رزيئة.

(٤) نقص في «ر» و «ق».

(٥) يعني الياء التي هي ضمير المتكلم.

تَحْذِفَ هذه الياءَ؛ لأنَّهُ يلتبس الجمع بالواحد، وكذلك: واعَبْدَيَّاه، إذا ندبْت عَبْدَيْن.

فإنْ ندبْتَ «مُثنًّى» و«يَحْيَى» وما أَشبَهُمَا من المقصور من غَيْرِ إضافةٍ إليكَ/ حذفتَ أَلف الأَصل؛ لالتقاءِ الساكنين، فتقول: وامُثَنّاه (و)[1] وايَحْيَاه؛ [٥٢ / ا] لأن هذه الأَلفَ لا تكون إلا ساكنةً، وليست بمنزلة الياء؛ لأَنّ الياءَ يمكن حركتُهَا على ما بينا.

فإنْ أَضَفْتَ المندوبَ إلى مخاطب أو غائب قلبْتَ الأَلف على حركةِ ما قَبْلَهَا؛ إن كان مفتوحاً فهي ألف، وإن كان مضموماً فهي وَاوٌ، وإن كان مكسوراً فهي ياءٌ، وإنَّما فُعِل ذلك؛ لِيُفَرَقَ بين المذكر والمؤنث، والاثنين والجميع فتقول: واغلامَكَاه، إذا أضفته إلى مُذَكّر (و)[1] واغلامَكِيهِ إذا أَضفْتَهُ إلى مؤنّث، (و)[1] وَاغُلامَهُوهُ إذا أضفته للمذكر الغائب، وَواغُلامَهَاه للمؤنّث و وَاغلامَكُماه (إذا[2] أَضفْتَه) إلى الاثنين (و)[1] وَاغُلاَمَكُمُوه، إذا أَضَفْتَه إلى الجماعة.

فإن ذكرتَ مع المندوب صفةً، كقولك: وازيدُ الظريفُ، والظريفَ لم يجز أَن تقولَ: وازيدَ الظريفاه، على مذهب الخليل[3]؛ لأَنَّ الظريفَ غيرُ مُنَادَى، وليس هذا بمنزلة: واأَمير المُؤْمِنِينَاه[4]، وَواعبدقَيْسَاه؛ لأَن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد، وليس كذلك الصفةُ والموصوفُ، أَلاَ ترى أَنَّكَ لو قلت: «زيدٌ» لكنْتَ مُخَيَّراً في الصِّفة، إن شئتَ جئتَ بها، وإن شئتَ لم تَجِئْ بها؟ ولو قُلْتَ: «أميرٌ»، و «عبدٌ»، وأَنتَ تُريدُ أميرَ المؤْمنين، وعبدَ قيسٍ لم يَجُزْ حتى تذكر المضاف إليه؟.

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في «ر» و «ق».

(٣) انظر: الكتاب جـ١ ص٢٣.

(٤) في جميع النسخ: وامير المؤمنيناه.

فأَمَّا يُونس[1]: فيجوز عنده وازيدُ الظريفاه؛ لأَنَّ الصفة في المعنى هي الموصوف.

ولا يجوز: وارجُلاَه، ولا واهذَاه؛ لما قدمنا، ولا وامَنْ في الدار؛ لأَنه مُبْهَمٌ لا عُذْرَ للنادب فيه، ولكن لو قُلتَ: وَامَنْ حَفَر (بِئر)[2] زَمْزَمَاه، جاز؛ لأَنه مشهور بعينه، فبيانه عذر للتفجع، فاعرفه إن شاء الله.

(١) انظر: كتاب سيبويه في الموضع السابق.

(٢) نقص في «ر» و «ق».

بَابُ الترخيم

اعلم أنّ الترخيم: حَـذْفُ أَواخرِ الأَسْماءِ الأَعْـلامِ المفْرَدةِ، ولا يكـون[1] إلا في النداءِ؛ ([2] لأَنه موضع تغيير، إلاّ أَنْ يُضْطَر شاعر فَيُرَخِّمَ في غيرِ النداءِ[2]) ، ولا يُرَخَّم إلا ما اسْتَحَقَّ البنـاءَ على الضمِّ ممـا عـدد حروفـه أَكثَرُ من ثلاثـة أحرف؛ لأَنّ هـذا[3] الحـذف تخفيف، ومـا كان على ثلاثـة أَحْرف فهـو في نهـايـة الخِفَّـةِ، والحـذفُ مِنْـه إجْحَـافٌ؛ فتقول في ترخيم «مـالِـكٍ»: يـا مـالِ، وفي «جعفر»: يـا جعفَ، وفي «سَفَرْجَل»: يا سَفَرْجَ، تُبْقى حركة ما قبل المحذوف على حالها قبل أنْ تُحْذَفَ (منه)[4] لتدل على المحذوف منه، قال مُهَلْهِل:

يـا حـارِ لا تَجْهَـلْ على أَشْيـاخِنَـا ... إنَّـا ذَوُو السَّـوْرَاتِ والأَحْـلاَمِ[5]

يريد: يا حَارِثَ، وقال النابغة الذّبيَاني:

فَصَـالِحُـونَـا جميعـاً إنْ بَـدا لَكُمُ ... وَلا تَقُـولُـوا لَنَـا أَمْثَـالَهَـا عَـامِ[6]

يريد: عامِرُ، وقال زُهَيْرٌ:

---

(١) في «ق»: ولا يجوز.

(٢-٢) نقص في «ق».

(٣) في «ر»: لأَن حذف الحرف تخفيف.

(٤) نقص في «ر».

(٥) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٣٥، وانظر؛ ابن يعيش جـ٢ ص٢٢.

والبيت مطلع قصيدة من خمسة أبيات قـالها في حرب البسوس وهي في الأَصمعيات ص١٥٦ ينعى فيها أَخاه كُلَيْباً، ويُنْذِرُ الحارثَ بن عُبَاد البكري.

(٦) وهو من شواهـد سيبـويـه جـ١ ص٣٣٥، وانظر: شرح السيرافي جـ٣ قسم ١ ص٢٣٤ حيث نسبـه السيرافي إلى النابغة الجعدي، وليس في ديوانه، وانظر أيضا: معجم شواهد العربية ص٣٦٩ وديوان النابغة الذبيـاني ص٢٢٠. والشـاعر يخاطب بني عامر بن صعصعة، وكانوا عرضوا عليه وعلى قومه مقاطعـة بني أسـد ومخـالفتهم دونهم، فقـال لهُم: صـالحونـا وإياهُم جميعاً إن شئتم فلن ننفرد بصلح معكم دونهُم.

يَـاحـارِ لاَ أُرْمَيَنْ مِنْكُم بـِـدَاهِيَــةٍ   لَمْ يَلْقَهـا سُوقَـةٌ قَبْلي وَلاَ مَلِـكُ[1]

يريد: ياحارِثُ.

ويجوز أن تَجْعَلَ مابَقي من الاسم بعد المحذوف (منـه)[2] اسْماً على حِيَالِـه، فَتَبْنيـه على الضم كما تَبْني الأَسْماءَ المفردةَ، فتقـول: يـاحَـارُ، ويـاجَعْفُ، كما أنشـد بعضُهم قولَ عَنْتَرَةَ:

يَــدْعُــونَ عَنْتَرَ والرِّمَــاحُ كَأَنَّهَــا   أَشْطَــانُ بِئْرٍ في لَبَــانِ الأَدْهَمِ[3]

يُنْشَدُ «عَنْتَرُ» بالضَّمِّ، و (عَنْتَرَ)[2] بالفتح؛ فمن فَتَحَ أجْراهُ على «يَاحارِ»، ولم يجعله اسماً متصرفا بعد الحذف، ومن ضَمَّ ففيه قولان:

أحدهما: أنّـه جَعَلَـهُ بعـد الحـذف اسْماً على حِيَالِـه، وبنـاه على الضّمّ كما تقول: / [٥٢ / ب] يازيدُ.

والقـول الثـاني: أنّـه كان بعض العرب يُسَمِّيـهِ عَنْتَراً، بغير هـاء فليس فيـه حَذْفٌ، وكذلك زعموا أن ذا الرُّمَّة كان يُسَمِّي صاحِبَتَهُ مَرَّةً مَيّاً ومرةَ ميَّـة، قـال ذو الرّمّة:

دِيَــارُ مَيَّــةَ إذْ مَيٌّ تُسَــاعِفُنَــا   ولاَ يُرَى مِثْلُهـا عُجْمٌ ولا عَرَبُ[4]

---

(١) وهـو من شـواهـد الـزجـاجي في الجمـل ص١٨٢، وانظر: أمـالي ابن الشجري جـ٢ ص٨٠، وابن يعيش جـ٢ ص٢٢، والعيني جـ٤ ص٢٧٦، والهمـع جـ١ ص١٦٤، والـدرر جـ١ ص١٦٠، ومعجم شـواهـد العربيــة ص٢٥٧، وديـوانـه ص١٨٠.

(٢) نقص في «ر».

(٣) وهـو من شـواهـد سيبـويـه جـ١ ص٣٣٢، وانظر: المحتسب جـ١ ص١٠٩، وأمـالي ابن الشجري جـ٢ ص٩٠، وص١٧٠، والمغني ص٤١٤، وشرح شـواهـد المغني ص٢٨٢ والهمـع جـ١ ص١٨٤، والـدرر جـ١ ص١٦٠ وديـوانـه ص١٥٣، والأشطان: جمع شَطَن بـالتحريـك وهو الحَبْل، واللَّبَـان بفتح اللام: الصـدر، والأَدْهم: الأَسود وهو فرسـه، وانظر: أيضـا معجم شواهد العربية ص٢٧٤.

(٤) وهو من شواهـد سيبويـه جـ١ ص١٤١ وص٣٣٣، وانظر: نـوادر أبي زيـد ص٣٢، وأمـالي ابن الشجري جـ٢ ص٩٠، والخزانة جـ١ ص٣٧٨، والهمع جـ١ ص١٦٨ والدرر جـ١ ص١٤٥، ومعجم شواهد العربيـة ص٤٥، وديوانـه ص٢٣، تساعفنا: تواتينا وتساعدنا.

منهم من قال: إنّ «ميا» اسمُها على ماذكرناه، وصَرَفَه كصَرفِ هِنْدٍ. ومنهم من يقول: إنّهُ رَخّم «مَيَّةَ» في غير النداء، على قولهم: ياحارُ، ثم صرفه للضرورة، وهذا أجْوَدُ الوجهين؛ لأن الرواة كلَّهم أنشدُوا:

فَيَامَيٌّ مَا يُدْرِيكِ أَيْنَ مُنَاخُنا (معرّقَةَ[1]) الأَلْحِي يَمَانِيَةً سُجْرَا

ولو كان اسمها «مَيًّا» لَضَمُّوه[2] في النداء، ولكنه مُرَخَّمٌ[3] على: ياحارُ.

واعلم أن هاءَ التأنيث إذا كانت في آخر اسم لم يُحذف في الترخيم سواها؛ قَلّت حروفه، أو كَثُرتْ، كانت معرفة، أو نكرة، تقول في ترخيم ثُبَةٍ: ياثُبَ، وفي عِدَةٍ: ياعِدَ، (وفي هِبَةٍ[4]: ياهِبَ) وفي مُرْجَانَةٍ: يامُرْجَانَ، وفي طائِفَةٍ: (يا)[5] طائِفَ، قال العجاج في النكرة:

جَارِيَ لاتَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي[6]

يُريد (يا)[7] جَارِيَةَ، وتقول العرب: يَاشَا ادْجُنِي، يريدون ياشَاةُ ادْجُني، أيْ اثْبُتي، قال الفرزدق (في المعرفة[8]):

---

(١) هذا البيت أيضا لذي الرمة في ديوانه ص١٤١٧، وهو من شواهد ابن الشجري في أماليه جـ٢ ص٩٠ وص٩٥. مُعَرّقَة الألْحِيّ: قليلة لحم اللَّحْيَين، ويمانية: إبل اليمن، وسُجْرا: جمع سَجْرَاء وهي التي يضرب لونها إلى الحمرة. انظر: معجم شواهد العربية ص١٣٧، وشطر البيت الثاني ليس في «ر»، وكلمة «معرقة» ليست في «ق».

(٢) في «ر»: لَضَمَّهُ.

(٣) في «ق»: ولكنه على مذهب من رخم على ياحَارُ.

(٤) زيادة في «ق».

(٥) نقص في «ر».

(٦) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٢٥، ٣٣٠، وانظر: المقتضب جـ٤ ص٢٦٠، وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٨٨، وابن يعيش جـ٢ ص١٦، ٢٠، والمقرب جـ١ ص١٧٧، والخزانة جـ١ ص٢٨٣، والعيني جـ٤ ص٢٧٧، والتصريح جـ٢ ص١٨٥، والأشموني جـ٣ ص٢٦٤، واللسان (شقر) و (غدر) و (جرس) وديوانه ص٢٢١، والعذير: الأمر الذي يحاوله الإنسان فيعذر فيه أيْ لاتستنكري ماأحاوله معذورا فيه وقد فسره بما بعده وهو: سَعيي وإشفاقي على بَعيري.

(٧) نقص في «ر».

(٨) نقص في «ق».

وَكَمْ مِن أَبٍ لي يامُعَاويَ لَمْ يكن ... أبوك الـذي من عبـد شمسٍ يُقـارِبُـه[1]

يريد: يـامُعَـاوِيَـةُ، وتقول: يـاطَلَحَ أقبل، ويـا[2] جَـاريَ أَقْبِلي، في امرأةٍ اسْمُهـا جارية. [3]فإذا كان في آخر الاسم زيادتان قد زِيدَتَا معا، حـذفْتَهُمَـا في الترخيم (جميعا)[4] كقولك في رجل اسْمـه زَيْـدَان: يـازَيْـدَ أَقْبل؛ وفي مُسْلِمين: يـامُسْلِم أَقْبلْ، وفي مسلمَات: يامُسْلِمَ (أقْبل)[5]، وفي عَرَفَاتٍ: يـاعَرَفَ، وفي عُثْمانَ: يـاعُثْمَ (أقبـل)[6]، (وفي نُعْمَـان[7]: يـانُعْمَ أقبـل)، وفي مَرْوَانَ: يـامَرْوَ (أقبـل)[6]، وقـال الفرزدقُ:

يــامرْوَ إنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُـوسَــةٌ ... تَرْجُـو الحِبـاءَ ورَبُّهـا لَم يَيْئَسِ[8]

يريد: مَرْوَانَ بْنَ الحَكَم، قال لبيد (بن ربيعة[6]):

ياأَسْمَ صَبْراً على ماكان مِنْ حَـدَثٍ ... إنَّ الحـــوادِثَ مَلْقِيٌّ ومُنْتَظَرُ[9]

---

(١) لم أهْتَدِ إلى مَن استشهد بهـذا البيت في كتب النحو المتـداولـة، ولم يـذكره صـاحب معجم شواهـد العربيـة، والبيت في ديوان الفرزدق ص٥٧ ملفق من بيتين هما:

وكم من أب لي يـــامُعَـــاويَ لَمْ يـــزل ... أغَرّ يُبَـــاري الريـحَ مَـاازْوَرَّ جَـانِبُـــهْ
نَمَتْــــــه فروعُ المـــــالكين ولم يكنْ ... أبـوك الـذي من عبـد شمس يُخَـاطِبُـه

(٢) في «ق»: وياحارث أقبل.

(٣) في «ق»: فأمّا إذا.

(٤) نقص في «ر» و «ق».

(٥) نقص في «ر» .

(٦) نقص في الأصل و «ق».

(٧) نقص في «ر».

(٨) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٣٧، وانظر: الجُمل ص١٨٥، وأمـالي ابن الشجري جـ٢ ص٨٧ وابن يعيش جـ٢ ص٢٢، والعيني جـ٤ ص٢٩٢، والتصريح جـ٢ ص١٨٦، والأشموني جـ٣ ص٢٧٠ وشرح حَماسة أبي تمام للتبريزي جـ٤ ص١٢٧، وديوانه ص٤٨٢ ورواية الديوان: مَرْوَان إن مطيّتي معكوسة، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. والحِباء: العطاء، وإسناد الرجاء إلى الناقة مجاز.

(٩) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٣٧ وانظر: الجُمل ص١٨٤، وأمـالي ابن الشجري جـ٢ ص٨٧، والعيني جـ٤ ص٢٨٨، وَالتصريح جـ٢ ص١٨٦، والأشموني جـ٣ ص٢٧٠ ومعجم شواهد العربية ص١٦٣ وملحقـات ديوان لبيـد ص٣٦٤ ونُسِبَ أيضاً إلى أبي زبيد، وهو في ملحقات ديوانه ص١٥١. الحدث، واحد أحداث الدهر ونوائبه.

يُريد: ياأَسْمَاء، وكذلك حَمْراءُ، وصفراءُ: يَاحَمرَ، وياصَفْرَ؛ لأَن أَلِفَيْ التـأنيثِ زيدَتَا مَعاً، وهذا (الحـذفُ)[1] مُطَّرِدٌ، إلا أن يكون البـاقي بعـدَ الحـذف أقلَّ من ثلاثة أحْرُف فلا تَحذِفُ حينئذ إلاّ حَرْفاً واحدا، كقولك في رجل اسْمُـه يَـدَان، وَبَنُونَ: يايدَا (أقبل)[2]، ويابَنُو تعالَ.

فـإن كان الاسم قبـل آخره واو؛ أَوْ يـاء، أو أَلف ورخَّمْتَـه حـذفْتَ هـذه الحروف مـع آخر الكلمـة كقولـك في «مَنْصـور»: يـامَنْصُ، وفي «عَنْتَريس»[3]: ياعَنْتَرِ، وفي «بُنْدَار»[4] اسم رجل[5] يـابُنْـدَ[6] (أقبل)[7]، إلا أَنْ يكون البـاقي على أقلَّ من ثلاثـة أحرف فلا يُحْـذَفُ غير الأخير كقولـك في سَعيـدٍ: يـاسَعِي، وفي عِمَـادٍ: يـاعِمَـا[8]، وفي عَمُود (اسم رَجُـل[9]) يـاعَمُـو، وتقـول في رجـل[10] اسْمُـه قَمَحْدُوَة: ياقَمَحْدُوَ أَقْبِل؛/ على (لُغَةِ[11]) ياحَارِ، فإن رخَّمْتَه على يـاحَـارُ قلتَ: [٥٣ / ا] ياقَمَحْدِي (أقبل[12]) فتقلب الواو ياءً، (و)[11] هذا قياس في كل واو في آخر اسم (قبلها ضمَّة كما قالوا[7] في جميع دَلْو: أَدْل، وكان الأَصل: أَدْلُوٌ، وكـذلـك تقول في

---

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في «ر».

(٣) في «ق»: وفي عشرين: ياعشر.

(٤) في «ر» و «ق»: وفي بزاز اسم رجل.

(٥) في اللسان (بندر): «البنادرة: دخيل، وهم التجار الذين يلزمون المَعَادِن، واحدهم: بندار».

(٦) في «ر» و «ق»: يابَزُّ.

(٧) نقص في «ق».

(٨) في «ر» و «ق»: وفي عُمَان: ياعُمَا.

(٩) نقص في «ر».

(١٠) في «ر» و «ق»: وتقول في ترخيم قمحدوة اسم رجل.

(١١) زيادة في «ر».

(١٢) زيادة في «ق».

عَرْقُوَة) اسم رجل - إذا رَخَّمْتَه على ياحَارِ - : ياعَرْقِي (أقبل)[1] كما قال الشاعر:

حَتّى تَفُضِّي عَرْقِي الدُّلِيِّ[2]

في جمع عرقوة، على قياس تمْرة وَتمْر.

وتقول في ترخيم «ناجية» على يا حارِ: يا نَاجِيَ، تَحْذِفُ الهاء، وتَتْرُكُ الياءَ مفتوحةً،وعلى يا حارُ: يا ناجِي؛ بياءٍ ساكنة على قياس قاضٍ ورامٍ؛ لأَنَّ الضمةَ تُسْتَثْقل على هذه الياءِ.

وتقول في رجل سميته أَعْلَوْنَ، جمع أَعْلَى - في المذهبين جميعا - يا أَعْلَى؛ لأَنّ ألفَ «أَعْلَى» سقطت في الجمع؛ لسكونها، وسكون واو الجميع، فَلَمَّا حُذِفَتْ الواو مع النون للترخيم رجعَتْ الأَلف، وليس إلى حركتِها سبيل كما ذكرنا في الأسماءِ المقصورة.

واعلم أنّ أَلف التأنيث تجري مَجْرى الهاءِ، فإذا كانت في آخرِ الاسم لم يُحْذف غَيْرُها - طال الاسم، أَوْ قَصُر - كقولك في ترخيم «حَوْلاَ يا»[3]: اسم رجل: يا حَوْلايَ أَقْبل، كما تقول في دِرْحايَة[4]: يادِرْحَايَ أَقْبِلْ، وإنْ رَخَّمْتَهُما

(١) زيادة في «ق».

(٢) هذا الرجز من شواهد سيبويه التي لايعلم قائلها، انظر: الكتاب جـ٢ ص٥٦ والمنصف جـ٢ ص١٢٠، وجـ٣ ص٧٠، والمقتضب جـ١ ص١٨٨، والخصائص جـ١ ص٢٣٥ وابن يعيش جـ١٠ ص١٠٨، واللسان (عرق) و (فضض) «فَضَضْتُ الشيء أَفُضُّه فَضًّا فهو مَفْضُوضٌ وفَضِيضٌ أي كَسَرْتُه وفَرَمْتُه»، والعرقي: جمع عَرْقُوَة، وهي الخشبة التي تجعل معترضة على الدَّلو، وأصل العرقي: عَرْقُوٌ، فكسر ماقبل الواو لعدم النظير، فانقلبت الواو ياء، واستثقلت الكسرة على الياء فأسكنوها وبعدها النون ساكنة التنوين في عَرْقِيٍ فالتقى ساكنان فحذفوا الياء ، وبقيت الكسرة دالَّة عليها، فإذا لم يلتق ساكنان رَدُّوا الياءَ كما في الشاهد.

(٣) انظر: الرضي على الشافية جـ١ ص٢٤٦، وهي في الأصل بلدة من عمل «النهروان»، وانظر: القاموس المحيط (حول).

(٤) في اللسان: (دِرح): «رجل درحاية كثير اللحم، قصير، سمين، ضخم البطن لئيم الخلقة».

على يا حَارُ قلت: (يا حَوْلاَءُ، ويا دِرْحَاءُ)[1]؛ لأَنّ الواوَ والياءَ إذا وقَعَتَا طَرَفَيْن، ـ وكانتْ قبلَهُمَا ألفٌ ـ قُلِبَتَا همزةً، كما تَقُول: عَبَايَةٌ[2]، وعَبَاءٌ (في[3] الجميع) وعَظَايَة[4] وعَظَاء، وَكسَاء وهو من كَسَوْتُ فالهمزة فيه منقلبةٌ من واو.

وإذا رَخَّمْتَ اسما مركبا من اسمين حذفْتَ الأخيرَ[5] منهُما كقولك في ترخيم حَضْرَمَوْتَ: يا حَضْرَ أَقْبِل؛ لأَنّ (الاسم)[6] الثّانيَ بمنزلة هاء التأنيث، وكذلك ترخيم «خَمْسَةَ عَشَرَ» اسم رجل: يا خَمْسَةَ أَقبلْ، ويا خَمْسَةُ (أَقبل)[6] وكذلك اثْنا عَشَرَ» اسم رجل تقول: يا اثْنَ ويا اثْنُ أقبل على المذهبين.

واعلم أَنّ الشاعر إذا اضْطُرَّ إلى ترخيم في غير النداءِ كان لَهُ أَنْ يُجْرِيَ المرخَّمَ على المذهبين (في الترخيم)[7] جميعا، قال زهير:

خُذُوا حَظَّكم يا آل عِكْرِمَ واذْكُروا أَواصِرَنَا والرِّحْمُ بالغَيْبِ[8] تُذْكَرُ

---

(١) نقص في «ق».

(٢) العباية: ضرب من الأكْسِيةِ فيه خُطُوطٌ سودٌ كِبار.

(٣) نقص في «ر».

(٤) العظاية: دُوَيبّة أكبر من الوزَغَة، وتُسمى شَحمة الأرض، وهي أنواع كثيرة، وكلُّها منقطة بالسواد.

(٥) في «ر» و «ق»: الاخر.

(٦) نقص في الأصل.

(٧) نقص في «ق».

(٨) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٤٣، وانظر: أمالي ابن الشجري جـ١ ص١٢٦، وجـ٢ ص٨٨، والإنصاف ص٣٤٧، وأسرار العربية ص٢٣٩، وابن يعيش جـ٢ ص٢٠ والخزانة جـ١ ص٣٧٤، والعيني جـ٤ ص٢٩٠، والهمع جـ١ ص١٨١، والدرر جـ١ ص١٥٨، والأشموني جـ٣ ص٢٦٧، ومعجم شواهد العربية ص١٥٣ وديوانه ص٢١٤، خذوا حظكم أي نصيبكم من وُدّنا، والأواصر: جمع آصرة وهي القرابة ومن الأواصر الرحم. هذا وقد احتج الكوفيونَ بهذا البيت وأمثاله على جواز ترخيم المضاف، (انظر: الإنصاف ص٣٤٧ ـ ٣٥٦) والخزانة جـ١ ص٣٧٣ ـ ٣٧٤.

أراد: عِكْرِمَةَ، فَرَخَّم على يَا حَارِ، قال ابن حَبْنَاء (في مثله)[1]:

إنَّ ابْنَ حـارِثَ إنْ أَشْتَقْ لرُؤْيَتِـهِ   أو أَمْتَدِحْهُ فإنَّ النَّاسَ قد عَلِمُوا[2]

يريد: (إنَّ)[3] (ابْنَ)[1] حارثة، وقال آخر[4]:

أَبَـا عُرْوَ لا تَبْعَـدْ فَكُـلُّ ابْنِ حُرَّةٍ   سَيَـدْعُوه دَاعي مَـوْتِـهِ فَيُجِيبُ

يريد: أَبَا عُرْوَةَ، وهو كُنْيَةٌ، وقال رُؤْبَةُ عَلَى يا حَارُ:

إمَّـــا ترَيْني اليـــومَ أُمَّ حَمْـــزِ   قَـــارَبْتُ بين عَنقي وجَمْـــزِي[5]

يريد: أمَّ حَمْزَةَ، فرخَّم وصرف، وقال الأسْوَدُ بن يَعفُر على هذا أيْضاً:

ألاَ مـا لِهَـذَا الـدَّهْرِ من مُتَعَلَّـلِ   علَى النَّاسِ مَهْمَا شَاءَ بالنَّـاسِ يَفْعَلِ

---

(١) نقص في «ر».

(٢) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٤٣، وانظر: أمالي ابن الشجري جـ١ ص١٢٦ وجـ٢ ص٩٢، والإنصاف ص٣٥٤، وأسرار العربية ص٢٤١، والمقرب جـ١ ص١٨٨ والعيني جـ٤ ص٢٨٢ والهمع جـ١ ص١٨١، والدرر جـ١ ص١٥٧، والأشموني جـ٣ ص٢٧٨، والضرائر ص٦٠. والأغاني ج١٣ ص٨٨ برواية:

إنّ المهلبَ إنْ أَشْتَقْ لرُؤْيته   أَوْ أمتدحْه......

ولا شاهد فيه على روايته، وانظر في الأغاني جـ١٣ ص٨٤ ترجمة الشاعر، واسمه المغيرةُ بن حَبْنَاء.. ولقب بذلك لحَبَنٍ كان قد أصابه، والحَبَنُ: «داء يأخذ في البطن فيعْظم منه ويرم».

(٣) نقص في «ر» و «ق».

(٤) ولم أهتد إلى اسم هذا الشاعر والبيتُ من شواهد ابن الشجري في أماليه جـ١ ص١٢٩، وانظر: الإنصاف ص٣٤٨ وأسرار العربية ص٢٣٩، وابن يعيش جـ٢ ص٢٠، والعيني جـ٤ ص٢٨٧، والخزانة جـ١ ص٣٧٧، والتصريح جـ٢ ص١٨٤. لا تبعد أصلُ معناه لا تهلك، ولكنه يريد: لاينقطع ذكرك.

(٥) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٣٣، وانظر: المقتضب جـ٤ ص٢٥١ والإنصاف ص٣٤٩، وأسرار العربية ص٢٤٠، والمخصص جـ١٤ ص١٩٥ وديوانه ص٦٤، والجمز والعنق ضربان من السير، والجمز أشدهما، يصف كِبَرَهُ وأنه قد قارب بين خطاه في السير لضعفه.

وهـــذا رِدَائي عنـــده يَستعيرُهُ ليسْلُبَني نفسي أَمَالِ بْنَ[1] حنْظَلِ

[٥٣ / ب] يريد: مالِكَ بن حَنْظَلَةَ (فرخم[2] حَنْظَلَةَ)، وهُو غيرُ منادى، وصرَفَه /، فاعرف ذلك إن شاءَ الله تعالى.

---

(١) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٣٢، وانظر: نوادر أبي زيد ص١٥٩ والجُمَل ص١٨٩، وأمالي ابن الشجري جـ١ ص١٢٧، والمقرب جـ١ ص١٨٨، وسمط اللآلي ص٩٣٥، والتصريح جـ٢ ص١٩٠، والمخصص جـ١٤ ص١٩٥.

والمتعلَّل: مصدر ميمي من التعَلُّل، وهو اللهو، والانْشغال، ويقول الشنتمري: «يقول: إن هذا الدهر يذهب ببهجة الإنسان وشبابه، ويتعلل في فعله ذلك تعلُّلَ المتجنِّي على غيره، ثم قال: وهذا ردائي أي شبابي، فكنى عن الشباب بالرداء...».

(٢) نقص في«ر».

بَابُ الاسْتثناء

الاستثناءُ من مُوجَبٍ[1] مَنْفِيٌّ منصوبٌ كقولك: جاءَني القوم إلاَّ زيداً، ومررت بإخوتكَ إلاَّ عَمْراً، ونصْبه على التشبيه بالمفعول (به)[2]؛ لأَنه يجيءُ بعد تمام الكلام، قال الله عز وجل: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ[3] إلاَّ قَلِيْلاً مِنْهُمْ﴾ .

والاستثنـاء من مَنْفِيٍّ مُـوجَبٌ[4]، يجري في الإعراب على وجهين إذا كان ما قبل «إلاَّ» كلاماً تاماً:

أحدهما: النصب على ما قلنـا، والثـاني: البـدل من الاسم الـذي قبل «إلاَّ» كقـولـك: مـا أتـاني القـومُ إلا زيـداً، وإنْ شِئْتَ: «إلاَّ زَيْـدٌ» على البـدل من «القوم» ، وما مررت بأحـدٍ إلا أخـاكَ، وإنْ شِئْتَ: (إلاَّ)[5] أخيـكَ على البـدل، ([6] ومثله: ﴿ ما فَعَلُوهُ إلاَّ[7] قَليلٌ مِنْهُمْ﴾ ، و «قليلاً»[8] ، وكـذلـك الاستفهام كقولك: هَل مَرَرْتَ بأَحدٍ إلاَّ زيـداً، وإنْ شِئْتَ إلاَّ زَيْـدٍ[6]) (على [9] البـدل) ؛ لأَنَّ الاستفهامَ غيرُ موجَبٍ أيضاً فهو يجري مجرى النَّفْي في هذا.

---

(١) في «ر» و «ق» : غير منفي.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) الآية ٢٤٩ من سورة البقرة.

(٤) في «ر» و «ق» : غير موجب.

(٥) نقص في الأصل و «ق» .

(٦-٦) نقص في الأصل.

(٧) الآية ٦٦ من سورة النساء، والرفع قراءة الجمهور.

(٨) وهي قراءة أُبيّ، وابن أبي إسْحاق، وابن عـامر، وعيسى بن عُمَر، انظر: السبعة ص ٢٣٥، والتيسير ص ٩٦، وإبراز المعاني ص ٢٨٩، والبحر المحيط ج ٣ ص ٢٨٥، والنشر ج ٢ ص ٢٥٠، وإتحاف فُضَلاء البشر ص ٢٢٧، قال أبو شامة: « .. وأما «ما فعلوه إلا قليل منهُمْ» فالرفع فيه هو الأقوى عند النحويين على البدل من فاعل «فعلوه» كأنه قال: ما فعله إلاَّ قليل منهُمْ، والنصب جائز على أصل باب الاستثناء كما في الإيجاب» .

(٩) نقص في الأصل و «ر» .

وإنْ كان ما قبلَ «إلاَّ» غيرَ تَامٍّ، حَمَلْتَ ما بعدَ إلا عليه، فتقول: ما جاءَني إلا زيدٌ، وما مررت إلاَّ بعمروٍ، وما رأيتُ إلا أخاكَ، تحمله على الفعل الذي قبل «إلا» ، قال الله عز وجل: ﴿وَمَا يَعْلَمُ[1] تَأْوِيلَهُ إلاَّ اللهُ﴾ ، وقال كعبُ بنُ زُهَيْرٍ:

أَمْسَتْ سُعَادُ بأرْضٍ ما[2] تُبَلِّغُهَا إلاَّ العتاقُ النَّجِيبَاتُ المَرَاسِيلُ

وكذلك الاستفهامُ، كقولك: هل جاءَك إلاَّ زيدٌ، وهل رأيت إلاَّ زيداً، وهل مرَرْتَ إلاَّ بزيْدٍ، وتقول: ما مرَرْتُ بأحدٍ يضربُ عَمْراً إلا زيْداً، ففي «زيدٍ» ثلاثةُ أَوْجُهٍ: النصب؛ والجر؛ والرفع.

فالنصب على الاستثناء كما قلت: ما مرَرْتُ بأحدٍ إلا زَيْداً، ؛ والجرُّ على البدل من «أحد» ، والرّفعُ على البدل مِنَ الضّمير الذي في «يضرب» كما قال عَدِيُّ بْنُ زيدٍ[3]:

في لَيْلَةٍ لا نَرى بِهَا أَحداً يَحْكِي عَلَيْنَا إلاَّ كَواكِبُهَا

---

(١) الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٢) في «ر» : لا تُبَلِّغُهَا، وهي رواية في البيت.

ولم أهتد إلى من استشهد بهذا البيت في كُتب النحو المتداولة، وهو في «شرح قصيدة بانت سعاد» لابن هشام ص ٤٤، وانظره أيضاً في «عيون الأثر» لابن سيد الناس ج ٢ ص ٢١٠ وديوانه ص ٩، والعتاق: جمع عتيقة، وهي الناقة النجيبة الكريمة، والبيت في اللسان أيضاً (رسل) ، وفيه المراسيل: جمع مِرْسال، وهي السريعةُ السَّيْرِ» .

(٣) انظر: زيادات ديوانه ص ١٩٤، ونسب أيضاً إلى أُحَيْحَةَ بْنِ الجُلاَح.

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٦١، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٤٠٢، وأمالي ابن الشجري ج ١ ص ٧٣، والخزانة ج ٢ ص ١٨، وقال البغدادي في ج ٢ ص ٢٠: (وقد تصفحت ديوان عدي بن زيد مرتين فلم أجِدْهُ فيه، وإنما هذا البيت من أبيات لأُحَيْحَةَ بن الجُلاح الأنصاري» وانظر أيضاً: المغني ص ١٤٣، ٥٦٣، ٦٧٨ وشرح شواهده ص ١٤٢، والهمع ج ١ ص ٢٢٥، والدرر ج ١ ص ١٩٢، يحكي علينا: بمعنى يَرْوِي عنّا «وعلى» نابت عَنْ «عَنْ» أو ضَمَّنْتَ «يحكي» معنى «يَنُمّ» أو «يُشَنِّع» .

أبـدل «كَـواكِبُهـا» من الضّمير (الـذي)[1] في يحكي، والقصيـدة مرفوعـة، وتقول: ما أَتاني من رجل إلا زيدٌ؛ وإلا زيداً، فـالرفع بـالحملِ على مَوْضعِ «مِنْ رجُلٍ» ؛ لأَنَّ التقدير: ما أتاني رَجلٌ إلا زيد، والنَّصبُ على الاسْتثناء.

فـإن قَـدَّمتَ المستثنى على المستثنى منـه لم يكن فيـه إلا النَّصْبُ كقـولـك: ما مررت إلا زيداً بأحدٍ، وما جاءَني إلا زيداً أَحدٌ، وإنما وجب هذا؛ لأنه كان يجـوزُ ـ قَبْـلَ التقـديمِ ـ البـدلُ والاستثنـاء، وإذا قُـدِّمَ بطـل البـدل، وبقي الاستثناء (كما)[2] قال كعب بن مالك الأنصاري:

والنَّاسُ أَلْبٌ علينْا فيكَ ليس لَنَـا ... إلاالسُّيـوفَ وأطرافَ القَنَـا وَزَرُ[3]

وقال الكُميْتُ:

فَما لِيَ إلاَّ آلَ أَحْمَـدَ شيعَـةٌ ... ومَا لِيَ إلا مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبُ[4]

وتقول: ما أَتَاني إلا زيـدٌ إلا عَمْراً، ترفعُ «زَيْـداً» بـأَتـاني، وتنصِبُ «عَمْراً» بـالاستثنـاء؛ لأَنـه لا يجوز أن يَرْتَفِعَ اثنـان بفعْلٍ واحـد من غير اشتراك بحرف العطف، وهُمَـا جميعـاً قـد أتَيَـاك، إلاَّ أن اللَّفْـظَ أَوْجَبَ رفْـعَ أحـدهِمَـا ونصب الآخَرِ، ولو جئت بعدهُمَا بمستثنى منـه نصبتَهُمَـا فقلت: مـا أَتـاني إلاَّ زيـداً إلاَّ

---

(١) زيادة في «ر» .

(٢) نقص في «ق» .

(٣) وهـو من شـواهـد سيبـويـه ج ١ ص ٣٧١، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٣٩٧، وشرح السيرافي ج ٣ قسم ١ ص ٣٩٧، والإنصـاف ص ٢٧٦، والكامـل ص ٢٨٢، وابن يعيش ج ٢ ص ٧٩، وشروح سقـط الـزنـد ص ٦٠٥ وديـوانـه ص ٢٠٩. والألب: المجتمعون المتألبون، والوزر: الملجأ.

(٤) وهـو من شـواهـد المبرد في المقتضب ج ٤ ص ٣٩٨ والكامـل ص ٢٨٢، وانظر: الجُمـل ص ٢٢٨ والإنصـاف ص ٢٧٥، وابن يعيش ج ٢ ص ٧٩، والخزانـة ج ٢ ص ٢٠٨ والتصريـح ج ١ ص ٣٥٥، والعيني ج ٣ ص ١١١، ومجـالـس ثعلب ص ٦٢، ومعجم المقاييس ج ٣ ص ١٩١، واللسان (شعب) ، والأغـاني ج ١٧ ص ٢٧ والـهـاشميـات ص ١٧، مشعب الحق: طريقه، والشيعة: الأعوان والأحزاب.

[٥٤ / ا] عَمْراً أحدٌ؛ لأنهُمَا / مُسْتَثْنَيَانِ مُقَدَّمانِ على المستثنى منه، وقال الكميت بن زيد:

فَمالِيَ إلاَّ اللهُ لاَ رَبَّ غَيْرَهُ ... ومَالِيَ إلاَّ اللهَ غيرَكَ نـاصِرُ[1]

فالمستثنيان مقدمان (على المستثنى[2] منه) ، والمستثنى منه «ناصر» ، ولو قُلْتَ: ما أَتاني إلاَّ زَيْداً أَحَدٌ إلاَّ عَمْرٌو[3]؛ جاز الرفع في عمرو على البدل، والنصب على الاستثناء، وليس في «زيد» إلا النّصْبُ؛ لأَنه استثناءٌ مُقَدَّم.

والاستثناءُ المتكرر على ضربين:

أحدهما: أن يكون الثاني مستثنى من (المستثنى)[4] الأَوّل كقولك: له عندي عَشَرَةٌ إلاَّ خَمْسَةً إلا دِرْهَمَاً؛ فالخمسةُ مستثناة من العشرة، والدرهم مستثنى من الخمسة المستثناة، فحصل الإقرارُ بسّتةٍ؛ لأَنَّ الخمسَةَ المستثناة مَنْفيَّةٌ؛ لأَنَّه استثناء من مُوجَبٍ، والدرهَم مُوجَبٌ؛ لأَنه استثناءٌ من مَنْفِيٍّ، وعلى هذا يجري الاستثناءُ من الاستثناء، وإن كثر، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلى قَوْمٍ مُجْرِمِينَ. إِلاَّ آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ. إِلاَّ امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ﴾[5]؛ فَـ «آلُ لُوطٍ» استثناءٌ مِنْ قومٍ مجرمين، و «امرأَتَه» مستثناةٌ من «آلَ لُوطٍ» .

والضرب الآخر من الاستثناء المتكرر: أن يكون الثاني بمعنى[6] الواو

---

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٧٣، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٤٢٤، والجُمَل ص ٢٣٨ وشرح السيرافي ج ٣ قسم ١ ص ٤٠٤، وابن يعيش ج ٢ ص ٩٣، ومعجم شواهد العربيّة ص ١٥٦، وليس في الهاشميات.

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

(٣) في «ر» : إلا عَمْراً.

(٤) نقص في الأصل و «ق» .

(٥) الآيات: ٥٨، ٥٩، ٦٠، من سورة الحجر.

(٦) نقل ذلك عن الصيمري أبو حيان في ارتشاف الضرب ص ٦٢١ وابن عقيل في شرح التسهيل ج ١ ق ٨٦ / ب، وابن القواس في شرحه على ألفية ابن معطي ٩١ / ب، والسيوطي في الهمع ج ١ ص ٢٢٧، وقد ذكر هؤلاء جميعاً أن الصيمريّ أجاز طرح العاطف، وقال: إلا قامت مقامه، ولم يقل الصيمريّ ذلك صراحة هنا، وإن كان فحوى كلامه يدل عليه.

كقولك: ما فيها إلا زيداً إلاَّ عَمْراً إلاَّ خالداً قومُك (و)[1] التقدير: ما فيها إلاَّ زيداً وعَمْراً وخالداً قومُك، وهو استثناءٌ مقدَّم، ولو أخّرْتَ لجاز رفعُهَا كلُّهَا، ونصبُهَا على ما قدَّمنا من البدل والاستثناء، ويجوزُ إذا قدَّمْتَ «قومك» أنْ ترفعَ أَحَدَ المستثنَيْن وتنصبَ الآخرَيْن، ولا يجوز رفعُ اثنين؛ لما قدَّمنا في قولك ما أتاني إلاَّ زيدٌ إلاَّ عَمْراً، قال الله عز وجل: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا[2] إلاَّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ والْبَحْرِ وما تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إلاَّ يَعْلَمُهَا وَلاَ حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ إلاَّ فِي كِتَابٍ مُبِيْنٍ﴾ كأَنه ـ والله أعلم ـ قيل: لا يعلمُهَا إلا هُوَ وَهِيَ في كتاب مبين.

فصل: واعْلَم أن المستثنى من غير جنس الأَوَّل ينصِبُه أهلُ[3] الحجاز على كل حال، ويبدله بنو[3] تميم من الأول، كقولك: ما فيها أَحدٌ إلاَّ حماراً، على الحجازّية، وعلى التميميّة إلا حمارٌ كأنّك قُلْتَ في الحجازية: (و)[4] لكنْ حماراً، وإنما قُدِّر معناه بِلُكِنْ؛ لأَنّهَا تُشْبِه «إلا» في أنّ ما بعدها مخالف لما قبلها في النفي والإثبات.

وأمَّا بنو تميم: ففي تقدير مذهَبِهِمْ ثلاثةُ أَوْجُه:

أَحدُهَا: أنْ يكون التقديرُ: ما فيها إلا حِمَارٌ، وأَدْخَلْتَ «أَحداً» للتوكيد؛ لأَنك إذا قُلْتَ: ما فيها إلا حمارٌ، فقد نفيتَ كل شَيْءٍ من الأَحَدِين[5] وغيرِهِمْ وذكرتَه للتوكيد.

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) الآية ٥٩ من سورة الأنعام.

(٣) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٦٤.

(٤) نقص في «ر» .

(٥) في «ر» : من الآدميين.

والقولُ الثاني: أنك جعَلْتَ «الحمار» من جنس أحد على المجاز كما تقول: تَحِيّتُه السيفُ، وما زيدٌ إلا أكلٌ وشربٌ، جعَلْتَهُ الأَكْلَ والشربَ مجازاً، قال أبو ذؤيب:

فإن تُمْسِ في قَبْرٍ بِرَهْوَةَ ثَاوِياً أَنِيسُكَ أَصْدَاءُ القبورِ تَصِيحُ[1]

جعل «الأصداء» «أنيساً» مجازا، (و)[2] قال عَمْرُو بنَ مَعْدِي كرب:

وخَيلٍ قد دَلِفْتُ لَهَا بِخَيْلٍ تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعُ[3]

[٥٤ / ب] **والقول الثالث:** / أَنَّهُمْ خَلَطوا من يعقِل بما لا يعقل فغلَّبُوا مَنْ يعقل فقالوا: ما فيها أحدٌ، وهُمْ يريدون مَنْ يعقل وما لا يعقل، ثم أبدلوا من أحد على هذا التأويل، كما قال الله عز وجل: ﴿وَاللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي على بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي على رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي[4] على

---

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٦٤، وانظر: الخزانة ج ٢ ص ٣، ومعجم البلدان (رهوة)، واللسان (رها) وديوان الهذليين ص ١٥٠، رهوة: طريق بالطائف، وقيل: هو جبل، وقال الأصمعي: رهوة في أرض بني جُشَم ونصر ابْنَيْ مُعَاوية بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة، والرّهوة: صحراء قرب خلاط «ثاوياً: مقيماً، والأَصداءُ: جمعُ صَدَى، وهو طائر يقال له الهامة تزعم الأعراب أنه يخرج من رأس القتيل الذي لم يُثْأَر له فيصيح: اسقُوني اسقُوني، حتى يُثْأَرَ له، قال الشنتمري: «وهذا مثل، وإنما يُرَاد به تحريضُ ولي المقتول على طلب دمه، فجعله جَهَلَةُ الأعراب حقيقة».

(٢) نقص في «ر».

(٣) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٦٥ وص ٤٢٩، وانظر: نوادر أبي زيد ص ١٥٠ والمقتضب ج ٢ ص ٢٠ وج ٤ ص ٤١٣، والخصائص ج ١ ص ٣٦٨، وابن يعيش ج ٢ ص ٨٠، والخزانة ج ٤ ص ٥٣، والتصريح ج ١ ص ٣٥٣، وحاشية يس عليه ج ١ ص ٣٥٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ص ٢٤٦، ٥٨١، ٦٤١، ١٣٨٧، ١٤٨١، ١٧٦٥، الخيل: المراد بها الفرسان، ودلفت زحفت، وجيع: مؤلم.

(٤) الآية ٤٥ من سورة النور.

أَرْبَعٍ﴾ ، والقـولان الأوّلانِ عَنْ سيبـويْـه[1]، والثـالث عن (أبي[2] عُثْمَـانَ) المَازِنِيّ[3] (و)[4] قالَ النابغةُ:

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلانـاً أَسَـائِلُهَـا عَيَّتْ جَوَاباً وما بـالرَّبْعِ مِنْ أَحَـد
إلاَّ الأَوَارِيَّ (لأْيـاً)[5] مَـا أُبَيِّنُهَـا والنُّؤْيُ كالْحَوْضِ بالمظلُومَـة[6] الجَلَـدِ

أهلُ الحجاز يُنْشِدونه بنصب «الأَواريَّ» ، وبَنُو تميم بالرفع على مـا ذكرنـا، و (ما)[7] في القرآن مِنْ هذا الباب منصوبٌ على لُغَـة أَهلِ الحجـاز، قـال اللهُ عز وجـل: ﴿مَـا لَهُمْ بِـهِ مِنْ عِلْمٍ إلاَّ اتِّبَـاعَ[8] الظَّنِّ﴾ ؛ (لأَنَّ[9] اتبـاعَ الظَّنِّ)

---

(١) انظر: الكتاب ج ١ ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥.

(٢) زيادة في «ق» .

(٣) في شرح السيرافي ج ٣ قسم ١ ص ٣٧٥ ـ ٣٧٦: «وقال المازني: إن فيها وجهاً ثالثاً، وهو: أنه خلط ما يعقل بمالا يعقل، فعبر عن جماعة ذلك بأحد، ثم أبدل حماراً من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره، وقال الله تعالى: «والله خلق كل دابة.. الآية» وانظر: الرضي على الكافية ج ١ ص ٢٢٩.

(٤) زيادة في «ر» .

(٥) نقص في «ق» .

(٦) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٦٤، وانظر: معاني القرآن للفراء ج ١ ص ٢٨٨، ٤٨٠ والمقتضب ج ٤ ص ٤١٤، والجُمَل ص ٢٤٠، والإنصاف ص ٢٦٩، والخزانـة ج ٢ ص ١٢٥، وابن يعيش ج ٢ ص ٨٠، وج ٨ ص ١٢٩، والهمع ج ١ ص ٢٢٥، وج ٢ ص ١٥٨، والدرر ج ١ ص ١٩١ وديوانه ص ٣. وأُصَيْلاَن مُصَغَّر أصيل شذوذاً، أوْ هو مصغر أُصْلان بالضَم، وأُصْلان جمع أصيل، أوْ هُوَ مفرد كرُمَّان وقُرْبَان، والأصيل: العَشِيّ، وَعَيَّتْ: عَجَزَتْ عن الجواب، والأَوَارِيّ: مَحَابِس الخيل، واحدها آري، وهو من تَأَرَّيْتُ بالمكان، تَحَبَّسْتُ بـه، لأْياً: بُطْئاً، ومعناه أبينها بعد لأْي لتغيُّرها، والنُّؤي: حاجز حول الخباء يَدْفَع عنه الماء، والمظلومة: أرض حفر فيها الحوض لغير إقامة؛ لأنها في فلاة فظلمت لذلك، والجلد: الصلبة.

(٧) نقص في «ر» .

(٨) الآية ١٥٧ من سورة النساء.

(٩) نقص في الأصل.

ليس[1] بعلم قال الله عز وجل: ﴿فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ[2] أَجْمَعُونَ إلاَّ إِبْلِيسَ﴾ ، وقال الحارثُ بْنُ عُبَادٍ على (اللغة)[3] التميمية:

وَالْحَرْبُ لاَ يَبْقَى لِجَـــا حِمِهَــا التَّخَيُّـــلُ والمِرَاحُ
إلاَّ الْفَتَى الصَّبَّـــارُ في النـ نَجَـــدَاتِ والْفَرَسُ الـوَقَـــاحُ[4]

فيه ثلاثة أوجه كما بَيَّنَّا.

([5]**فصل:** واعلم أَنَّ «غَيْراً» في الاستثناء تُعْرَبُ بما يَسْتَحِقُّه الاسْمُ الذي بعد إلا[5]) كقولك: ([6] جاءَني القومُ غيرَ عمرٍو، ومررت[7] بالقوم غَيْرَ زَيْدٍ، وما جاءَني غيرُ زَيد، وما مررت بغير زَيْدٍ و[6]) ما جاءَني أحَدٌ غيرُ زيدٍ ([6] وما رأيتُ أَحَداً غيرَ زيْد[6]) ، وإنْ شِئْتَ نصبتَ على الاستثناء كما وصفنا في باب «إلا» ، وكذلك إذا قدمت «غيراً» على المستثنى منه نصبْتَهُ، تقول: ما أتاني غيرَ زيدٍ أحدٌ، وما مررت غيرَ زيدٍ بأحد.

واعلم أن أصل غير: أَنْ تكون صفةً تابعةً للموصوف، وإنما جُعِلَتْ في الاستثناء شبيهاً بإلاَّ؛ لأنَّك إذا (قُلْتَ)[5] : مررت برجل غيرَ زيد، فالمرور لم

---

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج ٢ ص ١٤٠.

(٢) الآيتان ٢٩، ٣٠ من سورة الحجر، والآيتان ٧٣ و ٧٤ من سورة ص.

(٣) نقص في «ر» .

(٤) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٦٦ ونسبه إلى الحارث بن عباد أيضاً، وانظر: الخزانة ج ١ ص ٢٢٥، والمؤتلف والمختلف ص ١٩٨، وشرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ص ٥٠١، ٥٠٢، وقد نسبه البغدادي والآمدي، والمرزوقي إلى سعد بن مالك. لجاحمها أي بسبب جاحمها، وجاحم الحرب: معظمُها وأشدُّها، والتَّخَيُّل: الخُيلاءُ والتَّكَبُّر، والمراح: المرح واللعب، والصَّبَّارُ: الشديد الصبر، والنَّجَدَاتُ: جمع نَجْدة وهي الشِّدّة، والوَقَاحُ بفتح الواو: الصُّلْبُ الحافر، وإذا صلب حافرُه صلب سَائرُه.

(٥-٥) نقص في «ق» .

(٦-٦) نقص في «ر» .

(٧) في «ق» : وما مررت بالقوم غير زيد.

يقع على زيد، وكذلك (إذا[1] قلت) مررت بقومك إلا زيداً، فالمرور لم يقع بزيدٍ، فَلَمَّا تقاربا في المعنى حُمِلَ أَحدُهُمَا على الآخر، فاستُثْنِيَ بغيرٍ كما وصفنا، وَوُصِفَ بإلاَّ كما قال عمرو بن مَعْدي[2] كَرِب:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ ... لَعَمْرُ أَبيكَ إلاَّ الْفَرْقَدَانِ

بتقدير: (و)[3] كلُّ أخٍ غَيْرُ الفرقديْنِ مفارقُهُ أَخُوه، كما قال الشَّمَّاخُ:

وَكُلُّ خَلِيلٍ غَيْرُ هَاضِمِ نَفْسِهِ ... لِوَصْلِ خليلٍ صَارِمٌ أَوْ مُعَارِزُ[4]

ومن هذا قوله عز وجل: ﴿لَوْ كَانَ فِيْهِمَا[5] آلِهَةٌ إلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا﴾ بتقدير: لو كان فيهما آلهةٌ غيرُ اللهِ، على الصفة كما تقول: لَو كان معنا رَجُلٌ إلا أَخُوك لَغُلِبْنَا بتقدير: غيرُ أخيك.

واعلم أن «سِوَى» و «سَوَاءَ» في معنى «غير» ، وهُمَا ظرفان يستثنى بهمَا كما يُستثنى بغير، إلاَّ أَنَّهُمَا لا يُرْفَعَان، والمقصورة لا يُتَبَيَّنُ فيها الإعرابُ، والممدودةُ مَنْصُوبَةٌ أبداً؛ لِمَا قَدَّمْنَا في باب[6] الظرف، تقول: مَا أتاني أحدٌ سِوَى زيدٍ،

---

(١) نقص في «ر» .

(٢) ونسب أيضاً إلى حَضْرَمِيِّ بْنِ عامر، وقال الشنتري: ويُروى لسوار بن المضرّب.

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٧١، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٤٠٩، والكامل ص ٧٦٠، والمُؤتلف والمختلف ص ١١٦، والإنصاف ص ٢٦٨، وابن يعيش ج ٢ ص ٨٩ والخزانة ج ٢ ص ٥٢، وج ٤ ص ٧٩، والمغني ص ٧٢، ٥٦٨، وشرح شواهده ص ٧٨، والهمع ج ١ ص ٢٢٩، والدرر ج ١ ص ١٩٤، والأشموني ج ٢ ص ٢١٠. والفرقدان: نجمان قريبان من القطب لا يفترقان.

(٣) نقص في «ر» .

(٤) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٧١ وص ٣٧١، وانظر: اللسان (عرز) وديوانه ص ١٧٣، الهضم: الظّلم، يقال: هَضَمَهُ حقه، إذا ظلمه، والصارم: القاطع وهو خَبَرَ «كل» ، والمعارز كما في اللسان: المنقبض أو العاتب.

(٥) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء.

(٦) انظر ص ٣١٣ فيما سبق من التبصرة.

وسوى أخيك، وجاءني القوم سِوى بكر، وسَوَاءَ عَمْرٍو، وما جاءني سَوَاءَ أخيك (أحدٌ)[1] على ذلك.

فصل: واعْلَمْ أنَّ «لَيْسَ» ، و «لا يكونُ» ، و «عَدَا» ، و «خَلاَ» ، و «حَاشَا» يُسْتَثْنَى بِهِنَّ.

فأما «ليس» و «لا يكون» : فَيُضْمَرُ فيهمَا اسْمُهُمَا، وينصبُ ما بعدهُمَا (على خبرهِمَا)[2] ، تَقُولُ: جاءَني القومُ / لَيْسَ زَيْداً، ولا يَكُونُ عَمْراً بتقدير: ليس بعضُهُمْ زيداً ولا يكون بَعْضُهُمْ عَمْراً ([3] وما جاءَني أَحَدٌ ليس أخاكَ، وما فيها أحدٌ لا يكون زَيْداً[3]) . [٥٥ / ا]

فإنْ قُلْتَ: إلاَّ أنْ يَكُونَ زيداً، فلك رَفْعُهُ، ونصبُه كما قُرِئَ: ﴿إلاَّ[4] أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾ بالرّفع[5] والنّصْب[6].

وأمّا «عَدَا» و «خَلاَ» فَهُمَا في الاستثناء بمنزلة «ليس»[7] و «لا يكون» ، فتضمر (فيها)[8] اسميْها، وتنصب ما بعدَهُمَا على الخبر، تقول: أتاني قومُك عدا

(١) نقص في «ق» .

(٢) نقص في «ق» .

(٣-٣) نقص في الأصل.

(٤) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة. والآية ٢٩ من سورة النساء.

قال سيبويه ج ١ ص ٢٧٧: «ومثل الرفع قول الله عز وجل: «إلاَّ أن تكون تجارة عن تراض منكم» ، وبعضهُمْ ينصب على وجه النصب في «لا يكون» ، والرفع أكثر» .

(٥) وهي قراءة أبي جعفر، ونافع، وابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب وابن عامر.

(٦) وهي قراءة الكوفيين: عاصم وحمزة، والكسائي، وخلف ووافقهم الحسن والأعمش، انظر: السبعة ص ٢٣١، والتيسير ص ٩٥، وإبراز المعاني ص ٢٦٤، والنشر ج ٢ ص ٢٤٩ وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٢٤ والبحر المحيط ج ٣ ص ٢٣١.

(٧) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ٢٧٧.

(٨) نقص في «ر» .

بكراً، وخلا أخـاكَ، بتقـدير: عَـدَا بعضُهُمْ بكراً، وَخَـلاَ بعضُهُمْ (أخـاكَ)[١] بمعنى جاوزَ بَعْضُهُمْ بكراً.

ومنهُمْ من يجعل «خَلاَ» حرف[٢] جر فَيُجَرُّ مـا بعـدهـا، فيقول: خَـلاَ بكرٍ. فإذا أَدْخَلْتَ «ما» فَقُلْتَ: مـا عـدا زيـداً، ومـا خلا بكراً لم يكن[٣] إلا النصب؛ لأَنَّ «ما» مَعَ «خَلاَ» و «عَدَا» بتقدير المصدر، ولا تُوصَلُ «ما» بالحروف.

وأَمَّا «حَاشَا» فـهو عند سيبويه[٤] حرف خفض، تقول: جاءَني القومُ حـاشـا زيـدٍ، وعنـد أبي العبـاس[٥] أَنَّـه فِعل، واسْتَـدل بتصريف الفعل منـه كقـولـك: حاشَيْتُ أُحاشِي، كما قال النابغةُ:

ولاَ أَرَى فـاعِلاً في النّـاس يُشْبِهُـهُ   وَمَا أُحاشي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ[٦] أَحَدِ

أَيْ ما أَسْتَثْنِي، فاعرف ذلك إنْ شاءَ اللهُ عز وجل.

---

(١) نقص في «ر».

(٢) انظر: الأصول ج ١ ص ٣٥١، ومغني اللبيب ص ١٣٣.

(٣) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٧٧، والأصول ج ١ ص ٣٥٠، ومغني اللبيب ص ١٣٣.

(٤) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٧٧.

(٥) انظر: المقتضب ج ٤ ص ٣٩١، والأصول ج ١ ص ٣٥٢ وشرح السيرافي ج ٣ قسم ١ ص ٤٣٧ ـ ٤٣٨، والرضي على الكافية ج ١ ص ٢٤٤، ومغني اللبيب ص ١٢١.

(٦) وهو من شواهـد الزجـاجي في الجُمَل ص ٢٣٧، وانظر: الأُصول ج ١ ص ٣٥٢، وشرح السيرافي ج ٣ قسم ١ ص ٤٣٧، والإنْصَـاف ص ٢٧٨، وأَسْرار العربيـة ص ٢٠٨ وابن يعيش ج ٢ ص ٨٥ وج ٨ ص ٤٨، ٤٩، والخـزانـة ج ٢ ص ٤٤، والمغني ص ١٢١ وشرح شواهده ص ١٢٧ والهمع ج ١ ص ٢٣٣ والـدرر ج ١ ص ١٩٨، والأُشموني ج ٢ ص ٢٢٢، واللسان (حشا) وديوانه ص ١٣. قال السيرافي: «أما احتجاجه بحـاشيت: فلقـائل أن يقول: «حـاشيت» تصريف فعل من لفـظ «حـاشـا» الـذي هو حرف يستثنى بـه، وليس بحـاشيت يقع الاستثنـاء، ولا بحـاشى يحـاشي، ومنزلـة «حـاشـا» من «حاشيت» كمنزلة هَلَّلَ، وَحَوْلَقَ، وبَسْمَلَ... فقد صرف الفعل مِمَّا ليس بفعل».

بَابُ النَّفْيِ بِلاَ

اعلم أنَّ «لا» لا تَعْمَل إلا في نكرة عامة، وتُبْنَى معها على الفتح فيصيران بمنزلة «خَمْسَةَ عَشَرَ»، كقولك: لا رَجُلَ في الدار، وإنما وجب ذلك؛ لأَنَّها أَشْبَهَتْ أَصْلَيْن، وأخذت من كل واحدٍ منهما شيئاً:

أحدُهُمَا: «إنَّ»؛ لأَنَّهَا نَقِيْضَتُهَا في قولك: إنَّ مَالاً، أيْ إنَّ لَنَا مالاً، فتقولُ: لا مَالَ (لكم)[1] فيجري النفي على حد الإيجاب، كما أنك إذا قلت: قام زيدٌ، ثم نفيْتَ قُلْتَ: مَا قام زيدٌ، فهذه طريقة النفي.

والأصل الآخر: «مِنْ»؛ لأَنها لاستغراق الجنس في قولك: هَلْ مِنْ رجل (في[2] الدار)، كما أَنَّ «لا» لاستغراق الجنس، والجار والمجرور بمنزلة شيء واحد فجُعِلت («لاَ»)[3] مع ما عملت فيه بمنزلة شيء واحد، لِشَبَهِهَا بِمِنْ وجُعِل عملُها النصبَ؛ لشبهها بإنَّ من الوجه الذي ذكرنا.

واعلم أن «لاَ» وما عملت فيه في موضع رفع بالابتداء، كما أن ما هي جوابه في موضع رفع بالابتداء، وهو قولك: هل من رَجُلٍ؟ تقديره: هَلْ رَجُلٌ؟ فإنْ قيل: هَلْ رَجُلٌ؟ كان جوابه: لاَ رَجُلَ، على لفظ الأَوّلِ، فالفرق بين قولك: لا رجلَ وبين قولك: لاَ رَجُلٌ: أَنَّ النَّفْيَ[4] (المنصوب)[5] مستغرقٌ للجنس،

---

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ق».

(٤) في «ر» و «ق»: أن المَبْنِيَّ.

(٥) نقص في «ر»، والمراد بالمنصوب: المبني على الفتح.

والمرفوعُ ليس كذلك، فإذا قلت: لا رَجُلٌ في الدار، جاز أن يكون في الدار جماعةٌ وإنّما نفيتَ رجُلاً واحداً، وإذا قلت: لاَ رَجُلَ في الدار، (بالفتح)[1] لم يَجُزْ أن يكون فيها أحدٌ؛ (لأنَّه)[1] نفي عام.

وإذا وصفت ما عَمِلَتْ فيه «لا» بصفةٍ مفردة ففيه ثلاثة أوجهٍ:

أحدها: أنْ تَبْنِي الصِّفَةَ مع الموصوف على الفتح، فتقول: لا رجلَ عاقلَ فيها، تجعلهُمَا بمنزلة اسمٍ واحدٍ.

والثاني: أنْ تَرْفَعَ الصِّفَةَ على الموضِع، وتُنَوِّنَهَا فتقول: لا رجلَ عاقلٌ.

والثالث: أن تنصب الصفةَ بتنوينٍ على اللفظِ، فتقول: لا رجل عاقلاً.

فإن جئت بصفةٍ أخرى كان لك في الصفة الأولى هذه الثلاثةُ الأوجهُ؛ وجاز في الصفة الثانية الرفعُ على الموضع، والنصبُ بالتنوين على / اللفظ [٥٥ / ب] فتقول: لا رجلَ عاقلاً[2] كريماً، وكريمٌ.

فإن كَرَّرْتَ الاسم بعد «لا» جاز في الثاني ما جاز في الصفة، كقولك: لا ماءَ ماءَ لك، ولا ماءَ ماءٌ لك، ولا ماءَ ماءً لك.

فإن جِئْتَ باسمٍ آخر عطفته على ما عملت فيه «لا» كقولك: لا رجلَ وامرأة فيها؛ جاز في «امرأة» : الرفعُ على الموضع، والنصب على اللفظ.

فإن كررت «لا» فقلت: لا رجلَ فيها ولا امرأةَ، جاز فيه خمسة أوجهٍ:

أحدها: لا رجلَ (فيها)[3] ولا امرأةَ تَبني كلَّ واحدٍ منهُما مع «لا» على الفتح.

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) في «ر» : عَاقلَ.

(٣) نقص في «ر».

والثـاني: أن تَبْنِي الأول وتنصبَ الثـانيَ (بتنـوين)[1]، فتقـدر «لا» زائـدةً، وتجعله معطوفاً على اللَّفظ كقولك: لا رجلَ فيها ولا امرأةً.

والثـالث: أن تبني الأول، وتَرْفَـعَ الثّـانِيَ على أن تكـون «لا» زائـدةً، فتعطفه على موضع الأول كقولك: لا رجلَ فيها ولا امرأةٌ.

والرابع: أَنْ ترفَعَهُمَا جميعاً كقولك: لا رجلٌ فيها ولا امرأةٌ.

والخـامس: أَنْ تَرْفَـعَ[2] الأَوَّلَ وتنصبَ الثّـانِيَ (بغير[3] تنـوين) كقـولـك: لا رجلٌ فيها ولا[4] امرأةَ، وقُرِئَ: ﴿لا[5] بَيْعٌ فيه ولا[6] خُلّةٌ﴾ و ﴿لا بَيْعَ فيه[7] ولاَ خُلَّةَ﴾، وأنشد سيبويه[8]:

---

(١) نقص في «ر».

(٢) في «ق» : والخامس أن تبني الثاني وترفع الأول.

(٣) نقص في «ر» و «ق» .

(٤) في ابن يعيش ج ٢ ص ١١٣: «ولك أن ترفع الأول وتفتح الثاني فتقول: لا حول ولا قُوَّة إلا بالله، ويكون رفع الأول على أن تكون «لا» بمعنى «ليس» ترفع الاسم وتنصب الخبر، ويجوز أن تكون «لا» النافية وما بعدها مبتدأ، وجاز ذلك غير مكرر على رأي أبي العباس، وهو المذهب الضعيف عند سيبويه، وحَسَّنَ ذلك وقوع «لاَ» الثانية بعدها وإن كان المراد بها الاستئناف، ولا الثانية المشبهة بإن، ولذلك رُكِّبَتْ معها وبُنِيَتْ، فهذه خمسة أوجه من جهة اللفظ، وهي ستة أوجه من حيث التقدير وجعل «لا» بمعنى ليس» .

(٥) الآية ٢٥٤ من سورة البقرة.

(٦) بالرفع والتنوين وهي قراءة الجمهور.

(٧) بالفتح من غير تنوين فيهمَا، وهي قراءة ابن كثير ويعقوب وأبو عمرو، انظر: السبعة ص ١٨٧، والتيسير ص ٨٢، وإبراز المعاني ص ٢٥٢ ـ ٢٥٦، والنشر ج ٢ ص ٢١١ وإتحاف فُضلاء البشر ص ١٦٣، والبحر المحيط ج ٢ ص ٢٧٦.

(٨) انظر: الكتاب ج ١ ص ٣٤٩، ونسبه إلى أنس بْن العبّاس بن مرداس.

ونُسِبَ أيضاً إلى أبي عامر جَدّ العباس بن مرداس، وانظر: ابن يعيش ج ٢ ص ١٠١، ١١٣، وج ٩ ص ١٣٨، والشذور ص ٨٧، والمغني ص ٢٢٦، ٦٠٠ وشرح شواهده ص ٢٠٥، ٣١٢، والعيني ج ٢ ص ٣٥١ وج ٤ ص ٥٦٧، والتصريح ج ١ ص ٢٤١، والهمع ج ٢ ص ١٤٤، ٢١١، والدرر ج ٢ ص ١٩٨، ٢٣٨ والأُشموني ج ٢ ص ١١، وسمط اللآلئ ج ٣ ص ٣٧، والضرائر ص ١٣٦، واللسان (قمر) والشاهد فيه: نصب المعطوف وتنوينه على إلغاء «لا» الثانية وزيادتها لتأكيد النفي، وتقديره: لا نَسَبَ وخُلَّةً اليوم.

لاَ نَسَبَ اليَــــوْمَ ولاَ خُلَّـــــةً   اتســـــعَ الخرقُ على الرّاقِـــــعِ

وأنشد[1] لرجل من مَذحِج:

هَــذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَــارُ بعيْنِــهِ   لاَ أُمَّ لِي إنْ كَــانَ ذَاكَ ولاَ أَبُ

وقال (أُمية) بن (أَبي)[2] الصَّلتِ:

فَــلاَ لَغْــوٌ ولاَ تَــأْثيمَ فِيهَــا   ومَــا فَــاهُــوا بِــهِ لَهُمُ مُقيمُ[3]

وقال الراعي:

ومَــا صَرمْتُــكِ حتىَّ قُلْتِ مُعْلِنَــةً   لانَـاقَـةٌ لي في هَـذَا ولا جَمَـلُ[4]

---

(١) انظر: الكتاب جـ١ ص٣٥٢، وقد نسبه سيبويه هنا لرجل من مَذْحِجْ، ونَسَبَ بيتاً آخر من نفس القصيدة في جـ١ ص١٦١ إلى هُنَيٍّ بْن أحْمَرَ الكِناني، وهذا البيت هو:

عجب لتلـــكَ قَضِيَّـــة وإقـــامتي   فيكم على تلـــك الْقَضِيَّـــةِ أعجب

والبيت من شواهد المُبرِّد في المقتضب جـ٤ ص٣٧١، وانظر: الجُمل ص٢٤٣ والمؤتلف والمختلف ص٤٥، ونسبه الآمدي إلى هُنَيٍّ بْن أحمر، وانظر أيضا: ابن يعيش جـ٢ ص١٠٠ والخزانة جـ١ ص٢٤١ حيث ذكره البغدادي عرضا، وانظر كذلك: الشذور ص٨٦، والمغني ص٥٩٣، وشرح شواهدِهِ ص٣١١ ونسبه السيوطي هنا إلى آخرين غير ماذكر، وانظر: التصريح جـ١ ص٢٤١ والهمع جـ٢ ص١٤٤ والدرر جـ٢ ص١٩٨٧ والأشموني جـ٢ ص١١ واللسان (حيس) وهو منسوب فيه إلى هني وإلى زرافة الباهلي، والصَّغَار: الذّل، وهو خبر هذا وفصل بينهما بالجملة القسمية التي حذف خبرها وجوبا، والباء في «بعينه» زائدة، و «كان» تامة، وجواب الشرط محذوف.

(٢) نقص في «ر».

(٣) والبيت مُلَفّق من بيتين غير متواليين في الديوان أولهما في ص٢٧٢ رقم (١٣) في القصيدة وهو:

وفيهـــا لحم ســـاهرة وبحر   ومـــا فـــاهـــوا بـــه لهم مقيم

والبيت الثاني في ص٢٧٤ رقم ١٩ في القصيدة وهو:

فـــلا لغـــو ولا تـــأثيم فيهـــا   ولا حين ولا فيهـــــا مليم

والبيت من شواهد ابن هشام في الشذور ص٨٨، وأورده البغدادي عرضا في الخزانة جـ٢ ص٢٨٣، وانظر أيضا: العيني جـ٢ ص٣٤٦، والتصريح جـ١ ص٢٤١ والأشموني جـ٢ ص١٥، واللســان (أثم) وديوانه ص٢٧٢، ٢٧٤، واللغو: الساقط من الكلام، والتأثيم: يجوز أن يكون مصدر أثم، ويجوز أن يكون اسما وفي اللسان: وقوله تعالى: «لالغو فيها ولا تأثيم» يجوز أن يكون مصدر «أثم»، قال ابن سيده: ولم أسمع به، قال: ويجوز أن يكون اسما كما ذهب إليه سيبويه في التنبيت والتمتين».

(٤) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٥٤، وانظر: ابن يعيش جـ٢ ص١١١، ١١٣ والعيني جـ٢ ص٣٣٦،=

فـإذا أضَفْتَ نكرةً إلى نكرةٍ، وأَدْخلْتَ عليْهَـا «لاَ» نصبْتَ ولم تُنَوِّن، تقـول: لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ عندَك، ولا مثلَكَ في الـدار، ولا مثلَ أخيـك، لأَنّ «مِثْلَ» نكرةٌ على كل حال، قال ذُو الرُّمَّةِ:

هِيَ الـدَّارُ إذْ مَيٌّ لِأَهْلِـكَ جيرَةٌ ... لَيَـالِي لاَ أَمْثَـالَهُنَّ لَيَـالِيَـا[1]

وتقـول: لامِثْلَـهُ رجـلٌ على الخبر، وإن شئْتَ لامثلَـه رجـلاً، على التمييز كما تقول: لي مِثْلُه رَجُلاً، فتنصبُه على التمييز.

وإن كانت النكرةُ موصولـةً[2] نَـوَّنْتَ ونَصَبْتَ كقـولـك: لاضـاربـاً رَجُـلاً عندَك، ولا خيراً من أَخيك في الدار؛ لأَنَّ هـذا الموصولَ يجري مَجْرى المضـافِ؛ لأَنّه يَعْمَل في صلته كما يعمل المضاف في المضاف إليْه.

واعلم أَنّ «لاَ» إذا دخلتْ على المعارف لم تَعْمَل شيئا، وجرى مابعـدهـا على أَصْلِه في الإعراب، والأَحْسنُ أَنْ تُكَرِّرَ «لاَ» كقولك: لازيدٌ في الـدَّار ولا عَمْرٌو، ولا يحسُن: لازيدٌ في الدار وعمْرٌو، من غير تكرير «لا».

=والتصريح جـ١ ص٢٤١، والأشموني جـ٢ ص١٤، ونهايـة الأرب جـ٣ ص٥٩ ومجمع الأمثـال للميـداني جـ٢ ص٢٢٠ وديوانـه ص١١٢، والشطر الثاني من البيت هو مثل وأَصْلُه لانَاقتِي في هذَا ولا جَمَلِي ، ويُضْرب عند التَّبَرُّؤ من الظُّلمِ والإساءَة، وقائل هذا المثل هو الحـارثُ بن عُبَـاد قـالـه حين قَتَل جَسَّـاسُ بن مُرَّةَ كليبـا وهـاجت الحرب بين الفريقين، واعتزلهـا الحارثُ، والشاهد في البيت رفع مابعد «لا» على الابتداء والخبر، وذلك لتكررهـا، ولو نصبت على الإعمـال لجـاز، والرفع أكثر، لأن ذلك جواب لمن قال: أَلك في ذلك ناقةٌ أو جَمل؟ فقلتَ: لاناقتي في هـذا ولا جملي، فجرى مـابعـد «لا» مجراه في السؤال.

(١) وهو من شواهـد سيبـويـه جـ١ ص٣٥٢، وانظر: ابن يعيش جـ٢ ص١٠٣، والمقتضب جـ٤ ص٣٦٤ وديـوانـه ص١٣٠٣. وورد عرضا في شرح شواهـد المغني ص٥٢، هي: مبتـدأ والـدار خبره، وهـذا من المواضع التي اغْتُفِر فيهـا عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، ومي: مبتدأ، وجيرة: خبره، والجملة في محل جر بإضافة «إذ» إليها، والشاهـد فيـه: نصب «أمثالَهُنّ» بلا، و «ليـالي» على البيـان لهـا، قـال الأعلم: «ولو حُمِل على المعنى لجـاز، ويجوز نصب «ليـالي» على التمييز كما تقول: لامثلَك رجلا، وفيه قبح؛ لأن حكم التمييز: أن يكون واحدا يؤدي عن الجميع».

(٢) وهي ماالتصل بها شيء من تمام معناها وقد سبق هذا الوصف ـ في باب النداء ـ للمنادى الشبيه بالمضاف.

وتقول: لا أَبَالَكَ، ولا أَبَ لك.

فمن أَثبتَ الأَلف قَدَّرَ الإضافة إلى الكاف؛ وجعل اللام زائدة كما قلنا[1] في: «يابُؤْسَ[2] لِلحَرْب»، وقد جاءَ بحذف اللام، قال عنترة[3]:

أَبِالْمَوْتِ الَّذِي لاَبُدَّ أَنِّي ... مُلاَقٍ - لاَأَبَاكِ - تُخَوِّفِينِي

وَمَنْ لم يُثْبت الأَلفَ لم يَنْوِ الإضافَةَ إلى الكاف، وأَجْرَاه مُجْرى «لاَمالَ لَكَ»، وَ «لاَ رجل عندك»؛ وتقول: لاَمُسْلِمِينَ لك، على هذا التقدير: ولا مُسْلِمِي لك، على زيادة / اللّام. [٥٦ / ١]

واعلم أَنهم يُجْرون «لاَ» مُجْرى «ليس» فيرفعون بها النكرة بتقدير «ليس» (كما)[4] قال سعدُ بْنُ مالك:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا ... فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَراحُ[5]

---

(١) في «ر»: كما نت في....

(٢) انظر ص٣٤٣ فيما سبق من التبصرة، وهي قطعة من بيت شعر لسَعْد بن مالك.

(٣) في «ق»: قال أبو عُبَيْدة، والبيت ليس في ديوان عنترة، وهو لأبي حَيَّةَ النَّمَري، ونُسِبَ إلى الأَعْشَى، وليس في ديوانه.

وهو من شواهد المبرد في المقتضب جـ٤ ص٣٧٥ والكامل ص٣١٣، ٣٦٥، وانظر: الإيضاح العَضُدي جـ١ ص٢٤٥ والخصائص جـ١ ص٣٤٥، واللامات ص١٠٣، وأمالي ابن الشجري جـ١ ص٣٦٢، وابن يعيش جـ٢ ص١٠٥، والمقرب جـ١ ص١٩٢، والشذور ص٣٢٨، والتصريح جـ٢ ص٢٦، والهمع جـ١ ص١٤٥ والدرر جـ١ ص١٢٥، واللسان (أبى).

(٤) نقص في «ر».

(٥) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٨، ٣٥٤، ٣٥٧، وانظر: اللامات ص١٠٧، وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٢٢٤، والجُمَل ص٢٤٢، والإنصاف ص٣٦٧، وابن يعيش جـ١ ص١٠٨ والخزانة جـ١ ص٢٢٣ وجـ٢ ص٩٠، والمغني ص٢٣٩، ٣٦١، وشرح شواهده ص٢٠٨، والعيني جـ٢ ص١٥٠، والتصريح جـ١ ص١٩٩، والدرر جـ١ ص٩٧، وشرح الحماسة للمرزوقي ص٥٠٦. يقول: من أحجم عن الحَرْب، وكَره الاصْطِلاء بنارها والصبرْ على بلواها، وعَجَز عن الثبات في وجوه أبنائها فأنا ابن قيس لاَبَرَاحُ لي فيها، ولا انحراف، ومعنى «فأنا ابن قيس»: فأنا المشهور بأبيه المستغني عن تطويل نسبه.

بتقدير: ليس بَراحٌ (لي)[1]، وقال العَجّاج:

والله لَــوْلاَ أَنْ تَحُشَّ الطُّبَّـــخُ   بِيَ الجَحيمَ حِينَ لاَمُسْتَصْرَخُ[2]

أَيْ حين ليس مُسْتَصْرَخٌ، أَيْ مُسْتَغَاث.

وتقول: لاأَحدَ أَفضلُ منك فترفع «أفضل»؛ لأَنّه خبر المبتدأ، كما قال[3]:

وَردَّ جــازِرُهم حَرْفــاً مُصَرَّمَــةً   ولا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْـدَانِ مَصْبُــوحُ

فـإن أَدخَلْتَ على «لا» أَلف الاستفهـامِ لم تُغَيِّر عملَهـا كقـولـك: أَلا رجـلَ عندك، أَلاَ ماءَ باردٌ[4] (عندك)[5]، أَلا رجلَ ولا امرأَةَ، كما قال حسان بن ثابت:

أَلا طعـانَ ولا فرسـانَ[6] غـاديـةً   إلا تَجَشُّـؤكُمْ عنـــد التَّنَــــانير

---

(١) نقص في «ق».

(٢) استشهد سيبويه بقطعة منه وهي «حين لامستصرخ» جـ١ ص٣٥٧، وانظر: أمالي ابن الشجري جـ١ ص٢٣٩، ٢٨٢، ونسبه خطأ إلى رُؤْبة، وانظر: أيضا الإنصاف ص٣٦٨، والهمع جـ١ ص١٢٥، والدرر جـ١ ص٩٨، واللسان (طبخ) و (فنخ) و (حشش) وشرح الحماسة للمرزوقي ص٥٠٦ وديوانه ص٤٥٩، والطُّبَّخ: أراد بهم الملائكة الموكلين بعذاب الكفار، أي لولا خوفهم، وتحش الجحيم: تجمع لها الوقود وتوقدها، ولامستصرخٌ: لااستصراخ، أوْ لاوقت استصراخ وهو الإغاثة.

(٣) هو حاتم الطائي، انظر ديوانه ص٣١١، ونُسب إلى رجل من بَني النَّبيت، وإلى أبي ذؤَيْب الهُذلي، وليس في ديوان الهذليين.

والبيت من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٥٦، وانظر: أمالي ابن الشجري جـ٢ ص٢١٢، وابن يعيش جـ١ ص١٠٥، ١٠٧، والعيني جـ٢ ص٣٦٨، والأشموني جـ٢ ص٢٢، والبيت ملفق من بيتين في ديوان حاتم وهما:

وردّ جـــازرهُم حرفـــا مصرمـــة   في الرأس منهـــا وفي الأصــلاب تمليــحُ

إذا اللقـــاح غَـــدَتْ مُلْقىً أصرتهـــا   ولا كريمَ من الـــولـــدان مصبـــوح

الجازر: ناحر الذبائح، والحرف: الناقة الضامر، وقيل: القوية الصلبة شبهت بحرف الجبل وهو ناحية منه، والمصرمة: المقطوعة اللبن لعدم المرعى، المصبوح: المسقى صبوحا، وهو شرب الغداة.

(٤) في «ر»: باردا.

(٥) نقص في «ر» و «ق».

(٦) في «ق»: ألا طعان ألا فرسان، وهي رواية في البيت.

وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٥٨، وانظر: الجمل ص٢٤٤، والخزانة جـ٢ ص١٠٣، والمغني ص٦٨ وشرح =

ويجوز: ألا رجلٌ ولا امرأةٌ كما جاز (ذلك)[1] في غير الاستفهام.

وإذا دَخَلَتْ[2] «لا» على شيءٍ قد عمل فيه عامل لم تغيرْه عن لفظه كقولك: لامرحباً ولا أهلاً، ولا سلامٌ عليه؛ لأن «مرحباً» و «أهلاً» منصوبان بفعل مضمر، و «سلامٌ» مرفوع بالابتداء، قال النابغةُ[3]

لامَرْحباً بغدٍ ولا أهْلاً به إن كان تفريقُ الأَحبَّة في غدِ

وقال[4] جرير:

ونُبِّئْتُ جَوَّاباً وسَكْناً يَسُبُّني وعَمرو بن عَفْرَا لاسَلاَمٌ على عمرو

واعلم أن «لا» تدخل بين الصفة والموصوف، والعامل والمعمول فيه، والخبر والمخبر عنه (و)[5] لاتغير العوامل عما كانت عليه كقولك في الصفة: مررت برجل لا كريمٍ ولا شجاعٍ، وفي العامل والمعمول: مررت بلا رجلٍ، وجئت بلا شيءٍ، وفي الخبر: زيد لاشجاعٌ ولا فارسٌ.

ولا يَحْسُن في الصفة والخبر إلا تكرير (لا)[5]، لَو قلت: زيدٌ لاكريمٌ،

= شواهدِهِ ص٥٧، والعيني جـ٢ ص٣٦٢، والهمع جـ١ ص١٤٧ والأشموني جـ٢ ص١٨ وديوانه جـ١ ص٢١٩. والغادية: التي تغدو للقتال، والتجشؤ: تنفس المعدة عند الامتلاء، والتنانير: جمع تنور وهو نوع من كوانين الوقود، أو هو الذي يختبز فيه، يهجوهُم بأنهم ليسوا أهل حرب وكر وفر، وإنما هم أهل نَهَم وحرص على ملء بطونهم.

(١) نقص في الأصل.

(٢) في «ق»: وإذا أُدْخَلت.

(٣) انظر: ديوانه ص٣٠.

وانظره أيضا في الأغاني جـ١١ ص٨، ولم أهتدِ إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة، ولم يذكره صاحب معجم شواهد العربية.

(٤) انظر: ديوانه ص٤٢٥، ووجدته أيضا في ديوان الفرزدق ص٤٨٠. وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٥٧، وانظر: المقتضب جـ٤ ص٣٨١، والمقصور والممدود ص٧٧ واللسان (سكن) وجواب، وسكن، وعفرا أعلام، وعفرا مقصور للضرورة وأصله عفراء. وهو شاهد على عدم تكرير «لا» وأن «سلام» مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول «لا».

(٥) نقص في الأصل.

ومررت برجلٍ لاظريفٍ لم يحسن في الكلام، ويجوز[1] في الشعر كما قال رَجُلٌ مِنْ بني[2] سلول، أنشده سيبويه:

وأَنْتَ امْرُؤٌ مِنّا خُلِقْتَ لغيْرنا ... حَياتُك لانفعٌ وموتُكَ فاجِعُ

وإذا فَصلْتِ بين «لا» وما عملت فيه بَطَل عملُها؛ لضعفها فتقول: لا في الدار رجل، ولا عندك امرأة، قال الله عز وجل: ﴿لاَ فِيهَا[3] غَوْلٌ﴾ فاعرفه إن شاءَ الله تعالى.

---

(١) في «ر»: ويحسن.

(٢) كذا نسبه سيبويه والأعلم. انظر: الكتاب جـ١ ص٣٥٨. وانظر أيضا: المقتضب ج٤ ص٣٦٠، وابن يعيش جـ٢ ص١١٢، والتصحيف والتحريف ص٤٠٥ وزهر الآداب ص٦٥٢، والخزانة جـ٢ ص٨٩، ونسبه العسكري، والحصْري والبغدادي إلى الضحاك بن همّام الرقاشي، وانظر أيضا: الهمع جـ١ ص١٤٨، والدرر جـ١ ص١٢٩ والأشموني جـ٢ ص٢٢، وهو شاهد على رفع مابعد «لا» من غير تكرير، قال الأعلم: وهو قبيح.

(٣) الآية ٤٧ من سورة الصافات.

باب إعراب الأفعال

وقد ذكرنا في أول الكتاب وجهَ استحْقاق الفعل المضارع[1] للإعراب جملة.

فأمّا رَفْعُه خاصَّةً: فلوقوعه موقعَ الاسم على أي إعراب كان الاسم (من)[2] رفع أو نصب أو جر، كقولك: إنّ زيداً يقوم بتقدير: إنّ زيداً قائم، وكان زيد يذهب في موضع «ذاهبا» ومررت برجل يقوم في موضع قائم.

وإنّما وجب له الرفع لوقوعه موقع الاسم: لأنّ وقوعَه موقعَ الاسم معنى ليس بلفظ (كما[3] كان الابتداءُ بالاسم معنى ليس بلفظ[3]). (فكما رُفِع الاسم بالابتداء الذي هو[4] معنى ليس بلفظ، كذلك رُفِع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ لأنه معنى ليس بلفظ).

وأمّا نصبُ الفعل المضارع: فبالحروف الناصبة، وهي: «أنْ» و «لَنْ» و [٥٦ / ب] «إذَنْ» (و «كَيْ» و[3]«أوْ») و «الواوُ» و «الفَاءُ» و «حَتّى» و «اللاّمُ المكسورة».

فأَمّا «أنْ»: فهي مع الفعل الذي تدخل عليه بمنزلة المصدر، كما أنّ (أنّ)[5] المشددة مع مادخلت عليه من الاسم والخبر بمنزلة المصدر، ولا يتقدم ماكان في

---

(١) انظر: ص ٧٦ ـ ٧٧ فيما سبق من التبصرة.

(٢) نقص في «ق».

(٣ـ٣) نقص في «ر».

(٤) في «ر»: فكما رفع المبتدأ بالمعنى كذلك رفع الفعل بوقوعه موقع الاسم.

(٥) نقص في الأصل و «ر».

صلته عليه كقولك: أُريد أَنْ تذهبَ، وأُريد أنْ تضربَ زيداً أَيْ أُريدُ ذَهابَك، وأُريد ضَرْبكَ زَيْداً.

وأَمّا «لَنْ»: فهي تَنفي الفعلَ المستقبلَ، ويجوز أن يتقدم عليها ماعمل فيه الفعلُ المنصوبُ بها، كقولك: لَنْ أضربَ زيداً، يجوز أَنْ تقول: زَيْداً لن أَضربَ.

وأما «إِذَنْ»: فلها ثلاثة أحوال:

أحدها: أَنْ تدخلَ على الفعل المستقبل في ابتداء الجواب فتنصبَه لاغير كقول القائل: أنا أزورك، فتقول مجيباً (له)[1]: إذَنْ أُكرمَك.

قال عبد الله بن (عنمة)[2] الضبي:

فارْدُدْ[3] حمارَك لايَرْتَعْ بِرَوضَتنا ... إذَنْ يُرَدَّ وقيدُ العيْر مكروبُ

نُصِب؛ لأَنّ الكلامَ الذي قبل «إِذَنْ» تام فوقعت ابتداءَ كلام على مابينا.

والثاني: أَنْ تقع متوسطة بين شيئَيْن أحدُهما معتمد على الآخر (فتلغى)[4] كقولك: زيدٌ إِذَنْ يزورُك، وزيدٌ[5] إِذَنْ يكرمُك، تَوسَّطت بين المبتدأ والخبر، ولابد لأَحدهما من الآخر فأُلْغيَتْ.

---

(١) نقص في «ر».

(٢) نقص في «ق».

(٣) في «ر» و «ق»: اردد، وهي رواية في البيت.

وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤١١، وانظر: المقتضب جـ٢ ص١٠، وابن يعيش جـ٧ ص١٦، والخزانة جـ٣ ص٥٧٦، وشرح الحماسة للمرزوقي ص٥٨٦ والأصمعيات ص٢٢٨، واللسان (كرب) قال المرزوقي: «هذا مثل، والمعنى: انقبض عن التعرض لنا، والدخول في حرمتنا، ورَعْيِ سوامك روضتنا فإن لم تفعل عدت خاسرَ الصفقة وخيمَ الرّتعة. جعل إرسال الحمار في حماهُم كناية عن التحكّك بهم، والتعرض لمساءَتهم، ولا حمار ثَمَّ ولا رَوْض. وقال ابن الأعرابي: أراد: اكفف لسانك» والروضة: الأرض ذات الخضرة، وقيل: الروضة: الموضع يجتمع إليه الماء يكثر نبته، وقيل: الروضة: عشب وماء، ولا تكون روضة إلا بماء معها أو إلى جنبها، انظر: اللسان (روض) والمكروب: المُدَاني المقارب كناية عن تقييد حركته.

(٤) نقص في «ر».

(٥) في «ر» و «ق»: وإنّ زيداً إذن يكرمك.

والثالث: أنْ تدخل عليها واوُ العطف أو فاء العطف، فيجوز فيها الإعمال والإلغاء، أمّا الإعمالُ: فلأن مابعد الواو يستأنفُ على عطف الجملة (على الجملة[1]) وأمّا الإلغاءُ: فلأنّ مابعد الواو لايكون إلا بَعْد كلام يُعْطَف[2] بِه[3] عليه وفي القرآن: ﴿وإذاً لاَ يَلْبَثُونَ[4] خَلْفَكَ﴾.

وفي مُصْحَف عَبْدِ الله: ﴿وَإذاً لاَ يَلْبَثُوا[5]﴾، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿فإذاً لاَ يُؤتُونَ[6] النَّاسَ نَقِيراً﴾.

وأمّا كَيْ، وكَيْلاَ، (وكَيْما)[7]، ولِكَيْلاَ، ولِكَيْمَا: فالمعْنَى (فيها)[7] كلّها واحدٌ، والناصب للفعل «كَيْ»، تقول: جئتك كَيْ تكرمَني، ولِكَيْ تكرمَني، قال الله عز وجل: ﴿كَيْ لاَ يَكُونَ[8] دُولَةً﴾.

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) في «ق» يعطفه.

(٣) أيْ بالواو.

(٤) الآية ٧٦ من سورة الإسراء و «خلفك» قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر، و «خلافك» قراءة حفص عن عاصم وهي أيضا قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي ويعقوب ووافقهم الحسن والأعمش. انظر: السبعة ص٣٨٣ ـ ٣٨٤ والبحر المحيط جـ٦ ص٦٦ وإتحاف فضلاء البشر ص٣٤٤.

(٥) في كتاب سيبويه جـ١ ص٤١١: «وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف: «وإذَنْ لاَيَلْبَثُوا خَلْفَكَ إلاَّ قَليلا» وسَمِعْنا أن بعض العرب قرأها فقال: «وإذَنْ لاَيَلْبَثُوا»، ونسبها ابن خالويه في شواذه ص٧٧ إلى أُبيِّ بْن كعب، وقال أبو حيان في البحر المحيط جـ٦ ص٦٦: «وقرأ أُبيّ (وإذاً لاَيَلْبَثُوا) بِحَذْفِ النُّون، أعْمَل «إذن» فنصب بها على قول الجمهور.. وكذا هي في مصحف عبد الله محذوفة النون، وقال الزمخشري في الكشاف جـ١ ص٧١٥: «...فإن قلت: ماوجه القراءتين؟ قلت: أمّا الشائعَةُ: فقد عُطِفَ فيها الفعل على الفعل وهو مرفوع لوقوعه خبر «كاد»، والفعل في خبر «كاد» واقعٌ موقع الاسم، وأمّا قراءةُ أُبيٍّ: ففيها الجملةُ برأسِهَا التي هي «إذاً لاَيَلْبَثُوا» عطف على جملة قوله: «وإنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ».

(٦) الآية ٥٣ من سورة النساء.

(٧) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل.

(٨) الآية ٧ من سورة الحشر.

وأمّا (أَوْ[1]، و) الواوُ، والفاءُ، وحتَّى، واللام: فينصبْن الفعلَ المستقبل بإضمار «أَنْ» بعدهُنّ، ومعنى «أَوْ» إلاّ[2] أَنْ، تقول: لأُلْزَمَنَّكَ أو تُعطِيني حقِّي (أيْ إلاّ[2] أنْ تُعْطيني حَقِّي).

قال امرؤ القيس:

فقلتُ لَه لا تَبْكِ عينُكَ إنَّما ... نُحَاوِلُ مُلْكاً أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا[3]

وقال زيادٌ الأَعْجَمُ:

وَكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ ... كَسَرْتُ كُعوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا[4]

أيْ إلاّ أنْ[5] تَسْتَقِيمَ.

---

(١) نقص في «ر».

(٢) في «ر»:إلى أنْ، وهو الصحيح في مثل هذا، وأمّا «أَوْ» التي بمعنى «إلا» فتكون في مثل قولك: لأَقْتلنَّه أَوْ يُسْلِم، وفي مثل بَيْتَي امرئ القيس وزياد الأعجم الآتِيَيْن، انظر: مغني اللبيب ص٦٦ ـ ٦٧، والصَّيْمَريّ هنا متبع سيبويه ففي الكتاب جـ١ ص٤٢٧ «واعلم أنّ معنى ماانتصب بعد «أَوْ» على إلاّ أنْ، كما كان معنى ماانتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل، تقول: لأُلزمنَّكَ أَوْ تَقْضِيَني حَقِّي، ولأضربَنَّك أَوْ تسبقني، فالمعنى لأُلْزَمَنَّك إلا أنْ تقضيني، ولأضربنَّك إلا أنْ تسبقَني. هذا معنى النصب».

(٣) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٢٧، وانظر: المقتضب جـ٢ ص٢٨ والجمل ص١٩٧ واللامات ص٥٦، والخصائص جـ١ ص٢٦٣، وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٣١٩، وابن يعيش جـ٧ ص٢٢، ٣٣، والخزانة جـ٣ ص٦٠٩، والأشموني جـ٣ ص٤١٤، ومعجم شواهد العربية ص٣١٨، وديوانه ص٦٦.

(٤) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٢٨، وانظر: المقتضب جـ٢ ص٢٩، والإيضاح العضدي جـ١ ص٣١٥، وأمالي ابن الشجري جـ ص٣١٩ وابن يعيش جـ٥ ص١٥ والمقرب جـ١ ص٢٦٣، والمغني ص٦٦، وشرح شواهده ص٧٤، والشذور ص٢٩٩ والعيني جـ٤ ص٣٨٥، والتصريح جـ٢ ص٢٣٧، والأشموني جـ٣ ص٤١٤، واللسان (غمز) قال السيوطي في شرح شواهد المغني: «..قال شارح أبيات الإيضاح:... وكذا رَوَوْهُ منصوباً فتبعه عليه الناس، واستشهدوا به على النصب بإضمار «أن» بعد الواو، قال: وقد وقع هذا البيت في قصيدة لزياد الأعجم مرفوعة القوافي، وفيها أبيات «مجرورة» وفي اللسان (غمز) «قال ابن بري: هكذا ذكر سيبويه هذا البيت بنصب «تستقيم» بأو، وجميع البصريين قال: وهو في شعره «تستقيمُ» بالرفع، والأبيات كلها ثلاثة لا غير...قال والحجة لسيبويه في هذا أنه سمع من العرب من ينشد هذا البيت بالنصب، فكان إنشاده حُجّة «وغمزت: ليَّنْتُ، والقناة: الرمح، قال في اللسان: «وهذا مَثَل، والمعْنى إذا اشْتَدَّ علَيَّ جانبُ قومٍ رُمْتُ تَلْيينَه أَوْ يستقيم».

(٥) في «ر»: أي إلى أنْ تستقيما.

وأمَّا الواوُ فتنصبُ الفعلَ المستقبلَ بإضمار «أنْ» إذَا أُريد به الجمعُ بين الشيئَيْنِ في جواب الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمنّي، والنفي، والعَرْض، تقول في الأَمْرِ: زُرْنِي وأَزُورَكَ، أيْ لِيَكُنْ مِنْكَ زيارةٌ وأَنْ أَزُورَك، أيْ ليجتمع هذان.

قال الشاعر[1]:

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوَ إنَّ أَنْدَى ... لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

وتقول في النّهي:/ لا تأكل السمكَ وتشرب اللّبنَ، أي وأَنْ تشرب اللَّبن، أي لا تجمع بينها، قال الله عز وجلّ: ﴿وَلاَ تَلْبِسُوا الْحَقَّ[2] بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ [٥٧ / ا]

وقال الأَخْطَل[3]:

لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَه ... عَارٌ عليْكَ إذَا فَعَلتَ عَظِيمُ

أَيْ لا تَجْمَع بين هذين.

---

(١) هو الأعشى عند سيبويه والشنتري وقال الشنتري أيضا: «ويُرْوى للحطيئة»، ونسب البيت أيضا إلى ربيعة بن جُشَم وإلى دِثَار بن شَيْبَان النَّمَري، قال صاحب معجم شواهد العربية، «وليس في ديوان الأَعشى» بيد أنّي وجدته في زيادات الديوان ص٢٦٠، ونسبه القالي إلى الفرزدق، وليس في ديوانه المطبوع. وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٢٦، وانظر: مجالس ثعلب ص٥٢٤، وأمالي القالي جـ ص٩٢، والإنصاف ص٥٣١، ومختارات ابن الشجري ص٦، ورواية ثعلب والقالي وابن الشجري وابن الانباري: وأَدْعُ، ولا شاهد فيها على النصب، وانظر أيضا: ابن يعيش جـ ص٣٣، ٣٥، والمغني ص٣٩٧، والشذور ص٣١١، وشرح شواهد المغني ص٢٨٠، والعيني جـ٤ ص٣٩٢، والأشموني جـ ص٤٢٩، واللسان: والصحاح، وتاج العروس (ندى) وأَنْدَى: أَبْعَدُ صوتا. وانظر أيضا: مُعْجم شواهد العربية ص٤٠٥.

(٢) الآية ٤٢ من سورة البقرة.

(٣) كذا نسبه سيبويه، وليس في ديوانه المطبوع في بغداد، ووجدته في زيادات ديوان الأخطل المطبوع في بيروت سنة ١٨٩١م ، وهو في زيادات ديوان أبي الأسود الدُّؤَلي ص١٣٠، ونسبه الآمدي إلى المتوكل الكناني، ونسب كذلك إلى الطرماح بن حكيم وإلى حسان وإلى سابق البربري.

وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٢٤، وانظر: المقتضب جـ٢ ص٢٦، والجمل ص١٩٨ والإيضاح العضدي جـ١ ص٣١٤، والمؤتلف والمختلف ص٢٧٣، وابن يعيش جـ٧ ص٢٤، والخزانة جـ٣ ص٦١٧ والمغني ص٣٦١ وشرح شواهده ص٢٦٤، والشذور ص٢٣٨، ٣١٢، والعيني جـ٤ ص٣٩٣ والتصريح جـ٢ ص٢٣٩ والأشموني جـ٣ ص٤٢٩، والعقد الفريد جـ٢ ص١٦١، ومعجم شواهد العربية ص٣٥٥.

والاستفهام كقولك[1]: أتكرمني وأُكرمَك؟، أي: أيكونُ منك إكرام وأَنْ أُكرمَك؟ أي أيجتمع هذان؟، قال الحطيئة:

أَلم أَكُ جـارَكُم وتكـونَ بيْني ... وبينكم المـودةُ والإخـاءُ[2]

فهذا على لفظ الاستفهام وإن كان معناه التقرير، والحكم فيهما واحد، تقديره: ألم يجتمع هذان؟.

والتمني[3] كقولك: ليت زيداً يأتينا ونُكرمَه (أي و[4] أن نُكرمَه)، قال الله عز وجل: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا[5] وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ في قراءةِ مَن نَصب[6]، أي وأَنْ نكونَ.

والنفي كقولك: لا يسعُني شيء ويعجزَ عنك، أي وأن يعجزَ عنك، قال الله عز وجل: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ[7] جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾، وقال دُرَيْدُ ابن الصِّمَّة:

---

(١) من «ر» : وأما الاستفهام فكقولك...وفي «ق» فقولك....

(٢) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٢٥، وانظر: المقتضب جـ٢ ص٢٧، والكشاف للزمخشري جـ١ ص٣٩٢، والمغني ص٦٦٩ وشرح شواهده ص٣٢١، والشذور ص٣١٢، والعيني جـ٤ ص٤١٧، والهمع جـ٢ ص١٣، والدرر جـ٢ ص١٠، والأشموني جـ٣ ص٤٣٠ ومعجم شواهد العربية ص٢٠، وديوانه ص٣٠.

(٣) في «ر»: وأما التمني فقولك، وفي «ق»: وأما التمني فكقولك.

(٤) نقص في «ر».

(٥) الآية ٢٧ من سورة الأنعام.

(٦) قرأ حمزة وحفص عن عاصم ويعقوب بنصب «نكذب» و «نكونَ» ووافقهم الأعمش، وقرأ ابن عامر برفع «نكذب» ونصب «نكون»، ونقل عنه النصب فيهما، وقرأ الباقون بالرفع فيهما، انظر: السبعة ص٢٥٥ والتيسير ص١٠٢، وإبراز المعاني ص٣٠١ ـ ٣٠٢، والنشر جـ٢ ص٢٥٧، والإتحاف ص٢٤٦، والبحر المحيط جـ٤ ص١٠١ ـ ١٠٢.
وانظر أيضا: معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ٢ ص٢٦٣.

(٧) الآية ١٤٢ من سورة آل عمران.

قَتَلْتُ بعبْــد الله خَيْرَ لــداتـــه ذُؤاباً فَلَمْ أَفْخرْ بـذاك وأَجْزَعَـا[1]

والعرض[2] بمنزلة الاستفهام كقولك: أَلاَ تَنْزلُ (عندَنـا)[3] وتـأكلَ شيئـاً، أيْ وأن تأكل شيئا.

فهـذا كلـه بمعنى الجمع بين الشيئين، ويجوز في جميعها العطف على مـا قبل الواو إذا لم ترد الجمع.

وأمَّـا الفـاءُ: فتنصبُ الفعل المستقبل بـإضْمار أَنْ في غير الـواجب أَيْضـا في جواب هذه السِّتة، وليس معناهـا الجمعُ، وإنمـا معنـاهـا: أنَّ الأَولَ سببُ الثَّـاني كقـولـك: زر زيـدا فيكرمَـك، فـالـزيـارةُ سببٌ لـلإكرام، وتقـول: لا تـأتنِي فَأَضْرِبَك، فـالإتيـانُ سببٌ للضَّرْب، قـال الله عز وجل: ﴿لاَ تَفْتَرُوا عَلَى[4] اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾، وقال الفرزدق:

وَمَـا أَنْتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَنْبِحَ دُونَهـا ولا مِنْ تَمِيمٍ في اللّهـا والغَـلاصِمِ[5]

وتقول: ما تأتيني فَتُحدّثَني، أَيْ مـا يكون منْـك إتيـانٌ فكيفَ حـديثٌ؟، قـال الله عز وجل: ﴿لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ[6] فَيَمُـوتُـوا﴾، وفيـه وجـهٌ آخرُ، وهـو أَنْ

---

(١) وهـو من شـواهـد سيبـويـه جـ١ ص٤٢٥، وانظر أمـالي ابن الشجري جـ١ ص٣٧٣، والبيت في الأصمعيـات ص١١١، والأغاني جـ١٠ ص١٣، وحماسة ابن الشجري ص١٣، ١٤ والخزانة جـ٣ ص١٦٦ بروايـات لا شـاهـد فيهـا، وانظر أيضا: معجم شواهد العربية ص٢٠٩، واللدة: الترب جمعها: لداتٌ.

(٢) في «ر» و «ق»: وأما العرض فبمنزلة الاستفهام.

(٣) نقص في «ر».

(٤) الآية ٦١ من سورة طه.

(٥) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٢٠، وانظر: الهمع جـ٢ ص١٣ والـدرر جـ٢ ص٨ ومعجم شواهـد العربيـة ص٣٦٤، وديوانه ص٨٥٦.

وهو في اللسان (غلصم) وفيه: الغلصمة: رأس الحلقوم،.. وانه لفي غلصمة من قومه أي في شرف وعـدد، واللهـا جمع لهـاة، وهي أقصى الحلق.

(٦) الآية ٧٣ من سورة فاطر.

يكون معناه: ما تأتيني مُحَدِّثاً، أيْ (قد)[1] يكون منك إتيانٌ من غَيْر حديثٍ.

وتقول: أينَ بيتُك فأزورَك؟، (أيْ فأنْ أزورَك[1])، وأنشد سيبويه[2]:

أَلَمْ تسـأَلْ فتخبرَك الرسُـومُ على فِرْتَـاجَ والطَّلَـلُ القـديمُ

وتقول: ليتَ زيداً عندنا فنكرمَهُ، قال الله عز وجل: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً﴾[3].

وتقول: ألا ماءَ فأشربَه، قال أُميَّةُ بن أبي الصَّلْتِ:

أَلاَ رسـولَ لَنـا مِنَّـا فَيُخْبِرَنـا ما بُعْدُ غايتِنَا مِنْ رأس مُجْرَانَا[4]

ويجوز العطف بالفاءِ على ما قبلها، كما جاز في الواو إذا صحَّ المعْنَى على العطف.

قال سيبويه[5]: وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبُه في الاضطرار من حيثُ انتصب في غير الواجب، وذلك لأنك تجعل «أنْ» [٥٧ / ب] العاملة، فَمِمَّا نصب في الشِّعر اضطراراً قول الشاعر[6]:

---

(١) نقص في «ر».

(٢) انظر: الكتاب جـ١ ص٤٢١ وهو من أبياته المجهولة القائل.

والبيت في اللسان (فرتج) وفرتاج سمة من سِمَات الإبل كذا في اللسان عن أبي عبيد، وفيه أيضا: فرتاج: موضع، وقيل موضع في بلاد طَيِّئ، وانظر فرتاج في معجم البلدان جـ٦ ص٣٥٤.

(٣) الآية ٧٣ من سورة النساء.

(٤) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٢٠، وانظر: ص٣٠٩، والعيني جـ٤ ص٤١٢، وديوانه ص٣٠٢، الغاية أصل الغاية في سباق الخيل: الأمد الذي جعل مسافة للتسابق ورأس مجرانا: أول ومبدأ إجرائنا الخيول، والمجرى بضم الميم وسكون الجيم: مصدر ميمي بمعنى الإجراء، وقد ضرب الغاية والمجرى مثلا، وانظر: معجم شواهد العربية ص٣٨١.

(٥) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص٤٢٣.

(٦) هو المغيرة بن حبناء.

والبيت من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٢٣، ٤٤٨، وانظر: المقتضب جـ٢ ص٢٤، المحتسب جـ١ ص١٩٧ والكشاف للزمخشري جـ١ ص٣٨٣، وابن يعيش جـ٧ ص٥٥ والمقرب جـ١ ص٢٦٣، والخزانة جـ٣ ص٦٠٠، والمغني ص٢٩١، وشرح شواهده ص١٦٩، والشذور ص٢٢٢، والعيني جـ٤ ص٣٩٠، والهمع جـ١ ص٧٧، وجـ٢ ص١٠، ١٦، ٧٣، والدرر جـ١ ص٥١ وجـ٢ ص٨، ١٠، ٩٠، والأشموني جـ٣ ص٢٤٧، والضرائر ص٢٧٥، ومعجم شواهد العربية ص٨١.

سـأترك منزلي لبني تميم وألحقُ بالحِجَازِ فأستريحا

وقال الأَعْشَى:

وثُمَّتَ لا تَجْزونني عند ذَاكُمُ ولكنْ سَيَجْزِيني الإلَهُ فَيُعْقِبَا[1]

قال[2]: وهو في الكلام ضعيف، يعني النصبَ في الواجب.

ويَجُوزُ الرفعُ بعد الفاءِ على تقديرِ الابتداءِ، كقولك: زُرني فأزورَك، أيْ فأنا أزورُك، قال الشاعر[3]:

ألم تسأل الربع القَوَاءَ فينطقُ وهل تخبرنْك اليوم بيداءُ سَمْلَقُ

لم يجعل السؤال سببا للنطق، ولكنه جعله ينطق على كل حال، كأنه قال: فهو ينطقُ، قال النابغة[4]:

---

(١) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٢٢ وانظر: الضرائر ص٣١٩، ومعجم شواهد العربية ص ٢٧، وديوانه ص٩٠.

(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص٤٢٣.

(٣) هو جميل بن معمر، انظر: ديوانه ص ١٤٤.

والبيت من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٢٢، وانظر: الجمل ص٢٠٤، وابن يعيش جـ٧ ص٣٦ والخزانة جـ٣ ص٦٠١، والعيني جـ٤ ص٤٠٣، والشذور ص٣٠٠، والمغني ص١٦٨، وشرح شواهده ص١٦٢، والتصريح جـ ص١٤١ والهمع جـ٢ ص١١، ١٣١، والدرر جـ٢ ص٨ وص١٧١، واللسان (سملق) ومعجم شواهد العربية ص٢٤٥، والقواء: القفر، والبيداء: الفلاة، والمفازة المستوية، وقيل مفازة لا شيء فيها، سميت بذلك، لأنها تُبِيد من يَحُلّ بها، والسملق: الأرض المستوية، وقيل: القفر الذي لا نبات فيه.

(٤) انظر: ديوانه ص٦١ (مجموعة خمسة دواوين طبع بيروت بدون تاريخ)، والبيتان ملفقان من ثلاثة أبيات في الديوان هي:

سقى الغيث قبرا بين بصرى وجاسم بغيث من الوسمي قطر ووابل

ولا زال ريحان ومسك وعنبر على منتهاه دِيمةٌ ثم هاطل

وينبت حوذانا وعوفا ومنورا سأتبعه من خير ما قال قائل

وهما من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٢٢، وانظر: المقتضب جـ٢ ص٢١، ومعجم البلدان (تُبْنَى)، وروى: تُبْنَى بدلا من بصرى، وبصرى موضعين: إحداهما بالشام، وجاسم: قرية قرب دمشق والجود والوابل: أغزر المطر، وخص الوسمي؛ لأنه أطرف المطر عندهم لمجيئه عقب القيظ، والحوذان: والعَوف نبتان طيبا الرائحة، سأتبعه أي سأُثني عليه. وانظر معجم شواهد العربية ص٢٨٤.

ولا زال قبر بين بُصْرى وجـاسِم عَليـه من الـوسْمِيِّ جَـوْدٌ وَوَابِـلُ
فَيُنْبِتُ حـوْذَانـاً وعَـوْفـاً مُنَـوِّراً سـأُتْبِعُـه من خير مـا قـال قَـائـل

كأنه قال: فهو ينبتُ حَوْذَاناً، ولم يجعله جوابا لدعـائـه، ولو نصب لجـاز على أَن يَجْعَلَ الأَوّلَ سبباً للثاني كما بينا.

وأَمَّا حتى: فمعناها إلى أَنْ، وتنصب الفعل (بعدهـا)[1]، بـإِضمار «أَنْ»، تقول: سِرْتُ حتَّى تَطْلُعَ الشمسُ، وحتّى تَغْرُبَ الشمسُ، ونحْنُ نُفْرِدُ لهـا بـابـاً نَسْتَقْصي فيه شرحها إن شاء الله.

([2] وَأَمّا اللاّمُ: فتكون على ضربَيْن: -

أَحـدُهمـا: أَنْ يكون أَوّلُ الكلام مـوجبـاً فيكـون[2]) معنـاهـا كمعنى «كَيْ» كقولك: جئتك لتُكْرِمَني (أَيْ لِكَيْ تُكرمَني)[3]، قـال الله عز وجل: ﴿إِنّـا فَتَحْنَـا لَكَ[4] فَتْحاً مُبيناً، لِيَغْفِرَ لَـكَ الله مَـا تَقَـدَّمَ مِنْ ذَنْبِـكَ وَمَـا تَـأَخَّرَ﴾ (أَيْ لِكَيْ يَغْفِرَ[5] لَكَ الله).

والثـاني: أَنْ يكون في أول الكلام حرفُ نَفْي فتُسَمَّى لامَ الجُحـود، وذلـك قولك: ما جِئْتُكَ لِتُهينَني، وما كنتُ لأَضْرِبَ زيـداً، قـال الله عز وجل: ﴿وَمَـا كَانَ اللهُ[6] لِيُضيعَ إِيمانَكُمْ﴾، وتنصِبُ في الوجْهَين[7] جميعا بإِضمار «أَنْ»، فـاعرف ذلك إن شاءَ الله عزَّ وجلَّ.

---

(١) زيادة في «ر».

(٢-٢) نقص في «ق».

(٣) نقص في «ر».

(٤) الآيتان ١، ٢ من سورة الفتح.

(٥) زيادة في «ق».

(٦) الآية ١٤٣ من سورة البقرة.

(٧) قـال: السهيلي في نتـائج الفكر جـ٢ ص٩٥ - ٩٦: «همـا - يعني لام كي، ولام الجحود - حرفـا جر، فكـلاهمـا ينصب بإضمار أَن، إلا أن لام كي هي لام العلة فلا يقع قبلها إلا فعل يكون علة لما بعدها، فإن كان «ذلك الفعل منفيا لم يُخرجها عن أن تكون لامَ كي كما ذهب إليهِ الصَّيْمَري».

بَابُ جَزْمِ الفِعْل

الجازم للفعل «لَمْ» وَ «لَمَّا» و «أَلَمْ» و «أَلَمَّا» (و «أَوَلَمْ»[1] و «أَوَلَمّا»، و «أَفَلَمْ» و «أَفَلَمَّا»، والأَصل في جميعها «لَمْ».

ولام الأَمْر، و «لا» في النَّهْي، وما كان على لَفْظِها من الدعاءِ وجواب الأَمر والنهي، والاسْتفهام، والعرض، والتمنّي، والنفي، وأَدواتِ المُجازاة، ولها باب يجيءُ بعد هذا الباب إنْ شاءَ الله تعالى.

فأَمّا «لَمْ» و «لَمَّا»: فيَنْقُلان الفعلَ المضارعَ إلى مَعْنى المُضِيِّ، ويجْزِمَانه، فلَمْ: نَفْيٌ لقولك: فَعَل، و «لَمَّا» نفيٌ لقولك: قَدْ فَعَل كقول القائل: قَامَ زَيْدٌ، فتقول نافياً له: لم يقُمْ زَيْدٌ، وكذَلِكَ: (قد)[2] قام زيد، فتقول أَنْتَ: لما يقم (زيد)[2]

وأمّا لام الأَمْر: فتجزمُ الفعلَ، وتكون في أَمر الغائب و (أَمرِ)[3] المخاطب كقولك: لِيَقُمْ زيدٌ، ولِتَقُم، وقَدْ قُرِئَ: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[4] (و «لِيَفْرَحُوا»[5]) على الوجهين بالياءِ[6] والتاءِ[7].

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ق».

(٣) زيادة في «ر».

(٤) الآية ٥٨ من سورة يونس.

(٥) نقص في «ر».

(٦) وهي قراءة الجمهور.

(٧) وهي قراءة عثمان بن عفان، وأُبَيّ، وأَنس، والحَسَن، وأَبُو رَجَاء بن هُرمز وابن سيرين، وأبو جعفر المدني، والسُّلمي، وقتادة، والجَحْدَري، والهلال بن يَسَاف والأعمش وعمرو بن فائد، والعباس بن الفضل الأنصاري، ورُوِيَتْ عن النبي ﷺ . انظر: السبعة ص٣٢٨، والمحتسب جـ ص٣١٣ والبحر المحيط جـ٥ ص١٧٢، والنشر جـ٢ ص٢٨٥، وإتحاف فضلاء البشر ص٣٠٠.

ويجوز حذف هذه اللام في الشعر (كما)[1] قال حسان بن ثابت:

[٥٨ / ١] مُحَمَّـدُ تَفْـدِ نَفْسَـكَ كُـلُّ نَفْسٍ   إذا مَـا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ[2] تَبَـالاَ /

أَرادَ لِتَفْدِ.

و «لا» في النهي تجزمُ الفعل كقولك: لا تَشْتِمْ زيداً، والدعاء يجْري مَجْرى. الأَمر والنهي في جـزم الفعـل؛ لأَن اللفـظ واحـد وإن اختلف المعنى كقـولـك: لِيقطعْ الله يدَ زيدٍ، ولا يُبْعِدْ الله عَمْراً.

والأَجوبة التي ذكرناها تكون مجزومة إذا كان ما قبلها سببا لهـا، كقولـك في الأَمر: إيتِ عَمْراً يُكرمْك، والنهي: لا تَشْتِمْ زيـداً يضربْـك[3]، والاستفهـام: أَيْنَ بيتـك (أَزُرْك)[4]، والمجـازاة: إنْ تُكرمْني أَزُرْك، والعرض: ألا تنزلُ تُصبْ خيراً، والتمنّي: ليتك عندنا نُكْرمْك، والنفي: ما أَنْتَ جواداً أَقْصدْك.

وإنّما وجب أن تكون هذه الأَجوبة مجزومةً؛ لأَن ما قبلها فيـه معنى «إنْ» التي للمجازاة، فتقديرُ[5] أكرمْ زيداً (يُكرِمْك[6] أكرمْ زيداً) إنْ تُكرمْه يكرمْك،

---

(١) نقص في «ر».

(٢) في «ر» و «ق»: من شيء، وهي رواية سيبويه وهي أيضا رواية المبرد. والبيت ليس في ديوان حسان، ونسب أيضا الى أبي طالب عم النبي ﷺ، وليس في ديوانه، ونسب إلى الأعشى وهو في زيادات الديوان ص٢٥٢، وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٠٨ وانظر: المقتضب جـ٢ ص١٣٢، واللامات ص٩٤، وأمالي ابن الشجري جـ١ ص٣٧٥، والإنصاف ص٥٣٠ وأسرار العربية ص٣١٩، ٣٢١، وابن يعيش جـ٧ ص٣٥، ٦٠، ٦٢، وجـ٩ص٢٤، والمقرب جـ١ ص٢٧٢، والخزانة جـ٣ ص٦٢٩، ٦٦٦، والشذور ص٢١١ والمغني ص٢٢٤، ٦٤١، وشرح شواهده ص٢٠٤، والعيني جـ٤ ص٤١٨، والهمع جـ٢ ص ٥٥، والدرر جـ٢ ص٧١، والأشموني جـ٤ ص٥، والضرائر ص٨٤ والتبال: سوءُ العاقبة وهو بمعنى الوبال.

(٣) في «ر» و «ق»: يكرمك.

(٤) نقص في «ق».

(٥) في الأصل: فتقديره.

(٦) نقص في الأصل.

وكذلك: لا تشتم زيدا إنْ[1] تَشْتِمْه يضربْك، وكذلك: أَيْنَ بيتُكَ إنْ تُعَرِّفْني أَزُرْكَ، وألا تَنْزِلُ إن تَنْزِلْ تُصِبْ خَيْراً، وليتك عندنا إنْ تَكُنْ عِنْدنا نُكْرِمْك، وما أَنْتَ جَواداً إنْ تكُنْ جواداً أَقصِدْكَ، فَلَمّا كان الكلام يتضمن معنى المجازاة جُزِمَتْ هذه الأَجْوِبةُ؛ لأنّ الثّاني يجب بوجوب[2] الأَول، كما أنك إذا قُلْتَ: إنْ تأتِني أُكْرِمْك، فالإكْرَامُ يجب بالإتْيَان (و)[3] قال الله عز وجل: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ[4] وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾؛ فَمَنْ جَزَم[5] فعلى الجواب، ومن رفع[6] فعلى الصفة كأنّه قيل: وَلِيًّا وَارِثاً، وقوله عز وجل: ﴿وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾[7] قرئ بالرفع[8] والجزم[9]:

فالرفع على معنى الحال كأنّه قال: (ولا تَمْنُنْ)[10] مُسْتَكْثِراً[11]؛ والجزم على البدل؛ لأَنَّ المنّ استكثار، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

---

(١) في «ق»: فإنك إن تَكْرِمْه يَكْرِمْكَ.

(٢) في «ر»: لأن الثاني يوجبه الأول.

(٣) نقص في «ر».

(٤) الآية ٥ والآية ٦ من سورة مريم.

(٥) وهما أبو عمرو والكسائي، ووافقهما الشنبوذي، والزهري، والأعمش، وطلحة، واليزيدي وابن عيسى الأصبهاني، وابن محيصن، وقتادة.

(٦) وهم ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والجمهور،انظر: السبعة ص٤٠٧، والتيسير ص١٤٨، والنشر جـ٢ ص٧١٣، وإتحاف فضلاء البشر ص٣٥٩ والبحر المحيط جـ٦ ص١٧٤، وإبراز المعاني ص٣٩١.

(٧) الآية ٦ من سورة المدثر.

(٨) والرفع قراءةُ الجمهور.

(٩) والجزم قراءة الحسن، وابن أبي عبلة، انظر: شواذ ابن خالويه ص١٦٤، والبحر المحيط جـ٨ ص٣٧٢، وإتحاف فضلاء البشر ص٥٢٦.

(١٠) نقص في «ر»، وفي «ق»: كأنه قيل: لا تَمْنُنْ تَسْتَكثر.

(١١) في الإتحاف ص٥٢٦: «.. أو على حذف «إنْ» على أنّ الأصل: إن تستكثر، فلمّا حُذفت «إنْ» ارتفع«وقد قرئ بذلك ففي شواذ ابن خالويه ص٦٤» وفي حرف عبد الله: «ولا تمن إن تستكثر»، وفي البحر المحيط جـ٨ ص٣٧٢: وقرأ ابن مسعود:» إن تستكثر» بإظهار «إن..».

بَابُ المجازاةِ

أَدواتُ[1] المجازاةِ «إنْ» المكسورة الخفيفة، و «مَنْ»، و «ما»، و «مَهْمَا»، و «أَيٌّ» و «أَنَّى» و «أَيْنَ» و «مَتَى» و «حَيْثُمَا» و «إِذَامَا»، و «إِذْمَا».

فهذه كلها تجزم الشرط والجواب، ولابد منها جميعا كقولك: إن تُكْرِمْني أكرمك، ومَنْ يأتني آتِهْ، وما تفعلْ أفعلْ، ومها تقُمْ أَقُمْ، وأَيُّهم يأتِكَ تُكْرِمْه، ومتى تَخْرُجْ أخْرُجْ. ولا يُجَازَى بحيثُ، وإذْ وإذا بغير «ما»؛ لأَنَّها ظُرُوفٌ تُضافُ إلى الجُمَل، فجعلت «ما» ملازمة لها؛ لتمنعَها من حكم الإضافة، وتنقلها إلى باب الجزاءِ؛ لأَن الإضافة تُوَضِّحُهَا، والمجازاة بابُها الإِبْهَامُ كقولك: حيثُما تَكُنْ أَكُنْ، وإذ ما تَقُمْ أَقُمْ، وإذَا مَا تُكْرِمْني أكْرِمْكَ قال العباس بن مِرْدَاس:

إذْ ما أَتَيْتَ على الرَّسُولِ فَقُلْ لهُ ... حَقًّا عليْكَ إِذَا اطْمَأَنَّ الَمجْلِسُ[2]

وقال الفرزدق[3]:

فقامَ أبو لَيْلى إليه ابْنُ ظَالمٍ ... وَكَانَ إِذَا مَا يَسْلُلِ السَّيْفَ يَضْرِبِ

---

(١) في «ر»: حروف الجزاء.

(٢) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٣٢، وانظر: المقتضب جـ٢ ص٤٧، والكامل ص١٦٤، والجمل ص٢٢٢، والخصائص جـ١ ص١٣١، وابن يعيش جـ٤ ص٩٧، وجـ٧ ص٤٦، والخزانة جـ٣ ص٦٣٦، والروض الأُنُف جـ٢ ص٢٩٨، اطمأن: سكن، والمجلس: قيل: يريد أهل المجلس فحذف المضاف، ويجوز أن يكون مصدرا ميمياً، وحقا: منصوب على المصدر المُؤكَّد به، أو هو نعت لمصدر محذوف، وقد قال العباس ذلك في غزوة حنين يخاطب النبي ﷺ.

(٣) انظر: ديوانه ص٢٢، وقال صاحب معجم شواهد العربية ص٥٥، وليس في ديوانه، ولكنّي وجدتُه فيه، في الموضع السابق.

وهو من شواهد ابن يعيش جـ٨ ص١٣٤، وانظر: الخزانة جـ٣ ص١٨٥.

والمجازاة[1] بإذَامَا، وإذْ مَا يَقِلُّ استعمالُها، قال سيبويه[2]: والجَيِّدُ ما قال كَعْب (ابنُ زهير)[3]:

وإذا ما تَشَاءُ تَبْعَثُ منْهَا[4] مَغْرِبَ الشَّمْس نَاشِطاً مَذْعُورَا [٥٨ / ب]

يعني أنَّ الجيِّدَ ألاَّ يُجْزَمَ بإذَا ما، كما لم يَجْزِم كَعْبٌ في هذا البيت.

واعْلم أنَّ جواب الشرط يكون على وجهين:

أحدهما: بالفاءِ، والآخرُ بغير الفاء.

فَما لم تكن في أَولـه الفاءُ جزم إنْ كان معربا كقولك: إنْ تَأتِني آتِكَ، وإنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ.

وإن كان في أوله الفاءُ لم يُجْزَم، وارتفع (الفعلُ)[3]؛ لأَن الفاءَ تمنع ما قبلها أَنْ يعمل فيما بعدها؛ لأَنّ فيها معنى الاستئْناف، تقولُ: إن تَزُرْني فأُكرمُك، وإنْ تُكْرِم زيدا فَهُو يستَحِقُّ.

ولا يجوز أن يقع الاسم في جواب الشرط إلا بالفاء كقولك: إنْ تُحْسِنْ فالله يحسنُ إليك، ولا تُحْذَفُ هذه الفاءُ إلا في الشعر، أنشد سيبويه:

---

(١) ذكر النحاة أن الصيمري هو الذي أجاز ذلك، فقد قال البغدادي في الخزانة جـ٣ ص١٨٥: «.. على أن بعضهم قال يجازى بإذا ما فتَجْزِم الشرط والجزاءَ كما جَزم «يسلُل» ... وجزم «يَضْرب»، ثم قال: والرواية متى ما، قال شارح اللباب: قد نقل عن بعضهم أنه جوز الجزم بإذا مكفوفةً بما.. ومن منعه قال: الرواية: متى مَا يسلل ...، ونقل أبو حيان في تذكرته أنّ الصيمري ذهب إلى أنها تكفُّ بما مثل «إذْ» فتجزم كبيت الفرزدق «وقال ابن القواس في شرحه على ألفية ابن معطي ٣٥/أ» وأَجاز الصيمري أنْ يُجازى بها مطلقا إذا لحقتها «ما» لأَنها تكفُّها عن الإضافة كما في قوله: وكان إذا ما يسلل....».

(٢) انظر: الكتاب جـ ص٤٣٤.

(٣) زيادة في «ر».

(٤) في الأصل: منهن. والبيت من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٣٤، وانظر: المقتضب جـ٢ ص٥٧، وابن يعيش جـ٨ ص١٣٤ وديوانه ص١٦١، وورد عرضا في الخزانة جـ٣ ص١٦٣. قال الشنتمري: «وصف ناقته بالنشاط والسرعة بعد سير النهار كله فشبهها في انبعاثها مسرعةً بناشِطٍ قد ذُعِر من صائد أو سبع والناشط: الثور يخرج من بلد إلى بلد فذلك أوحش له وأذعر».

مَنْ يَفْعَلْ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا ‌‌ والشَّرُ بالشَّرِ عِنْدَ اللهِ مِثْلاَنِ[1]

وكان الأَصْمَعِيُّ[2] يُنْشِدُهُ:

مَنْ يَفْعَلْ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ[3] يَشْكُرُهُ

وأَصْلُ «مَهْمَا» عند الخليل[4] «ما» زِيدَتْ عليها «مَا» وأُبْدِل مَن الألف الأُولى هَاءٌ؛ كراهيةً لِتَكرير لفظها.

وتُزاد «ما» على حروف المجازاة للتأكيد، فإذا زِيدت على «إِنْ» لَزِمَ الشرطَ ـ في أكثر الكلام ـ [5] النُّونُ، كقولك: إمّا تَأْتِينَّ زَيْداً يُحْسِنْ إِلَيْكَ.

قال الله عز وجل: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ[6] فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ﴾

---

(١) انظر: الكتاب ج ١ ص ٤٣٥، واستشهد سيبويه بقطعة منه في ج ١ ص ٤٥٨، وانظر أيضاً: نوادر أبي زيد ص ٣١، والمقتضب ج ٢ ص ٧٢، والخصائص ج ٢ ص ٢٨١، والمحتسب ج ١ ص ١٩٣ والمنصف ج ٣ ص ١١٨، وشرح السيرافي ج ١ قسم ١ ص ٤١٦، وتفسير الكشاف ج ١ ص ٣٧٥، وأمالي ابن الشجري ج ١ ص ٨٤، ٢٩٠، ٣٧١، وابن يعيش ج ٩ ص ٢، ٣، والمقرب ج ١ ص ٢٧٦، والخزانة ج ٣ ص ٦٤٤، ٦٥٥، والمغني ص ٥٦، ٩٨، ١٣٩، ١٦٥ و ٢٣٦، ٤٢٢، ٤٢٣، ٥١٧، ٦٣٦، ٦٤٧ وشرح شواهده ص ٦٥، ١٠٠، ١٥٩ والعيني ج ٤ ص ٤٣٣، والتصريح ج ٢ ص ٢٥١، والأشموني ج ٤ ص ٢٣، والضرائر ص ٦٤، وقد نسب هذا البيت إلى حسان بن ثابت، وقال صاحب معجم شواهد العربية ص ٤٠٢: «ليس في ديوانه» ، بيد أنّي وجدته في زيادات ديوان حسان بن ثابت ج ١ ص ٥١٦، ونُسِبَ أيضاً إلى عبد الرحمن بن حسان، كما نُسب إلى كعب بن مالك الأنصاري وهو في ديوانه ص ٢٨٨، ٣١٢.

(٢) هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أَصمع، روى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو حاتم السجستاني، وأبو الفضل الرياشي وغيرهُمْ، له تصانيف بلغت الأربعين كما في فهرست ابن النديم، ولد سنة اثنتين، وقيل: سنة ثلاث وعشرين ومائة، وتوفي سنة ست عشرة ومائتين، وقيل غير ذلك: انظر الفهرست ص ٨٢، وأخبار النحويين البصريين ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٣) انظر: نوادر أبي زيد ص ٣١ ـ ٣٢ وشرح السيرافي ج ١ قسم ١ ص ٤١٦ والشنتمري ج ١ ص ٤٣٦.

(٤) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٣٣، ثم قال سيبويه بعد ذكر رأي الخليل: «وقد يجوز أن يكون «مَهْ» كإِذْ ضُمَّ إليْها «مَا» .

(٥) يعني نون التوكيد.

(٦) الآية ٥٧ من سورة الأنفال.

(وقال[1] عز وجل: ﴿وإمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً[1]﴾) .

وتقول: أيْنَمَا تَكُنْ أَكُنْ، قال الله عز وجل: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا[2] يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ .

وتقول: متَى تَقُمْ أَقُمْ، ومتَى تَأْتِنِي آتِكَ.

واعلم أن «مَا» و «مَنْ» و «أَيّاً» في المجازاة بغير صِلاَتٍ؛ لأَنَّ الصِّلَةَ[3] تُوضِّحُهَا، والمجازاةُ يُراد بها الإبهام، فلذلك لم تُوصَل.

ولا يجوز أن يُجازى بإذا[4] في الكلام؛ لأنه[5] لِوَقْتٍ معلوم، وأَصل الجزاء ألاَّ يكون معلوماً بل يجوز أَنْ يكونَ، وألا يكون، ألا ترى أَنَّكَ تقول: آتيك إِذَا طلعت الشمس، ولا يجوز (أن تقول[6]) آتيك إنْ طلعت الشَّمس؛ لأَن «إِنْ» لا تدخل على معلوم، وقد جُزِمَ بها في الشِّعْر، قال الفرزدق:

تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ والله يَرْفَعُ لِي ... نَاراً إذَا خَمَدَتْ نيرانُهُمْ[7] تَقِدِ

وإِنَّمَا جُزِمَ بها في ضرورة الشِّعْر؛ لِمُشَابَهَتِهَا «إِنْ» .

(١ـ١) نقص في الأصل، وهي الآية ٥٨ من سورة الأنفال.

(٢) الآية ٧٨ من سورة النساء.

(٣) في «ر» و «ق» : لأن الصلات.

(٤) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٣٣ ـ ٤٣٤، والمقتضب ج ٢ ص ٥٦ ـ ٥٧.

(٥) الضمير عائد إلى «إذا» . لأنها ظرف لما يستقبل من الزمان.

(٦) زيادة في «ر» .

(٧) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٣٤، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ٥٦، وابن يعيش ج ٧ ص ٤٧ والخزانة ج ٣ ص ١٦٢، والأشموني ج ٤ ص ١٤، ومعجم شواهد العربية ص ١١٦ وديوانه ص ٢١٦. خندف: أم مدركةَ وطابخةَ ابْنَيْ إلياس بن مُضَر، وتَميم من ولد طابخة بن إلياس، ولذلك هو يفخر بخِنْدف، ويقول: إذا قعدت بغيري قبيلته فإن قبيلتي خندف ترفع لي من الشرف ما هو كالنار الموقدة، وانظر: اللسان (خندف) .

وتقول: آتيـك إنْ أَتَيْتَنِي، وأُكْرِمُـكَ إنْ أَكْرَمْتَنِي فتُقَـدِّمُ الجوابَ وترفعُـه؛ لأَنَّ حرفَ الشرط لا يعمل فيما قبله.

ولا يجوز في الكلام: آتيك إن تَأْتِنِي، وأُكْرِمُـكَ إنْ تُكْرِمْنِي؛ (لأَنَّ)[1] «إنْ» (إذا)[1] عملت في الشرط فلا بد لها مِنْ جواب تعمل فيه أيضاً.

فإذا قلت: أُكْرِمُكَ إنْ أَكْرَمتني حَسُنَ؛ لأَن «إنْ» لم تعمل في لفـظ الشرط، وإنما عملت في مَوْضِعِهِ (كَمَا)[2] قال الله عز وجل: ﴿وإنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا[3] لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَـاسِرِينَ﴾ فـالجواب[4] «لَنَكُـونَنَّ» ؛ لأَنَّ «إنْ» لَمْ تَعْمَـل في لفـظ الشرط؛ لأَنَّ الْجَازِمَ[5] لِتَغْفِر («لَمْ»[1] و) قـال: (﴿و)[2] إلاَّ تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ[6] مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ فَجَزَم الجوابَ؛ لأَنَّ الشرط مَجْزُومٌ بِإنْ.

ويجوز في الشعر تقـديمُ الجواب مرفـوعـاً مـع جـزم الشرط، ويجـوز أيضـاً تـأخيرُ الجـواب (مرفـوعـاً[2]) على نِيَّـةِ التقـديم مـع جـزم الشرط، كما قـال جرير بن[7] عبد الله (البجلي[2]) :

(١) نقص في «ق» .

(٢) نقص في «ر»

(٣) الآية ٢٣ من سورة الأعراف.

(٤) في «ر» و «ق» : قال في الجواب: لنكونن.

(٥) في «ر» : وإنما العامل في «تغفر» «لم» .

(٦) الآية ٤٧ من سورة هود.

(٧) ونسب أيضاً إلى عمرو بن خَثَّارِم البجلي.

وهو من شواهـد سيبويـه ج ١ ص ٤٣٦، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ٧٢، والكامـل ص ٧٨ والروض الأنف ج ١ ص ٦٠، وأمـالي ابن الشجري ج ١ ص ٨٤، والإنصـاف ص ٦٢٣، وابن يعيش ج ٨ ص ١٥٨، والمقرب ج ١ ص ٢٧٥، والخزانة ج ٣ ص ٣٩٦، ٦٤٣، والمغني ص ٥٥٣، وشرح شواهده ص ٣٠٣، والعيني ج ٤ ص ٤٣٠، والتصريح ج ٢ ص ٢٥٠ والهمـع ج ١ ص ٧٢ وج ٢ ص ٦١، والـدرر ج ١ ص ٤٧ وج ٢ ص ٧٧ والأشمـوني ج ٤ ص ٢٠، والضرائر ص ١٧١، ومعجم شواهد العربية ص ٤٩٨، وكان جرير بن عبد الله البجلي تنافر هو وخالد بن أرطاة الكلبي إلى الأقرع وكان عالم العرب في زمانه، فقال جرير هذا الشعر عند المنافرة أو قاله عمرو بن خَثَّارِم.

يَـا أَقْرَعُ بْنَ حَـابِسٍ يَـا أَقْرَعُ   إِنَّـكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُـوك تُصْرَعُ

أيْ إنك تُصْرَعُ إنْ / يُصْرَعْ أخوك (فهذا[1] البيتُ كان في الكلام: إنَّكَ إنْ [٥٩ / ا] يُصْرَعْ أخُوكَ تُصْرَعْ بالجزم للفعلين؛ وذاك أنَّ الضرورةَ دَعَتْ إلى ذلك، وهو عند سيبويه على التقديم والتأخير، وعند المبرد على حذف الفاء[1]) .

وقال زهير:

وإنْ أَتَـاهُ خَليـلٌ يَـوْمَ مَسْـأَلَـةٍ   يقُـولُ لا غَـائِبٌ مـالي ولاَ حَرِمُ[2]

([3] على[4] التقديم والتأخير في قول سيبويه[4]، كأنه قال: يقول: لا غائبٌ مالي ولا حَرِمٌ إنْ أَتَاهُ خليل، وأبو العباس[5] لا يُجيزُهُ إلاّ على حذف الفاء مِنَ الجواب[3]) .

واعلم أن حروف الشرط تنقل (الفعل[3]) المَاضِيَ إلى معنى المستقبل، إذا قلت: إن أتيتني أَتيْتُكَ، ومَنْ أَكْرَمَنِي أَكْرَمْتُه، تُريد: إن تَأْتني آتِكَ، ومَنْ يُكْرِمْني أُكْرِمْه، كما تنقل «لم» الفعل المستقبل إلى الماضي إذا قُلْتَ: لَمْ يَقُمْ ولم يَذْهَبْ؛ فلذلك جاز أَنْ يَلِيَ حروفَ الجزاء الفعلُ الماضي.

والأَحْسَنُ أن يكون الشرط والجزاءُ من جنس واحد كقولك: ([3] إنْ

(١-١) زيادة في «ق» .

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٣٦، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ٧٠، والكامل ص ٧٨، والمحتسب ج ٢ ص ٦٥، والإنصاف ص ٦٢٥، وابن يعيش ج ٨ ص ١٥٧، والشذور ص ٣٤٩، والمغني ص ٤٢٢ وشرح شواهده ص ٢٨٣، والعيني ج ٤ ص ٤٢٩ والتصريح ج ٢ ص ٢٥٠، والهمع ج ٢ ص ٦٠، والدرر ج ٢ ص ٧٦، والضرائر ص ١٧١ والأُشموني ج ٤ ص ١٩ وأمالي القالي ج ١ ص ١٩٦، ومعجم شواهد العربية ص ٣٤٦ وديوانه ص ١٥٣. الخليل: ذو الخلة المحتاج، والمسألة: السؤال، والحَرِمُ: الحرام.

(٣-٣) نقص في «ز» .

(٤) انظر: الكتاب ج ١ ص ٤٣٦.

(٥) انظر: المقتضب ج ٢ ص ٧٠ ـ ٧٢.

تكْرِمْني أُكْرِمْكَ، فيكونا[1] مضارعين، أو ماضيين كقولك[2]) : إنْ أَتَيْتَني أَتَيْتُكَ، ودون هذا في الحُسْنِ (أَنْ تقول[3]) إنْ أَتَيْتَني آتِكَ، ودون هذا: إنْ تَأْتني[4] أَتيْتُكَ؛ لأَنَّ («إنْ»[5]) إذا عملت في الشرط اقتَضَتْ جواباً تعملُ فيه، ولذلك حَسُنَ التقْديمُ إذا لم تعمل[6] في لفظ الشرط، ولم يحسن إذا عَمِلت في لفظه كما بيّنّا.

وأَمّا قولُ الهُذَلي[7]:

فَقُلتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إنَّها مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِهَا لاَ يَضِيرُهَا

ففيه قولان:

أحدُهُمَا: أنْ يكون على تقديم الجواب بتقدير: لا يَضيرُها مَنْ يَأْتِهَا.

والآخر: أنْ يكون على حذف الفاء، كأنه قال: من يَأْتِها فلا يَضِيرُها، وكلا القولين عن سيبويه[8].

---

(١) في «ر» فيكونان.

(٢) نقص في «ر» .

(٣) نقص في «ق» .

(٤) في «ق» : أتيتني آتك.

(٥) نقص في «ق» .

(٦) في «ر» : إذا لم تكن إنْ تعمل....

(٧) هو أبو ذؤيب، انظر: ديوان الهذليين ص ٢٠٨.

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٣٨، وانظر أيضاً: المقتضب ج ٢ ص ٧٢، وابن يعيش ج ٨ ص ١٥٨ والخزانة ج ٣ ص ٦٤٧، والتصريح ج ٢ ص ٢٥٠، والعيني ج ٤ ص ٤٣١ واللسان (طبع) والأشموني ج ٤ ص ٢٠، ومعجم شواهد العربية ص ١٥٩. والطوق: الطاقة، والمطبعة: المملوءَةُ، وأصله من الطَّبع وهو بمعنى الخَتْم بالخاتم هنا لأنه يكون غالباً بعد المَلْء، وضارَه يَضِيرُه من باب: «باع» : ألحق به الضرر، يصف قريةً بكثرة طعامها.

(٥) انظر: الكتاب ج ١ ص ٤٣٨.

وتقول: إنَّ مَنْ يَأْتِينا نُكْرِمُهُ، وكأنَّ أيُّهُمْ تضربُه عندك، فيبطل عمل «مَنْ» و «أيّ» ؛ لأنَّكَ أَعْمَلْتَ فيهِمَا «إنَّ» و «كأنّ» .

وإنما بَطَلَ عَمَلُهَا إذَا عَمِل فيها عامل؛ لأنّهَا إنّمَا تَعْمَل بمعنى حرف الجزاء، وحرف الجزاء له صدر الكلام، فإذا عمل فيه عامل صار لذلك العامل صدرُ الكلام فيبطُل عملُ ما بعدهُ. وصار «مَنْ» و«أيٌّ» بمنزلة «الذي» ، كأنَّك قُلْتَ: إنَّ الذي يَأتينا نُكْرِمُه، وكأنَّ الذي تضربه عندك، والفعل الذي بعدهُمَا في صِلَتِهِمَا.

فإنْ شَغَلْتَ العاملَ الأَوَّل عنهُمَا رَجَعَا إلى عَمَلِهِمَا، فتقول: إنَّهُ مَنْ يُكْرِمْنَا نُكْرِمْهُ (كما[1]) قال جلَّ وعَزَّ: ﴿إِنَّهُ مَنْ[2] يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾ ؛ لأَنَّهُ لَمَّا شُغِلَ «إنَّ» بضمير الأمر والشأن صار «مَنْ» صَدْرَ الكلام، كما تقول: إنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ، فزيدٌ صدر الكلام في التقدير؛ لأَنَّهُ رَفْعٌ بالابتداء، وكذلك «أَيٌّ»[3] إذا وقعت (في[4]) ذلك الموقع، وتقول: (كانَ[5]) أَيُّهُمْ تَضْرِبْهُ يُكْرِمْكَ على إضْمَارِ الأمرِ والشأْن في «كان» فتعمل (أي[6]) فيما بعدها كما بَيَّنَّا.

فإنْ كان العاملُ في هذه الأسماء حَرْفَ الجر لم يَبْطُل عَمَلُها؛ لأَنّه وإنْ تقدم في اللفظ فَهُو صِلَةُ فعلِ الشَّرطِ، وإنَّمَا تقدَّم؛ لأَنه لا يدخل إلا على الاسم، ولم يجُز في هذه الأسماء أنْ يتقدمها الفعل العامل في حروف الجر[7]؛ لأنه لو تقدَّمها بَطلَ الشَّرطُ، فَلَمَّا دعت الضرورة إلى إدخال حرف الجر[7] على هذه

---

(١) نقص في «ر» .

(٢) الآية ٧٤ من سورة طه.

(٣) في الأصل «مَنْ» .

(٤) زيادة في «ر» .

(٥) نقص في «ق» .

(٦) نقص في الأصل.

(٧) في الأصل: الجزاء.

الأسماء لم يَبْطُل عملُها؛ لما ذكرنا، فتقول: بِمَنْ تَمْرُرْ امرُرْ به، وعلى أيِّ دَابَّةٍ أُحْمَلْ ارْكَبْه، وغُلاَمَ مَنْ تَضْرِبْ اضربْه.

[٥٩ / ب] قال ابنُ هَمَّامٍ:

لَمَّا تَمَكَّنَ دُنْيَاهُمْ أَطَاعَهُمُ ... في أيِّ نَحْوٍ يُمِيلُوا دِينَهُ يَمِلِ[١]

وكذلك إن كان العامل بعد هذه الأسماء (فِعْلاً[٢]) لم يَبْطُلْ عملها، كقولك: أيّاً تُكْرِمْ أُكْرِمْ، ومَنْ تَضْربْ أَضْرِبْ، فتنصبُ «أَيّاً» و «مَنْ» بفعل الشَّرط: لأنَّ الفعل يعملُ فيما قبلهُ؛ لِقُوّتِه، ولا يعمل حرفُ الجر فيما قبلَه؛ لضعفه.

(و)[٣] تقول: ([٤] أَيَّهم تَضْرِبْ يُكْرِمْكَ فتنصبُ «أَيَّهُمْ» بتضرب.

فإن قُلْتَ[٤]:) أَيُّهُمْ تَضْرِبْهُ يُكْرِمْكَ رفعتَ «أَيَّهُمْ» ؛ لشَغْلِك الفعلَ بالضَّمير، إلاَّ على قول مَنْ يقول: زَيْداً[٥] ضربْتُه، فإنه يجوز نصبُه (على[٣] هذا) بفعل مقدَّر بعدَه، كأَنَّكَ قُلْتَ: أَيَّهُمْ تَضْرِبْ تَضْرِبْهُ يُكْرِمْكَ.

وتقول: إنْ تَأْتِنِي تُسْرِعُ أُكْرِمْكَ، ترفعُ «تُسْرِعُ» : لأنه في موضع الحال، كأنك (قلت[٦]) إنْ تأتني مُسْرِعاً أُكْرِمْكَ، قال الحطيئةُ:

---

(١) البيت لعبد الله بن همام السلولي، وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٤٢، وانظر: الأشموني ج ٤ ص ١١، واللسان (مكن) ، يصف رجلاً اتصل بالأمراء فأضاع بذلك دينه في لزوم طاعتهم، وفي اللسان: «وتمكن بالمكان وتمكنه على حذف الوسيط» يعني حرف الجر، ثم قال: «وقد يكون تمكن دنياهُمْ على أن الفعل للدنيا فحذف التاءَ: لأنه تأنيث غير حقيقي» .

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

(٣) نقص في «ر» .

(٤ـ٤) نقص في «ق» .

(٥) في كتاب سيبويه ج ١ ص ٤١: «وإنْ شِئْتَ قلتَ: زيداً ضربتُه، وإنما نَصبه على إضْمارِ فعل هذا يفسره كأنك قلت: ضربت زيداً ضربته، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ٢٩٩.

(٦) نقص في «ق» .

مَتَى تَـأْتِـهِ تَعْشُـو إلى ضَـوْءِ نَـارِهِ   تَجِدْ خَيْرَ نار عندها خَيْرُ مُوقِدِ[1]

كَأَنَّهُ قال: مَتَى تأْتِهِ عَاشِياً.

وإنْ كان المرفوع في معنى (الفعل[2]) (المجزوم[3]) الذي قبله جاز فيـه الرفع على الحـال؛ والجـزم على البـدل، كقـولـك: إنْ تـأتني تَمْشِ أمْشِ معـك (على[4] البدل) ، كأَنَّك قلتَ: إنْ تَمْشِ أَمْشِ معك.

و (إن أردت[5] الحال) ترفع فتقول: (إنْ تَـأْتني تَمْشِي[3] أَمْشِ مَعَـكَ) كأنـك قُلْتَ: إن تأْتني ماشِياً أَمْشِ مَعَكَ، قال الله عز وجل: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ[6] أَثَاماً. يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ أَبْدَلَ «يُضَاعَفْ لَهُ (الْعَذَابُ[3]») مِنْ «يَلْقَ أَثَـامـاً» ؛ لأَنَّ لِقَاءَ الأَثَام مُضَاعَفَةُ العذاب.

وتقول: إنْ تَأْتِني وتسألْني أُعْطِك بالعطف على المجزوم، ومتى تأتِ زيداً ثُمَّ تسألْـهُ يُعْطِـكَ، وتقـول: والله لِئِنْ أَكْرَمْتَني لأُكْرِمَنَّـكَ، ولا يجـوز: واللهِ لَئِنْ تُكْرِمْنِي لأُكْرِمَنَّـكَ؛ لأنَّـه لا يجوز (أَنْ)[7] تَعْمَـلَ «إِنْ» في الشرط ولا تعمـل في الجواب كما بَيَّنَّا.

---

(١) وهو من شواهد سيبويـه ج ١ ص ٤٤٥، وانظر: مجالس ثعلب ص ٤٦٧، والمقتضب ج ٢ ص ٦٥، والمقصور والممدود ص ٧١، والجُمل ص ٢٢٠، وأمـالي ابن الشجري ج ٢ ص ٢٧٨ وابن يعيش ج ٢ ص ٦٦ وج ٤ ص ١٤٨، وج ٧ ص ٤٥، ٥٣، والعيني ج ٤ ص ٤٣٩، واللسان (عشا) ، وديوانه ص ١٦١. الضمير في تأته» للممدوح، تعشو إلى النار: تأتيها ظلاماً في العشاء ترجو عندها خيراً.

(٢) زيادة في «ق» .

(٣) نقص في «ق» .

(٤) نقص في «ر» .

(٥) نقص في الأصل و «ق» .

(٦) الآيتان ٦٨، ٦٩ من سورة الفرقان.

(٧) نقص في «ق» .

ويجـوز أَنْ يَلِيَ «إنْ» في الجـزاء الاسْمُ، ولا يجـوز في غيرهـا مِمَّـا يُجَـازَى (بـه)[1] كقولـك: إنْ اللهُ أَمكنني من فُلان فَعلتُ بـه كـذا وكـذا، وفي التنزيـل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ[2] الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَـارَكَ فَـأَجِرْهُ﴾ ، ولا بُـدَّ من إضمار فعلٍ بعـد «إنْ» يُفَسِّرُهُ[3] هـذا المـذكـورُ، ويجـوز في ضرورة الشعر أَنْ يَلِيَ الاسْمُ حرفَ الجزاء (كما[4]) قال عَدِيٌّ بْنُ زيدٍ:

فَمَتَى وَاغِـــلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّـــو ... هُ وتُعْطف عليـه كَأْسُ السَّـاقي[5]

([6] الوَاغِل: الداخل على القوم ولم يُـدْعَ وهُمْ يشربون، والوَارِشُ: الـداخل على القوم ولم يُدْعَ وَهُمْ يَأْكُلُون[6]) .

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) الآية ٦ من سورة التوبة.

(٣) في «ق» : يفسر هذا المذكور.

(٤) نقص في «ر» .

(٥) وهو من شواهد سيبـويـه ج ١ ص ٤٥٨، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ٧٦، والإنصـاف ص ٦١٧، وابن يعيش ج ٩ ص ١٠، والخزانـة ج ١ ص ٤٥٦ وج ٣ ص ٦٣٩، والهمـع ج ٢ ص ٥٩ والـدرر ج ٢ ص ٧٥، والضرائر ص ٢٣٢ وديوانه ص ١٥٦. ينبهم: ينزل بهم.

(٦-٦) نقص في «ر» و «ق» .

بَابُ حَتَّى

اعلم أنَّ حتى لها أربعة مواضع: -

أَحدُهَا: أَن تَجُرَّ الأسماءَ بمعنى «إلى» ، وتُسَمَّى غايةً، كقولك: ضربت القوم حتى زيدٍ، قال الله عز وجل: ﴿سَلاَمٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[1].

والثاني: أن تكون عاطفةً بمنزلة الواو، ولا تكون إلا في تحقير أَوْ تَعْظِيم، ويكون ما بعدها من جملة ما قبلها، كقولك: قَدِمَ الحجاجُ حتى المُشاةُ، فهذا تحقير، وخرج الناسُ حتى الأميرُ، فهذا تعظيم، ولو قلت: خرج الناسُ حتَّى زيْدٌ، / وَلَمْ يَكُنْ «زَيْدٌ» معروفاً بتعظيم أو تحقير لم يَجُزْ. [٦٠ / ١]

والثالثُ: أَنْ تنصب الفعل على معنيين: أَحدِهِمَا إضمارُ «أَنْ» بعدها، والآخر بمعنى «كَيْ» .

فَأَمَّا إضْمَارُ «أَنْ» : فأَن يكون الفعل الذي قبلَ «حتَّى» متصلاً حتى يقع الفعل الذي بعدها إلى منتهاه كقولك: سرت حتى أَدْخُلَها، أَيْ اتصل سيري إلى أَنْ دخلْتَها، ويكون السير والدخولُ جميعاً (قد[2]) وقعا كأَنَّكَ قُلْتَ: سرت حتى دُخُولِها، أَيْ إلى دُخُولِها، وعلى هذا قولُه عز وجل: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾[3] (بالنصب[4]) أَيْ اتصل ذلك حَتَّى قال الرسول، فقول الرسول غاية لذلك.

---

(١) الآية ٥ من سورة القدر.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

(٤) نقص في «ر» .

وأَمَّا مَعْنَى كَيْ: فأَنْ يكون الفعلُ الأوَّلُ يقع في زمان والآخر في زمان (آخر[1]) كقولك: كلمته حتى يَسْمَحَ لي بشيءٍ، أَيْ (كلَّمتُه[2]) كَيْ يسمحَ لِيَ بشيءٍ.

وكذلك (تقول[1]) : صلَّيْتُ حتى أَدْخُلَ الجَنَّةَ، أَيْ كَيْ أَدْخُلَ (الجنة[1]).

والرابع: أَنْ تكون «حَتَّى» حرفاً من حروف الابتداء تقعُ بعدها الجُمَل كقولك: ضربت القوم حتى زيدٌ مضروبٌ، ومَرِض حَتَّى (إنَّهُمْ[2]) لا يرجُونه فَتَكْسِرُ («إنْ»[1]) ؛ لأَنَّهُ (في[3]) موضع ابتداءٍ، قال الفرزدق:

فيا عجباً حتى كليبٌ تَسُبُّنِي ... كأَنَّ أَباها نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعُ[4]

فكليبٌ رَفْعٌ بالابتداء، وَتَسُبُّنِي خبره، قال امرؤ القيس:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُّ مَطِيُّهم ... وحتى الجياد ما يُقَدْنَ بأَرْسَان[5]

= هذا والنصب قراءَةُ الجمهور، وقال أبو بكر بن مجاهد «وقد كان الكسائي يقرؤها دهراً رفعاً ثم رجع إلى النصب، هذه رواية القراء عنه» ، وانظر: معاني القرآن للفراء ج ١ ص ١٣١ ـ ١٣٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ج ١ ص ٢٧٧، والسبعة ص ٢٨١ ـ ٢٨٢، والتيسير ص ٨٠، وإبراز المعاني ص ٢٥٢ والبحر المحيط ج ٢ ص ١٤٠، والنشر ج ٢ ص ٢٢٧ والإتحاف ص ١٨٧.

(١) نقص في «ق» .

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ر» و «ق» .

(٤) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤١٣، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ٤١، والجُمَل ص ٧٨، والمخصص ج ١٤ ص ٦١، وابن يعيش ج ٨ ص ١٨، ٦٢، والخزانة ج ٤ ص ١٤١، والمغني ص ١٢٩ وشرح شواهده ص ٣، ١٣٠ والهمع ج ٢ ص ٢٤، والدرر ج ٢ ص ١٦، ومعجم شواهد العربية ص ٢٢١، وديوانه ص ٥١٨.

قال الشنتمري: هجا كليب بن يربوع رهط جرير، وجعلهم من الضَّعة بحيث لا يسابُّون مثله لشرفه، ونهشل ومجاشع رهط الفرزدق وهُمَا ابنا دارم.

(٥) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤١٧ وج ٢ ص ٢٠٣ وانظر: المقتضب ج ٢ ص ٤٠، والجُمَل ص ٧٨ والمخصص ج ١٤ ص ٦١ وأسرار العربية ص ٢٦٧، وابن يعيش ج ٥ ص ٧٩، وج ٨ ص ١٥، ١٩، والمغني ص ١٢٧، ١٣٠، =

«الجياد» رَفْعٌ بالابتداء، و «ما يقدن» خبره.

وفي هذا الوجه يُرْفَعُ الفعل بعدها على وجهين: -

أَحُدُهُمَا: أَنْ يكون الفعلُ الأوَّلُ قد كان، والفعلُ الذي بعد «حتى» يقع الآن كقولك: لقدْ سِرْتُ حتى أَدخُلُها الآن (و[1]) (ما أُمْنَع[2])

والوجه الثاني: أَنْ يكون الفعل الذي بعد «حتى» متصلاً بما قبلها غير منقطع عنه كقولك: سرت حتى أَدخُلُها، أَيْ سِرْتُ فدخلْتُها، وعلى هذا قُرِئَ: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾[3] بالرفع[4]، أَيْ زُلْزِلُوا فقال الرسول.

والفرق بين نصب الفعل بعد «حتى» بمعنى (إلى[2]) أن وبين رفعه: أَنَّ النصبَ لا يكون الفعلُ الذي قبل «حتى» موجِباً لما بعده ولا سبباً له، وإنما يتصل ذلك الفعل إلى (أَنْ ينتهي إلى[2]) غاية كقولك: سرت حتى تطلعَ الشمس، فليس سيرك سبباً لطلوع الشمس ولا موجباً له، ولكنْ سيرُك اتصل إلى غاية هي طلوع الشمس، وكذلك (سرت حتى يُؤذنَ المُؤذن[2] أَيْ) سرت إلى أَنْ يؤذن المُؤذن، وإلى أذان المؤذن، كل ذلك على الغاية، أَيْ دام سيرُك إلى الأَذان، وليس سيرُك سبباً للأَذان، كما لم يَكُنْ سبباً لطُلُوع الشَّمْسِ.

= والهمع ج ٢ ص ١٣٦، والدرر ج ٢ ص ١٨٨ وديوانه ص ٩٣. الأرسان: جمع رسن وهو الحبل أو الزمام يجعل على أنف الفرس أو البعير، قال الشنتمري: «يريد أنه يسري بأصحابه غازياً حتى تكل المطي وتنقطع الخيل وتجهد فلا تحتاج إلى قود».

(١) زيادة في «ر».

(٢) نقص في «ق».

(٣) الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

(٤) وهو قراءة نافع، وقد استشهد بالآية سيبويه على قراءة الرفع جـ١ صـ٤١٧، ونسبها إلى مجاهد ثم قال: «وهي قراءة أهل الحجاز» وانظر: السبعة صـ٢٨١ - ٢٨٢ والتيسير صـ٨٠، وإبراز المعاني صـ٢٥٢ والبحر المحيط جـ٢ صـ١٤٠، والنشر جـ٢ صـ٢٢٧ والإتحاف صـ١٨٧، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ صـ٢٧٧ - ٢٧٨.

وكذلك تقول: سرت حتى أَدْخُلَهـا بمعنى إلى أن أدخلَهـا، إنما معنـاه اتصل سيري إلى أن انتهى إلَى الدخول.

فأمَّا الرفع: فأَنْ يكون الفعلُ الذي قبل «حتى» موجِباً لِمَـا بعـدهـا وسَبَبـاً له، ويكون ذلك على ضربين:

أحدهما: أَنْ يكون موجِباً له مُتَّصِلا بـه كقولـك: سرت حتى أَدْخلُهـا، أيْ سرت فَدَخَلْتُها[1].

والآخر: أَنْ يكون سبباً له، إلاَّ أنَّه يَجُوزُ[2] ألاّ يكون متصلا به، ولكنّهُ يُسهِّلُـه ويُمَكِّنُ منه، كقولك: سرت حتى أَدْخلُها الآن، أيْ كان مِنِّي سَيْر فَأَنَـا أَدْخلُهـا الآن، / وعلى هذا قَوْلُ حَسَّان (بن ثابت)[3] [٦٠ / ب]

يُغْشَـوْنَ حَتَّى مـا تَهِرُّ كِـلابُهُم لا يَسْـأَلُونَ عَنِ السَّـوَادِ الْمُقْبِـلِ[4]

أَي ما تَهِرُّ كلابُهُم الآن، وكَانَ كَثْرةُ الغَشَيَانِ سَبَباً لذلك.

وإذا قلت: مـا سِرْتُ حتى أَدْخلَهـا، لم يكن إلا النَّصبُ؛ لأَنَّـك نَفَيْت السببَ الموجبَ للدخول.

وتقول: ضربتُ القوم حتى زَيْداً ضَرَبْتُ، ففي زيد النصب من وجهين:-

أَحَـدُهُمَـا: أَنْ يكـون التقـدير: ضربت القـوم حتى ضربْتُ زيـداً، ثم قـدّمْتَ وأَخَّرْتَ.

---

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ ص٢٧٨.

(٢) في «ر»: إلا أنه لا يجوز أن يكون متصلا به...

(٣) نقص في «ق».

(٤) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤١٣، وانظر: المغني ص١٢٩ وص٦٩١، وشرح شواهده ص١٣٠، ٣٢٥، والهمع جـ٢ ص٩ والدرر جـ٢ ص٧، والأُشموني جـ٣ ص٧٤ وديوانه جـ ص٧٤، وقـال السيوطي في الهمع: «.. وأجـاز الكسـائي رفع المستقبل اذا كان غير مسبب عما قبل، نحو سرت حتى تطلعُ الشمس، ونصب الحال إذا كان مسببـا عمـا قبل، وجوزه في قول حسان: يغشون حتى... البيت. وقال الشنتمري: «والسَّواد هنا: الشخص أي اذا رفع لهُم شخص علموا أنـه طـالب معروف، ولم يسألوا عنه».

والآخر: أن تكون (حتى)[1] عـاطفـةً، ويكون «زيـدٌ» منصـوبـا بضربت الأَول، والتقـدير: ضربْتُ القومَ حَتَّى زيـداً، ثم ذكرت «ضَرَبْتُ» توكيـداً للفعل الأَول، ويجوز في زيد الجَرُّ على الغاية، ويكون (ضربت)[1] توكيدا أيضا.

وإنْ شَغَلْتَ «ضربْت» بالهاء فقلت: ضربت القوم حتى زيداً ضربْتُه، جـاز فيه ثلاثة أَوْجُه:ـ

الرَّفْعُ، والنَّصْبُ، والجَرُّ.

فالرفع بالابتداءِ، تقول: ضربت القوم حتى زيدٌ ضربْتُه،

والنصب بإِضْمارِ فعل يفسِّره «ضربْتُه» تقديره: حتى ضَرَبْتُ زيداً ضَرَبْتُه.

والجرُّ على الغـايـةِ، ويكـون «ضَرَبْتُــه» تـوكيـداً للفعـل (الأَوَّل)[2] كَمَـا قـال (الشاعر)[3]:

أَلْقَى الصَّحيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... والـزَّادَ حَتَّى نَعْلُهُ أَلْقَـاهَـا[4]

ففي نَعْله الأَوْجُهُ الثَّلاثَةُ (التي[5] ذكرنا)[6]، وتقول: سرت[7] حتى يـدخلَها

---

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في «ر».

(٣) نقص في الأصل و «ق».

(٤) نسب هذاالبيت إلى أبي مَرْوان النحوي، وإلى مَرْوان النحوي، وإلى المتلمس، وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٥٠، وانظر: الجُمَل ص٨١، وابن يعيش جـ٨ ص١٩ والخزانة جـ١ ص٤٤٥ وجـ٤ ص١٤٠، والمغني ص١٢٤، ١٢٧، ١٣٠، وشرح شواهده ص١٢٧، والعَيْني جـ٤ ص١٣٤، وبُغْيَة الوُعَـاة ص٣٩٠، والهمع جـ٢ ص٢٤ وص١٣٦، والـدرر جـ٢ ص١٦، ١٨٨، والتصريح جـ٢ ص١٤١ والأشموني جـ٢ ص٢٨٠، جـ٣ ص١٦٨، وحـاشيـة يس جـ١ ص٣٠٢، ومعجم الأدباء جـ١٩ ص١٤٦ ومعجم شواهد العربية ص٤١٦.

(٥) نقص في «ر».

(٦) هنا كلام زائد في «ر» قبل قولـه: وتقول سرت. الخ، وقـد مر قبل ذلـك في ص٤٢١ وهو: «وكـذلـك سرت حتى يؤذن المؤذن أي إلى أن يـؤذن المـؤذن على الغـايـة، أي دام سيري إلى الأذان، وليس سيرك سبب الأذان كما لم يكن سببا لطلوع الشمس».

(٧) في الأصل: سَرَيْتَ......

زيد (فتنصب)[1] إذا لم يَكُنْ سيرُكَ سببا لدخول زيد، كما قُلْنا في طلوع الشمس

وكذلك تقول: سِرْتُ حتى أَسْمَعَ الأذان، بالنّصْب؛ لأَنَّ السيرَ ليس بِمُوجِبٍ للأَذان، وإنما كان الأَذان غايةَ السَّيْر.

ولو قُلْتَ: سرتُ حتى يدخلها غلامي، جاز الرفع إذا كان (دخول)[2] الغلام يُؤدّيه سَيْرُكَ، وتقول: قَلَّمَا[3] سرتُ حتى أَدخلَها وأَدخلُها بالرفع والنصب.

فالرفع على أَنَّك (أردت)[1] (سِرْتُ)[4] سيراً قليلا (مُؤديا)[5]، كأَنك قلت: سِرْتُ قليلا حتى أَدخلُها، فهذا القليل كان سَبَبَ دخولِك (و)[6] مؤدِّياً إليه.

والنصب على أَن يكون «قَلَّمَا[7] في معنى الجَحْدِ كأَنك قلت: ما سِرْتُ حتى أَدْخلَها، فَالنَّفْيُ (للسير)[8] لا يُوجِبُ الدُّخولَ، فاعْرِفْه إنْ شاءَ الله عزَّ وجَلَّ.

---

(١) نقص في «ر» .

(٢) نقص في «ق».

(٣) قلما أصله قبل دخول «ما» عليه «قل» وهو فعل ماض، فلما أدخلت عليه «ما» كفته عن اقتضائه الفاعل، وألحقته بالحروف، وهيأته للدخول على الفعل كما تهيئ «ما» «رب» للدخول على الفعل، انظر: ابن يعيش جـ٨ ص١٣٢.

(٤) نقص في الأصل و «ق».

(٥) نقص في الأصل.

(٦) زيادة في «ر».

(٧) في الأصل: قل.

(٨) نقص في «ر» و «ق».

بَابُ النُّونيْنِ[1] الثَّقيلةِ والخفيفَةِ

اعلم أن النونين[1] الثقيلة والخفيفة معناهما جميعا التأكيد، ولا يدخلان إلا على الفعل المستقبل في غير الواجب، ويُبْطِلان إعْرابَ ما يدْخُلانِ عليْه، وذلك في جواب القسم إذا كان في أوّله اللام مع[2] الفعل المضارع. وفي الأمر والنَّهْي والمجازاة، والاستفهام، وأمّا فعل الواحد المذكر: فيُبْنَى ما قبل النون منه على الفتح، تقول في القسم: والله لتقُومَنَّ ولَيَقُومَنَّ زيدٌ، قال الله عز وجل: ﴿لَنَسْفَعاً بالنَّاصيَةِ﴾[3]، وفي الأمر: اضْرِبَنَّ زيْداً واضْربَنْ، (و)[4] أَنشَدَ سيبويه[5]:

اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْراً وارْضَيَنَّ بِهِ ... فَبَيْنَمَا العُسْرُ إذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

وفي النهي: لا تضربن زيدا وقال الله عز وجل: ﴿وَلاَ تَقُولَنَّ لشيْءٍ إنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً إلاَّ أَنْ[6] يَشَاءَ الله﴾، وفي المجازاة: إمَّا تأتِيَنَّ أُكرمْكَ وقال الله

---

(١) في «ق»: النُّون.

(٢) في الأصل: ومع....

(٣) الآية ١٥ من سورة العلق.

(٤) نقص في الأصل.

(٥) انظر: الكتاب جـ٢ ص١٥٨.

ونُسِبَ هذا البيت إلى عُثمان بن لَبيد العُذْري، وإلى عِثْيَر بن لَبيد، وإلى رجل من بني عذرة يقال له: حُرَيْث بن جَبَلة.

انظر: الخلاف في نسبته في شرح شواهد المغني للسيوطي ص٨٦ ـ ٨٧، وهو من شواهد السيرافي في شرحه جـ٤ ص٨٦٥، وانظر أيضا: المعمرين ص٤٠، وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٢٠٧، ٢٠٩، والمغني ص٨٣ وشرح شواهد المغني ص٨٦، والشذور ص١٢٦، واللسان (دهر) وقال الشنتمري: «الشاهد في قوله: ارضين، وسلامة الياء لانفتاحها وسكون أول النون الثقيلة بعدها، ومعنى استقدر الله: سله أن يقدر لك الخير».

(٦) الايتان ٢٣، ٢٤ من سورة الكهف.

[٦١ / ا] عز وجل: ﴿وإمَّا[١] تُعْرِضَنَّ عَنهُم ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ﴾ و (تقول[٢]/ في الاستفهام: هل تَضْرِبَنَّ زيْداً؟ وأمّا فعلُ الواحدة المؤنثة: فيُبْنى[٣] ما قبل النون منه على الكسر[٤] كقولكَ: اضْرِبنَّ زيداً، ولا تَضْرِبنَّ عَمْرا، قال الله عز وجل: ﴿فإمَّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ[٥] أحَداً﴾، وتقول في فعل الاثنين: اضْرِبَانِّ زيداً، ولا تَشْتِمَانِّ عمرا، قال الله عز وجل: ﴿ولا تتبعانِّ﴾[٦].

وأمَّا فعلُ جماعة المذكرين: فإنّكَ تحذف الواوَ منه؛ لسُكُونها وسكون النون إذا كان ما قبل الواو مضموما؛ فتقول للجماعة: لا تَضْرِبُنَّ، والله لتذهَبُنَّ.

فإن كان ما قبل الواو مفتوحا لم تحْذِفْهَا وحرَّكْتَهَا؛ لالتقاءِ الساكنيْن كقولك: اخشَوُنَّ زَيْداً، وكذلك الياء في المؤنث في قولك: اخشَيِنَّ زيدا، ومثله ﴿فإمَّا تَرَيِنَّ﴾[٥].

وأمَّا فِعْلُ جماعةِ النِّساء: فإنَّك تُدْخِلُ بين النونات ألِفاً، كراهيةَ اجتماعِ النُّونَات. فتقول: اضْرِبْنَانِّ زيداً، ولا تَشْتِمْنَانِّ عَمْراً، وكان الأصل: اضرِبْنَ (زيدا)[٧] ولا تَشْتِمْنَ عَمْراً، فلَمَّا زيدَت النونُ الشديدةُ اجتمعت ثلاثُ نُوناتٍ، فأُدْخِلت الألفُ ليَخِفَّ اللفظُ (بِهَا)[٨] لتباعُدِها بالفصل بينها.

وإنما فُتِحَ ما قَبْل النون من فعل المذكر؛ لأنّ النونَ ساكنةٌ، وآخرُ

---

(١) الآية ٢٨ من سورة الإسراء.

(٢) نقص في «ر» و «ق».

(٣) في الأصل: فيبنى على الكسر ما قبل النون.

(٤) المراد كسْرُ ما قبل ياء المخاطبة المحذوفة.

(٥) الآية ٢٦ من سورة مريم.

(٦) الآية ٨٩ من سورة يونس، والآية في «ر» تامة الى نهايتها.

(٧) نقص في «ق».

(٨) زيادة في «ر».

الفعل ساكنٌ في هذه الأشياءِ، مجزوما كان أَوْ غيرَ مجزوم، فلم يكن بدٌّ من الحركة؛ لالتقاءِ الساكنين، وكان الفتح أَوْلى؛ لأَنَّهم لو ضَمُّوا لالْتَبَسَ (فعلُ)[1] الواحد بفعل الجماعة (إذا قلتَ لا تَضْرِبُنَّ[2] في الجماعة)، ولو كسرْتَهُ لالْتَبَسَ بِفِعْلِ المؤنّثِ إذا قُلْتَ: اضربِنَّ.

وأَمَّا فعل المؤنثة، فالكسر فيه من أَصل الكلمة؛ لأَنَّ الأَصلَ (فيه)[3] اضْرِبِي فالبَاءُ مكسورةٌ، وبعدها اليَاءُ ساكنةٌ، فإذا دَخَلَتْ النون الساكنة التقى ساكنان، فتُحْذَفُ الياءُ وتَبْقَى الكسرةُ على حالها.

و (أَمَّا)[2] إذا كان ما قبل الواو مفتوحا من فعل الجماعة حُرِّكت الواوُ ولم تُحْذَفْ؛ لأَنَّها تُحَرَّك إذا لَقِيَهَا ساكنٌ غيرُ النون، ولا تحذف كقولك: اخْشَوُا الرّجلَ، فَلَمَّا لم تُحذف مع غَيْرِ النون كذلك لم تُحْذَفْ مع النون؛ لأَنّ حكمَهُمَا في أَنّهمَا ساكنان واحد، ولم تُحْذَف مع غير النون إذا كان ما قبلها مفتوحا لئَلاَّ يلتبس فعل الجماعة بفعل الواحد في قولك: اخْشَ الرجل.

فأَمَّا إذا كان ما قبل الواو مضموما فجاز حذفها؛ لأَنَّ الضَّمةَ تدُل عليْها، والفتحةُ لا تَدُلّ عليها.

وكذلك الياءُ في فعل المؤنث إذا كان ما قبلها مفتوحا حُرِّكتْ ولم تُحذفْ كقولك: اخْشَيِ الرَّجُلَ، ولا تَخْشَيِ القوم؛ للعلة التي ذكرنا.

وأَمَّا الفعلُ المرفوعُ فيفتح آخرُه أَيضا إذا دَخَلَتْهُ النونُ؛ لئَلاَّ يلتبس فعلُ الواحد بفعل الجماعة كقولك: هَلْ تَضْرِبَنَّ زيدا؟ وهل تَقُومَنَّ؟ وليضْرِبَنَّ (ولَيَقُومَنَّ)[4] فحذفوا الضمة، وردُّوا الفعلَ إلى أَصْلِه في البناءِ، ثُمّ فتحوه؛ لالتقاءِ الساكنين.

---

(١) نقص في «ر».

(٢) نقص في «ق».

(٣) نقص في «ر».

(٤) نقص في «ر».

قال الأعشى:

فَهَـلْ يمنَعَنِّي ارْتِيَـادِي البـلا   دَ مِنْ حَـذَرِ الموت أَنْ يَـأْتِيَنْ[1]

وأَمَّا فعل جماعة المذكرين فإنما حُذِفَ منه نُون الإعرابِ لشيئين:

أحدُهُمَا: أَنَّهم لما أبْطلوا الإعرابَ في فعل الواحد أَجْرَوْا فعلَ الجماعة مُجْرَاه.

[٦١ / ب] والثـاني: كراهيـةُ اجتماعِ النـونـات، وهُم يكرهـون اجتماعَ/ نُـونيْنِ في كلمـة فيحـذفون أحـدهـا، فكيف إذا اجتمعت ثلاث نونـات؟، قرأ أهل المـدينـة ﴿فِيمَ تُبَشِّرُون[2]﴾ و «أَتُحَاجُّونِي»[3] و (إنَّمَـا)[4] الأصل: «تُبَشِّرُونَنِي» و «أَتُحَـاجُّونَنِي» فاسْتثقلوا التضْعيف، وقال عمرو بن مَعْدِي كَرِب:

تَراهُ كَـالثَّغَـامِ يُعَـلّ مِسْكاً   يسـوءُ الفَـالِيَـاتِ إِذَا فَلَيْنِي[5]

---

(١) وهـو من شـواهـد سيبـويـه جـ٢ ص١٥١، ١٩٢، وانظر: شرح السيرافي جـ٤ ص٨٣٨، والمحتسب جـ ص٣٤٩، وابن يعيش جـ٩ ص٤٠، ٨٦، والعيني جـ٤ ص٣٢٤ والهمع جـ٢ ص٧٨ والدرر جـ٢ ص٩٦ والأشموني جـ٣ ص٣١٧ ومعجم شواهد العربية ص٣٧٩ وديوانه ص٢٢. الارتياد المجيء والـذهـاب، والشـاهـد فيـه توكيـد «يمنعني» بـالنون الثقيلـة بعـد الاستفهام لأنه غير واجب كالأمر، فيؤكد كا يؤكد الأمر.

(٢) الآية ٥٤ من سورة الحجر، وفي سيبويه جـ٢ ص١٥٤: «بلغنـا أن بعض القراء قرأ: «أتحـاجُّونِي»، وكان يقرأ: «فَبِمَ تبشرونِ» وهي قراءةُ أهل المدينة لأنَّهم استثقلوا التضعيف»، وهي قراءة نافع وقد كَسَرَ النون مخففة، انظر: السبعـة ص٣٦٧، وقرأ ابن كثير بكسر النـون مشـددة، والبـاقـون بفتحهـا مخففـة، وانظر أيضـا: التيسير ص١٣٦، وإبراز المعـاني ص٣٧٣ والنشر جـ٢ ص٣٠٢، والبحر المحيط جـ٥ ص٤٥٨ ـ ٤٥٩ والإتحـاف ص٣٣١، وروى الزجـاج أنّ المـازنيَّ وغيرَه رَدّ قراءة نافع. انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ ص١٩٧.

(٣) الآيـة ٨٠ من سورة الأنعـام. وكسر النون مخففـة في «أتُحـاجوني» قراءة نـافـع وأبي جعفر، ورويت عن ابن عـامر بخلاف عن هشـام عنـه، وقرأ البـاقـون بتشـديـد النـون انظر: السبعـة ص٢٦١، والتيسير ص١٠٤، وإبراز المعـاني ص٣٠٧ ـ ٣٠٨، والبحر المحيـط جـ٤ ص١٦٩، والنشر جـ٢ ص٢٥٩ ـ ٢٦٠، والإتحـاف ص٢٥٢، ومعـاني القرآن وإعرابـه للزجاج جـ١ ص١٩٧.

(٤) نقص في «ق».

(٥) وهو من شواهد سيبويه جـ٢ ص١٥٤، وانظر: شرح السيرافي جـ٤ ص٨٤٥، وابن يعيش جـ٣ ص٩١، والخزانة جـ٢ ص٤٤٥، والبحر المحيط جـ٥ ص٤٥٨، والمغني ص٦٢١ والعيني جـ١ ص٣٧٩، والهمع جـ١ ص٦٥، والدرر جـ١ ص٤٣، واللسان (فلا) وشرح الحماسة للمرزوقي ص٢٩٤، ومعجم شواهـد العربيـة ص٤٠٤، هـذا ومـذهـب سيبـويـه حـذف نون =

يريد (إذا)[1] فَلَيْنَنِي.

واعلمْ أَنَّ النون الخفيفةَ لا تـدخل على فعل الاثْنين، ولا على فعل جماعة النساءِ، فَأَمَّا فعلُ الاثنين: فلو دخلت الخفيفةُ عليه لَوَجب حذفُ الأَلفِ لالتقاءِ الساكنين ولو حُذِف (الأَلفُ لالتقاءِ[2] الساكنين) لالْتَبَسَ بفعل الواحد.

ولم يجب مثل ذلك مع المشددة؛ لأَنّ حُروفَ المد واللين تقعُ بعدها الحروفُ المشدّدة مثل «دَابَّة»، و «شَابَّة» و «تُمُودَّ الثَّوْبُ» في تُفُوعِلَ من المد.

وأَمّا فعلُ جماعة الإناث: فلا تدخله النون الخفيفة؛ لأَنّا لو أَدخلْنَاها فيه، لوجب أن نُدْخِلَ بين النونين ألفا، كما أدخلناها في: اضْرِبْنَانْ (زَيْدا)[3]، ولو فعلنا ذَلك لصار لفظ[4] «اضربنانْ»[5] بنون ساكنة (بعد ألف[6] ساكنة) فيصير بمنزلة فِعْل الاثنين، وقد بينّا فسادَ دُخُولها على فعل الاثْنين، فما أَدّى إلى ذلك المثال كان بمنزلته، فلا يجوز ذلك، هذا مذهب سيبويه[7] (والخليل)[8].

= النسوة؛ لأَن نون الوقاية مأتيٌّ بها لصون الفعل، وقيل: المحذوف نُون الوقاية لأَن نون النسوة ضمير، وانظر المغني حيث نقل ابن هشام الإجماع على أنّ المحذوف نُونُ الوقاية والثَّغَام: نَبْتٌ له نَوْرٌ أبيض يشبه به الشيب، ويُعَل: من العلل وهو الشرب الثاني فكأنه يترك فيه المسك مرة بعد مرة، ويسوء الفاليات: يحزنهن، والفاليات جمع فالية.

(١) زيادة في «ر».

(٢) زيادة في «ق».

(٣) زيادة من «ر».

(٤) في «ر» و «ق»: لصار اللفظ.

(٥) في «ر» و «ق»: اضربنان.

(٦) نقص في «ق».

(٧) انظر: الكتاب جـ٢ ص١٥٦ ـ ١٥٧.

(٨) نقص في الأصل.

وأما يونس[1] فَيُجيزُ أَن يُدْخل النونَ الخفيفة في فعل الاثنين وجماعة النساءِ فيقول: اضربَانْ[2] زيداً[3]، وأَكْرِمَانْ عمرا، قال[3] سيبويه: وهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها، لا يقع بعد الألف ساكن إلا أَنْ يُدْغم كما ذكرنا وَبيَّنَّا.

واعلم أَن النونَ الخفيفةَ والثقيلة في الأَفعال على ضربين:
أَحدُهما: لازم فيه أحد النونين لا بد منه، والآخر ليس بلازم فيه.
فأما اللازم: فجواب القسم إذا كان باللام في الفعل المضارع لا بد من النون معها للفرق بين اللام التي (تقع)[4] للقسم و (بين اللام)[4] التي (تقع)[4] في خَبَرِ «إنّ» كقولك: إنّ زيداً لَيَقُومُ، (وتالله[5] ليقومنَّ زيد) ووالله لَيقُومَنَّ (زيْدٌ)[6].

وأَمّا مَا ليْس بلازم: فما ذكرنا بَعْدَ جواب القسم من الأَمرِ، والنَّهْي والاستفهام، وغير ذلك مما ليس بواجب، أَنْتَ مُخَيَّرٌ بين إثباتها وتركها إلاَّ «إمَّا» في المجازاة، فإن استعمال النون مَعها[7] أكثرُ من حذفها، فتقول: اضْربْ زيداً، ولا تَشْتُمْ عمراً، وهل تَقُومُ؟، وإن شئْت قلت: اضربَنَّ زَيْداً، ولا تشتمنَّ عَمراً، وهل تقومَنَّ؟.

---

(١) انظر: الكتاب جـ٢ ص١٥٦ ـ ١٥٧.

(٢) في «ر» و «ق»: اضربنان زيد واكرمنان عمرا.

(٣) في كتاب سيبويه جـ٢ ص١٥٧: وأما يونس وناسٌ من النحويين فيقولون: اضربان زيدا، واضربْنَانْ زيدا...».

(٤) نقص في «ق».

(٥) نقص في الأصل.

(٦) نقص في «ق».

(٧) في «ر» بعدها، وفي ابن يعيش جـ٩ ص٤١: «وقد اختلفوا في النون مع «إمّا» هذه، هل تقع لازمة، أو لا؟ فذهب المبرد إلى أنها لازمة ولا تحذف إلا في الشعر تشبيهاً بالأمر، والنهي. وذهب أبو علي وجماعة من المتقدمين إلى أنها لا تلزم».

وأمّا دخول النون في الأخبـار الواجبـة فلا يكون إلا في ضرورة الشعر، كما قال جَذِيمَةُ الأبرش:

رُبَّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَـوْبي شَمَـالاَتُ[1]

وقد أدخلوا النون في الفعل المجزوم (بلم)[2] تشبيها بالنهي والجزاء.

قال الراجز[3]:

يَحْسَبُـه الجـاهـلُ مَـا لم يَعْلَمَـا شَيْخَـاً على كُرْسِيِّـهِ مُعَمَّما

ومِنْ أمثال العرب:

ومِن عِضَةٍ مَا ينْبُتَنَّ شكيرُها[4] فأَدخلوا النون في («يَنْبُتَنَّ[5]») وهو واجب؛ لأن

---

(١) انظر ص١٩٠ (باب الأفعال التي ترفع الأسماء والتوابع وتنصب الأخبار).

(٢) نقص في الأصل .

(٣) اختُلف في اسمه فقيل: هو ابن حبابة اللص، وقيل: أبو حيان الفقْعَسِي، وقيل: عبد بني عبس، وقيل العجّاج، وقيل مُسَاوِر العبْسي، ونقل البغدادي عن السيرافي نسبتَه إلى الدُّبيري، وكذا نسبه السيرافي في شرحه جـ٤ ص٨٤٠. والبيت من شواهد سيبويه جـ٢ ص١٥٢، وانظر: نوادر أبي زيد ص١٣، وأمالي ابن الشجري جـ١ ص٣٨٤، والإنصاف ص٦٥٣، وابن يعيش جـ٩ ص٤٢، والمقرب جـ٢ ص٧٤ والخزانة جـ٤ ص٥٦٩، والعيني جـ٤ ص٣٢٩، والتصريح جـ٢ ص٢٠٥، والهمع جـ٢ ص٧٨، والدرر جـ٢ ص٩٨، والأشموني جـ٣ ص٢١٩، والضرائر ص١٠١، واللسان (روى) . يصف وطب لبن قد علته رغوة اللبن، وتكورت فوقه فأشبهت العمامة بدليل ما قبله وهو:

وقـد حَلبْنَ حيثُ كانت قُيَّما مثنى الـوطـاب والـوطـاب الـذمـا

وقمعا يكسى ثمالا قشعا

وقد شرح هذا الرجز الأعلم شرحا آخر خطأه فيه البغدادي في الخزانة جـ٤ ص٥٧١.

(٤) هذا شطر بيت من الطويل لا يُعْلم قائله، وشطره الأول هو:

إذا مات منهم سَيِّدٌ سَرَقَ ابْنُه

وهو من شواهد سيبويه جـ٢ ص١٥٣، وانظر: ابن يعيش جـ٧ ص١٠٣ وجـ٩ ص٥، ٤٢، والمقرب جـ٢ ص٤٧، والمغني ص٣٤٠، وشرح شواهده ص٢٥٨، والخزانة جـ٢ ص٨٣، وجـ٤ ص٤٨٩، ٥٦٦. وقد ذكر البغدادي في الخزانة جـ٢ ص٨٣ أن هناك مصراعا آخر لهذا البيت لم يذكره شراح سيبويه وهو بتمامه هكذا:

ومن عضـة مـا ينبتن شكيرهـا قـديـا ويقتـط الـزنـاد من الـزنـد

وانظر أيضا: اللسان (شكر) و (عضه)، وشروح سقط الزند ص١٥١١، والمعنى أن الابن يشبه أباه.

(٥) نقص في «ر» و «ق».

الأَمثال يُحْتَمَلُ فيها ما لا يُحْتَمَلُ في غيرها من الحذف والزيادة، و «العِضَةُ» شجرة لها شوك، والجمع عِضَاةٌ، و «الشَّكِير»، أوَّلُ ما يظهر من النبات، ومن / [٦٢ / أ] الشَّعْر وهو صِغَارُه.

وتقول في الأمر من «رَدَّ»: رُدَّنَّ (بالنون)[1]، (وفي التثنية[1] رُدّان) وفي الجميع: رُدُّنَّ، وفي المؤنث: رُدِّنَّ، وإنْ شئْتَ كسرْتَ الراءَ للإتباع، والأصل رُدِّي، وفي جمع المؤنث: ارْدُدْنانِّ.

وفي الأمر من «قام» بالنون: قُومَنّ، فترد الواو لتحرك الميم وفي التثنية: قُومانِّ، وفي الجمع: قُومُنَّ، والأصل قُومُوا فحذفت الواو؛ لالتقاءِ الساكنين على قياس «اضْرِبُنَّ»، وفي المؤنث: قُومِنَّ، والأَصل: قُومي و (في)[2] جمع المؤنث: قُمْنَانِّ، تَحْذِفُ الواوَ؛ لسكونها وسكون الميم.

وتقول في الأمر من «رَجَا»: ارْجُوَنَّ، فتردّ الواوَ، وتفتحُها؛ لالتقاءِ الساكنين، ولا تحذفُها؛ لأَنها حرف إعراب، لها أصل في الحركة، وهذه الفتحة فيها بمنزلة فتحة النصب إذا قلت: أريد أنْ تَرْجُوَ، ولن ترجُوَ، وفي التثنية: ارجُوَانِّ، وفي الجمع: ارْجُنَّ فتَحذفُ الواوَ؛ لالتقاءِ الساكنين؛ لأَنها كالواو التي في اضربُنَّ[3]، وفي المؤنث: ارْجِنّ، فتحذفُ الياءَ؛ لأَنها علامةٌ ليس لها أصل في الحركة، وفي جماعة المؤنث: ارْجُونَانِّ، فَعلى هذا قياس هذا الباب.

فصل: واعلم أنّ النون الخفيفة إذا وقفْتَ عليها جعلتها ألفا وتقفُ عليها؛ لأَنها بمنزلة التنوين في الاسم المنصوب و (ما)[4] قبلَها مفتوح، كما أَن ما قبل

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في الأصل و «ر».

(٣) في الأصل: التي في اضربوا.

(٤) نقص في «ر» و «ق».

التنوين مفتوح، فتقول: يا زيدُ اضربَا، ويا عمرو قُومَا، أَردت: اضْرِبَنْ وقُومَنْ، قال الأعشى[1]:

فَإِيَّـاكَ والأَنْصَـابَ لا تقربَنَّهَـا ... ولا تَعْبُـدِ الشَّيْطَـانَ واللهَ فـاعبُدَا

أَراد: فاعْبُدنْ، وقال الجعدي[2]:

فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثْـأَرْ بـأَعْرَاضِ قَوْمِـه ... فـإِنِّي وَرَبِّ الرَاقِصَـاتِ لأَثـأَرَا

أَراد: لأَثْأَرَنْ بالنون الخفيفة، وقالت ليلى الأَخْيَلِيَّةُ:

تُسَـاوِرُ سَـوَّاراً إلى المَجْـدِ والعُـلاَ ... وفي ذِمَّتِي لئنْ فعلْتَ لَيَفْعَـلاَ[3]

أَراد: ليفعلن.

وإِذَا لَقِيَتْ هذه النونُ ساكناً من كلمةٍ أُخْرى حذفْتَها (ولم تقلبها[4] ألفا) وتَتْرُك ما قبلها على ما كان مفتوحا كقولك: اضْرِبَ الرجل، أَكْرِمَ ابْنَـكَ، قـال الشاعر: ، (هو الأضبط[5] بن قريع)

---

(١) انظر: ديوانه ص١٠٣، وروايته:

وذا النصب المنصـوب لا تنسكنـه ... ولا تعبـد الأوثـان والله فـاعبـدا

والبيت من شواهد سيبويه جـ٢ ص١٤٩، وانظر: أمالي ابن الشجري جـ١ ص٣٨٤ وجـ٢ ص٢٦٨ والإنصاف ص٦٥٧، وابن يعيش جـ٩ ص٣٩، ٨٨، وجـ١٠ ص٢٠ والمغني ص٣٧٢ وشرح شواهده ص٢٦٨، والعيني جـ٤ ص٣٤٠، والهمع جـ٢ ص٧٨، والدرر جـ٢ ص٩٥، والتصريح جـ٢ ص٢٠٨ والأشموني جـ٣ ص٣٢٩ قال الأعلم: «يقول هـذا حين عزم على الإسلام ومدح النبي ﷺ ، ثم غلب عليه الشقاء فمات كافرا».

(٢) هو النابغة الجعدي. انظر: ديوانه ص٧٦.

والبيت من شواهد سيبويه جـ٢ ص١٥١، وانظر: شرح السيرافي جـ٤ ص٨٣٦، وابن يعيش جـ٩ ص٣٩ والعيني جـ٤ ص٣٣٦، والأشموني جـ٣ ص٣٢٩، وقال الشنتمري: «...» يقول: من لم ينتصر لأعراض قومه بالهجاء فقد انتصرت لأعراض قومي، وأراد بالراقصات: الإبل لأنها ترقص في مشيها، وإنما أراد سيرها في الحج فذكرها تعظيما لها في تلك الحال.».

(٣) وهو من شواهد سيبويه جـ٢ ص١٥١، وانظر: المقتضب جـ٣ ص١١، وشرح السيرافي جـ٤ ص٨٣٧، والاقتضاب ص٣٩٧والعيني جـ١ ص٥٦٩، وورد عرضا في الخزانة جـ٣ ص٣٣ وديوانها ص١٠١. تُساور: تُواثِب وتُغَالب، والسَّوَّار: الطَّلاب لمعالي الأمور المتجه بنفسه إليها، وهي تريد بقولها سوارا: زوجها سَوَّارَ بْنَ أَوْفى القُشَيْري.

(٤) نقص في «ر».

(٥) نقص في الأصل و «ق».

ولا تُهِينَ الفقير عَلَّـــــك أنْ   تركعَ يوماً والدهرُ قَدْ[1] رفعَه

أراد: لا تُهِينَنْ، فَحَذَفَ (النون)[2]؛ لالتقاء الساكنين.

وأمّا قولُ ابْنِ[3] أُذَيْنَةَ:

اضْرِبَ عَنْك الهمومَ طارقها   ضَرْبَك بالسَّوْطِ قَوْنَسَ الفَرَسِ

فإنه أراد النون الخفيفة وحذفها ضرورة تشبيها بحذفها لالتقاء الساكنين، وهذا شاذ.

فأما إذا كان ماقبل النون مضموما أو مكسورا، فمذهبُ سيبويه[4] أن

---

(١) وهو من شواهد ابن الشجري في الأمالي جـ١ ص٣٨٥، وانظر: أمالي القالي جـ١ ص١٠٨، والبيان والتبيين جـ٣ ص٣٤١، والإنصاف ص٢٢١، وحماسة ابن الشجري ص١٣٧، وابن يعيش جـ٩ ص٤٣، ٤٤، والمقرب جـ٢ ص١٨، والخزانة جـ٤ ص٥٨٨، وشرح شواهد الشافية ص١٦٠، والمغني ص١٥٥، ٦٤٢، وشرح شواهدهِ ص١٥٥ والعيني جـ٤ ص٣٣٤ والتصريح جـ٢ ص٢٠٨ والهمع جـ١ ص١٣٤ والدرر جـ١ ص١١١ والأُشموني جـ٣ ص٢٢٧ والضرائر ص٩٩، واللسان (قنس) والأغاني جـ١٨ ص١٢٩. وقد قال السيوطي في شرح شواهد المغني نقلا من الحماسة البصرية إن الأضبط من شعراء الدولة الأموية، وليس كذلك فالأضبط جاهلي قديم وانظر: الشعر والشعراء ص٣٤٣.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) لم أقف على مَنْ نسبه إلى ابن أذينة سوى الصيمري، وفي المؤتلف والمختلف ص٦٩ ـ ٧٠ اثنان يسميان ابن أذينة وهما: عُروة بن أُذَيْنَةَ بن الحارث بن مالك وليس البيت في ديوانه المطبوع.

والثاني: عبد الرحمن بن أُذينة بن سلمة عبد القيس، قال عنه الآمدي: «كان الحجاج ولاه قضاء البصرة، قال أبو اليقظان: وكان شاعرا، ولم ينشد له شيئا ولا وجدت له في أشعار عبد القيس شعرا».

والبيت في نوادر أبي زيد ص١٣، وفيه: «قال أبو حاتم: أنشدني الأخفش بيتا مصنوعا لطرفة: اضربَ عنك.. البيت. وانظر: الخصائص جـ١ ص١٢٦، والمحتسب جـ٢ ص٣٦٧ والإنصاف ص٥٦٨. وابن يعيش جـ٩ ص٤٤، والمغني ص٦٤٢، وشرح شواهدهِ ص٣١٥ والعيني جـ٤ ص٣٣٧، والهمع جـ٢ ص٧٩، والدرر جـ٢ ص١٠٣، والأشموني جـ٣ ص٢٢٩، والضرائر ص١٠٠ واللسان (قنس) وفيه: «.. قال ابن بري: البيت لطرفة، ويقال: إنه مصنوع» وانظر: معجم شواهد العربية ص٢٠٢ حيث قال صاحبه: وليس في ديوانه. والبيت في زيادات ديوان طرفة ضمن أبيات في ص١٩٥ قال عنها محقق الديوان: وردت هذه الأبيات في نسخة «أ» ص١٥٥ وقد جاءت الأبيات الثلاثة الأولى منها في «جـ» ص١٨٥، ويبدو أنها في ذم عمرو بن هند وأخيه قابوس «اضربَ، قال الصبان:« ضمنه معنى اطرد فعداه بعن» والقونس: ما بين أُذني الفرس، وقيل: عظم ناتئ بين أذنيه.

(٤) وهو أيضا مذهب الخليل، وانظر: الكتاب جـ٢ ص١٥٥.

تحـذِفَ النون في الـوقف، ولاتُعَـوّض منهـا شيئـاً كما كان ذلـك مـع التنـوين في الأسماء المرفوعة والمجرورة.

ويـونس[1] يُعَـوّض في المضمـوم واواً، وفي المكسـور يــاءً، تقـول: اخْشَـوُوا واخشَيِي/ على مــذهب من يقـول: زَيْــدُو، وزَيْــدِي، في الــوقف على المجرور [٦٢ / ب] والمرفوع، وستقف على هذا في بابه إن شاء الله تعالى.

(١) انظر المصدر السابق.

بَابُ أَلفَي الوصْلِ والقطْع

أمّا أَلفُ الوصل: فبَابُ دخولها على الأفعال، وهي في أوّل كُل فعلٍ ماضٍ على أكثر من أربعـة أحْرُفٍ، وفي الأَمْرِ من (الفعـل)[1] الثـلاثي إذا كان أولـه سَاكناً.

فأمّا الأفعال (المـاضيـة)[2] التي تكون في أولها ألف الوصل فتسعة أبنية، وهي: انْفَعَلْتُ نحـو: انْطَلَقْتُ، وافْتَعَلْتُ نحـو: اقْتَـدَرْتُ[3]، وافْعَلَلْتُ نحـو: احْمَرَرْتُ، واسْتَفْعَلْتُ نحـو: اسْتَغْفَرْتُ، وافْعَنْلَلْتُ نحـو احْرَنْجَمْتُ أي تقبضت، وافْعَالَلْتُ[4] نحو: احْمَـارَرْتُ، وافْعَوْعَلْتُ نحو: احْلَوْلَيْتُ، وافْعَوَّلْتُ نحو اعْلَوَّطْتُ الفرسَ إذا ركبته عريا، وافْعَلَّلْتُ بتشديد اللام الأولى نحو اقْشَعْرَرْتُ.

والألف في هذه الأبنية أَلفُ وصْل، وكذلك في مصادرها، فلا تُبْتَـدَأُ هـذه الألف إلا بـالكسر، وإنما وجب ذلـك؛ (لأنـه)[5] على تقـدير التقـاء السـاكنين؛ لأَنّها لاتستحق حركةً في الأصل، والحرفُ الـذي بعـدهـا سـاكنٌ، ولايُجْمَعُ بين ساكنين، وأصل حركة التقاء الساكنين الكسْرُ فَكُسِرَ لذلك.

وإنما سُمِّيَتْ هـذه ألفَ وصـلٍ، لأَنها زِيـدَتْ ليُتَـوَصَّـل بهـا إلى النطـق بالساكن الذي بعدها، فإذا ابتُدِئ بها فهي ثَابتةٌ مكسورة لِمَا بيّنا، وإذا وَصَلْتَ

---

(١) نقص في «ر».

(٢) زيادة في «ر».

(٣) في «ر»: ابتدرت، وفي اللسان (بدر): «وبادر الشيء... وابتدره... عاجله».

(٤) في الأصل: وافعالنت.

(٥) نقص في «ر» و «ق».

(الكلام)[1] سقطتْ؛ لاستغنائك عنها بحركة ماقبلها.

وأما الأمر من الفعل الثلاثي: فكل فعل (كان)[2] على ثلاثة أحرُف في الماضي إذا سكن ثانيه في المضارع، وأردت أن تأمر منه فإنك تحذفُ حرفَ المضارعةِ وتَزيدُ ألف الوصل في موضعه، والابتداءُ بها على وجْهَين:

ماكان ثالث الفعل (المضارع)[3] منْهُ مكسورا أو مفتوحا كسرْتَ أَلِفَهُ في الأمر كقولك في «يضرب»: اِضْرب، وفي «يصنع»: اِصْنع، والعلة في كسرها ماقدمناه.

و (ماكان)[4] ثانيه متحركا استُغْنِيَ عن ألف الوصل فيه كقولك في «يقُومُ»: قُمْ وفي «يَسِيرُ» سِرْ، وكذلك مأشبه هذا.

وماكان ثالث الفعل المضارع منه مضموما ضَمَمْتَ ألفه في الأمر مبتدئا، تقول في «يَقْتُل» اُقْتُل، وفي يخْرُج: اُخْرُج، وإنما ضُمَّتْ (في)[5] هذا للإتباع؛ لأنه أخفُّ في اللفظ؛ لئَلاَّ يخرج من كسرة إلى ضَمَّةٍ، (وذلك[4] مستثقل) قليل.

والأمر مما زاد على أربعة أحرف كالأَمْر من الثُّلاثيِّ (لأَنّ أصلها ثلاثة[4] أحْرُفٍ) والباقي زوائِدُ، كقولك في الأمر: استغفر الله، انطلق، اقتدر؛ لأَنَّه من غَفَرَ، وطَلَق، وقَدِر، وسنقف على كُنْهِ الزيادة في موضعهِ إنْ شاء الله تعالى.

وإذا لم تُسَمِّ الفاعلَ في شيءٍ مِمَّا أَلفُه أَلفُ وصل ضَمَمْتَ أَولَه إتباعا لِضَمَّة الثالث من الفعل، كقولك: اُستُغفِر، اُنطُلِق، اُقتُدِر، اُحرُنْجِمَ والعلّةُ في ضَمِّهِ كالعلّة في: «اُقْتُل» في الأمر.

---

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ر».

(٤) نقص في «ق».

(٥) زيادة في «ق».

وأمّا ألف القطع: فوضعُها من الأفعال ثلاثة أشياء:

أحدها: أنْ يكون الفعل الماضي على ثلاثة أحرف أولها الهمزة، وهي مقطوعة كقولك: أَكَلَ، وأَخَذَ، وأبى، وهذه التي يسميها القراء ألفَ أصل، وإنما سمَّوْهَا أصْلا /؛ لأنَّها من أَصل الكلمة غير زائدة فيها. [٦٣ / ا]

والثاني: أن يكون الفعلُ الماضي على أربعة أَحرف أوّلُها الهمزةُ فهي مقطوعة كقولك: أَكْرَمَ، وأَعْطَى، وأَنْزَلَ، وكذلك مصادرها.

وهذه الألف زائدة؛ لأَن الأصْلَ كَرُمَ، وعَطَا، ونَزَلَ، والهمزة زيدت للتعدية.

والثالث: أَنْ يقع في أَوّل الفعل المضارع إذا أَخْبَر المتكلم عن نفسه، وحَرَكتُها ـ إذا كان الفعل ثلاثيا أو أكثر من الرباعي ـ الفتحُ كقولك: أنا أَضْرِبُ، وآكُل، وأَسْتَغْفِرُ، وأَقْتَدِرُ.

وإن كان الفعل رباعيا فحركتها الضم للفرق بينهما كقولك: أنا أُكْرِمُ، وأُعْطِي، وأُحْسِنُ، وإنَّما كانَ الثلاثيُّ بالفتح أوْلَى؛ لأَنّ الفتحة أَخفُّ الحركاتِ والثلاثي أكثرُ من الرباعي، فوجب أن يكون الأَخفُّ للأكثر، ومازاد على الربّاعي فيجب له الفتحُ أيضا؛ لأنّ أَصْلَه ثلاثةُ أحرفٍ ثم لحقتْه الزيادة كما بيَّنّا، فوجب له الفتح على الأَصل.

فصل: وقد دخل ألف الوصل في عشرة أسماء لاغير، وهي:
ابن، وابنة[1]، واثنان، واثنتان، وامرأةٌ، وامْرُؤٌ، (واسْمٌ)[2]، واسْتٌ وايْمُن الله في القسم، وابْنُم بمعنى ابْن، قال المتلمس:

---

(١) في «ر»: وهي ابن وابنة وهو محذوف من بنو....

(٢) نقص في الأصل.

فَهَلْ لِيَ أُمٌّ غيرُها إنْ تَركْتُها[1]		أَبَى اللهُ إلا أنْ أَكُونَ لَها ابْنَما

وإنما دخلت ألف الوصل في هذه الأسماء تشبيها بدخولها على الفعل؛ لأن هذه الأسماءَ تتضمن الإضافة كما يتضمن الفعلُ الفاعلَ، ولحقها الحذفُ في آخرها كما يلحق الفعل إذا قلت: اُغْزُ، وارْم، فَسُكِّنَتْ أوائلُها كما سُكِّن أَوّلُ الفعل وأدْخلتْ ألف الوصل عليها ليمكن النطق بها، فإذا تحرّكتْ أوائلُها أو اتصلَتْ بكلام قبلها حذفْتَ الألِفَ؛ استغناءً عنها كقولك المْرءُ والمرأَةُ، ومررت بابْنِك، وسمعْتُ اسْمَك، وهذا اسْمٌ (كما)[2] قال رؤبة[3]:

باسْمِ الذي فِي كُلِّ سُوَرةٍ سُمُهْ

لما حَرَّك السين حذَفَ أَلف الوصْل، قال الشاعر[4]، أنشده سيبويه[5]:

---

(١) في «ق»: إن ذكرتها.

والبيت من شواهد المبرد في المقتضب جـ٢ ص٩٣، وانظر: الخصائص جـ٢ ص١٨٢ ومختارات ابن الشجري ص٣٢ والمنصف جـ١ ص٥٨ وابن يعيش جـ٩ ص١٣٣، والعيني جـ٤ ص٥٦٨، والأشموني جـ٤ ص٣٤١، والأصمعيات ص٢٤٥، ومعجم شواهد العربية ص٣٣١، وديوانه ص١٠.

(٢) نقص في «ر».

(٣) ليس في ديوانه المطبوع. ونسبه أبو زيد في النوادر لرجل من كلب. وهو من شواهد المبرد في المقتضب جـ١ ص٢٢٩، وانظر: نوادر أبي زيد ص١٦٦ ونسبه إلى رجُل من كَلْب، وانظر أيضا: نوادر أبي مسحل الأعرابي ص٩٥ والمنصف جـ١ ص٦٠، والإنصاف ص١٦، وأسرار العربية ص٨، وشرح شواهد الشافية ص١٧٦، واللسان (سمو) وفيه «قال ابن بري: وأنشد أبو زيد لرجل من كلب:

ارسل فيها بازلا يقرّمه		وهو بها ينحو طريقا يعلمه

باسم الذي......

وانظر أيضا: معجم شواهد العربية ص٥٣٦.

(٤) هو نصيب بن رباح، انظر: ديوانه ص٩٤.

(٥) انظر: الكتاب جـ٢ ص١٤٧، ٢٧٣.

وانظر أيضاً: المقتضب جـ١ ص٢٢٨، وجـ٢ ص٩٠، ٣٣٠، والجُمَل ص٨٦، والمنصف جـ١ ص٥٨، والإنصاف ص٤٠٧، وابن يعيش جـ٨ ص٣٥، وجـ٩ ص٩٢، والمغني ص١٠١، وشرح شواهده ص١٠٤، والهمع جـ٢ ص٤٠، والدرر جـ٢ ص٤٤، واللسان (يمن). هذا و «ايمن» عند البصريين اسم مفرد، وعند الكوفيين جمع يمين، انظر الخلاف في ذلك في الإنصاف ص٤٠٤، ٤٠٩.

فَقَال، فريقُ القوم لَمَّا نَشَدْتُهم   نَعْمَ وفَرِيقَ لَيْمُنُ اللهِ مانَدْري

فحذف ألف «ايمن» لما وصلها بالكلام كما ذكرنا، والدليل على أنّ أواخرَ هَذهِ الأسماء محذوفةٌ أنّك إذا صَغَّرْتَ شيئا منها رَدَدْتَ المحذوفَ إليها كقولك: بُنَيّ، وسُمَيّ، (وسُتَيْهَة)[1].

وهذه الأسماءُ تبدأ بالكسر، إلا «ايْمُناً» فإنّ الفتحَ فيها أكثرُ، وإنما وجب ذلك؛ لأنه اسْمٌ غير متمكن فَفُتِح لِيُفَرَّق بين المتمكن وغيره.

وأمّا جميع الأسماء غير ماذكرنا فألفاتها قَطْعٌ نحو إسماعيل، وإبراهيم، وإسرائيل، وأحمر، وأخضر، وأسود، وإصْطبلٌ، ونحو ذلك.

ولم يدخل ألف الوصل[2] على شيء من الحروف إلا على لام المعرفة في قولك: الرجل (والمرأة)[3] والغلام، وحركَتُه الفتحُ لِيُفْرَق بين مادخل على الأفعال المتصرفة والأسماء المتمكنة، وبين مادخل على الحروف.

قال شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى النحوي: لمّا كان دخولها على الحرْف نادر أُعْطِيَ من الحركات نادِراً، فاعرفه إن شاء الله.

فصل: واعلم أنّ ألفَ الاستفهام ألفُ قطع، فإذا دَخَلَتْ على ألف الوصل حُذِفَتْ ألف الوصل؛ للاستغناء عنها بحركة ألف الاستفهام.

[٦٣ / ب] وحركة ألف: الاستفهام الفتح (لاغير)[4] كقولك إذا استفهمْتَ: أَبْنُ زيدٍ

---

(١) نقص في «ر».

(٢) هذا مذهب سيبويه، ويرى الخليل أن الهمزة أصلية فهي عنده همزة قطع، انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٦٣ ـ ٦٤، وجـ٢ ص٢٧٢، واختار المبرد رأي سيبويه انظر: المقتضب جـ١ ص٨٣، جـ٢ ص٩٠ ـ ٩٤، وانظر أيضا: ابن يعيش جـ٩ ص١٧ والهمع جـ١ ص٧٨ ـ ٧٩.

(٣) نقص في «ر» و «ق».

(٤) نقص في «ر».

أنْتَ؟ أَسْتَغْفَرَ زيدٌ ربَّهُ؟، أَقْتَدَرَ زَيْدٌ على عمرو؟ وأَنْطَلَقَ زَيْدٌ؟ (كما)[1] قال الله عز وجل: ﴿أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللهِ عَهْداً﴾[2] ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ[3] عَلَى الْبَنِينَ﴾.

فإن دخل ألفُ الاستفهام على ألفِ القطع في اسمٍ كان أو فِعْل، ففيه أربعة أوجه:

الأوّل: أنْ تُحقِّقَ الهمزتين فتقولَ: أَأَكْرَمْتَ زيداً؟ وهذا هو الأصل؛ لأن الهمزة الأُولى للاستفهام، والثانية همزة «أكرمت».

والثاني: أَنْ تُحَقِّقَهُا وتجعلَ بينهما ألفا استثقالا لالتقائهما كقولك: آأكْرَمْتَ زَيْداً كما[2] قال ذو الرُّمّة:

فَيَاظَبْيَةَ الوعْسَاء بين حُلاحِلِ ... وبين النَّقَا آأنتِ أَمْ أُمُّ سَالِم[4]

وكما قال مُزَرِّدُ بْنُ ضرارٍ أخُو الشَّمّاخ:

تَطَالَلْتُ[5] فَاسْتَشْرَفْتُهُ فَرَأَيْتُهُ ... فَقُلْتُ لَهُ آأَنْتَ زَيْدُ الأَرَانِبِ

---

(١) نقص في «ر».

(٢) الآية ٨٠ من سورة البقرة.

(٣) الآية ١٥٣ من سورة الصافات.

(٤) وهو من شواهد سيبويه جـ٢ ص١٦٨، وانظر: المقتضب جـ١ ص١٦٣، والكامل ص٤٦٢ وأمالي القالي جـ٢ ص٦١، والخصائص جـ٢ ص٤٥٨، والإنصاف ص٤٨٢، وابن يعيش جـ١ ص٩٤ وجـ٩ ص١١٩، وشرح شواهد الشافية ص٣٤٧، والهمع جـ١ ص١٧٢ والدرر جـ١ ص١٤٧، واللسان (جلل) وديوانه ص١٦٧. الوعساء: رمال لينة، وحلاحل: موضع ويروى بالجيم، والنقا: الكثيب من الرمل.

(٥) في الأصل: تطاليت، وأثبت مافي «ر» و «ق» وهو الموافق لرواية المصادر الأخرى والياء في تطاليت مبدلة من اللام في تطاللت كما تسريت وتظنيت.

وفي «ق»: زيد الأراقم، وفي اللسان (رقم) «الأراقم حي من تغلب وهو جشم». وهذا البيت لم يذكره صاحب معجم شواهد العربية ولم أهتد إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة، ووجدته في زيادات ديوان ذي الرمة ص١٨٤٩، وفي اللسان (باب ألقاب الحروف وطبائعها وخواصها ـ حرف الهمزة جـ١ ص١١) وهو منسوب فيه إلى ذي الرمة أيضاً، كما وجدته في تاج العروس (شرف) ولم ينسبه الزبيدي. تطاللت: في اللسان (طلل) «الإطْلاَلُ: الإشراف على الشيء... وتَطَالَلْتَ: تطاولت فنظرت» استشرفته: الاستشراف أن تضع يدك على حاجبك وتنظر، وأصله من الشرف والعلو كأنه ينظر إليه من مكان مرتفع».

والثالث: أن تُخَفّف الهمزةَ الثانيةَ، وتجعلها بيْنَ بَيْنَ كقولك: أاكرمْتَ زيدا، (كما)[1] قال الأعشى:

أانْ رَأَتْ رَجُلاً أَعْشَى أَضَرَّبه رَيْبُ الزّمَانِ[2] ودَهْرٌ مُفْنِدٌ خَبِلُ

والرابع: أنْ تفصل بينهما بالألف، وتخفف الثانية مع بعدها من الأولى فتجعلها بيْنَ بيْنَ فتقول: آاكرمْت زيداً.

وقد قرئ بهذه الأوجه (الأربعة)[3] ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾[4] بالتحقيق[5]، و ﴿آأَنْذَرْتَهُمْ﴾ بالتحقيق[6] مع الفصل، و ﴿أَانْذرْتَهُمْ﴾ بالتخفيف[7] و ﴿آانْذَرْتَهُمْ﴾ بالتَّخْفيفِ[8] مَع الفصْل، (وقُرِئَ[9]): ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ[10]﴾

---

(١) نقص في «ر».

(٢) في «ر» و «ق»: ريب المنون، وفي «ق» «مُفْسِدٌ» بدلاً من «مُفْنِد».

وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٧٦، جـ٢ ص١٦٧، وانظر: المقتضب جـ١ ص١٥٥ والإنصاف ص٧٢٧ وابن يعيش جـ٣ ص٨٣، وشرح شواهد الشافية ص٣٣٢ واللسان (تبل) ومعجم شواهد العربية ص٢٩٠ وديوانه ص٤٢. الأعشى: الذي لايبصر ليلا، المنون: المنية وهي الموت، والمفند: من الفند وهو: الخرف وإنكار العقل من الهرم والمرض، والخبل: من الخبال وهو الفساد.

(٣) نقص في «ق».

(٤) الآية ٦ من سورة البقرة، والآية ١٠ من سورة يس.

(٥) أي بلا فصل وهي قراءة ابن ذكوان، وهشام من مشهور طرق الداجوني عن أصحابه عنه ، وهي أيضا قراءة عاصم وحمزة والكسائي، وكذا رَوْحٌ وخلف ووافقهم الحسن والأعمش.

(٦) وهي قراءة ابن عباس، وابن أبي إسحاق، ورويت عن هشام من طريق الجمال عن الحلواني.

(٧) أي بلا فصل، وهي قراءة ورش من طريق الأصبهاني، وابن كثير، وكذا رويس وهو أحد الوجهين عن الأزرق.

(٨) وهي قراءة قالون وأبي عمرو وإسماعيل بن جعفر عن نافع وهشام من طريق ابن عبدان وغيره عن الحلواني، وكذا أبو جعفر، ووافقهم اليزيدي. وانظر: السبعة ص١٣٤ والتيسير ص٣٢، وإبراز المعاني ص٩٥ ـ ١٠١ والنشر جـ١ ص٣٦٣ والإتحاف ص٥٥ وص١٥٦ ـ ١٥٧ والبحر المحيط جـ١ ص٤٧، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ ص٤١.

(٩) نقص في «ر».

(١٠) الآية ١١٦ من سورة المائدة.

بالتحقيق[1]، و ﴿أأنتَ قُلْتَ﴾ بالتحقيق[2] والفصل، و ﴿أأنْتَ﴾ بالتخفيف[3]، و ﴿آأنْتَ﴾ بالتخفيف[4] مع الفصل[5] فإن دخلت ألف الاستفهام على (ألف)[6] أَيْمُن الله، أوْ على الألف واللام[7] لم تُحذفا، وأُبدِل منها مدة (وإنّما لم تُحْذَفا[5])، وإن كانا ألفي وصل؛ لأنّ حركتها الفتح، وحركة ألف الاستفهام الفتحُ، فلو حذفْتَهُما في الاستفهام لالتبس الخبر بالاستخبار فتقول إذا اسْتفهمت: آايمنُ الله لتفعلنَّ؟ آالرجل في الدار؟ كما قال الله عز وجل: ﴿قُلْ آالذَّكَرَيْنِ[8] حَرَّم أَم الأُنْثَيَيْنِ﴾ و ﴿قُلْ آاللهُ[9] أَذِنَ لَكُمْ﴾.

فصل: وإذا وصلت (الكلام)[10] وكان قبل ألف الوصل ساكن حذفت ألف الوصل، وحرّكْتَ ذلكَ الساكنَ؛ لالتقاء الساكنين.

والأَصل في حركة التقاء الساكنين الكسرُ، نحو: ﴿قُمِ اللَّيْلَ[11]﴾، اضربِ الرَّجُلَ سَلِ ابْنَ زيد، خُذْ اسْمَكَ، كما قال الله عز وجل: ﴿وَقُلِ[12] اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُه﴾ وسنبيّن ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

(١-٢-٣-٤) انظر مراجع تخريج آيتي البقرة ويس السّابقَتيْن في ص٣٩٤.

(٥) نقص في «ر» .

(٦) زيادة في «ر».

(٧) في «ر»: على ألف اللام.

(٨) الآيتان ١٤٣، ١٤٤ من سورة الأنعام.

(٩) الآية ٥٩ من سورة يونس. وقد أجمع القراء على عدم حذف همزة الوصل في آيتي الأنعام وآية يونس. كما أجمعوا على عدم تحقيقها لأنها همزة وصل، وهي لاتثبت إلا في الابتداء، وأجمعوا أيضا على تليينها، واختلفوا في كيفية التليين، انظر: التيسير ص١٢٢، وإبراز المعاني ص٩٩، والنشر جـ١ ص٣٧٧، والإتحاف ص٦٢ ـ ٦٣.

(١٠) نقص في «ر».

(١١) الآية ٢ من سورة المزمل.

(١٢) الآية ١٠٥ من سورة التوبة.

فإن كانت الألفُ التي تحذفها مضمومة (ضممت)[1] للإتباع، فلك في الساكن الذي قبلها وجهان:

إن شِئْتَ أجْرِيْتَه على الأصل بالكسر فتقول: قِم اخرج، هلِ انْطَلِق (بزيد؟)[2].

وإن شئتَ ضَمَمْتَ للإتباع كما ضَمَمْتَ الألف فتقول: قُمُ اخْرُج، هَلُ انْطَلق بزيدٍ؟ وقد قُرِئَ بها جميعا: ﴿قُلِ[3] انْظُرُوا﴾، ﴿وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ[4]﴾.

واعلم أنّ جميع مايذكره القُرَّاءُ من الألفات لاتخرج عَمّا ذكرنا، إما أن تكون وصْلاً أوْ قطعا لاغَيْرُ، إلا أنهم[5] سَمَّوها بأَسماءٍ نحو ألف مالم يسم فاعله، وألف المُخْبِر عن نفسه، وألف الأداة وغير/ ذلك مما ذكروه وكُلّها تعتبر بما ذكرنا، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل. [٦٤ / أ]

---

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) نقص في «ق».

(٣) الآية ١٠١ من سورة يونس، وقد استشهد بها سيبويه في جـ٢ ص٢٧٥ على قراءة من ضم اللام، ثم قال: «....فضموا الساكن حيث حركوه كما ضموا الألف في الابتداء، وكرهوا الكسر هـهنا كما كرهوا في الألف فخالفت سائر السواكن كما خالفت الألف سائر الألفات، معنى ألفات الوصل» ثم قال: «....وقد كسر قوم فقالوا: قل انظروا، ولم يجعلوها كالألف ولكنهم جعلوها كآخر جير» وقراءة الكسر التي أشار إليها سيبويه والصيمري هي قراءة عاصم، وحمزة ويعقوب، وقرأ الباقون بضم اللام. انظر: السبعة ص١٧٥، وإبراز المعاني ص٢٤٩، والبحر المحيط جـ٥ ص١٩٤، والنشر جـ٢ ص٢٢٥، والإتحاف ص١٨٣، ٣٠٣.

(٤) الآية ١٠ من سورة الأنعام، والآية ٣٢ من سورة الرعد، والآية ٤١ من سورة الأنبياء وقد قرأ بكسر الدال على أصل التقاء الساكنين عاصم وأبو عمرو وحمزة، ووافقهم يعقوب والمطوّعي والحسن، وقرأ الباقون بضم الدال إتباعا. وانظر: السبعة ص١٧٤، والنَّشر جـ٢ ص٢٢٥، والإتحاف ص١٨٣.

(٥) في الأصل: لأنهم سموها....

باب القسم

أدوات القسم خَمْسٌ: البَاءُ والواو، والتَّاء، واللاَّمُ، ومِنْ.

فأمّا البـاء فهي الأصل في القسم؛ لأنها تـدخل على كل مُقْسَمٍ بِـه، ظـاهراً كان أو مضمرا كقولك: بالله لأَفعلنَّ، وبه لأَفعلن، وبكَ لأفعلن، قال الشاعر[1]:

ألا نـــادَتْ أمَيْمَـــةُ بـــاحتمالِ لتَحْـزُنَني فـلا بِـكِ مَـاأُبـالِي

والواو بدل من البـاء؛ لأنها من مخرج واحـد، فهي تـدخل على كل مظهر، ولا تـدخل على شيء من المضمرات، تقول: واللهِ، وزيـدٍ، وحَقِّـكَ، ولاتقول: «وَكَ»، ولا «وَهُ»، والتـاء بـدل من الواو، كما تكون بـدلا منهـا في مـواضع من العربيـة كقولك: تُجَاه، وتُراث؛ لأنه من الوجه، ومن «وَرِثْت»، وكـذلـك تقوى، وتُقَى؛ لأَنه من وقيت، ولا تدخل ـ أَعني التـاءَ ـ إلا على (اسم)[2] الله (تعـالى)[2] تقول: تـالله لأَفْعَلَنَّ، (كما)[2] قـال الله عز وجل: ﴿وَتَـاللهِ لأَكِيـدَنَّ[3] أَصْنَـامَكُمْ﴾ وفيـه معنى التعجب مع اليمين، وكذلك اللام، لاتـدْخل إلا على (اسم)[4] الله (تعـالى)[4] وفيها أيضا معنى التعجب (واليمين)[5] قال أبو ذؤيب الهذلي[6]:

---

(١) هو غُوَيّـة بن سلمى بن ربيعـة. والبيت من شواهـد ابن جني في الخصـائص جـ٢ ص١٩، وانظر: ابن يعيش جـ٨ ص٣٤، وجـ٩ ص٩٩، وشرح الحماسة للمرزوقي ص١٠٠١، ويقول: أظهرت هذه المرأة من نفسهـا ارتحـالا عني لتجلب علي حزنا وغما، ونادت بالفراق وكثرته على ألسنة الناس، ثم انصرف عن الإخبار عنها، وأقبل عليها يخاطبها، ومـاأبـالي: جواب القسم.

(٢) نقص في «ر».

(٣) الآية ٥٧ من سورة الأنبياء.

(٤) نقص في «ر».

(٥) زيادة في «ر».

(٦) ونسبه سيبويه والأعلم إلى أمية بن عائذ الهذلي، ونسبه الزمخشري في المفصل إلى عبد مناة الهذلي، قال =

لِلَّـه يبقىَ على الأَيّـام ذو حِيَـدٍ   بِمُشْمَخِرٍّ بـــه الظيَّـــانُ والآسُ

ويروى: تالله، أراد: والله لايبْقَى.

وأما «مِنْ»: فلا تستعمل إلا في قولك: مِنْ رَبِيٍّ (قالوا مِنْ[1] رَبٍّ) ([2] إنّـكَ لأشَرٌّ؛ ومنهم مَنْ يَضُمّ الميم فيقول: مُنْ رَبِي[2]) ليَدُلّ[3] بذلك على اختصاصه بهذا الاسم دون غيره مِمّا يحلف به.

وتقول: إي[4] هاللهِ لقد كان كذا، يريد: إي واللهِ تجعلها (ههنـا)[3] عوضـا من الواو ولا يجوز اجتماعها.

والنطق بها[5] على وجهين:

منهم من يحذف الألف من اللفظ لالتقاء السـاكنين فيقول: هـالله مثل[6] والله.

= ابن يعيش: «...وقيل للفضل بن العباس الليثي» وذكر السيوطي في شرح شواهد المغني شطره الأول مع شطر آخر هو:

أدفى صلود من الأوعال ذو خدم

ضمن قصيدة لساعدة بن جؤية. وهو في ديوان الهذليين ص٢٢٧، ٤٣٩، لأبي ذؤيب، ونُسب إلى مالك بن خالد الخناعي.

وهو من شواهد سيبويه جـ٢ ص١٤٤، وانظر: المقتضب جـ٢ ص٣٢٤، والجُمل ص٨٤، واللامات ص٧٣، والمخصص جـ١٣ ص١١١، وابن يعيش جـ٩ ص٩٨، ٩٩، والخزانة جـ٤ ص٢٣١ والمغني ص٢١٤، وشرح شواهدِهِ ص٥٧، ١٩٥ والهمع ص٣٢، ٣٩، والدرر جـ٢ ص٢٩، ٤٤، والأشموني ص٢٨٣، واللسان (حيد)، ومعجم شواهد العربية ص١٩٧، والحيد كعنب: جمع حَيد بالفتح وهو النتوء في قرن الجبل، والمشمخر: الجبل العالي، والظيان: ياسمين البر، والآس: الريحان، وهما ينبتان في الجبال وحُزُون الأرض.

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢-٢) نقص في «ر».

(٣) زيادة في «ر» .

(٤) في ابن يعيش جـ٨ ص٢٤: «وأما» إي فحرف يجاب بـه كنعم وجير، ولا يستعمل إلا في القسم». وانظر: مُغْني اللبيب ص٧٦.

(٥) في «ر» و «ق»: بها.

(٦) في مغني اللبيب ص٣٤٩: «يقال: «هاالله» بقطع الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات ألف «ها» وحذفها».

ومنهم من يثبت الألف مع وجود الساكن بعدها؛ لأنه مُدغم، فيقول: هَاللهِ على قياس «دابَّة» و «ضَالّ» وما أشبه ذلك.

واعلم أنّ هذه الحروفَ في موضع نصب بفعلٍ محذوفٍ، فإذا قُلْتَ: بالله لأفْعَلَنَّ، فالأصل، أحلِفُ بالله، أو أقسم بالله، ومأشبه ذلك، إلا أنه حُذف لدلالة الكلام عليه؛ ولذلك كان الأصل في حروف القسم «الباءُ»؛ لأن «الباءَ» هي التي توصل الفعل إلىٰ مابعدها كقولك: مررت بزيد، فالباءُ أوْصَلت المرور إلى زيد، وهي لتعدية الأفْعال بمنزلة الهمزة كما بينا.

فإذا حذفت شيئا من هذه الحروف في القسم نصبْتَ الاسْمَ المقسمَ به كقولك: اللّهَ لأَفْعَلنَّ، (كما)[1] قال ذو الرُّمة:

ألاَ رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللهَ نَاصِحُ ... ومَنْ قَلْبُه لي في الظِّبَاء السوانِحِ[2]

فَنَصَبَ بفعل مضمر.

فإن أدخلت ألف الاستفهام على الاسم المقسم به تركته على جرّه[3]، وصارت ألف الاستفهام عوضا من حروف القسم، تقول: آللّهِ لتفعلنّ؟

فصل: وتُسْتعمل في القسم (أيضا)[4] أسماءٌ تضاف إلى المقسم به كقولك: ايْمُن اللهِ لأَفعلنَّ، فايْمُن (الله)[1] رفع بالابتداء، وخبره محذوف تقديره: ايْمُنُ الله قَسَمِي، أَوْ ايْمُن اللهِ مأُقْسِمُ به، ولأَفعلنَّ جواب القسم.

---

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٧١ وجـ٢ ص١٤٤، وانظر: المخصص جـ١٣ ص١١ وابن يعيش جـ٩ ص١٠٣، ومعجم شواهد العربية ص٨٧ وملحقات ديوانه ص١٨٦١، الظباء مأأخذ عن ميامن الرامي فلم يمكنه رميه حتى ينحرف له فيتشاءم به، ومن العرب من يتيمن به لأخذه عن الميامن فجعله ذو الرمة مشؤوما، وضرب به المثل في انحراف ميَّة عنه ومخالفة قلبها وهواها لقلبه وهواه.

(٣) في «ر» و «ق»: على حده.

(٤) زيادة في «ر».

وقد تحذف النون منه فيقال: ايمُ الله لأفعلنّ.

و (قد)[1] تحذف / الياءُ (أيضا)[2] فتبقى الميم وحدها فيقال: مُ الله لأفعلنّ [٦٤ / ب] وإنّما (جاز)[3] ذلك لكثرة استعمالهم لهذا الاسم في القسم.

ومن ذلك: لَعَمْرُ الله، وأَمانَةُ الله (ٔ[4] وعهدُ الله، ويمينُ الله.

كل ذلك مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف، كأنك قلت: أَمانةُ الله لازمةٌ لي[4]) وعهدُ الله يلزمني، ويمينُ الله حَلِفي (وما أشبه ذلك)[2].

ويجوز النصب في «أَمانةِ الله» و «عهدِ الله» ويمينِ الله»، (فتقول: أمانةَ الله، وعهدَ الله، و[1] يمينَ الله) كأنك تقول: أُلزِمُ نفسي أَمانةَ الله وعهدَ الله، وأَذْكُر يمينَ الله، قال امْرُؤ القيس:

فقلت يمينُ الله أَبْرح قاعداً ولو قَطّعُوا رأسي لدَيْكِ وأوصالي[5]

ومما يستعمل في القسم من المصادر قولهُم: عَمْرَكَ اللهَ إلاّ فَعَلْتَ، وقِعْدَكَ اللهَ إلا فعَلْتَ، فعَمْرُك، وقِعْدُك مصدران منصوبان بفعل مضمر، ومعنى عَمْرَك[6] الله (إلاّ فعلتَ)[7] كأنك قلت: عَمّرتُك اللهَ، أيْ ذكَّرْتُكَ تعميرَكَ اللهَ،

---

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) زيادة في «ر».

(٣) نقص في الأصل.

(٤-٤) نقص في «ق».

(٥) وهو من شواهد سيبويه جـ٢ ص١٤٧، وانظر: المقتضب جـ٢ ص٣٢٦، والجمل ص٨٥، والخصائص جـ٢ ص٢٨٤، وابن يعيش جـ٧ ص١١٠ وجـ٨ ص٣٧، وجـ٩ ص١٠٤، والخزانة جـ٤ ص٢٠٩ - ٢٣١، والمغني ص٦٣٧، وشرح شواهده ص١١٧، والعيني جـ٢ ص١٣ والتصريح جـ١ ص١٨٥، والهمع جـ٢ ص٣٨، والدرر جـ٢ ص٤٣، والأشموني جـ١ ص٣٢٢، وديوانه ص٣٢.

(٦) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص١٦٢ - ١٦٣، والمقتضب جـ٢ ص٣٢٦ - ٣٢٩، وفي حواشي المقتضب من هذه الصفحات فضل بيان، وانظر أيضا: اللسان (عمر) وقال ابن عقيل في شرح التسهيل جـ١ رقم ١٣٨/أ: «وللنحويين فيه كلام مضطرب منتشر متكلف».

(٧) نقص في «ر» و «ق».

أيْ وصفَك الله بالعُمْرِ، والعُمُر والعَمْر جميعا: البقاء، كأنّك قلت: سألتك بعمرِك الله وبتعميرك الله أي بوصفك له بالبقاء، ثم حذفْتَ الباء، ونصبْتَ المصدر بالفعل المضْمر، قال (سُحَيْم)[1] عبد بني الْحَسْحَاس:

أَلِكْنِي إِلَيْهَا عَمْرَكَ اللهَ يا فَتَى　　　بآيةِ ما جاءَتْ إِلَيْنَا تَهادِيا[2]

فمعنَاه ما ذكرنا

وقد يستعملون فعله أيضا في القسم فيقال: عَمّرتُكَ الله، أيْ سألتُك بعَمْرِ الله، أيْ ببقائه، قال الشاعر[3]: (أنشده[1] سيبويه)

عمرتُكِ الله إلا ما ذكرتِ لنا　　　هَلْ كُنْتِ جارتَنا أيامَ ذِي سَلَمِ

وأنشد ابنُ الأَعرابي[4]:

عَمَرتُكُمُ آباءَكُم إذْ لقيتُمُ　　　أَلم تُخْبِرُوا الأَقوامَ كيفَ نُضَارِبُ[5]

فقال: عَمَّرتُكُم، أي حَلَّفتكم بعُمر آبائكم.

وقعدك (الله)[6] يجري هذا المجرى، كأنّه قال: (أسألك)[7] بقعدك الله، أي

---

(١) نقص في «ق».

(٢) وهو من شواهد الزجاجي في اللامات ص٧٧، وانظر: مقاييس اللغة (ألك) وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٢٣٩ وحماسة ابن الشجري ص١٦٠، وورد عرضا في الخزانة جـ١ ص٢٧٣، ألكني: أبلغ رسالتي، والألوك الرسالة، والتهادي: مشي النساء والإبل الثقال، وهو مشي في تمايل وسكون.

(٣) هو الأحوص، انظر: ديوانه ص١٩٩.

وانظر أيضا: الكتاب جـ١ ص١٦٣، والمقتضب جـ٢ص٣٢٩ والكامل ص٧٦٠ وشرح السيرافي جـ٢ قسم ١ ص٤٠٩، والخزانة جـ١ ص٢٣١ والهمع جـ٢ ص٤٥، والدرر جـ٢ ص٥٣ واللسان وتاج العروس (عمر). وذو سلم: موضع بالحجاز عند جبل قريب من المدينة. انظر معجم البلدان جـ١ ص١٦٣.

(٤) هو محمد بن زياد أبو عبد الله، أخذ عن الكسائي، وروى عنه ثعلب وابن السكيت، له عدة كتب منها «النوادر» و «الخيل». توفي بسامرا سنة إحدى وثلاثين ومائتين انظر: شذرات الذهب جـ٢ ص٧٠ ـ ٧١، ومرآة الجنان جـ٢ ص١٠٦ والبغية ص٤٢ ـ ٤٣.

(٥) لم أعثر لهذا البيت على قائل ولم أهتدِ إلى من استشهد به في كتب النحو أو كُتب الأدب، أو كتب اللغة المتداولة.

(٦) نقص في «ر».

(٧) نقص في «ق».

بوصْفِكَ له[1] بالثبات، مأخوذ من قواعد البناء، وهي أساسُه الثَّابتةُ، ويقال: قِعدَك الله، وقَعيدَك الله، قال مُتَمِّمُ بْنُ نُوَيْرَةَ:

بِقِعْدِكِ أَلاَّ تُسْمِعِيني مَلامَةً وَلا تَنْكَئِي قَرْحَ الفُؤادِ فَيِيجَعَا[2]

وقال الآخر[3]:

قَعِيدَ كُمَا اللهِ الذى أَنْتُما لَهُ أَلَمْ تسمعا بالصَّفْقَتَيْنِ المُنَادِيَا

ولم يُسْتَعْمَلْ من «قِعدك» فعل كما اسْتُعْمِل «عَمَّرتُك» (الله)[4] من عمرك (الله)[5] واسم الله منصُوب بعَمْرَك؛ لأَنه مصدر يعمل فيما بعده كما تقول: سألتك (بذكرك)[6] الله، وبوصفِك الله بالبقاء فتنصبُ بالمصْدر.

فصل: وتقول: أَقْسَمْتُ لأَفْعَلَنَّ (وأقسم[6] لأَفْعَلَنَّ) (وَأَذْهَبَنَّ)[7] وأَحْلِفُ لأَذْهَبَنَّ، وأَشْهَدُ لأَفْعَلَنَّ، فيكون (جميع)[6] ذلك بمنزلة: والله لأَفْعَلَنَّ وإنْ كان لَفْظُه لَفْظَ الخبر، كما تقول في الدعاء: غَفَرَ الله لك، فلفظه لفظُ الخبرِ ومعناه الدعاء، كأنّك

---

(١) في «ق»: بوصفك الله بالثبات، وانظر: اللسان (قعد) حيث قال ابن بري: «.. وقعدك الله استعطاف وليس بقسم، كذا قال أبو علي، قال: والدليل على أنه ليس بقسم كونه لم يجب بجواب القسم».

(٢) وهو من شواهد المبرد في المقتضب جـ٢ ص٣٣٠، والكامل ص٥٢، وذكره المبرد في الكامل ضمن قصيدة متمم في ص٧٥٧، برواية: فعمرك الله ألا تسمعيني ملامة، وانظر: المنصف جـ١ ص٢٠٦ والمخصص جـ١٣ ص١١٧، والبيان والتبيين جـ٢ ص١٩٣، والخزانة جـ١ ص٢٣٤، والهمع جـ٢ ص٤٥، والدرر جـ٢ ص٥٥، واللسان (قعد) وروايته في هذه المصادر هكذا: قعيدك ألا.. البيت وانظر: معجم الشواهد ص٢١١.

(٣) البيت للفرزدق وهو من شواهد المبرد في الكامل ص٥٢ وانظر: اللسان (قعد) والهمع جـ٢ ص٤٥ والدرر جـ٢ ص٥٤ وروي: ألم تسمعا بالبيضتين، في جميع المصادر. وهو في معجم البلدان (البيضتان) والبيضتان موضع بالشام، وانظر أيضا: معجم شواهد العربية ص٤٢٣، وديوانه ص٨٩٥، وروايته أيضا: بالبيضتيْن.

(٤) نقص في «ر».

(٥) نقص في «ر» و «ق».

(٦) نقص في «ق».

(٧) زيادة في «ر».

قُلْتَ: أَسْأَلُ اللهَ أَنْ يغفر لك، قال الله عز وجل: ﴿والله يَشْهَدُ[1] إِنَّ المُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾، وقال النابغة:

فَحَلَفْتُ يا زُرْعَ بْنَ عمرٍو[2] إنه ... مِمَّا يَشُقُّ عَلَى العَدُوِّ ضِرَارِي

فلفظه لفظُ الخبر، ومعناه القسم، والتقدير في هذا كله: أَقسمْتُ بالله،/ [٦٥ / ١] (وأقسم[3] بالله) (وحلفت[4] بالله) (وأحلف[3] بالله)، وأشهد بالله، إلا أنهم يحذفون لدلالة الكلام عليه، وقال الشاعر، أنشده سيبويه:

فَأُقْسِمُ أَن لو الْتقينا وَأَنْتُمُ ... لَكَانَ لكُم يومٌ من الشَّرِّ[5] مُظْلِمُ

فالمعنى: فأقسم بالله.

وتقول: قَسَماً لأَفْعَلَنَّ، وَيَمِيناً لأَذْهَبَنَّ، على إضمار الفعل، كأنك قُلْتَ: أُقْسِمُ قَسَماً، وقد يحذفون هذا الفعل مع المقسم به جميعا، ويقتصرون على جواب القسم كقولك: لأَقُومَنَّ، ولأَفْعَلَنَّ، (والمعنى: والله)[6] لأَقُومَنَّ، والله لأَفْعَلَنَّ، وكُلُّ هذا اختصار (وإيجاز)[6]؛ لدلالة الكلام على المراد (كما)[7] قال الله عز وجل: ﴿لأُقَطِّعَنَّ[8] أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ فجاءَ بجواب القسم ولم يتقدم لفظُ القسم.

---

(١) الآية ١ من سورة المنافقون.

(٢) في «ر» و «ق»: إنني، وهي رواية الخزانة والعيني.

ولم يرد لهذا البيت ذكر في معجم شواهد العربية ولم أهتد إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة، وورد عرضا في الخزانة جـ٣ ص٦٨، وورد في العيني عرضا أيضا جـ١ ص٤٠٥، وانظر: ديوانه ص٩٨.

(٣) نقص في «ق».

(٤) نقص في «ر» و «ق».

(٥) البيت للمسيّب بن علَس.

وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٥٥، وانظر: ابن يعيش جـ٩ ص٩٤، والخزانة جـ٤ ص٢٢٤، والمغني ص٣٣، وشرح شواهده ص٤٠. والتصريح جـ٢ ص٢٣٢، والأشموني جـ٣ ص٤٠٢.

(٦) نقص في الأصل.

(٧) نقص في «ر» و «ق».

(٨) الآية ١٢٤ من سورة الأعراف، والآية ٤٩ من سورة الشعراء.

وقال الشاعر[1]:

وَلَقَـدْ عَلِمْتُ لَتَـأْتِيَنَّ عَشِيَّـةٌ ... مَا بَعْدَهَا خَوْفٌ عَلَيَّ وَلاَ عَدَم

(كأنّه قال: والله لَقَدْ علمت)[2]

فصل: واعلم أنَّ جَوابَ القسم يكون بأربعة أشياء:

باللاَّمِ، وإنَّ، وَمَا، وَلاَ.

فاللامُ و «إنّ» للإيجاب، و «ما» و «لا» للنفي.

فأمّا اللامُ: فتدخل على الاسم والفعل، فإذا دخلت على الاسم ارتفع بعدها (الاسم)[3] بالابتداء كقولك: واللهِ لزيدٌ مُنْطَلِقٌ، وواللهِ لعَمْرٌو منطلقٌ، وإذا دخلت على الفعل المضارع نقلَتْهُ إلى الاستقبال، وألْزَمَتْهُ النونَ الخفيفة أو الثقيلة، لايجوز غيرُ ذلك ليُفْرَقَ بينها وبين لام الابتداء كقولك: (والله)[4] ليَقُومنَّ زيد، وليَذْهَبنَّ عمرو، ولأَقُومَنْ ولأَذْهَبَنْ.

ولا تدخل هذه اللامُ على الفعل الماضي إلا مع «قَدْ»، ولا يَحْسُنُ حذفُ «قَدْ» مَعَها إلا في الشعر كَمَا قال امرؤ القيس:

حَلَفْتُ لها باللهِ حلفةَ فاجِرٍ ... لنَامُوا فما إنْ مِنْ حَديثٍ ولاَ صَالِ[5]

---

(١) هو عامر بن حَوْط من شعراء الحماسة، ويلقب بالأُبَيْرِش الضَّبِّي.

ولم يرد لهذا البيت ذكر في معجم شواهد العربية، ولم أهتد إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة، وقد عثرت عليه أوّلَ أبيَاتٍ ثلاثةٍ في شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ص١٦٧٦، وبعده:

وأَزُور بيتَ الحـق زَوْرَةَ ماكِثٍ ... فَعَلامَ أحْفِلُ ما تَقَوَّضَ وانْهَدَمْ

ووجدت الأبيات الثلاثة أيضا في المؤتلف والمختلف ص٤٠. قال المرزوقي:

«ولقد علمت» يجري على القسم، ولذلك أجابه بـ « لَتَأْتِيَنَّ » ، ويعني بالعشية آخر النهار من يوم موته».

(٢) نقص في الأصل .

(٣) نقص في «ق».

(٤) نقص في الأصل.

(٥) هذا الشاهد مكرر، وهو أول شواهد كتاب التبصرة، انظر ص٧٧.

فالتقدير: لَقَدْ ناموا.

ولم يُستعمل في القرآن فيما علمْتُ إلا مَعَ «قد» كقوله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ[1] آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾، ﴿وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ﴾[2].

وأمّا «إنَّ»: فتدخل على الاسم لاغيرُ كقولك: والله إن زيدا منطلق، ووالله إنَّ عمراً لخارجٌ، وَحَلَفْتُ إنَّ زيداً في الدار.

وأما «ما» فتدخل على الاسم والفعل ([3]وهي في النفي بمنزلة اللام في الإيجاب لدخولها على الاسم والفعل)[3]، تقول: والله ماقامَ زَيْدٌ، ووالله مازَيْدٌ قائماً.

وأما (لا)[4]: فإنها لاتدخل إلا على الفعل لاغير، وإن أدْخِلَتْ على (الفعل)[4] المضارع صَيَّرتْهُ إلى الاستقبال، وارتفع (الفعل)[5] بعدها على أصْلِه، تقول: والله لايقومُ زيدٌ، و (الله)[5] لايذهبُ عمرو.

وتدخل على الفعل الماضي فتنقلُه إلى المستقبل، كما تنقل (لم)[4] المضارع إلى الماضي فتقول: والله لاذَهَبَ زيدٌ أبداً تريدُ: لايذهب، وَوَالله لاقُمْتُ تريد: لا أقُومُ.

واعلم أنه يجوز أنْ تحذفَ «لا» من جواب القسم، ويكون الجواب[6] عليها، فتقول: والله أقُوم، ووالله ذَهَبتُ، بمعنى (والله)[5] لاأقوم، ولا ذهبتُ كما قال امرؤ القيس:

---

(١) الآية ٤١ من سورة القمر.

(٢) الآيات ١٠ من سورة الأنعام و٣٢ من سورة الرعد و٤١ من سورة الأنبياء.

(٣-٣) نقص في «ر» و «ق».

(٤) نقص في «ق».

(٥) زيادة في «ر».

(٦) في «ر» و «ق»: ويكون المعنى عليها.

فقلتُ يمينُ اللهِ أبْرحُ قــاعــداً (ولو[1]قطَّعوا رأسي لديْكِ وَأوصالي[1])

أيْ لاأبرح قاعداً.

ولايجوز الحذفُ في شيءٍ من أجوبة القسم إلا في «لا».

أما اللام: فإنها لو حُذِفَتْ لَحُذِفَتْ معَها النون، فكان يلتبس النفيُ بالإيجابِ.

[٦٥ / ب] وأمّا «إنَّ»: فهي عاملةٌ/ فيا بعدها، وليست بفعل، ولا يجوز أن تُحذفَ ويبقى عملها لضعفِها، ولا أن تُحذفَ ويبطُلَ عملُها؛ لأنه يبطُل بذلك الدلالةُ على القَسَم، وكذلك «ما» لاتُحذَفُ؛ لأنها عاملةٌ في الاسم والخبر، والعلّةُ فيها كالعلة في «إنّ» فلم يَبْقَ غيرُ «لا»؛ فلذلك جاز حذفها، ولم يجز حذف غيرها، قال الله عز وجل: ﴿تَاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ[2] يُوسُفَ﴾ أيْ لاتَفْتأُ.

فصل: واعلم أنك إذا أخبرتَ عن يمين حُلف بِها فلك في (ذكْرِ)[3] ذلك ثلاثة أوجه:

أحدها: أنْ تَأتِيَ بلفظ الغائب؛ لأنّك تخبر عن شيء كان وتَقَضَّى.

والثاني: أنْ تَأتِيَ بلفظ المستحلف تريد بذلك اللفظ الذي قيل له في تلك الحال.

والثالث: أنْ تَأتِيَ بلفظ الحالف فتقول: اسْتَحْلَفَهُ لَيَقُومَنَّ، على لفظ الغائب، واسْتَحْلَفَهُ لتَقُومَنّ، على لفظ المخاطب، كأنكَ قُلتَ: (قال)[4] له لتَقُومَنّ، واسْتَحْلَفَهُ لأَقُومَنّ بلفظ الحالف، كأنكَ قُلتَ: اسْتَحْلَفَهُ فَقَال له: قل: (لأَقُومَنّ)[3].

(١-١) نقص في الأصل و «ق»، والشاهد مكرّر، وقد مضى قريبا في ص٤٤٨.

(٢) الآية ٨٥ من سورة يوسف.

(٣) نقص في «ر».

(٤) نقص في «ر» و «ق».

ومن هذا قوله عز وجل: ﴿وإذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ[1] لاَتَعْبُدُونَ إلاَّ اللهَ﴾ و ﴿لاَيَعْبُدُونَ إلاّ الله﴾، بالياء[2] على الإخبار عن الغائب، وبالتاء[3] على لفظ ماقيل لهم، كأنه قيل لهم: والله لاتعبدون إلاَّ الله، كما تقول: واللهِ لتَقُومَنَّ، ولو كان في غير القرآن لجاز فيه لفظُ المتكلم: لانَعْبُدُ[4] إلاَّ الله، أيْ قالوا: لانَعْبُد إلاّ الله.

وكذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَقَاسَمُوا[4] بِاللهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ﴾ يجوز فيه ثلاثة أوجه: «لَنبيتنه» بالنون[5] على لفظ المتكلم، كأنّه قال: (قالوا له: لَنُبَيِّتَنَّهُ)[6].

وَ «لَتُبَيِّتَنَّهُ» بالتاء[7] على لفظ ماقيل لهم، كأنه قيل: قَال بعضُهم لبعض: لتبيتنه، أي قال كل فريق منهم للآخر هذا.

وَ «لَيُبَيِّتَنَّهُ» (بالياء)[8] على لفظ الغائب[9]، لأنه إخبار عن الغائب فاعرف ذلك إنْ شاء اللهُ تعالى.

---

(١) الآية ٨٣ من سورة البقرة.

(٢) وهي قراءة ابن كثير، وحمزة، والكسائي، ووافقهم ابن محيصن والحسن والأعمش.

(٣) وهي قراءة الباقين. هذا ولأبي حيان في البحر المحيط بحث طويل في وجوه الإعراب الجائزة في الآية على القراءتين. انظر: السبعة ص١٦٢، والتيسير ص١٧٤، وإبراز المعاني ص٢٣٥، ٢٣٦، والبحر المحيط جـ١ ص٢٨٢ - ٢٨٣ والنشر جـ٢ ص٢١٨، والإتحاف ص١٦٩.

(٤) الآية ٤٩ من سورة النمل.

(٥) وهي قراءة الجمهور.

(٦) نقص في «ق».

(٧) وهي قِراءَة الحسن وحمزة والكسائي وخلف.

(٨) نقص في الأصل و «ق».

(٩) وهي قراءة مجاهد، وابن وثاب، وطلحة، والأعمش، وحميد بن قيس، انظر: السبعة ص٤٨٣، والتيسير ص١٦٨، وشواذ ابن خالويه ص١١٠، وإبراز المعاني ص٤٢٥، والبحر المحيط جـ٧ ص٨٤، والنشر جـ٢ ص٣٣٨، والإتحاف ص٤١٠.

بَابُ إنْ وأَنْ

قد قدمنا الفرق بين «إنَّ» و «أنَّ» المشددتين، وبَيَّنَّا أحكامَهُمَا، ونحن نُبَيِّنُ في هذا الباب حال «إنْ» و «أَنْ» الخفيفَتَيْن.

فأمّا «إنْ» المكسورةُ: فلها أربعةُ مواضعَ:

أَحدُهَا: أنْ تكون مخَفَّفَةً من المشددة.

والثاني: أَن تكون بمعنى «ما» النافية.

والثالث: (أن تكون[1]) زائدةً بعد «ما» .

والرابع: أن تكون للجزاء.

فأَمَّا (إنْ[2]) المخَفَّفَةُ من المشددة فيجوزُ أَن تعملَ عملَها من نصب الاسم ورفع الخبر، كما تعمل المشددة، فتكونُ في إدخال اللام في خبرها بالخيار كقولك: (إنْ[3] زيداً مُنْطلقٌ) ، إنْ زيداً لَمنطلق كما كنت (بالخيار[1]) في المشددة بين ذكر اللام وإسقاطها.

ويجوز إذا خَفَّفْتها أن تُبْطِلَ عملَها، وتجعل ما بعدها مبتدأً وخبراً، ولا بد من لزوم اللام لخبرها، كقولك: إنْ زيدٌ لَقائمٌ.

وإنما لزم خبرَها اللامُ ليكون فرقاً بينها وبين «إنْ» التي بمعنى «ما»

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) زيادة في «ر» .

(٣) نقص في «ر» و «ق» .

(كقولك:[1] إن زيد قائم، بمعنى ما) زيد قائم، وإنّما بطل عملُها في هذا الوجه؛ لأنّها (كانت[1]) تعمل بمشابهتِها الفعل من طريق اللفظ لا من طريق المعنى، فلما بطل اللفظ المشبه الفعل بطل العمل[2] أيْضاً.

[٦٦ / أ] وأمَّا إذا أَعْمَلْتَها مع التخفيف، فلأنَّكَ / تُجْرِيها مُجرى فِعْلٍ قد حُذِف منه بعضُ حروفِه، نحو قولك: لم يَكُ زيدٌ منطلقاً، فَلَمَّا لم يبطُلْ عملُ «يَكُ» مع ما حُذِف منه، فكذلك ما أَشْبَه الفعلَ جَرَى مَجْرَاه.

واعلم أنه إذا بَطل عَمَلُها جاز أنْ يَلِيَهَا الاسْمُ والفعلُ جميعاً.

فالاسمُ قولك: إنْ زَيْدٌ لَمُنْطَلِقٌ، والفعل: إنْ ذَهَبَ لَزَيْدٌ، قال الله عز وجل: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ[3] لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ ، وقال عز وجل: ﴿إِنْ كَانَ[4] وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولاً﴾ ، وقال جل وعز: ﴿إِنْ كَانُوا[5] لَيَقُولُونَ﴾ .

والفراءُ يجعل (إنْ[6]) هذه بمعنى «ما» ويجعل اللامَ بمعنى «إلاَّ» فالتقدير عنده[7] في قولك: إنْ زيدٌ لَقائِمٌ: ما زيدٌ إلاَّ قائِمٌ، وكذلك تقدير إنْ قام لزيد: ما قام إلاَّ زيدٌ.

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) في «ر» و «ق» : بطل المعْنى.

(٣) الآية ٤ من سورة الطارق، وقد قرأ الجمهور: «لما» بالتخفيف على أن «إنْ» عند البصريين مخففة من الثقيلة و «ما» زائدة، وقرأ الحسن، والأعرج، وقتادة وعاصم وابن عامر، وحمزة، ونافع بخلاف عنها بتشديد «لما» ووافقهم أبو جعفر، انظر: معاني القرآن للفراء جـ٣ صـ٢٥٤، والسبعة صـ٦٧٨، والتيسير صـ١٢٦، ٢٢١، وإبراز المعاني صـ٣٥٥ ـ ٣٥٦، والبحر المحيط جـ٨ صـ٤٥٤، والنشر جـ٢ صـ٣٩٩، والإتحاف صـ٣١١، ٣٥٨.

(٤) الآية ١٠٨ من سورة الإسراء.

(٥) الآية ١٦٧ من سورة الصافات.

(٦) نقص في «ق» .

(٧) انظر: معاني القرآن جـ صـ٢٥٤، ٣٩٥، والإنصاف صـ٦٤٠ ـ ٦٤١، والأصول جـ١ صـ٣١٦، والهمع جـ١ صـ١٢٤.

وأمّا الكسائيُّ[1] فيجعلُ التي يليها الفعلُ بمعنى «ما» ؛ لأَنَّ النفي بالفعْلِ أَوْلَى، ويجعلُ التي يليها الاسْمُ مخفَّفَةً؛ لأَنها بالاسم أَوْلَى.

وأما قول عاتكةَ[2] بنتِ زيدِ بْن عمروِ بْنِ نَفيل:

شَلَّتْ يمينُك إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً حَلّتْ عليكَ عُقُوبَةُ[3] المُتَعَمِّدِ

فتأويله عند أصحاب سيبويه[4]: أَنَّ «إِنْ» هي المخففة من الثقيلة، وأَنَّ اللامَ للتأكيد كما قدمنا.

وعند الكوفيين[4]: «إن» بمعنى «ما» ، واللامُ بمعنى «إلاَّ» ، وتقديرُه: ما قتلْتَ إلا مُسلما، وقول أصحابنا أَوْلى؛ لأَنَّ اللام لا تُسْتَعْمَل بمعنى «إلا» في (غير[5]) هذا المَوْضع، ولو جاز أن تكون بمعنى «إلا» ههُنا لجاز أن تقول: جاءني القومُ لَزَيْداً، بمعنى إلاَّ زيداً، فتأْويلُهُمْ اللام بمعنى «إلاَّ» دعوى ليس عليها بُرْهان، ولا يُعْدَلُ عن ظاهر الكلام إلى تقدير آخر إلا بدليل[6].

وفي «إِنْ» التي بمعنى «ما» خلاف.

---

(١) انظر: الأصول جـ١ صـ٣١٦، والإنصاف صـ٦٤٠ ـ ٦٤١.

(٢) في «ر» : وأمّا قول الشاعر.

(٣) وهو من شواهد السيرافي في شرحه جـ٤ صـ١٤٧، وانظر: المحتسب جـ٢ صـ٢٥٥ وابن يعيش جـ٨ صـ٧١، ٧٢، ٧٦ والمقرب جـ١ صـ١١٢، والإنصاف صـ٦٤١، والمغني صـ٢٤، وشرح شواهدِهِ صـ٢٦، والعيني جـ٢ صـ٢٧٨، والتصريح جـ٢ صـ٢٣١ والهمع جـ١ صـ١٤٢، والدرر جـ١ صـ١١٩، والأشموني جـ١ صـ٤٠٥، والخزانة جـ٤ صـ٣٤٨، ومعجم شواهد العربية صـ١٢٥، وعاتكةُ هذه هي زوجة الزبير بن العوّام رضي الله عنه، وهي ترثي بشعرها هذا زوجها، وتدعو على قاتله عمرو بن جرموز.

(٤) انظر: الإنصاف صـ٦٤٠ ـ ٦٤٣.

(٥) نقص في «ق» .

(٦) انظر: الإنصاف صـ٦٤٢.

فسيبويه[1]: لا يُجيزُ أنْ تعملَ عملَ «ما» من رفع الاسم، ونصب الخبر.

وأبو العبّاس[2]: يُجيزُ ذلك؛ إذْ لا فرقَ بينها وبين «ما» في المعنى، فيجوز على قوله: إنْ زيدٌ قائماً، كما جاز: ما زيدٌ قائماً، ولا يجوز على مذهب سيبويه؛ لأنَّ «ما» ليس قياسُها أنْ تعمل شيئاً، فلمّا تُرِكَ القياسُ فيها، وأُعْمِلَتْ عمل «ليس» ؛ لاتفاقهما في المعنى لم يَجُزْ[3] أنْ يترك القياس في غيرها، وليس بينها وبين المخففة التي ذكرناها فرق إلا اللام؛ فمتى أُسْقِطَتْ اللامُ فهي للجحْد، ومتى ذكرْتَها فليست للجحد على ما أَصَّلْنَا كقولك: إنْ زيدٌ قائمٌ، وإنْ رأيتُك قطُّ (أي ما رأيتك[4] قط) ، وإنْ زيدٌ[5] إلا قائِمٌ، قال الله عز وجل: ﴿إنِ الْكَافِرُونَ[6] إلاَّ فِي غُرُورٍ﴾ .

وأمَّا «إنْ» الزائدةُ بعد «ما» فإنما زيدت لتُبْطلَ عملَ[7] «ما» ، كما تُبْطِلُ «ما» عمل «إنَّ» إذا دخلتْ عليها في قولك: إنّما زيدٌ منطلقٌ، فتقول: ما إنْ زيدٌ منطلقٌ على لغةِ أَهْلِ الحجاز، ولولا «إنْ» لنصبْتَ الخبرَ فقُلْتَ: ما زيدٌ منطلقاً، قال الشاعر[8]:

فَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ ولكنْ ... مَنَايَانَا ودَوْلَةُ آخَرِينَا

(١) انظر: الكتاب جـ١ صـ٤٧٥.

(٢) انظر: المقتضب جـ٢ صـ٣٦٢

(٣) في الأصل: لَمْ يجب.

(٤) زيادة في «ق» .

(٥) في الأصل: وإن زيداً.

(٦) الآية ٢٠ من سورة الملك.

(٧) انظر: كتاب سيبويه جـ١ صـ٤٧٥، وجـ٢ صـ٣٠٥، والمقتضب جـ١ صـ٥١، وجـ٢ صـ٣٦٣.

(٨) هو فروة بن مسيك المرادي كما في الخزانة، ونُسب للكميت.

والبيت من شواهد سيبويه جـ١ صـ٤٧٥ وجـ٢ صـ٣٠٥، وانظر: المقتضب جـ١ صـ٥١ وجـ٢ صـ٣٦٤، والكامل صـ١٩٣، والخصائص جـ٣ صـ١٠٨، والمنصف جـ٣ صـ١٢٨ والمحتسب جـ١ صـ٩٢، والخزانة جـ٢ صـ١٢١، وابن يعيش جـ٨=

وأَمَّا «إنْ» التي للجزاء فقد شرحنـا[1] حكمهـا في بـاب المجـازاة بمـا أغْنى عن إعادته في هذا الموضع.

فصل: وأَمَّا «أَنْ» المفتوحة فلها أربعةُ مواضعَ:

أحدهَا: أنْ تكون مُخَفَّفَةً مِنَ الْمُشَدَّدَة.

والثاني: أنْ تكون ناصبةً للفعل المستقبل.

والثالثُ: أَنْ تكون زائدة بعد «لَمّا» .

والرابعُ: أن تكون بمعنى «أي» .

فأَمَّا المخفَّفَةُ: فلك (أَيْضاً[2]) فيها وجهان:

[٦٦ / ب] - إن شئتَ أَجْرَيْتَهَا مُجْرَى المشدَّدة، فتنصبُ بها الاسْمَ، وترفعُ / الخبرَ فقلت: علمتُ أَنْ زيداً منطلقٌ.

وإنْ شِئْتَ رفعتَ الاسم الـذي بعـدهـا بـالابتـداء، وأَضْمرتَ فيهـا اسْمَهـا، وجعلت ما بعدهـا من الجملـة خبراً لهـا كقولـك: علمتُ أَنْ زيـدٌ قـائمٌ، بتقـدير (علمت[3]) أَنّه زيدٌ قائمٌ، قال الله عز وجل: ﴿وَآخِرُ[4] دَعْواهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لله رَبِّ الْعالَمِينَ﴾ ([5] التقدير - والله أعلم - أَنَّه الحمد لله[5]) ، قَال الأَعْشَى:

= صـ٥، ١١٣، ١٢٩ والمغني صـ٢٥، وشرح شواهـدِهِ صـ٣٠، والهمع جـ١ صـ١٢٣، والـدرر جـ١ صـ٩٤، والصحـاح واللســان (طبب) ومعجم شواهـد العربيـة صـ٣٨٦. الطّب: العلـة والسببُ، والعـادةُ، يقول: مـا لنـا بـالجبن عـادة، ولكن حضرت منيتنا ودولة آخرين حتى نال الأعداء منا.

(١) انظر: صـ ٤١٢ - ٤١٤ فيا سبق من التبصرة.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) زيادة في «ر» .

(٤) الآية ١٠ من سورة يونس.

(٥-٥) نقص في الأصل.

في فِتْيَةٍ كسُيوفِ الهِنْد قد علِمُوا   أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ[1]

التقدير: أنَّه هالك.

وإنما وجب إضمار اسم هذه ولم يجب في المكسورة إذا أبطَلْتَ عملَها أن تُضْمَرَ لها اسْمَاً؛ لأَنَّ المفتوحة مع ما بعدَها اسمٌ، ولا بُدَّ من عامل يعمل فيها، فلَمَّا كَانَ حكمها ثابتاً وجب أن يُضْمر لها ما كان (من[2]) تمامها.

وأَمَّا المكسورةُ فهي حرف يقع (في[2]) صدر الكلام، فإذا رفعنا ما بعدها (بالابتداء[2]) لم تكن بنا ضرورةٌ إلى تقدير اسم لها؛ لأَنَّا نقدرها[3] حرفاً غير عامل ولا معمول فيه كسائر الحروف نحو (ما و[2]) هل، وما أشبههما.

وتدخل (هذه[4]) المفتوحة المخففة على الأفعال، فلا بد حينئذ من أن يُعَوَّضَ من دخولها على الفعل (أَحدُ[4]) أَرْبَعةِ أَحرف وهي: -

«لا» في النفي، و «السين» ، و «سوف»، و «قد» في الإيجاب كقولك: علمت أَنْ لا يقومُ (زيد[5]) ، وعلمتُ[6] أَنْ سوفَ تُكْرِمُ زيداً، وأَيْقَنْتُ أَنْ ستذْهَبُ،

---

(١) انظر ديوانه صـ٤٥، وشطره الثاني في الديوان هكذا:

أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل

وهو من شواهد سيبويه جـ١ صـ٢٨٢، ٤٤٠، ٤٨٠ وجـ٢ صـ١٢٣، وانظر أيضاً: الخصائص جـ٢ صـ٤٤١ والمنصف جـ٣ صـ١٢٩، والمحتسب جـ١ صـ٣٠٨، وشرح السيرافي جـ٤ صـ١٧٥، والإنصاف صـ١٩٩، وابن يعيش جـ٨ صـ٧٤، والخزانة جـ٣ صـ٥٤٧ وجـ٤ صـ٣٥٦، والعيني جـ٢ صـ٢٨٧، والهمع جـ١ صـ١٤٢ والدرر جـ١ صـ١١٩، قال الشنتمري: «وصف شَرْبا نادمهمْ فشبهَهُمْ بالسيوف في مضائِهِمْ وشهرتهم، وذكر أَنَّهُمْ مؤمنون بالموت، فلا يدخر لذة مبادرة للموت قبل حلوله» .

(٢) نقص في «ر» .

(٣) في «ر» : لأنا لا نقدرها.

(٤) نقص في الأصل.

(٥) نقص في «ر» و «ق» .

(٦) في «ق» : وحسبت أن سيقوم زيد.

وظننت أنْ قَدْ قَام زَيْدٌ بتقدير: علمت أَنَّـك لا تقومُ، وعلمتُ أَنَّـكَ سَوْفَ تكرمُ (زيداً[١]) ، وأَيْقَنْتُ أَنَّكَ ستذهبُ، وظَنَنْتُ أَنَّه قد قام (زيد[٢]) .

واعلم أنَّ الأفعالَ التي تقعُ «أَن» المفتوحة بعدها على ثلاثة أوجه:

أحدها: علم ويقين.

والثاني: ظن وحُسبان.

والثالث: خوف ورجاء.

فـأَمَّـا العلم واليقين: فلا تقـع بعـدهُمَـا إلا المشـددة، والمخففـة من المشـددة، ويلزمهـا من العـوض مـا ذكرنـا إذا أُدْخِلَتْ على الفعـل كقـولـك: علمت أَنَّـكَ خارجٌ، وعلمت أَنْ ستخرج، وأَعْلَمُ أَنْ لا يخرج (وأيقنت[٣] أَنْ سَتُكْرمني) ورأيت ألا تـذهب، تريـد: علمتُ أَنَّـكَ ستخرجُ، وأعلم أَنَّـكَ لا تخرجُ، وأيقنْتُ أنـك ستكرمني (ورأيت أنك[٣] لا تـذهب) ، قـال الله عز وجل: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ[٤] مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ ، وقال: ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَـابِ أَلاَّ يَقْـدِرُونَ[٥] على شَيْءٍ﴾ ، وذكروا أَنَّها في مُصْحَفِ أُبَيٍّ: ﴿أَنَّهُمْ لاَ يَقْـدِرُونَ[٦]﴾ ، وقـال: ﴿أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ

---

(١) نقص في الأصل، و «ق» .

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

(٣) نقص في «ر» .

(٤) الآية ٢٠ من سورة المزمل.

(٥) الآية ٢٩ من سورة الحديد، وهكذا قرأ الجمهور.

(٦) في كتاب سيبويه جـ١ صـ٤٨١، « .. وزعموا أنها في مصحف أبي: «أنهم لا يقـدرون» وقـال المبرد في المقتضب جـ٢ صـ٣٢: « ..فيعلم منصوبه ولا يكون إلا ذلك، لأن «لا» زائدة، وإنما هو لأن يعلم، وقوله: (أَنْ لاَ يَقْدِرُون) إنما هو: «أنهم لا يقدرون» ، وهي في بعض المصاحف (أَنَّهُمْ لاَ يَقْدِرُون) ، هذا ولم أعثر على هذه القراءة في كتب الشواذ التي بين يدي.

يَرْجِعُ[1] إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾ ، أَيْ أَنَّهُ لا يَرْجِعُ إليهم (قولا[2]) .

وأما الظن والحسبان[3]، فيكون على وجهين:

أحـدهُمَـا: أَنْ تُثْبِتَ الشيءَ في الظن حتى يَجْرِيَ مَجْرَى اليقين، فتكـون (أن)[2] بعدها مشددةً، ومخففةً من المشددة كما كانت بعد العلم واليقين، كقولك: ظننت أَنَّكَ خارجٌ، وحسبت أَنْ زيداً مُنْطلق.

فإذا دخلَتْ على الفعل أضمرتَ فيها اسمها وألزمتَها العوضَ كما ذكرنا، فتقول: ظننتُ ألا تذهبَ، وحسبْتُ أَنْ سيقومُ زيد بتقدير: ظننتُ أَنَّكَ لا تذهبُ، وحسبت أَنَّهُ سيقومُ زيد.

والوجه الثاني: ألاَّ يتحقق الظن والحسبان حتى يجري مجرى العلم، ولكن يجوز أن يكون الشيء ويجوز ألا يكون، فإذا كان (هكذا[3]) لم تقع (بعدَهُمَا[3]) المشددةُ ولا المخففةُ من المشددة، وإنما تقع بعدَهُمَا الخفيفةُ الناصبةُ للفعل كقولك: حسبتُ (ألاّ[3]) يقومَ، وظننت ألاَّ يذهبَ، وقد قُرِئَ / (قولُه عز[2] وجل) : ﴿وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ[4] فِتْنَةٌ﴾ بالرفع والنصب فمن رفع[5] فعلى تقدير: (وتيقّنوا[6]) أَنَّه[7] لا تكونُ فتنة وجعل («وَ[6]) حَسِبُوا» من باب علموا وتيقّنوا. [٦٧ / ا]

---

(١) الآية ٨٩ من سورة طه.

(٢) نقص في «ر» .

(٣) نقص في «ق» .

(٤) الآية ٧١ من سورة المائدة.

(٥) وهُمْ: أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف، ووافقهُمْ اليزيدي والأعمش.

(٦) نقص في «ر» و «ق» .

(٧) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ٢ صـ٢١٤.

ومن نصب[1] جعل «حَسِبُوا» من باب الشك، فنصب الفعل بأَنْ الخفيفة الناصبة للفعل.

واعلم أَنَّ «قَدْ» ، و «السينَ» و «سَوْفَ» متى وُجِدْنَ بعدَ «أَنْ» في هذه الأفعال لم تكن إلا مخففةً من الثقيلة.

وأَمَّا «لا» : فقد تقع بعد المخففة عوضاً، وتقع بعد الخفيفة الناصبة لغير العوض، ولا تمنع العامل (من[2]) العمل فيما بعدها.

وأما ما جرى مجرى الخوف والرجاء، فلا تقع بعدها إلا الخفيفةُ الناصبةُ للفعل كقولك: أَرْجو أَنْ يقومَ زيد، وأخشى ألا يذهبَ عمرو، ولا تقع (بعدها[3]) المشددةُ ولا المخففةُ من المشدّدة؛ لأَنَّ ذلك يُنافي معناها، وذلك أنَّ الرَّجَاءَ والخوفَ يجوز أن يقعَ ما تعلقا به، و (يجوز)[4] ألا يقع، و «أن» المشدّدةُ، والمخففةُ منها معناهُمَا التوكيد، ولا يؤكَّدُ ما ليست له حقيقة؛ فلذلك لم يقعا بعد الرجاء والخوف وما جرى مجراهُمَا مما يجوز أن يحدث متعلقه ويجوز أَلاَّ يحدث.

واعلم أَنَّ الخفيفةَ الناصبةَ للفعل تكون مع الفعل الذي بعدها في تقدير المصدر وتنقل الفعل الذي تدخل عليه من الحال إلى الاستقبال كقولك: أُريدُ أَنْ تذهبَ، تقديره: أُريدُ ذهابَكَ، وقد فسرناها فيما مضى[5].

---

(١) وهُمْ: ابن كثير، ونافع، وعاصم وابن عامر. انظر: السبعة صـ٢٤٧، والتيسير صـ١٠٠، وإبراز المعاني صـ٢٩٨، والبحر المحيط جـ٣ صـ٥٣٣ والنشر جـ٢ صـ٢٥٥، والإتحاف صـ٢٤٠.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) نقص في الأصل.

(٤) نقص في «ر» .

(٥) انظر: صـ ٣٩٥ ـ ٣٩٦ فيما سبق من التبصرة.

وأمَّا «أنْ» التي تكون زائدةً: فلها موضعان:

أحدهُمَا: أَنْ تقع بعد «لَمَّا» كقولك: لَمّا أن جئتُ (جاءَ[1]) كما قال الله عز وجل: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ[2] رُسُلُنَا لُوطاً﴾ معناها التأكيد، وتحقيق الكلام.

والموضع الآخر: أَنْ تقع بعد القسم مع «لَوْ» كقولك: والله أَنْ لَوْ جِئْتَنِي لأكْرَمتُكَ.

وأمّا («أن»[1]) التي بمعنى «أيْ» : فهي نائبة عن القول، وتقع بعد فعل بمعنى القول، وليس بقول، كقولك: كتبتُ إليه أَنْ قُمْ، بتقدير: (قلت[1] له) : قُمْ، قال الله عز وجل: ﴿وَانْطَلَقَ المَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى[3] آلِهَتِكُمْ﴾ .

تقديره ـ والله أَعْلَمُ ـ وانطلق الملأ منهم فقالوا: امشوا، فَلَمّا أُضْمِر القولُ صار انطلقوا بمعنى فعل متضمن للقول، نحو: كَتبْتُ وأَمرْتُ، وما أشبه ذلك، ومنه قوله عز وجل: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إلاَّ مَا أَمَرْتَنِي[4] بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ﴾ ، التقدير: أيْ اعبدوا[5] الله؛ لأنَّ «أَمَرْتَنِي» فيه معنى القول.

---

(١) نقص في «ر» .

(٢) الآية ٣٣ من سورة العنكبوت.

(٣) الآية ٦ من سورة ص.

(٤) الآية ١١٧ من سورة المائدة.

(٥) قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه جـ٢ صـ٢٤٦: «جائز أن تكون في معنى «أي» مفسرة، المعنى: ما قلت لَهُمْ إلا ما أمرتني به أيْ اعبدوا، ويجوز أن تكون «أنْ» في موضع جر على البدل من الهَاء، وتكون «أن» موصولة بـ «اعبدوا الله» ، ومعناه: إلا ما أمرتني به بأن يعبدوا الله، ويجوز أن يكون موضعُها نصباً على البدل من «ما» ، المعنى: ما قلت لَهُمْ شيئاً إلا أن اعبدوا الله، أي ما ذكرت لَهُمْ إلا عبادة الله» .

وهذا الوجه في «أَنْ» تفرَّد به البصريونَ، وسموها «أَنْ» التي للعبارة[1] ولم يعرفه الكوفيون، وجعلوا «أَنْ» في قوله: ﴿وانْطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ[2] أَنِ امْشُوا﴾ في موضع نصب[3] بتقدير: بِأَنْ امشوا، أَيْ انطلِقُوا بالمشي، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

---

(١) انظر: ابن يعيش جـ٨ صـ١٤١.

(٢) الآية ٦ من سورة ص.

(٣) قال الفراء في معاني القرآن جـ٢ صـ٣٩٩: « .. انطلقوا بهذا القول، فأن في موضع نصب لفقدها الخافض، كأنك قلت: انطلقوا مشياً ومُضِيّاً على دينكم» .

بَابُ الاستفهام

حروف الاستفهام ثلاثة:

الألفُ، وهلْ، وأمْ.

فأمَّا الألفُ: فهي أصل حروف الاستفهام، والدليل على ذلك أنَّها لا تخرج من الاستفهام إلى غيره، و «أمْ» تخرجُ إلى العطف، و «هـل» تكـون بمعنى «قـد» (كما)[1] قال الله عز وجل: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ[2] حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾ أيْ قَدْ[3] أتى، والألفُ / لا يدْخُل عليها شيءٌ من حروف العطف وَ (قد[4]) تـدخل هي [٦٧ / ب] على حروف العطف كقولك: أَوَ زيـدٌ في الـدّار، أفعمرٌو منطلقٌ، قـال الله عز وجل: ﴿أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُوا[5] عَهْداً نَبَذَهُ فَرِيقٌ﴾ ، وقـال: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ[6] بِبَعْضِ الكِتَابِ﴾ ، ﴿أَثُمَّ إذا مَا[7] وَقَعَ﴾ .

فَأَمَّا هَلْ: فتـدخلُ عليهـا حروفُ العطفُ فتقول: وهَـلْ زيـدٌ في الـدار، (وقال[8] تعالى:) ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ[9] مُسْلِمُونَ﴾ ، وقال علقمةُ الفحلُ:

---

(١) نقص في «ر» و «ق» .

(٢) الآية ١ من سورة الإنسان.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء جـ٣ صـ٢١٣.

(٤) نقص في الأصل.

(٥) الآية ١٠٠ من سورة البقرة.

(٦) الآية ٨٥ من سورة البقرة.

(٧) الآية ٥١ من سورة يونس.

(٨) ما بين الحاصرتين غير موجود في جميع النسخ، وأضفته قبل الآية الكريمة، وبمثله يلتئم الكلامُ.

(٩) الآية ١٤ من سورة هود.

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ   إِثْرَ الأَحِبَّـةِ يَـوْمَ البيْنِ مَشْكُـومُ[1]

فـأدخـل «أَمْ» على «هَـلْ» ؛ لأَنَّ «أَمْ» من حروف العطف، فيصير تقـديره: وهل كبير بكى؟

وأمّا «أَمْ» فلا تدخل على شيءٍ من حروف العطف، ولا يدخل عليها شيء (من حروف[2] العطف)، لأنها حرف عطف.

فأَمّا الأسماءُ التي يُسْتَفْهَمُ بها: فَأَيْنَ، وَكَيْفَ، وَمَتَى، وَكَمْ (وأي[3]) (وأَنَّى[4]) ومَنْ، وَمَا.

فأَمَّا أَيْنَ: فيُسْتَفْهَمُ بها عن المكان لا غيرُ، كقولـك: أَيْنَ زيـدٌ؟ تسـأَلُ عن مكانه، والجوابُ: في البيت، أو في مكان كذا.

وكيف: يُسْتَفْهَمُ بها عن الأحوال كقولك: (كيف[5] زيد؟) ، كيف فَرَسُكَ؟ فالمعنى: على أيِّ حـال هُوَ؟ فـالجوابُ: صـالحٌ، أَوْ عليلٌ، أَوْ سَمينٌ، أَوْ هزيلٌ، أَوْ جوادٌ، أَوْ بخيلٌ، وما أَشْبَهَ ذلكَ.

ومَتَى: يُسْتَفْهَمُ بها عن الزمان، كقولك: مَتَى قُدُومُ زيـدٍ؟ ومتى الخروجُ؟

---

(١) وهو من شواهد سيبـويـه جـ١ صـ٤٨٧، وانظر المقتضب جـ٣ صـ٢٩٠، والاشتقـاق صـ١٤٠ وابن يعيش جـ٤ صـ١٨ وجـ٨ صـ١٥٣، والخزانـة جـ١ صـ٥١٦، ٥١٩، والهمـع جـ٢ صـ٧٧، ١٣٣، والـدرر جـ٢ صـ١٧٨، وابن الشجري في أماليه جـ٢ صـ٣٣٤. مشكومٌ: مثاب مجزيّ كما قال ابن الشجري في الأمـالي جـ٢ صـ٣٣٥ «والبين: الفراق، و «إِثْرَ» و «يومَ» متعلقان ببكى والمعنى: لم يشتف من البكاء لأن في ذلك راحةً» .

(٢) زيادة في «ر» .

(٣) نقص في «ر» .

(٤) نقص في الأصل و «ق» .

(٥) نقص في «ق» .

(كَأَنَّكَ[1]) قلت: (في[2]) أي يوم قدومه، وفي (أي[1]) شهر (خروجه[1]) فالجواب: يومَ السبت، وشهرَ المحرم، وما أشبه ذلك مما يُعَيِّنُ به الوقتُ.

ولو أَجَبْتَهُ بنكرةٍ فقلت: يوماً أو شهراً لم يَجُزْ؛ لأَنَّه سألك عن تعيين الوقت.

فأمَّا كَمْ: فيُسْتَفْهَمُ بها عن العدد كقولك: كم مالُك؟ فتقول: عشرون، وكم إبلُك؟ فتقول: مائةٌ، وتقول: كم سرتَ؟ فتقول: يومَيْن أَوْ شهراً، فيكون العمل واقعاً بجميعه؛ لأَنك إنما أخْبَرْته بتحديد العدد الذي وقع فيه الفعل.

فإن كان العمل في بعضه لم يكن من جواب «كَمْ» ، وكان من جواب «مَتَى» إذا قال: متى الخروج؟ فالجوابُ: يومَ الجمعة وإنْ كان وقع الخروج في بعض اليوم؛ لأنه إنما سألك عن وقت الخروج لا عن استغراق الزمان، وجواب «كم» نكرة، أَوْ معرفة بالألف واللام على طريق الجنس، وجواب «متى» معرفةٌ لا غير.

فأَمَّا أَيٌّ فَيُفَصَّلُ بها في الاستفهام ما أجْمَلَتْهُ «ما» كقولك: ما عندك؟ فيقول المجيب: بزٌّ فتقول: أيُّ بَزٍّ؟ فالجوابُ: بَزُّ مصرَ، أو بَزُّ خراسانَ وما أَشْبَهَ ذلك.

و «مَنْ» : يُسْتَفْهَمُ بها عمَّنْ يعقلُ خاصَّةً، كقولك: مَنْ عندَك؟ فالجوابُ: زيدٌ، أو عمروٌ، ولكل واحد من «أيٍّ» ، و «مَنْ» بابٌ نستوفي[3] شرح أحكامه فيه إن شاء الله تعالى.

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ر» .

(٣) انظر صـ ٤٧٥ ـ ٤٨١ فيما يأتي من التبصرة.

فَأَمَّا «مَا» : فيُسْتَفْهَمُ بها عَمَّا لا يعقل، وعن صفات مَنْ يعقل، كقولك: ما عندَك؟ فالجوابُ: متاعٌ، أَوْ ثيابٌ، أو دوابٌّ، أَوْ ما أشبه ذلك، ولا يجوزُ أن يُقَال: رجالٌ.

وتقولُ: جاءَني رجل، فيقول المخاطب سائلاً عن وصفه: ما الرَّجُلُ؟ فتقول: كريمٌ، أَوْ شَريفٌ، أو ظَريفٌ، أَوْ ما أَشْبَهَ ذلك، فأمَّا قوله عز وجل: ﴿وَالسَّمَاءِ[1] وَمَا بَنَاهَا﴾ فَمَا مع «بناها» بتأويل المصدر، والتقديرُ: - والله أعلمُ - والسَّمَاءِ وبنائِها.

فإذَا أَدْخَلْتَ حَرْفَ الجر على «ما» في الاستفهام حذفْتَ الألف / منها، [٦٨ / ا] وجعلْتَها معها بمنزلة شيءٍ واحدٍ، فتقول: عَمَّ تسألُ؟ وفيمَ جئْتَ؟ ، (وعَلاَمَ[2] ذَهَبْتَ) ولِمَ قُمْتَ؟ ، قال الله عز وجل: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾[3]، وقال: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونِ﴾[4] ([5] وَقال: ﴿فِيمَ أَنْتَ[6] مِنْ ذِكْرَاهَا[5]﴾ ، وقال: ﴿يَاأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَالاَ يَسْمَعُ[7] وَلاَ يُبْصِرُ﴾ .

وإنَّما حذفوا الألفَ؛ لأَنَّ هذه الحروفَ صارت عِوَضاً منها؛ لأَنَّ حروفَ الجر لا تقوم بأنفسها، فصارتْ مع «ما» كشيءٍ واحدٍ، فَحذفوا الأَلفَ تخفيفاً،

---

(١) الآية ٥ من سورة الشمس.

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

(٣) الآية ١ من سورة النبأ.

(٤) الآية ٥٤ من سورة الحجر.

(٥-٥) نقص في الأصل.

(٦) الآية ٤٣ من سورة النازعات.

(٧) الآية ٤٣ من سورة مريم.

وإذا وَقَفْتَ عليها وقَفْتَ بالهاء، كقولك: لِمَهْ؟ وبِمَهْ؟ ، وفِيمَهْ (وَعَمَّـهْ؟)[1] ولا يجوز أَنْ تقف عليها بغير الهاء؛ لأَنَّ ذلك يُؤدِّي إلى إسكان أَوَاخِرِهَـا، ولا يجوز إسكان أواخرها؛ لأَنَّ الفتحةَ فيها تـدل على الألف المحذوفـةِ، فـإِذَا أَسْكَنْتَ أواخِرَهَا بطلتْ دلالتها على المحذوف منها.

فصل: واعلم أَنَّ ما قبل الاستفهام لا يعمل فيا بعدَه؛ لأَنَّ الاستفهام لـه صدر الكلام، فلو أَعْمَلْتَ ما قبلَه فيا بعده خرج من أن يكون صدراً، فتقول: عَلِمْتُ أزيدٌ عندَك أَمْ عمروٌ؟ فَتُلْغِي «عَلِمْتُ» ؛ لأَنَّ الألفَ حالت بينه وبين ما تعمل فيه، ولو حذفت الأَلفَ لكانت «عَلِمْتُ» عاملةً فيا بعدها، وكنت تقول: عَلِمْتُ زيداً وَعَمْراً، أي عرفتُ زيداً وعَمْراً.

وكذلك لا يعمل في الأسماء التي يُسْتفهَمُ بها ما قبلها من العوامل إلا حروف الجر، تقول: كَمْ رجلاً ضربتَ؟ وأيَّ رجلٍ كلَّمْتَ؟ ومَنْ لَقِيْتَ؟ وما رأَيْتَ؟ فتكون هذه الأسماءُ منصوبةً بالفعل الذي بعدَهَا، ولو ذَكَرْتَ قبلها عاملاً يرفعُ أو ينصبُ لم يجز، لو قلت: قام أَيُّ رجلٍ في الدار، على الاستفهام، أو ضربتَ من عندك، وأنت تريدُ الاستفهام، أَوْ رأيتُ ما عندَك، وأَنْتَ تُريد الاستفهام لم يَجُز؛ لِمَا ذكرنا.

فَأَمَّا حروفُ الجر: فإذا دَخَلَتْ على شيءٍ منها جرَّتْهُ فتقول: بأَيِّهِمْ مررتَ؟ ولِمَ جِئْتَ. وبِكَمْ ثوبُكَ؟ ومِمَّنْ أَخَذْتَ؟

وإنما وجب أن يعمل فيها حروفُ الجر (مقدمة[2]) ؛ لأَنَّ حروفَ الجر لا تقوم بأنفسها، ولا تُؤخَّر كما أُخِّرَ الناصبُ؛ فلذلك لم يكن بد من إعمالها في هذه الأسماء.

---

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) زيادة في «ر» .

(**فصل**[1]:) واعلم أنك إذا عـادَلْت بين الألف و «أَمْ» في الاستفهـام فـأَنْتَ مُـدَّعٍ أحـدَ الشيئين كقـولـك: أزيـدٌ عنـدك أم عمرو؟ كأنّـك قلْتَ: أَيُّهُمَـا عنـدكَ؟ فالجوابُ (يجبُ)[2] أنْ يقع بتعيين أحدهما، ولايجوز أنْ يُقَـالَ: نَعَمْ أوْ لاَ، كما أنّـه إذا قال: أَيُّهُمَا عندك؟ لم يكن الجوابُ إلا بتعيين أحدهما.

فإن كان في موضع «أمْ» «أوْ» فلستَ تدّعي أحـدَ الأَمرين، فـالجواب: نعم، أوْ لا كقولك: أَزيدٌ في الدار أَوْ عمرٌو؟ كأَنّـك قُلْتَ: أَأَحَـدُ[3] هـذَيْن في الـدار؟ فـالجوَابُ أَن تقول: نَعَمْ إن (كان)[4] أَحـدُهمـا في الـدار، أوْ: لا إن لم يكن فيهـا (أحد)[1]، وهـذا هو الفرق بين «أم» و «أو» في الاستفهـام فـاعرف ذلـك إن شـاء الله تعالى.

فـإن جئْتَ بـالأَلف[5] وحـدهـا فسـأَلْتَ لم يكن الجواب إلا «نَعَمْ»، أو «لا» كقولك: أَزيدٌ عندَك؟ أَعَمْرٌو منطَلقٌ؟ فتقول: نعم، أو لا.

وكذلك «هل» إذا قُلْتَ: هَلْ عندَك زيدٌ؟ أَوْ هل زيدٌ منطلق؟ فـالجواب نعم، أو لا.

(**فصـل**[1]:) واعلم أنّـه قـد يُستعمـل في الكـلام لفـظُ الاستفهـام ولا يُراد بـه الاستفهامُ، وذلك/ على ضُروب: [٦٨ / ب]

منها التسوية كقولك: سواء عَلَيَّ أَقُمْتَ أَم قعدت، فهـذا لفـظ الاستفهـام ولم تُرِد به الاستفهامَ، وإنما أردت تسوية الأَمْرَيْن عليك، كما قال الله عز وجل:

---

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) نقص في «ر».

(٣) في الأصل وفي «ق»: كأنك قلت: أَحَدٌ هذين في الدار.

(٤) نقص في «ق».

(٥) في «ر» و «ق»: فإن جئت بألف الاستفهام وحدها.

﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ[1] أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾، وقوله عزّ وجلّ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ[2] أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾.

وكذلك: ماأدري أقام أمْ قَعد، و (ما)[3] علمت أقام أم قعد، ليس في هذا كُلِّه استفهامٌ، وإنما هو تسوية بين الأمرين.

ومن ذلك الإنكارُ كقولك: أمقيما وقد سار الرَّكْبُ، أقِياماً وقَد جلَس الناس، لم تَسْتَفهمْ (و)[4] إنما أنكرتَ (عليه)[4] مارأيتَ من المخالفة، قال العجاج:

أطَرَباً وأنْتَ قِنَّسْرِيٌّ[5] (والدَّهْرُ بالإنْسانِ[4] دَوَّارِيٌّ)

كأنه قال: أتطربُ طرباً وأنْتَ شيخٌ كبير، فهذا إنكار، وكذلك (قولك)[4]: أتميميًّا مرَّةً وقَيْسِيًّا أُخْرى، لم تسألْه أنْ يجيبَك بشيء، (و)[4] إنّما أنكرتَ تَلَوُّنَه الذي عَلِمْتَه وشاهدْتَهُ، وكذلك قول الشاعر[6]:

أَفي السِّلْمِ أَعْيَاراً جَفَاءً وغِلْظَةً وفي الحربِ أَشْباهَ النساءِ العَوَارِكِ

أنكر عليهم وهجاهُم بما رآهُم عليه من التنقل في الحالين.

---

(١) الآية ٦ من سورة المنافقون.

(٢) الآية ٦ من سورة البقرة، والآية ١٠ من سورة يس.

(٣) نقص في «ر» و «ق».

(٤) نقص في الأصل.

(٥) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٧٠، ٤٨٥، وانظر: المخصص جـ١ ص٤٥، وابن يعيش جـ١ ص١٢٣، والمقرب جـ٢ ص٥٤، والخزانة جـ٤ ص٥١١، والمغني ص١٨ وشرح شواهده ص١٨، والهمع جـ١ ص١٩٢، والدرر جـ١ ص١٦٥، والأشموني جـ٤ ص٢٤٩، واللسان (قنسر) ومعجم شواهد العربية ص٥٦١ وديوانه ص٣١٠. والطرب: خفة الشوق، وقال ابن سيدة في المخصص: «القنسر، والقِنسّر والقِنسّري: الكبير المسن، قال أبو علي: ولم أسمع بالقنسري إلا في شعر العجاج».

(٦) البيت لهند بنت عتبة، ومن الغريب أنْ يقول صاحب معجم شواهد العربية بعد نسبة البيت إلى هند: وهُو من الخمسين. انظر المعجم ص٢٥٨. وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص١٧٢، وانظر: المقتضب جـ٣ ص٢٦٥، والروض الأُنف جـ٢ ص٨٢، والمقرب جـ١ ص٢٥٨، والخزانة جـ١ ص٥٥٦ والعيني جـ٣ ص١٤٢، واللسان (عير) و (عرك) والأعيار جمع عَيْر، وهو الحمار أهْليا كان أم وحشيا، وفي اللسان (عرك): «نساء عَوَارِكُ أيْ حُيَّض».

ومن ذلـك: التقرير كقولـك لمن أَحْسَنْتَ إليـه: أَلم أُحْسِنْ إليـك؟ أَلَمْ أُكْرِمْكَ؟ أَلَسْتَ عِندي كالأَخِ؟ فإِنّمَا تُقَرِّرُهُ بذلـك، لا أنـك تسـأله عمّا (لا)[1] يعلم (كما)[1] قـال الله عز وجل: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَـالُوا[2] بَلَى﴾، وقـال جل وعز: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ[3] عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾، قال الحُطيئة:

أَلَمْ أَكُ جَـارَكُم وتكـونَ بيني وبينَكُم المـودَّةُ[4] والإخَـاءُ

وقال جرير:

أَلَسْتُم خيرَ مَنْ ركب المطـايـا وأَنْـدَى العـالَمين بُطـونَ رَاحِ[5]

وجواب المقرَّر على هـذا أن يقـول: بَلى، لأن «بلى» رد للنفي، وإيجـابٌ لضـدِّه، فـإن قـال: نعم فقـد جحـده؛ لأنـه قـد أثْبَتَ النفي، وإذا أَثْبَتَ فقـد[6] نَفَى الإحسانَ، وذلك أنَك إذا قُلْتَ: أَلَمْ أُحْسِن إليك؟ فـإنما أدْخَلْت الاستفهـامَ على «لَمْ» التي (هي)[7] للنفي، فإن أَثْبَتَ بنعم فقد أثبتَ ماستفهمك عنه، وفي إثباته جَحْدٌ لإحسانه، كما أنه إذا قـال: أَزَيْـدٌ في الـدار؟ فقلْتَ: نَعَم، فقـد أَثْبَتَّ كَونَ زيدٍ في الدار.

فإن قلت: بَلَى، فقد رددت نفيَه، وإذا رددت النفيَ فقد أَثْبَتَّ الإحسان، وأقْررْتَ به، فاعرف ذلك إن شاءَ اللّهُ.

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) الآية ١٧٢ من سورة الأعراف.

(٣) الآية ٤٠ من سورة القيامة.

(٤) هذا الشاهد مكرر هنا انظر ص٤٠٠ فيما سبق من التبصرة.

(٥) وهـو من شـواهـد ابن جني في الخصـائص جـ٢ ص٤٦٣ وجـ٣ ص٢٦٩، وانظر: أمـالي ابن الشجري جـ١ ص٢٦٥، وابن يعيش جـ٨ ص١٢٣، والمغني ص١٧ وشرح شواهده ص١٥، وديوانه ص٨٩.
والمطايا جمع مطية، وهي الدابة التي تركب وسميت بذلك لأنها تمطو في مشيها أي تسرع، وأنـدى: أسخى، والراح: جمع راحة، وهي الكف.

(٦) في «ر» و «ق»: وإذا أثبت نفي الإحسان فقد جحده.

(٧) نقص في «ق».

بَابُ «مَنْ» في الاستفهامِ

إذا استفهمتَ بِمَنْ عن معرفةٍ عَلَمٍ حكيتَ إعرابَه في لُغة[1] الحجازيين، فإذا قال القائلُ: جاءني زيدٌ، قُلْتَ: مَنْ زَيدٌ؟ وإذا قال: رَأيتُ زيداً، قلت: مَنْ زيداً؟ وإذا قَالَ: مررْتُ بزيد قُلْتَ: مَنْ زيدٍ؟.

وإنّما حَكَوا حرصا على أنْ يُبَيِّنُوا أنَّ الاستفهامَ وقع عَنْ الاسم المذكور دون غيره.

وموضعُ المجرور والمنصوب بعد «مَنْ» رفعٌ؛ لأنَّه في موضع ابتداءٍ وخَبَرِ ابْتداءٍ.

وأمّا بَنُو تميمٍ[1] فيرفعون ولا يَحكون فيقولون: مَنْ زيدٌ؟ رَفَعَ المخاطَبُ أوْ نَصبَ أوْ خَفَضَ، قال سيبويه[1]: وهو أَقْيَسُ القَوْلَيْنِ.

ولو قال قائل: رأيْتُ أخا زيدٍ، وجاءَني أَخُو زيدٍ، ومررت بأَخِي زيدٍ، فاستفهمْتَ لرفعْتَ على/ المذهبين جميعا ولم تَحْكِ. [٦٩ / ١]

وإنّما اختار أهْلُ الحجاز الحكاية في الأسماء الأعلام[1]، ورفعوا ماسواها؛ لأنّ أكثر مايُخْبَرُ عن الناس بالأسماء الأعلام، فحَكَوا؛ لئَلاَّ يُقَدّرَ أنهم ابتدؤوا بالاستفهام عن اسم آخر غير هذا المذكور.

وأما غير الأعلام فَرُفِعَ؛ لأنه لم يَكْثُر الإخبارُ[2] بِهِ ككثرة الاسم العلم، فلم يَخْشَوا لَبْساً وأَجْرَوْهُ على القياس.

---

(١) انظر كتاب سيبويه جـ١ ص٤٠٣.

(٢) في «ر»: لأنه لم يكثر الإخبار عنها.

فإنْ أَدْخَلْتَ على «مَنْ» حَرْفَ العطف لم يكن إلاّ الرفعُ أيضا في المذهبين؛ لأنّكَ إذَا عطفْتَ فقد عُلِم أنّك غيرُ مبتدئٍ، وذلك قول القائل: رأيْتُ زيدا فتقول: ومَنِ زيدٌ، فلو قال: رأيْتُ عبدَ الله وزيداً، لقلتَ: (و)[1] من عبدَ الله وزيدٌ؟؛ لأنّ طولَ الكلام يُبَيِّنُ[2] أنّكَ مستفهمٌ عَمَّنْ[3] قال، ومنهم من أجَازَ الحكاية أيضا، فإن قال: رأيْتُ عمرا وأخَا زيد قلتَ: مَنْ عَمْراً وأخَا زيدٍ؟ أجازُوه في[4] الإتباع وبنوْهُ على الأوّل؛ لأنّ المعطوف يجوز فيه مالا يجوز في المعطوف عليه، فإنْ قدم فقال: رأيت أخا زيدٍ وعمراً قلت: مَنْ أخو زيدٍ وعَمْرٌو؟ على الأَصْل.

وإن كَرّرْتَ «مَنْ» جاز في العلم الحكايةُ، ويجري المضافُ على الأَصْل فتقول: من عَمْراً ومن[5] أَخُو زيدٍ؟

فإذا قال: رأيتُ زيدَ بْنَ عَمْرٍو، قُلْتَ: من زَيْدَ بن عمرٍو، فتحكي؛ لأَنّ[5] الاسمين بمنزلة اسمٍ واحدٍ.

فإنْ نوّنْتَ زيداً، ووصفْتَه بابْنِ عمرٍو جاز لك فيه ماجازَ في المعطوف والمعطوف عليه، فتقول: مَنْ زيدُ بْنُ عَمرٍو، على مذهب من لم يَحْكِ في قولك: مَنْ زيدٌ وعمروٌ ومَنْ زيدَ[6] بنَ عمرو على مذهب من حكى في المعطوف فقال: مَنْ زيداً وعَمْراً.

---

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) في «ر» و «ق»: ينبئ.

(٣) في الأصل: عما.

(٤) انظر كتاب سيبويه جـ١ ص٤٠٣ ـ ٤٠٤.

(٥) انظر كتاب سيبويه جـ١ ص٤٠٤.

(٦) انظر كتاب سيبويه جـ١ ص٤٠٤.

فصل: إذا استفهمْتَ بمن عن نكرة ألحقْتَ «مَنْ» حروفَ المد واللين في الرفع واواً، وفي النصب ألفاً، وفي الجر ياءً، إذا قال: جاءني رجلٌ، قلت: منو، وإذا قال: رأيْتُ رجلاً قلت: مَنَا، وإذا قال: مررت برجل قُلْتَ: مَنِي؟، وإن ثَنَّى ثَنَّيْتَ العلامةَ، وإن جمعَ جمعتَ العلامةَ، وإن أَنَّثَ أَنَّثْتَ (العلامةَ)[1]، فإذا قال: جاءَنِي رَجُلان قُلْتَ: مَنَانِ؟، وإذا قال: رأَيْتُ رَجُلَيْن قُلْتَ: منَيْنِ، وإذا قال: جاءَني رِجَالٌ قُلْتَ: مَنُونَ؟ وفي النصب (والجر)[2] مَنِينَ؟ وفي المؤنث مَنَهْ، بفتح النون (لهاءِ[3] التأنيث) كما يُفْتَحُ ماقبل الهاء في طلحَةَ ومُسْلِمَةَ، وفي التثنيةِ: منْتَانِ، وفي الجمع مَنَاتٌ.

ومن العرب[4] من يقول: مَنَا، ومَنُو، ومَنِي في الواحد، والاثنين، والجميع؛ لأَن (لفظ)[5] «مَنْ» مُبهم يصلُح للواحد والاثنين والجميع، فاكتفِيَ بدلالة مالحِقَه من علامة الإعراب عن التثنية والجمع.

وهذه العلاماتُ كلُّها ملحقةٌ في الوقف، فإذا وصَلْتَ كلامك أسْقَطتها فتقول: مَنْ يافتى؛ لأَنَّه يخرج بالوصل عن شَبَهِ الحكاية فيرجعُ إلى الأصل، فإذا قال: رأيت رجلا وامرأةً قلت: مَنْ ومَنَهْ، تحذفُ العلامة من الأَول؛ للوصل وتثبتها في الآخرِ؛ للوقف، وكذلك إن قال: رأيْتُ امرأةً ورجُلاً قُلتَ: مَنْ ومَنَا؛

---

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ق».

(٤) في كتاب سيبويه جـ١ ص٤٠٢: «وحدثنا يونس أن قوما من العرب يقولون أبدا: منا ومني ومنو عَنَيْتَ واحدا أو اثنين أو جميعا في الوقف....».

(٥) نقص في «ر».

وإذا قال: رأيْتُ رجلاً ونساءً، قلْتَ: مَنْ ومَنَات، وإنْ قال: رأيت نساءً ورجالاً، قلت: مَنْ و مَنِينَ[1].

وأمّا قولُ الشاعر[2]:

أَتَـوْا نَــــارِي فقلْتُ مَنُــونَ أَنْتُم ... فقـالـوا الجنّ. قلْتُ عِمُـوا ظَـلامــاً

فهذا شـاذ لايُقَـاس عليـه، ولم يُسْمَعْ في شعرِ غيره بعـده ولا قبلـه على مـا حكى أَهلُ[3] العلم، فاعرف ذلك إن شاءَ اللهُ تعالى.

---

(١) في «ر» و «ق»: قلت: من ومنا.

(٢) هو سُمَيْر بن الحارث، وقيل: شُمَيْر بالشين المعجمة، ونُسب إلى تأبط شرا.

والبيت من شـواهـد سيبـويـه جـ١ ص٤٠٢ وانظر: نـوادر أبي زيـد ص١٢٣، والمقتضب جـ٢ ص٣٠٧ والجُمـل ص٣٢٠، والخصائص جـ١ ص١٢٩، والحيوان جـ١ ص٣٢٨، وابن يعيش جـ٤ ص١٦، والمقرب جـ١ ص٣٠٠، والخزانـة جـ٣ ص٢، والعيني جـ٤ ص٤٩٨، ٥٥٧، والتصريـح جـ٢ ص٢٨٥، والهمـع جـ٢ ص١٥٧، ٢١١، والـدرر جـ٢ ص١٨، ٢٣٧، والأشموني جـ٤ ص١٠٨، واللسان (سرا).

(٣) في كتاب سيبويه جـ١ ص٤٠٢: «وهذا بعيد، وإنما يجوز هذا على قول الشاعر قالـه مرة في شعر ثم لم يسمع بعده مثله».

باب أي في الاستفهام

واعلم أنَّ «أيًّا» تكون جُزْءا ممّا تُضاف إليه، فإذا قلتَ ([1] أيُّ الثيابِ عندَك؟ فأيٌّ من الثياب، وإذا قلْتَ[1]) أيُّ الرِّجَالِ عندك؟ فأيٌّ من الرِّجَالِ، وإذا قُلْتَ: أيُّ النساءِ عندَك؟ فأيٌّ من النساء، وكذلك جميعُ ما يُضافُ إليه أيّ.

وهو اسم معرب يَعْمل فيه ما بعدَه ([1] إذا كنْتَ مستفهما بِه[1])، ولا يعْمل فيه ما قبله إلا حروفُ الجر كما ذكرنا في باب الاستفهام، وذلك قولك: أيَّهُم لقيتَ؟ أيَّهُم أكرمت؟ فتنصب «أيًّا» بالفعل الذي بعدَها، وكذلك إذا أفردت فقلت: أيًّا أكرمتَ؟ وأيًّا لقيتَ؟

وتُرْفعُ بالابتداءِ إذا لم يعمل فيها شيء فتقول: أيُّهم جاءَك؟ وأيُّهْم في الدار؟ وتقول: بِأيِّهم تَمْرُرْ، إلى أيِّهم تذهب؟ فتُعْمِلُ فيها حَرْفَ الجرِّ كما بينا. وإنْ ذكرْتَ الفعل قبلها لم يجُز أن يعمل فيها كما قدَّمنا، تقول: عَلِمْتُ أيُّهم عندَك؟ وعَرَفتُ أيُّهم جاءَك؟ قال الله عز وجل: ﴿لِنَعْلَمَ أيُّ الْحِزْبَيْنِ[2] أحْصَى﴾ وأمّا قولُه تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الّذِينَ ظَلَمُوا أيّ[3] مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ فأيٌّ منصوبٌ بـ «يَنْقلبون»، لا بـ«سَيَعْلم»[4]، كما ذكرنا.

(١-١) نقص في «ر».

(٢) الآية ١٢ من سورة الكهف.

(٣) الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء.

(٤) انظر: البحر المحيط جـ٧ ص٤٩ ـ ٥٠.

وإذا استفْهمْتَ بأَيٍّ عن نكرة أَعْربتَه على الحكاية إعرابَ[1] الاسْم المذكور، فإذا قال: رأيْتُ رجلا قُلْتَ: أيًّا؟ وإذَا قال: جاءَني رجلٌ قلْتَ: أَيٌّ؟ وإذَا قال: مررت برجل قلت: أيٍّ؟ وإذا ثَنَّى ثَنَّيْتَ، وإذا أَنَّثَ أَنَّثْتَ، وإذا جَمَعَ جمعْتَ، فتقولُ: أَيَّانَ، وأَيَّيْنِ، وأيِّينَ، وأَيُّون، وأَيَّةٌ (وأيَّتَان)[2] وأيَّاتٌ.

وإنما أَعْربْتَ «أَيًّا» إعرابَ الاسم[3] المذكور، وأَسقَطْت الاسم من اللفظ تخفيفاً واستغناءً؛ إذْ كَانَ يدُل عليه إعرابُ «أيٍّ».

والإعراب في «أَيٍّ» ثابتٌ في الوصل والوقف، لا يُحْذَفُ من أَيٍّ في الوصل[4] كما حُذِفَ مِنْ «مَنْ» لأَنَّ ما لحق «أَيًّا» من هذه العلامات فهو إعرابٌ، والإعرابُ (حكمه)[5] في الوصل والوقف سواءٌ، وليس كذلك (ما لحق)[2] «مَنْ»؛ لأَنَّ ما لَحِقَ «مَنْ» ليس بإعراب كما بينا.

وإنْ استفهمْتَ بأَيٍّ عن معرفةٍ رفعْتَ كيفَ تصرَّفَتْ الحالُ، فإذا قال: رأَيْتُ عبدَ الله؛ أو رأيتُ الرجل، أو مررْتُ بعبد الله، أو الرجل قلت: أيٌّ عبدُ الله، وأيٌّ الرجلُ، وَأَحدُ الاسْمَيْن مبتدأ، والآخرُ الخبر.

وكذلك إذا قلت في النكرة «أَيًّا» فهو في موضع رفع بالابتداءِ، وخبرُه محذوف، أَوْ في موضع خبر المبتدأ، والمبتدأُ محذوف تقديره: أَيًّا مَنْ ذكَرْتَ، أو أَيًّا الرجلُ، وتقول: أَيُّ الرجلين أَخُوك، ولا يجوز: أيُّ الرجلين أخواك، لأَنَّ «أَيًّا» لتبعيض ما أُضِيفَ إليه وتفصيلِه، فإذا قلت: أَيُّ الرجلين أَخَواكَ، لم

---

(١) في «ر» و «ق»: أعربته على حكاية إعراب الاسم المذكور.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) في «ر» و «ق»: وإذا أعربت «أيا» بإعراب الاسم المذكور أسقطت الاسم من اللفظ تخفيفا، واستغناء بما يدل عليه إعراب أي.

(٤) في الأصل وفي «ق»: لا يحذف من أي في الوقف.

(٥) نقص في «ر».

تُبَعِّضْ شيئا (فلا[1] يجوز)، و (يجوز[2] أن) تقول: أَيُّ الثلاثةِ أخَواك؟ أَزيدٌ وعَمْروٌ؟ أَمْ زيدٌ وخالدٌ؟ أَمْ عمْرٌو وخالدٌ؟ فهذه القسمة كلُّها من الثلاثة، ولا يجوز أنْ تُشِيرَ في القسمةِ إلى غير هذه الثلاثة، والثلاثةُ زيد وعمرو وخالد.

ولو قلت على هذا أَيُّ الثلاثة أخواك؟ أزيدٌ وبَكرٌ؟ لم يجز؛ لأن «بكرا» لم يدخل في الثلاثة.

وكذلك إن زاد العدد: تُجْرِيه هذا المجْرَى فتقول: أَيُّ العشرةِ إِخْوَتُكَ إن/ [٧٠ / ا] عنيتَ بقولك: «إخوتك» أَنْقَصَ من العشرة جاز، وإن عنيت بقولك: «إخوتك» عشرة لم يجز؛ كما ذكرنا في أيّ الرجلين أَخواك؟ والعلَّةُ فيه مثل تلك.

وإنْ قُلْتَ: أَيُّ الرجلين أَخُوك؟ أَزَيْدٌ؟ أَمْ عمرو؟ أم خالد؟ لم يجز؛ لأنك جئْتَ في التفصيل بأكثرَ ممّا تضمنه «أيٌّ» ، فاعرف ذلك إن شاءَ الله تعالى.

---

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) نقص في الأصل.

بَابُ العَدَدِ

عـددُ المؤنّث مِن ثَلاثٍ[1] إلى عَشْرٍ بغيرِ هـاء كقولـك: ثلاثُ نِسْـوةٍ وأَرْبَـعُ جَوَارٍ، وخَمْسُ ملاحفَ وتِسْعُ ليالٍ، وعَشْرُ وصائِفَ، وعدد المذكر من ثلاثـة إلى عشرة بالهاء كقولك: ثلاثةُ رجال، وخمسة أثواب، وعشرة أبيات.

وإنما أُسْقطت الهاءُ من عدد المؤنث، وَأُثْبِتَتْ في المذكر، للفرق بينهما، وكان حذفها من المؤنَّث أَولى؛ لأَنَّ المؤنَّثَ أثقلُ من المـذكر، فكان حـذفُهَا من المؤنث الذي هو أَثقلُ، وإبقاؤُها في المذكر الذي هو أخفُّ أَوْلَى.

ووجـه آخرُ وهو: أَنَّ المؤنث إذا كانَ على فُعَـال جُمِعَ بغيرِ هـاءٍ، فـإذا كان الفُعـالُ للمـذكر جُمِعَ بـالهـاء كقولـك في المـؤنث: عُقـاب وأَعْقُب، وفي المـذكر: غُرابٌ وأَغْرِبةٌ، فَحُمِلَ[2] العدد على هذا فجُعل عدد المؤنث بغيرِ هاءٍ قيـاسـا على جمعه، وعدد المذكر بالهاء قياسا على جمعه؛ لأَنَّ العدد جمع أيضا.

واعلم أَنَّك تُضِيفُ هذه الأَعدادَ من ثلاثـةٍ إلى عشرة في المـذكر، ومن ثلاثٍ إلى عَشْرٍ في المؤنّث إلى الجمع القليـل، لا يجـوز غيرُ ذلـك، إلا فيما ليس لـه جمـع قليل، فتقولُ في المـذكر: ثلاثـة أَفْرُخ، وَعَشْرَةُ أَجْمال، وخمسـةُ أَعْـدَال[3]، وتسعـة

---

(١) في الأصل وفي «ق»: من ثلاثةٍ إلى عَشْرة.

(٢) في الأصل: فجعل العدد على هذا فجعل عدد المؤنث...

(٣) الأعدال جمع عِدْل، وله عدة معان ذكرها ابن منظور في لسان العرب (عدل) قال: «.... وفرق سيبويـه بين العديل والعدل، فقال:... والعدل لا يكون إلا للمتاع خاصة،..... وأجاز غيره أن يقال: عندي عدل غلامـك أي مثلـه، ... والعِدْل: نصف الحَمْلِ على أحد جنبي البعير...».

أَحْمِرَةٍ، وأَرْبَعَـةُ أَرْغِفَـةٍ، وفي المؤنث: ثلاثُ أذرُعٍ، وأربَعُ أدؤرٍ، وخَمْسُ أَرْجُـلٍ، وما أشبه ذلك.

وأمّا مـا ليس لـه جمع قليل فـإنـه يجوز إضـافـةُ هـذه الأعـداد إلى جمعهـا الكثير ضرورة تقـول: عنـدي خمسـةُ كتب، وثـلاثـةُ شُسُـوع، ورأيْتُ عَشَرَةَ مساجدَ.

فإذا جَاوَزْتَ العشرة بواحد أَسقطت الهاء من «عشرة» في المذكر، وأَثبتَّها في المؤنث، وتبنى الاسمين من أَحـد عشر إلى تسعـة عشر على الفتـح، إلاَّ اثنى عشر، فإنَّ الاثنين، معرب، و «عشر» بعده في المـذكر مبنيٌّ على الفتح، وكـذلـك عشرة للمؤنث، تقول: أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، وخَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلاً وتِسْعَ عَشْرَةَ جاريـةً، قـال الله عز وجل: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ[1] أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبَاً﴾، وتقول: عندي اثنا عَشَرَ رجلا (واثنتا عَشْرَةَ[2] جـاريـةً)، ومررت بـاثْنَيْ عَشَرَ رجلا، وبـاثْنَتَيْ عَشْرَةَ مِلْحَفَـةً، ورأيت اثني عَشَرَ دِرْهَماً، واثْنَتَيْ عَشْرَةَ جـاريـةً، قـال الله عز وجـل: ﴿وَبَعَثْنَـا مِنْهُمُ[3] اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيباً﴾، وقال تعالى: ﴿فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا[4] عَشْرَةَ عَيْنَاً﴾.

وإنما وجب أن يُبْنَى الاسمان فيما زاد على العشرة؛ لأَنَّ الأصلَ: أَحَدٌ وعَشَرَة وخَمْسَةٌ وعَشَرَةٌ، وكذلك في المؤنث: خَمْسٌ وعَشْرٌ، وسَبْعٌ وعَشْرَةٌ، فَلَمَّـا حُـذِفَتْ الواوُ، وتَضَمَّنَ الاسمان معناها بُنِيَا جميعـا، وجُعِلا[5] بمنزلـة اسْمٍ واحـدٍ، وإنّما بُنِيَـا على الفتح لأَن الفتحَ أخفُّ/ الحركات. [٧٠ / ب]

---

(١) الآية ٤ من سورة يوسف.

(٢) نقص في «ق».

(٣) الآية ١٢ من سورة المائدة.

(٤) الآية ١٦٠ من سورة الأعراف.

(٥) انظر: ابن يعيش جـ٤ ص١١٢.

واعلم أنَّ في «عشرة» من[1] المؤنث لغتين:

إحداهُما: كَسْرُ الشين، وهي لغة بني تميم[2].

والأُخرى: إسكانُ الشين، وهي لغـةُ أَهْلِ الحجـاز[2]، كقولـك: ثلاث عَشْرَة وثلاث عَشِرَة.

واعْلَم أنّـك تفسر مـا زاد على العشرة إلى تسعـة وتسعين بـواحـدٍ منكـور، وتنصبه على التمييز كقولك: عندي خَمْسَةَ عَشَرَ درهما، وعشرون ثوبـاً، وتسعون جاريةً، وإنما وجب ذلك؛ لأنّـك إذا قُلْتَ خمسـة عشر أو عشرون أو تسعون أو ما أشبه ذلك، فقد ذَكَرْتَ العدد، وبقي أَنْ تُبَيِّنَ النوعَ المعدودَ، فـإذا أمكنَ أن تـدل عليـه بـواحـد استغْنَيْتَ عَمَّـا هـو أكثرُ منـه، وكان ذلـك أَخَفَّ عليهم من الأَصـل، وكان الأَصْـلُ: خَمْسَـةَ عَشَرَ من الـدَّراهِم، وعشرون من الثيـاب، فاستثقلوا لفظ الجمع، فَردُّوه إلى واحد يدل على الجمع[3].

وإنّمَـا وَجَبَ نصبُ[4] المفَسِّرِ في هـذه الأعـداد من أَحَـدَ عَشَرَ إلى[5] تسعـة وتسعين؛ لأَنّ العدد من أَحَـدَ عَشَرَ إلى تِسْعَـةَ عَشَرَ التّنوينُ مقـدَّرٌ فيـه، وإنّمَـا حُذِفَ لِمَا عَرَضَ له من البناء، ولم يُحْذَفْ للإضـافـةِ فهو بمنزلـة مـا لا ينصرف من أسْماءِ الفـاعلينَ في أَنَّ التنوينَ فيـه مُقَـدَّرٌ، كقولـك: هؤُلاَءِ حَوَاجٌّ بَيْتِ اللهِ، وضَوَارِبٌ زَيْداً، فَلَمَّا كان العدد بهذه المنزلة وجب أَنْ يُنْصَبَ ما بعده؛ لأنه اسم جاء بعد تمام الكلام.

وأَمَّا «عشرون» إلى «تسعـةٍ وتسعين» فـإنّمَـا يُنْصَبُ مـا بعـدهـا من الأَسماء

---

(١) في «ر»: في عشرة المؤنث.

(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص١٧١.

(٣) وهو النكرة لأن مدلولها شائع في جنسه غير معين.

(٤) في «ر» و «ق»: وانما وجب النصب في المفسر من هذه الأعداد...

(٥) انظر كتاب سيبويه جـ١ ص١٠٦، والمقتضب جـ٢ ص١٦٤.

المفسِّرَةِ؛ لأنّها مُشَبَّهَةٌ بضاربين، ووجهُ الشبه بينهما: أنّ نون «عشرين» تُحذَفُ وتضاف (العشرون)[1] إلى ما بعدها كما تُحْذَفُ نونُ «ضاربينَ»، وتُضَافُ إلى ما بعدها كقولك: هذه عِشْرُو زَيْدٍ، ورأيت عِشْري زيْدٍ، كما تقول: هؤُلاءِ ضَارِبُو زيدٍ، ومررتُ بضاربي زيدٍ، فَلَمَّا جرَى «عشرون» مَجْرَى «ضاربين» في حذف النون والإضافة، وكانت «ضاربون» متى رَدَدْتَ النونَ إليْهَا نصبْتَ ما بعدها أجريْتَ «العشرين» أيضا مُجراها في نصب ما بعدها مع وجود النون.

واعلم أنَّ «العشرين»، و «الثلاثين»، إلى «التسعين» في المذكر والمؤنث على لفظٍ واحد.

فإذا ذكرْت معها آحاداً أجريْتَها على ما قدَّمنا في حذف الهاء من المؤَنث وإثباتها في المذكر، كقولك: عشرون رجلا، وعشرون امرأة، وثلاثون جاريةً، وتسعون غلاماً، وثلاثٌ وثلاثون جاريةً، وخَمْسٌ وتسعون امرأةً، وثلاثةٌ وخمسون رجُلاً، تُجْري الآحادَ على أُصولها كما ذكرنا (ذلك)[2]، و (لك)[3] في «واحد» إذا زِدْتَه على «عِشرين» (وثلاثين)[4] إلى «تسعين» في المذكر (وجهان[5] وفي) المؤَنث وجهان، تقول في المذكر: أحدٌ وعِشْرُونَ وواحد وعشرون، وفي المؤَنَّثِ: إحدى وعِشرون، وواحدةٌ وعشرون.

فإذا بلغْتَ «المائة» أَضَفْتَها إلى واحدٍ مذكر كان أوْ مُؤَنثا كقولك: مائَةُ رجل، ومائَةُ امرأة، كذلك إلى «الألف»، وتُسْقِطُ الهاءَ من ثلثمائة وأَربعمائة إلى تسعمائَة؛ لأَن «المائة» مؤنثة.

---

(١) نقص في «ر».

(٢) زيادة في «ر».

(٣) نقص في «ر».

(٤) زيادة في «ر».

(٥) نقص في «ق».

وإنما وَجَبَ في «المائَة» أنْ تُضاف إلى واحد، لأَنها أشبهت أَصلين، فأخـذت من كل واحد منها بطرف، فـأَشبهت العشرة في الإضـافـة إلى مـا بعـدهـا، لأَنَّ العَشَرةَ عَشَرَةُ آحاد، والمائة (العـدد)[1] عشر عشرات، وأَشبهت التسعـةَ والتسعين؛ لأَنّها تتلوها، وسبيلهـا أَنْ تَجْرِيَ على قيـاسهـا/ في تضعيف العـدد، فوجب لهـا الإضافةُ تشبيها بالعشَرة، ووجب أَنْ تُضَاف للواحد كما كان مفسر تسعة وتسعين واحدا. [٧١ / ا]

وانما لم تُجْمَع «المائـةُ» إذا قلت: ثلثمـائـة، وأربعمائـة (وتسعمائـة)[2] وحق مـا دون العشرة من الأَعـداد أَنْ تُضَـاف إلى جمع كما وصفنـا؛ لأَن«المـائـة» وإن كان لفظُها واحداً فهو في المعنى جمع، فاكتُفِيَ بمعْنى الجمع فيها عن لفظه.

فإذا بلغتَ الأَلف أَضفْتَهَ أيضا إلى واحد على قياس المائة فتقول: أَلْفُ دِرْهمٍ إلا أَنّكَ تجْمعه إذَا أَدْخَلْتَ عليـه (الهـاء[2] من) الثلاثـة إلى العشرة فتقول أَربعـةُ آلافِ دِرْهَمٍ، وعشرةُ آلافِ دِرْهمٍ.

وإنّمَا وَجَبَ في الألف أَنْ تُجمَع بعد هذه الآحـاد؛ لأَنّ الأَلفَ آخرُ مراتبِ العدد، كما أنّ الواحـد أَوَّلُ مراتبِ العـدد، فَحَمَلُوا الآخِرَ على الأَوَّل، فكمـا وجب في الواحد أنْ يُجْمَعَ بعد هذه الأعداد، كـذلـك وجب في الألف أَنْ تُجْمَعَ بعـد هذهِ الأعْداد؛ لأَنّ ما بعدَ الأَلف إنما هو تكرير للأَعـداد المـاضيـة فصـار بمنزلـة الأَول.

فصل: واعلم أَنّك إذا احتجْتَ إلى تعريف ما دون العشرة أَدْخَلْتَ على المعـدود

---

(١) نقص في «ر» و«ق».

(٢) نقص في «ر».

الألفَ[1] واللامَ، وأَضَفْتَ العـددَ إليـه، تقول: ثَلاثـةُ الأثْواب، وخَمْسُ المـلاحفِ فَتُعرِّف المضافَ بالمضافِ إليه، وكذلك في المائـةِ، تقول: مـائـة الـدرهم، ومـائتـا الثوب، وخمسمائة الدينار وكذلك ألف الدرهم، وألفا الثوب.

فـإن أردت تعريف مـا بعـد العشرة أَدْخَلْتَ في أَوَّل العـدد الأَلفَ والـلاَّمَ، وتركته على بنائه، فتقول: مـا فعلت الخمسـةَ عشرَ درهمـا، والتسعَ عَشْرَةَ ملحفةً (٢) وكذلك العشرون والثلاثون إلى التسعين، فتقول: ما فعلت العشرون درهما، والثلاثون جارية[2]) والتسعون غلاما.

فإن زدت عليها آحادا أَدْخَلْتَ على الآحاد أيضـا الأَلفَ واللاَّمَ، تقولُ: مـا فعلت الثلاثـةُ والعشرون درهمـا، والخمسـةُ والثلاثون دينـارا، والتسعُ والتسعـون جَارية.

واعلم أَنّك إذا أَضَفْتَ «أَحَدَ عَشَرَ» وما بعدها من الأَعداد إلى «تِسْعَةَ عَشَرَ»؛ فالأَجود أن تتركها على حالها في البنـاء، فتقول: هـذه خَمْسَـةَ عشرَك، ومررت بثلاثةَ عَشَرَك.

ومنهُم من يُجيزُ[3]: إعرابَه إذا أَضَفْتَ، تقول: هـذه خَمْسَـةَ عشرِك ومررت بخمسةَ عشرِك، وكـذلـك مع الأَلف واللام، تقول: هـذه الخمسـةُ عَشَرُ (دِرْهمـاً)[4] [و][5] إنمـا كانَ الأَجـودُ البنـاءَ؛ لأَنّـه إنّما وَجَبَ لَـهُ البنَـاءُ في حـال تنكيره، والأَلفُ واللامُ والإضافَـةُ إنمـا تَرُدّ المبنيَّ إلى الإعراب إذا استحق البنـاءَ في حـال

---

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص١٠٥، والمقتضب جـ٢ ص١٧٥، وابن يعيش جـ٢ ص١٢١، وجـ٦ ص٣٣.

(٢-٢) نقص في «ر».

(٣) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٥١، والمقتضب جـ٢ ص١٧٩.

(٤) نقص في «ق».

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من جميع النسخ وبمثله يلتئمُ الكلامُ.

تعريفه نحو قَبْلُ وَبَعْدَ، فإذا أُضيف أَوْ أُدْخِلَ عليه الألفُ واللام قُدِّرَ نكرة فأُعرب.

وأَمّا خَمْسَةَ عَشَرَ وبَابهُ فلم تُزِلْ الألفُ واللّامُ، والإضافةُ حُكْمَهَا عَمَّا كانت عليه قبل[1] ذلك فوجب أنْ يبقى البناءُ على حاله.

وأَمّا مَنْ أعرَبَها فإنه قدر (أنّ)[2] الإضافةَ، والألفَ واللامَ تقوم مقام التنوين، والتنوينُ يُوجبُ الإعرابَ؛ فلذلك أعربها في الإضافة والألفِ واللامِ.

[٧١ / ب] **فصل:** (و)[3] تقول: عندي ثلاث شِيَاه / ذكورٌ، وخمسُ بَطّاتٍ ذكورٌ، فتؤنث العدد؛ لأَنّ الذي وَلِيَهُ مُؤَنَّثٌ في اللفظ وإن أُريدَ به المذكر، وكذلك تقول: له عَشْرٌ منَ الإبلِ ذكورٌ، وخَمْسٌ من الغنم ذكور؛ لما ذكرنا، فإن قَدَّمْتَ الذكورَ ذكَّرْتَ فقلت: له ثلاثةُ ذكورٍ من البَطِّ، وخَمْسَةُ ذُكورٍ من الشاءِ، وثلاثةُ أَشْخُصٍ ـ وإنْ كُنَّ إناثاً ـ لأَنّ الشخص مذكر، والعدد إنما يجري على تأنيثِ الاسم الذي يليه أَوْ تذكيره.

واعلم أنّ العربَ تُغَلِّبُ المذَّكرَ على المؤنَّثِ في جميع الكلام، إلاّ في عدد أيَّامِ الشَهْرِ فإنها تُغَلِّبُ الليالِيَ عَلَى الأَيّام، لأَنّها تَجْعَلُ الليلَةَ أَوّلَ الشّهر، فَلو عَدُّوا الأَيَّامَ لسقطت ليلةٌ من الشهر، وإذا عَدُّوا الليالِيَ لَمْ يَسْقُط شيءٌ من الشهرِ على حسابهم، فتقول:[4]: لثلاثِ (ليالٍ)[5] خَلَوْنَ، وخَمْسٍ بَقِينَ، وعَشْرٍ خَلَوْنَ، تُريدُ اللّيَالِيَ.

---

(١) في «ر» و «ق»: قبل الإضافة.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ق».

(٤) في «ر» و «ق»: فتؤرخ.

(٥) نقص في «ر».

فإذا زدتَ على العَشْرِ[1] وحَّـدْتَ الفعل فتقولُ: لإحْدَى عَشْرَةَ لَيْلَةً (خَلَتْ[2])، ولثلاثَ عَشْرَةَ لَيْلَةً) بَقِيَتْ؛ لأَنَّكَ حَمَلْتَ الخبرَ على لفظ الليلة وهو موَحّدٌ؛ فلذلك وحّدتَ الفعل؛ وحُكِيَ عن العرَب: صُمْنَا عَشْرَاً، يُريدونَ عَشْرَةَ أيَّامٍ، إلاَّ أَنَّهُمْ غَلَّبُوا اللَّيَالِيَ[3] على الأَيّام لما ذكرنا.

وتَقُولُ: سار عَشْرَاً (من)[4] بين[5] يوم وليلةٍ، وأَقَمْتُ خَمْسَ عَشْرَةَ بين يوم وليلة، قال النابغةُ (الجَعْدِيّ)[6]:

فطَافَتْ ثَلاثاً بَيْنَ يَوْمٍ وليلةٍ وكَانَ النكيرُ أَنْ تُضِيفَ[7] وتَجْأَرَا

وتقول: له خمسةٌ بين عبد وجارية، فتغلبُ المذكرَ على المؤَنَّث على الأصل، وكذلك: عندي خَمْسَةَ عَشَرَ بين ناقةٍ وجَمَلٍ، فيجري على الأصل من تغليب المذكر على المؤَنَّث.

واعلم أنه يجوز أنْ يُنَوَّن ما أُضيفَ من الأَعداد ويُنْصبَ ما بعدها في الشعر فتقول: عندي ثلاثةٌ أثواباً، وأربعةٌ رجالاً، وعشرةٌ أَحْمِرَةً، ومائةٌ دِرْهماً، ومائتانِ ثوباً، كما قال الشاعر[8]:

أَنْعَتُ عِيراً من حَمِيرِ خَنْزَرَهْ في كُلِّ عِيرٍ مائتانِ كَمَرَهْ

---

(١) في الأصل و «ق»: على العشرة.

(٢) نقص في «ر».

(٣) في الأصل: إلا أنهم غلبوا التأنيث على الأيام.

(٤) نقص في «ر» و «ق».

(٥) في كتاب سيبويه جـ٢ ص١٧٤: «وتقول: سار خمس عشرة من بين يوم وليلة، لأنك ألقيت الاسم على الليالي ثم بينت فقلت: من بين يوم وليلة».

(٦) نقص في الأصل و «ق».

(٧) وهو من شواهد سيبويه جـ٢ ص١٧٤، وانظر: المخصص جـ١٧ ص١١٥، والمقرب جـ١ ص٣١١، والخزانة جـ٣ ص٣١٧، والمغني ص٦٦٠، ومعجم شواهد العربية ص١٤٠ وديوانه ص٦٤. والنكير: الاستنكار، وتضيف من الإضافة وهي الإشفاق والحذر وتجأر: تصيح، يذكر بقرة فقد ولدها فطافت ثلاث ليال وأيامها تطلبه، وليس لها من نكير لما رُزِئَتْ به.

(٨) هو الأعور بن براء الكلبي كما في معجم البلدان.

وقال آخر:

إذَا عاش الفتى مائَتَيْنِ عاماً ... فقد ذَهَبَ المسرّةُ والفَتَاءُ[1]

فاعرف ذلك إنْ شاء الله تعالى.

فصل: واعلم أنّكَ إذا اشْتَقَقْتَ من خمسةٍ وثلاثةٍ، وما أشبهها صفة على (مثال)[2] فاعل كان لك فيها وجهان:

أَحدُهُمَا: أن تضيفها إلى ما بعدها كقولك: هو ثاني اثْنَيْنِ، وثالثُ ثلاثةٍ، ورابعُ أَربعةٍ، وخامسُ خمسةٍ، والمعنى: أَحَدُ اثنين، وأَحَدُ ثلاثة، وأَحَدُ خمسةٍ.

والثاني: أَنْ تُنَوِّنَ، وتنصبَ مابعدها فتقول: هو ثالثٌ اثنين، ورابعٌ ثلاثة، وخامسٌ أرْبَعَةً، فالمعنى جعل اثنين ثلاثةً، وجعل ثلاثةً أرْبَعةً، وجعل أربعةً خمسةً، أي صَيَّرهُم على هذه العدة بكونه معهم، وكذلك إلى عاشِر عشرةٍ، وعاشرٍ تسعةً.

وتقول في المؤَنَّث: هي ثالثةُ ثَلاثٍ، وخامسةُ خَمْسٍ، وتاسعةُ تِسْعٍ، وعاشرةُ عَشْرٍ، أيْ إحْدَى عَشْرٍ، وإحدى تِسْعٍ.

وعلى الوجه الآخر: هي ثالثةٌ اثنين، ورابعةٌ ثلاثا، وسابعةٌ ستاً، وعاشرةٌ تسعاً، أيْ صَيَّرْتَ السِّتَّ سَبْعاً، والتِّسْعَ/ عَشْراً. [٧٢ / ا]

= والبيت من شواهد سيبويه جـ١ ص١٠٦، ٢٩٣، وانظر: ابن يعيش جـ٦ ص٢٤، ومعجم البلدان (خنزرة) واللسان (خنزر). وعير ضبطت في كتاب سيبويه (نسخة بولاق) بفتح العين في الموضعين، وخطأ ذلك محقق الكتاب، كما خطأ الشنتري في تفسير «عير» الثانية بأن أصلها «أير» فغيرت الى العين استقباحا لذكره، وعلى هذا فالمراد بالعير بكسر العين قافلة الحمر كما في اللسان (عير) و «خنزرة» هضبة طويلة عظيمة في ديار الضباب، والكمرة: رأس الذكر.

(١) هذا الشاهد مكرر، قد مر في باب التمييز، انظر: ص٢٦٥، وهو هنا شاهد على إثبات النون في مائتين ونصب ما بعدها للضرورة.

(٢) نقص في «ر» و «ق».

ويجوز أنْ تضيف إذا أردت هذا الوجه (أيضا)[1] فتقول في المذكر: هو خامسُ أربعةٍ، وسادسُ خمسةٍ، وفي المؤنث: عَاشرةُ تِسْعٍ وثامنةُ سَبْعٍ، وثالثةُ اثنتين، كما تقول في اسم الفاعل: هذا ضاربٌ زيداً، وضاربُ زيدٍ، وضاربةٌ زيداً وضاربةُ زيدٍ.

فإذا جاوزت العشرة كان لك فيما تشتقُّه ثلاثةُ أوجهٍ:

أحدها: أن تقول: حَادِيَ عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ، فتبني الاسميْن الأوَّلَيْن على الفتح، وتجعلُهما بمنزلة اسم واحد، وكذلك الاسمين الآخرين فهذا هو الأصل؛ لأنك تستوفي بالاشتقاق حروفَ الأَصل كما تستوفي في قولك: «ضاربٌ»، و «قاتلٌ»، حروفَ الضرب والقتل.

والثاني: أنْ تقول: حَادي أَحدَ عَشَرَ، تشتق من أَحد، ولا تشتق من عشر للإيجاز، وتبني أحدَ عَشَرَ على أصله.

فأما حادي من هذا (الوجه)[1] فمعربٌ؛ لأَنه لاتُجْعَلُ ثلاثة [2] أشْيَاء بمنزلة اسم واحد، فتقول على هذا: هو ثَالِثُ ثلاثَةَ عَشَرَ، ورابعُ أرْبَعَةَ عَشَرَ، فتعربُه وترفَعُه.

والثالث: أن تقول: حَادِيَ عَشَرَ فتبني «حادِيَ» مع «عشر»، وتحذف «عشرا» من الأوَّل، و «أحَداً» من الثاني، وتكتفي بما ذكرت للإيجاز والاختصار.

وتقول في المؤنّث: هذه حاديةَ عَشْرَةَ إحْدَى عَشْرَةَ؛ على الوجه الأَول

---

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) في الأصل: أشياء.

و (هذه)[1] حاديةُ إحْدَى عَشْرَةَ، على الوجه الثاني، وحاديةَ عَشْرَة، على الوجه الثالث على قياس المذكر، وكذلك إلى (تاسعَ عشر[2]و) تاسعةَ عَشْرَةَ.

ومن قال: رابعٌ ثلاثةً قال في هذا: رابعٌ ثلاثةَ عَشَرَ، وخامسٌ أربعةَ عَشَرَ، وتاسعٌ ثمانيةَ عَشَرَ.

وكذلك (في)[3] المؤنث تقول: هي تاسعةُ ثَمَانِ عَشْرَةَ، وثانيةٌ إحدَى عَشْرَة، فقس على هذا إن شاء اللهُ تعالى.

---

(١) زيادة في «ر».

(٢) نقص في «ر».

(٣) نقص في الأصل.

بابُ الضَّمِيرِ

اعلم أن المرفوعَ المضْمَر على ثلاثةِ أوْجُه:

متكلم، ومخاطب، وغائب.

ولكل واحد منهم ضميران: مُتَّصل، ومُنْفَصِل.

فأعرفُهم المتَكَلِّمُ، ثم المخاطبُ، ثم الغائبُ.

فضمير المتكلم المتصل: التاء المضمومة في «قُمْتُ» و «ذَهَبْتُ»، وللمتكلّم إذا كانَ معه غيرُه واحدا كان أوْ أكثر «نَا» من قُمْنا، وذَهَبْنا، وضمير المتكلم المنفصل «أنا» للواحد، و «نَحْنُ» للتثنية والجمع.

وإنّمَا استوى لفظُ التثنية والجمع في ضمير المتكلم (لأَنّه)[1] إذا قال نحن فعلنا فهو على غير منهاج التثنية (والجْمعِ)[2]، وذلك أن التثنية تقع على شيئين متساويين كقولك: الزيدان فكل واحد منها زيد، وكذلك الجمع يقع لأشياء متساوية كقولك: الزيدون فكل واحد منهم زيد، فلما كانت التثنية والجمع في الظاهر يقعان على أشياءَ متساويةٍ وجب الفرق بينهما في التثنية والجمع، وتثنيةُ الضمير وجمْعُه ليس يقع على التساوي، ألا ترى أنّ المتكلم إذا قال: نحن قمنا فهو المتكلم وحده وليس مَنْ سواه مُساويا له في هذا الخطاب الواحد، فلمّا بطل التساوي في هذا أُخْرج عن منهاج التثنية والجمع، فوجب (على[3] هذا) أنْ تكون علامتُه أيضا مخالفة للتثنية والجمع الجاريَيْنِ على

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ر».

(٣) زيادة في «ر».

التساوي، فلذلك استوى لفظ التثنية والجمع في ضمير المتكلم إذا قال: نحن فعلنا.

والمُؤنث في هذا إذا كانتْ متكلمةً بمنزلة المذكر، تقول المرأةُ: قُمْتُ، وذَهَبْتُ، وذَهَبْنَا وقُمْنا، وأنا فعلتُ (ذلك)[1]، ونحن فعلنا.

[٧٢ / ب] والعلة في ذلك زوال اللَّبس؛ لأنه إنما يُحْتاجُ إلى علامة التأنيث إذا / خِيفَ اللَّبسُ، فإذا كانت هي المتكلمة لم يُخَفْ التباسها بغيرها.

وضمير المخاطب المرفوع المتصل تاء مفتوحةٌ للمذكر، ومكسورةٌ للمؤنث للفرق بينهما كقولك للمذكر: قُمْتَ، وذَهَبْتَ، وللمؤنث: قُمْتِ وذَهَبْتِ ([2]وإنما وجب ضم تاء المتكلم في قمتُ، وذهبتُ[2])؛ لأنّ المتكلم أوّلُ، وهو أعرف المضمرين، والضمة أوّلُ مخارج[3] الحروف، فأُعْطِيَ الأوَّلُ للأوّل، ثم فُصِل بين المذكر والمؤنث في الخطاب، فكُسِرتْ تاءُ المؤنث حَملا على الياء في تفعلين؛ ([2] لأنّ الكسرةَ من الياء، والياءُ علامةُ المؤنّثِ في تفعلين[2])، فلم تَبْقَ إلا الفتحةُ فجُعِلَتْ للمذكر في الخطاب.

([2] وأيضاً فإنّ المخاطَبَ مفعول، والمفعول حقُّه النَّصْبُ[2]).

والضمير المنفصل للمخاطب المفرد «أَنْتَ» مفتوحةُ التاء للمذكر، ومكسورةُ التاء لِلْمُؤَنّث.

---

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢-٢) نقص في الأصل.

(٣) كذا في جميع النسخ، وليست الضمة أوّلَ مخارج الحروف وإنما الضمة أوّل حركات الإعراب، قال ابن يعيش جـ٣ ص٨٦: «وإنما خص بالضم دون غيره لأمرين: أحدهما أن المتكلم أول قبل غيره فأعطي أول الحركات وهي الضمة، والآخر أنهم أرادوا الفرق بين ضميري المتكلم والمخاطب، فنزلوا المتكلم منزلة الفاعل، ونزلوا المخاطب منزلة المفعول»، هذا ولعل قول الصيمري: «والضمّةُ أول مخارج الحروف» من تعبير القُدماء الذي ليس بالمألوف لنا.

وفي التثنية للمذكر والمؤنث جميعا في المتصل قمتما، وذهبتما، وفي المنفصل أنتما، فيستوي المذكر والمؤنّثُ في التثنية؛ لأن طريقَهُما واحد لايتغير.

وإنّمَا ضُمَّت التاءُ من «أَنْتُما» و «قُمْتُما»؛ لأنّه لو تركت على حركتها قبل التثنية لتوهم أن مابعدها منفصل منها، فبنيت التاء على الضم ليُعلم بِتَغَيُّرِها عما كانت عليه أنها جُعِلتْ مع مابعدها كشيء واحد.

وإذا جمعْتَ المذكر والمخاطب زِدْتَ على تائه ميا وواوا فتقول: أنتُمو، وذهبتُمو كما زدت في التثنية ميا وألفا، هذا هو الأصل.

وإنْ شئْتَ حَذفْتَ الواوَ تخفيفا؛ لأنّه ليس في حذفها لبسٌ، فتقول: أَنْتُم، وذهبتُم.

وتَزيدُ على التاء في جميع المؤنث نونا مشددة فتقول: أَنْتُنَّ، وذَهَبْتُنَّ، وإنما وجب أنْ تَزِيدَ نونا مشددة لتكون بإزاء مازدت للمذكر، والنون المشددة حرفان بإزاء الميم والواو في جميع المذكر.

وضميرُ المرفوع الغائب المتصل إذا كان واحدا يستتر في الفعل كقولك: زيد قام وهند قامت، وليست التاء في «قامت» ضمير هند؛ لأنها لو كانت ضميرا لسقطت إذا قَدَّمْتَ فَقُلْتَ: قامَتْ هنْدٌ، وإنما التاءُ عَلامة التأنيث، وقد ذكرنا عِلَّةَ استتار هذا الضمير في باب[1] الفاعل، فإذا ثنيت ظهر الضمير ألفا للمذكر والمؤنث، كقولك: الزيدان قاما؛ الهندان قامتا، وفي الجميع للمذكر واوٌ كقولك: قاموا، وذهبوا وللمؤنث نونٌ مفتوحة كقولك: قُمْنَ، وذَهَبْنَ.

والضمير المنفصل للمذكر «هُو»، وللمؤنث «هِيَ»، وفي التثنية لهما جميعا «هُمَا»، يستوي في هذا المذكر والمؤنث، كما استويا في الخطاب، وتسقط الواو

---

(١) انظر: ص١٠٥ فيما سبق من التبصره.

منه في التثنية؛ لأنها لو بقيت لوجَبَ ضَمُّها، كما ضُمَّتْ التاءُ من «أنْتُما»، والضَمَّةُ تُسْتَثْقل على الواو فحذفت لذلك.

وفي جميع (المذكر)[1] «هُمُو» على ماذكرنا في «قُمْتُمُو»[2]، وإنْ شئْتَ حذفت أيضا فقلت: هُمْ، وفي جميع المؤنث: «هُنَّ» بنون مشددة كما كان في «أَنْتُنَّ»، ولايجوز أنْ تَحْذِف النونَ من جَمْع المُؤَنَّث كما حذفْتَ الواوَ من جمع المذكر لوجهين:

أحدهما: أنّك إذا حذفْتَ من المذكر الواو بقيت الميم تدل على الجمع؛ لأنّهما حَرْفان منفصلان في اللفظ، والنون المشددة بمنزلة حرف واحد في اللفظ ولو/ [٧٣ / أ] حذفتها لم يكن مايخلفها ويدل عليها.

والوجه الآخر: أنّ الواوَ التي قبلها ضمة بمنزلة واوين، والواو في نفسها[3] ثقيلة، فإذا كان ماقبلها من جنسها كان أثقل، فجاز حذفها؛ لثقلها، وليْست النونُ ثقيلة؛ فلذلك لم يجُز حذفُها.

فصل: واعلم أنه لايجوز أن تَسْتَعْمِلَ الضميرَ المنفصلَ إذا قَدِرْتَ على المتصل، لايجوز أنْ تقُول: قام أنا؛ لأنك تقدرُ (على)[4] أن تقول: قُمْتُ؛ وكذلك تقول للمخاطب: قُمْتَ، ولا تقول: قَامَ أنْتَ، وكذلك للجماعة قُمْتُمْ، ولا يجوز: قَامَ أنْتُمْ.

فإن لم تَقْدِرْ على المتصل جِئْتَ بالمنفصل كقولك: ماقام إلا أنا، وما قام إلا

---

(١) نقص في «ق».

(٢) في الأصل: في قمتما.

(٣) هذه بداية الموجود من النسخة «ب».

(٤) نقص في «ب» و «ق» و «ر».

أَنْتُم، وإنما لم يجُزْ استعمال المنفصل في موضع المتصل؛ لأنّه إذَا قُدِرَ على اللفظ الأَخَفِّ مع تكميل المعنى لم يجُزْ العدول إلى الأَثْقَل إلا لعُذْرٍ، و (المضمرُ)[1] المتصلُ استعماله أَخَفُّ، فلا يجوز العدول عنه إلا إذا لم يُقْدَرْ عليه. وتقول: كَيْفَ أَنْتَ؟ وكيفَ هُوَ؟، وأَيْنَ أَنْتَ؟، وكَمْ هُمْ؟ فتأتي بالمنفصل، لأنّك لاتقدر على المتصل، قال عمرو بن معدي[2] كرب:

قَدْ عَلِمتْ سَلْمَى وجَاراتُها مَاقَطَّرَ الفارسَ إلا أنا

([3] قَطَّرهُ إذَا ألقاه على أحد قطريه، والقطر: الجانب، وكذلك القتر أيْضاً[3])

جاء بالمنفصل لَمّا لم يقْدر على المتصل.

وكذلك تقول: هأَنذَا، وهانَحْنُ أُولاء، وهأَنْتَ ذا، وهأَنْتُم أُولاء، وها هُوَذَا، فتأتي بالمنفصل في جميع ذلك؛ لأَنك لاتَقْدِر على المتصل، والتقدير: هَذَا أنا، وهَذَا أنْتَ[4]، وهؤلاء نَحْنُ، فَفَرَّقَ بين حرف التنبيه والإشارة بالمضر كما قال زُهَيْرٌ:

تَعَلَّمَنْ هَا لَعَمْرُو اللهِ ذَا قَسَماً فاقصِدْ[5] بذرْعِكَ وانْظُر كيْفَ تَنْسَلِكُ

---

(١) نقص في «ق».

(٢) وكذا نسبه سيبويه والأعلم، وقال السيوطي في شرح شواهد المغني: «قال صدر الأفاضل: يقال: هذا البيت للفرزدق، والظاهر أنّه لعمرو بن معدي كرب» هذا والبيت غير موجود في ديوان الفرزدق.

وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٧٩، وانظر: شرح السيرافي جـ٣ قسم١ ص٤٥٣، وابن يعيش جـ٣ ص١٠١، ٢٠٣، والمغني ص٣٠٩، وشرح شواهده ص٢٤٥، وشرح المرزوقي للحماسة ص٤١١، واللسان (قطر)، ومعجم شواهد العربية ص٣٨٩.

(٣-٣) نقص في «ر» و «ق».

(٤) انظر سيبويه جـ١ ص٣٧٩.

(٥) في «ر» و «ق»: فاقدر بذرعك، وهي رواية المبرد، وفيها أيضا: أيْن تنسَلِكُ وهي رواية سيبويه والمبرد.

والبيت من شواهد سيبويه جـ٢ ص١٤٥ ـ ١٥٠، وانظر: المقتضب جـ٢ ص٣٢٣، وشرح السيرافي جـ٣ قسم١ ص٤٥٨، والخزانة جـ٢ ص٤٧٥ وجـ٤ ص٢٠٨، ٤٧٨، والهمع جـ١ ص٧٦، والدرر جـ١ ص٥٠، والمخصص جـ١٣ ص١١٣، ومعجم شواهد العربية ص٢٥٦ وديوانه ص١٨٢. تَعَلَّمَنْ: اعلم، وهو هنا فعل جامد، واقصد بذرعك: مَثَلٌ ذكره الميداني في مجمع الأمثال جـ٢ ص٩٢، وقال: «يُضْرَب لمن يَتَوعَّدُ» . أي كلف نفسك ماتطيق، والذَّرْع: الاستطاعة، وتنسلك: تَدْخل.

أراد تعلمن هذا لعمرو اللهِ قسما، وكما قال لَبيد[1]:

وَنَحْنُ اقتسمنا المالَ نصفيْن بيْنَنَا فقلْتُ لهم هذَا لَهَا هَاوذَا لِيَا.

أراد أن يقول: وهذا ليا، فصيَّر الواو بين ها و ذا.

ويجوز أن تكون «ها» التي للتنبيه داخلةً على هذه الأسماء غيرَ مَنْويٍّ دخولُها على الإشارة؛ لأَنَّ المضرَ والمبهمَ يشتركان في الإبْهَامِ (كما)[2] قال الله عز وجل: ﴿هَاأَنْتُمْ[3] هؤُلاَءِ﴾ فلو كانت «ها» الأولى لأولاء لم يُعِدْهَا ثانيةً[4] في هؤلاء.

واعلم أنّك إذَا أخبرْتَ عن جماعة غُيَّبٍ، وكان أحدهُم حاضراً جعلْتَ الخطابَ على لفظ الحاضرِ[5]، كقولك: أنتم ركبتم، وأنتُم ذهبتم فتغلّب الحاضر على الغائب، وكذلك (للاثنين)[6] إذا كان أحدهما حاضرا والآخر غائبا تقول: أنتُما جئتُما، وأنتُما فعلتُما، وعلى هذا (يُحْمَلُ)[7] قولُ امرئ القيْس[8]:

---

(١) قال البغدادي في الخزانة: «ونسبه الأعلم إلى لبيد.... ولم أره في ديوانه» وليس البيت في ديوان لبيد الذي اعتمدت عليه، وذكر صاحب معجم شواهد العربية أنه في ملحقات ديوانه ص٣٦٠ (تحقيق إحسان عباس، طبع الكويت سنة ١٩٦٢). وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٧٩، وانظر: المقتضب جـ٢ ص٣٢٣، وشرح السيرافي جـ٣ قسم١ ص٤٥٨، وابن يعيش جـ٨ ص١١٤، والخزانة جـ٢ ص٤٧٩، وجـ٤ ص٤٧٨، والهمع جـ١ ص٧٦ والدرر جـ١ ص٥٠، ومعجم شواهد العربية ص٤٢٤.

(٢) نقص في «ر».

(٣) الآية ٦٦ من سورة آل عمران، والآية ١٠٩ من سورة النساء.

(٤) في معاني القرآن للزجاج ص٤٧٤ ـ ٤٧٥: «قال بعض النحويين: العرب إذا جاءت إلى اسم مكنى قد وُصِفَ بهذا جعلتْه بين «ها» و «ذا» فيقول القائل: أين أنت؟ فيقول المجيب: هأنذا، قال: وذلك إذا أرادوا جهة التقريب.. والقول في هذا عندنا: أنّ الاستعمال في المضر أكثرُ فقط، أعني أنْ يفصل بين «ها» و «ذا»؛ لأَنّ التنبيه أنْ يَلِيَ المضرَ أَبْيَنُ، فإن قال قائل: هازيد ذا وهذا زيد جاز، لاختلاف بين الناس في ذلك».

(٥) في «ب» و «ر»: الحاضرين.

(٦) نقص في «ر».

(٧) نقص في «ق».

(٨) انظر ديوانه ص٤١، وهناك بيت يفصل بين البيتين في الديوان، ورواية الديوان: ألم ترياني.

خَلِيلَيَّ مُرّا بي عَلَى أُمِّ جُنْـــدُبٍ نُقَضِّ[1] لُبَانَاتِ الفُؤَادِ المُعَـذَّبِ

(ثم قال[2]:)

أَلم تَرَ أَنِّي كُلَّمَـا جِئْتُ طَـارِقـاً وجدت بها طيبا وإنْ لَمْ تَطَيَّبِ[3]

قال: خَلِيلَيَّ لاثنيْن (أَحدِهمـا)[4] حـاضر (والآخر[5] غـائب) ثم أقبل على الحـاضر منها فقال: أَلَمْ تَرَ أَنيِّ (كلما)[6] فخاطبَهُ على لفظه وكذلك قولُ / الآخر[7]: [٧٣ / ب]

فَإن تَزْجُراني يـابْنَ عَفَّـانَ أَزْدَجِر وإنْ تَتْرُكَـانى أَحْمِ عِرْضـاً مُمَنَّعَـا

لأَنَّ الخطـاب لاثنين، أحـدهمـا ابن عفـان، فجـاء بلفـظ الاثنين، ثم أَقْبَل على[8] الحاضر منها، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

فصل: (وأمّا ضمير[9] المنصوب المتصل) فللمتكلم المفرد نون وياء، مـذكرا كان أَوْ مؤنثا كقولك: أكرمْتَنِي، وضربْتَنِي.

والياءُ وحدها هي الضمير، وإنّمَا أُدْخِلتْ النون عليهـا؛ ليسلَمَ بنـاءُ الفعل؛

---

(١) في «ب» و «ر» و «ق»: لنقضي حاجات....

(٢) نقص في «ب».

(٣) وهُمَا من شواهد السيرافي جـ٣ قسم١ ص٤٤٧ ـ ٤٤٨، وانظر البيت الأول في التصريح جـ١ ص٢٠٢، والبيت الثاني في الخصائص جـ٣ ص٢٨١، والبيتين في رسالة الملائكة ص٢٤، ومعجم شواهد العربية ص٥٣. اللبانات: جمع لبـانـة وهي الحاجة، وطارقا: آتياً بالليل، يعني أنها طيبة الرائحة في الوقت الذي تتغير فيه الأفواه.

(٤) نقص في «ر» و «ق».

(٥) زيادة في «ر».

(٦) زيادة في «ق».

(٧) هو سُوَيْد بن كراع. وفي الأصل: فان تزجرا، وأَثْبَتُّ مافي بقيـة النسخ وهو الموافق لبقيـة المصـادر. والبيت من شـواهـد السيرافي جـ٣ قسم١ ص٤٤٨، وانظر: المخصص جـ٢ ص٥، وسمـط الـلآلي ص٩٤٣، واللسـان (جـزز) ورسـالـة الملائكة ص٢٤ وشرح شواهد الشافية ص٤٨١ حيث ذكر عرضا. أزدجر: أنتهي وأمتنع وأنتهر، وأصله «ازتجر» قلبت التاء دالا لقرب مخرجيهما، واختيرت الدال لأنها أليق بالزاي من التاء.

(٨) في «ر» و «ق»: ثم أقبل فخاطب الحاضر منها.

(٩) بياض في «ب».

لأنّ ياءَ المتكلم تكْسِرُ ماقبلها، فكرهوا أنْ يَـدْخلَ الفعلَ الكسرُ، وقـد منع الجرَّ في الإعراب لما بينا[1].

وضمير المتكلم مع الاثنين والجماعة «نا» من قولك: أكْرَمَنا وضرَبَنَا.

والفرق بين المنصوبِ والمرفـوع في هـذا أنّ المرفـوعَ تسكنُ فيـه لامُ الفعـل كقولـك: قُمْنـا، وضَرَبْنـا، والمنصوبُ يجْرِي آخرُ الفعلِ فيـه على أصلـه؛ إن كان ماضياً فحركته الفتح، وإنْ كان مستقبلاً فعلى مايستحق من الإعراب.

وأمّـا ضميرُ المخـاطب المتصل فـالكاف مفتوحـةً للمـذكر؛ ومكسورةً للمـؤنث كقـولـك: أكرمـكَ؛ وضربـكَ للمـذكر، وأكرمـكِ، وضربـكِ للمـؤنث، ولـلاثنين أكرمَكُمَـا، وضَرَبَكُما مُـذَكَّرَيْن كانـا أوْ مُـؤنّثَيْن، وتُضَمّ الكافُ من «كُمَـا» كما ضَمَمْتَ التاءَ من «أنْتُما» و «قُمْتُما» والعلةُ واحدة.

ولجمـاعـةِ المـذكرين «ضربكُمـو» و «أَكْرَمَكُمُـو» بـواو بعـد الميم، وإنْ شئت حذفْتَ الواوَ كما حذفْتَها من المرفوع في قولهم: «هُمْ» و «أَنْتُم».

ولجماعة المؤنث نونٌ مشـددة بعـد الكاف كقولـك: ضَرَبَكُنَّ، وأَكْرَمَكُنَّ على قياس مامضى.

فَأمّا ضميرُ الغائب المتصل فهاءٌ بعدها واو كقولـك: ضَرَبَهُو، وَأكْرَمَهُو، هـذا (هو)[2] الاختيار إذا وصلْتَ الكلامَ، إلا أنْ يكون ماقبل الهاء ساكنـا كقولـك: لم يَضْرِبْهُ، ولم يُكْرِمْهُ فتحذف الواو في هذا.

وإنّما اختير إثبات الواو إذا تحرك ماقبل الهـاء؛ لأَنّ الهـاءَ خَفِيَّةٌ، والواو يخرجها من الخفاء إلى الإظهار.

---

(١) انظر ص٨٠ فيما سبق من التبصرة.

(٢) نقص في «ب».

فَأَمّا إذا سَكَنَ ماقبل الهاء فيُخْتَارُ حذفُ الواو (لـذلـك)[1]؛ لأنـه (يصير)[2] بمنزلـة التقـاء السـاكنين؛ لأنّ الهـاءَ حـاجـزٌ غيرُ حَصِينٍ، فكأنّ السـاكنين الْتَقَيَا، فحُذِفَتْ الواوُ لذلك.

وإذا وقَفْتَ في جميع ذلك حذفت الواوَ كقولك: ضَرَبْتُهْ وأكْرَمْتُهْ، فإن كان الساكن الذي قبل الهاء تُمْكِنُ حركتُه، فإنّ من العرب[3] من يَنْقُلُ حركةَ الهاء في الـوقف إلى الحرفِ الـذي قبلهـا، ويقفُ على الهـاء فراراً من التقـاء السـاكنين فيقـول: لم أضْرِبُـهْ، ولم أُكْرِمُـهْ، وهـذا في الشعر أكثر مـايكـون، قـال الرّاجز[4]:

عَجِبْتُ والـدَّهرُ كثيرٌ عَجَبُـهْ ... مِنْ عَنَـزِيٍّ سَبَّني لَمْ أَضْرِبُـهْ

أراد: لم أضربْهُ فنقلَ ضَمَّةَ الهاء إلى الباء، وحَذَفَ الواو، وإن[5] كان ماقبل الهاء متحركا (وهذا)[6] جائز في الشعر (كثير[7] كما) قال الأعشى[8]:

---

(١) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٢) نقص في «ر».

(٣) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٢٨٧.

(٤) هو زيـاد الأعجم كما في كتـاب سيبويـه. والبيت من شواهـد سيبـويـه جـ٢ ص٢٨٧، وانظر: المحتسب جـ١ ص١٩٦، وابن يعيش جـ٩ ص٧٠، ٧١ وشرح شـواهـد الشـافيـة ص٢٦١، والهمع جـ٢ ص٢٠٨، والـدرر جـ٢ ص٢٣٤، والأشموني جـ٤ ص٢١٠، واللسـان (لمم) ومعجم الشواهـد ص٤٤٤. وعنزيّ: منسوب إلى عَنَزَةَ، وهو أبو حي من ربيعـة بن أسد بن ربيعة بن نزار، انظر: اللسان (عنز) والغريب أن الصبان قال: «من عنزي أي من قصير».

(٥) في الأصل: وحذف الواو إذا كان ماقبل الهاء متحرك.

(٦) نقص في «ب» و«ق».

(٧) نقص في «ق».

(٨) انظر ديوانه ص٩٠ وروايته: وما عنده مجد تليد وماله... من الريح فضل..
وهو من شواهد سيبـويـه جـ١ ص١٢، وانظر: المقتضب جـ١ ص٣٨، ٢٦٦ والإنصـاف ص٥١٦، والتليـد: القـديم الموروث، والجنوب والصبا أَحَبُّ الرياح عند العرب، لأن الجنوب تلقح السحاب، والصبا تلقح الأشجار. قـال الشنتمري: «أراد لَهُو فحذف الواو ضرورة».

فَمَا لهُ مِنْ مجْدٍ تَليدٍ ومالَهُ   من الرِّيح حظٌّ لا الْجَنُوبُ ولا الصَّبَا

وضمير المؤنثة الغائبة «ها» من قولك: ضربتُهَا، وأكرمتُهَا.

[٧٤ / ١] ولايجوز حذف الألف في وصلٍ ولا وقفٍ؛ لأنَّ/ الألفَ خَفِيفَةٌ[1]، وليست كالواو.

(و)[2] ضمير الاثنين (في هذا مذكرين[3] أم مؤنثين) «هُما من (قولك) : ضربتُها وأكرمتُها على قياس[4] المخاطب (من[3] ضربتكما).

وفي جميع المذكرين «هُمُو» من ضربْتُهُمو، فتزيد ثلاثة أحرف في الجمع قياسا على التثنية[5].

وفي جميع المؤنث «هُنَّ» من قولك: ضَرَبْتُهُنَّ، بثلاثة أَحْرُفٍ قياساً على جَمْع المذكر.

وأمّا ضمير المنصوب المنفصل فإِيَّا مضافةً إلى ما بعدها من الأَسماءِ المضمرة، تكون للمتكلم مفرداً: «إِيَّايَ» مذكراً كان أو مؤنثاً، وللمتكلم مع غيره «إِيَّانَا»، وللمخاطب «إِيَّاكَ»؛ بفتح الكاف للمذكر، و «إِيَّاكِ» بكسر الكاف للمؤنث وللاثنين «إِيَّاكُمَا» للمذكَرَيْن والمؤنثَيْن جميعاً على قياس ما مضى.

وللجماعة المذكَّرينَ «إِيَّاكُمُو»[6]، وإن شئْتَ حذفتَ الواوَ، كما بَيَّنَّا.

---

(١) في «ر»: لأن الألف خفية.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ر».

(٤) في «ر»: كضمير الاثنين المذكرين.

(٥) في الأصل: قياسا على التثنية والجمع.

(٦) في الأصل: إيَّاكُم.

ولجماعة المؤنّث: «إيّاكُنَّ»، وللغائب «إيَّاهُ» للمذكر، وإيَّاهَا للمؤنث، و «إيَّاهُمَا» للاثنين مذكَّرَيْن (كانا)[1] أَوْ مؤنثَيْن، و «إيَّاهُمُو»[2] للجميع المذكر، وإن شئْت حذفْتَ الواوَ، (و)[3] لجماعة المؤنث «إياهن».

هذا مذهب[4] الخليل وحَكَى عن العرب: إذا بَلَغَ الرّجُلُ السِّتِّينَ[5] فإيّاهُ وإيَّا الشوابِّ» والضمائر التي بعد «إيَّا» عند الخليل في موضع جر[6] باضافة «إيَّا» إليْها قياسا على ما حَكَى من إضافته إلى الظاهر من قولهم: «فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوَابِّ».

وأمّا الأَخْفَشُ[7] فكان يقول: إنَّ ما بعد «إيَّا» لا موضعَ له من الإعراب، وإنَّ «إيَّا» وما بعدها كلمةٌ واحدةٌ؛ لأَنَّ المُضْمَرَ لا يُضَافُ.

وإلى هذا ذهبَ ابنُ السَّرَّاج[8]، وذكر أنَّ ما حكاه الخليل من إضافة «إيَّا» إلى الظاهر شاذٌّ في القياس.

---

(١) زيادة في «ر».

(٢) في الأصل: وإيَّاهُم.

(٣) نقص في «ق».

(٤) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص٣٨٠.

(٥) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص١٤١، وشرح السيرافي جـ٢ قسم ١ ص٣٤٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ ص١١، والرضي على الكافية جـ١ ص١٨١، والإنصاف ص٦٩٥ - ٦٩٧، وابن يعيش جـ٣ ص٩٨، ١٠٠، والتصريح جـ٢ ص١٩٤، والأشموني جـ٣ ص٢٨٨، واللسان (إيَّا) وقال الأزهري في التصريح: «ويروى: السوءات».

(٦) قال سيبويه في الكتاب جـ١ ص١٤١: «وقال الخليل: لو أن رجلا قال: إيَّاك نفسك لم أعنفه، لأن هذه الكاف مجرورة» وقال السيرافي في شرحه جـ٢ قسم ١ ص٣٤٢: «ولم يذكر سيبويه خلافا له».

(٧) انظر: شرح السيرافي جـ٢ قسم١ ص٣٤٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ ص١١ وابن يعيش جـ٣ ص٩٨ - ٩٩، والرضي على الكافية جـ٢ ص١٢ - ١٣، والهمع جـ١ ص٦١، وأبو الحسن الأخفش للدكتور طه الزيني ص٤١، وص٨٣ - ٨٤، وقد روى عن الأخفش أيضا أنه وافق الخليل.

(٨) انظر: الأصول جـ٢ ص٩٧ (الرسالة المخطوطة) وشرح السيرافي جـ٢ قسم ١ ص٣٤٢ بيد أن السيرافي لم ينسب ذلك إلى ابن السراج ولكنه قال: «وجماعة من النحويين يخالفون هذا، وقالوا: لا يجوز أن يكون إيا مضافا؛ لأنه ضمير والضمير لا يضاف، وما حكاه الخليل شاذ لا يعمل عليه».

وأَجمَعُوا على استقباح: إيَّا زَيْدٍ[1] أَكْرَمْتُ بإضافة «إيَّا» إلى زيد.

وإجماعُهم على هذا لا ينقُض عندي[2] مذهَبَ الخليل؛ لأَنَّ الخليلَ لم يجعل قولَهُم: «فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوَابِّ» أَصْلاً يُقاسُ عليه في إضافة «إيَّا» إلى الأسْمَاءِ الظاهرة، وإنما استدل بإضافتهم «إيَّا» إلى «الشَّوَابِّ» على أنّ ما بعد «إيَّا» من المضمرات في موضع جر بإضافة «إيَّا» إليْهَا، وهذا استدلال صحيح؛ لأنّه استدل على إعراب ما لا يُتَبَيَّنُ فيه الإعرابُ بإعرابِ ما يُتَبَيَّنُ فيه الإعرابُ.

ألا تَرى أَنَّا نستدِلُّ على إعرابِ (سائر)[3] المضمراتِ بإعرابِ المظهراتِ التي تقع موقعها فنقول: موضع الكاف من «ضربتك» نَصْبٌ؛ لأَنَّكَ لو ذكرْتَ في موضعها ما يُتَبَيَّنُ فيه الإعراب لم يَكُن إلا نصْباً، كقولك: ضربتُ زيداً، وكذلك التاء في «قُمْتُ» في موضع رفع؛ لأَنَّك لو ذكرْتَ في موضعها اسما يُتَبَيَّنُ فيه الإعرابُ لم يَكُنْ إلاَّ رَفْعاً كقولك: قام زيدٌ.

وكذلك إذا قُلْتَ: (جاءني)[4] غلامُكَ، فالكاف في موضع جر؛ لأَنَّكَ لو ذكرْت في موضعها ظاهرا يُتَبَيَّنُ فيه الإعرابُ لم يكن إلاَّ جرّاً كقولك: غلامُ زيدٍ.

فلَمّا كان سائِرُ المضمراتِ يُسْتَدَلُّ على إعرابها بإعراب ما يقع موقعَها مما يُتَبَيَّن فيه الإعرابُ، كذلك استدَلَّ الخليلُ على أنَّ ما بعد «إيَّا» في موضع جَرٍّ بما ذكرته العَرَبُ من إعراب الاسْم الظاهر بعدها وإن كان لا يُسْتَعْمَلُ مع الظواهر إلا فيما سمع من العرب.

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ ص١١ وابن يعيش جـ٣ ص١٠٠.

(٢) ليس هذا رأي الصيمري، ولكنه رأى السيرافي حيث قال في جـ٢ قسم ١ ص٣٤٢: «والصحيح عندي ما قاله الخليل رحمه الله، وذلك أني رأيت ما يقع بعد «إيا».. إلخ ما ذكره الصيمري بألفاظ مغايرة.

(٣) نقص في «ر».

(٤) نقص في «ق».

وليس بمستنكر أن تجعل الأَسْمَاءُ الظاهرة وصلة إلى المضمرات التي بعدها كما[1] جُعِلَ «أَيُّهَا» وصلَةً إلى نداءِ ما فيه الألف واللام كما قدمنا، فاعْرِف ذلك/ [٧٤ / ب] إن شاءَ الله تعالى.[2]

فصل: ولا يجوز أَنْ يُسْتَعْمَل الضميرُ المنفصلُ في موضع المتصل إذَا قُدِر على المتصل كما قدمنا[3]، لا تقولُ: ضربتُ إيَّاك؛ لأنَّكَ تقدر على الكاف من «ضربتك».

فإنْ قَدَّمْتَ المفعول وأَضْمَرْتَه لم يكن إلاّ المنفصلُ كقولك: إيَّاك ضَرَبْتُ.

وكذلك: ما ضربت إلاَّ إيَّاكَ؛ لأَنَّكَ لا تقدر على الكاف مَعَ إلاّ.

ويجوز في «كان» وأَخَواتها إذا كان الخَبَرُ ضَميراً أَنْ يكون مُتَّصلاً، ومنفصلاً، قال سيبويه[4]: بلغني عن العرب الموثوق بهم أَنَّهم يقولون: لَيْسَنِي، وكانَني، قَالَ أَبُو الأَسْوَدِ الدُّؤَلِيّ:

فَإلاَّ يكُنْهَا أَوْ تكُنْهُ فَإنَّهُ ... أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا[5]

والأَجودُ استعمال الضمير المنفصل معها كقولك: كان إيَّاه، وليْسَ إيَّاهُ (كما)[6]

---

(١) في شرح السيرافي جـ٢ قسم١ ص٣٤٣: «.. وقد رأيناهم فعلوا شبيهاً بهذا حيث قالوا: يا أيُّها الرجل،.. ولا أبعد أن يكون «إيا» هو فِعْلَي من «أيّ» وأُخِذَ أحدهما من الآخر لاشتراكها في الوصلة، وما حكاه، الخليل شاذ في الظاهر؛ لأن الظاهر في التقديم والتأخير على حال واحدة..».

(٢) انظر: ص٣٤٤ فيا سبق من التبصرة.

(٣) انظر: ص ٤٩٦ ـ ٤٩٧ فيا سبق من التبصرة.

(٤) انظر: الكتاب جـ١ ص٣٨١.

(٥) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٢١، وانظر: المقتضب جـ٣ ص٩٨، والإنصاف ص٨٢٣، وابن يعيش جـ٣ ص١٠٧، والمقرب جـ١ ص٩٦، والخزانة جـ٢ ص٤٢٦ والعيني جـ١ ص٣١٠، والأشموني جـ١ ص١٨٥، واللسان (لبن) وديوانه ص٨٢. والضمير في «يكنها» يعود إلى الخمر في البيت السابق وهو:

دع الخمر يشربْها الغواةُ فإنّني ... رأيْتُ أخاها مُجْزِياً بمكانها

ويعني بأخيها: النبيذ المستخرج من الزبيب لأن أصلها العنب، واللبان: اللبن للآدميين خاصة «يقال: هو أخوه بلبان أمه بكسر اللام ، ولا يقال: بلبن أمه، إنما اللبن الذي يشرب».

(٦) نقص في «ر».

قالَ عُمَرُ بْنُ أَبي رَبيعةَ:

لَئِن كَانَ إِيَّـاهُ لَقَـدْ حَـالَ بَعْـدَنَـا عن العهـد والإنسـانُ قَـدْ يَتَغَيَّرُ[1]

وقد تقدم[2] هذا في باب «كان» وأخواتها.

فصل: وأمـا المجرورُ فليس لـه (إلاّ[3]) ضميرٌ (متصل، ليس[3] لـه) منفصل، والعلَّةُ في ذلك؛ أنَّ الجار والمجرور بمنزلة شيء واحـد لا يجوز أن يتقـدم المجرور على الجار، ولا يُفْصل بينهما؛ لأَنَّ المجرور كبعْض حروف الجـار، وبعض حروف الشيء لا يتقدم عليه.

وليس كذلك المرفوعُ والمنصوبُ؛ لأَنهما يتقدمـان ويتـأَخَّرَان، ويُفْصَلُ بين الرافع والمرفـوع، والنـاصب والمنصـوب؛ لعـدم تلـك العلـة فيهما، ألا ترى أنـك تقول: ما جاءني إلا زيدٌ، فتفصلُ بين المرفوع ومـا عمل فيـه؛ وتقول: مـا رأيْتُ إلا زيداً، فَتَفْصِل كذلك؟ وتقول: (مـا[4]) جـاءَني اليومَ زيـدٌ، ورأَيْتُ في دارك زيداً، وضرب عمراً زيـدٌ، وَعَمْراً ضرب زيـدٌ؟ فَلَمَّـا احتيج إلى إضْمَـارِهمـا على التقـديم والتـأخير لم يكن بـد من ضمير منفصل لَهُمَـا؛ وَلَمَّـا كان المجرور[5] يلزم موضعاً واحداً ولا يجوز أَنْ يتقدم، ولا يُفْصَلَ بينه وبين مـا عمل فيـه لم يُحْتَج فيه إلى ضمير منفصل.

فَأَمَّا ضميرُه فللمتكلم ياءٌ مكسورٌ ما قبلها؛ مذكراً كان أَوْ مؤنثاً.

---

(١) وهو من شواهـد ابن يعيش جـ٣ ص١٠٧، وانظر: المقرب جـ١ ص٩٥، والخـزانـة جـ٢ ص٤٢٠، والعيني جـ١ ص٣١٤، والتصريح جـ١ ص١٠٨، والأشموني جـ١ ص١٨٥، وديوانه ص٨٦. حال فلان عن العهـد أي زال، انظر: اللسـان (حول).

(٢) انظر: ص١٩٤ فيما سبق من التبصرة.

(٣) نقص في «ق».

(٤) زيادة في «ر».

(٥) في «ب» ولما كان المجرور ومـا يليـه يوضعـان...، وفي «ر» و «ق»: ولـما كان المجرور ومـا يليـه يلزم موضعـا واحدا.

وحَقُّ هذه الياء أَنْ تُبْنَى على الفتح، وإنما وجب حركتها[1]؛ لأَنها اسم على حرف واحد (و)[2] لا بد (من)[2] أَنْ تقوى بحركة، فجُعِلَ حركتُها الفتحُ؛ لأَنَّ الضَّمَّ والكسرَ ثقيلان على ياءٍ قبلها كسرة، وذلك قولك: غُلَامِيَ وصاحِبِيَ، وقد تُحذفُ الفتحةُ منها تخفيفاً، فإن كان قبلَها ساكنٌ لم يكن بد من حركتها بحركة الأصل؛ لئلاَّ يلتقيَ سَاكِنَان كقولك: غُلَامَايَ، وبُشْرَايَ وَعَصَايَ وهُدَايَ.

فإن كان الحرف الساكن الذي قبلها ياء أُدْغِمَتْ في الياء التي بعدها وفُتِحَتْ أيضاً لا غيرُ كقولك: عَلَيَّ، وإِلَيَّ، وَعَبْدَيَّ، وغُلاَمَيَّ؛ لأَنَّك لَمَّا احتجْتَ إلى حركتها لالتقاء الساكنين حرَّكْتَها بحركة الأصل، وهي الفتحةُ كما بيَّنَّا.

فإن كان الساكن الذي قبلها واواً قلبتَها ياء، وأدغَمْتَها فيا بعدها، (وفتحت[3] أيضاً لا غير) كقولك إذا أَضَفْتَ (قَوْلَك[4]) «مُسْلِمُون»، و «عِشْرُون» إِلَيك: هؤلاء مُسْلِمِيَّ، وعِشْرِيَّ؛ لأَنَّ الواوَ / والياءَ إذا اجتمَعا، [75 / ا] والأَوَّلُ منها ساكنٌ قُلِبَتْ الواوُ ياءً وأُدْغِمَتْ إحداهُمَا في الأُخرى قياساً مستمراً تقف عليه في التصريف إن شاء الله.

فإن كانت الواوُ غيرَ ساكنةٍ لم تَقْلِبْها ياءً، ولم تُدْغِمْها كقولك إذا أَضَفْتَ غَزْواً وَعَدْواً إليْك: غَزْوِي، وَعَدْوِي.

وكذلك الياءُ إذا كانت غيرَ ساكنةٍ لم يلزم فيها ما لزم في الياء الساكنة

---

(١) في «ر»: وإنما وجب بناؤها على الفتح لأنه اسم....

(٢) زيادة في «ر» و «ق».

(٣) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٤) نقص في «ر».

من الإدغام والفتح كقولك: ظَبْيِي ورمِيي في إضافة ظَبْيٍ وَرَمْيٍ إليك.

وضمير المتكلم إذا كان معه غيرُه نونٌ وألفٌ كقولك: غلامُنا، وصاحِبُنَا، وَعَلَيْنَا (وإليْنَا[1]،) وهُدَانَا، وَعَصَانَا.

وضميرُ المخاطبِ كَافٌ مفتوحةٌ للمذكر، ومكسورةٌ للمؤنث كقولك في المذكر: غلامُكَ، وغلامُكِ للمؤنث.

([2] وضمير المتكلم إذا كان معه غيره[2]) ؛ وضمير المخاطب في المُؤنّث، والمذكر والتثنية، والجمع، وضميرُ الغائب في المذكر، والمؤنث (وفي التثنية[3]) والجمع (جميع[4] ذلك) كضمير المنصوب المتصل، وقد ذكرنا في أَوَّل الكتاب ما بين المجرور والمنصوب من التآخي[5] كقولك: غُلامُنَا، وعصانا، وغلامك وعصاك (وهداك[6]) ، وصاحبه، وبشراه، وبشراكما، وغلامكم، وصاحبهُمْ (وبشراهُمْ[4]) وهداهُمْ، وهداهن، وغلامهن.

فإن كان ضمير الغائب قبلَه ياءٌ أو كسرةٌ جاز فيه إذا وصلْتَ الكلامَ أَرْبعةُ أَوْجُه:

أَوّلُهَا: فِيهُو زيدٌ، (وبِهُو[7] عيبٌ) ، وَعَلَيْهُو مالٌ، بإِثْبَات الواو على الأصل.

---

(١) نقص في «ب».

(٢-٢) نقص في «ر».

(٣) نقص في «ق».

(٤) نقص في الأصل.

(٥) انظر ص٨٨ فيا سبق من التبصرة.

(٦) نقص في «ر» و «ق».

(٧) نقص في «ق».

والثاني: فِيهي، وَبِهِي، وَعَلَيْهِي، تُقْلَبُ الواوُ ياءً؛ لأنه بمنزلة واوٍ تليها يـاء أو كسرةٌ؛ لأَنَّ الهاءَ ليس بحاجزٍ حصينٍ.

وقياسُ ذلك أن تُقْلَبَ الواوُ يـاءً، ويُكْسَرَ لها ما قبلها؛ لأَنَّهُمْ يكرهون الـواوَ طرفاً حتى (إنه[1]) ليس[2] في الكلام اسم (في[3]) آخره واو قبلها ضَمَّةٌ لازمة، وقد قُرِئَ: ﴿بِهِي وَ[4] وبِدَارِهِي﴾ و ﴿بِهُو وَبِدَارِهُو[5]﴾ .

والثالث: فِيهُ، وبِهُ، وَعَلَيْهُ، بحذف الواو، وإِبْقَاء الضَّمة للدلالة عليها.

والرابع: فيهِ، وبهِ، وعليهِ بحذف الياء بعد القلب، والاجتزاء بالكسر عنها.

والحذفُ مع الياء أجْوَدُ منه مع الكسر.

ولا يجوز عند سيبويه الحـذفُ مع الكسرِ إلاَّ في ضرورة الشعر، وأنشـد في ذلك:

فَإِنْ يَكُ غَثّـاً أَوْ سَمِيناً فَـإِنَّني ... سَأَجْعَلُ عَيْنَيْهِ لِنَفْسِهِ[6] مَقْنَعَا

---

(١) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٢) في «ر» ليس اسم في الكلام.

(٣) زيادة في «ق».

(٤) الآية ٨١ من سورة القصص، و «بهي وبدارهي» قراءة الجمهور.

(٥) وهي قراءة أهل الحجاز كما نسبها إليهم سيبويه، انظر: الكتاب جـ٢ ص٢٩٤. والمقتضب جـ١ ص٣٦ - ٣٧، ص٢٦٤ - ٢٦٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ ص١٣، والمحتسب جـ١ ص٦٧.

(٦) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص١٠، وانظر أيضا: المقتضب جـ١ ص٣٨، ٢٦٦، والكامل ص٢٥٠، والإنصاف ص٥١٧، والأصمعيات ص٦٧ في قصيدة من أربعين بيتا من ص٦٢ إلى ص٦٧، وانظر أيضا سِمْط اللآلي ص٧٤٩ والاقتضاب شرح أدب الكاتب ص٤٣٥، وقال ابن السيد: يقول: ليس يحتاج ضيفي إذا ودعني وفارقني أن يسأل عما كنت أطبخه في قدري، لأن مافيها من غثٍّ أو سمين لايغيبُ عنه لأني أقدمه بين يديه، وأجعل عينيه مقنعا، أي أقول له تخير ماتحب، واترك مالا تحب، وقد نسب سيبويه البيتَ إلى مالك بن خريم الهمداني، وهو في الأصمعيات مالك بن حريم بالحاء المهملة، وقال بعضهم: مالك بن خُزَيْم بالخاء والزاي مصغرا.

وهذه الوجوه كُلُّها تَسْقُط في الوقف كقولك: عَلَيْهْ، وَبِهْ، وَفِيهْ.

وإذا اتصل بهذه الهاء[1] والكسرة ضميرُ جماعةٍ غائِبين جاز فيها خمسة أوجُهٍ:

الأَوَّلُ: عَلَيْهُمُو، وبِهُمُو، بإثبات الواو، وضمّ الهاء على الأَصْل، كما كان في المنصوب نحو: ضَرَبْتُهُمُو.

والثاني: عليهُمْ، وفيهُمْ بإسقاط الواو، وإبقاء الضّمة في الهاء (والميم[2]) كما قُلْتَ في المنصوب: رَأَيْتُهُمْ.

والثالث[3]: عَلَيْهِمِي، وبِهِمِي، تُقْلَبُ الواوُ ياءً؛ استثقالاً للخروج من ياءٍ وكسرةٍ إلى ضَمِّ[4] الميم (والواو[5]) ؛ لأَن الهاءَ ليس بحاجزٍ حصينٍ؛ لخفائها فكأَنَّ الياءَ والكسرةَ قد وليتْهُمَا الواوُ، فقُلِبَتْ (ياءً[2]) ؛ للتخفيف.

والرابع[6]: عليهِمُو، وبِهِمُو، بكسر[7] الهاء، وإثبات الواو.

والخامس: عَلَيْهِمْ وَبِهِمْ، بحذف الواو كما تُحذَفُ في غيرها، وكسر الهاء للياء والكسرة (قبلها[8]) .

---

(١) في «ب» و «ر»: بهذه الياء.

(٢) نقص في «ب».

(٣) هذا هو الوجه الرابع في «ب».

(٤) في «ر» من ياء وكسرة إلى واو.

(٥) نقص في «ب» و «ق».

(٦) هذا هو الوجه الثالث في «ب».

(٧) في «ب»: بإثبات الواو وبكسر الهاء للياء والكسرة قبلها، وفي «ر»: بإثبات الواو وكسر الهاء للياء والكسرة قبلها، وفي «ق»: بإثبات الواو وكسرة الهاء للياء والكسرة قبلها.

(٨) نقص في «ق».

وقُرِئَ من هذه الخمسة الأَوْجُه بثلاثة[1] أوجه: / [٧٥ / ب]

﴿عَلَيْهُمُـو﴾[2]، على الأصـل، و ﴿عليهُمْ﴾[3] بحـذف الـواو، وإبقـاء الضّمّـة، وَ ﴿وعَلَيْهِمْ﴾[4]، بحذف الواو وكسر الهاء؛ (لِمَا بَيَّنَّا[5]) .

ولا يجوز في «عَلَيْكُمْ» ، و («لَكُمْ»[6]) إلا وجهان: أَحدُهُمَا: إثبـاتُ الواو، والآخرُ حـذفُهـا، ولا يجـوز كسرُ الكاف، ولا قلبُ الـواوِ (يـاءً[6]) ؛ لأَنَّ الكاف حاجزٌ حصين، فتباعدت الواوُ مَعَهـا من اليـاء، والكسرةِ، فـاعرفـه إنْ شـاءَ الله تعالى.

---

(١) بل قد قرئ بغير هذه الثلاثة.

(٢) الآية ٧ من سورة فاتحة الكتاب، و «عليهُمُو» بضم الهاء والميم وزيـادة الواو قراءة الأعرج، والخفـاف عن أبي عمرو، وذكر أبو بكر بنُ مُجاهد أنّ ابن كثير قرأ بها.

(٣) ذكر ابن خـالويـه أنهـا قراءة ابن أبي إسحـاق، وذكر أبـو حيـان أنّهـا قراءة الأعرج والخفـاف عن أبي عمرو كالقراءة السابقة.

(٤) وهي قراءة الجمهور. انظر: السبعة ص١٠٨ ـ ١١١، وشواذ ابن خـالويـه ص١ والتيسير ص١٩، وإبراز المعـاني ص٥٧ ـ ٦٠، والبحر المحيط جـ١ ص٢٦ ـ ٢٧ والنشر جـ١ ص٢٧٣ ـ ٢٧٤، والإتحـاف ص٢٥١ ـ ٢٥٢، وانظر أيضـا معـاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ ص١٢ ـ ١٣.

(٥) نقص في «ر».

(٦) نقص في «ب».

باب الفصل

اعلم أَنَّ جميعَ ما يُسْتَعْمَلُ في الضمير المنفصل المرفوع يُسْتَعْمَلُ فصلاً، وله شرائط: أَحدُها: ألا يُخِلَّ سقوطُه بالكلام.

ولا يدخل إلاَّ بَيْنَ كلامين أحدِهما لا يستغني عن الآخر، كالمبتدأ وخبره، وباب «إنَّ» وأخواتها، وباب «كان» وأخواتها، وباب «حَسِبْتُ» وأخواتها، ولا يكون (ما[1]) قبله[2] إلاَّ معرفةً ولا (ما[1]) بعده[3] إلاَّ معرفةً، أَوْ مَا ضارع المعرفة.

وإنما دخل الفصل في هذه الأَشياء؛ لِيُؤْذِنَ أَنَّ الاسمَ قد تَمَّ، وأَنَّ ما بعده الخبرُ، وذلك قولك: زيد هو القائمُ، وإنَّ زيداً هو الراكبُ، وكنتُ أنا الضاربَ، وحَسِبْتُك أَنْتَ الضاربَ، وكُنَّا نحن الذاهبين، فهذا كُلُّهُ معرفةٌ.

والمضارع للمعرفة نحو قولك: كنتَ أَنْتَ خَيْراً منه، وحسبتُ أَخاك هو أَفْضَلَ من عمرو.

وأَمَّا المبتدأُ، وبابُ «إنَّ» فلا يتبين فيهما الفصل من غيره؛ لأَنَّ ما بعده مِثْلُ ما قبلَه في الإعرابِ.

---

(١) زيادة في «ر» و «ق».

(٢) في «ب» و «ر» و «ق»: قبلها.

(٣) في «ب» و «ر» و «ق»: بعدها.

ولكن يَتَبَيَّنُ الفصلُ في «كان» و «حَسِبْتُ» ؛ لأَنَّ الخبرَ منصوب، قال الله عز وجل: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾[1]، وقال: ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾[2]، وقال: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ[3] مِنْكَ مَالاً﴾ ، وقال: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْراً[4]﴾ ، وقال: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ[5] مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ﴾ ، وقال: ﴿اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ[6] مِنْ عِنْدِكَ﴾ ، ولو أسقطتَ الفصلَ في هذه الأشياء لم يُخِلَّ سُقُوطُه بالكلام، قال جرير:

وَكَائِنْ بالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ ... يَرَانِي[7] لَوْ أُصِبْتُ هُوَ الْمُصَابَا

كأنه قال: تراه المصابَ لو أُصِبْتُ، فدخولُ «هو» وخروجها سواء.

ويجوز رفعُ ما بعد الفصل على أن لاَ تَجْعَل الضمير فصلاً، ولكن تجعلُه

---

(١) الآية ٧٦ من سورة الزخرف.

(٢) الآية ٥٨ من سورة القصص.

(٣) الآية ٣٩ من سورة الكهف.

(٤) الآية ٢٠ من سورة المزمل.

(٥) الآية ٦ من سورة سبأ.

(٦) الآية ٣٢ من سورة الأنفال.

(٧) في «ب» و «ر» و «ق»: تراه، بالخطاب ورُوِيَ البيتُ بها. وهو من شواهد الفارسي في الإيضاح العضدي جـ١ ص٢٢٥، وانظر: أمالي ابن الشجري جـ١ ص١٠٦، وابن يعيش جـ٣ ص١١٠، والمقرب جـ١ ص١١٩، والخزانة جـ٢ ص٤٥٤، والمغني ص٤٩٥، وشرح شواهده ص٢٩٦، والهمع جـ١ ص٦٨، ٢٥٦، وجـ٢ ص٧٦، والدرر جـ١ ص٤٦، ٢١٣، وجـ٢ ص٩٢، والأشموني جـ٤ ص١٠٤ ومعجم شواهد العربية ص٣١ وديوانه ص٢٤٤. الأباطح: جمع أَبْطح وهو: مسيل واسع فيه دقاق الحصى، والمُصَاب: يجوز أن يكون مصدرا ميمياً بمعنى الإصابة، أي يرى مُصَابي هُوَ المصاب العظيم، ويجوز أن يكون اسم مفعول، وعلى الأول فالبيت على تقدير مضاف إلى الياء، أيْ يرى مُصَابي هو المصابَ العَظيم وروى البيت بروايات، منها: لو أصيب، ومنها: يراه أي يرى نفسه، وفي الخزانة أن البيت شاهد على أنه ربما وقع ضمير الفصل بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب أي يرى مصابي هو المصاب، بيانه: أن «هو» فصل وقع بعد ضمير الحاضر أي المتكلم، فكان حقه في الظاهر أن يقول: يراني أنا المصاب، لأن ضمير الفصل يجب أن يكون وفق ماقبله في الغيبة والخطاب والتكلم لأن فيه نوعا من التوكيد». وانظر: بحث ابن هشام حوله في المغني ففيه فضلُ بيان.

مبتدأً، وما بعده خَبَرُهُ، والجملةُ خبرُ الأوَّلِ، كقولك: كان زيدٌ هو القائمُ، وحسبتُ زيداً هو خَيْرٌ منك.

وحكى عيسى[1] بن عمر: أنَّ ناساً من العرب يقرؤون: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ[2] ولكن كانوا هُمُ الظالمون﴾ بالرفع[3] على الابتداء والخبر، قال قيسُ بن ذَرِيح:

تبْكِي[4] على لُبْنَى وأَنْتَ تركتَهَا ... وَكُنْتَ عليْهَا بالملا أَنْتَ أَقْدَرُ

«أَنْتَ» مبتدأ، و «أقدرُ» خبرُه، والجملةُ خبرُ «كُنْتَ».

وفي الحديث المرفوع[5]: «كُلُّ مولُودٍ يُولَدُ على الْفِطْرَةِ حتى يكونَ أَبواهُ هُمَا اللّذَان يُهَوِّدَانِه[6] أَوْ يُنَصِّرَانِه[7]».

فيجوز أن يكون «هُمَا» فصْلاً، على أن تُضْمِر في «يكون» ما يعود على

---

(١) انظر كتاب سيبويه جـ١ ص٣٩٥.

(٢) الآية ٧٦ من سورة الزخرف.

(٣) وهي قراءة عبد الله وأبي زيد النحوي. انظر: شواذ ابن خالويه ص١٣٦، والبحر المحيط جـ٨ ص٢٧، وذكر أبو حيان: أنّ الجرمي ذكر أنّ لغة تميم جعل ماهو فصل عند غيرهم مبتدأ ويرفعون مابعده على الخبر، ثم قال: «وقال أبو زيد: سمعتهم يقرؤون: ﴿تجدوه عند الله هو خيرٌ وأعظمُ أجرا﴾، يعني برفع «خير وأعظم».

(٤) في «ر» و «ق»: أتبكي، وهي رواية في البيت. وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٩٥، وانظر: المقتضب جـ٤ ص١٠٥، والجُمَل ص١٥٤ وابن يعيش جـ٣ ص١١٢، والبحر المحيط جـ٨ ص٢٧ واللسان (ملا) والأغاني جـ٩ ص٢٠٥ والملا ـ كما في اللسان ـ المتسع من الأرض، أو هو موضع، وقال ابن منظور: وبه فَسَّر ثعلبٌ قولَ قيس بن ذريح: تبكي على لبنى.

(٥) الحديث المرفوع: هو ماأُضيف إلى النبي ﷺ قولا أو فعلا عنه، وسواء كان متصلا، أو منقطعا أو مرسلا، ونفى بعضهم أنْ يكون مرسلا، وقال: هو ماأُخْبِر فيه عن الصحابي عن رسول الله ﷺ.

(٦) في «ب» و «ق»: يهودانه وينصرانه.

(٧) أخرجه من أحاديث متقاربة تختلف عن هذه الألفاظ البخاري في صحيحه (طبع بولاق سنة ١٣١٤هـ) جـ٢ ص٩٥، ١٠٠، وجـ٦ ص١١٤، وجـ٨ ص١٢٣، وأخرجه مسلم في صحيحه (طبع المطبعة المصرية بالأزهر سنة ١٣٤٩هـ) جـ١٦ ص٢٠٧، ٢١٠ وانظر أيضا: مختصر سنن أبي داود للمنذري (طبع مطبعة السنة المحمدية) جـ٧ ص٨٣، ٨٤، ومسند أحمد (طبع المطبعة اليمنية سنة ١٣١٣هـ) جـ٢ ص٢٣٣، ٢٧٥، ٢٩٣ وجـ٣ ص٣٥٣.

المولود، فيُجْعَلَ اسمَ يكون، ويجعل «أبواه» مبتدأ، و «اللذان يُهَوِّدَانِه» خبرَ المبتدأ و «هُمَا» فَصْلٌ، والتقدير: حتى يكون المولودُ أَبَوَاهُ اللَّذانِ يُهَوِّدَانِه، ثم فصل بينهُمَا كما قال رجل من[1] عَبْس:

إذَا مَا المرءُ كانَ أَبُوهُ عَبْسٌ ... فحسبُكَ ما تُرِيدُ إلى الكلامِ

أَضْمَرَ في «كان» اسمَها، وجَعَل «أَبُوهُ عَبْسٌ» جملةً في موضع الخبر، كأنَّه / [٧٦ / أ] قال: إذا ما المرء كان هُوَ أبوه عبس، فهو ضمير «المرء» .

ويجوز أن تَجْعَلَ «هُمَا» غَيْرَ فصل، ويكون مبتدأ، وما بعده الخبرُ، والجملةُ خبرُ «يكون» ، واسمُها «أَبَواه».

ويجوز النصب في «اللذين»[2] على أَنْ تجعلَهما خبرَ «يكون» و «أبواه» اسمُها، وعلى هذا الوجه لا يكون «هُمَا» إلاَّ فَصْلاً.

ولو قُلْتَ: كان زيدٌ أَنْتَ خيرٌ منه، لم يَجُزْ أَنْ تَجْعَلَ «أَنْتَ» في هذا فصلاً؛ لأَنَّ إسْقاطَه يُبْطِلُ المعْنَى.

وليس للفصل موضع من[3] الإعراب؛ لا رفعٌ، ولا نَصْبٌ، ولا جَرٌّ، وهو في

---

(١) كذا نسبه سيبويه والشنتمري. وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٩٦، وانظر: لسان العرب (نصر) و (منى) وانظر أيضا معجم شواهد العربية ص٣٧٠، قال الشنتمري: «ونسب الفصاحة والبلاغة إلى «عبس» لأنه منهم، وعبس بن بغيض من قَيْس عَيْلان، و «إلى» ههنا بمعنى «من»، وفيها بعد، لأنها ضدها، والأجود أن يريد: فحسبك ماتريد من الشرف إلى الكلام، أي مع الكلام».

(٢) انظر: مغني اللبيب ص٤٩٨.

(٣) في مغني اللبيب ص٤٩٦ ـ ٤٩٧: «زعم البصريون أنه لامحل له، ثم قال أكثرهم: إنه حرف، فلا إشكال، وقال الخليل: اسم، ونظيره على هذا القول أسماءُ الأفعال فين يراها غير معمولة لشيء، وأل الموصولة. وقال الكوفيون: له محل، ثم قال الكسائي محله بحسب مابعده، وقال الفراء: بحسب ماقبله، فمحله بين المبتدأ والخبر رفع، وبين معمولي «ظن» نصب، وبين معمولي «كان» رفع عند الفراء، ونصب عند الكسائي، وبين معمولي «إن» بالعكس.

الأسماء بمنزلة الكاف في «ذَلِك» ، و «رويدَك» (زيدا[1]) ، وقد تقدم القول[2] في هذا، فاعرفه إنْ شاءَ اللهُ عز وجل[3].

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) انظر ص٢٤٨ فيما سبق من التبصرة.

(٣) في «ب» جاءت هذه العبارة: تم السِّفْرُ الأوّل من كتاب تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي بحمد الله وعوْنه، والحمد لله على قوّته وإحسانه، وذلك في ربيع الآخر سنة اثنتين وخمسمائة.
وفي «ر» جاءت هذه العبارة: تم الأول من كتاب التبصرة للمبتدي والتذكرة للمنتهي بحمد الله وعوْنه، وصلى الله على محمد نبيّه وآله.

بابُ الأسماء الموصولات

الأسماءُ الموصولات ثمانيةٌ، وهي:

«الـذي» ، و «التي» ، وتثنيتها، وجمعها، و «مَنْ» ، و «مـا» ، و «أيٌّ» ، و «ذا» إذا أدْخَلْتَ (عليها[1]) ما (التي[2]) للاستفهام، و «ذُو» إذا كانتْ بمعنى «الـذي» في لغة طيّئٍ، و «الألف واللاَّم» إذا كانَتَا بمعنى الَّذي (والَّتي)[3].

فأمّا «الذي» و «التي» فموضوعان لتُوصفَ المعرفةُ بهما وبما تَضَمَّنَا من الجُمَل وهما يوصلان بأَرْبَعةِ أَشْيَاء:

بـالفعل مُتَعَـدِّيـاً، وغَيْرَ مُتَعَـدٍّ، وبـالظرف، وبـالشرط والجزاء، وبـالمبتـدأ وخبره.

ولا بد في جميع (ذلك[1]) من راجع إلى الاسم الموصول من صلته كقولـك: زيدٌ الذي قامَ أخوكَ، وزيدٌ الذي ضَرَبَ عَمْراً غلامُكَ، وزيـدٌ الـذي في الـدار أبُوهُ منطلقٌ، وزيدٌ الذي إن تُكْرِمْهُ يأْتِكَ قائمٌ، وزيد الـذي أبوه قـائمٌ عنـدَك، ففي جميع هذه الصلات ضمير يرجع إلى الذي.

وكذلك «التي» في المؤنث يَجْرِي مَجْرى «الذي» في المذكر، تقول: هنـدٌ التي قامَتْ جاريتُـك، وهنـد التي في الـدار قـائمـةٌ، وهنـد التي ضربَتْ عَمْراً عنـدك، وهند التي أبوها منطلق خَرَجَتْ، وهند التي إنْ تَأْتِهَا تُكْرِمْك كريمةٌ.

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

(٣) نقص في «ب» و «ر» ـ «ق» .

ولا تُوصفـان، أَعْني «الـذي» و «التي» ؛ لأن صلَتَهُا[1] توضحها فتستغنيـان (بِهَا[2]) عن الصِّفَةِ.

وأَمَّـا «مَنْ» ، و «مـا» ، و «أيٌّ» فلا يُـوصَفُ (بهن[3]) ؛ لأَنّهُنَّ مـوضـوعـاتٌ وضْعَ الأَجناسِ المبهمـةِ في أوّل أحوالِهـا، ولا يوصَفْن أيْضـا للعلـة التي امتنعتْ صفةُ «الذي» من أجلهـا، وإنمـا احتيج إليهنَّ في الكلام ليُخْبَرَ بهنَّ عن (معنى[4]) الجمل.

وأمَّا «ذا» فلا تكون عند أصحابنـا[5] بمعنى «الـذي» إلاّ إذا كان معهـا «مـا» (التي[6]) للاستفهام كقولك: «مَاذا» ، وهو على ضربين:

أحدهُمَا: ذَا بمعنى الّذي، وتحتـاجُ إلى صِلَـة كقولـك: مـاذا أَردت؟ ومـاذا صَنَعْتَ؟ (و[7]) التقدير: أيُّ شيءٍ الذي صنعْتَهُ؟ وأيّ شيء الذي أردتَه؟ فجوابُ هذا يقع بالرفع كقولك: خيرٌ، وما أشبه ذلك.

وعلى هذا قولُه عز وجلّ: ﴿مَـاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَـالُوا أَسَـاطِيرُ[8] الأَوَّلِينَ﴾ ، كأَنَّهُ قِيلَ: أيُّ شيءٍ الذي أَنْزَلَ ربُّكم؟ وكذلك قول لبيد:

ألاَ تَسْـأَلاَنِ المرءَ مـاذَا يُحَـاوِلُ ... أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلاَلٌ وَبَـاطِلُ[9]

---

(١) في الأصل: لأن صفتها.

(٢) زيادة في «ر» و «ق» .

(٣) نقص في «ق» .

(٤) زيادة في «ر» و «ق» .

(٥) انظر: كتاب سيبويه جـ١ صـ٤٠٥.

(٦) نقص في «ر» و «ق» .

(٧) نقص في الأصل.

(٨) الآية ٢٤ من سورة النحل.

(٩) وهو من شواهد سيبويه جـ١ صـ٤٠٥، وانظر: معاني القرآن للفراء جـ١ صـ١٣٩ والجُمَل صـ٣٣١ واللامـات =

كأنه قال: أي شيء الذي يحاول؟ فأجاب بالرفع فقال: أَنَحْبٌ.

وقد استُعمل «ذَا» (بمعنى[1] الذي) بغير «ما» في الشعر، فقال الشاعر[2]:

عَدَسْ مـا لِعَبَّـادٍ عليْـكِ إِمـارَةٌ   أَمِنْتِ[3] وهـــذَا تَحْمِلِينَ طَلِيــقُ

كَأَنَّه قَال: والذي تحملينَ طليق /. [٧٦ / ب]

وأمّـا الضربُ الآخرُ: فَـأَنْ تكـونَ «مـا»[4] مـع «ذَا» بمنزلـة اسم واحــد، ولا تكون موصولةً، ويكون جوابها منصوبا كقولك: مـاذَا صَنَعْتَ؟ معنـاهُ أيَّ شيءٍ صَنَعْتَ؟ فجـوابـه أَنْ تقـولَ: خيراً، بـالنصب، كأنـك قلت: صَنَعْتُ خيراً، وفي القرآن: ﴿مَـاذَا أَنْـزَلَ رَبُّكُمْ[5] قَـالُـوا خَيْراً﴾ عَلَى هــذا التقـدير، وقُرِئَ ﴿وَيَسْأَلُونَكَ[6] مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ بنصب العفو[7]؛ ورفعه[8].

= صـ٥٠، وأمـالي ابن الشجري جـ٢ صـ١٧١، ٣٠٥ وابن يعيش جـ٣ صـ١٤٩، وجـ٤ صـ٢٣، والخزانـة جـ٢ صـ٥٥٦، والمغني صـ٣٠٠ وشرح شـواهـده صـ٥٥، والعيني جـ١ صـ٤٤٠، والأشمـوني جـ١ صـ٢٣٥ واللســان (ذو وذوات) ، ومعجم شـواهــد العربية صـ٢٨٣ وديوانه صـ٢٥٤. النَّحْبُ: النَّذْر.

(١) نقص في «ق» .

(٢) هو يزيد بن مفرغ الحميري. انظر: ديوانه صـ١١٥.

(٣) في «ق» : نجوت وهي رواية في البيت.

وهو من شواهد ابن جني في المحتسب جـ٢ صـ٩٤، وانظر: أمالي ابن الشجري جـ٢ صـ١٧٠، والإنصـاف صـ ٧١٧، وابن يعيش جـ٢ صـ١٦، وجـ٤ صـ٢٣، ٢٤، ٧٩ والخزانـة جـ٢ صـ٥١٤، وجـ٣ صـ٨٩، والمغني صـ٤٦٢، وشرح شـواهـده صـ٢٩١ والشـــذور صـ١٤٧، والعيني جـ١ صـ٤٤٢، وجـ٣ صـ٢١٦، وجـ٤ صـ٣١٤، والتصريـح جـ١ صـ١٣٩ وجـ٢ صـ٢٠٢، والهمع جـ١ صـ٨٤ والدرر جـ١ صـ٥٩، والأشموني جـ١ صـ٢٣٦ وجـ٣ صـ٣١٠، واللسان (عـدس) والشعر والشعراء صـ٣٢٤، عدس: اسم صوت يزجر به الفرس. وهو شاهد على أنّ «ذا» تستعمل عند الكوفيين اسم موصول بمعنى «الذي» من غير أنْ تقترن بها «ما» .

(٤) في «ر» و «ق» : فأنْ تكون ماذا بمنزلة اسم واحد.

(٥) الآية ٣٠ من سورة النحل.

(٦) الآية ٢١٩ من سورة البقرة.

(٧) والنصب قراءة الجمهور.

(٨) وهي قراءة أبي عمرو، ووافقه اليزيدي، وروى الرفع عن ابن كثير أيضا، انظر: السبعة صـ١٨٢، والتيسير =

فمن رفع جعل «ذا» بمعنى الذي، وَوَصَلَه بيُنْفِقُون[1] كأنه قيل: أيُّ شيءٍ الذي ينفقونه؟ فَأُجيبَ بالرَّفْع: قُلْ العفْوُ، كأَنَّهُ قيل: الّذي ينفقونَهُ العفو، كما تقول: الذي تضربُه زَيْدٌ.

ومن نصب (العفو[2]) جعل «ما» و «ذا» بمنزلة اسم واحد، وهو في موضع نصب بيُنْفِقُون، كأنه قيل: أيَّ شيء ينفقونَ؟ فأُجيب بالنَّصْبِ: قُل الْعَفْوَ، أيْ ينفقونَ العفوَ، كما تقول: أيَّ الرِّجَال أَضْرِبُ؟ فتقول: زيداً، كأَنك قلت: اضربْ زيداً.

وأمّا «ذو» فإنها في لغة طيِّءٍ بمنزلة الذي تُوصَل بالفعل وتوصَفُ (به[2])، ولا تُثَنَّى، ولا تُجْمَعُ، ولا تُعْرَب[3]، وتقول: أنا ذو قلت ذاك، ونحن ذو قلنا ذاك، وهُمَا ذو قالا ذاك، ([4] وهُمْ (ذو قالوا[5] ذاك)، ورأيت زيدا ذو قال ذاك، ومررت بزيد ذو قال ذاك.

وإنما لم يُثَنَّ[4]) ولم يُجْمع، ولم يُغير لفظه عن الواو؛ لأنه منقول عن «ذو» بمعنى صاحب في قولك: «ذو مالٍ» فضعُف عن التصرف، وألزمَ وجها واحدا.

فصل: واعلم أَنَّ «مَنْ» و «ما» و «أيًّا» حكمُها في الصِّلَةِ كحُكم «الذي» والتي، إلا أنَّ «الذي» و «التي» يُخْبَرُ بها عن كل شيء من الآدميين وغيرهِمْ، وأمَّا «مَنْ» فإنها تقعُ على مَنْ يعقلُ خاصَّةً، ولفْظُهَا مذكَّرٌ يُسْتعملُ في الواحد والاثنين

= صـ٨٠، وإبراز المعاني صـ٢٥٣، والبحر المحيط جـ٢ صـ١٥٩ والنشر جـ٢ صـ٢٢٧، والإتحاف صـ١٨٨.

(١) في «ر» : وصلته ينفقون.

(٢) نقص في «ر» .

(٣) في «ب» : ولا تعرف.

(٤-٤) نقص في «ق» .

(٥) نقص في الأصل.

والجميع والمؤنث على لفظ واحدٍ، فإذا وقَعَتْ على الاثنين، والجماعة والمذكر والمؤنث فإن شئْتَ حملْتَ الكلام على لفظها فَوَحَّدْتَ، وإن شِئْتَ حملْتَه على معناها فَثَنَّيْتَ وجمعْتَ، وأَنَّثْتَ، تقول: مِنَ النساء مَنْ قَام؛ على لفظ «مَنْ» ، وإن شئت: مِنَ النساء مَنْ قَامَتْ، على المعْنى، وكذلك: من الرجال من ذهب؛ على اللفظ، ومن ذهبوا، على المعنى، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ[1] يَسْتَمِعُ إِلَيكَ﴾ ؛ على اللفظ، (وقال[2]) : ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ[3] إِلَيْكَ﴾ ، (على[2] المعنى) ، و (قد[4]) قُرِىء: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ[5] مِنْكُنَّ لله﴾ ؛ بالتذكير[6] على اللفظ، و ﴿مَنْ[7] تَقْنُتْ﴾ ، بالتأنيث[8] على المعنى[9]، قال الفرزدق:

تَعَشَّ فإنْ عاهدتني لا تَخُونُني نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ[10]

فحمل «يصطحبان» على المعنى.

---

(١) الآية ١٦ من سورة محمد ﷺ.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) الآية ٤٢ من سورة يونس.

(٤) زيادة في «ق» .

(٥) الآية ٣١ من سورة الأحزاب.

(٦) وهي قراءة الجمهور.

(٧) في كتاب سيبويه جـ١ صـ٤٠٤: «وزعم الخليل - رحمه الله - أن بعضهم قرأ: «ومن تقنت منكن لله ورسوله» فجُعلت كصلة التي حين عنيْتَ مؤنثا» .

(٨) في «ق» : بالتاء.

(٩) وهي قراءة الجحدري، والأسواري، ويعقوب في رواية، وبها قرأ ابن عامر في رواية، ورواها أبو حاتم عن أبي جعفر، وشيبة، ونافع، ذكر ذلك ابن خالويه وأبو حيان في البحر المحيط، قال أبو بكر بن مجاهد: «ولم يختلف الناس في «يقنت» أنها بالياء» . انظر: السبعة صـ٥٢١، وشواذ ابن خالويه صـ١١٩، والبحر المحيط جـ٧ صـ٢٢٨.

(١٠) وهو من شواهد سيبويه جـ١ صـ٤٠٤، وانظر: المقتضب جـ٢ صـ٩٥ و جـ٣ صـ٢٥٣ والجُمَل صـ٣٤٣، والخصائص جـ٢ صـ٤٢٢، والمخصص جـ١٧ صـ٧٥، وأمالي ابن الشجري جـ٢ صـ٣١١، والمحتسب جـ١ صـ٢١٩ وجـ٢ صـ١٤٥، وابن يعيش جـ٢ صـ١٣٢، والمغني صـ٤٠٤ وشرح شواهده صـ٢٨١ والعيني جـ١ صـ٤٦١ والهمع جـ١ صـ٨٧، ٨٨، والدرر جـ١ صـ٦٤-٦٥ والأشموني جـ١ صـ٢٨٨، وديوانه صـ٨٧٠.

وكذلك لفظ «ما» واحد مذكر، فإن شئْتَ حملت الكلام على لفظه، وإنْ شئتَ على معناه كقولك: من الدوابِّ ما ركبتُه، ومن الثياب ما لبستُه؛ على اللفظ، وإن شئت: ما ركبتُها، وما لبستُها، على المعنى كأنّك قُلتَ من الدواب دوابٌّ ركبتُها، ومن الثياب ثيابٌ لبستُها.

وأمَّا «أيٌّ» فتكون جزءاً مما تُضاف إليه كقولك: رأيْتُ أيَّ الرّجال عندك، فأيٌّ ههنا من الرجال، وإذا قلتَ: ركبتُ أيَّ الدوابِّ ملَكْتَهُ، فأيٌّ من الدواب.

وتقول: لأَضربَنَّ أَيَّهُم هو قائم، كأَنك قُلْتَ: لأَضْرِبَنَّ الذي هو قائم، فهو مبتدأ، و «قائم» خبره وهُمَا في صلة «أيٍّ» .

[٧٧ / أ] ويجوز حذف «هو» ، فإذا حذفْتَه / بنيْتَ «أَيًّا» على الضم عند سيبويه[1] كقولك: لأضْرِبَنَّ أيُّهم قائمٌ (وكذلك: مررت[2] بأَيُّهم قائمٌ) ، فالضمة عند سيبويه بناء؛ لأَنَّ «أيًّا» جاءَتْ في هذا الموضع مخالفةً لأَخَوَاتِها من «الذي» و «من» ، و «ما» ؛ لأَنه لا يجوز حذف المبتدأ معها، فَلَمَّا خالفتْها أيٌّ في حذف المبتدأ معها بنيت.

وأمَّا الخليل[3]، فقال: هي معربة في هذا الموضع أيْضاً، وإنَّما رُفِعَتْ عنده على الحكاية، كأنّه قال: لأضربَنَّ الذي يقال له: أَيُّهم قائم، ومثله قول الأخطل:

ولقد أَبيتُ من الفتاةِ بِمَنْزِلٍ ... فَأَبيتُ لا حَرِجٌ ولا مَحْرُومُ[4]

(١) انظر: الكتاب جـ١ صـ٣٩٨.

(٢) نقص في الأصل و «ب» .

(٣) انظر: الكتاب جـ١ صـ٣٩٧.

(٤) وَهو من شواهد سيبويه جـ١ صـ٢٥٩، ٣٩٨، وانظر: المخصص جـ١٦ صـ١١٠، وأمالي ابن الشجري جـ٢ صـ٢٩٧، والإنصاف صـ٧١٠، وابن يعيش جـ٣ صـ١٤٦ وجـ٧ صـ٨٧، والخزانة جـ٢ صـ٥٥٣، والبحر المحيط جـ٦ صـ ٢٠٨ وديوانه صـ٨٤، قال البغدادي في الخزانة: «هو شاهد على أن «لا حرج» عند الخليل مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف، والجملة محكية بقول محذوف أي أبيت مقولا فِيَّ: هُوَ لا حرج ولا محروم، وهذا من حكاية الجُمل بتقدير المبتدأ، ولا=

كأنّه قال: فأَبيتُ كالذي[1] يقال (له[2]) لا (هو) حرج[3] ولا محروم، ومثله قوله عز وجل: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ[4] أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ ، فيه القولان[5] وحذف المبتدأ[6] مع أخوات «أيٍّ» قليلٌ، وقُرِىءَ: ﴿تماما على الذي[7] أحسنُ﴾ ، بالرفع[8] بتقدير: الذي هو أحْسَنُ، على المبتدأ والخبر.

والأَجودُ ﴿الذي أحسنَ[9]﴾ ، على أَنْ يكون «أحْسَنَ» فعلاً ماضياً،

= يصح أن يكون من حكاية المفرد؛ لأن حكاية إعرابه إنما تكون إذا أريد لفظُه، نحو قال فلان: زيدٌ، إذا تكلم بزيد مرفوعا، وفي غير هذا يجب نصبُه إلا أن يكون بتقدير شيء فتجب حكاية إعرابه كما هنا» .

(١) في الأصل: فأبيت الذي.

(٢) نقص في «ب» .

(٣) نقص في الأصل.

(٤) الآية ٦٩ من سورة مريم.

(٥) قرأ الجمهور «أيُّهم» بالضم، وهي حركة بناء عند سيبويه، وحركة إعراب عند الخليل، قال أبو حيان في البحر المحيط: «وهي حركة بناء على مذهب سيبويه.... وحركة إعراب على مذهب الخليل...» وقرأ : «أيَّهم» بالنصب معاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء، وطلحة بن مصرف، وزائدة عن الأعمش، وقال سيبويه جـ١ صـ٣٩٧:«وحدثنا هارون أن ناسا وهُمْ الكوفيون يقرؤونها: «ثم لننزعن من كل شيعة أيَّهم أشد على الرحمن عتيا» وهي لغة جيدة» ، وقال أبو حيان: «وهاتان القراءتان تدلان على أن مذهب سيبويه أنه لا يتحتم فيها البناء، إذا أضيفت وحذف صدر صلتها، وقد نُقِل عنه تحتم البناء، وينبغي أن يكون فيه على مذهبه البناء والإعراب، قال أبو عمر الجرمي: خرجت من البصرة، فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحدا يقول: لأضربن أيُّهم قائم بالضم، بل ينصبها، انتهى، وقال أبو جعفر النحاس: وما علمت أحداً من النحويين إلا وقد خطَّأ سيبويه، وسمعت أبا إسحاق ـ يعني الزجاج ـ يقول: ما تبين أن سيبويه غلط في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما، قال: وقد أعرب سيبويه «أيا» وهي مفردة؛ لأنها تُضاف، فكيف يبنيها وهي مضافة؟! «انظر: شواذ ابن خالويه صـ٨٦، والبحر المحيط جـ٦ صـ٢٠٧ ـ ٢٠٩.

(٦) في «ر» و «ق» وحذف الابتداء.

(٧) الآية ١٥٤ من سورة الأنعام.

(٨) وهي قراءة يحي بن يَعْمُر، وابن أبي إسحاق على أن «أحْسَنُ» اسمٌ خبرٌ لمبتدأ محذوف، ووافقها الحسن والأعمش. انظر: البحر المحيط جـ٤ صـ٢٥٥، والإتحاف صـ٢٦١، وانظر أيضا: معاني القرآن للزجاج جـ صـ٣٣٧.

(٩) وهي قراءة الجمهور.

و (قد[1]) قُرِئ على هذا (أيضا[2]) : ﴿مَثَلاً ما بَعُوضَةٌ[3]﴾ ، (برفع[4] بعوضة) بتقدير: مثلا الذي[5] هو بعوضة.

والأَجْوَدُ في هذا (أيضا[4]) نصبُ[6] «بعوضةً» على زيادة «ما»[7] .

وأمَّا الألفُ واللامُ - إذا كانتا بمعنى «الذي» - فَلا يُوصَلاَنِ إلا باسْم الفاعل والمفعول كقولك: القائم عمرو؛ بتقدير «الذي قام عمرو»، والمضروب زيد، بمعنى: الذي ضرب زيد، ولا يُوصل بشيء[8] مِمَّا ذكرْنَا في صلة «الذي» .

واعلم أنَّ هذه الأَسماءَ الموصولاتِ إذا وُصِلَتْ، وتمت بصلاتها ورَوَاجِعِهَا تقع مبتدأةً، وفاعلةً ، ومفعولةً، ومجرورةً، كقولك: جاءني الذي هندٌ منطلقةٌ إليه،

---

(١) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٢) زيادة في «ر» و «ق» .

(٣) الآية ٢٦ من سورة البقرة.

(٤) نقص في «ق» ، والرفْعُ قراءة الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة، ورُؤبة بن العجاج، وقطرب، انظر: شواذ ابن خالويه صـ٤، والبحر المحيط جـ١ صـ١٢٣.

(٥) هذا أحد وجهين من الإعراب ذكرهما أبو حيان في البحر المحيط بيد أنه قال: وهذا الإعراب لا يصح إلا على مذهب الكوفيين حيث لم يشترطوا في جواز حذف هذا الضمير طول الصلة، وأما البصريون فإنهم اشترطوا ذلك في غير أيٍّ من الموصولات، وعلى مذهبهم تكون هذه القراءة على هذا التخريج شاذّة... «انظر: البحر المحيط جـ١ صـ١٢٣، وانظر أيضا: معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ صـ٧١.

(٦) والنصب قراءة الجمهور.

(٧) ذكر أبو حيان سبعة أَوْجُهٍ في نصب «بعوضة». انظر البحر المحيط جـ١ صـ١٢٢.

(٨) هذا مذهب جمهور البصريين، وأجاز الكوفيون وَصْلَها بالجملة الفعلية التي فعلها مضارع واستشهدوا بقول الفرزدق:

ما أَنْتَ بالحكم التُرضى حكومتُه

ووافقهم في ذلك ابن مالك إذ قال في الألفية:

وكونها بمعْرب الأفعال قلّ

وهو عند الجمهور مخصوص بالضرورة.

فـالـذي فـاعل «جـاءني» وكـذلـك: جـاءني أَيُّهُمْ انطلقَ أبُوه، وذهب من أخُـوه منطلقٌ، ورأيْتَ ما عنـدَك، ومررت بـأيِّهم انطلقَ، ورأيْتُ غلامَ مَن إنْ تَـأْتِـهِ يَأْتِكَ، فَمَنْ في موضع جَرٍّ بإضافـةِ «غلام» إليْـه، وتقول: رأيتُ القـائمَ في دارك، ومررت بـالراكب فَرَسَ عمرو، وتقـول: الـذي مُحمَّـدٌ أبُوه أخُـوكَ، ومَنْ زيـدٌ يكرِمُه في دَارِك، وما عندك مبذول، قال الله عز وجل: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ ومـا عِنْدَ[1] اللهِ بَاقٍ﴾ .

وأمَّا الألفُ واللامُ فلا توصل إلا باسم الفـاعل، والمفعول منقولَيْنِ عَن معنى الاسم إلى معنى الفعل، كما نُقل الألفُ واللامُ عن معنى الحرف إلى معنى الاسم.

والـدليل على (أن[2]) الألف واللامَ بمعنى الاسم أنهـا تحتـاجُ إلى ضميرٍ يرجـع إليه كما تَحْتَاجُ[3] الذي إلى ذلك.

فإذا أَخبرْتَ عن الاسم بالذي أَوْ بـالألف واللاَّم فـإنَّـك تَنْزِعُـه من الجُملـة لتخبرَ[4] عنه إلى آخر كلامك.

فإذا قيل لك: كيفَ تخبرُ عن زيد في قولك: قام زيدٌ، بالـذي أو بـالألف واللاَّم، قُلْتَ: الذي قام زيدٌ، والقائمُ زَيْدٌ، فَنَزَعْتَ زَيْـداً، وجعلْتَ مكانَـه ضميرا يعود إلى الموصول.

فإن قيل (لك)[5]: أَخْبِرْ عن التاءِ في قولك: ضربْتُ زَيْداً، بـالـذي والألف واللاَّم قُلْتَ: الذي ضربَ زيداً أنا، والضاربُ زيداً أنا، فإن قيلَ (لـك)[5]: أَخْبِرْ

(١) الآية ٩٦ من سورة النحل.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من «ب» .

(٣) في الأصل: كما قد يحتاج..

(٤) في «ب»: فـإنـك تنزعـه من الجملـة وتجعل في مكانـه ضميرا منـه يرجع إلى الاسم الموصول وتؤخر الاسم الـذي تنزعه من الجملة لتخبر عنه.

(٥) نقص في «ر».

عن زَيْدٍ في هذه المسألة قُلْتَ: الذي ضربتُه زَيْدٌ، والضاربُه أنا زيدٌ أَضْمَرْتَ «زيدا» في الموْضع الذي نقَلْتَه عنه لِمَا قلنا، و «الضاربُهُ» مبتدأ، والهاءُ في موضع نصب (به)[1] و «أنا» فاعل الضرب، و «زيدٌ» خبر المبتدأ، ولا بد من «أَنَا» «في هذه المسألة؛ لأن الألفَ واللاَّمَ/ لزيد، والفعلُ لك، وقَدْ جَعَلْتَهُ صلةً للألفِ [٧٧ / ب] واللام، فلا بد من إظهار الفاعل.

وقد بيَّنَّا أنّ اسْمَ الفاعل إذَا جَرَى صفةً أَوْ صِلَةً على غير من هو له، فلا بد من إظْهارِ الفاعل[2] بعده.

فإن أَخبرْتَ عن ضمير المفعول من قولك: ضَرَبنِي زيدٌ قلْتَ: الذي ضربَهُ زيدٌ أنا والضَّارِبُهُ زيدٌ أَنا.

فإن قدَّمْتَ زيداً قبْل الذي، وأَخبرْتَ عن النون والياء بالذي قلت: زيدٌ الذي ضربه أنا، فزيدٌ مبتدأ، و «الذي» مبتدأ ثانٍ، و «ضربَهُ» صلتُه، و «أنا» خبر«الذي»، والجملةُ خَبَر «زيد» ولم يظهر ضمير «زيد» في صلة «الذي»؛ لأنّها فعل[3]، والفعل يستتر فيه الفاعلُ إذا كان مُفْرداً غائباً[4].

فإن أخبرت بالألف واللام لم يكن بُدٌّ من إظهار الفاعل فتقول: زيدٌ الضاربُه هو أنا، أَظْهَرْتَ الفاعل وهو «هُوَ»؛ لأَنّ الأَلِفَ واللامَ(لك)[5]، والفعل لزيد، وقد جرى صِلَةً[6] لغير من هو له.

---

(١) زيادة في «ر».

(٢) انظر ص٢٢٠.

(٣) في «ق»: لأنها ضمير فعل.

(٤) في «ر»: مفردا عاما.

(٥) نقص في «ق».

(٦) في «ق»: صفة لغير من هو له.

وتقول: ضُرب زيدٌ سوطا، فإن أَخْبَرْتَ عن زيد قلت: الذي ضُرِبَ سوطاً زيدٌ، والمضرُوبُ سوْطاً زيدٌ.

فإن أَخْبَرْتَ عن سوط قُلْتَ: الذي ضُرِبَ[1] زيدٌ سوطٌ، والمضروبُ[2] سوطٌ زيدٌ.

وتقول: أَعْطَيْتُ زيداً دِرْهَماً، فإن أخبرْتَ عن التاءِ قلت: الذي أَعْطَى زيداً دِرهماً أَنَا، والمُعْطِي زيداً درهما (أنا)[3] فإنْ أَخبَرْتَ عن زيد قلت: الذي أَعْطَيْتُه دِرهما زيدٌ، والمُعْطِيهِ أنا درهما زيدٌ، فإن أخبرتَ عن الدرهَم قُلْتَ: الذي أعطيتُ زيداً إيَّاهُ درهمٌ، وإنْ شئْتَ: الذي أعطيْتُه زيداً دِرْهَمٌ، (و)[4] بالألف واللام: المعطِيهِ أَنا زيداً درهَمٌ، وإن شئْتَ: المُعْطي أنَا زيداً إيَّاهُ[5] درهَمٌ.

وتقول: ظننت زيداً أَبوه منطلقٌ، فإن أَخبرْتَ عن التاءِ قُلْتَ: الذي ظَنَّ زيداً أبوه منطلقٌ أنا، والظانُّ زيداً أبوه منطلق أَنَا، فإن أخبرْتَ عن زيد قلْتَ: الذي ظَنَنْتُه أبوه منطلقٌ زيدٌ، والظَّانُّهُ أَنا أَبُوه منطلقٌ زيْدٌ، فإن أخبرْتَ عن منطلق قلت: الذي ظننتُ زَيْداً أَبوهُ (هو)[3] منطلق، والظَّانُّ أنا زيْداً أبوهُ هو منطلقٌ.

ولا يجوز الإخبارُ عن «أبوه» في هذه المسألة؛ لأَنَّك إنْ أَخْبَرْتَ عنه تحتاج إلى نزعه من الكلام، وتجعلُ ضميراً يعود إلى الذي مكانه. فإذا فعلت ذلك بَقِيَ

---

(١) في «ب» و «ق»: الذي ضربه زيد سوط، وفي «ر» الذي ضرب به زيد سوط.

(٢) في «ب» والمضروبه، وفي «ق»: والمضروب به.

(٣) نقص في «ق» .

(٤) نقص في الأصل.

(٥) في «ق»: وإن شئت المعطي زيدا أنا إياه درهما.

زيـدٌ بغير راجع من خبره إليـه، وإن جعلْتَ الضميرَ لزيـد بقِيَ المـوصـولُ بغيْر راجع.

(و)[1] تقول: أُعطِيَ زيدٌ درهما، فإن أخبرت عن زيد قلت: الـذي أُعطِيَ دِرْهَماً زيدٌ، والمُعْطَى دِرْهَماً زيدٌ، فـإن أخبرْتَ عن الـدرهَم قلْتَ: الـذي أُعْطِيَـهُ زيدٌ درهَمٌ، والمُعْطاهُ زيدٌ درهَمٌ.

واعلم أَنّ الظروفَ التي ليست متمكنةً لا يجوزُ الإخْبَارُ عنهـا، لأَنّ كُلَّ مَـا أَخْبَرْتَ عنه يجب أنْ ترفعَـه، والظروفُ التي ليستْ متمكنـةً لا يجوزُ رفعُهـا، كما قدّمْنا في باب[2] الظروف.

فـإنْ قيـلَ لـك: أَخْبِرْ عن زيـد في قـولـك: عنـدَك[3] زيـدٌ قُلْتَ: الـذي عندَك[4] هُوَ زَيْدٌ (و)[1] لا يجوز الإخبارُ عن «عِنْدَ» لِمَا بَيَّنَّا.
وكذلك «قَبْلُ» و «بَعْدُ» و «ذَاتَ مرَّة» و «بُعَيْدَاتِ بيْنَ»، وما أَشْبَهَ ذلك ممـا تقدَّم[5] ذكرُه.

فإن قُلْتَ: زيدٌ خَلْفَكَ، جازَ الإخبـارُ عَنْ «خَلْفَ»؛ لأَنَّـه مُتَمَكِّنٌ، فتقول: الذي زيدٌ فيه خَلْفُكَ، فترفعُ كما قال:

مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا و[6] أَمَامُهَا

وتقولُ: سِيرَ بزيد فَرْسَخَـان يَوْمَيْنِ، فـإن أَخْبَرْتَ عن زيـدٍ/ قُلْتَ: الـذي [٧٨ / ا]

(١) نقص في الأصل.

(٢) انظر: ص ٣١١ ـ ٣١٣ فيما سبق من التبصرة.

(٣) في «ر» و «ق»: في قولك: زيد عندك.

(٤) في «ر» و «ق»: قلت: الذي هو عندك زيد.

(٥) انظر ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧ فيما سبق من التبصرة.

(٦) هذا شطر بيت لِلَبيدٍ، وقد سبق الاستشهاد به كاملا في باب الظروف انظر: ص٣١٢ فيما سبق من التبصرة.

سير به فرسخان يومين زيد، والمَسِيرُ به فرسخان يومين زيدٌ، وإن أَخْبَرْتَ عن فرسخين قُلْتَ: اللذان سِيرَا بزيد يومين فرسخان والْمَسِيرَان بزيدٍ يومْين فرسخان، فإنْ أخبرْتَ عن يومين قُلْتَ: اللذان سِيرَ بزيد فرسخان فيهما يومان، وإن شئْتَ: اللذان سيرَهُما بزيد فرسخان يومان، على قوله:

و[1] يومٍ شَهِدْنَاه سُلَيْماً وعامِراً

ويجوز أَن تقول: اللّذان سير بزيد فرسخان يومان، فتحذفُ ضمير المفعول؛ لطول الصلة كما تحذفُ في قولك: الذي ضربْت زيدٌ، تريد: الذي ضربْته زيدٌ.

وإنما جاز الحذف في هذا؛ لأَنَّ أربعة أشْيَاءَ صارت بمنزلة شيءٍ واحد، وحذفُ المفعول أَوْلَى (من حذف[2] غيره)؛ لأَن «الذي» هو الموصولُ، فلا يجوز حذفُه، والفعل هو الصلة، فلا يجوز أيضا (حذفه)[3]، والفاعل لا يجوز أَنْ يُحْذَفَ؛ لأَن الفعلَ لا يخلو من[4] فاعل، فلم يَبْقَ إلا المفعولُ؛ فلذلك خُصَّ بالحذف.

ولا يجوز الحذفُ مع الأَلِف واللام؛ لأنه لم تجتمع أَربعة أَشياءَ في اللفظ، وإنما هي ثلاثةٌ في اللفظ، وأربعة في المعنى، والحذف إنما جاز للفظ لا للمعنى، فلذلك لم يَجُز الحذفُ مع الألف واللام.

فإن أخبرْت بالأَلف واللام قلت: المسيرُ بزيد فرسخان فيهما يومان، وإن شئت: المسيرُ هُما بزيدٍ فرسخان يومان.

---

(١) في «ر»: ويوما، وهذه رواية من البيْت.

وهذا شطر بيت سبق الاستشهاد به كاملا في باب الظروف انظر: ص٣٠٨ فيا سبق من التبصرة.

(٢) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٣) نقص في «ر».

(٤) في «ر» و «ق»: لا يخلو منه.

وتقولُ: أعْلَمْتُ زيداً عَمْراً خارجاً؛ فإن أخبرْت عن التاء (بالذي)[1] قلت: الذي أعلَمَ زيداً عمراً خارجاً أنا، وبالألف واللام: المُعْلِمُ زيداً خارجاً (أنا)[2].

وإن أخبرْتَ عن «زيد» قُلتَ: الذي أعلمتُه عَمْراً خارجاً زيدٌ، والمُعْلِمُهُ أنا عَمْراً خارجاً زَيْدٌ، فإن أخبرْتَ عن «عمرو» قلتَ: الذي أعْلَمْتُ زيداً إيَّاهُ (ٍ[3] خارجا عمروٌ، والمُعْلِم أنا زيداً إيَّاهُ خارجاً عَمروٌ، فإن أَخْبَرْت عن «خارج» قُلتَ: الذي أعْلَمْتُ زيداً عَمْراً إيَّاهُ خارجٌ[3])، المُعْلِمُ أنا زيداً عَمْراً إيَّاه خارجٌ.

وتقول: كان زيدٌ أخاك[4]، فإن أخبرْتَ عَنْ «زيد» قلْتَ: الذي كان أخاك زيدٌ، والكائن أخاك زيدٌ، فإن أخبرْتَ عن «أخيك[5]» قُلْتَ: الذي كان زيد إيَّاه أخوك، والكائن زيد إيَّاهُ أخُوك، وإنْ شئْتَ: الذي كانَهُ زيْدٌ أخوك، والكائنَهُ زيدٌ أخوك.

ويجوز (أن تقول:)[3] الذي كان زيد أخوك، على حذف المفعول كما ذكرنا.

واعلم أنَّه لا يجوز الإخبار في باب الابتداءِ إلا بالذي دون الألف واللام، وذلك أن الألف واللاَّمَ لا بُدَّ فيه من فعل يُنْقَل إلى صيغةِ اسم الفاعل والمفعول، والمبتدأُ ليس فيه فعل يُنْقل؛ فلذلك لم (يَجُز[3] أنْ) يُخْبَرَ عنه بالألف واللام.

وتقول: أنْتَ منطلقٌ، فإن أخبرْتَ عن «منطلق» قُلْتَ: الذي أنْتَ هو

---

(١) نقص في «ب».

(٢) نقص في «ق».

(٣-٣) نقص من الأصل.

(٤) يبدأ بعد كلمة «أخاك» سقط في «ب» يكاد يستغرق بقية الباب، وسأنبه على بداية الموجود من النسخة ـ إن شاء الله تعالى ـ في حينه. وهو ينتهي في ص ٥٣٦ .

(٥) في الأصل: عن «أخاك».

منطلقٌ، وإن أخبرْتَ عن «أَنْتَ» قلْتَ: الذي هو منطلق أنت.

واعلم أنَّ «التي» بمنزلة «الذي» في جميع ما وصفْنا؛ فإذا قلت: ضُرِبتْ هِنْدٌ وأَخْبَرْتَ عن «هند» قلت: التي ضربت هند، والْمَضْرُوبَةُ هِنْدٌ.

وتقول: ظَنَنْتُ هِنْداً أبوها منطلق؛ فإن أَخبرْتَ عن «هند» قُلْتَ: التي[1] ظننتها أبوها منطلقٌ هِنْدٌ، والظانُّهَا أَنا أَبُوهَا منطلق هِنْدٌ، فإنْ أَخْبَرْتَ عن التاءِ قُلْتَ: الذي[2] ظَنَّ هنداً أَبُوها منطلق أَنا، والظانُّ هنداً أَبُوها منطلق أَنا، وإن أخبَرْتَ عن «منطلق» قُلْتَ: الذي ظَنَنْتُ هنداً أَبُوها/ هُوَ منطلق، والظَّانُّ أَنا هندا أَبوها (هو)[3] منطلق. [٧٨ / ب]

وتقول: أُعْطِيَتْ هِنْدٌ درهماً، فإن أخبرْتَ عن «هند» قلت: التي أُعْطِيَتْ درهماً هندٌ، والْمُعْطَاةُ درهماً هندٌ، فإن أخبرْتَ عن «الدرهَم» قلْتَ: الذي أُعْطِيَتْهُ هندٌ درهَمٌ، والمعطاتُه هندٌ درهَم.

فصل: وتقول: ضربْتُ وضربني زيدٌ، فإن أخبرت عن التاء بالذي قلت: الذي ضربَ وضربَه زيدٌ أَنا، نزعْتَ التاءَ من الفعل، وأَضْمَرْتَ مَوْضِعَه ضميراً يرجع إلى «الذي» كما بيَّنَّا، و «أنا» خبر «الذي» فان أخبرْتَ عن «زيد» قلت: الذي ضربْتُ وضربني زيدٌ، هذا على إعمال الثاني.

فان أَعملْتَ الأَوّل قُلْتَ: ضربْتُ وضربني زيداً، فإن أخبرتَ عن «التاء» بالذي قلت: الذي ضربَ وضربه زيدٌ أنا، فإن أخبرت عن «زيد» قلت: الذي ضربْتُه وضربني زيدٌ.

---

(١) في «ر»: الذي.

(٢) في «ق»: قلت: التي ظن.

(٣) نقص في «ق».

فإن قَدَّمْتَ الجملةَ الأَخيرة على الأُولى قُلْتَ: ضربني وضربتُ زيدا على إعمال الثاني، فإن أَخبرْتَ بالذي عن النون والياء قلت: الذي ضربَه وضرب[1] زيدا أَنا، وإنْ أَخبرْتَ عن «زيد» قُلْتَ: الذي ضرَبني وضربتُه زيدٌ.

وإن ثَنَّيْتَ هذه المسأَلة قُلْتَ في الإخبار عن «زيد»: اللذان ضرباني وضربتُهما الزيدان، وفي الإخبار عن «النون والياء»: اللذان ضرَباهُمَا وضربا الزَّيْدَيْنِ نحن.

فان أخبرت في هذا[2] الباب بالألف واللام ففيه خلاف:

أما الأخفش فإذا أخبر عن التاء من قولك: ضربتُ وضربني زيد قال: الضّارب[3] والضّاربُهُ[4] زيدٌ أنا، ([5] فالأَلِفُ واللاَّمُ في الاسمَيْن للتاءِ من ضربْتُ عنده[5]).

فإنْ أَخْبَرَ[6] عَنْ زيد قال: الضَّاربهُ أَنَا والضَّاربي زيْدٌ، فجاءَ بضمير المفعول الذي كان في الفعل محذوفا؛ لأَن الصِّلةَ لا تتم إلا بِعَائدٍ، والأَلف واللام في الاسمَيْن جميعا عنده لزيد.

ومن النحويين[7] مَنْ يحذفُ ضميرَ المفعول من الصِّلة كما كان محذوفا من

---

(١) في «ق»: الذى ضربْتُه وضربَ زيدا أنا.

(٢) باب الفعلين المعطوف أحدهما على الأخر، والفعلان يتنازعان مفعولا.

(٣) في الأصل: الضاربُه أنا والضاربي زيْدٌ أنا.

(٤) انظر الأصول جـ٢ ص٣٣٠ وانظر أيضا: الرضي على الكافية جـ٢ ص٥٠ ـ ٥١.

(٥ـ٥) زيادة في «ق».

(٦) في الأصل وفي «ق»: فان أخبرْت.

(٧) نقل ذلك ابن السراج عن المازني، ثم خَطَّأَ ذلك، قال في الأصول جـ٢ ص٣٣١: وما أرى ما قالوا إلا مُحَالا إن كنت لم تنوِ أن يكون في الضارب مفعول محذوف فإنْ كنت أردت أن يكون محذوفا فإثباته أَجْوَدُ قال وإن قلت إنّي إنما أحذفه كما أحذفه في الفعل فإنّ ذلك غيرُ جائز لأنك حين حذفْتَه في الفعل لم تُضْمر وأنت ههنا تحذفه مُضْمَراً فحذفهما مختلف، فلذلك لم يكن مثله في الفعل، وانظر أيضا المقتضب جـ٣ ص١١٥ ـ ١١٦.

الفعل فيقول: الضَّاربُ أَنَا والضَّاربي زَيْدٌ، والأَلِفُ (واللام)[1] في الاسمَيْن عند هؤلاء أيْضَاً لزيد، وحذفوا (الضمير)[1] العائد إلى الأَلف واللام؛ لطُول الاسم، لأَن الجملتين عندهُم بمنزلة شيءٍ واحد، فاجتمع سببان يطالبان بالحذف: أَحدُهما طول الاسم، والآخَرُ: أنّهُ كان في الفعل محذوفا فَأُجْرِيَ حذفُه من الاسم مُجْرَى حذفه من الفعل.

فأَمَّا أبو عثمان المازني فإنَّ مذهبَه[2] مخالف للجميع، وهو أنَّه يَبْني من كل جملة مبتدأ وخبرا، ولا يجعل الجملتين بمنزلة شيء واحد، ويقول في الإخبار عن زيد في هذه المسألة: الضاربُ أَنا والضَّاربي زيد، فـ «الضَّاربُ» مبتدأ، و «أنا» خبره[3]، و «الضَّاربي» مبتدأ، و «زيدٌ»، خَبَرُه، وكل جملة منهما[4] قائمة بذاتها، والأَلفُ واللاَّم فيهما ليستْ لشيء واحد كما كان في مذهب من تقدم[5] ذكره، قال أبو عثمان[6]: لأَنّ نظير الفعل والفاعل من (الأسماء)[7] المبتدأ والخبر؛ لأَنّ الفعل لا بد له من فاعل، والمبتدأ لا بد له من خبر، قال: وهذا القولُ أَقْيَسُ وأَشْبَهُ بكلام العرب[8].

وأَمّا أبو بكر بن السراج فلا يجيز الإخبارَ[6] في هذا الباب على مذهب الأخفش، ولا على مذهب المازني؛ لأَن الجملتين قبل إدخال الأَلف واللام عليهما

---

(١) نقص في «ق».

(٢) انظر: الأصول جـ٢ ص٣٣١، والرضي على الكافية جـ٢ ص٥١.

(٣) انظر: المقتضب جـ٣ ص١٢٨ والأصول جـ٢ ص٣٣١.

(٤) في جميع النسخ: منها.

(٥) أي أن الفرق بين المذهبين في التقدير فقط.

(٦) انظر: الأصول جـ٢ ص٣٣١.

(٧) نقص في «ق».

(٨) في الأصول جـ٢ ص٣٣١ «قال - يعني المازني - : فهذا أشبه وأقيس مما قال النحويون».

[٧٩ / ١] بمنزلة جملة واحدة، فإذا أدخلْتَ الألفَ واللاَّمَ عليهما انفصلتا وتغيَّرَتا / عن منهاج الأصل[١].

وأمّا شَيخُنا أبو الحسن علي بن عيسى النحوي فيختار أن تُدْخِلَ الألِفَ واللاَّمَ على الجملة الأُولى، ولا تُدْخِلُها على الجملة الثانية، وتعطفَ الفعل الذي في الجملة الثانية على مَعْنى الفعل الذي في الجملة الأولى قياسا على ما في القرآن من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا[٢] الله قَرْضاً حَسَناً﴾، قال أبو الحسن: كأنّه قيل: إنَّ الذين تصدَّقوا[٣] واللاَّئي تَصَدَّقْنَ وأَقرضو الله قرضا حسنا، فعَطف الفعل على معنى الفعل الذي في صورة الاسم،

قال: ونظيره: الضَّاربُ زَيْداً وأَكْرَمَ عَمْراً أَخُوكَ، كَأَنّه قيل: الذي ضرب زيداً وأَكْرمَ عَمْراً أخوك، قال: وهذا الذي ذكرناه[٤] ليس فيه ما ذكره ابن السراج من انفصال الجملتين بدخول الألِفِ واللاَّمِ عليْهما فينبغي أن يجوزَ عنده؛ لأنّه ليس فيه مانع من جوازه، وله أصْلٌ صحيح يُقَاس[٥] عليه، فعلى هذا (المذهب)[٦] يُخْبَرُ عن التاء من قولك: ضربْتُ وضربني زيدٌ، فتقول: الضَّاربُ وضربَه زَيْدٌ أنا، كأَنَّك قلْتَ: الذي ضرب وضربه زيدٌ أَنا.

---

(١) قال ابن السراج عقب ذكر مذهبه في الأصول جـ٢ ص٣٣١ ـ ٣٣٢: «فإن أحوجت الضرورة إلى الإخبار فيها بالألف واللام فأقيس المذهبين مذهب المازني، ليكون الاسم محذوفا ظاهرا غير مضمر كما كان في الفعل».

(٢) الآية ١٨ من سورة الحديد.

(٣) انظر: البحر المحيط جـ٨ ص٢٢٣.

(٤) في «ر»، وهذا الذي اخترناه.

(٥) في أصول ابن السراج جـ٢ ص٣٢٦: «ولو قُلْتَ: الذي ضربْتَه وقُمْتَ زيدٌ، كان جيدا؛ لأن الفعلين جميعا من صلة الذي. وقال الأخفش: لو قلت: الضاربه أنا وقمت زيد، كان جائزا على المعنى؛ لأن معنى الضاربه أنا: الذي ضربتُه، وفي كتاب الله عز وجل: ﴿إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا يضاعف لهم﴾».

(٦) نقصٌ في «ق».

وإنْ أَخْبَرْتَ عن «زيد» قُلْتَ: الضَّارِبُه أَنَا وضربني زيدٌ، فقولك: الضَّارِبُه أَنا وضربني، جميعا بمنزلة اسْمٍ واحد، والهاءُ راجعةٌ إلى الألف واللاَّمِ من الصِّلةِ، و «زيدٌ» خَبَرهُ.

وتقول: ظَنَنْتُ وظَنّني زَيْدٌ أخاك، فإن أَخبرْتَ عن «زيد» في هذه المسألةِ على مذهب الأَخْفَش قلت: الظانُّهُ أنا إيَّاهُ[1] والظَّانِّي أَخَاك زَيْدٌ، جئْتَ بالهاء في قولك: «الظَّانُّهُ»؛ لتتم الصِّلةُ بالعائد، وجِئْتَ بقولك: «إيَّاهُ» مفعولاً ثانيا للظَّنِّ؛ لأَنّ الظَّنَّ إذا تعدى إلى مفعول فلا بد من مفعولٍ ثانٍ، وقولك: «أَنَا» فاعلُ الظَّنِّ؛ لأَنَّ الألِفَ واللاَّمَ في «الظَّانّه» لزيد، والفعل لك، فلا بد من إظهار الفاعل على ما قدمنا.

وإنْ أَخْبَرْتَ عن «زيد» على مذهب من يحذف المفعول قياسا على حذفه من الفعل قُلْتَ: الظَّانُّ أَنَا و[2] الظَّانِّي أَخَاكَ زَيْدٌ.

وهكذا يَجيءُ على مذهب المازني، إلاَّ أَنَّ التقدير فيهما مختلف.

وذلك أَنَّ قولَكَ: الظَّانُّ أَنَا، على مذهب المازني مبتدأ وخبر، والظَّانِّي أَخَاك زيد، مبتدأ وخبر، وليست الأَلفُ واللاَّمُ في الجملتين لشَيْءٍ[3] واحد.

وعلى المذهب المتقدم: «الظَّانُّ» مبتدأ، و «أَنَا» فاعل «الظَّانّ»، والأَلِفُ واللاَّمُ في الجملتين لِشَيْءٍ واحد وهو «زيد».

وتخبر عن زيد «على مذهب أبي الحسن فتقول: الظَّانُّهُ أَنَا إيَّاهُ وظَنَّنِي أَخَاكَ زيدٌ، كأنّك قُلْتَ: الذي ظَنَنْتُه إيَّاه وظَنَّني أَخَاكَ زَيْدٌ، لأَنَّكَ إذا جئْتَ

---

(١) في الرضي على الكافية: جـ٢ ص٥٢: «.. وعند الأخفش: الظَّانُّه أنا أَخَاكَ والظَّانِّيه أو الظَّانِّي إيَّاه زَيْدٌ».

(٢) انظر: الأصول جـ٢ ص٣٣٢.

(٣) في الأصل: بشيء واحد.

بالهاء لترجع إلى الألف واللام فلا بد من مفعول ثَانٍ للظَّنِّ على ما قلنا[1]

فـإنْ أَخْبَرْتَ عن التــاء من ظَنَنْتُ وظَنَّني زَيْــدٌ أَخَــاكَ، على مــذهب الأَخفش قُلْتَ: الظَّانٌّ (و)[2] الظانـه زيـد[3] أخـاك (أنـا)[4]، وهكـذا يجيءُ على مذهب مَنْ حذف.

وأمّا على مذهب المازِنِيّ فتقول: الظَّانٌّ أنا و[5] الظَّانِّي أَخـاك زيـدٌ، على التقدير الذي فَسَّرْنَا.

وعلى مذهب أبي الحسن: الظَّانٌّ وظَنَّهُ زَيْداً أخاك أَنا، كَـأَنَّـه قِيلَ: الـذي ظَنَّ[6] وظَنّه زَيْدٌ أَخاك أَنَا.

وتقـول: أَعْطَـانِي وأَعْطَيْتُ[7] زيـدا درهـا، فـإن أَخْبَرْتَ عن زيــد على مذهب الأَخفش قُلْتَ: المُعْطِيَّ و[8] المُعْطِيه[9] أنا درهما زيد، وهكذا يجيء على مذهب من يَحذف.

---

(١) انظر: ص ٥٣٤ ـ ٥٣٥.

(٢) انظر: الأصول جـ٢ ص٣٣٢ والرضي على الكافية جـ٢ ص٥٢.

(٣) في الأصل: الظان والظانه زيدا أخاك أنا.

(٤) نقص في «ق».

(٥) انظر الأصول «جـ٢ ص٣٣٢» .

(٦) ينتهي هنا السقط الذي سبق أن أَشَرْتُ إلى وجوده في «ب» في ص ٥٣٠ .

(٧) قال ابن السراج في الأصول جـ٢ ص٣٣٢: « وكذلك إن كان فعلا تعـدى إلى مفعولين نحو أعطيت وأعطـاني زيد درهما..».

(٨) في الرضي على الكافية جـ٢ ص٥٢ «وإن أخبرت عن زيد قلت:... وعنـد الأخفش المعطيـه أنـا والمعطيَّ أو المعطي إياي درهما زيد، ويجوز المعطي أنا مراعاة للأَصل».

(٩) في الأصل: المعطي والمعطيّ هو إياه درهما زيد.

وأمّا/ على مذهب أبي عُثْمانَ (المـازني)[1] فتقول: المُعْطِي هُوَ[2] والمُعْطِيـهِ أنـا [٧٩ / ب] درهما زيدٌ.

وعلى مذهب أبي الحسن: المُعْطِيَّ وأَعْطَيْتُه درهما زيد، كأنّـكَ قلتَ: الـذي أعطاني وأَعْطَيْتُه درهما زيد.

وإن أَخْبَرْتَ عن التـاءِ على مـذهب الأخفش قُلْتَ: المُعْطِيـه[3] هُـوَ إيَّـاهُ والمُعْطِي زيـدا[4] درهمـا أنـا، جئْت بـالهـاء لتعود إلى الألف والـلام من الصِّلـةِ و «هُوَ» إظهارُ الفاعل؛ لأنّ الألِفَ واللاَّمَ لك، والفعْلَ لزيد، ولو جئْتَ بـالفعلِ لاسْتَتَر فيه الفـاعلُ فكنت تقول: الـذي أَعْطَـاهُ إيَّـاه وأعطى زيـداً درهمـا أنـا و[5] «إياهُ» المفعولُ الثاني لأعطى، وإنْ شئْتَ حذفْتَهُ؛ لأنَّه يجوز فيـه الاقتصـارُ على أَحد المفعولين كما تقول: أَعْطَيْتُ زَيْداً، فيكون كلاما تَـامّـاً، وهكـذا يجيءُ الإخبار في هذه المسألة على مذهب من يحذف.

فَأَمَّا على مذهب المازني فتقول: المُعْطِيَّ هُو المُعْطِي[6] زَيْداً درهما أنا.

وعلى مذهب أبي الحسن: المُعْطِيـه هو وأُعْطِيَ زيـداً درهمـاً أنـا، الهـاءُ في

---

(١) نقص في باقي النسخ.

(٢) في الرضي على الكافية جـ٢ ص٥٢: «فإن رددنا مفعولي الأول كما هو مذهب المازني قلنا: المعطيـه أنـا درهمـا والمعطيه أو المعطي إياه زيد».

(٣) في الأصل: المعطي هو إياه والمعطي زيداً درهماً أنا.

(٤) في أصـول ابن السراج جـ٢ ص٣٣٢: «إذا أخبرت عن نفسـك قلت: المعطي أنـا والمعطي درهمـا زيــد» وفي الرضي على الكافية جـ٢ ص٥١: «.. وعند الأخفش المعطي والمعطيه زيد درهما أنا».

(٥) نقص في «ق».

(٦) في الرضي على الكافية جـ٢ ص٥١: «وأمّا المازني فإنه يرد في مثله كل ما حذف منـه فيرد مفعولي الأول نحو المعطي زيدا درهما والمعطيه هو إياه أنا».

المُعْطِيـهِ »[1] ترجع إلى الألف واللام في موضع النون، والياء في «أعطاني»، و «هو» إظهار الفاعل؛ لأنَّ الألِفَ واللامَ لك، والفعلُ لزيد، ولو جئتَ بالفعل لاسْتَتَرَ فيه الفاعل فقلت: الذي أعطاهُ وأَعْطَى زيداً درهماً أنا، فعلى هذا تجري مسائل هذا الباب، فاعرفه وقِسْ عليه إن شاء الله[2] تعالى.

(١) في الأصل: في المعطي هو.

(٢) في نهاية هذا الباب جاءت هذه العبارة: في الأصل: يتلوه باب ما لا ينصرف بحول الله تعالى، ولعلَّ هذا كلامَ الناسخ وتجزئته للكتاب.

المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

من التراث الإسلامي
الكتاب السادس عشر



تحقيق الدكتور
فتحي أحمد مصطفى علي الدين

الجزء الثاني

الطبعة الأولى
١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م



طبع هذا الكتاب بطريقة الصف التصويري وال
في دار الفكر بدمشق ص . ب (٩٦٢) هاتف (٦



باب ما ينصرف ومالا ينصرف / [٨٠ / أ]

اعلم أن أَصلَ الأَسماءِ الصَّرْفُ، لأَنَ الأَسماءَ كلّها نوعٌ واحد، فإذا أثبت التنوين لبعضها وجب أن يجري جميعها مجرى واحدا.

وإنما امتنع بعض الأَسماء من الصرف لأَسباب تدخل عليها فَتُشْبِه[١] الفعل، والفعل لا يُنَوَّنُ، ولا يُجَرُّ؛ فوجب لِمَا شُبِّهَ به ألاَّ يُنَوَّنَ ولا يُجَرَّ، كما أن الفعل لمَّا أشبه الأَسماءَ من الجهات التي ذكرنا وجب أن يعرب، والأَسبابُ المانعةُ من الصَّرْف تسْعةٌ:

وزن الفعل الذي[٢] يختصه، والصفة، والتعريف، والتأنيث، والعجمة، والعدل وزيادة الأَلف والنون، وجَعْلُ الاسمين اسْماً واحدا، والجمع الذي ثالث حروفه ألف وبعد الأَلف حرفان، أَوْ ثلاثة أحرف، أو حرف مشدد.

وهذه الأَسباب كلها تُشَبِّهُ الاسم بالفعل؛ لأَنها فروع تدخل على الأَسماء، والفعل فرع، ألا ترى أن التعريف بعد التنكير، والتأنيث بعد التذكير، والصفة تابعة للاسم فهي فرع عليه، ووزن الفعل فرع (على[٣] وزن الاسم)، والجمع بعد الواحد والتركيب بعد التوحيد؟

فلما كانت هذه الأَسباب[٤] فروعا وجب أن[٥] يكون لها تأثير في الاسم،

---

(١) في «ب» و «ر» و «ق»: فتشبهها بالفعل.

(٢) في «ر» يخصه.

(٣) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٤) في «ق»: الأشياء.

(٥) في الأصل: وجب ألا يكون لها تأثير في الاسم.



فإذا اجتمع منها اثنان في اسم منعـاه (من)[1] الجر والتنوين، ولا يكون للواحـد منها على الانفراد تأثير في الاسم، لأن خفة الاسم تقاوم واحدا من هذه الأسباب **فإذا** حصل فيه سببـان[2] غلبـاه ومنعـاه (من)[3] الصرف، ونحن نشرح ذلـك إن شاء الله تعالى.

---

(١) زيادة في «ر» و«ق».

(٢) في الأصل شيئان.

(٣) زيادة في «ق».



باب ما ينصرف من وزن الفعل ومالا ينصرف

اعلم أن وزن الفعل على ضربين:

أحدُهما: لا يمنع الصرف أَصْلاً، وذلك إذا كان وزنـا لا يخص الفعل[1] دون الاسم كرجل سميته «ضرب»[2] أو «علم» أو « كرم » أو ما أشبـه ذلـك إذا لم يكن فيـه ضمير فَينصَرِف على كل حال؛ لأَن هـذا المثـال مشترك فليس الفعل أولى بـه من الاسم.

ومثله من الأَسماء: «حَجَرٌ» و «كَيفٌ» و «عَضُد»، وما أشبه ذلك.

والضرب الآخر: أن يكون وزنا يختص بـالفعل كقولـك: يشْكُرُ، ويَزِيـدُ؛ ويَذْهَبُ، واعْبُدْ، واضْرِب، وما أشبه ذلك، فهذا الضرب إذا سَمَّيْتَ بـه لاينصرف في المعرفـة؛ لاجتماع التعريف ووزن الفعـل، وينصرف في النكرة؛ لـزوال أحـد المانعين وكذلـك: ضُرِبَ، وضَرَبَ، وتَضَرَّب، وتضـارب إذا سميت بشيْءٍ من هـذه الأمثلة لم ينصرف في المعرفـة؛ لأَن هـذه الأَمثلـة[3] تخص الفعل فيجتمع في الاسم منها علتان: التعريف، ووزن الفعل (فلا ينصرف)[4].

فإذا نُكِّرتْ زالت إحْدَى العلتين، وبقي وزن الفعل فَيُصْرف.

فإن سميت بقِيلَ، وبيعَ ومـا أشبهها من أمثلـة المعتل[5] انصرف في المعرفـة

---

(١) في «ر» و «ق» لا يخص الاسم دون الفعل.

(٢) في «ب» و «ر» و «ق»: يضرب.

(٣) في «ر» لأن هذه الأبنية.

(٤) زيادة في «ر».

(٥) في «ب» من أمثلة الفعل.

والنكرة؛ لأن العلة أخرجته إلى مثال الأسماء (من)[1] نحو: فِيل، وديكٍ.

وإن سميت بقولك: قُمْ رددت الواو المحذوفة، فصرفته فتقول: هذا قومٌ ورأيتُ قوماً، ومررت بقومٍ.

[٨٠ / ب] أمّا رد الواو: فلأن حذفَها كان لالتقاء الساكنين/، فإن سميت به وجبت[2] حركة الميم للإعراب، وزالت العلة التي لأجلها حُذِفَتْ الواوُ، فوجب ردها.

وأما صرفه: فلأنه خرج إلى مثال الأسْمَاء نحو سول[3]، وجور[4] وطول، وما أشبه ذلك.

وإن سميت بقولك: اضرب قطعْت أَلِفَه، ولم تصرفْهُ في المعرفة[5] لوزن الفعل والتعريف، تقول: هذا إضربُ، ومررت بإضربَ، وإنما قطعْتَ ألفَه، لأنك نقلته من الفعل للاسم، فوجب أن يجريَ عليه[6] قياس الأسماء، وليس في الأسماء ألف وصل إلا في الأسماء المعدودة التي ذكرنا في باب[7] ألف الوصل، ولا يلزم القياس عليها؛ لقلتها.

---

(١) زيادة في «ر» و «ق».

(٢) في «ق»: رجعت.

(٣) في الأصل: نحو شول.

وفي اللسان (سول) «التسويل: تفعيل من سُولِ الإنسان وهو أمنيته أن يتمناها.. وأصل السُّول مهموز عند العرب.. والدليل على أن أصل السول همز قراءة القراء قوله عز وجل: «قد أوتيت سؤلك يا موسى، أي أعطيت أمنيتك التي سألتها».

(٤) في «ر» و«ق»: وحوت.

(٥) في «ر» و «ق»: لم تصرفه للمعرفة، ووزن الفعل.

(٦) في «ق»: أن يجري على قياس الأسماء.

(٧) انظر ص٤٣٨ فيما سبق من التبصرة.

وإنْ سميت بمصدر أو اسم (مما)[1] فيه ألف الوصل نحو استغفار واقتدار (وامرئ)[2]، وما أشبه ذلك لم تقطع الألف[3].

والفرق بين هذا والأول: أنك في الأَول نقلْت الفعل إلى الاسم فوجب (في هذا)[4] أن يلزمه ما يلزم[5] الاسم.

وفي هذا (إنما)[6] نقلْتَ اسما إلى اسم فحكمُه باقٍ عليه؛ لأَنك لم تنقله إلى غير[7] بابه.

فإن سَمَّيْتَ بإثمد[8]، وإصبع، وأُبْلُم[9]، ونَرْجِس[10] لم ينصرف كل هذا في المعرفة؛ لاجتماع التعريف، ووزن الفعل، وينصرف في النكرة؛ لزوال أحد المانعين.

فصل: وأَمَّا ما كان على وزن أَفْعَل فهو على ضربين:

أحدهما: أن يكون اسما غير صفة، والآخر: أن يكون صفة.

فأما ما كان اسما غير صفة: فإنه ينصرف في النكرة، ولا ينصرف في المعرفة، وذلك نحو: أَفْكَل[11]، وأَيْدَع[12]، وأحمد إذا سميت به لم ينصرف لوزن

---

(١) زيادة في «ر» و «ق» .

(٢) نقص في «ب».

(٣) في «ر» و «ق»: ألف الوصل.

(٤) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٥) في «ر» و «ق»: أنه يلزم حكم الاسم.

(٦) نقص في «ر» و «ق».

(٧) في «ر»: إلى باب غيره.

(٨) الإثمد: حجر يتخذ منه الكحل، وقيل: ضرب من الكحل، وقيل: هو الكحل نفسه، وقيل: شبيه به.

(٩) الأبلم: الخوصة.

(١٠) النرجس: نوع من الرياحين، وهو معرب، ونونه زائدة، لأنه ليس في كلامهم «فعلل»، وفي الكلام «نفعل».

(١١) الأفكل على أفعل: الرعدة، ولا يبنى منه فعل.

(١٢) الأيدع: صبغ أحمر، وقيل: هو نوع من الخشب، وقيل: هو دم الأخوين، وقيل: هو الزعفران.

الفعل والتعريف، وإنْ نكَّرْتَه بقي وزن الفعل فانصرف.

وأمَّا ما كان صفة: فإنه لا ينصرف في المعرفة، ولا في النكرة، وذلك مثل: أَحْمَرَ، أَسْوَدَ، (وأَبْيَضَ)[1]، وإنما لم ينصرف في النكرة، لاجتماع الصفة ووزن الفعل (فيه)[2] فإنْ سَمَّيْتَ به ثم نكَّرْتَه فسيبويه[3] لا يصرفه؛ لأنَّك إذا نكَّرْتَه، فإنَّما ترده إلى حالٍ كان لا ينصرف فيها قبل التسمية.

وأمَّا الأخفش[4]: فيصرفه؛ لأنك قد نقلته بالتسمية عن حال الصفة، فإذا نكَّرْتَه لم تَبْقَ فيه إلا عِلَّةٌ واحدة وهي[5] وزن الفعل، فيصرف عنده لذلك.

وأَفْعَلُ منك مثل أفضل منك لا ينصرف؛ لاجتماع الصفة، ووزن الفعل، تقول: مررت برجل أَفْضَلَ منك فلا تصْرِفُه.

فإن سميت بأفضل من خَيْرٍ منك انصرف في النكرة، ولم ينصرف في المعرفة، تقول: مررت بأَفْضَلَ وأَفْضَلٍ آخَرَ، وإنما لم ينصرف في المعْرفة، لاجتماع التعريف ووزن الفعل.

وأما خير منك، وشر منك فينصرفان؛ لأن لفظ الفعل قد زال عنهما بحذف الهمزة (منهما)[6]، وكان الأصل: أَخْيَرَ منك، وأَشَرَّ منك.

واعلم أنك إذا صغَّرْتَ «أَفْعَلَ» نحو أَحْمَرَ وأَسْوَدَ (وأَحْسَنَ)[7] لم ينصرف أيْضاً

---

(١) زيادة في «ر» و «ق».

(٢) زيادة في «ب» و «ر».

(٣) انظر: الكتاب جـ٢ ص١، ٤، والمقتضب جـ ص٣٧٧، وما ينصرف ومالا ينصرف ص٧.

(٤) انظر: المقتضب جـ٣ ص٣٧٧، وما ينصرف ومالا ينصرف ص٧، وشرح السيرافي جـ٤ ص٢٨٢ ـ ٢٨٣، وابن يعيش جـ١ ص٧٠، والرضي على الكافية جـ١ ص٦٧ ـ ٦٨، والتصريح جـ٢ ص٢١٦ والهمع جـ١ ص٣٦ وأبو الحسن الأخفش وأثره في النحو للدكتور طه الزيني ص٢٨ ـ ٣٩.

(٥) في «ق»: لم تبق فيه إلا علة واحدة وبقي وزن الفعل.

(٦) نقص في «ق».

(٧) زيادة في «ر» و «ق».

(وكذلك أَفعل[1] منك)، تقول: مررت برجل أُحَيْسِنَ (منك)[2]، وأُفَيْضِلَ منك.

وإنما لم ينصرف في التصغير؛ لأَنَّ الفعل (قد)[3] يصغر كقولك: ما أُحَيْسِنَ زيداً، وما أُمَيْلِحَ عَمْراً.

فلَمَّا كان التصغير (قد)[3] دخل على لفظ الأَفعال لم يخرج به عن شبه الفعل وكان حكمه مصغرا ومكبرا واحدا.

وإن أضفت جميع ما لا ينصرف، أو أَدْخَلْتَ عليه الأَلف واللام انصرف؛ لأَنَّ الإضافة والأَلف/ والللام يُخْرِجَانه عن شبه الفعل، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى. [٨١ / ١]

وإذا سَمَّيْتَ بفعل معه فاعله مضمرا (كان)[4] أو مظهرا حَكَيْتَه ولم تُعْرِبْه كرجل سميته «ضَرَبُوا» إذا كانت الواو ضمير الجماعة، تقول: هذا ضَرَبُوا ورأيت ضَرَبُوا، ومررت بِضَرَبُوا.

وكذلك إن سميته «ضُرِبَ زَيْدٌ»، تقول: جاءني ضُرِبَ زَيْدٌ، ورأيتُ ضُرِبَ زَيْدٌ، ومررت بضُرِبَ زيدٌ، كما قالوا: هذا بَرَقَ نَحْرُهُ، وتأَبَّطَ شَرّاً.

وإنما حُكِيَ مثْلُ هذا؛ لأَن الإعراب في الأَصل للاسم المفرد، فإذا خرجَ عن حَدِّ المفرد وصار جملةً يَعْمل بعضها في بعض لم يستحق الإعراب، ووجب أن يُحْكَى؛ لأَنَّهم أرادوا أن يُشَبِّهوا حال من يُسَمَّى بهذه الجمل بحال من يوصفُ بها، فمتى غَيَّرْتَ معنى الحكاية بطل المعنى الذي قصدوه بالتسمية، وهذا يجري مجرى المثل الذي لا يجوز تغييره.

---

(١) نقص في «ر».

(٢) نقص في «ر».

(٣) نقص في «ب».

(٤) زيادة في «ق».

ألا ترى أنهم يقولون للمذكر «أَطِرِّي فإنَّكِ[1] نَاعِلَة»؟ وأصل المثل لامرأة، ثم جرى ذلك اللفظ لكل من يقال لـه المثل، ولو غُيِّر لفظُـه لبطل معنى المثل، فوجب أن يُحْكَى لكل من قيل له هذا اللفظ بعينه مذكرا كان أو مؤنثا.

فإنْ سميت بِضَرَبُوا والواو ليست ضميرا وإنما هي علامـةُ الجمع في قول من يقول: قاموا إخوتُك ألحقتَ في آخره نونا فقلت: هـذا ضَرَبونَ، ورأيت ضَرَبِينَ، ومررت بِضَرَبِينَ، حتى يجري على طريقة الأسماء في الجمع بالواو والنون.

وفيـه وجـه آخر وهـو: أن تَجعـلَ الإعرابَ في النـون فتقلِبُ الـواوَ يـاءً فتقول: هذا ضَرَبِينٌ، ورأيت ضَرَبِينـاً، ومررت بضربينٍ، على قيـاس «غِسْلِينٍ» كما قال الله عز وجل: ﴿وَلاَ طَعَامٌ إلاَّ مِنْ[2] غِسْلِينٍ﴾.

وكذلك تقول العرب: هذه قِنَّسْرُونَ (ويَبْرُونَ)[3].

ورأيت قنسرينَ (ويبرينَ)[4]، ومررت بقنسرينَ (ويبرينَ)[5].

ومنهم من يقول: هذه قنسرينٌ[6] ويبرينٌ، ورأيت قنسريناً[7] ويبريناً[8]

---

(١) في «ب» و «ر» و «ق»: أطري إنك ناعلة، وهي رواية المثل في لسان العرب.

وانظر: أمثـال أبي عبيـد بن سـلام ص٢، ومجمع الأمثـال جـ١ ص٤٣٠، والمقتضب جـ٢ ص١٤٥، واللسـان (طرر) و (ظرر) وقال الميداني: «الإطرار: أن تركب طُرَرَ الطريق، وهي نواحيه، وقال أبو عبيد معناه: اركب الأمر الشديد فإنـك قوي عليه،... يُضْرب لمن يؤمر بارتكاب الأمر الشـديد لاقتداره عليـه.. وقـال قوم: أَظِرِّي بـالظـاء المعجمـة أي اركبي الظرر وهو الحجر المحدد»، وأصْل المثل: أنّ رَجُلاً قاله لراعيـةٍ، وكانت ترْعى في السُّهولـة وتترك الحُزونـة فقـال لهـا: أَطِرِّي أيْ خذي في أطْرار الوادي وهي نواحيه فإنك ناعلة أيْ فإنّ عليك نَعلَيْن.

(٢) الآية ٣٦ من سـورة الحاقة.

(٣) نقص في «ب» و «ق».

(٤) نقص في «ب» و «ق».

(٥) نقص في «ق».

(٦) في «ب» و «ر»: قنسرينُ ويبرينُ، ورأيت قنسرينَ ويبرينَ، ومررت بقنسرينَ ويبرينَ.

(٧) قنسرين: مدينة بالشام، وهي أحد أجْنادها.

(٨) يبرين: اسم موضع يقال له: رمل يبرين.

(ومررت بقنسرينٍ[1] ويبرينٍ) فيجعل الإعراب في النون كما ذكرنا، وعلى هذا قال سُحيم بن وَثَيل:

ومـــاذا يَـــدَّري الشعراءُ منِّي وقــد جــاوزْتُ حــدَّ[2] الأَربعينَ

فجعل الإعراب في النون على ما بينا.

(١) نقص في «ب» و «ق».

(٢) في «ب» و «ر» و «ق»: رأس الأربعين، وهي رواية في البيت.

وهو من شواهد المبرد في المقتضب جـ٣ ص٣٣٢ وجـ٤ ص٣٧ والكامل ص٢٩٢ وانظر: الأصمعيات ص١٩، والمخصص جـ١٧ ص١٠٣، وابن يعيش جـ٥ ص١١، ١٣ والخزانة جـ٣ ص٤١٤، والعيني جـ١ ص١٩١، والتصريح جـ٢ ص٧٧، ٧٩والهمع جـ١ ص٤٩، والدرر جـ١ ص٢٢، والضرائر ص١٦٠، ١٦٧، ورسالة الملائكة ص٢٠، والأشموني جـ١ ص١٤٠، واللسان (درى)، يقال: ادّراه يدّريه إذا ختله وخدعه، يقول: كيف يطمع الشعراء في خديعتي وقد جاوزت أربعين سنة.

باب ما ينصرف من المؤنث ومالا ينصرف

اعلم أن المؤنث على ضربين: أحدهُمَا: بعلامة، والآخر بغير علامة فالذي بعلامة فعلامته[1] تنقسم قسمين: أحدُهُمَا: علامته الهاء، والآخر علامته الألف المقصورة، أو الممدودة.

فأما ما علامته الهاء: فإنه ينصرف في النكرة، ولا ينصرف في المعرفة؛ لاجتماع التعريف والتأنيث كقولك: حمزة وطلحة، وسواء كان (اسم[2]) مؤنثٍ أو مذكرٍ، يقال: هذا طلحةُ وطلحةٌ آخَرُ، فلا ينصرف الأول؛ لأنه معرفةٌ مؤنث، وينصرف الثاني؛ لأنه نكرة.

وكذلك إنْ سَمَّيْتَ بقائمة وذاهبة لم ينصرفا؛ للتعريف والتأنيث وهُمَا منصرفان قبل التسمية؛ لأَنَّهُمَا نكرتان.

وأَمَّا ما علامته الألف المقصورة أو الممدودة: فإنه لا ينصرف في معرفة ولا نكرة.

فالمقصورة: نحو: حُبْلى، وذِكْرى، وسَكْرى.

والممدودة: نحو فُقَهَاءَ، وَحَمْرَاءَ، وأصدقاءَ، وما أشبه ذلك، تقول: هذه حمراءُ وحمراءُ أخرى فلا ينصرف / في معرفة ولا نكرة، والفرق بين الهاء [٨١ / ب] والألف حين[3] صُرِفَتْ النكرةُ مع الهاء، ولم تُصرف مع الألف، أن[4] الهاء

---

(١) في «ر» و «ق» : فالذي بعلامة ينقسم قسمين.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) في «ق» : والفرق بين الهاء والألف في صرف النكرة مع الهاء ولم تصرف مع.....

(٤) في الأصل وفي «ق» : لأن الهاء.

ليست علامة لازمة، ألا ترى أنك تقول: قائم وقائمة، ومسلم ومسلمة.

و (تقول[1]) في الجمع مسلمات وَطَلَحَات، فَتحذِفُ الهاءَ في المذكر وفي الجمع، والألف لازمة لما دخلت عليه غير منقطعة[2] منه في حالٍ فصارت كأنها حرف من حروف الاسم، فَلَمَّا لزمت لزومَ بعض حروف الاسم صارت هذه العلة تقوم مقام علتين فامتنع صرف ما فيه الألف مقصورةً أو ممدودةً (لذلك[3]) .

فصل: وأما عَلْقَى فهو اسم نبت (فيصرف[4] ولا يصرف) ، فمن العرب من يجعل ألفه للتأنيث (ولا يصرفه[5]) ، ومنهُمْ من يجعل ألفه لغير التأنيث (فمن[4] جعله لغير التأنيث) كألف «أَرْطىً» فينوِّن ويصْرِفُ قال العجاج[6]:

يَسْتَنُّ في عَلْقَى وفي مُكُورِ

أنشد على الوجهين.

وكذلك «تَتْرَى» فيه لغتان؛ منْهُمْ من يجعل ألفَه ألفَ إلحاق بمنزلة (ألف[7]) أَرْطىً فيصرفه وينونه، ومنْهُمْ من يجعل ألفه للتأنيث فلا ينونه.

---

(١) نقص في «ر» و «ق» .

(٢) في «ب» و «ر» و «ق» : غير منفصلة.

(٣) نقص في الأصل.

(٤) زيادة في «ر» و «ق» .

(٥) نقص في «ب» .

(٦) أنظر ديوانه صـ٢٢٣.

وهو من شواهد سيبويه جـ٢ صـ٩، ونسب في طبعة بولاق إلى رؤبة، وانظر: المقصور والممدود صـ٧٤، وما ينصرف ومالا ينصرف صـ٢٨، والخصائص جـ١ صـ٢٧٢، ٢٧٤، والمخصص جـ١٦ صـ٨٨، وشرح شواهد الشافية صـ٤١٧، واللسان (مكر) و (علق) . يستن: يرتع والمكور جمع مكرة وهي نبتة غبيراء مليحاء إلى الغبرة تنبت قصداً كأن فيها حمضاً حين تمضغ تنبت في السهل والرمل. كذا في اللسان.

(٧) نقص في «ر» و «ق» .

وأما ما كان على فَعَلَى مفتوح الفاء والعين نحو: جَمَزَى[1]، وَبَشَكَى[2]، فلا تكون ألفه لغير التأنيث، وهو غير مصروف على كل حال.

وكذلك: غَوْغَاءٌ[3] منْهُم[4] من يصرفه، ويجعله من المكرر بمنزلة خَضْخَاضٍ[5] وَنَضْنَاضٍ[6]، وكان الأصل: غَوْغَاوٌ، فَأُبْدِلَتْ الواو همزة؛ لأنها وقعت طرفاً، ومنْهُمْ من لا يصرفه، ويجعل ألفه للتأنيث بمنزلة ألف عَوْراء.

وأما عِلْبَاءٌ[7] فليست ألفه للتأنيث؛ لأنَّ هذا البناء لا يجيء عليه ألف[8] التأنيث فتصرفه على كل حال، لأنه بمنزلة سِرْدَاح[9].

وأما قُوَبَاء[10]، وخُشَشَاء[11] ففيهِمَا لغتان: أَحدُهُمَا هذه، والثانية: أن تُسْكِنَ ثانيَهُمَا فتقول: خُشَّاء وقُوبَاء، فالأُولى غير منصرفة على كل حال؛ لأنَّ

---

(١) الجمزى: السريع.

(٢) البشكى: المرأة الخفيفة عمل اليدين، وناقة بشكى أي سريعة.

(٣) في اللسان (غوغ) : «أصل الغوغاء: الجراد حين يخف للطيران، ثم استعير للسفلة من الناس، والمتسرعين إلى الشر، ويجوز أن يكون من الغوغاء الصوت، والجلبة لكثرة لغطهمْ وصياحِهمْ» . وانظر أيضاً (غوى) .

(٤) انظر كتاب سيبويه جـ٢ صـ١٠.

(٥) في اللسان (خضض) : «الخضخاض ضرب من القطران تهنأ به الإبل، وقيل: هو ثفل النفط، وهو ضرب من الهناء» .

(٦) في اللسان (نضض) : «يقال للحية: نضناض، ونضناضة، وحية نضناض تحرك لسانها، ... وقيل: هي المصونة، وقيل: هي التي تقتل إذا نهشت من ساعتها، وقيل: هي التي لا تستقر في مكان.. وقيل: النضناض «الحية الذكر» .

(٧) العلباء: «ممدود عصب العنق» .

(٨) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ١٠، والأصول جـ٢ صـ٨٥.

(٩) السرداح: الناقة الطويلة، وقيل: الكثيرة اللحم.

(١٠) القوباء: الذي يظهر في الجسد ويخرج عليه، وهو داء معروف.

(١١) الخششاء: العظم الدقيق العاري من الشعر، الناتئ خلف الأذن.

الألف[1] فيها للتأنيث، والثانية فيها وجهان: منْهُمْ من يصرفه؛ لأَنَّ هذا البناء لا تلحقه ألف التأنيث، ومنْهُمْ من (لا يصرفه[2]) ، ويقول: (إن[3]) العرب استثقلت بناء قُوَباء وخُشَشَاء، فأسْكَنْتَهُ تخفيفاً.

ومن (قال[4]) هذا لم يصرف؛ لأَنَّ الألف[5] للتأنيث عنده، إنْ شاء الله تعالى.

فصل: وأما المؤنث (الذي[4]) بغير علامة فهو على ضربين:

أحدُهُمَا: ما كان على ثلاثة أحرف، **والآخر:** ما كان على أربعة أحرف فأما ما كان على ثلاثة أحرف (و[2]) أوْسُطَهُ متحرك كَقَدَم، وفَخِذْ، فإنْ سَمَّيْتَ بِهِمَا مُؤنثاً لم ينصرفا في المعرفة للتأنيث والتعريف.

وكذلك إنْ سَمَّيْتَ المؤنث باسم على هذا المثال مذكرٍ نحو حَجَر، وَعِنَبٍ لم تصرفه في المعرفة، وما كان من أسماء المؤنث على ثلاثة أحرف (و)[6] أوسطه ساكن ففي ذلك خلاف:

منْهُمْ من يصرفه لخفته، ومنْهُمْ من لا يصرفه لاجتماع التأنيث والتعريف، وهو القياس[7]، وذلك نحو: هِنْد، وَدَعْد، وَجُمْل، قال الشاعر[8]:

---

(١) في «ب» : لأن ألفها للتأنيث.

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

(٣) نقص في «ق» .

(٤) نقص في «ب» .

(٥) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ١٠، والمقتضب جـ٣ صـ٣٨٥ ـ ٣٨٦.

(٦) نقص في «ر» .

(٧) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٢٢، والمقتضب جـ٣ صـ٣٥٠، والأُصول جـ٢ صـ٨٦، وقد منع الزجاج أنْ ينصرف، انظر: ما ينصرف ومالا ينصرف صـ٤٩ وشرح السيرافي جـ٤ صـ٣٦٩.

(٨) وهو جرير: انظر: ديوانه صـ١٠٢١، ونُسب لعبيد الله بن قيس الرقيات والبيْتُ في ملحقات ديوانه صـ١٧٨.

لم تَتَلَفَّـعْ بِفَضْـلِ مِئْـزَرِهـا دَعْـدٌ ولم تُسْـقَ دَعْـدُ في العُلَبِ

[٨٢ / ا] فجمع بين[1] اللغتين، / صرف دعد الأولى، ولم يصرف الثانية.

وإذا صغرت هذه الأسماء المؤنثة التي على ثلاثة أحرف ألحقتها في التصغير الهاء كقولك: قُدَيْمَةٌ وفُخَيْذَةٌ، وهُنَيْدَةٌ، وما أشبه ذلك.

فأما ما كان من المؤنث على أربعة أحرف فإنه ينصرف في النكرة، ولا ينصرف في المعرفة، لاجتماع التعريف والتأنيث وذلك نحو (قولك[2]:) زينب، وَعَقْرَب، وَعَنَاق، إذا سَمَّيْتَ بشيء منها مذكراً أو مؤنثاً لم تصرفه لما ذكرنا، تقول: هذه زينبُ وزينبٌ أخرى، و (هذه[3]) عقربُ وعقربٌ أُخْرَى.

وإذا كان اسماً مذكراً ذكَّرْتَ اللفظ، ولم تصرفه كما تُذَكِّرُ إذا قلت: جاءني طلحةُ وحمزةُ؛ لأَنَّ التأنيثَ للمعنى لا للفظ، ألا ترى أنك لو سَمَّيْتَ امرأةً جَعْفَر لأَنَّثْتَ للمعنى فقلتَ: جاءَتْني جَعْفَرُ.

وإذا صغرته لم تلحقه الهاء؛ لأَنَّ الحرف الرابع جُعِلَ بمنزلة حرف[4] التأنيث.

= وهو من شواهد سيبويه جـ٢ صـ٢٢، وانظر: الجمل صـ٢٢٧، والخصائص جـ٣ صـ٦١ والمنصف جـ٢ صـ٧٧، وابن يعيش جـ١ صـ٧٠، والشذور صـ٣٦٧، والأشموني جـ٣ صـ٣٦٣، واللسان (دعد) والاقتضاب صـ٣٦٧، وما ينصرف وما لا ينصرف صـ٥٠، ومعجم شواهد العربية صـ٦٦.

(١) قال الزجاج في ما ينصرف ومالا ينصرف صـ٥٠: «فأما ترك الصرف فجيد، وهو الوجه، وأما الصرف فعلى جهة الاضطرار، وقد أجمعوا أن جميع مالا ينصرف يصرف في الشعر».

(٢) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٣) نقص في الأصل.

(٤) بمنزلة هاء التأنيث.

فصل: واعلم أنك إذا سمَّيْتَ مذكراً بمؤنث على ثلاثة أحْرف صَرَفْتَهُ، ساكن الأَوْسَطِ كان أو غير ساكن، كرجل سميته بقدم، تقول: هذا قَدَمٌ، ومررتَ بقَدَمٍ فيُصْرَف.

وكذلك إن سميته بِهِنْدٍ في لغة من لا يصرف في المؤنث صرفته فقلت: هذا هِنْدٌ، ومررت بهندٍ فتصرفه؛ لأنك سميت به المذكر فقد زال عنه حكم التأنيث، وليس فيه إلاَّ التعريفُ وحده، ألا ترى أنك لو صغرت هِنْداً أو قدماً اسم رجل لم تَلْحَقْهُ الهاءُ فقلت: هُنَيْدٌ، وقُدَيْمٌ.

فإنْ سميت مؤنثاً باسم مذكر على ثلاثة أحرف (و)[1] أوسطه ساكن لم ينصرف في المعرفة في قول أكثر النحويين (وذلك[2]) كامرأة سميتها بعمرو، تقول: هذه عَمْرُو، ومررت بِعَمْرَو، (و)[3] ليس هذا بمنزلة (هند[4]) اسم امرأة؛ لأنك نقلت هذا من الأَخف إلى الأَثقل، فوجب أن يكون حكمه زائداً على حكم ما لم يُنْقَلْ من بابه.

وكان عيسى بن عمر[4] يرى صرفه، وإليه ذهب أبو العباس[5] المبرد فاعرف ذلك إنْ شاءَ الله تعالى.

---

(١) زيادة في «ر» و «ق» .

(٢) نقص في «ب» .

(٣) نقص في «ق» .

(٤) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٢٣، وما ينصرف ومالا ينصرف صـ٥١.

(٥) ذكر المبرد الرأيين ولم يختر أحـدَهُمَـا، انظر: المقتضب جـ٣ صـ٣٥١ ـ ٣٥٢، وفي شرح السيرافي جـ٤ صـ٢٧٠: «وقد اختلف في هذا من مضى، فكان قول أبي إسحاق، وأبي عمرو، ويونس، والخليل وسيبويه أنه لا ينصرف، وكان عيسى بن عمر يرى صرف ذلك، وإليه ذهب أبو العباس المبرد» .

باب ما ينصرف من الأعجمي ومالا ينصرف

اعلم أنَّ الأسماءَ الأَعجمية على ضربين:

أَحَدُهُمَا: ما استعمل في كلام العرب نكرة ودخلته الألف واللام كما تدخل على العربية، فهذا الضرب متكن حكمه حكم الأَسماء العربية، (لا[1]) يمنعه من الصرف[2] (إلا[1]) ما يمنع الأَسماء العربية نحو: الديباج[3]، والنيروز[4]، والراقود[5]، واللجام[6]، وما أشبه ذلك مما دَخَلَتْ[7] الألِفُ واللاَّمُ من الأَعْجمي.

فإذا سميت بشيء من هذا الضرب نُوِّن وجُرَّ في موضع الجر، تقول: هذا ديباجٌ إذا سميت به (رجلاً[1] وراقودٌ) ، ومررت بديباجٍ وراقودٍ.

وإنما انصرفَ هذا الضرب ولم يُعْتدَّ بِعُجْمَتِه؛ لأَنَّه تمكن في العربية، واستُعْمِلَ معرفةً ونكرةً كالأجناس[8] العربية نحو قولك: أَسَدٌ وَفَرَسٌ، وسواءٌ كان له نظير من كلام العرب أَوْ لم يكن له نظير كقولك: آجُرٌّ[9]، وإِبْرَيْسمُ[10]،

---

(١) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٢) في «ق» : من صرف الأسماء.

(٣) الديباج: «الثياب المتخذة من الإبريسم، فارسي معرب» .

(٤) في اللسان (نرز) : «والنيروز والنوروز أصله بالفارسية: نيروز وتفسيره: جديد يوم» .

(٥) في اللسان (رقد) : «الراقود: دَنٌّ طويل الأسفل كهيئة الإِرْدَبَّة، مُعَرَّبٌ» .

(٦) لجام الدابة معروف، وهو فارسي معرب.

(٧) في «ب» و «ر» و «ق» : مما دخلته.

(٨) في «ب» : معرفة ونكرة في أجناس العربية، وفي «ر» و «ق» : كأجناس العربية.

(٩) الآجر: اللَّبِن المطبوخ، وهو فارسي معرب.

(١٠) الإبريسم: الحرير، وهو فارسي معرب.

لا نظير لَهُمَا في أَبْنِيَةِ العرب، وهُمَا ينصرفان لما بيَّنَّا، وهذا / بمنزلة ما لم يسمع [٨٢ / ب] له نظير من أبنية العرب نحو كَنَهْبُل[١]، وَهُنْدَلِع[٢]، وما أشبههُمَا مما ليس له نظير في كلامِهِمْ.

وأما الضربُ الآخر من الأَعْجَمِي: فهو ما لم يستعمل نكرة، ولا دخلته الألف واللام، وإنما استعمل معرفة علماً كما كان في كلام العجم نحو: إبراهيم، (وإسماعيل[٣]) ، وإسرائيل، وجِبْرِيل، ودَاوُدَ، وَسُلَيْمَانَ وما أشبه ذلك، فلا ينصرف في المعرفة؛ لاجتماع العجمة، والتعريف، وينصرف في النكرة كقولك: مررت بإبراهيمَ وإبراهيمٍ آخر، قال امرؤ القيس[٤]:

بَكَى صاحبي لَمَّا رأى الدَّرْبَ دُونَه ... وأَيْقَنَ أَنَّا لاحِقَانِ بقَيْصَرا

فلم يصرف؛ للتعريف والعجمة.

فإن كان شيء من هذه الأَعْجَمية على ثلاثة أحرف، وأوسطه ساكن انصرف في المعرفة والنكرة، وذلك نحو: لوطٍ، ونوحٍ، وهودٍ، ينصرف؛ لأن خفته تقاوم إحدى العلتين كما انصرف هِنْدٌ، وما أشبهه من المؤنث؛ لخفته.

---

(١) في اللسان (كهبل) : «الكنهبل بفتح الباء وضمها شجر عظام، وهو من العضاه» .

(٢) في اللسان (هدلع) : الهندلع: بقلة قيل: إنَّها عربية... » .

(٣) نقص في الأصل.

(٤) انظر: ديوانه صـ٦٥.

وهو من شواهد ابن الشجري في أماليه جـ٢ صـ٣١٩، وانظر: الشعر والشعراء صـ٦٦، ٣٣٦. صاحبه هو عمرو بن قميئة اليشكري، والدرب: ما بين بلاد العرب والعجم.

باب زيادة الألف والنون

اعلم أن ما كان في آخره ألف ونون زائدتان فهو على ضربين:

أحَدُهُمَا: ما كان مؤنثه على غير لفظه نحو: سَكْرَانَ، وسَكْرَى، وَعَجْلاَنَ، وَعَجْلَى، وَعَطْشَانَ وَعَطْشَى، وَغَضْبَانَ وَغَضْبَى، فهذا لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؛ لأن الألف والنون في[1] هذا تضارع الألفين اللتين في حمراءَ، وأصفياءَ، وذلك أن سَكْرَانَ وبابه ليس له مؤنث على لفظه، كما أن حمراء وبابه ليس له مذكر على لفظه.

ومما يدلك أن الألفَ والنون في هذا بمنزلة ألفي التأنيث أنَّك تقول في الجميع: سَكْرَانَ وَسَكَارَى، وَنَدْمَانَ وَنَدَامَى، كما تقول: صَحْرَاءَ وَصَحَارَى، وَعَذْرَاءَ وَعَذَارَى.

فلمَّا كانت حمراءُ لا تنصرف في معرفة ولا نكرة وجب لما ضارعها أن يجريَ مَجْرَاها.

فأما الضرب الآخر: فهو (كل[2]) ما خالف فَعْلاَنَ الذي مؤنثه فعلى نحو: سَعْدَان، وزَعْفَرَان، وعُثْمَان، وعُرْيَان فهذا لا ينصرف في معرفة؛ للتعريف وهذه الزيادة، وينصرف في النكرة؛ لزوال إحدى العلتين كقولك: مررت بعثمانَ وعثمانٍ آخرَ.

---

(١) انظر كتاب سيبويه جـ٢ صـ١٠، وما ينصرف ومالا ينصرف صـ٣٥.

(٢) نقص في «ب» .

وإنما لم ينصرف في المعرفة؛ لأنه شُبِّهَ بِبَابِ سَكْرَانَ من جهة اللفظ، كما أَنَّ الأَلف الزائدة لغير تأنيث تُشَبَّهُ بألف التأنيث فلا ينصرف في المعرفة نحو: أَرْطَى، وَحَبَنْطَى[1] إذا سَمَّيْتَ بِهِمَا؛ لأن هذه الألف تشبه ألف التأنيث في اللفظ وإن كانت لغير التأنيث.

وكذلك الألف والنون الزائدتان في[2] الأسماء التي ليس مؤنثها فَعْلَى مُشَبَّهَةٌ بالألف والنون فيما مؤنثه فَعْلَى.

فصل: واعلم أن النون إذا لم تكن زائدة مع الأَلف لم تمنع الصرف؛ لأَنَّ المضارعة قد زالت عنها.

وذلك أن جميع ما في آخره الأَلفُ والنونُ زائدتين[3] هو مُشَبَّه بباب سكران؛ لاتفاقِهِمَا في الزيادة على ما ذكرنا.

وإذا لم تكن النون زائدة فهو مخالف لباب سكران، وذلك نحو: مُرَّانٍ[4] إذا سميت به انصرف / ؛ لأنه مأخوذ من مَرَنَ الشيء إذا لاَنَ، فالنون أصلية [٨٣ / أ] وكذلك طَحَّانٌ (إذا سميت[5] به) ينصرف؛ لأنه مأخوذ من الطَّحن، وَسَمَّانٌ مأخوذ من السَّمْن، وتَبَّانٌ مأخوذ من التِّبن.

فإن أخذت سَمَّان من السَّم[6]، وَطَحَّانَ من الطَّح وهو الهلاك[7]، وَتَبَّانَ من التَّب لم تصرفه؛ لأنه وافق باب سكران بالزيادة.

---

(١) الحبنطى: الممتلئ غضباً أو بطنة.

(٢) في «ر» و «ق» من الأسماء.

(٣) في الأصل وفي «ب» : زائدتان.

(٤) المُرَّان: الرِّماح الصلبة اللَّدْنة، وقيل: المُرَّان نبات الرماح.

(٥) نقص في الأصل و «ب» .

(٦) في اللسان (سمم) : «والسَّم والسم: القاتل، ... وشيء مسموم: فيه سَمّ» .

(٧) في اللسان (طح) : «الطح: البسط، ... والطح أيضاً أن تضع عقبك على شيء ثم تسحجه» .

وكـذلـك حَسّـان إذا أخـذتـه من الحُسْن انصرف؛ لأَنَّ النون أصليـة، وإنْ أخذته من الحَسِّ[1] لم تصرفه، كما قال حسان[2] (بن ثابت[3]) :

مـا هـاج حَسَّـانَ رسـومُ المَقَـامْ وَمَظْعَنُ الحَيِّ وَمَبْنَى الخِيَـــامْ

فلم يصرف اسمه؛ لأنه اعتقد أنه مأخوذ من الحَسِّ، وعلى هـذا. فـاعْتَبِر كُلَّ ما يرد عليك من هذا الباب، وقس عليه إن شاءَ الله تعالى.

---

(١) في اللســان (حسس) : «الحس: القتل الزريع، وفي التنزيل: «إذ تحسونَهُمْ بـإذنـه» أي تقتلونَهُمْ قتلاً شـديـداً.
وانظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ صـ٤٩٢.

(٢) انظر: ديوانه صـ١٠٦.

(٣) زيادة في «ق» .

وهو من شواهـد السيرافي ج٤ ص٣٢٦ ، وانظر : الأشموني ج١ ص٣٦١ ، ومعجم شـواهـد العربيـة ص٣٢٧ . مظعن الحي مصدر ميمي من الظعن وهو ضد الإقامة يريد سفر الحي .

باب المعدول

اعلم أنّ المعدول على خمسة أضرب:

أحدها: ما كان معدولا عن اسم معرفة إلى (مثال[1]) فُعَل، نحو عُمَرَ، وزُفَر، وقُثَم، وخُبَثَ، فهذا معدول عن عامِر، وزافِر، وقاثِم[2]، وخبيث[3]، لا ينصرف في المعرفة للعدل والتعريف.

فإن نَكَّرْتَه صرفْتَه كقولك: مررت بعُمَر وعُمَرٍ آخرَ.

وهذا الضرب من المعدول يكثر في النداء كقولك: يا فُسَقُ (و[4]) يا غُدَرُ، تريدُ: يا فاسِقُ، ويا غَادِر، وقد ذكرناه في باب[5] النداء، وقلنا: إنَّهُ يُرَادُ به المبالغة.

وأما ما كان على هذا الوزن من أسماء الأجْناس نحو: صُرَدٍ[6]، ونُغَرٍ[7]، ومن

---

(١) نقص في «ب».

(٢) في اللسان (زفر): «يقال للجمل الضخم: زفر، والأسد زفر، والرجل الشجاع زفر، والرجل الجواد زفر، والزفر: القربة ... والجمع أزفار، والزافر: المعين على حملها» وفي (قثم) «قثم اسم رجل ... وهو معدول عن قاثم، وهو المعطي».

(٣) في «ق»: وخابث، هذا، «والخابث الرديء من كل شيء فاسد».

(٤) نقص في «ق».

(٥) انظر ص ٣٥٣-٣٥٤ فيما سبق من التبصرة.

(٦) الصُّرَد: طائر فوق العصفور، وقيل: يصيد العصافير.

(٧) النُّغَر: فراخ العصافير، واحدته نغرة مثل همزة، وقيل: هو البلبل عند أهل المدينة.

الجموع نحو نُقَبٍ[1] وظُلَمٍ، فإنك إذا سميت به (شيئا[2]) صرفته على كل حال؛ لأنه ليس بمعدول.

والضرب الثاني من المعدول: ما كان معدولا من الأعداد عن واحد إلى أُحَاد وعن اثنين إلى ثُناء، وعن ثلاثة إلى ثُلاث، وكذلك إلى العشرة.

وفي كل واحد منها لغتان: فُعالٌ، ومَفْعَلٌ، يقال: أُحَادَ ومَوْحَدُ، وَثُنَاء ومَثْنى، وثُلاث ومَثْلث، ورُبَاع ومَرْبَع، وكذلك إلى عُشَار ومَعْشَر.

ولا ينصرف في معرفة ولا نكرة للعدل والصفة، قال الله عز وجل: ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ[3] مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾، فلم يَصْرِفْ، وهي صفة لأجنحة وهي نكرة، (و[4]) قال ساعدة بن[5] جُؤَيَّة:

ولكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أنيسُهُ ... ذِئَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ

فوصف ذئابا وهي نكرة بِمَثْنَى وَمَوْحَد.

والفرق بين مثنى واثنين، وثلاث وثلاثة، وكذلك جميع هذه الأعداد المعدولة عن الأصل: أن في هذا العدل[6] زيادة معنى ليست في الأصل، وذلك

---

(١) النُّقَب : دوائر الوجه .

(٢) نقص في « ق» .

(٣) الآية ١ من سورة فاطر .

(٤) نقص في « ر» .

(٥) انظر : ديوان الهذليين ص١١٦٦ .

وهو من شواهد سيبويه ج٢ ص١٥ ، وانظر : المقتضب ج٣ ص٣٨١ ، وما ينصرف ومالا ينصرف ص٤٤ ، والمخصص ج١٧ ص١٢١ ، وابن يعيش ج١ ص٦٢ ، ج٨ ص٥٧ ، والمغني ص٦٥٤ ، وشرح شواهد المغني ص٣١٨ ، والعيني ج٤ ص٣٥٠ ، واللسان (بغى) تبغى : أصله تتبغى ، يقول : إن الذي يعظم مصابي أن أهلي لا أنيس به إلا الذئاب التي تطلب الناس لتأكلهم اثنين اثنين ، وواحد واحدا .

(٦) في «ر» : هذا المعدول .

أَنك إذا قلت: جاءني قَوْمٌ مَثْنَى، أَوْ أُحادُ، أو ثُلاَثُ، أَو عُشَارُ فإنما تريد: أنهم جاؤوك واحدا واحدا، أو اثنين اثنين، أَو ثلاثة ثلاثة، أَو عشرة عشرة.

(و[1]) ليس هذا المعنى في الأصل؛ لأَنك إذا قلت: جاءني قوم ثلاثةٌ، أو (قوم[2]) عَشرةٌ فقد حصرت عدة القوم بذلك: ثلاثة وعشرة، فإذا قلت: جاؤوني رُباع وثُناء فلم تحصر عِدَّتَهم، وإنما تريد: أنهم جاؤوك أربعةً أربعةً، أو اثنين اثنين سَوَاء[3] كثر عددهُمْ أوْ قل في هذا الباب، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

والضرب الثالث من المعدول (المعدول[4]) عن طريقة الجمع نحو جُمَع، وكُتَع في التوكيد، وهُمَا جَمْع جَمْعاء وكَتْعاء / وباب فَعْلاَء وأَفْعَلَ في الجمع أن يكون [٨٣ / ب] على فُعْل ساكنة العين، نحو: أَحْمَرَ وَحَمْرَاءَ وحُمْر، وأَشْهَبَ، وشَهْبَاءَ، وشُهْبٍ، وكان حق جَمْعَاءَ وكَتْعَاءَ، وأَجْمَعَ وأَكْتَعَ أن يكون جمعه على فُعْل نحو: جُمْع وكُتْع ساكنة الحرف الثاني على قياس حُمْرٍ وشُهْبٍ وصُفْرٍ، فَلَمَّا عُدِلاَ عن جُمْع وكُتْع بالإسكان[5] إلى جُمَعَ وكُتَعَ بتحريك الثاني اجتمع فيهما[6] علتان: العدل عن طريقة الجمع، والتعريف، فلم ينصرف.

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) نقص في الأصل .

(٣) في «ب» و «ر» و «ق» : وسواء .

(٤) نقص في «ب» .

(٥) هذا اختيار الصيمري ، وهو رأي الأخفش والفارسي والسيرافي ، واختاره أيضاً ابن عصفور ، وكلام الصيمري هنا بنصه في شرح السيرافي ج٤ ص٣٣٨ . واختار الناظم وابنه أنها معدولان عن جَمْعَاوَات وكَتْعاوَات وبه قال جمهور البصريين ، وبعضهم ذهب إلى أنها معدولان عن فَعَالى كصحراء وصحارى ، وإنما قال جمهور البصريين إنها معدولان عن فعلاوات ؛ لأن المفرد جمعاء وكتعاء ، وقياس فعلاء إذا كان اسماً كصحراء أن يُجْمَعَ على فعلاوات كصحراء وصحراوات ، انظر : التصريح ج٢ ص٢٢٢-٢٢٣ ، وشرح الأشموني ج٢ ص٢٨٠ .

(٦) في «ب» و «ر» و «ق» : فيه .

(و[1]) تقول: مررت بـالهنـدات جُمَـع كُتَـع (ووَقَفْتَ على[2] القصص جُمَـعَ كُتَعَ).

فإن سَمَّيْتَ بها ثمَّ نكَّرْتَهَا صرفْتَهَا؛ لزوال إحدى العلتين عنها.

والضرب الرابع من المعـدول مـا عـدل عن الألف واللام وذلـك نحـو: سَحَرَ و (أُخَرَ[3]) (فَأَمَّا سَحَرُ[4]) فكان الأَصل أن يُسْتَعمل بالألف واللام فيقال: جئتـه عند السحر[5]، ولقيته في السحر، فَلَمَّا حذفت الأَلف واللام وهو على تقـديرهمـا ثقُلَ لتضمّنه مَعْنى ما حُذف منه، وهو معرفة؛ لأَنك تعني به سَحَرَ يوْمِك، (فلمَّـا اجتمعت[6] فيه علتـان: العـدل عن الأَلف واللام، والتعريف لم ينصرف لـذلـك، فـإن نكَّرتَـه صرفتـه، تقول: لقيتـه سَحَرَ) وسَحَراً آخر، ولا يُجَرُّ ولا يُرْفـع؛ لـمـا ذكرْناه في باب[7] الظروف.

وأمـا أُخَرُ فهو معـدول عن الأَلف والـلام، وكان الأَصـل أَن يقـال: الأُخَرُ بـالألف واللام؛ لأن بـاب أَفْعَلَ إذا حُـذِفتْ منـه «مِنْ»[8] لزمتْـه الألف والـلام،

---

(١) زيادة من الأصل .

(٢) نقص في «ق» .

(٣) نقص في الأصل .

(٤) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٥) في «ر» جئته في السحر ولقيته في السحر ، وفي «ق» : جئته عند السحر ولقيته عند السحر .

(٦) نقص في الأصل .

(٧) انظر ص٣١٤ فيما سبق من التبصرة ، وانظر أيضاً : كتـاب سيبـويـه ج٢ ص١٤ـ١٥ ، ومـا ينصرف وما لاينصرف ص٤٠ـ٤١ .

(٨) في «ب» و «ر» : إذا حذفت الإضافة منه ، وفي «ق» : إذا حذفت الإضافة لزمته .

وثُنِّيَ وجُمِعَ وأُنِّثَ كقولك: مررت بالأَفْضَلِ والفُضْلى، والأَكْبَر والكُبْرى، وبالأَفْضَلَيْنِ والفُضْلَيَيْنَ، والأكْبَرَيْن والكُبْرَيَيْن، فإذا جَمَعْتَ قلت: الفُضَل والكُبَر كما قال الله عز وجل: ﴿إِنَّهَا لإِحْدَى[1] الْكُبَرِ﴾ .

وتقول: مررت بالنسوة الكُبَرِ (و[2]) الفُضَلِ، جمع الكبرى والفضلى، ولا يجوز أنْ تحذف الأَلِفَ واللاَّمَ فتقول: مررت بنسوةٍ كُبَرٍ وفُضَلٍ؛ لأَن الأَلف واللام تعاقب «مِنْ» ، فإذا ذكَرْتَ «مِنْ» لم تُثَنِّ ولم تَجْمَع ولم تُؤَنِّثْ فتقول: مررت برجل أفضلَ منك (وبامرأةٍ أَفْضَلَ منك[3]) ، وبنساء أَفْضَلَ من زيد.

ولا تَصْرِفَ (أخر[3]) للعدل والصفة، وهي نكرة، قال الله تعالى: ﴿وأُخَرُ[4] مُتَشَابِهَاتٌ﴾ ، فلم يَصْرِف.

فإذا سَمَّيْتَ بأُخَرَ شيئاً، ثم نكَّرْتَه لم تصرفه على مذهب من[5] لا يصرف «أحْمَرَ» إذا نكَّره بعد التسمية؛ لأَنهُ يُرَدُّ إلى حالٍ كان فيها لا ينصرف، وعلى مذهب الأخفش[6] ينصرف؛ لأَن حكم الصفة زال عنه بالتسمية، فإذا صغَّرْتَ جميع ما ذكرنا من هذا المعدول صَرفْتَه في التصغير؛ لأَن التصغير ليس بمعدول، فتقول في تصغير عُمَرَ وأُخَرَ وسَحَرَ: مررت بعُميرٍ وأُخيرٍ، وسِرْتُ سُحيراً فتصرف

---

(١) الآية ٣٥ من سورة المدثر .

(٢) نقص في «ق» .

(٣) نقص في «ر» .

(٤) الآية ٧ من سورة آل عمران .

(٥) وهو سيبويه ، انظر : ص ٥٤٤ فيما سبق من التبصرة .

(٦) انظر ص ٥٤٤ فيما سبق من التبصرة .

وتُنَوِّن، ولا تَجُرُّ «سُحَيْراً» وحده؛ لما ذكرنا في تكبيره من أنه لا يستعمل إلا ظرفا.

والضرب الخامس من المعدول: ما عُدِل إلى مثال فَعَال، وهو على أَربعة أَوجه:

أَحدُها: ما عُدِل للتسمية نحو: حَذَامِ وقَطَامِ.

والثاني: ما عُدِل للأَمر نحو: حَذَارِ، أي احذر.

والثالث: ما عُدِل للمصدر نحو قولك: فَجَارِ بمعنى الفَجَرَةِ كما قال النابغة (الذبياني[1])

إنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بيننا فحملتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجَارِ

أي احتملت الفَجَرَة.

والرابع: ما عُدِل بمعنى الصفة كقولك للمنية: حَلَاقِ بمعنى الحالقة؛ لأَنها تحلق كل شيء / أيْ تذهب به، قال عَدِيُّ بنُ[2] زيد: [٨٤ / أ]

---

(١) نقص في «ق» . وانظر : ديوانه ص٩٨ .

والبيت من شواهد سيبويه ج٢ ص٣٨ ، وانظر : مجالس ثعلب ص٤٦٤ ، والجمل ص٢٣٤ ، وشرح السيرافي ج١ قسم ١ ص١٢١ و ج٤ ص٤١٧ ، والخصائص ج٢ ص١٩٨ و ج٣ ص٢٦١ ، ٢٦٥ ، وأمالي ابن الشجري ج٢ ص١١٣ ، وابن يعيش ج١ ص٣٨ و ج٤ ص٥٣ ، والخزانة ج٣ ص٦٥ ، والعيني ج١ ص٤٠٥ ، والمخصص ج١٧ ص٦٤-٦٥ ، والهمع ج١ ص٢٩ ، والدرر ج١ ص٩ ، اللسان (برر) و (فجر) قال الشنتمري : الشاهد في قوله : فجار ، وهو اسم للفجور ، ومعدول عن مؤنث ، كأنه عدل عن الفجرة بعد أن سمي بها الفجور ، كما سمي البَرَّة ولو عدلها لقال : برار كما قال : «فجار» والخطة : الطريقة ، وفي أمالي ابن الشجري : « الحال الصعبة ، يقال : وقعوا في خطة سوء » .

(٢) ليس البيت في ديوانه ، وهو لمهلهل كما نسبه سيبويه والمبرد .

وهو من شواهد سيبويه ج٢ ص٣٨ ، وانظر : المقتضب ج٣ ص٣٧٢ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص٧٤ ، وشرح السيرافي ج٤ ص٤١٧ ، والمحكم (حلق) والمخصص ج١٧ ص٦٤ ، والأغاني ج٥ ص٥٤ ، وأمالي ابن الشجري ج٢ ص١١٤ ، والهمع ج٢ ص٨٨ ، والدرر ج٢ ص١١٥ ، واللسان (حلق) ، ومعجم شواهد العربية ص٢٥٤ .

مـا أُرَجّي بـالعيش بعـد نَـدَامَى ... قـــد أُراهُمْ سُقُـوا بكأس حَـلاَقِ

أي بكأس المنية.

وكذلك ما عدل في النداء من المؤنث، كقولك: يـا خبـاثِ (و[1]) يـا لكاعِ معدولة عن خبيثةٍ، ولكْعَاءَ، وجميع هذا مَبْني على الكسر.

فإن سميت بشيء منه امرأة:

فإن بني[2] تميم يُجْرونـه مُجْرى مـا لا ينصرف، ويعربونـه، فيقولون: هـذه حذامُ (ورأيت[3] حذامَ) ومررت بحذامَ.

وأمّـا أهْلُ الحجـاز[4] فيتركونَه على حـالـه قبل التسميـة (ولا يعربـونـه[5]) فيقولون: هذه حذامِ، ورأيت حذامِ، ومررت بحذامِ، قال النابغة (الذبياني[6]) :

أتـــارِكَـــةٌ تَـــدَلُّلَهـــا قَطَـــامِ ... وَضِنًّـــا بـــالتحيـــة والسَّـلامِ

فلم يُعرب «قَطَامِ» على (اللغة[7]) الحجازية.

---

(١) نقص في «ر» .

(٢) انظر : كتاب سيبويه ج٢ ص٤٠ ، والمقتضب ج٣ ص٣٧٥ ، وما ينصرف ومالا ينصرف ص٧٦ .

(٣) نقص في «ب» .

(٤) انظر : كتاب سيبويه ج٢ ص٤٠ ، والمقتضب ج٣ ص٣٧٣ـ٣٧٤ ، وما ينصرف ومالا ينصرف ص٧٦ .

(٥) نقص في «ر» و «ق» .

(٦) زيادة في «ق» وانظر : ديوانه ص١٨٥ .

وهو من شواهد السيرافي ج١ قسم١ ص١٢٣ ، وانظر : أمالي ابن الشجري ج٢ ص١١٥ وابن يعيش ج٤ ص ٦٤ .

(٧) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

والقياس عند سيبويه[1] مذهب بني تميم، واحتجَّ بأنَّ معنى نَزَالِ انزل[2] ولو سمينا بانزل امرأة لأعربناه ولم نصرفه، فإذا سَمَّيْنَا بنزال وهو معدول عن انزل، ونزال اسم فهو أخَفُّ أمراً من الفعل فإعرابه أوجب.

وأبو العباس[3] المبرد يخالفه في هذا ويقول: التسمية بنزال أقوى في البناء من التسمية بانزل، لأن «انزل» فعل، فإذا سمينا به (فقد[4]) نقلناه من بابه فوجب أن يغير كما أنَّا إذا سمينا بفعل (في[5]) أوله ألف الوصل قطعنا ألف الوصل ليجري على قياس الأسماء، ولو سمينا باسم في أوله ألف الوصل لم نَقْطَع ألفَه، لأنَّا لم ننقله عن باب الاسم، فلمَّا كان الفعل يلزمه من التغيير في التسمية مالا يلزم الاسم وجب أنْ يجري «نَزَالِ» وبابُهَ بعد التسمية على أصله قبل التسمية (فلا يعرب[6] لذلك).

فأما الكسر على لغة أهل الحجاز - أعني في حذامِ وقطامِ (وفجارِ[6]) وخباثِ - فالعلة (فيه[7]) عند سيبويه[8] أنه محمول على «نَزَالِ» و «تراك» في العدل والبناء والتأنيث والتعريف.

وقد أجرى زهيرٌ «نزالِ» هذا المُجْرى حين جعلها اسماً وأخبر عنها فقال:

---

(١) انظر: الكتاب جـ٢ صـ٤٠.

(٢) انظر: الكتاب جـ٢ صـ٣٧.

(٣) انظر: المقتضب جـ٣ صـ٣٦٨ - ٣٦٩.

(٤) نقص في «ب» .

(٥) نقص في «ر» و «ق» .

(٦) نقص في الأصل و «ب» .

(٧) نقص في «ب» و «ق» .

(٨) انظر سيبويه جـ٢ صـ٤٠.

وَلأَنْتَ أشجعُ من أسامةَ إذْ دُعِيَتْ نزالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ[1]

فإن كانت «فَعال» في آخرها راء فإن أهل الحجاز وبني تميم جميعاً يتفقون على كسرها فيقولون[2]: هذه حضارِ، اسم كوكب، وسفارِ، اسم ماء، قال الفرزدق[3]:

مَتَى تَرِدْ يوماً سَفَارِ تَجِدْ بِهَا أُدَيْهِمَ يَرْمِي الْمُسْتَجِيزَ الْمُعَوَّرا

والعلة[4] في ذلك أنَّ بني تميم (من[5]) لغتهِمْ الإمالة، فإذا كسروا الراء سَهُلَتْ عليْهِمْ الإمالة؛ لأَنَّ الراء المكسورة لها قوة في الإمالة؛ للتكرير الذي فيها، وسنبيِّن ذلك في باب الإمالة إنْ شاءَ الله تعالى.

---

(١) هٰهنا هذا الشاهد مكرر، وقد سبق الاستشهاد به في باب أسماء سُمِيَّ الفعل بها في الأمر والنهي، انظر صـ٢٠٣ فيا سبق من التبصرة، وهو هنا شاهد على جعل «نزال» مقصوداً بها لفظها.

(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٤٠ ـ ٤١، والمقتضب جـ٣ صـ٤٩ ـ ٥٠، ٣٧٥.

(٣) انظر: ديوانه صـ٣٥٥.

والبيتُ من شواهد المبرد في المقتضب جـ٣ صـ٥٠، وانظر: شرح السيرافي جـ٤ صـ٤٢٤، والمخصص جـ١٧ صـ٦٨، والمغني صـ٩٧، والشذور صـ٩٦، وشرح شواهد المغني صـ٩٩، ومعجم البلدان جـ٣ صـ٢٢٣، واللسان (سفر) و (عور). سفار: اسم ماء، والمستجيز: الطالب للماء، والتعوير: الرد، يقال: عورته عن حاجته رددته عنها، والمعور: الذي لا يسقى، وأديهم: اسم شاعر، قال الآمدي في المؤتلف والمختلف صـ٣٦: «وكان أديهم شاعراً خبيثاً، وفيه يقول الفرزدق: متى ترد يوماً.... البيت».

(٤) انظر: المقتضب جـ٣ صـ٥٠، ٣٧٥، وشرح السيرافي جـ٤ صـ٤٢٢.

(٥) زيادة في «ر» و «ق».

باب مالا ينصرف في معرفة، ولا نكرة

اعلم أن مالا ينصرف في معرفة، ولا نكرة خمسة أشياء:

[٨٤ / ب] **أولها:** أَفْعَلُ إذا كان صفة نحو: أحمر، وأزرق، وما أشبه / ذلك.

والثاني: ما كان ألف التأنيث فيه مقصورة أو ممدودة نحو: حبلى، وسكرى، وحمراء، وفقهاء.

والثالث: فَعْلان الذي مؤنثه فعلى، نحو: غضبان، وغضبى.

والرابع: ما عُدل في حال تَنَكُّرِه نحو: أُخَر[١]، وَمَثْنَى وَثُلاثَ، وقد ذكرنا علل[٢] هذه الأشياء.

والخامس: الجمع الذي ثالث حروفه ألف، وبعد الألف حرفان أو ثلاثة[٣] أو حرف مشدد، نحو: ضَوارِبَ، وقَنَادِيلَ، وَدَوَابَّ، و (كل[٤]) ما كان على هذا الوزن من الجموع.

وعلته: أن هذا الجمع نهاية الجموع، وليس له نظير من الواحد، والواحد أشد تمكناً، فلمَّا لم يكن له نظير من الواحد صار كأن[٥] الجمع قد تكرر فيه فقامت هذه العلة مقام علتين.

---

(١) في «ر» و «ق» : نحو: أحاد، ومثنى، وثلاث.

(٢) انظر: صـ ٥٦٠ فيما سبق من التبصرة .

(٣) أي أوسطها ساكن، ولم يذكره لأن التمثيل يغني عنه.

(٤) نقص في «ر» و «ق» .

(٥) في الأصل: صار كأنه لجمع قد تكرر فيه.

وفيه وجه آخر، وهو: أن هذا الجمع[1] لَمَّا كان نهاية الجموع لم يحتمل أن يجمع كما تجمع الجموع القليلة فأشْبَه الفعل؛ لأنَّ الفعل لا يجمع، فكأن فيه علتين: الجمع، وشبه الفعل، فلذلك مُنِعَ الصرف.

فإن زدت على هذا الجمع الهاءَ انصرف في النكرة، ولم ينصرف في[2] المعرفة نحو: مهالبةٍ، وَجَحَاجِحَةٍ[3]، وَصَيَاقِلَةٍ[4].

وإنما انصرف بزيادة الهاءِ؛ لأنه خرج إلى مثالٍ يكون عليه الواحد نحو: رَجُلٌ عَبَاقِيَة[5] (أي داهية[6]) ، وحمار حزابية، وهو الغليظ، فلمَّا خرج إلى مثال الواحد لم يمنعه الجمع من الصرف.

فإن سميت بشيء منه لم ينصرف للتأنيث، والتعريف، وإن نكَّرْته انصرف لزوال إحدى العلتين.

فإنْ سَمَّيْتَ رجلاً بمساجد ثم صغرته فقلت: مُسَيْجِد (انصرف[7]) ؛ لأن المصغر[8] ليس فيه علة مانعة.

فصل: وما كان من هذه الجموع في آخره ياء وقبلها كسرة فإنه ينون في

---

(١) في «ب» : هذا النوع.

(٢) انظر سيبويه جـ٢ صـ١٦، والمقتضب جـ٣ صـ٣٢٧، وما ينصرف ومالا ينصرف صـ٤٧ والأصول جـ٢ صـ٩٣، وشرح السيرافي جـ٤ صـ٣٥٠.

(٣) الجحاجحة: جمع جَحْجَاح وهو السيد الكريم.

(٤) الصيقل: شحاذ السيوف وجلاّؤها، والجمع صياقلة.

(٥) وهو أيضاً «اللص الخارب الذي لا يحجم عن شيء» ، انظر: اللسان (عبق) .

(٦) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٧) نقص في الأصل.

(٨) في «ب» : لأن التصغير.

الرفع والجر، وتُحْـذَفُ يـاؤه كقـولـك: هـؤلاء جـوارٍ وغـواشٍ، ومررت بجـوارٍ وغواشٍ، ويجري (في)[1] النصب على قيـاس الصحيح فيفتح ولا ينون، كقولـك: (رأيت[2]) جواريَ وغَوَاشِيَ كما تقول: (رأَيْتُ[2]) مساجدَ، وضوارِبَ، هـذا مـذهب سيبويه والخليل.

فأَمَّا التنوين فهو عند سيبويه[3] عوض من الياء.

وأَبو العباس[4] يقول: إنـه عوض من ذهـاب حركـة اليـاء؛ لأَن الأَصل أن تقول: هـذه جَوَارِيُ كما تقول: قَوَاتِلُ، إلا أَنّ هـذه اليـاء تستثقل عليهـا الحركـة فتحـذف فيبقى جـواري سـاكن الآخر، فَيُعَـوَّضُ التنـوينُ من ذهـاب الحركـة فيلتقي ساكنان؛ الياء الساكنة والتنوين (ساكن)[5] فتحذف الياء كذلك، وكان حذف الياء أولى؛ لأَنَّ التنوين عوض.

---

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) نقص في «ق».

(٣) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٥٧، والأصول جـ٢ ص٩٢ ـ ٩٣، وقد قال الزجاج مفسرا رأي سيبويه: «يريد حركة الياء فيما أحسب». انظر: ماينصرف وما لاينصرف ص١١٢، وقال الزجاج أيضا في معاني القرآن وإعرابه جـ٢ ص٣٧٤» وقوله: «غواش» زعم سيبويه والخليل جميعا أن النون هٰهنا عوض من الياء، لأن غواش لاينصرف، والأصل فيها غواشي بإسكان الياء، فإذا ذهبت الضمة أدخلت التنوين عوضا منها، كذلك فسر أصحاب سيبويه، وكان سيبويه يذهب إلى أن التنوين عوض من ذهاب حركة الياء، والياء سقطت لسكونها، وسكون التنوين»، وانظر أيضا: المنصف جـ٢ ص٧٠ ـ ٧٤ حيث اختار ابن جني رأي سيبويه والخليل، وضعف رأي أبي إسحاق، وانظر: الرضي على الكافية جـ١ ص٥٨.

(٤) انظر: المقتضب جـ١ ص١٤٢، ١٤٣، هذا وقد نسب هذا الرأي إلى الزجاج ابن يعيش في شرح المفصل جـ١ ص٦٣ ـ ٦٤، وكلام الصيمري عن مذهب المبرد موجود بنصه في شرح السيرافي جـ٤ ص٤٨٠.

(٥) زيادة في «ر» و «ق».

وبعضهم يذهب إلى أن التنوين للصرف[1]؛ وذلك (أنه)[2] لَمَّا حذفت الحركة من الياء نقص البناء الذي لاينصرف، وصار على وزن ماينصرف من الواحد نحو رَبَاعٍ، وثَمَانٍ، فوجب أن ينصرف.

وتقول[3]: جَوَارٍ وغَوَاشٍ في الرفع والجر، فإذا نصبْتَ تحركت الياءُ؛ لأن الفتح خفيف، وامتنع الصرف؛ لأنه (صار)[4] على (مثال[4] مالا ينصرف) نحو[5] ضَوَارِبَ وقَوَاتِلَ، فإن جَعَلْتَ مكان الياء في هذه الأبنية الألفَ لم يجز تنوينها نحو: صَحَارى، وحَبَالَى؛ لأن الألف بدل من الياء، و (لا)[6] يدخل عليه التنوين فيصير بدلا من بدل، وأيضا فإن/ الألفَ إذا كان بدلا فإنه بمنزلة [٨٥ / أ] متحرك، كقولك: قال، وباع، والألف فيها[7] بدل من الواو[8] المتحركة (والياء المتحركة[4])، فكأنك إذا قلت: صَحَارَى، ومَدَارَى فقد حركت الياء، وأتممت البناء فصار كالصحيح الذي لايدخله التنوين مما هو على مثاله نحو: صحائف ومنائر.

وأمّا ثَمَانٍ، ويَمَانٍ وتَهامٍ فَيُصْرَفْنَ؛ لأن هذه الألفَ ليست ألِفَ جمع، وإنما هي بدل من ياء النسبة في قولك: ثَمَنِيّ (وتَهَمِيّ، تقول: رأيت[4] يَمَانياً

---

(١) وهو الزجاج انظر: ماينصرف وما لاينصرف ص١١٢ والمنصف جـ٢ ص٧٢، والرضي على الكافية جـ١ ص٥٨.

(٢) نقص في «ب».

(٣) في «ر» و «ق»: فوجب أن ينصرف عنده مثل جوار وغواش، وفي «ب» فوجب أن ينصرف عنده جوار، وغواش.

(٤) نقص في «ب».

(٥) في «ب»: لأنه على فواعل نحو ضوارب وقواتل.

(٦) نقص في الأصل.

(٧) في «ر» و «ق»: فيها.

(٨) في «ر»: بدل من الياء المتحركة فكأنك....

وثَمانياً وتَهامياً) كما قال الشاعر[1]:

ولقد شَرِبْتُ ثَمَانياً وثَمَانِيَا   وثَمَانَ عَشْرَةَ واثْنَتَين وأَرْبَعَا

وأمّا قول الآخر[2]:

يَحْدُو ثَمَانِيَ مُولَعاً بِلقَاحِهَا   حَتّى هَمَمْنَ بِـزَيْغَـةِ الإرْتَـاجِ

فإنه ترك صرفه[3] تشبيهاً بالجمع[4] من جهة اللفظ للضرورة، فاعرفه إن شاءَ الله تعالى.

(١) هو الأعشى، انظر: ملحقات ديوانه ص٢٤٨. وهو من شواهد ابن عصفور في المقرب جـ١ ص٣٠٩، وانظر: الأشموني جـ٤ ص٨٥، والصحاح واللسان (ثمن) ومعجم شواهد العربية ص٢١٤، وقد ذكر صاحبه أن البيت ليس في ديوان الأعشى.

(٢) هو ابن ميادة. والبيتُ من شواهد سيبويه جـ٢ ص١٧، وانظر: شرح السيرافي جـ٤ ص٣٥١، وما ينصرف وما لاينصرف ص٤٧، وسر الصناعة جـ١ ص١٨٣، والخزانة جـ١ ص٧٦، والعيني جـ٤ ص٣٥٢، واللسان (ثمن)، ومعجم شواهد العربية ص٧٩، والأشموني جـ٣ ص٢٥٦، شبه ناقته في سرعتها بحمار وحشي يحدو ثماني أتن أي يسوقها، مولعا بلقاحها حتى تحمل، وهي لاتمكنه فتهرب منه، والزيغة: الميلة، يعني إسقاطها ماأُرْتِجَتْ عليه أرحامها، والإرتاج: الاغلاق، يقول: ساقها سوقا عنيفا حتى همن بإسقاط الأجنة.

(٣) في «ب»: فإنه ترك التنوين.

(٤) في اللسان (ثمن) «قال ابن سيده: ولم يصرف ثماني لشبهها بجواري لفظا لامعنى»، وقال البغدادي في الخزانة: «كان القياس أن يقول ثمانيا، قال ابن السيد: في ثماني لغتان: الصرف، لأنه اسم عدد وليس بجمع، ومنع الصرف لانه جمع من جهة معناه، لأنه عدد يقع للجمع بخلاف يمان وشآم لأنه غير جمع... وغيره قالوا: إنه شاذ توهم الشاعر فيه معنى الجمع فلم يصرفه، ولم يقل أحد أنه لغة، وفي شرح شواهد الكتاب للنحاس قال سيبويه: وقد جعل بعض الشعراء ثماني بمنزلة حذاري، حدثني أبو الخطاب أنه سمع العرب ينشدون هذا البيت غير منون، وسمعت أبا الحسن يقول: إن هذا الأعرابي غلط وتوهم أن ثماني جمع على الواحد، وتوهم أنه من الثُّمن. انتهى أي توهم أنه الجزء الذي صير السبعة ثمانية فهو ثمنها».

بَابُ أَحكامِ الأَسْمَاء المركبة وأَسْماء القبــائــل والأَحيــاء، والسُّــوَرِ، والأَرَضِينَ، والأَلقَابِ

اعلم أن الاسمين اللَّذَيْن جُعلا اسما واحدا لاينصرف[1] في المعرفة، وينصرف في النكرة، ويلحــق الإعرابُ الاسمَ الأخيرَ منهما، ويُبْنَى[2] الأَوّلُ على الفتــح، وذلـك نحـو: حَضْرمـوْتَ، وبعلبـكَّ ومَعْـدِ يكرب، تقـول: هـذه[3] حضرمـوتُ، وبعلبكُ (ومعـد[4] يكربُ)، ومررت بحَضْرَموتَ وبعلبـكَّ، فلا ينصرف للتعريف والتركيب[5] كما قال امرؤ القيس[6] (بن حُجْر[4]):

لَقَــدْأَنْكَرَتْنِي بَعْلَبَــكُّ وَأَهْلُهَـــا وَلاَبْنُ جُرَيْـــجٍ فِي قُرى حِمْصَ أَنْكَرَا

وكما قال عبد يَغُوثَ:

أَبَــــا كَرِبٍ وَالأَيْهَمَيْنِ كِلَيْهِما وقَيْساً بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اليَمَانِيَا[7]

---

(١) في «ر»: لاينصرفان في المعرفة، وينصرفان في النكرة.

(٢) في «ب» و «ق»: ويبقى الأول....

(٣) في «ر» و «ق»: تقول: هذا حضرموت.

(٤) زيادة في «ق».

(٥) في الأصل: للتعريف والتنكير.

(٦) انظر: ديوانه ص٦٨. وهو من شواهد المبرد في المقتضب (الشطر الأول) جـ٤ ص٢٣، وانظر: شرح السيرافي جـ١ قسم١ ص٢١٩، ومعجم ماالستعجم جـ١ ص٢٦٠، وحمص مدينة بالشام، وكذلك بعلبك.

(٧) لم أهتد إلى من استشهد بهذا البيت في كتب النحو المتداولة، ولم يذكره صاحب معجم شواهد العربية، وهو في أمالي القالي جـ٢ ص١٣٢ ضمن قصيدة عبد يغوث التي أولها:

وإنما بُني الأول منها على الفتح؛ لأن الثاني شبه بهاء التأنيث، وماقبل هاء التأنيث مفتوح نحو: حَمْزَةَ (وطَلْحَةَ[1]) (وقاعِدَةٍ[2])، وقائمةٍ (وماأشبه ذلك[1]).

وكذلك إن سميت بخمسة عشر (رجلا)[3] لم تصرفه، فتقول: هذا خمسةَ عشرُ، ومررت بخمسةَ عشرِ، فتعرب (الاسم)[4] الأخير، وتبني الأول على الفتح كما قلنا.

ومنهم من[5] يضيف الاسم الأول إلى الثاني فيعربها جميعا، فالأول على هذا يجري بوجوه الإعراب، والثاني يعتبر، إن كان مما ينصرف صُرف، وإن كان مما لاينصرف مُنع الصرف.

فَممّا ينصرف حَضْرَمَوْتُ، تقول: هذه حَضْرُمَوْتٍ، ورأيت حَضْرَمَوْتٍ، ومررت بِحَضْرِموتٍ.

ومِمّا لاينصرف مارُسَرْجِسَ، ورامُ هُرْمُزَ فلا تصرف الثاني؛ لأنه أعجمي، قال جرير[6]:

= ألا لاتلوماني كفا اللوم مابيا ... فما لكما في اللوم خير ولا ليا

وهو في العقد الفريد جـ٦ ص٧٣ ضمن القصيدة أيضا، وهو كذلك في الأغاني جـ١٦ ص٣٢٤ ضمن القصيدة، وذكره الجاحظ في البيان والتبيين جـ٢ ص٢٦٨، وذكره البغدادي عرضا في الخزانة جـ١ ص٣١٥، وأبو كرب هو بشر بن علقمة بن الحارث، والأيهان هما الأسود بن علقمة، والعاقب وهو عبد المسيح بن الأبيض قال البغدادي: «هؤلاء كانوا ندماءه فذكرهم عند موته وحَنَّ إليهم».

(١) زيادة في «ر» و «ق».

(٢) نقص في «ر» و «ق».

(٣) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٤) نقص في «ق».

(٥) انظر: سيبويه جـ٢ ص٤٩ ـ ٥٠، ومايتصرف وما لاينصرف ص١٠٢، والأصول جـ٢ ص٩٤.

(٦) انظر: ديوانه ص٥٧. ولم أعثر عليه في أي من كتب النحو المتداولة، ولكن يوجد في سيبويه جـ٢ ص٤٩ ـ ٥٠ قطعة من بيت من قصيدة أخرى، وذكره المبرد في المقتضب كاملا وهو: =

قَـال الأُخَيْطِـلُ إذْ رَأَى رايـاتِنَـا   يـامـارَسَرْجسَ لانُرِيـدُ قتـالا

هذا على الإضـافـة، ولو أردنـا غيرهـا لبني الاسم الأخير على الضم؛ لأنـه اسم علم غير مضاف.

فأمّا معد يكرب، فـإن يـاءه تبنى على السكون، ولا تفتح كما يفتح غيرهـا من الاسمين المجعولين اسما واحدا؛ وذلك لأن هذه اليـاء في حـال الإعراب أنقصُ رتبة من سائر الحروف (في[1] الاسمين)، لأنه / لايدخلها من الحركات إلا الفتح، [٨٥ / ب] فلما كان سـائر الحروف في الاسمين يبنى على الفتح لاغير وجب أن تُجْعَلَ اليـاءُ أَنْقَصَ رتبة منها ولم يكن بعد حركة واحدة[2] إلا السكون فَأُسكن لذلك.

ومن العرب من لايصرف «كرب» إذا أُضيفَ إليه «معدي»، لأنه يعتقد فيه التأنيث، ومنهم من يصرفُه ويجعله مذكراً.

وكـذلـك الاسم الثـاني من الاسمين إذا أُضيف إليـه تعتبره؛ إن كان مـذكرا صرفْتَه، وإن كان مؤنثا أوْ أعجميا لم تصرفه.

ففي معد يكرب[3] ثلاثة أوجه:

أحدهـا: أن يعربَ الاسْمَ الأخيرَ، ويُجْعَلا اسما واحـدا فلا ينصرف فتقول: هـذا مَعْدِ يكربُ، ورأيت مَعْدِ يكربَ، ومررت بمَعْدِ يكربَ.

=

لقيتم بـــالجـــزيرة خيـــل قيس   فقلتم مـــــارسرجس لا قتـــــالا

وانظره أيضا في ابن يعيش جـ١ ص٦٥، واللسان (سرجس)، وشاهدنا في جمهرة أشعار العرب ضمن قصيدة لجرير ص٣٣٤ ـ ٣٣٧. مـارسرجس: اسم نبطي أطلقـه جرير على تغلب نفيا لهم عن العرب، وقـال ابن منظـور في اللســان: إنـه اسم موضع، وخطأه الشيخ عضيمة.

(١) زيادة في «ب».

(٢) في الأصل: ولم يكن بعد حركة الفتح درجة إلا السكون.

(٣) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٥٠، وما ينصرف وما لاينصرف ص١٠٢ ـ ١٠٣، والأصول جـ٢ ص٩٤ ـ ٩٥.

والثـاني: أن يُضـافَ ويصرفَ (كربٌ)[1]، فتقـول: هـذا مَعْـد يكربٍ، ورأيتُ مَعْدِ يكربٍ، ومررت بمَعْدِ يكربٍ.

والثالث: أن يضاف ولا يُصرف «كَرِبَ»؛ لأنه يجعل مؤنثا كما قدمنا.

فصل: وأمّا أسماء القبـائل والأحيـاء فما كان منهـا مضـافـاً إلى الأب (والأُم)[2] اعتبرْتَ الاسم المضاف إليه؛ فإن كان فيه مـايمنع من الصرف لم تصرفـه، وإن لم يكن فيه مايمنع من الصرف صرفتـه نحو قولـك: هؤلاء بنو تَغْلِبَ وبنو تميمٍ، فلا تصرف «تغلب»؛ للتعريف ووزن الفعل، وتصرف «تميـا»؛ لأنـه لامـانع فيـه من الصرف.

وإذا حذفْتَ المضافَ، وجئت بالمضاف إليه ففيه ثلاثة[3] أوجه:

أحدها: أنْ يُسْتعمل على نية الإضافة فيكون حكمه على ماذكرنا كقولـك: هـذه تميم، وهؤلاء أَسَدٌ، وهؤلاء تَغْلِبُ، فتصرف «تميماً» و «أسـداً»؛ لأن التقـدير: هَؤُلاء بَنُو تميمٍ، وبَنُو أسدٍ ثم حذفْت المضاف، وأَقَمْتَ المضاف إليه مُقَامَه كما قال الله عز وجـل: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ[4] الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ يريـد أهـل القريـة والله أعْلَمُ، ولا يُصْرَفُ «تَغْلِبُ»؛ لما ذكرنا.

والثاني: أنْ تجعل تميماً ومأشبهه من هذه الأسماء اسما للقبيلة، فلا تَصْرِفُ؛ لأنـك جعلْتَه مؤنثا بتسميتك بـه مُؤَنثـا فتقول: هـذه تَمِيمُ، وهـذه أَسَـدُ، جعلتها اسمين للقبيلتين.

---

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في «ب».

(٣) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٢٥، وما ينصرف وما لاينصرف ص٥٧ ـ ٥٨.

(٤) الآية ٨٢ من سورة يوسف.

والثالث: أنْ تجعل هذه الأسماء اسْماً للحي فتصرف مالا مانع فيه من الصرف كقولك: هذه تميمٌ، وهذا أسدٌ فتصرف؛ لأنها اسمان مذكران سُمّي بهما مذكّران، ولا يصرف على هذا «تَغْلِبُ»، و «باهلةُ» وما أشبهها وإن جعلْتَها اسمين للحيين؛ أما «تَغْلِبُ» فلِمَا ذكرنا، وأمّا بَاهِلَةُ فللتأنيث والتعريف، وكذلك سائر (أسماء)[1] (هذه)[2] القبائل تجري على هذا الْمَجْرَى، وأنشد سيبويه[3] قول بِنْتِ[4] النعمان بن بشير:

بَكَى الخَزُّ مِنْ رَوْحٍ وَأَنْكَرَ جِلْدَه وَعَجَّتْ عَجِيجاً من جُذامَ الْمَطَارِفُ

فلم تَصْرفْ «جُذامَ»[5]؛ لأنها جعلته اسْماً للقبيلة، وأنشد[6] أيضا (للأخطل)[7]:

فإنْ تَبْخَلْ سَدُوسُ بِدِرْهَمَيْهَا فإنّ الرّيحَ طَيِّبَةٌ قَبُولُ[8]

---

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في الأصل.

(٣) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٢٥.

(٤) هي حميدة، وقيل: البيت لأختها هند، وكانت قد تزوجت روح بن زنباع ثم تركته. وانظر: المقتضب جـ٣ ص٣٦٤، وما ينصرف وما لاينصرف ص٥٧، والجمل ص٢٣٠ وشرح السيرافي جـ١ قسم١ ص٤٥٠ وجـ٤ ص٣٨١، والمخصص جـ١٧ ص٤٠، ومقدمة المحكم ص١٧، وسمط اللآلي ص١٧٩ ـ ١٨٠، وجمهرة أشعار العرب ص٣٦٤، والبيان والتبيين جـ١ ص٢٤٦، ٢٥٨، وشرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ص١٥٢٧ ومعجم الأدباء جـ١١ ص٢٠، والبحر المحيط جـ١ ص٧٢. عجت عجيجاً: ضجت ضجيجاً، والمطارف: جمع مِطْرَف، وهو من الثياب ماجعل في طرفيه علمان.

(٥) في «ر»: فلم تصرف «جذاما».

(٦) انظر كتاب سيبويه جـ٢ ص٢٦.

(٧) زيادة في «ر».

(٨) انظر: ديوان الأخطل ص١٢٦، وانظر أيضا: الجمل ص٢٢٩ وشرح السيرافي جـ٤ ص٣٨١، والخصائص جـ٢ ص١٧٦، والأغاني جـ٨ ص٣١١، والمخصص جـ١٧ ص٤٠، ومعجم شواهد العربية ص٢٩٥، قال الشنتمري: «ومعنى البيت أن الأخطل مدح سيدا من سادات بني شيبان ففرض له على أحياء شيبان على كل رجل منهم درهمين، فأدت إليه الأحياء إلا بني سدوس فقال لهم هذا معاتبا لهم، ومعنى فإن الريح طيبة قبول أي قد طاب لي ركوب البحر والانصراف عنكم مستغنيا عن درهميكم عاتبا عليكم».

فلم يصرف «سَدُوس»؛ لأنه جعله اسما للقبيلة. [٨٦ / ا]

وأما يَهُودُ، ومَجُوسُ فيُسْتَعْمَلاَنِ على وجهينِ[1]:

أحدُهما: أنْ يُجْعلاَ اسمين لأهل هاتين[2] الْمِلَّتين فلا يُصرَفان[3] تقول: هذه مجوسُ ويهودُ، ومررت بمجوسَ ويهودَ، قال امرؤ القيس[4]:

أحــارِ تَرَى بُرَيْقــاً هَبَّ وَهْنــاً ... كَنَــارِ مَجُــوسَ تَسْتَعِرُ اسْتِعَــارَا

وقال الأنصاري[5] (أيضا)[6]:

أُولئـك أَوْلَى من يَهُـودَ بِمِـدْحَـةٍ ... إذا أنْتَ يَوْمـاً قُلْتَهـا لَمْ تُـؤَنَّبِ[7]

والوجه الثـاني: أن يكون مجوسٌ، ويهودٌ جمع مجوسيٍّ ويهوديٍّ، فيكون من الجموع التي بينها وبين واحدها يـاء النسبـة كقولـك: أعرابّي وأَعْراب، وزَنْجِي وزَنْج

---

(١) انظر كتاب سيبويه جـ٢ ص٢٨، وما ينصرف وما لاينصرف ص٦٠.

(٢) في الأصل: لهاتين الملتين.

(٣) في «ب» و «ر» و «ق»: فلا يصرفا.

(٤) انظر: ديوانه ص١٤٧.

وهو من شواهد سيبويه جـ٢ ص٢٨، وانظر: ماينصرف وما لاينصرف ص٦٠، وشرح السيرافي جـ٤ ص٢٨٨، والمخصص جـ١٦ ص١٠٢ وجـ١٧ ص١٤٤ والمقرب جـ٢ ص٨١ والبريـق: تصغير تعظيم للبرق، والـوهن: نحـو من نصف الليل، أو بعد ساعة منه، ونار المجوس مثل في الكثرة والعظم.شبه البرق المستطير بها، وذاك البرق أمارة على الغيث، هنا وفي الديوان عن الأصمعي أن الشطر الأول لامرئ القيس، والثاني من إجازة التوءم اليشكري.

(٥) نسبه الشنتري إلى رجل من الأنصار، ولم ينسبه سيبويه.

(٦) نقص في «ر» و«ق».

(٧) وهو من شواهد سيبويه جـ٢ ص٢٩، وانظر: شرح السيرافي جـ٤ ص٢٨٨، والمخصص جـ١٧ ص٤٤، وما ينصرف وما لاينصرف ص٦٠، واللسان (هود)، وأشار صاحب معجم شواهد العربية إلى وجوده في سيبويه فقط انظر ص٥٥ من المعجم، أولئك: المراد المسلمين من المهاجرين والأنصار، يخاطب بذلك العباس بن مرداس، وكان قد مدح بني قريظة.

فينصرفان حينئذ وتدخلها الألف واللام للتعريف؛ لأنها نكرتان فتقول: اليهود، والمجوس كما تقول: الأعراب والزنج والروم.

فصل: واعلم أن أسماء السُّوَر تجري مَجْرى أسماء القبائل: إذا قدَّرْتَها مضافة أجريتَها على حكم أنفسها في الصرف، ومنع الصرف كقولك: هذه هودٌ ويونُسُ ونوحٌ (ويُوسفُ)[1] تريد: هذه سُورةُ هُودٍ، وسورة يونُسَ، وسورة نوحٍ وسورة يوسفَ.

والدليل على صحة هذا التقدير: أنك تقول: هذه الرحمنُ، فلولا أنّ التقدير هذه سورة الرحمن لم يجز أن تُؤَنِّثَ الرَّحْمٰنَ، لأن الرحمن لايُسَمَّى به غيْرُ الله عز وجل.

ولا تصْرِفُ (سورة)[2] يوسف ويونس: لأنها في أنفسها لاينصرفان؛ للتعريف والعجمة كما قلت في بني تغلب.

وتصرف هوداً ونوحاً كما صرفت تميماً وأسداً في قولك: هؤلاء بنو تميمٍ، وبنو أسدٍ.

فإنْ جَعَلْتَها أسْمَاءً للسور فما كان منها على ثلاثة أحرف. وأوسطه ساكن نحو: هود ونوح ففيه من الخلاف مافي امرأة سُمّيتْ بعمرو وزيد.

فسيبويه[3] ومن ذهب (إلى)[4] مذهبه لايصرفه، وغيره[5] يصرف.

---

(١) نقص في «ب».

(٢) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٣) انظر: الكتاب جـ٢ ص٢٣، ٣٠، وما ينصرف وما لاينصرف ص٦١، والأصول جـ٢ ص١٠٥.

(٤) نقص في «ر» و «ق».

(٥) وهو عيسى بن عمر والمبرد، انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٢٣، والمقتضب جـ٣ ص٣٥٢ ـ ٣٥٣.

وأمّا حاميم فلا تنصرف؛ لأنها معرفة تجري مجرى الأسماء الأعجمية كهابيلَ وقابيلَ، قال الكميت[1]:

وجَدْنا لكم في آلِ حَامِيمَ آيةً ... تأَوَّلَها مِنَّا تَقِيٌّ ومُعْرِبُ

وقال آخر[2]:

يُذَكِّرني حَامِيمَ والرُّمْحُ شَاجِرٌ ... فَهَلاَّ تَلا حَامِيمَ قبْل التقدّمِ

وكذلك يّس وطّس، وماأشبهها إذا جعلتَهُا اسما للسورة جَرَيَا مَجْرى حَامِيمَ.

وإن أردت الحكاية تركتها وَقْفاً؛ لأَنها حروفٌ مقطعة سبيلها أن تُحْكى.

وحُكِيَ عن بعضهم أنه قرأ: قافَ[3] وصادَ[4] وياسينَ[5] فجعلها اسما واحدا غير مصروفة ونصبها بتقدير: اذكر يَاسِينَ، وقَافَ، وصَادَ.

---

(١) انظر: الهاشميات ص١٨. وهو من شواهد سيبويه جـ٢ ص٣٠، وانظر المقتضب جـ١ ص٢٣٨، وجـ٣ ص٣٥٦، وشرح السيرافي جـ٤ ص٣٩٢، والمخصص جـ١٧ ص٣٧، وتفسير الطبري جـ٢٤ ص٢٧، واللسان (عرب)، والبحر المحيط جـ٧ ص٤٤٦، وتاج العروس (حمم) آل حاميم: السور التي في أولها (حَم)، والآية التي عناها الكميت هي قوله تعالى: ﴿قل لاأسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى﴾ والتقى هنا: من يتوقى إظهار ماعنده حذار أن يناله مكروه، والمعرب: الذي يفصح بالحق ولا يتوقى أحداً .

(٢) هو شريح بن أوفى العبسي، أو الأشتر النخعي. والبيت من شواهد المبرد في المقتضب جـ١ ص٢٣٨، وجـ٣ ص٣٥٦، وانظر: شرح السيرافي جـ٤ ص٣٩٢، والخصائص جـ٢ ص٢٨١، والمخصص جـ١٧ ص٣٧، وتفسير الطبري جـ٢٤ ص٢٦، والبحر المحيط جـ٧ ص٤٤٦، واللسان وتاج العروس (حمم) ومعجم شواهد العربية ص٣٦١، والضمير في «يذكرني» لمحمد بن طلحة، وكان قد قتله شريح أو الأشتر يوم الجمل، وشاجر: طاعن.

(٣) بالفتح، وهو عيسى بن عمر، انظر: شواذ ابن خالويه ص١٢٤، ١٤٤، والبحر المحيط جـ٧ ص٣٨٢ وجـ٨ ص١٢٠.

(٤) وقرأ عيسى بن عمر أيضاً «صاد» بالفتح، وكذا محبوب عن أبي عمرو. انظر: شواذ ابن خالويه ص١٢٩، والبحر المحيط جـ٧ ص٣٨٣.

(٥) وقرأ «ياسين» بفتح النون عيسى بن عمر، وابن أبي إسحاق. انظر: شواذ ابن خالويه ص١٢٤، والبحر المحيط جـ٧ ص٣٢٣، وانظر أيضا: معاني القرآن للفراء جـ٢ ص٣٧١.

ويجـوز أن تكـون أَسْمَـاءً غيرَ متمكنـة بُنِيَتْ وحُرِّكَتْ أواخِرُهـا؛ لالتقـاء الساكنين واخْتير لصادَ[1] وقافَ الفتحُ إتباعا للألف كما تفتح «أَيَّانَ»، و «شَتَّانَ»، وما أشبه ذلك، واخْتير لياسينَ[2] الفَتْحُ، لوقوع الساكن بعـد اليـاء كما قِيل: أيْنَ وكَيْفَ بالفتح؛ لخفة الفتحة وثقل الكسرة بعد الياء المكسور ماقبلها.

فصل: وأمّا أَسْمَاءُ الأرضين فبمنزلة/ غيرها من الأسماء، فما اعتُقد فيه أنـه مؤنث [٨٦ / ب] كبقعـة، وبلـدة وسمي بـاسم فحكمـه كحكم أسْماء النسـاء في الصرف، وامتنـاعـه، وما اعتُقد فيه أنه مذكر كمكان، وموضعٍ، وبلـدٍ جرى مجرى أسْمَـاء الرجـال (في الصرف[3]) وحكم عليه بما يستحقـه من ذلـك، فهـذان التـأويلان يجوزان في كل موضع.

وقـد يغلب كـلام العرب في بعض ذلـك على التـذكير حتى لايـؤنث، وفي بعضها على التأنيث حتى لايُذَكَّر، و (في)[4] بعضها التأنيث[5] والتذكير.

فما غلب (عليـه)[6] التـأنيث عُمَـان، وحِمْص، وجُور، وهي غير مصروفـة؛ لأن فيها التعريف والتأنيث و[7] العجمة، وكذلك: فارسُ، ودمشقَ لاينصرفـان، لأنهما معرفتان مؤنثان أعجميان.

---

(١) في «ر» و «ق»: واختير في قاف وصاد.

(٢) في «ر» و «ق»: واختير في ياسين.

(٣) نقص في «ق».

(٤) نقص في «ر» و «ق».

(٥) في «ق»: وبعضها يستعمل فيه التأنيث.

(٦) نقص في الأصل.

(٧) في «ب»: أو العُجْمة.

ومما[1] غلب عليه التذكير والصرف: واسطٌ، ودابقٌ (و)[2] قال الأخطل[3]:

عفـا واسِـطٌ من آل رَضْوَى فَنَبْتَـلُ		فَمُجْتَمَـعَ الحُرَّين فـالصبرُ أَجْمَـلُ

ومما يؤنث ويذكر: هَجَرُ، قال الفرزدق[4]:

مِنْهُنَّ أَيّامُ صِـدْقٍ قـد عُرِفْتَ بِهـا		أَيّـامُ فـارسَ والأَيّـامُ مِنْ هَجَرا

فَـأَنَّثَ ولم يصرفْ، قـال سيبويـه[5]: وسمعنـا من يقول: كجـالب التمر إلى هجرٍ يافَتَى، فهذا ذكر وصرف.

وكذلك قُباءُ، وحِرَاءُ يُذَكَّران ويُؤنثان، قال الشاعر (في[6] التأنيث) أنشده

---

(١) في الأصل: وما غلب.

(٢) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٣) انظر: ديوانه جـ١ ص١٤. وذكره ابن سيدة في المخصص جـ١٧ ص٤٦، وانظر: الأغاني جـ٨ ص٢٩٢ واللسـان وتـاج العروس (رضى) ومعجم البلـدان (وسـط)، ومعجم مـاستعجم (نبتـل ص١٢٩٤) و (واسـط ص١٣٦٢)، ولم يـذكره صاحب معجم شواهد العربية كما لم أهتد إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة. واسـط: موضع بين الجزيرة ونجد، وهو أيضـا موضع بين البصرة والكوفـة، ورضوى: اسم امرأة، ونبتـل: موضع بـالشـام وأيضـا جبل في ديـار طيىء، وقـال البكري: «نبتـل: موضع بنجد» وقال أيضا: «الحران: واديان هناك».

(٤) انظر: ديوانـه ص٢٩١، وفي «ق»: قـال جرير، وليس البيت في ديوانـه. في «ب» و «ر»: أيـام واسـط، وهي رواية في البيت. وقال الشنتري: ويروى للأخطل، هذا ولم أعثر عليه أيضا في ديوانه، والبيت من شواهد سيبويـه جـ٢ ص٢٣، وانظر: الجُمَل ص٢٣١ وشرح السيرافي جـ٤ ص٣٧٥، وما ينصرف وما لاينصرف ص٥٣، ومعجم البلـدان (وسـط)، ومعجم مااستعجم ص١٣٤٦ والمخصص جـ١٧ ص٤٧، والصحاح واللسـان وتـاج العروس (وسـط) وهجر: في معجم البلـدان (هجر) الهجر القرية، فمنها: هجر البحرين، وهجر نجران... وقيل: ناحية البحرين كلها هجر، وهو الصواب».

(٥) انظر: الكتاب جـ٢ ص٢٣.

(٦) نقص في «ق».

سيبويه[1]:

ستعلم أيُّنـــا خَيْرٌ قــــديمـــا وأَعْظَمُنَـــا بِبَطْنِ حِرَاءَ نَـــارَا

فأنَّث ولم يصْرف.

وقال رؤبة[2]:

وَرَبّ وَجْهٍ من حِراءٍ مُنْحَنِي

فذكر وصرف.

وجميع أسماء المواضع تُذكر وتُؤنث على التأويلين اللذيْن ذكرناهما، فاعرف ذلك إنْ شاء الله تعالى.

فصل: وأما الألقاب فإذا لقبت مفردا بمفرد أضفته إليه، وأجريته مُجْرى الأسماء، إن كان مما ينصرف صرفته، وإن كان مما لاينصرف لم تصرفه كقولهم: هذا سَعْدُ كُرْزٍ، و (هذا)[3] قَيْسُ قُفَّةَ، وهذا زَيْدُ بَطَّةَ، فتصرف «كُرْزاً» لأنه لامانع له، ولا تصرف «قفة» و «بطة» للتأنيث والتعريف.

وإنما أُضِيفَ (الاسم)[4] إلى اللقب ليجريَ على منهاج أَسْمَائِهِم، وأَصْلُها أن

---

(١) انظر: الكتاب جـ٢ ص٢٤، ونسبه إلى جرير، ولم أعثر عليه في ديوانه المطبوع. وانظر: المقتضب جـ٣ ص٣٥٩، واللسان (حرى)، وأنشده الجوهري في الصحاح (حرى) هكذا:

ألسنـــا أكرم الثقلين طرا وأعظمهم ببطن حراء نـــارا

وذكره البكري في معجم ماستعجم (حرى ص٤٣٢) برواية الجوهري. حراء: جبل بالقرب من مكة، وكثيرا مايسير الحاج إليه متعبدا، ويوقد به النيران لإطعام المساكين» وانظر: معجم شواهد العربية ص١٤٣.

(٢) انظر: ديوانه ص١٦٣، وضبط فيه هكذا: ورَب وجه، بفتح الراء، وهو الصحيح. وهو من شواهد سيبويه جـ٢ ص٢٤، ونسبه إلى العجاج. وانظر: ماينصرف وما لاينصرف ص٥٤، وشرح السيرافي جـ٤ ص٣٧٦، ومعجم ماستعجم (حراء) ص٤٣٢ واللسان (حرى)، والمخصص جـ١٧ ص٤٧، ومعجم شواهد العربية ص٥٥٣.

(٣) نقص في «ق».

(٤) نقص في «ر».

تكون مفردة، ومضافة، فالمفرد كزيد وعمرو، والمضافُ كعبد الله، وعبد الملك، وليس لهم اسمان مفردان يستعمل كل واحد منهما مفردا، فلذلك أضيف. وإذا لقبت اسما مضافا أفردت اللقب كقولك هذا عَبْدُ اللهِ بَطَّةُ فيكون اللقب بدلا من الاسم، أو عطف بيان كما تقول: هذا أبو بكرٍ زَيْدٌ، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

باب النسب

إذا نسبْتَ اسما إلى اسم قبيلة، أو اسم بلدة، أو اسم رجل زدت على المنسوب إليه ياء مشددة طال الاسم أو قصر، كقولك في بكر: بَكْرِيٌّ، وفي تميم: تَمِيمِيٌّ، وفي عامر: عامِرِيٌّ، وفي سَفَرْجَل: سَفَرْجَلِيٌّ، وإنما أُلحقْتَ ياءً مشددة للفرق بين الإضافة بمعنى النسب وبين الإضافة بمعنى المِلْك في قولهم: هذا غُلامِي؛ إذا أردت المِلْك وهذا غُلامِيٌّ، إذا أردت النسب إلى غلام. [٨٧ / أ]

فإن كان في آخر المنسوب إليه هاء التأنيث حَذَفْتَها لياء النسب كقولك في الكوفة: كُوفِيّ، وفي البصرة: بَصْرِيّ، وفي الرَّمْلَة: رَمْلِيّ، وفي مكة: مَكِّيّ.

وإنما حَذَفْتَ الهاء منه لعلتين:

إحداهما: أنّك نقلته من اسم البلدة إلى أنْ جَعَلتَه صفة للرجل، فوجب حَذْفُها لتصفَ مذكرا بمذكر، كقولك: مررت برجل قائم، ولا يجوز مررت برجل قائمة.

والعلة الثانية: أنّ ياءَ النسب تُضاهي هَاءَ التأنيث؛ وذلك أنك تقول: زَنْجِي وزَنْج، وعربي وعرب، وهندي وهند، فلا يكون بين الواحد والجميع إلا الياءُ كما تقول: تَمْرَة وتَمْر، وبُرَّة وبُرّ، وشَعِيرَة وشَعِير، فلا يكون بين الواحد والجمع إلا الهاء، فلما اشتبها من هذا الوجه لم يجز الجمع بينهما.

وإذا كان ما قبل آخر المنسوب إليه مكسورا فتحته في النسب استثقالا لتوالي الكسرات والياءات كقولك في النَّمِر: نَمَرِيّ، وفي شَقِرة[1]: شَقَرِيّ، وفي سَلِمَة: سَلَمِيّ، وفي الدُّئِل: دُؤَلِيّ

---

(١) الشقرة: واحدة الشقر، وهو نبت أحمر، والسلمة: واحدة السلم، وهي الحجارة.

وإذا سميت رجلا بضَرَبَ ثم نسبت إليه فتحت الراء فقلت: ضَرَبيّ، وفي النسب إلى إبل: إبَلِيّ (بفتح الباء)[1].

وأمّا تغلب ففي النسب إليه وجهان:

منهم من يفتح اللام في النسب فيقول: تَغْلَبِيّ[2] قياسا على نَمَرِيّ، ولا يَحْفِل بالحرف الساكن.

ومنهم من يتركها على حالها في الكسر فيقول: تَغْلِبِيّ[2].

والفرق بين نَمَرِيّ وتَغْلَبِيّ أنّ نمريا ليس فيه إلا حرفٌ واحدٌ غيرُ مكسور، وتغلِبيّ فيه غير المكسور حرفان مفتوح وساكن، فقاوما الكسرة والياء.

وأمّا عُلَبِط[3] فلا يفتح في النسب ويُترك على أصْله[4] فيقال: عُلَبِطِيّ، ولا يُعْتَد بثقله؛ لأنه عارض، كما أن وزنه عارض، وليس في أبنية[5] الأصول ما تتوالى فيه أربع متحركات[6]، فتُرك على أصله[7] ليُؤْذَن أنّه نادر في بابه.

فصل: واعلم أنّ باب النسب بابُ تغيير، لأن ياء النسب تَكْسِرُ ما قبلها فتُزيله عن حد الإعراب الذي كان يستحقه، ويصير الإعرابُ على الياء، ويجيءُ مختلفا كثيرا خارجا عن القياس لعِلَلٍ ومعانٍ تعرض.

---

(1) نقص في الأصل.

(2) انظر: كتاب سيبويه جـ2 ص72 ـ 73، وشرح السيرافي جـ4 ص531، والرضي على الشافية جـ1 ص18 ـ 19. وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب ص168 «وسمع الفتح مع الكسر في تغلبي، والفتح عند الخليل وسيبويه شاذ. وعند المبرد. وابن السراج والفارسي والرماني والصيمري جائز» وانظر الهمع جـ2 ص195 حيث نقل السيوطي ذلك.

(3) في اللسان (علبط): «رجل علبط وعلابط ضخم عظيم».

(4) في «ر» و «ق»: على حاله.

(5) في «ب»: وليس في الأبنية الأصول.

(6) في «ق»: أربع متحركات غيره.

(7) في «ق»: على حاله.

فمن ذلك: كل اسم على فَعِيل أو فُعَيْل إذا نَسَبْتَ إليه فالقياس عند سيبويه[1] ألاَّ تُحْذَفَ الياءُ منه، وذلك نحو ثَقِيف، وقُرَيْش، وهُذَيْل، القياس عنده ثَقِيفيّ، وقُرَيْشِيّ، وهُذَيْلِيّ.

وأكثرُ كلام[2] العرب[3] بحذف الياء فيقولون: ثَقَفِيّ، وهُذَلِيّ وقُرَشِيّ، وقد جاءَ على الأَصل، قال الشاعر:

بكل قُرَيْشِيٍّ عليه مهابةٌ ... سَريعٍ إلى داعي النَّدَى[4] والتَكَرُّمِ

ومن ذلك قولهم في النسب[5] إلى البَصْرة: بِصْرِيّ بكسر الباء، والقياس الفتح، و (في)[6] النسب إلى السَّهْل: سُهْلِيّ، والقياس: سَهْلِيّ بفتح السين، وفي النسب إلى الدَّهْر: دُهْرِيّ.

وقد احتج بعض النحويين[7] لهذا التغيير فقال: كسروا الباء من بصرى إتْبَاعاً لكسرة الرَّاء؛ لأَنَّ الحرفَ الذي بينهما ساكن، وليس بحاجز قوي كما قالوا:

---

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٦٩، وقال ابن جني في الخصائص جـ١ ص١١٦: «وأما ما هو أكثر من باب شَنَئي ولا يجوز القياس عليه - لأنه لم يكن هو على قياس - فقولهم في ثقيف: ثقفي، وفي قريش: قرشي، وفي سليم: سلمي، فهذا وإن كان أكثر من شنئي فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس».

(٢) في «ب» و «ر» و «ق»: وأكثر ما تتكلم به العرب.

(٣) انظر: المقتضب جـ٣ ص١١٣ - ١٢٤.

(٤) هذا البيت من شواهد سيبويه المجهولة القائل، انظر: الكتاب جـ٢ ص٧٠، وشرح السيرافي جـ٤ ص١٦، والجُمل ص٢٥٤، والإنصاف ص٣٥٠ والمخصص جـ١٣ ص٢٢٨، واللسان (قرش)، وسريع إلى داعي الندى والتكرم أيْ إذا دعاه الندى أو دُعِيَ إليه أجاب سريعا نحوه.

(٥) انظر: المقتضب جـ٢ ص١٤٦.

(٦) نقص في «ب»....

(٧) هذا الكلام بنصه في شرح السيرافي جـ٤ ص٥٢٠، وانظر: الرضي على الشافية جـ٢ ص٨١ - ٨٢.

[٨٧ / ب] مِنْتِن، ومِنْخِر بكسر/ الميم إتْباعاً لكسرة ما[1] بعدها، ولم يعتدوا بالحرف الساكن بينهما.

وقالوا: سُهْلِيّ بضم السين إذا نَسَبْتَ إلى السُّهولة، وسَهْلِيّ على الأصل[2] إذا نَسَبْتَ إلى رجل اسمه سَهْل، فَضَمُّوا السين من سُهْلِيّ[3] للفرق بينهما، و (قال)[4]: ضموا الدال من دُهْرِيّ للفرق بين من[5] نُسِبَ إلى القول بالدَّهْرِ من الملحدين[6]، وبين من مرت عليه الدُّهور، فيقولون للرجل المُسِنّ: دُهْرِي؛ بالضم؛ لأن الضمَّ أدلُّ على الواو التي في الدهور، ويقولون: دَهْرِيّ، لمن يقول بالدَّهْرِ للفرق بينهما.

ومن ذلك قولهم في النسب إلى طَيِّئٍ: طَائِيٌّ، والقياس: طَيْئِيٌّ[7]، أبدلوا من الياء[8] ألفاً استثقالا؛ لاجتماع الياءات.

وكذلك يمانٍ، وشآمٍ، وتَهامٍ، الأصل: يَمَنِيٌّ وشَأْمي ثم حذفوا إحدى يائي النسب، وعوضوا منها الألف[9].

---

(١) في الأصل و «ب»: لكسرة الراء بعدها.

(٢) في «ر» و «ق»: على القياس.

(٣) في «ق»: من سهل.

(٤) نقص في «ب» و «ر».

(٥) في «ق»: بين ما نسب.

(٦) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٦٩، ٨٩، والمقتضب جـ٣ ص١٤٦، وشرح السيرافي جـ٤ ص٥٢٠، والرضي على الشافية جـ٢ ص٣٢ ـ ٣٣، واللسان (دهر).

(٧) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٨٦، وشرح السيرافي جـ٤ ص٥١٩ والرضي على الشافية جـ٢ ص٣٢.

(٨) اكتفاءً بجزء العلة.

(٩) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٧٠ والمقتضب جـ٣ ص١٤٥، وشرح السيرافي جـ٤ ص٥٢٥، والخصائص جـ٢ ص١١١ ـ ١١٢ وص٣٠٥، والرضي على الشافية جـ٢ ص٨٣.

وأمَّا تَهَامٍ فَبَنِيَ الاسم (فيه)[1] على تَهَم ثم نُسِبَ إليه، (فصار)[2] تَهَمِيّ، ثم حذفت ياءُ النسب وعُوِّضَ منها الألف كما عُمِلَ في يَمَنِيّ[3] وشَأمِيّ؛ لأنّ اسم البقعة المنسوب إليها تِهامة بكسر التاء فنقل إلى ما قلنا.

وأما قولهُم: يَمانِي[4] وشَأمي، وتِهامي، فإنهُم نسبوا إلى يَمَان وشآم بعد أن نقلوه عن يَمَنِي وشَأمِيٌّ.

وأمَّا تِهامِيّ بكسر التاء فهو نسب على ما ينبغي في الأصل والقياس. ومن هذا التغيير قولهُم في[5] الطويل اللحية[6] لِحْيَانِيّ، والغليظ الرقبة: رَقَبَانِيّ، والطويل الْجُمَّة: جُمَّانِيّ، فَصَلُوا بهذا التغيير بين ما يراد[7] به نسبته إلى هذه المعاني التي ذكرنا وبين ما ينسب إلى هذه الأسماء بأعيانها.

وإذا نسبت إلى الرقبة ولم تُرِدْ غِلَظَهَا قلت: رَقَبِيّ، وإلى اللِّحْيَة (قلت)[8] لِحْيِيٌّ، وإلى الجُمة: جُمِّيٌّ فَتُجْرِيه على القياس، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

فصل: واعلم أنَّ ما كان على فَعِيلَةٍ أو فُعَيْلَةٍ فالقياسُ إذا نَسَبْتَ (إليه)[9] أن تَحْذِفَ الياءَ (لاغيرُ)[9] ؛ وذلك أنهُم لما أجازوا حذفَ الياءِ مما ليس فيه الهاءَ

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في «ر» و «ق».

(٣) في «ر»: في يمان وشآم.

(٤) في الأصل يمني.

(٥) في «ر» و «ق»: قولهُم للطويل اللحية لحياني، وللغليظ الرقبة رقباني، وللطويل الجمة......

(٦) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٨٩، والمقتضب جـ٣ ص١٤٤، والرضي على الشافية جـ٢ ص٨٤.

(٧) في «ب»: بين ما يراد بنسبه، وفي «ر»: بين ما أرادوا بالنسبة إلى...

(٨) نقص في «ق».

(٩) نقص في «ب».

(لزم مافيه[1] الهاء)؛ لأنَّ التغيير كلما زاد في الكلمة كان الحذف لها ألزم، وذلك قولك في حنيفة: حَنَفِيّ، وفي ربيعة: رَبَعِيّ، وفي جُهَيْنَةَ: جُهَنِيّ.

فإن كان عين الفعل ولامه من جنس واحد لم تَحْذِف الياءَ؛ لئلا يلتقي حرفان من جنس واحد، فتقول في النسب إلى شَدِيدَةَ: شَدِيدِيٌّ، وإلى خَلِيلَةَ: خَلِيلِيٌّ بإثبات الياءِ؛ لأنَّك لو حذفْتَ الياء لصار شَدَدِيّ، وخَلَلِيّ، والتقاء[2] حرفين من جنس واحد مستثقل.

وكذلك إن كان عين الفعل واواً لم تُحْذَف الياءُ كقولك في النسب إلى طَوِيلَة: طَوِيلِيّ؛ لأنك لو حذفت الياءَ لصار اللفظ طَوَلِيّ، ولو قلت هذا (لوجب)[3] قلب الواو ألفا وكنت تقول: طَالِيّ فيزول لفظ المنسوب إليه عن حاله؛ فلذلك لم تحذف ، كما قالت العرب في بني حَوِيزَةَ: حَوِيزِيٌّ، وهُم من بَنِي تَيْم الرَّبَاب.

وأمَّا ما كان على فَعُولةٍ فسيبويه[4] يُجْرِيه مُجْرى فَعِيلَةٍ في حذف الواو منه كما قالوا في شَنُوءَةَ: شَنَئِيّ، وتقديره: شَنُوعَةَ[5].

وخالفه أبو العباس[6] المبرد في ذلك، وذكر أنّ قولهُم: شَنَئِيٌّ شاذ، وفرق بين الياء والواو بأن ما كان على فَعِيلٍ من بنات الياء يُغَيَّر في النسب كقولهُم في عَدِيّ[7]: عَدَوِيٌّ، وما كان على فعول لم يُغَيَّر في النسب كقولهم في عَدُوٍّ: [٨٨ / ا]

(١) نقص في «ق».

(٢) في «ب»: فالتقى حرفان من جنس واحد فاستثقل.

(٣) نقص في «ر».

(٤) انظر: الكتاب جـ٢ ص٧٠.

(٥) لفظ لا معنى له أتى به لتقدير اللفظ فقط.

(٦) انظر: الخصائص جـ١ ص١١٥ ـ ١١٦، والرضي على الشافية جـ٢ ص٢٣، وابن يعيش جـ٥ ص١٤٦ ـ ١٤٧.

(٧) انظر المقتضب جـ٣ ص١٤٠، والرضي على الشافية جـ٢ ص٢٤، وابن يعيش جـ٥ ص١٤٦ ـ ١٤٧.

عَـدُوِّيٌّ، وكـذلـك الضَمـة والكـسرة تقول في نَمِر: نَمَرِيّ فتنفتـح وتُغَيِّر، وفي سَمُر: سَمُرِيٌّ فلا تُغَيَّرْ، فَلَمَّـا كانت الـواو والضمـة تخـالفـان اليـاء والكـسرة في فَعِيـل و فُعول، وفَعِلٍ وفَعُلٍ وجب أن تخالف الواوُ الياءَ في فَعِيلَةٍ وفَعُولَةٍ (أيضا)[1].

وقد جاء من هـذا البـاب شيء على غير (هـذا)[2] القيـاس الـذي ذكرنـا، قـالوا في سَلِيمَةَ: سَلِيمِيٌّ، وفي عَمِيرَةَ كَلْبٍ: عَمِيرِيٌّ، وفي السّلِيقَـة: سَلِيقِيٌّ، يقـال: فلان (هو)[3] يَقْرَأُ بالسَّلِيقَةِ[4] إذا كان يقرأ بطَبْعه ولُغَتِهِ.

فصل: و (أَمَّا)[5] ما كان من الأسماءِ المقصورة على ثلاثة أحرف فالنسب إليه أَن تُقلَبَ الأَلِفُ واوا ، من اليـاء كانت منقلبـة أمْ من الواو ، كقـولـك في رَحىً : رَحَوِيٌّ وفي مِعَاً: مِعَوِيٌّ، وفي هُدَىً: هُـدَوِيٌّ، وفي عَصـاً: عَصَوِيٌّ (و)[6] إنمـا قُلِبَتْ الألِفُ واواً وإن كانت من الياءِ كراهيةً لتوالي الياءات.

وإن كان المقصور على أربعة أَحرف، والأَلف لغير تأنيث قُلِبَتْ أيضـا واوا كقـولـك في مَلْهىً: مَلْهَـوِيٌّ، وفي مَرْمىً: مَرْمَـوِيٌّ، وإن كانت الألف للتـأنيث فالقياس أَنْ تُحْذفَ الأَلفُ كما تُحْذَفُ هاءُ التـأنيثِ تقول في حُبْلَى: حُبْلِيٌّ، وفي ذِكْرَى: ذِكْرِيٌّ، قال الشاعر[7]، أَنشده سيبويه[8]:

---

(١) نقص في «ب».

(٢) زيادة في «ر».

(٣) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٤) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٧١، والمقتضب جـ٣ ص١٣٣ ـ ١٣٤، والخصائص جـ١ ص١١٦.

(٥) زيادة في «ر».

(٦) نقص في الأصل.

(٧) هو ساعدة بن جؤَيَّة، انظر: ديوان الهذليين ص١١٢٤.

(٨) انظر: الكتاب جـ٢ ص٧٨.

وانظر أيضـا: شرح الـسيرافي جـ٤ ص٥٥٣، قـال الشنتمري: «وصف قومـا انهزموا فـأعمل فيهم السيف، وأراد بـالبصري: =

كأنّما يقـــــــع البَصْرِيُّ بينهُم   من الطوائف والأعناقِ بالـوَذَمِ[1]

فالبصري منسوب الى بُصْرَى، وهي على وزن فُعْلَى

ومنْهُمْ من يبـدل من الألف واواً فيقـول: حُبْلَوِيٌّ، وذِكْرَوِيٌّ؛ لأنَّ هـذه الألف لازمة للكلمة فَشُبِّهَتْ بما أَلفُه مُنْقَلِبَةٌ (من حرف[2]) من نفس الكلمة نحو مَلْهىً وَمَغْزَىً.

ومنْهُمْ من يمد فيشبه الألفَ المقصورةَ بالممدودة فيقول: حُبْلَاوِيٌّ وذِكْرَاوِيٌّ، والأجود حذف الألف لما بيَّنَّا.

وقـد شبهوا ألف مَلْهىً بـألف حُبْلَى فقـالوا: مَلْهِيٌّ، كما شبهـوا ألف حُبْلَى بألف مَلْهىً (حين[3]) قالوا حُبْلَوِيٌّ.

وأما ما كان على فَعَلَى نحو جَمَزَى (وَبَشَكَى[3]) فإنه ليس في النسب إليـه إلاَّ حـذف الألف؛ لتـوالي الحركات، فتقـول: جَمَـزِيٌّ، وَبَشَكِيٌّ؛ لأَنَّ تـواليَ الحركات يُلْحقُه بما عدته أربعة أحرف سوى الألف.

و (أمّـا[4]) مـا كان من المقصـور على أكثرَ من أربعـة أحرف فـالألفُ منـه محـذوفـة في النسب لا غير للتـأنيث كانت أو لغير التـأنيث، كقولـك في النسب إلى حُبَارَى: حُبَارِيٌّ، وإلى مُسْتَدْعىً: مُسْتَـدْعِيٌّ، وإلى حَبَنْطىً: حَبَنْطِيٌّ؛ لأنـه

= سيفا طبع ببصرى، والطوائف: النواحي، والوذم: سيور تشد بها عراقي الدلو إلى آذانها، فشبه وقع السيف بأعناقهم بوقعه بها» وانظر معجم شواهد العربية ص٣٦٩ حيث قال صاحبه وهو من المحسين، وانظر مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ص٩٠.

(١) في الأصل و «ق»: والوذم.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٤) نقص في «ر» و «ق» .

لَمَّا كان يجوز أَنْ تُحْذَفَ الألفُ من بنات الأربعة نحو حُبْلَى ومَلْهَى لزم الحذفُ فيما زاد عليها.

فصل: وما كان من الممدود فالنسب إليه بغير حذف شيء منه، وهو على أربعة أضرب:

أحدها: أنْ تكون الهمزة فيه أصلية نحو قُرَّاءٍ[1]، ووُضَّاءٍ[2]؛ لأنه من قَرأت، وَوَضُؤتُ، فالقياس أنْ تُتْرك[3] الهمزة على أَصْلِها[4] تقول في النسب إليه: قُرَّائِيٌّ ووُضَّائِيٌّ.

والثاني: أن تكون الهمزة مبدلة من واو أو ياء من نفس الكلمة نحو: كساء، ورداء، همزة كساء من الواو؛ لأنها من كسوْت، وهمزة رداء (من)[5] الياء؛ لأنك تقول: هُوَ حَسَنُ التَّرْدِيَةِ[6] فيجوز في هذا وجهان: الأجود / (منهما[7]) [٨٨ / ب] إثبات الهمزة على لفظها، فتقول: رِدَائِيٌّ وكِسَائِيٌّ.

والوجه الثاني: أنْ تُبْدِل من الهمزة واواً فتقول: كِسَاوِيٌّ، ورِدَاوِيٌّ.

والثالث من الممدود: أن تكون الهمزة منقلبةً من ياء زائدةٍ ملحقةٍ نحو عِلْبَاءٍ وحرباءٍ، فَهُمَا ملحقان بسِرْدَاحٍ، وكان الأصلُ: عِلْبَايٌ، وحِرْبَايٌ فَقُلِبَتْ الياءُ همزةً؛ لوقوعها طرفاً بعد الألف.

---

(١) القراء: الناسك.

(٢) الوضاء: الوضيء الحسن الوجه.

(٣) في «ر» فالقياسُ تحريك الهمزة.

(٤) في «ر» و «ق» : على لفظها.

(٥) نقص في «ق» .

(٦) في «ب» و «ر» و «ق» : هو حسن الردية.

(٧) زيادة في «ر» و «ق» .

فإذا نسبت إليه فالوجه أن تُجريَ الهمزةَ مُجْرى المُبْدلة من الأَصل فتقول: عِلْبَائِيٌّ، وحِرْبَائِيٌّ.

ويجوز: عِلْبَاوِيّ، وحِرْبَاوِيّ، تَقْلِبُ الهمزةَ إلى الواو، وهذا الوجه في هذا أجودُ منه في كِسَاوِيٍّ، وَرِدَاوِيٍّ.

والضرب الرابع من الممدود: أن تكون الهمزة للتأنيث كقولك: حمراءُ وصفراءُ، فإذا نسبت إليه لم يكن غير قلب الهمزة واواً كقولك: حَمْرَاوِيٌّ، وصَفْرَاوِيٌّ.

وإنما لم تحذف هذه الهمزةُ - وإن كانت للتأنيث - كما حذُفت الألف المقصورة في حُبْلى؛ لأَن هذه الهمزة متحركةٌ (حَيَّةٌ[1]) ، والألفُ المقصورة ساكنة (ميِّتَةٌ[1]) ، فوجب أن يكون حكم المتحرك (الحيِّ[1]) أقوى في باب الثبات من الساكن الميِّت.

وإنما وجب قلبها واواً لِتَغَيُّر (لفظ[2]) علامة التأنيث إذ[3] كانت ياء النسب مضارعة لعلامة التأنيث لما[4] بَيَّنَّا.

وما كان من الممدود همزته لغير التأنيث إلاَّ أن الاسم مؤنث فإنك إذا نسبت إليه قلَبْتَ الهمزةَ واواً؛ للفرق بين النسب إلى المؤنث وغير المؤنث من الممدود كقولك في النسب إلى السَّمَاء: سَمَاوِيّ، وإلى حِرَاء وقُبَاءَ فيمن أنَّثَ: حِرَاوِيٌّ، وقُبَاوِيٌّ.

---

(١) نقص في «ب» و «ق» .

(٢) نقص في «ق» .

(٣) في الأصل: إذا كانت.

(٤) في «ر» و «ق» : كما بينا.

وإن شئت (لم[1]) تقلب الهمزةَ، وتركْتَها على حالها فتقول: سَمَائِيّ، وحِرَائِيّ، وقُبَائِيّ، والقلب أجودُ.

وإن لم يكن الاسم مؤنثاً فالأجود الهمز[2] على قياس كساء، وتجوز أيضاً الواو كما جاز كِسَاوِيّ، فتقول: حِرَائِيّ، وقُبَائِيّ فيمن جعلهُمَا مذكرين، وإن شئت: قُبَاوِيّ، وحِرَاوِيّ[3].

وما كان على فَعَالة أو فِعالة أو فُعَالة مِمَّا لامه ياءٌ أوْ واوٌ نحو: صَلايَة[4]، وسِقَايَة[5]، وَنُفَايَة[6]، وَطُفَاوة[7]، فما كان من هذا لامه (ياءٌ[8]) فالنسب إليه على وجهين[9]:

أحدهُمَا: أن تُقْلَبَ الياءُ همزةً فتقول: صَلاَئِيّ، وسِقَائِيّ (وَنُفَائِيّ[10])؛ لأنك لَمَّا حذفْتَ الهاءَ، وصارت الياءُ طرفاً بعد الألف وجب قلبُها همزةً، ثُمَّ تُدْخِل عليها ياءَ النسب.

والوجه الثاني: أنْ تقلِبَ الهمزةَ واواً فتقول: صَلاَوِيّ، وسِقَاوِيّ[11]

---

(١) نقص في «ر».

(٢) في «ب»: الهمزة.

(٣) انظر: سيبويه جـ٢ صـ٧٩، والمقتضب جـ٣ صـ١٤٩.

(٤) في اللسان (صلا): «والصلاية والصلاءة: مُدَقّ الطيب».

(٥) في اللسان (سقى): «والسِّقاية: الإناء يسقى به».

(٦) في اللسان (نفى): «ونُفاية الشيء بقيته».

(٧) في اللسان (طفا): «الطُّفاوة: الدارة حول القمر، وطفاوة القدر: ما طفا عليها من الدسم».

(٨) نقص في «ق».

(٩) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٧٥ ـ ٧٦ والرضي على الشافية جـ٢ صـ٥٩.

(١٠) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(١١) انظر: الرضي على الشافية جـ٢ صـ٥٢.

ونُفَاوِيّ، كما قلبتَ (همزةَ[1]) كِسَاوِيّ، وَعَلْبَاوِيّ.

وما كان لامه واواً لم يغير البتة كقولك في النسب إلى شَقاوة، وغَبَاوة، وَطُفَاوة: شَقاوي وغَباوي وطُفاوي؛ لأنَّا كُنَّا نفر من الياء والهمزة إلى الواو، فإذا كانت الواو موجودةً في الكلمة[2] وجب تركها على حَالها، قال جرير[3]:

إذا هَبَطْنَ[4] سَمَاوِيا موارِدُه ... من نَحْوِ[5] دُومَةَ خَبْتٍ قَلَّ تَعْرِيسِي

فنسب إلى السماوة على ما قلنا.

وما كانت لامه ياء وقبلها ألف نحو: راية وآية فالنسب إليه على ثلاثة أوجه:

أحدها: ترك الياء على حالها كقولك: رَايِيٌّ، وآيِيٌّ.

والثاني: قلبُ الياء همزةً[6] / كقولك: رَائِيٌّ (وآئِيٌّ[7]). [٨٩ / أ]

والثالث: قلبها واواً كقولك: رَاوِيٌّ، وآوِيٌّ.

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) في الأصل: في الكلام.

(٣) انظر ديوانه صـ٣٢٢ (طبع الصاوي).

(٤) في «ر» : هبطنا.

(٥) في «ر» : من جو دومة.

وهو من شواهد سيبويه جـ٢ صـ٧٦، وانظر: شرح السيرافي جـ٤ صـ٥٥١، وابن يعيش جـ٥ صـ١٥٧، يقول: إذا هبطت الإبل مكاناً من السماوة ووردت ماء لم أقم فيه شوقاً إلى أهلي وحرصاً على اللحاق بهم، ودومة خبت: موضع بعينه، والتعريس: نزول المسافر آخر الليل.

(٦) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٧٦.

(٧) نقص في «ق» .

فَمَن ترك الياء على حالها أجراه في النسب مُجْرَاهُ في غيره، ومن هَمَزَ أو جعلها واواً فعلى[1] قياس النسب (إلى عَظَاية[2] وسِقَاية كما بيَّنَّا.

فصل: وما كان في آخره ياء، وقبل الياء كسرة أو ياء فإنك تقلب الياءَ في النسب[3] (إليه[4]) واواً فتقول في عَمٍ وشجٍ: عَمَوِيّ، وشَجَوِيّ؛ لأنك تقلب الكسرة فتحة كما قلبتها في نَمِرٍ فتقلب الياءَ ألفاً ثم تُقْلَب واواً كما قلنا في رَحىً وعَصاً.

وكذلك تقول في عَدِيٌّ وَغَنِيٌّ إذا نسبْتَ إليهما: عَدَوِيّ وَغَنَوِيّ، وفي قُصَيّ وأُمَيَّةَ: قُصَوِيّ وأُمَوِيّ، تَقْلِبُ الياءَ واواً؛ لئلا تتوالى أربع ياءات.

ومنْهُمْ من[5] يقول: عَدِيِّيٌّ، وأُمَيِّيٌّ، وقُصَيِّيٌّ، فيحتمل ثقل الياءات، ويجريه على لفظه قبل النسب.

وكذلك تقول في النسب إلى حَيَّةَ: حَيَوِيّ، وإلى لَيَّةَ: لَوَوِيّ، وإلى طَيَّةَ: طَوَوِيّ، فتقلب الياء واواً على ما ذكرنا.

ومنْهُمْ من[6] يقول: (أيضاً[7]) حَيِّيٌّ، وَلَيِّيٌّ، وَطَيِّيٌّ كما قال: عَدِيِّيٌّ، وأُمَيِّيٌّ، وفي النسب إلى «يَرْمِي» وجهان:

---

(١) في الأصل: على.

(٢) في اللسان (عظى) : «العظاية: على خلقة سام أبرص أعيظم منها شيئاً» .

(٥) نقص في الأصل.

(٤) نقص في الأصل و «ب» و «ق» .

(٥) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٧٣، والرضي على الشافية جـ٢ صـ٢٢، ٣٠.

(٦) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٧٣، والرضي على الشافية جـ٢ صـ٥٠.

(٧) نقص في «ب» و «ر» .

إنْ شِئْتَ حذَفْتَ الياءَ فقُلْتَ: يَرْمِيٌّ؛ لئلا تجتمع الياءات.

وإن شئت فتحت ما قبل اليـاء وقلَبْتَ اليـاء ألفـاً ثم واواً فتقول: يَرْمَوِيّ على قياس تَغْلَبِيّ.

وإن كان مـا قبـل اليـاء سـاكنـاً لم يُغيَّرْ كقـولـك في النسب إلى ظَبْيٍ[1]: ظَبْيِيٌّ، وإلى رَمْيٍ: رَمْيِيٌّ.

فصـل: فـإذا نسبت إلى اسم على حرفين، والمحـذوف منـه لامُ الفعل[2]، والتثنيةُ لا تَرُدُّ الذاهبَ منه إليه،فلك في النسبة إليه وجهان:

إنْ شئت تركته على لفظه المستعمل، وإنْ شئت رددت إليه الذاهبَ منه، تقـول في النسب إلى غـدٍ: غَـدِيّ، وإن شئت: غَـدْوِيّ؛ لأن الأصـل (في[3] غـدٍ) غدْوٌ، (كما[4]) قال لبيد[5]:

وما النـاسُ إلاّ كالـدِّيـارِ وأهْلُهـا | بها يـوْمَ حَلُّوهـا وغَـدْواً بَلاقِـعُ

(١) في الأصل: إلى طيئ: طيئي.

(٢) المراد بالفعل هنا الكلمة، وجاء مثل هذا التعبير في المنصف جـ١ صـ٥٨ حيث قال ابن جني: « .. وكذلك «ابنة وابنم» مثله والميم زائدة، وليست بدلاً من لام الفعل على حد ما كانت الميم في «فم» بدلاً من عين الفعل» .

(٣) نقص في «ر» و «ق» .

(٤) زيادة في «ق» .

(٥) انظر: ديوانه صـ١٦٩.

وهو من شواهد سيبويه جـ٢ صـ٨٠، وانظر: المنصف جـ١ صـ٦٤ وجـ٢ صـ١٤٩ وشرح السيرافي جـ٤ صـ٥٥٩، وأمالي ابن الشجري جـ٢ صـ٣٥، وابن يعيش جـ٦ صـ٤، والبلاقع: الخالية المتغيرة، واحدها بلقع وهو الأرض القفر التي لا شيء فيها.

ويروى أَهْلُها بالرفع.

وإن كانت التثنية ترد الذاهب منه لم يجز فيه غيرُ الرد (في النسب[1] كقولك) في النسب إلى أَبٍ، وأَخٍ: أَبَوِيّ، وأَخَوِيّ؛ لأنك تقول في التثنية: أبوان، وأخوان.

وتقول في النسب إلى يَدٍ: يَدِيّ، ودَمٍ: دَمِيّ، وإنْ شئتَ: يَدَوِيّ، وَدَمَوِيّ؛ لأن التثنية يَدَانِ، وَدَمَانِ.

وقد جاء في الشعر يَدَيَانِ، وَدَمَيَانَ، قال الشاعر[2]:

(فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا ... جَرَى الدَّمَيَانِ بالخبر اليَقِينِ

وقال آخر[3]:)

يَدَيَانِ بالمعروف عند مُحَرِّقٍ ... قَدْ تمنعانِكَ أَنْ تُضَامَ وتُضْهَدَا[4]

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) هو علي بن بدال بن سليم، ونسب أيضاً إلى المثقّب العبدي، وإلى الفرزدق وإلى الأخطل وليس في ديوان أيٍّ منْهُمْ، وإلى المرداس بن عمر، وقد رجح البغدادي في الخزانة نسبته إلى علي بن بدال، قال في الخزانة جـ٣ صـ٣٥٢: «وابْنُ دريد هو المرجع في هذا الأمر، فينبغي أن يؤخذ بقوله، والله أعلم» وقد نسبه ابن دريد إلى علي بن بدال.

والبيتُ من شواهد المبرد في المقتضب جـ١ صـ٢٣١، وجـ٢ صـ٢٣٨، وجـ٣ صـ١٥٣ وانظر: المنصف جـ٢ صـ١٤٨، والجمهرة جـ٣ صـ٤٨٤، والمخصص جـ١٥ صـ١٦٨، وأمالي ابن الشجري جـ٢ صـ٣٤، والإنصاف صـ٢٥٧، وابن يعيش جـ٤ صـ١٥١، ١٥٢، وجـ٥ صـ٨٤، وجـ٦ صـ٥ وجـ٩ صـ٢٤، والمقرب جـ٢ صـ٤٤ والخزانة جـ٣ صـ٣٤٩، وشرح شواهد الشافية صـ١١٢، ١١٤، والأُشموني جـ٤ صـ١٤٤، وحاشية يس جـ٢ صـ٣٣٥، واللسان وتاج العروس (دمى) ، ورسالة الملائكة صـ١٦١، ومعجم شواهد العربية صـ٤٠٨ ـ ٤٠٩. وتزعم العرب أن الرجلين المتعاديين إذا ذبحا لم تختلط دماؤهُمَا، وهذا هو المراد بقول الشاعر: بالخبر اليقين.

(٣) نقص في الأصل .

(٤) لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وهو من شواهد ابن جنيفي المنصف جـ١ صـ٦٤ وجـ٢ صـ١٤٨ وانظر: شرح السيرافي جـ٤ صـ٥٦٢، وأمالي ابن الشجري جـ٢ صـ٣٥، والمخصص جـ١٧ صـ٥٢، وابن يعيش جـ٤ صـ١٥١، وجـ٥ صـ٨٢، وجـ٦ صـ٥ وجـ١٠ صـ٥٦، والمقرب جـ٢ صـ٤٤، والخزانة جـ٣ صـ٣٤٧، ٣٥٠، وشرح شواهد الشافية صـ١١٣ ـ ١١٤، وحاشية يس جـ٢ صـ٣٣٥، والأشموني جـ٤ صـ١٤٤، ورسالة الملائكة صـ١٦٦، ومحرِّق: لقب عمرو بن =

فإن كان المحذوف منه فاءَ الفعل فهو على ضربين:

أَحَدُهُمَا: ما حذف (منه)[1] فاؤه ولامه صحيح نحو: عِدَةٍ وهِبَةٍ، فهذا لا تَرُدّ إليه الذاهبَ منه في النسب فتقول: عِدِيّ وهِبِيّ[2].

والضرب الثاني: ما كان لامه ياء نحو: دِيَةٍ، وشِيَةٍ، فهذا تُرَدُّ إليه فاؤه في النسب، وفيه خلاف:

فسيبويه[3] يرد إليه فاءَه ولا يرد الكلمة إلى أصلها مع وجود الفاء، فتقول في النسب إلى شِيَةٍ، ودِيَةٍ: وِشَوِيّ، وَوِدَوِيّ.

وإنما وجب رد الواو الذاهبة؛ لأنك لَمّا حذفت الهاء للنسب بقي حرفان، الثاني منهما حرف مد ولين، فوجب زيادة حرف فكان الأولى أن يُرَدّ إليه ما ذهب منه، فرُدّت الواو، ولم تَدْعُ الضرورة إلى أكثر من رد الحرف الذاهب، فلمّا ردوه صار التقدير: وِشِيِيّ، ووِدِيِيّ، فنقلْتَ حركةَ ما قبل الياء إلى الفتح ، وقَلَبْتَ الياءَ واواً على قياس عَمَوِيّ ، وشَجَوِيّ في عَمٍ وشَجٍ .

وأمّا الأخفشُ[4] فيرد الكلمة إلى أصلها إذا رَدَّ الواوَ فيقول : وِشْيِيّ ، وَوِدْيِيّ ؛ لأنّ الأصل : وِشْيَة ، وَوِدْيَة .

= هند ملك الحيرة، ولقب بذلك لأنه حرق مائة من بني تميم، وقيل المقصود بذلك الحارث بن عمرو ملك الشام من آل جفنة وقيل له ذلك؛ لأنه أول من حرق العرب في ديارهم، وتضهد: تظلم، وتقهر وفي اللسان (ضهد) : «ضهد يضهده ضهداً أو اضطهده: ظلمه وقهره» .

(١) نقص في باقي النسخ.

(٢) انظر المقتضب جـ٣ صـ١٥٦.

(٣) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٨٥.

(٤) انظر: المقتضب جـ٣ صـ١٥٦، وشرح السيرافي جـ٤ صـ٥٧٦، والرضي على الشافية جـ٢ صـ٦٣.

وإلى هذا ذهب أبو العباس[1] المبرد ، والوجهان جيدان ، وعلتاهُمَا مُتَكَافِئَتَان ، فاعرف ذلك إن شاءَ الله تعالى .

فصل : وإذا نسبت إلى اسْمٍ مثنًّى أو مجموع جمع السلامة حذفت علامة التثنية والجمع منه ، ونسبت إلى لفظ الواحد فقلت في النسب إلى « زَيدان » : زَيْدِيّ ، وإلى « مُسْلِمَان » مُسْلِمِيّ (وإلى مُسْلماتٍ[2]: مُسْلِمِيّ) أيضاً ، وإن نسبت إلى « مسلمين » اسم رجل على مذهب من يحكي إعرابه (قبل التسمية[3]) حذَفْتَ ونَسَبْتَ[4] إلى لفظ الواحد كقولك : مُسْلِمِيّ ، وفي قِنَّسْرِينَ : قِنَّسْرِيّ .

فإن نسبت إليه على مذهب[4] من يجعل الاعرابَ في النون فيقول : هذه قِنَّسْرِينٌ و (هذا[5]) مُسْلِمِينٌ لم تَحْذِف فتقول : مُسْلِمِينِيّ ، وقِنَّسْرِينِيّ كما تقول : غِسْلِينِيّ في النسب إلى غِسْلِينٍ .

فإن نسبتَ إلى جمع مكسر وليس باسم لشيء نسبت إلى الواحد فقلت في النسب إلى الكلاب[6]: كَلْبِيّ ، وإلى العالم[7] بالفرائض : فَرْضِيّ ، وإلى من أكثر الجلوس في المساجد : مَسْجِدِيّ .

---

(١) انظر: المقتضب جـ٣ صـ١٣٧، ١٥٦ ـ ١٥٧، وذكر السيرافي في شرحه جـ٤ صـ٥٧٧ أن المبرد كان يذهب إلى مثل قول الأخفش.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) نقص في «ر» .

(٤) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٨٦، والمقتضب جـ٣ صـ١٦٠، وجـ٤ صـ٣٨.

(٥) نقص في «ب» و «ق» .

(٦) في «ق» : إلى كلاب.

(٧) في «ر» و «ق» : وإلى عالم.

وإنْ كان الجمع اسْماً لشيءٍ بسبْتَ إلى لفظ الجمع كقولك في المدائن : مَدَائِنِيّ ، وفي كلاب اسم رجل : كِلاَبِيّ .

وإنما وجب هذا للفصل بين ماكان اسماً لشيءٍ وبين ما كان جمعاً ليس باسم لشيء .

وإذا نسبت إلى اسْمَين جُعِلاَ اسْماً واحداً حذَفْتَ الثانيَ وأضَفْتَ إلى الصدر كقولك في حَضْرَمَوْتَ : حَضْرِيّ وفي خَمْسَةَ عَشَرَ : خَمْسِيّ .

وإنما وجب حذف الثاني لأنه بمنزلة هاء التأنيث ، ألا ترى أنك تَبْنِي الاسم الأوَّل على الفتح كما تَبْنِي ماقبل هاء التأنيث في حَمْزَةَ (وَحَمْدَةَ[1]) ، فوجب أن يجريَ مَجْرَى ما فيه هاء التأنيث في النسب إلى الصدر بعد حذف الهاء .

ومنهم من ينسب إلى الاسْمين جميعاً كما قال الشاعر في النسب إلى رَامَ هُرْمُزَ :

تـزوجتُهـا رَامِيَّـةً هُرْمُـزِيَّـةً ... بفضْلِ الذي أعْطَى الأميرُ من الرِّزْقِ[2]

---

(١) نقص في «ر» .

(٢) في «ب» و «ق» : من الورق، وفي «ر» : من الوفر، وهذا البيت لا يعرف قائله، وهو من شواهد السيرافي جـ٤ صـ٥٨٢، وانظر: المخصص جـ١٢ صـ٢٤٣ وجـ١٧ صـ١١٩، والمقرب جـ٢ صـ٥٨، وشرح شواهد الشافية صـ١١٥، والتصريح جـ٢ صـ٣٣٥، والأشموني جـ٤ صـ٢٣٣، ومعجم شواهد العربية صـ٢٤٩، قال ياقوت في معجم البلدان (رامهرمز) : «ومعنى رام بالفارسية المراد، والمقصود، وهرمز أحد الأكاسرة، فكأن هذه اللفظة مركبة معناها مقصود هرمز، أو مراد هرمز، ...وقال حمزة: رامهرمز: اسم مختصر من رامهر مز أزدشير، وهي مدينة مشهورة بنواحي خوزستان» .

فإذا نسبت إلى اسمٍ مضاف فلا بد من حذف أحد الاسمين، والأصل فيه أن تحذفَ الثانيَ وتنسُبَ إلى الصدر على قياس ما ذكرنا، إلا أن يُخافَ الالتباس فيحذفُ الأوّلُ حينئذٍ وينسَبُ إلى الثاني، تقول في النسب إلى امرئ القيس: (امْرِئِيّ[1]) ، وإلى عبد القيس: عَبْدِيّ، وإلى عبد مناف: مَنَافِيّ فَيُنْسَبُ إلى الثاني؛ لكثرة الاشتراك في عبد، وكذلك إلى ابن كُراع: كُرَاعِيّ وإلى ابن الزبير: زُبَيْرِيّ؛ لكثرة الاشتراك في ابن، وكذلك (في[2]) النسب إلى أبي بكر بن كلاب: بَكْرِيّ للاشتراك في الأب.

وربما اشتقوا من الاسمين اسماً واحداً ونسبوا إليه كقولهم: عَبْشَمِيّ في عبد شَمْس، وَعَبْدَرِيّ في عَبْدِ الدَّار، ولا يُقَاسُ على هذا؛ لأنه لم يطرد، وإنما قالوه في الموضع الذي خافوا فيه اللبس على طريق النادر.

فصل: وإذا نسبتَ إلى اسم في آخره ياء مشددة على لفظ المنسوب حذفتَ تلك الياءَ، وَجَعَلْتَ / مكانها ياءَ النسب فقلتَ في النسب إلى بُخْتِيٍّ: بُخْتِيٌّ، [٩٠ / أ] وإلى كُرْسِيٍّ: كُرْسِيٌّ، يكون اللفظان واحداً، وإن نسبتَ مؤنثاً قلت: كُرْسِيَّة، وبُخْتِيَّة[3].

وكذلك إذا نسبتَ إلى جَمْعِ هذا نحو بَخَاتِيّ، وَكَرَاسِيّ اسم رجل قلت: بَخَاتِيٌّ وكَرَاسِيٌّ.

والفرق بين المنسوب وغير المنسوب في هذا: أن المنسوب مصروف، والجمع

---

(١) نقص في «ق».

(٢) زيادة في «ر» و «ق».

(٣) في اللسان (بخت) : «البخت والبختية دخيل في العربية أعجمي معرب وهي الإبل الخراسانية تنتج من بين عربية وفالج، وبعضُهُمْ يقول: إنَّ البخت عربي».

غير مصروف، تقول: هـذا رجل كَرَاسِيٌّ، ورجـل بَخَـاتِيٌّ (فتَصْرِف[1]) كما تقـول: هذا رجل مَدَائِنِيٌّ (فتصرفه[2]) ، ومدائنُ قبل التسمية[3] لا تَنْصَرِفُ لِمَا بَيَّنَّا.

وإن كانت الياء المشددة قبل آخر الكلمة حذفتَ المتحركة منهَا في النسب تقول إذا نسبت إلى أُسَيِّد: أُسَيْدِيّ، وإلى مَيِّت: مَيْتِيّ، وإلى لَيِّن وَهَيِّن: لَيْنِيّ، وَهَيْنِيّ.

وإنما وجب أن تحذف المتحركة منهَا دون الساكنة؛ لأَنَّ المتحركة أَثْقَلُ من الساكنة؛ لأَنَّ الياءَ التي عليها الكسرة بمنزلة ياءَيْن؛ فلذلك وجب حذفها.

فصل: واعلم أن من النسب مالا يلحقه (ياء[4]) النسب، وذلك إذا جعلت المنسوب[5] صاحب شيء يعانيه، ويعالجه كقولك: البَزَّازُ، والعَطَّار (والبوّاب[6]) ، واللَّبَّان والتَّمَّار لبائع البَزّ والعِطْرِ واللَّبن، والتَّمر، وكذلك: الحَمَّار لصاحب[7] الحَمِير، والجَمَّال لصاحب الجِمَال.

وإن كان ذا شيء (و)[8] لم يَكُ صنعةً يعانيها فأكثر ما يجيء على فاعل كقولك: تامر، ولابن لذي اللبن والتمر كما قال الحطيئة[9]:

---

(١) نقص في «ر» .

(٢) نقص في «ق» .

(٣) في «ر» و «ق» : قبل النسب.

(٤) نقص في الأصل.

(٥) في الأصل و «ب» : المنسوب إليه.

(٦) نقص في «ب» وفي «ر» والتَّوَّاب.

(٧) في «ب» : لبائع الحمير.

(٨) زيادة في «ر» و «ق» .

(٩) انظر: ديوانه صـ١٦٨.

أَغَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّـــك لابِنٌ بِـالصيف تَـــامِرْ

أي ذو لبن و (ذو[1]) تمر، وكذلك: نَاشِب لصاحب النُّشَاب[2] ونَـابِل للَّـذي معه النَّبْل، وسائف لصاحب السَّيْفِ.

وقد يجيء[3] هذا على فعَّال (أيضاً[4]) ، قالوا: رجل سَيَّـاف، وتَرَّاس وَنَبَّـال للذي معه سَيْف، وتُرْس، ونَبْل، وذلك لكثرة ملازمته لهذه الأشيـاء، قـال امرؤ القيس[5]:

وليس بِـذي رمـح فَيَطْعُنُنِي بِـه وليس بِـذي سَيْفٍ وليس بِنَبَّـالِ

أي بذي نَبْل.

وقالوا: هَمٌّ نَـاصِبٌ، أي ذُو نَصَبٍ، و (يقـال[6]) رَجُلٌ طَـاعِمٌ (و[7]) كَـاسٍ،

= والبيت من شواهد سيبويـه جـ٢ صـ٩٠، وانظر: المقتضب جـ٣ صـ١٦٢ والخصائص جـ٣ صـ٢٨٢، وشرح السيرافي جـ٤ صـ٥٩٩، وابن يعيش جـ٦ صـ١٣، والأشموني جـ٤ صـ٢٤٧، واللسان (لبن) والمقاييس (تمر) و (لبن) ومعجم شواهد العربية صـ١٣٣.

(١) نقص في الأصل.

(٢) النشاب: السهام.

(٣) في «ق» : وقد بني.

(٤) نقص في «ب» .

(٥) أنظر: ديوانه صـ٣٣.

والبيت من شـواهـد سيبـويـه جـ٢ صـ٩١، وانظر: المقتضب جـ٣ صـ١٦٢، وشرح السيرافي جـ٤ صـ٦٠٠، وابن يعيش جـ٦ صـ١٤، والمغني صـ١١١، وشرح شـواهـده صـ١١٧، والعيني جـ٤ صـ٥٤٠، والتصريـح جـ٢ صـ٣٤٠، والأشموني جـ٤ صـ٢٤٧، وشروح سقط الزند صـ١٦٨٠، ومعجم شواهد العربية صـ٣١٠.

(٦) نقص في «ر» و «ق» .

(٧) نقص في «ق» .

تريد ذا طعام، وكُسْوَة، قال الحطيئة[1]:

دَعِ المكارمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِها ... واقْعُدْ فإنَّكَ أنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي

وكذلك وصف المؤنث كقولك: حائض، وطامِثٌ، وطاهِرٌ، وعاقِرٌ، يَجْرِي هذا المَجْرى، ولذلك لم يؤنث؛ لأنه يراد به: ذاتُ حَيْض، وذَاتُ طَمْثٍ، وذَاتُ طُهْرٍ، وذاتُ عُقْرٍ[2]، وليست بجارية على الفعل، فلمَّا كانت هذه الأوصافُ متضمنةً لمعنى المصدر[3] لم تُؤَنَّثْ.

فإنْ أجريتها على الفعل أَدْخَلْتَ فيها الهاءَ كقولك: حاضت المرأة فهي حائضة، وطهرت فهي طاهرة.

وكذلك إنْ أردت بشيء من هذه الصفات المستقبل أَدْخَلْتَ الهاءَ فقلت: حائضة غداً، وطالقة (غداً[4]) ، كما قال الأعشى[5]:

أَجَارَتَنَا[6] بِينِي فإنَّك طالقةْ ... كذاكِ أمورُ النّاس غادٍ وطارقةْ

وجميع ما يراد به النسب في هذا الباب غير جار على الفعل في المذكر،

---

(١) انظر: ديوانه صـ٢٨٤.

والبيتُ من شواهد ابن يعيش جـ٦ صـ١٥، وانظر: شرح شواهد الشافية صـ١٢٠ والأُشموني جـ٤ صـ٢٤٧، واللسان (طعم) و (كسا) ومعجم شواهد العربية صـ١٩٩، يريد: أنك ترضى بأن تشبع وتلبس، يقال: كسى الرجل يكسى إذا اكتسى، وهو بهذا يهجو الزبرقان بن بدر.

(٢) العَقْر والعُقر: العقم، وهو استعقام الرحم، وهو أن لا تحمل.

(٣) في «ر» و «ق» : مضمنة معنى المصدر.

(٤) نقص في «ب» .

(٥) انظر: ديوانه صـ١٨٣.

(٦) في «ر» و «ق» : أيا جارتي.

وهو من شواهد ابن الأنباري في الإنصاف صـ٧٦٠، وانظر: اللسان (طلق)، والبحر المحيط جـ١ صـ١٧٥، وشرح أدب الكاتب صـ٣٦٨، وتاج العروس (طلق) ، ومعجم شواهد العربية صـ٢٤٢.

والمؤنث جميعاً، ألا ترى أنك تقول: رجل دارع لذي الدِّرْع (و)[1] رجل رامح لذي الرُّمح، ولا يقال رَمَحَ، ولا دَرَعَ؟ وكذلك حائض (و[2]) بابه غير جار على الفعل، / ومما يدلك (على[3]) أن حائضاً غيرُ جارٍ على الفعل أنه وَصْفٌ مُذَكَّرٌ، [٩٠ / ب] وليس بمؤنث، ولو سَمَّيْتَ به رجلاً لصرفته فقلت: رأيت حائضاً، ومررت بحائضٍ، ولو كان جارياً على فعل المؤنث لكان مؤنثاً ولم ينصرف إذا سُمِّيَ به المذكر، وأمَّا عيشةٌ راضية فمعناها ذَاتُ رضاً، وليست بجارية على الفعل أيضاً، وإنَّمَا أُدْخِلَتْ الهاءُ فيه للمبالغة كما تدخل في قولك: رجل رَاوِيَةٌ وَعَلاَّمَةٌ، فاعرف ذلك إن شاء الله.

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) نقص في «ر» .

(٣) زيادة في «ر» و «ق» .

بَابُ المقصورِ والممدودِ

المقصور، والممدود كل واحد منهما على ضربين:

أحدهما: يُدْرَك قياسا، **والآخر:** يُدْرَك سماعا.

فالمقصور (هو[1]) : كل اسم في آخره ألف نحو عصا، ومُعْطَى، (وحُبْلى[2]) وما أشبه ذلك.

والممدود: كل اسم في آخره همزة قبلها ألف نحو عَطَاءٍ، وكِسَاءٍ، وحَمْرَاءَ، وفُقَهَاءَ، وما أشبه ذلك.

وإنما سمي المقصور مقصورا؛ لأنه قُصِرَ عن الهمزة أي حُبِسَ.

والقصر: الحبس والمنع، والمقصور من الأسماء: المحبوس (و[3]) الممنوع من الهمزة، ومنه قوله عز وجل: ﴿حُورٌ مَقْصُوراتٌ[4] فِي الخِيَامِ﴾ . أيْ محبوسات ممنوعات عن التَّبَذُّل (فما كان بالقياس[1] قِيسَ عليه) .

وما يدرك من المقصور بالقياس: ما كان له نظير من الصحيح يقاس عليه، وعلامته: أن يكون نظيره من الصحيح قبل آخره مفتوح، وذلك كل ما كان على فَعِلَ يَفْعَلُ واسم الموصوف منه أَفْعَلُ، والمصدر (منه[5]) على فعَلٍ في الصحيح والمعتل.

---

(١) زيادة في «ر» و «ق» .

(٢) نقص في «ق» .

(٣) زيادة في «ر» .

(٤) الآية ٧٢ من سورة الرحمن.

(٥) نقص في «ر» .

فالصحيح نحو: صَلِع يصْلَع فهو أَصْلَعُ، والمصدر منه الصَّلَعُ، وكذلك: حَوِل يَحْوَل فهو أحول، والمصدر منه حَوَلٌ.

والمعتل نحو: عَمِيَ يعْمى فهو أَعْمَى، والمصدر (منه[1]) عَمىً، وعَشِيَ يَعْشَى فهو أَعْشَى، والمصدر (منه[2]) عَشىً، فالْعَشَى والعمى بمنزلة الصَّلَعِ والحَوَلِ، وأصلهما: عَمَيٌ وعَشَوٌ، والياء والواو إذا وقعتا في موضع حركة وقبلهما فتحة انقلبتا ألفين.

وكذلك ما كان على فَعِل يفْعَل، واسم الموصوف[3] منه فَعْلاَنٌ فالمصدر منه فَعَلٌ أيضا في الصحيح والمعتل.

فالصحيح (نحو[4]) عَطِشَ يَعْطَشُ فهو عَطْشَانُ، والمصدر العَطَش، وغرِث يَغْرَثُ فهو غَرْثان، والمصدر الغَرَثُ.

والمعتل على (نحو[5]) هذا نحو: طَوِيَ يَطْوى فهو طَيَّانُ، والمصدر الطَّوَى، وصَدِي يَصْدَى فهو صَدْيان، والمصدر الصَّدَى، فالطَّوى بمنزلة الغرَث وفي معناه، والصَّدَى بمنزلة العطش وفي معناه.

وكذلك (كل[6]) ما كان على فَعِل يَفْعَل (فهو فَعِل[7]) فالمصدر منه في الصحيح والمعتل على فَعَلٍ.

---

(١) نقص في «ب» .

(٢) زيادة في «ق» .

(٣) في «ر» : والاسم منه فعلان، وفي «ق» : واسم المصدر منه فعلان.

(٤) زيادة في «ق» .

(٥) زيادة في «ر» .

(٦) نقص في الأصل.

(٧) نقص في «ب» .

(فالصحيح[1]) نحو كَسِل يكْسَل فهو كَسِلٌ، والمصدر (منه[2]) الكَسَلُ.

والمعتل نحو هَوِيَ يَهْوَى فهو هَوٍ، والمصدر (منه[3]) الهَوَى، وَرَدِيَ يرْدَى فهو رَدٍ، والمصدر الرَّدَى.

وكذلك (كل[4]) ما كان على ثلاثة أحرف في آخره ألف مِمَّا جمع على أفعال فهو مقصور قياسا على نظيره من الصحيح نحو: قَفَا وأقْفَاء، ورحى وأرْحَاء؛ لأنه بمنزلة جَبَل وأجبال، وجَمَل وأجمال.

وما كان بمعنى المفعول مما زاد على ثلاثة أحرف من المعتل فهو مقصور نحو: مُعْطىً، [5] ومُسَلْقىً[6]؛ لأن مُعْطىً بمنزلة مُخْرَجٍ؛ لأن فعلَه أُعْطِيَ يُعْطَى فهو مُعْطىً / كما تقول: أُخْرِجَ يُخْرَج فهو مُخْرَجٌ، ومُسَلْقىً[6] مثل مُدَحْرَجٍ؛ [٩١ / أ] لأنك تقول: دُحْرِجَ فهو مُدَحْرَجٌ، وسُلْقِيَ فهو مُسَلْقىً[7]، وكل جمع لفُعْلَةٍ أو فِعْلَة نحو: عُرْوةٍ وعُرىً، وزُبْيَةٍ[8] وَزُبىً، وفِرْيَة وفِرىً فهو مقصور؛ لأنه بمنزلة بُرْمَةٍ[9] وبُرَم، وقِرْبَةٍ وقِرَبٍ.

فكل اسم مقصور يوجد له نظير من الصحيح فإنه يؤخذ بالقياس، وما لم يوجد له نظير من الصحيح فإنه لغة يُتَّبَعُ فيها السماع من العرب نحو: الرضا،

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) نقص في «ب» و «ق» .

(٣) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٤) زيادة في «ر».

(٥) في اللسان (سلق) : «سلقاه: ألقاه على ظهره» .

(٦) في «ب» و «ق» : ومستلقى.

(٧) في «ق» : فهو مستلقي.

(٨) الزبية: الرابية التي لا يعلوها الماء، وفي المثل: «قد بلغ السيل الزبى».

(٩) البرمة: قِدْر من حجارة.

لا يحكم عليه إلا بالسماع؛ لأنَّ الاسم[1] الموصوف منه راض على فاعل، والمقيس من هذا الباب ما كان اسم الموصوف منه (على[2]) فَعِلٍ نحو ما ذكرنا.

وما كان اسم الموصوف منه على فَاعِلٍ فمصادره مختلفة نحو: عَلِمَ يَعْلَمُ عِلْماً، وجَهِلَ يَجْهَلُ جَهْلاً، ورَحِمَ يَرْحَمُ رَحْمَةً، فلمَّا لم يَجِئْ على طريقة واحدة لم يجز القياس عليه كما يقاس (على[3]) ما يطرد في بابه كما قلنا.

فصل: وأمَّا الممدود المقيس (عليه[4]) فما كان مصدرا لأَفْعَلْتُ وافْتَعَلْتُ، وانْفَعَلْتُ واسْتَفْعَلْتُ، وافْعَنْلَلْتُ[5]، وافْعَنْلَيْتُ فهو ممدود نحو: أعطيت إعطاءً، واقتديتُ اقتداءً، وانْشَوى انْشِوَاءً (واسْتَلْقَى اسْتِلْقَاءً[6]) واسْلَنْقَى[7] اسْلِنْقَاءً، واحْبَنْطَى[8] احْبِنْطَاءً، فهذه المصادر كلها ممدودة قياسا على نظيرها من الصحيح نحو: أخرجت إخراجا، واقتدَرْتُ اقتداراً، وانكشَفْتُ انْكِشَافاً، واسْتَخْرَجَ استخراجا، واحْرَنْجَمَ احْرِنْجَاماً[9].

(وكذلك[7]) كل ما كان من الأفعال في أوله ألف وصل فمصدره المعتل منه ممدود.

---

(١) في «ب» و «ر» و «ق»: لأن اسم الموصوف منه.

(٢) نقص في «ب» و «ق» .

(٣) نقص في الأصل و «ب» .

(٤) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٥) في «ر» : أو افعللت.

(٦) نقص في «ر» .

(٧) نقص في «ق» .

(٨) في اللسان (حبط) : «احْبَنْطَأَ الرجل: انتفخ بطنه، والحبنطأ يهمز ولا يهمز: الغليظ القصير البطين» .

(٩) في اللسان (حرجم) : «احرنجم القوم: ازدحموا» .

وكل ما كان جمعه على أَفْعِلَةٍ فهو ممدود نحو: كِسَاءٍ، وأَكْسِيَةٍ، وقَبَاءٍ[1]، وأَقْبِيَةٍ، لأن نظيره من الصحيح: حِمَار وأحمرة، وقَذَالٍ[2] وأَقْذِلَةٍ.

وكل ما كان مصدرا لفاعلْتُ فهو ممدود نحو: راميته رِمَاءً، وعادَيْتُه عِدَاءً، ووالَيْتُ وِلاَءً (و[3]) معناهما واحد، ونظيره من الصحيح: قاتلته قتالا، وضاربْتُه ضِرابا و (كل[4]) ما كان من المصادر مضموم الأول، وكان للصوت أو للعلاج فهو ممدود نحو: الدُّعاء، والعُوَاء؛ لأن نظيرهما من الصحيح: الصُّرَاخ، والنُّبَاح، فأما البكاء ففيه[5] لغتان:

منهم من يمده فيجعله من باب الصوت، ومنهم من يقصره فيجعله بمنزلة[6] الحزن والعلاج نحو النداء (؛ لأنَّه[7]) بمنزلة القُمَاص[8].

و (كذلك[9]) كل ما وجد له نظير من الصحيح أُجْرِيَ مُجْرَاهُ، ومالم يوجد له نظير من الصحيح اتبع فيه السماع نحو الألاَء، وهو نَبْتٌ، والمِقْلاَء وهو خشبة يلعب بها الصبيان، فلا يُحْكَم على (مثل[10]) هذا إلا بالسماع، فاعرف ذلك إن شاءَ الله تعالى.

---

(١) في اللسان (قبا) «والقباء ممدود من الثياب الذي يلبس مشتق من ذلك لاجتماع أطرافه، والجمع أقبية» .

(٢) في اللسان (قذل) : «القذال: جماع مؤخر الرأس من الإنسان والفرس» .

(٣) نقص في «ق».

(٤) نقص في «ر» و «ق» .

(٥) انظر: اللسان (بكى) .

(٦) في «ق» : فيجعله في باب الحزن والعلاج.

(٧) نقص في الأصل.

(٨) القماص بضم القاف وفتحها: الوثب.

(٩) زيادة في «ق» .

(١٠) نقص في «ب» .

بَابُ المذكَّرِ والمؤَنَّثِ

أصل الأشياء[1] كلها التذكير، والدليل على ذلك: أنه يجوز أن يعبر عن كل شيء مذكرا كان أو مؤنثا بقولنا: شيء، وشيء مذكر فعلمنا أن أصلها التذكير (و[2]) لأن المؤنث يخرج عن المذكر بعلامة، نحو قائم وقائمة، وذاهب وذاهبة، والمؤنث والمذكر على ضربين:

حقيقي، ولفظي.

فالمؤنث الحقيقي: ما كان من الحيوان له فرج الإناث.

والمذكر الحقيقي: ما كان من الحيوان له قُبُلُ الذكور.

فهذا الضرب من المذكر والمؤنث يعرف قياسا (وسماعا[3]) ، وطباعا، كانت فيه علامة التأنيث أو لم تكن كقولك: رجل، وامرأة، وناقة، وجمل، وحمار، وأتان، ونعجة، وكبش، وجَدْي، وعنَاق[4] (و[5]) لا خلاف في ذلك.

وأمَّا اللفظي من المذكر والمؤنث فهو محمول على الحقيقي.

والمؤنث على ضربين:

مؤنث بعلامة، ومؤنث بغير علامة.

---

(١) في «ب» و «ر» : أصل الأسماء.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) نقص في «ب» و «ر» .

(٤) العناق: الأنثى من المعز، وقيل: العناق: الأنثى من أولاد المعزى إذا أتت عليها سنة.

(٥) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

وعلامات التأنيث في الاسم المؤنث ثلاث:

الأولى: الهاء التي تصير تاء في الإدراج نحو مسلمة، وقائمة، وصالحة[1].

وإذا وقفت عليها كانت هاءً كقولك: مُسْلِمَهْ، (و[2]) قائمهْ، (و[2]) صالحهْ وإنَّما وُقِفَ[3] عليها بالهاء، ووُصِلَ بالتاء للفرق بين التاء التي تلحق الأسماء وبين التاء التي تلحق الأفعال نحو: قَامتْ، وَذَهَبَتْ، فالوصل والوقف في تاء الفعل بالتاء على كل حال.

ولو سَمَّيْت رجلا بقَامَتْ أو ذَهَبَتْ لجعلْتَهُ في الوقف بالهاء، وفي الوصل بالتاء لتُفْرِق بين الاسم والفعل، فتقول: إذا وقفْتَ: جاءني قامَهْ، ورأيت ذَهَبَهْ.

فإذا وَصَلْتَ قلتَ: جاءني قامةُ ومررت بذَهَبَةَ يافتى، فهذا قياس مطرد في كل اسم في آخره هاء التأنيث، وفي كل فعل فيه (تاء[4]) التأنيث، ولذلك سمي في الاسم هاءً، وفي الفعل تاءً، وأصلها واحد، ولكنهم فرقوا بينها في التسمية كما فرقوا في الاستعمال.

وأمّا التاء التي تلحق جمع السلامة نحو المسلمات، والصالحات فهي تاء أيضا في الوصل والوقف للفرق بين الواحد والجمع.

والعلامة الثانية: الألف المقصورة، وهي على ضربين:

أحدهُمَا: لا تكون إلا للمؤنث على كل حال.

---

(١) في «ر» وطلحة.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) في «ق» : وإنما وقفت عليها بالهاء ووصلت بالتاء.

(٤) نقص في «ق» .

والآخر: يُعْلَم أنه للمؤنث بضرب من الاعتبار، لاتّفاق صورته وصورة الألف التي تكون للإلحاق لا للتأنيث.

فأمَّا مالا يكون إلا للمؤنث: فما كان على فُعْلى نحو حُبْلى، وأخرى وبشرى أو فَعْلى مما مذكره على فَعْلان نحو: سَكْرَى، وغَضْبَى، وَعَطْشَى، مذكرها: سكران، وغضبان وعطشان.

وإنما كانت ألف فُعْلى للمؤنث لا غير؛ لأنه ليس في الكلام مثل جُعْفَر بضم الجيم وفتح الفاء فتُلْحَقُ به فُعْلى.

وأما فَعْلى التي[1] مذكرها فَعْلانُ فقد فُرِق بين المذكر والمؤنث فيها[2] بالبناء؛ فجُعل فَعْلانُ للمذكر لا غير وجُعل فَعْلى للمؤنث لا غير، كما فرق بين أَفْعَل وفَعْلاَء؛ فجُعل أَفْعَلُ للمذكر، وفَعْلاء للمؤنث، نحو: أحمر وحمراء وما أشبه ذلك.

وفَعَالى، وفُعَالى نحو سَكارى، وحُبَارى لا تكون ألفه إلا للتأنيث، وكذلك: فَعْلى إذا كان جمعا نحو هَلْكى، ومَرْضى.

وأما الضرب الآخر من الألف المقصورة فيعتبر:

فإن لحقتْه في الكلام هاء التأنيث فليست الألف فيه[3] عَلَماً للتأنيث، وإنما هي للإلحاق.

وإن لم تَلْحَقْه الهاءُ فذلك ألفه للتأنيث نحو: أَرْطَى، وعَلْقَى.

---

(١) في «ب» و «ر» و «ق» : الذي مذكره.

(٢) في «ب» و «ر» و «ق» : فيه.

(٣) في «ب» و «ر» : فيها.

فأمّا أرطى: فألفه للإلحاق؛ لأنك تُلْحِقُه هاءَ التأنيث فتقول: أرْطَاةٌ في الواحد، وأرْطَى في الجمع، وهو ملحق بجَعْفَر.

وأما عَلْقَى ففيه خلاف بين العرب:

[٩٢ / ١] منهم من يُلْحِقُه[1] الهاءَ فيجعله ملحقا بمنزلة أَرْطىً فيقول: / عَلْقَاةٌ كما يقول: أرْطَاةٌ، وأهل هذه اللغة يُنَوِّنُونَ فيقولون: هذا عَلْقىً، وأرْطىً (ومررت[2] بعلقىً وأرطىً) ، ومن العرب من لا يُنَوِّنُ ولا يُلْحِقُهُ الهاءَ، فتكون الألف على لغته[3] للتأنيث فيقول: هذه عَلْقَى (ورأيت[4] عَلْقَى) ، ومررت بعَلْقَى كما تقول: سَكْرَى وَغَضْبَى، وأنشد قول العجّاج:

يَسْتَنُّ في عَلْقىً وفي مُكُورٍ[5]

على الوجهين من التأنيث، والإلحاق (والتذكير[6]) .

والعلامة الثالثة: الألف الممدودة (في[7]) نحو: حَمْراءَ، وخُنْفَسَاءَ، وفُقَهَاءَ، وأَنْصِبَاءَ، وقَرْمَلاءَ[8]، وجميع ما كان على زنتها فألفه للتأنيث، وهذه الألف أيضا على ضربين:

---

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٩، والأصول جـ٢ صـ٨٥ وصـ٤٣٢ والخصائص جـ١ صـ٢٧٢، ٢٧٤.

(٢) مكرّر في الأصل.

(٣) في «ق» : فتكون الألف عنده للتأنيث.

(٤) نقص في «ر» و «ق» .

(٥) هذا الشاهد مكرر، وقد مضى في باب مالا ينصرف. انظر: صـ ٥٤٩ فيما سبق من التبصرة، وأتى به ههُنا شاهدا على تأنيث علقى، وعلى تذكيرها وجعل ألفها للإلحاق.

(٦) زيادة في «ر» .

(٧) نقص في باقي النسخ.

(٨) في القاموس (قرمل)٦: «وقرملاء ككربلاء موضع» .

أحدهما للتأنيث، والآخر للإلحاق.

فالتأنيث: نحو ما ذكرنا.

والإلحاق: (نحو[1]) ألف عِلْبَاء، وقُوْبَاء، واعتبار هذا الباب: أن ما جعلنا ألفَه للتأنيث فليس في الكلام اسم على وزن يوافقه ليس فيه ألف للتأنيث، ألا ترى أنه ليس في الكلام فُعْلَلَاَل فَيُلحق به خُنْفَسَاء؟ ولا فَعْلَلَال فَتُلْحِق به قَرْملاء؟ ولا غير ذلك من الأوزان التي في آخرها ألف التأنيث؟

وما جعلناه للإلحاق لا للتأنيث ففي الكلام على وزنه من الأمثلة ما ألحق (به[2]) ، فعِلْبَاءٌ مثْلُه سِرْدَاحٌ، ووزنه فِعْلاَلٌ، وقُوباء[3] مثله قُسْطَاس ووزنه فُعْلال، فاعتبر ما ورد عليك من هذا الباب، وقس على هذا الأصل تعرفه إن شاء الله تعالى.

وأمَّا المؤنث الذي ليس فيه علم التأنيث مما ليس بحقيقي: فإنه[4] يؤخذ عن العرب سماعا، ويُعلم أنه مؤنث بأربعة أشياء:

أحدها: فِعْلُه، والثاني: الإشارةُ إليْه، والثالث: جمعه على التكسير، والرابع: تصغيره.

فالفعل نحو: (قد[2]) بُنِيَتْ الدارُ، ولَسَبَتْهُ[5] العقرب.

---

(١) نقص في «ب» .

(٢) نقص في «ق» .

(٣) في «ب» : وقوباء ومثله...

(٤) في «ب» و «ر» : فإنما.

(٥) في اللسان (لسب) : «لسبته الحية، والعقرب، والزنبور بالفتح تلسِبُه، وتلسبه لسبا لدغته، وأكثر ما يستعمل في العقرب... اللسب واللسع واللدغ بمعنى واحد».

والإشارة نحو: هذه الدار، وهذه[1] الرّجل، وتلك القدر، وتانِك الفِهْرَانِ في تثنية فِهْرٍ[2].

وأما التصغير: (فإنه يبين[3] المؤنث من المذكر) فيما كان على ثلاثة أحرف نحو: قِدْر، وقَدَم، وعَيْن، ودَار، تقول في تصغيرها: قُدَيْرَةٌ وقُدَيْمَةٌ، وعُيَيْنَةٌ، ودُوَيْرَةٌ، إلا أَحْرُفاً شذت نحو: حَرْبٍ، وقَوْسٍ، وعُرْسٍ ودرع الحديد، فإنها صُغِّرَتْ بغير هاء، وقد (ذكرنا ها[4] و) ذكرنا علتها[5] في باب التصغير[6].

وأما ما كان على أربعة أحرف فصاعدا فلا يُتبيَّن فيه تأنيثه بتصغيره؛ لأنه لا تلحقه الهاء نحو: عقيرب وعقيب في تصغير عقرب وعقاب - وهُمَا مؤنثان - ؛ لأنهم جعلوا الحرف الرابع بمنزلة هاء التأنيث، فاستثقلوا زيادة الهاء في هذا الباب، إلا (في[7]) حرفين، وهما: قُدَّام، ووراء، صغروهما بالهاء فقالوا: قُدَيْدِيمَةٌ وَوُرَيْئَةٌ[8]، قال القطامي[9]:

---

(١) في الأصل، و «ر» و «ق» : وهذا الرّجل.

(٢) في اللسان (فهر) : «الفهر: الحجر قدر ما يدق به الجوز ونحوه، أنثى قال الليث: عامة العرب تؤنث الفهر... وقال الفراء: الفهر يذكر ويؤنث» .

(٣) نقص في «ق» .

(٤) نقص في «ر» .

(٥) في «ر» : عللها.

(٦) انظر فيما يأتي صـ٧٠٠.

(٧) نقص في باقي النسخ.

(٨) انظر: المقتضب جـ٢ صـ٢٧٢ و جـ٤ صـ٤١، والخصائص جـ٣ صـ٢٧٨ - ٢٧٩.

(٩) انظر: ديوانه صـ٤٤.

وهو من شواهد المبرد في المقتضب جـ٢ صـ٢٧٣ و جـ٤ صـ٤١، وانظر: ما ينصرف وما لا ينصرف صـ٧٠ والجمل صـ٢٥١ وأمالي ابن الشجري جـ٢ صـ١٥٥ والبلغة صـ٨٥، والصحاح واللسان، وتاج العروس (قدم) ، وابن يعيش جـ٥ صـ١٢٨، ومعجم شواهد العربية ٥٧.

قُـدَيْـدِيَـةُ التَّجْرِيبِ والحِلْمِ إنَّني أَرَى غَفَلاتِ العيْشِ قَبْلَ التَّجارِبِ

والعلة في إلحاقهم هذين الاسمين الهاء في التصغير أن كل مؤنث (فإنه[1]) يتبين تأنيثه بفعله، أو الإشارة إليه وغير ذلك، وليس لقدام ووراء فعلٍ، ولا يشار إليهما، فلو لم تلحقْهَا الهاء في التصغير لم يُعْلم أنهما مُؤنثان.

وأمّا جمع التكسير: فإنه إذا كان واحده مؤنثا كان في غالب الأمر على أَفْعُل نحو ذِرَاع، وأذْرُع / وكُرَاع[2] وأكرع، ولِسَان وأَلْسُن في لغة مَنْ يؤنث[3] اللسان، فأما مَنْ يُذكِّر (اللسان[4]) فجمعه عنده أَلْسِنَةٌ كحمارٍ وأَحْمِرَةٍ. [٩٢ / ب]

فصل: واعلمْ أن كثيرا من أسماء الأجناس تلحقه هاء التأنيث للفرق بين الواحد من الجنس و (بين[5]) جمعه نحو: دَجاجة للواحد[6] ودجاج للجمع، وبطة للواحد، وبط للجميع، وحمامة للواحد، وحمام للجميع.

والواحِدَةُ من هذه الأجناس تقع على الذكر منها والأنثى؛ تقول: هذا حمامة[7] ذكر وهذا بطة ذكر، ولم تدخل الهاء في هذه الأشياء لتأنيثها، وإنما دخلت للفرق بين الواحد من الجنس وبين الجمع منه.

---

(١) نقص في «ر» .

(٢) في اللسان: (كرع) : «الكراع من البقر والغنم بمنزلة الوظيف من الخيل والإبل والحمر، وهو مستدق الساق العاري من اللحم» .

(٣) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ١٩٤، والمقتضب جـ٢ صـ٢٠٤، وقال ابن الأنباري في البلغة صـ٨١: «..واللسان إن عَنَيْتَ به هذا العضو فهو مذكر، وان عنيت به اللغة فهو مؤنث، وقد يجوز في هذا المعنى التذكير» .

(٤) زيادة في «ق» .

(٥) نقص في الأصل و«ب» .

(٦) في «ب» و «ر» و «ق» : للواحدة.

(٧) في «ر» و «ق» : هذه حمامة ذكر، وهذه بطة ذكر.

وإذا قلت: دجاج كان للجمع[1] (منه[2]) ، وإذا قلت: دجاجة كان للواحد (منه[3]) ديكا كان أو دجاجة.

والدليلُ على أن الديك يقال له دجاجة، وجمعه دجاج قولُ جرير[4]:

لَمَّا تذكَّرْتَ بالدَّيْرَيْنِ أَرّقَنِي ... صَوْتُ الدَّجاجِ وقَرْعٌ بالنواقيسِ

يريد صوت الدِّيَكَةِ.

وكذلك: حَيَّةٌ على الذكر والأنثى، تقول: حية ذكر، وحية أُنثى، وهو في الأصل صفة وقعت موقع الجنس، قال جرير[5]:

إن الْحَفَافِيثَ منكم يا بَنِي لَجَأٍ ... يُطْرِقْنَ حين يَصُولُ الحيَّة الذكَرَ

---

(١) في «ب» : كان للجنس.

(٢) نقص في «ب» و «ق» .

(٣) نقص في «ب» .

(٤) انظر: ديوانه صـ٣٢١ (طبع الصاوي) .

ولم يرد له ذكر في معجم شواهد العربية، وهو من شواهد المبرد في الكامل صـ٧٨٢، وانظر: الأصول جـ٢ صـ٤٣٢، والمخصص جـ١٦ صـ١٠٥ والتصحيف والتحريف صـ١٧٠، وسمط اللآلي صـ٥٤، ومعجم البلدان (دير الوليد) ، واللسان (دجج) و (نفس) ، وتاج العروس (دجج) ، الديرين: قال ياقوت «دير الوليد بالشام، ولا أدري أين هو، إلا أن مفسري قول جرير قالوا: إياه أراد بقوله: لما تذكرت.. البيت. والنواقيس: جمع ناقوس، وهو مضراب النصارى لأوقات الصلاة، وقد ذكر البيت السيوطي عرضا في شرح شواهد المغني صـ٦١، وقال: «والديران: موضع قرب دمشق»

(٥) انظر: ديوانه صـ٢١٤.

ولم يذكره صاحب معجم شواهد العربية، وهو من شواهد المبرد في الكامل صـ٧٨١، وانظر: اللسان (حفث) وقال المبرد في الكامل: «قال الأخفش: الحفافيث ضرب من الحيات يكون صغير الجرم، يتنفخ ويعظم وينفخ نفخا شديدا لا غائلة له» وبني لجأ: هم قوم عمر بن لجأ الذي يهجوه جرير.

وقال رُؤْبَةُ[1]:

كالحَيَّةِ الأَصْيَدِ من طُول الأَرَقِ

فوصفه بالأصيد وهو مذكر كما تقول: الرجل الأصيد، ولو جعله مؤنث لقال: كالحية الصيداء؛ لأَن[2] مؤنثَ أَفْعَلَ: فَعْلاَءُ نحو: أَحْمَرَ (و[3]) حَمْراء (و[4]) يجري هذا المجرى جميع ما كان من الأجناس للفرق بين واحده وجمعه بالهاء، وإن لم يكن حيوانا نحو: تَمْرَةٍ للواحد وتَمْرٍ للجنس، وكذلك: بُرَّةٍ وَبُرٌّ، وشَعِيرَةٍ وشَعِيرٍ، وبُسْرَةٍ[5] وبُسْرٍ، فهذا باب مطرد، وكل ما كان[6] اسما للجميع مما لا يعقل فهو مؤنث نحو: غَنَمٍ، وإبل، وخَيْل تقول في تصغيره: غُنَيْمَة، وأُبَيْلَة، وخُيَيْلَة (وما أشبه[7] ذلك)، وما كان اسما للجمع ممن[8] يعقل فهو مذكر نحو نفرٍ[9]، ورَهْطٍ، وقَوْمٍ، تقول في تصغيره: نُفَيْر، ورُهَيْط، وقُوَيْم.

وكل جمع مكسر مؤنث؛ لأنه فرع على واحده، ويشترك فيه المذكر

---

(١) انظر ديوانه صـ١٠٧.

ولم يرد له ذكر في معجم شواهد العربية، ولم أهتد إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة. الأصيد: الذي لا يستطيع الالتفات.

(٢) في «ق» : إلا أن...

(٣) نقص في «ق» .

(٤) نقص في «ر» .

(٥) البسر: التمر قبل أن يرطب لغضاضته، واحدته بسرة.

(٦) في الأصل: وكل ما كان فيه اسما...

(٧) زيادة في «ب» و «ر» و «ق» .

(٨) في «ب» و «ق» : مما يعقل.

(٩) في اللسان (نفر) : «والنفر بالتحريك، والرهط: ما دون العشرة من الرجال، ومنهم من خص فقال: للرجال دون النساء، والجمع أنفار، قال أبو العباس: النفر والقوم والرهط هؤلاء معناهُمْ الجمع لا واحد لهم من لفظهم»

والمؤنث كقولك في جمع زيد[1]: زُيُود، وفي جمع هِنْدٍ: هُنُود، وكذلك: مساجد ودَوَابّ، ورجال، تقول: قامت الزيود والهنود، وذهبت الرجال، قال الله عز وجل: ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا[2] وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾.

فَأَمَّا جمع السلامة الذي بالواو والنون فمذكر؛ لاختصاصه بالمذكر؛ لأنه لم يتمكن في الفرعية فيشترك فيه المذكر والمؤنث.

فصل[3]: واعلم أن كل مؤنث حقيقي فلا يجوز تذكير فعله تقدم أو تأخر كقولك: قامت هند، وهند قامت، لا يجوز أن تقول: قام هند وكذلك سائر المؤنث الحقيقي إلا في شاذ من الشعر، كما قال الشاعر:[4]

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ (عَلَى بَابِ[5] اسْتِهَا صُلُبٌ وَشَامُ)

[٩٣ / أ] وليس هذا بالكثير في كلامهم، وإنما حمله على التذكير / تباعده من

---

(١) يوجد بعد كلمة «زيد» سقط في «ب» ، وهو مستمر إلى قرب نهاية الباب، وينتهي في ص ٦٢٩ وسوف أنبه على انتهاء السقط في موضعه إن شاء الله. ويُلاحظ أن كلام الصيمري من قوله: وكل جمع مُكسّر مؤنث إلى منتصف صـ ٦٢٤ ـ ٦٢٥ يُعد من مباحث باب الفاعل وإنما ذكر ذلك ههُنا لأنه لم يذكره في باب الفاعل.

(٢) الآية ٧٣ من سورة الزمر.

(٣) نقص في «ر» .

(٤) هو جرير. انظر: ديوانه صـ٢٨٣.

والبيت من شواهد المبرد في المقتضب جـ٢ صـ١٤٨ ، و جـ٣ صـ٣٤٩، وانظر: الخصائص جـ٢ صـ٤١٤، وأمالي ابن الشجري جـ٢ صـ٥٥، ١٥٣، والإنصاف صـ١٧٥ وابن يعيش جـ٥ صـ٩٢، والعيْني جـ٢ صـ٤٦٨، والتصريح جـ١ صـ٢٧٩، والأشموني جـ٢ صـ٦٢ ومعجم شواهد العربية صـ٣٥١. الأخيطل: تصغير الأخطل، وشام: اسم جمع شامة، وهي «الخال في الجسد معروفة» .

(٥) نقص في الأصل، وهو شطر البيت الثاني وهذا الشطر في «ر» هكذا:

لدى حوض الحمار على قتال

المؤنثة[1] الفاعلة للفصل[2] بينه وبينها مع التقديم الذي يجوز في المؤنث غير الحقيقي.

وأمَّا غير الحقيقي فإنه يجوز تذكير فعله إذا تقدم في الكلام والشعر جميعا، يجوز أنْ تقول: هَبَّ الشَّمالُ، وسَكَنَ الجَنُوبُ، وهُمَا اسمان للريح مؤنثان، إلا[3] أن تأنيثه غير حقيقي كما قال الله عز وجل: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ[4] رَبِّهِ فَانْتَهَى﴾ «فذكَّر؛ لأنَّ الموعظةَ والوعظَ واحدٌ، وليس تأنيثه حقيقيا[5]».

وكذلك الجموع المكسرة إذا تقدم فعلُها جاز التذكير على تأويل الجمع كقولك: قام الرجال، وذهب النساء، قال الله عز وجل: ﴿وَجَاءَهُمُ[6] الْبَيِّنَاتُ﴾ وقال عز وجل: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي[7] الْمَدِينَةِ﴾ لأن تأنيث الجمع[8] تأنيث عارض للفرعية التي ذكرنا فيه، وليس تأنيثه حقيقيا، فإذا ذُكِّر حُمِلَ على تأويل الجمع، وإذا أُنِّثَ حُمِلَ على تأويل الجماعة؛ فإذا قلت: قام الرجال، أردت قام جميع الرجال، وإذا قلت قامت الرجال، أردت: قامت جماعة الرجال، وعلى

---

(١) في «ر» و «ق» : من المؤنث الفاعلة.

(٢) في «ر» و «ق» : بالفصل.

(٣) في «ر» و «ق» : لأن.

(٤) الآية ٢٧٥ من سورة البقرة.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ صـ٩٩ وصـ٣٥٨، هذا ويرى الزجاج أن ما يلد يصح في مؤنثه لفظ التذكير على قبح، قال في معاني القرآن جـ١ صـ٩٩ - ١٠٠: «وأما ما يعقل، ويكون منه النسل والولادة نحو امرأة ورجل، وناقة وجمل فيصح في مؤنثه لفظ التذكير، ولو قلت: قام جارتك، ونحو ناقتك كان قبيحا، وهو جائز على قبحه؛ لأن الناقة والجارة تدلان على التأنيث، فاجتزئ بلفظها عن تأنيث الفعل».

(٦) الآية ٨٦ من سورة آل عمران.

(٧) الآية ٣٠ من سورة يوسف.

(٨) في «ر» و «ق» : لأن الجمع تأنيثه عارض.

هذا قوله عز وجل: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ[١] الْمُرْسَلِينَ﴾ تقديره: كذبت[٢] جماعة قوم نوح.

فأمَّا إذا تقدم المؤنث فيقبح تذكير فعله بعده في الكلام، ولا يحسن الريحُ هَبَّ، ولا الرجال قام، وهو في الشعر جائز، قال عامر بنُ جُوَين الطّائيُّ:

فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ... ولاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إبْقَالَهَا[٣]

فذكر «أبقل»[٤] وهو بعد «أرض» على تأويل المكان، كأنه قال: ولا مكان أبقل (إبقالها)[٥]، وهذا التأويل يحسن فيما إذا كان تأنيثه غير حقيقي نحو ماذكرنا، قال الأعشى[٦]:

---

(١) الآية ١٠٥ من سورة الشعراء.

(٢) في البحر المحيط جـ٧ صـ٣٠: «القوم مؤنث مجازي التأنيث، ويصغر: قويمة، فلذلك جاء: «كذبت قوم نوح»، ولما كان مدلوله أفراد ذكور عقلاء عاد الضمير عليه كما يعود على جمع المذكر العاقل، وقيل: قوم مذكر، وأنث لأنه في معنى الأمة والجماعة».

(٣) وهو من شواهد سيبويه جـ١ صـ٢٤٠، وانظر: الخصائص جـ٢ صـ٤١١، والمحتسب جـ٢ صـ١١٢، والمخصص جـ١٦ صـ ٨٠ ، وأمالي ابن الشجري جـ١ صـ١٥٨ و صـ١٦١، وابن يعيش جـ٥ صـ٩٤، والمقرب جـ١ صـ٣٠٣، والخزانة جـ١ صـ٢١ و جـ٣ صـ٣٣٠، والمغني صـ٦٥٦، ٦٧٠، وشرح شواهده صـ٣١٩، والعيني جـ٢ صـ٤٦٤، والتصريح جـ١ صـ٢٧٨، والهمع جـ٢ صـ١٧١، والدرر جـ٢ صـ٢٢٤، والأشموني جـ٢ صـ٦٣، والضرائر صـ١٣١. المزنة: السحابة البيضاء، ويقال للمطرة مزنة أيضا، والمعنى على الأول، ودقت: من ودق المطر يدق إذا مطر، ويسمى المطر ودقا، وأبقل: من الإبقال، يقال: أبقلت الأرض إذا خرج بقلها، قال الشنتري: «ويروى: ولا أرض أبقلت ابقالها بتخفيف الهمزة، ولا ضرورة فيه على هذا» .

(١) في «ق»: فذكر إبقالها.

(٢) نقص في «ق».

(٣) انظر: ديوانه ص١٢٠ ورواية الديوان هكذا:

فإن تعهديني ولي لمة ... فإن الحوادث ألوى بها =

فَــإِمَّــا تَرَيْ لِمَّتِي بُــدِّلَتْ ... فَــإِنَّ الْحَــوَادِثَ أَوْدَى بِهَــا

وهذا بمنزلة قولك: الرِّجالُ قام، جوز في التأخير ماأجازه في التقديم من الحمل على التأويل، كأنه قال فإن الحدَثانَ أودى بها؛ لأنها بمعنى واحد.

وكذلك جميع مايُذَكّر من المؤنث يُحْمل على تأويل صحيح نحو ماقدمنا، فأمّا ماكان من الجموع اسْماً لجنس ليس بينه وبين واحده إلا الهاءُ فإنه يُذَكّر ويُؤَنّث نحو نَخْلَةٍ[1] ونخل، وتَمْرَةٍ وتَمْرٍ، تقول: هذا النخل وهذه النخل، قال الله عز وجل: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾[2]، وقال عز وجل: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ[3] نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾، فأنث «خاوية»، وذكر «منقعرا» وهما صفتان للنخل، وعلى هذا قُرِئَ: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ[4] تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾ بالتأنيث، والتذكير.

فَمَنْ[5] ضَمَّ الهاءَ من «تَشَابَهُ» فهو على التأنيث، لأنه أصله: «تَتَشَابَهُ» ثم حذف إحدى التاءين، وهو فعل مضارع.

ومَنْ[6] فتحها فهو على التذكير، وهو فعل ماض، ولو أَنَّثَهُ على هذا الوجه

= وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٣٩، وانظر: المخصص جـ١٦ ص٨٢، وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٢٤٥ والإنصاف ص٧٦٤، وابن يعيش جـ٥ ص٩٥، وجـ٦ ص٩، ٤١، والخزانة جـ٤ ص٥٧٨ والعيني جـ٢ ص٤٦٦ وجـ٤ ص٣٢٧، والتصريح جـ١ ص٢٧٨، والأشموني جـ٢ ص٦٣، واللسان (حدث) والضرائر ص١٣٢ ، واللمة: الشعر الذي يلم بالمنكب، وتبدلها: تغيرها من السواد إلى البياض، وأودى بها: ذهب ببهجتها.

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ ص١٢٧.

(٢) الآية ٧ من سورة الحاقة.

(٣) الآية ٢٠ من سورة القمر.

(٤) الآية ٧٠ من سورة البقرة.

(٥) وهو الحسن كما ذكر ابن خالويه في شواذه ص٧، وأبو حيان في البحر المحيط جـ١ ص٢٥٤، وانظر أيضا معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ ص١٢٦ ـ ١٢٨.

(٦) وهُم الجمهور.

لقال: «تَشَابَهتْ[1] عَلَيْنَا».

والتذكير أغلب في كلام العرب في نحو هذا، تقول: هذا التمر، وهذا الشَّعِيرُ، وهذا البر، وهذا الحَبُّ، وهو جمع[2] تَمْرَةٍ، وشَعِيرَةٍ، وحَبَّةٍ، وَبُرَّة.

فصل: وأمّا ماوُصِفَ من المؤنث بصفة ليس فيها الهاء نحو: امرأة حَائضٌ، وطامِثٌ، ومُرْضِعٌ، وظَبْيَة مُغْزِل، ومُطْفِل إذا كان معها ولدها فهي صفات مذكرة وُصِفَ بها المؤنث، وذلك أنَّ الصفة تجري مجرى الفعل فإذا لَحِقَت الفعلَ علامةُ التأنيث دل على أنَّ فاعل مؤنث، وليس الفعل في نفسه مؤنثا. [٩٣ / ب]

وكذلك الصفة تدل على الموصوف، فإذا لحقتْها الهاءُ دل على أن الموصوف بها مؤنث، وإذا لم يلحقها الهاء فهي على أصلها في التذكير، وإنما لم تلحق هذه الصفات الهاءَ؛ لأنها جُعِلَتْ بمنزلة النسب[3]، وهي بمنزلة: ذاتُ حَيْضٍ، وذاتُ طَمْثٍ، وذاتُ رَضَاع، وذَات طفل، وذات غزال، ولما أريد بها النسب ولم تَجْرِ على فعل لم تلحقها الهاءُ، قال امرؤ القيس[4]:

فمثلك حُبْلَى قد طرقْتُ ومُرْضِعاً ... فـأَلْهَيْتُها عن ذي تَمَائمَ مُغْيِل

---

(١) وقد قرأ بذلك أُبيٌّ، وانظر البحر المحيط جـ١ ص٢٥٤.

(٢) هذا تجوز منه، وإلا فإن هذا ليس جمعا بل هو اسم جنس جمعي.

(٣) انظر: الإنصاف ص٧٥٨ ـ ٧٥٩.

(٤) انظر: ديوانه ص١٢. وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٩٤، وانظر: العيني جـ٣ ص٣٣٦ واللسان (رضع) و (غيل)، والشذور ص٣٢٢، والمغني ص١٣٦، ١٦١، وشرح شواهده ص١٣٧، ١٥٨، والتصريح جـ٢ ص٢٢، والهمع جـ٢ ص٣٦، والدرر جـ٢ ص٣٨، والأشموني جـ٢ ص٣٠٢، والضرائر ص١٢٢، ومعجم شواهد العربية ص٣٠٢، المرضع: التي ليس معها ولد وقد يكون لها ولد، والمرضعة: التي ترضع وإن لم يكن لها ولد أو كان لها ولد ، ويقال: امرأة مرضع أي ذات رضيع أو لبن رضاع، والتمائم: جمع تمية وهي العوذة تعلق على الصبي لدفع العين، والمُغْيَل بفتح الياء ومثله المغال، الذي أغالته أمه أو أغيلته: سقته الغيل وهو لبن المأتية، أو لبن الحبلى.

وقال عياض بن[1] درة الطائي:

إذا ماثَنا متْناً كأنّ تَليلَهُ صَليفٌ بَرَتْهُ كَفٌّ خَرْقاءَ طَالِقِ

ومثل هذا مماأُريد به النسب من صفات المذكر قولهم: رَجُلٌ دارِعٌ، وتارس لصاحب الدِّرْع والتُّرْسِ (والمعنى[2] ذو تُرْسٍ، وذو دِرْعٍ) ولَيْسَا بجارِيَيْن على دَرَعَ، وتَرَسَ، وإنما المعنى ذو دِرْع، وذو تُرْسٍ، وكذلك حائض وبابُه يُرادُ به: ذاتُ حيض، (وذات[3] كذا)، وليس بجار على فعل.

فإن أجريته على الفعل أو أردت بشيء منه معنى المستقبل أدخلت فيه الهاءَ كقولك: حاضت فهي حائضة، وحَمَلتْ فهي حاملةٌ، وأَرْضَعَتْ فهي مُرْضِعَةٌ.

وكذلك تقول: هي حائضة غدا، وطالقة غدا كما تقول: هي تحيض (غدا)[4] وتطلق غدا، (كما)[4] قال الله عز وجل: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ[5] كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ لأنها جرت على (الأصل)[4] «أرضعت»، قال الله عز وجل:

---

(١) في نوادر أبي زيد ص٦٤ ـ ٦٥ أن اسمه عياض بن أم درة، وفيه أيضا «قال أبو سعيد: حفظي عياض بن درة» وفي النوادر بيتان من نفس الوزن والقافية ليس منها الشاهد، ونقل البيتين عن أبي زيد البغدادي في شرح شواهد الشافية ص٩٦. ولم أهتد إلى من استشهد بهذا البيت في أي من كتب النحو المتداولة ولم يذكره صاحب معجم الشواهد. المتن: الظهر، والتليل: الصريع، والصليف: عرض العنق أو جانبه، والخرقاء: الناقة التي لاتتعاهد مواضع قوائمها.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) في «ر» و «ق»: وأردت.

(٤) نقص في «ر» و «ق».

(٥) الآية ٢ من سورة الحج.

﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ[1] عَاصِفَةً﴾؛ لأنه أريد به المستقبل، ولو أريد به الماضي لقال: عاصف، قال الشاعر أَنْشَدَهُ الفَرَّاءُ[2]:

رأيتُ خُتُونَ العامِ والعامِ قَبْلَه كحائضةٍ يُزْنَى بها غَيْرَ طَاهرِ[3]

فأدخل الهاء في «حائضة»؛ لأنه أجراها على الفعل، ولم يدخل في «طاهر» لأنه غير جار على الفعل، وإنما أريد به: غَيْرَ ذات طهر.

وإدخال الهاء في هذه الصفات يدلك على أنها مذكرة قبل دخول (الهاء)[4]، لأنها لو كانت مؤنثة قبل دخول الهاء لم يجز أن تلحقها الهاء؛ لأن كل مؤنث ليس في لفظه علامة التأنيث فهي مقدرة فيه كما قلنا في «قِدْرٍ»[5] و «عَيْنٍ» وبابهما، فلا يجوز أن تلحقه علامة أخرى لئلا يجتمع في اسم تأنيثان: أحدهما في التقدير، والآخر في اللفظ، ألا ترى أن عدد المؤنث من ثلاث إلى عشر لما كانت مُؤَنثة بنفسها لم يجز أن تلحقها هاء التأنيث في اللفظ، ولابد أن تكون مقدرة لِمَا ذكرنا؟؛ ولذلك تظهر العلامة في تصغير الثلاثي كما قلنا في قُدَيْرَة، وَعُيَيْنَة، لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها.

---

(١) الآية ٨١ من سورة الأنبياء.

(٢) لم أعثر عليه في معاني القرآن للفراء.

(٣) وهو من شواهد السيرافي جـ٤ ص٦٠٣، وانظر: ابن يعيش جـ٥ ص١٠٠ والصحاح، واللسان (حيض)، و (ختن) وتاج العروس (ختن) وفي اللسان (ختن): «أراد: رأيت مصاهرة العام والعام الذي كان قبله كامرأة حائض زني بها، وذلك أنها كانا عامي جدب، فكان الرجل الهجين إذا كثر ماله يخطب إلى الرجل الشريف الحسيب الصريح النسب إذا قل ماله حريمته فيزوجه إياها ليكفيَه مؤنتها في جدوبة السنة فيتشرف الهجين بها لشرف نسبها على نسبه، وتعيش هي بماله، غير أنها تورث أهلها عارا كحائضة فجر بها فجاءها العار من جهتين: أحدهما أنها أتيت حائضاً، والثانية أن الوطء كان حراما وإن لم تكن حائضاً».

(٤) نقص في «ق».

(٥) انظر: ص ٦١٧ ـ ٦١٨ فيما سبق من التبصرة.

وقد قال الكوفيون[1] في علة هذا الباب: إنه إنما سقطت الهاء من هذه الصفات؛ لأنها صفات يختص بها المؤنث[2] ولا تكون للمذكر، وإنمايُحْتَاجُ إلى العلامة للفرق بين المذكر والمؤنث، فلمّا انفرد المؤنث بهذه الصفات اسْتُغْنِيَ[3] فيه عن عَلاَمةٍ، (وهذه[4] العلة/ تسقط)؛ لأنّا رأينا كثيرا من الصفات مِمّا [٩٤ / أ] يكون للمذكر والمؤنث جميعا لم تلحقْها الهاءُ، كقولهم: ناقة ضامر[5] وجمل ضامر، وناقة بازل وجمل بازل، ولو كانت العلة في سقوط الهاء ماذكروه من اختصاص (المؤنث)[4] بهذه الصفات لوجب الفرق فيما استوى فيه المؤنث والمذكر، فلما رأيناهُم تكلموا بما يكون للمذكر والمؤنث جميعا بغير هاء، علمنا أن العلة غير ماذكروه وهو ماقدمنا من إرادة النسب[6] بذلك، وأنها غير جارية على الفعل.

ويلزم الكوفيين[7] على علتهم ألاّ يُدْخِلوا التاء في نحو: حاضتْ وطمِثَتْ، وحَمَلَتْ، إذا أردت معنى: حَبِلت؛ لأَنّ التاء (أيضا)[8] إنما دخلت في الفعل للفرق بين فعل المؤنث وفعل المذكر، فكان يجب ألا تدخل التاء فيما اختص به المؤنث من الفعل، ولا في الصفة الجارية على الفعل نحو: طلقت المرأة فهي طالقة، وحاضت فهي حائضة، وأرضعت فهي مُرْضِعَة، وحَمَلَتْ فهي حاملة.

---

(١) انظر: الإنصاف ص٧٥٨ ـ ٧٥٩.

(٢) في «ر» و «ق»: تختص بها الإناث، ولا تكون للذكور.

(٣) هذه بداية الموجود من «ب» بعد انتهاء السقط المشار إليه فيما سبق ص٦٢٢.

(٤) نقص في «ق».

(٥) في «ب» و «ر» و «ق»: ناقة ضامز وناقة بازل، وجمل ضامر، وجمل بازل. هذا والناقةُ الضامِزُ هي التي أمْسَكَتْ جِرّتها في فيها ولم تَجْتَرّ. وفي اللسان: (ضمز) وناقةٌ ضامز وضموز تضُمُّ فاها لاتسْمعُ لها رُغاءً».

(٦) انظر ص ٦٢٧ فيما سبق من التبصرة.

(٧) انظر: الإنصاف ص٧٨١.

(٨) نقص في «ب».

وكلام العرب بخلاف هذا (الباب)[1]، وقد قدمنا الشواهد عليه، (و)[2] قال الشاعر[3]:

تَمَخَّضَتِ الْمَنُونُ لَــهُ بِيَوْمٍ ... أَنَى وَلِكُلِّ حَامِلَةٍ تَمَامُ

وإدخال الهاء فيما كان جاريا على الفعل ـ وإن اختص به المؤنث ـ دليل على سقوط علتهم وثبات ماأردناه[4] من علة أصحابنا[5]، فاعرفه إن شاء الله تعالى.

وإنما جاز أن يوصف المؤنث بالمذكر كما جاز أن يوصف المذكر بالمؤنث في قولنا: رجل علامة، ونسابة، وداهية، وقد استوى وصف المذكر والمؤنث في أشياءَ بالتأنيث كقولك: رجل رَبْعَة[6]، وامرأة ربعة، ورجل مَلُولَة[7] وامرأة مَلُولَة، وكذلك استوى وصف المذكر والمؤنث فيما أريد به النسب كما قدمنا[8]

---

(١) نقص في «ب» و «ق».

(٢) نقص في «ر».

(٣) هو النابغة الذبياني، انظر: ديوانه ص٢٢٠، ونسب إلى عمرو بن حسان، وقال: أبو أحمد العسكري في التصحيف والتحريف ص٤٠٩ ـ ٤١٠: «وفي الشعراء خلد بن حق الشاعر، وهو الذي يقول:

وكِسْرَى إذْ تَقَسَّمَهُ بَنُوه ... بأسياف كما اقتسم اللحام

تمخضت المنون له بيوم ... أنى ولكل حاملة تمام

والبيت من شواهد ابن الأنباري في الإنصاف ص٧٦٠، وانظر: ابن يعيش جـ٤ ص١٠٢ واللسان وتاج العروس (مخض) و (حمل) و (أني). تمخضت: أصل المخض: الاضطراب والحركة، ويقال تمخضت الليلة عن يوم سوء إذا كان صباحها صباح سوء، وأنى أيْ أدرك وبلغ، والمعنى: أن المنية تهيأت لأن تلد له الموت، يعني: النعمان بن المنذر أو كسرى.

(٤) في «ر» و «ق»: ماأوردناه.

(٥) يعني البصريين.

(٦) الربعة بإسكان الباء وفتحها: المربوع الخلق لا بالطويل ولا بالقصير.

(٧) في اللسان (ملل): «مللت منه إذا سئمته، ورجل مل، وملول وملولة... والأنثى ملول وملولة، فملول على القياس، وملولة على الفعل».

(٨) انظر ص٦٢٧ فيما سبق من التبصرة.

من حائض، وطامث، ودارع، وتارس، فهذا قياس المذكر (والمؤنث)[1] عند النحويين.

فَأَمّا معرفة (سائر)[2] مايؤنث على غير قياس نحو: الفِهْر[3]، والقِتْب[4][5]، والطريق، والسبيل، وماأشبه ذلك فيجري مجرى اللغة المسموعة من العرب يؤخذ من مظانه كما تؤخذ سائر اللغة إن شاء الله

---

(١) نقص في «ر».

(٢) نقص في «ق».

(٣) انظر: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ص٧٨، واللسان (فهر).

(٤) في «ب» و «ر» و «ق»: والقلت.

(٥) في اللسان (قتب): «والقَتْبُ، والقِتَبُ: إكاف البعير، وقد يؤنث، والتذكير أعم... ابن سيده: القِتْبُ والقَتَبُ المِعَى أنثى والجمع أقتاب» وانظر: البلغة ص٦٩.

بَابُ التثنيةِ، والجمعِ السَّالِمِ فِي الأَسماءِ المقصورةِ، والممدودةِ، والمُعْتَلَّةِ

قد قدمنا في أول الكتاب حكم التثنية[1] فيما لم يكن (في)[2] آخره ألف مقصورة، أو ممدودة، ولم يكن معتلا.

فَأَمَّا تثنيةُ المقصُور من الأسماء فما كان على ثلاثة احرف تعتبره، فإن كان من الواو قَلَبْتَ أَلِفَه واوا، وإن كان من الياء قَلَبْتَ ألفه ياء كقولك في تثنية «عصاً»: عَصَوانِ؛ لأنه من الواو، تقول: عَصَوْتُ الرجلَ إذا ضربته بالعصا، قال ذو الرمة[3]:

عَلَى عَصَوَيْها سَابِرِيٌّ مُشَبْرَقُ

[٩٤ / ب]| وفي تثنية «رجا» ـ وهو جانب/ البئر: ـ رجوان، قال الشاعر[4]:

---

(١) انظر: ص٨٦ فيما سبق من التبصرة.

(٢) نقص في «ر» و «ق».

(٣) انظر: ديوانه ص٤٩٦. وصدره:

فجاءت بنسج العنكبوت كأنه

ولم يذكره صاحب معجم شواهد العربية، ولم أهتد إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة، وهو من شواهد اللسان (عصا) و (سبر) و (شبرق) وانظر: تاج العروس (سبر) و (شبق). السابري من الثياب: الرقاق، والضمير في عصويها «للبئر» وعصو البئر: عرقوتاه، وثوب مشبرق: أُفْسِدَ نسجا وسخافة، وصار الثوب شباريق أي قطعا.

(٤) هو عبد الرحمن بن الحكم.

والبيت من شواهد ابن يعيش جـ٤ ص١٤٧، وانظر: اللسان وتاج العروس (رجا) والمقصور والممدود ص٤٥، والمخصص جـ١٥ ص١١٢، والاقتضاب ص٣٦٦، ومعجم شواهد العربية ص٤٠٦. وفي اللسان (رجا): «والرجا مقصور: ناحية كل شيء، وخص بعضهم به ناحية البئر من أعلاها إلى أسفلها.... ورمي به الرجوان: استهين به، فكأنه رمي به هنالك أرادوا أنه طرح في المهالك» وقال البطليوسي في شرح أدب الكاتب: «قوله: فلا يرمى بي الرجوان: مثل يضرب لمن يُتَهاون به، ولمن يُعرّض للمهالك».

فَــــلاَ يُرْمَى بِيَ الرَّجَـــوَانِ إِنِّي أَقَـــلُّ القَـــوْم من يُغْنِي مَكَانِي

وقال عبد الله بن[1] دُمَيْثٍ (الطائي)[2]:

تَدَارَكْتُه مِنْ[3] بين جَبْلَيْن بعـدمـا تطــاوحَـهُ لـولا أنـا الرَّجَـوَانِ

وفي تثنيـة «رِضـاً»: رِضَـوَانِ؛ لأنـه من الرضـوان، وفي عَشَـا[4] العينين: عَشَـوَانِ؛ لأنك تقول في المؤنث: (امرأة)[5] عَشْوَاء.

ولو سميت رجـلا بِعُـلاَ وهـو جمـع عُلْيَـا ثم ثَنَّيْتَ لقلت: عُلَـوَان؛ لأنـه من العُلُوِّ، وتقول في تثنية «رَحَى»: رَحَيَان، قال مُهَلْهِل بن ربيعة:

كَــأَنَّــا غُـــدْوَةً وَبَنِي أَبِينَـــا بجنب عُنَيْـزَةٍ رَحَيَـا مُـــدِيرِ[6]

وفي «هدى»: هُـدَيَـان؛ لأنـه من هَـدَيْتُ، وفي «عَمىً»: عَمَيَـان؛ لأَنَّـك تقول في الجمع: عُمْيَـان، وفي «فتىً»: فَتَيَـان؛ لأنـك تقول في الجمع: فِتْيَـان، وفِتْيَـة، فـأمّـا قولهم: الفُتُوّة فلا تدل على أن فَتىً من الواو لما ذكرنـا من جمعـه بـاليـاء؛ ولأن الإمـالـة تحسن فيـه، وإنما قلبت في الفتـوة[7] واوا للضمـة قبلهـا، وهـو مصـدر خفيف، ولو كان جمعا لكان بالياء نحو قولك: عُصِيٌّ وجُثِيٌّ.

---

(١) لم أعثر على اسم هذا الشاعر في أي مصدر من المصادر، وأظنه من الشعراء العائرين.

(٢) نقص في «ب».

(٣) في «ق»: مابين جبلين.

والبيت لم يذكره صاحب معجم شواهد العربية، ولم أهتد إلى من استشهد به في أي من كتب النحو المتداولة أو كتب اللغة أو الأدب.

(٤) في «ر»: وفي عشا من الأعشى: عشوان، وفي «ق»: وفي عشا العين...

(٥) نقص في «ب» و «ر».

(٦) وهـو من شـواهـد المبرد في الكامـل ص٣٥٢، وانظر: أمـالي القـالي جـ٢ ص١٣٥ وابن يعيش جـ٤ ص١٤٧، والأصمعيات ص١٥٥، ومعجم البلـدان (عنيزة) ومعجم مـاستعجم ص٩٧٧، والاقتضـاب ص٣٦٦، واللسـان: (رحـا)، وورد عرضا في الخزانة جـ٣ ص٥٢٠، ومعجم شواهد العربية ص١٨٥، ويروى شطره الثاني هكذا:

بجنب عنيزة رَكْنا ثبير

ولا شاهد فيه على هذه الرواية، وعنيزة من أودية اليمامة.

(٧) انظر: الأصول جـ٢ ص٤٤١، وشرح السيرافي جـ٤ ص٦١٠، واللسـان (فتا).

فإن لم يكن اشتقاق يدل على أصل الألف نَظَرْتَ:

فإنْ حَسُنَتْ فيه الإمالة ثَنَّيْتَه بالياء، وإن لم تحسن فيه الإمالة ثَنَّيْتَه بالواو، كقولك في «متى» إذا سَمَّيْتَ به وثَنَّيْتَهُ: مَتَيَانِ، و (كذلك)[1] (في)[2] بَلَى: بَلَيَانِ؛ لأن الإمالة تحسن فيها.

ولو ثَنَّيْتَ «لَدَى»[3] (وإلى)[4] لقلت: لَدَوَانِ، (وإلَوَانِ)[4] بالواو، وإنما وجب رد هذه الأسماء إلى أصولها؛ لأنك إذا زدت ألف التثنية (التقى[5] ساكنان ألف التثنية)، والألف التي في آخر الاسم[6] فلابد من حذف، أو حركة، فلو حَذَفْتَ الألفَ لالتقاء الساكنين لوجب في تثنية «عَصاً»: عَصَانِ، ثم لو أضفت هذا المثنى لقلت: عصاك فكان يلتبس الواحد بالاثنين، فَلَمَّا بطل الحذف وجبت الحركة، وإذا حُرِّكَتْ الألِفُ انقلبت إلى أصلها الذي كانت انقلبت منه لامحالة كما بينا.

فإنْ كان المقصور على أربعة أحرف فصاعدا قَلَبْتَ الألِفَ يَاءً على كل حال كقولك في مُصْطفىً: مُصْطَفَيان، وفي مُسْتَدْعىً: مُسْتَدْعَيانِ، وفي مَلْهىً: مَلْهَيَانِ، وفي يَحْيَى: يَحْيَيَان، وأعشى: أعْشَيَان.

وإنما قُلِبتْ الألفُ فيما زاد على الثلاثة ياءً؛ لأن تصريف الفعل منه بالياء كقولك: اصْطَفَى يَصْطَفِي، واسْتَدْعى يَسْتَدْعي، وألْهَى يُلْهِي فتقلِبُ الواوَ ياءً

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ق».

(٣) في «ق» يدي.

(٤) نقص في «ر» و «ق».

(٥) نقص في «ر».

(٦) في «ر»: والألف في آخر الاسم ساكنة.

بناء على المضارع، فَلَمَّا كان تصريف الفعل مِمّا زاد على الثلاثةِ بالياء وجب حمله في التثنية على الياء

وكذلك إنْ كانت الألف لأصل لها كقولك في (تثنية)[1] حُبْلَى: حُبْلَيان، وفي ذِكْرى: ذِكْرَيَانِ، وفي حُبَارى: حُبَارَيانِ، وفي زَكرِيَّا - في لغة من قصر[2] - زَكَرِيَّانِ، وفي جُمادَى: جُمَادَيَان، كما قال أبو وَجْزَةَ[3] السَّعْدِيُّ:

(تَحَسَّرَ المـاءُ عَنْـهُ واسْتَجَنَّ بِـهِ	إلفـان جيًّا من الكَتّـان والعُطب[4])
جُمَـادَيَيْنِ حُسُـوماً لا يُعَـايِنُـهُ	رَاءٍ من النَّـاسِ في أهْـلٍ ولا عَـزَبِ

وأما قولهم: مِذْرَوَانِ لطَرَفَيْ الأَلْيَتَيْن فشاذ، والقياسُ: مِذْرَيَان؛ لأن تقدير الواحد (منه)[4] مِذْرىً مثل: ذِفْرىً[5]، إلا أنهم لم يفردوا الواحدَ ثم يثنوهُ (و)[4] إنما تكلموا به مثنى فألزموه الواو لذلك.

---

(١) نقص في «ر».

(٢) في الأصل: وفي زكريا زكريان في لغة من قصر زكريا.

(٣) وكذا نسبه السيرافي في شرحه جـ٤ ص٦١٤، وترجمته في الأغاني جـ١٢ ص٢٣٩، وذكر صاحبه أن اسمه يزيد بن عبيد فيما ذكره أصحاب الحديث، وذكر أيضا أنه كان من التابعين وأنه قد روى الحديث عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ، وأنه رأى عمر بن الخطاب، هذا وبعض أبيات القصيدة في الأغاني جـ١٢ ص٢٥٠ - ٢٥١ وليس فيها الشاهد.

(٤) نقص في الأصل.

وفي الإنصاف ص٧٥٦ قطعة منه وهي قوله: «جُمَادَيَيْن حسوما»، وليس منسوبا فيه، وقد أشار صاحب معجم شواهد العربية في ص٥٧٣ إلى مافي الإنصاف، ولم يكمله، ونسبه إلى مجهول، وقد ورد الشاهد كاملا في شرح السيرافي جـ٤ ص٦١٤، وتحسر الماء عنه: انكشف، واستجن به: استتر، وجيا: اسم جمع جية وهو الموضع الذي يجتمع فيه الماء، انظر: اللسان (جيا)، والكتان: نبات معروف، والعطب بإسكان الطاء وضمها: القطن، وجماديين: تثنية جمادى وهو الشهر المعروف، وحسوما أي متتابعين، انظر: اللسان (حسم)، وفي اللسان (عزب): «وكلأ عازب لم يرع قط ولا وطئ... وقالوا: رجل عزب للذي يعزب في الأرض» ومعنى يعزب يبعد.

(٥) الذفرى: من القفا هو الموضع الذي يعرق من البعير خلف الأذن.

[٩٥ / أ] **فصل:** /فإن جمعت شيئًا من هذه الأسماء المقصورة بالواو والنون حذفت الألف من آخره؛ لالتقاء الساكنين، كقولك في مصطفى: مصطفون، (و)[١] في يحي: يَحْيَون، وفي (موسى[١] وعيسى) مُوسَوْن، وعيسَوْن وفي «زكريا» المقصور: زكريُّون.

وإنما حُذفت الألف في هذا، ولم تُحرك؛ لأنهم لو حركوها لصارت ياء مضمومة، والضمة تستثقل على الياء ومنها فَرُّوا في الواحد حتى قلبوها ألفا فلم يردوها إلى مافَرُّوا منه.

وأمّا التثنية فحركتها الفتح، والفتح خفيف، ألا ترى أنهم، يسكنون مثل الغازي، والرامي في الرفع والجر استثقالا لحركتها[٢]؟ ويفتحون في النصب فيقولون: الراميَ والغازيَ لخفة الفتحة؟ وكذلك في جَمْعِه يحذفون فيقولون: الرامُون والغازُون؛ بحذف الياء؛ لأنهم لو أثبتوها للزم أن يقولوا: الرامِيُون، والغازِيُون، وهذا مستثقل فحذفوا الحركة في الجمع كما حذفوها في الواحد، فالتقى ساكنان: الياء، وحرف الجمع فحُذفت الياءُ؛ لالتقاء الساكنين، وجُعِلت الكسرةُ التي كانت قبل الياء المحذوفة ضمة لتسلم واو الجمع.

فأمّا مُصْطَفَوْن، ومثَنَّوْن فلم يَحْتَجْ إلى ضَمّ ماقبل الواو؛ لأن الواو الساكنة تسلم إذا كان قبلها فتحة، نحو: قَوْلٍ وخَوْفٍ، فَلَمَّا سَلِمَت الواو لم يُحْتَجْ إلى أكثر من حذف الألف لالتقاء الساكنين، فاعرف ذلك.

فصل: وأما الأسماء الممدودة فهي: ماكان في آخره همزة قبلها ألف، وهي تنقسم قسمين:

---

(١) نقص في «ق».

(٢) في «ر»: لحركتها، وفي «ب» و «ق»: لحركتيها.

أحدهما: (ما)[1] همزته أصلية، والآخر: (همزته)[2] زائدة.

فأمّا ماهمزته أصلية فينقسم قسمين:

أحدهما: همزة منقلبة من حرف أصلي، والآخر: (همزة)[3] غير منقلبة.

فأمّا المنقلبة فنحو: عطاء ، وكساء، وشِفاء، وخِصَاء (فالهمزة[4] في هذا منقلبة، والأصل: عطاو، وكساو، وشقاي، وخِصَاي)؛ لأنه من عطوت، وكسوت، وخصيت، وشَفَيْتُ.

وأمّا غير المنقلبة فنحو: خِباء[5]، وقُرَّاء، ووُضَّاء ، فالهمزة أصلية، لأنه من[6] خَبَأتُ، وقَرَأتُ، وَوَضُؤْتُ.

وأمّا ماهمزته زائدة فهي أيضا على ضربين:

أحدهما: الهمزة فيه للتأنيث نحو: حمراء، وصفراء، وزرقاء.

والثاني: (ما)[7] همزته زائدة للإلحاق بالأصلي نحو: عِلْبَاء، وحِرْبَاء[8]، زيدت الهمزة فيها للإلحاق بسِرْدَاح.

فإذا ثَنَّيْتَ ماهمزته أصلية فحكمه أن تثبت فيه الهمزة (كقولك)[9]:

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في الأصل و «ر».

(٣) زيادة في «ر».

(٤) نقص في «ق».

(٥) في الأصل: فنحو: حناء.

(٦) في الأصل: لأنه من حنأت.

(٧) نقص في «ب».

(٨) جاءت هذه الكلمة لعدة معان منها: مسمار الدرع، وقيل: رأسه ومنها: الظهر، ومنها أيضا: ذكر أم حبين.

(٩) نقص في «ر» و «ق».

قُرَّاءَان، (وخِبَاءان)[1]، وعطاءان، وكساءان.

وإذا ثنيت ماهمزته للتأنيث فحكم الهمزة أن تنقلب واواً كقولك: حَمْرَاوَان، وصَفْرَاوَان، وزَكَرِيَّاوَان في لغة من مد زكرياء.

وإنما وجب أن تنقلب الهمزة في المؤنث واواً في التثنية؛ لأن الهمزة في حَمْرَاء وبابها (إنما)[2] هي مبدلة من ألف التأنيث وليست بعلامة التأنيث في الحقيقة، فَلَمَّا ثَنَّوها استثقلوا الهمزة بين ألفين مع ثقل التأنيث، فقلبوها واوا؛ لتكون أبعد من علامة التأنيث؛ لأن الياء تكون علامة التأنيث في (نحو:)[3] تذهبين، وتقومين.

وكذلك يقلبونها في الجمع بالألف والتاء كقولك: زَرْقَاوَات، وحَمْرَاوَات، وقد قلبوا الهمزة فيما ذكرنا من غير تأنيث واواً أيضا فقالوا: كِسَاوَان وعِلْبَاوَان وقُرَّاوَان.

[٩٥ / ب] وقلبها واوا/ في: عِلْبَاوَيْن، وحِرْبَاوَيْن أجودُ؛ لأنها زائدة فقويت مضارعتها لهمزة التأنيث.

وقلبها في: كِسَاوين وما كانت الهمزة فيه منقلبة من حرف من نفس الكلمة دون[4] قلبها في باب علباوين في الجودة.

وقلبها في: قُرَّاوَيْن قبيح؛ لأنها همزة أصلية غير متغيرة في الواحد، فوجب ألا تتغير في التثنية أيضا.

فصل: وتثنية ماكان في آخره هاء التأنيث بإثبات الهاء[5]، لأن التثنية لاتغير

---

(١) نقص في «ب»، وفي الأصل: وحناء ان.

(٢) زيادة في «ر».

(٣) نقص في «ب».

(٤) في «ق»: مثل قلبها.

(٥) في «ب»: وتثنية ماكان في آخره هاء التأنيث بالتاء.

الاسم عن حاله كقولك في تثنية طلحة: طلحتان، وفي ربعة: ربعتان.

فإن جمعت فبالألف والتاء كقولك: رَبَعَات، وطَلَحَات كما قال[1]:

رَحِمَ الله أعْظُماً دَفنـوهـا ... بِسِجِسْتَـان طَلْحَـةَ الطَّلَحَـاتِ

ولا يجمع ماكان في آخره هاء التأنيث بالواو والنون لئلا يجتمع في اسم واحد علامتان متضادتان (علامة[2] التأنيث) وهي الهاء، وعلامة التذكير وهي الواو والنون.

فَأمّا سائر الأسماء الأعلام المذكرة ممن[3] يعقل وليس في آخره هاء فبابُ جَمْعِهِ الواوُ والنونُ نحو قولك: جعفرون، وخالدون وما أشبه ذلك.

فالأسماء المؤنثة وجميع المذكر مما لايعقل إذا جمعْتَه جمع السلامة فبالألف والتاء نحو: هِنْدَات، وزَيْنَبَات، (وحُبْلَيَات)[4]، وحمامات، وسرادقات[5]، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

---

(١) هو عبيد الله بن قيس الرقيات. انظر: ديوانه ص٢٠.

والبيت من شواهد السيرافي جـ٤ ص٦٢٢ ـ ٦٢٣، وانظر: الإنصاف ص٤١، وابن يعيش جـ١ ص٤٧، والهمع جـ٢ ص١٢٧، والدرر جـ٢ ص١٦٢، والمخصص جـ١٧ ص٧٩، ومعجم البلدان (سجستان)، واللسان (طلح) ومعجم شواهد العربية ص٧٦، وطلحة الطلحات هو طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي، وقيل: كان كريما، وأنه زوج مائة عربي بمائة عربية، ودفع مهورهن من ماله، فولد لكل واحد منهم ولد فسماه طلحة فأضيف إليهم، وقيل في سبب هذه التسمية غير ذلك. وسجستان: قال عنها ياقوت: «ناحية كبيرة، وولاية واسعة، ذهب بعضهم إلى أن سجستان اسم للناحية، واسم مدينتها زرنج».

(٢) نقص في «ب».

(٣) في «ب» و «ق»: مما.

(٤) نقص في «ر».

(٥) في اللسان: (سردق) «السرادق: ماأحاط بالبناء.. وفي التنزيل: ﴿أحاط بهم سرادقها﴾ في صفة النار، أعاذنا الله منها، قال الزجاج: صار عليهم سرادق من العذاب، والسرادق كل ماأحاط بشيء..».

بَابُ جَمْعِ التكسيرِ

اعلم أَنَّ جَمعَ التكسير كثيرُ الاختلاف، لا يكاد يسلم فيه بناء[1] من كثرة الشذوذ، وأكثره[2] اختلافا أَبنية الثلاثي؛ لأَنها أكثر من غيرها في الكلام، وأكثر الثلاثي (اختلافا)[3] ما كان على فَعْل نحو: كَلْب، لأنه أخف أبنية الثلاثي، وأكثرها، واذا كَثُرَ الشيء في بابه كَثُرَ التصرف فيه.

وأنا أذكر (لك)[4] ان شاء الله القياسَ في كل صِنْفٍ مما يجمع (و)[5] المشهورَ الكثيرَ فيه ليُعْمَلَ عليه، وجُمَلاً مِمَّا خرج عن بابه إذْ كان الجمع بابا لا يأتي عليه القياس، وبالله أستعين.

اعلم أن أبنية الثلاثي من غير زيادة عشرة، وهي:

فَعْل نحو: كَلْب، وفِعْل نحو: عِدْل[6]، وفُعْل نحو: قُفْل، وفَعَل نحو: جَمَل[7]، وفَعِل نحو: كَتِف، وفَعُل نحو: عَضُد، وفِعَل نحو: ضِلَع، وفِعِل نحو: إِبِل، وفُعَل نحو: رُبَع[8]، وفُعُل نحو: عُنُق.

---

(١) في الأصل، وفي «ر» و «ق»: باب.

(٢) في الأصل: وأكثر اختلافا.

(٣) نقص في «ر».

(٤) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٥) نقص في «ق».

(٦) العدل بكسر العين: العديل والنظير، وقيل: هو المثل.

(٧) في «ب» و «ق»: نحو: جبل.

(٨) الربع بضم الراء وفتح الباء: الفصيل الذي ينتج في الربيع وهو أول النتاج سمي ربعا، لأنه إذا مشى ارتبع وربع أي وسع خطوه وعدا.

فأما فَعْلٌ مفتوح الفاء ساكن العين فقياسُ جمعه في أدنى العدد ـ وهو من الثلاثة إلى العشرة ـ أَفْعُل كقولك: كَلْبٌ وثلاثة أَكْلُب، وفَرْخ وسبعة أَفْرُخ، وفَلْس وخَمسة أَفْلُس، وكَعْب وعشرة أَكْعُب.

وكذلك إن كان لام الفعل منه واواً أو ياءً كقولك: دَلْو، وأَدْلٍ وظَبْي، وأَظْبٍ، فهذا وزنه أَفْعُلٌ، وكان الأصل: أَدْلُوٌ، وأَظْبُيٌ فاستثقلوا الضمة على الواو والياء فحذفوها، وكسروا ما قبل الواو لتَنْقَلِبَ ياء؛ لئلا يشبه آخرُه آخرَ الفعل.

وكذلك المضاعف نحو: ضَبّ، وأَضْبٍ، وبَتّ[1]، وأبْتٍ.

وأمَّا جمعه الكثير فيجيء[2] على فِعَال/ وفُعُول كقولك: كِلاَب، وفُلُوس، وظِبَاء، وضِبَاب. [٩٦ / ١]

وربما اجتمعت اللغتان في واحد كقولهم: كِعَاب، وكُعُوب، وفِرَاخ وفُرُوخ[3] ودِلاء، ودُلِيّ، وبِتات، وبُتُوت.

ويجيء على فَعِيل نحو كَلِيب، وعَبِيد، وليس بكثير.

وتلحق فِعَالاً، وفُعُولاً الهاءُ كقولك: صَقْر (وصُقُور)[4] وصُقُورَة، وفَحْل (وفُحُول)[4] وفُحُولَة، وفِحَالَة[5].

ويجيء على فِعَلَة، قالوا: فَقْعٌ وفِقَعَة، وجَبءٌ وجِبَأة، وهما ضربان من الْكَمْأة.

---

(١) البت: كساء غليظ مهلهل مربع أخضر، وقيل: هو من وبر وصوف.

(٢) في الأصل: يجيء.

(٣) في كتاب سيبويه جـ٢ ص١٧٥: «وأما الفعول فنسور وبطون، وربما كانت فيه اللغتان، فقالوا: فُعُول وفِعَال، وذلك قولهم: فُرُوخ وفِرَاخ، وكعوب وكعاب».

(٤) نقص في الأصل.

(٥) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص١٧٦.

ويجيء على فُعْلان وفِعْلان كقولك: بَطْنٌ وبُطْنان، وظَهْر وظُهْران، وجَحْش وجِحْشَان، وعَبْد وعِبْدَان.

ويجيء في جمعه القليل أَفْعَال، وليس بالقياس، قالوا: أَفْرَاخ، وأَفْرَاد، وأجداد[1]، وأزناد، قال الأعشى[2]:

وُجِدتَ إذا اصطلحوا خَيْرَهُم ... وزَنْدُك أَثْقَبُ أَزْنَادِهَا

وقال الحطيئة[3]:

ماذا أقول لأَفْرَاخٍ بِذِي مَرَخٍ ... حُمْرِ الحواصِلِ لا مَاءٌ ولا شَجَرُ

وقد جاء أفاعل، قالوا: رَهْطٌ وأراهِط، وليس بالقياس، قال سَعْدُ بن مالك:

يا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ التي ... وضَعَتْ أَراهِطَ فاسْتَراحُوا[4]

---

(١) في الأصل، وأجناس.

(٢) انظر: ديوانه ص٥٤.

وهو من شواهد سيبويه جـ٢ ص١٧٦، وانظر: المقتضب جـ٢ ص١٩٦، وابن يعيش جـ٥ ص١٦، والعيني جـ٤ ص٥٢٦، والتصريح جـ٢ ص٣٠٤، والأُشموني جـ٤ ص١٥١ ومعجم شواهد العربية ص١٣١، والزَّند: هو العود الأعلى الذي يقدح به النار، والزند الثاقب هو الذي إذا قدح ظهرت ناره، جعل ثقوب زنده مثلا لاتساع معروفه، وكثرة خيره.

(٣) انظر: ديوانه ص٢٠٨.

وهو من شواهد المبرد في المقتضب جـ٢ ص١٩٦، والكامل ص٣٤٤، وانظر: الخصائص جـ٣ ص٥٩، وأمالي ابن الشجري جـ١ ص٣٢٩، ومختارات ابن الشجري جـ٣ ص٨ وابن يعيش جـ٥ ص١٦، والعيني جـ٤ ص٥٢٤، والتصريح جـ٢ ص٣٠٤، والأُشموني جـ٤ ص١٥٠، ومعجم البلدان (طلح)، و (مرخ)، ومعجم ما استعجم (طلح)، ومعجم شواهد العربية ص١٦٢، ومرخ: ذكر ياقوت أنه واد بين فدك والوابشية خَضِرٌ نَضِرٌ كثير الشجر».

(٤) هذا الشاهد مكرر، وقد مضى في باب النداء، انظر ص٢٤٣ فيا مضى من التبصرة وأتى به هٰهنا شاهدا على تكسير فَعْل على أفاعل، قال المرزوقي في شرح حماسة أبي تمام ص٥٠١ «وأراهط جمع، يقال: رهط وأراهط، والرَّهط يقع على ما دون العشرة، وانظر: اللسان (رهط) وفي ابن يعيش جـ٥ ص٧٣: «وليس القياس في رهط أن يجمع على أراهط لأن هذا البناء من جموع الرباعي وما كان على عدته نحو جعفر وجعافر، وجدول وجداول، وأرنب وأرانب، ورهط ثلاثي فلا يجمع عليه، فكأنَّهم حين قالوا: أراهط جمعوا أَرْهُطاً في معنى رَهْط وإن لم يستعمل وليس أَرْهُط بجمع رَهْط، إذ لو كان كذلك لم يكن شاذا، ويدل على ذلك أن الشاعر قد جاء به لما احتاج اليه، قال: =

و (قد)[1] قيل: أراهط جمع أَرْهُطٍ، فهذا قياس.

وإن كان ثانيه واواً أو ياء فقياس جمعه في أدنى العدد أن يجيء على أفعال كقولك: ثَوْب وأَثْواب، وحَوْض وأحواض، وبَيْت وأَبْيَات وشَيْخ وأَشْيَاخ.

وقد جاء على أَفْعُل شاذا، شبهوه بالصحيح، قالوا: أَعْيُن (وأَثْوُب)[2] قال الراجز[3]:

لِكُلِّ عَيْشٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثْوُبَا

وإنَّما كان قياس هذا أن يجيء على أَفْعَال؛ لأَنه لو جاءَ على أَفْعُلٍ لوقعت الضمة على الواو والياء، وهي مستثقلة عليهما، فَعُدِلَ إلى أَفْعَال لذلك.

والجمع الكثير من بنات الواو يجيء على فِعَالٍ، ومن بناء الياء على فُعُولٍ نحو حِيَاضٍ، وثِيَابٍ، وشُيُوخ، وبُيُوت، انفردت بنات الياء بفُعُول؛ لأَنَّ الضمة

=

وفاضح مفتضح في أرهطه

وقال البغدادي في الخزانة جـ١ ص٢٢٤: «وهو جمع أرْهُطٍ جمع رَهْط.. وقد جاء أرهط مستعملا، قال رؤبة:

وهو الذليل نفرا في أَرْهُطِه

وزعم أكثر النحويين أن أراهطَ جمعُ رَهْطٍ على خلاف القياس».

(٢) نقص في «ق».

(٣) مكرر في «ق».

(٤) هو معروف بن عبد الرحمن كما في اللسان (ثوب).

والبيت من شواهد سيبويه جـ٢ ص١٨٥، وانظر: المقتضب جـ١ ص٢٩، ١٣٢ وجـ٢ ص١٩٩، ومجالس ثعلب ص٤٣٩، ٤٤٠، والمنصف جـ١ ص٢٨٤، وجـ٣ ص٤٧، والتصريح جـ٢ ص٣٠٣، والأشموني جـ٤ ص١٤٨، واللسان (ثوب) وقد وردت كلمة «أثوب» غير مهموزة في كتاب سيبويه، بيد أنها همزت عند الشنتري وكذا في معظم المصادر، وفي اللسان: «والثوب: اللباس، واحد الأثواب والثياب، والجمع أثوب، وبعض العرب يهمز فيقول: أثؤب لاستثقال الضّمّة على الواو، والهمزة أقوى على احتمالها منها».

وفي تصريف المازني جـ١ ص٢٨٤: «.. ألا ترى أن الواو إذا انضمت فروا منها إلى الهمزة فقالوا: أدؤر، وأثؤب... فالهمزة في الواو إذا انضمت مطردة».

على الياء أَخَفُّ منها على الواو، وانفردت بنات الواو بِفِعَالٍ؛ لخفّة الفتحة على الواو[1].

وقد جاء (على)[2] فِعْلان من بنات الواو نحو: ثَوْرٍ وثِيران، وعلى فِعَلَةٍ نحو: (ثَوْرٍ وَ)[3] ثِوَرَةٍ، وزَوْج وزِوَجَةٍ، وعَوْدٍ وعِوَدَةٍ.

وربما استغنوا بالجمع القليل عن الكثير نحو: لَوْح وأَلْوَاح.

وقد جاء من بنات الياء على فُعُولة نحو: عُيُورَة، وخُيُوطَة في جمع عَيْرٍ وخَيْطٍ.

فصل: وأما فُعَلٌ مضموم الفاء مفتوح العين فإن بابه أَنْ يجيء على فِعْلان في القليل والكثير، وأكثر ما يقع على الحيوان نحو: جُعَلٍ[4] وجِعْلانٍ،[5] وجُرَذٍ وجِرْذَانٍ (وَهُبَع[6] وَهِبْعَان[3] وصُرَد[7] وصِردان) (وضُبَع[8] وَضِبْعَان[9]).

وقد شذ منه: رُبَعٌ[10]، ورُطَبٌ فجاء على أَرْبَاع، وأَرْطَاب. فأما رُبَعٌ فحُمِل على جُمَل (وأجمال)[11] لأنه بابه.

---

(١) في «ب»: على الياء.

(٢) نقص في «ق».

(٣) نقص في «ب» و «ق».

(٤) الجعل: دابة سوداء من دواب الأرض.

(٥) الجرذ: الذكر من الفأر، وقيل: الذكر الكبير منه.

(٦) الهبع: الفصيل الذي ينتج في الصيف، وقيل: هو الفصيل الذي فصل في آخر النتاج،... وسمي هبعا، لأنه يهبع إذا مشى أي يمد عنقه.ويتكاره ليدرك أمَّه.

(٧) الصّرَدُ: طائر فوق العصْفُور.

(٨) لم أعثر في كتب اللغة التي بين يدي عن ضُبَع بضم الضاد وفتح الباء.

(٩) نقص في «ر» و «ق».

(١٠) انظر سيبويه جـ٢ ص١٧٩، والمقتضب جـ٢ ص٢٠٥.

(١١) نقص في «ق». وجُمَل اسم امرأة.

وأما رُطَبٌ فليس من هذا الباب، لأنه جَمْعُ رُطَبَةٍ كقولك تَمْرة، وتَمْر، ولا يلزم جمعه، لأنه اسم جنس، فهذان البناءان أعني فَعْلاً مفتوح الفاء/ ساكن العين، وفُعَلاً مضموم الفاء مفتوح العين ينفرد كل واحد منهما بما ذكرناه من الجمع. [٩٦ / ب]

فصل: وأمَّا الأبنية الثمانية الأُخَرُ فقياس جمعها كلها في أدنى العدد أَفْعَالٌ نحو: جَمَل و[1] أَجْمَال، وكَتِف وأَكْتَاف، وعَضُد وأَعْضَاد وعِدْل وأعدال، وقُفْل وأَقْفَال، وضِلَع وأَضْلاع، وطُنُب[2] وأَطْنَاب وإبل وآبَال.

فأَمَّا جَبَل وأَجْبُل، وزَمَن وأَزْمُن، وضِلَع وأَضْلُع، وجميع ما خالف أَفْعَالاً في جميع هذه الأبنية فهو شاذ.

والمعتل يجري مُجْرى الصحيح في القياس والشذوذ، وذلك نحو: رَحىً وأَرْحَاء، وقَفاً وأَقْفَاء.

وكذلك ما اعتلت عينه نحو: بَابٍ وأَبْوَاب، وبَاعٍ[3] وأَبْوَاعٍ، وتَاجٍ وأَتْوَاجٍ؛ لأن هذا كله على فَعَل، أصله: بَوَب، وبَوَع[4]، وتَوَج، وأما دارٌ وأَدْؤُرٌ، وسَاقٌ وأَسْؤُقٌ، ونَارٌ وأَنْؤُرٌ فهو عند سيبويه[5] خارج عن القياس بمنزلة: جَبَل وأَجْبُل.

وأما يونس[6]: فعنده أن هذا جمع يختص به المؤنث.

---

(١) في «ب» و «ر»: نحو: جبل وأجبال.

(٢) الطنب: حبل الخباء.

(٣) في «ب» و «ر» و «ق»: وقاع وأقواع.

(٤) في «ب» و «ر» و «ق»: وقوع.

(٥) انظر: الكتاب جـ٢ ص١٨٧.

(٦) انظر: الكتاب في الموضع السابق.

قال سيبويه[1]: ولو كان من أجل التـأنيث لما قيل: رَحىً وأَرْحَاء، وغَنَم وأَغْنَام، وقَدَم وأَقْدَام.

وكـذلـك مـا كان على فِعْـل أو فُعْـل من بنـات اليـاء والـواو فهـذا جمعـه كقولك: جِيد وأَجْيَاد، وَمِيل وأَمْيال، وعُود وأعواد، وغُول وأغوال.

وأما بناء أكثر العـدد فقيـاسـه فِعَـالٌ وفُعُولٌ نحو: جَبَل وجِبَـال[2]، ورَجُل ورِجَـال، وبِئْر وبِئَـار، وقُرْط وقِرَاط[3]، وأَسَد وأُسُود. (وضِلَع[4] وضُلُـوع، ونَمِر ونُمُور، وجِذْع وجُذُوع)، وبُرْد وبُرُود، ويلحق فِعَالاً الهـاءُ نحو: ذَكَر وذِكَـارَة، وحَجَر وحِجَارة، وجَمَل وجِمَالة.

وقد جاء فَعَل على فُعْل نحو: أَسَد وأُسْد[5]، ومن المعتل فَعَلٌ على فُعْل نحو: دَار ودُور، ونَاب ونيب.

وقد يجيء فَعَلٌ على فُعُلٍ[6] بضم الفاء والعين نحو: أَسَـد وأُسُـد، وقـد يجيء فَعَل على فُعْلان وفِعْلان نحو: خَرَب[7] وخِرْبَـان، وحَمَل وحُمْلان، ومن المعتل: تَاجٌ وَتِيجَان، وقَاعٌ وَقِيعَانٌ، وَجَارٌ وجِيرَانٌ، وقد جاء فُعْلٌ على فُعْلٍ نحو فُلْـكٍ في الواحد، وفُلْكٍ في الجميع[8]، قال الله عز وجل: ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾[9] فهذا

---

(١) انظر: الكتاب في الموضع السـابق.

(٢) في «ق»: وأجبال.

(٣) في «ق»: وأقراط.

(٤) نقص في الأصل.

(٥) في «ق»: وأسود.

(٦) في «ق»: على فعول بضم الفاء والعين نحو أسد وأسود.

(٧) الخرب: ذكر الحبارى، وقيل: هو الحبارى كلها.

(٨) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص١٨١.

(٩) الآية ٤١ من سورة يس.

واحد، وقال عز وجل: ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ[1] وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾، وهذا جمع.

وقد جاء فُعْلٌ على فِعْلاَن نحو حُشّ[2] وَحِشَّان، وفي المعتل: عُود وعِيدان، وكُوز وكِيزان، وكذلك فِعْل على فُعْلان نحو زِقّ[3] وزُقّان، وذِئب وذُؤْبان.

وقد جاء فُعْل على فِعَلة نحو: قُرْط وقِرَطة، وخُرْج وخِرَجة، وكذلك فِعْل على فِعَلة نحو قِرْد وقِرَدة.

وقد جاء فَعُل على فَعْلَة نحو: رَجُل ورَجْلَة، وفَعِل على فُعْل نحو: نَمِر ونُمْر.

وقد يستغنون بالجمع القليل عن الكثير نحو: رَسَن وأَرْسَان، وعِدْل وأَعْدَال، وقُفْل وأقفال، ولا يجمع[4] على غير هذا.

وكذلك يستغنون بالكثير عن القليل نحو سَبُع وسِبَاع، وشِسْع وشُسُوع، وجُرْح وجِرَاح (و)[5] لا يُجْمَع جَمْعَ القليل، وكذلك في المعتل: بَاب وأَبْواب، ومَال وأَمْوال، اقتصروا عليه، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

---

(١) الآية ٢٢ من سورة يونس.

(٢) في اللسان (حشش): «والحَشُّ والحُشّ: جماعة النخل.. والحش أيضا: البستان.. والحش: المتوضَأ، سمي بذلك. لأنّهم كانوا يذهبون عند قضاء الحاجة إلى البساتين، وقيل: الى النخل المجتمع يتغوّطون فيها، على نحو تسميَتِهم الفناء عذرة..».

(٣) الزق: السقاء، والزق من الأُهُبِ كل وعاء اتخذ لشّراب ونحوه، وقيل: لا يسمى زقا حتى يسلخ من قبل عنقه.

(٤) في «ق»: ولا يجمع هذا على غير هذا.

(٥) نقص في الأصل و «ب».

بَابُ جَمْعِ ما لحقته الهاءُ في أَبْنِيَةِ الثُّلاَثِي

[٩٧ / ا] وهي ستة أَبنية/ فَعْلة نحو: جَفْنةٍ، وفِعْلة نحو: كِسْرَةٍ، وفُعْلة نحو: ظُلْمَةٍ، وفَعَلة نحو: رَحَبَةٍ، وفَعِلة نحو: مَعِدة، وفُعَلة نحو تُهَمَةٍ.

فَأَمّا فَعْلَة بفتح الفاء وتسكين العين: فإن جَمْعَهَا المكسر على فِعَالٍ نحو: جَفْنَةٍ وجِفَانٍ، وقَصْعَةٍ وقِصَاعٍ، وجَمْعُها الْمسَلَّم بالألف والتاء نحو: جَفَنَاتٍ وقَصَعَاتٍ، وتفتح الثانيَ منه إذا كان اسْماً، وتتركه على سكونه إنْ كان صفة للفرق بينهما، فالاسم ما ذكرنا.

والصفة نحو: عَبْلَة[١]، وخَدْلَة[٢]، تقول (فيه)[٣]: عَبْلاَت، وخَدْلات بتسكين (الثاني)[٤]، وكانت الصفة أوْلى بالتّسْكين؛ لأَنها أثقل من الاسم.

وجَمْعُ الصفة أيضا الكثير[٥] فِعَال نحو: خِدَال، وَعِبَال.

وكذلك إن كان عين الفعل واوا أو ياء أسكنْتَ الثانيَ كقولك جَوْزات[٦] ولَوْزات، وخَيْات، وعَيْبات[٧]؛ لأَنَّهم استثقلوا الحركة على الواو والياء؛ لأَنَّ

---

(١) في اللسان (عبل): «العبل الضخم من كل شيء، والأنثى عبلة..».

(٢) في اللسان (خدل): «الخدلة من النساء: الغليظة الساق المستديرتها».

(٣) نقص في الأصل.

(٤) نقص في «ق»...

(٥) في «ب» و «ر» و «ق»: وجمع الصفة أيضا على التكسير فعال...

(٦) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص١٨٩.

(٧) في اللسان (عيب): «العيبة: وعاء من أدم يكون فيها المتاع... وعيبة الرجل: موضع سره على المثل، وفي الحديث: الأنصار كَرِشي وَعَيْبَتِي، أي خاصتي، وموضع سري».

الحركة عليها أثقل منها على سائر الحروف، ومن العرب[1] من يجريه على قياس تمرة وتَمَرات فيفتح الثاني، وهي لغة هذيل، قال شاعرهُم[2]:

أَبُو بَيَضَاتٍ (رَائحٌ)[3] متأوِّبٌ   رَفِيقٌ بَمَسْحِ الْمَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ

واعلم أنَّ جمع السلامة يصلح للقليل وللكثير، ولذلك قال حسان (بن[4] ثابت):

لنا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحَى   وأَسْيَافُنا يقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَمَا

لأنه أراد بالجفنات الكثيرة.

وكذلك قوله عز وجل: ﴿وَهُمْ فِي[5] الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾، وقال: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ[6]

---

(١) انظر: الخصائص جـ٣ ص١٨٤.

(٢) لم أعثر عليه في ديوان الهذليين المطبوع.

(٣) نقص في «ق».

والبيت من شواهد السيرافي جـ٥ ص٦٨، وانظر: المحتسب جـ١ ص٥٨ والخصائص جـ٣ ص١٨٤، والمنصف جـ١ ص٣٤٢، وابن يعيش جـ٥ ص٣٠ وشرح شواهد الشافية ص١٣٢، والخزانة جـ٣ ص٤٢٩، والعيني جـ٤ ص٥١٧، والتصريح جـ٢ ص٣٠١، والهمع جـ١ ص٢٣، والدرر جـ١ ص٦ والأشموني جـ٤ ص١٤٣، ومعجم شواهد العربية ص٨٤، والشاعر يصف ظليما وهو ذكر النعام، وجعله أخا بيضات ليدل على زيادة سرعته في السير؛ لأنه موصوف بالسرعة، وإذا قصد بيضاته يكون أسرع، والرائح: الذي يسير ليلا، والمتأوب: الذي يسير نهارا، والسَّبُوح: من السَّبْح وهو شدة الجري، والمراد بقوله: رفيق بمسح المنكبين: أنه عالم بتحريكها في السَّيْر، أو أنه يتحرك يمينا وشمالا، وذلك من عادة الطير، والمنكبان تثنية منكب، وهو مجتمع ما بين العضد والكتف، والشاعر يشبه ناقته بالظليم الموصوف بهذه الصفات.

(٤) زيادة في «ر». وانظر: ديوانه جـ١ ص٣٥.

وهو من شواهد سيبويه جـ٢ ص١٨١، وانظر: المقتضب جـ٢ ص١٨٨، والكامل ص٣٤٤ والخصائص جـ٢ ص٢٠٦، والمحتسب جـ١ ص١٨٧، ١٨٨، وأسرار العربية ص٣٥٦، وابن يعيش جـ٥ ص١٠، والخزانة جـ٣ ص٤٣٠، والعيني جـ٤ ص٥٢٧، والأشموني جـ٤ ص١٤٧، والجفنات جمع جفنة وهي القصعة التي يوضع فيها الطعام، والْغُرّ: البيض جمع غَرَّاء، يريد بياض الشحم.

(٥) الآية ٣٧ من سورة سبأ.

(٦) الآية ٣٥ من سورة الأحزاب.

وَالْمُسْلِمَاتِ﴾، ولم يُرِدْ بعضَهم، وإنَّما أراد جميعَ المسلمين (والمسلمات)[1] وهذا كثير.

وما يكون لام الفعل منه واواً أو ياءً فهو بهذه المنزلة نحو: رَكْوَةٍ[2] ورِكَاءٍ ورَكَوَاتٍ، وقَشْوَةٍ[3] وقِشَاءٍ وقَشَوَاتٍ، وظَبْيَةٍ وظِبَاءٍ وظَبَيَاتٍ. وقد بُنِيَ[4] فَعْلَةٌ على فُعُول[5]؛ لأن فُعُولا وفِعَالا أُخْتَان[6]، قالوا بَدْرة[7] وبُدُور، وَمَأْنَة[8] وَمُؤُون، وليس بالكثير.

وقد جاء على فُعَل وهو شاذ، قالوا: دَوْلَة ودُوَل، وقَرْيَة وقُرىً.

وجاء على فِعَل نحو: خَيْمَة وخِيَم، وضَيْعَة وضِيَع.

وقد جُمِعَ خِيَاماً وضِيَاعاً على القياس، قال جرير[9]:

متى كان الخِيَامُ بذي طُلُوح ... سُقِيتِ الغَيْثَ أيَّتُها الخِيَامُ

---

(١) نقص في «ب» و «ق».

(٢) الركوة: إناء صغير من جلد يشرب فيه الماء.

(٣) القشوة: قفة تجعل فيها المرأة طيبها، وقيل: هي هنّة من خوص تجعل فيها المرأة القطن، والقز، والعطر.

(٤) في «ب»، «ر»: وقد يجيء.

(٥) في الأصْل: على فُعول وفعال.

(٦) في «ب» و «ق» أخوان، وفي «ر»: وقد يجيء فعلة على فعول، قالوا: بدرة، .. وبدور، وليس بالكثير، لأن فعولا وفعالا اخوان.

(٧) في اللسان (بدر): «عين بَدْرة: يبدر نظرها نظر الخيل، وقيل: هي الحديدة النظر، وقيل: هي المدورة العظيمة» وانظر: (مأن) أيضا.

(٨) المأنة: السرة وما حولها، وقيل: هي لحمة تحت السرة إلى العانة.

(٩) انظر: ديوانه ص٢٧٨.

وهو من شواهد سيبويه جـ٢ ص٢٩٨، وانظر: المنصف جـ١ ص٢٢٤، وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٣٩، وابن يعيش جـ٩ ص٧٨، والمغني ص٣٦٨، والضرائر ص٢٨٨ ومعجم البلدان (طلوح)، ومعجم ما استعجم (ذو طلوح ص٨٩٢)، واللسان (روى) وذو طلوح: اسم موضع في حزن بني يربوع بين الكوفة وفيد، كذا قال ياقوت، وسمي المكان بذي طلوح لما فيه من الطلح، وهو شجر.

وأمَّا فِعْلَة نحو كِسْرة: فجمعُه المُكَسَّر على فِعَلٍ نحو كِسْرَةٍ وكِسَرٍ، وقِرْبَة وقِرَب، وجمعه المُسَلَّمُ بالأَلف[1] والتاء على ثلاثة أوجه:

أحدها: كِسْرات، وقِرْبات بتسكين ثانيه على الأَصل.

والثاني: كِسِرات، وقِرِبات بكسر ثانيه للاتباع.

والثالث: كِسَرات، وقِرَبات بفتح ثانيه للتخفيف.

وبنات الواو والياء من هذا البناء في الجمع المكَسَّر تجري مجرى الصحيح منه كقولك: لِحْيَة ولِحىً وفِرْيَة وفِرَى، ورِشْوَة ورِشاً.

ولا (يكاد)[2] يجيء هذا بالأَلف والتاء؛ لأَنه يُلْزِمُهُم (ذلك كسرَ الثاني فتقعُ الياءُ بعد كسرة، ويَلْزَمُهُم[3]) أَنْ يقلبوا الواو ياء فتقع بعد كسرة أيضا، وذلك مستثقل فتجنبوه، واكْتَفَوْا/ بالجمع المُكَسَّرِ عن غيره. [٩٧ / ب]

وقد جاء رِشْوات[4] على مذهب من يقول: كِسْرَاتٌ ويُسَكِّن الثانيَ، و: كِسَرَاتٌ ويفتح الثانيَ، ولا يجوز أن يجيء على مذهب من يقول:كِسِرات فيَكْسِر الثانيَ للإتباع؛ لأَنه يلزمهُم: رِشِيَات، وهذا مستثقل، ألا ترى أنه ليس في الكلام فِعِل الا إِبِل في قول سيبويه[5]؟

وأمْلَى علينا أبو عبد الله النَّمَريّ[6] زيادة على إبل:

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص١٨٢.

(٢) زيادة في «ر» و «ق».

(٣) نقص في الأصل.

(٤) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص١٨٣.

(٥) انظر: الكتاب جـ٢ ص١٧٩.

(٦) هو الحسين بن علي النمري البصري، الشاعر، النحوي، الأديب، من مشاهير الأدباء، وجلَّة الشعراء، قال عنه الثعالبي: «كان من صدور البصرة في الأدب والشعر، وقد جمع الحفظ الكثير الغزير، والعلم القوي القويم، والنظم =

إطِل[١]، وامرأة بِلِز[٢]، وأَتَـانٌ إِبِـد[٣]، وجِلِخ[٤] (جلِب)[٥] لعبـة لـلأعراب[٦] فَلَمَّـا كان التقاء الكسرتين في كلمة قليلا، وجبَ أن يكونا مع ياء بعدهما أقلَّ وأثقلَ.

وقـد جُمِعَ فِعْلَـةٌ على أَفْعُـل في حرفين، قـالـوا: نِعْمَـة وأَنْعُم، وشِـدَّة وأَشُـدّ (و)[٧]هذا قول سيبويه[٨] والفراء[٩].

(و)[١٠] قال أبو عبيدة[١١]: أَشُدٌّ جمع لا واحد له.

= الظريف المليح» له كتب منها: «أسماء الفضة والذهب »، و «معاني الحماسة» و «الملمع» وهو معجم خاص بـالألوان، وهو الوحيد الباقي من آثاره، وقد حققتـه وجيهـة أحمـد الـطل وطبعـه مجمع اللغـة العربيـة بـدمشق سنـة ١٣٩٦ هـ ١٩٧٦م، وانظر: يتيمة الدهر جـ٢ ص٣٥٨، وإنباه الرواة جـ١ ص٣٢٢، وبُغْية الوعاة ص٢٣٥.

(١) في اللسـان (إطل): «الإطِل والإطْل مثل إبِل وإبْل.. منقطع الأضـلاع من الحجبـة، وقيـل: القرب، وقيـل: الخاصرة كلها».

(٢) في اللسـان (بلز): «امرأة بِلِز، وبِلِزّ: ضخمة مكتنزة».

(٣) في اللسان (أبد): «أتان إبِد: في كل عام تلد، والإبد على وزن الإبل: الولود من أمة أو أتان».

(٤) في الأصل: وجلخ وجلب.

(٥) نقص في «ق».

(٦) في كتـاب ليس في كـلام العرب ص١٢: «ليس في كـلام العرب على فِعِل إلا ثمـانيـة أسماء: إبِـل، وإطِـل، وبأسنانه حِبَر أي صُفْرة، ولعب الصبيـان جلخ جلب، ولا أفعل ذاك أبـد الإبـد، حكاه ابن دريـد، وامرأة بِلِز ضخمـة، والبِلِص: طـائر.. ولم يَحْـكِ سيبويـه إلا حرفـا واحـدا، إبل وحـده، لأنـه بلا خـلاف، والبـاقيـة مختلف فيهن». وقـال السيوطي في الهمع جـ٢ ص١٥٩: «(وإبل) ولم يجئ غيره، واستـدرك عليـه إطل للخصر، وبلص للبلوص، ولا أفعلـه أبـد الإبد، ووئد، ومشط، وإشر، لغات، وفي الصفة: امرأة بلز أي ضخمة، وأتان إبـد أي ولود» وانظر: تـاج العروس (جلب) و (جلخ).

(٧) زيادة في «ر».

(٨) انظر: الكتاب جـ٢ ص١٨٣.

(٩) انظر: اللسـان (شدد).

(١٠) نقص في الأصل.

(١١) انظر: اللسـان (شدد) وشرح السيرافي جـ٥ ص٥٢.

وقال غيرهم[1]: أَشُدّ جمع[2] شَدّ نحو قَدّ وأقُدّ.

فصل: وأما فُعْلة نحو: ظُلْمة فجمعه المكسر على فُعَل، نحو: ظُلْمة وظُلَم، وبُرْمَة وبُرَم، وغُرْفة وغُرَف، وجمعها المُسَلَّم[3] بالألفِ والتاءِ على ثلاثة أوجه:

أحدها: ظُلْمات، وغُرْفَات بإسكان الثاني على الأصل.

والثاني: ظُلُمات، وغُرُفات بضم الثاني على الإتباع.

والثالث: ظُلَمات، وغُرَفَات بفتح الثاني تخفيفا.

وأَمَّا بنات الواو والياء من هذا المثال فهي في الجمع المكسر بمنزلة الصحيح كقولك: عُرْوَة وعُرىً، وَخُطْوَة وخُطىً، وَكُلْيَة وكُلىً، ومُدْية وَمُدَى.

وأما في الجمع المسَلَّم: فإن بنات الواو تجيء على ما قدمنا في الصحيح نحو: خُطْوَة (وخُطَوات)[4] وخُطُوَات.

وأما بنات الياء فلا تجمع بالألف والتاء في لغة من يحرك الثانيَ (بالضم)[5]؛ لأن ذلك يُلْزِمُهُم أن تجيء الياء بعد ضمة، وذلك مستثقل.

فأَمَّا من يسكن الثانيَ فإنه يجمعه على ذلك فيقول: كُلْيَات، ومُدْيَات، وقد جاءت فُعْلَة على فِعَال، قالوا: نُقْرة[6] ونِقار، وأكثر ما يجيء فِعال في جمع فُعْلة في المضاعف نحو: جُلَّة وجلال، وقُبّة وقِبَاب.

فصل: وأما فَعَلَة مفتوحة الفاء والعين نحو: رَحَبَة فجمعها المُكَسَّر على فِعَال

---

(١) في اللسان (شدد): «وقال السيرافي: القياس شَد وأشد كما قال: قد وأقد».

(٢) في شرح السيرافي جـ٥ ص٥٢: «وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى: أشد جمع لا واحد له، وقال غير أبي عبيدة: أشُدّ جمع شَد كما قالوا: قَدة».

(٣) في «ق»: السالم.

(٤) نقص في «ب».

(٥) نقص في الأصل و «ب» و «ق».

(٦) في اللسان (نقر): «النقرة: الوَهْدة المستديرة في الأرض».

نحو: رَحَبَة ورِحَاب، ورَقَبَة ورِقَاب، وكذلك المعتل نحو أَضَاة وإِضَاء، وهي الغدير، وأَمَة وإماء، وأصلها أَمَوَة، وجمعها المُسَلَّم بالألف والتاء نحو: رَحَبَات ورَقَبَات، وقد جاء في مُعْتَلِّهِ فِعَل نحو: قَامَة وقِيَم، وجاء فُعْل نحو: ناقة ونُوق.

و (قد)[1] جاء فُعُول نحو: دَوَاة ودُوِيّ، وصَفَاة وصُفِيّ، قال الراجز[2]:

كَأَنَّ مَتْنَيْـــــــــــهِ من النَّفِيِّ   مـــــواقـــــعُ الطَّيْر على الصُّفِيِّ

فصل: وأما فَعِلَة مفتوحة الفاء مكسورة العين نحو: مَعِدة فجمعها المُكَسَّرُ (على)[3] فِعَل نحو: مَعِدَة ومِعَد، ونَقِمَة ونِقَم، وهذا قليل، وجمعها المُسَلَّم بالألف والتاء على لفظ الواحد نحو مَعِدات ونَقِمَات.

وأكثر ما يجيء هذا بالألف والتاء نحو خَرِبة[4] وخَرِبات، وكَلِمَة وكَلِمَات، وخَلِفة وخَلِفات وهي الناقة[5] الحامل.

---

(١) زيادة في «ق».

(٢) هو الأخيل.

والبيت من شواهد ابن جني في الخصائص جـ٢ ص١١٢ والمنصف جـ٣ ص٧٢ وسر الصناعة جـ١ ص٢٥١، وانظر: ابن يعيش جـ٥ ص٢٢ وروايته:

كأن متنيـــــــــــه من النفي   من طـــــول إشراف على الطـــــويّ

قواقع الطير على الصفيّ

وانظر أيضا: الحيوان جـ٢ ص٣٣٩، ومجالس ثعلب ص٢٤٩، وأمالي القالي جـ٢ ص١٠، والمخصص جـ١٠ ص٩٠ واللسان (صفي) و (نفي)، ومعجم شواهد العربية ص٥٦٣. النفي: ما وقع عن الرشاء من الماء على ظهر المستقى، لأن الرشاء ينفيه، وقيل: هو تطاير الماء عن الرشاء عند الاستقاء، والصُّفي جمع صفاة وهي الصخرة الملساء، أو هي الحجر الصلد الضخم الذي لا ينبت شيئا، ويرى بعضهم أن الصفي جمع تكسير لصفا الذي هو جمع الصفاة، قال ابن جني في الخصائص جـ٢ ص١١٢: «إنما هو تكسير «صفا» الذي هو جمع صفاة، إذ كانت «فعلة» لا تكسر على فعول، إنما ذلك فعلة كبدرة وبدور..».

(٣) نقص في الأصل.

(٤) في اللسان (خرب): «والخربة: موضع الخراب، والجمع خربات، وخرب».

(٥) انظر: اللسان (خلف).

ولا يقال: خِرَب، و (لا)[1]/ خِلَف على قياس مِعَدٍ. [٩٨ / أ]

وأما فُعَلَة مضمومة الفاء مفتوحة العين نحو: تُهَمَةٍ، فجمعها المُكَسَّرُ على فُعَل نحو: تُهَمَة وتُهَمٌ، وتُخَمَةٌ وتُخَمٌ.

وأمـا رُطَبٌ فليس بتكسير رُطَبَـةٍ، وإنما هـو اسم الجنس مثـل: تَمْرٍ وبُرٍّ، والـدليل على ذلـك أنـه مـذكَّر، تقول: هـذا الرُّطَبُ، وبيـعَ[2] الرُّطَبُ، وتُصَغِّرُه فتقول: (هذا)[3] رُطَيْبٌ.

وأما تُخَمٌ وتُهَمٌ فهما مُؤَنثان، تقول: هذه تُخَمٌ، و(هذه)[4] تُهَمٌ، فاعرف ذلك إن شاء الله.

فصل: وأَمَّا ما كان من هـذا البـاب اسْمَـاً للجنس الـذي خلقـه الله عز وجل، دون مـا يصنعـه الآدميـون، نحـو: تَمْرَةٍ وتَمْرٍ، ونَخْلَـة ونَخْـلٍ، وبَهْمَـةٍ[5] وبَهْمٍ، ودُرَّةٍ[6] ودُرّ، وأَكَمَةٍ وأَكَمٍ، ونَبِقَةٍ ونَبْق، وسَمُرَة وسَمُر، (وعِنَبَةٍ)[1] وعِنَب، ورُطَبـة ورُطَب، فالبَاب فيه إذا أردت جمع أدنى العدد (منه)[7] أن تجمعه بالألف والتـاء على قياس ما ذكرنا في الباب الذي قبل هـذا نحو: تَمْرَةٍ وتَمَرَات ودُرَّة ودُرَّات، (وأَكَمَة و[8] أكَمَات)، وسَمُرَة وسَمُرَات، وعِنَبَةٍ وعِنَبَات وبَهْمَـة وبَهَمَـات، ونَخْلَـة ونَخَلات.

---

(١) نقص في «ق».

(٢) في «ب» و «ر» و «ق»: وبلغ الرطب.

(٣) زيادة في «ر».

(٤) نقص في الأصل.

(٥) البهمة: الصغير من أولاد الغنم والبقر ذكرا وأنثى.

(٦) في اللسان (درر): «الدرة: اللؤلؤة العظيمة».

(٧) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٨) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

وإن أردت الجمع الكثير حذفْتَ الهاءَ ورددته إلى اسم الجنس نحو: تَمْر، وذُرّ، وسَمُر، وعِنَب، (وبَهْم)[1]، ونَخْل.

وقد جمع هذا الاسم الواقع على الجنس لاختلاف أنواعه، تُمُورٌ، وتَمْرَان، وصُخُور، (ونَخِيل)[2] (وثِمَار)[3]، وسِخَال[4]، وإكام[5].

وأمّا ما كان من الأجناس في آخره ألف التأنيث مقصورة أو ممدودةً فإن واحدَه بلفظ جميعه نحو: حَلْفَاء[6] للواحدة والجمع، وطَرْفَاء للواحدة والجمع وكذلك: بُهْمَى للواحدة والجمع وهي نَبْتٌ فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ر» و «ق».

(٣) نقص في «ق».

(٤) السخال جمع سخلة، وهي ولد الشاة من المعز والضأن ذكرا كان أو أنثى.

(٥) في «ق»: وشجار وإكام.

(٦) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص١٨٩، وقال ابن السراج في الأصول جـ٢ ص٤٦٩: وقالوا: حلفاء للجميع، وحلفاء واحدة، وطرفاء مثله، وهذا عندي إنما يستعمل فيها ليحقر الواحد منه، قال أبو العباس : حدثني أبو عثمان المازني عن الأصمعي قال : واحد الطرفاء طرفة، وواحد القصباء قصبة، وواحد الحلفاء حَلِفَة تكسر اللام مخالفة لأختيها».

بَابُ جمع ماكان على أربعة أَحْرُفٍ فصاعداً

أمّا ماكان على فِعَال بكسر الفاء فجمعه في أدنى العدد أَفْعِلَة نحو: حِمَارٍ وأَحْمِرَة وفِرَاشٍ وأَفْرِشَةٍ، وكذلك بنات الواو والياء والمضاعف نحو: خِوان[1] وأَخْوِنَة ورِوَاق وأَرْوِقَة، وسِقاءٍ وأَسْقِيَةٍ، وكِسَاءٍ وأَكْسِيَة، وجِلاَلٍ و[2] أَجِلَّةٍ[3]، وعِنَانٍ وأَعِنَّةٍ.

وجمعه الكثير على فُعُلٍ نحو: حِمارٍ وحُمُرٍ، وفِرَاشٍ وفُرُشٍ، ويجوز التخفيفُ نحو فُرْشٍ وحُمْرٍ.

ويستغنون بالجمع القليل عن الكثير، وبالكثير عن القليل:

فمِمَّا اسْتُغْنِيَ بكثيره عن قليله من هذا الباب كِتَاب وكُتُب، وجِدَار وجُدُر، فلا يقال: أَكْتِبَةٌ ولا أَجْدِرَةٌ.

ومِمّا اسْتُغْني بقليله عن كثيره المضاعف نحو: عِنَان وأَعِنّة، وكِنَان[4] وأَكنة، وليس فيه فُعُل؛ لئلا يلتقي حرفان من جنس واحد من غير إدغام، وذلك مستثقل.

وكذلك ماكان من بنات الواو والياء نحو: غِطَاءٍ (وأغطية)[5]، وكِسَاءٍ

---

(١) في اللسان(خون): «الخوان والخوان: الذي يؤكل عليه. معرب».

(٢) في اللسان(جلل): «جلال كل شيء: غطاؤه».

(٣) في «ب»: وخلال وأخلة.

(٤) في اللسان: (كتن): «الكتان: وقاء كل شيء وستره».

(٥) نقص في «ق».

وأكسيـة، وسِقـاءٍ وأسقيـة؛ لأن الهمـزة التي في آخره منقلبـة من واو أو يـاء فـاسْتَغْنَوا بقليلـه عن كثيره؛ لأنـه كان يلزمهم لو جمعوه على فُعُلٍ أن يقـولـوا: كُسُوّ وغُطُوّ، ثم تقلب الواوُ يـاء على قيـاس مـاذكرنـا في أَدْلٍ جمـع دَلْـوٍ، وكان يلزمهم (لو جمعوه[1]) أن يقـولـوا (أيضـا)[2] بعـد القلب: سُقٍ، وكُسٍ، فلمّـا كان [٩٨ / ب] يُؤَديهم إلى هذا التغيير لم يجمعوه على الكثير، واسْتَغْنَوا بالقليل.

وأمّا ماكان ثانيه واوا نحو: خِوَان، ورِوَاق فإنهم إذا جمعوه على فُعُلٍ أسكنوا الـواو؛ لأنّ الضمـة تستثقـل عليهـا فيقـولـون: خُـوْنٌ، ورُوْقٌ؛ لأنهم إنمـا[3] كانـوا يخففون (مثْل)[4] حُمْر، وأُزْر استثقالا لضمتين من غير واو، فـإذا اجتمع مع ذلـك الواوُ لزم التخفيف؛ لثقل الواو.

(وأمّا ماكان ثـانيـه يـاء فـإنـه يجيء[4] على الأصل نحو: عِيَـان وعُيُن؛ لأنّ الياء أخفُّ من الواو)، والعِيان حديدة[5] من أداة الفـدان، ومن خفف في: حُمْرٍ وأُزْرٍ قال في جمع عِيان: عِين بكسر (العين)[6] على قياس بِيضٍ.

فصل: وأمّا ماكان على فَعَال بفتح الفـاء فجمعـه القليل أَفْعِلَـةٌ كزمـان وأَزْمِنَـةٍ ومَكَانٍ وأَمْكِنةٍ، وقَذَال وأَقْذِلَةٍ.

وجمعه الكثير بتلك المنزلة نحو: قُذُل وقُذْل.

---

(١) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٢) نقص في الأصل.

(٣) في «ب»: لأنهم لما كانوا يخففون...

(٤) نقص في «ق».

(٥) انظر: اللسان (عين).

(٦) نقص في «ر».

ويستغنون أيضا بالقليل عن الكثير (مثل ما[1]) اسْتَغْنَوْا بأَزمِنَةٍ وأَمْكِنَةٍ عن الكثير، وبنات الواو والياء في هذا بمنزلة ذلك[2]، تقول: سَمَاء وأَسْمِيَة، وعَطَاء وأَعْطِيَة.

وماكان على فُعَال مضموم الفاء بتلك المنزلة في أدنى العدد نحو: غُرَاب وأَغْرِبَة، وخُرَاج[3] وأَخْرِجَة.

والجمع الكثير فِعْلَان نحو: غِرْبَان، وخِرْجَان، وقد جاء غُرُبٌ في جمع غُراب مثل: حُمُر في جمع حِمَار (و)[4] لم يذكره سيبويه[5] قال جرير بن الحارث[6] الأزدي:

تباطأتم أن تدركوا رجل شَنْفَرَى وأَنْتُمْ خِفَافٌ ثَمَّ أَجْنِحَةُ الْغُرْبِ

وهو مخفف من غُرُب مثل: حُمُر؛ لأن فِعَالا، وفُعَالا أخوان، فجاز في أحدهما ماجاز في الآخر.

وقالوا: غُلام وغِلْمَة[7] في أدنى العدد، ولم يقولوا: أَغْلِمَة شبهوه بفِتْيَةٍ؛ لأنها أقل العدد.

---

(١) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٢) في «ر»: بمنزلة ذلك مثل فعال.

(٣) في اللسان (خرج): «والخُرَاج: مايخرج في البدن من القروح».

(٤) نقص في «ق».

(٥) ذكر سيبويه في جمع غُراب: أَغْرِبَة وغِرْبَان، انظر: الكتاب جـ٢ ص١٩٣.

(٦) كذا في الأصل و «ر» و «ق»، وفي «ب»: قال جزء بن الحارث الأسدي، وبهامش الأصل: حاجز بن الجعدُ بن عوف بن الحارث بن الأخثم بن عبد الله بن ذهل بن ملك بن سلامان الشاعر جاهلي.

هذا وقد نسبه ابن دريد في الجمهرة إلى ظالم العامري. ولم يذكره صاحب معجم شواهد العربية، ولم أهتد إلى من استشهد بهِ في كتب النحو المتداولة، وهو في جمهرة ابن دريد (غرب) جـ١ ص٢٦٨ بهذه الرواية:

مــالكم لم تـدركـوا رجـل شنفرى وأنتم خفـاف مثـل أجنحـة الغرب

وشطره الثاني في اللسان وتاج العروس (غرب).

(٧) في «ق»: وقالوا: غلام وأغلمة.

(و)[1] قـالـوا في الكثير: غِلْمَـان مثـل: غِرْبَـان (على[2] البـاب)، وكـذلـك المضـاعف وبنـاتُ الواو نحـو: ذُبَـاب وأَذِبَّـة وذِبَّـان، وحُـوَار وأَحْـوِرَة، وحِيرَان، والحُوَار: ولد الناقة.

وقد قـالوا: حُورَان كما قـالوا: زُقَّـان، والبـاب فيـه فِعْلاَن بـالكسر، إلا أن هذين الحرفين سُمِع من العرب فيهما فُعْلاَن بالضم.

ويستغنى أيضا بأحد الجمعين عن الآخر، قالوا: فُؤَاد وأَفْئِـدة، فلم يجـاوزوه، قالوا: قراد وقُرْدٌ وقِرْدَان، ولم يقولوا فيه أَفْعِلَة.

(و)[3] قالوا: كُرَاع وأَكارِع، وهو شاذ كأنهم جمعوا أَكْرُعاً.

فصل: وما كان على فَعِيل اسْماً فبـابـه في أَدْنى العـدد بمنزلـة مـامضى، كقولـك: رَغِيفٌ وأَرْغِفَة، وجَرِيبٌ[4] وأَجْرِبَة، وكَثِيبٌ وأَكْثِبَة.

وجمعه الكثير على فُعْلان بضم الفاء نحو: رُغْفان، وكُثْبَان، وجُرْبَان.

ويجيء على فُعُـل نحـو: رَغِيف ورُغُف، وقَضِيب وقُضُب، وعَسِيب[5] وعُسُب، ويُكَسَّر على أَفْعِلاء نحو: نَصِيب وأَنْصِبَاء، وخَمِيس وأَخْمِسَاء.

وقد جاء فيه فعلان بكسر الفاء، قـالوا: ظَلِيم وظِلْمَـان، وصَبِيّ وصِبْيَـان، وقَضِيب وقِضْبَان[6]، وفَصِيل وفِصْلاَن.

---

(١) نقص في الأصل و «ب» و «ق».

(٢) نقص في «ر».

(٣) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٤) الجريب: مقدار معلوم من الطعام والأرض، وقيل هو مكيال قدر أربعة أقفزة، وقيل: الجريب قدر مايزرع فيه من الأرض، وقال ابن دريد: لاأحسبه عربيا، انظر: اللسان (جرب).

(٥) العسيب: جريدة من النخل مستقيمة دقيقة يكشط خوصها، انظر: اللسان (عسب).

(٦) في «ب»: وقِضْبان وقُضْبان.. وفصْلان وفُصْلان.

وقالوا: قَطِيع وأَقاطِيع[1]/ وهو شاذ. [99 / 1]

فإن كان فعيلٌ صفةً فجمعُه فُعَلاَءُ نحو كَرِيمٍ وكُرَمَاءَ، وظَرِيفٍ وظُرَفَاءَ، وعَلِيمٍ وعُلَمَاءَ وفَقِيهٍ وفُقَهاءَ.

وقد جاء فيه فِعَالٌ نحو كِرَامٍ، وظِرَافٍ، كما جاء في الأسماء فِعَالٌ نحو: فِصَال. فإن كان فَعِيلٌ بمعنى (مفعول)[2] نحو قَتِيلٍ بمعنى مَقْتُولٍ، وجَرِيحٍ بمعْنى مَجْرُوح فجمعه على فَعْلَى نحو قَتِيل وقَتْلَى، وصَرِيعٍ وصَرْعَى، وجَرِيحٍ وجَرْحَى، فأما مَرِيض ومَرْضَى وهالِكٌ وهَلْكَى، ومَيِّتٌ ومَوْتَى فشبه بذلك من أجل الْبَلِيَّةِ[3].

وكذلك: أَحْمَقُ وَحَمْقَى، وأَنْوَكُ[4] ونَوْكَى؛ لأنها بلية[5] دخلت عليهم وهُمْ كارهون لها، فصار بمنزلة قتيل وجريح، فأُجْرِيَ في الجمع مُجْرَى ذلك، فإن كان فَعِيلٌ من المضاعف فبابه أفعلاء نحو شَدِيدٍ وأَشِدَّاءَ، ولَبِيبٍ وأَلِبَّاءَ، ولا يُجْمَع على فُعَلاءَ؛ استثقالاً لإظهار التضعيف.

وقد كسر هذا المضاعَفُ على أَفْعِلَةٍ، قالوا شَحيحٌ[6] وأَشِحَّةٌ، وَعَزِيزٌ وأَعِزَّةٌ وذَلِيلٌ وأَذِلَّةٌ.

---

(١) في «ر» و «ق»: وأقاطع.

(٢) نقص في «ق».

(٣) في «ق»: من أجل المنية، وانظر: سيبويه جـ٢ ص٢١٢.

(٤) الأنوك: الأحمق.

(٥) انظر: سيبويه جـ٢ صـ٢١٤.

(٦) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٢٠٧.

فإن كان فَعيلٌ من بنَات الواو والياء فإنه (يجمع[1] على) أَفْعِلاَءَ نحو غَنِيٌّ وأَغْنِياء وشَقِيٌّ وأَشْقِيَاء، وصَفِيٌّ وأَصْفِيَاء.

فإذا لحقت فعيلاً الهاءَ وصار صفة للمؤنث فتكسيره على فعائل، ويوافق أيضاً المذكر في فِعَال نحو: ظَرِيفة وظَرَائِفَ، وشَرِيفة وشَرَائِفَ.

وليس في المؤنث (على[2]) فُعَلاَءَ إلا حرفان، قالوا: امرأة فَقِيرَةٌ، ونساء فُقَرَاءَ، وسَفِيهَةٌ[3] وسُفَهَاءَ، ويقال[4] سَفَائِه كذلك قال سيبويه[5].

فصل: وما كان من الأبنية الأربعة[6] التي قدمنا مؤنثاً فجمعه في[7] أدنى العدد على أَفْعُل نحو: عَنَاق وأَعْنُق، وعُقَاب وأَعْقُب، وذِراع وأَذْرُع، وَيَمين[8] وأَيْمُن، وشِمال وَأَشْمُل، قال أبو النجم:

---

(١) نقص في «ب».

(٢) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٣) في معاني القرآن وإعرابه للزجاج: «والسفهاء يدل على أنه لا يعني به النساء وحدهن؛ لأن النساء أكثر ما يستعمل فيهن جمع سفيهة وهو سفائه، ويجوز: سفهاء كما يقال: فقيرة وفقراء» وانظر: الرضي على الشافية جـ٢ صـ١٥٠، وابن يعيش جـ٥ صـ٥٢.

(٤) في جميع النسخ: ولا يقال سفائه، هذا وما ذكره الصيمري إلى قوله: سفائه موجود بنصه في شرح السيرافي جـ٥ صـ١٨٢، بيد أن الذي في السيرافي: ويقال: سفائه.

(٥) في كتاب سيبويه جـ٢ صـ١٩٦: «وأما ما كان عدد حروفه أربعة أحرف، وفيه هاء التأنيث، وكان (فَعيلَة) فإنك تكسره على فعائل» وفي جـ٢ صـ٢٠٨ «وإذا لحقت الهاءَ فَعيلاً فإن المؤنث يوافق المذكر على فِعَال، وذلك صَبيحة وصِباح، وظريفة وظِراف، وقد تُكَسَّرُ على فَعَائل كما كُسِّرَتْ عليه الأسماءَ، وهو نظير أفعِلاء وفُعَلاَءَ ههُنا، وذلك نحو: صَبَائح وَصَحائح.. وقد يَدَعُونَ فعائل استغناء بغيرها كما أنهم قد يدعون فُعَلاَءَ استغناء بغيرها».

(٦) في الأصل: من الأبنية الخمسة.

(٧) في الأصل: على أدنى العدد.

(٨) فما تقدم أربعة أبنية فقط هي: فَعَال، وفُعَال، وفِعَال، وفَعِيل.

(١) يَبْرِي لَهَا من أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ(٢)

والجمع الكثير على ضروب:

قالوا: عَنَاق،(٣) (وأعنق(٤))، (وعُنُوق(٥)) (و)(٦) قال الشاعر أنشده(٧) أبو زيد(٨):

أَنْشُدُ مِنْ أُمِّ عُنُوق حِمْحِمِ(٩)

---

(١) في «ر» و «ق» يأتي، وهي رواية سيبويه.

(٢) وهو من شواهد سيبويه جـ١ صـ١١٣، وجـ٢ صـ٤٧، ١٩٥، وانظر: نوادر أبي زيد صـ١٦٥، والمنصف جـ١ صـ٦١، والخصائص جـ٢ صـ١٣٠ وجـ٣ صـ٦٨، والمخصص جـ٢ صـ٣ وجـ١٧ صـ١٢ وأمالي ابن الشجري جـ١ صـ٣٠٦، والإنصاف صـ٤٠٦، وابن يعيش جـ٥ صـ٤١ وجـ٩ صـ٩٢، والخزانة جـ١ صـ٤٠١ حيث ذكره البغدادي عرضاً، وانظر أيضاً شرح شواهد المغني صـ١٥٤، واللسان. (يمن)، ومعجم شواهد العربية صـ٥٢٦ والرجز في ديوان العجاج صـ١٩٥، والبحر المحيط جـ٤ صـ٢٦٥، يبرى لها: يعرض لها يميناً وشمالاً مزعجاً لها، والضمير في يبرى للراعي.

(٣) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ١٩٤.

(٤) زيادة في «ر».

(٥) نقص في «ق».

(٦) زيادة في «ب» و «ق».

(٧) في «ر» و «ق»: انشده سيبويه، ولم أعثر عليه في نوادر أبي زيد كما أنه ليس من شواهد سيبويه في كتابه، أما قول الصيمري: أنشده أبو زيد فأغلب الظن أنه نقلها من شرح السيرافي ففيه جـ٥ صـ١٠٨: وذكر أبو حاتم السّجسْتاني أنه يقال: عَنَاق، وعُنُوق، وعُنُق، وقد أنشد أبو زيد:

أنشد أمّ عنوق حمحم.

(٨) هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، نحوي لغوي، حدث عن أبي عمرو بن العلاء وروى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام وأبو حاتم السجستاني وغيرهما. له عدة كتب منها: «النوادر»، و «معاني القرآن»، توفي سنة أربع عشرة ومائتين وقيل: سنة خمس عشرة ومائتين. انظر: إنباه الرواة جـ٢ صـ٣٠ ـ ٣٥، وبغية الوعاة صـ٢٥٤ ـ ٢٥٥.

(٩) وانظر: المحكم (حمم) وذكر بعده:

دهساء سوداء كلون العِظْلِم ... تحلب هَيْئاً في الإناء الأعظم

ومثل ذلك في اللسان وتاج العروس (حمم) وأنشد بمعنى أطلب، ومن زائدة، وأم عنوق أراد بها عنزاً، والحمحم: الأسود، هذا ولم أهتد إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة، ولم يذكره صاحب معجم الشواهد.

وقيل: عُنَق، وقيل: عُنْق بالتخفيف، وعُقَاب[1] وعِقْبَان، وكُرَاع[2] وكِرْعان وأتان[3] وأُتُن (أيضاً[4]) .

وأما اللسان فيذكر ويؤنث:

فمن ذكّره جَمَعَهُ في أدنى العدد على أَفْعِلَةٍ، قالوا: ثَلاثَةُ أَلْسِنَةٍ[5]، نحو فِرَاش وأَفْرِشة.

ومن أنثه جمعه على أَفْعُل فقال: ثلاث أَلْسُن.

فصل: وأَمَّا ما كان على فُعُولٍ اسْماً فهو بمنزلة فَعِيل في أدنى العدد كقولك: عَمُود وأَعْمِدة، وخروف وأخرِفَة.

وجمعُه الكثير على فِعْلان نحو: خِرْفان، وعَتُود[6] وعِتْدَان[7]، وقَعُود وقِعْدَان و (قد[8]) جاء على فُعُل نحو: عَمُود وعُمُد، وقَلُوص[9] وقُلُص، وزَبُور وَزُبُر، وقد جاء على فعائل نحو: قَلائص، وعلى أَفْعَال نحو: فَلُوّ[10] وأَفْلاَء، وعَدُوّ وأعداء.

---

(١) في «ق» : وعقاب وأعقب وعقبان.

(٢) في الأصل: وكراع وأكرع، وأتان...

(٣) في الأصل: وأتان وأتان وأتن.

(٤) زيادة في «ق» .

(٥) ذكر ذلك في باب المذكر والمؤنث انظر: صـ٦١٩ فيما سبق من التبصرة.

(٦) في اللسان (عتد) : «العتود: الجدي الذي بلغ السفاد» .

(٧) في «ر» و «ق» : وعدّان.

(٨) نقص في «ب» و «ق» .

(٩) في اللسان (قلص) : «القلوص: الفَتيّة من الإبل بمنزلة الجارية الفتاة من النساء» .

(١٠) في اللسان (فلا) : «الفلوّ: الجحش والمهر إذا فطم، .. والفَلُوّ أيضاً: المهر إذا بلغ السنة» .

وقد جاء في فَلُوّ غير ما ذَكَر سيبويه[1]: فِلاء، وفُلِيّ، (وفِلِيّ[2]) قاله أبو عُمَرَ الجَرْمِيّ[3].

وقالوا: عَرُوض[4] وأَعاريض، وهو شاذ.

وإذا كان فَعُولٌ صفةً استوى فيه المذكر والمؤنث، تقول: رجل صَبُورٌ، وامرأة صَبُورٌ.

والجمع على فُعُل فيهما، تقول نساءٌ صُبُرٌ، وغُدُرٌ، ورجال صُبُرٌ، وغُدُرٌ، وما كان منه / صفة للمؤنث (خاصة[5]) كَسَّرُوه على فَعَائل، وفُعُل أيضاً نحو: عَجُوز وعَجَائز، وعُجُز، وسَلُوب وسَلائب وسُلُب وهي التي سُلِبَ ولدُها بموت أو ذبح أو غير ذلك. [۹۹ / ب]

ولا يجمع صبور، وبابه مما يستوي فيه المذكر والمؤنث بالواو والنون، و(لا)[6] بالألف والتاء؛ لأنَّ صبوراً وبابَه لم يَجْرِ على فِعْلٍ، واسْتُعْمِل في المؤنث بغير هاء، فكرهوا أن يجمعوه بالتاء فيصيروا إلى ما كرهوا في الواحد من

---

(۱) في كتاب سيبويه جـ۲ صـ۱۹٥: «قالوا: أَفْلاَء وأَعْدَاء، والواحد فَلُوٌّ وَعَدُوٌّ».

(۲) نقص في «ر».

(۳) في شرح السيرافي جـ٥ صـ۱۱۱: «لم يذكر سيبويه في فَلُوّ غير أفلاء، وقد ذكر أبو عمر الجرمي: فَلُوّ وأفلاء، وفِلاء، وفُلِيّ، وفِلِيّ وهو على فُعُول» وذكر السيرافي ذلك مرة أخرى في جـ٥ صـ۱۸۹، وفي شرح الرضي على الشافية جـ۲ صـ۱۳۲: «.. وجاء فيه فُعُول قليلاً نحو: فُلِيّ بضم الفاء وكسرها» وذكر ابن سيدة في المخصص جـ۱۰ صـ۱۱۳ أنَّ فُلِيّ وفِلِيّ جمع فلاة، وذكر ذلك أيضاً الزبيدي في تاج العروس (فلو) ولم أعثر على ما في السيرافي في أي من كتب اللغة وانظر أيضاً: الجمهرة جـ۳ ص۱٦۰، ٥۱۲، والهمع جـ۲ ص۱۷٥.

(٤) العروض: الطريق في عرض الجبل، وقيل: هو ما اعترض في مضيق منه، والعروض أيضاً: التي لم تُرض من الإبل: انظر: اللسان (عرض).

(٥) نقص في «ب».

(٦) نقص في الأصل.

إدخال علامة التأنيث، فعُدِل عن جمع السلامة بالألف والتاء للمؤنث، وحُمِلَ المذكر عليه؛ لأنهما شريكان في باب فَعُول المعدول عن الفاعل[1].

فصل: وامَّا ما لحقته الهاء من هذه الأبنية التي قدمنا نحو: فِعَالة، وفَعَالة، وفُعَالة، وفَعِيلة، وفَعُولة، فجمعه المكسر على فعائل نحو: رسالة ورسائِل، وحمامة وحمائم، وذُؤابة[2] وذَوَائِب، وصحيفة وصحائف وحلُوبة وحلائب.

وجمعه السالم بالألف والتاء نحو: صحيفات، وكَثِيبَات، ورسالات وذؤابات، وحمامات، وحلوبات، وركوبات[3].

وما كان من هذه الأمثلة اسْمَ نوع[4] كان بمنزلة تَمْرَةٍ وتَمْرٍ، كقولك: دَجَاجَة ودَجَاج، وَيَمَامَة وَيَمَام، وَعَظَايَة وَعَظَاء، وشَعِيرَة وشَعِير، وَمَطِيَّة وَمَطِيّ.

وما كُسِّرَ منه فقياسه فَعَائل نحو: دَجَائج، وَمَطَايا، وخَطَايا، وعَظَايا، ولها حال نذكرها في التصريف إنْ شاءَ الله تعالى.

وإنْ شِئْتَ جمعتَ بالألف والتاء فقلتَ: دَجَاجَات، ويَمَامَات، وعَظَاءَات، ومَطِيَّات

(فصل[5]:) وأمَّا ما كان على فاعلٍ اسْماً فَجَمْعُهُ فُعْلاَن نحو: حَاجِر[6]

---

(١) في باقي النسخ: عن الفعل.

(٢) الذؤابة: الناصية، وقيل: الذؤابة: منبت الناصية من الرأس.

(٣) جمع ركوب، وهي التي تركب من الإبل، وقيل: الركوب كل دابة تركب وقيل غير ذلك.

(٤) أي اسم جنس.

(٥) نقص في «ق».

(٦) في «ب» و «ق» : نحو: حاجز وحجزان.

وحُجْران وهي أرض مستديرة، وحَائر[1] وحُورَان الذي يُسَمَّى الحَيْر، وفَالق وَفُلْقَان، وهو المكان المستدير[2] الذي ليس فيه نبت، ويجمع أيضاً على فَوَاعِل نحو: حَاجِر[3] وحَوَاجِر، وحَائط وحَوَائط، وغَائط وغَوَائط.

وقد جاء على فِعْلاَن، قالوا: حَائر وحِيرَان، وحائط وحِيطان، (وغائط وغِيطان[4]) .

وقالوا: باطل وأباطيل[5] وهو شاذ.

وما كان على فَاعِلٍ صفةً أُجْرِيَ مُجْرَى الاسم فإن جَمْعَهُ كجمع الاسم: نحو: رَاكِب ورُكْبَان، وصاحب وصُحْبَان، ورَاعٍ ورُعْيَان، كما قلتَ: حَاجِر[6] وحُجْران، ولا يقال فيه: فَوَاعِل؛ للفرق بين المذكر والمؤنث.

ويُقال للمؤنثة: رَاكِبَة وَرَوَاكِب، وصَاحِبَة وصَوَاحِب، إلاَّ قَوْلَهُمْ (في[7] فارس) فَوَارِس؛ لأَنَّ هذه الصفة لا تكون إلا للذكور دون الإناث فأَمِنُوا اللَّبْسَ، وكذلك هالكٌ في الهوالك مُشَبَّه بهذا.

وأَبو العبَّاس[8] المبرد يزعم أن فواعِلَ في هذه الصفات الأَصْلُ، ويُجيزُه في

---

(١) الحائر: مجتمع الحياة، وأكثر الناس يسميه الحير، انظر: اللسان (حير) .

(٢) في اللسان (فلق) : «الفالق: الشق في الجبل والشعب... وكذا يريدون المكان المنحدر بين رَبوتين، وقيل: الفالق: فضاء بين شقيقتين من رمل» .

(٣) في «ر» : نحو: حائر وحوائر، وفي «ق» : نحو: حاجز وحواجز.

(٤) نقص في «ر» و «ق» .

(٥) في «ب» : وأباطل.

(٦) في «ب» و «ق» : حاجز وحجزان.

(٧) زيادة في «ق» .

(٨) انظر: المقتضب جـ١ صـ١٢٠ ـ ١٢١، وجـ٢ صـ٢١٨ ـ ٢١٩، والكامل صـ٢٦٢.

الشعر، وأنشد قولَ الفرزدق[1]:

وإذا الرِّجَالُ رَأَوْا يَـزِيـدَ رَأَيْتَهُمْ   خُضُـعَ الرِّقَـابِ نَـوَاكِسَ الأَبْصَـارِ

وإذا كان فاعلٌ صفةً لمن يعقل من المذكر فجمعه على ضروب:

يقال: فَاعِلٌ وفَعَلَة نحو: كاتِب وكَتَبَة، وحَاسِب وحَسَبَة، وحَالِق وحَلَقَة.

[١٠٠ / أ] ويجمع على فُعَّلٍ نحو: ضَارِب وضُرَّب، وشَاهِد وشُهَّد، وحَاضِر وحُضَّر / وغائب وغُيَّب، وصائم وصُيَّم[2]، ونائم ونُوَّم[3]، وغَازٍ وغُزَّى، وعاف وعُفَّى.

ويجمع على فُعَّال نحو: (شاهد و[4]) شُهَّاد، وضُرَّاب، وغُيَّاب.

---

(١) انظر: ديوانه صـ٣٧٦.

وهو من شواهد سيبويه جـ٢ صـ٢٠٧، وانظر: المقتضب جـ١ صـ١٢١ وجـ٢ صـ٢١٩ والكامل صـ٢٦٢، والجَمَل صـ٢٥٠، وشرح السيرافي جـ٥ صـ١٣٢، والمخصص جـ١٤ صـ١١٧، وابن يعيش جـ٥ صـ٥٦، والخزانة جـ١ صـ٩٩، وشرح شواهد الشافية صـ١٤٢، والتصريح جـ٢ صـ٣١٥، وشرح أدب الكاتب للجواليقي صـ٢٥ والضرائر صـ١٨٨. خُضُع بضمتين جمع خَضُوع مبالغة في خاضع، ويحتمل أن يكون خُضْع بضم الخاء وسكون الضاد جمع أخضع وهو الذي في عنقه تطامن، ونواكس جمع ناكس، وهو المطأطئ رأسه، هذا وقد قال المبرد في الكامل صـ٢٦٢: «وفي هذا البيت شيء يستطرفه النحويون، وهو أنهم لا يجمعون ما كان من فاعل على فواعل لئلا يلتبس بالمؤنث... ولم يأت ذا إلاَّ في حرفين: أحدهُمَا في جمع فارس: فوارس.. ويقولون في المثل: هو هالك في الهوالك، فأجروه على أصله لكثرة الاستعمال؛ لأنه مَثَلٌ، فَلَمَّا احتاج الفرزدق لضرورة الشعر أجراه على أصله فقال: نَوَاكِسُ الأبصار، ولا يكون مثل هذا أبداً إلاَّ في ضرورة» وهناك ألفاظ أخرى جاء فيها فَوَاعِل، قال البغدادي في الخزانة جـ١ صـ٩٩: « .. وقد شذَّت ألفاظ خمسة وهي: ناكس ونواكس، وفارس وفوارس... وهالك وهوالك، قالوا: هالك في الهوالك، وغائب وغوائب، وشاهد وشواهد» وقال البغدادي أيضاً في الخزانة جـ١ صـ١٠٠: «ثم رأيت في شرح أدب الكاتب للجواليقي زيادة على هذه الخمسة، وهي: حارس وحوارس، وحاجب وحواجب... ثم قال: ومن ذلك ما جاء في المثل: مع الخواطئ سهم صائب، وقولهُمْ أنا وحواج بيت الله ودواجه جمع حاج ودَاجّ، والدواج: الأعوان.. وحكى المفضل رافد وروافد.. فالجميع إِحْدَى عَشْرَةَ كلمة» وانظر: شرح أدب الكاتب للجواليقي صـ٢٤ - ٢٥.

(٢) في «ب» و «ق» : وصوم.

(٣) في «ر» : ونيم.

(٤) زيادة في «ر» .

ويجمع على أَفْعَال نحو: أَصْحَاب، وأَشْهَاد.

وعلى فَعْل نحو: تاجِر[1] وتَجْر، ورَاكِب ورَكْب.

وعلى فَعَالةِ نحو: صَحَابَة.

وعلى فُعَلاء نحو: صَالِح وَصُلَحاء، وعاقِل وعُقَلاء، وشاعِر وشُعَرَاء، وليس فُعَلاَء في فاعلٍ قياساً مستمراً.

وقد جمعوه أيضاً على فِعَال، فقالوا: صِحَاب، وجِيَاع، وَنِيَام.

وقد جاء على فُعُول، نحو: جَالِسٌ وجُلُوس، (وشاهد[2]) وشُهُود.

وإن كان فاعلٌ معتلاً فجمعُه على فُعَلَة نحو: قَاضٍ وقُضَاةٍ، وَرَاعٍ ورُعَاةٍ، ورَامٍ ورُمَاةٍ، وهذا يختص به المعتل.

ويختص الصحيح بفَعَلَة في المذكر نحو كَفَرَة.

وإنْ شئت جمعته بالواو والنون كقولك: حاضرون، وغائبون، وجالسون، وصالحون، وقاضُون، وغازُون.

فإن كان فاعلٌ صفةً للمؤنث جُمِعَ على فَوَاعِل لَحِقَتْهُ الهاءُ أم لم تَلْحَقْه نحو: حائض وحَوَائض، وطَاهِر وطَوَاهِر، وقائمة وقَوَائم، وضارِبة وضَوَارِب، وخَارِجَة وخَوَارِج، ورَاكِبَة وَرَوَاكِب.

وإن شئتَ جَمَعْتَ بالألف والتاء كقولك: صاحبات، وراكبات،

---

(١) في هامش «ر» تعليق هو: قوله: وعلى فَعْل نحو: تَاجِر وتَجْر، ورَاكِب ورَكْب هو مذهب الأخفش، وأمّا سيبويه فيقول: إنه اسم للجمع، وقد ذكره صاحب الكتاب في آخر الباب.

(٢) نقص في «ق» .

(وضاربات[1]) ، وشاهدات، وغائبات.

وقد جمعوه على فُعَل، قالوا: بازل[2] وبُزَّل.

وعلى فُعْل، قالوا: عائذٌ وعُوذٌ، وهي الحديثة النتاج، وحائل[3] وحُول. والأصل: حُوُلٌ، وعُوُذٌ، مثل بُزُل، إلاَّ أنهم استثقلوا الضمة على الواو كما قالوا: خُوُنٌ[4][5]، وبُوُنٌ (جمع خِوَان، وبِوَان[6]) .

وقد جاء فُعَّل نحو حُيَّض، قال الهذلي[7]:

مَتَى مَا أَشَأْ غيرَ زَهْوِ المُلُو ... كِ أَجْعَلْكَ رَهْطاً على حُيَّضِ

شبهه[8] بما مضى من المذكر؛ لأن هذه الصفة مذكرة اللفظ فجمعه على لفظه لا على معناه.

وإن كان فاعلٌ صفةً لغير من يعقل فَجَمْعُه على فواعِل، نحو جَبَل شَامِخ وجبال شَوَامِخ، وجبل شاهق وجبال شَوَاهِق، وحمار نَاهِق وحمير نَوَاهِقُ، وفرس صاهل وخَيلٌ صَوَاهِل، وجمل بازِل وجمال بَوَازِل.

---

(١) نقص في «ر» .

(٢) في اللسان (بزل) : «بزل البعير يبزل بزولا: فطر نابه أي انشق فهو بازل ذكراً كان أم أنثى» .

(٣) في اللسان (حول) : «ناقة حائل: حمل عليها فلم تلقح، وقيل: هي الناقة التي لم تحمل سنة أو سنتين أو سنوات، وكذلك كل حامل ينقطع عنها الحمل سنة أو سنوات حتى تحمل» .

(٤) في الأصل: كما قالوا: جود، ونور.

(٥) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ١٩٢.

(٦) زيادة في «ق» ، وفي اللسان (بون) «البوان بكسر الباء: عمود من أعمدة الخباء» .

(٧) هو أبو المثلم الهذلي: انظر: ديوان الهذليين صـ٢٠٦.

هذا ولم يذكره صاحب معجم شواهد العربية، ولم أهتد إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة، وانظره في: الصحاح (رهط) و (زها) ، واللسان (زها) وشروح سقط الزند صـ١٦٤٩، ١٦٥٠، وتاج العروس (رهط) و (زهو) .

الزهو: الكبر والتيه والفخر، والرهط: جلد يشقق تلبسه الصبيان والنساء الحيض.

(٨) في الأصل: شَبَّهُوهُ.

وقد جُمِعَ فاعِلٌ اسْماً على أَفْعِلَةٍ، قالوا: وادٍ وأَوْدِيَـة، كرهوا فَوَاعِلَ (فيـه[1]) لِئَلاَّ تجتمع واوان، وكرهُـوا فُعْـلان وفِعْـلان؛ لِئَـلاَّ تنضم الـواوُ أو تنكسر[2]؛ لأن الضمة والكسرة تستثقلان عليها[3].

وما كان على فاعَلٍ بفتح العين فإنـه يجري مَجْرى فـاعِل[4] (في الجمع[5] على فواعل) نحو: تَابَل[6] وتَوَابِل، وطَابَق[7] وطَوَابِق (وخَاتَم[8] وخَوَاتِم[9]) .

وقيل: طَوَابيق، ودَوَانِيق[10]، وخَوَاتِيم، وليس ذلك بالقياس[11] إلاّ على قول من قال (فَاعَال[12] نحو) خَاتَام، ودَانَاق، فعلى هذه اللغة قياسه خَوَاتِيم، ودَوَانِيق، قال الراجز:

---

(١) نقص في «ب» و «ر» .

(٢) في الأصل وفي «ق» : وتتكسر.

(٣) في الأصل عليهما.

(٤) في «ق» : مجرى فواعل.

(٥) زيادة في «ر» .

(٦) التابل من أبزار الطعام.

(٧) في اللسان (طبق) : «الطابِق والطابَق: من أعضاء الإنسان كاليد والرجل ونحوهما» .

(٨) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٩) في كتاب سيبويه جـ٢ صـ١١٠: «وزعم يونس أن العرب تقول أيضاً. خواتم، ودوانق، وطوابق على فاعل، كما قالوا: تابل وتوابل» .

(١٠) في اللسان (دنق) : «الدوانق والداتق من الأوزان» .

(١١) في كتاب سيبويه جـ٢ صـ١١٠: «والذين قالوا: دوانيق، وخواتيم، وطوابيق إنما جعلوه تكسير فاعال، وإن لم يكن من كلامهم كما قالوا: ملامح، والمستعمل في الكلام لمحة، ولا يقولون: ملمحة، غيرأنهم قد قالوا خاتام، حدثنا بذلك أبو الخطاب» .

وقال المبرد في المقتضب جـ٢ صـ٢٥٧ ـ ٢٥٨ «فأما دوانيق فإن الياء زيدت للمد في تكسيره كما تزاد حروف المد في الواحد وكذلك: طوابيق، فأما خواتيم فإنه على قياس من قال: خاتام» وفي اللسان: (ختم) : « ...وقال سيبويه: الذين قالوا: خواتيم إنما جعلوه تكسير فاعال، وإن لم يكن في كلامهم، وهذا دليل على أن سيبويه لم يعرف خاتاما» .

(١٢) نقص في «ب» .

يَـــامَيُّ ذَاتَ المِئْــزَرِ المُنْشَــقِّ ... أَخَــذْتِ خَــاتَــامِي بِغَيْرِ حَــقِّ[1]

فصل: وأمَّا ما كان على أَفْعَل اسْماً فَجَمْعُهُ على أَفَاعِل، نحو: أَحْمَدَ وأَحَامِدَ، وأَفْكَل[2] وأَفَاكِلَ، وأَفْضَلَ وأَفَاضِلَ، وأَكْبَرَ وأَكَابِرَ، وأَصْغَرَ وأَصَاغِرَ، فهذا قياس مستمر في الأسماء على هذا.

فإنْ كان أَفْعَلُ صفةً نحو: أَحْمَرَ وأَصْفَرَ، / (وأسود[3]) فجمعه على فُعْلٍ ساكن العين نحو: أَحْمَرَ وحُمْرٍ، وأَصْفَرَ وصُفْرٍ، وأَسْوَدَ وسُودٍ وأَشْهَبَ وشُهْبٍ، وأَبْيَضَ وبِيْضٍ، أصله فُعْل، ولكنهم كَسَرُوا أوله لتسلَمَ الياءُ؛ لأنَّ الياءَ إذَا سَكَنَتْ وقَبْلَها ضمة قُلِبَتْ واواً، فلو تكلموا به على فُعْلٍ لقيل: بُوضٌ، فَكَسَرُوا أوله؛ لما بيَّنَّا، ويجمع على فُعْلاَن نحو: حُمْرَان وسُودَان. [١٠٠ / ب]

ولا يجمع بالواو والنون إلاَّ في ضرورة الشعر كما قال الكميت[4]:

فمَــا وَجَــدَتْ بنــاتُ ابْنَيْ نِــزَارٍ ... حَــلاَئِــلَ أَحْمَرِينَ وأَسْــوَدِينَــا

---

(١) لم أعثر على قائل هذا الرجز، وهو من شواهد المبرد في المقتضب جـ٢ صـ٢٥٨ والكامل صـ٣٦٣، وانظر: شرح السيرافي جـ٥ صـ١٢٧، وابن يعيش جـ٥ صـ٥٣، وشرح شواهد الشافية صـ١٤١، والعقد الفريد جـ٢ صـ٢٧٣، والمقاييس (ختم) ومعجم شواهد العربية صـ٥٠٨.

(٢) الأفكل: الرعدة.

(٣) نقص في «ر» و «ق».

(٤) ونسبه ابن عصفور أيضاً إلى الكميت في المقرب جـ٢ صـ٥٠، وهو من قصيدة لحكيم بن عياش الكلبي، وهو المعروف بالأعور الكلبي، من شعراء الشام يهجو بها مضر.

وهو من شواهد السيرافي جـ٥ صـ١٩٤، وانظر: ابن يعيش جـ٥ صـ٦، والخزانة جـ١ صـ٨٦، وجـ٣ صـ٣٩٥، وشرح شواهد الشافية صـ١٤٣، والهمع جـ١ صـ٤٥، والدرر جـ١ صـ١٩، والأشموني جـ١ صـ١٣٢، ومعجم شواهد العربية صـ٣٨٤، والحلائل جمع حليل، وهو الزوج، والحليلة: الزوجة، وقال البغدادي في الخزانة جـ١ صـ٨٦ : «وأجاز ابن كيسان: أحمرون وسكرانون، واستدل بهذا البيت، وهو عنده غير شاذ» .

فإنْ سَمَّيْتَ رَجُلاً بأَحْمَرَ جاز أنْ تجْمَعَه بالواو والنون، فتقول: الأَحْمَرُون، كما قالوا: الأَشْعَرُون في جمع أَشْعَرَ لَمَّا صَيَّرُوه اسْماً.

وفَعْلاء في المؤنث يجري مجرى أفعل في صفة المذكر نحو: حَمْرَاء وحُمْر، وخَضْرَاء وخُضْر، وَبَيْضَاءَ وبيض.

ولا يجمع بالألف والتاء إلا إذا جعل[1] اسماً كما لم يجمع مذكره[2] بالواو والنون.

فإن سَمَّيْتَ امرأة بحمراءَ جَمَعْتَها بالألف والتاء فقلت: حَمْرَاوات، كما جاء في الحديث: «ليس في الخَضْرَاوَاتِ[3] صَدَقَةٌ» (سلم[4]) ؛ لأنه اسم[5].

فصل: وأمَّا ما كان على فُعْلَى (و)[6] له مذكر على أَفْعَل فبابه أَنْ يستعمل بالألف واللام كقولك: الأَفضل والفضلى، والأَوَّل والأُولى، والآخر والأُخرى.

---

(١) في الأصل: جعلت.

(٢) في «ق» : كما لم يجمع المذكر، وفي «ر» : كما لم يجمع المذكر منه.

(٣) هذا الحديث أخرجه الترمذي في صحيحه جـ٣ صـ١٣٢ ـ ١٣٣ (باب ما جاء في زكاة الخضراوات) ، وأخرجه الدار قطني في سننه صـ٢٠٠ وأخرجه من طريق آخر في صـ٢٠١، والحديث مرسل ضعيف من كل طرقه. انظر: فيض القدير جـ٥ صـ٣٧٢، وميزان الاعتدال جـ١ صـ٢٢٨ ـ ٢٣٩ وصـ٦٤٧، وذكره السيوطي في الجامع الصغير جـ٢ صـ٢٨٠ برواية: ليس في الخضراوات زكاة.

(٤) زيادة في «ر» .

(٥) في اللسان (خضر) : «وقياس ما كان على هذا الوزن من الصفات ألا يجمع هذا الجمع، وإنما يجمع به ما كان اسماً لاصفة نحو : صَحْراء ، وخُنْفَساء ، وإنما جمعه هذا الجمع ، لأنه قد صار اسماً لهذه البقول لا صفة، تقول العرب لهذه البقول: الخضراء لا تريد لونها، وقال ابن سيدة: جمعه جمع الأسماء كورْقاء وَوَرْقَاوَات وبطحاء وَبَطْحَاوَات؛ لأنها صفة غالبة غلبت غلبة الأسماء... » .

(٦) نقص في «ب» .

ويكسر على الفُعَل نحو: الصُّغَر، والكُبَر، والأُخَر، والأُوَل، كقوله عز وجل: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى[1] الْكُبَرِ﴾ .

ويُجْمَع بالألف والتاء كقولك: الأُخْرَيَات، والفُضْلَيَات، والأُولَيَات، ومُذَكَّره (أيضاً[2]) يُجْمَع جمع[3] السلامة والتكسير جميعاً كقولك: الأكابر والأكبرون، قال الله عز وجل: ﴿وَاتَّبَعَكَ[4] الأَرْذَلُونَ﴾ وقد ذكرنا[5] هذا، وقال الله عز وجل: ﴿الَّذِينَ[6] هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾ وقد ذكرنا هذا[5].

فَإِنْ كان فُعْلَى ليس له مذكر على أَفْعَلَ فجمعُهُ فَعَالِي، نحو: حُبْلَى وحَبَالِي، (و)[2] تُقْلَبُ الياءُ ألفاً فيقال: حَبَالَى[7]، وقد جُمِعَ فُعْلَى على فِعَالٍ كقولك: أُنْثَى وإِنَاث.

وأما فِعْلَى فتَجْمَعُ (على[8]) فَعَالَى كقولك: ذِفْرَى وذَفَارَى[9].

---

(١) الآية ٣٥ من سورة المدثر.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) في الأصل: يجمع على السلامة والتكسير.

(٤) الآية ١١١ من سورة الشعراء، هذا وقد ذكرت آية «هود» قبل آية الشعراء في كل من «ب» و «ر» و «ق» .

(٥) انظر صـ ٥٦٢ ـ ٥٦٣ فيما سبق من التبصرة.

(٦) الآية ٢٧ من سورة هود.

(٧) بهامش الأصل تعليق جيد هو: «والأصل حبالي بكسر اللام؛ لأن كل جمع ثالثه ألف انكسر الحرف الذي بعدها نحو: مساجد، وجعافر، ثم أبدلوا الياء المنقلبة من ألف التأنيث ألفاً فقالوا: حبالَى ليفرقوا بين الألفين كما قلناه في الصحارى، وليكون الحبالى كحبلى في ترك صرفها، لأَنَّهُمْ لو لم يُبْدِلُوا لسقطت الياء لدخول التنوين كما تسقط في جوارٍ» .

(٨) نقص في «ر» .

(٩) في الأصل: وذَفَارَى وذَفَارِي.

وقد قالوا في الألف الممدودة مثل هذا نحو صَحْرَاءَ، وصَحَارَى[1]، وعَذْرَاء وعَذَارَى، فاعرف ذلك إنْ شاء الله.

فصل: وما كان على أربعة أحرف من غير الأمثلة التي ذكرنا نحو فَعْلَل كجَعْفَر، أو فِعْلَل كدِرْهَمْ، أو فُعْلُل كَبُرْثُن[2]، أو فِعَلّ (كخدب[3] و) كقمطر[4]، أو (ما[5]) وافق (مثل[6]) هذه الأوزان في الحركة والسكون نحو: مَسْجِد، وَمِقْطَعْ، ومَدْخَل، ومُدْهُن[7] فجمعه كلُّه بأن يفتح أوله، وتزيدَ ألفَ الجمع ثالثةً، وتَكْسِرَ ما بعد الألف، إلاَّ أن يكون حرفاً مدغماً فيما بعده (وذلك[8]) نحو قولك: جَعْفَرٌ وجَعَافِر، وقَرْدَدٌ[9] وقَرَادِدُ، وجَدْوَلٌ وجَدَاوِلُ، ودِرْهَمٌ ودَرَاهِمُ، وضِفْدَعٌ وضَفَادِعُ، وبُرْثُنٌ وبَرَاثِنُ، وخِدَبٌّ وخَدَابُّ، وقِمْطَرٌ وقَمَاطِرُ، وصَيْقَلٌ[10] وصَيَاقِلُ، ومَسْجِدٌ ومَسَاجِدُ، ومَطْلَبٌ ومَطَالِبُ، ومِسَنٌّ ومَسَانٌّ، ومُدْهُنٌ[7] ومَدَاهِنُ.

---

(١) في «ب» : نحو: صحراء وصحار وصحارى، وعذراء وعذار وعذارى، وفي «ق» : نحو: صحراء وصحارى وصحار، وعذراء وعذارى وعذار.

(٢) البُرْثن: مخلب الأسد.

(٣) زيادة في «ب» .

والخدب: الشيخ، والخدب: العظيم، ورجل خدب مثل هجف أي ضخم.

(٤) القمطر: الجمل القوي السريع، وقيل: الجمل الضخم القوي.

(٥) نقص في «ق» .

(٦) نقص في الأصل.

(٧) في اللسان: (دهن) : «المُدْهُن بالضم لا غير آلة الدهن، كان في الأصل: مِدْهَناً، فَلَمَّا كثر في الكلام ضموه» .

(٨) زيادة في «ر».

(٩) في اللسان (قرد) : «القردد: ما ارتفع من الأرض، وقيل: وغلظه» .

(١٠) في اللسان (صقل) : «الصيقل: شحاذ السيوف وجلاؤها» .

وكذلك إن لحقت هذه الأمثلة وما أشبهها الهاءَ فهذا قياسه، نحو: مِرْوَحَةٌ ومَرَاوِحُ، ومَكْرَمَةٌ[1] ومكارِمُ، ومَشْرَبَةٌ[2] ومَشَارِبُ، ومِذَبَّة ومَذَابُّ، ومِسَنَّة[3] ومَسَانٌّ. [١٠١ / ا]

فصل: وإذا كان الاسم على خمسة أحرف حَذفْت منه حرفاً ليصيرَ على أربعة (أحرف)[4] ثم تجمعه على قياس الرباعي على ما ذكرنا فتقول في جمع سَفَرْجَل: سَفَارِجَ؛ وفي فَرَزْدَق فرازد، ولك أن تُعَوِّض من المحذوف ياء قبل آخر الكلمة تقول: سَفَاريجَ وفرازيد، فإن كان فيه حرف زائد لم تَحْذِفْ غيرَه نحو: جَحَنْفَل[5] وجَحَافِلَ، وسَرَوْمَط[6] وسَرَامِط وعَرَنْدَس[7] وعَرَادِسَ، ولك أن تعوِّض فتقول: جَحَافيل وسَرَاميط، وعَرَادِيس.

فإنْ كان رابعه حرف مدٍّ ولين لم تحذف منه شيئاً كقولك: قِنْدِيل وقَنَادِيل، وكُرْدُوس[8] وكَرَادِيس، وهِمْلاَج[9] وهَمَالِيج، ومِفْتَاح ومَفَاتِيح.

---

(١) في اللسان (كرم) : «أرض مكرَمة، وكَرَم : طيبة، وقيل: هي المعدونة المثارة، ..الجوهري : أرض مكرمة للنبات إذا كانت جيدة للنبات» .

(٢) في اللسان (شرب) : «المشربة بفتح الراء من غير ضم: الموضع الذي يشرب منه» .

(٣) في اللسان (سن) : «سننه: ركب فيه السنان، وأَسْنَنْتُ الرمح جعلت له سِنَاناً، وهو رمح مُسَنّ، وسَنَنْتُ السنان أسنه فهو مَسْنُون إذا أحددته على المسن» .

(٤) نقص في «ر» و «ق» .

(٥) الجحنفل: الغليظ، وهو أيضاً: غليظ الشفتين.

(٦) في اللسان (سرمط) : «السرومط: الجمل الطويل.. وقيل: السرومط الطويل من الإبل وغيرها، قال ابن سيدة: السرومط: وعاء يكون فيه زق الخمر ونحوه» .

(٧) العرندس: الأسد الشديد، والجمل الشديد أيضاً.

(٨) الكردوس: الخيل العظيمة، وقيل: القطعة من الخيل.

(٩) في اللسان: (هملج) «الْهِملاَجُ: من البراذين: واحد الهَمَاليج، ومشيها الهملجة، فارسي معرب، والهملاج: حسن سير الدابة في سرعة» .

وإنما لم تَحْذِف منه شيئاً؛ لأنك كنتَ تُعَوِّض فيما ليس فيه شيء من هذه الحروف، فإذا وُجِد منها شيء في موضع العِوَض لزم ألاَّ يُحْذَف.

وكذلك أُحْدُوثَةٌ[1] وأحَادِيثُ، وأُعْجُوبَةٌ وأعَاجِيبُ؛ لأنَّ هاء التأنيث لا يُعْتَدُّ بها، والاسم بغير هاء على خمسة أحرف رابعُه حرف مدٍّ ولين، وكذلك تمثالٌ وتَمَاثِيلُ، وتِقْصَارٌ[2] وتَقَاصِيرُ، وتِجْفَافٌ[3] وتَجَافِيفُ، وهذه الأوزانُ وإن اختلفت حروفها فهي متفقة في الحركة والسكون فقياسها واحد في الجمع.

فإن كان على خمسة (أحرف[4]) وفيه زيادتان متساويتان كنت مخيراً في حذف أيها شئت مثل حَبَنْطى فيه زيادتان: النون والألف وهُمَا متساويتان، فإن شئت حذفت النون فقلت: حَبَاطٍ، ولك أن تعوض فتقول: حَبَاطِي، وإن شئتَ حذفت الألف فقلت: حَبانِط، ولك أن تعوض أيضاً فتقول: حَبَانِيطُ.

وإن كان فيه زيادتان إحداهُمَا زيدت لمعنى لم تحذف التي زيدت لمعنى، وحذفت الأخرى نحو: منطلق، النون والميم زائدتان، فالميم زيدت لمعنى الفاعل فلا تحذفها، وتحذف النون فتقول في جَمْعِه: مَطَالِقُ، ولك أن تعوض فتقول: مَطَالِيقُ.

---

(١) في اللسان (حدث) : «الأحدوثة: ما حدث به.. قال الفراء: نرى أن واحد الأحاديث أحدوثة ثم جعلوه للأحاديث، قال ابن بري: ليس الأمر كما زعم الفراء لأن الأحدوثة بمعنى الأعجوبة، يقال: قد صار فلان أحدوثة، فأما أحاديث النبي ﷺ فلا يكون واحدها إلا حديثاً ولا يكون أحدوثة» .

(٢) في اللسان: (قصر) : «التقصار... بكسر التاء: القلادة للزومها قصرة العنق، وفي الصحاح: قلادة شبيهة بالمخنقة» .

(٣) في اللسان (جفف) «التِّجْفاف والتَّجْفاف الذي يوضع على الخيل من حديد وغيره في الحرب، ذهبوا فيه إلى معنى الصلابة والجفوف» .

(٤) نقص في الأصل.

وكذلك: جمع مُغْتَسِل (مَغَاسِل[1]) تحذف التاء دون الميم لما ذكرنا.

فصل: وما كان على ستة أحرف فجمعه أيضاً بحذف حرفين (منه[2]) ليصيرَ أيضاً على مثال الرباعي، ثم تعامله معاملة الرباعي كقولك في جميع مُقْعَنْسِس[3]: مَقَاعِسُ، تحذف النون وإحدى السينين؛ ليصير على مثال مفاعِلَ.

وإن شئت عوضته فقلت: مَقَاعِيسُ، هذا مذهب سيبويه[4].

وأمّا أبو العبَّاس المبرد[5] ومن ذهب مذهبه فإنه يحذف الميم والنون؛ لأنها زائدتان، والسين من نفس الكلمة، وحذف الزائد أولى من الأصلي فتقول في جمعه: قَعَاسِسُ؛ وقَعَاسِيسُ، إذا عُوِّضَ منه، وسيبويه يختار حذف السين وإبقاء الميم؛ لأَنَّ الميم زيدت لمعنى.

ولو جمعت عنتريساً[6] لم تَحْذِفْ إلاَّ النُّونَ وحدها؛ لأَنَّ الياء تحصل رابعة فتقول: عَتَارِيسُ.

ولو جمعت اشْهِيباباً[7] وهو على سبعة أحرف: ثلاثة منها أصول، وأربعة زوائد؛ لأَن أصله من الشهبة، فالشين والهاء والباء أصول، والبواقي زوائد، فإذا جمعت حذَفْتَ الأَلفَ / التي في أوله، والياءَ التي بعد الهاء ولم تحذفْ الألف التي [١٠١ / ب]

---

(١) نقص في «ق» وفي الأصل: مغاسيل.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) في اللسان (قعس) : «اقعنسس البعير وغيره: امتنع فلم يتبع، وكل ممتنع مقعنسس والمقعنسس: الشديد، وقيل: المتأخر.

(٤) انظر: الكتاب جـ٢ صـ١١٢.

(٥) انظر: المقتضب جـ٢ صـ٢٣٥.

(٦) العنتريس: الشجاع.

(٧) اشهيباب: مصدر اشْهَبَّ، والشُّهْبَة لون بياض يصدعه سواد في خلاله.

بعدَ الباء؛ لأنَّها تَحْصُل رابعةً بعد حذف ما ذكرنا فتقول: شَهَابِيبُ، كأنك جمعْتَ شِهْبَابا، على وزن حِمْلاق[1]

وإنما وجبَ حَذْفُ ما زاد على أربعة أحرفٍ في الجمع حتى يصير على أربعة (أحرف[2]) ، لطوله، فإذا وُجِدَ زائدٌ فهو أولى بالحذف إلا أن يكون حرفاً من حروف المدّ واللين رابعاً على ما ذكرنا، فاعرف ذلك إن شاءَ الله تعالى.

فصل: واعلم أن ما كان مثل (قَوْمٍ[3]، و) رَهْطٍ، ونَفَرٍ، وإبِلٍ، وغَنَمٍ، وضَأْنٍ ومَعْزٍ، وَرَكْبٍ، وتَجْرٍ، وطَيْرٍ، وما أشبه ذلك فهو اسْمٌ للجمع، وليس بجمع على قول سيبويه[4]. وأمّا الأخفش[5] فيقول: إنَّه جَمْعٌ مُكَسَّرٌ فإذا صَغَّره[6] ردَّهُ إلى واحده وصَغَّر لفظ الواحد.

فإن كان لمذكر يعقل لحقتهُ الواوُ والنُّونُ، وإن كان لِمُؤنثٍ أو مذكر لا يعقل جُمِع بالألف والتاء فتقول في تصغير سَفْرٍ[7]: سُوَيْفِرُونَ[8]، وفي رَكْبٍ:

---

(١) في اللسان (حلق) : «الحِمْلاق، والحُمْلاق، والحُمْلُوق: ما غطى الجفون من بياض المقلة.... والحلاق: ما لزق بالعين من موضع الكحل من باطن» .

(٢) زيادة في «ر» و «ق» .

(٣) نقص في «ب» .

(٤) انظر: الكتاب جـ٢ صـ٨٩، ١٤٢.

(٥) انظر: شرح السيرافي جـ٥ صـ١٦٢، وانظر أيضا: همع الهوامع جـ٢ صـ١٨٩ والرضي على الشافية جـ٢ صـ٢٠٣، وابن يعيش جـ٥ صـ٧٧.

(٦) في الأصل: فإذا صغرته ترده.

(٧) السفر: المسافرون.

(٨) في «ب» و «ق» : مسيفرون.

رُوَيْكِبُون، وفي طَيْرٍ: طُوَيْرَاتٌ، وفي زَورٍ[1]: زُوَيْرُونَ (للمذكر[2]) ، وزُوَيْرات للمؤنث.

وأما سيبويه ومن ذهب مذهبه فيصغره[3] على لفظه فيقول: رُهَيْطٌ، وقُوَيْمٌ، ونُفَيْرٌ، ورُكَيْبٌ، وصُحَيْبٌ، وغُنَيْمَةٌ، (وخُبَيْلَةٌ[4]) وأُبَيْلَةٌ، ولو كانت جموعا لم تُصَغَّر إلا على لفظ واحدها، كما أنك لو صغَّرْتَ دراهِمَ لقُلْتَ: دُرَيْهِمَات فصغَّرْتَ دِرْهَماً ثم جمعته بالألف والتاء، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى

---

(١) الزور: الزائرون.

(٢) نقص في «ر» .

(٣) انظر: الكتاب جـ٢ صـ١٤٢.

(٤) زيادة في «ر» و «ق» .

بَابُ جَمْعِ الجَمْعِ

اعلم أن جَمْعَ الجمع ليس بِمُطَّرِد، ولا يتجاوز ما جمعته العرب، والذي يُجْمع ما كان على وزن أقل العدد نحو: أَفْعُل، وأَفْعَال، وأَفْعِلة.

فجمع أَفْعُل: أَفَاعِل، نحو: أَكْلُب، وأكالِب، وأَوْطُب، وأَوَاطِب، قال الراجز: (أنشده سيبويه[1])

يَحْلُبُ منْهَا سِتَّةَ الأَواطِبِ

وكذلك: أَيْدٍ وأَيَادٍ؛ لأن أيد وزنها أَفْعُل في الأصل، وإنما كُسِرَ آخرها كما كُسِرَ آخرُ رَامٍ وغَازٍ؛ لأن الضمة تستثقل على الياء إذا كان قَبْلَها كسرة أو ضمة.

وجَمْعُ أفعال: أفاعيل كقولك: أَنْعَام وأَنَاعِيم، وأَقْوَال وأَقَاويل، وأَرْوَاح وأَرَاوِيح[2].

وجَمْعُ أَفْعِلَة: ([3] أفاعل نحو: أَسْقِية[4] وأساقٍ.

وقد جُمِع أَفْعِلَة[3]) بالألف والتاء أيضا، قالوا: أَعْطِيَاتٌ، وأَسْقِيَاتٌ، وقد

---

(١) زيادة في الأصل، وانظر: الكتاب جـ٢ صـ٢٠٠.

وهو من شواهد سيبويه المجهولة القائل. وانظر: شرح السيرافي جـ٥ صـ١٤٢ والمخصص جـ٤ صـ١٠١ و جـ١٠ صـ٣، وجـ١٤ صـ١١٧، وابن يعيش جـ٥ صـ٧٥، واللسان: (وطب) والوطب: سقاء اللبن، قال الشنتمري: «الشاهد في جمعه الأوطب، وهو جمع وطب على أواطب لتكسير العدد والمبالغة فيه» .

(٢) في «ب» و «ر» و «ق» : وأزواج وأزاويج.

(٣) نقص في «ق» .

(٤) في «ب» : وأساقي .

جمعوا جِمَالاً ـ وهو للجمع الكثير ـ على جَمَائل، قال ذو الرمة[1]:

وقَرَّبْنَ بـالزُّرْقِ الْجَمَـائِـلَ بَعْـدَمَـا تَقَوَّبَ عن غِرْبَـانِ أَوْراكِهَـا الخِطْرُ

(وقد جمعوه[2] بالألف والتاء) قالوا: جِمَالاَتٌ.

وقالوا: بُيُوتَاتٌ، وحُمُرَاتٌ، وطُرُقَاتٌ، فجمعوا الجمع الكثير بـالألف والتـاء؛ لأنها جموع مؤنثة.

وأمَّا مـا كان اسْماً للجنس فـالبـاب فيـه ألاَّ يُجْمَعَ؛ لأَن واحـدَه يـدل على جمعه فإن اختلفت أنواعه جاز جمعه نحو تَمْرٍ، وتُمْرَانٌ، وتُمُورٌ.

وقال أَبو العباس[3]: بُرٌّ وأَبْرَار، إذا أَردت أَجناسا مختلفة.

وقد منع سيبويه[4] من ذلك لما ذكرنا / من دلالة واحده على جَمْعِهِ. [١٠٢ / أ]

وقـالوا: مُصْرَان وَمَصَـارين، ومُصْرانٌ جَمْعٌ واحـده مَصِير، كقولـك: رَغِيفٌ ورُغْفَانٌ، وَمَصَارين جمع مُصْرَان.

(فصل[2]:) وَمِمَّا لا يُتَجَاوزُ ويُتَّبَعُ فيه ما قالته العرب ما جمع من المذكر

---

(١) انظر: ديوانه صـ٥٦٦.

وهو من شواهد السيرافي جـ٤ صـ٦٥٠ وجـ٥ صـ١٤٤ وانظر: المخصص جـ٧ صـ٢٣، والجمهرة باب الاستعـارات جـ٣ صـ٤٣٢ وابن يعيش جـ٥ صـ٧٦، والصحاح واللسـان (غرب) و (خطر) و (زرق) و (جمل) والزرق: كثبة بالدهنـاء وتقوَّبَ الشيء: انقلع من أصله، والخطر: ما لصق بالوركين من البول والغربان: لكل بعير وفرس غرابان، وهُمَا حرفـا الوركين الأيمن والأيسر اللذان فوق الذنب حيث التقى رأسا الوركين، هذا وقد قال السيرافي عقب البيت: «فالجمائل: جمع جمالـة في معنى الجمال، وإن كان الجمائل جمع جمال أيضا، فالجمال هي مؤنثة؛ لأنها جمع مكسر قبل التسمية بها، فلأجل التـأنيث قال: جمائل» .

(٢) نقص في الأصل.

(٣) في شرح السـيرافي جـ٥ صـ١٤٥ ـ ١٤٦: «وقـد ذكر عن أبي العبـاس أنـه قـال: تمر وأتمر وبُر وأبرار إذا أردت أجناسـا مختلفة، وقد منع سيبويه أن يقال: أبرار في جمع بر» .

(٤) انظر: الكتاب جـ٢ صـ٢٠٠.

الذي ليس فيه هاء التأنيث بالألف والتاء نحو: حَمَّام وحَمَّامات وسُرَادِق وسرادقات، وجَمل سِبَحْل[1]، وجمال[2] سِبَحْلات، وجمل سِبَطر[3] وجمال سِبَطْرات.

وإنما جَمَعُوه بالألف والتاء؛ لأن جمع المذكر يصير مؤنثا في التكسير فجعل سرادقات، وما أشبهها بمنزلة الجمع المكسر المؤنث.

وأكثر ما يكون هذا فيما لم يجمع جمع التكسير، قال سيبويه[4]: ألا ترى أنك لا تقول: فِرْسَنَات حين قلت: فَرَاسِنُ؟ يعني أنَّكَ لَمَّا كسرت فِرْسِناً[5] على فَرَاسِنَ لم تجمعه بالألف والتاء وإنما تجمعه بالألف والتاء إذا لم تكسره، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

فصل: وإذا ثَنَّيْتَ شيئين (من شيئين[6]) فالباب أن تأتي (به[7] بلفظ الجمع كقولك: ما أحسن ذَواتِهِمَا، و[8] ما أصبح خدودهُمَا، قال الله عز وجل: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلى[9] اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ .

وإنما وجب هذا؛ لأن الإضافةَ تدل على معنى التثنية فاستَغْنَوْا عن أن

---

(١) في اللسان (سبحل) «السِّبَحْل على وزن هجف: الضخم من الضب، والبعير والسقاء والجارية...» .

(٢) في «ق» : وجمالات.

(٣) في اللسان (سبطر) : «قال سيبويه: جمل سبطر، وجمال سبطرات سريعة ولا تكسر» وانظر كتاب سيبويه جـ٢ صـ١٩٨.

(٤) انظر: الكتاب جـ٢ صـ١٩٨.

(٥) الفرسن: عظم قليل اللحم، وهو خف البعير كالحافر للدابة.

(٦) نقص في «ر» .

(٧) نقص في «ر» وفي «ب» و «ق» أن تأتي فيه....

(٨) في «ب» : ما أحسن وجوههما، وما أملح قدودهُمَا، وفي «ر» و «ق» : ما أحسن رؤوسهما، وما أملح خدودها.

(٩) الآية ٤ من سورة التحريم.

يجمعوا (بين[1]) علامتي تثنيـة في اسم واحـد، كما لا يجمعـون عـلامتي تـأنيث ولا علامتي تعريف في اسم واحد.

فأمَّا قولـه عز وجل: ﴿والسَّـارِقُ والسَّـارِقَـةُ[2] فَـاقْطَعُوا أَيْـدِيَهُمَـا﴾ ولكل واحد منهما يدان، فـإنما جـاز؛ لأن المعنى (على[3]) الأَيْمَـان[4] فهما يَمِينَـانِ من الاثنين، وكذلك قراءة عبد الله بن[5] مسعود: ﴿فاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا﴾ .

وقد يجيء مثنى على حقيقة المعنى، قال الراجز[6] أنشده سيبويه[7]:

وَمَهْمَهَيْنِ قَـــــــذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ ... ظَهْرَاهُمَـا مِثْـل ظُهُـورِ التُّرْسَيْنْ

فَجَاء بـالتثنيـة والجمع (جميعـا[8]) فـأحـدهُمَـا على الحقيقـة، والآخر على المستعمل، قال الفرزدق[9]:

---

(١) زيادة في «ب» و«ق» .

(٢) الآية ٣٨ من سورة المائدة.

(٣) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ٢ صـ١٨٩.

(٥) في شواذ ابن خالويه صـ٣٣: «.. والسـارقون والسـارقـات فـاقطعوا أيـديهم، وروي عنـه «أيمـانها» ، وانظر: البحر المحيط جـ٣ صـ٤٧٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ٢ صـ١٨٩.

(٦) هو خِطام المجاشعي، أو هميان بن قحافة.

(٧) انظر الكتـاب جـ١ صـ٢٤١ وجـ٢ صـ٢٠٢، ونسبـه سيبويـه في الجزء الأول إلى خِطـام المجـاشعي، وفي الجـزء الثاني إلى هميان بن قحافة.

وانظر: شرح السيرافي جـ٤ صـ٦٧٠ وجـ٥ صـ١٥٥ وأمــالي ابن الشجري جـ١ صـ١٢ و جـ٢ صـ٢٠٣، وابن يعيش جـ٤ صـ١٥٥ ـ ١٥٦، والخزانـة جـ٣ صـ٣٧٤ وشرح شـواهـد الشـافيـة صـ٩٤، والعيني جـ٤ صـ٨٩، والهمع جـ٢ صـ٦٢ والأشموني جـ٣ صـ١٣٩ وحاشية يس على التصريح جـ٢ صـ١٢٢، ومعجم شواهد العربية صـ٥٤٣، ومهمهين: تثنيـة مَهْمَـه، وهو المفازة البعيدة، وقذفين: تثنيـة قَذَف أي بعيد وفي اللسـان (قذف) وفلاة قذف.. أي بعيدة، ومرتين تثنيـة مَرْت وهو ـ كما في اللسـان (مرت) ـ مفازة لا نبـات فيهـا، والظهر: مـا ارتفع من الأرض، والترسين تثنيـة ترس وهو مـا يتقى بـه الضرب من السـلاح.

(٨) زيادة في «ق» .

(٩) انظر: ديوانه صـ٥٥٤.

بما في فُؤَادَيْنَا من الشوق[1] والهوى ... فَيُجْبَرُ مُنْهَاضُ الفؤادِ المُشَغَّفُ[2]

وقد يوجد[3] في الشعر الإفراد أيضاً؛ لأن الإضافة تدل على التثنية قال الشاعر[4]:

كَأَنّه وَجْهُ تُرْكِيَّيْنِ قَد غَضِبَا ... مُسْتَهْدَفٌ لِطِعَانٍ غَيْرِ تَذْبِيبِ[5]

أراد: كأنه[5] وجها تركيين، فاعرف ذلك إن شاءَ اللهُ.

---

(١) في «ب» و «ر» و «ق» : من الهم.

وهو من شواهد الزجاجي في الجمل صـ٣٠٢، وانظر: الهمع جـ١ صـ٥١، الدرر جـ١ صـ٢٦، وورد عرضا في الخزانة جـ٣ صـ٣٧٤، ومعجم شواهد العربية صـ٢٣٦، والضرائر صـ٩٩، والمنهاض: الذي انكسر بعد الجبر وهو أشد الكسر والمشغف: الذي شغفه الحب أي وصل إلى شغاف قلبه، وشغاف القلب وشغافه: حبته، وبها قرىء قوله تعالى ﴿قد شغفها حبا﴾ والاستشهاد بقوله: في فؤادينا حيث جاء بالمضاف مثنى على الأصل، والمستعمل المطرد فيا كان من هذا النحو أن يكون بلفظ الجمع.

(٢) في «ق» : المعذب.

(٣) في «ب» و «ق» : وقد يوجد في الشعر أيضا، وفي «ر» وقد يفرد في الشعر.

(٤) هو الفرزدق أيضا. انظر: ديوانه صـ٣٧٠.

وهو من شواهد السيرافي جـ٥ صـ١٥٦ وانظر: أمالي ابن الشجري جـ١ صـ١٢، وابن يعيش جـ٤ صـ١٥٧ والخزانة جـ٣ صـ٣٦٩، ٣٧٢، والضرائر صـ٩٨، ومعجم شواهد العربية صـ٦٣، ١٧٦، والفرزدق هنا يصف فرجا، وغير تذبيب أي مبالغ فيه، وفي اللسان (ذبب) «وذبب أكثر الذّبّ، ويقال: طعان غير تذبيب إذا بولغ فيه» .

(٥) في «ق» : أراد كأنه وجه تركيين.

بَابُ التصغيرِ

اعلم أنَّ التصغير إنما وقع في الكلام؛ للاستغناء عن الوصف بصغير، وذلك أنك إذا قُلْتَ: مررت بجبل[1] احْتَمل أنْ يكون جبلا عظيما، واحْتَمَل أن يكون صغيرا، فإذا أَردت أنْ تُبَيِّن ذلك احتجْتَ أن تقول: مررت بجبلٍ[2] صغير، فاستُغْنِيَ بقولك: (مررت[3]) بجُبَيْلٍ[4] عن قولك: بجبلٍ[2] صغير.

واعلم أنَّ أبنية الثلاثي على اختلاف حركاتها وسكونها يجيء مثال تصغيرها على فُعَيْل بضم أوله، وفتح ثانيه، وزيادة ياء التصغير ثالثةً كقولك في (تصغير[5]) كَلْبٍ: كُلَيْبٌ، وفي جَبَلٍ: جُبَيْلٌ، وفي قُفْلٍ: قُفَيْلٌ، وفي جِذْعٍ: جُذَيْعٌ، وفي عِنَبٍ[6]: عُنَيْبٌ، وفي / صُرَدٍ: صُرَيْدٌ. [١٠٢ / ب]

وعلامة التصغير ضَمُّ أُوله، (وفتح[7] ثانيه)، وزيادة الياء ثالثة.

وإنما ضُمَّ أولُه؛ لأَن التصغير يدل على اسمٍ وصفةٍ، فَجَرَى مَجْرَى مالم يُسَمَّ فاعله في الدلالة على فاعل ومفعول فَضُمَّ أَوَّلُ المصغر[8] كما ضُمَّ أولُ مالم يُسَمَّ

---

(١) في «ر» : مررت بجمل احتمل أن يكون جملا عظيما.

(٢) في «ر» : بجمل صغير.

(٣) نقص في «ر» .

(٤) في «ر» بجميل

(٥) زيادة في «ر».

(٦) في «ر»: وفي عقب : عقيب .

(٧) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٨) في الأصل و «ق» : أول التصغير

فـاعِلِـه؛ وفُتِـحَ ثـانيـه؛ لأن الخروج من الضم إلى الفتـح أسهـلَ وأخفُّ منـه إلى الكسر (والضّم[1]) ، وزيدت الياء ثالثةً؛ لأنّهَا حرف مـد ولين، وهي تلي الألف في الخفة، وقد صارت الألفُ ثالثةً في الجمع نحو: مَسَاجِـدَ، وقَنَـادِيلَ، فوجب أن تكون اليـاء للتصغير؛ لأنَّ الألف أخفُّ من اليـاء؛ فجُعِلَ الأخف للأثقـل وهـو الجمع، والأثقل للأخف وهو التصغير.

وإنما كان الجمع أثقل من التصغير؛ لأنَّ الجمع يتضمن عدة أشياء أقلُّها ثلاثة، والتصغير يتضمن شيئين فلذلك كان أخف.

فإن كان في آخر الاسم الثلاثي ياءٌ أو واوٌ (أو ألفٌ[2]) قَلَبْتَ ذلك كلَّه يـاءً، وأدْغَمْتَ[3] يـاءَ التصغير[4] (فيهـا[5]) ؛ كقولـك في قَفـاً: قُفَيٌّ، وفي جِرْوٍ: جُرَيٌّ، وفي ظبي ظُبَيّ

فـإنْ كان ثـانيـه يـاء؛ فـإنْ شئْتَ ضَمَمْتَ أَوَّلَـه على منهـاج التصغير، وإن شئت كسرت أوله إتباعا للياء كقولـك في تصغير شَيْخ، وبَيْت: شُيَيْخٌ، وبُيَيْتٌ، بِضَم أولها، وإن شئت: شِيَيْخ وبِيَيْت بكسر أولها، فإن كان ثانيه ألفا اعتبر:

فـإن كانت الألف منقلبـة من اليـاء قلبتهـا في التصغير (يـاء، وإن كانت منقلبة من الواو[6] قلبتها في التصغير) واوا كقولك في تصغير باب: بُوَيْب؛ لأنه

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) نقص في «ب» .

(٣) في «ر» : وأدغمت الياء التي للتصغير .

(٤) في «ب» : ياء المصغر .

(٥) نقص في الأصل .

(٦) نقص في «ق» .

من بَوَّبْتُ، وفي تصغير نَابٍ: نُيَيْب؛ لأنه من نَيَّبَتْ[1] (النَّاقةُ[2]) .

وإنَّما وجب ذلك؛ لأنَّ ثانِيَ المصغر[3] لا بد من أن يحرك بـالفتح، والألف إذا حركت انقلبت إلى إحدى أُخْتَيْها،[4] فانقلابها إلى ما كان أصْلَها أولى.

فإن كان الاسم مضَعَّفاً أَظْهَرْتَ تضعيفَه في التصغير كقولك في تصغير مُـدّ: مُدَيْـدٌ، وفي بُرٍّ: بُرَيْرٌ، وفي دَنّ: دُنَيْنٌ؛ لأَنَّ يـاءَ التصغير تقع ثـالثـةً بين الحرفين فتفصل بينها، فلا بد من ظهورهما.

وإذا أردت تصغيرَ اسْمَين جُعِلاَ اسْماً واحداً صغَّرْتَ الصَّدْرَ منهما كقولـك في حَضْرَمَوْت: حُضَيْرَمَوْتَ، وفي خَمْسَةَ عَشَرَ: خُمَيْسَةَ عَشَرَ.

(١) في اللسان «نيب» : «نَيَّبَتِ الناقة أي صارت هرمة » .

(٢) نقص في «ب» و «ق» .

(٣) في «ق» : ثاني التصغير.

(٤) في «ر» : أصليها.

بَابُ تصغيرِ ما كان على أربعةِ أَحْرُف

مثال تصغير ما كان على أربعة أحرف ـ على اختلاف حركاته وسكونه ـ فُعَيْعِل بضم أوله أيضا، وفتح ثانيه، وزيادة الياء ثالثة، وكسر ما بعد الياء؛ لأنه يجري مَجْرَى الجمع في كسر ما بعد ألف الجمع في مَسَاجِدَ، وقَنَادِيلَ، تقول في دِرْهَمٍ: دُرَيْهِمٌ، وفي جَعْفَرٍ: جُعَيْفِرٌ، وفي عُلَبِطٍ[1]: عُلَيْبِطٌ، وفي غلامٍ: غُلَيِّمٌ، وفي حِمَارٍ: حُمَيِّرٌ، وفي رَغِيفٍ: رُغَيِّفٌ، وفي رَسُولٍ: رُسَيِّلٌ، وفي مسجد: مُسَيْجِدٌ، وفي مِطْرَف[2]: مُطَيْرِفٌ وفي مُكْرِم: مُكَيْرِمٌ، وفي مُعْطٍ: مُعَيْطٌ، وفي مَلْهىً: مُلَيْهٍ، وفي مِعْزَى[3] مُعَيْزٌ، وفي أَرْطَى: أُرَيْطٍ.

وأمَّا ذِفْرَى، وعَلْقَى فمن نونها وجعل ألفها لغير التأنيث قال في تصغيرهما: ذُفَيِّر، وعُلَيِّق (بكسر[4] ما بعد ياء التصغير) / (ومن جعل[5] ألفها للتأنيث لم يَكْسِرْ ما بعد ياء التصغير) ولم يُنَوِّنْ فقال: عُلَيْقَى، وذُفَيْرى، وسنبين تصغير المؤنث في بابه إن شاء الله تعالى. [١٠٣ / ا]

وأمَّا ما كان على أَفْعَلَ فتصغيره: أُفَيْعِل كما ذكرنا[6]؛ لأنه على أربعة أحرف كقولك في أَحْمَرَ: أُحَيْمِرَ، وفي أصْفَرَ: أُصَيْفِرَ، وفي أَفْكَلِ: أُفَيْكِلٌ، ينصرف في

---

(١) في اللسان (علبط) : «رجل علبط وعلابط: ضخم عظيم.. وصدر علبط: عريض.. وقيل: كل غليظ: علبط» .

(٢) في اللسان (طرف) : «المطرف والمطرف: واحد المطارف، وهي أرْدية من خز مربعة لها أعلام» .

(٣) في «ر» و «ق» : وفي مَعْزَى: معيز.

(٤) نقص في «ر» .

(٥) نقص في «ق» .

(٦) انظر صـ ٥٤٤ ـ ٥٤٥ فيما سبق من التبصرة.

تصغيره ما انصرف في تكبيره، ويمتنع من الصرف في التصغير ما امتنع (منه[1]) في التكبير؛ وذلك أن أفعل إذا كان اسما ولم يكن صفة انصرف في النكرة، فإذا صغَّرْتَه أيضا انصرف (في النكرة[2]) كقولك في أَحْمَدَ إذا كان اسْماً نكرةً: أُحَيْمِدٌ، وفي أَفْكَلٍ: أُفَيْكِلٌ، وفي أَفْضَلَ إذا كان اسْماً: أُفَيْضِلٌ، فإن كانت العين منه واوا قلبْتَها ياء، وأدغمت ياء التصغير فيها كقولك في أَسْوَد: أُسَيِّدٌ، والأَصْل أُسَيْوِد، والياء والواو إذا اجتمعتا في كلمة، وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء فيها مثل: سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ وقَيِّمٍ، والأصل: سَيْوِدٌ، ومَيْوِتٌ، وقَيْوِمٌ؛ لأنه من ساد يسود، ومات يموت، وقام يقوم، فعلى هذا القياس قلت في (تصغير[3]) أَسْوَد: أُسَيِّد.

ومن العرب من يتكلم به على الأصل فيقول[4]: أُسَيْوِد؛ لأن الواو قويت بالحركة.

وتقول في تصغير أَحْوَى - في قول من قال أُسَيِّد - أُحَيّ، والأَصْل: أُحَيْوِيٌ، تقلب الواو (ياء[5]) للياء الساكنة قبلها كما ذكرنا فيصير: أُحَيِّيٌ فتحذف الياء الأخيرة لاجتماع ثلاث ياءات فيصير أُحَيٌّ، وفي صرفه بعد الحذف خلاف: فسيبويه[6] يُجْريه بعد الحذف مُجْرَى أَصَمَّ[7] فلا يصرفه.

وكان عيسى بن[8] عمر يصرفه.

---

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في «ب» و «ق».

(٣) نقص في «ق».

(٤) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ١٣٠ - ١٣١، والرضي على الشافية جـ١ صـ٢٣٠.

(٥) نقص في الأصل.

(٦) انظر: الكتاب جـ٢ صـ١٣٢.

(٧) في «ر» و «ق» : أصيم.

(٨) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ١٣٢، والرضي على الشافية جـ١ صـ٢٣٣.

وأمَّا تصغيره على قول من قـال: أُسَيْوِدُ فلا خلاف في أنـه: أُحَيْوٍ[1] ورأيت أُحَيْوِيَ.

وأمَّا ما كان على أربعة أحرف مما أُدغِم عينُـه في لامـه فـإنـك إذا صغَّرْتَـه تركْتَ المدغم على حاله؛ لأنَّه يقع بعد ياء التصغير كا وقع بعـد ألف الجمع، تقول في تصغير مُـدُقّ[2]: مُـدَيْـقّ، وفي تصغير مِسَنّ: مُسَيْنّ، كا قلت في الجمـع: مَـدَاقٌّ وَمَسَـانٌّ، وكـذلـك تصغير أَصَمّ: أُصَيّم بـالإدغـام وترك الصرف كا تقول في الجمع: أصَامٌّ.

وما كان على فاعلٍ قُلبت أَلِفُه في التصغير واوا كقولك في ضارب، وذاهب وقاتل: ضويرب، وقويتل، وذويهب فتقلب هذه الألف واوا، وليس لهـا أصل؛ لأنه من ضَرَبَ، وقَتَلَ، وَذَهَبَ، وفي (علة[3]) قلبها واوا خلاف:

فسيبويـه[4] يـذهب إلى أن الـواو أَغْلَبُ على مـوضـع العين فلـذلـك قُلِبتْ الأَلفُ واواً.

وأبُو العباس[5] يـذهب إلى أنـه إنمـا قُلِبَتْ واواً؛ لضم أول المصغر فَقُلِبتْ إلى جِنْسِها، فاعرف ذلك إن شاءَ اللهُ.

---

(١) انظر: المقتضب جـ٢ صـ٢٤٦، والرضي على الشافية جـ١ صـ٢٢٤.

(٢) في اللسان (دقق) : «المُدُقّ: ما دققت به الشيء، قـال سيبويـه: وقـالوا المـدق لأنهم جعلوه اسما لـه كالجلمود، يعني أنه لو كان على الفعل لكان قياسه: المِدَق أو المِدَقّة، لأنه مما يُعْتَمل به، وهو أحد ما جاء من الأدوات التي يعتمل بها على مُفْعُل بالضم» .

(٣) نقص في «ق» .

(٤) في كتـاب سيبويـه جـ٢ صـ١٢٧: «ولو صغرت السـار وأنت تريـد السـائر لقلت: سوير، لأنها ألف فـاعـل الزائدة» . وقال بعد ذلك: «وإن جاء اسم نحو الناب لا تدري أمن اليـاء هو أم من الواو؟ فـاحمله على الواو حتى يتبين لك أنها من الياء، لأنها مبدلة من الواو أكثر.

(٥) انظر: المقتضب جـ٢ صـ١٢٠، والرضي على الشافية جـ١ صـ٢١٧.

بَابُ تصغيرِ ما كان على خَمْسَةِ أَحْرُفٍ فَصَاعِداً

اعلم أن[1] ما كان على خمسة أَحْرفٍ فصاعدا إذا صغَّرتَه حذفْتَ منه حتى [١٠٣ / ب] يصير على أربعة أحرف فيجري على قياس / الجمع كقولك في تصغير سَفَرْجَلٍ: سُفَيْرِج، وفي فَرَزْدَقٍ: فُرَيْزِد، وفي خَدَرْنَق[2]: خُدَيْرِن[3] كما قلت في الجمع: سَفَارِجُ، وفَرَازِدُ، وَخَدَارِنُ[4].

ولك أن تعوض ههُنا من المحذوف ياء قبل آخره كما عوضت ذلك في باب الجمع فتقول: سُفَيْرِيجٌ، وفُرَيْزِيدٌ، وخُدَيْرِينٌ[5]، كما قلت هناك: سَفَارِيجُ، وفَرَازِيدُ، وخَدَارِينُ[6].

فإنْ كان شيء من هذه الأسماء رابعه حرف مد ولين لم تحذف منه في التصغير شيئا، وقَلَبْتَ الواو والألف ياء كما فعلت (ذلك[7]) في الجمع كقولك في تصغير سِرْدَاح: سُرَيْدِيح، وفي صندوق: صُنَيْدِيق، وفي دِهْلِيز[8]: دُهَيْلِيز.

وإنما لم تحذف مِمَّا رابعه حرف مد ولين؛ لأنك كنت تعوض فيما ليس فيه شيء من هذه الحروف، فإذا وجدته كان أحقَّ بالثبات، فإن كان في الاسم

(١) في «ب» : أنه.

(٢) الخدرنق: الذكر من العنكبوت أو العظيم منها، وقيل: العنكبوت ولم يخص به الذكر.

(٣) في «ب» و «ر» : خديرق.

(٤) في «ب» و «ر» خدارق، وفي «ق» : خدارين.

(٥) في «ب» و «ر» : وخديريق.

(٦) في «ب» و «ر» : وخداريق.

(٧) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٨) الدهليز بالكسر: ما بين الباب والدار، فارسي معرب.

زيادة غير ما ذكرنا فهو أولى بالحذف من الأصلي كقولك في عَدَبَّس[1]: عُدَيْبِس؛ لأنَّ إحدى البائَيْن زائدة، وكذلك عَجَنَّس[2]: عُجَيْنِس، إحدى النونين زائدة، وكذلك (في[3]) عِثْوَلّ[4]: عُثَيِّل وَعُثَيْوِل[3]؛ لأنَّ اللام الأخيرة زائدة ويجوز العوض في هذا كله فتقول: عُدَيْبِيس (وعُجَيْنِيس[5]) وعُثَيِّيل.

وإن كان فيه زائدتان[6] متساويتان كنت مخيرا في حذف أيهما شئت مثل: حَبَنْطىً، ودَلَنْظىً[7]، النون والألف فيهما زائدتان؛ فإن شئت حذفت النون، وإن شئت حذفت الألف؛ فإن حذَفْتَ النون قُلتَ: حُبَيْطٍ، ودُلَيْظٍ وتُعوّضُ فتقول: حُبَيْطِيٌّ ودُلَيْظِيٌّ، فإنْ حذفْتَ الألف قلت: حُبَيْنِطٌ، ودُلَيْنِظٌ.

وتعوض فتقول: حُبَيْنِيطٌ، ودُلَيْنِيظٌ.

وكذلك تصغير قَلَنْسُوَةٍ، فإن شئت حذفت الواوَ، وإنْ شئتَ حذفتَ النونَ، لأنهما زائدتان؛ فتقول إذا حذفتَ الواوَ: قُلَيْنِسَةٌ، وإن عَوَّضت قُلْتَ: قُلَيْنِيسَةٌ.

وإذا حذفت النون قلت: قُلَيْسِيَةٌ، فإن عوضت قلت: قُلَيْسِيَّةٌ بتشديد[8] الياء، تدغم ياء العوض في المنقلبة من الواو.

---

(١) في اللسان (عدبس) : «العدبس من الإبل وغيرها: الشديد الموثق الخلق» .

(٢) في اللسان (عجنس) : «العجنس: الجمل الشديد الضخم» .

(٣) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٤) في اللسان (عثل) «والعثول من الرجال: الجافي الغليظ» وانظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ١١٢، والمقتضب جـ٢ صـ٢٤٧، والرضي على الشافية جـ١ صـ٢٥٢.

(٥) نقص في «ب» .

(٦) في «ب» : زيادتان.

(٧) دلنظى معناه: الشديد الدفع، يقال: دلظه بنكبه إذا دفعه، وقيل: الدلنظى: السمين من كل شيء، وقيل، رجل دلنظي إذا كان ضخما غليظ المنكبين. انظر: المنصف جـ٣ صـ١١، واللسان (دلنظ) .

(٨) في «ب» : بتشديد الياء لاجتماع البائين المزيدة والمنقلبة، وفي «ر» و «ق» بتشديد البائين المزيدة والمنقلبة.

وإن كانت فيه زائدتان إحداهما زيدت لمعنى لم تَحْذفها، وحذفْتَ الأخرى كقولك في (تصغير[1]) مُغْتَلِم[2]: مُغَيْلِمٌ، و (في[3]) مُغْتسل: مُغَيْسِل، وفي منطلق: مُطَيْلِق، تحذف التاء والنون؛ لأنها زائدتان لغير معنى، ولا تحذف الميم؛ لأنها زيدت لمعنى الفاعل، ولو حذفتها زال معنى الفاعل، وكذلك تعتبر (جميع[1]) ما فيه زائدتان، فإن كانت إحداهما زيدت لمعنى لم تحذفها وحذفت ما زيدت لغير معنى، فتقول في تصغير مُحْمَرٍّ: مُحَيْمِرٌ فتحذف إحدى الرائين ولا تحذف الميم؛ لما ذكرنا.

ولك أَنْ تُعَوِّض من جميع ما تحذف منه فتقول: مُغَيْلِيمٌ، ومُغَيْسِيلٌ، ومُحَيْمِير.

وما كان في آخره ألف ونون فهو على ضربين:-

أحدهُمَا: ما كان جمعه على مثال مفاعيل نحو: سِرْحَانٍ وسَرَاحِين، وسُلْطَانٍ وَسَلاَطِينَ، وحَوْمانٍ[4] وحَوَامينَ، وَوَرَشَانٍ[5] وَوَراشِينَ، فهذا الضرب تصغيره على فُعَيْلِينٍ نحو: سُرَيْحِين، وسُلَيْطِين، وحُوَيْمين.

وكذلك إن كانت في آخره الألف الممدودة لغير تأنيث يجري هذا المَجْرى، تقول في تصغير عِلْبَاء، وحِرْبَاء: عُلَيْبِيٌّ، وحُرَيْبِيٌّ؛ لأن الجمع عَلابِيُّ، وحَرَابِيُّ، وقياسها واحد.

[١٠٤ / ا] **والضرب الآخر :** / مالم يجمع هذا الجمع كَسَكْرَانَ وَسَكَارى، وَعَيْمَانَ[6]

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) اسم فاعل من اغتلم إذا هاجت شهوته.

(٣) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٤) الحومان: دومان الطائر يدوم ويحوم حول الماء.

(٥) الورشان طائر شبه الحمامة. انظر: اللسان: (ورش) .

(٦) في اللسان (عيم) : «رجل عيمان أيمان: ذهبت إبله، وماتت امرأته» .

وعَيَامَى[1]، وعطشان وعطاشى، وغَضْبَان وغَضَابَى، فهذا يصغر الصدر منه، ثم تزاد في آخره الألف والنون، كقولك في سَكْرَانَ: سُكَيْرَان و (في[2]) عَطْشَانَ: عُطَيْشَان، وفي غضْبَان: غُضَيْبَان، وفي عيان[3]: عُيَيْمَان، فعلى هذا قياس هذا الباب إن شاء الله تعالى.

فصل: وما كان على ستة أحرف فصاعدا تحذف منه أيضا الزوائد حتى يصير إلى أربعة أحرف، إلا أن يكون الزائدُ حرفَ مد ولين رابعا فإنك لا تحذفه؛ لأنه موضع العوض كما ذكرنا فتقول في تصغير مُحْرَنْجِم: حُرَيْجِم؛ لأن الميم والنون زائدتان.

وفي مُحْمَارّ: مُحَيْمِير، تحذف إحدى الزائدتين[4] ولا تحذف الألف؛ لأَنها رابعة، وتقول في عنتريس: عُتَيْرِيس فتحذف النون وتترك الياء على ما ذكرنا، وتقول في تصغير اشهيباب ـ وهو على سبعة أحرف ـ شُهَيْبِيب، تحذف ألف الوصل، والياء، ولا تحذف الألف الأخيرة؛ لأَنها (في[2]) موضع العوض.

وجميع ما (في[2]) أوله ألف الوصل تحذف الألف منه في التصغير؛ لأَن التصغير يجب معه تحريك الثاني، وإذا تحرك الثاني ـ وهو بعد الألف ـ سقط ألف الوصل؛ لأنها اسْتُجْلِبَتْ لسكون الثاني، فإذا تحرك الثاني وجب سقوطها، وإذا سقطت ألف الوصل اعْتُمِدَ على ما بعدها وجُعِل أَوّلَ الكلمة، إلا أن يكون زائدا فيؤدي القياس إلى حذفه كقولك في تصغير اسْتِخْرَاج، واسْتِضْرَاب:

(١) في «ب» : وعثان وعثامنة، وفي «ق» : وعثان وعثامى.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) في «ب» و «ق» : وفي عثان: عثيان.

(٤) في «ر» و «ق» : إحدى الرأيين.

تُخَيْرِيج، وتُضَيْرِيب، لأنَّا إذا حذفنا ألفَ الوصل بقي بعدها ستة أحرف ثلاثة منها زوائد، وهي السين، والتاء، والألف، فلو حذفنا الألف احتجنا مع حذفها إلى حذف حرف آخر ليصير على أربعة أحرف.

فإن حذفنا إحدى الزائدتين السين أو التاء لم نحتج إلى حذف حرف آخر فوجب ترك الألف.

وكان حذف السين أولى من حذف التاء؛ لأنَّا لو حذفنا التاء بقي سِخْراج، وسِضْرَاب، وكان (يجب[1]) تصغيره على سُخَيْرِيج، وسُضَيْرِيب، وليس في الكلام سِفْعال، ولا سُفَيْعِيل، فوجب[2] حذف السين ليبقى تِفْعَال فيصغر (على[3]) تُفَيْعِيل؛ لأنَّ في الكلام تِفْعَالا مثل تِمساح، وتِجْفاف فصار تُضَيْرِيب وتُخَيْرِيج بمنزلة تُمَيْسِيح، وتُجَيْفِيف.

فإن صغَّرْتَ مثل انْطِلاقٍ، وافْتِقَارٍ[4] لم تحذف غير ألف الوصل؛ لأنَّكَ إذا حذفت ألف الوصل بقي خمسة أحرف رابعها حرف مد ولين فتقول: نُطَيْلِيقٌ وفُتَيْقِيرٌ.

وإذا صغَّرْتَ مثل اقْعِنْسَاسٍ، واحْرِنْجَام حذفْتَ ألفَ الوصل، وبقي بعدها ستة أحرف فيها زائدان: وهُمَا النون والألف.

فإن حذفْتَ الألف احتجت إلى حذف النون أيضا، لأنها تبقى خمسة أحرف وفيها حرف زائد فلا بد من حذفه.

---

(١) نقص في «ر» .

(٢) في «ب» و «ر» و «ق» : فوجب بعد حذف السين أن يبقى تفعال.

(٣) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٤) في «ق» : واقتدار.

فإن حذفْتَ النون لم تحتج إلى حذف الألف؛ لأنه حرفُ مَدٍّ (وَلينٍ[1]) في موضع العوض فتقول في تصغيرهما: قُعَيْسِيسٌ، وحُرَيْجِيمٌ، وعلى هذا (التفسير[2]) تعتبر ما كان على ستة أحرف وفيه زائدتان متى حذف إحداهما أدى إلى حذف الأخرى لم تحذفها، وحذَفْتَ مالم يؤد إلى حذف الأخرى، وذلك إذا كان أحدُ / [١٠٤ / ب] الزائدين حرف مد ولين يقدر وقوعه رابعا إذا حذفت الزائد الآخر.

فأمَّا إن لم يكن أحد الزائدين حرفَ مد ولين، وكان الاسم على ستة أحرف حذفتهما جميعا لا غير كما قلنا في مُحْرَنْجِم، وما أشبهه.

وأمَّا مُقْعَنْسِسٌ ففي تصغيره خلاف:

فعلى مذهب سيبويه[3]: مُقَيْعِسٌ تحذف النون وإحدى السينين؛ لأنّه زائد، وتبقى الميم؛ لأنها زيدت لمعنى.

وعلى مذهب أبي العباس[4]: قُعَيْسِسٌ تحذف الميم (والنون[5]) وتبقى السين؛ لأنه ملحق بمُحْرَنْجِم، والسين الأخيرة من مُقْعَنْسِس بمنزلة الميم الأخيرة من مُحْرَنْجم، وإن كانت السين زائدة للإلحاق (والميم أصلية[5]) ؛ لأنَّ الملحق بمنزلة الأصْلِيّ، فوجب عنده حذفُ الميم؛ لأنه زائد غير ملحق.

وإنما حذف سيبويه السين دون الميم؛ لأن الميم لها قوتان: إحداهُمَا أنها

---

(١) زيادة في «ر» .

(٢) نقص في «ب» ، وفي «ق» : وعلى هذا التعبير تعتبر.

(٣) انظر: الكتاب جـ٢ صـ١١٢، والرضي على الشافية جـ١ صـ٢٥٩.

(٤) انظر: المقتضب جـ٢ صـ٢٥٣ ـ ٢٥٤، والرضي على الشافية جـ١ صـ٢٥٩.

(٥) نقص في «ر» .

أوّلُ، والثانية أنَّها زيدت لمعنى، والسين ليست كذلك؛ لأَنها آخِرُ، والحذف على الأواخر أَشَدُّ تسلطاً منه على الأوائل، ألا ترى أنك تحذف الحرف الأصلي من آخر الكلمة في مثل: سُفَيْرِج، وما أشبهه؟ فَلَمَّا اجتمع في السين أنها زائدة، وأنها آخر الكلمة وجب (حذفها[1]) دون الميم، وعلى هذا فقس إن شاء الله تعالى.

---

(١) نقص في «ق».

بَابُ تصغيرِ المؤَنَّثِ

أمَّا ماكان من المؤنث في آخره علامة التأنيث فإنـك تُصَغِّر مـاقبل العلامـة ثم تضم إليه العلامةَ، ولا تعتد بعلامة التأنيث من حروف الكلمـة؛ لأنّهـا بمنزلـة اسم ضُمَّ إلى اسمٍ؛ ولذلك كان ماقبل هاء التأنيث أبداً مفتوحا كقولـك: حَمْـدَة، وحَمْزَة، وقائِمَة ومُكْرِمَة، فإذا صغَّرْت شيئا من هذا أجريْتَ الصدر من الكلمـة على مايوجبه القياس في المـذكر، ثم زدتَ في آخر المصغر علامـة التـأنيث، تقول في حَمْـدَةَ: حُمَيْـدَةَ، وفي حَمْـزَةَ: حُمَيْـزَةَ، وفي حُبْلَى: حُبَيْلَى، وفي سَكْرَى: سُكَيْرَى، وفي حَمْراءَ: حُمَيْرَاءُ، وفي صَفْرَاءَ: صُفَيْرَاءُ، وفي مُكْرِمَـةٍ: مُكَيْرِمَـةٌ، وفي قائمة: قُوَيِّمَةٌ، كأنك صَغَّرْتَ حَمْداً، وحَمْزاً، وحُبْلَى، وسَكْرَى، وصَفْراً، ومُكرِماً، وقَائماً، فلمّا انتهيْتَ إلى آخره في التصغير زدت علامة التأنيث عليـه، وعلى هـذا قياس جميع المؤنث الذي في آخره العلامة.

وأمّا حُبَارَى فهو على خمسة أحرفٍ فلا بد من حذفِ حَرْفٍ منـه فـالأجودُ أنْ تَحذف الألف الأولى، وتُبْقِيَ الألفَ الثـانيـةَ[1]؛ لأنهـا زيـدت لمعنى التـأنيث فتقول: حُبَيْرَى[2]، ومنهم من يحـذف الثـانيـة فيقول: حُبَيِّر،[2] وكان أبو عمرو[3] يقول: حُبَيّرَة[2] فيعوض هاء التأنيث من الألف المحذوفة.

فإن كان المؤنث على ثلاثة أحرف وليس في آخره علامة التـأنيث، فـإذا صغَّرْتَـه

---

(١) في «ب» و «ر» و «ق»: وتبقى ألف التأنيث.

(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص١١٥، والمقتضب جـ٢ ص٢٦١ ـ ٢٦٢.

(٣) في «ق»: أبو عمر.

زدت عليه علامة التأنيثْ تقول في قدر: قُـدَيْرَة، وفي فَخِـذ: فُخَيْـذَة، وفي قَـدَم: قُدَيْمَة.

وإنمـا أظهرْتَ العـلامــة في تصغيره؛ لأن التصغير ينــوب عن الصفــة (بالصغر)[1] ولو جئْتَ بالصفة لأدْخَلْتَ فيها الهاء كقولـك: قَـدَمٌ صغيرة، وفَخِـذ دقيقة، وقِدْرٌ حقيرة.

فَلَمّا كان التصغير ينوب عن هذه الصِّفات وجب أنْ تلحقه الهاء كما لحقت [١٠٥ / ا] ماينوب عنه التصغير، فعلى هـذا جميع/ هـذا البـاب، إلاّ أَحْرُفـاً تكلمت (بهـا)[2] العرب في تصغيرها بغير هاءٍ، وهي:

حَرْبٌ، وقَوْسٌ، وفَرَسٌ، (وعُرْس)[3]، ونَابٌ للناقة المسنة، ودِرْعُ الحديـد قـالوا في تصغيرها: حُرَيْبٌ، وقُوَيْسٌ، وفُرَيْسٌ، وعُرَيْسٌ، ونُيَيْبٌ، (ودُرَيْعٌ)[4].

وإنما فعلوا ذلك؛ لأن الحرب[5] في الأصل مصدر حَرَبْتُه حَرْبـاً إذا أخـذت ماله فكأنهم سَمَّوْا المقاتلة حربـا؛ لأنهـا تَحْرِبُ المـالَ والنفس فصغروهـا على أنَّهـا مصـدر، والمصـادر لاتُؤَنَّثُ إذا لم تُرِدْ بهـا المرة الـواحـدة، والقـوسُ ذُهِبَ بهـا إلى العُود فصغروها على ذلك.

والفرس يقع على المذكر والمؤنث فَصُغِّر على أصل[6] المذكر.

---

(١) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٢) نقص في «ب»، وفي «ق»: تكلمت به العرب.

(٣) نقص في «ر»، وفي اللسان (عرس): «والعُرْس والعُرُس: مَهْنة الإملاك والبناء، وقيل طعامه خـاصـة» أي أنـه طعام الزفاف.

(٤) نقص في «ب» و «ق».

(٥) انظر: المقتضب جـ٢ ص٢٤٠.

(٦) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص١٣٧، والمقتضب جـ٢ ص٢٤١.

والعُرْسُ أُجْرِي مُجْرَى التعريس من قولهم: عَرَّسَ القوم إذا نزلوا في آخر الليل، فَلَمّا كان فيها (ذلك)[1] المعنى صُغِّرَتْ بغير هاء.

والناب من الإبل سُمِّيَتْ بذلك لطول نابها من الكِبَر، والناب من الأسنان[2] مذكر فَصُغِّر على الأصْل قبل التسمية.

ودرع الحديد تجري مجرى الدّرع الذي هو قميص (المرأة)[3]، والقميص مذكر فَصُغِّر درع الحديد على ذلك[4].

وأمّا ماكان من المؤنث على أربعة أحرف فإن علامةَ التأنيث لاتلحقُه في التصغير؛ لأن الحرف الرابع منه جُعِل بمنزلة العلامة كقولك في عقرب: عُقَيْرِب، وفي عَنَاق: عُنَيِّق، وفي ذِرَاعٍ: ذُرَيِّع، فاعرف ذلك إن شاءَ الله تعالى.

(١) نقص في «ق».

(٢) في «ق»: والناب من الإنسان.

(٣) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٤) في «ب»: فصغر على الأصل قبل التسمية.

بَابُ تصغيرِ الجمْع

الجمع على ضربين: أحدهما جمع لأقل العدد، والآخر لأكثر العدد، وأبنية أقل ([1] العدد أربعة: أَفْعُلٌ، وأَفْعَالٌ، وأَفْعِلَةٌ، وفِعْلَة، وأبنية أكثر العدد ماسوى[1]) ذلك.

فإذا أردت تصغير شيءٍ من أبنية أَقَلِّ العدد صغَّرْتَه على لفظه كقولك في تصغير أَكْلُب: أَكَيْلِبٌ، وفي أَفْلُس[2]: أُفَيْلِسٌ، وفي أَجْمَالٍ: أُجَيْمَالٍ، وفي أَحْمِرَةٍ: أُحَيْمِرَةٌ، وفي غِلْمَةٍ: غُلَيْمَةٌ، فإذا أردت أن تصغر جمع أكثرِ العدد اعتبرته:

فإن كان له جمعٌ لأَقلِّ العدد؛ فإن شئت رددته إليه ثم صغرته على (لفظ)[3] أقل العدد نحو: كِلاَب إذا صغرته قلت: أُكَيْلِبٌ، ترده إلى أَكْلُب ثم تصغره[4]، وإن شئت رددته إلى واحده، وصغرته عليه ثم جمعته (فتقول: كُلَيْبَاتٌ، في تصغير كِلابٍ؛ لأَنك صغَّرتَ كَلْباً ثم جمعتَه[1]) بالألف والتاء.

وإن لم يكن له جمع لأَقل العدد رددته إلى واحده وصغَّرْتَه على لفظه ثم جمعته باه بالواو والنون إن كان لمن يعقل، وبالألف والتاء إن كان لغير من[5] يعقل كقولك في تصغير دراهِم: دُرَيْهِمَاتٌ؛ لأنك صغَّرْتَ دِرْهَماً ثم جمعته

---

(١) نقص في «ق».

(٢) في «ق»: وفي فلس.

(٣) نقص في الأصل.

(٤) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص١٤٠ ـ ١٤١، والمقتضب جـ٢ ص١٥٧، ٢٧٩.

(٥) في «ق»: لغير مايعقل.

بـالألف والتاء، وفي رِجَالٍ: رُجَيْلون؛ لأنك صغَّرْتَ رَجُلاً ثم جمعته بالواو والنون.

وإن صغرت رُغْفَـانـاً قُلْت: أُرَيْغِفَـةٌ؛ لأنـك رددتـه إلى أَرْغِفَـةٍ وهو جمعـه القليل.

وإنْ صغرت قُضْبَاناً قُلْتَ: قُضَيِّبَاتٌ، رددته إلى واحـده ـ وهو قَضِيبٌ ـ ثم صغرته، وجمعته.

وتقــول في تصغير دُورٍ ـ (إن[1] شئت) ـ أُدَيِّر[2] (ترده إلى[3] أَدْوُر)، وإن شئت دُوَيْرَاتٌ، بالرد إلى واحده ـ وهي دار ـ على ماقلنا.

وتقول في تصغير أَقْفَاء[4]: قُفَيَّات؛ لأنك صغرت قَفاً على قُفَيٍّ، ثم جمعت.

وتقول في تصغير أَنْصِبَاء: نُصَيِّبَاتٌ، على تصغير نَصِيبٍ.

وتقول في (تصغير)[5] فُقَهاءَ: فُقَيِّهُونَ؛ لأنه لَمنْ يعقل.

وفي شُعَرَاءَ شُوَيْعِرُون، ترده إلى شـاعر/، وفي قُعُود قُـوَيْعِـدُون، وفي قُضَـاةٍ قُوَيْضُـون، والأصـل: قُـوَيْضِيُـون، اسْتُثْقِلَتْ الضمـة على اليـاء فحُـذفت، والتقى ساكنان الياء[6] والواو التي بعدها فحُذفت الياءُ لالتقـاء السـاكنين، وضُم مـاقبل الواو؛ لتسلم فصار قُوَيْضُونَ. [١٠٥ / ب]

وتقول في خَطَايَا: خُطَيِّئَات على تصغير خَطِيئَةٍ، وجَمْعِها (و)[1] في مطايـا

---

(١) نقص في «ق».

(٢) في كتاب سيبويه جـ٢ ص١٤١: «وسـألت الخليل عن تحقير الـدور فقـال: أرده إلى بنـاء أقل العـدد... فـإذا أردت أن أقلله وأحقّره صرت إلى بناء الأقل، وذلك لقولك: أديئر...» وقـد صغره الصيمري على مـذهب المبرد، ففي شرح السيرافي جـ٥ ص٧٤٤: «وأما أدؤر إذا صغرته أو جمعته فعنـد أبي العبـاس المبرد أنـه يترك همزة، لأن الواو إنما همزت في «أدؤر» لانضمامها، وقد زالت الضمة في التصغير والجمع».

(٣) نقص في «ر» وفي «ق»: ترده إلى أدير.

(٤) في «ر»: وتقول في تصغير قُفَيّ: قُفَيّات.

(٥) نقص في الأصل.

(٦) في الأصل: الواو والياء التي بعدها.

مُطَيَّات، وفي قَبائل قُبَيِّلات على تصغير مَطِيّةٍ، وقَبيلَةٍ، وفي مساجد مُسَيْجِدَاتٌ، على ذلك.

فإن سَمَّيْتَ رجلا بقبائل، ثم صغرته قلت على مذهب الخليل: قُبَيْئِل[1] (بالهمز)[2] لأنه يحذف الألف، ويُبْقي الهمزة.

وعلى مذهب يونس: قُبَيِّل[3]، بغير همز؛ لأنه يحذف الهمزة ويقلب الألفَ التي قبلها ياء، ويدغم فيها ياء التصغير.

فإذا صغَّرْتَ مطايا اسم رجل قلت: مُطَيٌّ، على المذهبين جميعا بتقديرين مختلفين:

أمَّا[4] الخليلُ فإنه يحذفُ الألفَ التي بعد الطاء، ويَزِيدُ ياء التصغير في موضعها، ويدغمها في الياء التي بعدها فتنقلبُ (الألف)[5] الأخيرة ياء فيصير اللفظ: مُطَيِّيٌ بثلاث ياءات، ثم تحذف الأخيرة منها استثقالا لاجتماعها فيصير مُطَيٌّ كما يقال: عُطَيٌّ في تصغير عطاء؛ لأن أصلَه أيضا عَطَاو، بواو بعد الألف، فإذا صغَّرْتَه زدت ياءَ التصغير بعد الطاء فتنقلب الألفُ ياءً، وتنقلب الواو التي بعدها أيضا ياءً، فيصير اللفظ عُطَيِّيٌ، بثلاث ياءات، ياء التصغير، والياء المنقلبة من الألف، والياء المنقلبة من الواو، ثم تحذف الأخيرة؛ لاجتماع الياءات فيصير اللفظ: عُطَيٌّ مثل: قُفَيّ تصغير قفا.

وأمَّا[4] يونس فإنه يحذف من مطايا إذا كان اسم رجل الياءَ فيبقى ألفان بعد الطاء، ثم يَزِيدُ (فيه)[6] ياءَ التصغير بعد الطاء، ويقلب الألفين ياءين

---

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص١١٧، والرضي على الشافية جـ١ ص٢٥٨.

(٢) نقص في «ر».

(٣) انظر بالإضافة إلى ماسبق المقتضب جـ٢ ص٢٨٦.

(٤) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص١٣٣، والرضي على الشافية جـ١ ص٢٥٨.

(٥) نقص في الأصل.

(٦) زيادة في «ر».

فتجتمع ثلاث ياءات كما قلنا ثم تحذف إحداهما فيصير مُطَيٌّ، فيوافق (في)[1] اللفظ مذهب الخليل ويختلف (في)[2] التقدير. ولو صغرت خطايا اسم رجل قلت: خُطَيْءٌ[3]، مثل خُطَيْع، على اتفاق اللفظ في المذهبين، واختلاف[4] التقدير على ماقلنا، فَتَدَبَّرْ ذلك، وقِسْ عليه إن شاء الله تعالى.

وإذا صغَّرْتَ مثل سِنين، وأَرَضين، وقُلين رددتها في التصغير إلى واحدها وجمعْتَها بالألف والتاء فتقول: سُنَيَّات[5]، وأُرَيْضَات، وقُلَيَّات؛ لأَنكَ لو صغرت سنة لقلت: سُنَيَّة، وكذلك في قُلَةٍ[6]: قُلَيّة، لأن التصغير يرد الذاهب، ثم تجمع سنية وقلية، وأريضة بالألف والتاء.

ولو جَعَلْتَ هذا اسما لشيء لصغرته على لفظه[5] فقلت في سنين: سُنَيِّين، وفي أَرَضِينَ: أُرَيْضِين، وفي قُلِين: قُلَيِّين؛ لأنك لست تريد تصغير جمع، وإنما تريد (تصغير)[7] اسم واحد.

وأما ماكان من أسماء الجموع على غير تكسير فإنك تصغره على[8] لفظه فتقول في قَوْم؛ قُوَيْمٌ، وفي رَهْطٍ رهيط، وفي نفر نفير، وفي شَرْب، ورَكْب، وصَحْب - إذا أردت جمع شارب، وراكب، وصاحب - شُرَيْب، ورُكَيْب، وصُحَيْب، فاعرف ذلك إن شاء الله.

---

(١) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٢) زيادة في «ب».

(٣) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص١٣٢، والرضي على الشافية جـ١ ص٢٥٨ - ٢٥٩.

(٤) في الأصل: باختلاف التقدير.

(٥) انظر: الرضي على الشافية جـ١ ص٢٧١.

(٦) في اللسان (قلا): «القلة: عود يجعل في وسطه حبل ثم يدفن، ويجعل للحبل كفة فيها عيدان، فإذا وطئ الظَّبْيُ عليها عضت على أطراف أكارعه».

(٧) نقص في «ب».

(٨) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص١٤٢، والمقتضب جـ٢ ص٢٩٢ وجـ٣ ص٣٤٧.

بَابُ تصغيرِ بناتِ الحرْفَينِ

[١٠٦ / أ] إذَا صغَّرْتَ/ اسما على حرفين رددت إليه ماذهب منه؛ ليُمْكِنَك التصغير، وأقل مايكون فيه التصغير ثلاثة أحرف، فتقول في تصغير يَدٍ: يُدَيَّةٌ؛ وفي تصغير دَمٍ دُمَيٌّ، وفي تصغير عِدَةٍ، وَزِنَةٍ، وَشِيَةٍ[١] وُعَيْدَة، ووُزَيْنَة، وَوُشَيَّة، تَرُدّ إليه الواو المحذوفة من أوله؛ لأَنَّ الكلمة على حرفين والهاءُ لايُعْتَدّ بها.

وكذلك في شَفَةٍ: شُفَيْهَةٌ؛ لأن المحذوف هاء، يدلك عليه الجمعُ على شِفَاهٍ، وفي سَنَةٍ: سُنَيْهَةٌ[٢] (أو سُنَيَّةٌ[٣])؛ لأنه يقال: سانَيْتُ، وسَانَهْتُ، فمن قال: سانَيْتُ؛ فالمحذوف عنده واو، يدلك عليه قولهم: سَنَواتٌ في الجميع، ومن قال: سَانَهْتُ فالمحذوف عنده هاء.

وفي حِرٍ حُرَيْح لقولهم في الجميع: أَحْرَاحٌ.

وفي اسْتٍ سُتَيْهَة لقولهم: أَسْتَاهٌ.

فصل: وتقول في تصغير «ذا»[٤]: ذَيَّا، وفي (تصغير)[٥] «تَا»: تَيَّا، وفي «هَذَا»: هَذَيَّا، وفي «هَاتَا» هَاتَيَّا، وفي تصغير «الذي»: اللَّذَيَّا، وفي (تصغير)[٦] «التي»: اللَّتَيَّا.

---

(١) في اللسان (وشى): «الشية: سواد في بياض أو بياض في سواد، ...الشية: كل لون يخالف معظم لون الفرس وغيره... الشية: كل ماخالف اللون من جميع الجسد في جميع الدواب..».

(٢) في كتاب سيبويه جـ٢ ص١٢٢: «ومن قال في سنة: سانيت قال: سنية، ومن قال: سانهت قال: سنيهة» وانظر: المقتضب جـ٢ ص٢٤١.

(٣) نقص في الأصل.

(٤) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص١٣٩ ـ ١٤٠، والمقتضب جـ٢ ص٢٨٧ ـ ٢٨٨.

(٥) زيادة في «ر».

(٦) زيادة في «ق».

وإنّما لم تَضُمّ أوّلَ هذه المُبْهَمَات في التصغير للفرق بين تصغير المبهم ـ الذي يجري مجرى الحروف؛ لأنه لايقوم بنفسه ـ وبين المتمكن الذي يقوم بنفسه فَضَمَّ أوّلُ (ذلك)[1] المتمكن؛ لاستحقاقه التصرف بأنه يقوم بنفسه، وتُرِك أوّلُ المبهم على حاله؛ لأنه لايستحق التصرف لما ذكرنا.

وإنما وقعت ياء التصغير من المبهم ثانية؛ لأن الأصل كان ذَيَيّا، بثلاث ياءات فاستُثْقِلَتْ فَحُذِفَتْ (الياء)[2] الأولى، وكانت أوْلَى بالحذف؛ لأنهم لو حذفوا الأخيرة لتحركت ياء التصغير؛ لأن ماقبل الألف لايكون إلا متحركا، وياء التصغير لاتكون إلا ساكنة، ولم يَجُزْ حذف ياء التصغير؛ لأنها علامةٌ، فلم يبقَ إلا الياءُ الأولى فَحُذِفَتْ، ووقعت ياء التصغير ثانية لذلك.

ولم يصغروا «مَنْ»، و «مَا»، و «أيًّا» وإن كُنَّ أخوات[3] «الذي» استغناءً عن ذلك بتصغير «الذي»، فاعرف ذلك إن شاءَ اللهُ عز وجَلّ.

---

(١) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٢) نقص في «ر» و «ق».

(٣) انظر كتاب سيبويه جـ٢ ص١٤٠، والمقتضب جـ٢ ص٢٩٠.

بَابُ تصغير التَّرْخِيم

تصغير الترخيم هو: حَذْفُ ماكان زائدا في الكلمة إذا صُغِّرَتْ كقولك في تصغير فاطمة: فُطَيْمَة، وفي تَصغير أحْمَدَ: حُمَيْد، وفي[1] أَسْوَدَ: سُوَيْد، وفي أَزْهَر: زُهَيْر، وفي غَلاَب[2]: غُلَيْبَة، وفي عَنَاق: عُنَيْقَة، (وفي عُقَاب[3] عُقَيْبَة)، و (في)[4] تصغير إكرام: كُرَيْم، وفي (تصغير)[5] اسْتِخْرَاج: خُرَيْج وفي تصغير اسْتِضْرَاب: ضُرَيْب؛ لأنك تحذف الزوائد كلها، وفي أمثال العرب «عَرَف[6] حُمَيْقٌ جَمَلَه» وهو تصغير أَحْمَق، فاعرفه إنْ شاءَ الله تعالى.

---

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص١٢٤، والمقتضب جـ٢ ص١٩٣.

(٢) غلاب مثل قطام: اسم امرأة.

(٣) زيادة في «ق».

(٤) نقص في «ب».

(٥) نقص في «ق».

(٦) انظر: مجمع الأمثال جـ٢ ص١٢، يضرب في الإفراط في مؤانسة الناس، ويقال: عرف قدره، ويقال يضرب لمن يستضعف إنسانا، ويولع به فلا يزال يؤذيه ويظلمه؛ وانظر: الرضي على الشافية جـ١ ص٢٨٣.

بَابُ مايُصَغَّرُ على السَّمَاعِ لا على القياس

(و)[1] من (ذلــــك)[2] قــولُ العرب في تصغير مغرب الشمس: مُغَيْرِبَـــان (الشَّمْس)[3] وفي العَشِيِّ أتيتك عُشَيَّاناً، قال سيبويه: وسمعنا من العرب من يقول في عَشِيَّة: عُشَيْشِيَة[4]، و (كذلك)[5] أُصَيْلال وأُصَيْلاَن في تصغير أصِيلٍ، وهو العَشِيُّ، وفي لَيْلَةٍ: لُيَيْلِيَة، وفي إنسان: أُنَيْسِيَان.[6]

فهذه كلها نوادِرُ مسموعة من العرب على غير قيـاس، كأن قولهم: مغيربـان تصغير مَغْرِبَـان، وعُشَيَّـان[7] تصغير عَشِيَّـان، وأُصَيْلاَلٌ وأُصَيْـلاَنٌ تصغير أُصْلاَن فأبْـدِلَ من النون لامـا، وأُصْلان/ جمع أصيل مثل: رَغيف ورُغْفَـان، وعُشَيْشِيَـة [١٠٦ / ب] تصغير عَشَـاة ولُيَيْلِيَــة تصغير لَيْـلاَة[8]، وأُنَيْسِيَـان تصغير إنْسِيَـان[9]، وتصغير مغرب على القيـاس: مُغَيْرِب، وتصغير عَشِيّ: عُشَيّ، وَعَشِيَّـة: عُشَيَّــة، وأصِيـل: أُصَيِّل، ولَيْلَة: لُيَيْلَة، وإنْسَان أُنَيْسَـان، فهـذا على القيـاس الـذي تقـدم ذكره في أبواب التصغير، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

---

(١) زيادة في «ق».

(٢) نقص في «ق».

(٣) نقص في «ر».

(٤) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص١٣٧، والمقتضب جـ٢ ص٢٧٨.

(٥) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٦) في «ق»: أنيسـان، وفي الرضي على الشافية جـ١ ص٢٧٤: «قياس إنسان: أُنَيْسِين كسُرَيْحِين في سِرْحان، فزادوا الياء في التصغير شاذا، ..ومن قال: إن إنسانا إفعانٌ من نَسِي ..فأُنيسيَان قياس عنده»، هذا ومن قال أن وزنه إفعانٌ هُم الكوفيون، وقال البصريون: وزن إنسان: فِعْلان. انظر: الإنصاف ص٨٠٩ ـ ٨١٢.

(٧) في «ب» و «ر» و «ق»: وعشيانا.

(٨) انظر: الرضي على الشافية جـ١ ص٢٧٧.

(٩) في الأصل: تصغير إنسـان، وهو مصحح بالهامش بخط مغاير.

بَابُ الإمالةِ

الإمالة: تقريبُ الأَلف من الياء إذا كان بعدها أو قبلها كسرة طلبا للخفة، وذلك نحو: عالِم، ومساجِد، وشِمال.

والأَسباب التي تجوز معها الإمالة خمسة:

الكسرة، والياء، والانقلاب من الياء، والمشبهة بالمنقلب من الياء، والإمالةُ للإمالةِ.

فالكسرة نحو ماذكرنا في: عالِم، ومساجِد، أملْتَ الألفَ؛ للكسرة التي تليها بعدها.

والياء نحو: شَيْبَان، وعَيْلاَن، وشوك السَّيال[1]، تميل الألف (للياء التي قبلها والانقلابُ من الياء نحو: طَابَ، وهَابَ، تُمِيلُ الألفَ[2])؛ لأَنَّها منقلبةٌ من الياء، والأصل: هَيَب، وطَيَب.

والمشبهة بالمنقلب نحو: حُبْلى، وسَكْرى؛ بالإمالة؛ لأنها تُشَبَّهُ المنقلب من الياء - وإن كانت ألف التأنيث لاأصلَ لها -؛ لأَنها تَتَصَرَّفُ بالياء في التثنية والجمع كقولك: حُبْلَيَان، وسَكْريان، وحُبْلَيَات، وسَكْرَيات.

والإمالة للإمالة نحو رأيت عمادا تُمِيلُ الأَلفَ الثانيةَ؛ لإمالة الألفِ الأُولى.

والأَسماءُ التي في آخرها الألفُ على ضربين:

أحدها ثلاثي، والآخر أكثر من الثلاثي.

---

(١) في اللسان (سيل) والسيال: شجر سبط الأغصان عليه شوك أبيض وهو من العضاة.. واحدته: سيالة».

(٢) نقص في «ب» ومستدرك على الهامش بخط مغاير.

فالثلاثي على ضربين: أحدهما ماكانت ألفه منقلبة من الواو، والآخر ماكانت ألفه منقلبة من الياء.

فما كانت ألفه منقلبة من الواو فلا يُمَال نحو: قَفاً، وعَصاً (ورَجاً)[1]

وما كانت ألفه منقلبة من الياء أُمِيلَتْ نحو: رَحىً، وفَتىً.

وأما ماكان على أكثر من ثلاثة أحرف ممّا في آخره ألفٌ فإن إمالتَه جائزةٌ: من الواو كانت الألف، أو من الياء نحو: مَلْهىً، ومَدْعىً، تُميِلُ وإن كانت الألف (منقلبة)[2] من الواو ـ لأنها تنصرف (إلى)[3] الياء كقولك: ملهيان، ومدعيان.

وأما الأفعال فإنه تجوز إمالة كل ماكان في آخره ألف منها؛ ثلاثيةً[4] كانت، أو غيرَ ثلاثية؛ منقلبة من الواو كانت، أو من الياء، تقول: غَزَا، ودَعَا، ورَمَى، وهَوَى، ورأى، فتميل غزا، ودعا ـ وإن كانت ألفاها من الواو ـ لأنها في الفعل، والفعل ثقيل، وهو أحقٌّ بالتصرف والتخفيف.

فَأَمّا الحروف فلا يُمَال منها شيء؛ لأَنها لاأَصْلَ لها في التصرف، وإنما التصرف للأَفعال والأَسماء.

وتقول: خاف؛ فتُميل طلبا للكسرة التي في خِفْتُ.

وتقول: بَابٌ، فلا تميل؛ لأنّ الألفَ منقلبةٌ من واو، وهي في اسم.

وتقول: نَابٌ، بالإمالة؛ لأَن الألفَ منقلبة من الياء.

---

(١) نقص في «ر». وفي «ب»: ورجا وفتى.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ق».

(٤) في الأصل: ثانية كانت أو غير ثانية.

فصل: وجميع ماذكرنا أنَّ الإمالـة (جـائزة)[1] فيـه فهو مشروط بـانتفـاء المـانع منها.

والمـانـع من الإمـالـة الحروف المطبقـة، والحروف المستعليــة، وهي سبعــة أحرف:

الطاء، والظاء، والصاد، والضاد، والغين، والخـاء، والقـاف، الأَربعـة الأُولى مطبقة (مُسْتَعْلِية)[2]، والثلاثة الأُخَرُ مُسْتَعْلِيَةٌ غيرُ مطبقة.

[١٠٧ / ١] / ومعنى الإطبــاق: أن اللســان ينطبـق على الحنــك الأعلى في إخراج[3] الحروف الأَربعة، وهي: الطاء، والظاء، والصاد، والضاد.

والمستعلية: ما خرج من أَعلى الحنك، وهي: الخاء، والغين، والقـاف، وإنما كانت هـذه الحروف تمنـع (من)[2] الإمـالـة؛ لأَن الإمـالـة انحــدار[4]، وفي الألف صعـود، وهـذه الأحرف كلهـا مُتَصَعّـدة فقـوي سبب التَّصَعُّـد[5] فلـذلـك مَنَعَت الإمالة.

وهـذه الأَحرف[6] إذا كانت مفتـوحـة (أو مضمـومـة)[7] تمنـع الإمـالـة نحـو: طـالب، (وظـالم)[8]، وضـابـط، وصـادق (وخـالـد)[2]، وغـانم، وقـائم، فـإن كانت

---

(١) نقص في «ر».

(٢) نقص في «ق».

(٣) في «ق»: في آخر الحروف.

(٤) في «ب»: بانحدار.

(٥) في «ق»: التصعيد.

(٦) في «ب»: وهذه الحروف.

(٧) نقص في «ب».

(٨) نقص في الأصل و «ب» و «ق».

مكسورة ضَعُفَ منْعُهـا نحـو: قِفَـاف[1] (وظِبـاء)[2]، وغِـلاَب، (وضِبَـاب)[2] وخِبَاث[3]، (وطِبَاب)[4]؛ لأن الكسرة تطلب الانحدار فإن وقعت هـذه الأحرفُ بعد الألف مكسورة[5] منعتها الإمالـةَ؛ لقربهـا من الألف نحو: بَـاخِل، وحَـاقِن، ونَاصِب، وعَاطِل.

فـإن بَعُـدت[6] جـازت الإمـالـةُ وتركُهـا نحـو مَنَـاشِيـط[7]، ومَسَـالِيـخ[8]، ومَعَـالِيق[9]، فمنهُم من يُميل، لبعـد المستعلى من الألف، ومنهُم من يمنـع[10] ولا يعتد بالتباعد؛ لقوة المستعلي على المنع.

فإن كان المستعلي ساكنا وقبله كسر[11] ففيه أيضا خلاف:

منهُم من يميل لضعف المستعلي بالسكون.

ومنهُم من لا يميل ويفرق بين المستعلي إذا كان مكسورا، وبينه إذا كان سـاكنـا، لأن المكسور فيه داع إلى الإمالة وهو الكسر.

---

(١) القفـاف: جمع قُفّ بزنـة خُفّ، وهو مـا ارتفع من متـون الأرض، وصلبت حجـارتـه وقيـل: القف: القصير، وظهر الشيء، والأوباش والأخلاط من الناس، انظر: اللســان (قفف) والقاموس: (القفيف).

(٢) نقص في الأصل و «ب».

(٣) في «ب» و «ر»: وخلاب، وفي «ق»: وخباء.

(٤) نقص في «ر» و «ق»، وفي «ب»: وطناب، هذا وطباب جمع طَبّ وهو العالم، يقال فلان طَبٌّ بكذا، أي عالم

(٥) في الأصل و «ق»: المكسورة.

(٦) في «ب» و «ر» و «ق»: فان تبعدت.

(٧) مناشيط يجوز أن يكون جمع مَنْشَط بفتح الميم والشين، أو جمع مُنْشِط بصيغة اسم الفاعل، والأول هو الأمر الذي تنشط له، وليس في المادة مناشيط.

انظر: اللسـان (نشط) والرضي على الشافية جـ٣ ص١٨.

(٨) المساليخ جمع مسلاخ، وهو النخلة التي ينتشر بسرها وهو أخضر.

(٩) المعاليق جمع معلاق، ومعلاق الباب شيء يعلق به ثم يدفع المعلاق فينفتح.

(١٠) والإمالـة في مثل هـذا قليلـة، والأكثر عـدم الإمـالـة، ومنعهـا المبرد، انظر: كـتـاب سـيبويـه جـ٢ ص٢٦٥، والمقتضب جـ٣ ص٤٧، والرضي على الشافية جـ٣ ص١٨ ـ ١٩.

(١١) في «ب»: وقبلها.

والسـاكن ليس فيـه مـا يقتضي الإمـالـة فيمنع من إمـالتـه نحـو: مِطْعَـام، ومِقْلات[1]؛ يميله[2] قوم، ويترك إمالته قوم.

واعلم أنَّ الراءَ المضومـة والمفتـوحـة تَجْري في منـع الإمـالـة مَجْرى الحرف المستعلي؛ لأن التكرير الذي فيها يقوم مقام حرفين مفتوحين إذا كانت مفتوحة أو مضـومين إذا كانت مضـومـة فيقـوى سبب التصعُّـد[3] نحـو قـولـك: رَاشِـد، وفراش، وحِمَار.

فإن وقعت الراء بعد الألف مكسورة فإنها تُقَوِّي سببَ الإمالة بضـد[4] مـا ذكرنـا من أمرهـا إذا كانت مفتـوحـة أو مضـومـة؛ لأنهـا تصير بمنزلـة حرفين مكسـورين فتغلب الحرفَ المستعليَ كقـولـك: قـارب (وعـارم)[5]، وغـارب[6]، وصارم.

فـإن (كانَ)[7] بينهـا وبين الألف حرف، وفي أول الكلمـة حرف مستعـل؛ فمنهم من يميل، ومنهم[8] من لا يميل؛ لتباعدها عن الألف نحو: قـادر، وضـامر، قال هُدْبَةُ[9] بن خَشْرَم:

---

(١) المقلات هي المرأة التي لا يبقى لها ولد، وكذلك الناقة، وقيل: هي التي تلد ولدا واحدا.

(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٢٦٥.

(٣) في الأصل: التصعيد.

(٤) في «ر» و «ق»: فإنها تقوى سبب الإمالة لما ذكرنا.

(٥) زيادة في «ق».

(٦) في «ر» و «ق»: وضارب وصارم.

(٧) نقص في الأصْل.

(٨) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٢٦٨ ـ ٢٦٩، والمقتضب جـ٣ ص٤٨.

(٩) ونسب أيضا إلى سماعة النعماني أو النعامي.

وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٧٨، وجـ٢ ص٢٦٩، وانظر: المقتضب جـ٣ ص٤٨ و٦٩ والكامل ص١١٢، وابن يعيش جـ٧ ص١١٧، وجـ٩ ص٦٢، والتصريح جـ٢ ص٣٥٤، والأشموني جـ٤ ص٢٧٩، والمنهمر: السائل، والجون: الأسود، والرباب: ما تدلى من السحاب دون سحاب فوقه.

عَسَى اللهُ يُغْنِي عن بلاد بن قَادِرٍ　　　　بُنْهَمِرٍ جَـوْنِ الرَّبَـابِ سَكُـوبِ

بإمالة قادر، وترك الإمالة.

فـإن لم يكن في أول الكلمـة[1] مـا يمنـع الإمـالـةَ، وكان بين الأَلف والراء المكسورة حرف أُمِيلَ ولم يُعْتَدَّ بـالتبـاعـد؛ لتكررهـا بـالكسر كقولـك: مررت بكافرٍ، وكافرين (والكافرين)[2].

وتَمْنَعُ من الإمالة إذا ضَمَمْتَها كقولك: هـذا الكافرُ، و (هؤلاء)[3] الكافرون؛ لأنه يصير بمنزلة ضمتين توالَتَا، وليس الضم من أسباب الإمـالـة، وتقول: مررْتُ بحمار قـاسِمٍ؛ فـإن شئت أملت للراء[4] المكسـورة بعـد الألف، ولا تعتـد بقـاف قاسم؛ لأَنها مِنْ كلمـة أخرى؛ وإن شئت منعت الإمـالـة للقـاف (لأنهـا)[2] وإن كانت من كلمة أخرى فهي مجاورة لها في اللفظ.

فإن تباعدت/ كانت الإمالة أقوى نحو: مررت بجارم[5] قاسم، فالإمـالـة في [١٠٧ / ب] هذا أقوى؛ لبعد الأَلف من المستعْلي، وغلبة الراء بتكرير الكسرة فيها.

واعلم أنّ الإمـالـة من لغـة بني تميم[6]، والتفخيم من لغـة أهل الحجـاز، وهو الأصل؛ لأَن الإمالة تجعل الحرف بين[7] حرفين، وليس الأَصل أن يكون الحرف بين حرفين، وإنمـا الأَصل أن يخرج كل حرف من موضعـه خـالصـا غيرَ مختلـط بغيره، فلذلك كان الأصلُ لغة أَهْلِ الحجاز، فاعرف ذلك إن شاءَ الله عز وجل.

---

(١) في «ر» و «ق»: في أول الكلام.

(٢) نقص في «ق».

(٣) زيادة في الأصل.

(٤) في الأصل وفي «ق»: أملت الراء.

(٥) في الأصل: بحمار قاسم.

(٦) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٢٥٩ ـ ٢٦١، وابن يعيش جـ٩ ص٥٤، والرضي على الشافية جـ٣ ص٤.

(٧) في «ب» بين الحرفين، وفي «ق»: من حرفين.

بَابُ الوقفِ على أواخِرِ الكَلِمِ

اعلم أنَّ أصل الوقف السكون؛ لأنه لَمَّا كان لا يُبْتَدأُ بساكن، (ولا يُوقَفُ على متحرك[1]) وجب ألاَّ يُوقَفَ إلا على ساكن (كما لا يبتدأ[1]) إلا بمتحرك) لأنهما نقيضان فالوقف على المضموم على أربعة أوجه:

أحدها: السكون، وهو الأصل، والثاني الإشمام، وهو ضم الشفة بعد الوقف[2] على آخر الكلمة، ولا يدركه إلا البصير، والثالث: الرَّوْم، وهو صُوَيْتٌ يُتْبِعُهُ المتكلم آخر الكلمة ينحو به نحو الضمة، والرابع: تشديد (آخر)[3] الكلمة.

فَأَمَّا الإشمام والروم: فلبيان حركة الكلمة.

وأَمَّا التشديد: فليُعْلَمَ أن آخرَ الكلمة مِمَّا يُحَرَّك في الوصل، ولا يُتَوهَّم أنه ساكن على كل حال.

وعلامة الإشمام نقطة أمام[4] الحرف[5] مثل قولك: زيد. وعلامة الروم خط قدام الحرف مثل قولك[5]: زيد ـ، وعلامة المشدد شين فوق الحرف مثل خالد (ش).

واعلم أن التشديد لا يلحق إلا ما كان قبل آخره حرف متحرك نحو خالد، (وعمر)[3]، وفرج، وما أشبه ذلك.

---

(١) زيادة في «ق».

(٢) في الأصل بعد الألف على آخر الكلمة.

(٣) نقص في «ر».

(٤) في «ب» و «ر» و «ق»: قدام الحرف.

(٥) انظر: الرضي على الشافية جـ٢ ص٢٧٥.

ولا يشدد مثل زيد، وعمرو مما قبل آخره حرف ساكن، لأن المشدد حرفان، الأول منهما ساكن، فلو شددت (آخر)[1] زيد وعمرو لالتقى ساكنان، وليس في الكلام حرف مشدد قبله (حرف)[2] ساكن إلا أَنْ يكون حرفا[3] من حروف المد واللين نحو: دَابَّة، وتُمُودّ الثوب، ومُدَيْقٌ في تصغير مُدَقّ؛ لأن المد الذي في هذه الحروف صار عوضا من الحركة، وهذا الذي وصفنا[4] (من[2] حكم الوقف هو في الأسماء والأفعال، فالاسم كما[5] وصفنا)، والفعل نحو: يجعلْ (إذا أَسْكَنْتَ)[6]، ويجعل. إذا أشممت، ويجعل (ـ)[2] إذا رُمْتَ الحركة، ويجعل[7](ش) إذا شددت.

وأما ما كان مكسورا: فإنه يجوز فيه الوقف على الأصل، والروم والتشديد إذا كان ما قبلها محركا، ولا يجوز فيه الإشمام؛ لأنه تشويه للفم.

وأمَّا المنصوبُ: فَمَا كان منصرفا لحقه في الوقف الألف عوضا من التنوين لا غير كقولك: لقيت زيدا، ورأيت خالدا، ولا يجوز التشديد في هذا، لأن الألف تبين حركة آخر الكلمة فاسْتُغْنِيَ بها عن التشديد، وإنما عوضوا (من[8] التنوين) في المنصوب ألفا، ولم يعوضوا في المرفوع واوا، وفي المجرور ياء؛ لأن

---

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في «ق».

(٣) في الأصل: حرف.

(٤) في «ب»: وصفت.

(٥) في «ب»: والاسم كا صفته.

(٦) نقص في «ب»، ومستدرك على هامش النسخة بخط مغاير.

(٧) في الأصل: ويجعلّ.

(٨) نقص في «ر».

اليـاء والـواو ثقيـلان والألف أخف منها، فـأثبتـوا الخفيف[١]، وحـذفـوا[٢] الثقيلين[٣].

ووجـه آخر وهو: أنَّهم لـو عـوضـوا في المرفـوع واوا لأشبـه آخرُ الاسم آخرَ الفعل، وليس في كـلام العرب اسم في آخره واو قبلهـا ضمـة لازمـة، وإذا/ أدى [١٠٨ / ا] إليـه قيـاس قلبوا الواو يـاء كقـولـك في جمـع دَلْـوٍ: أَدْلٍ، وكان الأَصـل: أدْلُـوٌ، فقلبـوهـا يـاء للفرق بين الاسم والفعـل، ولـو عـوضـوا من المجرور يـاء لالتبس بـالمضـاف إلى المتكلم، ولم تَعْرِض هـذه الوجـوه في الألف؛ فلـذلـك لم تحـذف في الوقف على المنصوب المنون.

ومن العرب من يجري جميع ذلك على القيـاس فَيُبْـدِلُ في المرفوع واوا وفي المجرور يـاء على قيـاس المنصـوب، وهُم أَزد[٤] السَّرَاةِ؛ فيقـولـون: هـذا زَيْـدُو، ومررت بزَيْدِي (كما[٥] قالوا) رأيت زيْدَا، والمشهور في كلام العرب ما بدأنا به.

ومنهُم من يحـذف الألف في الـوقف على المنصـوب المنـون، ويجريـه على الأصل[٦] فيقول: رأيت زَيْدْ.

وأَمَّـا مـا لا يلحقـه التنوين من المفتوح والمنصـوب فـأصـل الـوقف عليـه بالـسكون، ويجوز فيه الروم والتشديد فيما كان (ما)[٧] قبل آخره متحركا على ما ذكرنا، ولا يجوز فيه الإشمام؛ لان فيه كُلْفَـةً بفتح الفم[٨]، تقول: رأيت زينبْ،

(١) في الأصل: فأثبتوا الألف.

(٢) في الأصل: وخففوا.

(٣) في «ر» و «ق»: الثقيل.

(٤) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٢٨١، والرضي على الشافية جـ٢ ص٢٨٠.

(٥) نقص في الأصل.

(٦) وهُم ربيعة: انظر: الرضي على الشافية جـ٢ ص٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٩.

(٧) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٨) في الأصل وفي «ق»: بفتح الميم.

ولن تضربْ، ومررت بـزينبْ وضَرَبْ؛ وإنْ شئت شـددت فقلت: زينب(ش) [1] ويضرب(ش).

وما كان من الأسماء في آخره (ياء)[2] قبلها كسرة مِمَّا يلحقه التنوين في الوصل فالوقف عليه في موضع الجر والرفع بسكون آخره من غير يـاء، كقولك: هذا قاضْ وغازْ[3]، ومررت بقاضْ وغازْ.

وإنما وجب الوقف عليه بغير اليـاء؛ لأن الوقف (عليـه)[4] صادف تنوينـا فحذفه كما يحذفه من الصحيح، ولم يلزم رد الياء؛ لأنـه قـد جرى مجرى الصحيح في استعماله منونا من غير ياء، فوجب أنْ يجري في الوقف أيضا مجراه.

ومنهُم من يرد الياء في الوقف فيقول: هذا قـاضي[5] وغـازي؛ لأنـه يجعلـه على المعاقبة.

فإذا وقفت على هذا في النصب أثبتَّ[6] اليـاء، وعوضت من التنوين ألفـا؛ لأن الياء متحركة في حال النصب، فلذلك ثبتت فتقول: رأيتُ قاضيا، ولقيتُ غازيا.

فإن أدخلْتَ عليه الألفَ واللام ثبتت اليـاءُ في الوقف (لا غير)[7] كقولـك:

---

(١) في الأصل وفي «ب» و «ر»: زينبّ، ويضربّ.

(٢) نقص في «ق».

(٣) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٢٨٨، والرضي على الشافية جـ٢ ص٢٨١.

(٤) زيادة في «ق».

(٥) انظر: كتاب سيبويه في الموضع السابق.

(٦) في «ب» و «ر»: ثبتت الياء.

(٧) نقص في الأصل.

هذا القاضي[1]؛ لأن الوقف لا يتسلط على حذف حرف من الكلمة، وإنما يحذف التنوين؛ لأنه زائد في الكلمة فاعرف ذلك إن شاء الله.

فصل: ومن كان من لغته أن يحرك الياء في (قولك)[2] (هذا)[3] غلاميَ وجاريَ (فإنه)[4] إذا أراد الوقفَ وقفَ عليه بالهاء؛ لأن الياء حرف خَفِيٌّ فيُبَيِّنُها بالهاء كقولك: هذا غُلَامِيَهْ، وجَارِيَهْ، كما قال الله عز وجل: ﴿كِتَابِيَهْ﴾[5] و ﴿هَلَكَ عَنِّي[6] سُلْطَانِيَهْ﴾[7].

ومن لم يكن من لغته تحريك هذه الياء لم يقف عليها بالهاء، فيقول: هذا غُلامِي، وسُلْطَانِي.

وتقول: هِيَهْ وهُوَهْ، يزاد في الوقف (على[8] الحرف) (هاء)[9] اذا وقفوا على هي وهو لتبيين الياء، والواو، لأنهما خفيان، كما قال[10] الشاعر[11]:

إذَا مَا تَرَعْرَعَ فِينَا الغُلام ... فَمَا إنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَهْ

---

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٢٨٩.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ر».

(٤) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٥) الآية ١٩ من سورة الحاقة.

(٦) الآية ٢٩ من سورة الحاقة.

(٧) في «ب» و «ر» و «ق»: «هلك عني سلطانيه» و «كتابيه».

(٨) نقص في «ب».

(٩) نقص في «ق».

(١٠) هو حسان بن ثابت. انظر: زيادات ديوانه جـ١ ص٥٢٠.

(١١) في «ر» كما قال الشاعر هو عبد الله بن قيس الرقيات.

وهو من شواهد ابن يعيش جـ٩ ص٨٤، وانظر: العيني جـ٤ ص٥٦٠، والتصريح جـ٢ ص٣٤٨، والبيان والتبيين جـ٦ ص٢٣١، واللسان (شصب) والضرائر ص١٩٠، ومعجم شواهد العربية ص٤١٣، وترعرع الغلام أي تحرك ونشأ.

وهـذه الهـاء تـزاد في الـوقف على الحروف التي ليست حروف إعراب نحـو مـا ذكرنا؛ لأن الياء في «سُلْطَانِي» لا تعرب، والواو مِنْ «هو»، واليـاء مِنْ «هي» لا تعربان.

ولا يجوز أن تقف على أَحْمَرَ، وأَشْهَبَ، وما أشبه ذلك مما يعرب / بالهـاء، [١٠٨ / ب] لا تقول: أَشْهَبَهْ، ولا أَحْمَرَهْ.

وكـذلـك: ضَرَبَ وقَتَـلَ لا تقف عليـه بـالهـاء - وإن كان الفعـل المـاضي لا يعرب - لأن آخر قَتَـل وضَرَبَ هـو الـذي يعرب في يَقْتُـلُ، ويَضْرِبُ، ولا تلحـق الهـاء في الـوقف إلا الحرف الـذي لا يقـع عليـه الإعراب والأفعـال التي حذف منهـا اللامـات في الأمر والجزم تقف عليهـا بـالهـاء كقولـك: اُغْزُهْ، ولا تَرْمِهْ، ولَمْ تَرْضَهْ، فـالهـاء لازمـة لمثل هـذه؛ لئلا يُخِلُّوا بـالفعل؛ لأنَّهم إذا وقفوا بغير الهاء لزمهُم أن يحذفوا بعد الحرف المحذوف للجزم والأمرِ حركةَ ما قبلـه[١]، وهـذا إخـلال (بـالفعـل)[٢]، وبعضهُم يقف بغير هـاء إلا أن يبقى الفعـل بعـد الحذف على حرف واحـد فيلزم الهـاء حينئـذ؛ لأن أَقلَّ مـا يُتَكَلَّمُ بـه حرفـان، فتقـول في الأمر من مثـل وَقَى يَقِي، وَوَلِيَ يَلِي، وَوَعَى يَعِي، إذا وقفت (قلت)[٣]: قِهْ، وعِهْ، ولِهْ.

فإن وصلت جميع ما تلحقه الهاءُ في الوقف حذفت الهاء كقولـك: غلامي جاء، وهِيَ في داري، وهُوَ ذاهب، وقِ زيداً وعِ كلامي، ولِ ذلك.

فأما ما في القرآن من قولـه عز وجل: ﴿سُلْطَـانِيَـهْ﴾[٤]، و ﴿كِتَـابِيَـهْ﴾[٥]،

---

(١) في «ب» و «ر» و «ق»: قبلها.

(٢) نقص في «ر» و «ق».

(٣) زيادة في «ب».

(٤) الآية ٢٩ من سورة الحاقة.

(٥) الآية ١٩ من سورة الحاقة.

و ﴿مَاهِيَهْ﴾[1]. وغير ذلك، فالواجب أن يوقف عليه (بالهاء)[2]؛ لأنه مكتوب في المصحف بالهاء، ولا يُوصَل؛ لأنه يلزمهم (في)[3] حكم العربية إسقاط الهاء في الوصل، فإن أثبتَّها خالَفْتَ العربية، وإن حذفْتَها خالفْتَ سَوَادَ المصحف، فكذلك سبيل القارئ أن يقف[4] على هذه الهاءات[5] ليؤدي (سواد المصحف، ويوافق كلام العرب.

وإذا وقفْتَ على «عمّ» في قولك: عم تسأل؟ ألْحقْتَهُ[6]) الهاءَ فتقول: عَمَّهْ، وكذلك: بِمَهْ؟، وعَلامَهْ؟، وَلِمَهْ؟ (وحتَّامَهْ)[7] يلزم الهاء فيها في الوقف؛ لتكون عوضا مِمَّا حُذِفَ منه؛ لأن الأصل: عما (ذا)[8] تسألُ؟، ولما (ذا)[6] جئتَ؟، وبما (ذا)[6] أمرتَ؟ ثم تحذف تخفيفا، فإذا وقفْتَ جعلْتَ الهاءَ عوضا، فاعرف ذلك إن شاءَ الله عز وجل.

---

(١) الآية ١٠ من سورة القارعة.

(٢) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٣) نقص في «ق».

(٤) قرأ الجمهور «كتابيه» و «سلطانيه» و «ماهيه» بإثبات الهاء وقفا ووصلا لمراعاة خط المصحف، وأسقطها حمزة في «مالي» و «سلطاني» و «ماهي» في الوصل لا في الوقف وفتح الياء منهن، ووافقه في حذف الهاء من الثلاثة يعقوب والأعمش في الوصل، وأثبتاها في الوقف، وقرأ ابن محيصن: «حسابي» و «مالي» و «سلطاني» بحذف الهاء، وإسكان الياء في الحالين. انظر: شواذ ابن خالويه ص١٦١، والتيسير ص٢١٤، ٢٢٥، وإبراز المعاني ص٤٨٠ ـ ٤٨١، والبحر المحيط جـ٨ ص٣٢٥، والنشر جـ٢ ص١٤٢، وإتحاف فضلاء البشر ص١٣٠، ١٣١، ٥٢٠، ٥٤٦.

(٥) في الأصل: الياءات.

(٦) نقص في «ق».

(٧) زيادة في «ب».

(٨) نقص في الأصل و «ر» و «ق».

بَابُ حكم أواخرِ الكَلِمِ في التقاءِ الساكِنَيْن

أواخر الكلم في التقاء الساكنين على ضربين:

أحدها: أن تحذف الساكن الأول.

والآخر: أن تُحركه.

فأما ما يُحذف آخره إذا كان ساكنا ولقيه ساكن فهو: ما كان في آخره واو قبلها ضمة، أو ياء قبلها كسرة، أو ألف قبلها فتحة، وهذا يكون في الأسماء، والأفعال.

ففي الأسماء نحو: أخ، وأب، وقاض، وغاز، وعصا، ورحى، فهذه الأسماء إذا وُصِلَ الكلام ولقيها ساكن حُذِفت أواخرها، لالتقاء الساكنين مثل قولك (مررت)[1] بقاضِي المدينة، وغازِي المسلمين، وعصَا الرجلِ، ورَحَى القوم، وهذا أخُو الرجل، وأبو العشِيرة.

وإنما حُذِف الساكن الأَول ولم يُحرَّك؛ لأَن الحركة تُسْتَثْقَل على الياء والواو، أَلا ترى أَن هذه الأسماءَ جُزِمَتْ[2] للإعراب كراهيةَ أن تتحرك هذه الحروف؟ فلما التقى ساكنان وكانت هذه الحروف ما قبلها يدل عليها ولا تختل الكلمة بحذفها حذفوها استخفافا.

وأمَّا (ما)[3] في الأَفعال فنحو: غَزَا يغزُو، ورمى يرْمِي، ونَهَى ينْهَى

(١) نقص في الأصل و «ب».

(٢) في «ر»: حذفت للإعراب، وفي «ب» و «ق»: حرمت الإعراب والمراد بالجزم هنا حذف آخر الاسم.

(٣) زيادة في «ب».

[١٠٩ / أ] تحذفها لالتقاء الساكنين لما قلنا/ فتقول: غزا الرجل، ويغزو القومُ، ويرمي ابنُك، وينهَى الناهي، ويدعو الداعي، فإن كان في آخر الفعل الواو التي تكون ضمير الجماعة، وكان قبلها فتحة لم تحذفها وحرّكْتَهَا بالضم كقولك: اخْشَوُا الرَّجُلَ، وانْهَوُا القومَ، وكذلك ياء المؤنث ـ إذا انفتح[١] ما قبلها ـ نحو: اخْشَيِ الرجلَ، وانْهَيِ القوم، لأنك لو حذفْتَ الياء والواو في هذين الموضعين لالتبس فعل الجماعة بفعل الواحد بعد الحذف، وفعل المؤنث بفعل المذكر؛ لأن ما قبل الياء والواو ليس منهما.

وإنما[٢] حذفتها في الموضع الذي (ذكرنا[٣] إذا) كان (ما)[٤] قبلها منها، ليكون ما بقي دليلا على ما أُلقي.

وتُحْذَفُ الياءُ من يخشاني الرَّجُلُ، ويُكْرِمُني ابنُك، وزارني ابن عمك، في لغة من أسكن ياء المتكلم.

و (أمَّا على[٥] لغة) من حرك فليس يلتقي على لغته ساكنان فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

فصل: وأمَّا ما تحرك لالتقاء الساكنين فما كان من سوى هذه الحروف، وحركته على ثلاثة أضرب:

الكسرةُ ـ وهي الأصل ـ ، والضمة، والفتحة، لعلة تعرض فتمنع من الكسر.

وإنما كان أصل حركة التقاء الساكنين الكسر؛ لأن (أصل)[٦] التقاء

---

(١) يعني لم تحذفها وحركتها بالكسر.

(٢) في الأصل: واذا حذفتها.

(٣) نقص في الأصل و «ر» و «ق».

(٤) نقص في الأصل و «ر».

(٥) زيادة في «ر».

(٦) نقص في «ب».

الساكنين في الفعل، وذلك أن الفعل يسكن آخره للجزم أو للأمر، فإذا لقيه ساكن فلا بد من حذف أو تحريك، فالحذف (نحو)[1] ما ذكرنا.

والتحريك على ثلاثة أوجه: ـ
إما بالضم، أو بالفتح، أو بالكسر.

فالفتح والضم: يدخلان على الفعل للإعراب[2]، فلو جُعِلَت حركة التقاء الساكنين الضم أو الفتح لالتبس المعرب بالمبنى، فلم يبق إلا الكسر، فحركناه به؛ لِئَلاَّ يُتَوهَّم أنه حركةُ إعراب، وذلك نحو: اضربِ الرجل، ولم يذهبِ القوم، ثم حُمِل عليه سائر ما يلتقي فيه ساكنان من الأسماء والحروف.

وإنما لم تجعل الحروف أصولا في التقاء الساكنين إذ كانت تستحق البناء بحق الأصل؛ لأن التغيير الذي يدخل الكلمة تصرف، وليس للحرف أصل في التصرف، وإنما التصرف للأسماء[3] والأفعال؛ ولأن الحروف لا تقوم بأنفسها، وإنما تدخل لِمَعَانٍ في الأسماء والأفعال، فلمَّا لم تكن الحروف أصولاً في أنفسها بل كانت محتاجة إلى غيرها لم تُجْعَلْ أصولا للأفعال والأسماء في التقاء الساكنين.

(فأمَّا الضم في التقاء الساكنين[4]) فعلى وجهين:
أحدهما: أن يكون إتباعا للضم في الكلمة.
والثاني: أن يكون دليلا على محذوف.

فما حرك لالتقاء الساكنين بالضم إتباعا نحو: رُدُّ، ومُدُّ، وشُدُّ، في لغة من

---

(١) نقص في الأصل و «ر».

(٢) في «ر»: على الفعل المعرب.

(٣) في الأصل: في الأسماء.

(٤) نقص في «ق».

ضَمَ في الأمر من هذا وأشباهه، وكذلك «مُنْذُ» ضُمَّت الذال إتباعا لضم الميم، وكذلك إذا حُذِفَتْ النون منه، ثم التقى ساكنان كقولك: مُذُ اليومِ، ومُذُ الليلة فيمن ضَمَّ.

وأَمَّا ما يكون دليلا على محذوف فنحو قوله عز وجل: ﴿قُلُ انْظُرُوا﴾[1] ﴿وَلَقَدُ اسْتُهْزِىءَ﴾[2] في قراءةِ من[3] ضَمَّ؛ ليكون ضم اللام من «قُلْ»، والدال من «لَقَدْ» دليلا على أن ألف الوصل المحذوفة من الكلام كانت مضمومة.

وأَمَّا الفَتحُ لالتقاء الساكنين: فأن يكون بعد ياء، أو واو، أو كسرة فالياء نحو: أيْنَ، والزيدِينَ، والمسلمِينَ (والصالحين)[4]، والواو (نحو:)[5] (قولك:)[6] المسلمونَ والصالحونَ؛ لأن الكسرة تستثقل بعد واو / أو ياء، فعدلوا بالكلمة إلى الفتح. [١٠٩ / ب]

وما كان بعد كسرة قولهم: مِنَ الرجل، ومِنَ ابْنِك، فَتَحُوه لئلا تتوالى الكَسَرَات.

وقد يفتحون بعد الألف للإتباع، كما ضَمُّوا بعد الضمة للإتباع، وذلك نحو: أبّانَ، والآنَ، فتحوا آخرهما؛ إتباعا للألف والفتحة.

فهذه وجوه حركة التقاء الساكنين، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

فصل: وأَمَّا التنوين إذا لقيَهُ ساكن فأَصله أن يُحَرَّكَ؛ لالتقاء الساكنين؛ لأن

---

(١) الآية ١٠١ من سورة يونس.

(٢) الآيات ١٠ من سورة الأنعام، و٣٢ من سورة الرعد، و٤١ من سورة الأنبياء.

(٣) انظر تخريج هذه القراءة في باب ألفي الوصل والقطع ص٤٤٤ فيما سبق من التبصرة.

(٤) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٥) نقص في «ب».

(٦) زيادة في «ق».

الحركة (فيه)[1] لا تُسْتَثْقَلُ كقولك: زَيْدٌ القائمُ وعمروٌ الذاهبُ، فيحرك التنوين لالتقاء الساكنين.

إلا أن العرب حَذَفَتْهُ من كل اسمٍ عَلمٍ وصَفْتَهُ بابن وأَضَفْتَ الابْنَ إلى اسم[2] الأب كقولك: هذا زَيْدُ بْنُ عمروٍ، وهذا أَبُو عَمْرِو بنِ العلاء، ومررت بزيدِ بْنِ خالد، قال الفرزدق[3]:

مـا زِلْتُ أَفْتَـحُ أبـوابـاً وأُغْلِقُهَـا ... حتَّى أَتَيْتُ أبـا عَمْرِو بنِ عَمَّـارِ

وكان القياس أنْ يحرك التنوين.

واختلفوا في علة الحذف:

فمذهب سيبويه[4] أنه حُذِفَ لاجتماع[5] الساكنين مع كثرته في الكلام، ومذهب يونس[6] أنه حُذِفَ لاجتماع الساكنين فقط، و (قال)[7] أبو عمرو[4] بن العلاء: إنه حُذِفَ لكثرته في الكلام[8] فقط.

---

(١) نقص في «ب» و «ق».

(٢) في «ق»: وأضفت الابن إلى الاسم كقولك:...

(٣) انظر: ديوانه ص٣٨٢.

وهو من شواهد سيبويه جـ٢ ص١٤٨، ٢٣٨، وانظر: ابن يعيش جـ١ ص٢٧، وشرح شواهد الشافية ص٤٢، واللسان (غلق) وقال الشنتمري: «أراد أبا عمرو بن العلاء بن عمار، أي لم أزل أتصرف في العلم وأطويه وأنشره حتى لقيت أبا عمرو فسقط علمي عند علمه».

(٤) انظر: الكتاب جـ٢ ص١٤٧.

(٥) في «ق»: لالتقاء الساكنين.

(٦) انظر: الكتاب جـ٢ ص١٤٨.

(٧) نقص في الأصل.

(٨) في شرح السيرافي جـ٤ ص٨٣٠ ـ ٨٣١: «.. واختلفوا في السبب الذي حسن حذف التنوين من قولك: هذا زيد بن عمرو: فكان سيبويه يذهب في ذلك إلى أنّ السبب فيه كثرته في الكلام، واجتماع الساكنين.. وكان يونس يذهب إلى أن العلة فيه اجتماع الساكنين، ولم يذكر غير ذلك، وكان أبو عمرو يذهب إلى أن العلة فيه كثرته في الكلام».

ويجوز أن يحرك التنوين من مثل قولك: زيدُ بن عمرٍو، (في الشعر)[1] قال الأخطل[2]:

جَاريةٌ من قَيْسٍ بنِ ثَعْلَبَهْ   كأنها حليةُ سَيْفٍ مُذْهَبَهْ

وإذا كَنَيْتَ عن الأسماءِ الأعلام التي يحذف منها التنوين لِمَا ذكرنا فقلت: فُلاَنُ بْنُ فُلاَنٍ[3]، وطَاهِرُ بْنُ طاهر، وما أشبه هذا حَذَفْتَ التنوين أيضا؛ لأن هذه كناية عن الاسم العلم، فكأنك قد ذكرت الاسم الذي هو كناية عنه.

وقد قرئ قوله عز وجل: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ[4] ابْنُ اللهِ﴾ بالتنوين[5]، وإسقاطه[6].

فمن أسقط التنوين ففيه وجهان:

أحدهما: أنْ يكون «عُزَيْرٌ» رفعا بالابتداء و «ابْنُ اللهِ» خبره، وإنما حذف

---

(١) زيادة في «ب».

(٢) هذا الرجز ليس للأخطل، وإنما هو للأغلب العجلي

وهو من شواهد سيبويه جـ٢ ص١٤٨، وانظر: المقتضب جـ٢ ص٣١٥، والخصائص جـ٢ ص٤٩١، وأمالي ابن الشجري جـ١ ص٣٨٢، وابن يعيش جـ٢ ص٣١٥، والمقرب جـ٢ ص١٨، والخزانة جـ١ ص٣٣٢، والمغني ص٦٤٤، والتصريح جـ٢ ص١٧٠ ومعجم شواهد العربية ص٤٤٣، قال البغدادي في الخزانة: «أراد بجارية امرأة من العرب اسمها كلبة كان بينهما مهاجاة.. وقيس بن ثعلبة قبيلة».

(٣) في «ر»: ابن فلانة.

(٤) الآية ٣٠ من سورة التوبة.

(٥) وهي قراءة عاصم، والكسائي، ويعقوب، ووافقهم الحسن واليزيدي.

(٦) وهي قراءة الجمهور، انظر: السبعة ص٣١٣، والتيسير ص١١٨ وإبراز المعاني ص٣٢٧ - ٣٢٨، والبحر المحيط جـ٥ ص٣١، والنشر جـ٢ ص٢٧٩، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٨٦، وقال أبو شامة: «ومن نون «عزير» فهو عنده اسم عربي فهو منصرف، وكسر التنوين لالتقاء الساكنين.. ومن لم ينون فهو عنده اسم أعجمي فلم يصرفه وهذا اختيار الزمخشري..».

التنوين؛ لالتقاء الساكنين لا غير، هكذا (رُوِيَ)[1] عن (أبي عَمْرو[2] بن) العلاء في تفسير[3] هذه القراءة.

وقد قُرِئَ ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ[4] اللهُ الصَّمَدُ﴾ بحذف[5] التنوين من أحد؛ لالتقاء الساكنين، ومثله قولُ أبي الأسودِ[6]:

فَأَلْفَيْتُه غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذاكِرَ اللهَ إلاّ قَلِيلا

أراد: ولا ذَاكِراً اللهَ، فحذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين، وأنشد الفراء[7]:

---

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في الأصل.

(٣) قال أبو عمرو بإسقاط التنوين، وذكر ابن مجاهد أنه روى عنه «عزير» منونا. انظر: السبعة ص٣١٢، وانظر أيضا: شرح السيرافي جـ٤ ص٨٣٤.

(٤) الآيتان ١، ٢ من سورة الإخلاص.

(٥) وهي قراءة أبان بن عثمان، وزيد بن علي، ونصر بن عاصم، وابن سيرين، والحسن وابن أبي إسحاق، وأبي السمال، وأبي عمرو في رواية يونس، ومحبوب، والأصمعي، واللؤلؤي، وعبيد، وهارون عنه، هكذا ذكر أبو حيان، وذكر ابن خالويه أن هذه القراءة رُوِيَتْ عن عمر رضي الله عنه، هذا ويبدو أن أبا عمرو كان ينون «أحد» إذا وصل. انظر مانقله عنه ابن مجاهد بأسانيده في السبعة، وقد قرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر، وحمزة والكسائي بتنوين الدال. انظر: السبعة ص٧٠١، وإبراز المعاني ص٣٣٧ ـ ٣٣٨، وشواذ ابن خالويه ص١٨٢، والبحر المحيط جـ٨ ص٥٢٨، وانظر أيضا معاني القرآن للفراء جـ٣ ص٣٠٠.

(٦) انظر: زيادات ديوانه ص١٢٣.

وهو من شواهد سيبويه، وانظر: مجالس ثعلب ص١٤٩، والمقتضب جـ١ ص١٩ جـ٢ ص٣١٣، والأغاني جـ١٢ ص٣١٠، والخصائص جـ١ ص٣١١، والمنصف جـ٢ ص٢٣١، وأمالي ابن الشجري جـ١ ص٣٨٣، والإنصاف ص٦٥٩، وابن يعيش جـ٩ ص٣٤، ٣٥، والخزانة جـ٤ ص٥٥٤، والبحر المحيط جـ٨ ص٥٢٨، والمغني ص٥٥٥ وشرح شواهده ص٣١٦، والهمع جـ٢ ص١٩٩، والدرر جـ٢ ص٢٣٠، والضرائر ص١١٢ ومعجم شواهد العربية ص٢٧٥، ألفى بمعنى وجد، وهو يتعدى إلى مفعولين، واستعتب طلب العتاب، والمعنى: عاتبته على ترك ماكان بيننا من العهود فوجدته غير طالب رضائي.

(٧) انظر: معاني القرآن جـ١ ص٤٣١، وجـ٣ ص٣٠٠.

لَتَجِدَنِّي بِالأَميرِ بَرًّا ... وبِالقَنَاةِ مِدْعَسًا مِكَرًّا
إذا غُطَيْفُ السُّلَمِيُّ فَرًّا[1]

أراد: غطيفٌ السُّلَمِيُّ، على ما بَيَّنا.

والوجه الثاني: أن يكون «عُزَيْرٌ» رفْعاً بالابتداء و «ابْنُ اللهِ» صفته، وحذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين؛ لأن الصفة والموصوف كشيء واحد، فحذف لطول الكلمة، ويكون خبر الابتداء محذوفا تقديره: عُزَيْرُ بْنُ اللهِ معبودُنا[2]، ومأشبه هذا التقدير.

[١١٠ / أ] وأمّا من قرأ ﴿عُزَيْرٌ بْنُ اللهِ﴾ بالتنوين/ فعزير رفع بالابتداء، وابن الله خبره، وهذه أجود[3] القراءتين.

واعلم أنك إذا أضفْتَ الابن إلى غير (اسم)[4] الأب العلم لم تحذف التنوين كقولك: زيدٌ ابْنُ أخيك، وأبو عَمْرٍو ابنُ عَمّك، ومأشبه ذلك؛ لأنه لم يكثر أن يضاف الابن إلى غير أبيه.

وإذا قلت: هذه هِندٌ بنتُ عمرٍو، في لغة من صرف هندا، فمذهب[5]

---

(١) لم أهتد إلى قائل هذا الرجز، وهو من شواهد أبي زيد في نوادره ص٩١ وانظر: أمالي ابن الشجري جـ١ ص٣٨٢ ـ ٣٨٣ والإنصاف ص٦٦٥ واللسان (دعس) و (دعص)، وتاج العروس (دعص)، و (غطف) والبحر المحيط جـ٥ ص٣١، والمقرب جـ٢ ص٦٧، ومدعس أي طعان، ودعسه بالرمح: طعنه.

(٢) في «ق»: معبودا.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ٢ ص٤٨٩ ـ ٤٩٠، وقال أبو شامة في إبراز المعاني ص٣٢٨: «قال الزجاج: ولا اختلاف بين النحويين أن إثبات التنوين أجود».

(٤) نقص في الأصل.

(٥) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص١٤٨.

سيبويه ويونس إثبات التنوين، لأنه لم يلتق ساكنان فَيُحْذَفَ لأجله التنوين، وأبو عمرو[1] يحذف التنوين؛ لأنه يحذفه لكثرة الاستعمال، لاَ لاجْتِمَاعِ الساكنين كما تحذف (الياء[2] والنون من) (قولك:)[3] لاأَدْرِ، ولَمْ يَكُ؛ لكثرة الاستعمال، فاعرف ذلك إن شاء الله.

---

(١) انظر المصدر السابق، وشرح السيرافي جـ٤ ص٨٣.

(٢) نقص في «ب» و «ق».

(٣) زيادة في «ر».

بَابُ الْهمْزِ

اعلم أن الهمزة إذا وقعت أَوّلَ الكلمة، ولم يكن قبلها كلام فهي مُحَقَّقَـةٌ لاغير، مفتوحة كانت، أو مضمومة، أو مكسورةً، همزةَ وَصْلٍ كانت أو (همزة)[1] قطعٍ، في فعل (كانت)[2] أو (في)[3] اسم، وذلك (نحو)[4] قولك: أَخ، وأب، وأُم، وإبل.

وكذلك الفعل، تقول: أَكْرمت، أُكرم.

وكذلـك همزة الوصل إذا ابتـدأتَ (بهـا)[5] كقولـك: اِضربْ، اُقْتل، اِبْنٌ اِسْمٌ لاخلاف في ذلك.

فأما همزة الوصل إذا كان قبلها كلام فإنها تسقـط في اللفـظ، وقـد مضى[6] حكمها فيما تقدم.

وأمّـا همـزة القطـع فتثبت في الـوصـل والاستئنـاف جميعـا، ولهـا أحكام سنذكرها (في هذا الباب[7]) إن شاء الله تعالى.

فصل: وإذا كانت الهمزة غَيْرَ أَوّلِ (كلمـةٍ)[8] كان فيهـا ثلاثـة أشيـاء: التحقيق، والتخفيف، والبدل على قياسٍ ستقف عليه إن شاء الله تعالى.

---

(١) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٢) نقص في «ر» و «ق».

(٣) نقص في «ب» و «ر».

(٤) زيادة في «ب».

(٥) نقص في الأصل.

(٦) انظر ٤٣٦ فيما سبق من التبصرة.

(٧) نقص في «ق».

(٨) نقص في «ب» و «ق».

وذلك أن الهمزة إذا كانت غَيْرَ أوّلٍ فلا يخلو (من)[1] أن تكون ساكنة أو متحركة، فإذا كانت ساكنة وأردت تحقيقها تركتها على أصلها في الهمز، وإن أردت تخفيفها فهي تابعة لحركة ماقبلها.

فإن كانت حركة ماقبلها الفتحة قلبْتَها ألِفاً؛ وإن كانت الضمة قلبتها واوا، وإن كانت الكسرة قلبتها (ياء)[2]، وذلك نحو: رَأس، وبُؤْس، وذِئْب، هذه الهمزات سواكنُ، وقبلها متحرك؛ فإن حققتها تَرَكْتَهَا على أصلها في الهمز كما ذكرنا، وإن خففتها قلت: رَاسٌ، وبُوسٌ، وذِيبٌ، فجعلتها ألفا، وواوا، وياء، وكذلك ماأشبه هذا.

وإنما وجب قلبُها إلى حركة ماقبلها؛ لأنك (لَمَّا)[3] أردت تخفيفها وامتنعَتْ حركتها في نفسها كان حملها على حركة الحرف المجاور لها أولى؛ لأنه أقرب إليها، وأدل عليها.

فصل: فإن كانت الهمزة متحركة وقبلها حرف من حروف المد واللين ساكن فإنك إذا أردت تخفيف الهمزة قَلَبْتَها إلى جنس الحرف الذي قبلها، وأدغمت أحدهما في الآخر إن كان الذي قبلها واوا أو ياء، وذلك (قولك)[4] في مقروءَةٍ، وأزد شَنُوءَةٍ ـ إذا خففت الهمزة ـ مَقْرُوَّة، وشَنُوَّة، قلبتها واوا، وأدغمت الواو التي قبلها (فيها، وكذلك: خطيئة[5] وبريئة إذا خففت قلت: خَطِيَّة، وبَرِيَّة) تقلبها ياء، وتُدْغِمُ فيها الياء التي قبلها.

---

(١) نقص في الأصل و «ق».

(٢) نقص في «ق».

(٣) نقص في الأصل و «ق».

(٤) نقص في «ر».

(٥) مكرر في «ب».

فإن كان (الذي)[1] قبلها من حروف المد (واللين)[2] الألف لم يجز فيها ماجاز في الواو، والياء؛ لأن الألف/ لاتُدْغَم في شيء، ولا يُدْغَمُ فيها، ولكن [١١٠ / ب] تجعل الهمزة بعدها بَيْنَ بَيْنَ، وهو أن تجعلها بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها؛ فإن كانت حركتها ضَمَّةً جَعَلْتَها بين الهمزة والواو، وإن كانت الكسرة جعلتَها بين الهمزة والياء، وإن كانت الفتحةَ جعلتَها بين الهمزة والألف كقولك في التساؤل: التساوُل، وفي مسائل: مسايل، وفي هباءَة[3]: هباة، فقس على هذا إن شاء الله عز وجل.

فإن كان (الساكن)[1] الذي قبل الهمزة المتحركة حرفا صحيحا فإنَّ تخفيف الهمزة أنْ تُلْقِي حَرَكَتَها على الساكن الذي قبلها وتحذفَها كقولك في الدِّفْء والخَبْء: (هذا)[4] الدِّفُ والخَبُ، (ورأيت[4] الدِّفَ والخَبَ) ، ومررت بالدِّفِ والخَبِ.

وكذلك إن كان الساكن الذي قبلها من كلمة أخرى فعلت (بها)[5] مثل ذلك في التخفيف كقولك: مَنَ انت؟ ومنُ امك؟ وكَمِ ابلك؟ في: من أنت؟ ومن أُمك[6]؟ وكم إبلك؟ فهذا هو القياس، و (قد)[7] قال بعض العرب: الكَماةُ

---

(١) نقص في الأصل و «ب».

(٢) نقص في الأصل.

(٣) في اللسان (هبا): «والهباءة: أرض ببلاد غطفان، ومنه يوم الهباءة لقيس بن زهير العبسي على حذيفة بن بدر الفزاري قتله في جفر الهباءة، وهو مستنقع ماء بها».

(٤) نقص في «ق».

(٥) نقص في «ر».

(٦) انظر كتاب سيبويه جـ٢ ص١٦٥، والإنصاف ص٧٤١ - ٧٤٢.

(٧) زيادة في «ب».

والمَرَاةُ في الكَمْأة والمرأة فَقَلَبَ الهمزة قلبا إلى الألف؛ لانفتاحها وانفتاح ماقبلها ولم يعتد بالساكن الذي قبل الهمزة، وهو غير[1] مطرد عند البصريين.

وأمّا الكسائيُّ[2] والفراءُ فيقيسان عليه ويجعلانه مطردا مستمرا، والوجه مابدأنا به.

وإنما جاز في الهمزة التغيير على الوجوه التي ذكرنا؛ لأن الهمزة حرف ثقيل يخرج من أقصى الحلق باعتماد كالتَّهَوُّع[3]، فأرادوا تخفيفها ليَسْهُلَ النطق بها.

فصل: فإن كانت الهمزة متحركة وقبلها متحرك فتخفيفها أن تُجْعَل بَيْنَ بَيْنَ في الأحوال كلها إلا إذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة أو كسرة فإنها إذا كانت كذلك لم تُجْعَل بين بين، وقُلِبَتْ بعد الضَّمة واواً خالصة، وبعد الكسرة ياء خالصة، وذلك نحو: جُوَن جمع جُؤْنَة، ومِيَر جمع مئرة وهي من العداوة.

وإنما وجب في هذين الموضعين ألا تُجْعَلَ بين بين؛ لأنها إذا كانت مفتوحةً وجعلتَها بينَ بينَ فإنما تنحَو بها نحو الألف، والألفُ لايكون ماقبلها مضموما ولا مكسوراً، فلم يكن بد من قلبها واواً أو ياء؛ لئلا تقع ألف بعد ضمة أو كسرة.

فَأمّا حالها مع غير هاتين الحركتين فنحو سَأَل، ولَؤُم، وسَئِم، تقول في التخفيف ـ سال (الرجل)[4]، ولَوُم، وسَيِم، فتجعلها بين بين.

وإنّما جُعلَتْ الهمزةُ بينَ بينَ في هذه المواضع ولم تُقْلَب ياءً ولا واوا ولا

(١) في كتاب سيبويه جـ٢ ص١٦٥: «وقد قالوا: الكماة والمراة، ومثله قليل».

(٢) انظر: ابن يعيش جـ٩ ص١١١، والرضي على الشافية جـ٣ ص٤١.

(٣) في اللسان (هوع): «تَهَوَّع نفسه إذا قاء بنفسه كأنه يخرجها... قال بعضهم: وتهوع: تكلف القيء، وهوَّعه: قيَّأه، والتَّهَوُّعَ: التَقَيُّؤ».

(٤) زيادة في «ر» و «ق».

ألفا خوالِصَ؛ لئلاّ يزول حكم الهمزة أصلا، فأبقَوْا فيها أثر الهمزة، ليدل ذلك على أصلها.

وإنما لم تُجْعَل الهمزة الساكنة بين بين؛ لأنّا إنّما نَجْعل الهمزة بين بين إذا كانت فيها الحركة فتجعلها بين الحرف الذي منه حركتها وبين الهمزة، فإذا لم يكن فيها حركة لم تتعلق بحرف آخر يمكن أن تجعل الهمزة بينها فبطل أن تجعلها بين بين (لذلك)[1].

وأيضا فإنا إذا جعلناها بين بين فإنما نُقَرِّبُهَا من السكون ونُخْفي حركتها، فإذا كانت ساكنة في نفسها فقد بلغت الغاية في الضعف، وليس بعد السكون شيء هو أضعف/ منه فيُنْحَى بالهمزة نحوه، فلذلك لم تُجعل الهمزة الساكنة بين بين، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل. [١١١ / ا]

---

(١) زيادة في «ر» و «ق».

بَابُ التضعيف

اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم، وهو: التقاء حرفين من جنس واحد في موضعين، عين الفعل ولامِه، في فعل كان ذلك أو اسم.

فكل فعل التقى في موضع عينه ولامه حرفان من جنس واحد وكان الثاني منهما متحركا حركة إعراب أو حركة بناء غير التقاء الساكنين فلا خلاف بين العرب في إدغام الأول في الثاني، كان ذلك في فعل ماض أو مستقبل نحو قولك: رَدَّ يَرُدُّ، وفرَّ يفِرُّ، وصَبَّ يصُبُّ، وضَنَّ يَضَنُّ، وضادَّ يُضَادُّ، واستعَدَّ يستعِدُّ، واحْمَرَّ يَحْمَرُّ، والأصل: رَدَدَ يرْدُدُ، وفَرَرَ يفْرِرُ، وضَنِنَ يضْنَنُ، وصَبَبَ يصْبُبُ، وضادَدَ يُضَادِدُ - لأنه مثل قاتل يُقَاتِل - واسْتعْدَدَ يستعْدِدُ؛ لأنه مثل اسْتَغْفَرَ يسْتَغْفِرُ، فهذا النحو لا خلاف في إدغامه إلا أنْ يُضطر شاعر فيرده إلى أصله كما قال (ابن أم[1] صاحب:)

مَهْلاً أعاذلَ قَدْ جَرَّبْتِ من خُلُقِي ... أني أجود على قومي[2] وإن ضَنِنُوا

ولو كان في الكلام لقال: ضَنُّوا، لا غير.

وإنما وجب الإدغام في هذا ونحوه؛ طلباً للتخفيف؛ لأنه يَرفع اللسانَ

---

(١) زيادة في «ق».

(٢) في «ب»: على قوم، وفي «ر» و «ق»: لأقوام.

والبيت لقعنب بن أم صاحب، وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص١١ وجـ٢ ص١٦١، وانظر: نوادر أبي زيد ص٤٤، والمقتضب جـ١ ص١٤٢، ٢٥٣، وجـ٣ ص٣٥٤، والخصائص جـ١ ص١٦٠، ٢٥٧، والمنصف جـ١ ص٣٣٩، وجـ٢ ص٦٩، ٣٠٣، وسمط اللآلي ص٥٧٦، وشرح شواهد الشافية ص٤٩٠ واللسان (ظلل) و (حمم) و (ضنن) والضرائر ص١٢٨، ومعجم شواهد العربية ص٣٩٢.

بالإدغام عن الحرفين جميعا رَفْعَةً واحدة فيصير بمنزلة حرف واحد، فإن سَكَن لامُ الفعل للأمر أو للجزم فإن أهل الحجاز[1] يُظْهِرون ولا يُدْغِمون كقولك: أُرْدُدْ، ولم يَرْدُدْ وما أشبهه، وحجتُهم في ذلك أن الحرف الآخِرَ[2] لَمَّا سكن بطل الإدغام؛ لأن الحرف الذي قبله ساكن، ولا يَسْكُن حرفان (مُلْتَقِيَان)[3].

وكذلك إن تحرك الثاني لالتقاء الساكنين لم يدغموا كقولك: ارْدُدِ الرجل، ولم يغْضَضِ القومُ؛ لأن حركة التقاء الساكنين غير[4] لازمة فلم يعتدوا[5] بها.

وأمَّا بنو تميم[6] فيُسَكِّنون الأوَّلَ، ويُلْقُونَ حركتَه على الحرف الذي قبله فيدغمون فيقولون في الأمر: رُدّ، وعَضّ، وكان الأصل: ارْدُدْ، واعْضَضْ، فلمَّا سكَّنوا عين الفعل ونقلوا حركتها إلى فاء الفعل حذفوا ألف الوصل للاستغناء عنها؛ لأنها إنما تزاد ليُتَوَصَّلَ بها إلى النطق بالساكن الذي بعدها، فإذا تحرك[7] اسْتُغْنِيَ عنها.

وكذلك قولُهم في المجزوم (نحو)[3] لم يَرُدَّ ولم يَعَضَّ (وإن يرُدَّ[3] أرُدَّ)، وأمَّا لامُ الفعل إذا كان مجزوما أو موقوفا[8] فأُدْغِم فيها عين الفعل كما ذكرنا من لغة بني تميم فلا بد من تحريكها لالتقاء الساكنين.

---

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص١٥٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ ص٤٧٦.

(٢) في «ب»: الأخير.

(٣) زيادة في الأصل.

(٤) في «ق»: لأن حركة التقاء الساكنين عارضة.

(٥) في «ب»: فلم يعتد بها.

(٦) انظر: جـ٢ ص١٥٩ من كتاب سيبويه، وانظر أيضا معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ ص٤٧٦.

(٧) في الأصل وفي «ب»: فإذا تحركت.

(٨) أي المبني، وهذا تعبير شائع للمتقدمين من النحاة.

فإن كان ما قبل المدغم مَضْموماً فلك في حركة اللام ثلاثة أوجه:

أحدها: الضم للإتباع[1] للضمة التي قبلها كقولك: رُدُّ، وَمُدُّ، ولم يَرُدّ (ولم[2] يَمُدُّ) وعلى هذا قراءة من قرأ ﴿وإنْ تَصْبِرُوا[3] وتتقُوا لاَ يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شيئاً﴾ وهو في موضع جزم[4].

والثاني: الفتح (وهو)[5] نحو (قولك)[6] رُدَّ، ومُدَّ؛ وذلك لثقل التضعيف فحرك بأخف الحركات كما قيل: ثُمَّ، وثَمَّ، ورُبَّ (وذَبَّ)[1] ففتحوا تخفيفا

والثالث: الكسر على أصل التقاء الساكنين نحو: رُدِّ، ومُدِّ، وأُنْشِد قولُ الشاعر (وهو جرير)[7]:

فَغُضُّ الطرفَ إنـــــكَ من نُمَيْرٍ   فَــلا كَعْبــاً بَلَغْتَ ولا كِـلاَبَــا [111 / ب]

بفتح الضاد من «غُضّ»، وضمِّها، وكسرِها على ما ذكرنا.

---

(١) في «ب» و «ر» و «ق»: لإتباع الضمة.

(٢) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٣) الآية ١٢٠ من سورة آل عمران ، وقد قرأ ابن عامر، وعاصم، وحمزة ـ في رواية عنه ـ والكسائي «لا يَضُرُّكم» بضم الضاد والراء المشددة، ووافقهم أبو جعفر، قال أبو حيان: «واختُلِف: أحَرَكَةُ الراء إعراب فهو مرفوع، أم حركة إتباع لضمة الضاد وهو مجزوم كقولك: مد، ونسب هذا إلى سيبويه فخرج الإعراب على التقديم، والتقدير: لا يضركم إن تصبروا، ونُسب هذا القول إلى سيبويه، وخرج أيضا على أن «لا» بمعنى «ليس» مع إضمار الفاء والتقدير: فليس يضركم. وقال الفراء والكسائي». وقد ضَعّف أبو شامة وجْهَيْ الإعراب.

(٤) هذا أحد توجيهين لقراءة «لا يضركم»، والثاني الإعراب بوجهيه، وانظر: السبعة ص٢١٥، والتيسير ص٩٠، وإبراز المعاني ص٢٧٦، والبحر المحيط جـ٣ ص٤٣، والنشر جـ٢ ص٢٤٢، وانظر أيضا معاني القرآن للزجاج جـ١ ص٤٧٧.

(٥) زيادة في «ب».

(٦) نقص في الأصل.

(٧) زيادة في «ر» و «ق»، وانظر ديوان جرير ص٨٢١.

وقد جاء شطره الأول في كتاب سيبويه جـ٢ ص١٦٠، وانظر: المقتضب جـ١ ص١٥٨، وابن يعيش جـ٩ ص١٢٨، والخزانة جـ١ ص٣٥ حيث ذكره البغدادي عرضا، وانظر أيضا: العيني جـ٤ ص٥٩٤، والتصريح جـ٢ ص٢٤٠ والهمع جـ٢ ص٢٢٧ والدرر جـ٢ ص٢٤٠، والأشموني جـ٤ ص٤٣٢، والأغاني جـ٨ ص٦، ٢٠، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٤٢.

وإن كان ما قبل المدغم مفتوحا فلك في تحريك اللام وجهان:

أحدهما: الفتح إتباعا وتخفيفا.

والآخر: الكسر على الأصل، نحو عَضّ يا هذا، ولم تَعَضّ، وعَضّ (يا فتى)[1] ولم يَعَضّ.

وإن كان ما قبل المدغم مكسوراً كان فيه وجهان (أيضا)[2]

أحدهما: الفتح (تخفيفاً)[3]

والآخر: الكسر على الأصل نحو فِرَّ وفِرِّ، ولم تَفِرَّ، ولم تَفِرِّ، فإن كان عين الفعل مُشَدَّداً لم يدغم في اللام وذلك في بناءين: فَعَّل، وتَفَعَّل نحو: رَدَّدَ وتَرَدَّدَ.

وإنما لم تدغم العين إذا كانت مشددة في اللام؛ لأَن الإدغام يُطلَبُ به التخفيف، ونحن لو أدغمنا العين المشددة في اللام لأسكنا الدال الثانية، وألقينا حركتها على الدال التي قبلها فصار: رَدَدَّ فكان يتكرّرُ فيه حرفان من جنسٍ واحدٍ متحركان، ولا يُتَوصّل بهذا الإدْغام إلى التخفيف، فلمّا كان كذلك تُرِك على أصله إذْ كان يؤدي إدْغامه إلى مثل ما هو عليه من الثقل.

وأمّا الأسماءُ فما كان منها على ثلاثة أحرف وعينُه ولامُه من جنسٍ واحدٍ فإنك تُدغِم منها ما كان على فَعُلٍ، أو فَعِل؛ لثقل الضمة والكسْرة نحو:[4] صَبٌّ، وطَبٌّ فزنتها فَعِلٌ، والأصْل: صَبِبٌ، وطَبِبٌ.

---

(١) زيادة في «ر».

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٤) الصب: العاشق.

ولو بنيْتَ اسْماً من رَدَّ يرُدُّ على فَعُلٍ لقلت: رَدٌّ، والأصل: رَدُدٌ، فإن كان الاسم على فَعَلٍ لم تُدغمِ نحو طَلَلٍ، وشرَرٍ؛ لخفة الفتحة.

فإن كان على ثلاثة أحرف وليس على وزنه فِعْلٌ لم يدغم نحو قُذَذ[1] وسُدَد[2] وقِدَد[3]؛ لأن الفعل أثقل من الاسم، فما وافق لفظه وزن الفعل أُدْغِم كما يُدْغَم الفعل لما ذكرنا، وما لم يوافق (وزن الفعل)[4] فهو على أصله من الخفة فلا يدغم لذلك.

وأما قولهُم: نَخْلٌ عُمٌّ في جمع عَمِيَةٍ - والأصل عُمُمٌ - فليس تسكين الميم (للإدغام[4]، وإنما هو[5] تخفيف[6] كما يقال في رُسُلٍ: رُسْل، وفي حُمُرٍ حُمْر، فاعرفه إن شاء الله تعالى).

فصل: فأمَّا ما كانت عينه ولامه ياءً فإنه لا يلزم إدغامه، وذلك نحو: حَيِيَ، وعَيِيَ، لا يلزم إدغامه كما يلزم إدغام عَضَّ، ومَسَّ، وفَرَّ.

وإنما كان كذلك؛ لأن عَضَّ ومَسَّ وما أشبهها لا يلزم قلب الحرف الثاني منها إلى حرف آخر سواه، وحَيِيَ وَعَيِيَ تنقلب الياء منها ألفا في المستقبل إذا قلت: يَحْيَا ويَعْيَا، فلمَّا كانت هذه الياء غير لازمة كما تلزم الضاد من عضَّ ونحوه لم يلزم إدغامه.

---

(١) قذذ جمع قُذّة بضم القاف، والقذة: ريش السهْم.

(٢) السدد جمع سدة، وفي اللسان (سدد): «السدة كالصفة تكون بين يَدَيْ البيت».

(٣) القدد جمع قِدَّة، وهي الفرقة والطريقة من الناس.

(٤) نقص في «ق».

(٥) في «ر»: وإنما تخفيف....

(٦) انظر: اللسان (عمم).

فإن لزم الياء الثانيةَ فتحةٌ لا تفارقها جاز الإدغام نحو: حَيَّ، وعَيَّ في معنى حَيِيَ، وعَيِيَ، وأَحِيَّة[1]، في معنى أَحْيِيَة؛ للزوم الفتحة لها، فإذا قلت: لن يُحْيِيَ، ولن يُعْيِيَ لم تُدْغِم؛ لأن هذه الفتحة غير لازمة لأنها إعرابٌ تزول في الرفع والجزم[2] فاعرفه إن شاء الله.

---

(١) في اللسان (حيا): «أحيية جمع حياء لفرج الناقة،.. ومن العرب من يدغمه فيقول: أحيَّة.

(٢) في «ر»: والجرّ.

بَابُ عدَّة أَبْنِيَة الأَفْعَالِ، وما يجيءُ عليه[1] مستقبلها

اعلم أن الأفعال تسعة عشر بناء، لِمَا سُمِّيَ فاعلُه أربعة مِنْهَا أصول، وخمسة عشر بزوائد.

فأمَّا / الأُصولُ: فثلاثة أبنية منها ثُلاثيَّةٌ، وواحد رُبَاعِيٌّ. [١١٢ / ١]

فالثلاثيُّ: فَعَل بفتح الفاء والعين، وفَعِل بفتح الفاء وكسر العين، وفَعُل بفتح الفاء وضم العين.

فأما ما كان على فَعَل بفتح الفاء والعين فمستقبله يجيء على يفْعِل، ويفْعُل، (وذلك[2]) نحو: ضَرب يضرِب، وقَتَل يقْتُل.

وربَّما اجتمعت اللغتان في كلمة واحدة نحو قَطَفَ يقطِفُ[3] ويقطُفُ، وعَرَشَ يعرِش ويعرُش (وفَسَقَ يفسِق[4] ويفسُق)، وفَرَشَ يفرِش ويفْرُش، ونَسَلَ ينسِل وينسُل.

فإن كانت عينه أو لامه حرفا من حروف الحلق جاز أن يجيء مستقبله على يفْعَل بفتح العين أيضا.

وحروف الحلق ستة: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، فالهمزة نحو: سَأَلَ يسْأَل، وقَرَأَ يقْرَأ، والهاء نحو: ذَهَبَ يذْهَبُ، وَجَبَهَ يَجْبَه،

---

(١) في «ب» و«ق» : عليها، وفي «ر» : على مستقبلها.

(٢) زيادة في «ب» و«ف» .

(٣) في «ب» و«ر» و«ق» : نحو عكَف يعكِف ويعكُف.

(٤) نقص في «ق» .

والعين نحو: فَعَل يفعَل، وصنَع يصنَع، والحاء نحو: سَحَبَ[1] يَسْحَبُ، وذَبَحَ يذْبَحُ، والغين نحو: دَغَر[2] يدْغَر، ودَمَغَ يدْمَغُ، والخاء نحو: فخَرَ يَفْخَر، وسَلَخَ يسْلَخُ.

وإنَّما جاز أن يفتح ما كانت حروف الحلق فيه على النحو الذي ذكرنا؛ لأَن حروف الحلق مستثقلة لبعد مخرجها مع أنها قليلة، وحروف الفم كثيرة، وما قَلَّ استعماله أثقل مِمَّا كَثُرَ استعمالُه فجاز فيه الفتح؛ لأن الفتحَ أَخَفُّ من الضم والكسر.

فَأَمَّا قولُهم: أبَى يَأْبَى، وجبَى[3] يجْبَى، وقَلَى يَقْلَى فإنما فتحوا يفْعَل[4] منها؛ لأن الألف من مخرج الهمزة، فَشَبَّهُوهَا بقَرَأَ (يَقْرَأ[5]) (ونحوه[6]) ، وهو شاذ مع ذلك.

فإن كان (فَعَل[7]) معتلا، وكانت عينه أو لامه واوا لزم المستقبل منه يفْعُل بضم العين نحو: قال يقُول، وقام يقُوم، وغزا يغزُو، ورجا يرجُو،

وإنْ كانت عينه أو لامه ياءً لزم المستقبل منه يفعِل (بكسر العين[8]) نحو: كَالَ يكيل، وَبَاعَ يبيع، وَرَمَى يرْمِي، وقَضَى يقْضِي.

---

(١) في «ب» و «ر» : نحو شحب يشحب، هذا ومعنى شحب جسمه ولونه: تغير.

(٢) في اللسان (دغر) : «دغر عليه.. اقتحم من غير تثبت... ودغر عليه: حمل، والدغر أيضا الخلط» .

(٣) في الأصل: وجنى يجني.

(٤) في الأصل: فإنما فتحوا الفعل منها، وفي «ق» : فإنما فتحوا فعل منها.

(٥) زيادة في «ر» .

(٦) نقص في «ق» .

(٧) نقص في الأصل.

(٨) نقص في «ب» .

وإنما لزم في المعتل لزوم أحد البنائين؛ للفرق بين بنات الواو وبنات الياء فضم يفعُل من بنات الواو؛ ليدل على الواو، وكسر (يفعِل[1]) من بنات الياء؛ (ليدل على[1] الياء) .

فإن كان فعل (فاؤه[1]) واواً فيلزم مستقبله يفعِل بكسر العين، وتحذف الواو منه لوقوعها بين ياء وكسرة، وذلك نحو وَعَدَ يَعِدُ، وَوَزَنَ يَزِنُ، ولا يجيءُ فيه يَفْعُل بضم العين؛ لاستثقالهم الواو مع الياء، فعدلوا به إلى يفعِل؛ ليتطرق عليه حذف الواو؛ لوقوعها بين ياء وكسرة، وكان الأصل: يَوْعِدُ، ويوْزِنُ، فاستثقلوا وقوع الواو بين ياء وكسرة فحذفوها؛ لذلك.

فَأَمَّا يَضَعُ، وَيَقَعُ، وَيَهَبُ فإنما فتحوها؛ لحرف الحلق كما فتحوا يصنع، ويسأل، والأصل: يَوْضِعُ، وَيَوْقِعُ، وَيَوْهِبُ فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، فصار يَضِعُ، ويَقِع، ويَهِب مثل يَزِن، ثم فتحوه لأجل حرف الحلق.

فإن كان فعل فاؤه ياءً لزم مستقبلَه أيضا يَفْعِلُ، إلا (أن[2]) الياءَ لا تحذف (منه[3]) كما حذفت الواو؛ لأن الياءَ أخفُّ من الواو فتقول: يَسَرَ ييْسِرُ، ويَمَن يَيْمِنُ، ويَعَر[4] الجَدْيُ يَيْعِرُ، بالإتمام؛ لما ذكرنا.

وإذا كان فَعَل بمعنى غَلَب في كذا وكذا فيلزم مستقبله يفعُل - بضم العين - وذلك نحو خاصَمَني[5]/ فَخَصَمْتُه أَخْصُمُه، وكارَمَني[6] فكَرَمْتُه أكْرُمُه، [١١٢ / ب]

---

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ب» .

(٤) يَعَر الجَدْيُ أي صاح، واليُعَارُ: صوت الغنم بنوعيها.

(٥) في «ب» و «ر» و «ق» : نحو خاصمته.

(٦) في «ر» و «ق» : وكارمته.

وفاخَرَني[1] فَفَخَرْتُه أَفْخُرُه، وذلك إذا غَلَبْتَهُ في الخُصومة، (والكرم[2]) ، والفخرِ.

وإنما لزم مستقبله يفعُل بضم العين؛ ليدل على معنى الغَلَبَةِ، فهو جَارٍ في كل فعل صحيح على هذا.

فَأَمَّا ما اعتلَّت فاؤُه، وعَيْنُه ولامه فيجري على أصله؛ استثقالا لإخراجه إلى «أَفْعُلُهُ» من باب رَمَيْتُ، وبِعْتُ، وَوَعَدت، فتقول: رَامَانِي[3] فَرَمَيْتُه أَرْمِيه، وبَايَعَني فبِعْتُه أَبِيعُه، وَوَاعَدَنِي فوعَدْتُهُ أَعِدُه؛ لأن الضمة تستثقل على مثل هذا، ولذلك عُدِل به في الأصل إلى الكسر مع جواز الضم في مثاله من الصحيح نحو ما قدمنا.

وأَمَّا الصحيح من هذا الباب فيلزمه الضم؛ لئلا يختلط الصحيح بالمعتل.

فصل: وما كان على فَعِل - بفتح[4] الفاء[5] وكسر العين - فيلزم مستقبلَه يفعَلُ؛ بفتح العين كقولك: حَذِرَ يَحْذَر، وفَرِقَ يَفْرَقُ، وَفَزِعَ يَفْزَعُ، وَعَمِلَ يَعْمَلُ، وكذلك ما كان من بنات الواو والياء نحو: رَضِيَ يَرْضَى، وهَوِيَ يَهْوَى، وكذلك إن كانت فاؤه واوا نحو وَحِلَ يَوْحَل، وَوَجِلَ يَوْجَلُ.

ولا تحذُف الواو من هذا؛ لأن الفتحةَ خفيفةٌ فلم يلحقه من الثقل ما لحق باب «يَعِدُ» ونحوه، فعلى (هذا[6]) قياس هذا الباب إلا أحرفا شَذَّت من الصحيح والمعتل.

---

(١) في «ر» و «ق» : وفاخرته.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) في «ق» : رَمَاني.

(٤) في «ق» : وما كان على فُعِل بضم الفاء....

(٥) في «ر» : بفتح اللام والفاء.

(٦) نقص في «ب» و «ق» .

فمن الصحيح؛ أربعة أفعال جاءت على فَعِلَ يَفْعَل ويفْعِل جميعا، وهي[1] حَسِب يَحْسَب ويَحْسِبُ، ونَعِمَ يَنْعَم ويَنْعِمُ، (وَبَئِسَ[2] يَبْـأَسُ ويَبْئِسُ)، (ويئس[3]) يَيْئَسُ ويَيْئِسُ.

وجاء حرفان على فَعِل يفْعُل (و[3]) هما فَضِل يفْضُل، وحضِرَ يَحْضُرُ (و[4]) أنشدُوا قول أبي الأسودِ الدؤلي[5]:

ذكرْتُ ابنَ عبَّاسٍ ببابِ ابْنِ عَامِرٍ ... ومامَرَّ من عَيْشِي هُنَاكَ وما فَضِلْ

وقول جرير[6]:

---

(١) انظر: الرضي على الشافية جـ١ صـ١٢٥.

(٢) نقص في الأصل و «ب» .

(٣) نقص في «ق» .

(٤) نقص في «ب» .

(٥) انظر: ديوانه صـ٤٦.

وهو من شواهد السيرافي جـ٥ صـ٢٢٨، وانظر: المنصف جـ١ صـ٢٥٦ والمخصص جـ١٤ صـ١٢٦، وابن يعيش جـ٧ صـ١٥٤، والأغاني جـ١٢ صـ٣١٨، ومعجم شواهد العربية صـ٢٥٩. والبيت أول ثلاثة أبيات في الأغاني قالها أبو الأسود في ابن عامر والي البصرة بعد ابن عباس.

هذا وقد قال ابن جني في الخصائص جـ١ صـ٣٧٨: «.. ويدلك على استنكارهم أن يقولوا سَلِيتَ تَسْلُو؛ لئلا يقلبوا في الماضي ولا يقلبوا في المضارع أنهم قد جاؤوا في الصحيح بذلك لما لم يكن فيه من قلب الحرف في الماضي، وترك قلبه في المضارع ما جفا عليهم، وهو قولهم: نَعِمَ يَنْعُم، وفَضِلَ يَفْضُلُ. وقالوا في المعتل: مِتَّ تَمُوتُ، ودِمْتَ تَدُومُ، وحُكِيَ في الصحيح أيضا حَضِرَ القاضي يَحْضُره، فَنَعِم في الأصل ماضي يَنْعَمُ، وَيَنْعُم في الأصل مضارع نَعُم، ثم تداخلت اللغتان، فاستضاف من يقول: نَعِم لغة من يقول: ينعُم. فحدثت هناك لغة ثالثة» . وانظر: اللسان (حضر) و (فضل) .

(٦) انظر: ديوانه صـ١٧٤.

وهو من شواهد السيرافي جـ٥ صـ٢٢٨، ولم أعثر عليه في كتب النحو المتداولة ولم يذكره صاحب معجم شواهد العربية، وانظر: المخصص جـ١٤ صـ١٢٦، وجـ١٥ صـ٥٩ والصحاح واللسان وتاج العروس (حضر) ، وشروح سقط الزند صـ١٣١٢، واللطف: البِرُّ والتكرمة.

مَا مَنْ جَفَانَا إذا حاجَاتُنَا حَضَرتْ   كَمَنْ لَـهُ عنـدنـا التَّكْرِيمُ واللَّطَفُ

وأَمَّا المعتل: فقد جـاء منـه فَعِلَ يَفْعِلُ (نحو[1]:) وَلِيَ يَلِي، ووَمِقَ[2] يَمِقُ، وَوَثِقَ يَثِقُ، ووَرِثَ يَرِثُ، ووَرِعَ يرِعُ، ووَرِمَ يَرِمُ، ووغِر[3] يَغِرُ، ووَحِرَ[4] يَحِرُ.

وكثر[5] ذلك في المعتل، لما يقتضيه الاعتلال من الخفة بحذف الواو، مع حمله على ما جاء في الصحيح نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ، ونحوه.

وقد قالوا: يَوْغِر ويوحِر على الأصل.

وأما وَطِئَ يَطَـأُ (ووسِـعَ[6] يسَع) فجـاء على حَسِب يَحْسِبُ (ونحـوه[7]) فحُـذفت واوه؛ لوقوعها بين يـاء وكسرة، ثم فُتِحَ لأجل حرف الحلق على نحو ما قدمنا[8]، وقد جاء منـه حرفـان على فَعِل يَفْعُل، قـالوا: مِتَّ تَمُوتُ، ودِمْتَ تَدُومُ، وأصل مِتَّ ودِمْتَ على هذه اللغة: مَوِتَّ ودَوِمْتَ على فَعِلْتَ بكسر العين، كما أن أصل خِفْتَ: خَوِفْتَ.

وأمَّا من قـال: مُتَّ ودُمْت؛ بـالضم فـأصلـه فَعُلت مثـل: قُلْتَ وَجُعْت، وستقف على أحكام هذه الأشياء في التصريف إن شاءَ الله تعالى.

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) في اللسان (ومق) : «ومقه يمقه نادر، مِقة وومقا: أحبّه» .

(٣) في اللسان (وغر) : يقال: وغِر صدره عليه يوغِر وغرا، ووغِر يغِر إذا امتلأ غيظاً وحقداً» .

(٤) في اللسان (وحر): «الوحر: الغيظ وقد وحر صدره على يحر وحرا أي وغر فهو وحر» .

(٥) في «ق» وكذلك في المعتل.

(٦) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٧) زيادة في «ر» و «ق» .

(٨) يعني فيما كانت عينه أو لامه حرفا من حروف الحلق نحو سأل يسأل وقرأ يقرأ، انظر: صـ٧٤٣ فيما سبق من التبصرة.

[١١٣ / أ] **فصل:** وأمَّا فَعُل بفتح الفاء وضم العين فيلزم / مستقبله يفْعُل بضم العين، وذلـك نحو قولـك: كَرُم يكرُم، وظرُف يَظْرُف (وجَبُنَ[١] يَجْبُنُ) ، (وقَبُـحَ[٢] يَقْبُحُ) ، وحَسُنَ[٣] يَحْسُنُ، وَمَلُحَ يَمْلُحُ.

ولا يتعدى فَعُل إلى شيء، لا تقول: كَرُمْتُهُ، ولا ظَرُفْتُهُ، ولا مَلُحْتُه[٤].

فصل: وأما الرباعي بغير زيادة فنحو: فَعْلَلَ ومستقبله يُفَعْلِلُ، بضم أولـه وكسر الحرف الـذي قبل آخره نحـو: دَحْرَج يُـدَحْرِجُ، وسَرْهَفَ[٥] يُسَرْهِفُ، ولا يتغير مستقبلـه عن هـذا؛ وذلـك لِقِلَّتِـه في الكلام، وإنما يكثر التغيير فيما يكثر استعمالـه، فـأبنيـة الثلاثي أكثر تَغَيُّراً وتصرفـا؛ لأنهـا أوسعُ في الكـلام، وأكثرُ في الاستعمال، وفَعَل (خَـاصَّـة[٢]) في الثلاثي أكثرُ وأخفُّ، والتغيير لبـابـه أَلْزَمُ، وقـد بَيَّنَّا[٦] ذلك، وستقف على ما بقي منه في موضعه إن شاء الله عز وجل.

فصل: وأَمَّـا الأَبنيـةُ التي فيهـا الزوائـد، فخمسـة عشر بنـاء، وهي تنقسم قسمين: ـ

أحدهُمَا: في أولـه ألف الوصل، والثـاني ليس في أولـه ألف الوصل، فـأمـا ما كان من ذلك في أوله ألف الوصل فتسعـة أبنيـة وهي: ـ انْفَعَلَ نحو: انْطَلَقَ، وافْتَعَلَ نحو: اقْتَـدَرَ، وافْعَلَّ نحـو: احْمَرَّ، وافْعَـالَّ نحـو: احْمَـارَّ، واسْتَفْعَـلَ نحـو:

---

(١) نقص في «ب» و «ق» .

(٢) نقص في «ق» .

(٣) في «ب» : وحسن يحسن، وقبح يقبح.

(٤) في «ر» : ولا حسنته، وفي «ق» : ولا جبنته.

(٥) يقال: سرهفت الرجل إذا أحسنت غِذاءَه.

(٦) في باب جمع التكسير، انظر صـ٦٤٠ فيما سبق من التبصرة.

اسْتَغْفَرَ، وافْعَوْعَلَ نحو: اغْدَوْدَنَ[1]، وافْعَوَّل نحو اعْلَوَّطَ[2]، وافْعَنْلَلَ نحو: احرنْجم، وافْعَلَلَّ نحو: اقشَعَرَّ.

فمستقبل هذه الأفعال كُلِّهَا بفتح الأَول، وكسر الحرف الذي يلي[3] آخرَه إلا ما كان مُدْغَما، وذلك نحو: يَنْطَلِقُ، ويَقْتَدِرُ، ويَسْتَغْفِرُ، ويَغْدَوْدِنُ، ويَعْلَوِّطُ، ويَحْرَنْجِمُ.

وأَمَّا المدغم من ذلك فَأَوَّلُه مفتوح أيضا، وأُدْغِم الحرف الذي قبل آخره في الحرف الذي يليه؛ لأَنها من جنس واحد نحو: يَحْمَرُّ، ويَحْمَارُّ، ويَقْشَعِرُّ، وأصله الكسر، ولم يختلف مستقبل هذه الأفعال لما عرفتك من قِلَّتِهَا.

فصل: وأمَّا ما ليس في أوله ألف الوصل فستة أبنية، وهي تنقسم أربعة أقسام:

أحدها: ما كان على أفْعَل نحو أكْرَمَ، وأَخْرَجَ، وأَعْطَى، وهذه الهمزة زيدت في أوَّله للتعدية، ومستقبله مضموم الأَول مكسور الحرف الذي يلي آخره نحو: يُكْرِم، ويُخْرِجُ، ويُعْطِي، وكان أصل يُكْرِم: يُؤَكْرِم، وإنما كان كذلك؛ لأَن حق المضارع أن يَسْتَوْفِيَ حروفَ الماضي إلا أنهم حذفوا الهمزة من يُؤَكْرِمُ؛ لأَنه كان يلزم المتكلم أن يقول: أنا أُؤَكْرِم فتلتقي همزتان، فاستثقلوا ذلك، فحذفوا إحْدى الهمزتين ثم أتبعوه سائر الأمثلة ـ وإن لم يكن فيها من العلة مافي أُؤكْرِمُ[4] ـ ليَجْرِيَ المضارع على طريقة واحدة (كما حذفوا الواو من يَعِدُ

---

(١) في اللسان (غدن) : «أغدودن النبت إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد من شدة ريه» .

(٢) في اللسان (علط) : «اعلوط الجمل الناقة: ركب عنقها،.. والاعلواط: ركوب المركوب عريا» .

(٣) أي الذي قبل آخره، وسيتكرر هذا التعبير منه.

(٤) في «ر» : مافي أكرم.

لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم حملوا عليه: نَعِدُ، وتَعِدُ، وأَعِدُ؛ ليجريَ المضـارعُ على طريقة واحدة[1]) كما كان الماضي جاريا على طريقة واحدة.

وقد جاء في الشعر على أصله، قال[2] (الشاعر[3]) :

فَإِنَّه أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا

وقال آخر[4]: وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْن

والمستعمل في الكلام: يُثْفَيْن؛ لأنه من أَثْفَيْتُ القِدْرَ.

والقسم الثاني: ما كان على فَعَّل بتشديد العين نحو: كَسَّرَ، وقَطَّعَ، شُـدِّدَ عين الفعل منه للتكثير والمبـالغـة، ومستقبلـه على ذلـك أيضـا بضمّ أولـه وكسر ما يلي / آخره نحو: يُكَسِّر، ويُقَطِّع. [١١٣ / ب]

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) هو أبو حيان الفقعسي.

(٣) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

والبيت من شـواهـد المبرد في المقتضب جـ٢ صـ٩٨، وانظر: المنصف جـ١ صـ٣٧ وجـ٢ صـ١٨٤، والخصـائص جـ١ صـ١٤٤، والمخصص جـ١٦ صـ١٠٨ والإنصـاف صـ١١، ٢٩، وذكره البغـدادي عرضـا في الخزانـة جـ١ صـ٣٦٨، وانظر أيضـا: شرح شـواهـد الشـافيـة صـ٨٥، والعيني جـ٤ صـ٥٧٨، ٥٩٣ والتصريـح جـ٢ صـ٤٠٠، والهمـع جـ٢ صـ٢١٨، والـدرر جـ٢ صـ٢٣٩ والأشموني جـ٤ صـ٤٢٢، والصحـاح واللسـان وتـاج العروس (كرم) ، ورسـالـة الملائكـة صـ٢٥٧، ومعجم شـواهـد العربية صـ٥٣١.

(٤) هو خِطام المجاشعي.

وهـو من شـواهـد سيبـويـه جـ١ صـ١٣، ٢٠٣ وجـ٢ صـ٣٣١، وانظر: المقتضب جـ٢ صـ٩٧، وجـ٤ صـ١٤٠، ٣٥٠، ومجالس ثعلب صـ٤٨، والخصائص جـ٢ صـ٣٦٨، وسر الصنـاعة جـ١ صـ٢١٤، ٣٠٠، والمنصف جـ١ صـ١٩٢، وجـ٢ صـ١٨٤ وجـ٣ صـ٨٢، والمحتسب جـ١ صـ١٨٦، والمخصص جـ٨ صـ٧٦، وجـ١٤ صـ٤٩ وجـ١٦ صـ١٠٨، وأسرار العربيـة صـ٢٥٧، وابن يعيش جـ٨ صـ٤٢، والخزانة جـ١ صـ٣٦٧، وجـ٢ صـ٣٥٣، وجـ٤ صـ٢٧٣، وشرح شواهـد الشـافيـة صـ٥٩، والمغني صـ١٨١، وشرح شواهده صـ١٧٢ والعيني جـ٤ صـ٥٩٢، وسِمْط اللآلي صـ٧٥٩، والضرائر صـ٥٠. الصاليات: أثافي القـدر لأنها صليت النار أي وليتها وباشرتها، وككما يؤثفين أي كمثل حالها إذا كانت مستعملة وإثفاء الأثافي: نصبها تحت القدر.

والقسم الثالث: ما كان على فَاعَلَ نحو: قَاتَلَ، وضَارَبَ، ومستقبله على يُفَاعِلُ نحو: يقاتل، ويضارب.

وهذا البناء أصله أن يكون من اثنين، والفاعل المبني عليه واحد كقولك: ضارب زيدٌ عمراً.

وقد بنى مثاله للواحد نحو: عافاه الله، وعاقبْت اللص.

والقسم الرابع: ما زيدت التاء في أوله، وهو ثلاثة أبنية:

تفعْلَل نحو: تَدَحْرَجَ، وتَفَعَّل نحو: تَكَسَّر، وتَفَاعَل نحو: تَضَارَبَ القوم. والمستقبل منه (مفتوحُ[1] الأوّل) مفتوحُ الحرف الذي يلي الآخر نحو: يَتَدَحْرَجُ، وَيَتَكَسَّرُ، وَيَتَضَارَبُونَ، ولا يتغير عن هذا، فاعرفه إن شاء الله تعالى.

فصل: وأبنية المطاوعة من هذه الأفعال ستة أبنية وهي:

انْفَعَل، وافْتَعَلَ، وَفَعَل، وتَفَعْلَلَ، وَتَفَاعَلَ، وَتَفَعَّلَ.

ومعنى المطاوعة: أن المفعول به لا يمتنع مِمَّا رامه الفاعل، فالذي (يكون[2]) فعله (على فَعَل يكون[2] مطاوعه) على انْفَعَلَ في غالب الأمر، وقد يكون (على[3]) افْتَعَلَ كقولك: دَفَعْتُه فانْدَفَعَ، وقَطَعْتُه فانْقَطَعَ، وَغَمَمْتُه فاغْتَمَّ وانْغَمَّ أيْضاً، وكذلك: شَوَيْتُه فانْشَوى، وبعضهم يقول: فاشْتَوَى، والأَوّلُ أجودُ[4].

---

(١) نقص في «ب» .

(٢) نقص في «ر» .

(٣) نقص في «ق» .

(٤) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٢٢٨، والمقتضب جـ٢ صـ١٠٤، واللسان (شوى) .

و (أمّا[1]) ما كان (فعله[2]) على أَفْعَلَ جاء مطاوعه على فَعَلَ كقولك: أخْرَجْتُه فخَرَجَ، وأَدْخَلْتَهُ فَدَخَلَ.

وما كان فِعْلُه على فَعْلَلَ فمطاوعه (على[3]) تَفَعْلَلَ كقولك؛: دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ، وَقَلْقَلْتُه فتَقَلْقَلَ.

وما كان فِعْلُه على فَاعَلَ فمطاوعه (تَفَاعَلَ[4]) نحو ناولْتُه فَتَنَاوَلَ.

وما كان فِعْلُه على فَعَّلَ مُشَدَّدَ العين فمطاوعُه) على تَفَعَّلَ نحو كَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ، وَحَطَّمْتُهُ فَتَحَطَّمَ، فَهذه جملة من معاني الأفعال وأبنيتها يستدل (بها[4]) على ما (لم[4]) نذكره إن شاء الله عز وجل.

---

(١) نقص في «ر» و «ق» .

(٢) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٣) زيادة في «ر» .

(٤) نقص في «ق» .

«بَابٌ مِنْ أَبْنِيَةِ المصادر»

اعلم أنَّ المصادر أصولٌ للأفعال، والأفعال مشتقة منها، هذا مذهب البصريين[1].

والدليل على ذلك وجوه:

أحدهُمَا: أن المصدر اسمٌ[2]، والأسماءُ قبل الأفعال؛ لأنها تقع من الأسماء، فَلَمَّا كانت الأسماءُ قبل الأفعال والمصدر اسم وجب أن يكون قبل الفعل. وإذا صح أنَّ (المصدر[3]) قبل[4] (الفعل[5]) صح أنه أصل للفعل، وأيْضاً فإن المصدر يقوم بنفسه[3] ويستغني عن الفعل في نحو قولك: ضَرْبُكَ وَجيعٌ، وسَيْرُكَ سَرِيعٌ، كما تقول: أخُوكَ[6] زَيْدٌ وعَمْرٌو غُلاَمُكَ، والفعل لا يقوم بنفسه (ولا يستغني[7] عن الاسم؛ لأنه لا يستغني عن فاعل.

فَلَمَّا كان المصدر يقوم بنفسه) ولا يحتاج إلى الفعل وكان الفعل لا يقوم بنفسه ولا بد له من فاعل علمنا أن المصدر الأصل والفعل الفرع؛ لأن الأصل قد يكون بلا فرع، والفرع لا يكون بلا أصل، ألا ترى أنه قد تكون شجرة لاَ ثَمَرَ لها، ولا تكون ثمرة من غير شجرة؟

---

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ١ صـ٢، ١٥، والمنصف جـ١ صـ٥٧، والخصائص جـ١ صـ١٢١ والإنصاف جـ٢٣٥.

(٢) انظر: الإنصاف صـ٢٣٧.

(٣) نقص في «ق».

(٤) في «ق» يكون من قبل الفعل.

(٥) نقص في «ب».

(٦) في «ب» و «ر» و «ق» : كما تقول: زيد أخوك.

(٧) زيادة في «ق».

وأيضا فإن المصدر بمنزلة الذهب الذي تُصاغُ منه الأواني المختلفة، والصور المتباينة، والأصل واحد، وكذلك المصدر تُصاغ منه الأمثلة المختلفة من الفعل نحو: ضَرَبَ ويَضْرِبُ وَسَيَضْرِبُ واضْرِبْ، و (لا[1]) تضرب، والأصل في جميعها / [١١٤ / ب] الضرب كما أن الأصل في تلك الأواني ـ وإن اختلفتْ صيغَتُها ـ الذهب أو الفضة (المصوغة[2]) منها تلك الأواني، وهذا بَيِّنٌ لا إشكال فيه.

وأيْضاً فإن المصدر واحد والفعل بمنزلة المركب من شيئين؛ لأنه يدل على المصدر والزمان، والواحد قبل الاثنين في الرتبة فوجب أن يكون المصدر قبل الفعل.

(وأيْضاً فإن[3] المصدر) مفهوم المعنى في اللغة، وهو الموضع الذي يُصْدَرُ عنه، يقال: هذا مصدر الإبل وموردها[4] للموضع الذي ترده وتَصْدُرُ عنه.

فَلَمَّا اجتمع النحويون على تسميته مصدراً وجبَ أن يكون مُشَبَّهاً بما هو معلوم في اللغة وهو أن يكون موضعا لفعل يَصْدُرُ عنه كما أن مصدر الإبل[5] موضع تَصْدُرُ عنه وترده.

وأمَّا الكوفيون[6] فيذهبون إلى أن المصدر مشتق من الفعل، واستدلوا على ذلك بأشياء منها:

أنَّ الفعل يعمل في المصدر[2] والعامل قبل المعمول فيه.

---

(١) في «ق» يكون من قبل الفعل .

(٢) نقص في «ق» .

(٣) نقص في «ق» .

(٤)انظر: الإنصاف صـ٢٣٦.

(٥) في الأصل: كما أن موضع الإبل مصدر تصدر عنه وترده، وفي «ر» كما أن للإبل موضعا تصدر عنه وترده.

(٦) انظر : الإنصاف صـ٢٣٥ .

ومنها: أن المصدر يكون توكيدا للفعل، والمؤكد قبل التوكيد.

ومنها: أن المصدر يعتل باعتلال الفعل ويصح[1] بصحته.

وليس في جميع ما ذكروه ما يدل على أن المصدر مشتق من الفعل.

أما عمل الفعل في المصدر فإن المصدر مفعول كما يكون الاسم مفعولا، فلو كان الفعل أصلا للمصدر من حيث هو عامل فيه لوجب أن يكون أصلا لكل ما يعمل فيه، وهذا محال؛ لأنا إذا قلنا: أكرم زيد عمرا إكراما كان «أَكْرَمَ» عاملا في «زيد» و «عمرو» و «إكرام» ، فلو كان الفعل أصْلا للمصدر من جهة العمل فيه لوجب أن يكون أَصْلا لزيد وعمرو وأشباههما، ولَوَجَبَ من هذا أَنْ تكون الحروف أَصْلَ الأَسماء والأفعال لأنها عَوامِلُ في الأَسْماء والأَفعالِ وهذا محال؛ لأن الحروف (جِئْنَ[2]) لِمَعَانٍ[3] في الأَسماء والأفعال فلا يقُمْنَ بأنفسهن، وقد شاركَتْهُنَّ الأَفعالُ في أَنَّهُنَّ لا يقُمْنَ بأنفسهن، فلو كان الفعل أصلا للمصدر من حيث عَمِلَ فيه لوجب أن تكون الحروف أصُولاً للأَسماء والأفعال من حيث عملت فيها، وقد تبين فساد ذلك بما ذكرناه.

وأمّا كونُ المصدر توكيدا للفعل في قولك: ضربت ضربا: فلا يجب (منه[4]) أن يكون الفعل أصلا للمصدر[5]؛ لأن المصدر إذا كان توكيدا للفعل فهو بمنزلة تكرير الفعل، إذْ ليس فيه من المعنى إلاَّ ما في الفعل فكأنك قلت:

---

(١) انظر : الإنصاف صـ٢٣٥ .

(٢) نقص في «ق» .

(٣) في «ق» : لمعاني الأسماء والأفعال.

(٤) نقص في «ب» .

(٥) انظر: الإنصاف صـ٢٤٠.

ضَرَبَ ضَرَبَ، فلما كان الشيء لا يجوز أن يكون أصلا لنفسه لم يجز أن يكون الفعل أصلا لما يقوم مقامه من المصدر.

وأمَّا اعتلال المصدر باعتلال الفعل، وصحته: فلا يدل على أن الفعل أصل للمصدر، لأن الأَصل قد يُحْمَلُ على الفرع.

فمن ذلك أن الفراء[1] الذي يخالفنا في هذه المسألة زعم أن الفعلَ الماضِيَ إنما انفتح لانفتاح فعل الاثنين نحو قولك: قام للواحد (فتح لقولك[2]:) . قاما للاثنين فقد حَمَلَ الأصل الذي هو الواحد على الفرع الذي هو التثنية، ونحن قد حَمَلْنَا «يَضْرِبْنَ[1]» ونحوه من فعل جماعة النساء في المضارع على «ضربن» ، فأسكنا باء يضْرِبْنَ حَمْلاً على إسكان باء ضَرَبْنَ، فإذا جاز أن يُحْمَلَ الأَصْلُ فيما ذكرنا على الفرع جاز أن يُحْمل المصدر الذي هو الأصل في الاعتلال والصحة على / الفعل الذي هو الفرع طلبا للمشاكلة، وقد يُحْمل الشيء على الشيء طلبا للمشاكلة (لا[3]) لأن أحدهما أصل للآخر، ألا ترى أنهم يقولون: يَعِدُ فيحذفون الواو؛ لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم يقولون: تَعِدُ[4]، ونَعِدُ، وأَعِدُ، فيحذفون الواوَ وإن لم تكن بين ياء وكسرة حملا على يَعِدُ طلبا للمشاكلة؟ مع أن الاعتلال إنما يلحق المصدر إذَا لحقته الزيادة، وإذا جاء على الأصل من غير زيادة لم يَعْتَلّ، ألا ترى أن قولك: «قيَامٌ»[5] الألف فيه زائدة، والأصْلُ (فيه[6]) قام يقوم قَوْماً [١١٤ / ا]

(١) انظر: الإنصاف صـ٢٤٠.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) نقص في «ر» و «ق» .

(٤) في «ق» : ثم يحذفون في «تعد» و «نعد» الواو.

(٥) في «ق» : أن قولك قائم .

(٦) نقص في «ب» .

كما تقول: قال يقول قولا، فزدت الألفَ وَبَنَيْتَهُ على (فِعال[1] فصار) قِواما، وقلبت الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها؟ وإنما الكلام في أصول المصادر لا في فروعها، فقد تبين فساد ما ذهبوا إليه، وصحةُ قولنا، وبالله التوفيق.

فصل: واعلم أنَّ مصادرَ الأفعالِ الثلاثيةِ كثيرةُ الاختلاف لا تكاد تجيءُ على قياس مستمر، وذلك لكثرة الثلاثي في نفسه، فكُلَّما كَثُرَ الشيءُ في نفسه كثر التصرف فيه.

ولكل ضرب من ذلك قياس يكون الأغلب عليه، والأكثر فيه، وما خرج عن ذلك القياس فهو[2] الأوَّلُ، وسنذكر قياسَ كل مصدر من ذلك، وما خرج عن القياس إنْ شاءَ الله.

فمن ذلك ما كان على فَعَل بفتح الفاء والعين متعديا، والأصل في مصدره أن يكون على فَعْل بفتح الفاء، وتسكين العين نحو قولك: ضَرَبَ ضَرْباً، وقَتَلَ قَتْلاً، فهذا الأصْلُ.

وقد يجيء (على[3]) فَعَل بفتح الفاء والعين (ومصدره[4] فَعَل بتحريك الفاء والعين)، قالوا: حَلَبَها حَلَباً، وطردها طَرَداً، وسَرَقَها سَرَقاً.

ويجيء على فَعِل بفتح الفاء وكسر العَيْن، قالوا: خَنَقَهُ خَنِقاً، وَكَذَبَ كَذِباً، وحَرَمه حَرِماً، وَسَرَقَهُ سَرِقاً.

---

(١) نقص في «ق».

(٢) في «ب» : هو الأقل.

(٣) نقص في الأصل.

(٤) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(وجاء على[1] فِعَال، قالوا: كَذَبَ كِذَاباً[2]، وَكَتَبَ كِتَاباً) ، وأنشد سيبويه[3]:

فَصَدَقْتُهُ وَكَذَبْتُهُ ... والْمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُه

وقد يجيء[4] على فِعَالةٍ بالهاء، قالوا: نَكَيْتُهُ[5] نِكَايَةً، وَحَمَيْتُهُ حِمَايَةً.

وجاء على فِعْلَةٍ، قالوا: حَمَيْتُ المريض حِمْيَةً، وَنَشَدْتُهُ نِشْدَةً.

وجاء على فِعْلان، قالوا: حَرَمْتُه حِرْمَاناً، ووجدت الشيء وِجْداناً إذا أَصَبْتَهُ، قال الراجز[6]:

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٢١٥.

(٣) كذا في جميع النسخ وليس في كتاب سيبويه.

وهو من شواهد المبرد في الكامل صـ٣٥٦، وانظر: ابن يعيش جـ٦ صـ٤٤ كذا في معجم شواهد العربية صـ٥٠، والبيت أيضا من شواهد السيرافي جـ٥ صـ٢٣٤، والمخصص جـ١٤ صـ١٢٨، واللسان وتاج العروس (صدق) قال صاحب معجم الشواهد: «هو للأعشى وسقط من قصيدته التي في ديوانه صـ١٩٦» بيد أني عثرت عليه في زيادات ديوانه صـ٢٣٨، ولم يذكر له سابق وبعده بيت واحد هو:

ولَوَ آن دون لقائها الـ ... مَرُّوتُ دَافِعَةٌ شِعَابُه

والمروت: بلد لباهلة، وقيل لكُلَيب، وقيل: المروت: اسم واد، انظر: اللسان (مرت)

(٤) في «ب» : وقد لحق فعالا التاء، قالوا: نَكَيْتُه...

(٥) في اللسان (نكى) «نكى العدو نكاية: أصاب منه، .... وقد نكيت في العدو، وأنكي نكاية أي هزمته وغلبته..» .

(٦) لم أهتد إلى اسم هذا الراجز، وهو منسوب في هامش «ر» إلى أبي النجم ولم يرد له ذكر في معجم شواهد العربية، ولم أهتد إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة، وفي هامش «ر» : الرجز لأبي النجم وبعده:

قلائصا مختلفات الألوان ... فيها ثلاث قلص ...

وقد ذكره ابن سيده في المخصص في باب مصادر مختلفة الأبنية متفقة الألفاظ صيغت على ذلك للفرق جـ١٤ صـ٢٢٤ حيث قال: «تقول:» ووجدت الضالة وِجْدَاناً، قال الراجز: أنشد.. البيت. وذكره أيضا أبو حيان في البحر المحيط جـ١ صـ٢٩٨، وذكر بعده

قلائصا مختلفات الألوان

وأنشد بمعنى أطْلُبَ، والباغي: الطالب.

أَنْشُدُ والْبَاغِي يُحِبُّ الْوِجْدَانْ

وعَرَفْتُه عِرْفَاناً، وأَتَيْتُه إِتْيَاناً، وقالوا: أتْياً، فجاء على الأصل، قال الشاعر[1]:

إنِّي وأتْيَ ابْنِ غَلاَّقٍ لِيَقْرِيَنِي ... كَغَابِطِ الْكَلْبِ يَبْغِي الطِّرْقَ في الذَّنَبِ

وجاء على فُعْلان نحو: الكُفْران، والشكران، قال اللهُ عز وجل: ﴿فلا[2] كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ﴾ وجاء على فُعُول، قالوا: جَحَدْتُه جُحُوداً، وورد الماء وُرُوداً، وشَكَرْتُه شُكُوراً، قال الله عز وجل: ﴿لاَ نُرِيدُ مِنْكُم جَزَاءً وَلاَ شُكُوراً[3]﴾ .

وأَمَّا ما كان على فَعَل غير مُتَعدٍّ: فالأصلُ في مصدره أن يكون فُعُولا، نحو: جَلَس جُلُوسا، وقَعَدَ قُعُودا، / ورَجَعَ رُجُوعاً. [١١٥ / ا]

وقد جاء على فَعَال وفُعُول نحو: ذَهَبَ ذُهُوباً، وذَهَاباً، وثَبَتَ ثُبُوتاً وثَبَاتاً.

وقد جاء منه على فَعْل بتسكين العين وفتح الفاء، قالوا: سكت سكوتاً وسكْتاً وهدأ الليل هَدْءاً، وعَجَزَ عَجْزاً.

---

(١) هو رجل من بني عمرو بن عامر يهجو قوما من بني سليم كا في اللسان، ونسب في هامش «ر» إلى جرير، ونسب في تاج العروس إلى الأخطل نقلا عن «العباب» وإلى رجل من بني عمرو بن عامر أيضا، وليس في ديواني جرير أو الأخطل المطبوعين.

ولم يذكره صاحب معجم الشواهد، ولم أهتد إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة، ووجدته في إصلاح المنطق صـ٢٦٦، والتصحيف والتحريف صـ٣٣٢، والحيوان جـ٢ صـ١٦٩، والصحاح (غبط) واللسان (غبط) و (غلق) و (أتى)، وتاج العروس (غبط) و (أتى). وغلاق اسم رجل من بني تميم، وقيل: اسم قبيلة أو حي، والغبط: الجس، وغبط الشاة والناقة: جسها لينظر سمنها من هزالها، والطِّرْق: الشحم، ويقال: هذا بعير ما به طرق أي سِمَنٌ وشَحْم.

(٢) الآية ٩٤ من سورة الأنبياء.

(٣) الآية ٩ من سورة الإنسان.

وجاء على فَعيل، قالوا: وَجَبَ القلبَ وَجِيباً[1]، وَرَسَمَ البعيرُ رَسِياً (والرسم ضرب من السير[2]) ، وهَدَرَ هَدِيراً، وَوَجَفَ[3] وَجِيفاً، وَصَهَل الفرس صَهِيلاً، فهذه جملة قياس هذا الباب، وما خرج عن قياسه فهو أكثر من أن أُحْصِيَهُ.
والأصل في مصادر (الأفعال[4]) الثلاثية فَعْل بفتح الفاء وسكون العين، والدليل على ذلك أنك إذا أردت المرة الواحدة من جميع ذلك (جاء[5]) على فَعْلَة كقولك: جَلَسَ جَلْسَةً، وخَرَجَ خَرْجَةً، وكَتَبَ كَتْبَةً، وضَرَبَ ضَرْبَةً، (وقام قَوْمةً[5]) ونَامَ نَوْمَةً.

وفَعْلٌ يكون جمع فَعْلَة نحو تَمْرةٍ، وتَمْرٍ[6]، فالفَعْل من الفَعْلة بمنزلة التمر من التمرة فاعرفه إن شاء الله.

فصل: وما كان على فَعِل بفتح الفاء وكسر العين متعدياً فإن الباب في مصدره أن يجيء على فَعْل أيضاً نحو: بَلِعْتُ الشيء بَلْعاً، وجرِعْتُه[7] جَرْعاً، ولقِمْتُ لَقْماً، ولَحِسْتُ لَحْساً، وشرِبْتُ شَرْباً

وقد جاء (منه[8]) على غير القياس نحو عَلِمْتُ (الشَّيءَ[9]) عِلْماً، وحَفِظْتُ

---

(١) في اللسان (وجب) «وجب القلب.. وجيباً: خفق واضطرب» .

(٢) زيادة في «ر» .

(٣) في اللسان (وجف) : «وجف البعير والفرس يجف وجْفاً، ووجيفاً أسرع» .

(٤) زيادة في «ق» .

(٥) نقص في «ق» .

(٦) هذا تجوز منه وإنما تمر اسم جنس جمعي.

(٧) جرع الماء: بلعه.

(٨) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٩) نقص في «ق» .

حِفْظاً، ولَزِمْتُ لُزوماً، ونَهِكَهُ المرض نُهُوكاً، وشَرِبْتُ شُرْباً (ورَئِمْتُه[1] رِئْمَاناً) وحَسِبْتُه حِسْبَاناً، ورَضِيْتُ رِضْوَاناً، وسَمِعْتُ سَمَاعاً، وعَمِلْتُ الشيء عَمَلاً، ورَكِبْتُ رُكُوباً.

وأمَّا ما كان على فَعِل غيرَ مُتَّعَدٍ فالباب في مصدره أنْ يجيءَ على فَعَل بفتح (الفاء[2] و) العين نحو: غَضِبَ غَضَباً، وسَخِطَ سَخَطاً، ولَبِثَ لَبَثاً، وبَشِمَ بَشَماً، وسَنِقَ[3] سَنَقاً[4]، فهذا القياس.

وقد يجيءُ على غير هذا، قالوا: لَعِبَ يَلْعَبُ لَعِباً، وضَحِكَ يَضْحَكُ ضَحِكاً، وزَهِدَ (يَزْهَدُ[2]) (زُهْداً[2] و) زَهَادَةً، وكَرِهَ كُرْهاً وكَرَاهَةً، وقَنِعَ قَنَاعَةً، وبَئِس بُؤْساً.

فصل: وأمَّا ما كان على فَعُل بفتح الفاء وضم العين فلا يكون فيه مُتَعَدٍّ، ومصدره المطرد على فَعَال، وفَعَالَةٍ كقولك: مَلُحَ مَلاَحَةً، وَوَسُمَ وَسَامَةً، (وَوَسَاماً[2]) ، وقَبُحَ قَبَاحَةً[5]، وجَمُلَ جَمَالاً، وبَهُوَ[6] بَهَاءً، وشَنُعَ شَنَاعَةً (ولَطُفَ[7] لَطَافَةً) ، (ونَظُفَ[1] نَظَافَةً) ، وضَخُمَ ضَخَامَةً، فهذا القياس.

وقد جاء منه على غير القياس جَرُؤ جُرْأَةً وجَبُنَ جُبْناً وعَظُمَ عِظَماً، وغَلُظَ غِلَظاً، وضَعُفَ ضُعْفاً (وضَعْفاً[8]) ، وَظَرُفَ ظَرْفاً وقد جاء منه (شيء[9]) على

---

(١) نقص في «ر» و «ق» ، ويقال: رَئِمَتْ الناقةُ ولدَها: عطفت عليه.

(٢) نقص في «ق».

(٣) البشم والسنق: التخمة. انظر: اللسان (بشم) و (سنق) .

(٤) في الأصل: وشنق شنقاً.

(٥) في «ق» : وقبح قباحاً.

(٦) البهاء: حسن المنظر، وبهو الرجل فهو بَهِيٌّ أي حسن منظره.

(٧) نقص في الأصل.

(٨) نقص في «ب» .

(٩) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

فُعُولَةٍ، قالوا: جَهُمَ[1] جُهُومَةً، وسَهُلَ سُهُولَةً وقَبُحَ قبُوحَةً، وحَزُنَ (المكان[2]) حُزُونَةً، وصَعُبَ[3] صُعُوبَةً، وفُعُولَةٌ وفَعَالَةٌ أَخَوَان[4]؛ لوقوع حرف المد واللين فيهما ثالثاً.

فصل: وما جاء من المصادر على فِعْلَةٍ بكسر أوله وإسكان ثانيه فهو على ضربين:

أحدهُمَا: يُراد به الحال التي عليها المصدر كقولك: هو حَسَنُ الرِّكْبَةِ والجِلْسَةِ والقِعْدَةِ، والمِشْيَةِ، وقَتَلَهُ قِتْلَةَ سَوْء، ومات ميتَةَ سَوْء[5] يعني أنه حَسَنُ الركوب إذا ركب، وحَسَنُ الجلوسِ إذا جَلَسَ، وحَسَنُ المَشْي إذا مشى.

فإذا أردت بجميع هذه المَرَّةَ الواحدةَ فَتَحْتَها كقولك: رَكِبَ رَكْبَةً واحدة، (وَمَشى مَشْيَةً واحِدَةً[6]، وَقَتَلْتُه قَتْلَةً) / وإنَّمَا كَسَرُوا أَوَّلَ هذه المصادر؛ للفرق [١١٥ / ب] بينه وبين المرة الواحدة.

والضرب الثاني: أنْ يكون مصدراً كسائر المصادر لا يُراد به الحالُ التي عليها المصدر كقولك: دَرِيتُ دِرْيَةً[7]، ولفُلان شِدَّةٌ (وَرِدَّةٌ[2]) .

وكل مصدر كان فاء الفعل منه واواً سقطت الواو من الفعل المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة فإنها تسقط في المصدر أيضاً إذا جاء على فِعْلَة

---

(١) في اللسان (جهم) : «جهم جهومة وجهامة، وجهمة يجهمه: استقبله بوجه كريه.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) في «ق» : وضعف ضعوفة.

(٤) في «ر» : أختان.

(٥) في «ب» و «ر» و «ق» : ومات شر ميتة.

(٦) نقص في الأصل.

(٧) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٢٢٩، ويقال: درى الشيء درية بمعنى علمه، وانظر اللسان (درى) .

(كقولك[1] وَعَدَ عِدَةً، وَوَهَبَ هِبَةً، وَوَزَنَهُ زِنَةً، والأصل في ذلك كله فِعْلَةَ) نحو: وِعْدَةٍ وَوِهْبَةٍ، وَوِزْنَةٍ حُذِفَتْ الواو منها كما حُذِفَتْ من الفعل المضارع؛ ليكون الفعل والمصدر على منهاج واحد.

فصل: وقد جاءت خمسةُ أمثلةٍ من المصادر على فَعُول لا نعلَمُ غيرَها وذلك نحو: تَوَضَّأْتُ وَضُوءاً[2] حَسَناً، وتَطَهَّرْتُ طَهُوراً (حَسَناً[3]) ، وأُولِعْتُ به وَلُوعاً، ووَقَدْتُ النَّارَ وَقُوداً عالياً، وقَبِلَهُ قَبُولاً، وربما جعلوا الوَقودَ بالفتح الحطبَ، والوُقُودَ بالضم المصدرَ، كما قال الله عز وجل: ﴿وَقُودُها النَّاسُ[4] وَالْحِجَارَةُ﴾ .

وقد يُقَال: الوَضُوءُ والطَّهُورُ، بالفتح لاسم ما يُتَوَضَّأُ به وَيُتَطَهَّر (بِه[5]) ، والوُضوء والطُّهُور، بالضم المصدر.

وقيل: القَبُول والقُبُول، فالقُبُول بالضم (اسم[6]) ، وبالفتح[7] مصدر.

فصل: وما كان من المصادر للأَدْوَاء فإنه يكثر فيه الفُعَالُ بضم أوله نحو: الصُّداع[8]، والقُلاَبُ[9]، والنُّحازُ، والسُّعَالُ ـ وهُمَا وَاحِدٌ ـ (والنُّفَاضُ[10])

---

(١) نقص في «ق».

(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٢٢٨، والرضي على الشافية جـ١ صـ١٥٩ ـ ١٦٠.

(٣) زيادة في «ر» .

(٤) الآية ٦ من سورة التحريم.

(٥) نقص في «ب» و «ر» .

(٦) نقص في «ق» .

(٧) انظر: اللسان (وضأ) .

(٨) في «ر» و «ق» : نحو الصُّداع والصُّراع.

(٩) القلاب: داء يأخذ في القلب وهو أيضاً داء يأخذ البعير فيشتكي منه قلبه فيموت من يومه انظر: اللسان (قلب) .

(١٠) نقص في «ر» .

مـا يُنْتَفَضُ[1]) مِنـه، والقُيَـاءُ من القَيْءِ، والعُطَـاسُ[2]، والسُّهـام ـ وهو تغير من حر الشمس ـ ، والسُّكَاتُ[3] والبُوَالُ، والدُّوَارُ.

و (قـد[4]) يجيء الفُعَـال فيا (كان[5]) يُفَتُّ أو يُكْسَر نحـو: الـدُّقَـاقُ[6]، والحُطَامُ، والجُذَاذُ[7] والفُتَاتُ، والرُّفَاتُ[8]، وهو مصدر واقع على مفعول.

ويجيء الفُعَـالُ أيضـاً في الأَصْوَات نحـو: الـدُّعَـاء، والرُّغَـاء، والنُّبَـاحِ، والشُّحَاجِ، والنُّهَاقِ، والثُّغَاء[9]، والنُّؤَاجِ[10].

ويكثر فيها (أيضاً[11]) الفَعيلُ نحو: الزَّئير، والصَّهيلُ، والفَديدُ[12]، والزَّفيرُ.

ويجيء فيهـا فِعـال بكسر أولـه نحـو: النِّـدَاء، والغِنَـاء، والـزِّمـار، والعِرَار ـ وهُمَا من أصوات النّعَام ـ والصِّيَاحِ، وقـالوا: الصُّيَـاحُ[13] أيضـاً بـالضم، ومثلـه

---

(١) في اللسان (نفض) : «والنفاضة والنفاض بالضم: ما سقط من الشيء إذ انْتُفِض» .

(٢) في الأصل: والعطاش.

(٣) في كتاب سيبويه جـ٢ صـ٢١٦: «وهو داء كالعطاس» .

(٤) زيادة في «ر» و «ق» .

(٥) نقص في «ب» .

(٦) الدقاق: فتات كل شيء.

(٧) الجذاذ: ما كسر من الشيء، وهو مثل الحطام.

(٨) الرفات: الحطام من كل شيء.

(٩) في «ر» و «ق» : والبغام، وفي اللسان (ثغا) : «الثغاء صوت الشاء والماعز. وما شاكلها» وفي اللسان (بغم) : «بغام الظبية: صوتها» .

(١٠) النؤاج: صياح الثور.

(١١) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(١٢) الفديد: الصوت، وقيل: شدته.

(١٣) انظر: اللسان (صاح) .

الهِتَافُ[1] (والهُتَافُ[2]) .

وقالوا: سمِع الله غُواثَه، وغَواثَه[3]، بالضم والفتح أي استغاثته.

ويجيء الفِعَالُ فيما كان هِياجاً من ذكر وأنثى.

فالذكر نحو: الهِبَاب[4]، والقِراع[5]، والضِّراب، والنِّكاح.

والأُنثى نحو: الصِّرَافِ[6]، والحِرام، والوِداق، والحِناء، وذلك شهوتها للذكر.

ومِمَّا يقارب (باب[7]) الهياج - لأنـه تحرك وخروج عن الاعتـدال - الفِرارُ والشِّرَادُ، والشِّمَـــاسُ[8]، والطِّمَـــاحُ[9]، والضِّرَاح[10] إذا ضَرَحَتْ برجلهـــا وَرَمَحَتْ ، ويجيء الفِعَال[11] في انتهاء الزمـان، ويـدخل عليـه فَعَـال كقولـك:

---

(١) في الأصل: ومثله النهاق، والتقاف وفي «ر» : ومثله النهاق والهتاف.
والهتـاف - بـالضم - : الصوت الجـافي العـالي، وقيل: الصـوت الشـديـد، هـذا ولم أعثر على الهتـاف بـالكسر في اللسان أو القاموس، وفي شرح السيرافي جـ٥ صـ٢٤١. «وقالوا: الهُتاف، والهِتاف» .

(٢) بياض في «ق» .

(٣) انظر: اللسان (غوث) ، وفي القاموس (غوث) «وفتحه شاذ» .

(٤) في اللسان (هب) : «هب الفحل من الإبل وغيرها يهب هبابا...: أراد السفاد» .

(٥) القراع: الضراب.

(٦) انظر: سيبويه جـ٢ صـ٢١٧، واللسان (صرف) .

(٧) زيادة في «ر» و «ق» .

(٨) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٢١٧ واللسان (شمس) .

(٩) في اللسان (طمح) : «طمحت المرأة تطمح طماحاً، وهي طامح: نشزت ببعلها، والطماح مثل الجماع» .

(١٠) انظر: سيبويه جـ٢ صـ٢١٧، واللسان (ضرح) .

(١١) في الأصل: ويجيء فعال في أسْمَاء الزمان.

الصَّرَامُ[1] والصَّرام، والجِزَازُ[2] والجَزَازُ، والقِطاع[3] والقَطَاع، والحِصاد والحَصَاد، والرِّفَاع والرَّفاعَ، وهو أن يُرفع الزرع ليجمع في بَيْدَرِه.

ويجيء فِعال بكسر[4] الفاء فيما كان وَسْماً[5] نحو: الخِباط وهو سِمَة على الوجه[6] والعِلاَط[7]، والعِراض[8] جميعاً: سِمَةٌ على العُنُق، والجِنَاب[9]. سِمَةٌ على الجَنْب، / والكِشاح[9]: سِمَةٌ على الكشح. [116 / أ]

ومصدر الفعل من ذلك على فَعْلٍ نحو: وَسَمْتُه وَسْماً، وخبطت البعير خَبْطاً، وكَشَحْتُه كَشْحاً، فالفِعال الأثر، والفَعْلُ المصدر[10].

وأما ما لحقته الهاء من هذه الأَبْنِيَة فما جاء على فُعَالَةٍ (بضم [11] أولها) يكون لما فَضِل عن الشيء نحو: الفُضَالَة، والقُوارَة[12]، والقُرَاضَة[13] والنُّفَايَة[14]

---

(1) في اللسان (صرم) : «الصرام: قطع الثمرة واجتناؤها من النخلة» .

(2) في اللسان (جزز) : «جز النخلة يجزها جَزّاً وجِزَازاً، وجَزَازاً.. صرمها، وفي كتاب سيبويه جـ2 صـ217: «وربما دخلت اللغة في بعض هذا فكان فيه فِعَال وفَعَال» .

(3) في اللسان (قطع) «القطاع صرام النخل مثل الصِّرام والصَّرام».

(4) في «ب» و «ر» و «ق» : بكسر أوله.

(5) في الأصل: فيما كان اسماً.

(6) انظر: كتاب سيبويه جـ2 صـ217 واللسان (خبط) .

(7) انظر: سيبويه جـ2 صـ218، واللسان (علط) .

(8) انظر: سيبويه جـ2 صـ218، واللسان (عرض) .

(9) في كتاب سيبويه جـ2 صـ218: «والجناب على الجنب، والكشاح على الكشح» .

(10) في كتاب سيبويه جـ2 صـ217: «فالأثر يكون على فعال، والعمل يكون فعلاً، كقولهم: وسمت وسماً، وخبطت البعير خبطاً، وكشحته كشحاً» .

(11) نقص في «ق» .

(12) في اللسان (قور) : «والقُوارة أيضاً: اسم لما قطعت من جوانب الشيء المُقَوَّر» .

(13) في اللسان (قرض) : «والقراضة: ما سقط بالقرض، ومنه قراضة الذهب» .

وفي «ب» : والقرامة، هذا وفي اللسان (قرم) : «يقال: قرمت البعير أقرمه.. وتلك الجلدة التي قطعتها هي القرامة» .

(14) في اللسان (نفي) : «نفاية الشيء: بقيته، وأردؤه» .

(والنُّقَاوة[1]) ، والكُسَاحَة[2]، والجُرَامة[3] وهو: ما أخذ من التَّمْر بعد صِرَام النَّخل يُلْفظ من الكُرَب[4]، ومثله الكُرَابَةُ[4]، والْبُرَايَةُ (وهو)[5] ما بَرَيْتَ من العود وغيره، والنُّحاته مثلها (والحُسَافة[6] مثله) والحُسَافة ما سقط من التمر.

وما جاء منه على فِعَالَةٍ بكسر أوله يكثر فيما كان ولاية أوصناعة، فالولاية نحو: الخِلافة، والإمَارة، والعِرافة، والإيالَة، (والإمامة[7]) ، والسِّياسة، (والعِيَاسَة[8]) بمعنى[9] واحد.

وقالوا: الصِّناعة، والتِّجارة، والخِيَاطة، والقِصَابَة[10].

وقد فتحوا أول بعض ذلك فقالوا: الوَكالَة والوِكالة، والجَرَاية والجِرَاية ـ مصدر جَرِيَ، وهو الوكيل ـ والوَلاية والوِلاية، وقالوا: الدَّلالة والدِّلالة.

فصل: وما كان من المصادر معناه الاضطراب والتحرك[11] فبابه أن يجيء على فَعَلاَن نحو: النَّزَوَان[12]، والنَّقَزَان وهُمَا بمعنى واحد، والعَسَلاَن، والرَّتكان

---

(١) زيادة في «ب» و «ق» هذا وفي اللسان (نقا) «النقاوة: أفضل ما انتقيت من الشيء» .

(٢) في اللسان (كسح) : «والكساحة: مثل الكناسة» .

(٣) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٢١٧، واللسان (جرم) .

(٤) الكرب: أصول السعف، وانظر كتاب سيبويه جـ٢ صـ٢١٨، واللسان (كرب) .

(٥) زيادة في «ر» .

(٦) زيادة في «ق» .

(٧) زيادة في «ب» .

(٨) نقص في «ق» .

(٩) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٢١٧، واللسان (عوس) .

(١٠) في «ر» والحياكة.

(١١) في الأصل: والتجول.

(١٢) النزوان: الوثب، وقيل: الوثب إلى فوق.

ضربان من الْعَدْوِ، ومثله: الغَثَيَـان[1]، والغَلَيَـان، واللَّمعَـان، والخَطَرَان[2] ـ لأنـه اضطراب وتحرك ـ واللَّهَبَـان، والصَّخَـدَان[3]، والوَهَجَـان؛ لأنـه تحرك[4] (الحر[5] وثورانـه)، قـال سيبويـه[6]: وأكثر مـا يكـون الفَعَـلان في[7] هـذا الضرب، ولا يجيء فعله يتعدى الفاعلَ، إلاّ أنَّه يَشِذُّ منه شيء نحو: شَنِئْتُهُ شَنَآنا، قـال[6] ولا نَعْلَمُ فِعْلاً يتعدى مصدره على فَعَلان غير شَنِئْتُهُ شَنَآنا.

وقد شَبَّهُوا بالأول الطَّوَفَان، والـدَّوَرَان، والجَوَلاَن؛ لأنـه اضطراب وتحرك، فَـأَمَّـا الحَيَـدَان، والمَيَلان فحملَهُما سيبـويـه[6] على غير القيـاس؛ لأنـه ليس فيهما زعزعة شديدة مثل ما كان فيما مضى من المصادر.

وقـال بعضُهُم[8]: هو على القيـاس؛ لأن الحَيَـدَان والمَيَلان إنمـا هـو أخـذ في جهـة عـادلـة عن جهـة أخرى فهُمَـا بمنزلـة الروغـان وهو عَـدْوٌ في جهـة المَيْل، فاعرفه إن شاء الله.

فصل: ومـا كان من المصـادر في أولـه تـاء وكان على تَفْعَـال فهـو مفتـوح

---

(١) في اللسان (غثا) : «الغثيان: خبث النفس.. قال بعضهم: هو تحلب الفم فربما كان منه القيء» .

(٢) الخطران: مصدر خطر البعير بذنبه إذا رفعه مرة بعد مرة وضرب به فخذيه، انظر اللسان: (خطر) .

(٣) في «ر» : والفهدان والضَّهدان.

(٤) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٢١٨، واللسان (لهب) و (صخد) و (وهج) .

(٥) نقص في «ق» .

(٦) انظر: الكتاب جـ٢ صـ٢١٨.

(٧) في الأصل وفي «ر» : وأكثر ما يكون الفعلان نحوهذا الضرب.

(٨) في شرح السيرافي جـ٥ صـ٢٤٥ ـ ٢٤٦: «وقد يجوز عندي أن يكون على البـاب، لأن الحيـدان والميلان إنما هُمَا أخذ في جهة ما عادلة عن جهة أخرى فَهُمَا بمنزلة الروغان» .

الأول نحو: التَّهْذَار[١]، والتَّرْدَاد، (والتَّهْدَاد[٢]) ، والتَّمْشَاء[٣]، والتَّرْمَاء[٤]، (والتَّهْوَال[٥]) (والتَّجْوَال[٦]) .

فهذا البناء عند سيبويه[٧] للتكثير والمبالغة، والتَّهْذَار[٨] بمنزلة الهذْر الكثير، وكذلك التَّرْدَاد بمنزلة الردّ الكثير.

وأمّا الكوفيون[٩] فيزعمون أنّ التّفْعَال بمنزلة التَّفْعِيل، وأنّ الألف في التَّكْرَار والتَّرْدَاد ونحوه عوض من الياء في التكرير والترديد.

والقول ما قاله سيبويه؛ لأنه يُقَال: التَّلْعَاب ولا يقال: التَّلْعِيب، فبناء هذا الباب على التَّفْعَال بفتح التاء إلا حرفين، وهُمَا تِبْيَان، وَتِلْقَاء؛ سيبويه[١٠] يجعلها اسمين جُعِلاَ في موضع المصدر، وليس التِّبْيَان مصدر تَبَيَّنْتُ عنده؛ (لأن

---

(١) في «ب» نحو التهدار، وجاء أيضاً بالدال المهملة في كتاب سيبويه جـ٢ صـ٢٤٥ طبع بولاق، وفي شرح السيرافي جـ٥ صـ٣٥٨. وانظر هامش (٨) ، (٩) .

(٢) نقص في «ب» و «ر» و «ق» ، هذا وفي اللسان (هدد) «والتهداد من الوعيد والتخوف» .

(٣) في اللسان (مشى) «التمشاء: المشي» ، وانظر: «ليس في كلام العرب» صـ٥٧.

وفي «ر» : والتقتال، وقد جاء التقتال في كتاب سيبويه جـ٢ صـ٢٤٥.

(٤) في اللسان (رمى) : «والرماء: المراماة بالنبل، والترماء مثل الرماء، وفي المنصف جـ٣ صـ٥٠: «التجوال: تفعال من جولت بمنزلة التسيار والتعزاء والترماء» وانظر: «ليس في كلام العرب» صـ٥٧.

(٥) زيادة في «ب» ، وفي اللسان (هول) : «يقال لما يخرج من ألوان الزهر في الرياض: التهاويل، واحدها تَهْوَال، وأصلها ما يهول الإنسان» .

(٦) نقص في «ب» و «ر» .

(٧) انظر: الكتاب جـ٢ صـ٢٤٥، وشرح السيرافي جـ٥ صـ٣٥٨، والرضي على الشافية جـ١ صـ١٦٧.

(٨) في «ب» : والتهدار.. وهو صوت البعير والحمام، انظر: اللسان (هدر) .

(٩) في شرح السيرافي جـ٥ صـ٣٥٨ ـ ٣٥٩: «اعلم أن سيبويه يجعل التفعال تكثيراً للمصدر الذي هو للفعل الثلاثي فيصير التهدار بمنزلة الهدر الكثير، والتلعاب بمنزلة اللعب الكثير، وكان الفراء وغيره من الكوفيين يجعلون التفعال بمنزلة التفعيل، والألف عوضاً من الياء، ويجعلون ألف التكرار والترداد بمنزلة ياء تكرير، وترديد، والقول ما قاله سيبويه، لأنه يقال: التلعاب، ولا يقال التلعيب» .

(١٠) انظر: الكتاب جـ٢ صـ٢٤٥، وشرح السيرافي جـ٥ صـ٣٥٩.

مصدر بَيَّنْتُ التَّبْيِينُ[1]) .

/ وغيرُ سيبويه يذهب إلى أنهما مصدران خالفا[2] قياس هذا الباب. فَأَمَّا ما كان من الأَسْمَاء، على هذا المثال فكله مكسور الأَوَّل، وذُكر منها ستة عشر حرفاً لا يكاد[3] يوجد غيرها: [١١٦ / ,

التِّبْيَان[4]، والتِّلْقَاء، ويقال: مَرَّ تِهْوَاءٌ من الليل، أي ساعة، وتِبْرَاكٌ، وتِعْشَارٌ وتِرْبَاعٌ مواضع، وتِمْسَاحٌ، الدابة المعروفة، والتِّمساح الرجل الكذاب، وتِجْفَاف وتِمْثَال، وتِمْرَاد، بيت الحمام، وتِلْفَاق، وهو ثوبان يُلَفَّقَان، وَتِلْقَام: سريع اللَّقْم[5]، وأتت الناقة على تِضْرَابها[6]، أي الوقت الذي يضربُها الفحل (فيه[7]) وَتِلْعَاب، كثير اللعب، وتِقْصَار، المِخْنَقَة، وَتِنْبَال، قصير.

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) في كتاب «ليس في كلام العرب صـ٥٧: «ليس في كلام العرب مصدر على تفعال بكسر التاء إلا ثلاثة أحرف تلقاء، وتبيان وتلفاق» وانظر: اللسان (بين) ، وفي اللسان أيضاً (لقا) : « .. وقال كراع: هو مصدر نادر، ولا نظير له إلا التبيان» .

(٣) انظر: شرح السيرافي جـ٥ صـ٣٦٠، والرضي على الشافية جـ١ صـ١٦٧، ١٦٨.

(٤) في «ر» و «ب» : منها التبيان.

(٥) في اللسان (لقم) : رجل تلقام، وتلقامة كبير اللقم، وفي المحكم: عظيم اللقم.

(٦) في كتاب سيبويه جـ٢ صـ٢٤٧: «أتت الناقة على مضربها، وأتت على منتجها إنما تريد الحين الذي فيه النتاج، والضِّراب» .هذا ولم أعثر على تضراب بهذا المعنى أيضاً في اللسان، والذي فيه (ضرب) «وناقة ضارب: ضربها الفحل على النسب، وناقة تضراب كضارب... وأتت الناقة على مضربها بالكسر أي على زمن ضرابها» وكلام الصيمري هنا بنصه في شرح السيرافي جـ٥ صـ٣٦٠.

(٧) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

بَابُ مَصَادِرِ ما زاد على ثلاثة أَحْرُفٍ

اعلم أن ما زاد على ثلاثة أحرفٍ لا يكاد مصدره يفارق القيـاس؛ وذلـك أنه[1] أقل من الثلاثي، وما قل في بابه قل التصرف فيه .

فمن ذلك: ما كان على أربعة أحرف (أُصولٍ[2]) أو ملحقاً[3] بالأصول، فَأَمَّـا الأُصـول[4]؛ فمصـدره الـلازم يجيء على مِثَـال فَعْلَلَـةٍ نحـو: دَحْرَجْتُـهُ دَحْرَجَـةً، وقَلْقَلْتُهُ قَلْقَلَةً، وسَرْهَفْتُه سَرْهَفَةً، إذا أحسنتَ غذاءَه، فهذا الأصلي.

والملحـق نحـو: حَـوْقَلْتُ[5] حَـوْقَلَـةً، وَزَحْـوَلْتُـهُ[6] زَحْـوَلَـةً - وهـو من الزَّحْـل[7] - ، وقـد يجيء مصـدره على فِعْـلالٍ، قـالـوا زَلْـزَلْتُـهُ زِلْـزَالاً، وقَلْقَلْتُـهُ قِلْقَالاً، وسَرْهَفْتُهُ سِرْهَافاً.

قال سيبويـه[8]: وإنمـا ألحقوا الهـاء عِوَضـاً من الألف التي تكون قبل آخر حرف (منه[9]) يعني ألف زِلْزَالٍ، وقِلْقَالٍ.

---

(١) في «ر» و «ق» : لأنه.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) في «ب» و «ق»: ملحق.

(٤) في «ر» و «ق» : فأما الأصل.

(٥) في «ب» و «ق» : حوقلته.

(٦) في «ب» و «ق» : ورحولته رحولة، وهو من الرحلة، ولم أعثر على رحول.

(٧) في اللسان (زحل) : «زَحل الشيءَ عن مَقامه، يزحلُ زَحْلاً وتزحول كلاهُمَا: زَلَّ عن مكانه وزَحْو لَهُ هُوَ أَزَلَّه وأزالَهُ» . هذا ولم أعثر فيه على زَحْوَلة على أنه مَصْدَرٌ بمعنى الزَّحْل.

(٨) انظر: الكتاب جـ٢ صـ٢٤٥.

(٩) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

وإنما كان أصل هذا الباب وقياسه الفَعْلَلَةُ؛ لأنه لا يمتنع شيء في هذا الباب منه.

وقد يمتنع من الفِعْلاَل في بعض ذلك - وإن كان كثيراً - فوجب أن يكون العامُّ هو الأصل الذي عليه الباب.

أَلا ترى أنك تقول: دَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً، ولم يُسْمَعْ فيه دِحْرَاجاً[1]؟

فإذا كان فَعْلَلْتُ مضاعفاً جاز فيه الفَعْلاَلُ[2] - بفتح الأول - نحو الزَّلْزَال، والقَلْقَال، ولا يفتحون أوله في غير المضاعف، لا يقولون: السَّرْهاف.

ومن ذلك ما كان في أوله الوصل، وهي تسعة أبنية - وقد قدمنا[3] ذكرها - تكون مصادرُها على لفظ أفعالها، إلاَّ أنك تكسر ثالث المصدر - وكان في الفعل مفتوحاً - وتَزِيْدُ قبل آخره أَلِفاً، وذلك نحو قولك: انْطَلَقَ انْطِلاَقاً، واقْتَدَرَ اقْتِدَاراً، واحْمَرَّ احْمِرَاراً، واشْهَابَّ اشْهِيبَاباً، وَاجْلَوَّذَ[4] اجْلِوَّاذاً، واخْشَوْشَنَ[5] اخْشِيشَاناً، واقْعَنْسَسَ اقْعِنْسَاساً، واقْشَعَرَّ اقْشِعْرَاراً، واسْتَخْرَجَ

---

(١) نقل ذلك عن الصيمري الأزهري في التصريح جـ٢ صـ٧٦، ونقله عن التصريح الصبان في حاشيته على الأشموني جـ٣ صـ٣٤، وليس الصيمري أول من قال بذلك، وقال ابن يعيش في جـ٦ صـ٤٨: «ولم يسمع فيه دحراج» وأول من قال بذلك هو السيرافي، ونقل ذلك عنه الصيمري دون إشارة إليه ففي شرح السيرافي جـ٥ صـ٢٦١: «ولم يسمع فيه دحراج» ، وذكر آخرون أن دحراجاً سمع عن العرب فقد قال ابن خالويه في كتاب «ليس في كلام العرب» صـ٦: « .. لأن فعلل مصدره على ضربين: فَعْلَلَ فَعْلَلَةً، وفِعْلاَلاً، وقَرْقَرَ قَرْقَرَةً وقِرْقَاراً، وهذا جاء نادراً، ودحرج دِحْرَاجاً» وفي المنصف جـ١ صـ٤١: «وقالوا: سَلْقَيْتُ سِلْقَاءً كما قالوا: دَحْرَجْتُ دِحْرَاجاً» وفي اللسان (دحرج) «دحرج الشيء دَحْرَجةً ودِحْرَاجاً فتدحرج، أي تتابع في حدور» وانظر أيضاً القاموس (دحرج) وقال ابن الحاجب«ونحو دحرج على دحرجة ودِحْرَاج» انظر: الرضي على الشافية جـ١ صـ١٧٧، وانظر أيضاً: المصادر واستعمالاتها في القرآن الكريم جـ١ صـ١٣١.

(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٢٤٥، والرضي على الشافية جـ١ صـ١٧٨.

(٣) انظر صـ ٤٣٨ - ٤٣٩ فيما سبق من التبصرة.

(٤) في اللسان (جلذ) : «اجلوذ السير اجْلِوَّاذاً أي دام مع السرعة» .

(٥) في اللسان (خشن) : «اخشوشن الشيء: اشتدت خشونته وهو للمبالغة» .

اسْتِخْرَاجاً، وألِفاتُ هذه المصادر ـ التي في أوائلها ـ ألفات وصل كما كانت (كذلك[1]) في أفعالها.

فَأَمَّا ما كان على أَفْعَل فمصدره أيضاً بزيادة ألف قبل آخره، وَكَسْرِ أوّله كقولك: أَكْرَمَ إِكْرَاماً، وأَحْسَنَ إِحْسَاناً، وأَعْطَى إِعْطَاءً.

وأمَّا المعتل من هذا الباب فيلزم آخرَهُ هاءُ التأنيثِ عِوَضاً من ذهاب ألف إِفْعَالٍ، وذلك نحو: أَقَمْتُ إِقَامَةً، وأَصَبْتُ إِصَابَةً وأَلَنْتُ الإِلاَنَةَ[2].

وكان الأصل: إِقْوَاماً، وإِصْوَاباً، وإِلْيَاناً، كما قلت: أَحْسَنَ إِحْسَاناً، وأَكْرَمَ إِكْرَاماً، ولكنهم أَعَلُّوا المصدرَ كما أَعَلُّوا الفعلَ / فنقلوا حركتي الياء والواو اللتين [١١٧ / أ] قبل الألف إلى الحرف الذي قبلهُما فانقلبت الواو والياء ألفين، والتقى ساكنان؛ الألِفُ المنقلبة[3]، والألفُ التي بعدها، فَحُذِفَتْ إِحْدَاهُمَا، وعُوِّضَ منها هاء في آخر الكلمة.

وما كان على فَاعَلْتُ فمصدره اللازم (له[4]) مُفَاعَلَةٌ كقولك: ضَارَبْتُه مُضَارَبَةً، وقَاتَلْتُهُ مُقَاتَلَةً، (وخَاصَمْتُهُ مُخَاصَمَةً[5]).

وقد يجيءُ على فِعَالٍ نحو: قَاتَلْتُهُ قِتَالاً، وجَادَلْتُهُ جِدَالاً.

فالمطرد: مُفَاعَلةٌ؛ لأنها لا تمتنع من جميع هذا البناء، وقد يمتنع الفِعَالُ، قالوا: جَالَسْتُهُ مُجَالَسَةً، وَقَاعَدْتُهُ مُقَاعَدَةً، ولم نَسْمَعْ جِلاَساً، ولا قِعَاداً.

---

(١) زيادة في «ق».

(٢) في «ر» و «ق» : وأليت إلاية.

(٣) في «ب» و «ر» و «ق» : الألف المعتلة.

(٤) زيادة في «ر».

(٥) نقص في «ق».

وما كان على فَعَّل فمصدره اللازم (له[1]) التَّفْعيل نحو: ضَرَّبْتُهُ تَضْرِيباً وقَتَّلْتُهُ تَقْتِيلاً، وعَلَّمْتُهُ تَعْلِيماً، وقَطَّعْتُهُ تَقْطِيعاً.

ويجيءُ على تَفْعِلَةٍ نحو: كَرَّمْتُهُ تَكْرِمَةً وَتَكْرِيماً، وعَظَّمْتُهُ تَعْظِمَةً وتَعْظِيماً، فإنْ كان لامُ الفعل منه معتَّلاً أَوْ مُضَاعَفاً لزم تَفْعِلَةً نحو: عَزَّيْتُهُ تَعْزِيَةً، وسَلَّيْتُهُ تَسْلِيَةً، وسَوَّيْتُهُ تَسْوِيَةً، ولا يقولون عَزَّيْتُه تَعْزِيًّا كراهية أَنْ يقع الإعرابُ على ياءٍ مكسورٍ ما قبلها.

وقد جاء في الشعر التفعيل (في المعتل[2]) ، قال الراجز[3]:

بَاتَ يُنَزِّي دَلْوَهُ تَنْزِيَّا ... كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيَّا

وأَمَّا المهموز من هذا البناء فبمنزلة الصحيح يجوز فيه التَّفْعِيلُ، والتَّفْعِلَةُ، وذلك: هَنَّأْتُهُ تَهْنِيئاً، وتَهْنِئَةً، وخَطَّأْتُهُ تَخْطِيئاً[4]، وتَخْطِئَةً.

وما كان من الأمثلة في أوله التاء الزائدة نحو: تَفَاعَلَ، وَتَفَعْلَلَ، وتَفَعَّلَ فمصدرهُ على لفظ فعله الماضي إلاَّ أَنَّ الحرفَ الذي يلي آخره مضموم من المصدر وهو مفتوح من الفعل كقولك: تَضَارَبَ القومُ تَضَارُباً، وتَقَاتَلُوا تَقَاتُلاً،

---

(١) نقص في «ب» و «ق» .

(٢) نقص في الأصل و «ب» .

(٣) لم أهْتَدِ إلى اسمه، وفي شرح شواهد الشافية وهذا الشعر مشهور في كتب اللغة وغيرها، ولم يذكر أحدٌ تتمته ولا قائلهُ» .

وهو من شواهد السيرافي جـ٥ صـ٣٥٧، وانظر: الخصائص جـ٢ صـ٣٠٢ والمنصف جـ٢ صـ٢٩٥، والمخصص جـ٣ صـ١٠٤، وانظر: الخصائص جـ٢ صـ٣٠٢، جـ٦ صـ٥٨ وشرح شواهد الشافية صـ٦٧، والمقرب جـ٢ صـ١٣٤، والعيني جـ٣ صـ٥٧١، والتصريح جـ٢ صـ٧٦، والأشموني جـ٣ صـ٣٢ والصحاح (شهل) ، واللسان (شهل) ، و (نزا) وتاج العروس (شهل) ، و (نزا) ، ومعجم شواهد العربية صـ٥٥٩. ينزي: من التنزية وهي رفع الشيء إلى أعلى، وشهلة: العجوز، شبه يديه إذا جذب بها الدلو ليخرج من البئر بيد امرأة ترقص صبياً، وخص الشهلة، لأنها أضعف من الشابة.

(٤) في الأصل: تخطئاً وتخطئة.

وتَضَرَّبَ تَضَرُّباً، وتَعَلَّمَ تَعَلُّماً، وتَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً، وتَقَلْقَلَ تَقَلْقُلاً (وتَكَلَّمَ[1] تَكَلُّماً) هذا قياس مستمر فاعرفه إن شاء الله.

فصل: واعلم أنك إذا أردت المرة الواحدة ممَّا جاوز الثلاثة فبابه: أنْ تزيد في آخر المصدر الهاء قلّت حروفه أو كثرت نحو: أَعْطَيْتُ إعْطَاءَةً واحدةً (وانْطَلَقْتُ[2] انْطِلاَقَةً واحدةً) ، واسْتَخْرَجْتُ اسْتِخْرَاجَةً واحدةً، واقْعَنْسَسْتُ اقْعِنْسَاسَةً واحدةً، وزَوَّجْتُهُ تَزْوِيجَةً واحدةً ودَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً واحدةً، وزَلْزَلْتُهُ زَلْزَلَةً واحدةً ـ ولا تقل: زِلْزَالَةً؛ لأنك تبني المرة الواحدة ممَّا هو أصلٌ لِلْبَاب، والأَصْلُ في فَعْلَلْتُ: فَعْلَلَةٌ ـ كما قدمنا ـ وقَاتَلْتُهُ مُقَاتَلَةً واحدةً، (وآخَذْتُ مُؤَاخَذَةً[3] واحدةً) ، (ولا[2] تقل قِتَالَةً واحدةً) ؛ لأن أصل مصدر فَاعَلْتُ مُفاعلة فتبني المرة الواحدة مما هو الأصل، وكذلك: تَعَلَّمَ تَعَلُّمَةً واحدةً، وتَقَلَّبَ تَقَلُّبَةً واحدةً، وتَغَافَلَ تَغَافُلَةً[4] واحدةً، فعلى هذا فقس إن شاء الله.

---

(١) زيادة في «ر» . وفي مكانه في «ق» : وتعلّم تعلّماً.

(٢) نقص في «ر» .

(٣) نقص في الأصل و «ب» و «ق» .

(٤) في «ب» : وتقاتل تقاتلة واحدة.

بَابُ اشتقاقِ أَسْمَاء الأمْكنةِ من لَفْظِ الأَفْعَالِ

أمَّا ما كان على فَعَلَ يَفْعِلُ - بكسر العين في المستقبل - فاسمُ الموضع منه على لفظ المستقبل إلا أنَّ[1] في أول / الموضع مِيماً مكان حرف المضارعة (الذي[2]) [١١٧ / ب] في أوَّلِ الفعل، وذلك قولك: (جَلَسَ يجْلِسُ،[3] وهذا مَجْلِسُه و) حَبَسَ يَحْبِسُ، وهذا مَحْبِسُه، وضَرَبَ يَضْرِبُ، وهذا مَضْرِبُه يعني المكان الذي جلس فيه و(حُبِس[4] فيه) ، وضُرب (فيه[5]) .

فإن أردت المصدر من هذا اللفظ فتحت عين مَفْعَل فقلت: ضرب مَضْرَباً وجلس[6] مَجْلَساً، قال الله عز وجل: ﴿أَيْنَ[7] الْمَفَرُّ﴾ يريد الفِرَارَ، ولو أريد المكان لكُسِرَ فقيل: الْمَفِرّ كما يقال: المَبِيتُ للموضع (من[5]) بات يبيت، وقال الله عز وجل: ﴿وَجَعَلْنا النَّهَارَ[8] مَعَاشاً﴾ أي عَيْشاً.

وكذلك اسم الزمان إذا اشتققته من الفعل - على هذا النحو - يجري مجرى المكان، وذلك قولهم: أتت الناقة على مَضْرِبها[9]، وأتت على مَنْتِجِها، أي على حين النِّتَاج والضِّراب.

---

(١) في «ق» : إلا أنه يكون.

(٢) نقص في «ق» وفي الأصل «التي» .

(٣) نقص في «ب» .

(٤) نقص في «ر» و «ق» .

(٥) نقص في «ق» .

(٦) في «ب» و «ر» و «ق» : وحبس محبساً، هذا ومراده بالمصدر هنا: المصدر الميمي.

(٧) الآية ١٠ من سورة القيامة.

(٨) الآية ١١ من سورة النبأ.

(٩) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٢٤٧. وانظر أيضا هامش رقم (٦) في صـ٧٧١ فيما سبق من التبصرة.

وقد يجيء المصدر على مَفْعِل بالكسر موافقا للمكان والزمان، والقياس مَفْعَل بالفتح كما ذكرنا، وذلك نحو قولك: المرْجِع بمعنى الرجوع، ومنه قوله عز وجل: ﴿إِلَيْه[1] مَرْجِعُكُمْ﴾ أيْ رُجُوعُكُمْ، وقوله عز وجل: ﴿ويَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذىً فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ في[2] المحيض (ولا[3])﴾ (أي في الحَيْض[4]).

وقالوا: الْمَعْجِزُ[5] - بالكسر - يريدون العجز فجعلوه مصدرا، وقالوا: الْمَعْجَزُ[5] - على القياس - ويُدْخِلون عليه هاء التأنيث فيقولون: الْمَعْجِزَةُ[5] (والْمَعْجَزَةُ[6]).

(وقالوا[7]: الْمَعْذِرَة[5] والمَعْتِبَة) (وقالوا[8]: المَعْتَبَةُ) ففتحوه على القياس؛ لأنّه المصدرُ.

وقد يُلْحِقُون الأَمْكِنَةَ أيْضاً الهاء، قالوا: الْمَزِلَّةُ[5] لموضع الزلل، (و[9]) قال الراعي[10]:

بُنِيَتْ مَرَافِقُهُنَّ فَوْقَ مَزِلَّةٍ لا يستطيعُ بها القُرَادُ مَقِيلاً

---

(١) الآية ٦٠ من سورة الانعام، والآية ٤ من سورة يونس.

(٢) الآية ٢٢٢ من سورة البقرة.

(٣) غير موجود في باقي النسخ.

(٤) نقص في «ر» .

(٥) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٢٤٧.

(٦) نقص في الأصل و «ب» وما في «ر» و «ق» موافق لما في سيبويه.

(٧) نقص في «ق».

(٨) نقص في «ب» و «ق» ، وفي «ر» : وقالوا: المعتبة، والمعتبة ففتحوه على القياس.

(٩) زيادة في «ب» .

(١٠) انظر: ديوانه صـ١٢٦.

وهو من شواهد سيبويه جـ٢ صـ٢٤٧ وانظر: الحيوان جـ٥ صـ٤٣٧، وجمهرة القرشي صـ٣٢٣، والمخصص جـ٩ ـ٥٥ وجـ١٦ صـ١٢٢، واللسان وتاج العروس (زلل)، ومعجم شواهد العربية صـ٢٧٢.

يريد قَيْلُولَةً، فهـذا مصـدر مكسور، ولو جـاء على الأصل لكان مَقَـالاً، كما يُقال: عَاشَ يَعِيشُ مَعَاشاً، ولكنه كَسَرَه كغيره من المصادر التي ذكرنا.

وما كان يَفْعُل منه مضموما (أو[1]) مفتوحا فالمكان، والمصدر، والزمـان منـه على لفـظ واحـد، وذلـك نحو: قَتَلَ يَقْتُلُ (قَتْلاً[2]) وَمَقْتَـلاً، وهـذا مَقْتَلُـهُ، يعني المكان، وكذلك الزمان.

وتقول: لَبِسَ يلبَسُ مَلْبَساً، وهذا مَلْبَسُـه[3] للمكان، والزمـان، وإنمـا فتحوا المكان ممَّا كان (منه[4]) يفعُل مضموما ـ ولم يجئ على مثاله كما جـاء في مَفْعِلَ على مثـالـهِ نحو: مَضْرِب ومَحْمِل، لأنـه ليس في الكلام مَفْعُـل فَعُـدِل بـه إلى مَفْعَـل بالفتح، وكان أولى من مفعِل بالكسر لأنه لما تُرِكَ الأَصْلُ ـ الـذي هو الضم لمـا ذكرنـا (و[5]) وَجَبَ عَـدْلُـه[6] إلى أحـد البنـاءين ـ عُـدِل إلى الفتح؛ لأنـه أَخَفُّ الحركات.

وما كان من بنات الواو التي الواو فيهن فاءٌ فالمكانُ والمصدر، والزمـان على مَفْعِل بالكسر (نحو:[7] المَوْعِد، والمَورِد.

وتُزاد في المصدر الهاء فيُقال: المَوْعِدَة[8]، والمَوْجِدَة[9].

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) زيادة في «ر» .

(٣) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٢٤٧.

(٤) نقص في «ب» و «ق» .

(٥) نقص في الأصل.

(٦) في «ب» و «ر» و «ق»: عدوله.

(٧) نقص في الأصل، ومستدرك على الهامش بخط مغاير.

(٨) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٢٤٩.

(٩) في «ر» و «ق» : فيقال: الموعدة، والموجدة، والموردة، وإنما جاء هذا على مفعل..

وإنما جاء على مَفْعِل بالكسر) ؛ لأن ما جاء على فَعَل وأوله واو لزم مستقبله يفْعِل بالكسر، ويلزمه حذف الواو كما قدمنا[1]، ويلزم أن يكون المكان على مثال المستقبل، وقد جاء من المصادر فيما لا يلزمه الاعتلال على مَفْعِل ومَفْعَل، فَلَمَّا[2] كان هذا المثال يلزمه الاعتلال بحذف الواو، ويلزم مستقبله يفْعِل أَلْزَمُوا[3] المصدر أيضا أن يكون كذلك ثم حملوا على هذا ما كان على فَعِل يَفْعَل لاشتراكهما في كون الواو واقعة بين ياء وحركة، وذلك نحو: وَجِل يَوْجَل (وهذا[4] مَوْجِلُه) ، ووحِل يوْحَل، وهذا / مَوْحِلُه، ويُقَوِّي ذلك [١١٨ / أ] قولهم في الصحيح: عَلاَهُ الْمَكْبِرُ[5] (يريدون[6] الكِبَرَ) فجاء به على الْمَفْعِل وهو من كَبِر يَكْبَر.

وحكى يونس[7] أن قوما من العرب يفتحون فيقولون: مَوْجَل ومَوْحَل أَجْرَوْه مُجْرَى: رَكِبَ يَرْكَب، لأن الواو تسلم في المستقبل (من هذا[8]) نحو: وَجِلَ يَوْجَل.

وأمَّا مَنْ كَسَر مَوْجِل ومَوْحِل فإن مِنْ لُغته أن يُعِلَّ الواوَ فتنقلب ياءً أوْ أَلفاً نحو يَيْجَلُ[9]، ويَاجَلُ، فلما كانت العلة تلحق هذه الواوَ فتنقلب ياء أو

---

(١) في الأصل كما ذكرنا، وانظر: صـ ٧٤٣ ـ ٧٤٥ فيما سبق من التبصرة.

(٢) في «ب» و «ق» : ثم كان هذا المثال.

(٣) في الأصل وفي «ب» و «ق» : فألزموا.

(٤) نقص في الأصل.

(٥) انظر: اللسان (كبر) .

(٦) نقص في «ب» ومستدرك على الهامش بخط مغاير.

(٧) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٢٤٩.

(٨) نقص في الأصل، وفي «ب» و «ق» : في مستقبل هذا.

(٩) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٢٥٧، والرضي على الشافية جـ٣ صـ٩١ ـ ٩٢.

ألفا كما يلحق (الواوَ[1]) في وَعَد يَعِدُ فتحذف منه شُبِّه بـه فكُسِر الموضعُ في هـذا (كله[2]) كما كُسِرَ في ذلك.

و (أَمَّا[3]) ما كانت الواو والياء فيه لاماً لَزِمَ المصدرَ، والزمـانَ والمكانَ فيـه الْمَفْعَلُ بفتح العين، وتنقلب الـواو واليـاء (فيـه[2]) ألفـا كقـولـك: دعـا يـدعـو مَدْعى، وهذا مَـدْعَـاهُ، وَرَمَى يَرْمي مَرْمىً، وهـذا مَرْمَـاه؛ لأَنَّ الألفَ والفتحـةَ أَخَفُّ عليهم من الكسرة مع الياء.

وقد يَكْسِرون بعض ذلـك، ويلزمونـه الهـاء نحوَ مَعْصِيَـة، وَمَحْمِيَـة[4]، ولا يجيء المكسور من هذا إلا بالهاء؛ لأَن الإعراب يستثقل على الواو (والياء[5]) ألا ترى أنهم يقلبون الواو واليـاء إذا وقعتـا طرفين همـزة استثقـالا لـلإعراب عليهما نحو: الشَّقَاء، والعَطَاءُ، والأصل فيهما الشقاوُ؛ (بالواو[5]) ، والعَطايُ، بالياء؟ وإذا زادوا عليهما الهـاء صَحَّت؛ لأَن الهـاء تَحُول بين الإعراب وبين الـواو واليــاء، وذلك نحو: الشَّقَاوة، والعَطَايَة، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

وأَمَّا ما كان أكثرَ من ثلاثـة أحرف فلفـظ المكان، والمصـدر، والزمـان منـه كلفـظ المفعول، وذلـك نحو(قولـك[6]:) دَحْرَجْتُ الشيء فهو مُـدَحْرَجٌ، والمصـدر والزمان، والمكان مُدَحْرَجٌ أيضاً، وكذلك: قَاتَلْتُهُ فهو مُقَاتَلٌ، (والمصدر[7] مُقَاتَلٌ) أيضا، وكذلك الزمان والمكان.

---

(١) نقص في «ب» و «ق» .

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

(٣) نقص في «ب» و «ر» .

(٤) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٢٤٧.

(٥) نقص في «ب» .

(٦) نقص في «ر» .

(٧) نقص في «ق» .

وتقول: أدخلته مُدْخَلا، وأخرجْتُه مُخْرَجاً، وهذا مُدْخَلُه ومُخْرجُه.

وتقول: أصبَحَ مُصْبَحاً، وأمْسَى مُمْسىً، وهذا مُصْبَحُه وَمُمْسَاهُ، قال أمية بن (أبي[1]) الصلت[2]:

الحمدُ لله مُمْسَانَا ومُصْبَحَنَا بالخيْرِ صبَّحَنَا رَبِّي ومَسَّانَا

أي صباحنا، وَمَسَاءنَا، فهذا مصدر[3].

وقال آخر[4]:

وَمَا هِي إلاَّ في إزَارٍ وعِلْقَةٍ مَغَارَ ابنِ هَمَّامٍ على حَيٍّ خَثْعَمَا

فهذا اسم الزمان، وهو من أَغَارَ إغَارَةً ومُغَاراً، وأنشد سيبويه:

أُقَاتِلُ حتى لاَ أرى لي مُقَاتَلاً وأَنْجُو إذا غُمَّ الجبَانُ من الكَرْبِ[5]

أي حتى لا أرى (لي[6]) موضعا للقتال، ويجوز أن يكون مصدرا أي حتى لا أرى لي قِتَالاً.

---

(١) نقص في «ق».

(٢) انظر: ديوانه صـ٣٠٢

وهو من شواهد سيبويه جـ٢ صـ٢٥٠، وانظر: شرح السيرافي جـ٥ صـ٣٨٠، وابن يعيش جـ٦ صـ٥٠، ٥٣، والأشموني جـ٣ صـ٤٠، والمخصص جـ١٤ صـ٢٠٠ والصحاح واللسان (مسا) والشاهد في قوله: «ممسانا» و «مصبحنا» وهما بمعنى الإمساء والإصباح، ونصب الممسى والمصبح على الظرف وإن كانا مصدرين، لأنه أراد وقت الإمساء ووقت الإصباح فحذف الوقت وأقام المصدر مقامه.

(٣) في الأصل، وفي «ب» و «ر» : فهذا ظرف.

(٤) هو مُزاحم العقيلي.

وهذا الشاهد مكرر، وقد مر في باب الظروف. انظر صـ٣١٠ فيما سبق من التبصرة.

(٥) هذا الشاهد مكرر، وقد مضى في باب ما يعمل من المصادر عمل الفعل انظر صـ٢٤٥.

(٦) زيادة في «ق» .

بَابُ أَبْنيةِ الأَسماء والأَفْعَالِ

اعلم أنّ أبنية الأَسماء التي لازيادة فيها تنقسم ثلاثة أقسام:

أحدها: ثلاثي، والثاني: رباعي، والثالث: خماسي.

وأقل ماتكون عليه عدة الأسم الذي يثنى ويجمع ويصغر ثلاثة أحرف أصول، إلا أن يُحذَفَ منه حرف/ وهو مقدر في الاسم. [١١٨ / ب]

وإنما وجب أن يكون أَقلُّ الأصولِ (عدةَ)[١] ثلاثةِ (أحرف)[٢]؛ لأنه يُحتاج إلى حرف يُبْتَدَأُ به، وحرف يقع عليه الإعراب، وحرف يُعْرَفُ به وزن الكلمة.

وأبنية الثلاثية من غير زيادة عشرة:

فَعْل نحو: كَلْب، وفِعْل نحو: عِدْل، وفُعْل نحو: بُرْد، وفَعَل نحو جَبَل، وفَعِل نحو: فَخِذ، وفَعُل نحو: رَجُل، وفِعَل نحو: عِنَب، وفِعِل نحو: إِبِل، وفُعَل نحو: صُرَد، وفُعُل نحو: عُنُق.

وأَمَّا ماحذف منه حرف من هذا البناء فنحو: يَدٍ، ودَمٍ حذف من (آخر)[٣] كل واحد منهما ياءٌ هي لام الفعل، يدلك على ذلك قول الشاعر:

يَدَيَانِ بالمعروفِ عند مُحرِّق ... قد تَمْنَعَانِكَ أنْ تُضَامَ وتُضْهَدا[٤]

وقال آخر:

فَلَوْ أَنَّا على حَجَرٍ ذُبِحْنَا ... جَرَى الدَّمَيَانِ بالخَبَرِ اليقِينِ[٤]

فَرَدَّا في التثنية الياء إليهما.

---

(١) نقص في «ب» و «ر».

(٢) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٣) نقص في «ر» و «ق».

(٤) هذا الشاهد مكرر هنا، وقد مر في باب النسب. انظر: ص٥٩٩ فيما سبق من التبصرة.

وكذلك: غَدٌ أصله غَدْوٌ، فحذف من آخره الواوَ (والأصل[1] غَدْو) وقد جاء في الشعر على الأصل، قال لبيد:

وَمَا النَّاسُ إلا كالديارِ وأَهْلُها ... بِهَا يوْمَ حَلُّوهَا وغَدْواً بَلاقِعُ[2]

وأبنية الرباعي خمسة:

فَعْلَلٌ نحو: جَعْفَرٍ، وفِعْلِلٍ نحو: زِبْرِجٍ[3]، وفُعْلُل نحو: بُرْثُن، وفِعْلَل نحو: هِجْرَع[4]، وفِعَلّ (غيْرُ)[5] مُدْغَمِ الثالثُ (في الرابع[6]) نحو قِمَطْر.

واختلفوا في فُعْلَل بضم الفاء وفتح اللام الأُولى فلم يعده سيبويه في الأبنية الرباعية، وعدّه الأخفش[7] ومن ذهب مذهبه فقالوا: (قد)[8] جاء: جُخْدَب[9].

(ومن ذهب[10] مذهب سيبويه يقول: إن جُخْدَباً مُخَفَّفٌ[11] مِنْ جُخَادِب) وليس بأصل، وما ليس[12] بأصل لايُعْتَدُّ به.

---

(١) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٢) بيت لبيد هذا مكرر هنا وقد سبق استشهاد المؤلف به في باب النسب. انظر ص٥٩٨ فيما سبق من التبصرة.

(٣) الزبرج له عدة معان منها: الوشي، والذهب، وزينة السلاح.

(٤) الهجرع: الطويل، وقيل: الطويل المشوق.

(٥) نقص في الأصل و «ر» و «ق».

(٦) نقص في «ب» و «ق».

(٧) انظر: شرح السيرافي جـ٥ ص٧٧٠ وجـ٦ ص٥، والرضي على الشافية جـ١ ص٤٨.

(٨) نقص في «ر».

(٩) الجُخْدَب: ضرب من الجنادب والجراد أخضر طويل الرجلين. انظر: اللسان (جخدب).

(١٠) نقص في «ق».

(١١) في كتاب سيبويه جـ٢ ص٣٣٥: «فليس في الكلام من بنات الأربعة على مثال فَعْلُل ولا فُعْلِل ولا شيء من هذا النحو لم نذكره، ولا فُعْلَل، إلا أن يكون محذوفا من مثال فُعَالِل؛ لأنه ليس حرف في الكلام تتوالى فيه أربع متحركات».

(١٢) في «ب»: وما لاأصل له لايُعْتَدُّ به.

وكذلك عُلَبِطٌ[1]، وهُدَبِدٌ[2] مخفَّفان من عُلاَبِطٍ وهُدَابِدٍ؛ فلذلك لم يُجعلا في أُصول الأبنيَة؛ لأنه ليس في كلامهم جمع بين[3] أربع متحركات في كلمة واحدة لثقله على اللسان، ألا ترى أنهم يُسَكِّنُونَ لامَ الفعل إذا كان ماضيا واتصل به ضمير المتكلم، أو المخاطب، أو جماعة المؤنث؛ فراراً من الجمع بين أربع متحركات في نحو: ضَرَبْتُ، وضَرَبْتَ، وضَرَبْنَ؟

وكذلك إن كان المتحرك الرابع من كلمة أخرى وتجانس الحرفان[4] أُسْكِن الأول منهما، وأُدْغِم فيما يليه نحو: جَعَل لَّكَ، وحَمِد دَّاوُدُ، فإذا كانوا يكرهون اجتماع أَرْبَعِ متحركات من كلمتين منفصلتين فَهُم لها في كلمة[5] واحدة (أَشَدُّ[6] كراهيةً؛ فلهذا لم تُبْنَ[7] الأُصولُ على أربع متحركات).

فأمَّا ماأدى إليه قياسٌ بحذفٍ أو اتِّصَالِ كلمةٍ بكلمةٍ[8] لم يُعْتَدّ به واحْتُمِلَ ثِقَلُه؛ لأنه عارض.

وأَبْنية الخُماسي (أربعة)[9] فيما ذكره سيبويه[10]:

فَعَلّل نحو: سَفَرْجل، وفَعْلَلِل نحو: جَحْمَرِش، وفُعَلِّلٌ نحو: قُذَعْمِل[11]،

---

(١) العَلَبِطُ والعَلابِطُ: الضخم العظيم.

(٢) الهَدَبِدُ والهُدَابِدُ: اللبن الخاثر جدا.. وقيل: هو ضعيف البصر.

(٣) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٣٣٥.

(٤) في الأصل: وتجانس الحرفان فإن أسكن...

(٥) في «ر»: فهم لها أشد كراهية في كلمة واحدة.

(٦) نقص في الأصل.

(٧) في «ق»: لم يبق الأصل على...

(٨) أقحمت كلمة «أربعة» في الأصل بين قوله: بكلمة وبين قوله: لم يعتد به.

(٩) نقص في الأصل و «ق».

(١٠) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٣٤١.

(١١) التذعمل: القصير الضخم من الابل.

وَفِعْلَلّ نحو: قِرْطَعْب[1]

وزاد (غير)[2] سيبويه[3] بناء آخر وهو فُعْلَلِلّ نحو: هُنْدَلِع[4]، وهذا لم يذكره سيبويه؛ إمّا لأنه لم يصح عنده، وإمّا [لأنه][5] لم يقع (إليه)[2] لشذوذه[6] في بابه، فهذا أصل أبنية الأسْماء بغير زوائد.

وما زاد على هذه الأصول من حروف الأَسْمَاء فهي زوائدُ، وهي كثيرة، وأنا أذكر حروف الزوائد، ومواقع زيادتها من الأسماء، والأفعال إن شاء الله./ [١١٩ / ا]

فصل: وأمّا الأَفعال فلها تسعة عشر بناء، أربعة منها أصول، وخمسةَ عَشَرَ بزوائد، فالأُصول: ثلاثة منها ثلاثي، وواحد رباعي:

فالثلاثي؛ فَعَل نحو: جلس، وأمَرَ، وفعِل نحو: شَرِب ورَكِب، وفَعُل نحو: كَرُم وظَرُف.

والرُّبَاعِيُّ: فَعْلَل نحو: دَحْرَجَ، وسَرْهَفَ[7].

وأمّا الأبنية التي فيها الزوائد: فتنقسم قسمين:

أحدهما بزيادة ألف الوصل، والآخر بغير زيادة ألف الوصل.

---

(١) في اللسان (قرطعب) «ماعليه قرطعبة أي قطعة خرقة».

(٢) نقص في «ق».

(٣) الذي زاد هذا البناء هو أبو بكر بن السَّرَّاج.

(٤) في الرضي على الشافية جـ١ ص٤٩: «وزاد محمد بن السري في الخماسي خامسا وهو الهُنْدَلع لبقلة، وألحق الحكم بزيادة النون: لأنه إذا تردد الحرف بين الأصالة والزيادة والوزنان باعتبارهما نادرَيْن فالأَوْلى الحكم بالزيادة لكثرة ذي الزيادة... ولو جاز أن يكون هُنْدلعٌ فُعْلَلِلاً لجاز أن يكون كَنَهْبُل فَعَلُّلاً، وذلك خَرْقٌ لايُرْقَعُ فتكثر الأصول» وفي اللسان (هندلع) «الهندلع بقلة، قيل: إنها عربية، فإذا صح أنه من كلامهم وجب أن تكون نونه زائدة لأنه لاأصل بإزائها فيقابلها، ومثال الكلمة على هذا فنعلل، وهو بناء فائت...».

(٥) مابين الحاصرتين غير موجود في جميع النسخ، وبه يلتئم الكلام.

(٦) في «ر»: لشذوذ في بابه.

(٧) يُقال: سَرْهَفْتَ الصَّبيَّ إذا أحْسَنْت غذاءه.

فَأَمَّا (التي)[1] بزيادة ألِف الوصل فهي تِسعة أَمثلة، وهي:

انْفَعَل نحو: انْطَلَق، وافْتَعَل نحو: اقْتَدَر، وافْعَلَّ نحو: احْمَرَّ، وافْعَالَّ نحو: احْمَارَّ، واسْتَفْعَلَ نحو: اسْتَغْفَرَ، وافْعَوْعَلَ نحو: اغْدَوْدَنَ، وافْعَوَّلَ نحو: اعْلَوَّطَ وافْعَنْلَلَ نحو: احْرَنْجَمَ، وافْعَلَلَّ نحو: اقْشَعَرَّ، (و)[2] الأَصْلُ فيه اقْشَعْرَرَ[3] ثم لحقه الإدغام.

وأَمَّا (التي)[4] بزيادة غير ألف الوصل فهي ستة أبنية، وهي:

أَفْعَلَ نحو: أَكْرَمَ، وفَعَّلَ نحو: كَسَّرَ، وتَفَاعَل نحو: تَضَارَب، وفَاعَلَ نحو: قَاتَلَ، وتَفَعْلَلَ نحو: تَدَحْرَجَ، وتَفَعَّلَ نحو: تَكَسَّرَ.

فهذه تسعة عشر بناء لما[5] سُمِّيَ فاعله، وأوائلها مفتوحة.

فإذا لم يُسَمَّ فاعلُه ضَمَمْتَ أوائلها نحو: ضُرِب، ورُكِب، وأُكْرِم، ودُحْرِج وما أَشْبَهَ ذلك، وقد قدمنا[6] أحكام مالم يُسَمَّ فاعلُه في بابه بما أغنى عن إعادته هٰهنا، وبالله التوفيق.

---

(١) نقص في الأصل، وفي «ب» و «ق»: فأما الزيادة التي هي ألف الوصل فهي تسعة أمثلة.

(٢) زيادة في «ر».

(٣) في الأصل اقشعررت.

(٤) نقص في الأصل، وفي «ب» و «ق»: وأما زيادة غير...

(٥) في الأصل: لمن سُمِّيَ...

(٦) انظر ص ١٢٤ ـ ١٣٠ فيما سبق من التبصرة.

بَابُ التصريفِ

اعْلم أَنَّ التصريفَ هو تغييرُ الكلمة بالحركات، والزيادات، والنقصان والقلب للحروف، وإبدال بعضها من بعض.

وأوّلُ التصريفِ: معرفةُ (الحروف)[1] الزوائد، ومواضعِها وهي عشرة أحرف: الهمزة، والألف، والواو، والياء، والنون، واللام، والسين، والتاء، والميم، والهاء، ويجمعها في اللفظ «سألتمونيها»، ويجمعها (أيضا)[2] «هُوَاسْتَنَالَنِي» و «الْتَمِسَنْ هَوَاي[3]» (و هَوِيتُ[4] السِّمان» و «اليوْم تنساه» و «أسلموني تياه») فهذه الحروف تكون زوائد، وغير زوائد، وإنما سُمِّيَتْ زوائدَ؛ لأن الزيادة إذا كانت فمنها تكون.

وتَعرِفُ الزائدَ[5] من غير الزائد بثلاثة أشياء:

الاشتقاقُ، والخروج عن أمثلة كلام العرب، والقياس على زيادة النظير، وسنُبيِّنُ ذلك (في[1] هذا الباب) إن شاء الله تعالى.

ولكل واحد من حروف الزيادة موضع تكثر زيادته فيه حتى يغلب عليه حكم الزيادة متى وجد في ذلك الموضع، إلا أن يَدُلّ دليل على غير الزيادة.

فمن ذلك: الهمزة يحكم على أنها زائدة إذا وقعت أوّلاً وبعدها ثلاثة أحرف أُصول أو أكثر من ثلاثة أحرف، غيرَ أنّ الأصول فيه ثلاثة والباقي زوائد،

---

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في «ب».

(٣) في الأصل: والتمسن هولى.

(٤) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٥) في «ر» و «ق»: وتعرف الزوائد من غير الزوائد.

وكذلك حكمها في هذا الموضع ـ عُرِفَ اشتقاقُ[1] الكلمة أو لم يُعْرَف ـ لكثرة زيادتها في هذا الموضع في الاسم والفعل.

فالاسم نحو: أَحْمَر، وأَدْهَم، وأَصْفَر، وأَفْكَل، الهمزة زائدة؛ لأنه من الحُمْرَة والصُّفْرَة والدُّهْمَة.

وأَمّا أفكل فالهمزة فيه زائدة؛ لأَنها وقعت على الشرط الذي ذكرناه أولا،/ وبعدها ثلاثة أحرف أصول ولم يقم دليل على غير زيادتها فحكمنا على الهمزة فيه بالزيادة لكثرة وقوعها زائدة في مثل هذا الموضع فيما عرف (اشتقاقه)[2]، فحُمِلَ مالاَ[3] يُعْرَفُ اشتقاقه على ماعُرف اشتقاقه؛ لاطِّرادِ زيادة الهمزة في هذا الموضع إلا أن يقوم دليل على غير زيادتها، وكذلك إن كان بعدها أكثرُ من ثلاثة أحرف نحو: إمحاض، وإسْلام؛ لأنها من مَحَضَ، وسَلِم. [١١٩ / ب]

وأَمّا أَوْلَقُ[4]، وأَيْصَرُ[5] فالهمزة أصلية بدليل قولهم: أُلِقَ الرجل فهو مَأْلُوقٌ، وقولهم في جمع أَيْصَر: إصَارٌ[6].

---

(١) في الأصل: عرف استثقال الكلمة...

(٢) نقص في الأصل.

(٣) في «ق»: فحمل ماعرف اشتقاقه على ماعرف اشتقاقه.

(٤) الأَوْلَقُ: الجنون، وقيل: الخفة من النشاط كالجنون. انظر: اللسان (ولق) وانظر كتاب سيبويه جـ٢ ص٣ وص٣٤٤.

(٥) في اللسان (أصر): «الإصار: ماحواه المحَشّ من الحشيش. والأيصر كالإصار... والإصار، والأيصر: الحشيش المجتمع، وجمعه أياصر».

(٦) في تصريف المازني جـ١ ص١١٢: «فأما أولق، وأيصر، وإمَّعَة، فإن الهمزة فيهن غير زائدة؛ لأنهم قد قالوا: أُلِقَ فهو مَأْلُوقٌ، فقد تبين لك أنّ الهمزة من نفس الحرف، وأَيْصر أيضا من نفس الحرف لقولهم في جمعه إصَار». وقال ابن جني في المنصف جـ٢ ص١٨: «أيصر: هو الحشيش، ويقال في جمعه أياصر، قال مقاس العائذي:

تذكرت الخيل الشعير عَشِيَّةً ... وكنا أناسا يعلفون الأياصرا

والأيصر أيضا: الصداقة والرحم، وجمعه أياصر» وانظر المقتضب جـ٢ ص٣١٦.

فَلَمَّا ثبتت الهمزة في تصريف الفعل من أَلِقَ[1]، وفي جمع أَيْصَر عَلِمْنَا أنها أصلية، وأن الواو والياءَ زائدتان؛ لسقوطها في أَلِقَ، وإِصَار.

وأَمّا زيادتها في الفعل فنحو: أَذْهَبُ (وأَرْكَبُ)[2] وأَضْرِبُ، وأُكْرِمُ؛ لأنه من ذَهَبَ، (وَرَكِبَ)[2]، وضَرَبَ، وكَرُمَ.

وتُزاد الهمزةُ ثانيةً، وثالثةً، ورابعةً، ولا يُحكم بزيادتها في هذا[3] المَوْضِع إلا بدليل.

فالثانيةُ نحو: شَأْمَل، والثالثة (نحو:)[4] شَمْأَل، والرابعة (نحو)[4] حُطَائِط، وهي زائدة في هذه المواضع؛ لأن الشَّأْمَلَ، والشَّمْأَل اسمان للشمال، ويقال: شَمَلَت الريحُ (من الشمال[4]) فتسقط الهمزة، وحُطَائط[5] من الحَطِّ فالهمزةُ ساقطة من أصل الكلمة، فمتى قام دليل على ماذكرنا حكم بزيادتها وإلا فهي أصلية نحو: أَكَلَ، وأَمَر، وقَرأ، واسْتَقْرأ وما أشبه ذلك؛ لأن الهمزة[6] ثابتة في تصاريف الكلمة، ولم تقع في موضع تكثر زيادتها فيه، ولا قام على (هذه)[7] الزيادة دليل.

فصل: فَأَمَّا الأَلفُ فَتُزَادُ ثانيةً، وثالثةً، ورابعةً، وخامسةً، وسادسةً؛ فالثانية في

---

(١) في «ب» و «ر» و «ق»: من أولق.

(٢) زيادة في «ر» و «ق».

(٣) في «ق»: في هذه المواضع.

(٤) نقص في «ب».

(٥) انظر: اللسان (حطط) وفي كتاب سيبويه جـ٢ ص٢٥٢: «وحطائط هو الصغير». وفي القاموس (الحط): «وحر حطائط بطائط: ضخم، والحطائط أيضا: الصغير القصير»، وفي المنصف جـ٢ ص٦٨: «حطائط: هو الشيء الصغير المحطوط».

(٦) في الأصل: لأن الكلمة ثابتة في تصاريف الكلمة.

(٧) زيادة في «ق».

فـاعل نحو: ضَـارِبٍ، وقَـاتِلٍ، و (في)[1] فَـاعَلَ نحـو: ضـارَبَ وقَـاتَـلَ؛ لأَنَّـه من الضَّربِ والقتلِ.

والثالثة نحو: عِمَادٍ، وسَلام؛ لأَنَّه من عَمَدَ، وسَلِمَ.

والرابعةُ نحو: عَطْشَى، وسَكْرَى؛ لأَنه من العطش والسُّكْرِ.

والخامسةُ نحو: حَبَنْطىً، ودَلَنْظىً؛ لأنه من حَبِطَ بَطْنُه، ودَلَظَهُ إذا دفعه.

والسـادسـةُ نحو الألف (الثـانيـة)[2] في اشْهِيبَـاب، واحْرِنْجَـام؛ لأَنَّـه من الشُّهْبَـةِ واحْرَنْجَمَ.

ولا تُزاد الأَلفُ أَوّلاً؛ لأَنها لاتكون إلاَّ ساكنة، ولا يُبْتَدأُ بساكن، فَأَمَّا أَلِفُ الـوصـل والقطـع فهي همـزةٌ، وإنما سُمِّيَتْ أَلِفـاً؛ لأَنهـا تُكْتَبُ بصـورة الأَلِف، وحقيقتها ماذكرت لك.

واعلم أَنَّ الأَلفَ لاتكـون أَصْلاً البتـة، وإنّما تكـون زائـدة، أَوْ منقلبـةً من حرف زائد أو (حرف)[3] أصلي.

فـالزائـد ألف التـأنيث في (نحو:)[2] حُبْلَى، وسَكْرى، وحُبَـارَى، ونحو ألف ضَارب، وكَاتِب[4].

وَأمّـا المنقلبـةُ من حرف زائـد فنحـو: ألف مِعْـزَى، وأَرْطَى؛ لأَنّ الأصـل مَعْز،[5] وأَرْط، ألا ترى أنه يقال: أديمٌ مَأْرُوط؟

وأَمّا المنقلبة من حرف أَصْلِيٍّ فهي تنقلب عن الواو والياء.

فـالواو نحو: عَصـاً، وغَزاً، والألف منقلبـة من واو أَصليّـة؛ لأنـك تقـول في

---

(١) زيادة في «ق».

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ب».

(٤) في «ب» و «ر» و «ق»: وكتاب.

(٥) في الأصل: معزيّ، وأرطيّ، وانظر: اللسـان (أرط).

تثنية (عصا)[1]: عَصَوانِ، وتقول: غَزَا يَغْزُو فَتَظْهَرُ (لك)[1] الواوُ.

وأمّا الياءُ فنحو: رَحَىً ورَمَى؛ لأنك تقول في تثنية (رَحىً)[2]: رَحَيَانِ وتقول: رَمَى يَرْمِي.

وكذلك الألف في نحو قال وباع منقلبة من الواو والياء؛ لأنك تقول: قَال يَقُول (قَوْلاً)[1]، وباع يَبيع بَيْعاً.

[١٢٠ / أ] وأمَّا الحروف: فالأَلفُ تكون فيها أصليّة؛ لأن الزيادة، والبدل/ تصرّف، ولا تَصَرُّفَ للحروف.

فإذا وجَدت الألفَ في كلمة، ثانيةً، أو ثالثةً، أو رابعةً، أو خامسةً، أو سادسةً - اسْماً كان أو فعلا - وفي الكلمة ثلاثَة أحرف سواها حكمت عليها بالزيادة حتى يَقُوم دليل على أنها منقلبة من حرف أصلي.

فإن وجدتها في كلمة على ثلاثة أحرف علمْتَ أَنَّها منقلبةٌ من حرف أَصْليٍّ ياءٍ أو واوٍ كما ذكرنا (في غزا)[3] ورمى، وقال وباع).

فصل: وأَمَّا الواوُ فتُزادُ ثانيةً، وثالثةً، ورابعةً، وخامسةً.

فالثانية نحو (قولك)[4]: كَوْثَر، وأَوْلَق، وقد بينا أنه يقال: أُلِقَ الرجل فتسقط الواو، وكوثر من الكثرة.

والثالثة: واو قَسْوَر[5]؛ لأنه من القسر، وجَدْوَل؛ لأنه من الجَدْل، وهو القتل، وعجوز؛ لأنه من العجز.

---

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في «ر».

(٣) نقص في الأصل.

(٤) زيادة في «ر» و «ق».

(٥) في «ق»: واو قسورة. والقسور: ضرب من الشجر، والقسورة الأسد.

والرابعة: نحو واو عَرْقُوَة[1] وتَرْقوة[2]؛ لأنـه ليس في الكلام مثـالها في الأصول، فخروجها عن الأمثلة بمنزلة الاشتقاق.
والخامسةُ نحو واو قلنسوة[3]، وقمحدوة[4]؛ لأنه ليس على مثالها في الأصول.

ولا تُزاد الواو أوّلاً؛ لأنها مُتكرّهة[5] في ذلك الموضع لقُبْح الصوت بها؛ لأنّها إذا وقعت أولاً فإنها كثيرا ماتُبْدَل منها التّاءُ، والهمزة نحو تُرَاث وتُجَاه، وتُخَمَة، والأصل: وُرَاث، ووُجَاه، ووُخَمَة؛ لأنه من الـوَجْه ووَرِثْتُ، (والوَخَامَة)[6] وكذلك: أُقّتَتْ؛ لأنه من الوقت، ويقال: أُجُوه، في معنى وجوه.

فإذَا كانت الواو الأصلية تُغَيّر بالإبدال في هذا الموضع بِقُبْح المسموع، فالزيادة أحْرى ألاّ تكون فيه.

فصل: وأمّا الياءُ فتُزَادُ أوّلاً؛ وثانيةً، وثالثةً، ورابعةً، وخامسةً، فالأُولى نحو: يَرْمع[7] ويَرْبُوع[8]، ويخضُور[9].

فَأَمَّا يَرْمع فلكثرة زيادة الياء في هذا الموضع حُكِم على زيادتها فيه، والياءُ هٰهنا نظير الهمزة في أَفْكل، (وأَيْدَع)[10].

(١) العرقوة: خشبة معروضة على الدلو.
(٢) الترقوة: عظم يصل بين ثغرة النحر والعاتق من الجانبين.
(٣) القلنسوة: من ملابس الرؤوس.
(٤) القمحدوة: ماخلف الرأس.
(٥) في «ر» و «ق»: لأنها مكروهة.
(٦) نقص في «ب».
(٧) اليرمع: الحصا الأبيض يتلألأ في الشمس.
(٨) اليربوع: دويبة فوق الجرذ، وقيل: اليربوع: نوع من الفأر.
(٩) اليخضور: الأخضر.
(١٠) الأيدع صبغ أحمر، وقيل: هو الزعفران.

وأمّا يَرْبُوع فحُكم على بابه بالزيادة لكثرة زيادتها أوّلاً بعد سلامة الأُصول الثلاثة؛ لأنه ليس في الكلام مثل دَمْلُوج[1] بفتح الدال.

وأمَّا يَخْضُور فالاشتقاق يدل على زيادة الياء فيه؛ لأنَّه من الخُضْرَة.

والثانيةُ نحو: قَيصوم[2]؛ لأنه من القصم.

والثالثة نحو: حِذْيَم، لأنه من حَذَمْتُ أيْ قَطَعْتُ.

والرابعة نحو: سَلْقَيْتُ؛ لأنه يُقَال في معناه سلقه[3].

والخامسةُ نحو: قولهم: سُلَحْفِيَة لقولهم في الجميع: سَلاحِفُ من غير استكراه لهذا الجمع كما يستكره في جمع[4] سفرجل.

وأمّا يَسْتَعُورٌ[5] فالياءُ (فيه)[6] غير زائدة؛ لأنَّ الزيادة لاتلحق بنات الأربعة من أوائلها إلا الأسماء الجارية على أفعالها نحو: مُدَحْرِج، ومُدَحْرَج.

فصل: وأمَّا النون فتزاد أوّلاً، وثانيةً، وثالثةً، ورابعةً، وخامسةً، وسادسةً، وسابعةً.

فالأولى نحو نذهب، ونرجس[7]، فأما نَذهب؛ فلأنه من ذهب، وأما نَرْجِس؛ فلأنه ليس في الكلام فَعْلِل، وفيه نَفْعِل؛ فلذلك حكمنا عليه بالزيادة.

---

(١) في كتاب سيبويه جـ٢ ص٣٢٥: «وليس في الكلام يَفْعَال، ولا يَفْعُول».

(٢) القيصوم: من نبات السهل، وهو طيب الرائحة.

(٣) سَلَقه: ألقاه على ظهره.

(٤) في «ر»: كما يستكره جمع سفرجل.

(٥) في المنصف جـ٣ ص٢٣ ـ ٢٤: «قال أبو عثمان: يستعور: بلد بالحجاز، وقال أيضا: اليستعور الباطل، ويقال للكساء الذي يجعل على ظهر البعير: يستعور وقال أبو عمر: هو شجر» وانظر اللسان (سعر).

(٦) نقص في الأصل.

(٧) النرجس بالكسر من الرياحين معروف، وهو دخيل.

والثانية نحو: جُنْدَب[1]، وعَنْسَل[2]؛ لأنه ليس في الكلام مثل جُعْفَر، وكذلك: عُنْصَل[3]، وخُنْفَس[4]، وعُنْظَب[5].

فأمَّا عَنْسل فهو من عَسَلَ إذا أسرع فالنون زائدة بالاشتقاق، قال الشاعر[6]:

/لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُه ... فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثَّعْلبُ [١٢٠/ب]

والثالثة نحو: قَلَنْسُوَة، وجَحَنْفَل.

فأمَّا قلنسوة فإنك تقول: قلسيت الرجل، إذا ألْبَسْتَه القَلَنْسُوَة، فتسقط النون.

وأمَّا جَحَنْفَل فهو الغليظ الشفة، فالنون فيه زائدة؛ لأنها وقعت في موضع تكثُر زيادةُ النون فيه؛ ولأنه مأخوذ من الجَحْفَلَةِ، والْجَحْفَلَةُ لذوات الحافر بمنزلة الشفةِ للإنْسَان.

والرَّابِعَةُ نحو رَعْشَن[7]؛ لأنه من الرَّعْشَةِ، وفِرْسِن[8]؛ لأنه من فَرَسَه إذا دقَّهُ.

---

(١) الجُندَب: الذكر من الجراد.

(٢) في «ق»: وعنصل. و العَنْسَل: الناقة السريعة.

(٣) العُنْصَل: البصل البري.

(٤) في «ق»: وعنصب.

(٥) العنظب: الجراد الضخم، وقيل: ذكر الجراد الأصفر.

(٦) هو ساعدة بن جؤية. انظر ديوان الهذليين ص١١٢٠. وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص١٦، ١٠٩، وانظر: الخصائص جـ٣ ص٣١٩، وأسرار العربية ص١٨٠ وأمالي ابن الشجري جـ١ ص٤٢، وجـ٢ ص٢٤٨، والخزانة جـ١ ص٤٧٤. والمغني ص١١، ٥٢٥، ٥٧٦، وشرح شواهده ص٥، ٢٩٩، والعيني جـ٢ ص٥٤٤، والتصريح جـ١ ص٣١٢، والهمع جـ١ ص٢٠٠، وجـ٢ ص٨١، والدرر جـ١ ص١٦٩، وجـ٢ ص١٠٥، والأشموني جـ٢ ص١١٥، ١٢٥، واللسان وتاج العروس (عسل). واللدن: الناعم اللين، ويعْسِل من العَسَلان وهو سير سريع في اضطراب وضمير فيه يعود الى اللدان أو الهز.

(٧) الرعشن: المرتعش، والرعْشن: الجمل السريع لاهتزازه في السير.

(٨) الفِرْسِنُ: من البعير بمنزلة الحافر من الدابة.

والخامسة نحو سكران، وغضبان[1]؛ لأنه من السّكْر، والغضب.

والسادسة نحو زعفران.

والسابعة نحو عَبَيْثُرَان[2]؛ لخروجها عن الأمثلة لو جُعِلَتْ النون أصلا.

والمواضع التي تكثر فيها زيادة النون خمسة: -

فُعْلاَن، وفِعْلاَن في الجمع نحو غِرْبَان، ورُغْفَان، وفَعَلاَن في المصدر نحو الغَلَيَان، وفَعْلاَن في الصفة نحو غَضْبَان، ونَدْمَان، وكونُها ثالثةً (ساكنة)[3] نحو قَرَنْفُل، فهذه المواضع إذا رأيت فيها النون فاحكم بزيادتها إلاّ أَنْ يقوم دليل على أنها أصل.

وأمّا سائرُ المواضع التي ذكَرْنا زيادةَ النون فيها غير هذه الخمسة فلا يُحْكَم على زيادتها إلاّ بِثَبَتٍ[4] نحو ما ذكرنا في: نذهب، ونرجس.

وأمّا نَهْشَلٌ[5] فالنون فيه أَصْلِيَّة، لأنه لم يقم دليل على زيادتها، وهو على مثال جَعْفَر من غير علة، وكذلك نَهْسَرٌ[6].

(و)[7] إذا سَمَّيْتَ بِنَهْشَلٍ، ونَهْسَرٍ صرفتَهُا، ولو كانت النون زائدة لم تصرفها، لموافقة[8] وزن الفعل بزيادة النون.

---

(١) في الأصل: وغضبي.

(٢) العبيثران: نبات له قضبان دقاق طيب للأكل، طيب الرائحة.

(٣) نقص في الأصل، وفي «ر»: وكونها ساكنة ثالثة.

(٤) يعني إلا بدليلٍ وحُجَّةٍ.

(٥) النهشل: المُسِنّ المضطرب من الكبر، ونهشل اسم رجل، واسم قبيلة أيضا.

(٦) في اللسان (نهسر): «النهسر: الذئب» وفي القاموس: (النهسر): كجعفر: الذئب أو ولده من الضبع والخفيف السريع، والحريص الأكول للحم».

(٧) نقص في الأصل.

(٨) في «ر»: لموافقتها.

فصل: وأمّا اللام فتزاد في موضعين:

في عَبْدَل[1] في[2] معنى عَبْد، وفي ذلك بمعنى ذاك[3]، ولا تُزَادُ في غيرهما، لتباعدها من حروف المد واللين التي هي أحق بالزيادة.

قال أبو العباس[4]: إذا قُلْتَ: ذلك، فهو أَبْعَدُ في الإشارةِ من ذَاكَ، وقال الزجاج[5]: اللام في ذلك عوض من الهاء[6] التي للتنبيه؛ لأنه يجوز أن تقول: (هذاك[7]، ولا تقول) هذلك.

ونحو ذلك في الزيادة أُولاَلِك في جميع ذلك بمنزلة أولئك.

فصل: وأمّا السين فإنها تُزَاد في اسْتَفْعَلَ نحو استخرج، واستغفر، ولا تزاد في غير ذلك.

فصل: والتاء مواضع زيادتها أَوَّلُ الكلمة، وآخِرُها:

---

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٣١٢، والمقتضب جـ١ ص٦٠، والخصائص جـ٢ ص٤٩ والمنصف جـ١ ص١٦٦.

(٢) في «ر» و «ق»: بمعنى عبد.

(٣) في «ق»: بمعنى ذلك.

(٤) في المقتضب جـ٣ ص٢٧٥: «وقولك: ذاك إنما زدت الكاف على «ذا»، وكانت لما تومئ إليه بالقرب»، وفي جـ٤ ص٢٧٨: «وما كان من هذا متراخيا عنك من المذكر فهو ذاك، وذلك» وما ذكره الصيمري عن مذهب أبي العباس هنا بنصه في شرح السيرافي جـ٥ ص٧٢٨ حيث قال: «وذكر أبو العباس أنك إذا قلت: ذلك فهو أبعد في الإشارة من ذاك، فكأنّ اللام دخلت للتبعيض في الإشارة».

(٥) هو إبراهيم بن محمد بن السَّرِيّ بن سَهْلٍ أبو اسحاق، وقد كان أَوَّلَ أمرِهِ يَخْرط الزُجَاجَ ثم أحب علمَ النحو، وهو أقدم أصحاب المبرد، ومن تلاميذه أبو علي الفارسي له من الكتب: معاني القرآن، وما ينصرف وما لا ينصرف، وكتاب شرح أبيات سيبويه وغير ذلك، وتُوفي الزجاج سنة إحدى عَشْرَة، وقيل: سنة ست عشرة وثلاثمائة، انظر: الفهرست ص٩٠، وتاريخ بغداد جـ٦ ص٨٩ ـ ٩٠ وإنباه الرواة جـ١ ص١٥٩ ـ ١٦٠، والبغية ص١٧٩ ـ ١٨٠.

(٦) في معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ ص٣١: «واللام تزاد مع «ذلك» للتوكيد أعني توكيد الاسم؛ لأنها إذا زيدت أسقطت معها «ها». تقول: ذلك الحق، وذاك الحق وهذاك الحق، ويقبح: هذالك الحق» وما ذكره الصيمري عن مذهب الزجاج موجود أيضا في شرح السيرافي جـ٥ ص٧٢٨ حيث قال: «وذكر الزجاج أن اللام عوض من «ها» التي للتنبيه، وأنه يجوز أن يقال: هذاك كما تقول: هذا، فإذا أدخلت اللام لم تقل: هذالك».

(٧) نقص في «ق».

فالأول نحو تَتْفُلٍ[1]، وتَنْضُبٍ[2]، التاء زائدة في هذا؛ لأنه ليس في الكلام مثل جَعْفُر، فخروجه من أمثلة الأصول دليل على زيادة التاء.

والآخَرُ نحو جَبَرُوت[3]، ومَلَكُوت[4]؛ لأنه من الْجَبْرِيَّة، والْمُلك.

ومثل ذلك عِفْرِيت[5]؛ لأنه يُقال: عِفْرٌ في معناه.

وكذلك رَغَبُوت[6]، ورَهَبُوت[7]؛ لأنه من الرَّغْبَةِ، والرَّهْبَةِ.

وكذلك تاء التأنيث في نحو: مُسْلِمَة، وصالحة، وهي تاء في الوصل، وهاء في الوقف؛ للفرق بين التاء التي تلحق الأسماء الْمُؤَنثة وبين التاء التي تلحق الأفْعَالَ عَلَماً للتأنيث نحو: قامَتْ، وخَرَجَتْ فهذه تكون في الوصْل والوقْفِ تَاءً.

ولا تُزَادُ في حَشْوِ الكلمة؛ لأنها خَلَفٌ من الواو في الموضع الذي لا تصلح الواو فيه فزيدت التاء أَوَّلاً؛ لأنَّ الواو يقْبُح الصوتُ بها في أَوَّلِ الكلمة، وقد [١٢١ / أ] /بَيَّنَّا (فساد)[8] ذلك في فصل الواو[9]، وزيدت التاء آخِرا؛ لأنَّ الواو لا تصلح[10] آخِرا في أكثر الكلام.

---

(١) التتفل: الثعلب، وقيل جِرْوُه.

(٢) التنضب: شجر ينبت بالحجاز، وهو ينبت ضخما على هيئة السَّرْح وعيدانه بيض ضخمة.

(٣) الجبروت: التجبر، وهو فعلوت من الجبر والقهر، انظر: المنصف جـ٣ ص٢٢ واللسان (جبر).

(٤) الملكوت: الْمُلك، وملكوت الله تعالى: سلطانه وعظمته، انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٣٤٨، والمنصف جـ٣ ص٢١، واللسان (ملك).

(٥) العِفْرِيت: واحد الشياطين وهو الخبيث المنكر. انظر: المنصف جـ٣ ص٢٨.

(٦) الرغبوت: الضراعة، والمسألة.

(٧) الرهبوت بمعنى الرهبة، ورجل رهبوت خير من رحموت، أي لأنْ تُرْهَبَ خيرٌ مِنْ أن تُرْحَمَ».

(٨) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٩) انظر ص٧٩٢ فيما سبق من التبصرة.

(١٠) في «ب»: لا تصح.

فصل: وأمَّا الميمُ فموضع زيادتها التي تكثر فيه أوَّلَ الكلمة نحو مُقَاتِل (ومَقْتُول)[1]، (ومُضَارِب)[2]، ومَضْرُوب (ومُضَرِّب)[3] ومُقتِّل ومُقَطِّع، ومُدَحْرِج ومُنْطَلِق، ومِفْتَاح، ومِقْلَى[4]، وما أشبه ذلك.

وزيدت في آخر الاسم نحو سُتْهُم[5] للعظيم الاسْت، وزُرْقُم[6] للأزرق ودِلْقم[7] للناقة التي تكسَّرت أسنانها، وسال لعابُها مأخوذ من[8] دَلِقَ السَّيْفُ إذا خَرج من غمده، وسَيْفٌ دَلُوق إذا كان لا يَثْبُتُ في غِمْدِه، وزيادة الميم في مثل هذا على طريق النادر لا على (طريق)[9] المطرد، وقد زيدت الميم وَسَطا في دُلاَمِص[10]، ودُمَالِص[10]؛ لأنه عند الخليل من الدَّليص وهو البَرِيقُ.

قال امرُؤُ القيْس[11]:

كَأَنَّ سَرَاتَـهُ وجُـدَّةَ مَتْنِـه[12] كَنَائِنُ يَجْرِي فَوقهُنَّ[13] دَلِيصُ

---

(١) نقص في «ق».

(٢) زيادة في «ب» و «ق».

(٣) نقص في «ب».

(٤) في «ب» و «ق»: ومغلاق.

(٥) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٣٢٨، ٣٥٢، والمنصف جـ١ ص١٥٠ ـ ١٥١ وجـ٣ ص٢٥، واللسان (ستهم).

(٦) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٣٢٨ ـ ٣٥٢، والمنصف جـ١ ص١٥٠ ـ ١٥١ وجـ٣ ص٢٥ واللسان (زرقم).

(٧) انظر كتاب سيبويه جـ٢ ص٣٢٨، والمنصف جـ١ ص١٥١، واللسان (دلق).

(٨) هذا الاستطراد في شرح كلمة «دلقم» موجود بنصه في شرح السيرافي جـ٦ ص٣٧.

(٩) نقص في الأصل.

(١٠) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٣٢٨ ـ ٣٥٢، والمنصف جـ١ ص١٥١ ـ ١٥٢، وجـ٣ ص٢٥ والمُلَمَّع لأبي عبد الله النمري ص١٢، واللسان (دلص) و (دملص).

(١١) انظر ديوانه ص١٨١.

(١٢) في «ر»: ظهره.

(١٣) في «ر»: بينهن.

ولم أهتد إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة، ولم يذكره صاحب معجم شواهد العربية، وهو في اللسان =

فصل: وأما الهاء فتزاد آخر الكلمة في الوقف؛ لبيان الحركة، أو لبيان حرف.

فأمَّا بيان الحركة فنحو الهاء التي تُبَيَّنُ بها الحركاتُ التي لَيْسَتْ بإعراب وأكثر ذلك في الفتح نحو ﴿كِتَابِيَهْ﴾[1] و ﴿مَالِيَهْ﴾[2] و ﴿حِسَابِيَهْ﴾[3].

وأَمَّا بيانُ[4] الحرفِ فنحو الهاء التي تزاد للندبة نحو وازيداهْ؛ لان الألف خَفِيَّةٌ فَبُيِّنَتْ بهذه الهاء في الوقف.

فإذا وُصِلَ الكلامُ زَال الخَفَاءُ، واستُغْنِيَ عن الهاء فحُذِفَتْ (كما تحذفُ)[5] (الألفُ)[6] (في الوصل)[7] كما ذكرنا[8].

فصل: واعلم أَنَّ الزيادة قد تلحق الأَسماءَ، والأَفعالَ مِن غير هذه الحروف، وذلك بأن يُكَرَّرَ حرفٌ[9] من الكلمة (أو يُشَدَّد)[5].

= وتاج العروس (جدد) و (دلص) وشطره الثاني في رسالة الملائكة ص٢٣٩. سراته: سراة كل شيء أعلاه، وظهره، ووسطه، وسراة الفرس: أعلاه، والجُدَّة: الخطة السوداء في متن الحمار، والكنائن جمع كنانة وهي جعبة السهام، والدليص: البريق.

(١) الآية ١٩ من سورة الحاقة، والآية ٢٥ من نفس السورة.

(٢) الآية ٢٨ من سورة الحاقة.

(٣) الآية ٢٦ من سورة الحاقة.

(٤) في «ب»: وأما لبيان الحرف.

(٥) نقص في «ب».

(٦) نقص في «ر» و «ق».

(٧) نقص في «ق».

(٨) انظر: ص٤٣٩ فيما سبق من التبصرة.

(٩) في «ب» و «ق»: بأن تكرر حروف الكلمة، وفي «ر»: بأن تكرر حرفا من الكلمة أو تشدد.

فالمكرر نحو صَمَحْمَح[1]، ودَمَكْمَك كُرِّرَ الميمُ، والحاءُ من صمحمح، والميم والكاف من دَمَكْمَك، وكذلك قَرْدَد[2]، ومَهْدَد[3] إحدى الدالين فيها زائدةً مكررة، وكذلك جَلْبَبَ إحدى البائين (زائدة)[4] مكررة.

والمشدد نحو حرَّك؛ وكسَّر إحدى[5] السينين (والرائين)[6] زائدة؛ لأنه من (الحركة)[6] والكسر، وكذلك سَرَّقَ؛ لأنه من السَّرِق[7] براءٍ واحدة، وكذلك سَهَّدَ[8]؛ لأنه من سَهِدَ بهاء واحدة، فاعرف ذلك إن شاء الله.

فصل: واعلم أنك إذا أردت وزن الكلمة من الأسماء، والأفعال فإنك تقدر حروفها الأصول بالفاء والعين واللام التي هي حروف الفعل فتقول: وزن هذه الكلمة من الفعل كذا وكذا.

فإن كان فيها حرف زائد أَوْ أَكثر فإنك تأتي بالزائد على لفظه ليقع الفرق بين الحرف الزائد والأَصْلي فتقول في وزن ضَرَبَ: فَعَلَ؛ لأَن حروفه أُصُولٌ وفي ضارب فاعل فتأتي بالألف على لفظها؛ لأَنّها زائدة.

وكذلك تقول في كَوْثَر فَوْعل، فتأتي بالواو على لفظها؛ لأَنها زائدة.

---

(١) في اللسان (صمحمح) «الصمحمح والصمحمحي من الرجال: الشديد المجتمع الألواح، وكذلك الدمكمك».

(٢) القردد: ما ارتفع من الأرض، وقيل: وغلظ.

(٣) مهدد: اسم امرأة.

(٤) نقص في «ر».

(٥) في «ق»: إحدى الرائين زائدة لأنه من الحركة، وكسر إحدى السينين زائدة.

(٦) نقص في «ب» و «ر».

(٧) في اللسان (سرق): «.. والاسم السَرِق والسَرِقة بكسر الراء فيهما».

(٨) في «ب»: وكذلك شهد لانه من شهد.

(وكذلك)[(١)] (تقول في جَحَنْفَل[(٢)] فَعَنْلل) (فتأتي[(٣)] بالنون على لفظها؛ لأنها زائدة، وكذلك) (قَرَنْفَل[(٤)] فَعَنْلَل).

وتقول في أَحْمَرَ وبابه: أَفْعَل فتأتي بالهمزة على لفظها؛ لأنها زائدة وعلى هذا سائر ما تمثله من الأسماء، والأفعال.

فأمّا إنْ كانت زوائد الكلمة من غير حروف الزوائد فإنك تُجْريها مُجْرَى الأَصْلِي و (لا)[(٤)] تحكيها على لفظها/ وذلك نحو سُرِّق، تقول هو فُعِّل فتشدد [١٢١ / ب] العين من فُعِّل؛ لأنها (راء)[(٥)] مُكَرَّرَة، والراء فيه أَصليّة.

وكذلك صَمَحْمَح، تقول: (هو)[(٦)] فَعَلْعَل؛ لأنه تكريرُ أَصْلِيّ، فعلى هذا فقس إن شاء الله تعالى.

وإنّما كانت حروف الفعل أَوْلى بالتمثيل من الاسم والحرف؛ لأَنَّ الحرف ليس له حظ[(٧)] في التصريف لضعفه في نفسه، والاسم ليس له قوة الفعل في التصريف، وإنما أصل التصريف للفعل فهو أحق ما تقدر به[(٨)] الأبنية الأصول، فَأَجْرِهَا في التمثيل على ما عرفتك.

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ر»، وجاء في «ق»: بعد قوله: وكذلك قرنفل فعنلل.

(٣) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٤) نقص في «ب».

(٥) نقص في «ب» و «ق».

(٦) نقص في «ر» و «ق».

(٧) في «ب»: ليس له أصل.

(٨) في «ر»: أحق ما قدر به...

بَابُ الإِلْحَاق

معنى الإلحاق: أن تَدْخُل الزيـادة على بنـاء من أَبْنِيَـة الأُصول اسْماً كان أو فِعْلاً، فيوافق لفظه بالزيادة لفظ البناءِ من أبنيـة الأُصول في حركاتـه وسُكُونـه من غير أن تكون الزيادة واواً مضموماً ما قبلَها، أو يـاءً مكسوراً مـا قبلهـا، أو ألفا في حشو الكلمة حتى لو صُرِّفَ منه فعل لوَافَقَ مصدرُه مصدرَ الأصول.

فمن ذلك ما أُلْحِقَ من أبنية الأفعال الثلاثيـة ببنـاء الربـاعيـة، وهي ستـة أبنيـة؛ فَوْعَلَ نحو حَوْقَلَ، وفَيْعَلَ نحو بَيْطَرَ[1]، وفَعْوَلَ نحو جَهْوَرَ[2]، وفَعْلَى نحـو جَعْبَى، وفَعْنَـلَ نحـو قَلْنَسَ، وفَعْلَـل بـزيـادة حرف من جنس لام الفعـل نحـو شَمْلَلَ،

فهذه الأبنية ملحقة بدَحْرَجَ، ومصادرها كمصـدره كقولـك حَوْقَلَ حَوْقَلَـةً، وبَيْطَرَ بَيْطَرَةً، وجَهْـوَرَ جَهْـوَرَةً، وجَعْبَى جَعْبَـاةً إذا صَرَعَ، يُقَـال: جَعْبَيْتُـه جَعْبَاةً، إذا صَرَعْتَهُ ومثله في معناه سَلْقَيْتُه سَلْقَاةً وقَلْنَسْتُهُ (قَلْنَسَـةً)[3] إذا أَلْبَسْتَـهُ القلنسوة، وشَمْلَلَ شَمْلَلَةً إذا أخـذ من النخل بعـد لِقَـاطِـهِ، واسم مـا يؤخـذ منـه الشَّمَل، وقد تبين أن اللام الثانية زائدة لما ذكرنا.

وليس أَفْعَل (نحو أَكْرَمَ)[4] ملحقا بدحرج ـ وإنْ كان موافقا لبنائه ـ ؛ لأن

(١) البيطر: معالج الدواب.

(٢) الجهور: الجريء المقدم.

(٣) نقص في الأصل.

(٤) نقص في «ق».

مصدره ليس[1] على مثال دَحْرَجَة؛ لأنك تقول: أَكْرَمَ إِكْرَاماً، ولا يكون مصدر أَفْعَل فَعْلَلَةً كما كان حَوْقَلَةً ونحوُها عليه.

وكذلك: فاعَل، وفَعَّل لا يكونان ملحقين؛ لأن مصدر فاعَلَ مُفَاعَلَةً، ومصدر فعَّل تَفْعِيلٌ.

وقد تُزاد في أول الأفعال الملحقة التاء فتصير على مثال تدحرج نحو تَشَيْطَنَ (وتَبَيْطَرَ)[2]، وتَجَعْبَى[3].

ولا يجري هذا المَجْرَى (تَفَعَّلَ)[4] نحو تَكَسَّرَ، ولا تفاعَلَ نحو تَقَاتَلَ؛ لأنَّ التاء - في تَفَعَّلَ[5] وتَفَاعَلَ - زيدت على فَعَّلَ، وهما غير ملحقين فجريا مجراهُما قبل زيادة التاء.

فَأَمَّا قولهم: تَمَسْكَنَ[6]، وتَمَدْرَعَ فهُمَا ملحقان بتدحرج بزيادة الميم، ولم تَزد الميمَ للإلحاق إلا مع التاء؛ لأنه لا يُقال: مَسْكَن، ولا مَدْرَعَ والأصل في هذا تَسَكَّنَ[7]، وتَدَرَّعَ.

وقد أُلحِقَ من الثلاثي المزيد فيه بناءان ببنات الأربعة، وهما:
افْعَنْلَلَ بزيادة حرف من جنس لام الفعل نحو اقْعَنْسَسَ، واغْفَنْجَجَ.
وافْعَنْلَى بزيادة الألف في آخره نحو اسْلَنْقَى، واحْرَنْبَى، فهما ملحقان باحْرَنْجَمَ

---

(١) في «ب»: لأن مصدره بخلاف مصدر دحرج، وفي «ر» و «ق»: لأن مصدره يخالف مصدر دحرج.

(٢) نقص في «ب».

(٣) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٣٢٤.

(٤) نقص في «ق».

(٥) في الأصل: في فاعل وتفعل.

(٦) تمسكن: من المسكنة والذل، وتمدرع: لبس المدرعة، وقال بعضهم: لا تكون الا من صوف، انظر: المنصف جـ٣ ص٢٠.

(٧) في الأصل: تكَسّر وتدرّع، وفي «ق»: مسكن ومدرع.

واخْرَنْطَمَ[1]؛ لأنها على أربعة أحرف أصول بعد ألف الوصل والنون.

ومَعْنَى اقْعَنْسَسَ: تَمَكَّن وثَبَتَ، ومعنى اعْفَنْجَجَ: ضَخُمَ واسْتَرْخَى، والعَفَنْجَجُ: المُسْتَرْخِي، واسْلَنْقَى: نـام على ظهره، واحْرَنْبَى: تَنَفَّشَ/ للقتـال، [١٢٢ / أ] ويقال: احْرَنْبَى الديكُ (وغيره)[2] إذا نَفَشَ ريشه للقتال، ولم يُلْحَقْ بزنة اقْشَعَرَّ شيءٌ كراهية التضعيف.

فصل: وأمَّا مَا لَحِقَ (من)[3] الأَسْمَاءِ الثلاثية ببنـات الأَربعـة فهي ثَلاثَـةَ عَشَرَ بناء:

منها ثمانية أبنية أُلْحِقَتْ بفَعْلَلَ نحو جَعْفر (وهي)[4]:

فَـوْعَـلٌ مثـل حَـوْقَـل، وفَيْعَـلٌ مثـل زَيْنَب، وفَعْـول مثـل جَـدْوَل[5]، وفَعْلَلٌ - بتضعيف لام الفعـل - نحـو: مَهْدَد، وفَعْلَى نحو: عَلْقَى، وفَعْلَن نحـو: رَعْشَن، وفَنْعَل نحو: عَنْسَل، وفَعْلَتة نحو: سَنْبَتَة، التاء فيه زائـدة بـدلالـة قولهم: مضت عليه سَنْبَتَةٌ من الدهر وَسَنْبَةٌ من الدهر، فَحَذْفُ التـاء من سنبتـة يـدل على زيادتها، وإنما كانت سَنْبَتَةٌ[6] ملحقـةً بجَعْفَر؛ لأنـه لا يُعْتَـدُّ بهـاء التـأنيث، والمعتد به سَنْبَتٌ على وزن جَعْفَر.

وأُلْحِقَ بفُعْلُل - نحو برثن - بناءان: -

أحـدهـا: (مـا)[7] ذكره سيبويـه[8]، وهو: فُعْلُل بتكرير لام الفعـل نحـو: قُعْدُد

---

(١) اخرنطم الرجل: عوج خرطومه وسكت على غضبه.

(٢) زيادة في «ق».

(٣) نقص في «ق».

(٤) نقص في «ر».

(٥) في «ب»: جهور.

(٦) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٣٣٥، والسنبة: الدهر، والحقبة منه.

(٧) نقص في «ب» و «ر».

(٨) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٣٣٥، وص٤٠١، وشرح السيرافي جـ٦ ص٣٧.

ودُخْلُل، والقُعْدُدُ: أَقْرَبُ القبيلة نسباً إلى الجد الأكْبر، والقُعْـدُدُ أيضـا: الضعيف الذي يقعد عن المكارم، قال الشاعر[1]:

قَرَنْبَى يَحُـــكُّ قَفَـــا مُقْرِفٍ   لئيمٍ مـــــآثِرُه قُعْـــــدُدِ

والدُّخْلُل: المُدَاخِلُ (للرجل)[2] المُسْتَبْطِنُ لأَمْرِه.

والبنـاء الآخر: ذكره (غَيْرُ)[3] سيبويـه[4] وهو فُعْلُم بزيـادة الميم نحو زُرْقُم، وسُتْهُم.

وأُلْحِقَ بِفعْلِل نحو زِبْرِج بنـاء واحـد ذكره[5] سيبويـه، وهو فِعْلِم بزيـادة الميم نحو: دِلْقِم، وهي الناقة المُسِنَّةُ التي تكسَّرتْ أسنـانها، وسـال لعـابها، وألحق بِفعْلَل نحو: دِرْهَم بناء واحد ذكره سيبويه[6]، وهو فِعْيَل بزيادة يـاءٍ نحو عِثْيَر، وحِذْيَم.

وأُلْحِقَ بِفعَلّ غير مدغم نحو قِمَطْر بناءان:

أحدهما: فِعَلّ مدغم اللام نحو: خِدَبّ، وهو الضخم.

---

(١) هو الفرزدق يهجو جريرا، انظر: ديوانه ص٢٠٥.

وهو من شواهد سيبويـه جـ١ ص٢٣٨، وانظر: المقتضب جـ٢ ص١٤٧ والكامل ص٢٧٢، واللسـان (قعـد)، ومعجم شواهـد العربية ص١٣٠، القرنبى: دويبة تشبه الخنفساء طويلة الأرجل، ويعْني بـالقرنبى عطيـة أبـا جرير، والمقرف: الـذي دانى الهُجْنَةَ من الفرس وغيره، وتكون أمه عربية، وأبوه غير عربي، والإقراف من جهة الفحل، والهُجْنَةُ من قبل الأم.

(٢) نقص في «ر» و «ق».

(٣) نقص في الأصل.

(٤) في شرح الـسيرافي جـ٦ ص٣٧: «وأمَّا فُعْلُل ـ وهـو نحـو تُرْتم وحُبْرج ـ فلَحِقَ بـه بنـاء واحـد، وهـو فُعْلُل بتكرير لام الفعل كقولك: قُعْدُد ودُخْلُل، وهذا الذي ذكره سـيبويه وما زاد عليه، وقـد ألحقوا بـه بنـاء آخر غير الـذي قال وهو فُعْلم بزيادة الميم في آخره كقولك: زرقم، وستهم».

(٥) كذا في جميع النسخ، ولم يذكر سيبويه شيئا أُلْحِقَ بفِعْلِل وإنما ذكر دِلْقم على أنها صفـة جـاءت على مثـال فِعْلِل كما أن «زِبْرِج» اسْمٌ جاء على مثال فِعْلِل. انظر: الكتـاب جـ٢ ص٣٢٥، وفي شرح السيرافي جـ٦ ص٣٧: «وأَمَّـا فِعْلِل نحو زِبْرِج فما ذكر سـيبويه شيئا أُلْحِقَ به، وقال غيره: قد ألحق به بزيادة الميم «دِلْقِم» وهي الناقة المسنة...».

(٦)انظر: الكتاب جـ٢ ص٣٢٥، وشرح السيرافي جـ٦ ص٣٧.

والآخر: فِيَعْل نحو حِيَفْس[1].

فإن قيل: فَلِمَ جَعَلْتُم[2] خِدَباً ملحقا بقِمَطْرٍ ولم تجعلوا مَعَداً ملحقا بجَعْفَرٍ؟ قيل: لأن خِدَباً على نظم حركات قِمَطْرٍ وسكونه، وليس مَعَدٌّ على نظم حركات جَعْفَرٍ وسكُونه، ألا ترى أن فتح الدال من خِدَبّ موافق لفتح الميم من قِمَطْرٍ؟ وسكون الباء الأُولى (منه)[3] كسكون الطاء من قِمَطْرٍ؟ فَجُعِل مُلْحقاً به، لموافقته له بالحركات والسكون، فأَمَّا مَعَدٌّ فخالف (نظمُه)[4] نظمَ جَعْفَرٍ؛ لأَن العَيْنَ من جَعْفَرٍ ساكن، وهو من مَعَدٍّ مفتوحٌ (والفاء من جَعْفَرٍ[5] مفتوح) والذي بإزائه (من مَعَدٍّ)[5] ساكن - وهو الدال الأُولى - وإنما يُلْحَقُ بالشيء ما وافقه في حركاته وسكونه.

فصل: وأَمَّا ما أُلحِقَ من بنات الأَربعة ببنات الخمسة فهو ما كان على خمسة أحرف فيها زائدة واحدة، وكان على نظم سواكن الخماسي ومتحركاته ولم تكن الزوائد (واوا)[6] مضموما ما قبلها، (ولا ياء مكسورا[6] ما قبلها) ولا ألفا، وذلك نحو: عَمَيْثَلٍ[7]، وسَمَيْدَعٍ[8]، أُلْحِقَا بِسَفَرْجَلٍ بزيادة ياء وفَدَوْكَس[9] أُلْحِقَ به

---

(١) في اللسان (حفس): «رجل حِيَفْس مثال هِزَبْر.. قصير سمين، وقيل: لئيم الخلقة قصير ضخم لا خير فيه».

(٢) الكلام على إلحاق خدب بقمطر، وعدم إلحاق معد بجعفر موجود بنصه تقريبا في شرح السيرافي جـ٦ ص٣٨.

(٣) زيادة في «ب».

(٤) نقص في «ب».

(٥) نقص في الأصل.

(٦) نقص في «ق».

(٧) العميثل من كل شيء: البطيء لعظمه أو ترهله، وقيل: هو الضخم الثقيل.

(٨) السميدع: الكريم، السيد الجميل، الموطأ الاكناف، وقيل: هو الشجاع.

(٩) القدوكس: الشديد، وقيل: الغليظ الجافي، والفدوكس: الأسد، وفدوكس حي من تغلب.

[١٢٢ / ب] بزيادة الواو، وجَحَنْفَل أُلْحِقَ به/ بزيادة النون، وفِرْدَوْس مُلْحَق بِقِرْطَعْب[١] بزيادة الواو، وسُلَحْفِيَة[٢] مُلْحَقَة بِقُذَعْمِلَة[٣].

وأمَّا هَمَّرِش:

فهو عند سيبويه[٤] ملحق بجَحْمَرِش بتضعيف عين الفعل منه، وهو الميم فوزنه ـ على ما قال ـ فَعَّلِلٌ.

فإذا صَغَّرْته ـ على هذا ـ قُلْتَ: هُمَيْرِش[٥] بحذف الميم الزائدة.

وأمَّا الأَخْفَش[٦] فقال: هَمَّرِش: فَعْلَلِلٌ في الأَصل غير مُلْحَق بشيء وليس فيه حرف زائد، والميم المشددة كانت في الأَصل نونا وميما فأُدْغِمت النون في الميم، والأَصل هَنْمَرِش.

فإذا صَغَّرْتَ قُلْتَ: هُنَيْمِر كما تقول في سفرجل: سُفَيْرِج بحذف حرف من آخره، واستدل[٧] على ذلك بأنْ قال: لم نجد في بنات الأَربعة شيئا على هذا المثال ـ يعني شيئا ملحقا بقَهْبَلِس[٨] ـ فحملناه على ذوات الخمسة، وليس الأَمر على ما قال الأخفش؛ لأنَّا قد وجدنا في كلامهم جِرْوٌ نَخْوَرِش[٩] وهو ملحق

---

(١) في اللسان (قرطعب) «ماله قرطعبة: أي ماله شيء».

(٢) السلحفية: واحدة السلاحف وهي من دواب الماء.

(٣) القذعملة: الناقة القصيرة.

(٤) انظر: الكتاب جـ٢ ص٣٣٩، ٣٥٤، والهمرش: العجوز المضطربة الخلق.

(٥) انظر شرح السيرافي جـ٦ ص٦١ ـ ٦٢، والرضي على الشافية جـ٢ ص٢٦٥.

(٦) انظر: شرح السيرافي جـ٦ ص٦١ ـ ٦٢ وجـ٢ ص٣٦٣ ـ ٣٦٤، واللسان (همرش).

(٧) استدلال الأخفش والرد عليه بنصه تقريبا في شرح السيرافي جـ٦ ص٦١ ـ ٦٢.

(٨) القهبلس: الضخمة من النساء، والكمرة، وصفتها، والذكر، والقملة الصغيرة والأبيض الذي تعلوه كُدْرَة.

(٩) انظر: المقتضب جـ١ ص٦٨، والمنصف جـ١ ص٣١ والرضي على الشافية جـ٢ ص٣٦٤ واللسان (خرش) وفيه: جروخورش: قد تحرك وخدش.

بجَحْمَرش بزيادة الواو ومعناه إذا أكثَرَ[1] الجِرْوُ الخَرْشَ.

وأما ابن السراج فيقوي (عنده)[2] أن يكون هَمَّرِشٌ[3] فَنْعَلِلٌ بزيادة النون إلا أنّ النون أُدْغِمَتْ لأنَّها ساكنة تلي الميم المتحركة، وهي قريبة منها فثقل الإظهار لها في هذا المثال.

فصل: ومن الملحق؛ أخت، وبنت، التاء فيها للإلحاق، ولذلك أُسْكِن[4] ما قبلها وفيها مع ذلك عَلَم[5] التأنيث؛ لأنك تحذفها للجمع كما تحذفُ تاءَ التأنيث التي لا خلاف فيها، تقول: بنْت وبَنَات، وأُخْت وأَخَوَات كما تقول تمرة، وتَمَرَات، وشَجَرَة وشَجَرَات فتحذف التاءَ التي كانت في الواحد، وإنما وجب أن تكون هذه التاءُ للإلحاق؛ لأن لامَ الفعل سقطت من أُخْتٍ وبِنْتٍ وكان الأصل أَخَوَةٌ، وبَنَوَةٌ.

---

(١) في «ب» و «ق»: إذا كبر الجِرْوُ وخَرَشَ.

(٢) نقص في «ق».

(٣) في الأصول جـ٢ ص٥٠٠ (الرسالة المخطوطة): «فَعْلَلِل صفة جَحْمَرِش، ولحقه من بنات الأربعة هَمَّرِش».

(٤) هذا مذهب سيبويه ففي الكتاب جـ٢ ص١٣: «وإن سميت رجلا ببنت أو أخت صرفْته؛ لأنك بنيت الاسم على هذه التاء، وألحقتها ببناء الثلاثة، كما ألحقوا: سَنبْتة بالأربعة، ولو كانت كالهاء لما أسكنوا الحرف الذي قبلها، فإنما هذه التاء فيها كتاء عفريت، ولو كانت كألف التأنيث لم ينصرف في النكرة، وليست كالهاء لما ذكرت لك؛ وإنما هي زيادة في الاسم بني عليها، وانصرف في المعرفة.وفي شرح السيرافي جـ٤ ص٢٣٢: التاء في بنت وأخت منزلتها عند سيبويه منزلة التاء في سنبتة، وعفريت، لأن التاء في سنبتة زائدة للإلحاق بسَهْلَبة، وحَرْقَفَة وما أشبه ذلك... والدليل على زيادة التاء أنّهم يقولون: سنبة، والتاء في عفريت زائدة؛ لأنّهم يقولون: عِفْر، وعِفْرِيَة.. إلى أنْ قال: وكذلك بنت وأخت ملحقتان بجِذْع وقُفْل والتاء فيها زائدة للإلحاق، فإذا سَمَّيْنا بواحدة منها رجلا صرفناه لأنه بمنزلة مؤنث على ثلاثة أحرف ليس فيها علامة التأنيث كرجل سميناه بفِهْر وعَيْن، والتاء الزائدة للتأنيث هي التي يلزم ما قبلها الفتحة، ويوقف عليها بالهاء كقولنا: دجاجة وما أشبه ذلك..».

(٥) انظر: اللسان: جـ١٨ ص٢٢، والرضي على الشافية جـ٢ ص٦٨.

والدليل على ذلك أنك تقول[1]: بِنْتٌ بَيِّنَةُ البنوة، وأخت بَيِّنَةُ الأُخُوَّة، (فتُظهرُ[2] اللامَ)، وإذا صَغَّرْتَهُمَا قلت: بُنَيَّةٌ، وأُخَيَّةٌ فتظهرُ اللامَ أيضا؛ لأن التصغير يرد المحذوف ولو نَسَبْتَ إليها لقُلْتَ: أَخَوِيّ وبَنَوِيٌّ. فلما حُذِفَتْ اللامُ منها، وزيدت التاء عليها للتأنيث، وكانا (على)[2] حرفين بعد حذف اللام جُعِلَت التَّاءُ مُلْحِقَةً لأُخْتٍ بقُفْلٍ، ولبِنْتٍ بجِذْعٍ؛ ليكون ذلك عِوضا مِمَّا لحقها من الحذف كما يُزَاد حرف على بنات الثلاثة فتُلْحَقَ ببنات الأربعة نحو كَوْثَر زيدت الواو فيه، ـ وهو من الكثرة ـ فأُلْحِقَ بجَعْفَر، فالتاء في أُخْت، وبِنْت فيها معنيان: الإِلْحَاقُ والتَّأْنِيثُ.

وذكر بعض النحويين[3] أن التاء منقلبة من الواو كانقلابها في تُجَاهٍ، وتُخَمَةٍ، والأَصْلُ: وُجَاهٌ، وَوُخَمَةٌ.

ولا يقوى هذا الذي ذكره؛ لأن الواو لا تكاد تُقْلَب تاء في غير الأوائل، وإنما قُلِبَتْ غير أوّل في قولهم: أَسْنَتَ القومُ إذا أصابهم القَحْطُ والسَّنَةُ، وأصْلُه أَسْنَوا[4].

ومثل ذلك التاء في كِلْتَا:

ذَهَب أَبُو عُمَرَ[5] الجَرْمِيّ إلى أنها زائدة للإلحاق، ووَزْنُهُ فِعْتَل عنده.

وأَمَّا سيبويه[6] فيقول: الأَلِفُ للتأنيث، والتَّاءُ منقلبة من لام

---

(١) هذا الكلام بنصه في شرح السيرافي جـ٥ ص٧٢٤ مع تصرف يسير.

(٢) نقص في «ق».

(٣) قوله: وذكر بعض النحويين أن التاء.. إلخ بنصه أيضا في شرح السيرافي جـ٥ ص٧٢٤.

(٤) في «ب» و «ق»: اسنَوَوا.

(٥) انظر: شرح السيرافي جـ٤ ص٥٦٩ ـ ٥٧٠، والرضي على الكافية جـ١ ص٣١.

(٦) انظر الكتاب جـ٢ ص٨٢ وقال سيبويه في ص٨٣: «وأمَّا كِلْتَا فيدلك على تحريك عينها قولهم: رأيت كلا أخويك.. ومن قال: رأيت كِلْتَا أُخْتَيْك فإنه يجعل الألفَ ألف تأنيث. فإنْ سَمَّى بها شيئا لم يصرفه في معرفة ولا =

الفعل - وهي الواو - ، والأَصْلُ: كِلْوَا[1]، وإنما أُبْدِلَتْ تاء، لأن في التاء عَلَمَ التأنيث والألفُ في كلتا قد تصير مع المضمر[2] ياء فتخرج من عَلَمِ التأنيث، فصار (في)[3] إبدال الواو تاءً تأكيدً للتأنيث؛ ولذلك أبدلوها.

وهذا القول أقوى من/ الأول؛ لأن التاء لو كانت في كِلْتا للإلحاق المحض [١٢٣ / ١] وليس فيها من عَلَم التأنيث ما ذكرناه لوجب أن تَثْبُتَ في النسب فيقال: كِلْتَوِيٌّ[4].

فلَمَّا أَجْمَعُوا على إسقاطها في النسبة دَلَّ ذلك على أنهم قد أَجْرَوْهَا مُجْرَى التاء في أُخْتٍ، فاعرفه إن شاء الله عز وجل.

= نكرة وصارت التاء بمنزلة الواو في شروى».

وقال في جـ٢ ص٣٤٨: «... وكذلك تاء أخت، وبنت، وثِنْتَيْنِ، وكِلْتَا؛ لأنهن لَحِقْنَ للتأنيث...».

(١) انظر: اللسان (كلا).

(٢) في «ب»: قد تصير ياء مع المضمر، وفي «ق»: قد تصير هاء مع المضمر.

(٣) نقص في الأصل.

(٤) في شرح السيرافي جـ٤ ص٥٦٨ - ٥٦٩: «وأمَّا كلتا فان سيبويه ذكرها بعد بنت، وقد ذكر أن التاء في بنت للتأنيث، وأنهم شبهوها بهاء التأنيث في إسقاطها من النسب، فقال على سياق كلامه كلتا وثنتان: يقال: كلوي، وثنوي، وفي «بنتان»: بنوي، فأوجب ظاهر هذا الكلام أن التاء في كلتا كالتاء في بنت... وهذه التاء بمنزلة التاء في بنت، غير أنها لما صارت للإلحاق جاز أن تلحقها ألف التأنيث».

بَابُ حُرُوفِ الْبَدَلِ (وهي أربعة[1] عشر حرفا)

منها حروف الزوائد، إلاَّ السينَ وحْدَها، والدال، والطاء، والصاد، والزاي، والجيم.

والذي ذكره سيبويه[2] منها أحد عشر حرفا (يجمعها[3] في اللفظ) (قولك)[4] «أَجِدُ طَوَيْتَ مَنْهَلا».

والباقي ذكره غيره[5] من النحويين.

فالهمزة تبدل من أربعة أحرف، وهي: -

الواو، والياء، والألف، والهاء.

فإبدالها من الواو والياء إذا وقَعَتَا لامين من الفعل وقبلها ألف، كقولك: قضاء، وشقاء (و)[6] الأَصْلُ قَضَايٌ؛ لأنه من قَضَى يَقْضِي، فالياءُ لامٌ، وشَقَاوٌ[7]؛

---

(١) بداية الباب في «ب» و «ر» و «ق»: وليس من العنوان.

(٢) انظر: الكتاب جـ٢ ص٣١٢.

(٣) نقص في الأصل.

(٤) زيادة في «ر».

(٥) هو السيرافي كما ذكر الرضي في شرح الشافية جـ٣ ص١٩٩، وفي شرح السيرافي جـ٦ ص٧٦٢ - ٧٦٣: «قد ذكرنا حروف البدل التي ذكرها سيبويه في أول الباب، واللام التي زادها في حشو الباب ولم يذكرها في أول عقد الباب، وللبدل أحْرُفٌ أُخَرُ لم يأت بها في الباب، وذلك نحو: الزاي التي تكون من كل صاد ساكنة كقوله: يَزْدُرُ في موضع: يَصْدُرُ، وفَزْد في موضع فَصْد.

وكذلك يؤثر في حشو الكلام المعزو إلى حاتم طيئ أنه قال حين نَحَرَ ناقة أُمِرَ بفصدها: كذلك فَزْدِي أَنَهْ، وقلب السين صادا إذا كانت بعدها «قاف» أو «خاء» كقولهم: صُقتَ في: سُقْتَ، وصَلَخْتَ في سَلَخْتَ، وكإبدال الشين من كاف المؤنث كقولهم للمؤنث في لغة بعض العرب: ضَرَبْتَشَ في «ضَرَبْتَكَ».

(٦) زيادة في «ر» و «ر».

(٧) في الأصل: وشقاء.

لأَنك تقول: شِقْوَة، فيظهر لك أن اللَّامَ[1] واوٌ.

وكذلك لو بَنَيْتَ فِعَّالاً من غَزَوْتُ، وقَضَيْتُ لقُلْتَ: قضَّاء، وغِزَّاء، فَقَلَبْتَ الوَاوَ والياءَ همزتين.

وإنما وجبَ قَلْبُهُمَا في هذا الموضع إلى الهمزة؛ لأَن الياء والواو إذا كانتا في موضع حركة وانفتح ما قبلها قُلِبَتَا ألفين (فلمَّا وقَعَتَا[2] بعد الأَلف ـ وهي كالفتحة ـ قُلِبَتْ الواو والياء بعدها ألفين)، والأَلف لا تكون إلا ساكِنَةً، فاجتمع ساكنان فقُلِبَتْ الأَخيرَةُ منها ـ المنقلبة من الواو والياء ـ همزة؛ لتُمْكِن حركتُها ولَمْ تَحْذِفْهَا لالتقاء الساكنين؛ لأَنها لو حُذِفت لالتبس المقصور بالممدود، وكانت الهمزة أُولى بالقلب (إليها)[3]، لأَنها أَقْرَبُ الحروف مخرجا من الأَلف. وتبدل الهمزة أيضا من الواو المضمومة ضَمَّةً لازمةً، أولاً كانت أو حشوا.

فالأَول نحو قولك في وجوه: أُجوه، قال الله عز وجل: ﴿وإذا[4] الرُّسُلُ أُقتت﴾ (﴿لأَيِّ[5] يَوْم أُجِّلَتْ﴾)، والأَصل وُقِّتَتْ لأَنه من الوقت.

والحشو نحو أدؤر، وأَنْؤر، والأَصل: أدْوُر، وأَنْوُر (بغير[6] همزة)؛ لأنّها جمع دار، ونار.

وإنما جاز قلب الواو المضمومة همزةً؛ لأَنها بمنزلة المضاعف؛ لأَن الضمة بمنزلة الواو فكأَنه اجتمعت فيه واوان فقلبت إحداهما همزة تخفيفا.

---

(١) في الأَصل و «ر» و «ق»: أن الواو لام.

(٢) نقص في «ق».

(٣) نقص في «ر».

(٤) الآية ١١ من سورة المرسلات.

(٥) الآية ١٢ من سورة المرسلات، وهي في «ق» فقط.

(٦) نقص في «ب».

فإن كانت الضَّمَّةُ غيرَ لازمةٍ نحو ضَمَّة الإعراب (أو ضَمَّة التقاء[1] الساكنين) لم يجز[2] فيها الإبدال (كقولك[1]: هَذِهِ دَلْوُك، وهذا غَزْوُك، لا يجوز الهمز هنا[3])؛ لأنها ضمة إعرابٍ غيرُ لازمة، ألا ترى أنها تصير فتحة وكسرة في قولك: رأيت دَلْوَك وغَزْوَكَ، ومررت بدَلْوِك وعَجِبْتُ مِنْ غَزْوِك؟ فلمّا كانت غيرَ لازمة لم يُعتد بها.

وكذلك ضمة التقاء الساكنين (لا تَثْبُتُ)[4] نحو ﴿اشْتَرَوُا[5] الضَّلالَةَ﴾ و ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾[6] ﴿ولا تَنْسَوُا[7] الفَضْلَ بيْنَكُمْ﴾؛ لأَن ضَمَّة التقاء الساكنين لا تَثْبُت، ولا يُعْتَدّ بها.

وإذا كانت الواو مكسورة، وكانت أَوَّلَ الكلمة جاز قلبها همزة كقولك في وسادة: إسَادَة، وفي وِفادة إفَادَة.

ولا يجوز قلبها في الحشو؛ لأَن الكسرة أَخَفُّ من الضمَّة فلم يَحْسُن قلبُها في كل موضع كما جاز قلب المضموم لثقله.

[١٢٣ / ب] فإن كانت/ الواو مفتوحة لم يجز قلبها إلى الهمزة؛ لخفة الفتحة، إلا ما جاء شاذا نحو أناةٍ، والأَصل وَناةٌ لأَنه من وَنَى يَنِي.

وإذا اجتمعت واوان في أول الكلمة (و)[8] الثانية منها غير (حرف)[9] مد

---

(١) نقص في «ب».

(٢) في «ب»: لم تبدل، وفي «ر» و «ق»: لم يحسن فيها الإبدال.

(٣) في «ق»: هٰهنا، والكلمة ساقطة من «ر».

(٤) زيادة في «ق».

(٥) الآية ١٦ والآية ١٧٥ من سورة البقرة.

(٦) الآية ١٨٦ من سورة آل عمران.

(٧) الآية ٢٣٧ من سورة البقرة.

(٨) نقص في الأَصل.

(٩) نقص في «ب» و «ق».

(ولين)[1] فلا بد من قلب الأولى همزة كقولك في تصغير واصل: أُوَيْصِل، وفي جمعه: أواصِل.

فإن كانت (الواو)[2] الثانيةُ حرفَ مَدٍّ جاز ألاَّ تُهْمَزَ نحو ﴿ما وُورِيَ﴾[3] ومعنى المد: أن تكون الواو ساكنة وقبلها ضمة، وكذلك الياء إذا كانت ساكنة وقبلها كسرة فهي مد.

وإنما سميت الواو والياء والألف حروف المد؛ لأنه يُمْكِنُ فيهنَّ من مد الصوت ما لا يُمْكِنُ في غيرهن من الحروف.

وتُبْدَل الهمزةُ من ألف التأنيث إذا كان قبلها ألف نحو حَمْرَاء وصَفْرَاء، وما أشبَهَهُمَا، فالألف التي قبل الهمزة زيدت للمد، والهمزة مبدلة من ألف التأنيث لما ذكرنا من العلة.

والهمزة في «ماء» بدل من الهاء، والأصل: مَوَه، فَقُلِبَتْ الواوُ ألفاً كما تقلب في «باب» فصار ماه، ثم قُلِبَتْ الهاءُ همزةً؛ لأنها من مَخرج الهاء، وهي أقوى منها في الصوت.

---

(١) زيادة في «ر».

(٢) نقص في الأصل.

(٣) الآية ٢٠ من سورة الأعراف.

بَابُ إبْدَال الأَلِفِ

الألفُ تُبْدَلُ من أربعة أحرف:

الواو والياء، والهمزة، والنون.

فَأَمَّا الواو والياء: فتنقلب منها الألف إذا وقعتا في موضع حركة وقبلها فتحة، وذلك إذا كانتا في موضع العين من الفعل واللام.

فالعين نحو قال، وباع، والأصل قَوَلَ، وَبَيَعَ، فقلبت الواو والياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وإنما وجب هذا القلب لاستثقال الحركات على الياء والواو لكثرة هذه الأفعال في كلامهم، والشيء الكثير الدور في الكلام يتضاعف ما فيه من الثقل، (و)[1] لأنهم لو لم يقلبوا لزمهم ما يستثقلونه، وذلك أنك إذا قُلْتَ في قال: قَوَلَ، وفي باع بَيَعَ، فَصَحَّحْتَه لزم أن تقول في المستقبل: يَقْوُلُ، ويَبْيِعُ بضم الواو وكسر الياء؛ والضمة تستثقل على الواو، وكذلك الكسرة تستثقل على الياء، فنقلوا الضمة والكسرة من الواو والياء إلى ما قبلها؛ لِيَخِفَّ اللفظ بها فصار يقول ويبيع، فلمَّا لزم في المستقبل إلقاء حركة الواو والياء على ما قبلها وإسكانُها لِمَا ذكرنا وجب ذلك في الماضي أيضاً؛ ليجريَ على طريقة واحدة فأُلْقِيَتْ حركةُ الواو والياء وهُمَا عين الفعل على الفاء، وقُلبَتْ العين ألفاً

(١) زيادة في «ر» و «ق».

(ليكونَ[1] قَلْبُهُم إيّاها ألفاً) دلالةً على أنها (كانت[2]) متحركة لأنهم لو تركوها ساكنة لالتبس الفعل بالمصدر نحو قَوْل وبَيْع؛ فلذلك قلبوها ألفاً فقيل: قَالَ وبَاعَ.

فَعَل، وفَعِل، وفَعُل.

واعْلَمْ أنَّ الفعل (الماضي[3]) من هذا النوع على ثلاثة أوزان:

فَفَعَل نحو: قال، وباع، وفَعِل نحو: خاف وهاب، وفَعُل نحو: طال وجاد.

ويُسْتَدَلُّ على (وزن[1]) هذه الأفعال بمستقبل كل فعل منها.

فَأَمَّا قَالَ، وبَاعَ فَحُكِمَ على أنها فَعَل؛ لأَنَّ مستقبل قال يقُولُ، ومستقبل بَاعَ يبيعُ، وهُمَا يَفْعُلُ ويَفْعِلُ.

فإذا كان المستقبل يفعُل أو يفعِل متعدياً، وكان اسم الفاعل منه على فاعل - ولم يكن على وزن فَعِيل أو غيره من الأبنية - / فالباب في الماضي [١٢٤ / أ] (حكمه[4]) أن يكون فَعَل نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ فهو ضَارِبٌ، وقَتَلَ يَقْتُلُ فهو قَاتِلٌ.

وأَمَّا خَافَ، وهَابَ فَحُكِمَ بأنها فَعِل؛ لأَن مستقبلها يَخَافُ، ويَهَابُ، والأَصلُ: يَخْوَفُ، وَيَهْيَبُ (فَحُوِّلَتْ حركةُ[5] الواو والياء على ما قبلها) وإذا كان المستقبل على يَفْعِل ولم تكن عَيْنُ الفعل أو لامُه حرفاً من حروف الحلق حكم على الماضي بأنه فَعِل نحو: عَمِلَ يَعْمَل، (وسَرِطَ[5] يَسْرَطُ[6]) .

---

(١) نقص في «ب» ، ومستدرك على الهامش بخط مغاير.

(٢) نقص في «ب» .

(٣) زيادة في «ر» و «ق» .

(٤) زيادة في «ر» .

(٥) زيادة في «ق» .

(٦) في اللسان (سرط) : «سرط الطعام والشيء بالكسر سَرَطا وسَرَطانا: بلعه» .

وأَمَّا طَـالَ، وجَـادَ فَحُكِمَ بـأَنَّهَا فَعُـل؛ لأَنَّ مستقبلها يَطُـولُ ويَجُـودُ، (والأصل يَطْوُلُ، ويَجْوُدُ[1]) ، وإذا كان المستقبـل على يفعُـل ـ وهـو غير مُتَعَـدٍّ واسم الفاعل على فَعِيل أو فَعَـال ـ حُكِمَ على المـاضي بـأنـه (على[2]) فَعُل؛ لأنـك تقولُ: طَـالَ يَطُولُ فهو طَوِيل كما تقـول: ظَرُفَ يَظْرُفُ فهـو ظَرِيفٌ، وتقـول: جَادَ يجُودُ فهو جَوَادٌ، كما تقول: جَبُنَ يَجْبُنُ فهو جَبَانٌ.

وأمَّا قولهم في جمع جَوْزَةٍ، ولوزَةٍ (وبيْضَـةٍ[3]) : جَوَزَات ولَوَزَات وَبَيَضَـات ـ في لغة من فتح الثاني ـ فـإنما لم تقلب الواو واليـاء ألفين إذْ كانتـا متحركتين (وقبلهما[4]) فتحة؛ لأن حركـة اليـاء والواو فيهما عـارضـة في الجمع ليست بلازمـة إذْ[5] قد) يَسْكُن الحرف الصحيح في هذا الجمع كقوله:

فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا[6]

وأمَّـا لامُ الفعـل إذا كانت واواً أو يـاء نحـو غـزا ورمى، ـ والأصـلُ غَـزَوَ وَرَمَيَ ـ فالعِلَّـةُ[7] في قلبها ألفين كالعلـة في قلبها إذا كانتـا عَيْنَ الفعل؛ وذلـك

---

(١) نقص في «ب» و «ق» .

(٢) زيادة في «ر» .

(٣) نقص في الأصل و «ب» .

(٤) نقص في «ق» .

(٥) في «ر» : وقد.

(٦) لم أهتد إلى اسم قائل هذا الرجز، وقبله:

عـلَّ صروف الـدهر أو دولاتِهـا ... يُـدِلْنَنـا اللمـة من لمـاتهـا

وهو من شـواهـد ابن جني في الخصـائص جـ١ صـ٢١٦، وانظر: ابن يعيش جـ٥ صـ٢٩، وشرح شـواهـد الشـافيـة صـ١٢٩، والمغني صـ١٥٥، وشرح شواهدِهِ صـ١٥٥، والعيني جـ٤ صـ٣٩٦، والأشموني جـ٤ صـ١٤٣، واللسان (زفر) ، و (لمم) ، والضرائر صـ٢١، ومعجم شواهد العربية صـ٤٥٣، والزفرات جمع زفرة وهي التنفس.

(٧) في جميع النسخ: والعلة.

أنه لو صحَّ مستقبل غزا ورمى لقيل: يَغْزُوُ، ويَرْمِيُ، فتستثقل الضمة على الياء والواو فتُسْكَنَان فلما (أُسْكِنَتَا في المستقبل[1]) أسكنتا في الماضي أيضاً وتبعتا الفتحة التي قبلها فقلبتا ألفين فقلبت كل ياءٍ وواوٍ، عيناً وَلاَماً (و[2]) قبلها فتحةً ألفاً نحو دار، وناب، ورَحَىً وعصاً.

وإنما وجب أن يكون الاسم محمولاً في هذه العلة على الفعل؛ لأَنَّ الفعل أصل في الاعتلال للتصريف والتغيير الذي يلحقه نحو فَعَلَ يَفْعَلُ، وَسَيَفْعَلُ، وإذا وجب للفعل حكم لِعِلَّةٍ يوجبُها التصريف، وساواه الاسم في تلك العلة وَجَبَ حملُه عليه، (فمساواة[3]) الفعل للاسم في هذه الْعِلَّةِ (هي[4]) اتفاقُهما في الوزن، وأن الواو والياء وقعتا من الاسم في موضع حركة، وقبلها فتحة، كما كان ذلك في الفعل، فَلَمَّا وجب في الفعل قلبُهما إلى الألف وجَبَ في الاسم أيضاً مثل ذلك لتساويها في الحكم والوزن.

فإذا لم يكن الاسْمُ على وزن الفعل لم يُعَلَّ نحو: حَوَلٍ، وصَيدٍ[5]، وما أشبه ذلك.

وَأَمَّا الجَوَلاَنُ، والْحَيَدَانُ:

فسيبويه[6] يجعل هذا البناء ـ بزيادة الألف والنون ـ خارجاً عن وزن

---

(١) نقص في «ب» ، ومستدرك على الهامش بخط مغاير، والفعل في المستدرك مبني للفاعل هكذا: سَكَنَتَا...

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ق» .

(٤) نقص في «ب» و «ر» ، وفي «ق» : هو اتفاقهما.

(٥) في «ر» و «ق» : وغَيَر، هذا والصيد: داء يصيب الإبل فيسيل من أنوفها مثل الزبد.

(٦) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٣٧٠ ـ ٣٧١.

الفعل، ولاحقاً بما لا يُعَل ولا يشبه الفعل كَحَوَلٍ، وغُيُرٍ[١]، وكـذلـك حَيَـدَى[٢] وَصَـوَرَى[٣] ولم يكن[٤] الألف (والنـون[٥]) في جـولان ونحـوه، وألف التـأنيث في حيدى ونحوها عنده بمنزلة هاء التـأنيث؛ لأنَّ ألف التـأنيث والألف والنون قـد يجمع الاسم عليها، ويُعْتَدُّ بها في جمعه كقولك في سِرْحَان: سَرَاحين، وفي حُبْلى، حَبَالى.

وليس ذلك في هاء التـأنيث؛ لأنَّها تسقـط في الجمع، ولا يُعْتَـدُّ بهـا؛ لأنَّهـا بمنزلة اسمٍ ضُمَّ إلى اسْم فلذلـك اعتـدُّوا بـالألف والنون، وألف التـأنيث من نفس الكلمة هٰهنا، ولم يجعلوا لصدر الكلمة حكماً من غير الزيادة.

وأمَّا أبو العباس[٦] المبرد فكان يقول: القياس إعلال الجَوَلاَن والحَيَدَان؛ لأنَّ الألفَ والنونَ عنده بمنزلة هاء التأنيث، وجَوَلان، وَحَيَدَان عنده شاذ خارج عن القياس.

وأمَّا النَّزَوَان، والنَّفَيَانُ[٧] فـإنهما لم يُعَلاَّ؛ لأنـك لو قَلَبْتَ اليـاءَ والواو فيهما ألفين لاجتمع ساكنان؛ الألف المنقلبـة، والألف التي قبل[٨] النون فكنت تحـذف

---

(١) غير جمع غيور.

(٢) في الأصل: وكذلك حَبَكى وصورى.

والحيدى: الذي يحيـد، وحمار حيدى: يحيد عن ظله لنشاطه.

(٣) صورى: اسم ماء، وقيل: واد قرب المدينة، انظر: المنصف جـ٢ صـ٥٩، وتاج العروس (صور) .

(٤) في الأصل: ولو لم.

(٥) نقص في «ر» .

(٦) انظر: شرح السيرافي جـ٦ صـ٢٥٥، والرضي على الشافية جـ٢ صـ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٧) في اللسان (نفى) : «نفت الريح التراب نفيا، ونفيانا: أطارته» .

(٨) في «ر» : التي تكون قبل النون.

إحداهما؛ لالتقاء[1] الساكنين، فيصيران: نَزَانٌ، ونَفَانٌ ويلتبسان بفَعَال؛ فلذلك لم يُعَلاَّ.

فصل: وأمَّا إبدالُ الألف من الهمزة فموضعه أن تكون الهمزة ساكنة وقبلها فتحة نحو رأس، وكأس، وقرأت، إذا خَفَّفْتَ الهمزةَ جَعَلْتَهَا ألفاً كقولك: كاس، وراس، وقرَاتُ.

وأمَّا إبدال الألف من النون ففي موضعين:

أحدهُما: الوقف على النون الخفيفة التي تلحق الفعلَ نحو: اضربَنْ زيداً، وهل تكرمن عَمْرا؟ ومثله ﴿لَنَسْفَعاً بالنَّاصِيَةِ[2]﴾ .

فإذا أردت الوقف على النون أبدلت منها الألفَ فقلت: اضْرِبَا؛ وهل تُكْرِمَا، ولَنَسْفَعَا.

والموضع الآخر من إبدال الألف من النون هو: إبدالُها من التنوين في الوقف على الاسم المنصوب المنصرف نحو رَأَيْتُ زَيْدَا، وَكَلَّمْتُ رَجُلاَ.

والتنوين: نون ساكنة أيضاً، وإنما لقبوه بهذا اللقب؛ ليفصل بين النون التي يُوقَفُ عليها في الأسماء وبين النون التي لا يُوقَفُ عليها.

---

(١) انظر: المقتضب جـ١ صـ٢٦٠، والرضي على الشافية جـ٣ صـ١٠٧.

(٢) الآية ١٥ من سورة العلق.

بَابُ إِبْدَال اليَاء

الياءُ تبدل من الواو؛ ومن الألف، ومن الحرف المشدد، ومن الهاء، ومن الهمزة.

فَأَمَّا إِبْدَالُهَا من الواو: فهي تبدل (منها[1]) فاء، وعَيْناً، ولاماً.

فَأَمَّا إِبْدَالُهَا فاءً فقولك: مِيزان، وَمِيقَات، والأَصْلُ: مِوْزَان، وَمِوْقَات؛ لأَنَّهُمَا من الْوَزْنِ، والْوَقْتِ، والواو فاء، وكذلك كل واو سَكَنَتْ وانْكَسَرَ ما قبلها قُلِبَتْ ياءً؛ اسْتِثْقَالاً للخروج من كسرة إلى واو، ولذلك ليس في الكلام فِعُلٌ استثقالاً للخروج من كسرة إلى ضَمَّة.

فَإِنْ كانت الضمة للإعراب لم يُسْتَثْقَل الخروجُ إليْها من الكسر؛ لأَنَّ الإعرابَ عارِضٌ غَيْرُ لازم.

وتبدل من الواو في يَيْجَلُ، والأَصل: يَوْجَلُ؛ لأَنه من وَجِلَ، ولكنهم قلبوها ياء؛ لأَنَّها أَخَفُّ من الواو؛ لأَنَّ الخروجَ من ياءٍ[2] إلى واو يَثْقُل كما يثقل الخروج من كسرة إلى ضمة؛ (و[3]) لأَنَّ هذه الواو قد انقلبت في بعض تصاريف الفعل وهو الأمرُ إذا قُلْتَ: إِيجَلْ.

وكذلك في لغة من يكسر أول المضارع نحو تِيجَل، ونِيجَل.

ومنهُم من يكسر الياء[4] أيضاً، فيقول: يِيجل.

(١) نقص في «ب» .

(٢) في «ق» : من واو إلى ياء.

(٣) نقص في الأصل.

(٤) انظر: الرضي على الشافية جـ١ صـ١٤١، وكسر الياء لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز.

وأَمَّا إبدال الياء عيناً فقولك: قِيلَ، وسِيقَ، ونحو ذلك مِمَّا لم يُسَمَّ فاعِلُه من بنات الواو، والأصل فيه: قُوِل، وسُوِق، إلاَّ أَنَّ الكسرةَ (التي[1] على الواو) نُقِلَتْ[2] إلى أَوَّل الفعل فسكنت الواو، وانكسر ما قبلها فانقلبت ياء على القياس الذي ذكرنا.

وإنَّما وجب نقل حركة الواو إلى ما قبلها لِيُتَوَصَّل بذلك إلى حَرْفٍ أَخَفَّ من الواو، وهو الياء.

وفي قيل ونحوه ثلاثة أوجه: ـ

أحدها: كسر أوله (كما[3] ذكرنا

والثاني: قُيل بالإشْمَام.

والثالث: قُولَ

فَأَمَّا قِيل ـ بكسر أَوَّلِهِ ـ) فقد ذكرنا علته، وهو أقوى هذه الوجوه؛ لأنه أخف.

وأَما قُيل بالإشمام فليَدُلَّ على أنه فُعِل[4]، فجُعلت (حركة[5]) الفاء[6] بين [١٢٥ / أ] الضَّمَةِ والكسرة، وهو اختيار الكسائي[7].

وأَمَّا قُولَ فإنما حذفت الكسرة عن الواو ولم تنقل إلى ما قبلها فبقيت الواو ساكنة.

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) في الأصل: تنقلب إلى أول الفعل.

(٣) نقص في «ق» .

(٤) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٣٦٠.

(٥) نقص في الأصل و «ب» و «ق» .

(٦) في الأصل وفي «ق» : الياء.

(٧) انظر: ابن يعيش جـ٧ صـ٧٠، وإتحاف فضلاء البشر صـ٣٠٦.

وتُبْدَل أيضاً من الواو إذا كانت قبلها كسرة وبعدها ألف؛ وكان في مصدرٍ قد اعْتَلَّ فِعْلُه نحو قَامَ قِيَاماً، وحَالت الناقة حِيَالاً، أو كان في جمع قد سَكَنَتْ الواو في واحده نحو: سِيَاطٍ، وَحِيَاضٍ، وَثِيَابٍ؛ لأَن الواو في الواحد ساكنة نحو: حَوْض، وسَوْط، وَثَوْب، فإذا صَحَّ الفعلُ أو تحركت الواو في الواحد لم تَنْقَلِبْ الواوُ ياءً، كقولك فيما صَحَّ فعلُه: قَاوَمَ قِوَاماً، وحاوَر حِوَاراً، وفي جمع طويل: طِوَالٍ؛ لأَن واو طويل متحركة.

وإذا كان في الواحد ولم يكن مصدراً لم يعتل كقولك: خِوَان.

وإذا لم يكن بعدها ألف في الجمع لم تعتل.

فإن كان ما قبلها مكسوراً، (و[1]) كانت الواو ساكنة في الواحد لم تَعْتَل نحو: كُوزٍ، وَكِوَزَةٍ، وعَوْد، وعِوَدَة، وَزَوْج، وزِوَجَة.

والفرق بين سِيَاطٍ وحِيَاضٍ، وعِوَدة وكِوَزَة: أنَّ الألف تُشْبِهُ الياءَ؛ لمشاركتها لها في المد واللين، وإن لم تكن هي الياء فكأَنَّها جزء من الياء بالشَّبهِ.

فإذا انضم إلى هذا الكسرُ (و[2]) اعتلالُ الفعل؛ أو سكون الواو في الواحد صار بمنزلة واو معها ياء ساكنة فقُلِبَتْ كما قُلِبَتْ في: سَيِّد وَمَيِّت، وليس بعد الواو من زِوَجَة ونحوه حرف يشبه الياء فلذلك لم تقلب.

(وأيضاً[1]) فإنَّ فتحة الواو التي بعدها الألف ليست بمحضةٍ؛ لأَنَّها فَتْحَةٌ

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) نقص في «ر» .

جَلَبَتْهَا الألفُ؛ لأنَّ الألفَ لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، فَلَمَّا كانت كذلك أَشْبَهَتْ الواوَ الساكنة التي قبلها كسرة فانقلبت ياء لذلك.

وأَمَّا قَلْبُهُم الواوَ في دِيَمٍ، وحِيَلٍ، وقِيَمٍ - وإن لم يكن بعد الواو ألف - فَلِأَنَّ الواو اعتلت في الواحد فَجَرَى الجمع عليه نحو: دِيمَةٍ، وحِيلَةٍ، وقِيمَةٍ.

وتُبْدَلُ الياءُ من الواو فيما زاد على ثلاثة أحرف من المصادر إذَا وقعت بعد كَسْرَةٍ وقبل ألف[1] نحو: انْقَادَ انْقِيَاداً، وانْحَازَ انْحِيَازاً[1]؛ للعلة التي ذكرناها في قِيَامٍ، وحِيَالٍ.

وتُبْدَلُ الياء (أيضاً[2]) من الواو في موضع عين الفعل إذا اجْتَمَعَا وكان الأَوَّلُ منهما ساكناً سواء كان الساكن الأول واواً أو ياءً.

فالواو كقولك: لَوَيْتُهُ لَيّاً، وطَوَيْتُه طَيّاً، وشَوَيْتُه شَيّاً، والأَصلُ: لَوْياً، وطَوْياً، وشَوْياً.

والياءُ كقولك: سيد، وميت، والأصل: سيْوِد، وميْوِت، وكذلك قيّام، وقيّوم، وديّار، وديّور، والأصل: قَيْوَام، وقَيْوُوم، ودَيْوَار، ودَيْوُور، لأنه من قام يقوم، ودار يدور.

وكذلك الواو والياء إذا اجتمعتا، وكانت الأُولى منهما ساكنة قلبت الواو ياء، وأُدْغِمَتْ في الياء التي بعدها قياساً مطرداً.

وإنما قُلِبَتْ الواوُ ياءً في هذا (الموضع[3]) ولم تُقْلَب الياءُ واواً؛ لأَنَّ الياءَ

---

(١) في «ب» : واجتاز اجتيازاً.

(٢) زيادة في «ر» و «ق» .

(٣) نقص في «ر» و «ق» .

أخفُّ من الواو، فَلَمَّا اجْتَمَعَتَا، ووجب الإدغامُ؛ للمقاربة قُلِبَ الأَثْقَلُ إلى الأخف تقدم أو تأخر، ولأَنَّ قلبَ الواو إلى الياء أكثرُ في الكلام من قَلْبِ الياء إلى الواو؛ للخفة التي ذَكَرْنَا، ولأَنَّ مَخْرَجَ الياء أمكنُ من مخرج الواو؛ لأَنَّ / [١٢٥ / ب] الياءَ من وسط اللسان والحرف المتوسط أمكنُ وأَوْلى أن يُرَدَّ (غيرُه[١]) إليه.

وَأَمَّا إبدالُهَا من الواو لاماً ففي فُعْلى كقولك: العُلْيَا وهي من العُلُوِّ، والدُّنْيَا (وهي[٢]) من الدُّنُوِّ.

وقد جاء منه على الأصل: القُصْوَى‌وهو شاذ[٣] والبابُ القُصْيَا.

وتبدل من الواو لاماً في غازٍ، وداعٍ لأنها[٤] من غَزَوْتُ ودَعَوْتُ (و[٥]) لكنها سُكِّنَتْ؛ استثقالاً للحركة عليها وقبلها كسرة فانقلبت ياءً على قياس ما ذكرنا، والأصل: غازِوٌ ودَاعِوٌ.

وتُبْدَل من الواو إذا كانت حرفَ إعراب وقبلها ضمة كقولك: أَدْلٍ، وأَحْقٍ في جمع دَلْو، وحَقْو[٦]، والأصل: أدْلُوٌ[٧]، وأحْقُوٌ إلاَّ أن الإعراب يُسْتَثْقَلُ على الواو فتحذف، فإذا بقيت الواوُ ساكنةً وقبلها ضَمَّةٌ كُسِرَ ما قبلها فتنقلب الواو ياء.

---

(١) نقص في الأصل و «ر» .

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

(٣) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٣٨٤، والمقتضب جـ١ صـ١٧١، والرضي على الشافية جـ٣ صـ١٧٨ ـ ١٧٩.

(٤) في «ب» و «ق» : لأنه.

(٥) زيادة في «ب» و «ق» .

(٦) الحَقْو: الكشح، وقيل: معقد الإزار، وقيل: الخصر.

(٧) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٣٨١، والمقتضب جـ١ صـ١٨٨.

وإنمـا وجب ذلـك لئـلا يشبـه آخرُ الاسْمِ[1] آخرَ الفعـل في نحـو: يغْـزو ويَدْعُو.

وتبدل منهـا في شَقِيتُ، وغَبِيتُ؛ لسكونهـا وانكسـار مـا قبلهـا، وهُمَـا من الشقاوة والغباوة.

وأما شَقِيَ وغَبِيَ فتنقلب الواو ياء لشيئين:

أحدُهُما: ثقل[2] الخروج من كسرة إلى واو.

والثاني: أنَّ العلةَ إذا لزمت نَوْعاً من أنواع الفعل حُمِلَ عليه سـائر ذلـك النوع[2]؛ لِئَلاَّ تختلف طريقَتُهُ؛ ولهـذا قُلِبَتْ الواو في: يَشْقَيَـانِ، وَيَغْبَيَـانِ؛ لأن هذه الواوَ قد لزمتها العلة في الماضي فحُمِلَ المضارعُ عليه لما ذكرنا.

وتُبْـدَلُ اليـاء من الواو المشـددة إذا كانت في موضع حرف إعراب في الجمـع نحو: عاتٍ وعُتِيٌّ، وجَـاثٍ وجُثِيٌّ، وعَصـاً وعُصِيٌّ، والأصل: عُتُوٌّ، وجُثُوٌّ، وعُصُوٌّ؛ لأنه فُعُولٌ، وهو من جَثَا يَجْثُو، وَعَتَـا يعْتُو، وألف عصـاً من الواو؛ لأنـك تقول في التثنية: عَصَوَانِ.

وإنمـا وجبَ القلبُ في هـذا؛ لأنَّ الواو (المشـددة[3]) ثقيلـة في نفسهـا وقـد تطرفت، والطرف يكثر التغيير فيـه، فـاستثقَلُوا واواً مشـددة (في[4] الطرف) ، وهي في جمعٍ، والجمع أثقل من الواحد، وقد قلبت الواو المشـددة في الواحـد نحو:

---

(١) انظر: المنصف جـ٢ صـ١١٧ ـ ١١٨.

(٢) في «ب» : ذلك الفعل.

(٣) نقص في الأصل.

(٤) نقص في «ب» و «ق» .

مَغْزِيٌّ، ومَعْدِيٌّ، والأَصلُ: مَغْزُوٌّ، ومَعْدُوٌّ (و[1]) قال عبد يغوث الحارثي[2]:

وقــد عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَــةُ أَنَّني   أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيّـا عليـه وعَـادِيَـا[3]

وهو من عَدَا يَعْدُو، إذا ظَلَمَ، وإذا جاز قَلْبُ الوَاوِ المشدَّدة يـاء في الواحـد الذي هو الأخف لزم قلبها في الجمع الذي هو أثقل.

ومثل هذا: أَرْضٌ مَسْنِيَّة، والأَصل: مَسْنُوَّة؛ لأَنه من سَنَا يَسْنُو[4]، ولـك أن تقــول في: عُصِيٍّ، وحُقِيٍّ - جَمْــعِ عَصــاً وَحَقْــوٍ - عِصِيٍّ، وحِقِيٍّ فتكسر الأَوَّل لِلإِتْبَاعِ.

وقـد قـال بعضهُم: إنكم لتنظرون في نُحُـوٍّ[5] كثيرة فجـاء بـه على الأَصـل، وليس بالكثير؛ لما ذكرنا من الاسْتِثْقَال؛ للواو المشددة في الجمع.

وقـد أبـدلوهـا في: صُيَّمٍ، وقُيَّمٍ، ونُيَّمٍ، والأَصل: صُوَّم، وقُوَّم، ونُوَّم، تشبيهـاً بعُصِيٍّ وحُقِيٍّ؛ لأَنـه جمـع والـواو المشـددة قريبـة من الطرف، فـإن بعـدت من الطرف لم تقلب نحو: صُـوَّام، وقُـوَّام؛ لأَنَّ الألف قـد / صـارت بين الـواو وبين الطرف. [١٢٦ / أ]

وتُبْدَل[6] الياءُ[7] من الواو في المضاعف الذي عينـهُ ولامُـه واوان نحو: قَوِيَ

---

(١) زيادة في «ر» و «ق».

(٢) هذه الكلمة بداية سقط كبير في «ق»، وسأنبه على بداية الموجود من النسخة في موضعه إن شاء الله تعالى.

(٣) البيت من شواهد سيبويه جـ٢ صـ٣٨٢، وانظر: أمالي القالي جـ٣ صـ١٣٢ والمنصف جـ١ صـ١١٨، وجـ٢ صـ١٢٢، والمحتسب جـ٢ صـ٢٠٧، وابن يعيش جـ٥ صـ٣٦ وجـ١٠ صـ٢٢، ١١٠، والمقرب جـ٢ صـ١٨٦، وشرح شـواهـد الشافية صـ٤٠٠، والعيني جـ٤ صـ٥٨٩، والأشموني جـ٤ صـ٤٠١، ومعجم شواهد العربية صـ٤٢٣ العِرْس: زوجة الرجل.

(٤) سنا: سقى، وأرض مسنية ومسنوة: مسقية.

(٥) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٣٨١، والرضي على الشافية جـ٣ صـ١٧١.

(٦) في «ر» : وقد تبدل.

(٧) في الأصل: وتبدل الواو من الياء.

يقوى من الْقُوَّة، وحَوِيَ يَحْوَى من الحُوَّة[1]، ووجب ذلك؛ لأنه يلزم مَاضِيَةُ أن يكون على فَعِل بكسر العين.

وإنما لزم ماضيه ذلك لتنقلب الواو الأخيرة ياء، ولا يلزمه الثقل باجتماع واوين بينهما ضمة فيصير بمنزلة اجتماع ثلاث واوات، فتنكبوا هذا البناء لثقله، ولم يعدلوا إلى فَعَلَ بفتح العين لئلا يلزم مستقبلَه مثلُ ما فَرُّوا منه من اجتماع ما هو بمنزلة ثلاث واوات وهو يَفْعُلُ مثل: يَقْوُوُ[2]؛ لأَنَّ ما كان على فَعَل من بنات الواو يلزم مستقبله يَفْعُل كما قدمنا[3]، فلهذا عَدَلُوا إلى فَعِل؛ لتنقلب الواو الأخيرة ياء فيخف اللفظ عليهم.

وتُبْدَلُ الياءُ من الواو إذا وقعت رابعةً فصاعداً نحو: أَغْزَيْتُ، وغَازَيْتُ، واسْتَرْشَيْتُ أصلها الواو؛ لأنَّه من غَزَوْتُ، ورَشَوْتُ، وإنما قلبت ياءً؛ لأن المضارع يصير إلى الياء لا محالة إذا قُلْتَ: يُغْزِي، ويُغَازِي، ويَسْتَرْشِي؛ لأَنَّ الواو تسكن وقبلها كسرة؛ فَلَمَّا لزمه في المضارع القلبُ حُمِلَ الماضي عليه لئلا تختلف طريقتهما.

وأَمَّا تَغَازَيْنَا، وتَرَجَّيْنَا[4] فإنما قُلِبَتْ الواو فيهما ياء - وإن لم يكن ما قبل آخر المضارع منهما مكسوراً، إذ المضارع من هذا يتغازى ويَتَرَجَّى[5] - ؛ لأَنه بني على الأصل قبل إلحاق التاء أوله، والأصل: غَازَيْتُ، ورَجَّيْتُ، والتاء دخلت

(١) الحوة: سواد يضرب إلى الخضرة، وقيل: حمرة تضرب إلى السواد.

(٢) في الأصل: يَغْزَوَ.

(٣) انظر صـ٧٤٤ فيما سبق من التبصرة.

(٤) في الأصل: وأما تغازيا، وتوجينا.

(٥) في الأصل: ويتوجى، وانظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٢٨٦.

بعد انقلاب الواو (ياء[1]) في : غَازَيْتُ ورَجَّيْتُ للعلة التي ذكرنا فبقي على أصله.

وتُبْدَلُ الياءُ من الواو في الجمع السالم نحو: مسلمين؛ لأن الأصل هو المرفوع وعلامته الواو، فإذا نُصِبَ أو جُرَّ قُلِبَتْ الواو ياء.

وكذلك تبدل منها في : أَخِيك، وأَبيك، وفي الأسماء المعتلة المضافة؛ لأنها ساكنة وينكسر ما قبلها فتنقلب ياء.

وتُبْدَلُ الياء من الواو الزائدة في ثلاثة مواضع:

الجمعُ، والتصغيرُ، وواوُ مفعول، وذلك نحو: كُرْدوس[2] وَكَرَاديس، وكُرَيْدِيس، وبُهْلُول[3]، وبَهَالِيل وَبُهَيْلِيل؛ وذلك أن ألف الجمع وياء التصغير فيما كان على أكثر من ثلاثة أحرف ينكسر ما بعدهما فتقع الواو ساكنة بعد الكسرة فتنقلب[4] ياء.

وإنما وجب قلبها إلى الياء ولم تُحْذَفْ؛ لأنها وقعت في موضع[5] يُجْتَلَبُ إليه العِوَضُ الذي ليس في الكلمة، فإذا وُجِدَ في الكلمة في موضع كان[6] يُجْتَلَبُ إليه لَزِمَ ثَبَاتُه، ولم يلزم حذفه.

وأَمَّا واو مفعول فنحو: مَقْضِيّ، وَمَرْمِيّ، أصله: مقْضُويٌ، وَمَرْمُويٌ، قلبت

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) الكردوس: الخيل العظيمة، وقيل: القطعة من الخيل العظيمة.

(٣) البهلول الرجل الضحاك، والبهلول العزيز الجامع لكل خير، والبهلول: الحي الكريم. انظر: اللسان (بهل).

(٤) هذه الكلمة بداية الموجود من «ق» بعد انتهاء السقط المشار إليه في ص٨٢٨.

(٥) في الاصل وفي «ق» : في موضع حركة يجتلب...

(٦) في الأصل: في موضع ما كان يجتلب إليه، وكلمة «كان» ساقطة من «ق».

الواو ياء؛ لأنها ساكنة وبعدها ياء، وقد قدمنا أنّ الياء[1] والواوَ إذا اجتمعتا والأول[2] منهما ساكن قُلِبَتْ الواو إلى الياء، وأُدْغِمَتْ الياءُ فيها، ومثل ذلك الواو في (قولك[3]) مُسْلِمُون، وقَاضُونَ، (وعِشْرُون[3]) إذا أضَفْتَ إلى المتكلم قلت: هؤلاء مُسْلِميَّ، وقَاضِيَّ، وعِشْرِيَّ، (والأصل[4] مُسْلِمُويَ، وقَاضُويَ، وعِشْرُويَ) فقلبت الواو للعلة التي ذكرنا.

فصل: وأمّا إبدالُ الياء من الألف فنحو: حَاحَيْتُ، وعَاعَيْتُ[5] وهَاهَيْتُ، ومعناه: صوت للغنم.

والأصل: حَاحَاة، وَعَاعَاة، وهَاهَاة: لأنه على مثال قَلْقَلْتُ، وزَلْزَلْتُ، والدليل على ذلك أنّ مصدره: حَاحَاةٌ[6] / وحِيحَاءٌ، وهَاهَاةٌ وهِيهَاءٌ، وعَاعَاةٌ[7] [١٢٦ / ب] وعِيعَاءٌ، كما تقول: قَلْقَلْتُه قَلْقَلَةً وَقِلْقَالاً، وزَلْزَلْتُه زَلْزَلَةً وزِلْزَالاً.

وإنّما قُلِبَتْ الألفُ إلى اليـاء؛ لِقُرْبِهـا من الألف، وأنّ[8] كُلَّ أَلِفٍ وقعت رابعةً فصاعداً ترجع إلى الياء نحو أغْزَى وأُغْزَيْتُ، واسْتَلْقَى واسْتَلْقَيْتُ، فَلَمَّا جاء حَاحَى وعَاعَى على هذا المثال رُدَّ في فعْلَلْتُ[9] إلى ما تُرَدُّ إليه أخواته، ولا

---

(1) في «ب» و«ز» و«ق»: أن الواو والياء وانظر صـ٨٢٥ فيما سبق من التبصرة.

(2) في الأصل: والأولى منهما ساكنة.

(3) نقص في «ق».

(4) نقص في «ب».

(5) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٢٨٦، والرضي على الشافية جـ٢ صـ٣٦٨ - ٣٧٠ وجـ٣ صـ٦٨.

(6) رأى المازني أن هذه الألفات مبدلة من الواو، بيد أنه قوى مذهب الخليل - الذي عليه الصيمري - وهو أنها جاءت في الأصل. وقد أسهب ابن جني في شرح المذهبين. انظر: المنصف جـ٢ صـ١٦٩ - ١٧٦.

(7) في «ق»: حاحاة، وعاعاة، وهاهاه.

(8) في «ق»: وإن كان كل ألف.

(9) في «ب» و«ق»: في فعلت.

يجوز أنْ يكون حاحَيْتُ ونحوه فاعَلْتُ لما ذكرنا من مصدره[1].

وكذلك كل ألف وقعت رابعة فصاعداً في الأسماء إذا احْتِيْجَ إلى تحريكها في التثنية والجمع قُلِبَتْ ياء، تقول في تثنية مُعْطى: مُعْطَيَان، ومَدْعىً مَدْعَيَان، وفي مَلْهىً مَلْهَيَان.

وكذلك لو جمعت هذا النحو بالألف والتاء قلبتها ياء[2] كقولك في جمع مُعْطَاة: مُعْطَيَات، وفي حُبْلى حُبْلَيَات، وفي سَكْرَى سَكْرَيَات، فهذا قياس مطرد.

وتُبْدَلُ الياءُ من الألف في رَجُلَيْنِ لمعنى الإعراب؛ لأنَّ الأَصْلَ هو المرفوع كقولك: رَجُلان، ثم تُبْدَلُ مِنْهُ في النصب والجر.

وتُبْدَل منها في إليْه، ولَدَيْهِ، وعَلَيْهِ للفرق بين المتمكن وغير المتمكن، وكان الفرق مع المضمر (أولى[3]) ، لأنَّ المضمرَ أَشَدُّ اتِّصَالاً من المظهر.

وكذلك تُبْدَل في: «كِلاَ» إذا اتَّصَلَ بالضمير في النصب والجر كقولك: رأيتها كِلَيْهِمَا، ومررت بها كِلَيْهِمَا.

والعِلَّةُ في ذلك، حَمْلُه على: إليه، وَلَدَيْهِ، وعَلَيْهِ؛ لأنَّ هذه الظروف لا تقع إلا في الموضع[4] الذي يقع فيه النصب والجر، فأُبْدِلَ من ألف «كِلاَ» في الموضع الذي تقع فيه هذه الظروف، ولم تبدل في الموضع الذي لا تقع فيه، وهو حال الرفع؛ لأن هذه الظروف لا تقع مرفوعة.

---

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٣٨٦.

(٢) في الأصل: قلبتها تاء.

(٣) نقص في «ق» .

(٤) في «ب» : إلا في المواضع الذي يقع فيها النصب والجر، وفي «ر» : إلا في موضع النصب والجر.

وتُبْـدَل اليـــاء من الألف في الجمـع نحـو: قِرْطَـــاسٍ وقَرَاطِيسَ، ومِيزَان وَموازينَ؛ لانكسار ما قبلها[1].

وتُبْدَلُ الياءُ من الألف في الوقف على لُغَة طيئ في: أَفْعَيْ، وحُبْلَيْ؛ لأَنَّ الألف خَفِيَّةٌ[2] فأبدلوا منها الياء؛ لأنَّها أَبْيَنُ[3] منها، وهي مناسبة لها،

و[4]) أَنْشَدَ الأَخْفَشُ[5]:

تَبَشَّرِي بـــالرَّفْـــهِ والمـــاء الرِّوَىْ وفَرجٍ مِنْـــكِ قريبٍ قَـــد أَتَىْ

فصل: وأَمَّـا إِبْـدَالُهـــا من الحرف المشـدد (المـدغم[6]) فنحـو (تَظَنَّيْتُ[7])، وتَسَرَّيْتُ وأَمْلَيْتُ والأصـل) تَظَنَّنْتُ، وتَسَرَّرْتُ (وأَمْلَلْتُ[7]) ، ومثلـــه قـول العجاج[8]:

---

(١) في الأصل وفي «ب» : ما قبلها.

(٢) في الأصل: خفيقة.

(٣) وبعض طيئ يقلبونها واوا، لأن الواوَ أبْيَنُ من الياء. انظر: كتـاب سيبويـه جـ٢ صـ٢٨٧ والرضي على الشافية جـ٢ صـ٢٨٦.

(٤) زيادة في «ب» و «ر» .

(٥) في معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ صـ ٨٧: «أنشد أبو الحسن الأخفش، وغيره من النحويين: تبشري... البيت.

وانظر: المنصف جـ١ صـ١٦٠، والمقرب جـ٢ صـ٣٢، والمقصور والممدود صـ٤٦ ونوادر أبي مسحل الإعرابي صـ٥٠٠، واللسان (روى) ، وتاج العروس (روى) .

(٦) زيادة في «ب» .

(٧) نقص في «ق» .

(٨) انظر: ديوانه صـ٢٨ .

وهو من شواهد ابن جني في الخصائص جـ٢ صـ٩٠، والمحتسب جـ١ صـ١٥٧، وانظر: أمالي القالي جـ٢ صـ١٧٢ والمخصص جـ١٣ صـ٢٨٩، والاقتضـــاب صـ٤١٣، وابن يعيش جـ١٠ صـ٢٥، والمقرب جـ٢ صـ١٧٠، والهمـع جـ٢ صـ١٥٧ والدرر جـ٢ صـ٢١٣، والأشموني جـ٤ صـ٤١٣، وتاج العروس (قضض) . كسر أي كسر جناحيه لشدة طيرانه، والمرادُ بالبازي طائر الصيد وهو الصَّقْر.

تَقَضِّيَ البَازِي إذَا الْبَازِي كَسَرْ

يريد: تَقَضُّضَ، وهو من الانْقِضَاضِ.

قال[1] سيبويه: وكل هذا التضعيف فيه عربي كثير جيد، (يعني[2]) (أن[3]) تَرْكَ القلب إلى الياء جَيّدٌ إذا قُلْتَ: تَظَنَّنْتُ ونحوه.

وقيل في قوله عز وجل: ﴿وَقَدْ خَابَ[4] مَنْ دَسَّاهَا﴾ إن الأَصْلَ: دَسَّسَهَا[5] أُبْدِلَ من السينِ الأخيرة ياء، وقُلِبَتْ أَلِفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(و[6]) كذلك قال بعضهم في قوله عز وجل: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ[7]﴾ : إن الأصل: (لم[6]) يَتَسَنَّنْ[8]، أي لم يتغير، من قوله تعالى: ﴿مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ﴾[9] ثُمَّ أُبْدِلَ من النون الأخيرة ياء، ثم قُلِبَتْ الياءُ أَلِفا؛ لأنها في موضع حركة، وقبلها

---

(١) انظر: الكتاب جـ٢ صـ٤٠١.

(٢) انظر: ديوانه صـ٢٨.

(٣) نقص في «ب» و «ق» .

(٤) الآية ١٠ من سورة الشمس.

(٥) انظر: شرح السيرافي جـ٦ صـ٥٠٨، وقال أبو حيان في البحر المحيط جـ٨ صـ٤٧٧: «التدسية: الإخفاء، وأصله: دسَّسَ، فأبدل من ثالث المضاعفات حرف علة» وفي اللسان (دسس) : «الدس: إدخال الشيء من تحته، دسه يدسه دسا فاندس، ودسه، ودساه: الأخيرة على البدل كراهية التضعيف، وفي الحديث «استجيدوا الخال فان العرق دساس، أي دخّال لأنه ينزع في خفاء ولطف» .

(٦) نقص في «ب» .

(٧) الآية ٢٥٩ من سورة البقرة، وانظر: معاني القرآن للفراء جـ١ صـ١٧٢ ـ ١٧٣.

(٨) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ صـ٣٤٠ ـ ٣٤١.

(٩) الآية ٣٣ من سورة الحجر. وفي معاني القرآن للفراء جـ٢ صـ٨٨: «والمسنون المتغير، والله أعلم، أخذ من سننت الحجر على الحجر.. » وانظر: اللسان (سنن) .

مفتوح، ثم حَذَفَها؛ للجزم، ثم جَعَلَ مكانها هَاء الوقْفِ (كما[1]) قال الله عز وجل: ﴿فَبِهُدَاهُمُ[2] اقْتَدِهْ﴾ .

وقيل فيه غير هذا القول مما لا يتعلق بما قصدناه.

وأمّا تَسَرَّيْتَ: فمذهبُ سيبويه[3]/ ما ذكرناهُ من إبْدَال الياء من الراء. [١٢٧ / أ]

وذكر الأَخْفَشُ[4] أَنَّهَا[5] من السُّرُور؛ لأَن صاحبها يُسَرُّ بِهَا.

قـال ابن السَّرَّاج: هي[6] من السِّر[7]؛ لأَنَّ الإنسـان كثيراً مـا يُسِرُّهَـا ويَسْتُرُهَا عن زوجه[8].

(و[9]) قـال غير سيبـويـه[10]: ليس أصلـه تَسَرَّرْتُ، وإنما هـو تَسَرَّيْتُ أي رَكِبْتُ سَرَاتَها، وسَرَاةُ كل شيء: أَعْلاَهُ.

---

(١) نقص في «ب».

(٢) الآية ٩٠ من سورة الأنعام. وقد قرأ حمزة والكسائي بحذف الهاء وصلا وإثباتها وقفا، قال أبو حيان: «وهذا هو القياس» ، وأثبتها في الوصل ساكنة نافع، وأهل المدينة، وابن كثير، وأهل مكة، وأبو عمرو وعاصم وأبو جعفر ووافقهم الحسن وابن محيصن» .

انظر: السبعة صـ٢٦٢، والتيسير صـ١٠٥ وإبراز المعاني صـ٣٠٩، والبحر المحيط جـ٤ صـ١٧٦، والنشر جـ٢ صـ١٤٢ وإتحاف فضلاء البشر صـ٢٥٣، وانظر أيضا: معاني القرآن للفراء جـ١ صـ١٧٢ ـ ١٧٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ٢ صـ٢٩٧.

(٣) انظر: الكتاب جـ٢ صـ٤٠١، وشرح السيرافي جـ٦ صـ٣٠٣.

(٤) انظر: شرح السيرافي جـ٦ صـ٣٠٣ ـ ٣٠٤، والأصول جـ٢ صـ٦٢٥ (الرسالة المخطوطة والمخصص جـ١٣ صـ٢٨٩، والرضي على الشافية جـ٢ صـ٣٤٩.

(٥) في «ب» و «ر» و «ق» : أنه

(٦) في «ب» و «ر» و «ق» : وهو.

(٧) انظر: الأصول جـ٢ صـ٦٢٤ ـ ٦٢٥ (الرسالة المخطوطة) ، وشرح السيرافي جـ٦ صـ٣٠٤.

(٨) في «ب» و «ق» : عن حُرَّته.

(٩) زيادة في «ر» .

(١٠) انظر: شرح السيرافي جـ٦ صـ٣٠٤، والمخصص جـ١٣ صـ٢٨٩، والرضي على الشافية جـ٢ صـ٣٤٩.

وقال آخَرُ[1]: هو من سَرَيْتُ.

وهو عند أبي سعيد السيرافي[2] من السِّرّ الذي هو النكاح.

والأَجْوَدُ عندي (في الاشتقاق[3]) ما قاله ابن السراج؛ لأَنَّ السِّرَّ - الذي هو الكتمان - معنى يَخُصُّ السُّرِّيَةَ دون غيرها، وأما السُّرور والسِّرُّ - الذي هو النكاح، وركوب السَّراة، وغير ذلك مما قيل فيها - فتشترك فيه الزوجة، والسُّرِّيَّة، وليست إحداهما بهذه التسمية أَوْلَى (من[4] الأخرى).

وأبْدِلَت الياءُ من الحرف المدغم (في[5]) نحو: قِيرَاط؛ ودِينار، والأصل: قِرَّاط، ودِنَّار، فاجتمع التشديد والكسر، وهُمَا يُسْتَثْقَلاَن فَأُبْدِلَ مِنَ الحَرْفِ الأَوَّل مِنهُما ياءٌ، والدليل على أنَّ أَصْلَه التشديدُ: أنَّك تقول في الجمع: قَرارِيطُ، ودَنَانيرُ فيرجع إلى أصله؛ لأَنَّك فتحْتَ الأَول، وفَصَلْتَ بين الحرفين المشَدَّدَيْن بالألف فزال الاستثقالُ، ورَجَعَ إلى أَصْلِه (الأَوَّل[6])

والإبْدَالُ في هذا الباب غير مُطَّرِدٍ (و[7]) لا يُقَاسُ عَلَيْه، ألاَ ترى أَنَّه لا يُقال في تَحَنَّنْتُ[8]، وتَحَسَّسْتُ: تَحَنَّى[9] وتَحَسَّى؟ فأما قول الشاعر[10]:

---

(١) في الأصل وفي «ر» : وقال غيره.

(٢) انظر: شرح السيرافي جـ٦ صـ٢٠٤.

(٣) ما بين الحاصرتين مؤخر في «ر» إلى ما بعد قوله: هو الكتمان.

(٤) نقص في «ر» .

(٥) نقص في «ق» .

(٦) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٧) زيادة في «ب» .

(٨) في «ب» : في تَحَبَّبَ وَتَجَسَّسَ.

(٩) في «ب» : تَحَبَّى، وتَجَسَّى.

(١٠) هو رجل من بني يشكر عند سيبويه والشنتمري، ونُسِبَ إلى النَّمِر بن تَوْلَب، وإلى أبي كاهل اليشكري. =

لَهَــا أَشَــارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُه   مِنَ الثَّعَــالِي وَوَخْـزٌ مِنْ أَرَانِيهَــا

فَأَبْدَل من الباء في الكلمتين الياءَ؛ لأَنَّه لو تَرَكَ البـاءَ للزمـه أَن يحركهـا، ولو حَرَّكها لانْكَسَرَ الشِّعْرُ، فأَبْـدَلَ منهـا حرفـا لا يُحَرَّكُ في مثل موضعـه وهو الياء، وشبّهه بِتَظَنَّيْتُ؛ لأَنَّ حـاجـة هـذا إلى إقـامـة الوزن مع صحـة الإعراب كحاجة من قال: تَظَنَّنْتُ[1] إلى التخفيف، ومِثْلُ (ذلك)[2] قول الآخر[3]:

وَمَنْهَـلٌ[4] ليس بـــه حَــوازِقُ   وَلِضَفَــادِي جَمِّــه نَقَــانِـقُ

أراد: (و[2]) لِضَفَادِعِ جَمِّه، فَأَبْدَلَ كَما قُلْنَا، وهذا البَـدَلُ مِنْ ضَرُورَة الشِّعْرِ، لا يجوز مثله في الكلام البتة.

= وهو من شواهد سيبويه جـ١ صـ٣٤٤، وانظر: مجالس ثعلب صـ٢٢٩، وابن يعيش جـ١٠ صـ٢٤، ٢٨، والمقرب جـ٢ صـ١٦٩، وشرح شواهد الشافية صـ٤٤٣، والعيني جـ٤ صـ٥٨٣، والهمع جـ١ صـ١٨١، وجـ٢ صـ١٥٧، والدرر جـ١ صـ١٥٧ وجـ٢ صـ٢١٣ واللسان: (رتب) و (تمر)، و (شرر) . الأشارير: جمع إشْرَارة وهي القطعة من اللحم تُقَدَّدُ للادخار، وتتمره: تقدده، والوخز: الشيء القليل، أو الشيء بعد الشيء، أو هو الشيء القليل بين ظهراني الكثير، والضمير في «لها» : يعود إلى العُقَاب التي يصفها.

(١) في الأصل، و «ر» و «ق» : تظنيت.

(٢) زيادة في «ر».

(٣) قال الشنتمري ويقال: «هو مصنوع لخلف الأحمر» .

(٤) في «ب» و «ق» : وبلدة ليس بها... ولضفادى جمها... وفي «ر» : ومنها ليس له...

وهو من شواهد سيبويه جـ١ صـ٣٤٤، وانظر: المقتضب جـ١ صـ ٢٤٧، والمقرب جـ٢ صـ١٧١ وشرح شواهد الشافية صـ٤٤١، والهمع جـ٢ صـ١٥٧، والدرر جـ٢ صـ٢١٣، وقد ذكر صاحب معجم شواهد العربية صـ٥٠٧ أنه ليس في اللسان بيد أني وجدت فيه في (ضفدع) :

ولضفادي جمه نقانق

ويبدو أنه لم يجده في (ضفد) أو (نقق) فأطلق القول بعدم وجوده في اللسان والمنهل: المورد، والحوازق: الجماعات مفردها حازقة أو حزيقة، والجم: معظم الماء، والنقانق: أصوات الضفادع، واحدها: نقنقة.

فصل: وأمّا إبدالها من الهاء ففي: دَهْدَيْتُ[1] الْحَجَرَ، والأَصْلُ: دَهْدَهْتُ؛ لأَنَّ الهاءُ تُشْبِهُ الأَلِفَ في الخفاء، أَلاَ ترى أَنَّه (قد[2]) تُبَيَّنُ بالأَلف الحركةُ في الوقف كما تُبَيَّنُ بالهاء؟ وذَلِك في: أنا[3]، إذا وقَفْتَ زدت الألفَ؛ لبيان الحركة، وإذا وصلت حذفت الأَلِفَ.

ومنهم من يقول: أَنَه[4]، وكذلك: حَيَّهَلْ، إذا وقَفْتَ تُبَيِّنُ حركةَ اللام (بالأَلف[5]) فتقول: حَيَّهَلا، ومنهم مَنْ يُبيِّنُها بالهَاء فيقول: حَيَّهَلَهْ[6]، فَلَمَّا تناسَبَتْ الألفُ والهاءُ في هذا، وكانتا[7] من مخرج وَاحد أُبْدِلَتْ الياءُ[8] منها كما أُبْدِلَتْ من الألف في حَاحَيْتُ، وعَاعَيْتُ؛ لاتّفَاقِ وَزْنِ الفعل، وموقع البدل والمصدر؛ لأَنَّ المصدرَ من دَهْدَيْتُ: دَهْدَاةٌ، ودَهْدَاءٌ كما كان من (بناء[9]) حَاحَى، وعَاعَى[10]: حَاحَاةٌ، وحَيْحَاءٌ، وعَاعَاةٌ، وعَيْعَاءٌ.

وقد يجوز أن يكون إبدال الياء (هٰهنا[11]) من الهاء كراهيةَ التضعيف كما

---

(١) دَهْدَيْتُ: دَحْرَجْتُ، وانظر: المنصف جـ٢ صـ١٧٥ ـ ١٧٦ وجـ٣ صـ٧٧، واللسان: (دهده)

(٢) نقص في «ب» و «ق» .

(٣) في «ر» : وذلك أنك إذا وقفت على قولك: أنا زدت...

(٤) وهي لغة طيء. انظر: الرضي على الشافية جـ٢ صـ٢٨٩، ٢٩٤.

(٥) نقص في «ب».

(٦) انظر الرضي على الشافية جـ٢ صـ٢٩٤.

(٧) في «ق» : وكانت.

(٨) في الأصل : أبدلت الهاء.

(٩) نقص في «ب» و «ر» و«ق».

(١٠) في «ب» : كما كان من ذينك : حاحاة.

(١١) زيادة في «ر» .

كان ذلك في باب: تَظَنَّيْتُ[1]، وهو على كل حال شاذ ليس بمطرد.

فصل: وأَمَّا إِبْدالها[2] من الهمزة فهو إذا كانت الهمزةُ ساكنة وقَبْلَها كسرة، نحو ذِئْب، وبِئْر / وجِئْتُ فإذا خَفَّفْتَ الهمزة جَعَلْتَها ياءً فَقُلْتَ: بِيرٌ [١٢٧ / ب] وذِيب، وجيتُ، بياء ساكنة.

(١) في «ق» : تظننت.

(٢) في «ق» : وأما إبدال الياء من الهمزة.

بَابُ إِبْدَال الواوِ

الواوُ تُبْدَلُ من الياء، ومن الألف، ومن الهمزة.

فَأَمَّا إبدالُها من الياء: فيكون فاء، وعينا، ولاما.

فأَمَّا إبْدالها فاء فقولك: مُوقِن، ومُوسِر، والأصل: مُيْقِن، ومُيْسِر؛ لأَنَّه من أَيْقَنْتُ، وأَيْسَرْتُ فقُلِبَتْ واواً؛ لسكونها وانضام ما قبلها، وكذلك كل ياء سَكَنَتْ وانضمَّ ما قبلها تُقْلَبُ وَاواً؛ لأَن الواوَ في هذا الموضع أَخَفُّ من الياء؛ إذْ الخروجُ من الضَّمَّةِ إلى الياء أَثْقَلُ من (الخروج[1] إلى) الواو - وإنْ كانت الياءُ في نفسها أَخَفَّ من الواو - فلذلك عُدِلَ مِن الأخف إلى الأثقل؛ لأَنَّ الأَثقلَ في هذا الموضع أَخَفُّ.

فإن انفتحت الميم عادت الياء فقلت: مَيَاسِيرُ[2] ومَيَاقِينُ؛ لأَنَّ العِلَّة التي قَلَبَتْها واواً قد زالت.

وأَمَّا إبدالها عَيْنا: ففي فُعْلَى إذا كانت العين يَاءً، وكانت اسْماً (فإنَّها[1]) تُقْلَبُ واواً نحو: الكُوسى[3] والطُّوبَى، وهما فُعْلَى من الكَيَسِ[4] والطِّيب والأَصلُ: كُيْسَى، وطُيْبَى، قلبوها واوا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها.

وإذا كانت فُعْلَى صفةً وكانت عينُها ياءً كُسِرَ أَوَّلُ[5] فُعْلى؛ لتصحَّ الياءُ

---

(١) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٢) في الأصل: مياسر، ومياقن.

(٣) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٣٧١.

(٤) والكيس: الخفة والتوقد.

(٥) في «ق» : كسر أولها.

كقولك: امرأةٌ حِيكى وهي من: حَاكَتْ في مِشْيَتِها تَحِيكُ[1] حيَكاناً، و ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَى[2]﴾ من ضَازَهُ يَضِيزُه.

وإنما فعلوا ذلك؛ ليفرقوا بين الاسم والصفة، وكانت الصِّفةُ أَوْلى بالياء؛ لأنَّ الصفة أثقل من الاسم، والياءُ أَخَفُّ من الواو، فأَجْرُوا الاسْمَ على الواو والضَّمة، والصِّفَةَ على الياء والكسرة ليعْتَدِل الكلامُ فيكون الأثقلُ للأَخَفِّ، والأَخَفُّ للأَثقلِ، كما قَلَبُوا الواوَ في الجمع ياء؛ لأَن الجمع أثقل.

والدليل على أَنَّ ضِيزَى وحِيكَى فُعْلى بضم الفاء وإنما كَسَرُوا أَوَّلَه لما ذكرنا من الفرق بين الاسم والصفة: أنه ليس في الكلام[3] صفة على فِعْلى.

وإنْ كان المثال على فَعْلى - بفتح الفاء وسكون العين - وكانت العين منه واوا أو ياء لم يُعَلّ ولم تُقْلب؛ لأنها ساكنتان وقبلها فتحة نحو: فَوْضَى[3]، وامرأة جَوْعى[4] وغَيْرَى؛ لأن الواو والياء في هذا لَيْسَتَا في موضع حركة، وإنما تقلِبُ الفتحةُ الواوَ والياءَ إذا كانتا في موضع حركة، فَأَمَّا إذا كانتا ساكنتين وموضعهما ليس موضع حركة فلا تَقْلِبُ[5] الواوَ إلاَّ كَسْرَةٌ ما قبلها ولا الياء إلا ضمَّةٌ ما قبلها كما قدمنا ذكره.

وأمَّا إبدال الواو من الياء لاما: ففي فَعْلَى إذا كان اسْماً نحو: شَرْوى[6] وتَقْوى، وأَصْلُها الياء؛ لأَنَّ شَرْوى من شَرَيْتُ ومعناه المِثْلُ تقول: هَذَا شَرْوى هذا، أيْ مِثْلُهُ، وتقوى من وَقَيْتُ.

---

(١) في الأصل: حياكا.

(٢) من الآية ٢٢ من سورة النَّجْم.

(٣) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٣٧١.

(٤) في الأصل: جرعى.

(٥) في «ر» : وإنما تنقلب، وفي «ب» و «ق» : وإنما الفتحة تعل الواو والياء.

(٦) في «ر» : فلا تنقلب الواو إلا لكسرة ما قبلها.

فإنْ كان فَعْلى صفةً لم تُقْلَب الياءُ واواً نحو: خَزْيا وصَدْيَا، تأنيث خَزْيَان وصَدْيَان.

وتُبَدل الواو منها[1] لاما في النسب (إلى[2]) ما كان على فَعِلٍ من بنات الياء نحو قولك في النسب إلى عَمٍ: عَمَوِيّ، وأصْلُه من الياء لقولك في المؤنث عَمْيَاء فنقلْتَه من فَعِلٍ إلى فَعَلٍ فصارَ عَمىً مثل عَصاً، قلبْتَ الألفَ واواً؛ استثقالاً للياءات والكَسَرات؛ لأَنهم ينقلون فَعِلا من الصحيح إلى فَعَلٍ (إذا[3]) أرادوا النسب إليه كقولك في النسب إلى نَمِرٍ: نَمَرِيّ، فِرَاراً من الكسرتين المتواليتين / قبل الياء، فإذا استثقلوا كسرتين متواليتين فَهُم للياءات والكَسَرَات [١٢٨ / أ] أشد استثقالاً، فنقلوا فَعِلاً إلى فَعَل؛ ليجدوا طريقا إلى الخِفَّةِ بقلب إحدى الياءات واواً.

وتُبْدَلِ (الواوُ[3]) من الياء في فُتُوٍّ وفِتْوَةٍ، وذلك شاذٌ[4]، وأصله الياء؛ لأنك تقول: فَتىً، وفِتْيانٌ، وفِتْيَة.

وكان حكم فُتُوٍّ أن يكون على فُتِيٍّ؛ لأَنَّ ما كان من الجمع على هذا المثال فإن واوَهُ تُقْلَب ياءً نحو: عُصِيٍّ، وَجُثِيٍّ[5]، وقد ذكرنا علّته[6]، فإذا كان أصله الياء كان أولى أن يثبتَ على أصله ولا يُقْلَبَ إلى ما هو أثقل منه.

---

(١) في الأصل و «ق» : منهما.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٤) في كتاب سيبويه جـ٢ صـ٣١٤ ـ ٣١٥: «وتبدل مكان الياء في فُتُوّ، وفِتْوَة، تريد جمع الفتيان، وذلك قليل كما أبدلوا الياء مكان الواو في عُتِيّ، وعُصِيّ، ونحوهما» .

(٥) في الأصل: وفُتِيّ.

(٦) انظر: صـ٨٢٧ فيما سبق من التبصرة.

وَأَمَّا فُتُوَّةٌ فكان ينبغي أَيْضاً أن يجيءَ على فُتُيَّةٍ، ولكنهم قلبوا الياءَ واواً؛ لأَنَّ أكثرَ ما يجيءُ من المصادر على فُعُولَة يكون من ذوات الواو نحو: الأُبُوَّة، والأُخُوَّة فحملوا الياءَ على الواو؛ لأن البابَ[1] للواو كما قالوا: الشِّكَايَةَ، وأَصْلُه الواو؛ لأنه من شَكَا يَشْكُو، وكان ينبغي أَنْ يُقَالَ: الشِّكَاوَة، ولكنهم حَمَلُوا الشِّكَايَةَ على ذوات الياء؛ لأنَّ فِعَالَةً من المصادر لذوات الياء نحو: الوِلاَيَة، والسِّعَايَة[2]، والوِشَايَة فحملوها على ما كان أغلب على الباب[3].

فصل: وأَمَّا إبدالُهَا من الأَلف: ففي فُوعِلَ نحو: ضُورِبَ، وبُويِعَ، وَتُفُوعِلَ نحو: تُضُورِبَ وتُبُويِعَ، والأصل: بَايَعَ، وضَارَبَ، وتَضَارَبَ، وَتَبَايَعَ، فإذا جَعَلْتَه لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله ضَمَمْتَ أَوَّلَه فانْقَلَبَت الأَلِفُ واواً.

فإن قال قائل: فَلِمَ لَمْ تقلبوا الواو في: بُويِعَ، وسُوِيرَ[4] ياءً وتُدْغِموها في الياء التي بعدها، وقد اجتمعت الواو والياء[5] والأول منها ساكن كما فعلتم في طَيٍّ ولَيٍّ؟ قيل له: الواو ههُنا في نية الألف، والأَلف لا تُدْغَمُ، ولا يُدْغَمُ فيها؛ فلذلك لم تُبْدَلْ الواوُ ياءً للادغام ههُنا .

وتُبْدَلُ أَلِفُ فاعل في التصغير واوا نحو: ضُوَيْرِب، وكُوَيْتِبٌ، (و[6]) الأصل: كَاتِبٌ وَضَارِبٌ، فإذا ضَمَمْتَ أَوَّلَه للتصغير انْقَلَبَتْ إلى الواو.

---

(١) في «ر» : لأن الواو أغلب على الباب.

(٢) السِّعَايَةُ هي عمل القائم على الصدقات الذي يأخذ من الأغنياء ويردها في الفقراء.

(٣) في «ق» : على الواو.

(٤) في كتاب سيبويه جـ٢ صـ٣٧٣: «وسألت الخليل عن سوير، وبويع ما يمنعهم أن يقلبوا الواو ياء؟ فقال: لأن هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل، وإنما صارت للضمة حين قلت: فوعل، ألا ترى أنك تقول: ساير ويساير فلا تكون فيها الواو، وكذلك تفوعل نحو: تبويع، لأن الواو ليست بلازمة وإنما الأصل الألف» .

(٥) في «ر» و «ق» : وقد اجتمعت الواو والياء في بويع.

(٦) زيادة في «ر» .

وتقلب أيضاً في ضَوارِبَ، وقَوَاتِلَ؛ حَمْلاً على التصغير؛ لأن الجمع فرع والتصغير فرع؛ ولأنهما يجتمعان في أشياءَ:

منها أن ياءَ التصغير[1] تُزَادُ ثَالِثَةً، ويُكْسَرُ ما بعدها كما تُزَادُ[2] ألفُ الجمع ثَالِثَةً، ويُكْسَر ما بعدها في (نحو[3]) ضَوَارِبَ وَمَسَاجِدَ، وضُوَيْرِبٍ ومُسَيْجِدٍ.

ومنها أن التصغير يُحْمَل على الجمع فيما كان في آخره ألف ونون نحو: وَرَشَان[4] وسِرْحان، وسُلْطَان، (و[5]) (تقول في[6]) التصغير: وُرَيْشِين، وسُرَيْحِين، وسُلَيْطِين؛ لقولهم في الجمع: وَرَاشِينُ، وسَرَاحِينُ، (وَسَلاَطِينُ[7]) ولو لم يجمع على فَعَالِينَ لم يكن تصغيره أيْضاً على فُعَيْلين، كقولك في تصغير عُثْمَانَ: عُثَيْمَان، ولا تقول: عُثَيْمِينَ؛ لأنه لا يُجْمَع على عَثَامِينَ، فَلا تِّفَاقِ التصغير والجمع في هذه الأشياء جاز حَمْلُ أَحَدِهِما على الآخر.

وتُبْدَلُ الواو من الألف في: رَحىً، ورَدىً إذا نسبْتَ إليْهما كقولك: رَحَوِيٌّ، وَرَدَوِيٌّ.

وإنما قُلِبت واواً ههُنا[8] ولم تُقْلَبْ ياءً؛ لِئلاً يَجْتَمِعَ (ثلاثُ[8]) ياءات وكَسْرَة[9]، فَعَدَلُوا إلى الواو؛ لأَنَّها أَخَفُّ في هذه المواضع.

---

(١) في الأصل: أن ياء التصغير قد تزاد....

(٢) في «ر» ويكسر ما بعدها كما يفعل بألف التكسير نحو: ضوارب، وفي «ق» : ويكسر ما بعدها في نحو: ضوارب...

(٣) نقص في «ب» .

(٤) الورشان: طائر يشبه الحمامة.

(٥) نقص في الأصل.

(٦) نقص في «ر» و «ق» .

(٧) نقص في «ق» .

(٨) نقص في «ب» و «ق» .

(٩) في «ب» و «ق» : وكسرات.

وتُبْـدَلُ منهـا في الـوقف (في[1]) نحـو قـول بعضهم في أَفْعَى: أَفْعَـوْ، وفي حُبْلى[2]: حُبْلَوْ.

وإنما فَعَلُوا ذلـك؛ لأَنَّ الأَلِف خَفِيَّـةٌ في الوقف، وقـد ذكرنـا[3] أَنَّ بعضهم يقلبها ياء.

فصل: وأَمَّا إبدالها / من الهمزة ففي خمسة مواضع: [١٢٨ / ب]

أحدها: أن تكون الهمزةُ ساكنةً (و[1]) قَبْلَها ضَمَّةٌ نحو: جُؤْنـة ، ولُؤْم فـإذا ليَّنْتَها[4] جَعَلْتَهَا واواً فتقول: جُونة ولُوم.

والثاني: أن تكون مفتوحة قَبْلَها ضَمّة نحو: جُؤَن[5]، فـإذا لَيَّنْتَهـا جَعَلْتَهـا واواً، وقد ذكرنا علةَ هذا في باب[6] الْهَمْزِ.

(والثالثُ[7]): أَنْ تُبْدِلَهَا من الهمزة المنقلبـة من ألف التـأنيث في التثنيـة) والنسب، والجمع بـالألف والتـاء كقـولـك في تثنيـة حَمْرَاء، وَنُفَسَـاء: حَمْرَاوَان، ونُفَسَاوَانِ، وفي النسب؛ حَمْرَاوِيّ ونُفَسَاوِيّ، وفي الجمع: حَمْرَاوَات، ونُفَسَاوَات.

والعِلَّـةُ في ذلـك: أَنَّهُمْ لَمَّـا أَخْرَجُوا[8] أَلِفَ التَّـأنيثِ في الـواحـد إلى حرف (لا[9]) يكون علامة للتأنيث وهي الهمزةُ، ثُمَّ احتاجوا إلى قلب هـذه الهمزة في

---

(١) نقص في «ر» و «ق» .

(٢) انظر: سيبويه جـ٢ صـ٢٨٧، ٣١٤، والرضي على الشافية جـ٢ صـ٢٨٦.

(٣) انظر صـ٨٣٣ فيما سبق من التبصرة.

(٤) في «ق» : فإذا بينتها.

(٥) في الأصل جور.

(٦) انظر: صـ٧٣٥ فيما سبق من التبصرة.

(٧) نقص في «ق» .

(٨) في الأصل: لما أحوجوا.

(٩) نقص في «ق» .

التثنية والجمع والنسب للفرق بينها وبين الهمزة الأَصْلِيَّةِ في قُرَّاءٍ ونحوه قلبوها أَيْضاً إلى حرف لا يكون علامةً للتأنيث، وهو الواو، ولم يَقْلِبُوها إلى الياء؛ لأَنَّ الياءَ قد تكون عَلاَمَةً للتأْنيثِ في: تَضْرِبِين ونحوه.

والرابع: أَنْ تُبْدَلَ من الهمزة المنقلبة عن حرف أَصْلِيٍّ نحو همزة كِسَاءٍ وَعَطَاء (و[1]) الهمزة فيهما منقلبة من الواو؛ لأنه من: كَسَوتُ، وَعَطَوْتُ، والأصل: كِسَاوٌ، وَعَطَاوٌ، ولكن الواو قلبت همزة لَمَّا وقعت طرفا بعد ألف.

فإذا ثَنَّيْتَ هذا النحو، أو نَسَبْتَ إليه فالأَجودُ إثباتُ الهمزة على حالها كقولك: كساءان، وعطاءان، وكِسَائِيٌّ وعطَائيٌّ.

ومنهم من يقلبها واوا فيقول: كِسَاوَان وَعَطَاوان وَكِسَاوِيّ، وَعَطَاوِيّ، وإنما جازَ ذلك؛ لأَنهم (إنما[2]) قلبوا الواو في (مثل[3]) هذا همزةً لما ذكرنا من وقوعِها[4] طَرَفاً بعد أَلف، فإذا ثَنَّيْنَاه أَوْ نَسَبْنَا إليه صارت الواو (في[5]) حَشْوِ الكلمة، وصار حَرْفُ الإعراب غَيْرَها، وَخَرَجَتْ (من[6]) أن تكون طرفا فَصَحَّتْ كما تَصِحُّ في طُفَاوَةٍ، وَعَظَايَةٍ؛ لأَنَّ الواو والياء صارتا حَشْواً لِكَلِمَةٍ، وصار حرفُ الإعراب الهاءَ، وإذا حُذِفَتْ الهاءُ اعْتَلَّتْ بانقلابِهَا إلى الهمزة؛ لكونها طرفا فتقول: عَظَاءٌ، وَعَبَاءٌ.

وإنما كان الأَجود من ذلك في قولك: كساءان (و[7]) كسائي ونحو ذلك

---

(١) نقص في «ب» .

(٢) نقص في «ب» و «ق» .

(٣) نقص في الأصل.

(٤) في «ر» : لأنهم إنما قلبوا الواو في هذا همزة لوقوعها طرفا بعد الألف كما ذكرنا.

(٥) نقص في «ر» .

(٦) نقص في الأصل.

(٧) نقص في الأصل .

إثْبَاتُ الهمزة على حالها؛ لأَن التثنية والنسب غَيْرُ لازمين للكلمة كلزوم الهاء لعَظَايَةٍ، وعَبَايَةٍ وَطُفَاوَةٍ، وَسَمَاوَةٍ.

والخامسُ: أَنْ تُبْدَلَ من الهمزة المنقلبة من حرف زائد نحو: عِلْبَاء وحِرْبَاء، الهمزة فيها منقلبةٌ من ياءٍ، والأصْلُ عِلْبَايٌ[1] وحِرْبَايٌ، زيدت الياءُ؛ لالحاقِهِمَا بِسِرْدَاحٍ، وقُلِبَتْ الياءُ همزةً لما ذكرنا.

وإذا ثَنَّيْتَ هذا أو نَسَبْتَ إليه؛ فمنهم من يُقِرُّ الهمزة على[2] حالها فيقول: علباءان وعلبائي، ومنهم مَنْ[2] يقلبُها واواً فيقول: عِلْبَاوان وَعِلْبَاوِي، والقلب في هذا أَجْوَدُ منه في: كِسَاوِيّ وكِسَاوَانِ؛ لأَنَّ الهمزةَ في عِلباء ونحوه منقلبةٌ من حرف زائد، فضارعت همزةَ حَمْرَاءَ ونحوها في أَنَّها منقلبةٌ (من حرف[3] زائد، فاعرفه إن شاء الله) .

---

(١) في الأصل وفي «ق» : والأصل علبائي وجريائي.

(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٣١٤ ـ ٣١٥، والرضي على الشافية جـ٢ صـ٥٥.

(٣) نقص في الأصل.

(باب)[1] إبدالِ التَّاء

التَّاءُ تُبْدَلُ من أربعة أحرف:

الواو، والياء، والدال، والسين.

فَأَمَّا إبدالُهَا من الواو ففي نحو: تُجَاه، وتُرَاث، وتُخَمة، والأصل: وُجَاه، وُرَاث، وَوُخَمَة؛ لأن قولك:/ تُجَاه من الوَجْه، وتُرَاث من وَرِثْتُ، وتُخَمَةٍ من الوَخَم. [١٢٩ / ا]

وإنما أبدلت منها التاء في هذا الموضع؛ لأَن الواوَ في نفسها ثَقيلةٌ، والابتداء بها مُسْتَثْقَلٌ، والضم عليها يزيدها ثقلا، ألا ترى أنها إذا كانت مضْمُومة أَبْدَلُوا منها الهمزة نحو أُجُوه في قولك: وُجُوه، وأُقِّتَتْ في وُقِّتَتْ؟

وأَيْضاً فإنهم لم يزيدوا الواو أَوّلاً في شيء من الكلام (لِثِقَلِهَا)[2]، فلَمَّا اجتمع فيها أسباب[3] الثِّقل كما ذكرنا أَبْدَلُوا منها ماهو أَخَفُّ عليهم.

وكانت التاء أَوْلى؛ لأَنه ليس من مخرج الواو مايصلح أن يُبْدل منها في هذا الموضع، وذلك أن (مِنْ)[2] مخرجها البَاءَ والميم.

فَأَمَّا البَاءَ فلم تصلح أن تكون بدلا منها؛ لأنها ليست من حروف الزيادة، ولا حروف البدل.

وأَمّا المِيمُ فإِنَّهَا تُزادُ في أَوَّلِ الأَسْماء علامةً للفاعلين، والمفعولين نحو: مُكْرِم وَمُعْطٍ، ومُكْرَم، ومُعْطَى، فكرهوا أن يبدلوها من الواو وهي أَوَّلُ الكلمة

---

(١) نقص في «ر».

(٢) نقص في «ق».

(٣) في «ب» و «ر»: فلما اجتمع فيها من أسباب الثقل ماذكرنا.

فَيُتَوَهَّم أنها علامة للفاعلين والمفعولين، وكانت التاءُ أقربَ حروف الزوائـد إِلَيْهَـا فَأُبْدِلَتْ منها لذلك.

وتُبْدَل التاءُ من الواو إذا كانت الواو فاءً في[1] افْتَعَل نحو: (اتَّعَـدَ)[2] واتَّزَنَ والأَصْلُ: اِوْتَعَدَ ، واوْتَزَنَ؛ لأنها من الْوَعْدِ والْوَزْنِ.

وَإنما أبدلوا منها في هذا الموضع؛ لأَنَّ الواوَ لَوْ تُركت على حالهـا لاخْتَلَفَتْ طريقَتُها؛ وذلـك أنـك لو قُلْتَ: اِوْتَعَـدَ، لزمـك أنْ تَقْلِبَ الواوَ يـاءً؛ لسكونهـا وانْكِسَار ما قبلها، وكنت تقول في المستقبل: يَاتَعِـدُ، فتقلبهـا ألفـا، إتْبَـاعـاً لمـا قبلهـا أو تردهـا إلى الواو فتقول: يَوْتَعِـدُ، وفي اسم الفـاعل: مُـوتَعِـدٌ؛ لسكـونهـا وانضام ماقبلها.

فَلَمَّا كانت الواو لاتلزم طريقـة واحـدة لمـا ذكرنـا وجب قلبهـا إلى حرف يلزم طريقة واحدة، (وكانت[3] التاء أولى) لما ذكرنا.

وتُبْدَلُ منها في: أَتْلَجَ، والأَصل: أَوْلَجَ، وفي تَوْلَج، وهو فَوْعَلٌ من الْوُلُوج.

وَتُبْدَل منها في القسم في: تَاللهِ، وإنما أبدلوهـا في هـذا الموضع؛ لأنهم أرادوا حرفا يختص بالتعجب في القسم، ولذلك ألزموهـا اسما واحـدا، والواو مُبْهَمَـةٌ في القَسَم تصلح للتعجب ولغير التعجب؛ لأَنَّها تدخل على كل اسم ظاهر يُقْسَم به، فَلَمَّا أَرَادُوا معنى التعجب في القسم عدلوا إلى حرف يُبْدل من الواو كثيرا، وهي التاء لما ذكرنا من مناسبتها[4] لها.

فصل: وأَمَّا إبدالها من الياء ففي افتعل إذا كان فاء الفعل منه ياء نحو: افْتَعَل

---

(١) في «ب»: فاء الفعل في افتعل.

(٢) بياض في «ق».

(٣) نقص في «ب».

(٤) في «ق»: من مشابهتها لها.

من يَبِسَ[1]، تقول: (اتَّبَسَ، ومن[2] يَئِسَ تقول: اتَّأَسَ) وكذلك افتعل من اليُسْر: اتَّسَرَ.

والعلة في هذا كالعلة في إبدالها من اتَّعَدَ؛ لأنه لو تُرِكَتْ الياءُ لقيل في الماضي: إيتَأس إيتِئاساً، وفي المستقبل: يَيْتَئِسُ وياتَئِسُ (وياتَسِرُ)[3] وفي اسم الفاعل: مُوتَئِس (ومُوتَبِس[2] وَمُوتَسِر)، فَلَمَّا لَمْ تلزم طريقة واحدة أبدِلَت كما أبدِلَت الواو.

ومن أهل الحجاز من يلزم الأصل في[4] الواو والياء، ولايَحْفِل باختلاف طريقة هذا الفعل في تصاريفه فيقول: إيتَعَدَ ياتَعِدُ، وهو مُوتَعِدٌ، وكذلك الياءُ تقول: ايتَأَسَ ياتَئِس وهو مُوتَئِس.

[١٢٩ / ب] وأما قولهم: أَسْنَتْنَا إذا أصابتهم السَّنَةُ بالقحْط فوقع في بعض نسخ كتاب سيبويه أن التَّاءَ بَدَلٌ من الياء، وفي بعضها أنها بدل من الواو، وكلاهما جائزان[5].

أما إبدالها من الواو: فلأن الواو هي الأصل، وذلك أن أصل سَنَةٍ: سَنَوَةٌ،

---

(١) في «ب» و «ر»: نحو افتعل من يَئِسَ ويبس.

(٢) نقص في «ق».

(٣) نقص في الأصْل.

(٤) في كتاب سيبويه جـ٢ ص٢٥٧: «وأما ناس من العرب فانهم جعلوها بمنزلة واو «قال» فجعلوها تابعة حيث كانت ساكنة كسكونها وهي معتلة، فقالوا: ايتعد كما قالوا: قيل، وقالوا: ياتعد كما قالوا: قال، وقالوا: موتعد كما قالوا: قُول» وانظر: الرضي على الشافية جـ٣ ص٨٣.

(٥) في شرح السيرافي جـ٥ ص٧٤٤ ـ ٧٤٥: «قال ـ أي سيبويه ـ: وقد أبدلوا التاء من الياء إذا كانت لاماً، وفي بعض النسخ من الواو إذا كانت لاماً، وذلك قولهم: أَسْنَتُوا إذا أصابهم القحط والسنة، وكان ينبغي أن يكون أَسْنَى القوم؛ يَسْنُون؛ لأنه أَفْعَلَ من سَنَةٍ، وأصلها ـ على هذه اللغة ـ سَنَوَةٌ، ألا ترى أنه يقال: سنة وسنوات؟ ولكنهم قلبوا منها تاء فرقاً بين معنيين، وذلك أنه يقال: أسنى القوم يسنون إذا أتى الحول عليهم وهو السنة، فإذا أصابتهم السنة ـ وهي السنة الشديدة ـ قالوا: أسنتوا؛ لأنهم لو قالوا: أسنوا في القحط والسنة الجدبة لالتبس بحلول السنة عليهم».

ألا ترى أنه يُقال من الجمع سنوات؟ فإذا قيل: أَسْنَتَ فالتاء بدل من الواو على هذا التأويل.

وَ (أمّا)[1] إذا قيل: إن التاءَ بدلٌ من الياء في أَسْنَتْنَا؛ فلأن الثلاثي إذا بُنِيَ منه[2] فِعْل على أربعة أَحْرُف فصاعدا صار الواو فيه ياء كقولك: أَغْزَيْنَا، وأصلُه (من)[3] الغزو.

والأصل في أَسْنَتْنَا ـ على هذا ـ أَسْنَيْنَا، ثم أُبْدِلَ من الياء تاء للفرق بين قولهم: أَسْنَيْنَا إذا دَخَلْنَا في السنة كما يُقال: أَشْهَرْنا إذا دَخَلْنَا في الشَّهْر وبين قولهم: أَسْنَتْنَا إذا أصابَتْهُم السنة، فلو لم يقلبوا الياء تاء لم يفرقوا بين المعنيين، إذ الفعلان جميعا على أَفْعَلَ، والواو إذا كانت لاماً انْقَلَبَتْ في أَفْعَل ياءً؛ فلذلك أبدلوا التاء من الياء (والواو)[3] (على التأويل[4] الذي ذكرنا).

فصل: وأَمَّا إبدالُهَا من الدال والسين: ففي سِتٌّ، وسِتَّةٍ، والأصْل سِدْسٌ وسِدْسَةٌ، والدليل على هذا أنك تقول في التصغير: سُدَيْسَةٌ، والتصغير يرد الأشياءَ إلى أصلها.

وتقول: سَدِيسٌ[5] وأَسْدَاسٌ، وسَادِسٌ[6]، وتقول في أظماء الإبل: سِدْس، كما تقول: خِمْسٌ، فَلَمّا كان سائر التصاريف في هذه الكلمة بالدال والسين علمنا أَنَّ

---

(١) زيادة في «ب» و «ر».

(٢) في الموضع السابق من شرح السيرافي «وأما اختلاف النسخ في الواو والياء فهو محتمل، وذلك أن الأصل في الكلمة الواو، لأنها سنوة، فإذا قال: التاء منقلبة من الواو على هذا التأويل فهو وجه، وهذه الكلمة ـ وان كان أصلها الواو ـ فانها تنقلب ياء في الفعل لانها قد وقعت رابعة، والواو إذا وقعت رابعة في الفعل انقلبت ياء فجاز أن يقال: ان التاء متقلبة من الياء على هذا.

(٣) نقص في الأصل.

(٤) زيادة في «ر».

(٥) في «ب»: وتقول: سدس.

(٦) في «ق»: وأساديس.

الأصل في سِتٌّ وسِتَّةٍ الدال والسين، وإنما أُبْدلتْ التاء من السين؛ لأَنَّ السين كانت مجاورةً للدال، وهما مختلفان في المخرج والجنس؛ لأن الدال حرف مجهور، والسين حرف مهموس، فأُبْدِلَ منه حرف يوافقه في الهمس، ويوافق الدال في المخرج، وهو التاء، ثم قُلِبَتْ الدال تاءً، وأُدْغِمَتْ في التاء (التي)[1] بعدها، وليس هذا الإبدال واجبا بل هو شَاذٌّ، ولكنه لما جاء احْتُجّ له.

---

(١) زيادة في «ر».

(بَابُ)[1] إِبْدال الدَّال

الدَّالُ تُبْدَلُ من التَّاء في افْتَعَل إذا كان فاء الفعل منه زَاياً أَوْ دَالاً أو ذَالاً نحو: افْتَعَل من الزَّجْرِ، تقول: اِزْدَجَرَ، ومن الذِّكر: ادَّكَر، ومن الدَّلَج[2]: ادَّلج، وهذا الإبْدَالُ يَطَّرِد.

وإنما وجب ذلك؛ لأن الزاي والدال مجْهُورَان، والتاءُ مهموسةٌ فاستثقلوامجاورة المهموس للمهجور، فأبدلوا من التاء حرفا من مَخْرَجِه مجهورا وهو الدال؛ ليَخِفَّ عليهم النطق به.

والأصل في ازْدَجَرَ: ازْتَجَرَ، وفي ادَّكَرَ: اذْتَكَرَ، وفي ادَّلَجَ: ادْتَلَجَ، فأبدلوا التَّاءَ دَالاً لِمَا ذَكَرْنا، ثم أَدْغَمُوا الدَّال والذَّال فيها.

ولم يجز في الزاي الإدغام؛ لأن الزاي حرف من حروف الصفير فلو أُدْغِمت لذهب صفيرُها، وستقف على مايُدْغِمون من الحروف[3]، ومالا يدغمون في باب الإدْغَام إن شاء الله.

ويجوز في ادَّكر وجهان (بعد قلب التاء[4] دالا[5]):

أحدهما: أَن تَقْلِبَ الذَّالَ[6] دالاً وتُدْغِمَها في الدال التي بعدها، وهذا شرط

---

(١) نقص في «ر».

(٢) في «ب» و «ق»: ومن دلج أدلج.

(٣) انظر ص ٩٣٣ ـ ٩٣٤ فيما يأتي من التبصرة.

(٤) نقص في الأصل.

(٥) في «ب»: بعد قلب الدّال تاءً.

(٦) في الأصل: أن تقلب التاء دالا.

الإدغام؛ لأنهم يقلبون الحرفَ الأَوّل إلى جنس الثاني ثم يُدغمونه فيه.

والوجه الثاني: أَنْ تَقْلِبَ الدَّالَ ذَالاً وتُدْغِم، فيكون اللفظ به ذالاً.

وإنما جاز قلب الثاني إلى جنس الأول؛ لأَن الأَوّلَ أصْليٌّ، والثاني زائد، وكرهوا إدغامَ الأَصْليِّ في الزائد، فقلبوا الزائد إلى جنس الأَصْلِيِّ[1] وأدغموا لما [١٣٠ / ا] ذكرنا، فاعرف ذلك إن شاء الله.

---

(١) في «ر»: فيكون هذا إدْغام الأصل في الزائد.

بَابُ إِبْدَال الطَّاء

الطَّاءُ تُبدل من التاء في افْتَعَل إذا كان فـاء الفعل منـه حرفـا من حروف الإطبـاق كقـولـك في افْتَعَـل من الصبر: اصْطَبَرَ، ومن الضَّرب: اضْطَرَبَ، ومن الظُّلم: اظْطَلَمَ، ومن الطَّلب: اطَّلَبَ، وكان الأَصــل: اصْتَبَر، واضْتَرب، واظْتَلَمَ، واطْتَلبَ، إلا أن هذه الحروفَ مُطْبَقَةٌ مُسْتَعْلِيَـةٌ، والتـاءُ ليس فيهـا إطبـاق ولا اسْتِعْلاَء، فأبدلوا من مخرجها حرفا فيه إطباق واسْتِعْلاَءٌ (وهو[1] الطاء)؛ ليشاكلَ ماقَبله.

ويجـوز في اصْطَبَر الإدْغـام، (وهـو)[2] أن تَقْلب الحرفَ الـزائــد إلى جنس الأَوَّل؛ لأَنه أَصْليٌّ فتقول: اصَّبَرَ، ولا يجوز إدْغـامُ الصَّـادِ في الطَّـاء؛ لأن الصَّـاد من حروف الصفير، والإدغام يُذْهِبُ الصفيرَ.

وكذلك يجوز[3] اضْطَرَبَ واضَّرَب على ماذكرنـا، ولا يجوز إدْغـام الضَّـاد؛ لأَنَّ فيها استطالة تَذْهَبُ بالإِدْغام.

ويجوز في اظْطَلَم ثلاثة أوجه:

أحدها: هذا الذي ذكرنا.

والثاني: أن تُدْغِمَ الظَّاءَ في الطاء فتقول: اطَّلَمَ.

والثالث: أَنْ تَقْلِبَ الطاءَ إلى جنس الأول فتقول: اظَّلَمَ.

---

(١) نقص في الأصل و «ب».

(٢) نقص في «ق». وفي «ب». و «ر» بأن تقلب.

(٣) في الأصل: ولذلك لايجوز في: اضطرب اطرب على مـاذكرنـا، وفي «ر» و «ق»: وكـذلـك يجوز في اضطرب اضرب على ماذكرنا.

وتُبْدَلُ الطاءُ أيضـا من تـاء فَعَلْت إذا كان لام الفعل حرفَ إطبـاق، وهي لغـةٌ لبعض بني[1] تميم، وذلـك قولـك: فَحَصْـطُ بِرِجْلي، والأصـل: فَحَصْتُ (برجلي)[2] وأنشدوا لِعَلْقَمَةَ[3]:

وَفِي كُـلِّ حَيٍّ قَـدْ خَبَـطٌ بنعْمَـةٍ فَحُـقَّ لشـأْسٍ من نَـدَاكَ ذَنُـوبُ

يريد: خبطْتَ، ولَيْسَتْ هذه اللغةُ بالكثيرة.

ووجه هذا: أنهم أَجْرَوْا المنفصل مُجْرَى المتصل؛ لأَنَّ هذه التاء قـد صـارت كأنهـا من حروف الفعـل، ألا ترى أنهم يُسَكِّنُـون (لهـا)[4] لامَ الفعـل؟ فصـارت التاء بمنزلة التاء من افتعل فيما ذكرنا.

---

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٣١٤، والرضي على الشافية جـ٣ ص٢٢٦.

(٢) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٣) انظر: ديوانـه ص٤٨. في الأصل وفي «ق»: خبطت، وهي روايـة في البيت. وهو من شواهـد سيبويـه جـ٢ ص٤٢٢، وانظر: المنصف جـ٢ ص٣٣٢ وأمـالي ابن الشجري جـ٢ ص١٨١، وابن يعيش جـ٥ ص٤٨ وجـ١٠ ص٤٨، ١٥١، وشرح شواهد الشافية ص٤٩٤، والمخصص جـ١٦ ص١٤٠ وجـ١٧ ص١٩، والصحاح واللسـان وتاج العروس (خبط) الخبـط: طلب المعروف، وخبطه بخير أعطاه من غَيْرِ معرفة، وخبـط هنـا معنـاه: أسـديت وأنعمت وأصل الخبـط: ضرب الشجر بالعصا ليقع ورقه فتأكله الإبل فجعل ذلـك للعطـاء، وشـأس: هو شـأس بن عَبْدة أخو علقمـة، وكان الحـارث بن شمر الغـاني قد أسره فخاطبه علقمة بهذا الشعر، والذَّنوب: الدلو المملوءة بالماء.

(٤) نقص في «ر».

(بَابُ)[1] إبدال الهاء

الهاءُ تُبْدل من ثلاثة أحرف: التاء، والهمزة، والياء.

فَأَمَّا إبدالها من التـاء: ففي الوقف على تـاء التـأنيث الـداخلـة على الاسم نحو: طَلْحَـةَ، وشَجَرَةَ، وتَمْرَة[2]؛ إذا وصلْتَ الكـلامَ فهي تـاءٌ، وإذا وقَفْتَ فهي هاء.

وإنما فعلـوا ذلـك للفرق بين الاسم والفعـل، فتركـوا التـاء في الفعـل على حـالهـا في الوصل والوقف، وأبـدلـوهـا (هـاء)[3] في الاسم، وذلـك أن آخر الاسْم أَحْمَلُ للتَّغْيير من آخر الفعل، ألاَ ترى أنّ التنوين[4] يلحقُ آخر الاسم، ويُكْسر لياء النسب، والفعل لايَلْحَقُه (هذا)[5] التغيير؟

والدليل على أن علامـة التـأنيث التـاء دون الهـاء: أنهـا في الفعل (تـاء)[1] لاتتغير، وإذا وصلْتَ الاسم فهي تـاء (أيضـا)[1]، وإنّما تُجْعَلُ هـاءً في الوقف لمـا ذكرنا.

وأَمَّـا إبـدال الهـاء[6] من الهـمـزة فقـولـك: هَرَقْتُ المـاءَ، والأصـل: أَرَقْتُ (الماء)[7]، وكذلك هيَّاكَ في إيَّاكَ.

---

(١) نقص في «ر».

(٢) في «ق»: وحمزة.

(٣) زيادة في «ب».

(٤) في «ق»: التغيير.

(٥) نقص في «ق».

(٦) في «ر» و «ق»: وأما إبدالها من الهمزة.

(٧) زيادة في «ب» و «ر».

قال الشاعر[1]:

فهيَّاكَ والأمرَ الذي إن توسَّعَتْ مَوارِدُه ضَاقَتْ عَلَيْكَ الْمَصَادِر

وتبدل أيضا من ألف الاستفهام، وهي همزة، ولكنها سميت ألفا لأنها تصور بصورة الألف، ويغلب في العبارة عنها ألف الاستفهام وذلك قولك: هَأَنْتَ زَيْدٌ، تريد: أَأَنتَ زَيْدٌ.

[١٣٠ / ب] ومنه قوله جل وعز: ﴿هَأَنْتُم[2] هؤُلاَءِ/ حَاجَجْتُمْ﴾ مثل هَعَنْتُم[3] بتقدير أأنتم.

(و)[4] أنشد سيبويه[5]:

وَأَتَى صَوَاحِبُهَا فَقُلْنَ هَذَا الَّذِي مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا؟

(و)[6] تقديره: اذا الذي، وليس هذا البدلُ بمُطَّرِدٍ، وإنما يُتَّبَعُ من ذلك ماقالوه.

---

(١) هو مضرس بن ربعي، أو طُفَيْل الغنوي، والبيت في زيادات ديوان طفيل ص١٠٢، وهو من شواهد ابن جني في المحتسب جـ١ ص٤٠، وانظر: الإنصاف ص٢١٥، وابن يعيش جـ٨ ص١١٨، وجـ١٠ ص٤٢، واللسان (هيا) وشرح شواهد الشافية ص٤٧٦، وشرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ص١١٥٢.

(٢) الآية ٦٦ من سورة آل عمران.

(٣) قال أبو بكر بن مجاهد في السبعة ص٢٠٧: «وقرأت أنا على قنبل عن ابن كثير: (هأنتم) بهذا اللفظ على وزن هعنتم» وانظر: المحتسب جـ١ ص١٨١، وفي التيسير ص٨٨: «وهو أيضا أحد الأوجه عن ورش من طريق بن الأزرق، ولكنه يسهل الهمزة، وقنبل يحققها» وانظر أيضا: إبراز المعاني ص٢٧١ ـ ٢٧٢ والبحر المحيط جـ٢ ص٤٨٦، والنشر ج ١ ص٤٠٠ ـ ٤٠٢ والإتحاف ص٧١، ٧٢، ٢٠٩.

(٤) زيادة في «ق».

(٥) كذا في جميع النسخ، وليس البيت في كتاب سيبويه.

والبيت لجميل بن معمر وهو في ديوانه ص٢١٨، وقال البغدادي في شرح شواهد الشافية ص ٤٧٧ : « قائله مجهول ، ويشبه أن يكون من شعر عمر بن أبي ربيعة » . هذا وليس البيت في ديوانه ، وهو من شواهد ابن يعيش جـ١٠ ص٤٢، ٤٣، وانظر: رسالة الملائكة ص٩٢، والاقتضاب ص٢٧٣، والمقرب جـ٢ ص١٧٨، والبحر المحيط جـ٢ ص٤٨٦، والنشر جـ١ ص٤٠٢، واللسان، وتاج العروس (ذا).

(٦) نقص في «ب» و «ر».

وَأَمّـا إبـدالُـهَـا من اليـاء: ففي قولـك: هـذِهِ في المـؤَنث، والأَصْـلُ: هـذِي، والدليل على ذلـك أَنّـا رَأَيْنـا اليَـاءَ عَلاَمَـةً للمؤنث (في[1] قولـك): تَقُومينَ، وَلَنْ تَقُومي، ولَمْ نَرَ الهـاء علامـة للمؤنث، وإنمـا تكـون الهـاء بـدلاً من التـاء[2] فيما ذكرناه من الوقف، فَلَمَّا رأيناهُم قد استعملوا الهاءَ والياءَ جميعا في قولك: هَـذه وهَذِي ـ والياءُ قد تكون للتأنيث فيما ذكرنا، وليست الهاءُ للتـأنيث في مَوْضِعٍ ـ علمنا أَنَّ الهاءَ بدلٌ من الياء، وباللهِ التوفيق.

(١) نقص في «ق».

(٢) في الأصل وفي «ق»: من الياء.

(بابُ)[1] إبْدَالِ الميمِ

الميم تُبْـدل من النون السـاكنـة إذا كان بعـدهـا البـاء (في)[2] نحـو: العَنْبَر، (وشَنْبَاء[3])[4]، تَجْعَلُ النونَ في اللفظ ميما.

وإنما وجب ذلـك؛ لأن النون (غُنَّـةٌ)[5] في الخَيْشُوم، وليس لهـا تصرف في الفم إلا أن تتكلف إخراجَها من الفم وتُبَيِّنَها مع[6] حروف الحلق، والبـاء حرف شـديـد لازم لموضعـه، فَبَعُـدَ مـا بين النون والبـاء، وكانت الميم متـوسطـةً بينهما مشابِهَةً للباء، لأنها من مخرجها ومُشَابِهة للنون لما فيهـا من الغُنَّـة فـأبـدلت من النون لذلك، وكذلك كل نون ساكنة بعدها باء تصير في اللفـظ ميما متصلا كان أو منفصلا.

فالمتصل ما ذكرنا، والمنفصل نحو: عَنْ بَكْرٍ، فهذا قياس مطرد.

وتُبْـدَل الميم من الواو في فَمٍ وهـو شـاذ، وأصـل فَمٍ: فَـوْهٌ حُـذفت الهـاء كما حُـذفت لامُ الفعل (من)[7] نحو يَـدٍ، ودَمٍ، وأبـدلت الميم من الـواو؛ ليقـع عليهـا الإعراب فتصح، لأن الواو لا تصح طرفا.

---

(١) نقص في «ر».

(٢) زيادة في «ر».

(٣) نقص في «ق».

(٤) الشنباء: الأنثى البينة الشنب وهو ماء ورقة يجري على الثغر، وقيل: رقة وبرد وعذوبة في الأسنان.

(٥) نقص في الأصل.

(٦) في «ب» و «ر»: من حروف الحلق.

(٧) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

ويـدل على أن أصل فَمٍ: فَوْهٌ قولـك في الجمع: أفـواه، وفي التصغير: فُـوَيْـهٌ؛ لأن الجمع والتصغير يَرُدَّان الأشياءَ إلى أصولها.

وإذا قلت: هذا فُوكَ، لم تُبْدِل من الواو ميما لما لزمْتَـهُ من الإضـافـة، فـإذا أفردت قلت: هذا فَمٌ، وفي التثنية: هذان فَمَان، ورأيت فَمَيْنِ.

ومنهم من يجمع بين البدل والمبدل (منه)[1] فيقول في التثنية: فَمَوَانِ، فـإذا فعل ذلـك لم تكن الميم بـدلا من الواو، ولكن تكون الميم عـوضـا من لام الفعـل المحذوفة.

وعلى هذا قول الفرزدق:

هُمَـا نَفَثَـا فِي فِيَّ مِنْ فَمَـوَيْهِمَـا   عَلَى النَّابِحِ الْعَاوِي أَشَـدّ رِجَـامِ[2]

وهذا الذي ذكرناه من إبدال الميم من الواو مذهب سيبويه[3].

وأما الأخفش[4] فإنَّ الميم عنده بدل من الهاء المحذوفة، والأصل عنـده فَوْهٌ، ثم قُلِبت فصـارَ «فَهْوٌ»، ثم حـذفت الواو، وأبـدلت الميم من الهـاء، (واستـدل على ذلك بأنّ الشاعر لما اضْطُرَّ إلى رَدِّ الذاهب منه رَدَّ الواو نحو مـا أَنْشَـدْنَـاه[5] من قول الفرزدق: فَمَوَيْهِمَا)، كما أن الآخر لما اضْطُرَّ إلى رَدِّ الذاهب من غد قال:

لا تَقْلُـوَاهَـا وادْلُـواهـا دَلْـوَا   إنَّ مـعَ اليـوم أَخَـاهُ غَـدْوَا[6]

ـ الْقَلْوُ: السَّوْقُ الشديد، والدَّلْوُ: سَوْقٌ لَيِّنٌ ـ فَرَدَّ الواوَ الذاهبة من غَدٍ، وكذلـك

---

(١) نقص في «ب».

(٢) هذا الشاهد مكرر، وقد مر الاستشهاد به في باب النداء انظر ص٣٥٦ فيما سبق من التبصرة.

(٣) انظر: الكتاب جـ٢ ص٨٣.

(٤) انظر: شرح السيرافي جـ٥ ص٤٧٩، والرضي على الكافية جـ١ ص٢٩٥ والرضي على الشافية جـ٣ ص٢١٥.

(٥) نقص في الأصل.

(٦) لم أقف على نسبة هذا الرجز الى قائله، وهو من شواهد المبرد في المقتضب جـ٢ ص٢٣٨ وجـ٣ ص١٥٣، وانظر: المنصف جـ١ ص٦٤، وجـ٢ ص١٤٩، وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٣٥، وشرح شواهد الشافية ص٤٤٩، والشذور ص٤٤٤، والمخصص جـ٩ ص٦٠، والصحاح (دلو)، واللسان (دلا)، ومعجم شواهد العربية ص٥٥٨.

الفرزدق لَمَّا رَدَّ الواوَ من «فَمَوَيْهِمَا» عَلِمْنَا أَنَّ الـذاهِبَ (من[1] فمٍ) هُوَ الواوُ؛ لِرَدِّ ([1] الشَّاعِرِ) إِيَّاهُ.

[١٣١ / أ] (وإذا كان الـذاهب[2] هو الـواو) فيجب أنْ تكـون الميم/ بـدلا من الهـاء ، والقولان محتملان، وليْسَ هذا البَدَلُ بِمُطَّرِدٍ على القوليْن جميعاً.

(١) نقص في «ب».

(٢) نقص في «ق

(بَابُ)[1] إِبْدَالِ النُّونِ

النون تُبْدل عند الخليل[2] وسيبويه من الهمزة في فَعْلانَ (فَعْلَى)[3] نحو: سَكْرَانَ وعَطْشَانَ، كان الأَصْلُ عندهما في سَكْرَانَ: سَكْرَاءَ[4]، وفي عَطْشَانَ[5] عَطْشَاءَ؛ فلذلك لم ينصرفْ هذا الضرب في معرفة ولا نكرة، كما أَنَّ حَمْرَاءَ وبَابَها لم ينصرف في معرفة ولا نكرة.

(ومن[6] الدليل على هذا) أن زنة[7] الصَّدْرِ من سَكْرَانَ وبابه كزنة الصدر من حَمْراء ونحوها لأن « سَكْرَ » من سَكْرَانَ على زنة « حَمْرَ » من حَمْرَاءَ، والأَلف والنون في سَكْرَانَ كالأَلف والهمزة في حَمْرَاءَ؛ ولأَنَّ التأنيث لا يَلْحَق سَكْرَانَ، وغَضْبَانَ، لا يُقَال: سَكْرَانَةٌ، و[8] لا غَضْبَانَةٌ، كما لا يَقال: حَمْرَاءَةٌ (ولا)[9] (صَفْرَاءَةٌ)[10] فصار الألف والنون في هذا الباب كألف التأنيث، فهذه علة سيبويه.

---

(١) نقص في «ر».

(٢) انظر: الكتاب جـ٢ ص١٠، ١٠٨، ٣١٤.

(٣) نقص في «ر» و «ق».

(٤) في «ق»: كان الأصل عندهما في سكران سكرى.

(٥) في الأصل وفي «ر»: وفي غضبان غضباء وفي «ق»: وفي غضبان غضبى.

(٦) نقص في «ق».

(٧) هذا الكلام إلى آخر احتجاج أبي العباس الآتي بنصه تقريبا في شرح السيرافي جـ٤ ص٣٢١ وجـ٥ ص٧٥١.

(٨) انظر: المنصف جـ١ ص١٥٧ ـ ١٥٨.

(٩) زيادة في «ق».

(١٠) نقص في «ب».

واحْتَجَّ أبو العبَّاس[1] لـذلـك بـأن قـال: رأيْنَـا العربَ تقول في النسب إلى صنعـاءَ: صَنْعَـانِيٌّ، والى بَهْرَاء: بَهْرَانِيٌّ، فيجعلـون مكان حرف التـأنيث نـونـا، وتقول في جمع نَـدْمَـان: نَـدَامَى، وفي جمع سَكْرَان: سَكَـارَى، كما قـالـوا في جمع صحراء: صحـارَى، فهـذا يـدل على أنّ الألِفَ والنـون في سَكْرَانَ بمنزلـة الألف والهمزة في حَمْرَاءَ.

(١) انظر: المقتضب جـ١ ص٦٤، ٢١٩ ـ ٢٢٠، وجـ٣ ص١٦٧، ٣٣٥، والرضي على الكافيـــة جـ١ ص٦٠، والرضي على الشافية جـ٢ ص٥٨ وجـ٣ ص٢١٨ وابن يعيش جـ١٠ ص٣٦.

(بَابُ)[1] إِبْدَالِ الْجِيمِ

الجيم تبدل من الياء المشددة في الوقف نحو: تَمِيجّ[2]، وعَوْفِجّ في: تَمِيمِيٌّ وعَوْفِيٌّ.

وإنما جاز ذلك؛ لأنَّ الياءَ خَفِيَّةٌ، والوقف يزيدها خفاء مع اجتماع الساكنين، فأبدلوا منها حرفا أَبْيَنَ منها وأَجْلَدَ؛ لأنَّهما جميعا من وسط اللسان، أنشد سيبويه[3]:

خَالي عُوَيْفٌ وأَبُو عَلِجٌ　　　المُطْعِمَانِ الشَّحْمَ بالعَشِجٌ

وبالغداة فِلَقَ البَرْنِجٌ

أراد: أبو عَلِيٌّ، وبالعَشِيٌّ، وفلق البَرْنِيٌّ.

وقد يُبْدِلُونها من الياء الخَفِيفَةِ أيضاً. أَنْشَدَ سيبويه[4]:

---

(١) نقص في «ر».

(٢) في «ب»: نحو: تميج وعربج في: تميي وعربي.

(٣) انظر: الكتاب جـ٣ ص٢٨٨.

ولم أقف على نسبة هذا الرجز إلى قائله، وانظر: شرح السيرافي جـ٥ ص٧٥٠ ـ ٧٥١، وسر الصناعة جـ١ ص١٩٢، والمحتسب جـ١ ص٧٥، والمنصف جـ٢ ص١٧٨، وأمالي القالي جـ٢ ص٧٩، وابن يعيش جـ٩ ص٧٤ وجـ١٠ ص٥٠، والمقرب جـ٢ ص٢٩ وص١٦٤، وشرح شواهد الشافية ص٢١٢ ـ ٢١٣، والعيني جـ٤ ص٥٨٥، والتصريح جـ٢ ص٣٧١، والأشموني جـ٤ ص٣٤٦، والصحاح واللسان وتاج العروس (برن)، والضرائر ص١٥١، ومعجم شواهد العربية ص٤٥٦.
الفلق جمع فلقة بكسر الفاء، وهي ما قطع من التمر تكتله في القفاف والبرني كما في اللسان (برن): «ضرب من التمر أصفر مدور، وهو أجود التمر واحدته برنية».

(٤) كذا في جميع النسخ، وليس الرجز في كتاب سيبويه.

يَـا رَبِّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِـجْ　　　فَلاَ يَـزَالُ شَـاحِـجٌ[1] يَـأْتِيـكَ بِـجْ
أَقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّي وَفْرَتِجْ

يريد: حَجَّتِي، وبِي، وَوَفْرَتِي.

وقد أبدلوها[2] من الألف المبدلة من الياء، قال:

حتى إذَا (ما)[3] أَمْسَجَتْ وأَمْسَجَا[4]

أراد (حتى[5] إذا) أَمْسَتْ[6]، وأَمْسَى، وذلك أَنَّ الأَلِفَ في أَمْسَى مبدلةٌ من يَـاءٍ، والألف ساكنةٌ، فإذا قالَ: أَمْسَتْ[7]، حَـذَفَ الأَلِفَ؛ لسُكونهـا، وسكون التـاء[8]،

---

(١) في الأصل: واشج.

وهذا الرجز أيضا مجهول القائل، وهو من شواهد السيرافي جـ٥ ص٧٥١، وانظر: نوادر أبي زيد ص١٦٤، ومجالس ثعلب ص١٤٣، وسر الصناعة جـ١ ص١٩٣، والمحتسب جـ١ ص٧٥، وابن يعيش جـ١٠ ص٥٠، والمقرب جـ٢ ص١٦٥، وشرح شواهد الشافية ص٢١٥ ـ ٢١٦ والعيني جـ٤ ص٥٧٠، والتصريح جـ٢ ص٣٧١، والهمع جـ١ ص١٧٨، وجـ٢ ص١٥٧ والدرر جـ١ ص١٥٥، وجـ٢ ص٢١٤، والأشموني جـ٤ ص٣٤٦، والضرائر ص١٥٢. شاحج: من شحج البغل أي صوت، والأقمر: الأبيض، والنَّهَّات: النَّهَّاق، ويُنَزِّي: يُحَرِّك، والوفرة: الشعر المجتمع على الرأس، وقيل: ما سال على الأذنين من الشعر، وقيل: الشعر إلى شحمة الأذن.

(٢) في الأصل وفي «ق»: وقد أبدلوا الألف المبدلة من الياء.

(٣) نقص في الأصل و «ر» و «ق».

(٤) نسب هذا الرجز إلى العجاج، وليس في ديوانه المطبوع، وهو من شواهد السيرافي جـ٥ ص٧٥١، وانظر: المحتسب جـ١ ص٧٤، وسر الصناعة جـ١ ص١٩٤، وابن يعيش جـ١٠ ص٥٠، والمقرب جـ٢ ص١٦٥ وشرح شواهد الشافية ص٤٨٦، واللسان وتاج العروس (مسا)، ومعجم شواهد العربية ص٤٥٥. قال البغدادي: «.. وقال أحد شراح أبيات.. الإيضاح للفارسي: قيل: إن هذا الشطر للعجاج، يريد: أمست الأتن، وأمسى البعير، وقيل: أراد أمست النعامة، وأمسى الظليم، ولم أعرف له صلة فأتبين الصحيح من ذلك. انتهى... ولم أقف أنا أيضا على تتمة هذا الرجز وقائله بشيء، والله تعالى أعلم».

(٥) زيادة في «ب» و «ر».

(٦) في «ب»: أمسيت، وأمسيا.

(٧) في «ق»: فإذا قال: أمسيت.

(٨) في الأصل وفي «ق»: وسكون الياء.

فلمّا احتاجَ الشاعرُ إلى تحريك الياء، ولا سبيل إلى ذلك، ـ لأنها إذا تحركت، وانفتح ما قبلها انقلبت ألفا[1] ثم تحذف لالتقاء الساكنين ـ أبدل منها حرفا من مخرجها لا يسقط لالتقاء الساكنين، ولا ينقلب إذا تَحَرَّكَ، وهو مع ذلك شاذ(و)[2] قد رده أَبُو عُمَرَ الجَرْمِيّ»[3]

---

(١) في الأصل: انقلبت ألفا فحركت لالتقاء الساكنين.

(٢) زيادة في «ق».

(٣) قال ابن السراج في الأصول جـ٢ ص٧٥٠ ـ ٧٥١: (الرسالة المخطوطة) «يريد أَمْسَيَتْ، وأَمْسَيَا فهذا كله قبيح، وليس بالمعروف، قال أبو عمر الجرمي: ولو رده إنسان لكان مذهبا، وانظر: شرح السيرافي جـ٥ ص٧٥٠ ـ ٧٥١، هذا ونقل ابن منظور في اللسان جـ٣ ص٢٧ عن أبي زيد ما نقلته عن ابن السراج.

(بَابُ)[1] إِبْدَالِ اللام

اللام تُبْدل من النون؛ لأنَّهما من مخرج واحد، وذلك في تصغير أَصِيلٍ، قالوا: أُصَيْلان، كما قالوا في تصغير عَشِيٍّ: عُشَيَّان، ثم تُبْدَل اللامَ منها فيُقَال: أُصَيْلال، قال النابغةُ[2]:

وقَفْتُ فيها أُصَيْلاَلاً[3] أُسَائِلُها ... عَيَّتْ جَوَاباً ومَا بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

(وهو[4] شاذ)؛ لأنّ أُصَيْلاناً إن كان تصغيرَ أَصيلٍ فَهُوَ كَعُشَيَّان في تصغير عَشِيٍّ فهو شاذ، وإن كان تصغيرَ/ أُصْلان - على أن يكون أُصْلان جمع[5] أصيل مثل: رَغِيفٍ ورُغْفَان - فهو شاذ أَيْضاً؛ لأَنَّ تصغير الجمع يجب أَنْ يكون على لفظ أَقل [١٣١ / ب]

---

(١) نقص في «ر».

(٢) انظر: ديوانه ص٣.

(٣) في الأصل وفي «ر» و«ق»: أصيلانا.

وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٦٤، وانظر: معاني القرآن للفراء جـ١ ص٢٨٨ وص٤٨٠، والمقتضب جـ٤ ص٤١٤، والإنصاف ص١٧٠، ٢٦٩ وابن يعيش جـ٢ ص٨٠، وجـ٩ ص١٤٣، وجـ١٠ ص٤٥، وشرح شواهد الشافية ص٤٨١ والعيني جـ٤ ص٥٧٨، والتصريح جـ٢ ص٣٧١، والهمع جـ١ ص٢٢٣، ٢٢٥، والدرر جـ١ ص١٩١، والأشموني جـ٤ ص٣٤٥.

(٤) نقص في «ق».

(٥) وفيه وجه ثالث وهو: أنه مصغر أصلان، وهو اسم مفرد بمعنى الأصيل مثل: الغفران، والقربان، انظر: الرضي على الشافية جـ٣ ص٢٢٦.

العدد، لا على لفظ أكثره، وأُصْلانٌ[1] (على)[2] لفظ الأكْثَر، ونحن لو أردنا تصغير رُغْفَان لصغرّناهُ على (لفظ)[3] أرْغِفَةٍ، وكُنّا نقول: أُرَيْغِفَة.

فإن لم يكن له جمع على أقل العدد صُغِّر على لفظ واحده ثم جُمِع على ما يستحقه كما قَدَّمْنَا في باب[4] التصغير.

(١) في «ر» و «ق»: وأصيلان.

(٢) نقص في الأصل و «ق».

(٣) زيادة في «ر».

(٤) انظر ص٧٠٢ فيما سبق من التبصرة.

(بَابُ)[1] إِبْدَالِ الصَّادِ والزَّاي

الصاد تبدل من السين في: الصِّراط، والأَصْلُ: السِّراط بالسين، وإنما أُبْدِلت صادا؛ لأَن الطاء مُطْبَقَةٌ مُسْتَعْلِيَةٌ؛ والسين ليست كذلك، فأبدلوا منها حرفا من مخرجها فيه الإِطْبَاقُ والاسْتِعْلاءُ طلبا للمشاكلة.

ومنهم من يطلب المشاكلة بالجهر فيُبْدِلُ السين زاياً؛ لأَنَّ الطاء حرف مجهور، والسين ليس بمجهور، فأبدلوا منها الزّايَ؛ لأَنها من مخرجها وموافقةٌ لها بالصفير، وهي مجهورةٌ ليتشاكل الحرفان، فاعرف ذلك إن شاء اللهُ.

---

(١) نقص في «ر».

بَابُ مَا يَلْحَقُ الأَفْعَالَ الْمُعْتَلَّةَ مِنَ التَّحْوِيلِ والنَّقْلِ

اعلم أن (كُلَّ)[1] ما كان على فَعَل مِمَّا عَيْنُه واو إذا بنيْتَهُ للمتكلم،[2] والمخاطب، والجماعة المؤنث فإنك تنقله من فَعَلْتُ الى فَعُلْتُ نحو: قُلْتُ ، (وَقُلْتَ)[2]، وقُلْن .

وما كان على فَعَل مِمَّا عينه ياء (فإنك)[3] تنقلهُ إلى فَعِلْت نحو: بِعْتُ (وبِعْتَ)[3]، وبِعْنَ.

والأَصل في هذه الأفعال: فَعَلْتُ نحو: قَوَلْتُ[4]، وبَيَعْتُ، ثُم نُقِل ما كان من بنات الواو إلى فَعُلْت، وما كان من بنات الياء إلى فَعِلْتُ ثم حُوِّلَتْ حركةُ العين إلى الفاء، فبقيت العين ساكنة، وبعدها ساكن، فحذفت الواو والياء؛ لالتقاء الساكنين فصار قُلْتُ، وبِعْت.

وإنما وجب تحويل فَعَل من بنات الواو إلى فَعُل، (وتحويل[5] فَعَل من بنات الياء إلى فَعِل)؛ ليصيرا على بناء يمكن الفرق (به)[2] بين بنات الواو وبنات الياء، فَجُعِلت الضَّمَّةُ في بنات الواو؛ لتدل على الواو المحذوفة، والكسرة في بنات الياء؛ لتدل على الياء المحذوفة[6]، كما فرقوا بينهما في المستقبل فألزموا

(١) زيادة في «ب» و «ر».

(٢) نقص في «ق».

(٣) زيادة في «ر».

(٤) في الأصل، وفي «ق»: نحو: قَوَمْت.

(٥) نقص في «ب» وفي الأصل: وتحويل بنات الياء...

(٦) انظر: الرضي على الشافية جـ١ ص٧٨ ـ ٧٩.

يَفْعُلُ بالضم بنات الواو، ويَفْعِل بالكسر بنات الياء نحو (قولك)[1] يقُول، ويبِيع.

وكان فعل المخاطب والمتكلم أولى بالتحويل من فعل الغائب، لأن فعل الغائب لامُه مُتَحَرِّكَةٌ، وفعل المتكلم والمخاطب لا بد من سكون لامه، وإذا سَكَنَتْ لامُه وقبلَه عينُ الفعل ساكنةٌ لِمَا يلحقه من الاعتلال فلا بد من الحذف؛ لالتقاء الساكنين، فلو حذفنا الواو والياء من غير نقل وتحويل لوجب أن نقول: قَلْتُ، وبَعْتُ، فتلتبس بنات الواو ببنات الياء، فَحُوِّلا إلى ما ذكرنا؛ ليزول اللبس.

وكذلك فعل جماعة النساء نحو: قُلْن، وبِعْن يلحقه من الاعتلال والتحويل ما يلحق فَعُلْت، وفَعِلْت؛ لأن لام الفعل تسكن للنون كما تسكن للتاء، فأُجْرِيَ مُجْرَاه فيما ذكرنا.

والدليل على أن قُلْتُ ونحوه أصله فَعَلْت ثم حُوِّل إلى ما وصفنا أنك تقول: قُلْتُه، (وذُقْتُه)[2] فتُعَدِّيه، وفَعُلَ لا يَتَعَدَّى، لا تقول: / كَرُمْتُهُ، ولا ظَرُفْتُهُ، فَلَمَّا رأينا قُلْتُه متعديا علمنا أن أصله غير فَعُلْت، وأنه منقول من فَعَلْت لما ذكرنا من العلة. [١٣٢ / ا]

واعلم أن طُلْت[3] يكون على وجهين:

أحدهما: فَعُلْتُ غيرَ منقول من فَعَلْتُ، والصفة منه طويل مثل ظَرُفَ فهو ظَرِيف، فهذا لا يتعدى إلى مفعول.

---

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في «ر». وفي «ب» و «ق»: ورُمْتُه.

(٣) انظر كتاب سيبويه جـ٢ ص٣٥٩ ـ ٣٦٠.

والثـاني: أن يكون طُلْتُ فَعَلت منقولا من فَعَلت، ويكون معنـاه: غلبتـه في الطول، (وهو[1] مِمّا) يتعدى إلى مفعول، كقولك: طَاوَلَني فطُلْتُـه (أَطُولُـه)[2] أيْ غلبتُه في الطول كما تقول: كَارَمَنِيفكَرَمْتُه (أَكْرُمُه)[3] أي غلبته في الكرم، إلا أن كَرُمته غَيْرُ مُغَيَّر عن كَرَمْت[4]؛ لأنه صحيح غير معتل.

والصفة من طلت بمعنى غلبت: طائل، تقول: زيـد طـائل عمرا أي غـالب (له)[5] في الطول، وعلى هذا قول الشاعر[6]:

إنَّ الفرزدقَ صَخْرَةٌ عــادِيَـــةٌ[7]   طَـالَتْ فـلا تَسْطِيعُهـا[8] الأَوْعَـالا

أَيْ طالت الأوعالَ فَلا[9] تستطيعها.

ويلزم مستقبل: قُلْت ونحوه يَفْعُل بضم العين نحو: يَقُـول؛ لأنـه لَّـا حُـوِّل

---

(١) نقص في «ب».

(٢) زيادة في «ب».

(٣) زيادة في «ب» و «ق».

(٤) في «ب» و «ق»: غير مغير عن فعَلت.

(٥) نقص في الأصل.

(٦) هو ـ كما في الكامل للمبرد ـ رباح بن سنيح الزنجي مولى بني ناجية، وقيل: إن اسمه: سنيح بن رباح، وذكر ابن الأثير في الكامل أنه يلقب شيرزنجي يعني أسد الزنج، وأنه كان أميرا على الزنج إبّان فتنتهم أيـام مصعب بن الزبير انظر: الكامل لابن الأثير جـ٤ ص١٦١، هذا وقد نسبه أبو حيان خطأً إلى الفرزدق انظر جـ٣ ص٢٢٠ من البحر المحيط.

(٧) في «ق» ملومة.

(٨) في «ب» و «ق»: فَلَيْسَ تنالُها.

والبيت من زيـادات المـازني في كتـاب سيبـويـه، وذكَره الشنتمري جـ٢ ص٣٥٦، وانظر: المنصف جـ١ ص٢٤٢، وجـ٣ ص٤١، والكامل ص٤١٦، والمخصص جـ١٤ ص١٧٨ واللسـان، وتـاج العروس (طـال). وكان هـذا الشاعر فصيحـا، وقـد أجاب جريرا بهذا الشعر لما قال جرير:

لا تطلبن خـــؤولـــــة في تغلب   فـــالـــزنـــج أكرم منهم أخـــوالا

وعادية: من عدا عليه بمعنى وثب.

(٩) في «ب»: فلا تنالها.

من فَعَلْتُ إلى فَعُلت وجب أن يكـون مستقبلـه يَفْعُـل كما أن مستقبـل كَرُمَ يَكْرُم، وظَرُفَ يَظْرُفُ.

ويلزم مستقبل: بِعْت ونحوه يفعِل بكسر العين نحو: يَبِيعُ لشيئين:

أحـدهمـا: حَمْلُـه على نظيره من بنـات الواو (نحـو[1]: قُلْت أَقُـول؛ لأنها جميعـا مُحَوَّلان من فَعَلت)، فَلَمَّـا لزم في مستقبل (نحـو)[2] قُلْتَ تقـول، حَمْـلا على ضم ماضيه لزم أيضا (في)[3] مستقبل بِعْتَ: تَبِيعُ حملا على كسر ماضيه؛ لاتفاقهما في العلة والتحويل.

والثـاني: أنـه لَمَّـا جـاز في الصحيح أن يجيء على فعَل يفْعِل نحو حَسِبَ يَحْسِبُ كان المعتل أولى بذلك؛ لأن المعتل يختص بـأشيـاء لا يكون مثلهـا في الصحيح، وإذا جاز في الصحيح حكم لزم في المعتل.

وأَمَّـا خِفْتُ وهِبْتُ (فلم يكن[4] أصلها فَعَلْتُ ثم حُـوِّلا إلى فَعِلْتُ كما كان أصل فَعَلْتُ، وإنما خِفْتُ، وهِبْتُ) أصلها فَعِلت فنقلت[5] حركـة العين منهما إلى الفاء.

والدليل على ذلك: أنَّ مستقبلَهما يَفْعَل بفتح العين نحو: يَخَـافُ، ويَهَـابُ، والأَصل: يَخْوَفُ، ويَهْيَبُ، فَحُوِّلت حركـةُ الواو واليـاء على مـا قبلهما فـانقلبتـا ألفين لسكونهما[6] وانفتاح ما قبلهما.

---

(١) نقص في «ر».

(٢) زيادة في «ر».

(٣) نقص في «ق».

(٤) نقص في الأصل.

(٥) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٣٥٩ ـ ٣٦٠، والرضي على الشافية جـ١ ص٨٠ ـ ٨٢.

(٦) أي العَارِض، وإلا فـإن السكون ليس هو سبب انقلابها ألفين، ولكن يقـال في مثلـه: تحركت الواو واليـاء بحسب الأصل، وانفتح ما قبلها بحسب الآن فقلبتا ألفين. وفي الرضي على الشـافيـة جـ١ ص٨١: «ثم الحركـة المنقولـة: إن كانت فتحة قلبت الواو والياء ألفا كما في يخاف ويهاب، لأن سكونها عـارض فكأنها متحركتـان، ومـا قبلها كان مفتوح الأصل، وقد تحرك بفتحة العين، فكأن الواو والياء تحركتا وانفتح ما قبلها فقلبتا ألفا».

وكل ما كان مستقبله يفعَل بفتح العين ولم تكن عينه أو لامه حرفا من حروف الحلق يجب[1] أن يكون ماضيه على فَعِل نحو: عَمِل يَعْمَل، وشرِب يَشْرَب وركِب يركَب.

وأمَّا قَولُهم: مِتَّ تَمُوتُ فأصل مِتَّ فَعِل ثم لحقه من تحويل حركة العين إلى الفاء ما لحق خِفْتَ، وأمَّا تَمُوتُ فجاء مستقبله على الشاذ كما جاء في الصحيح فضِل[1] يفضُل.

وأمَّا من يقول: مُتَّ ـ بضم الميم ـ فأصله فَعَلْتَ ثم نُقل إلى فَعُلت كما كان أصل قُلْتَ فَعَلْتَ ثم نقل إلى فَعُلْتَ على ما قدمنا.

وأمَّا قولك: ظِلْتَ فالأصل فيه فَعِلْتَ (ظَلِلْت)[2] ثم تُنْقل حركة العين إلى الفاء فيلتقي ساكنان: اللام الأُولى التي نقلت حركتها إلى الفاء، واللام الثانية التي سكنت لتاء المتكلم، فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين فصار: ظِلْتَ مثل: خِفْتَ.

ومن قال: ظَلْتَ ـ بفتح الظاء ـ فأصله أيضا فَعِل، ولكنه إذا جُعِل للماضي (المخاطب)[3]/ أَسْكَنْتَ اللامَ الأُولى ـ وهي عين الفعل ـ وأدغَمْتَهـا في الثانية [١٣٢ / ب]

فإذا جَعَلْتَهُ للمتكلم أَسْكَنْتَ الثانية ـ التي هي لام الفعل ـ لأجل تاء المتكلم فيلتقي ساكنان فتحذف أَحَدَهُمَا فيبقى ظَلْتَ.

---

(١) في «ب» و «ر» و «ق»: كما جاء في الصحيح فعل يفعل.

(٢) نقص في «ر».

(٣) زيادة في «ق».

فالأوَّل تُحَوَّلُ فيه حركة العين[1] إلى الفاء، والثاني تحـذف عين الفعل منـه من غير تحويل حركة، فاعرف ذلك إن شاء الله.

فصل: واعلم أنك إذا رَدَدْتَ[2] شيئـاً من هـذه الأفعـال المعتلـة من بنـات الواو والياء إلى ما لم يُسَمَّ فاعلُه، وجعلته للمتكلم أو المخاطب أو لجماعـة النسـاء فلـك فيه ثلاثة ألفاظ:

أحدها: أن تَكْسِرَ أوَّل الفعل، وتحـذفَ الواوَ واليـاءَ، لالتقـاء السـاكنين فتقول: زِرْتَ، وزِرْنـا، وزِرْنَ (كـذلـك)[3]، وهِبْنَـا، وهِبْتَ وهِبْنَ، والأصـل: زُوِرْنَـا، وزُوِرْتَ، وزُوِرْنَ، وهُيِبْنَا، وهُيِبْتَ وهُيِبْنَ فـاسْتُثْقِلت الكسرة على اليـاء والواو فنُقِلَت إلى أول الفعـل فـانقلب مـا كان واواً إلى اليـاء؛ لسكـونهـا وانكسـار مـا قبلها، ثم حذفت الياء (والواو)[4]؛ لسكونها وسكون لام الفعل بعدها فصـار على ما ذكرنا. وقد تقدمت علة هذا في نحو: قِيلَ[5]، وبِيعَ.

ومَنْ كان مِنْ لُغَتِهِ أنْ يُشِمَّ[6] الضمّةَ في قِيلَ وبِيعَ أشَمَّهَا ههنا فقـال: زُرْنَـا، وزُرْتَ، وزُرْنَ، وهُبْنَ، وهُبْتَ، وهُبْنَا.

ومَنْ كانَ مِنْ لغتـه أن يُخْلِص الضمَّـة فيقـول: قُـولَ القـولُ، وبُـوعَ المتـاعُ أخْلَصَها ههنا فقال: زُرْنَا، وزُرتَ، وهُبْنَا، وهُبْتَ.

والأجودُ في هذا الكسر، فأمَّا الإشمام فجائز، لبيان علامة ما لم يسم فاعلـه

---

(١) في الأصل وفي «ر»: تحول فيه حركته إلى الفاء.

(٢) في «ق»: أردت.

(٣) زيادة في «ب».

(٤) نقص في «ر».

(٥) انظر: ص٨٢٣ فيما سبق من التبصرة.

(٦) وهو الكسائي، انظر: الموضع السابق من التبصرة.

إذْ كَانت علامته ضَمُّ أولـه، فَلَمَّـا أدى القيـاس إلى كسر أولـه بقي من الضمـة أثر يدل عليها.

وأمـا الضم فعلى أنـه حَـذَفَ الكسرة من عين الفعل، وجعلها تـابعـة لفـاء الفعل كما فعل ذلك بفعل ما لم يسم فاعله، وليس الضم بالكثير

فصـل: وأمـا لَيْسَ فهي فَعْـلَ[1]، والـدليـل على ذلـك قـولـك: لَسْتَ، ولَسْنَـا، ولَسْتُم، ولَسْنَ[2]، (و)[3] هـذه الضمائر لا تتصل إلا بِفِعْلٍ، وحُكم وَزْنها أن تكـون (على)[4] فَعِل[5] مثـل: صِيـدَ البعيرُ فـأَسْكَن لَيْس كما يُسْكِنُ فَعِـل فيقـال: صَيْـدَ البعير، وعَلْم ذلك (والأصل[6]: عَلِم، وصَيِد).

و إنما أَعَلُّوها بالإسكان ولم يقلبوها ألفـا كما قيل: هـاب والأصل هَيِبَ؛ لأن ليس لا تصرف لها في الماضي والمستقبل كما يَتَصَرَّفُ هاب ونحوه.

وأما صَيِدَ فإنما صح كما صَحَّ عَوِرَ، وحَوِلَ، والعِلَّةُ في (جميع)[4] ذلك: أَنَّـهُ في معنى ما يصح[7] ولا يعتل نحو قولهم: اعْوَارَّ، واحْوَالَّ، واصْيَـادَّ، واعْوَرَّ، واحْوَلَّ، واصْيَدَّ.

---

(١) في «ق»: فهي فِعْلٌ معلول.

(٢) في الأصل: وليس.

(٣) نقص في «ق».

(٤) نقص في «ر».

(٥) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٣٦١، والرضي على الشافية جـ٣ ص١٥٠.

(٦) نقص في الأصل.

(٧) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٣٦٢، وفي الرضي على الشافية جـ٣ ص١٢٤: «ولم يعل عور، وصيـد حتى يحمل اعوار واسـواد عليها، بل الأمر بالعكس». أي أن عور، وسود لم يعلا لعدم إعلال اعوار واسواد، والعلة في ذلك: أن باب افْعَلَّ، وافْعَالَّ أصل في هذا المعنى (الألوان والعيوب) وحمل عليه الثلاثي في عدم الإعلال مع كونه أصلا.

فلمَّا كانت الواو والياء يصحان في هذه الأبنية حُمِل عليها صَيِدَ[1]، وحَوِلَ وعَوِرَ، لأن المعنى فيها واحد.

ولا يجوز (مثل)[2] ذلك في خَاف وهَاب، لأنه ليس في معنى ما يصح.

فصل: واعلم أنَّ الأَفعالَ المعتلة إذا لحقتها الزوائد حتى تصير على أَفْعَلَ وانْفَعَلَ، وافْتَعَلَ، واسْتَفْعَلَ اعتلت كما كانت تعتل قبل الزيادة، وذلك مثل: أَجَادَ، وأَقَامَ، وانْقَادَ، وانْسَابَ، (واقْتَادَ)[3]، واخْتَارَ، واسْتَعَانَ[4] واسْتَجَارَ، والأَصلُ: أَجْوَدَ، وأَقْوَمَ، وانْقَوَدَ، وانْسَيَبَ، واقْتَوَدَ، واخْتَيَرَ، واسْتَعْوَنَ[5] واسْتَجْوَرَ.

[١٣٣ / ١] و (أَمَّا)[2] ما كان منها على انْفَعَلَ، وافْتَعَلَ فإنما/ اعتل؛ لأَن الياء والواو فيها لَمَّا كانتا محركتين وقبلها (فتحة)[3] انْقَلَبَتَا أَلفين كما كانتا تنقلبان لهذه العلة قبل الزيادة.

وأَمَّا أَفْعَل فإنما أُعِلَّ لوجهين:

أحدهما: أن حرف العلة فيه هو الذي كان يُقْلَب قبل الزيادة، فأُجْري مع الزيادة مُجْراه قبلها.

والوجه الآخر أن أَفْعَلَ مُسَاوٍ للفظ أَخافُ، وأَهَابُ ـ إذا أردت المستقبل ـ؛ لأن الأَصل فيها: أَخْوَفُ، وأَهْيَبُ، فَلَمَّا وجب إعلال أَخْوَف، وأَهْيَبُ؛ ليَجْرِيَا على ماضيها وجب أيضاً إعلال ما كان على لفظه؛ لتساويها في اللفظ وحرف العلة فقيل: أَجَادَ، وأَقَامَ، والأصل: أَجْوَدَ، وأَقْوَمَ كما قيل: أَخَافُ، وأَهابُ.

---

(١) صيد: أصيب بالصَّيَدِ وهو داء يأخذ البعير لا يستطيع معه الالتفات، والأصيد الذي لا يستطيع الالتفات.

(٢) نقص في «ر».

(٣) نقص في «ق».

(٤) في «ب»: واسْتَعَارَ.

(٥) في «ب»: واسْتَعْوَرَ.

وأَمَّـا اسْتَفْعَلَ فـإنـا لـو أَسقطنـا منـه الألف والسين لبقي تَفْعَـلُ، وتَفْعَـلُ مستقبل الثلاثي وقد وجب إعْلاله فَـأُعِلَّ اسْتَفْعَلَ - مع وجود الزيـادة فيـه - كما أعل تَفْعَل من مستقبل الثلاثي.

والعلة التي تَعُمُّ هذه الأَفعالَ كُلَّها أَنَّهـا (أَفعـالٌ)[1] (أُعِلّت)[2] قبل الزيـادة فَلَمَّا دخلت (عليها)[3] الزيادة تُرِكت على حالها ولم تُغَير.

فصل: وأَمَّا فَاعَل، وتَفَـاعَل، وفَعَّل، وتَفَعَّل (وافْعَلّ)[1]، وافْعَـالَّ فـإنهـا لا تَعْتَلُّ نحو: قَـاوَمَ، وبَـايَعَ، وتَمَـاوَتَ وتَمَـايَل، ومَيَّلَ، وقَـوَّمَ، (وتَقَـوَّمَ)[4]، (وتَمَيَّـلَ)[1]، واسْوَدَّ، وابْيَضَّ، واسْوَادَّ، وابْيَاضَّ.

وإِنَّما لم يَعْتل شيء من هـذه (الأَمثلـة)[5]؛ لأَنهـا لو اعتلت لأَدى ذلـك إلى الإجحاف.

فأَمَّا فَاعَل نحو: قَاوَمَ، وبَـايَعَ فلو أُعِلَّ لأُسْكِنَتْ الواو واليـاء، ولو أُسْكِنَتَـا لسقطت إحداهما: لالتقاء السـاكنين فصار لفظُ فَـاعَل كَلَفْـظِ فَعَل نحو: قَـام، ثم إذا صُيِّر هذا الفعل للمتكلم أُسْكِنَ آخِرُه؛ لاتصاله[6] بالتـاء التي هي ضمير المتكلم، فتحذف الألف؛ لالتقاء السـاكنين، ويصير اللفظ به قَمْتُ، وهذا إجحاف، فَلَمَّـا كان إعلاله يُؤدِّيه إلى ما ذكرنا تُرِك إعلالُه وصَحَّ.

---

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ب».

(٤) نقص في الأصل و «ق».

(٥) نقص في «ب».

(٦) في الأصل وفي «ق»: لاتصال التاء التي هي ضمير المتكلم، وفي «ر»: لاتصال التاء به التي هي ضمير المتكلم.

وكذلك تفاعل نحو: تَمَايَلَ، وتَمَاوَتَ، لو أُعِلَّ للزم فيه (مثل)[1] ما ذكرنا في فاعل صح لذلك.

وأَمَّا فَعَّلَ، وتَفَعَّلَ نحو: قَوَّمَ، وتَقَوَّمَ، ومَيَّلَ، وتَمَيَّلَ فإنما صحت الواو والياء فيها؛ لأنها لم يقعا على شرط ما يعتل، وإنما تعتل الواو والياء بالقلب إذا وقعتا في موضع حركة وقبلها فتحة، وإذا وقعتا ساكنتين وقبل الواو كسرة، وقبل الياء ضمّة فتنقلب الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، وتنقلب الياء واواً؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، والواو الأولى من قَوَّم، وتَقَوَّمَ ساكنة وقبلها فتحة، ومثل هذا يصح نحو: قَوْل، وحَوْل، والواو الثانية متحركة وقبلها واو ساكنة، فلم يكن ههنا سبب تُعَلُّ من أجله.

وكذلك الياء (الأولى)[2] من مَيَّلَ، وتَمَيَّلَ ساكنة وقبلها فتحة فصح كما يصح في مثل بَيْع، وسَيْر، والياء الثانية مفتوحة وقبلها ساكن، فلم يكن سبيل إلى الإعلال، ألا تَرى أَنَّ الواو والياءَ إذا كانتا حَرْفَيْ الإعراب وقبلها ساكن صَحَّتَا ولم يُسْتَثْقَلْ إعرابها نحو: غَزْوٍ، ورَمْيٍ، ولو تحرك ما قبلها انقلبتا كقولك: غَزَا ورَمَى؟

[١٣٢ / ب] وأَمَّا افْعَلَّ، وافْعَالَّ نحو: اسْوَدَّ، وابْيَضَّ، واسْوَادَّ/ وابْيَاضَّ فإنما لم يَعْتَلا؛ لأَنَّا لَوْ أَعْلَلْنَاهُمَا لأدى ذلك إلى الإجحاف؛ لأَنَّ الياء والواوَ لو نَقَلْنَا حركتها إلى ما قبلها وقلبناهما ألفين لوجب سقوط ألف الوصل منها، لأن الأَلفَ التي للوصل إنما زيدت لسكون فاء الكلمة، وإذا تحركت الفاء اسْتُغْنِي عن ألف الوصل، فإذا أسقطتْ صار اللفظ سادّ، وباضّ، ثم لو جعلنا الفعل للمتكلم لوجب أن

(١) نقص في «ب» و «ر».

(٢) نقص في «ق».

تقول: سَادَدْتُ، وَبَاضَضْتُ، فيلتبس بفاعلت، فلمَّا كان الإعلالُ يُؤدِّي إلى الالتباس تُجُنِّبَ فيه وصُحِّحَ

وإذا وقع الفعل الذي مثله يُعَلّ في معنى ما لا يُعَلّ (من هذه[1] الأمثلة) لم يُعَلّ؛ ليُعْلَمَ أنه من حَيِّزِ ما لا يُعَلُّ (و)[2] في معناه، وذلك (في)[3] قولك: عِوِرَ[4] وحَوِلَ، لم يُعَلاَّ؛ لأَنها في معنى[5]: اعْوَرَّ واحْوَلَّ، واعْوَارَّ، واحْوَالَّ.

وكذلك: اجْتَوَرُوا لم يُعَلَّ؛ لأنه في معنى: تَجَاوَرُوا، ومثله: اعْتَوَنُوا، لأنه في معنى[6] تَعَاوَنُوا.

وقد جاء من الأفعال المزيد فيها أَحْرُفٌ لم تَعْتَلَّ، وكان قياسُها أن تَعْتَلّ وذلك: اسْتَحْوَذَ علَيْه، واسْتَرْوَحَ إليه، وأَطْيَبْتُ[7]، وأَطْوَلْتُ، وأجْوَدْتُ، وأَغْيَلَتِ[8] المرأة، وأَخْيَلَتِ[9] السماء، وأَغْيَمَتْ.

قال سيبويه[6]: شبهوه بفاعلت إذْ[10] كان ما قبله ساكنا، يريد: أَنَّ ما قبل حرف العلة في هذه الأَمثلة ساكن كما سكن ما قبله في فَاعَلْتُ، فاشتركا في

---

(١) زيادة في «ب» و «ر».

(٢) نقص في «ق» .

(٣) نقص في الأصل و «ق».

(٤) في الأصل: ..... قولك من هذه الأمثلة: عور، وحول.

(٥) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٣٦٢.

(٦) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٣٦٢.

(٧) في «ب» و «ق»: وأطيب.

(٨) في اللسان (غيل): «أغالت المرأة ولدها فهي مغيل، وأغيلته فهي مغيل: سقته لبن الغيل الذي هو لبن المَأْتِيّة أو لبن الحُبْلَى.

(٩) في اللسان (خيل): « أخيلت السماء، وخيلت، وتخيلت: تهيأت للمطر فرعدت وأبرقت.

(١٠) في «ب» و «ق»: إذا كان .

سكون ما قبل حرف العلة فصُحِّحَت هذه الأَحْرُفُ تشبيها بفاعلت.

وقد سُمِعَ من العرب إعلال هذه الأحرف (على ما يوجبه[1] القيـاس) (إلا[2] اسْتَحْـوَذَ، وأَغْيَلَتْ، واسْتَرْوَحَ[3]) (يعني)[4] أَعَلّـوا هـذه الأَحْرُفَ على مـا يـوجبـه القياس.

وأمَّـا اسْتَحْـوَذَ، واسْتَرْوَحَ (إليـه)[5]، وأَغْيَلَتْ (المرأة)[1] فَصُحِّحَتْ؛ لـلإشعـار بالأَصْل.

فصل: واذا رَدَدْتَ الأَفعال التي اعتلت مع الزيادة إلى مـا لم يُسَمَّ فـاعلُـه قَلَبْتَ الألفاتِ منها إلى الياء نحو: أُقِيمَ، واخْتِيرَ، واسْتُبِيعَ، وانْقِيـدَ، والعلّـةُ في قلبهـا في الزيادة كالعلة في قلبها من غير زيادة، ألا ترى أنك كُنْتَ تقول قبل الزيـادة: قِيل، وخِير، وبيع (وقِيد[6]، والأصل: قُوِل، وبُيِع، وقُوِد) نُقِلَت كسرةُ الثـاني إلى الأَول فانقلبت الواو ياء؟.

وكذلـك الأصل في: أُقيم، واخْتِيرَ، وانْقِيـدَ، واسْتُبِيعَ، أُقْوِمَ، واخْتُيِرَ وانْقُوِدَ، واسْتُبْيِعَ، نُقِلت حركـة عين الفعل إلى فـائـه، وقُلِبت الواو يـاء، وتُركت اليـاء ساكنة، وقد تقدمت علة[7] هذا النحو.

---

(١) نقص في «ق».

(٢) ما بين الحاصرتين مقدم في «ب» على موضعه الأصلي إذ جاء بعد قوله: وقد سمع من العرب إعلال هذه الأحرف، وقبل قوله: على ما يوجبه القياس.

(٣) في اللسان (روح): «استروح إليه أي استنام».

(٤) نقص في «ب».

(٥) زيادة في «ب» و «ق».

(٦) نقص في «ق».

(٧) انظر ص ٨٧٨ ـ ٨٧٩ فيما سبق من التبصرة.

وأَمّا الأَمثلة التي ذكرنا أَنَّها لا تَعْتَلُّ للعلة التي قدمنا فإذا رَدَدْتَها إلى ما لم يُسَمَّ فاعله لم تُعِلّها أيْضاً (وذلك)[1] نحو: قُووِمَ وتُقُووِمَ، وَتُمُويِلَ، وتُمُيِّلَ، واعُوُرَّ واسْوُدَّ في هذا المكان، تبقى الواو، والياء على حالها كما لم يُعِلّهُمَا فيما سمي فاعله[2]، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

(١) نقص في «ر».

(٢) في الأصل، وفي «ق»: فيما لم يسم فاعله.

بَابُ ما اعْتَلَّ من الأَسماء لاعْتلال أَفعالِها

اعلم أَنَّ أَسماءَ الفاعلين والمفعولين الجارية على أفعالها يلزمها من الصحة والاعتلال ما يلزم أفعالها.

[١٣٤ / ا] فَأَمَّا ما كان من أَسْمَاء الفاعلين على فَاعِلٍ فإنك تَقْلِبُ عَيْنَ الفعل منه همزة وذلك نحو: قائلٍ، وبائعٍ، وخائفٍ، والأصل: قَاوِلٌ، وبَايِعٌ، وخاوِفٌ أُسْكِنَتْ الياءُ والواو بعد الألف كما أُسْكِنَتَا في الفعل لِمَا ذكرنا من العلة، فَلَمَّا سُكِّنَتَا وجب قلبها إلى الأَلف؛ لأن الألف في قَاوِلٍ، وبَايعٍ بمنزلة فتحة القاف والباء في قَال، وبَاع، فَلَمَّا قلبناهما أَلفين والأَلف قبلها ساكنة وجب الحذف أو التحريك؛ لالتقاء الساكنين، فلو حُذِفَتَا لبقي قالٌ، وباعٌ، وخَافٌ فكان يلتبس لفظ اسم الفاعل بلفظ الفعل الماضي فعدلوا عن الحذف للبس، ولا يمكن حركة الألف؛ لأَنها لا تكون إلا ساكنةً، وإذا تحركت انقلبت إلى الياء والواو، ولو قلبناها إلى الياء والواو لرجع اللفظ إلى الأصل الذي فَرَرْنَا منه نحو: قَاوِلٍ، وبَايعٍ، فَلَمَّا لزم في التحريك الرجوع إلى ما فَرَرْنَا منه وجب قلب الأَلف إلى حَرْفٍ غير حروف الأصل، وكانت الهمزة أقربَ الحروف إلى الألف فقلبنا الألف إليها فوجب لذلك قائل، وبائع، وخائف بالهمز.

وكذلك كُلّ فعل اعتلت عَيْنُه إذا كان اسم الفاعل[1] (منه على[2] فاعل همز موضع العين منه.

---

(١) في الأصل: اسم الفعل.

(٢) نقص في «ب» .

وَأَمَّا إذا كان اسم الفاعل) على غير (وزن[1]) فاعِلٍ، فإنَّك تنْقُل حركة العين منه إلى الحرف الذي قبلها إذا كان ساكنا (ثم تَقْلِب[2] الواوَ والياءَ على حركة ما قبلها) نحو: مُقِيمٍ، ومُسْتَعِينٍ، والأصل: مُقْوِمٌ ومُسْتَعْوِنٌ، نقلنا حركة الواو إلى ما قبلها فبقيت الواو ساكنة، وقبلها كسرة فانقلبت ياءً على قياسِ ميقَاتٍ، ومِيزانٍ.

فأَمَّا مُنْقَادٌ، ومُخْتَارٌ فالأصل فيها: مُنْقَوِدٌ، ومُخْتَيِرٌ قُلِبَتْ الواوُ والياءُ ألفين؛ لأنها في[3] موضع حركة، وانفتح ما قبلها على قياس قَالَ، وَبَاتَ[4]، ونحو ذلك.

وإنما لزم الإعلال في هذه الأسماء لِتَجْرِيَ على طريقة أَفْعَالِها، فإذا جَرَى الاسم على فعل معتل لزم إعلاله كما تلزم صحته إذا جرى على فعل صحيح نحو: مُقَاوِمٍ، ومُبَايِعٍ؛ لأنَّهما جاريان على: قَاوَمَ، وبَايَعَ، فَلَمَّا لم يُعَلّ الفعل لم يلزم إعلال الاسم الجاري عليه.

وإنما فعلوا ذلك للفرق بين ما اعتل فعله من هذه الأسماء وبين ما صح فعله.

وأما جَاءٍ، وشَاءٍ، (وسَاءٍ[2]) فالأصل[5] جائئٌ وشائئٌ) ، (وسَائئٌ[2]) (بهمزتين[6]) ؛ وذلك لأنَّ لام الفعل (منه) همزة فتنقلب عين الفعل همزة كما

---

(١) زيادة في «ر» و «ق» .

(٢) نقص في «ب» و «ق» .

(٣) في الأصل: لأنها من موضع حركة.

(٤) في الأصل: ومات.

(٥) نقص في «ق» .

(٦) نقص في الأصل و «ق» .

انقلبت عين الفعل في: قائل، وبائع، والعلة فيهما سواء، فإذا اجتمعت[1] همزتان قُلِبَتْ الأخيرة منهما (على حركة[2] ما قبلها) فتصير ياءً؛ لأَنَّ الحركةَ التي قبلها كسرة.

وإنما قلبت على حركة ما قبلها؛ لأنه يُسْتَثْقَلُ تحقيقُ[3] الهمزتين في كلمة، هذا قول سيبويه[4]:

وأمَّا الخليل[5] فيكره هذا المذهب، ويقول: إن الهمزة التي في جاءٍ هي لام الفعل، وقد قُدِّمتْ على العين كما قدمت اللام في قولهم: شاكِي السلاح، والأصل: شائك السلاح، و ﴿جُرُفٍ[6] هَارٍ﴾، والأصل: هائر[7]، ومثله قول العجاج[8]:

لاثٍ (بها[9]) الأَشَاءُ والْعُبْرِيُّ

[١٣٤ / ب] والأصل: لائث، / فَلَمَّا قدموا لام الفعل إلى موضع عينه لئلا يلزمهم

---

(١) في «ب» و «ر» و «ق» : فاجتمعت.

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

(٣) في «ر» : تحريك.

(٤) انظر: الكتاب جـ٢ صـ٣٧٧.

(٥) انظر: الكتاب جـ٢ صـ ٣٧٨.

(٦) من الآية ١٠٩ من سورة التوبة.

(٧) الهائر: الساقط الضعيف، والجرف: ما أكل السيل من أسفل شق الوادي.

(٨) انظر ديوانه صـ٣١٤.

(٩) نقص في «ق» وفي «ب» و «ر» به.

وهو من شواهد سيبويه جـ٢ صـ١٢٩، ٣٧٨، وانظر: المقتضب جـ١ صـ١١٥ وشرح السيرافي جـ٦ صـ٢٩٨، والخصائص جـ٢ صـ١٢٩، ٤٧٧، ٤٩٣، والمنصف جـ٢ صـ٥٢، ٥٣، ٥٤، والمحتسب جـ٢ صـ٢٥٣، والمخصص جـ١٠ صـ٢٢٢، ونوادر ابن الأعرابي صـ٥٠٩، والمقصور والممدود صـ١٢، والمقاييس جـ٤ صـ٢٠٩، واللسان (لوث) ، و (عبر) ، و (أشا) ، وتاج العروس (عبر) واللاث: الكثير الملتف، والأشاء: صغار النخل، وقيل: النخل عامة، واحدة أشاءة، والعبري: ما نبت من السدر على عبْر النهر، وعَظُم والنسبة إليه نادرة.

هـذا[1] فيما لام الفعـل منــه صحيـح؛ فِرارا من هــذه الهمـزة ـ أعني همـزة عين الفعل ـ كان تقـديمُهم لام الفعل إلى موضع العين فيما تجتمـع فيـه همـزتـان أوْلَى، فعَلى هذا جَاءٍ وشَاءٍ وَزْنُهُمَا ـ على قول الخليل ـ فَـالِعٌ؛ لأنـه مقلوب وفي[2] قول سيبويه فَاعِلٌ على أصله، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

(فصل[2]:) واعلم أن أسماء المفعولين تَجْري مَجْرى[3] فعـل المفعولين في الاعتلال والصحـة كما كان ذلـك في أسماء الفـاعلين، وذلـك نحو: مَقُول، وَمَـزُور، والأصل: مَقْوُول وَمَزْوُور، فَـأَسْكَنوا الواو الأُولَى كما أسكنوهـا في الفعل، ونقلوا حركتها إلى ما قبلها فاجتمع واوان ساكنان فلا بد من حذف أَحَدِ الساكنين:

فالخليل[4] وسيبويه يـذهبـان إلى حـذف الواو الثـانيـة، وهي واو مفعول؛ لأنَّها زائدة، والزائد أَحَقُّ بالحذف من الأَصلي[5].

والأَخْفَشُ[6] يقول: إن الواو الأولى هي المحذوفة؛ لأَن السـاكنين إذا اجتمعـا فـالتغيير يَلْحَقُ الأَوَّل منهما بـالحـذف أو الحركـة، ألا ترى أنـك تقـول: قَـامَتِ المرأَةُ، ولم يَقُم الرَّجُل فتحرك السـاكن الأَوَّل؛ لالتقـاء السـاكنين، وتقـول: هـذا

---

(١) في «ب» : لئلا يلزمهم همزه.

(٢) نقص في «ب» و «ر» .

(٣) في الأصل: تجري على مجرى...

(٤) انظر: الكتـاب جـ٢ صـ٣٦٣، والمنصف جـ١ صـ١٠٠، والخصـائص جـ٢ صـ٦٦ والرضي على الشـافيـة جـ٣ صـ١٤٧.

(٥) في «ر» : من الأصل.

(٦) انظر: المقتضب جـ١ صـ١٠٠، والأصول جـ٢ صـ٥٨٠ (الرسالة المخطوطة) وشرح السيرافي جـ٦ صـ١٩١ ـ ٢٢٥، والمنصف جـ١ صـ٢٨٧ ـ ٢٨٨، والخصائص جـ٢ صـ٤٧٧، وابن يعيش جـ١٠ صـ٦٧، والرضي على الشـافيـة جـ٣ صـ١٤٧، والهمع جـ٢ صـ٢٢٤.

قَاضِي المدينة، وغازي الْعَدُوِّ فتحذف الساكن الأول؟ فعلى (هذا[1]) القياس أيضا تحذف الواو الأولى من مَقُولٍ ومَزُورٍ.

وأمَّا المفعولُ من بنات الياء نحو: مَبِيع، ومَخِيط، فالأَصل: مَبْيُوعٌ، ومَخْيُوطٌ، أُسْكِنَتْ الياءُ كما أُسْكِنَتْ في الفعل، ونُقِلَت حركتها إلى ما قبلها، فاجتمع ساكنان: الياء، وواو مفعول، فَحُذِفَتْ الواو - على مذهب الخليل[2]، وسيبويه - لالتقاء الساكِنَيْن وكُسِرَ ما قبل[3] الياء؛ لتسلم الياء فصارَ مَبِيع، ومَخِيط.

وَأَمَّا (على[4]) مذهب الأَخْفَشِ[5] فالمحذوفة الياءُ بعد (ما[4]) كُسِرَ مَا قبلها، فَلَمَّا حُذِفَتْ الياءُ لالتقاء الساكنين انقلبت واو مفعول ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها فصارَ مَبِيع، وَمَخِيط.

قال سيبويه[2]: وبعض العرب يُجْرِيه[6] على الأَصْلِ فيقول: مَبْيُوع ومَخْيُوط، قال (سيبويه[7]) : ولا نعلمهم أَتَمُّوا في الواوات، لأَن الواوات أثقل عليهم من الياءات، فكرهوا اجتماع[8] الواوين مع الضمَّة، يعني لم يقولوا: مَقْوُول، ومَخْوُوف، على الأصل، كما قالوا: مَبْيُوع، ومَخْيُوط؛ لأَنَّ الياءَ أَخَفُّ،

---

(١) نقص في «ب» .

(٢) انظر: الكتاب جـ٢ صـ٣٦٢.

(٣) في «ر» : وكسر ما قبلها لتسلم الياء.

(٤) نقص في «ق» .

(٥) انظر: شرح السيرافي جـ٦ صـ١٩٢ - ١٩٣، ٢٠٦ - ٢٠٧، والمنصف جـ١ صـ٢٨٧ - ٢٨٨.

(٦) في «ق» : يخرجه على الأصل.

(٧) زيادة في «ر» .

(٨) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٣٦٣ - ٣٦٤.

فاحتملوا مِنْ رَدِّه إلى الأَصل؛ لخفته مالم يحتملوا في الواو؛ لثقلها، وقال عباس بن مرداس:

قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسِبُونَكَ سَيِّداً   وإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونُ[1]

فهذا على الأصل بمنزلة مَخْيُوطٍ، ولو جاء على القياس لقيل: مَعِين مثل مَبِيع[2]؛ لأنه من عِينَ، يُقَال: عِينَ (الرجل[3]) (يُعَانُ[4]) إذا أصابه العَيْنُ.

فصل: واعلم أنَّ ما كان من المصادر في أوله الميم يجب له من الاعتلال ما يجب للفعل نحو: مَقَال، وَمَقَام، وَمَعَاش، والأصل: مَقْوَم، وَمَقْوَل، وَمَعْيَش.

وإنما وجب لما كان من المصادر على هذا / النحو الاعتلال؛ لأنه موافق [١٣٥ / ١] للفعل في نظم الحركات والسكون، فعُمِل بمقام ومعاش كما عُمِل بيخَافُ، ويَهَابُ؛ لأنه ليس بينهما فرق في تأليف الحركات والسكون وعدد الحروف، ولأنا قد أَعْلَلْنَا من الأسماء ما كان على وزن الفعل نحو: بَاب، ودَار؛ لأنه موافق لقولنا: قَامَ، وبَاعَ، وكذلك: عَصاً ورَحىً أَعْلَلْنَا اللام منهما كما أعللناها (من[5]) غَزَا، وَرَمَى، وقد تقدمت عِلَّةُ هذا النحو.

فَلَمَّا كان المصدر موافقا للفعل في عدد الحروف، ونظم الحركات، وَوَقَعَ

---

(١) وهو من شواهد المبرد في المقتضب جـ١ صـ١٠٢، وانظر: الخصائص جـ١ صـ٢٦١. والحيوان جـ٢ صـ١٤٢، وشرح شواهد الشافية صـ٣٨٧، وأمالي ابن الشجري جـ١ صـ١١٢، ٢١٠، والعيني جـ٤ صـ٥٧٤ والتصريح جـ٢ صـ٣٩٩ والأشموني جـ٤ صـ٤٠٠ والأغاني جـ٦ صـ٣٤٢، والصحاح، واللسان وتاج العروس (عين) ، والمعيون: المصاب بالعين، وفي اللسان: «.. قال الزجاج: المعين: المصاب بالعين، والمعيون: الذي فيه عين» .

(٢) في «ب» و «ق» : مثل سميع.

(٣) نقص في «ب» .

(٤) زيادة في «ب» .

(٥) نقص في «ق» .

حرف العلة منه في الموضع الذي يُعَلّ من الفعل أُعِلَّ المصدرُ كما أُعِلَّ الفعلُ.

وكذلك ما كان على مَفْعِل يُعَلّ؛ لأنه بمنزلة يَفْعِل فيما ذكرنا، وذلك نحو: المَصِير والمَسِير؛ لأنهما بمنزلة يَصِيرُ، ويَسِيرُ.

وكذلك ما كان على مَفْعُلَةٍ يجري على مَجْرَى يَفْعُل؛ لأن الهاء لا يُعْتَدُّ بها؛ لأَنها بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسْمٍ، وذلك: المَعُونَة، والمَشُورَة، والمَثُوبَة، (لأنها[1]) بمنزلة يَقُوم، ويَقُول.

وليست المشورة، والمعونة، والمثوبة (المراد[2] بها) مَفْعُولَة[3]؛ لأَنَّه ليس عند سيبويه[4] في المصادر مفعول.

فأَمَّا قولهم: ليس له مَعْقُولٌ فإنَّه يَتَأَوَّلُهُ (سيبويه[5]) على ليس له عقل[6] يعقل (به[7]) ، وكذلك: خُذْ مَيْسُورَه ودَعْ مَعْسُورَه، أي خُذْ ما تَيَسَّرَ (له[8]) ، ودَعْ ما تَعَسَّرَ (عليه[9]) .

والأَخْفَشُ[10] يخالفه في ذلك، ويقول: ليس له معقول، أي ليس له عقل، وخذ مَيْسُورَه ودعْ مَعْسُورَه، أي خُذْ الْيُسْرَ منه، ودَعْ العُسْرَ .

---

(١) نقص في «ر» .

(٢) نقص في «ق» .

(٣) في «ر» : مفعلة.

(٤) انظر: الكتاب جـ٢ صـ٣٦٤.

(٥) زيادة في «ر» و «ق» .

(٦) انظر: الكتاب جـ٢ صـ٢٥٠.

(٧) نقص في «ر» و «ق» .

(٨) زيادة في «ق» .

(٩) نقص في «ب» و «ر» .

(١٠) انظر: شرح السيرافي جـ٥ صـ٢٨١، والرضي على الشافية جـ١ صـ١٧٤ ـ ١٧٥، وقال أبو حيان في البحر=

وأمَّا مَفْعُلَة من بنات الياء فتجيء على مثال مَفْعِلة، وذلك إذا بنينا مَفْعُلَة من البيع، والعيش يقال: مَبيعَة، ومَعِيشَة، والأصل: مَبْيُعَة ومَعْيُشَة، نقلت ضمة الياء إلى ما قبلها (؛ لتصح[1] الياء) فتبقى الياء ساكنة فيكسر ما قبلها؛ لتصح الياء، فيصير: مَعِيشَة، ومَبِيعَة، على قياس بِيضٍ، وعِينٍ في جمع (أَبْيَض[2]،) وأَعْيَن، وكان الأَصْلُ (فيه[3]) : بُيْضٌ، وعُيْنٌ؛ لأنه بمنزلة حُمْرٍ، وصُفْرٍ، وسُودٍ، ولكنهم كَسَرُوا ماقبل الياء فصار بِيضاً وعِيناً.

وهذا مذهب الخليل[4] وسيبويه.

وأمَّا الأَخْفَشُ[5] فيخالف فيه، ويُفَرِّقُ بين الواحد والجمع في هذا فيقول: ما كان جمعا كُسِرَ ما قبل الياء (فيه[6]) ؛ استثقالا للجمع، وما كان واحدا أُقِرَّ على لفظه فَتُقْلَبُ الياءُ واواً لسكونها وانضمام ما قبلها.

فإذا بنينا مَفْعُلَةً من العيش ـ على قوله ـ قلنا: مَعُوشَة، والأَصْلُ: مَعْيُشَة، نُقِلَتْ ضمة الياء إلى ما قبلها، وانقلبت واواً؛ لسكونها، وانضمام ما قبلها، فَيُقَوِّيَ

= المحيط عند تفسير قوله تعالى: «فنظرة إلى ميسرة» : وقرأ عبد الله إلى مَيْسُوره على وزن مفعول.. وهو عند الأخفش مصدر كالمعقول والمجلود، انظر جـ٢ صـ٢٤٠ من البحر.

(١) نقص في الأصل و «ر» و «ق» .

(٢) نقص في «ر» .

(٣) زيادة في «ر» و «ق» .

(٤) انظر: الكتاب جـ٢ صـ٣٦٤ ـ ٣٦٧ ، .والمقتضب جـ١ صـ١٠١، والمنصف جـ١ صـ٢٩٦ ـ ٢٩٧.

(٥) انظر: الأصول جـ٢ صـ٦٢٩ (الرسالة المخطوطة) ، والمنصف جـ١ صـ٢٩٧، وابن يعيش جـ١٠ صـ٦٧، والرضي على الشافية جـ٣ صـ١٢٤، ١٢٦.

(٦) زيادة في «ق» .

ما[1] ذهب إليه أنهم يقولون: مَضُوفة، للأمر[2] الذي يُخَافُ منه، قال الشاعر وهو أبو جُنْدَب الهُذَلِي[3]:

وكنتُ إذا جَارِي دَعا لِمَضُوفَةٍ أُشَمِّرُ حتى يَنْصُفَ السَّاقَ مِئْزَرِي

وأمّا مَفْعَلٌ من بنات الياء والواو فَيُعَلُّ كما أُعِلَّ يَفْعَل؛ لما ذكرنا من تساويهما في عدد الحروف، ونظم الحركات والسكون، وذلك نحو: مَبَاع وَمَقَام، والأصل مَبْيَع، وَمَقْوَم نُقِلَتْ حركة الواو والياء إلى ما قبلها، وقُلِبَتَا إلى الألِفِ كما فُعِلَ ذلك في الفعل نحو: أَخَافُ، وأهَابُ، والأصل: أَخْوَفُ، وأَهْيَبُ ففعل بهذا ما ذكرنا / من النقل[4] والحركة. [١٣٥ / ب]

وقد تكلموا ببعض هذه الأسماء على الأصل، قالوا: إن الفُكَاهَةَ مَقْوَدَةٌ[5] الأَذَى (والقياسُ[6]) (والأصل[7]) : مَقَادَة، وقالوا: مَزْيَدٌ، والقياس[8]: مَزَادٌ،

---

(١) في المنصف جـ١ صـ٣٠١: «فأما قول الشاعر:

وكنت إذا جـاري دعـا لمضـوفـة أشمر حتى ينصف السـاقَ مئزري

ففيه تعلق لأبي الحسن في قوله في مَفْعُلَةٍ من عشت: مَعُوشَة؛ لأن مضوفة مفعلة من ضفت الرجل إذا نزلت به؛ لأنّ معناها ما ينزل بالإنسان ويضيفه من نوائب الدهر.. فيشبه أن يكون أبو الحسن بهذا تعلق، وعليه عقد الخلاف، إلا أنّ هذا حرف شاذ لا نعلم له نظيرا، فينبغي ألاّ يُقَاسَ عليه» .

(٢) في «ر» : يقولون مضوفة للذي يخاف منه.

(٣) انظر: ديوان الهذليين صـ٣٥٨.

وهو من شواهد ابن جني في المحتسب جـ١ صـ٢١٤، وانظر: المنصف جـ١ صـ٣٠١ وابن يعيش جـ١٠ صـ٨١، وشرح شواهد الشافية صـ٣٨٢، والعيني جـ٤ صـ٥٨٨ والأشموني جـ٤ صـ٣٨٠، واللسان (ضيف) ، ومعجم شواهد العربية صـ١٧٥.

(٤) في «ر» : من الفعل والحركة.

(٥) انظر: كتاب سيبويه، والمقتضب جـ١ صـ١٠٨، وفي المنصف جـ١ صـ٢٩٥ «ومثل من الأمثال: إن الفكاهة مقودة إلى الأذى، جاؤوا بها على الأصل، كما قالوا: مكوزة، ومزيد» . وفي جـ٢ صـ٤٨: «مقودة هي مفعلة من قدت الشيء أقوده كما تقول: مدعاة ومجلبة» .

(٦) زيادة في «ب» .

(٧) نقص في «ق» .

(٨) في «ب» : والأصل: مزاد، ومطيبة، والأصل: مطابة.

و: مَطْيَبَة، والقياس: مَطَابة، كما جاء اسْتَحْوَذَ ونحوه في الفعل على الأصل.

وقد احتج أبو العباس[1] لِمَزْيَد فقال: إنَّما صَحَّ؛ لأنه اسمٌ عَلَمٌ لم يجئ على مناسبة الفعل بأنه مكان للفعل، أو زمان، أو مصدر، فكأنه عُدِلَ إلى تصحيحه للتسمية.

وكذلك (مَكْوَزَة[2]) صَحَّ؛ لأنه (اسْم[3]) جاء على غير الفعل.

فصل: واعلم أنَّ الاسْمَ إذا وافق لفظُه لفظَ الفعل، وكان على أَفْعَلَ من بنات الياء والواو صُحِّحَ الاسم، وأُعِلَّ الفعل؛ فرقا بين الاسم والفعل، وذلك نحو قولك: هذا أَقْوَمُ منك، وأَبْيَعُ من زيد، وهذا أَقْوَمُ[4] النَّاسِ وأَبْيَعُهم؛ لأنه لو أُعِلَّ لالتبس الاسم بالفعل نحو: أقامَ (و[5]) أَبَاعَ، وكان الاسم أولى بالتصحيح؛ لأنَّه أخفُّ من الفعل فاحتُمِل فيه تصحيح حرف العلة لذلك.

والفرق بين هذا وبين ما قدمنا من الأَسْمَاء المعتلة لموافقتها وزن الفعل أنَّ الاسمَ في هذا الموضع موافق للفعل في لفظه وحروفه، ولو أُعِلَّ لم يقع الفرق بين لفظ الاسم ولفظ الفعل إذْ كان لا فرق بينهما بشيء من الحروف. وما ذكرناه أولا هو موافق للفعل في عدد الحروف، والحركات لا في اللفظ، ألاَ ترى أن في قولك: بَاب، ودَار هو موافق لقولك: قَال وبَاع بنظم الحركات والسكون لا لموافقة اللفظ؟ وكذلك: مَعَاد، وَمَقَام، وما أَشْبَه ذلك يوافق الفعل في

---

(١) انظر: المقتضب جـ١ صـ١٠٨.

(٢) في مكان ما بين القوسين بياض في «ق» . وفي اللسان (كوز) «سمَّت العرب مَكْوَزةً وَمَكْوَزاً» .

(٣) نقص في «ر» .

(٤) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٣٦٤.

(٥) نقص في «ب» .

الحركات، والسكون لا في اللفـظ، ألا ترى أنَّـهُ ليْسَ في أوَّل الفِعْل ميمٌ كما هُوَ في أوَّل الاسم؟

فهذا فرق بين الموضعين، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

وأمَّا فِعْلُ التعجب نحو قولك: ما أَقْوَمَهُ، وما أَبْيَعَهُ فإنما صَحَّ لشيئين:

أحـدهُمَـا: أنـه فعل لا يتصرف فـأشبـه الاسم لقلـة التصرف، ولـزومـه[1] طريقة واحدة، ففرقوا بينه وبين ما يتصرف من الفعل.

والوجـه الآخر: أنـه في معنى مـا (لا[2]) يعتل نحْو: أَقْوَمُ النـاس، وأَقْـوَمُ منك، فَلَمَّـا كان في معنـاه لم يُعَلَّ (كما[3]لا يعل) عَوِرَ، واجْتَوَرُوا؛ لأَنَّـه في معنى مـالا يعل نحو: اعْوَرَّ، وَتَجَـاوَرُوا، وقـد تقـدم[4] هـذا فـاعرفـه إنْ شَـاءَ الله عـز وجل.

---

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٣٦٤.

(٢) نقص في «ق».

(٣) نقص في الأصل.

(٤) انظر صـ ٨٨١ ـ ٨٨٢ فيما سبق من التبصرة.

بَابُ ما يَلْحَقُ الجمعَ المُكَسَّرَ من الاعْتِلاَلِ

اعلم أن فَوَاعِلَ إذا كان جَمْعاً لفَاعِلَةٍ من بنـات اليـاء والواو فـإنـك تهمز فيه موضع العين كما كنت تهمزه في فَـاعلٍ وفَـاعِلَـةٍ، وذلـك نحو: قـائمـة، وقوائم، وبائعة، وبوائع.

والعلـة في (هَمْزِ[1] موضع العين) في الجمع (كالعلـة[1] في هَمْـزِ الـواحـد؛ لأن حرف العلة في الجمع) قد وقع في مثل موقعه من الواحـد متحركا بعـد ألف الجمع كما كان في الواحد بعد ألف فاعِلٍ، وفَـاعِلَـةٍ، فَيَجْرِي في الجمع مَجْرَاه في الواحـد، لتساويهما في العلة.

[١٣٦ / أ] وكذلك كل اسم على أربعة أحرف وثَالِثُه أَلِفٌ، أَوْ واوٌ مضمومٌ مـا قبلهـا أو ياءٌ مكسورٌ ما قبلها زَوائدُ فجمعه بِهَمْزِ ما بعد ألف الجمع (منه[2]) نحو: رسـالـة ورسائل، وصحيفة، وصحائف، وعجوز، وعجائز.

وإنما وجب الهمز في هـذا الجمع؛ لأنَّ الألف، والواو، واليـاء (سَوَاكِنُ[3]) في هذه الأسماء، فإذا أَرَدْنَا أن نجمع زدْنَا أَلِفَ الجمع ثالثـةً فتقع هـذه الحروفُ، بعـد ألف الجمع سواكِنُ فيلتقي ساكنان؛ ألفُ الجْمع وأحَـدُ هـذه الحروف، فلا بـد مِنْ حَذْفٍ أو تَحْرِيكٍ.

---

(١) زيادة في «ر».

(٢) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٣) نقص في «ق».

فلو حُذِفت (الألف[1] التي للجمع) لبطلت علامة الجمع، والألف لا تتحرك، فأبدل منها حرف من مخرجها يصلح أن يتحرك وهو الهمزة، ثم أَتْبَعْنَا الواوَ، والياءَ[2] الألفَ فأبدلنا منها الهمزة كما أبدلناها من الألف؛ لاشتراكها في المد واللين، والعلة،

فَأَمَّا مَقَاوِمُ، وَمَعَايِشُ - جمع مَقَامٍ، ومَعِيشَةٍ - فلا يُهْمَزُ[3]، والفرق[4] بين هذا وبين ما تقدم: أن الألفَ في مَقَامٍ، والياءَ في معِيشَةٍ أصْلِيَّتَانِ لَيْسَتَا بزائدتين، وأصلها الحركة، فَلَمَّا وَقَعَتَا بعد ألف الجمع واحتيج إلى تحريكها رُدًّا إلى الأَصل.

وأصل مقام: مَقْوَمٌ، وأصل مَعِيشَةٍ: مَعْيِشَةٍ، وإنما اعْتَلاَّ في الواحد؛ لأَنها مصدران، والمصدر لازم للفعل في اعتلاله وصحته، وليس كذلك الجمع، قال الأَخْطَلُ[5]:

وإنِّي لَقَوَّامٌ مَقَاوِمَ لَمْ يَكُنْ ... جَرِيرٌ ولا مَوْلى جَرِيرٍ يَقُومُهَا

فجاء به على الأصل لما ذكرنا.

وكذلك قُرِئَ قوله عز وجل: ﴿لَكُمْ فِيهَا[6] مَعَايِشَ﴾ «بغير همز»[7].

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) في الأصل: ثم أتبعنا الواو، والياء، والألف.

(٣) في «ر» : فلا يهمزان.

(٤) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٣٦٧.

(٥) انظر: ديوانه صـ١٢٣ (طبع بيروت) ، ونسبه المبرد في المقتضب إلى الفرزدق.

وهو من شواهد المبرد في المقتضب جـ١ صـ١٢٢، وانظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ صـ٥٨٥، وجـ٢ صـ٣٥٣، وشرح السيرافي جـ٦ صـ٢٢٧، والخصائص جـ٣ صـ١٤٥، والمنصف جـ١ صـ٣٠٦، والمخصص جـ١٤ صـ٢١، وابن يعيش جـ١٠ صـ٩٠، ٩٧. وفي اللسان (قوم) : «المقام، والمقامة: المجلس» .

(٦) الآية ١٠ من سورة الأعراف.

(٧) وهي قراءة الجمهور، قال أبو حيان: «وهو القياس، لأن الياء في المفرد هي أصل لا زائدة فتهمز، وإنما تهمز الزائدة نحو: صحائف في صحيفة» هذا وقد قرا معائش «بالهمز خارجة عن نافع، وقرأ بالهمز أيضا الأعرج، وزيد بن علي، والأعمش، وابن عامر في رواية» وقال أبو حيان معلقاً على هذه القراءة «وليس بالقياس، لكنهم رَوَوْهُ، وهم =

وَأَمَّا قولهم: مصائب بالهمز[1]، فقال سيبويه[2]: هو غَلَطٌ منهم، وذلك أنهم تَوَهَّمُوا أَنَّ مصيبة فَعِيلةٌ، وإنما هي مُفعِلَةٌ، وقد قدمنا أن فَعِيلَة يجب أنْ يهمز جمعه نحو: صَحِيفة وصحائف، فشبهوا مصيبة بصحيفة لموافقتها إياها بالحركات والسكون.

وأَصْلُ مصيبة: مُصْوِبة[3]؛ لأنه من الصَّوْبِ، يقال: صاب يَصُوبُ في معنى أَصَابَ يُصِيبُ، قال سيبويه[2]: وقد قالوا: مَصَاوِب، يعني جاؤوا به على ما يجب من ترك الاعتلال.

وقال بعضهم[4] في عِلَّة مصائب: (إنه[5]) لما[6] قالوا: مَصَاوِب على الأَصْل

= ثقات فوجب قبوله» وأسهب أبو حيان في توجيه قراءة الهمز معتمدا على ما نقله عن الفراء في هذا الصدد، وعلى أنها نُقِلَتْ عن ابن عامر وغيره من أئمة القراء، وانظر: السبعة صـ٢٧٨، وشواذ ابن خالويه صـ٤٢، والبحر المحيط جـ٤ صـ٢٧١، والنشر جـ١ صـ١٦، وإتحاف فضلاء البشر صـ٢٦٤.

(١) في الأصل وفي «ر» : «وأما قولهم: مصائب مهموز، وفي «ب» : وأما قولهم: مصائب فقال سيبويه.

(٢) انظر: الكتاب جـ٢ صـ٣٦٧، وقال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه جـ٢ صـ٣٥٤: وزعم الأخفش أن مصائب إنما وقعت الهمزة فيها بدلا من الواو، أعلت في مصيبة، وهذا رديء، لا يلزم أن أقول في مقام: مقائم، وفي معونة: معائن» .

(٣) انظر: اللسان (صوب) .

(٤) هو الزجاج الذي قال في معاني القرآن وإعرابه جـ٢ صـ٣٥٣ ـ ٣٥٤: «وقد أجمع النحويون على أن حكوا: مصائب في جمع مصيبة، بالهمز، وأجمعوا على أن الاختيار مصاوب، وهذه عندهُمْ من الشاذ، أعني مصائب، وهذا عندي إنما هو بدل من الواو المكسورة، كما قالوا في وسادة: إسادة، إلا أن هذا البدل في المكسورة يقع أولا كما يقع في المضمومة نحو «أُقِّتَت» ، وإنما هو من الوقت، والمضمومة تبدل غير أول نحو: أدْؤُر، يقولون: أدْؤُر فحملوا المكسورة على ذلك، ولا أعلم أحدا فسر ذلك غيري، وهو أحسن من أن يجعل الشيء خطأ إذا نطقت به العرب، وكان له وجه من القياس، إلا أنه من جنس البدل الذي إنما يُتبع فيه السماع، ولا يجعل قياسا مستمرا » . ورأي الزجاج رأي قوي لأنه ينفي الخطأ عن العرب، كما أن له وَجْهاً من القياس.

ومن الجدير بالذكر أن السيرافي ذكر ذلك الرأي في شرحه جـ٦ صـ٢٣٠، ولم ينسبه إلى الزجاج، وذكره ابن منظور في اللسان في (صوب) منسوبا إلى الزجاج.

(٥) زيادة في «ر» .

(٦) في «ب» : إنما قالوا.

فوقعت الواو مكسورة في حشو الكلمة شَبَّهُوهَا بالواو المكسورة في أول الكلمة[1] إذا قُلِبَتْ همزةً نحو: وسادة، وإسادة، ووِشَاحٍ، وإِشَاحٍ.

و[2] إذا وقعت ألف الجمع بين حَرْفَيِّ علة، وقَرُبَ أحدهُمَا من الطرف هُمِزَ كقولك في جمع أَوَّل: أوائل، والأصل: أواوِل، وفي جَمْع سَيِّد: سَيَائِد، والأَصْلُ: سَيَاوِد[3]، وفي جمع عَيِّل: عَيَائل، والأَصْلُ: عَيَايِل[4] (باليـاء[5]) ، وهو الفقير من عَالَ يَعِيلُ.

والعلة في ذلك: أَنَّ الواوين في أوائل كأنها قد التقيا؛ لأَنَّ الحاجز بينهما غير حصين إذ كانت الألف[6] ساكنة، فغيروا إحدى الواوين تشبيهاً بالواوين إذا اجتمعتا في أول الكلمة فقُلِبت إحداهما همزة نحو تصغير وَاصِل، وجمعه كقولك: أُوَيْصِل، وأَوَاصِل.

وجعل سيبويه[7] وقوع ألف الجمع بين ياءَين وبين (ياء و[8]) واو بمنزلة وقوعها بين الواوين.

[١٣٦ / ب] وأمَّا الأَخْفَشُ[9] فقال: (إنَّ[10]) القياس أَلاَّ يُهْمَزَ / في الياءين، ولا الياء

---

(١) في الأصل وفي «ب» : في أول الكلام.

(٢) في «ق» : وإنما وقعت.

(٣) في الأصل وفي «ق» : سواود.

(٤) في الأصل، وفي «ق» : عياول.

(٥) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٦) في «ق» : إذ كانت الواو ساكنة.

(٧) انظر: الكتاب جـ٢ صـ٣٧٣ ـ ٣٧٤.

(٨) نقص في الأصل.

(٩) انظر: المقتضب جـ١ صـ١٢٦، وشرح السيرافي جـ٦ صـ٢٣٥، ٣٤٨، والمنصف جـ٢ صـ٤٥، والرضي على الشافية جـ٣ صـ١١١.

(١٠) نقص في «ر» و «ق» .

والواو كما أن اجتماع اليـاءين، والواو واليـاء في أول كلمـة لا يُوجِبُ الإبـدالَ في شيء منها كما وجب ذلك (في[1]) (اجتماع[2]) الواوين.

فإن بعدت (اليـاء[3] و) الواو من الطرف لم تهمز، إذْ ليس في ذلـك خلاف نحو قولك في جمع طاووس: طَوَاويس، وفي نـاوُوس[4]: نَوَاويس، وفي جمع قَيَّـام وقَيُّوم: قَيَاوِيم، وفي عَيَّال: عَيَـاييل[5] ـ والعَيَّـالُ: المتبختر، يقـال: عَـالَ يَعِيلُ ـ والعِلـةُ في ذلـك بُعْـدُهـا من الطَّرَفِ، ألا ترى أنَّهم يقولون: صُوَّم، وصُيَّم، فـإذا بَعُدَتْ الواو من الطرف قالوا: صُوَّام فلم يقلبوها؟ ، وأمّا قولُ الشاعر[6]:

وكَحَّل العَيْنَيْنِ بالعَوَاوِرِ

فإنمـا لم يُهْمَزْ؛ لأَنَّ أصلـه: العَوَاوِير، وإنمـا حَـذَفَ اليـاءَ[7] ضرورة، وتَرَكَ الواو على حالها؛ لأَنَّ الياءَ في نيته، وهو جمع عُوَّار.

(و)[8] قالت الخنساءُ[9]:

---

(١) نقص في «ر» .

(٢) نقص في «ب» و «ق» .

(٣) نقص في الأصل.

(٤) في اللسان (نوس) : «الناووس: مقابر النصارى، إن كان عربياً فهو فاعول منه» .

(٥) في الأصل: عيايل.

(٦) هو جندل بن المثنى الطهوي.

وهو من شواهد سيبويه جـ٢ صـ٣٧٤، وانظر: الخصائص جـ١ صـ١٩٥، وجـ٣ صـ١٦٤، ٣٢٦ والمحتسب جـ١ صـ١٠٧، والمنصف جـ٢ صـ٤٩، وجـ٣ صـ٥٠ والإنصاف صـ٧٨٥، وابن يعيش جـ٥ صـ٧٠، وجـ١٠ صـ٩١، ٩٢، وشرح شواهد الشافية صـ٣٧٤ والتصريح جـ٢ صـ٣٧٢، والأشموني جـ٤ صـ٣٥٨، واللسان، وتاج العروس (عور) ، ومعجم شواهد العربية صـ٤٨٠.

(٧) في «ق» : وإنما حذف الواو ضرورة.

(٨) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٩) انظر: ديوانها صـ٥٧.

((لكن[1]) بَكَيْتِ لِمَنْ أَقْوَتْ لَهُ الدَّارُ — قَذًى بِعَيْنَيْكِ أَمْ بِالْعَيْنِ عُوَّارُ

فصل: و (أَمَّا[2]) إذا اعتلت لام الفعل وعرضت قبلها همزة (الجمع[1])، ولم يكن أصلها الهمزة فإنَّك تَقْلِبُ اللامَ ألفاً، وتَقْلِبُ الهمزة ياءً، وذلك نحو: مَطِيَّةٍ، وَمَطَايَا، وحَوِيَّةٍ[3]، وحَوَايَا، فَمَطِيَّة، وحَوِيَّة وزنها فَعِيلَةَ مثل صَحِيفَة، فإذا جُمِعَتا يجب أن تُهمزا فتقول: مطَائِيُ، وحَوَائِيُ كما تقول: صَحَائِفُ، وسَفَائِنُ، في جمع صَحِيفَةٍ، وسَفِينةٍ، فإذا فعلنا ذلك قلبنا الياء التي بعد الهمزة ألفاً فتصير مَطَاءَا، وحَوَاءَا، فتقع الهمزة بين ألفين وهي تشبه الألف فتصير في اللفظ بمنزلة ثلاثِ ألفات، وذلك مستثقلٌ فتنقلب الهمزة ياءً فتصيرَ مَطَايَا وحَوَايَا.

وإنما وجب قلب لام الفعل - إذا عرضت[4] همزة الجمع - (أَلِفاً[5])؛ لأنهم يقلبون اللام المعتلة ألفاً فيما لم تعرض فيه همزة نحو قولهم في مَدَارِي، وعَذَارِي[6]: مَدَارَى وعَذَارَى، فَلَمَّا قلبوا الياء في مثل هذا إلى الألف طلباً للتخفيف - من غير أن تكون قبلها همزةٌ (في[7]) الجمع - فإذا عرضت همزة الجمع كان قلبها إلى الألف أولى؛ لأَنَّ الهمزة تستثقل.

---

(١) نقص في «ق».

وهو من شواهد ابن جني في المنصف جـ٣ صـ٤٩، وانظر: ابن يعيش جـ١٠ صـ٨٩، والقذى: ما يقع في العين، وما ترمى به، والعوار: الرمص الذي في الحدقة، والعوار أيضاً: اللحم الذي ينزع من العين بعد ما يذر عليه الذرور، انظر: اللسان (عور) - وأقوت: خلت.

(٢) زيادة في «ق».

(٣) في اللسان (حوا): «الحوية: كساء يُحَوَّى حول سنام البعير ثم يركب».

(٤) في «ب» و«ق»: إذا كان قبلها همزة الجمع.

(٥) نقص في «ب» و«ق».

(٦) في «ب» و«ر» و«ق»: في مدار، وعذار.

(٧) نقص في «ب» و«ر» و«ق».

وكذلك إذا جمعْتَ: شاوِيَةً، وحَاوِيَةً قُلْتَ: شَوَايَا، وحَوَايَا، والأَصْلُ: شَوَائِيُ، وحَوَائِيُ (و[1]) وزنها فَوَاعِلُ، قلبت (اللام[2]) ألفاً فصار شَوَاءَا، وحَوَاءَا، ثم قلبت الهمزة ياء فصار حَوَايَا، وشَوَايَا كما قلنا في مَطَايَا.

وأمَّا خَطَايَا، وَبَرَايَا في جمع: بَرِيئَةٍ[3]، وخَطِيئَةٍ فكان الأصل: خَطَائِيُ، وبَرَائِيُ مثل خَطَاعِعُ، وبَرَاعِعُ؛ لأن لام الفعل منها همزة، وعرضت قبلها همزة (في[4]) الجمع، فاجتمعت همزتان[5] فقُلِبَتْ الأخيرةُ على حركة ما قبلها فصار خطائِيُ، وبرائِيُ، مثاله خطاعِيُ، وبراعِيُ ثم قُلِبَتْ (الياء[1]) ألفاً كما قلبناها في مَدَارَى فصار خَطَاءَا، وبَرَاءَا، مثالها خَطَاعَا وبَرَاعَا، فَلَمَّا وقعت الهمزة بين ألفين قَلَبْنَا الهمزةَ ياءً فصار خَطَايَا وبَرَايَا.

وإنما قلبنا الهمزة إذا كانت بين ألفين (ياءً؛ لأنها تُسْتَثْقَل[6]، والدليل على أنها تستثقل إذا كانت بين ألفين) أنَّ الذين يُحَقِّقُون في قولك: هذا كِسَاءٌ، ورِدَاءٌ (لا يحققون في قولك[7]: رأيت كساء ورداء؛) استثقالاً للهمزة بين ألفين[8].

---

(١) نقص في «ب» .

(٢) نقص في الأصل.

(٣) في «ب» : في جمع خطية، وبرية.

(٤) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٥) هذا عند سيبويه. أما الخليل فيرى أن اللام التي هي الهمزة قلبت إلى موضع ياء فعيلة، فكأنها في التقدير: خطايِئُ. انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٣٧٨ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ صـ١١١، والمنصف جـ٢ صـ٥٤ ـ ٦٠، والمقتضب جـ١ صـ١٣٩ ـ ١٤٠، والإنصاف صـ٨٠٥ ـ ٨٠٩، والرضي على الشافية جـ٣ صـ٥٩ ـ ٦٢ وصـ١٨١.

(٦) نقص في «ق» .

(٧) نقص في «ق» .

(٨) قال ابن السراج في الأصول جـ٢ صـ٤٢٦: « ... وناس يحققون فإذا وقعت الهمزة بين ألفين خففوا، =

[١٣٧ / أ] وأمّا قولهم: أَدَاوَى / ، وهَرَاوَى في جمع إدَاوَةٍ[١]، وهِرَاوَةٍ[٢]، فإنما لحقه من التغيير ما لحق مطايا، غير أنهم قلبوا الهمزة التي عَرَضَتْ في الجمع واواً ليدلوا بها على الواو[٣] التي كانت في الواحد، وليست الواو التي[٤] في أداوى، وهراوى الواوَ التي كانت في إدَاوَة، وهِرَاوَة، وإنما هي واو قُلِبَتْ من الهمزة ليدلوا بها على أن الواحد قد كان فيه واو.

فصل: واعلم أن ما كان على فَعِيلٍ مِمَّا لامه ياء أو واو فإنَّ جمعه على أفعِلاَء نحو: سَوِيٍّ وأسْوِيَاء، وَغَنِيٍّ وأَغْنِيَاء، وشَقِيٍّ وأَشْقِيَاء، وكان فُعَلاء نحو: كَرِيمٍ وكُرَمَاء، وظَرِيفٍ وظُرَفَاء، وبَخِيلٍ وبُخَلاَء، ولكنهم عدلوا عن فُعَلاَء إلى أَفْعِلاء؛ كراهية لتحريك الواو والياء وقبلها فتحة.

فَأَمَّا رَمَيَا، وغَزَوَا فإنما احتملوا الحركة على الواو والياء وقبلها الفتحة مخافة الالتباس؛ لأنه لو أُعِلَّ لانقلبت الواو والياء ألفين ثم كُنَّا نحذفها؛ لالتقاء الساكنين فكان يلتبس بفعل الواحد؛ فلذلك احتملوا الثقل فيه.

وكذلك ما كان على هذا الوزن من المضاعف جرى جَمْعُه على أَفْعِلاَء؛ كراهية لإظهار التضعيف، (وذلك[٥]) نحو (قولك[٥]) لَبِيبٌ وأَلِبَّاءُ، وحَبِيبٌ وأَحِبَّاءُ، وخَلِيلٌ وأَخِلاَّء.

= وذلك قولهم: كساءان، ورأيت كساءين؛ كما يخففون إذا التقت الهمزتان، لأن الألف أقرب الحروف إلى الهمزة، ولا يبدلون ياء، لأن الألف الأخيرة تسقط» .

(١) الإداوة: إناء صغير من جلد يتخذ للماء.

(٢) الهراوة: العصا، وقيل: العصا الضخمة.

(٣) في «ق» : على الواحد.

(٤) في الأصل: وليست الواو التي كانت في أداوى....

(٥) زيادة في «ب» و «ق» .

وكان العدول عن فُعَلاء إلى أَفْعِلاَء والإدغامُ أخَفَّ عليهم من أن يجروه على فُعَلاَء بإظهار الحرفين.

وأَمَّا أشياء فهي جمع شيء في المعنى على غير واحده في اللفظ، وألفها ألف تأنيث فلا ينصرف، واختلفوا في تقديرها:

فمذهب[1] الخليل أنَّها (كانت[2]) شَيْئَاءَ على فَعْلاَء كقولك: طَرْفَاء، وحَلْفَاءَ؛ لأنه أُريد جمعها على غير واحدها، وكان بابُ طَرْفَاءَ أَحَقَّ به؛ لأن فيه معنى الجمع وليس على واحده (فكذلك شَيْئَاء فيه معنى[3] الجمع وليس على واحده) إلا أنه وقعت فيه ثلاثة أحرف متشابهة، و (هي[4]) همزتان بينهما ألف فاستثقل ذلك، فَقُدِّمَتْ الهمزة التي هي لام الفعل فجُعِلَتْ في موضع فاء الفعل فصار (لَفْعَاء[5]) مقلوباً من فَعْلاَء.

وأَمَّا الأَخفَشُ[6] فذهب إلى أنه أَفْعِلاء كقولك: أَنْصِبَاء؛ لأَنَّ بِنَاء الجمع أَحَقُّ بها، وكان تقديره: أَشْيِئَاء فاجتمع الثقل والتكرير فحذفت الهمزة فصارت أَشْيَاء، وزْنُها على لفظها[7] أَفْعَاء؛ لأَنَّ اللام ذهبت، وهي في قول الخليل موجودة، إلا أنها مقدمة.

---

(١) في «ب» و «ر» و «ق» : فذهب الخليل إلى أنه، وانظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٣٧٩، والمقتضب جـ١ صـ٣٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ٢ صـ٢٣٤.

(٢) نقص في «ب» و «ق» .

(٣) نقص في «ب» ومُسْتَدرك على الهامش بخطّ مغاير.

(٤) نقص في الأصل، والواو والضمير ناقصان في «ر» .

(٥) نقص في الأصل.

(٦) انظر: المقتضب جـ١ صـ٣٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ٢ صـ٢٣٣، والمنصف جـ٢ صـ٩٤ ـ ٩٥، والإنصاف صـ٨١٣، والرضي على الشافية جـ١ صـ٣٠.

(٧) في «ب» : على لفظ أفعاء، وفي «ر» : على لفظه أفعاء، وفي «ق» : على وزن أفعاء.

ويُقَوِّي مذهب[1] الخليل تَصْغِيرُ العرب لها أُشَيَّاء.

ويلزم الأخفش في التصغير أن يرد إلى الواحد (فيقول[2]: شُيَيْئَات، ولا يجوز على مذهبه أُشَيَّاء، ولا يلزم الخليل أن يرد إلى الواحد) في التصغير؛ لأنه ليس جمعاً على واحدِه.

وللأخفش أن يقول: إنه لمّا جاء على غير لفظ واحده المطرد فيه صار بمنزلة مالا واحد له، وجاز أن يصغَّر على لفظه لهذه العلة.

وشذوذ أشياء على قول الأخفش من وجه واحد، وذلك أن أَفْعِلاء جمع فَعِيل نحو: خَمِيس وأَخْمِسَاء، ونَصِيب وأَنْصِبَاء، فلم تجئ أشياء على واحدها، ومثله: شُعَرَاء جمع شَاعِر، وفُعَلاَء جمع فَعِيل صفة نحو: كَرِيمٍ وكُرَمَاء.

وقول الخليل (فيه[3]) الشذوذ من أوجه:

منها: أَنَّهُ أَخْرَجه إلى غير / أَبْنِيَةِ الجُمُوع. [١٣٧ / ب]

ومنها: أنه جُمِع على غير واحده.

ومنها: نَقَلَ الهمزة من موضع اللام إلى موضع الفاء.

وأمَّا أشَاوَى، فإنها جمع إشَاوَة مثل إدَاوَة، وأدَاوَى، وهِرَاوَة وهَرَاوَى، وإشَاوَةٌ غيرُ مستعملة، ولا يبنى من لفظه شيء، فزعم سيبويه[4] أن إشاوة أصلها شِيَاءَة[5]؛ لأنَّ عين الفعل من شيءٍ ياءٌ، ولامه همزة.

---

(١) انظر: المقتضب جـ١ صـ٣٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ٢ صـ٢٣٤، والمنصف جـ٢ صـ١٠٠ - ١٠١، والإنصاف صـ٨١٨، والرضي على الشافية جـ١ صـ٣٠.

(٢) نقص في «ب».

(٣) نقص في «ق».

(٤) انظر: الكتاب جـ٢ صـ٣٨٠، والمنصف جـ٢ صـ٩٩، والرضي على الشافية جـ١ صـ٣١.

(٥) في الأصل: شياة.

وإذا بنينا منه فِعَالَةً مثل إداوة صار شِيَاءَة، ثم قدمت الهمزة التي هي لام الفعل إلى (موضع[1]) الفاء كما فعل ذلك بأشياء فصارت إِشَايَة، ثم قلبت من الياء واواً فقيل: إشاوة كما قالوا: جَبَيْتُ الخراجَ جِبَاوَةً، والأصل: جِبَايَةً.

وكذلك أَتَيْتُهُ أَتْوَةً، والأصل أَتْيَةً، فقلبوا الياء واواً؛ لدخول الياء على الواو كثيراً.

وكذلك: العُلْيَا، والعَلْيَاء، أصلها الواو، من عَلاَ يَعْلُو، فالواو والياء يتداخلان للمشاركة التي بينها، فَلَمَّا جمعوا إشَاوَة قالوا: أَشَاوَى، كما قالوا: إدَاوَةً وأَدَاوَى، وهِرَاوَةً وهَرَاوَى، فاعرف ذلك إن شاء الله.

(١) نقص في «ب» .

بَابُ ما يُقَاسُ من المسائل على ما قَدَّمنا من (أبواب[1]) التصريف

إذا قيل لك: ابن اسماً أوفعلاً من حروف اسم (آخر[1]) أو فعل فَضَعْ المتحركَ من الذي تبني[2] منه بإزاء المتحرك الذي تبني (على[3]) مثاله، والساكن بحذاء الساكن والزائد بحذاء الزائد، والأصلي بحذاء الأصلي.

فإذا كان الذي تبني منه أَقَلَّ حروفاً من الذي تبني على[4] مثاله زدت على الذي تبني منه في آخره ما يُلْحِقُهُ بالذي تَبْنِي على مثاله، مثال ذلك أن يقال لك: ابْنِ من ضَرَبَ مثل جَعْفَر، فالجواب أن تقول: ضَرْبَب، لأن جَعْفَراً[5] على أربعة أحرف فزدت في آخر ضَرَبَ[6] البَاءَ، وأَسْكَنْتَ الراءَ حتى صار على مثال جَعْفَر.

وكذلك إن قيل لك: ابن من ضرب مثل سَفَرْجَلٍ قلت: ضَرَبَّب فزدت بَاءَيْن؛ لأَنَّ سَفَرْجَلاً[7] على خمسة أحرف.

وإن كان الذي تبني منه أكثر[8] حروفاً من الذي تبني على مثاله، وكانت

(١) نقص في «ق» .

(٢) في «ب» و «ر» و «ق» : من الذي تبنيه.

(٣) نقص في «ر» .

(٤) في الأصل: من الذي تبني منه على مثاله.

(٥) في «ب» و «ق» : لأن جعفر.

(٦) في الأصل: في آخر ضربب.

(٧) في «ب» و «ق» : لأن سفرجل.

(٨) في «ب» : وإن كان الذي تبني على مثاله أقل حروفاً من الذي تبني منه.

حروفه أَصْلِيَّة فالمسألة باطل نحو أن يُقال لك: ابْنِ (لِي[1]) من سَفَرْجَلٍ مثل ضرب، فهذا محال.

فإن كان في حروف الذي تبني منه زوائد إذا حذفتها صار على عدة حروف ما يُبْنَى على مثاله جاز (مثل[2]) أن يُقال لك: ابن من مُسْتَغْفِرٍ مثل جِذْعٍ فَأَلْقِ الزوائد منه، وهي الميم، والسين، والتاء، فتبقى ثلاثة أحرف أُصول فتقول: غِفْر.

فإن كان الاسمان[3] متساويين في عدد الحروف فَوَفِّقْ بينهما في الحركة والسكون، والزوائد، والأصلي على ما قلنا، مثال ذلك إذا قيل لك: ابْنِ من ضرب مثال قُفْل فتقول: ضُرْب، أو يقال (لك[4]:) ابن من جَعْفَر مثال درهَمْ فتقول: جِعْفَر، أو يقال (لك[5]) ابن من قِمَطْرٍ[6] مِثْلَ جَعْفَرٍ فتقول: قَمْطَر، أو قيل لك: ابن من فَرَزْدَق مثل جِرْدَحْل[7] فتقول: فِرْزَدْق.

وإنْ كان (في[8]) الاسم المبني على مثاله زوائد زدت بحذائها فيما بنيته ليصيرَ الثاني على مثال الأول / نحو أن يقال لك: ابن من جِذْعٍ نحو اشْهِيبَاب [١٣٨ / أ] (فتقول[8]:) اجْذِيعَاع، زدت في أول الاسم همزةً بإزاء الهمزة، وياءً (بعد[9])

---

(١) زيادة في «ق» .

(٢) نقص في الأصل.

(٣) في «ب» : فإن كانت الأسماء متساويات.

(٤) نقص في «ر» و «ق» .

(٥) نقص في «ق» .

(٦) القمطر: الجمل القوي السريع، وقيل: الجمل الضخم القوي.

(٧) في اللسان (جردحل) : «الجردحل من الإبل الضخم.. وذكر عن المازني أن الجردحل: الوادي، قال ابن سيدة: ولست منه على ثقة» .

(٨) نقص في «ق» .

(٩) نقص في «ب» .

الذال) بإزاء الياء التي بعد الهاء، وألفاً بعد العين بإزاء الألف التي بعد البـاء، وزدت في آخره عيناً بإزاء الباء في (آخر[1]) اشْهِيبَاب، فهذا طريق ما أخبرتك.

فصل: وإذا بَنَيْتَ مثل حَمَصِيصَة[2] من رَمى قلت: رَمَوِيَّـة[3]، والأصل فيها رَمَيِيَّة، ولكنك تُبْدِل من الياء الأُولى واواً كراهية لاجتماع الياءات كما قلت في النسب إلى رَحى: رَحَوِيّ.

وإن بنيت من رَمَى مثـل جَعْفَر قلت: رَمْيـاً[4]، والأصـل: رَمْيَيٌ، ولكن الياء الأخيرة في موضع حركة، وقبلها فتحة فـانقلبت ألفاً على مـا ذكرنـا من القياس.

(فإذا بَنَيْتَ منه مثل[5] سَفَرْجَل قُلْتَ: رَمَيًّا، والأصل: رَمَيَّيٌ بثلاث ياءات تقلب الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها) .

فـإذا بنيت (منـه[6]) مثـل صَمَحْمَـح[7] قلت: رَمَيْمَىً، والأصـل: رَمَيْمَيٌ، فانقلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) في اللسان (حمص) : «الحمصيص: بقلة دون الحُمّاض في الحوضة طيبة الطعم تنبت في رمل عالج، وهي من أحرار البقول، واحدته حمصيصة.

(٣) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٣٩٢.

(٤) مافي الأصل: قلت: رمياء.

(٥) نقص في الأصل.

(٦) نقص في «ب» .

(٧) الصمحمح من الرجال: الشديد المجتمع الألواح، وقيل: هو القصير، وقيل: الغليظ القصير، وقيل: الأصلع، وقيل: المحلوق الرأس.

وإذا بنيت منه مثل أُحْدُوثةٍ[1] قلت: أُرْمِيَّة، والأَصْلُ: أُرْمُويَـة قَلَبْتَ الواوَ ياء؛ لأنها ساكنة وبعدها ياء، وكَسَرْتَ ما قبلها؛ لتسلم الياءُ.

فإذا بنيت من غزوت مثـل حَمَصِيصَـة قلت: غَـزَوِيَّـة؛ لأنـك لَمَّـا كنت تقلب الياء إلى الواو في هذا المثال لزمك أن تترك الواوَ على حـالهـا، ولا تعتـد بالتاء؛ لأنها ضمير الفاعل، وليس من الكلمة.

وإذا بنيت مثل سَفَرْجَلٍ قلت: غَـزَوَّى، والأصـل: غَـزَوَّوٌ بثـلاث واوات قَلَبْتَ الواوَ الأخيرةَ ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وإذا بنيت منـه (مثل[2]) صَمَحْمَح قلت: غَـزَوْزاً، والأصـل: غَـزَوْزَوٌ قلبتَ الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وإذا بنيت منـه مثل كَوْثَر قلت: غَـوْزاً (والأَصـل[3]: غَـوْزَوٌ، قلبت الـواو الأخيرة ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها) .

وإذا بنيت منـه مثل قِمَطْر[4] قلت: غِزَوٌّ[5]، فتصح الواو؛ لأَنَّ الواوَ قبلهـا ساكنة، كما تصح في غَزْوٍ، وعَدْوٍ.

وإذا بنيت مثل سَيِّـدٍ قلت: غَيْزٍ، والأصل: غَيْزِوٌ[6]؛ لأنـه فَيْعِل، تستثقـل الضمة على الواو فَتَزالُ، فإذا سكنت انقلبت ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلهـا، كما فُعِلَ ذلك بغازٍ.

---

(١) الأحدوثة: الأعجوبة.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) نقص في الأصل و «ر» و «ق» .

(٤) في «ب» : وإذا بنيت منه مثل كفور قلت: غزو.

(٥) انظر: المنصف جـ٢ صـ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

(٦) في الأصل، وفي «ق» : غَيْوِزٌ.

وإذا بنيت مثل منه ضَيْغَم[1] قُلْتَ: غَيْزاً، والأَصْلُ: غَيْزَوٌ، انقلبت الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وإذا بنيت منه مثل حَلَكُوك[2] قلت: غَزَوِيٌّ، والأصل غَزَوُوٌّ[3] قلبتَ الواو الأخيرة ياء، وقبلها واو ساكنة فقلبتها أيضاً ياء، وأدغَمْتَها في الياء التي بعدها قياساً على باب سَيِّد، ثم كَسَرْتَ ما قبل الياء لتصح فَصَارَ: غَزَوِيٌّ.

وإنما وجب قلب الواو الأخيرة ياء؛ لأَنهم يستثقلون اجتماع واوين في مثل عُتِيٌّ، ومَعْدِيٌّ، وأصلها: عُتُوٌّ، ومَعْدُوٌّ، فقلبوا: (الواو[4]) ياء؛ استثقالاً للواوين، فإذا اجتمع ثلاث واوات كان أولى بالاستثقال، والقلب[5].

وإذا بنيت من رَمَيْتُ مثل ظَرُف فِعْلاً قلبت الياء واواً فتقول: رَمُوَ.

فإن بنيته اسماً قلبْتَ الوَاوَ ياء فقلت: رَمٍ[6]، والأَصْلُ: رَمُيٌ تستثقل الضمة على الياء[7] فتحذف، فإذا بقيت الياء[8] ساكنة وقبلها ضمة في الاسم قُلِبَتْ (الياء واواً[4])، ثم كُسِرَ ما قبل الواو فانقلبت) ياء؛ للفرق بين الاسم والفعل كما قالوا: أَدْلٍ في جمع دَلْوٍ، والأصل أَدْلُوٌ، فُعِلَ به ما ذكرنا.

---

(١) الضيغم: الأسد.

(٢) الحلكوك: الشديد السواد.

(٣) في كتاب سيبويه: جـ٢ صـ٢٩٢: «وكذلك مثل الحلكوك، تقول: رموي، وانظر: المنصف جـ٢ صـ٢٧٤ ـ ٢٧٥، والرضي على الشافية جـ٢ صـ١٩٥.

(٤) نقص في «ب» .

(٥) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٢٩٢ ـ ٢٩٣.

(٦) في الأصل، وفي «ق» : فقلت: رمي.

(٧) في الأصل وفي «ب» و «ق» : تستثقل الضمة على الواو.

(٨) في الأصل وفي «ق» : فإذا بقيت الواو ساكنة.

[١٣٨ / ب] فـإذا بنيت مثـل سِرْدَاحٍ من غَـزَوْتُ، وَرَمَيْتُ قلت: غِـزْوَاء، ورِمْيَـاء، والأصل: غِزْوَاوٌ، وَرِمْيَايٌ (ولكنك[١]) قلبتَ الواو، واليـاء، همزتين لوقوعها بعـد الألف طرفاً.

فإذا بنيت من غَزَوْتُ، وَرَمَيْتُ مثل حِلِبْلاَب قلت: غِـزِيـزَاء[٢]، ورِمِيمَاء على ما قدمنا.

وإذا بنيت فَوَاعِـلَ من شَـوَيْتُ قُلْتَ: شَـوَايَـا، ومن حَـوِيْت[٣] (قلت[٤]:) حَوَايَـا، والأصـل: شـوائِيُ، وحَـوَائِيُ، ثم قُلِبَتْ اليـاءُ ألفـاً على قيـاس صحـارَى ومدارَى، فوقعت الهمزة بين ألفين فقلبتها ياء كما قلنا في: مَطَايَا، ونحوه.

وإذا بنيت فَيَاعِل من شَوَيْتُ، وحَيِيتُ قُلْتَ: شَيَايَا، وحَيَايَا على القيـاس الذي ذكرنا.

وإذا بنيت فُـوَاعِـلاً منها قلت: شُـوَاءٍ، وحُـوَاءٍ، ولا يُعَـلُّ؛ لأنَّ الهمـزة لم تَعْرِض في جمع، وإنمـا الهمزة التي تُعَل بقلبهـا يـاء هي التي تعرض في الجمع كما قدمنا.

فصـل: وإذا بنيت فَـوْعَلْتُ من قُلْتُ: قُلْتَ: قَـوَّلْتُ؛ الـواو الأُولى زائـدة، والثانية عين الفعل فأدغمت لسكون الأُولى وتحريـك الثـانيـة، وهُمَـا من جنس واحد، فجعَلْتَهُمَا بمنزلة حرف واحد.

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٣٩٦، والحِلِبْلاَبُ: نَبْت ينبسـط على الأرض، وتَـدُومُ خضرتـه في القيـظ، ولـه ورق أعرض من الكف، وهو المعروف باللبلاب.

انظر: القاموس (حلب) ، والرضي على الشافية جـ١ صـ٦٣ وجـ٢ صـ٥.

(٣) في الأصل وفي «ر» و «ق» : ومن حييت.

(٤) نقص في الأصل و «ق» .

وبنـــاء فَعَّلْتُ من قُلْت قَـوَّلْت، فيتفــق اللفظـــان، والعمــل مختلف؛ لأَنَّ الواوين في فَعَّلت عينان، وفي فَوْعَلْت إحداهما واو فَوْعَلْت، والثانية عين الفعل، فإذا رَدَدْتَهما إلى مالم يُسَمَّ فاعله تبين الفرق بينهما، فتقول في فُوعِلْتُ من قَوَّلت: قُووِلَ فلا تـدغم؛ لِأَنَّ الواوَ مـدَّة[1] بمنزلـة الواو في قُـوتِـلَ، وتقـول في فُعِّلت من قلت: قُوِّل، فتدغم؛ (لأنه[2]) على قيـاس قَتَّل وقُتِّل، والأَول[3] على قيـاس صَوْمَع وصُومِعَ.

فـإذا بنيت فَيْعَلْتُ من قُلْتُ قُلْتَ: قَيَّلْتُ، والأصـل: قَيْـوَلْتُ، قلبت الـواو ياء، وأدغمت الياء فيها على قياس سَيِّد، ومَيِّت.

فإذا رددته إلى مالم يُسَمَّ فاعله قلت: قُووِل؛ لأَنـك تضم أولـه فتقلب اليـاء واواً؛ لسكونها وانضمام ما قبلها على قياس موقن.

وإذا بنيت فَوْعَلْتُ من بِعْت قُلْتَ: بَيَّعْتُ، والأصـل: بَـوْيَعْتُ قَلَبْتَ الـواو ياء؛ لاجتماعهما وسكون الأولى منهما فأَدْغَمْتَ الياءَ في الياء.

وإذا رددت إلى مالم يُسَمَّ فاعله قلت: بُويِعَ.

وكذلك إن بنيت منـه فَيْعَلْتُ قُلْتَ: بَيَّعْتُ، وفُوعِل[4] منـه: بُويِعَ؛ لأنـك تضم الأول، وبعده الياء ساكنة فتنقلب واواً.

وبناء افْعَوْعَلْتُ من قُلْت: اقْوَوَّلْتُ على مـذهب سيبويـه[5]، وَاقْوَيَّلْتُ على

---

(١) في «ر» و «ق» : لأن الواو منه.

(٢) نقص في «ق» . .

(٣) في «ب» : والأصْلُ.

(٤) في «ق» : وفعل منه بويع، وفي «ر» : ..قلت: بيعت فإن رددته إلى مالم يَسَمَّ فاعله قلت: بويع.

(٥) انظر: الكتاب جـ٢ صـ٣٧٦.

مذهب الأخفش[1]؛ لئلا تجتمع ثلاث واوات، فأمَّا سيبويه فلم يعتدَّ باجْتِمَاعِ الواوات؛ لأنَّ أحدها ساكن مدغم، فصارت بمنزلة واوين.

فإنْ رددته إلى مالم يُسَمَّ فاعله قُلْتَ على القولين جميعاً: اقْوُوِلَ؛ لأنَّ الواو الثانيةَ منها (مدة[2]) بمنزلة الألف، ألا ترى أنك تقول: وُورِيَ، فلا تقلب الواو همزة لاجتماع الواوين في أول الكلمة؛ لأنَّ الواو الثانية[3] (مدة[2]) بمنزلة الألف في وَارَى؟

فإذا بنيت افْعَوْعَلْتَ من بِعْت قلتَ: ابْيَيَّعْتُ[4]، والأصل: ابْيَوْيَعْتُ، قَلَبْتَ الواوَ ياءً، وأدغمتها في الياء على ما / تقدم. [139 / أ]

وبنــــاء افْعَلَلْتُ (على[5]) مثــل احْمَرَرْتُ من القــول، والبيــع: اقْــوَلَلْتُ وابْيَعَعْتُ[6].

(وبناء[7]) افْعَالَلْتُ (منها[8]) : اقْوَالَلْتُ، وابْيَاعَعْتُ.

وإذا رددته إلى مالم يُسَمَّ فاعله قلت: اقْوُولَّ، وابْيُوعَّ، والأصل: اقْوُولِلَ، وابْيُوعِعَ، ولكنك أدغمت كما تُدْغِم ابْيُوضَّ، واحْمُورَّ.

---

(1) انظر: المقتضب جـ1 صـ187، وشرح السيرافي جـ6 صـ455، والمنصف جـ2 صـ24، وصـ243 ـ 244، والرضي على الشافية جـ3 صـ196.

(2) نقص في «ق» .

(3) في «ر» و «ق» : لأن الواو الثانية منه مدة....

(4) في «ق» : قلت: ابيعت.

(5) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(6) في الأصل : وابييعت .

(7) نقص في «ر» .

(8) زيادة في «ر» و «ق» .

وإذا بنيت افْعَاعَلْتُ منها قلت: اقْوَاوَلْتُ، وابْيَايَعْتُ، فلا تُعِلّ؛ لأنك لو أعللت لوجب قلب الواو ألفاً فيلتقي ساكنان بالتقاء ألفين فتحذف إحداهما، ثم يلتقي ساكنان: الألف الثانية[1]، ولام الفعل، فتحذف (الألف[2]) فيصير (اقْوَلْتُ[3]) ، وهذا إجحاف بالكلمة، فلذلك لم تُعِلّ.

وإذا بنيت مَفْعُلَةً من القول قلتَ: مَقُولة، والأصل: مَقْوُلَة، حَوَّلتَ ضمة الواو إلى القاف كما حوَّلْتَها في يَقُول، والأصل: يَقْوُل.

وإذا بنيتها من البيع قلت (مَبِيعَة[4]، والأصل) مَبْيُعَة، أُلْقِيَتْ ضمةُ الياء على ما قبلها فبقيت الياء ساكنة، وقبلها ضمة، فجُعِلَ مكان الضمة كَسْرة؛ لتسلمَ الياء كما فعلت العرب ذلك في: بِيضٍ، وعِينٍ، جمع أَبْيَضَ، وأَعْيَنَ، والأصل فيهما فُعْل؛ لأنهما بمنزلة صُفْر، وحُمْر، وشُهْب، إلاَّ أنهم جعلوا في موضع الضمة كسرة، لتسلم الياء، هذا مذهب الخليل[5]، وسيبويه.

وأمَّا الأخفشُ[5] فَمِن مذهبه أن يقول في مَفْعُلة من بنات الياء مَعُوشَة، ومَبُوعَة؛ لأن الأصل: مَبْيُعَة ومَعْيُشَة، فإذا نقل ضمة الياء إلى ما قبلها بقيت الياء ساكنة، وقبلها ضمة، فتقلبها واواً قياساً على مُوقن، وموسر، وليْسَ قولُهم: بِيضٌ، وعِينٌ (عنده[6]) حجة؛ لأنه جمع، والجمع يلزمه من الاعتلال ما لا يلزم الواحد؛ لأن الجمع أثقل من الواحد.

---

(١) في «ب» و «ر» : الألف الباقية.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) بياض في «ق» .

(٤) نقص في الأصل.

(٥) انظر: صـ ٨٩٠ ـ ٨٩١ فيما سبق من التبصرة.

(٦) نقص في الأصل.

وكذلك لو بنيت من بنات الياء اسماً على فُعْلٍ غير جمع لقلت على مذهب سيبويه: بِيعٌ، وعِيشٌ، مثل دِيكٍ، وفِيلٍ، والأصل: بُيْع، وعُيْش، فُعِل به (مثل[1]) ما فعل بِبِيضٍ، وعِينٍ، وعلى مذهب الأخفش (تقول[2]) : بُوعٌ، وعُوشٌ؛ لأنها غير جمع.

وأما عِيدٌ، ورِيحٌ فوزنُها فِعْل، وهُمَا من بنات الواو، والأصل فيها عِوْدٌ، ورِوْحٌ، فانقلبت الواو ياء؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها، ولو كان على فُعْل لقيل: عُودٌ، ورُوحٌ، كما قيل: نُورٌ، وكُوزٌ، ومُورٌ[3]، وأشباهُ ذلك.

وإذا بنيت مثل مُسْعُط[4] من القول قلت: مُقُول (والأصل[5]: مُقْوُل) ، نُقِلَتْ الضمة من الواو إلى ما قبلها كما فُعِل في يقول.

وإذا بنيته من البيع قلت: مُبِيع، والأصل: مُبْيُع، نقلت الضمة من الياء إلى ما قبلها، ثم كُسِر (ما قبل[6] الياء) ؛ لتسلمَ (الياء[7]) ، والأخفش يقول فيه: مُبُوع؛ لأنه (إذا[8]) نقل الضمة[9] عن الياء إلى ما قبلها بقيت الياء ساكنة، وقبلها ضمة فتقلبُها واواً، ولا تَكْسِرُ ما قبل الياء إذا لم يكن جمعاً، والخلاف في هذا كالخلاف في باب مفعُلة.

---

(١) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٢) زيادة في «ق» .

(٣) في اللسان (مور) : «المور: جمع ناقة مائر، ومائرة إذا كانت نشيطة في سيرها فتلاء في عضدها» .

(٤) المُسْعُط: الإناء يجعل فيه السُّعُوط، والسُّعُوط: الدواء يصب في الأنف.

(٥) نقص في «ب» و «ق» .

(٦) نقص في الأصل.

(٧) زيادة في «ق» .

(٨) نقص في «ب» .

(٩) في «ق» : على الياء .

فصل: وإذا بنيت من جِئْتُ مثل مَفْعَلَة قلت: مَجَاءَة، والأصل: مَجْيَأَة، نَقَلْتَ فتحة الياء إلى الجيم، وقلبت الياءَ ألفاً كما فعلت في مقالة.

وإذا بنيتها من سُؤْت قلت: مَسَاءَة، والأصل: مَسْوَأَة، ثم فعلت مثل ذلك.

[١٣٩ / ب] وإذا بنيت من سُؤْت، وجئت مثل سفرجل قلت: جَيَأْيَأ / وسَوَأْيَأ، تُبْدِلُ الهمزةَ الوسطى ياء؛ لاجتماع ثلاث همزات، وكان إبدال الوسطى أولى؛ لأنك لو أبدلت غيرها لاحتجت إلى إبدال الأخرى كراهية لاجتماع الهمزتين وكانت الياء أولى في هذا الموضع؛ لأنَّ الألف لو كانت فيه لوجب قلبها؛ لأنه موضع حركة، وقلبها يكون إلى أحد أختيها، الواو والياء، وكانت الياء أولى؛ لأنها أَخَفُّ من الواو.

وإذا بنيت منها مثل صَمَحْمَحٍ قلت: جَيَأْيَأ، وسَوَأْوَأ على تحقيق الهمزتين مثل جَيَعْيَع، وسَوَعْوَع.

والفرق بين هذا البناء والبناء الذي[1] قبله: أن الحرف الذي بين الهمزتين في هذا (هو[2]) عين الفعل أعيد بإزَاء الميم الأخيرة من صَمَحْمَح، وفي الأول الحرف الذي بين الهمزتين مبدل من همزة في موضع لام الفعل؛ لأنه بإزاء الجيم من سفرجل.

فإنْ خففت الهمزتين قلت: جَيَايَا، وسَوَايَا؛ لأنك تقلب الأخيرة على حركة ما قبلها، وتُبْدِل من الأُولى ألفاً؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها كما قلنا في راس، وكاس.

---

(١) يقصد بناء مثل سفرجل من سؤت، وجئت.

(٢) نقص في «ب» و «ق».

وإذا بنيت منها مثل جَعْفَر قلت: جَيْئَى، وَسَوْءَى والأصلُ: جَيْئَأ، (وسَوْأَأ[1]) مثل جَيْعَع، وسَوْعَع، قَلَبْتَ الأخيرةَ على حركة ما قبلها؛ كراهية التقاء الهمزتين[2].

فإذا بنيت منها مثل بُرْثُن قلت: جُوْءٍ، وسُؤٍ، والأصلُ: جُيْؤُؤ، (وسُوْؤُؤ[3]) ، قلبتَ الياء واواً؛ لسكونها وانضمام ما قبلها فصار (جُوؤُؤ[4]) مثل جوعع، وكذلك سُوؤُؤ مثل سُوعُع فاجتمعت همزتان فقلبت الأخيرة واواً على حركة ما قبلها فصار جُوؤُوٌ، (وسوؤُوٌ[5]) مثل جُوعُوٍ، وسُوعُوٍ، ثم قُلِبَتْ الواو ياء، وكسر ما قبلها كما فُعِلَ في أَدْلٍ جمع دَلْوٍ؛ لأنّها في آخر الاسم وقبلها ضمة.

وإذا بنيت منها مثل قِمَطْرٍ قلت: جِيَأْيٌ، وسِوَأْيٌ، تقلب الهمزة الأخيرة ياء؛ لأنه ليس قبلها حركة تجري عليها، ولا لها حركة لازمة تُقْلَب عليها، فأَحَقُّ الأشياء بها قلبها إلى الياء؛ لأنها أقربُ (إليها[5]) ، وأَخَفُّ من الواو التي هي أختها.

وإذا بنيت منها مثل زِبْرِجٍ قُلْتَ: جِيءٍ[6]، وسِيءٍ مثل جِيعٍ، وسِيعٍ والأصل: جِيْئِئٍ مثل جِيْعِعٍ، قلبتَ الهمزة الأخيرة على حركة ما قبلها فصارت ياءً، كما قلبت الهمزة المضموم ما قبلها واواً.

وأما (سِيءٌ[7]) فالأصل: (سِوْئِئٍ[5] مثل) سِوْعِع قَلَبْتَ الواو ياء؛ لسكونها

(١) نقص في الأصل.

(٢) في «ق» : الساكنين.

(٣) نقص في «ر» .

(٤) بياض في «ق» .

(٥) نقص في «ق» .

(٦) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٣٧٨.

(٧) بياض في «ق» .

وانكسار ما قبلها، وقلبتَ الهمزةَ الأخيرةَ ياء على ما ذكرنا.

وتقول في جمع هذه الأبنية: جَيَاءٍ، وسَوَاءٍ؛ لأنها الهمزة التي كانت في الواحد[1]، ولا تَقْلِبُها كما فَعَلْتَ في باب خَطايا؛ لأنَّ (تلك[2]) الهمزة عرضت في الجمع على ما ذكرنا (فيه[3]) .

وإذا بنيت منهما مثل احْمَرَرْت (تَحْمرّ[2]) قلت: اجْيَأَيْتَ تَجْيَئي، واسْوَأَيْتَ (تَسْوَئِي[3]) .

وإذا بنيت منهما مثل احْمَارَرْتَ تَحْمَارُّ قلت: اجْيَاءَيْتَ (تَجْيَائِي[4]) واسْوَاءَيْتَ (تَسْوَائِي[5]) ، تقديره: اجْيَاعَيْتَ / (تَجْيَاعِي[5]) ، واسْوَاعَيْتَ [١٤٠ / ا] تَسْوَاعِي والأول تقديره: اجْيَعَيْتَ تَجْيَعِي[6]، واسْوَعَيْتَ تَسْوَعِي.

وإذا بنيت من رَأَيْتَ مثل مَرْمَرِيس قلت: (رَأْرَئِيّ[5])

وإذا بنيت منه مثل اغْدَوْدَنَ قلت: (ارْأَوْأَى[5]) .

وإن بنيت مثله من وَأَيْت قُلْتَ: (ايئَوْئَى[5]) ، والأصل: اوْأَوْأَى قلبت الواو الأُولى ياء؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها.

ومثاله من أَوَيْتُ: اِيوَوَّى[6] على قياس قول سيبويه في اقْوَوَّل، واِيوَيَّا على قياس قول الأخفش[7]؛ لئلا تجتمع ثلاث واوات، فقس على هذا إن شاء الله.

---

(١) زيادة في «ب» .

(٢) نقص في «ق» .

(٣) نقص في «ق» .

(٤) بياض في «ق» .

(٥) في «ب» : والأول تقديره اجْيَعْتَ أجْيَعِي، واسْوَعَيْت اسوعي.

(٦) انظر: المنصف جـ٢ صـ٢٤٩.

(٧) في اقويّل، وانظر: المنصف جـ٢ صـ٢٤٩.

فصـــل: وإذا بنيت مثـــل جعفرٍ من رَدَّ قلت: رَدَّدٌ، ومثـــل بُرْثُن، قلت: رُدُّدٌ.

و (إذا بنيت[1]) مثل زِبْرِج قلت: رِدِّدٌ.

وإذا بنيت منه مثل فَعَلان قلت: رَدَدَان[2]، فلا تدغم؛ لأنك تُجْرِي الصـدر (منـه[3]) مُجْرَاه قبل زيـادة الألف والنون كما تقول شَرَرٌ، فلا تـدغم[4]، وكـذلـك فَعَلان رَدَدَان[2] تُجْرِيه مُجْرَى طَلَلٍ، وشَرَرٍ.

(و[5]) تقــول في افْعَلَلْتُ من رَدَدْتُ[6] (ارْدَدَدْتُ[7]) ، كما تقــول: (احْمَرَرْت[8]) ، والمصدر: ارْدِدَاد، مثل: احْمِرَار.

ويجـوز الإدغـام فتقـول: رِدَّادٌ، سَكَّنْتَ الـدالَ الأولى، ونَقَلْتَ حركتهـا إلى ما قبلها فسقطت ألف الوصل؛ لتحرك ما بعدها كما قلت في اقْتِتَـال: قِتَّـال على هذا الترتيب.

---

(١) نقص في «ر» .

(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٤٠٢.

(٣) زيادة في «ب» و «ق» .

(٤) في «ر» : كما تقول: شررفكذلك الصدر من رددان تجريه، وفي «ق» : فلا تدغم لأنك تجري الصدر مجراه قبل زيادة الألف والنون كما قالوا: شرر، فكذلك فعلان» .

(٥) نقص في الأصل.

(٦) في الأصل: من ردٌ، وما في باقي النسخ موافق لما في كتاب سيبويه جـ٢ صـ٤٠٢، وهو ما أثبتُّه.

(٧) نقص في «ق» .

(٨) بياض في «ق» .

فإذا بنيت (منه[1]) مثل (عَثَوْثَل[2] [3]) قلت: رَدَوْدَد[4]، ولا تُدغم؛ لأنه ملحق بسفرجل.

فإن بنيت (منه[1]) (مثل[5]) اغْدَوْدَنَ قُلْتَ: ارْدَوَدَّ[4]، وأصله ارْدَوْدَدَ فأدغمت؛ لأنه غير ملحق بشيء، وفي المستقبل يَرْدَوِدُّ، وأصله: يرْدَوْدِدُ[6].

وإذا بنيت مثل اقْعَنْسَسَ قلت: ارْدَنْدَدَ[7]، فلا تدغم؛ لأنه ملحق باحْرَنْجَمَ.

ومثل صَمَحْمَح: رَدَدَّدٌ، وهو ملحق بِسَفَرْجَلٍ.

(و[8]) مثل عَفَنْجَج[9]: رَدَنْدَدٌ، فلا تدغم؛ لأنه ملحق بَسَفَرْجَلٍ.

ومثل جُلَعْلع[10]: رُدَدَّد[9]، ولا تدغم في الدال الأخيرة؛ لأنك لو أدْغَمْتَ فيها لصرت إلى مثل ما فَرَرْتَ منه من الثقل، وذلك أنَّكَ (كنت[11]) تُسَكِّنُ الدَّالَ التي قبل الأخيرة، فَتُلقِي حركتَهَا على ما قبلها، وكنت تقول: رُدَدَّدٌ، فلا تصير بهذا التغيير إلى تخفيفٍ؛ فلذلك ترك على أصله كما تُرِك يُرَدَّدُ، ومُرَدَّدٌ على الأصل.

---

(١) نقص في «ب» .

(٢) نقص في «ق» .

(٣) العثوثل: الكثير اللحم الرخو.

(٤) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٤٠٢.

(٥) نقص في الأصل و «ق» .

(٦) في الأصل: وأصله يردودو.

(٧) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٤٠٣.

(٨) نقص في الأصل .

(٩) العَفَنْجَج: الضخم الأحمق.

(١٠) الجُلَعْلَعَ: خنفساء نصفها طين.

(١١) نقص في «ب» و «ر» .

فإذا بنيتَ (منه[1]) مثل سَكْران قلت: رَدَّان، ومثل فَعُلان: رَدَّان، ومثل فَعِلان: رَدَّان، والأصل فيها: رَدُدَان، ورَدِدَان، إلا أنك تدغم كما أدغمت فَعُل، وفَعِل؛ لأن الألف والنون غيرُ مُعْتَدٍ بها؛ لأنها بمنزلة اسمٍ ضُمَّ إلى اسْم، وهذا مذهب سيبويه[2].

فَأَمَّا الأخفش[3] فلا يُدغم، ويقول: رَدُدَان (ورَدِدَان[4]) ؛ وعِلَّته في ذلك أنه بمنزلة الملحق بالألف والنون.

وليس الأمر كذلك[5]؛ لأن العرب لا تعتد بها، والدليل على ذلك أنهم يقولون: زُعَيْفَران فيصغرون الصَّدر كما يقولون: خُنَيْفَسَاء، والألف والنون بمنزلة ألفي التأنيث، فيجب على هذا أن يحكم على الصدر بما يستحقه قبل دخول الألف والنون عليه.

فإذا بنيت فَعُلاَن من قَوِيتُ قُلْتَ: قَوُوَانِ، على مذهب سيبويه[6] والأخفش.

---

(١) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٢) انظر: الكتاب جـ٢ صـ٤٠٢، والمنصف جـ٢ صـ٣١١.

(٣) انظر الموضع السابق من المنصف.

(٤) نقص في «ب» .

(٥) في تصريف المازني جـ٢ صـ٣١١: «وكان أبو الحسن يظهر، فيقول: رَدُدَان، ورَدِدَان، ويقول: هو ملحق بالألف والنون، فلذلك يظهر ليسلم البناء. والقول عندي على خلاف ذلك، لأن الألف والنون يجيئان كالشيء المنفصل. ألا ترى أن التصغير لا يحتسب بها فيه كما لا يحتسب بياءي النسب، ولا بألفي التأنيث فيصغرون «زعفرانا: زعيفرانا، وخنفساء: خنيفساء» .

فلو احتسبوا بها لحذفوها كما يحذفون ما جاوز الأربعة فيقولون في «سفرجل: سفيرج» ، وفي «فرزدق: فريزد.. ، وهذا قول الخليل، وسيبويه ، هو الصواب» .

(٦) انظر: الكتاب جـ٢ صـ٣٩٤.

[١٤٠ / ب] وأبَى ذلك الجَرْمِيُّ[١]، والمَازِنيُّ[٢]، وأبُو العباس[٣]، / وقالوا: لا يجوز إلا قوِيَان، تقلب الواو ياء؛ لأنه لا يجتمع واوان في إحداهما ضَمَّة؛ لأن العرب تَنَكَّبَتْ فَعُلْتُ من القُوَّة لهذه العلة، ونقلوه إلى فَعِلْت؛ لتنقلب الواو الأخيرةُ ياء، فقالوا: قَوِيتُ، وكان القياس أنْ يكون فَعُلت؛ لأن الاسم منه قَوِيّ كما قيل: ظَرُفَ فهو ظَرِيف، وكَرُمَ فهو كَرِيم، فمتى ما اجتمع واوان في إحداهما ضمة قُلِبت الأخيرة ياء، وانكسر لها ما قبلها؛ لتسلم الياء على ما ذكرنا.

ومِمّا يقوي ما قالوه في ذلك: أن سيبويه[٤] قال في بناء فَعْلُوة من غَزَوْتُ: غَزْوِيَةٌ، والأصل: غَزْوُوَةٌ، فاستثقلوا واوين بينهما[٥] ضمة، فقلبوا الأخيرة منهما ياء، فلما كانت الواوان في: غَزْوُوَة لا تَثْبُتَان، وجب ألاّ تَثْبُتَا في قَوُوَان. ويجوز فيه الإدغام بإجماع كقولك: قَوَّانٌ[٦].

وبناء فَعُلان من حَيِيتُ: حَيُوَان على قول سيبويه[٧] تَقْلِب الياءَ الأخيرة واواً؛ لانضمام ما قبلها؛ لأنها في موضع اللام على قياس: لَقَضُوَ الرجل، ولو كان

---

(١) انظر: شرح السيرافي جـ٦ صـ٤٢٩، والمنصف جـ٢ صـ٢٨٢، والرضي على الشافية جـ٣ صـ١٩٤.

(٢) الذي في تصريف المازني جـ٢ صـ٢٨١: «وتقول في «فَعُلان من قويت: قَوُوَان» وإن شئت أدغمت وأسكنت الواو «الأولى» وهذا يعني أن المازني موافق لسيبويه، قال ابن جني شارحا كلام المازني في صـ٢٨٢ من المنصف: هذا الذي قاله قد قاله سيبويه من قبل، أعني اظهار قَوُوَان» .

(٣) انظر: شرح السيرافي جـ٦ صـ٤٢٩، وفي المنصف جـ٢ صـ٢٨٢: «وقال أبو العباس: قَوُوَان غلط، ينبغي لمن لم يدغم أن يقول: قَوِيَان، فيكسر الأولى، ويقلب الثانية ياء؛ لأنه لا تجتمع واوان في إحداهما ضمة متحركة» .

(٤) انظر: الكتاب جـ٢ صـ٣٩٦.

(٥) في «ب» و «ر» و «ق» : قبلها ضمة.

(٦) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٣٩٤، وتصريف المازني جـ٢ صـ٢٨١، والرضي على الشافية جـ٣ صـ١٩٤.

(٧) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٣٩٤، وتصريف المازني جـ٢ صـ٢٨٣.

في موضع العين لم تُقْلَب، كقولـك في فَعُلاَن من البيع: بَيُعَـان، فلا تَقْلِبُ اليـاء واوا؛ لأنها في موضع العين.

وإنمـا قَلَبْتَ اليـاء في موضع اللام ـ إذا انضم مـا قبلهـا ـ واواً؛ لأَن موضع اللام أحق بـالتغيير ولو أسكنْت حَيُوان كما سُكِّنَ عَضُـدٌ لقلت: حَيْـوَان، ولم ترد الياء؛ لأن السكون عارض فلا يعتد به.

ولا يجوز حَيُوان عند الجرمي؛ لأَنه لا تُجْمَعُ واوٌ وياءٌ بينهما ضمة، وينقلـه إلى فَعِلاَن، فيقول: حَيِيَان.

ولو بنيت فَعُلان من قَوِيت ـ على مذهب سيبويه ـ لقلت: قَوُوَان.

وأَمَّا على مذهب الجرمي فلا يجوز (هذا[1] البناء) ؛ لأَنـه لا تُجمع واوان[2] بينهما ضمـة، ولا تُقْلَبُ الواو يـاء في هـذا؛ لأنـه يصير (على[3]) فُعِلاَن، وليس في الأسماء فُعِلَ، ومِنْ مذهبه ألا يُبْنَى إلا ماله نظير في كلام العرب، فهذا لا نظير له في الأسماء.

وكذلـك فِعُلاَن، لا يجوز بنـاؤه على مـذهبـه؛ لأَنَّـه ليس لـه في[4] الكلام نظير.

واعلم أَنَّ «حَيَوان» عند الخليل[5] أَصْلُه حَيَيَـان بيـاءين، ولكن اليـاء قلبت

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) في الأصل: لأنه لا تجمع واو وياء....

(٣) نقص في «ر».

(٤) في «ر» : لأنه ليس له في كلام العرب نظير.

(٥) انظر: كتـاب سيبـويـه جـ٢ صـ٣٩٤، وتصريف المـازني جـ٢ صـ٢٨٥، والمقتضب جـ١ صـ١٨٦، وابن يعيش جـ١٠ صـ٥٥، والرضي على الشافية جـ٣ صـ٧٢.

عنده واوا؛ كراهيـة لاجتماع اليـاءين، فـأبـدلوا من اليـاء الأخيرة واوا؛ ليختلف الحرفان، كما فعلوا ذلك في رَحَوِي.

وقـال أبو العبـاس[1]: حَيَوَان أصلـه فَعْلان سـاكن العين؛ لأن فَعَـلاَنـا إنما يجيء فيما يكون اضطرابـا نحو: الغلَيَـان، والنَّزَوَان، فلو قلبوا اللام واوا لـزمهـا القلب إلى الياء؛ لأن الياء قبلها ساكنة، وكان يلزمه الإدغام فيصير حَيَّـان مثل أيَّـام[2] فحركوا العين، وأبـدلوا اللام واوا، كأنهم[3] قـالوا: حَيَيَـان واستثقلوا جمع الياءين؛ فأبـدلوا الثـانيـة واوا، وإنمـا استثقلوا حييـان كما استثقلوا رَحَيِيٌّ، وإن كان رَحَيِيٌّ أثقل[4].

وإذا بنيت فَيْعُول[5] من حَيِيتُ، وعَيِيتُ قلت: حَيَوِيٌّ، وعَيَوِيّ، والأصـل: حَيُّوي[6] وعَيّوي، تَقْلِبُ الواوَ الزائـدة (يـاء[7]) ؛ لسكونهـا، وكَوْن اليـاء بعـدهـا فيصير: حيِّي، ثم تجري عليهـا مـايجري على النسب إلى حَيَّـة[8] فتقول: حَيَـوِيّ؛ كراهية اجتماع الياءات.

---

(١) ذكر ذلـك الـسيرافي في شرحـه جـ٦ صـ٤٣٠. وقـد نقـل المبرد في المقتضب جـ١ صـ١٨٦ رأي كل من الخليـل، والمازني، ولم يُشر إلى المازني بالاسم، هذا ولم أعثر للمبرد على رأي خاص في لام حيوان إلا في شرح الـسيرافي.

(٢) في الأصل: مثل أيان.

(٣) في الأصل: لأنهم، وفي «ق» : فإنهم.

(٤) في تصريف المـازني جـ٢ صـ٢٨٤ ـ ٢٨٥ : «وأمـا قـولُهم: «حيـوان» فـانـه جـاء على مـالا يـستعمـل. ليـس في الكلام فعل مـستعمل موضع عينه ياء، ولامه واو فلذلك لم يشتقوا منه فعلا، وعلى ذلك جاء «حيوة» اسم رجل فافهمـه» وانظر: ابن يعيش جـ١٠ صـ٥٥، والرضي على الشافية جـ٣ صـ٧٣، واللـسـان (حيا) .

(٥) انظر: تصريف المازني جـ٢ صـ٢٧٩.

(٦) في «ر» و «ق» : حَيَيِيٌّ وَعَيَيِيٌّ.

(٧) نقص في «ب» .

(٨) في «ر» : إلى أُحَيَّة.

وإذا بنيت مثل مَرْمَرِيس من حَيِيتُ، وعَيِيتُ قلت: حَيْحَوِيّ، وعَيْعَوِيّ، والأصل: حَيْحَيِيّ، وعَيْعَيِيّ، ولكنك تُبْدِل من إحدى الياءات واواً على قياس رَحَوِي /؛ كراهية اجتماع الياءات. [١٤١ / أ]

فهذه جملة من أصول التصريف (وفروعه[1]) يُسْتَدل بها على مالم نذكره خشية الإطالة، فتدبر ذلك وقس عليه إن شاءَ الله عز وجل.

---

(١) نقص في «ب» .

بَابُ الإِدْغَامِ

وأَوَّلُ ذلك معرفة الحروف العربية، وأصنافِها، وأمَاكِنها من الحلق، واللسان، والشفة.

فالحروف العربية تِسْعَةٌ وعشرون حرفا، وهي حروف: أ، ب، ت، ث،.... كلها، ومنها يتركب كلام العرب، ولها ستة عشر مكاناً تخرج منْها.

فللحلق (منها[1]) ثلاثة أماكن يخرج منها سبعة أحْرف:

من أقصى الحلق: الهمزة، والهاء، والألف.

ومن أوسط الحلق: العين، والحاء.

ومن أعلى الحلق مِمّا يلي اللسان: الغين، والخاء.

فهذه سبعة أحرف حلقية على المراتب التي ذكرناها.

وللسان خمسة أمكنة يخرج منها ثمانيةَ[2] عَشَرَ حرفا:

فأقصى اللسان وما فوقه من الحنك (الأعلى[3]) تخرج منه القاف، ومن دون موضع القافَ قليلا مما يلي الحنك الأعلى مخرج الكاف، ومن وسط اللسان وما يقابله من وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم، والشين، والياء، ومن طرف اللسان وما يخالطه من أُصول الثنايا، وأطرافها العُلْيا مخرجُ أَحَدَ عَشَرَ حرفاً؛ منها لطرف اللسان وأُصول الثنايا العليا الطاء، والتاء، والدال، من

---

(١) زيادة في «ر» و «ن» .

(٢) تكلم سيبويه على مخارج الحروف، وصفاتها في جـ٢ صـ٤٠٥ ـ ٤٠٧.

(٣) نقص في «ق» .

موضع واحد؛ ومن طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا: الظاء، والثاء، والذال من موضع واحد، ومن طرف اللسان وفويق أصول الثنايا العليا مخرج الصاد، والزاي، والسين، ومن طرف اللسان وما قابله من الخيشوم مخرجُ النون، ومن طرف اللسان وما قابله من الحنك فُوَيْقَ موضع النون مخرجُ الراء، ومن حافة اللسان اليمنى مما يلي الأضراس مخرجُ الضّاد.

(وبعض الناس يخرجها من الحافة اليسرى؛ وبعضهم يَسْهُل عليه إخراجُها من الجهتين[1] جميعا) ، ومن حافة اللسان من أدناها مما يلي أصول الثنايا مخرجُ اللام.

فهذه ثمانية[2] عَشَرَ حرفا تخرج من اللسان على الترتيب الذي ذكرنا.

وللشفة مكانان يخرج منها أربعة أحرف (و[3]) هي: الفاء، والباء، والميم والواو؛ فالفاء وحدها تخرج من باطن الشفة السفلى، ورؤوس الثنايا العليا، والثلاثة (الأُخَر[4]) تخرج من بين الشفتين.

فهذه خمسة عشر مكانا منها هذه الحروف التي وصفنا.

وللنون موضع (آخر[5]) تخرج منه، وهو الخياشيم، وذلك إذا كانت ساكنة نحو: منْك، وعنْك، ومِنْ زيد، فلها موضعان:

---

(١) في «ر» و «ق» : من الحافتين جميعا، وما بين القوسيْن نقله السيوطي بنصه في الهمع جـ٢ صـ٢٢٨ عن أبي حيان، ثم ذكر السيوطي أن أبا حيان قال: «وكلام سيبويه أيضا يدل على أن الضاد تكون من الجانبين» هذا وفي كتاب سيبويه جـ٢ صـ٤٠٥: «ومن بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد» .

(٢) في «ب» : فهذه ستة عشر حرفا.

(٣) زيادة في «ق» .

(٤) نقص في «ب» ، وفي «ر» ، و «ق» : والثلاثة الأحرف تخرج....

(٥) نقص في «ب» .

إذا كانت متحركة خرجت من الفم؛ وإذا كانت ساكنة خَرجت من الخياشيم.

فهذه سِتَّةَ عَشَرَ مكانا تخرج منها الحروف العربية التي ذكرناها.

فصل: وأما أصنافها فهي ستة عشر صنفا:

المجهورة، والمهموسة، والشديدة، والرِّخْوة، والمطبقة، والمنفتحة، والمُسْتَعْلِيَة، والمُسْتَفِلَة، وحروف المد واللين، وحروف الصفير (والمُتَفَشِّي[1]) والمستطيل، والمكرَّر، والمنحرف، والهاوي، وحروف الغُنَّة.

فالمجهورة: حرف يقوى الاعتماد في موضعه حتى يمنع النفس أن يجري معه، وعدتها تسعة عشر حرفا (و[2]) هي:

[١٤١ / ب] الهمزة، / والألف[3]، والعين، (والغين[1]) ، والقاف والجيم، والياء، واللام والضاد، والنون، والراء، والطاء، والدال، والزاي، والظاء، والباء، والميم، والواو، والذال، وإنما سُمِّيت مجهورةً؛ لأنه لا يمكن أنْ تنطق بشيء منها إلا مجهورا، ومعنى الجهر: الإعلان.

والمهموس: حرف يضعف الاعتماد في موضعه حتى يجري معه النفس، وعدته عشرة أحرف يجمعها في اللفظ «سَتشحَثُك خَصْفَة» ، وإنما سُمِّيتْ مَهْمُوسة؛ لأنه يمكن[4] أنْ ينطق بها خَفِيَّة، والهَمْسُ: إخفاء الصوت؛ وكل مهموس يمكن أن يُجْهَرَ به أي يُعْلَنَ[5]، ولا يمكن في المجهور أن يُهْمَسَ، أيْ يُخْفى، ولو رُمْت

---

(١) نقص في «ب» .

(٢) زيادة في «ر» و «ق» .

(٣) في «ر» : والألف والياء...

(٤) في الأصل: لأنه لا يمكن...

(٥) في الأصل و «ق» : أي يُعْلَن به.

ذلك في القاف، والعين، والطاء، ونحوهن من المجهور لم يمكنك أنْ تأتيَ بشيء من ذلك مهموسا[1]، أي خفيا.

والشَّـديـدُ[2]: (حرف[3] يشتـد[4] لـزومـه لـموضعـه حتى يَمْنَـعَ الصـوتَ أنْ يَجْرِيَ معه) .

وعدتها ثمانية أَحْرف يجمعها في اللفظ «أَجِدُكَ قَطَّبْتَ» ، ومـا عـداهـا من الحروف فهو على ضربين:

أحدهُمَـا رِخو، وهو: حرف يجري معـه الصوت إذا وقفت عليـه؛ لأنـه لا يشتد لزومه لموضعه، وعدته ثلاثة عَشَرَ حرفا، وهي:

الهـاء، والحـاء، (والخـاء[5]) ، والعين، والسين، والصـاد، والـزاي، والشين، والظاء، (والضاد[5]) ، والذال، والثاء، والفاء.

والضرب الثاني: شـديـد يجري معـه الصوت، فهو بين الشـديـد والرخو، وعدته ثمانية أحرف يجمعها في اللفظ «لَمْ يرْوِ عنا» ، وإنما جعلنـا هـذه الحروف بين الشديدة والرخوة؛ لأنها على شرط الشديـدة في منع الصوت أن يجري معهـا إذا وُقِفَ (عليها[6]) ، ولكن قـد يعرض لهـا مـا يُجْرِي الصوتَ معهـا كما يَجْرِي مع الرِّخْوَة.

---

(١) في «ب» : مهموسا حتى يمنع الصوت أن يجري معه.

(٢) في «ب» : وأما الشديدة.

(٣) نقص في «ب» ، وكلمة «حرف» ساقطة من «ق» .

(٤) في «ق» : يلزم لزومه لموضعه.

(٥) نقص في «ب» .

(٦) نقص في «ق» .

وأنْت إذا اعتبرْت جميع ما ذكرنا في أوصاف هذه الحروف وجدته عند الامتحان صحيحا.

وأمَّا المطبقةُ: فهي أربعة أحرف: الصاد، والضاد، والطاء،والظاء، وإنما سميت مطبقةً؛ لأنَّ اللسان ينطبق بإخراجها على الحنك، وما عداها منفتحة؛ لأن اللسان لا ينطبقُ بها على الحنك.

وأمَّا المُسْتَعْلِيَةُ فهي حروف يعلو بها اللسان إلى جهة الحنك، وهي سبعة أحرف:

حروف الإطباق والغينُ، والخاءُ، والقافُ، وما عداها مُسْتفِلَةٌ[1]؛ لأنها لا يعلو بها اللسان إلى جهة الحنك.

وحروف المد واللين هي: الحروف التي يمتد بها الصوت بعد خروجها من موضعها، وهي ثلاثة أحرف: الواو، والياء، والألف.

فأما الواو، والياء فإنها[2] إنما يقوى المد بهما إذا كانت حركة ما قبلها منها، وذلك أن يكون قبل الواو ضمة، وقبل الياء كسرة.

فإن كانت قبلها فتحة لم يمكن[3] امتداد الصوت (بها[4]) ، وفيها - على ذلك - مَدٌّ إلا أنه دون المد الذي يكون فيها إذا كان ماقبلها منها.

والدليل على أن الواو والياء إذا كان ما قبلها مفتوحا كان فيها مد: أنهم[5]

---

(١) في الأصل، وفي «ق» : متسفّلة.

(٢) في الأصل: فإنها يقوى فيها إذا كانت... ، وفي «ر» : فإنما يقوى المد فيهما، وفي «ق» : فإنما يقوى المد بهما.

(٣) في الأصل وفي «ر» و «ق» : لم يتمكن.

(٤) نقص في «ق» .

(٥) في «ر» : والدليل على أن الياء والواو... جواز الياء المفتوح ما قبلها، مع الياء...

جاؤوا بالياء المفتوح ما قبلها مع الياء المكسور ما قبلها في الرِّدْف[1]، قال عَمْرُو بنُ كُلْثُوم (التَّغْلِبيّ[2]) :

كَأَنَّ مُتُونَهُنَّ مُتُونُ غُدْرٍ ... تُصَفِّقُهَا الرِّيَاحُ إِذَا جَرَيْنَا[3]

[١٤٢ / أ]

والقصيدة مبنية على ياء قبلها كسرة، وواو قبلها ضمة.

وقال فيها أيضا:

كَأَنَّ سُيُوفَنَا مِنَّا وَمِنْهُم ... مَخَارِيقُ بِأَيْدِي لاعِبِينَا[4]

وقال (أيضا[5]) :

إذا وُضِعَت عن[6] الأَبْطَالِ يَوْماً ... رَأَيْتَ لَهَا جُلُودَ القَوْمِ جُونَا

فلما جاء بقوله: جَرَيْنا مع جُونا، ولاعِبينَا علمنا أنه جمع بين ذلك لتشاكلها بالمد، وإن كان المد فيما انفتح ما قبله دون المد فيما كان ما قبله مكسورا أو مضموما.

---

(١) الردف هو حرف المد الذي يكون قبل الرويّ ولا فاصل بينهما.

(٢) زيادة في «ق» .

(٣) وهو من شواهد ابن الشجري في الأمالي جـ١ صـ٩٩، وانظره في جمهرة أشعار العرب صـ١٦٧ وشروح سقط الزند صـ٥٨١. المتون أعالي الدروع، شبه الدروع في بياضها ولمعانها بالغُدُر، وهي الحياض إذا حركتها الرياح. وفي هذا البيت عيب السناد، وهو اختلاف ما يراعى قبل الروي من الحروف والحركات.

(٤) وهو في جمهرة أشعار العرب صـ١٦٣، وانظر: الصحاح وتاج العروس (خرق) ، وفيه: «المخاريق: واحدها مخراق: ما يلعب به الصبيان من الخرق المفتولة» .

(٥) نقص في «ب» .

(٦) في «ق» : على الأبطال.

وهو في جمهرة أشعار العرب صـ١٦٧ . جوناً : سوداً .

وحروف الصفير ثلاثة، وهي: الصاد، والزاي، والسين، (و[1]) سُمِّيَتْ بذلك؛ لأنها يُسْمع فيها شبيه بالصفير إذا خرجت من مواضعها.

والمتفشي: حرف واحد، وهو الشين.

والمستطيل: حرف واحد، وهو الضاد.

والمكرر: حرف واحد، وهو الرّاء.

والمنحرف: حرف واحد، وهو اللام.

والهاوي: حرف واحد، وهو الألف؛ لأنه يخرج من هواء الفم.

وحرفا الغُنَّة: النونُ، والميمُ؛ لأنها غُنَّةٌ في الخَيْشُوم.

---

(١) نقص في «ر».

بَابُ مَعْرِفَةِ أُصولِ الإدْغَامِ

الإدغامُ: جَعْلُ حرفين بمنزلة حرف واحد؛ ليُرْفَعَ اللسانُ بهما رفْعَةً واحدةً؛ طلباً للتخفيف، وهو على وَجْهَيْنِ: إدغامُ المثلين، وإدغامُ المتقاربين.

فأمَّا إدغامُ المثلين: فأن يلتقيَ حرفانِ من جنس واحد في كلمةٍ أو كلمتين نحو: عَضَّ، وفَرَّ، وشَدَّ، وقُل لَّهُ، وقَد دَّامَ.

وأمَّا إدْغامُ المتقاربين فهو على ضربين:

أحدهما: أنْ يلتقي حرفان يَتَقَارَبان في المخرج نحو الدال، والتاء، ونحوهما مما يكون خروجها من موضع واحد، نحو: سُدتّ.

والثاني: أنْ يلتقي حرفان متقاربان في الجنس - وإنْ تباعد مَوْضِعَاهُمَا - نحو: الواو والياء، يتفقان في المد؛ وأحدهما من الشفة، والآخر من وسط الفم، فإذا التقيا، وكان الأول منها ساكنا قَلَبْتَ الواو ياءً، وأَدْغَمْتَ (الياءَ)[1] في الياء نحو: سَيِّد، فهذا مثال، وستقف على حقيقته فيا بعد إن شاء الله.

واعلم أن من الحروف مالايُدْغَمُ في شيء، ولا يُدْغَمُ فيه شيء، ومنها مايُدْغَمُ فيه ولايُدْغَمُ هو في شيء[2]، ومنها مايُدْغَمُ ويُدْغَمُ فيه.

فالذي لايُدْغَمُ ولا يُدْغَمُ فيه: الألف؛ لأنه حرف ضعيف الاعتماد، يخرج بهواء الصوت.

وأمّا الذي يُدْغَمُ فيه، ولا يُدْغمُ هو في شيء: فكل حرف له فضيلة على

---

(١) زيادة في «ر».

(٢) في «ر» و «ق»: في شيء منها.

غيره من الحروف مما لو أُدغم لذهبت تلك الفضيلة، وذلك نحو حروف الصفير لو أُدغِمَتْ في غيرها لذهب الصفير الذي فيها، (وكذلك[3] الرَّاءُ لو أُدْغِمَت في غيرها لذهب التكريرُ الذي فيها.).

وكذلك حروف المد واللين لو أُدغمت في غيرها لذهب مافيها من المد، وكذلك الضاد لو أُدْغِمَت في غيرها لذهب مافيها من الاسْتِطَالَة.

وأمّا مايُدْغَمُ وَيُدْغَمُ فيه: فالحروف المتجانسة المتقاربة التي ليست فيها مَعَانٍ تزول في الإدغام.

فهذه جملة (أنت)[1] (تقف[2] على تفصيلها عند ذكر حكم كل حرف في الإدغام والامتناع) منه[3]، وأنا أسُوق ذلك مؤلفا على حروف/ المعجم لِيَقْرُبَ مأْخَذُه ويَسْهُلَ حفظه إن شاء الله تعالى. [١٤٢ / ب]

واعلم أنّ الإدغام على ضربين:

أحدهما: أن يلتقي حرفان من جنس واحد من كلمة (واحدة)[4] فيلزم إدغام الأول منهما في الثاني، ولا يجوز إظهار ذلك إلا في ضرورة الشعر نحو قوله:

أَنّي أَجُودُ لأَقْوَامٍ وإنْ ضَنِنُوا[5]

ولا يجوز في الكلام إلا ضَنُّوا.

والثاني: أن يلتقي حرفان من جنس واحد في كلمتين، فهذا ينقسم قسمين:

---

(١) نقص في الأصل، وفي «ب» وكذلك الراء لو أدغمت لذهب التكرير.

(٢) زيادة في «ق».

(٣) نقص في «ب».

(٤) أُقحمت في الأصل بعد قوله: والامتناع منه عبارة: وكذلك الراء لو أُدغمت في غيرها لذهب التكرير الذي فيها؛ وهي العبارة التي سبق أن أشرت إلى نقصانها سابقا في الأصل.

(٥) نقص في «ب» و «ق».

(٦) هذا الشاهد مكرر هنا، وقد سبق الاستشهاد به في باب التضعيف ص٧٣٧ فيما سبق من التبصرة.

أحدهما: أنْ يكون الحرف الأَول ساكنـا، والثـاني متحركا، فـالإدغـام فيهما واجب لازم نحو: لمْ يَرّح حَّاتِم، ولم يَقُل لَّه.

والقسم الثاني: أن يكون الحرفـان متحركين: فـالإدغـام غيرُ واجب (لا)[1] في الكــلام، ولا في الشعر، وأنت مخير: إنْ شِئْتَ أَدْغَمْتَ، وإن شئت لم تُـدْغِم، وأحسن مـا يكـون الإدغـام في المتحركين[2] في كلمتين إذا تـوالت خمسـة أحرف فصـاعـدا متحركات فيحسن الإدغـام[3]؛ لثقل توالي الحركات نحـو: جَعَـل لَّـكَ، وفعل لَّبيد، وسَرَق قّميصَك؛ فإذا أَدْغَمْتَ كان حسنـا، وإن لم تُـدْغِم جـاز، وهو الأصل، وإنما يدغم طلبا للتخفيف بالتسكين.

واعلم أَنه إذا التقى حرفان من جنس واحد، وكان قبل الحرف الأَول منهما سـاكن لم يجز الإدغـام؛ لأن الحرف المـدغم لابـد من إسكانـه، فـإذا سكن وقبلـه سـاكن التقى سـاكنـان، وذلـك معـدوم في غير الوقف على آخر الكلمـة، إلا أن يكـون السـاكن الأول حرفـا من حروف المـد واللين فيجـوز حينئــذ الإدغــام (بعده)[4] نحو: رادّ، ومادّ[5]، وشابّ، وهذا لازم في الكلمة الواحدة.

وأمّـا في الكلمتين فـأنت مخير في الإدغـام، وترك الإدغــام، نحـو قـولــك: (إنْ)[4] المال لَّك، وهُم يَظْلِمُونِّي[6]، (وأنت تظلِمينِّي)[7]، وهما يَظْلِمَانِّي.

---

(١) نقص في «ب» و «ق» .

(٢) في «ب»: وأحســن مايكون الإدغام في كلمتين متحركتين.

(٣) في «ب»: فيحســن الإدغام لتوالي الحركات.

(٤) نقص في «ر».

(٥) في الأصل: ومات.

(٦) في «ب»: فهم يظلموني.

(٧) نقص في «ب» و «ق».

والبيان في مثل هذا أحسن؛ لسكون ماقبل المدغم، وإنما جاز الإدغام في (مثل)[1] هذا النحو مع الجمع بين الساكنين؛ لأَنَّ الألف والواو، والياء قد صار (ما)[2] فيها[3] من المد بمنزلة الحركة، ألا ترى أَنَّ زمان الحرف الممدود أَطْوَلُ من[4] زمان غيره (كما أن[5] زمان الحرف المتحرك أطولُ من زمان غيره؟) فصار ما[6] فيها من المد يقوم مقام الحركة؛ لأَن[7] الحرف المدغم قد اختلط بالمتحرك الذي بعده ورُفِعَ اللسانُ (عنهما)[8] رفعة واحدة، فصار بمنزلة حرف واحد متحرك، فلذلك جاز الإدغام بعدها، فاعرف ذلك إن شاءَ الله عز وجل.

---

(١) زيادة في «ق».

(٢) نقص في «ق».

(٣) في الأصل فيها.

(٤) في «ر»: ألا ترى أن زمان الحرف الممدود أطول زمانا من غيره؟

(٥) نقص في «ب» و «ر».

(٦) في الأصل: فصار بمنزلة مافيها من المد...

(٧) في «ر»: ولأنَّ.

(٨) نقص في الأصْل.

هذا بَابٌ تُذْكَرُ فيه أَحكامُ حروفِ المُعْجَمِ في الإدْغـام على ترتيب أ، ب، ت، ث.

فَأَوّلُ ذلـك: الهمـزة، وهي التي تُسَمَّى في أول هـذه الحروف أَلفـا، وإنمـا سَمَّوْهَا أَلِفاً؛ لأنها كُتبت بصورة الألف، وهي همزة في الحقيقة؛ لأن الأَلف لاتقع أَوّلاً؛ لأنها لاتكون إلا ساكنة، ولا يجوز الابتداءُ بساكن.

واعلم أن الهمزة لاتُدْغم في مثلها إلا أن تكون عَيْنـاً مُضـاعفـة، وذلـك في فُعَّـال، وفُعَّل، ومـا أشبههما مما عينُـه همزةٌ نحو سُـؤَّال[1] ورُؤَّاس[2]، وجُـؤَّار، من الجأر[3]، وهو (من)[4] الصوت.

[١٤٢ / ١] ولو جَمَعْتَ سائلا، وجائرا على فُعَّل/ لأدغمت[5] فقلت: سُؤَّل، وَجُؤَّر، قال المتنخّل[6] الهُذَلِيّ[7]:

(لو أَنَّهُ جاءني[8] جَوْعَانُ مُهْتَلِـكٌ): من بُؤَّسِ النَّاسِ عنـه الخَيْرُ محْجُوزُ

بُؤَّس (فُعَّل)[9] جَمْع بائس.

---

(١) في اللسان (سأل): «..والفقير يسمى سائلا، وجمع السائل الفقير: سُؤَّال».

(٢) الرؤاس: بائع الرؤوس، انظر: اللسان (رأس)، والكلمة نقص في «ب» و «ر».

(٣) في «ب» و «ر»: من الجُؤار، وفي «ق»: من الجور.

(٤) نقص في الأصل.

(٥) في «ر»: ..على فُعَّل لقلت: سُؤَّل، وجُؤَّر.

(٦) في الأصل، وفي «ب»: المنخل، وانظر: المؤتلف والمختلف ص٢٧٢.

(٧) انظر: ديوان الهذليين ص١٢٦٣.

(٨) نقص في «ق». وهـو من شـواهـد ابن يعيش جـ١٠ ص١٣٥، وانظر: سمط اللآلي ص١٥٧، واللسـان وتـاج العروس (هلك).

(٩) نقص في «ر».

و (أمـا)[1] إذا التقى همزتـان في غير موضع العين فلا إدغـام فيهما؛ لأن لهما بابا في التخفيف هو أوْلى بهما من الإدغام.

قال سيبويه[2]: وزعموا أنَّ ابْنَ أبي[3] إسحاق كان يُحقِّقَ الهمزتين ونَاسـاً[4] معـه، وهي رَدِيئَـةٌ، فقـد يجـوز الإدغـام على قـول هـؤلاء، يعني يجـوز إدغـامُ الهمزتين إذا الْتَقَتَا في قول هؤُلاء، وإن كانتا غَيْرَ عَيْنٍ مُضَاعَفَةٍ، نحو: قَرَأَ أَبُوك، ونحو ذلك، وقد ذكرنا حكم الهمزتين في التخفيف، والتحقيق في باب الهمز[5]

فصل: والباءُ تُـدغم في مثلهـا إذا الْتَقَتَـا في كلمـةٍ أو كلمتين على القيـاس الـذي قـدمنـا كقولـك ـ في الكلمـة الواحـدة ـ صَبَّ يَصَبُّ فهو صَبٌّ[6]، وطَبَّ يَطَبّ فهو طَبٌّ[7]، وفي الكلمتين: نحو لم يَذْهَب بِّمالِكَ.

وقرأ أبو عمرو: ﴿لَذَهَب[8] بِّسَمْعِهِمْ﴾ فأسْكَن البـاءَ الأُولى، وأدْغَمَ[9] تخفيفـاً؛

---

(١) نقص في «ق».

(٢) انظر: الكتاب جـ٢ ص٤١٠، وشرح السيرافي جـ٦ ص٦٢٠، والرضي على الشافية جـ٣ ص٢٣٦.

(٣) هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي البصري جد يعقوب بن إسحاق الحضرمي أحد القراء العشرة. كان شديد التجريد للقياس وشرح العلل، أخذ القراءة عرضا عن يحي بن يعمر، ونصر بن عاصم، وروى القراءة عنه عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء، توفى سنة سبع عشرة ومائة. انظر: أخبار النحويين البصريين ص٢٠، والمعارف ص٢٣١، والفهرست ص٦٢، وغاية النهاية جـ١ ص٤١٠.

(٤) في الأصل وفي «ق»: وناسٌ.

(٥) في «ق»: في باب الهمزة، وانظر: ص ٧٣٢ ـ ٧٣٦ فيما سبق من التبصرة.

(٦) الصَّبُّ: العاشق.

(٧) في اللسان (طبب): «رجل طَبٌّ بالفتح أي عالم، يقال: فلان طَبٌّ بكذا أي عالم به.

(٨) الآية ٢٠ من سورة البقرة.

(٩) انظر: التيسير ص٢٠، وإبراز المعاني ص٦٢، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٥، ٢٩، ١٥٩، والنشر جـ١ ص٢٨٠.

لتوالي الحركات، وحُكِيَ عنه: ﴿الرُّعْب[1] بِمَا﴾ بالإدغام[2]، والجمع بين ساكنين، فهذا غير جائز عند البصريين، وحملوا ذلك على الإخفاء مِنْ أَبي عَمْرٍو.

فَأَمَّا الكوفيون[3] فقد أجازوا الجمع بين ساكنين في مثل هذا.

وتُدْغم الباءُ في الميم كقولك: اصْحَب مَّطَراً، واطْلُب مُّحمَّداً.

وقرأ أَبـو عمرو: ﴿يُعَـذِّب[4] مَّنْ يَشَـاءُ﴾ و ﴿يَـابُنَيَّ ارْكَب[5] مَّعَنَـا﴾، ولاخلاف في جواز ذلك.

وتُدْغم الباءُ في الفاء للتقارب، (نحو)[6] اذْهَب فَّانْظُر.

فصل: والتاء تُدْغَم في مثلها نحو: ذَهَبَت تَّماضِرُ، وقَامَتْ تَّدْرُج[7].

وتقول: قِتَّلُوا، والأصـل: اقْتَتَلـوا، أَسْكَنْتَ التـاءَ الأُولى، وأَدغَمْتَهـا في التـاء

---

(١) الآية ١٥١ من سورة آل عمران.

(٢) في شرح السيرافي جـ٦ ص٧٨٠: «قرأ أبو عمرو: «لـذهب بسمعهم» و «الرعب بما»... وهـذا مـذهب أبي عمرو والذي حكاه الفراء عنه في الجمع بين ساكنين في حروف كثيرة في الإدغام».

(٣) في شرح السيرافي جـ٦ ص٧٨٠: «وقـد أباه سيبويـه والبصريـون، وحملوا ذلـك على الإخفـاء من أبي عمرو، وأجاز الجمع بين ساكنين الفراءُ، والكوفيُّون»». وانظر: ابن يعيش جـ١٠ ص١٤٧.

(٤) الآية ٢٨٤ من سورة البقرة. والإدغام في الآية على قراءة جزم «يعذب» عطفا على «يحاسِبْكم»، وقرأ بالإدغام أيْضاً الكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم اليزيديُّ والأعمش، وورد الإدغام عن ابن كثير، وحمزة، وقالون من بعض الطرق. انظر: السبعة ص١١٨، والتيسير ص٢٨، ٤٥، وإبراز المعاني ص٧٤، ١٤٩، والنشر جـ١ ص٢٨٧، وجـ٢ ص١٠، ١١، وإتحاف فضلاء البشر ص٣٦، ١٩٩.

(٥) الآية ٤٢ من سورة هود. وقد قرأ بالإدغام: أبو عمرو، والكسائي، ويعقوب، ووافقهم الأربعة بخلاف عن ابنُ مُحَيْصِنٍ والأَعْمَشُ، والوجهان صحيحان أيضاً عن كل من ابن كثير، وعاصم، وقالون، وخلاد، وقرأ الباقون بالإظهار. انظر: التيسير ص٤٥، والنشر جـ٢ ص١١ - ١٢، وإتحاف فضلاء البشر ص٣٦، ٢٠٦.

(٦) نقص في «ب».

(٧) أيْ قامت تمشي.

الثانية، وكسَرْتَ القافَ[1]؛ لالتقاء الساكنين، فلَمّا تحركت القافُ سقطت ألِفُ الوصل.

ويجوز فتح القاف بأنْ تُلْقَى عليها حركةُ التاء.

فأما مستقبله نحو: يَقْتَتِلُون ففيه مع الإدغام أربعة ألفاظ:

(أحدها:)[2] يَقَتِّلُون بفتح القاف (و)[3] أُلْقِيَتْ حركةُ التاء على القاف.

والثاني: يَقِتِّلُون بكسر القاف؛ لالتقاء الساكنين.

والثالث: يِقِتِّلُون بكسر القاف، والياء للإتباع، كما قالوا مِنْخِر فكسروا الميم؛ إتباعا لكسرة الخاء.

والوجه الرابع: ضعيف، وهو: إدْغام التاء في التاء مع سكون القاف، فيجتمع ساكنان، وذلك أنَّه إذا سَكَنَتْ التاءُ للإدغام لم تُحَرَّك القافُ، وتُرِكَ على سكونه، وهذا[4] ضعيف، ولكنه قد ذكره بعضهم فذكرناه كما ذكروه.

وتقول في مصدره: قِتَّالاً، ولا يجوز فتح القاف، والأصل: اقْتِتَالاً، أُدْغِمَتْ التاءُ في التاء، وحُرِّكت القافُ، وسَقَطَتْ ألفُ الوصل.

وليس إدغام اقتتلوا ونحوه لازما بل أنت مخير في الإدغام، وتركه وإن كان الحرفان في كلمة واحدة؛ لأنها لَمَّا وَقَعَتَا وسطا قَوِيَتَا؛ لأنَّ الأَوْسَاطَ أَقْوى من الأطراف، والإدغامُ ضرب من الإعلال، كما أنّ الإعْلالَ يَقْوى في الأَطْرافِ، ويَضْعُفُ في الأَوساط، ولذلك قَوِيَ الإظهار/ في الوسط لقُوَّتِهِ، وضَعُفَ فيه الإدغام. [١٤٣ / ب]

واحتج سيبويه[5] بأن قال: أظهروا التاءين في هذا ولم يجعلوهما بمنزلة احمرّ

(١) في «ق»: وكسرت الألف.

(٢) نقص في «ق».

(٣) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٤) في «ب»: وذلك، وانظر: شرح السيرافي جـ٦ ص٦٠٤.

(٥) انظر: الكتاب جـ٢ ص٤١٠.

ـ وأصلــه: احْمَرَرَ ـ لأنَّ التضْعيفَ لازم لهــذه الـزيــادة، يعني الراءَ في احْمَرَّ وبابه، ولا يلزم أن يكون بعد تاء يَفْتَعِلُ مثلها.

ألا تراهُم (قـالوا)[1]: يَسْتَمِعُ، ويَرْتَحِلُ، ويَغْتَسِلُ؟ فَلَمّـا كان الحرف الـذي بعـد تـاء الافتعـال لايلزم.أن يكون تـاء أشبـه المنفصلتين، فلـذلـك كنت مُخَيَّراً في الإدغام والإظهار.

وتُـدغم التـاء في أُختيهـا الطـاءِ، والـدالِ؛ لأنهـا تخرج من مـوضـعٍ واحـدٍ، كقولك: انْعَت طَّالِباً، وانْعَت دَّارَك، قال الأخطل[2]:

واذْكُرْ غُـدَانَــةَ عِـدَّانــاً مُـزَنَّمَــةً　　　من الحَبَلَّـقِ تُبْنَى حَـوْلَهـا الصِّيَرُ

يُريد: عِتْدَاناً، فأَدغم التاء في الدَّال، ومثله قوله عزّ وجل: ﴿وَقَالَت طَّائِفَـةٌ[3]﴾ وقوله عزّ وجل: ﴿أُجِيبَت[4] دَّعْوَتُكُمَا﴾.

وتُدغم التاء في الظاء، والثاء، والـذال؛ لمجـاورتهـا لموضِعِهِنّ، كقولـك: انْعَت ظَّـالِماً، وضَرَبَت ثَّـابتـاً، (وقـالت[5] ذَّلـك)، وقُرِئَ قولُـه عـز وجـل: ﴿كَـانَت[6]

---

(١) نقص في «ب».

(٢) انظر: ديوانه ص١١١.

وهو من شواهد السيرافي جـ٦ ص٦٧٠، وانظر: المنصف جـ٣ ص٥٧، وشرح شواهد الشافية ص٤٩٢، والصحاح (حبق) و (غدن) واللسان (عتد)، و (حبلق)، و (غدن)، وتاج العروس (حبق) و (غدن)، غدانة: قبيلة من تميم أبوها غدانة بن يربوع، والعدّان أصله عِتْدان وهو جمع عَتُود وهو الجَذْعُ من أَوْلاد المَعْزِ، والمزنمة: ذات الزنمة، وهي شيء يقطع من أذن البعير فيترك معلقا، والحَبَلَّقُ بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة، واللام المشددة أولاد المَعْزِ، والصِّيَرُ جَمْعُ صِيرة، وهي: الحظيرة. يهجو هؤلاء القوم بأنهم رعاة لاذكر لهم ولا شرف.

(٣) الآية ٧٢ من سورة آل عمران. والإدغام هنا واجب، انظر: النشر جـ٢ ص١٩، والإتحاف ص٢٢.

(٤) الآية ١٤٣ من سورة يونس. وقد ذكر ابن مجاهد في السبعة ص١١٥ أنه رُوي الإظهار عن نافع، وانظر أيضا: إبراز المعاني ص٧٢.

(٥) نقص في «ب» و «ر».

(٦) الآية ١١ من سورة الأنبياء: وقد قرأ بالإدغام: الأزرق عن ورش، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف. انظر: السبعة ص١١٩، والنشر جـ٢ ص٥، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٧٥.

ظَّالِمَةً﴾ و ﴿رَحُبَت[1] ثُمَّ﴾ بالإدغام.

وروى اليَزِيديُّ[2] عن أبي عمرو[3]: ﴿وَالذَّارِيَات[4] ذَّرْوًا﴾ ﴿فَالْمُلْقِيَات[5] ذِّكْرًا﴾ بإدغام التاء في الذال.

وتُدغم التاء في حروف الصفير، وهي الصاد، والسين، والزاي كقولك: انْعَت صَّابِراً، وذَهَبت[6] سَّلْمَى، وانعت زَّرَدَة.

وقرأ بعضهم: ﴿والصَّافَّات[7] صَّفًّا﴾ ﴿فَالْمُغِيرَات[8] صُّبْحًا﴾ بإدغام التاء في

---

(١) الآية ٢٥ من سورة التوبة. وقد قرأ بالإدغام أبو عمرو، وهشام، وابن ذَكْوَان من طريق الأخفش وحمزة، والكسائي. انظر: النشر جـ٢ ص٤ ـ ٥، والسبعة ص١٢٠، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٨٦.

(٢) هو أبو محمد يَحْيَى بن المبارك بن المغيرة العدويّ البصريّ. نحوي، مُقْرئ، ثقة، عُرف باليزيدي لصحبته يزيد بن منصور الحِمْيَريّ خال المهدي. أخذ القراءة عرضا عن أبي عمرو، وعن حمزة، وروى القراءة عنه أولاده، وأبو عمر الدوري، وأبو شعيب السوسي، وله اختيار خالف فيه أبا عمرو في حروف يسيرة له عدة تصانيف منها «كتاب النوادر» و «كتاب المقصور والممدود»، توفى سنة اثنتين ومائتين. انظر: غاية النهاية جـ٢ ص٣٧٥ ـ ٣٧٧، ووفيات الأعيان جـ٥ ص٢٣١ ـ ٢٣٢، والفهرست ص٧٤ ـ ٧٥.

(٣) انظر: شرح السيرافي جـ٦ ص٧٨٤.

(٤) الآية ١ من سورة الذاريات، وقد قرأ بالإدغام أبو عمرو، وحمزة، وكذا يعقوب. انظر: السبعة ص١٢١، ٥٤٦، والتيسير ص٢٥، ١٨٥، وإبراز المعاني ص٧٢، والبحر المحيط جـ٨ ص١٣٣، والنشر جـ١ ص٣٠٠، وإتحاف فضلاء البشر ص٤٩٠.

(٥) الآية ٥ من سورة المرسلات. ورويت قراءة الإدغام أيضا عن خلاد من أحد طرقه، وكذا عن يعقوب. انظر: التيسير ص١٨٥ ـ ١٨٦، ٢١٨. إبراز المعاني ص٤٤٨، وإتحاف فضلاء البشر ص٥٣٠.

(٦) في «ب» و «ق»: سُلَيْمى.

(٧) الآية ١ من سورة الصافات. وقد قرأ بالإدغام أبو عمرو من بعض طرقه، وحمزة وكذا يعقوب، ووافقهم الأعمش، وروى الفراء أن ابن مسعود كان يدغم التاء في الصاد في آية الصافات ثم قال الفراء: «والتبيان أجود، لأن القراءة بنيت على التفصيل والبيان» انظر: معاني القرآن للفراء جـ٢ ص٣٨٢، والسبعة ص١٢١، ٥٤٦، والتيسير ص١٨٥، وإبراز المعاني ص٤٤٧، والبحر المحيط جـ٧ ص٣٥٢، والنشر جـ١ ص٣٠٠، وإتحاف فضلاء البشر ص٤٤٩.

(٨) الآية ٣ من سورة العاديات. والإدغام قراءة أبي عمرو من بعض طرقه، وكان أبو عمرو يدغم عند الأدْرَاج والتخفيف كما ذكر أبو شامة. وقرأ بالإدغام أيضا حمزة، وكذا يعقوب، ووافقهم خَلَّادٌ بخلاف عنه. انظر: السبعة ص١٢٠، ٥٤٦، والتيسير ص١٨٥، ٢٢٤، وإبراز المعاني ص٤٤٧، ٤٤٨، والنشر جـ١ ص٣٠٠، وإتحاف فضلاء البشر ص٥٤٦.

الصاد، وقرأ: ﴿أَنْبَتَت سَّبْعَ[1] سَنَابِلَ﴾ و ﴿مَضَت سُّنَّةُ[2] الأَوَّلِينَ﴾ (بإدغام[3] التاء في السين)، وقرأ: ﴿فَالـزَّاجِرَات[4] زَّجْرًا﴾[5] و ﴿خَبَت[6] زِّدْنَاهُمْ﴾ بإدغام التاء في الزاي.

وأنشد سيبويه[7] - في إدغام التاء في الصاد - قولَ ابْن مُقْبِل[8]:

وكأنما اغْتَبَقَت صَّبِيرَ غمامةٍ ... بِعَرًى تُصَفِّقُهُ الرِّيَاحُ زُلالاَ

---

(١) الآية ٢٦١ من سورة البقرة. وقرأ بالإدغام أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، وورد الإدغام والإظهار عن هشام، وابن ذكوان من بعض الطرق، وقرأ الباقون بالإظهار. انظر: السبعة ص١٢٠، والبحر المحيط جـ٢ ص٣٠٤، والنشر جـ٢ ص٥، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٥، ١٩٤، ١٩٥.

(٢) الآية ٣٨ من سورة الأنفال. وقرأ بالإدغام أبو عمرو، وحمزة والكسائي، وخلف. انظر: إبراز المعاني ص١٤٢، والنشر جـ٢ ص٥، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٨١ - ٢٨٢.

(٣) نقص في الأصل و «ب».

(٤) في جميع النسخ: والزاجرات. والصحيح ماأثبته.

(٥) الآية ٢ من سورة الصافات. انظر: تخريج الآية الاولى من نفس السورة فقد مضى قريبا.

(٦) الآية ٩٧ من سورة الإسراء. وقرأ بالإدغام أبو عمرو، وحمزة والكسائي، وخلف، وهشام من طريق الداجوني وابن عبدان عن الحلواني. انظر: السبعة ص١٢٠، والتيسير ص٤٢ - ٤٣، وإبراز المعاني ص١٤٢، والنشر جـ٢ ص٥، وإتحاف فضلاء البشر ص٣٤، ٣٤٥.

(٧) انظر: الكتاب جـ٢ ص٤١٩. وروايته كرواية الصيمري بنصب زلال.

(٨) واسمه تميم بن مقبل. انظر: ديوانه ص٢٦٠، ورواية الديوان هكذا:

وكأنها اغتبقت قَرِيحَ سحابةٍ ... بِعَرًى تُصَفِّقُه الرياحُ زلال

وقد نبه ابن منظور في اللسان نقلا عن ابن بري على أن القصيدة مخفوضة الروي وأنّ إنشاده بنصب زلال خطأ، وانظر: اللسان (صفق) و (عرا) و (قرح) وتاج العروس (صفق)، والشاعر يصف امرأة بطيب ريقها، والاغتباق: شرب العشي، وخصه بالذكر، لأن الأفواه يتغير طعمها لغلبة النوم، والصبير: ماتراكب من السحاب كأن بعضه يَصْبُرُ بعضا أي يحبسه، وأراد به هنا مطره فسمّاه باسمه، وأضافه إلى الغمامة، وهي السحابة، والعَرَا بالقصر الساحة والفناء، وبالمد: المكان العاري، قال الشنتمري : «يحتمل أن يريده ويقصر ضرورة، وهو أحسن في المعنى، لأن الفناء يخالطه الدمن وتكثر غاشيته ويكدره»، وتصفقه: تختلف عليه وتضربه، والزلال: العذب.

(قـال)[1]: وقرأ (بعضهم)[1] ﴿لاَ يَسَّمَّعُونَ﴾[2] يريـد: لايَتَسَمَّعُونَ[3]، والبيـان عربي جيد؛ لاختلاف المخرجين.

وتُدْغِم التاء في الضاد كقولـك: انْعَت ضَّرمـة، قـال سيبويـه[4]: وسِمِعْتُهَـا[5] مِمَّنْ يوثق به من العرب، وأَنْشَدَ[4]:

ثَارَ فَضَجَّت ضَّجَّةً رَكَائِبُهْ

فأدغم التاءَ في الضَّاد.

وقرأ أبو عمرو ﴿وَالْعَادِيَات[6] ضَّبْحًا﴾ بإدْغام التاء[7] في الضاد.

وتدغم التاء في الشين كقولك: انْعَت شَّنْبا.

وقرأ أبو عمرو: ﴿بأرْبَعَة شُّهَدَاءَ﴾[8] فأدغم التاء في الشين.

---

(١) نقص في «ق»، وانظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٤١٩.

(٢) الآية ٨ من سورة الصافات. وقرأ بإدغام التاء في السين ابن عباس بخلاف عنـه، وابن وثّـاب، وعبـد الله بن مسلم، وطلحة، وحمزة، والكسـائي، وحفص وخلف، ووافقهم الأعمش. وقرأ الجمهور: «لايَسْمَعُون» بتخفيف السين، قـال أبو حيان: «نفى سماعهم - وإن كانوا يسمعون - بقوله: «إنهم عن السَّمْع لمعزولون»، وعداه بـإلى لتضمنـه معنى الإصغـاء. انظر: السبعـة ص٥٤٧، والتيسير ص١٨٦، وإبراز المعـاني ص٤٤٩، والبحر المحيـط جـ٧ ص٣٥٣، والنشر جـ٢ ص٣٥٦، وإتحـاف فضلاء البشر ص٤٤٩.

(٣) في «ب»: يريد: لايستمعون.

(٤) انظر: الكتاب جـ٢ ص٤٢٠، وهو من أبياته المجهولة القائل.

(٥) في الأصل: وسمعنا ممن يوثق به.

وانظر: شرح السيرافي جـ٦ ص٦٨٩، والمقرب جـ٢ ص١٢، والركائب جمـع ركاب، وهي الرواحـل من الإبـل. يصف رجلا ثار بسيفه في ركائبه ليعرقبها ثم ينحرها للأضياف فثارت الركائب وضجت.

(٦) الآية ١ من سورة العاديات.

(٧) وقرأ بـالإدغـام أيضـا يعقوب، وكـذا خـلاد في روايـة عنـه انفرد بهـا ابن خَيْرُون. انظر: السبعـة ص٥٤٦، والتيسير ص٢٦، وإبراز المعاني ص٧٢، ٤٤٨، والنشر جـ١ ص٢٨٨، وإتحاف فضلاء البشر ص٣٠، ٥٤٦.

(٨) الآيتـان ٤، ١٣ من سورة النور. هـذا وقـد أدغم يعقوب جميع مـا أدْغَمـه أبو عمرو من المثلين، والمتقـاربين، وانظر: التيسير ص٢٦، وإبراز المعاني ص٧٢، والنشر جـ١ ص٢٨٨، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٧.

وتُدْغَمُ التاء في الجيم، ولم يذكره سيبويه.

(و)[1] قرأ أبو عمرو: ﴿فلِلّهِ الْعِزَّة[2] جَّمِيعًا﴾ و ﴿وَرَثَة جَّنَّةِ[3] النَّعِيم﴾، ﴿وَتَصْلِيَة[4] جَّحِيم﴾.

فهذه أَحَدَ عَشَرَ حرفا تُدغم فيها سِوَى نَفْسِها، فاعْرِف ذلك إن شاءَ الله تعالى.

فصل: والثاء تدغم في مثلها، وفي عشرة أحرف غيرها، وهي: -

التاء، والطاء، والدال، والظاء (والذال)[5]، والضاد، والسين، والزاي، والصاد، والشين.

فأدغمها أبو عمرو في مثلها نحو: ﴿ثَالِث[6] ثَّلاثَةٍ﴾ وفي الذال نحو: ﴿الْحَرْث[7] ذلك﴾، وَيُشْمِمها الكسرَ في الشين نحو: ﴿ثَلاث شُّعَب﴾[8] وفي السين نحو: ﴿وَوَرِث[9] سُّلَيْمَانُ﴾، وفي[10] الضَّاد نحو:/ ﴿حَدِيث[11] ضَّيْفِ﴾، [١٤٤ / ١]

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) الآية ١٠ من سورة فاطر، هذا ولم أهتد إلى من مثل بها في كتب القراءات المتداولة، وقد مثل بها السيرافي في شرحه جـ٦ ص٧٨٥.

(٣) الآية ٨٥ من سورة الشعراء، وانظر: شرح السيرافي جـ٦ ص٧٨٥، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٧.

(٤) الآية ٩٤ من سورة الواقعة، وانظر: شرح السيرافي جـ٦ ص٧٨٥، والتيسير ص٢٦.

(٥) نقص في «ب».

(٦) الآية ٧٣ من سورة المائدة. انظر: إبراز المعاني ص٦٢، والنشر جـ١ ص٢٨٠.

(٧) الآية ١٤ من سورة آل عمران. انظر: التيسير ص٢٦، وإبراز المعاني ص٧٣، والبحر المحيط جـ٢ ص٣٩٨، والنشر جـ٢ ص٢٨٩، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٨، وقال أبو حيان : «وأدغم أبو عمرو في الإدغام الكبير ثاء» والحرث «في ذال «ذلك»، واسْتُضْعِفَ لصحة الساكن قبل الثاء».

(٨) الآية ٣٠ من سورة المرسلات، انظر: التيسير ص٢٦، والنشر جـ١ ص٢٨٩.

(٩) الآية ١٦ من سورة النمل. انظر: بالإضافة إلى ما سبق إتحاف فضلاء البشر ص٢٨.

(١٠) هذا بداية سقط في «ر» ينتهي في ص٩٥٤ وسأنبه على بداية الموجود من النسخة في موضعه.

(١١) الآية ٢٤ من سورة الذاريات، وانظر مصادر تخريج آية النمل السابقة.

وفي التاء (نحو)[1] ﴿أَفَمِنْ هَذَا[2] الْحَدِيث تَّعْجَبُونَ﴾.

وإنما تدغم[3] الثاء والتاء[4] في الضاد والشين؛ لأن في الضاد استطالة تتصل بمخرج حروف (طرف)[5] اللسان، وكذلك في الشين تَفَشٍّ يبلغ موضع حروف طرف اللسان، فلذلك جاز إدغام حروف طرف اللسان فيها.

فصل: والجيم تدغم في مثلها نحو: أَخْرِج جَّمَلَك، وتدغم في الشين كقولك: أَخْرِج شَّيْئاً.

ولم يذكر سيبويه[6] إدغامها في غير هذا.

وروى اليزيدي عن أبي عمرو إدغامَها في التاء كقوله عز وجل: ﴿ذِي الْمَعَارِج[7] تَّعْرُجُ الْمَلائكَةُ﴾.

فصل: والحاء تدغم في مثلها فقط نحو: اذْبَح حَّمَلاً.

وقرأ أبو عمرو: ﴿عُقْدَةَ[8] النِّكَاح حَّتَّى﴾ و ﴿لا أَبْرَح[9] حَّتَّى﴾.

فصل: والخاء تُدغم في مثلها، وفي الغين (فقط)[10] نحو قولك: لم يصح خَّالِدُ واسْلَخ غَّنَمَكَ.

---

(١) نقص في الأصل و «ب».

(٢) الآية ٥٩ من سورة النجم. انظر: التيسير ص٢٦، والنشر جـ١ ص٢٨٩.

(٣) في «ق»: وإنما أدغمت.

(٤) في «ب»: وإنما تدغم الثاء في التاء، وفي الضاد والشين...

(٥) نقص في «ق».

(٦) انظر: الكتاب جـ٢ ص٤١٤.

(٧) الآيتان ٣، ٤ من سورة المعارج: انظر: التيسير ص٢٣، وإبراز المعاني ص٧٠، والنشر جـ١ ص٢٨٩ ـ ٢٩٠، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٨.

(٨) الآية ٢٣٥ من سورة البقرة. انظر: النشر جـ١ ص٢٨٠ وإتحاف فضلاء البشر ص٢٥.

(٩) الآية ٦٠ من سورة الكهف. انظر: التيسير ص٢٠، والنشر ج١ ص٢٨٠.

(١٠) زيادة في «ق».

فصل: والدال بمنزلة التاء تدغم في مثلها، وفي أَحَدَ عَشَرَ حَرْفاً سواها، وهي: التاء والطاء، والثاء، والذال، والظاء، والضاد، والزاي، والسينُ، والصاد، والشين، والجيم كقولك: يُردَّاود، وعَضُد تّلك، وارْدُد طّالباً، وانْقُد ثّابتاً، وانْقُد[1] ذّلك، وارْدُد ظّالما، واجْهَد صّابرا، وأَرْشِد زّيداً، وقد سّمِعْت، وأَوْقِد[2] ضّرمة، وقد شّوَيْت[3]، وقد جّاز.

وقرأ أبو عمرو: ﴿قَد تَّبَيَّنَ﴾[4]، ﴿وَلَقَد[5] ذَّرَأْنَا﴾ و ﴿الْوَدُود ذُّو[6] الْعَرْشِ﴾ و ﴿قَد شَّغَفَهَا حُبًّا﴾[7] و ﴿يَكَاد سَّنَا[8] بَرْقِهِ﴾ و ﴿يَكَاد[9] زَّيْتُهَا

---

(١) في «ب»: وأبعد ذلك.

(٢) في «ب» و «ق»: وانقد ضرمه.

(٣) في «ب»: وقد شربت.

(٤) الآية ٢٥٦ من سورة البقرة والآية ٣٨ من سورة العنكبوت، والإدغام قراءة الجمهور أيضا، والإظهار شاذ، وقد روى عن نافع كما ذكر أبو بكر بن مجاهد، انظر: السبعة ص١١٥، والبحر المحيط جـ٢ ص٢٨٢، وإتحاف فضلاء البشر ص٣٣، ١٩٣.

(٥) الآية ١٧٩ من سورة الأعراف. والإدغام أيضا قراءة ابن عامر، وحمزة، والكسائي وكذا خلف وهشام، ووافقهم الأربعة. انظر: السبعة ص١١٥ ـ ١١٨ والتيسير ص٤٢ وإبراز المعاني ص١٤٠ ـ ١٤١، والنشر جـ٢ ص٣ ـ ٤، وإتحاف فضلاء البشر ص٣٤، ٢٧٧.

(٦) الآيتان ١٤، ١٥ من سورة البروج، ولم أهتد إلى من مثل بها لإدغام الدال في الذال في كتب القراءات، وقد مثل بها السيرافي في جـ ٦ ص٧٩١.

(٧) الآية ٣٠ من سورة يوسف، وقد قرأ بالإدغام أيضا حمزة، والكسائي، وخلف، وهشام، ووافقهم ابن محيصن. انظر: السبعة ص١١٩، والتيسير ص٤٢، وإبراز المعاني ص١٤٠ ـ ١٤١، والنشر جـ٢ ص٣ ـ ٤، والبحر المحيط جـ٥ ص٣٠١ وإتحاف فضلاء البشر ص٣٤، ٣١٦.

(٨) الآية ٤٣ من سورة النور. انظر: التيسير ص٢٤ ، والنشر جـ١ ص٢٩١.

(٩) الآية ٣٥ من سورة النور، وانظر ما سبق، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٨.

يُضِيءُ﴾ و ﴿لَقَدْ[1] ظَّلَمَكَ﴾ ﴿وَلَقَدْ[2] ضَّرَبْنَا﴾ ﴿وَلَقَدْ[3] صَّدَقَكُمُ اللهُ﴾ ﴿وَلَقَدْ[4] صَّرَّفْنَا﴾ ﴿وَلَقَدْ[5] جِّئْنَاهُمْ﴾ ﴿وَقَتَلَ[6] دَاوُد جَّالُوتَ﴾.

فصل: والذال بمنزلة الدال والتاء تدغم في مثلها، وفي جميع ما أُدْغِمَتَا فيه كقولك: خُذ ذَّلك، وخُذ دَّاوُد، وأَخذتُّ، واتخذتّ، وخُذ ظَّالِما، وأنْقِذ صَّابِراً، وانبُذ[7] ضِّرمه، وخذ سَّالِما.

وأدغمها أَبو عمرو في مثلها، وفي تسعة أَحْرُفٍ سواها: ﴿إِذ ذَّهَبَ[8] مُغَاضِباً﴾ ﴿إِذ تَّحُسُّونَهُم[9] بِإِذْنِه﴾، و ﴿عُذتُّ[10] بِرَبِّي﴾ ﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ[11]﴾ ﴿إِذ

---

(١) الآية ٢٤ من سورة ص. وقد قرأ بالإدغام أيضا ورش، وحمزة، والكسائي، وخلف وهشام بخلاف في النقل عنه ووافقهم الأربعة قال أبو شامة: «واظهر هشام لَقَدْ ظَلَمك في ص».

(٢) الآية ٥٨ من سورة الروم، والآية ٢٧ من سورة الزمر. وقد قرأ بالإدغام أيضا ورش، وابن عامر وحمزة والكسائي وخلف. انظر: السبعة ص١١٩، وإتحاف فضلاء البشر ص٤٦٠.

(٣) الآية ١٥٢ من سورة آل عمران. وقد قرأ بالإدغام أيْضاً حمزة، والكسائي، وخلف وهشام. انظر: النشر جـ١ ص٣ـ٤، وإتحاف فضلاء البشر ص٢١٤.

(٤) الآية ٨٩ من سورة الإسراء، والآية ٥٤ من سورة الكهف، وقرأ بالإدغام أيضا حمزة والكسائي، وخلف، وهشام. انظر: السبعة ص١١٩، والتيسير ص٤٢، وإبراز المعاني ص١٤٠ ـ ١٤١، والنشر جـ٢ ص٤ـ٥، وإتحاف فضلاء البشر ص٣٤، ٣٤٥، ٣٥١.

(٥) الآية ٥٢ من سورة الأعراف. وقد قرأ بالإدغام أيضا: حمزة والكسائي، وخلف وهشام، انظر: إتحاف فضلاء البشر ص٢٦٧.

(٦) الآية ٢٥١ من سورة البقرة، وقد وافق أبا عمرو في الإدغام يعقوب. وانظر: التيسير ص٢٥، وإبراز المعاني ص٧١ ـ ٧٢، والنشر جـ١ ص٢٩١، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٨، ١٩٢.

(٧) في «ق»: وانبذ ضربته.

(٨) الآية ٨٧ من سورة الأنبياء. انظر:إبراز المعاني ص١٤٤، ولا خلاف في هذا الإدغام.

(٩) الآية ١٥٢ من سورة آل عمران. وفي إتحاف فضلاء البشر ص٢١٤: «وأظهر ذال «إذ» من «إذ تحسونهم» و «إذْ تصعدون» نافع وابن كثير، وابن ذكوان وعاصم، وأبو جعفر «ومعنى هذا أن الباقين وافقوا أبا عمرو في الإدغام.

(١٠) الآيتان ٢٧ من سورة غافر، و٢٠ من سورة الدخان. وقد قرأ بالإدغام أيضا حمزة، والكسائي، وكذا أبو جعفر، وخلف، واختلف النقل عن هشام، ووافقهم الأربعة بخلاف عن ابن محيصن، وقرأ الباقون بالإظهار. انظر: السبعة ص١١٤، وإبراز المعاني ص١٤٧، والنشر جـ٢ ص١٦، وإتحاف فضلاء البشر ص٣٧، ٤٦٤، ٤٧٧.

(١١) الآية ٣٩ من سورة الزخرف. انظر: إبراز المعاني ص١٤٤.

سَّمِعْتُمُوه﴾[1] ﴿وإذ صَّرَفْنَا[2] إِلَيْـكَ﴾ ﴿وإذ زَّيَّنَ﴾[3] ﴿إذ دَّخَلْتَ﴾[4] و ﴿إِذ[5] جَّآؤُوكُمْ﴾، ولم يدغمها أحد من القراء في جيم[6] غير أبي عمرو.

فصل: والراء تدغم في مثلها فقط كقولك: اذْكُر رَّاشِداً، ولا تُدغم في غيرها، لئلا يذهبَ التكرير الذي فيها بالإدغام.

واختلف النحويون في إدغام الراء في اللام:

فقال سيبويه[7] وأصحابُه: لا تُدغم الرَّاءُ في اللاَّم، ولا في النون ـ وإن كانتا متقاربتين ـ لما في الراء من التكرير، ولِتَكْرِيرِها تُشَبَّهُ بحرفين.

(و)[8] لم يخالف سيبويه أحدٌ من البصريين في ذلك إلا ما رُوي عن

---

(١) الآيتان ١٢، ١٦ من سورة النور. وقد قرأ بالإدغام أيْضاً: الكسائي، وهشام، وخلاد، ووافقهُم الأربعة. انظر: السبعة ص١١٩، والتيسير ص٤٢، والنشر جـ٢ ص٣ وإبراز المعاني ص١٤٠، وإتحاف فضلاء البشر ص٣٤، ٣٩٢.

(٢) الآية ٢٩ من سورة الأحقاف. انظر بالإضافة إلى ما سبق إتحاف فضلاء البشر ٤٨٢.

(٣) الآية ٤٨ من سورة الأنفال. وقد قرأ بالإدغام أيضا الكسائي وهشام، وخلاد، ووافقهُم الأربعة. انظر: السبعة ص١١٩، والتيسير ص٤٢، وإبراز المعاني ص١٤٠، والنشر جـ٢ ص٤، وإتحاف فضلاء البشر ص٣٤.

(٤) الآية ٣٩ من سورة الكهف. وقرأ بالإدغام أيضا حمزة والكسائي، وخلف، وهشام، وابن ذكوان من طريق الأخفش، وخلاَّد، ووافقهُم اليزيدي وابن مُحَيْصن. انظر: السبعة ص١١٩، والنشر جـ٢ ص٣، وإتحاف فضلاء البشر ص٣٤، ٣٥٠.

(٥) الآية ١٠ من سورة الأحزاب. وقرأ بالإدغام أيضا هشام، ووافقهُا اليزيدي وابن محيصن، وكذا الأعمش من طريق المطوَّعي. انظر: السبعة ص١١٩، وإبراز المعاني ص١٤٠، والنشر جـ٢ ص٣، وإتحاف فضلاء البشر ص٣٤، ٤٣٠.

(٦) كذا ذكر أبو بكر بن مجاهد في السبعة ص١١٩، والسيرافي جـ٦ ص٧٩٤، وقد رأينا فيما سبق مَنْ أدغمها غير أبي عمرو في الجيم، والمراد بالقراء في قول أبي بكر بن مجاهد: السبعة.

(٧) انظر: الكتاب جـ٢ ص٤١٢. ومن الجدير بالذكر أن قول الصيمري: واختلف النحويون في إدغام الراء في اللام الى آخر ما حكاه أبو بكر بن مجاهد عن أبي عمرو في شرح السيرافي بنصه جـ٦ ص٧٩٥ ـ ٧٩٦، والتغيير الوحيد الذي في النص هو قول السيرافي: «ولا أعلم أحدا من النحويين البصريين بعدُ خالفه إلا ما روي عن يعقوب... إلخ بيد أن الصيمري لم ينسب ذلك إلى السيرافي كما يصنع كثيرا. وفي البحر المحيط جـ٢ ص٣٦٢: «قال أبو سعيد: ولا نعلم أحدا خالفه إلا يعقوب الحضرمي وإلا ما روي عن أبي عمرو.. إلخ» وانظر إبراز المعاني ص٧٣.

(٨) نقص في الأصل.

يعقوب[1] الحَضْرَميِّ أنه كان يُدْغِم[2] الراءَ في اللام في قوله عز وجل: ﴿يَغْفِر لَّكُم﴾[3]

وحَكَى أبو بكر[4] بن مجاهد ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ عن أبي عمرو بن العلاء ـ (رَحِمَهُ[5] اللهُ) ـ أَنَّه كان يُدغم الراء في اللام ساكنة كانت الرَّاء أو متحركة:

فالسَّاكنة: قوله عز وجل: ﴿فَاغْفِر لَّنَا﴾[6]، و ﴿اسْتَغْفِر[7] لَّهُمْ﴾ و ﴿يَغْفِر[8] لَّكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾، وما كان مثله.

---

(١) هو يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق أبو محمد الحضرمي بالولاء. أحد القراء العشرة، أخذ القراءة عرضا عن سلام الطويل وغيره، وأخذ عن سلام حرف أبي عمرو بالإدغام، وسمع الحروف من الكسائي، وحمزة، وله كتاب سماه «الجامع» جمع فيه عامة اختلاف وجوه القراءات، ونسب كل حرف إلى من قرأ به. وتوفي في ذي الحجة سنة خمس ومائتين. انظر: غاية النهاية جـ٢ ص٣٨٦ ـ ٣٨٩. ووفيات الأعيان جـ٥ ص٤٣٣ـ٤٣٤، ومعجم الأدباء جـ٢٠ ص٥٢ ـ ٥٣، ومرآة الجنان جـ٢ ص٣٠ ـ ٣١.

(٢) في النشر جـ١ ص٣٠٢، ٣٠٣: «وذكر صاحب المصباح عن رويس ورَوْح وغيرهما، وجميع رواة يعقوب إدغام كل ما أدغمه أبو عمرو من حروف المعجم، أي من المثلين والمتقاربين، وذكر شيخ شيوخنا الأستاذ أبو حيان في كتابه المطلوب في قراءة يعقوب، وبه قرأنا على أصْحَابه عنه...».

(٣) الآيات ٣١ من سورة آل عمران، و٧١ من سورة الأحزاب، و٣١ من سورة الأحقاف، ٢٨ من سورة الحديد و١٢ من سورة الصف، و١٧ من سورة التغابن، و٤ من سورة نوح. انظر: السبعة ص١٢١ ومعاني القرآن للزجاج جـ١ ص٤٠٠ والبحر المحيط جـ٢ ص٤٣١.

(٤) هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي الحافظ، أبو بكر البغدادي، شيخ الصنعة، وأول من سبع السبعة، ولد سنة خمس وأربعين ومائتين ببغداد قرأ على قنبل، وابن كثير وغيرهما، وروى الحروف سماعا عن ثعلب، وعبد الله بن أحمد بن حنبل وغيرهما، قال عنه ابن الجزري «..وبعد صيته، واشتهر أمره، وفاق نظراءه، مع الدين والحفظ والخير، ولا أعلم أحدا من شيوخ القراءات أكثر تلاميذ منه» وتوفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة. انظر: غاية النهاية جـ١ ص١٣٩ ـ١٤٢، والفهرست ص٤٧، وتاريخ بغداد جـ٥ ص١٤٥ وله عدة كتب أشهرها كتاب «السبعة». وهو مطبوع محقق.

(٥) نقص في «ب» و «ق».

(٦) الآيتان ١٦ و ١٩٣ من سورة آل عمران و ١٥٥ من سورة الأعراف، و ١٠٩ من سورة المؤمنون. انظر: السبعة ص١٢١، والبحر المحيط جـ٢ ص٣٦١ ـ ٣٦٢، ٤٣١، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٠٠، ٢٠٥.

(٧) الآيات ١٥٩ من سورة آل عمران، و ٨٠ من سورة التوبة، و ٦٢ من سورة النور. انظر: السبعة ص١٢١، وإتحاف فضلاء البشر ص٢١٦.

(٨) الآيات ٣١ من سورة آل عمران، و ٧١ من سورة الأحزاب، و ١٢ من سورة الصف. انظر: رقم (٣) أعلاه.

والمتحركة: قوله: ﴿سَخَر لَّكُمْ[1]﴾ و ﴿هُنَّ أَطْهَر[2] لَّكُمْ﴾.

وأجاز الكسائي[3]، والفَرّاءُ إدغامَهَا في اللاَّم، والحجة في ذلـك: أن الراءَ إذا أُدْغِمت في اللاَّم صـارت لاَمـاً، ولفـظُ الـلام أَسْهَـلُ، وأَخَفُّ من أن تـأتي براءٍ فيهـا / تكرير وبعدهـا لام، وهي مقـاربـة للفـظ الراء فيصير كالنطق بثلاثـة [١٤٤ / ب] أحرف من موضع واحد.

قال أبو بكر بن مجاهد: لم يقرأ[4] بـذلـك أحـد عَلِمْنَـا (ةً بعـد أبي[5] عمرو سواه.)

فصل: وأما الزاي فتدغم في مثلها، وفي أختيهـا الصـاد، والسين فقـط كقولـك: رُززّرَدَة[6]، وأجز صّابِراً، ورُز سَّلَمَةَ.

ولا أَعْرِفُ إدغامها[7] في شيء من حروف القرآن[8].

فصل: والسين تُدغم في مثلها، وفي أُختيها الزاي والصاد كقولك: احْبِس سَّالِماً، واحْبِس زَّرَدَةَ، واحْبِس صّابرا.

---

(١) الآيـات ١٢ و ١٤ من سورة النحل، و ٦٥ من سـورة الحـج، و ٢٠ من سـورة لقمان، و ١٢ و ١٣ من سـورة الجاثية. انظر: السبعة ص١٢١، والتيسير ص٢٧، والنشر جـ١ ص٢٩٢، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٨.

(٢) الآية ٧٨ من سورة هود. انظر: السبعة ص١٢١، وإبراز المعاني ص٧٣، والنشر جـ١ ص٢٩٢، وإتحـاف فضلاء البشر ص٢٨.

(٣) انظر: شرح السيرافي جـ٦ ص٧٩٦ ـ ٧٩٧، والبحر المحيط جـ٢ ص٣٦٢ ـ ٣٦٣.

(٤) لم أعثر على هذا النص في السبعة، وقد نقله الصيمريّ عن السـيرافي وهو موجود في شرحه جـ٦ ص١٩٧، وقـال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه جـ١ ص٤٠٠: «..ولا أعلم أحدا قرأ بـه غير أبي عمرو بن العلاء، وأحسب الـذين رَوَوْا إدغام الراء في اللام غالطين»، وذكر ذلك ابن عطية نقلا عن الزجاج، ونقله أبو حيـان عن ابن عطيـة في البحر المحيـط جـ٢ ص٤٣١.

(٥) نقص في «ب» و «ق».

(٦) في الأصل: رززدة. هذا ورُز من الروز، وهو التجربة، والاختبار.

(٧) في «ق»: ولا أعرف أن إدغامها...

(٨) في شرح السيرافي جـ٦ ص٧٩٨: «وأما الزاي فلا أعلمها أُدغمت في شيء من حروف القرآن».

ولا تُدغم الزاي، ولا السين في غير ماذكرنا؛ لأن فيهما صفيرا يذهب بالإدغام، ولا يُدْغم الأَفْضَلُ في الأَنْقص؛ لأنه إجْحافٌ بفضيلته.

وأدغمها أبو عمرو في قوله عز وجل: ﴿لِلنَّاس[1] سَّوَاءً﴾ وفي قوله تعالى: ﴿وإِذَا النُّفُوس[2] زُوِّجَتْ﴾.

واختلف[3] الرُّوَاةُ[4] عنه في إدغام السين في الشين في قوله عز وجل: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْس[5] شَّيْبًا﴾ فمنهم من رَوى أنه أدْغَم، ومنهم من رَوَى أنه منع من الإدغام.

والذي عليه البصريون: أنَّ السين لاتُدغم في الشين، ولا الشين في السين، وقد رُوي عن[6] أبي عمرو أنه أدْغم كل واحد منهما في الآخر[7] كقوله عز وجل: ﴿إِلى ذِي الْعَرْش[7] سَّبِيلاً﴾.

(فصل[8]:) والشّينُ تُدغم في مثلها فقط نحو أَخْمِش[9] شَّيئا، ولا تُدغم في غيرها؛ لئلاَّ يذهبَ مافيها من التَّفَشِّي.

فصل: والصاد تدغم في مثلها، وفي أُختيها الزاي والسين كقولك: افْحَص صّابراً، وافْحَص سَّالِماً، وافْحَص[10] زَّائدة.

---

(١) الآية ٢٥ من سورة الحج. انظر: النشر جـ١ ص٢٨٠.

(٢) الآية ٧ من سورة التكوير. انظر: التيسير ص٢٤، وإبراز المعاني ص٧١، والنشر جـ١ ص٢٩٢، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٨.

(٣) في شرح السيرافي جـ٦ ص٧٩٨: «..ورأيت الرواية اختلفت عن أبي عمرو في إدغام السين في الشين» إلى آخر ماذكره الصيمري حتى آخر الفصل، وانظر: ابن يعيش جـ١٠ ص١٣٩، والرضي على الشافية جـ٣ ص٢٧٨.

(٤) في «ق»: واختلفت الرواية عنه.

(٥) الآية ٤ من سورة مريم. انظر: التيسير ص٢٤، والنشر جـ١ ص٢٩٢.

(٦) في الأصل وفي «ر»: وقد روى عنه.

(٧) الآية ٤٢ من سورة الإسراء. انظر: التيسير ص٢٢، والنشر جـ١ ص٢٩٢، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٨.

(٨) نقص في «ب».

(٩) في الأصل: خمش. وفي اللسان (خمش): «الخمش: الخدش في الوجه. وقد يستعمل في سائر الجسد».

(١٠) في «ق»: وافحص زيدا.

ولا تُدغم الصاد في غير أُخْتَيْها؛ للصفير الذي فيها، وقد تقدم (ذكر)[1] ذلك[2].

فصل: والضَّادُ تُدغم في مثلها (فقط)[3] كقولك: ادْحَض ضَّرمَة[4] (و)[5] لاتُدغم في غيرها؛ لما فيها من الاستطالة التي يذهبها الإدغام.

وروي عن أبي عمرو إدغام الضاد في الشين في قوله عز وجل: ﴿لِبَعْضِ[6] شَأْنِهِمْ﴾.

قال أبو بكر بن[7] مجاهد ـ رحمه الله ـ: لَمْ يَرْوِ عن[8] أبي عَمْرٍو إدْغامَ الضاد في الشين إلاَّ أبو شعيب[9] السُّوسِي عن اليزيدي، وهو خلاف ماذكره سيبويه[10].

---

(١) زيادة في «ق».

(٢) انظر ص ٩٣٣ ـ ٩٣٤ فيما سبق من التبصرة.

(٣) زيادة في «ب».

(٤) في «ق»: ضرما.

(٥) نقص في «ب».

(٦) الآية ٦٢ من سورة النور. انظر: التيسير ص٢٣ ـ ٢٤، وإبراز المعاني ص٧١، والنشر جـ١ ص٢٩٢، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٨، ٢٩.

(٧) في شرح السيرافي جـ٦ ص٧٩٩: «ولم تدغم في شيء إلا ماذكر أبو بكر بن مجاهد أن أبا شعيب السوسي روى عن اليزيدي عن أبي عمرو أنه كان يدغم الضاد في الشين في قوله تعالى: ﴿لبعض شأنهم﴾، قال أبو بكر بن مجاهد ولم يروَ عن أبي عمرو...إلخ.

(٨) الذي في السبعة ص١٢٣: «وروى أبو شعيب السوسي عن اليزيدي عن أبي عَمْرٍو أنه كان يدغم ﴿لبعض شأنهم﴾، ولم يأت به غيره.

(٩) هو صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود أبو شعيب السوسي الرقي، مقرئ ضابط، محرر، ثقة، أخذ القراءة عرضا وسماعا عن أبي محمد اليزيدي، وهو منسوب إلى السوس، وهي مدينة بخوزستان، توفي أول سنة إحدى وستين ومائتين. انظر: غاية النهاية جـ١ ص٣٣٢ ـ ٣٣٣، وتهذيب التهذيب جـ٤ ص٣٩٢، ومعجم البلدان جـ٥ ص١٧١.

(١٠) انظر: الكتاب جـ٢ ص٤٢٠.

وقال بعض النحويين[1]: ليس إدغام الضاد في الشين عندي بالمنكر؛ لأنها مقاربة للشين في المخرج، والشين أشد استطالةً من الضاد، وفي الشين تفشٍّ ليس فيها، وعلى أنّ سيبويه[2] حكى: اطَّجَع بإدغام الضاد في الطاء، فدل (ذلك)[3] على جواز إدغامها في الشين؛ لأنَّ الشين أقْوى منها وأفْشَى.

فصل: والطاء سبيلها سبيل التاء والدال، تدغم في مثلها، وفي جميع ماأُدْغِمَتَا فيه[4] كقولك: اهْبِط طَّالبا، واخْلُط صَّاعك[5]، وحُط سَّالماً، وحُط زَّرْعَك[6]، واضبط دُّلاَماً.

وقد أَدْغَم أبُو عمرو الطاء في التاء في قوله عز وجل: ﴿لَئِنْ بَسَطتَّ[7] إِلَيَّ يَدَكَ﴾ و ﴿أَحَطتُّ[8] بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ﴾ و ﴿فَرَّطتُّم في يُوسُفَ﴾[9] كل ذلك يُبْقِي فيه صوتاً لئلا يُخِلّ (فيه)[10] بحرف الإطْباق.

وإدغام الطاء في الدال أَحْسَنُ من إدغامها في التاء؛ لأَن الدَّالَ مجهورةٌ،

---

(١) هو السيرافي إذ قال في جـ٦ ص٧٩٩ ـ ٨٠٠: «وإدغام الضاد في الشين عندي ليس بالمنكر؛ لأنها مقاربة للشين في المخرج، والشين أشد استطالة من الضاد، وفي الشين تفش..» إلى آخر ماذكره الصيمري حتى نهاية الفصل.

(٢) انظر: الكتاب جـ٢ ص٤٢٢.

(٣) زيادة في «ب» .

(٤) هذا بداية الموجود من «ر» بعد انتهاء السقط الذي سبق أن أشرت إلى حدوثه في النسخة في ص٩٤٥ من التبصرة.

(٥) في «ر»: واخلط صاعدا.

(٦) في «ب»: وحط زرك، وفي «ر» و «ق»: وحط زردك، والدُّلام الأسود.

(٧) الآية ٢٨ من سورة المائدة.

(٨) الآية ٢٢ من سورة النمل.

(٩) الآية ٨٠ من سورة يوسف. هذا وفي النشر جـ١ ص٢٢٠: «وإذا سكنت وأتى بعدها تاء وجب إدغامها غير مستكمل، بل تبقى معه صفة الإطباق».

(١٠) نقص في الأصل.

والطاءُ مَجْهُورة، والتَّاءُ مَهْمُوسَةٌ، فكان إدغامُها في الدال أَحْسَنُ من (إدغامها[1] في) التَّاء؛ لاتفاقها في الجَهْر.

فصل: والظاء بمنزلة الطاء تدغم في مثلها، وفي جميع ماأُدْغمتْ فيه الطاءُ [١٤٥ / ا] واختاها التاء، والدال كقولك: احْفَظ سَّالِماً، واحْفَظ شَّيْئاً، واحْفَظْ دَّارَك.

واعلم أنّ التاءَ، والدالَ، والطاءَ، والثَّاءَ، والذَّالَ، والظَّاء يشتركن في إدغامهن والإدغام فيهن (و)[2] قد قدمنا أحكامهن[3]، فكل مالزم إحداهن لزم الباقيات.

فصل: والعَيْنُ تدغم في مثلها كقولك: ارفع عَّلِيَّا، وقُرِئَ: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي[4] يَشْفَع عِّنْدَهُ﴾، وتدغم في الحاء كقولك: ارفع حَّاتماً، وكذلك إن كانت الحاءُ قبلها قلبت العين حاء، ثم أُدغمت الحاءُ الأولى في الحاء المنقلبة من العين كقولك: اذْبَحْ عَتُوداً، لفظه: اذْبَحَّتُوداً.

وإذا اجتمع العين والهاء جاز قلبها، وإدْغَام إحْدَاهُنَّ في الأخرى كقولك في مَعَهُم: مَحّم[5].

فصل: والغَيْنُ تدغم في مثلها كقولك: ادْمَغ غَّانِماً، و (تدغم)[6] في الخاء كقولك: ادْمَغ خَّلَفاً.

---

(١) نقص في الأصل .

(٢) نقص في «ب» و «ق».

(٣) في «ب» و «ر» و «ق»: أحكامه.

(٤) الآية ٢٥٥ من سورة البقرة. انظر: التيسير ص٢٠، والنشر جـ١ ص٢٨٠ وإتحاف فضلاء البشر ص٢٥.

(٥) في الأصل: محهم.

(٦) نقص في «ر».

(و)[1] قرأ أبو عَمْرو: ﴿وَمَنْ[2] يَبْتغ غَيْرَ الإسْلاَمِ دِيناً﴾ فأدغم الغين في الغين.

فصل: والفاء تدغم في مثلها كقولك: اعْرِف فَّارسا، ولا تُدغم في غيرها؛ لأن فيها تَفَشِّياً يُزِيلُه الإدغام.

فَأَمَّا ماحُكِيَ عن الكسائي من إدغامه الفاء في الباء في قوله عز وجل: ﴿تَخْسِف[3] بِّهِمْ﴾ فهو شاذ عندهُم، وقد تَفَرَّد[4] به الكسائي.

فصل: والقافُ تدغم في مثلها، وفي الكاف كقولك: الْحَق قَّاسِماً، والحق كَّلَدَة[5]، وقُرِئَ قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَفَاق قَّال[6] سُبْحَانَكَ﴾ (بالإدغام)[7]، وكذلك ﴿خَلَق[8] كُّلَّ دَابَّةٍ﴾ وكذلك: ﴿خَلَقكُّم وَرَزَقكُّم[9]﴾.

---

(١) نقص في «ب» و «ق»، وفي «ر»: وقد قرئ...

(٢) الآية ٨٥ من سورة آل عمران. انظر: التيسير ص٢١، وإبراز المعاني ص٦٢، ٦٤، والنشر جـ١ ص٢٨٠ ـ ٢٨١، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٥، ٢٦.

(٣) الآية ٩ من سورة سبأ. انظر: التيسير ص١٨٠، وإبراز المعاني ص١٤٦ ـ ١٤٧، وقال أبو حيان في البحر المحيط جـ٧ ص٢٦٠ ـ ٢٦١: «وأدغم الكسائي الفاء في الباء في: «نخسف بهم»، قال أبو علي: لايجوز؛ لأَنَّ الباء أَضْعَفُ في الصوت من الفاء، فلا تدغم فيها.. وقال الزمخشري: وقرأ الكسائي: «نخسف بهم» بالإدغام وليست بقوية، انتهى. والقراءة سنة متبعة، ويوجد فيها الفصيح والأفصح، وكل ذلك من تيسيره تعالى القرآن للذكر، فلا التفات لقول أبي علي، ولا الزمخشري»، انظر: النشر جـ٢ ص١٢، ٣٤٩، وإتحاف فضلاء البشر ص٣٦، ٤٣٦.

(٤) انظر: شرح السيرافي جـ٦ ص٨٠٠.

(٥) كلدة: اسْم رَجُل.

(٦) الآية ١٤٣ من سورة الأعراف. انظر: النشر جـ١ ص٢٨١.

(٧) زيادة في «ر».

(٨) الآية ٤٥ من سورة النور. انظر: السبعة ص١١٨، والتيسير ص٢٣، وإبراز المعاني ص٧٠، والنشر جـ١ ص٢٩٣، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٩.

(٩) قال أبو بكر بن مجاهد في السبعة ص١١٨: «.. ولا يدغم إذا كانا في كلمة واحدة إلا «خلقكم» و «رزقكم» في جميع القرآن. وانظر: التيسير ص٢٢، وإبراز المعاني ص٦٨، وإدغام القاف في الكاف إذا كانا في كلمة واحدة مشروط بتحرك ماقبل القاف، ووجود ميم الجمع بعد الكاف.

فصل: والكاف تدغم في مثلها، وفي القاف كقولك: اتْرُك كِّنْدَة[1]، واترك قَّطِناً، و (قد)[2] قُرِئَ قوله عز وجل: ﴿حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ[3] عِنْدَك قَّالوا﴾ ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى ذَلِك[4] قَّدِيرًا﴾.

فصل: واللام تدغم في مثلها كقولك: هَل لَّك، ومأأشبه ذلك.

واعلم أنّ لام المعرفة تدغم في ثَلاَثَةَ عَشَرَ[5] حرفا لايجوز معهن[6] إلا الإدغامُ؛ لكثرة لام المعرفة في الكلام، و (كثرة)[7] موافقتها لهذه الحروف، إذْ[8] الَّلامُ من طرف اللسان (وهذه الحروف: منها أحد عشر[2] حرفا من حروف[9] اللسان) وحرفان[10] يخالطان طرف اللسان، فَلَمَّا اجتمع هذا وَكَثْرتُها في الكلام لم يجز إلاّ الإدغام.

والأَحَدَ عشر حرفا: النون، والراء، والدال، والطاء، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والذال، والظاء، والثاء.

واللذان يخالطان طرف اللسان: الضاد، والشين؛ لأَنَّ الضاد لرخاوتها استطالت حتى اتصلت بموضع اللام، والشين كذلك حتى اتصلت بموضع الظاء.

---

(١) في «ب» و «ق»: اترك كلدة، وفي «ر»: اترك كتابك، وقطِن اسم رجل.

(٢) نقص في «ق».

(٣) الآية ١٦ من سورة محمد. وهذا الإدغام مشروط بتحرك ماقبل الكاف. انظر: التيسير ص٢٣، والنشر جـ١ ص٢٩٣، وإبراز المعاني ص٧٠، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٩.

(٤) الآية ١٣٣ من سورة النساء. انظر ماسبق.

(٥) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٤١٦.

(٦) في «ر» و «ق»: لايجوز فيها غير الإدغام.

(٧) نقص في «ر».

(٨) في «ب» و «ق»: واللام...، وفي «ر»:.. وموافقتها لهذه الحروف في أن اللام من طرف اللسان.

(٩) في «ر»: من طرف اللسان.

(١٠) في «ر»: وأيضا حرفان.

وأما (ما)[1] سوى لام المعرفة نحو: هَلْ، وبَلْ، وقُلْ فيجوز إدغامها في هذه الحروف ويجوز إظهارها، وليس إدغامها بلازم كما كانت لام المعرفة، وبعضها أقوى من بعض في الإدغام.

(فالحروف[2] التي يكون الإدغام فيها أَقْوَى هي الأَقربُ من اللام)، وأقواها الراء في: هَلْ رَّأيْتَ (ونحوه[2])؛ لأَنَّها أقْرَبُ إليْها من سائر أخواتها.

وتَرْكُ الإدغام في: هل رأيت) لغة أهل الحجاز[3].

والذي يلي الراء في حُسْنِ إدغام اللام فيه الطاء والتاء والدال، والصاد، والسين، والزاي، وليس كثرة الإدغام فيهن/ ككثرته مع الراء؛ لأَنَّ الراءَ من مخرج اللام، ثُمَّ يلي هذه الحروف الظاءُ، والثاءُ، والذالُ، لأنهن أبْعَدُ من مخرج اللام، وإنما تكون قوة الإدغام على قدر تقارب الحرفين، وهي مع الصاد، والشين أضعف؛ لأن موضعها أبْعَدُ من هذه الحروف، وإدغامها فيها مع ذلك جائز. [١٤٥ / ب]

وأنشد سيبويه[4] قَوْلَ طَرِيفِ بْنِ تميمٍ:

تَقُولُ إذَا اسْتَهْلَكْتُ مالاً لِلَذَّةٍ ... فُكَيْهَةُ هَشَّيْءٌ بِكَفَّيْكَ لائِقُ

فأدغم اللام في الشين.

وأما إدغام اللام في النون فهو أضْعَفُ من جميع ماأُدْغِمَتْ فيه اللام، وذلك أنَّ النون تدغم في أحْرُف ليس شيء منها يدغم في النون إلا اللام وحدها

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ق».

(٣) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٤١٦.

(٤) انظر: الكتاب جـ٢ ص٤١٧.

وانظر أيضا: شرح السيرافي جـ٦ ص٦٧٩، وابن يعيش جـ١٠ ص٤١، ٤٢، والمقرب جـ٢ ص١٤، واللسان (ليق) و (سنن)، وتاج العروس (ليق) و (هلك). استهلكت: أتلفت، وأنفقت، وفكيهة: اسم امرأة، واللائق: المحتبس الباقي، ومايليق بكفه درهم أي مايحتبس.

فاستوحشوا من إخراجها من نظائرها، وهو مع ذلك جائز كقولك: (هل ترى[1] بالإدغام، والإظهار أحسن.

وقرأ أبو عمرو): ﴿هَل تَّرَى[2] مِنْ فُطُورٍ﴾، ونحوه بالإدغام، وقرأ[3] ﴿هَل ثُّوب[4]﴾ بالإدغام.

واتفق حمزة[5][6]، والكِسَائِيُّ[7] على إدْغَام لام هَلْ وبَل في التاء والثاء والسين فيَ جميع القرآن، فقرأ: ﴿بَلْ تُّؤثِرُونَ[8] الْحَيَاةَ﴾ و ﴿هَل[9] ثُّوِّبَ﴾

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) الآية ٣ من سورة الملك. انظر: السبعة ص١٢٠، والتيسير ص٤٣، وإبراز المعاني ص١٤٣، والنشر جـ٢ ص٨، وإتحاف فضلاء البشر ص٣٥ وفي ص٥١٧ من إتحاف فضلاء البشر: «وأدغم لام «هل ترى» أبو عمرو، وحمزة، والكسائي وهشام في المشهور عنه.

(٣) في الأصل: وقُرِئَ.

(٤) الآية ٣٦ من سورة المطففين. وقد قرأ بالإدغام أيْضاً حمزة، والكسائي، وهشام في المشهور عنه، وقرأ الجمهور بالإظهار، وفي السبعة مايُفيدُ أنَّ الإظهار روي أيضاً عن أبي عمرو. انظر: السبعة ص١٢٠، والتيسير ص٤٣، وإبراز المعاني ص١٤٣، والبحر المحيط جـ٨ ص٤٤٣، والنشر جـ٢ ص٧، وإتحاف فضلاء البشر ص٣٥، ٥٣٧، وانظر أيضا كتاب سيبويه جـ٢ ص٤١٧.

(٥) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل، الإمام، أبو عمارة الكوفي التيمي الزيات أحد القراء السبعة ولد سنة ثمانين. أخذ القراءة عرضاً عن الأعمش وغيره، وروى القراءة عنه أجل أصحابه علي بن حمزة الكسائي، وغيره، ووصف بالزيات؛ لأنه كان يجلب الزيت من العراق إلى حُلْوَان، وتوفي سنة ست وخمسين ومائة، وقيل: سنة أربع، وقيل: سنة ثمان وخمسين. انظر: غاية النهاية جـ١ ص٢٦١ ـ ٢٦٣، وتهذيب التهذيب جـ٣ ص٢٧ ـ ٢٨، وميزان الاعتدال جـ١ ص٢٨٤.

(٦) انظر: شرح السيرافي جـ٦ ص٨٠٠.

(٧) انظر: السبعة ص١٢٢، ١٢٣، وإبراز المعاني ص١٤٣، والنشر جـ٢ ص٧، وإتحاف فضلاء البشر ص٣٥.

(٨) الآية ١٦ من سورة الأعلى، وقد وافقَ حمزةَ والكسائيَّ في الإدغام هشامٌ. انظر: إتحاف فضلاء البشر ص٣٥٩.

(٩) الآية ٣٦ من سورة المطففين، وقد مر تخريج القراءة قريباً.

و ﴿بَل سَوَّلَت﴾[1] .

وتفردالكسائي[2] بإدغام (لام[3]) هَلْ، وبَلْ في الطاء، والضاد، والزاي، والظاء، والنون، فقرأ: ﴿بَل طَّبَعَ[4] اللّهُ﴾ و ﴿بَل[5] ضَّلُّوا﴾ (و[6]) ﴿بَل زُّيِّنَ[7] لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ و ﴿بَل[8] ظَّنَنتُمْ﴾ (و[9]) ﴿بَل نَّتَّبِعُ مَا[10] أَلْفَيْنَا﴾ ، ورُوِيَ عنه: ﴿وَمَن يَّفْعَل[11] ذَّلِكَ﴾ بإدْغَام اللام في الذال في هذا[12] الحرف أين وقع من القرآن، وقد قدمنا[13] الحجة في ذلك.

---

(١) الآيتان ١٨، ٨٣ من سورة يوسف، وقد قرأ بالإدغام أيضاً خلف وهشام.
انظر: السبعة ص١٢٢ ـ ١٢٣، والتيسير ص٤٣، وإبراز المعاني ص١٤٣، والنشر جـ٢ ص٧ وإتحاف فضلاء البشر ص٣٥، ٣١٤.

(٢) انظر: السبعة ص١٢٣، وإبراز المعاني ص١٤٣.

(٣) نقص في الأصل و «ق» .

(٤) الآية ١٥٥ من سورة النساء. وقد وافق الكسائي في الإدغام هشامٌ وحمزةُ بخلاف عنهما، إلا أن المشهور عن حمزة الإظهار. انظر: السبعة ص١٢٣ والبحر المحيط جـ٣ ص٣٨٨، وإتحاف فضلاء البشر ص٣٥، ٤٨٢.

(٥) الآية ٢٨ من سورة الأحقاف. وقد روى الإدغام أيضاً عن هشام بخلاف عنه. انظر: النشر جـ٢ ص٧.

(٦) نقص في «ق» ، والآية في «ق» : بل زين للكافرين، وذلك خطأ، والصحيحُ ما أثبته.

(٧) الآية ٣٣ من سورة الرعد. وقد وافق الكسائيَّ هشامٌ في الإدغام. انظر: السبعة ص١٢٣، والتيسير ص٤٣، وإبراز المعاني ص١٤٣، والنشر جـ٢ ص٧ ـ ٨، وإتحاف فضلاء البشر ص٣٥، ٣٢٤.

(٨) الآية ١٢ من سورة الفتح، وقد قرأ بالإدغام أيضاً هشام. انظر: النشر جـ٢ ص٧، وإتحاف فضلاء البشر ص٤٨٦.

(٩) نقص في «ب» و «ق» .

(١٠) الآية ١٧٠ من سورة البقرة. انظر بالإضافة إلى ما سبق: إتحاف فضلاء البشر ص١٨٢.

(١١) الآيات: ٢٣١ من سورة البقرة، و٢٨ من سورة آل عمران، و٣٠ و١١٤ من سورة النساء، و٦٨ من سورة الفرقان و٩ من سورة المنافقون. انظر: السبعة ص١٢٣، حيث ذكر أبو بكر بن مجاهد أنه قد روى عن الكسائي الإدغام كما روى عنه الإظهار، وانظر: إبراز المعاني ص١٤٦، والنشر جـ٢ ص١٣ وإتحاف فضلاء البشر ص٣٧، ١٨٩، ٢٠٥، ٢٢٤، ٢٣٠، ٤٠١، ٥١٣.

(١٢) في «ر» : في هذه الحروف.

(١٣) انظر ص٩٥١ فيما سبق من التبصرة.

فصل: والميم تدغم في مثلها نحو قولك: لم يَرُم مَّلِكٌ، ولا تدغم في غيرها؛ لأَنَّ فيها غُنَّة يُذْهِبُها الإدغام.

وقرأ أبو عمرو: ﴿فَتَلَقَّى آدم مِّنْ[1] رَبِّهِ﴾ و ﴿يَعْلَم[2] مَّا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ و ﴿أَعْلَم[3] مَّا تُبْدُونَ﴾ (بالإدْغام[4]) .

ورُوِيَ[5] عنه إدغام الميم في الباء إذا تحرك ما قبل الميم (مثل[11]) (﴿مَرْيَمَ[6] بُهْتَاناً[7] و﴾) ﴿لِكَيْلاَ يَعْلَمَ[8] بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئَاً﴾ و ﴿أَعْلَمُ بِالشَّاكِرِينَ[9]﴾ ، وإذا سألت أصحاب أبي عَمْرو عن[10] اللفظ بذلك لم يأتوا بباء مشددة، ولو كان فيه[11] إدغام لصار بَاءً مشددة؛ لأَنَّ الحرف إذا أُدغم في مقاربه قُلِبَ إلى لفظه، ثم أُدغم على ما مضى فيما كتبناه.

وقال بعض[12] شيوخنا: سأَلْتُ أَبَا بَكْرِ بْنَ مُجَاهِد ـ رحمه الله ـ عنه فذكر

---

(١) الآية ٣٧ من سورة البقرة. وقرأ بالإدغام أيضاً يعقوب من طريق رويس. انظر: النشر جـ١ ص٢٨٢ وج٢ ص٢١١، وإتحاف فضلاء البشر ص١٦٣.

(٢) الآية ٢٥٥ من سورة البقرة، والآية ٧٦ من سورة الحج. انظر: التيسير ص٢٠، وإبراز المعاني ص٦٢، ٧٥، والنشر جـ١ ص٢٩٨.

(٣) الآية ٣٣ من سورة البقرة. انظر ما سبق.

(٤) نقص في الأصل.

(٥) ما ذكره الصيمري هٰهنا إلى آخر إدغام الميم بنصه تقريباً في شرح السيرافي جـ٦ ص٧٨١.

(٦) الآية ١٥٦ من سورة النساء. انظر: التيسير ص٢٨، وإبراز المعاني ص٧٤ والنشر جـ١ ص٢٩٤.

(٧) نقص في «ب» .

(٨) الآية ٧٠ من سورة النحل. انظر: السبعة ص١١٧ ـ ١١٨، والتيسير ص٢٨، وإبراز المعاني ص٧٤، والنشر جـ١ ص٢٩٤، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٩.

(٩) الآية ٥٣ من سورة الأنعام. انظر ما سبق.

(١٠) في «ب» و «ر» و «ق» : عن ذلك.

(١١) في «ب» و «ق» : ولو كان إدغاماً.

(١٢) هو السيرافي إذ قال في جـ٦ ص٧٨١: «وقد سألت أبا بكر بن مجاهد ـ رحمه الله ـ عنه فذكر أنهم يترجمون عنه بإدغام أو نحو هذا من اللفظ..» إلى آخر ما ذكره الصيمري بنصه حتى آخر الفصل.

أنهم يُتَرْجِمُونَ عنه بإدغام، وليس بإدغام، وقد ذكرْنـا الحُجَّـةَ في امتنـاع إدغـام الميم في سواها، ولَعَلَّ أبا عَمْرو كانَ يُخْفِي حركـة الميم فيما ذُكِرَ عنـه، فَيُخَيَّلُ إلى السامع أنه أَدْغَمَ الميم في البـاء كما يَتَـأَوَّلُـه كثيرٌ من النحويين البصْرِيّين فيما رُوِيَ عن أبي عمرو من إسكان: ﴿يَنْصُرْكُمْ[1]﴾ و ﴿يَأْمُرْكُمْ[2]﴾ ، ونحو ذلك أنـه ليس بإسْكان، وإنما هُوَ إخفاءُ الحرَكَة[3] (واختلاسُها[4]) .

فصل: والنـون تـدغم في مثلهـا نحـو: مَنْ نَّـاداك، وتـدغم في خمسـة أحرف سواهـا، وهي: الراء، والـلام، والـواو، واليـاء، والميم، كقـولـك: من رَّاشِـدٍ، ومَن لَّكَ؟ وعن[5] مَّلِـكُ و ﴿مِن وَّالٍ[6]﴾ ، ومِن يَّـاسين[7]، ويجمع هـذه الحروف في اللفظ: «وَيَرْمَلُ» .

وإذا أدغمت النـون في الراء، والـلام، والـواو، واليـاء، فـإنما تُـدْغم بغنـة[8]

---

(١) الآيتان: ١٦٠ من سورة آل عمران، و٢٠ من سورة الملك.

(٢) الآيات ٦٧ و٩٣ و١٦٩ و٢٦٨ من سورة البقرة و٥٨ من سورة النساء.

انظر: السبعة ص١٥٥ ـ ١٥٦، والتيسير ص٧٣، وإبراز المعـاني ص٢٣١، وقـد رُوِيَ عن أبي عمرو الإسكان كما رُوِيَ عنه اختلاس الحركة، وقال أبو حيـان في البحر المحيـط جـ١ ص٢٠٦: «ومنع المبرد التسكين في حركـة الإعراب، وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن، وما ذهب إليه ليس بشيء؛ لأن أبـا عمرو لم يقرأ إلا بـأثر عن رسول الله ﷺ ولغـة العرب توافقـه على ذلك، فإنكار المبرد لـذلـك منكر» ، وانظر أيضـاً: البحر المحيـط جـ١ ص٢٤٩، والنشر جـ٢ ص٢١٢ ـ ٢١٣، وإتحـاف فضلاء البشر ص١٦٤ ـ ١٦٥.

(٣) في «ق» : إخفاء الحركات.

(٤) في مكان ما بين القوسين بياض في «ق» .

(٥) في «ق» : وعن مثلك.

(٦) الآية ١١ من سورة الرعد.

(٧) في «ر» : ومن ياسر.

(٨) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٤١٤، وشرح السيرافي جـ٦ ص٨٠٢ ـ ٨٠٣.

وبغير[1] غُنَّـة، (أمـا[2]) إذا أُدْغِمَتْ بغير غُنَّـة فلأنهـا إذا أُدغمت في هـذه الحروف صـارت من جنسهـا، فتصير مع الراء راءً، ومع اللام لامـاً، ومع الواو واواً، ومع الياء (ياءً[3]) ، / وهذه الحروف ليست لها غنة. [١٤٦ / أ]

فأما إذا أُدْغِمَتْ بغنة فلأن النون لها غنة في نفسها سواء كانت من الفم أو من الأنف، فـالغنـة صوت من الخيشـوم يَتْبَعُ الحروفَ وإنْ كان خروج الحرف من الفم، وقـد كانت النون قبل الإدغـام غنـة، فكرهوا إبطـالهـا حتى لا يكون للنون أثر من صوتها البتة، وهُمْ يجدون سبيلاً إلى الإتيان بها.

وإمَّا إذا أُدْغِمت النون في الميم فليست بمحتاجة إلى غنة من أجل الميم؛ لأن الميم فيها غُنَّة وإن كان خروجها من الشفتين يغني عن غنة النون.

وكذلـك إذا أدغمت في نون مثلهـا، والنون الثـانيـة وإن كان مخرجهـا من الفم ففيها غنة.

واعلم أن النون تُخْفَى إذا كانت ساكنة قبل خمسـة عشر حرفـاً من حروف الفم وهي:

القاف، والكاف، والجيم، والشين، والصاد، والضاد، والسين، والزاي، والطاء، والدال، والتاء، والظاء، والذال، والثاء، والفاء.

وإنما أُخفيت النون عند هـذه الحروف؛ لأنَّـهـا حروف الفم، وللنون موضع

---

(١) في النشر جـ٢ ص٢٣ ـ ٢٤: «ذهب كثير من أهل الأداء إلى الإدغـام مع إبقـاء الغنـة، وروَوا ذلـك عن أكثر أئمة القراءة كنافع وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عـامر، وعـاصم، وأبي جعفر، ويعقوب ، وغيرهُمْ» . هـذا ومـذهب الجمهور الإدغام بغير غنة، وانظر: التيسير ص٤٥، وإبراز المعاني ص١٥٠، وإتحاف فضلاء البشر ص٤٠.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) نقص في «ق» .

من الفم تخرج منه فصارت هذه الحروف ملابسة للنون باشتراكهن في الفم، ومع ذلك فإنّ النون تـدغم في حروف من حروف الفم، والإخفـاء - في طلب الخفـة (به[١]) - كالإدغام في طلب الخفة، فَلَمَّا أمكن استعمال الخيشوم وحـده في النون، ثم اسْتُعْمِلَ الفم فيما بعده كان ذلك أَخَفَّ عليهم من أن يستعملوا الفم في إخراج النون، ثم يعودوا إلى الفم فيما بعد النون.

والنون تُبَيَّن عند حروف[٢] الحلق، وهي ستة: -

الهمزة، والهـاء، والعين، والحـاء، والغين، (والخـاء[٣]) كقولـك: مَنْ أَخُوك؟ - إذا خففت الهمزة - ومِنْ هِلال، ومَنْ عِندك؟ ومَنْ حَملك؟

فأما الغين والخاء: فمنهم من يخفي النون قبلها، ومنهم[٢] من يُبَيِّنُهَا.

فمن أخفـاهـا عنــدهمــا فـلأنها[٤] أقرب إلى حروف الفم التي تخفى النـون عندها.

ومن يُبَيِّنُهَا فلأنها[٥] من حروف الحلق فأجراهمـا مجرى أخواتها الأربع التي ذكرناها قبل.

والتنوين بمنزلة النون الساكنة في جميع ما ذكرنـا من الإدغـام، والإخفـاء، والبيان.

---

(١) زيادة في «ب» و «ق» .

(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٤١٥.

(٣) نقص في الأصل.

(٤) في الأصل: فلأنّها.

(٥) في الأصل: فلأنها وكذا في «ق» .

واعلم أن الحروف الستة التي ذكرنا أن النون يدغم فيها قد يعرض في بعضها ما يوجب ترك إدغام النون فيه، وهو الميم، والواو، والياء وذلك قولهم: شاة زَنْمَاء[1]، وغنم زُنْم (و[2]) لو أدغموا فقالوا: شاة زُمَّاء، وغنم زُمّ لتُوُهِّم[3] أن عين الفعل ولامه ميان مثل شاة جَمَّاء[4]، وغنم جُمّ، وكذلك قِنْو[5]، وقُنْيَة، وكُنْيَة لو أدغم لقيل: قِوّ[6]، وقُيَّة، وكُيَّة فيصير بمنزلة ما عينه ولامه واوان كقولك: قوّة، وحُوّة، أو ياءان كقولك: حَيّ، فلما كان الإدغام في نحو هذا يدخل اللبس عليهم رفضوه واحتملوا تكلف البيان لزوال اللبس.

فصل: والواو تدغم في مثلها إذا كان ما قبلها مفتوحا نحو: اخْشَو وَّاقِداً.

وإذا كان ما قبلها مضموما لم يجز إدغامها.

والفرق بين الفتحة قبلها و (بين[7]) الضمة (قبلها[8]) : أنَّ الضمة إذا كانت قبلها تكامل المد فيها فتصير بمنزلة الألف؛ لأن الألفَ لا تكون حركة ما قبلها إلا منها، فهي فتحة أبدا / فإن كانت حركة ما قبل الواو (منها[9]) فهي بمنزلة [١٤٦ / ب] الألف فلا تُدغم في شيء كما أن الألِف لا تُدغم في شيء؛ لأنك لو أدْغَمْتَهَا إذا كان

---

(١) في اللسان (زنم) : «وزَنَمَتا الشاة، وزنمتها: هَنَةٌ معلقة في حلقها تحت لحيتها، وخص بعضهم به العنز، والنعت أزْنَم، والأنثى زَلْمَاء، وزنْمَاء.

(٢) نقص في «ب» .

(٣) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ صـ٤١٥.

(٤) في اللسان (جمم) : «شاة جمَّاء إذا لم تكن ذات قرن بينة الجمم» .

(٥) القنو: العذق بما فيه من الرطب، والقنية: ما يقتنيه الإنسان لنفسه.

(٦) في «ر» و «ق» : وكذلك قنوة، وقنية، وكنية لو أدغم لقيل: قوة...

(٧) زيادة في «ق» .

(٨) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٩) نقص في الأصل.

ما قبلها مضموما لذهب المد الذي فيها بالإدغـام، إلا أنْ تكون الواوان في كلمـة واحدة، فإن ذلك يعتبر:

فإن كانت الواو الأولى سكنت على أصل البناء، ولم تنقلب من ألف[1] جاز إدغامها نحو: مَغْزُوٌّ، ومَدْعُوٌّ، وعَدُوٌّ.

وإن كانت الأولى منقلبة من ألف لم يجز إدغامها نحو: قُووِلَ، وقُووِم؛ لأن الواو منقلبة من ألف قَاوَمَ وَقَاوَلَ، فالألف في النية؛ ولذلك لم يجز إدغامها[2].

وأمّـا إذا كانت حركـة مـا قبلهـا فتحـة فليست الفتحـة منهـا فلم تشـاكل الألف، ولم يتكامل فيها المد، فجاز لذلك إدغامهـا في مثلهـا، في كلمـة كانت أو (في[3]) كلمتين:

وتدغم الواو في الياء إذا سكنت وقبلهـا فتحـة، بـأن تُقلب يـاء، وَتُـدغم في الياء التي بعدها نحو: طَوَيْتُهُ طَيًّا، ولَوَيْتُـه لَيًّـا، والأصل: طَوْيـاً، ولَوْيـاً، وقـد تقدم حكم[4] هذا.

ولا يجوز الإدغام في : عَـدُوٍّ وَاقـد، وَمَـدْعُوٍّ وَاصل، ونحو ذلـك؛ لأنـك لو أدغمت الواو المشددة فيا بعدها لوجب أن تَسْكُنَ المتحركـة منها؛ لإدغـامهـا فيا يليها، فكان يلتقي ساكنان: الواو الأولى، والثانية، فلذلك لم يجز إلاّ الإظهار.

فصل: والهـاء تـدغم في مثلهـا كقولـك: اجْبَـه[5] هّـلالا، وتُـدغم في الحـاء

---

(١) في الأصل: من الفاء .

(٢) في «ق» : لم يجز إدغامه.

(٣) زيادة في «ق» .

(٤) انظر: صـ٨٢٥ فيا سبق من التبصرة.

(٥) في «ق» : كقولك: أحيِه هّلالا، وانظر: شرح السيرافي جـ٦ صـ٦١٥ ـ ٦١٦.

كقولك: اجْبَه حَّاتما، قـال سيبويـه[1]: والبيـان أحسن؛ لاختلاف المخرجين، وأن حروف الحلق ليست بأصل في[2] الإدغام لقلتها، قال: والإدغام (عربي[3]) حسن؛ لقرب المخرجين؛ ولأنها مهموسان، رِخوان.

وإن كانت الحاءُ[4] قبلَ الهاء قُلِبَت (الهـاءُ[5]) حـاءً، ثم أُدغمت فيهـا الحـاء الأولى كقولك: إذْبَحْ هذه، لفظها: اذْبَحِّذِه.

فصل: وقـد قـدمنـا أنَّ الأَلف[6] لا تـدغم في شيء، ولا يـدغم فيهـا؛ لأَنهـا تخرج بهواء الصوت، فليس لها اعتماد؛ لأَنها لا تكون أبـدا إلا سـاكنـة؛ فلـذلـك لا تقع في أول (الكلام[7]) ؛ لأَنه لا يُبتدأ بساكن

فصل: والياءُ تدغمُ في مثلها من كلمتين إذا انفتح ما قبلها كقولك: اخشي يَّاسرا، وارضي يَّسَاراً.

فإن انكسر ما قبلها لم تدغم كقولك: اظْلِمي يَاسرا، والعلة في هذه كالعلـة في الواو إذا انضم ما قبلها.

فإن كانت الياءان في كلمـة واحـدة، وسكنت الأولى فلا بـد من الإدغـام، انكسر مـا قبلهـا أو انفتح كقولـك: مَرْمِيّ، ومَقْضِيّ، ووَلِيّ والمفتوح نحو: طَيّ، وَلَيّ.

---

(١) انظر: الكتاب جـ٢ صـ٤١٢.

(٢) في الأصل، وفي «ب» و «ق»: للإدغام.

(٣) نقص في الأصل.

(٤) في «ر» : وإن كانت الهاء بعد الحاء.

(٥) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٦) انظر صـ٩٣٣ فيما سبق من التبصرة.

(٧) نقص في «ب» .

وإن وليت هذه الياءَ المشددةَ ياءٌ من كلمة أخرى لم يجز إدغامها نحو: وليّ يَزيد؛ لئلا يجتمع ساكنان كما ذكرنا في عَدُوّ وليد، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل، (وبالله[1] التوفيق) .

كَمُلَ كتابُ[2] التبصرة بحمد الله، وحُسْنِ عونه، وصلى الله على محمد نبيه المصطفى وآله، وسلَّم، وشرَّف، وكرَّم، وذلك في السابع عشر من صفر عام اثنين وثمانين وخمسمائة.

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) في «ب»: كمل السفر الثاني من الصَّيمري، وبه كَمُلَ جميع الديوان، والحمد لله كثيرا كما هو أهله، وذلك في جُمَاذَى الأولى من سنة اثنتين وخمسمائة.

وفي «ر» :تم كتاب التبصرة بحمد الله وعونه، وكان الفراغ منه في الثاني من شهر رمضان المعظم عام سبعة وتسعين، وخمسمائة، وكتبه لنفسه محمد بن داود التَّادلي، عفا الله عنه.

(١) فهرس الدراسة

(٢) فهرس الآيات القرآنية ، منسوقة على السور

(سورة آل عمران)

(سورة النساء)

(سورة المائدة)

(سورة الأنعام)

(سورة الأعراف)

(سورة الأنفال)

(سورة التوبة)

(سورة يونس)

(سورة طه)

(سورة الأنبياء)

(سورة الحج)

(سورة المؤمنون)

(سورة النور)

(سورة الفرقان)

(سورة الشعراء)

(سورة النمل)

(سورة القصص)

(سورة العنكبوت)

(سورة الروم)

(سورة لقمان)

(سورة السجدة)

(سورة الأحزاب)

(سورة سبأ)

(سورة فاطر)

(سورة يس)

(سورة الصافات)

(سورة صٓ)

(سورة الزمر)

(سورة غافر)

(سورة فصلت)

(سورة الشورى)

(سورة الزخرف)

(سورة الدخان)

(سورة الجاثية)

(سورة الأحقاف)

(سورة محمد)

(سورة الفتح)

(سورة الذاريات)

(سورة النجم)

(سورة القمر)

(سورة الرحمن)

(سورة الواقعة)

(سورة الحديد)

(سورة الحاقة)

(سورة المعارج)

(سورة نوح)

(سورة المزمل)

(سورة المدثر)

(سورة القيامة)

(سورة الإنسان)

(سورة المرسلات)

(سورة النبأ)

(سورة النازعات)

(سورة التكوير)

(سورة العاديات)

(سورة القارعة)

(سورة العصر)

(سورة الإخلاص)

(٣) فهرس الأحاديث النبوية

مرتبة ترتيبا أبجديا باعتبار أول حرف من الحديث

(٤) فهرس الأمثال

مرتبة ترتيباً هجائياً باعتبار أول حرف من المثل

(٥) فهرس القوافي ، وأنصاف الابيات

البيت		البحر / الشاعر	رقم الصفحة
	- ء -		
إذا عاش الفتى مائتين عاما	فقد ذهب المسرة والفتاء	الوافر / الربيع بن ضبع الفزاري	٣١٧ ، ٤٩٠
ألم أك جاركم ويكون بيني	وبينكم المودة والإخاء	الوافر / الحطيئة	٤٠٠ ، ٤٧٤
أو منعتم ما تسألون فمن	حدثتموه له علينا العلاء	الخفيف / الحارث بن حلِّزة	١٢١
كأن سبيئة من بيت راس	يكون مزاجَها عسلٌ وماء	الوافر / حسان بن ثابت	١٨٦
وبلد عامية أعماؤه		الرجز / رؤبة	٢٩٠
وذكرت تَقْتَدَ بردَ مائها	وعَتكَ البول على أنسائها	الرجز / أبو وجزة السعدي[1]	١٥٩
	- ب -		
فماله من مجد تليد وماله	من الريح حظ لا الجنوب ولا الصبا	الطويل / الأعشى	٥٠٢
وثمت لا تجزونني عند ذاكم	ولكن سيجزيني الإآله فيعقبا	الطويل / الأعشى	٤٠٣

(١) أو جبر بن عبد الرحمن .

لكل عيش قد لبست أثوباً ٦٤٣

الرجز / معروف بن عبد الرحمن

وكائن بالأباطح من صديق يراني لو أصبت هو المصابا ٥١٣

الوافر / جرير

فغض الطرف إنك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا ٧٣٩

الوافر / جرير

أثعلبة الفوارس أم رياحا عدلت بهم طهية والخشابا ٣٣٥

الوافر / جرير

كأن أثواب نقاد قدرن له يعلو بخملتها كهباء هدابا ٢٣٣

البسيط / أبو زبيد الطائي

فما قومي بثعلبة بن سعد ولا بفزارة الشعر الرقابا ٢٣٣

الوافر / الحارث بن ظالم

جارية من قيس بن ثعلبهْ كأنها حلية سيف مذهبهْ ٧٢٨

الرجز / الأغلب العجلي

هذا لعمركم الصغار بعينه لا أم لي إن كان ذاك ولا أب ٣٨٩

الكامل / رجل من مذحج

ديار مية إذ ميٌّ تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب ٣٦٧

البسيط / ذو الرمة

كأنهن خوافي أجدل قرم ولّى ليسبقه بالأمعز الخرب ١٥٣

البسيط / ذو الرمة

عمرتكم آباءكم إذ لقيتم ألم تخبروا الأقوام كيف نضارب ٤٤٩

الطويل / ـ

وجدنا لكم في آل حاميم آية تأولها منها تقي ومعْرب ٥٨٠

الطويل / الكميت بن زيد

لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب ٧٩٥

الكامل / ساعدة بن جؤية

ـ ت ـ

- خ -

- د -

- ر -

أصبحت لا أحمـــل الســـلاح ولا	أملـــــــــك رأس البعير إن نفرا	٣٣٠
والــذئب أخشــاه إن مررت بــه	وحــدي وأخشى الريــاح والمطرا	٣٣١
	المنسرح / الربيع بن ضبع الفزاري	
متى مــــــا تلقنِي فردين ترجف	روانف أليتيـــــك وتستطـــــارا	٢٣٦
	الوافر / عنترة	
أحـــار ترى بريقـــاً هب وهنـــا	كنـــار مجـوس تستعر استعـــارا	٥٧٨
	الوافر / امرؤ القيس	
حراجيـج مــاتنفــك إلا منــاخــة	على الخسف أو نرمي بها بلـداً قفرا	١٨٩
	الطويل / ذو الرمة	
من حبيب أو أخي ثقــــــــــة	أو عـــــدو شـــــاحـــــط دارا	٢٣٢
	المديد / عدي بن زيد	

لتجدني بالأمير برا

وبالقناة مدعسا مكرا

إذا غطيف السلمي فرا ٧٣٠

الرجز / ـ

لقـــد أنكرتني بعلبـــك وأهلهـــا	ولابن جريـج في قرى حمص أنكرا	٥٧٣
	الطويل / امرؤ القيس	
وإذا مـــا تشـــاء تبعث منهـــا	مغرب الشمس نـاشطـا مـذعورا	٤٠٩
	الخفيف / كعب بن زهير	
متى مـاترد يـومـاً سفـار تجـد بهـا	أديهم يرمي المستجيز المعـــــورا	٥٦٧
	الطويل / الفرزدق	
أكل امرئ تحسبين امرأ	ونـــار تـوقـــد بـــالليـــل نـــارا	٢٠٠
	المتقارب / أبو دؤاد	
ستعلم أينـــــا خير قــــديـــا	وأعظمنـــــا ببطن حراء نـــــارا	٥٨٣
	الوافر / جرير	
أنعت عيراً من حمير خنزرة	في كل عين مــــائتــــان كمره	٤٨٩
	الرجز / الأعور الكلبي	

وقد حمدْتَ بأخلاق خبرت بها	وإنما يا ابن ليلى يحمد الخبر	
سخاوة من ندى مروان نعرفها	والطعن للخيل في أكتافها زور	
ونائل يا ابن ليلى لو تضمنه	فيض الفرات لأضحى وهو محتقر	١٦٠
	الطويل / الفرزدق	
ماذا أقول لأفراخ بذي مرخ	حمر الحواصل لا ماء ولا شجر	٦٤٢
	البسيط / الحطيئة	
يا زبرقان أخا بني خلف	ما أنت ويبَ أبيك والفخر	٢٥٩
	الكامل / المخبل السعدي	
خل الطريق لمن يبني المنار به	وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر	٢٦٣
	البسيط / جرير	
فهياك والأمر الذي إن توسعت	موارده ضاقت عليك المصادر	٨٥٨
	الطويل / مضرس بن ربعي	
تبكي على لبنى وأنت تركتها	وكنت عليها بالملا أنت أقدر	٥١٤
	الطويل / قيس بن ذريح	
يا لبكر أنشروا لي كليبا	يا لبكر أين أين الفرار	٣٥٩
	الخفيف / مهلهل	
إذا ابن أبي موسى بلالا بلغته	فقام بفأس بين وصليك جازر	٣٣٣
	الطويل / ذو الرمة	
والناس ألب علينا فيك ليس لنا	إلا السيوف وأطراف القنا وزر	٣٧٧
	البسيط / كعب بن مالك	
فما لي إلا الله لا رب غيره	وما لي إلا الله غيرك ناصر	٣٧٨
	الطويل / الكميت بن زيد	
وقربن بالرزق الجمائل بعد ما	تقوب عن غربان أوراكها الخطر	٦٨٢
	الطويل / ذو الرمة	
يا أسم صبرا على ما كان من حدث	إن الحوادث ملقي ومنتظر	٣٦٩
	البسيط / لبيد	

- ف -

---

(١) أو قيس بن الخطيم .

ـ ك ـ

---

(١) أو جارية من بني مازن .

- ي -

أبلـغ الحـــارث بن ظـــالم المـو عـــد والنـــاذر النـــذور عليّـــا
إنمـــا تقتـــل النيـــام ولا تقـ ـتــل يقظـــان ذا ســلاح كميّـــا ٢١٤
الخفيف / عمرو بن الإطنابة

لاث بها الأشاء والعبري ٨٨٦
الرجز / العجاج

أطربـــــــــا وأنت قنسريّ والـــدهر بـــالإنْسَـــان دوّاريُّ ٤٧٣
الرجز / العجاج

كأن متنيـــــــــه من النفي مـــواقـــع الطير على الصُّفيِّ ٦٥٤
الرجز / الأخبل

حتى تفضي عرقي الدليّ ٣٧١
الرجز / -

أنصاف الأبيات مرتبة ترتيباً هجائياً باعتبار أول حرف من نصف البيت :

ألا حيَّيـــا ليلى وقـولا لهـــا هـــلا ٢٤٧
الطويل / النابغة الجعدي

.... على عصـويهـــا ســـابري مشبرق ٦٣٢
الطويل / ذو الرمة

لقـــد ولـــد الأخيطـــل أم ســـوء ٦٢٢
الوافر / جرير

لميـــة مـــوحشـــاً طلـــل قـــديم ٢٩٩
الوافر / كثير عزة

ومن عضـــة مـــاينبتن شكيرُهـــا ٤٣١
الطويل / -

(٦) فهرس الأعلام

(أ)

(ح)

(خ)

(ز)

(س)

(ع)

(ف)

(ك)

(ي)

(٧) فهرس الموضوعات

﴿ الجزء الثاني ﴾

(٨) مراجع التحقيق والدراسة

١ ـ الإبدال لأبي الطيب اللغوي . تحقيق عز الدين التنوخي . دمشق سنة ١٣٨٠ هـ .

٢ ـ إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة . مصطفى الحلبي سنة ١٣٤٩ هـ .

٣ ـ أبو الحسن الأخفش وأثره في النحو للدكتور طه محمد الزيني . مكتبة كلية اللغة العربية .

٤ ـ أبو حيان النحوي . للدكتورة خديجة الحديثي ـ بغداد .

٥ ـ أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة . دكتور أحمد مكي الأنصاري . الأميرية سنة ١٩٦٣ .

٦ ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبناء . إستانبول سنة ١٢٨٥ هـ .

٧ ـ أخبار النحويين البصريين للسيرافي تحقيق الدكتورين طه محمد الزيني ، وعبد المنعم خفاجي . مصطفى محمد سنة ١٣٧٤ هـ .

٨ ـ أسرار العربية لأبي البركات الأنباري . تحقيق محمد بهجة البيطار . دمشق ١٣٧٧ هـ .

٩ ـ الأشباه والنظائر للسيوطي . دائرة المعارف العثمانية بالهند سنة ١٣٥٩ هـ .

١٠ ـ الاشتقاق لأبي بكر بن دريد . تحقيق عبد السلام هارون . السنة المحمدية ١٣٧٨ هـ .

١١ ـ إصلاح المنطق لابن السكيت تحقيق عبد السلام هارون وأحمد شاكر . دار المعارف ١٣٧٨ هـ .

١٢ ـ الأصمعيات تحقيق عبد السلام هارون وأحمد شاكر . دار المعارف سنة ١٩٦٧ م .

١٣ ـ الأصول لأبي بكر بن السراج جـ١ ، ٢ تحقيق دكتور عبد الحسين الفتلي . بغداد ١٩٧٣ ، والرسالة المخطوطة بمكتبة جامعة القاهرة رقم ٦٨٤ نحو .

١٤ ـ الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني . دار الكتب ، والهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ م .

١٥ ـ الاقتضاب شرح أدب الكاتب لابن السيد البطليوسي ـ بيروت سنة ١٩٠١ .

١٦ ـ الأمالي لابن الشجري . الهند سنة ١٣٤٩ هـ .

١٧ ـ الأمالي لأبي علي القالي . بولاق سنة ١٣٢٤ هـ .

١٨ ـ أمثال أبي عبيد القاسم بن سلام ، القسطنطينية سنة ١٣٠٢ هـ .

١٩ ـ الأمثال لأبي فيد مؤرج السدوسي . تحقيق الدكتور احمد الضبيب . الرياض ١٣٩٠ هـ .

٢٠ ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الكتب سنة ١٣٧١ هـ .

٢١ ـ أنساب الخيل في الجاهلية والإسلام لابن الكلبي . تحقيق أحمد زكي دار الكتب ١٩٤٦ .

٢٢ ـ أنساب العرب للسمعاني . طبع حجر ، نسخة مصورة عن نسخة المتحف البريطاني ١٩١٢ .

٢٣ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد السعادة ١٩٦١ م .

٢٤ ـ الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي . تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود . دار التأليف سنة ١٣٨٩ هـ .

٢٥ ـ الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي . تحقيق مازن المبارك . المدني ١٣٧٨ هـ .

٢٦ ـ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل البغدادي . البهية ١٣٦٦ هـ .

٢٧ ـ الباعث الحثيث إلى معرفة علوم الحديث للحافظ ابن كثير . تحقيق أحمد شاكر . حجازي سنة ١٣٥٥ هـ .

٢٨ ـ البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي . السعادة سنة ١٣٢٨ هـ .

٢٩ ـ البداية والنهاية لابن كثير . السعادة سنة ١٣٥١ هـ .

٣٠ ـ بغية الوعاة في طبقات النحاة للسيوطي . السعادة سنة ١٣٢٦ هـ .

٣١ ـ البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزبادي تحقيق محمد المصري . دمشق سنة ١٩٧٢ م .

٣٢ ـ البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات الأنباري تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب . دار الكتب سنة ١٩٧٠ م .

٣٣ ـ البيان والتبيين للجاحظ تحقيق عبد السلام هارون . لجنة التأليف سنة ١٣٨١ هـ .

٣٤ ـ تاج العروس شرح القاموس للزبيدي . الخيرية بالجمالية سنة ١٣٠٦ هـ .

٣٥ ـ تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري . تحقيق أحمد عبد الغفور عطار . دار الكتاب العربي سنة ١٣٧٧ هـ .

٣٦ ـ تاريخ الأدب العربي للمستشرق كارل بروكلمان . ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب . القاهرة سنة ١٩٧٦ .

٣٧ ـ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي . السعادة سنة ١٣٤٩ هـ .

٣٨ ـ التصريح بمضمون التوضيح . لخالد الأزهري وحاشية يس عليه الأزهرية سنة ١٣١٣ هـ ومصطفى محمد بدون تاريخ .

٣٩ ـ تفسير الطبري . الأميرية سنة ١٣٣٠ هـ .

٤٠ ـ تفسير الكشاف للزمخشري . بولاق سنة ١٢٨١ هـ .

٤١ ـ تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني . دائرة المعارف النظامية بالهند سنة ١٣٢٦ هـ .

٤٢ ـ تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري تحقيق جماعة من العلماء ، مراجعة الشيخ محمد علي النجار وآخرين . الهيئة العامة للتأليف والنشر في تواريخ مختلفة .

٤٣ ـ التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني . إستانبول سنة ١٩٣٠ .

٤٤ ـ الجامع الصحيح للبخاري . بولاق سنة ١٣١٤ هـ .

٤٥ ـ الجامع الصغير للسيوطي . بولاق سنة ١٢٨٦ هـ .

٤٦ ـ الجمل لأبي القاسم الزجاجي تصحيح ابن أبي شنب . الجزائر سنة ١٩٢٦ .

٤٧ ـ جمهرة أشعار العرب للقرشي بولاق ١٢٩١ والخيرية ١٣٣١ هـ .

٤٨ ـ جمهرة أنساب العرب لابن حزم الأندلسي تحقيق أ . ليفي بروفنسال . دار المعارف سنة ١٩٤٨ م .

٤٩ ـ جمهرة اللغة لأبي بكر بن دريد . دائرة المعارف العثمانية بالهند سنة ١٣٤٥ هـ .

٥٠ ـ حجة القراءات للإمام أبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة . تحقيق سعيد الأفغاني طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ١٩٧٩ م .

٥١ ـ الحماسة لابن الشجري . دائرة المعارف العثمانية بالهند سنة ١٣٤٥ هـ .

٥٢ ـ الحماسة البصرية . تصحيح مختار الدين أحمد بالهند سنة ١٣٤٥ هـ .

٥٣ ـ الحيوان للجاحظ . تحقيق عبد السلام هارون . مصطفى الحلبي سنة ١٩٦٤ .

٥٤ ـ خزانة الأدب للبغدادي . بولاق سنة ١٢٩٩ هـ .

٥٥ ـ الخصائص لابن جني . تحقيق محمد علي النجار . دار الكتب سنة ١٩٥٢ .

٥٦ ـ الدر اللقيط لابن مكتوم . بهامش البحر المحيط .

٥٧ ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي . الجمالية سنة ١٣٢٨ هـ .

٥٨ ـ درة الغواص للحريري . الجوائب بالقسطنطينية سنة ١٢٩٩ هـ .

٥٩ ـ ديوان الأحوص (أو شعر الأحوص) تحقيق عادل سليمان . الثقافية سنة ١٩٧٠ م .

٦٠ ـ ديوان الأخطل . تحقيق فخر الدين قباوة . حلب سنة ١٩٧١ م ، وبيروت ١٨٩١ م .

٦١ ـ ديوان أبي الأسود الدؤلي تحقيق محمد حسن آل ياسين بغداد سنة ١٣٨٤ هـ .

٦٢ ـ ديوان الأعشى تحقيق رودلف جاير . ڤينا سنة ١٩٢٧ .

٦٣ ـ ديوان امرئ القيس . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . المعارف سنة ١٩٥٨ م .

٦٤ ـ ديوان أمية بن أبي الصلت . تحقيق بهمة عبد الغفور الحديثي . بغداد سنة ١٩٧٥ م .

٦٥ ـ ديوان بشر بن أبي خازم تحقيق عزة حسن . دمشق سنة ١٣٧٩ هـ .

٦٦ ـ ديوان تميم بن مقبل . تحقيق عزة حسن . دمشق سنة ١٩٦٢ م .

٦٧ ـ ديوان جرير . تحقيق د . نعمان محمد أمين طه . دار المعارف سنة ١٩٦٩ م .

٦٨ ـ ديوان جميل بن معمر . تحقيق د . حسين نصار . دار مصر للطباعة سنة ١٩٦٧ م .

٦٩ ـ ديوان حاتم الطائي . تحقيق عادل سليمان المدني بدون تاريخ .

٧٠ ـ ديوان حسان بن ثابت . تحقيق دكتور وليد عرفات (سلسلة جب التذكارية) بيروت سنة ١٩٧١ م .

٧١ ـ ديوان الحطيئة . تحقيق نعمان محمد أمين طغ . مصطفى الحلبي ١٩٥٨ م .

٧٢ ـ ديوان حميد بن ثور . تحقيق عبد العزيز الميمني . دار الكتب سنة ١٣٦٩ هـ .

٧٣ ـ ديوان خرنق . تحقيق د . حسين نصار . دار الكتب سنة ١٩٦٩ م .

٧٤ ـ ديوان الخنساء (ضمن مجموعة طبع مصر بدون تاريخ) .

٧٥ ـ ديوان أبي داؤد الإيادي (منشور ضمن دراسات في الأدب العربي للمستشرق غوستاف غرنباوم) بيروت سنة ١٩٥٩ م .

٧٦ ـ ديوان ذي الرمة . تحقيق عبد القدوس أبو صالح . دمشق سنة ١٩٧٢ م .

٧٧ ـ ديوان الراعي . تحقيق نصر الحاني . دمشق سنة ١٩٦٤ م .

٧٨ ـ ديوان رؤبة بعناية وليم بن الورد ليبزج ١٩٠٣ م .

٧٩ ـ ديوان أبي زبيد الطائي . تحقيق د . نور حمودي القيسي . بغداد سنة ١٩٦٧ م .

٨٠ ـ ديوان زهير بن أبي سلمى . دار الكتب سنة ١٣٦٣ هـ .

٨١ ـ ديوان سحيم عبد بني الحسحاس . تحقيق الميمني . دار الكتب سنة ١٩٥٠ م .

٨٢ ـ ديوان الشماخ . تحقيق صلاح الدين الهادي . دار المعارف سنة ١٩٦٨ م .

٨٣ ـ ديوان أبي طالب (غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب) شرح محمد خليل الخطيب . طنطا سنة ١٩٥١ م .

٨٤ ـ ديوان طرفة بن العبد تحقيق دكتور علي الجندي. القاهرة سنة ١٣٧٨ هـ .

٨٥ ـ ديوان طفيل الغنوي . تحقيق محمد عبد القادر أحمد . بيروت سنة ١٩٦٨ م .

٨٦ ـ ديوان عبيد بن الأبرص تحقيق د . حسين نصار . مصطفى الحلبي ١٩٥٧ م .

٨٧ ـ ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات تحقيق محمد يوسف نجم . بيروت ١٣٧٨ هـ .

٨٨ ـ ديوان العجاج تحقيق د . عزة حسن . بيروت سنة ١٩٧١ م .

٨٩ ـ ديوان العرجي تحقيق خضر الطائي ، ورشيد العبيدي . الشركة الإسلامية ببغداد سنة ١٣٧٥ هـ .

٩٠ ـ ديوان عروة بن الورد طبع المطبعة الأهلية ببيروت بدون تاريخ .

٩١ ـ ديوان علقمة الفحل ، تحقيق لطفي الصقال ، ودريسة الخطيب . حلب ١٩٦٩ م .

٩٢ ـ ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . السعادة سنة ١٣٧١ هـ .

٩٣ ـ ديوان عمرو بن قميئة ، تحقيق حسن كامل الصيرفي . دار الكاتب العربي سنة ١٣٨٥ هـ .

٩٤ ـ ديوان عنترة بن شداد ، تحقيق عبد المنعم عبد الرؤوف شلبي وإبراهيم الأبياري . مؤسسة الطباعة بدون تاريخ .

٩٥ ـ ديوان الفرزدق . الصاوي ١٣٥٤ هـ .

٩٦ ـ ديوان القطامي ، تحقيق د . إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب . بيروت ١٩٦٠ م .

٩٧ ـ ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق د . ناصر الدين الأسد . المدني ١٩٦٢ م .

٩٨ ـ ديوان كثير عزة تحقيق د . إحسان عباس . بيروت سنة ١٩٧١ م .

٩٩ ـ ديوان كعب بن زهير . دار الكتب سنة ١٩٥٠ م .

١٠٠ ـ ديوان كعب بن مالك ، تحقيق سامي العاني . بغداد سنة ١٩٦٦ م .

١٠١ ـ ديوان لبيد بن ربيعة ، تحقيق إحسان عباس . الكويت ١٩٦٢ م .

١٠٢ ـ ديوان ليلى الأخيلية ، تحقيق خليل إبراهيم العطية ، وجليل العطية . بغداد ١٣٨٧ هـ .

١٠٣ ـ ديوان المتلمس ، تحقيق حسن كامل الصيرفي . الشركة المصرية للطباعة سنة ١٣٩٠ هـ .

١٠٤ ـ ديوان مجنون بني عامر ، تحقيق عبد الستار فراج . دار مصر للطباعة سنة ١٣٨٢ هـ .

١٠٥ ـ ديوان أبي محجن الثقفي . الأزهار بدون تاريخ .

١٠٦ ـ ديوان مسكين الدارمي ، تحقيق عبد الله الجبوري ، وخليل العطية . بغداد ١٩٧٠ م .

١٠٧ ـ ديوان النابغة الجعدي ، تحقيق عبد العزيز رباح . دمشق سنة ١٣٨٤ هـ .

١٠٨ ـ ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق د . شكري فيصل . بيروت سنة ١٩٦٨ م ، ومجموعة خمسة دواوين . الوهبية سنة ١٢٩٣ هـ .

١٠٩ ـ ديوان نصيب بن رباح ، تحقيق داود سلوم . بغداد سنة ١٩٦٨ م .

١١٠ ـ ديوان الهذليين (شرح أشعار الهذليين) تحقيق عبد الستار فراج . المدني بالقاهرة بدون تاريخ .

١١١ ـ ديوان يزيد بن مفرغ الحميري ، تحقيق داود سلوم . بغداد ١٩٦٨ م .

١١٢ ـ رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري ، تحقيق محمد سليم الجندي . دمشق ١٩٦٣ م .

١١٣ ـ رصف المباني للمالقي ، تحقيق أحمد الخراط . دمشق ١٩٧٥ م .

١١٤ ـ الروض الأنف للسهيلي . الجمالية سنة ١٣٣٢ هـ .

١١٥ ـ زهر الآداب للحصري ، تحقيق محمد علي البجاوي . مصطفى الحلبي ١٣٧٢ هـ .

١١٦ ـ السبعة لأبي بكر بن مجاهد ، تحقيق ، د . شوقي ضيف . دار المعارف ١٩٧٢ م .

١١٧ ـ سر صناعة الاعراب ، تحقيق محمد الزفزاف وزميليه . مصطفى الحلبي ١٩٥٤ م .

١١٨ ـ سمط اللآلي لأبي عبيد البكري ، تحقيق عبد العزيز الميني. دار التأليف ١٣٥٤ هـ .

١١٩ ـ سنن الدار قطني بتعليق شمس الدين الحق العظيم طبع حجر بالهند ١٣١٠ هـ .

١٢٠ ـ سنن ابن ماجة ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، عيسى الحلبي ١٣٧٢ هـ .

١٢١ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي . القاهرة ١٣٥٠ هـ .

١٢٢ ـ شذور الذهب لابن هشام تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . السعادة ١٣٣٧ هـ .

١٢٣ ـ شرح أدب الكاتب للجواليقي . السلفية ١٣٥٠ هـ .

١٢٤ ـ شرح الأشموني ، وحاشية الصبّان عليه . الوهبية ١٢٨٨ هـ .

١٢٥ ـ شرح الألفية لابن عقيل. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . مصطفى محمد ١٩٣٥ م .

١٢٦ ـ شرح الدرة الألفية ، وهو شرح لابن القواس على ألفية ابن معطي . ميكروفيلم بمعهد المخطوطات رقم ٦٣ نحو .

١٢٧ ـ شرح ديوان حماسة أبي تمام للتبريزي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . حجازي بدون تاريخ .

١٢٨ ـ شرح ديوان حماسة أبي تمام للمرزوقي ، تحقيق أحمد أمين . وعبد السلام هارون . لجنة التأليف ١٩٦٩ م .

١٢٩ ـ شرح الرضي على شافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وزميليه . حجازي ١٣٨٥ هـ .

١٣ ـ شرح الرضي على كافية ابن الحاجب . إستانبول ١٣١٠ هـ .

١٣١ ـ شرح شواهد الشافية للبغدادي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وزميليه . حجازي ١٣٨٥ هـ .

١٣٢ ـ شرح شواهد المغني للسيوطي . البهية بمصر ١٣٢٢ هـ .

١٣٣ ـ شرح شروح الألفية للعيني بهامش خزانة الأدب . بولاق ١٢٩٩ هـ .

١٣٤ ـ شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام . الأزهرية ١٣١٧ هـ .

١٣٥ ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك (مخطوط) بدار الكتب ٢٦٤ نحو .

١٣٦ ـ شرح كتاب سيبويه للرماني ، مصور بمكتبة مجمع اللغة العربية رقم ١٨٣ نحو .

١٣٧ ـ شرح كتاب سيبويه للسيرافي (مخطوط) بمكتبة الأزهر رقم ٤٢٤١ نحو .

١٣٨ ـ شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري ، تحقيق عبد العزيز أحمد . مصطفى الحلبي ١٩٦٣ م .

١٣٩ ـ شرح المرادي على التسهيل ، تحقيق د . أحمد عبد الله بمكتبة كلية اللغة العربية رقم ١٠٧٩ نحو .

١٤٠ ـ شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش المنيرية بدون تاريخ .

١٤١ ـ شروح سقط الزند . دار الكتب ١٩٤٨ م .

١٤٢ ـ الشعر والشعراء لابن قتيبة ، تحقيق أحمد شاكر . عيسى الحلبي ١٣٦٤ هـ .

١٤٣ ـ الصحاح للجوهري = تاج اللغة .

١٤٤ ـ صحيح مسلم بشرح النووي . المطبعة المصرية بالأزهر ١٣٤٩ هـ .

١٤٥ ـ الضرائر ومايجوز للشاعر دون الناثر ، شرح محمد بهجة الأثري . السلفية ١٣٤١ هـ .

١٤٦ ـ العقد الفريد لابن عبد ربه ، تحقيق محمد سعيد العريان . الاستقامة ١٣٧٢ هـ .

١٤٧ ـ العمدة لابن رشيق القيرواني . السعادة ١٣٢٥ هـ .

١٤٨ ـ عيون الأثر في المغازي والشمائل والسير لابن سيد الناس . القدسي ١٣٥٦ هـ .

١٤٩ ـ غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري باعتناء ج . براجشتر . السعادة ١٩٣٣ م .

١٥٠ ـ فهرس شواهد سيبويه لأحمد راتب النفاخ . بيروت ١٩٧٠ م .

١٥١ ـ الفهرست لابن النديم . الرحمانية ١٣٤٨ هـ .

١٥٢ ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي . مصطفى محمد ١٣٥٦ هـ .

١٥٣ ـ القاموس المحيط للفيروزبادي (الطبعة الخامسة) . شركة فن الطباعة بدون تاريخ .

١٥٤ ـ القراءات الشاذة لابن خالويه ليبزج ١٩٣٤ م .

١٥٥ ـ الكامل لابن الأثير . بولاق ١٢٩٠ هـ .

١٥٦ ـ الكامل للمبرد ، نشر و . رايت ليبزج ١٨٦٤ م .

١٥٧ ـ الكتاب لسيبويه . بولاق ١٣١٨ هـ ، والنسخة الجديدة بتحقيق عبد السلام هارون . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٦٦ ـ ١٩٧٧ .

١٥٨ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة . إستانبول ١٩٤١ م .

١٥٩ ـ اللامات لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق مازن المبارك . دمشق ١٣٨٩ هـ .

١٦٠ ـ لسان العرب لابن منظور . بولاق ١٣٠٠ هـ .

١٦١ ـ ليس في كلام العرب لابن خالويه . الجمالية ١٣٢٩ هـ .

١٦٢ ـ المؤتلف والمختلف للآمدي ، تحقيق عبد الستار فراج . عيسى الحلبي ١٩٦١ م .

١٦٣ ـ ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج ، تحقيق هدى محمود قراعة . الأهرام التجارية ١٩٧١ م .

١٦٤ ـ مجالس ثعلب ، تحقيق عبد السلام هارون . دار المعارف ١٩٤٨ م .

١٦٥ ـ مجلة كلية اللغة العربية بالرياض ، المجلد السادس ١٣٩٦ هـ .

١٦٦ ـ مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، العدد السادس ١٣٩٦ هـ .

١٦٧ ـ مجمع الأمثال للميداني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . السنة المحمدية ١٣٧٤ هـ .

١٦٨ ـ المحتسب في توجيه شواذ القراءات لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه ١٣٨٦ ـ ١٣٨٩ هـ .

١٦٩ ـ المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين . مصطفى الحلبي ١٣٧٧ هـ .

١٧٠ ـ مختارات ابن الشجري ، شرح محمود حسن زناتي . الاعتماد ١٣٤٤ هـ .

١٧١ ـ مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري تحقيق احمد شاكر ، وزميليه . أنصار السنة المحمدية ١٣٦٨ هـ .

١٧٢ ـ المخصص لابن سيده . بولاق ١٣١٦ هـ .

١٧٣ ـ مرآة الجنان لليافعي اليمني . دائرة المعارف النظامية بالهند ١٣٧٧ هـ .

١٧٤ ـ المزهر للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد علي البجاوي . عيسى الحلبي ١٣٦١ هـ .

١٧٥ ـ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (مخطوط) بمكتبة الأزهر رقم ١٠٥٦ نحو .

١٧٦ ـ المسند للإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق أحمد شاكر . دار المعارف ١٣٦٥ ـ ١٣٧١ هـ .

١٧٧ ـ المصادر واستعمالاتها في القرآن الكريم للدكتور ـ محمد مختار المهدي ، بمكتبة كلية اللغة العربية .

١٧٨ ـ المعارف لابن قتيبة . المطبعة الإسلامية ١٣٥٣ هـ .

١٧٩ ـ معاني الحروف للرماني ، تحقيق د . عبد الفتاح إسماعيل شلبي . دار العالم العربي ١٩٧٣ م .

١٨٠ ـ معاني القرآن للفراء ، تحقيق محمد علي النجار . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٦٦ ـ ١٩٧٣ م .

١٨١ ـ معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق دكتور عبد الجليل شلبي . الأميرية ١٣٩٤ هـ .

١٨٢ ـ معجم الأدباء . دار المأمون بالقاهرة سنة ١٣٥٧ هـ .

١٨٣ ـ معجم البلدان . السعادة ١٣٢٣ هـ .

١٨٤ ـ معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون . الدجوي ١٩٧٢ م .

١٨٥ ـ معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة . دمشق ١٣٨٠ هـ .

١٨٦ ـ معجم ما استعجم لأبي عبيد البكري ، تحقيق مصطفى السقا . لجنة التأليف ١٣٦٤ هـ .

١٨٧ ـ المعمرين لأبي حاتم السجستاني . السعادة ١٣٢٣ هـ .

١٨٨ ـ مغني اللبيب لابن هشام ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . المدني بدون تاريخ ، ودار الاتحاد العربي بدون تاريخ .

١٨٩ ـ مقاييس اللغة لابن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون . عيسى الحلبي ١٩٦٩ م .

١٩٠ ـ المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، نشر المجلس الاعلى للشؤون الإسلامية ١٣٨٥ هـ .

١٩١ ـ المقرب لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري . بغداد ١٩٧١ ـ ١٩٧٣ م .

١٩٢ ـ المقصور والممدود لابن ولاد . السعادة ١٣٢٦ هـ .

١٩٣ ـ الملمع لأبي عبد الله النمري ، تحقيق وجيهة السطل . دمشق ١٩٧٦ م .

١٩٤ ـ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي. دائرة المعارف العثمانية بالهند ١٣٨٤ هـ .

١٩٥ ـ المنصف شرح تصريف المــازني لابن جني ، تحقيــق إبراهيم مصطفى وزميليــــه . مصطفى الحلبي ١٩٤٥ م .

١٩٦ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي الدمشقي . السعادة ١٣٢٥ هـ .

١٩٧ ـ نتائج الفكر للسهيلي تحقيق د . محمد إبراهيم البنا ، بمكتبـة كليـة اللغـة العربيـة رقم ١٢٦ .

١٩٨ ـ نشأة النحو للشيخ الطنطاوي تعليق الدكتورين عبـد العظيم الشنـاوي ومحمـد عبـد الرحمن الكردي (الطبعة الثانية) ١٩٦٩ م .

١٩٩ ـ النشر في القراءات العشر لابن الجزري . مصطفى محمد بدون تاريخ .

٢٠٠ ـ النوادر لأبي زيد . بيروت ١٨٩٤ م .

٢٠١ ـ النوادر لأبي مسحل الأعرابي ، تحقيق د . عزة حسن . دمشق ١٣٨٠ هـ .

٢٠٢ ـ نهاية الأرب للنويري . دار الكتب سنة ١٣٤٢ هـ .

٢٠٣ ـ الهاشميات للكميت . التمدن سنة ١٩١٢ م .

٢٠٤ ـ الهمز لأبي زيد . بيروت ١٩١٠ م .

٢٠٥ ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع . السعادة سنة ١٣٧٢ هـ .

٢٠٦ ـ الوافي بالوفيات ، نسخة أحمد الثالث . ميكروفيلم بمعهد المخطوطات ٥٦٥ تاريخ .

٢٠٧ ـ وفيـات الأعيـان لابن خلكان ، تحقيـق محمـد محيي الـدين عبـد الحميـد . السعـادة ١٩٤٨ م .

٢٠٨ ـ يتيمة الدهر لأبي منصور الثعالبي . تحقيق محمـد محيي الـدين عبـد الحميـد . حجـازي ١٣٦٦ هـ .

مسرد الفهارس

الفهرس :		الصفحة
(١)	فهرس الدراسة	٩٦٩
(٢)	فهرس الآيات القرآنية	٩٧٠
(٣)	فهرس الأحاديث النبوية	٩٩٣
(٤)	فهرس الأمثال	٩٩٣
(٥)	فهرس القوافي وأنصاف الأبيات	٩٩٤
(٦)	فهرس الأعلام	١٠٣٣
(٧)	فهرس الموضوعات	١٠٣٧
(٨)	فهرس مراجع التحقيق والدراسة	١٠٥٤
(٩)	مسرد الفهارس	١٠٦٧